

ح مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الغيرية. ١٤٤٣هـ

فهرسة مكتبة اللك فهد الوطنية أثناء النشر

العثيمين، محمد بن صالح

فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام ج ٩ ./ محمد بن صالح العثيمين

- عنيزة، ١٤٤٣هـ

۱۰۱۳ ص ۱۷۱×۲۶ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين ۷۰

ردمک: ۹-۲۲-۸۳۰۲-۸۷۰

أ - العنوان

٢ - الحديث - أحكام

١ - الحديث - شرح

1227/1-997

ديوي ۲۳۷.۳

رقم الإيداع: ١٤٤٣/١٠٩٩٧

ردمك: ۹۷۸-۳۰۳-۸۳۰۲-۸۷۹

حقوق الطبع محفوظة

لِؤُسَيْنَةِ ٱلشَّيْخِ مُحِمَّدِ بْنِصَالِحِ الْمُثْمَيْنَ الْحَيْرِيةِ

إلا لمن أراد طبع الكتاب لتوزيعه خيريًا بعد مراجعة المؤسسة

الطبعة السابعة

يُطلب الكتاب من:

مُؤَسَّيْنَةِ ٱلشَّيْخِ مُحِمَّدِ بْنِصَالِحِ الْعُثِيمِنَ الْحَيْرِيةِ

الملكة العربية السعودية

القصيم - عنيزة - ٥١٩١١ ص . ب : ١٩٢٩

هاتف : ١٦/٣٦٤٢١٠٧ - ناسوخ : ١٦/٣٦٤٢١٠٧

حِـــوال: ٥٥٠٧٣٢٦٦٠ - جِــوال المبيعات: ٥٥٠٠٧٣٣٧٦٠

www.binothalmeen.net

الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية

دار الذُرَّة الدولية للطباعة و التوزيع

١٣٥ شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - الحي الثامن - بجوار مدارس المنهل الخاصة .

هاتف و فاکس : ۲۲۷۲۰۵۵۲ معمول : ۱۰۱۰۵۵۷۰۶۶

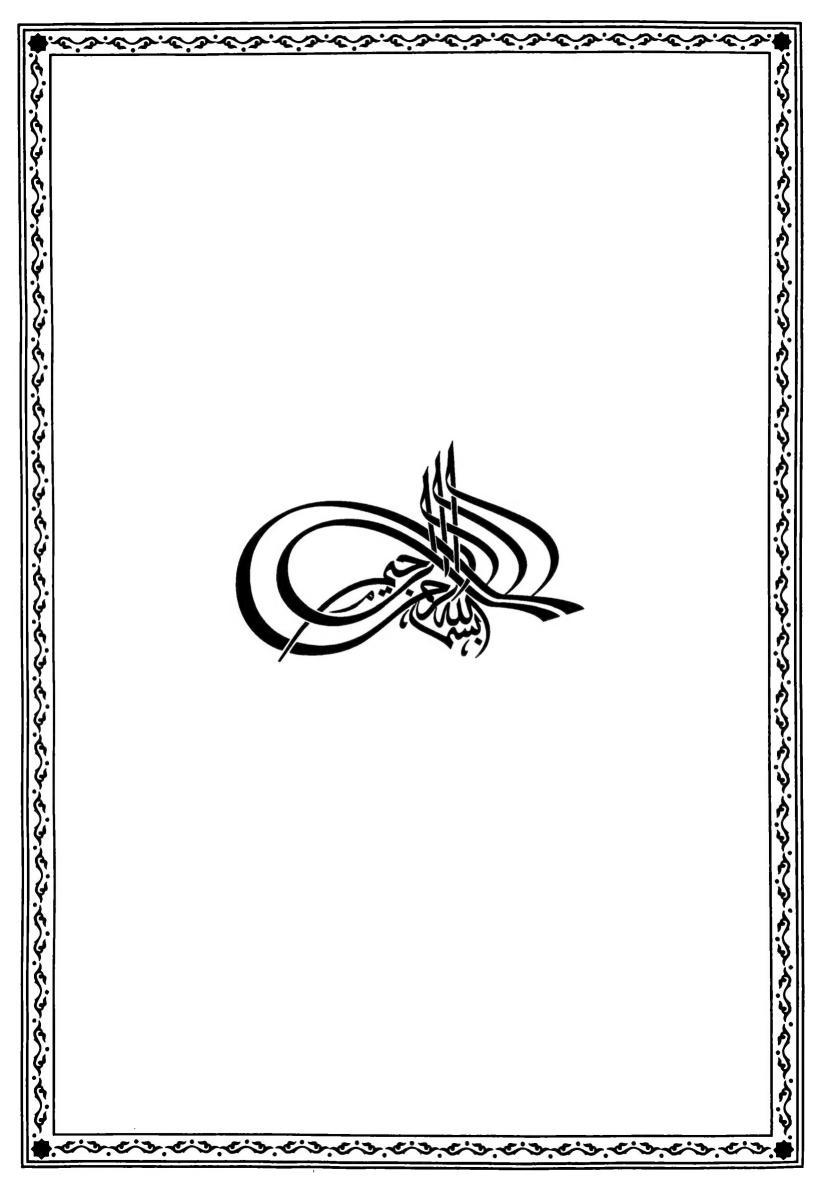


سأسلَة مُولِّفات نَضيلَة الشِيخ

فَحْ خَالِ الْمُولِي الْمُرْدِي الْمُرِدِي الْمُرْدِي ا

> الجُحُلَّدُ التَّاسِعُ (الأَخِيرُ)

مِن إِصْدَالات مؤسّسة النّبخ محرّر بن صَالِح العثيميّن الخيرّية



كتابُ الأَيْمانِ والنُّذُورِ

قولُ الْمُؤَلِّفِ رَحْمَهُ أَللَهُ: «كِتابُ الأَيْمانِ والنَّنُور»؛ جَمَعَ بينهما؛ لأنَّ في كُلِّ منهما الْتزامًا، فالحالِفُ يَلْتَزِمُ بها حَلَفَ عليه، والناذِرُ يَلْتَزِمُ بها نَذَرَ.

والأيمانُ: جمعُ (يمينٍ) وهو القسَمُ، وهو تأكيدُ الشيءِ بذِكْرِ مُعظَّمٍ، سواءً كانَ خبرًا عن ماضٍ أو مُسْتقبَلِ.

والنَّذُورُ: جَمعُ (نَذْرٍ)، وهو إلزامُ الْمُكَلَّفِ نفسَهُ شيئًا غيرَ واجِبٍ، سواءً كانَ عِبادةً أم غيرَ عِبادةٍ، وسيَأْتِي -إنْ شاءَ اللهُ- بيانُ حُكْمِ الوفاءِ بالنَّذْرِ، وأَنَّهُ أقسامٌ.

ثم اعْلَمْ أَنَّهُ لا يَنْبغي للإنسانِ أَنْ يُكْثِرَ مِنَ اليمينِ؛ لَقَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَاحْفَظُواْ أَيْمَنَكُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩]، فقد فسَّرَها بعضُ العُلَماءِ -رَحِمَهُم اللهُ تَعَالَى - بأنَّ المرادَ: لا تُكْثِروا اليمين، وهذا حَسَنُ، ولأنَّ إكثارَ اليمينِ فيه شيءٌ منَ التَّهاونِ بالمحلوفِ به، فلا يَنْبغي للإنسانِ أَنْ يُكْثِرَ اليمينَ ولا يَنْبغي أيضًا أَنْ يَحْلِفَ إلاّ على شيءٍ مُهمٍّ.

وأدواتُ القسَمِ ثلاثةُ: (الواوُ، والباءُ، والتاءُ)؛ (الواوُ) مثلُ قولِهِ تَعالَى: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُعَهَا ﴾ [الشَّمْسِ: ١]، و(التاءُ)، كما في قولِهِ تَعالَى: ﴿ وَأَقْسَمُوا فِاللّهِ جَهَّدَ أَيْعَنِهِمْ ﴾ أَصْنَكُمُ ﴾ [الانباء: ٥٧]، و(الباءُ) كما في قولِهِ تَعالَى: ﴿ وَأَقْسَمُوا فِاللّهِ جَهَّدَ أَيْعَنِهِمْ ﴾ [الانباء: ٥٧]، ويُذْكَرُ مع الواوِ الله عَنَافَةِ، ولا يُذْكَرُ مع الواوِ والتاء، والتاءُ لا تَدْخُلُ إلّا على اسميْنِ من أسماءِ اللهِ عَنَافَجَلَّ وهما: (الله، وربُّ)

كما قالَ ابنُ مالكِ رَحْمَهُٱللَّهُ:

...... وَالتَّاءُ للهِ وَرَبِّ(١)

واعلمْ أيضًا أنَّهُ يَنْبغي لكَ إذا حَلَفْتَ على شيءٍ أَنْ تُقْرِنَ ذلك بمشيئةِ اللهِ، فتقولَ: إنْ شاءَ اللهُ؛ لتَسْتفيدَ مِن ذلك فائدتيْنِ:

الفائدةُ الأولى: تسهيلُ أمْرِكَ؛ ودليلُهُ ما جاءَ مِن أَنَّ سُلَيْهَانَ بِنَ داودَ -عليها السلامُ - حَلَفَ فقالَ: «لَأَطُوفَنَّ اللَيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً كُلُّ تَلِدُ غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ» فقيلَ له: «قل: إنْ شاءَ اللهُ» لكنَّهُ لم يقلِ؛ اعتمادًا على جَزْمِهِ عَلَيْهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ لا استهانة بالاسْتِثناءِ، فطاف على تسعينَ امرأة في ليلةٍ واحدةٍ، فلم تَلِدْ مِنْهُ نَّ إلا واحدةٌ، ولدت شِقَّ إنسانٍ (١)، فسبحانَ اللهِ!

وذلك ليَتَبَيَّنَ لَجميعِ الخلقِ وعلى رَأْسِهِمُ الأنبياءُ أَنَّ الأَمرَ أَمرُ اللهِ، وأَنَّ الإِنْسانَ مهما كانَ عازمًا على شيءٍ فلا بُدَّ أَنْ يَعْتَرِفَ بأنَّ الأَمرَ بيدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

ولهذا لمَّا سُئِلَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ عن قصةِ أصحابِ الكهفِ، قَالَ: «أُخبِرُكم غدًا» ولكنَّ الوحيَ توقَّفَ خُسةَ عَشَرَ يومًا لم يَنْزِلْ عن خَبَرِهم شيءٌ، وفي ذلك يقولُ اللهُ عَنَّوَجَلَّ: ﴿ وَلَا نَقُولَنَ لِشَائَءِ إِنِّى فَاعِلُ ذَلِكَ غَدًا ﴿ آَنَ يَشَآءَ ٱللهُ ﴾ يقولُ اللهُ عَنَّوَجَلَّ: ﴿ وَلَا نَقُولَنَ لِشَائَءٍ إِنِّى فَاعِلُ ذَلِكَ غَدًا ﴿ آَنَ يَشَآءَ ٱللهُ ﴾ [الكهف:٢٢-٢٤].

⁽١) البيت الثاني من باب حروف الجر، وتمامه:

[«]وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا وَبِرُبّ ... مُنَكَّرًا وَالتَّساءُ للهِ وَرَبّ».

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب كفارات الأيهان، باب الاستثناء في الأيهان، رقم (٦٧٢٠)، ومسلم: كتاب الأيهان، باب الاستثناء، رقم (١٦٥٤) من حديث أبي هريرة رَضِّمَالِلَّهُ عَنْهُ.

الفائدةُ الثَّانيةُ: رفعُ الكَفَّارةِ عنك فيها لـو حَنِثْتَ؛ ودليلُ ذلك ما ثَبَتَ عنِ النَّبِيِّ صَلَّالَتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: (مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ فَقَدِ اسْتَثْنَى، فَلا حِنْثَ عَلَيْهِ (۱).

ولذلك يَنْبغي أَنْ يُقْرِنَ الإنْسانُ يمينَهُ دائمًا بقولِهِ: «إِنْ شَاءَ اللهُ» أو: «إِلا أَنْ يَشَاءَ اللهُ» ولا يَكْفي أَنْ يُمِرَّها على قلبِهِ، بل لا بدَّ منَ النُّطقِ بها.

ولا يُشْترطُ أَنْ تَكُونَ مُساويةً لليمينِ في الجهرِ والإسرارِ، بل يجوزُ أَنْ يُسِرَّ بها ولم يقلْ: ولم على أنه تنفعُ الإنسانَ فيها إذا حَلَفَ على شخصٍ ولم يقلْ: «إِنْ شَاءَ اللهُ» جَهْرًا، فإنَّ مُحَاطَبَهُ يظُنُّ أَنَّهُ لم يَسْتثنِ فلا يُحَنِّثُهُ، لكنْ لو اسْتَثْنى جَهْرًا لربَّها خالفَهُ المُخاطَبُ، مُعْتَمِدًا على أَنَّهُ اسْتَثْنى فلا حِنْثَ عليه.

ومِن مباحثِ هذا البابِ: أنَّ اليمينَ أو الحَلِفَ بغيرِ اللهِ مُحَرَّمٌ، وسيأتي إنْ شاءَ اللهُ في حديثِ ابنِ عُمَرَ وأبي هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْامُ في أوَّلِ البابِ.

ولم يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- في البابِ كفَّارةَ اليمينِ، والكَفَّارةُ لا تَجِبُ إلا بشروطٍ:

الشرطُ الأوَّلُ: أَنْ تَكُونَ اليمينُ مُنْعقِدةٌ؛ واليمينُ المنعقِدةُ هي التي قَصَدَ عَقْدَها على مُسْتَقْبَلِ مُمْكِنٍ، فإن لم يَقْصِدْ عَقْدَها لم تَكُنْ مُنْعَقِدةً وليس عليه كفَّارةٌ، لكنْ

⁽۱) أخرجه أحمد في المسند، رقم (۲/ ۱۰)، وأبو داود: كتاب الأيهان والنذور، باب الاستثناء في اليمين، اليمين، رقم (٣٢٦١)، والترمذي: كتاب النذور والأيهان، باب ما جاء في الاستثناء في اليمين، رقم (٣٧٩٣)، والنسائي: كتاب الأيهان والنذور، باب من حلف فاستثنى، رقم (٣٧٩٣)، وابن ماجه: كتاب الكفارات، باب الاستثناء في اليمين، رقم (٢١٠٥) من حديث ابن عمر رضيًا للنستثناء في اليمين، رقم (٢١٠٥) من حديث ابن عمر رضيًا للنستثناء في اليمين، رقم (٢١٠٥) من حديث ابن عمر

إِنْ كَانَ صَادَقًا فَقَد بَرَّ، وإِنْ كَانَ كَاذَبًا فَعَلَيه إِثْمُ الْكَاذَبِينَ، ويَتَضَاعَفُ عَلَيه الإِثمُ؛ لأَنَّهُ قَرَنَ كَذِبَهُ بِاليمينِ بِاللهِ.

واختُلِفَ في هذه اليمينِ هل هي اليمينُ الغَموسُ أم لا؟ والصَّحيحُ: أنَّها ليست اليمينَ الغَموسَ، فاليمينُ الغَموسُ هي التي يُقْسِمُ بها ليَأْكُلَ بها مالًا بالباطلِ، وأمَّا هذه فهو كاذبٌ، عليه إثمُ الكاذبينَ مع مُضاعفةِ الإثْمِ عليه لكونِهِ حَلَفَ وأقْسَمَ.

فإذا لم يَقْصِدْ عَقْدها فلا حِنْثَ عليه؛ لقولِهِ تَعالَى: ﴿ لَا يُوَاخِذُكُمُ اللّهُ بِاللّغِو فَ أَيْمَنَ مَ وَلَكِن يُوَاخِذُكُم اللّهُ بِاللّغِو فَ أَيْمَنَ فَكَفّرَنُهُ وَلَكِن يُوَاخِذُكُم اللّه بِمَا عَقَدتُم الأيَّمَنَ فَكَفّرَنُه وَ إِلَمْعَامُ عَشَرَةِ مَسَكِكِينَ ﴾ [المائدة: ٨٩] إلى آخِرِهِ. واليمينُ التي لا يُقْصَدُ عَقْدُها هي التي تَأْتي في مَجْرى الكلامِ بلا قصد، مثلُ أَنْ يُسْأَلَ: أتذهبُ إلى فُلانٍ؟ فيقولُ: ﴿لا واللهِ، لن أَذْهَبَ اللهِ يَدْهَبُ اللّهُ فَلانٍ؟ فيقولُ: ﴿لا واللهِ مَن أَنْ هُمِنَ اللّهِ يَنْ مَعَ يَذْهَبُ اللّهُ لَلْ اللّهُ لِللّهُ لِلهُ اللّهُ لِللّهُ لَمْ يَقْصِدْ عَقْدَها، وهذا يقعُ كثيرًا، كقولِ أحدِ الأبويْنِ فَهذا ليس فيه كفّارة إلى السوقِ لَأَكْسِرَنَّ رِجْلَيْكَ ﴾ وهو لم ولن يَقْصِدَ كَسْرَها فعلًا، وهذا مِن لغو اليمينِ.

الشرطُ الثَّاني: أَنْ يَكُونَ فِي المُسْتقبلِ؛ أمَّا الحَلِفُ على الماضي فليس فيه الكَفَّارة، فإمَّا صادقًا وإمَّا كاذبًا، فلو قال: واللهِ لقد حَصَلَ أمسِ كذا وكذا، وهو لم يَحْصُل، فليس عليه كفَّارةٌ؛ لأنَّ ذلكَ على أمرٍ ماضٍ، لكنَّهُ بَيْنَ أمرينِ إما آثمٌ وإما سالِمٌ، فإنْ كانَ صادقًا فهو سالِمٌ لا شيءَ عليه، وإنْ كانَ كاذبًا فهو آثِمٌ ولا كفَّارة عليه، ولكنْ عليه التَّوْبةُ إلى اللهِ سُبْحَانهُ وَتَعَالَ.

فإنْ قال قائلٌ: وهل يجوزُ أنْ يحلِفَ على غلَبةِ ظنِّهِ في أمرٍ ماضٍ؟

والجوابُ: نعم، يجوزُ أَنْ يَحْلِفَ على غلبةِ ظَنِّهِ؛ لأَنَّهُ حُلِفَ عند النَّبيِّ عَلَيْ على غلبةِ الظنِّ ولم يُنْكِرْ ذلك.

ومثالُهُ: أَنْ يَحْلِفَ على شخصٍ، ألَّا يَفْعَلَ هذا الأمرَ، ولكنَّ المحلوف عليه قد شَرَعَ فيه ولم يَتَمَكَّنْ منَ الرُّجوعِ، كما لو حَلَفَ على رَجُلٍ يَتعارَكُ ألَّا يَضْرِبَ رأسَ خَصْمِهِ، وكانَ المحلوفُ عليه شَرَعَ في الضربِ، فوصَلَتْ يدُهُ إلى رأسِ الخصمِ وضَرَبَتْهُ، فلو كانَ هذا الأمرُ قد مَضى فإنَّهُ لا شيءَ على الحالِفِ؛ لأنَّ اليمينَ إنها تكونُ على المُسْتَقْبل.

الشرطُ الثَّالثُ: أَنْ يَكُونَ الْمُقْسَمُ عليه مُمْكنًا؛ أما لو كانَ مُسْتحيلًا وحَلَفَ على إلى الشرطُ الثَّالثُ: أَنْ يَكُونَ اللَّقْسَمُ عليه مُمْكنًا؛ أما لو كانَ مُسْتحيلٍ، فقدِ إيجادِهِ، مثلُ أَنْ يقولَ: «واللهِ لأَبْنِيَنَّ بَيْتًا في القمرِ» فقد أقْسَمَ على مُسْتحيلٍ، فقدِ اختلفَ العُلَماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فيه.

منهم مَنْ قالَ: يُكَفِّرُ في الحالِ؛ لأنَّنا نعلمُ مِن حِينها أنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يُوجِدَهُ. ومِنْهم مَنْ قالَ: ليس عليه شيءٌ؛ لأنَّ هذا مِن بابِ اللَّغْوِ والهَذيانِ.

ولو أَلْزَمْناهُ بِالكَفَّارِةِ تَأْدِيبًا له عن هذا الكلامِ اللَّغْوِ لكانَ حَسَنًا، وحين نُلْزِمُهُ بِالكَفَّارِةِ فإنَّما تَجِبُ على الفورِ ؛ لأنَّ كُلَّ الواجباتِ في الأصْلِ تَجِبُ على الفورِ الأنَّ كُلَّ الواجباتِ في الأصْلِ تَجِبُ على الفورِ إلا ما جاءَ الدَّليلُ على غيرِ ذلك.

مسألةٌ: مَنْ حَلَفَ ثم حَنِثَ، ثم حَلَفَ على شيءٍ غيرِهِ ثم حَنِثَ، ثم حَلَفَ على شيءٍ ثالثٍ ثم حَنِثَ فهل عليه كفَّارةٌ واحدةٌ، أم ثلاثُ كفَّاراتٍ؟

الجوابُ: أولًا: قوْلُنا: «كفَّارةٌ واحدةٌ أم ثلاثُ كفَّاراتٍ» أفضلُ مَّنْ يقولُ: «صيامُ ثلاثةِ أيَّامٍ أم تِسْعةٍ»؛ لأنَّ الكَفَّارةَ بالعتقِ والإطْعامِ والكِسْوةِ قبلَ الصَّوْمِ.

ثانيًا: يَرى بعضُ العُلَمَاءِ رَحَمَهُ اللهُ أَنَّهُ إِذَا تَكَرَّرَتِ الأَيْهَانُ فعليه كفَّارةٌ واحدةٌ، ويقيسُ هذا على ما إِذَا تَعدَّدَتْ نواقضُ الوُضوءِ فعليه وضوءٌ واحدٌ، فلو بالَ وتَغوَّطَ وخَرجَ منه ريحٌ وأكلَ كُمَ إبلٍ ونامَ، فهذه خمسةُ نواقضَ، لكنَّهُ يكفيهِ وُضوءٌ واحدٌ. ويرى آخرونَ أنَّهُ إِنْ كَانَ المَحْلُوفُ عليه شيئًا واحدًا كفاهُ كفَّارةٌ واحدةٌ، وإِنْ كَانَ المحلوفُ عليه مُتَعَدِّدًا فعليه كفَّاراتٌ بعددِهِ، ففي هذا السُّؤالِ ما دام حَلَفَ على ثلاثةِ أشياءَ وحَنِثَ فيهنَّ، فيكونُ عليه ثلاثُ كفَّاراتٍ، وهذا أحْوَطُ.

١٣٦٩ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضَالِلَهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ: أَنَّهُ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ فِي رَكْبِ، وَعُمَرُ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَنَادَاهُمْ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «أَلَا إِنَّ اللهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا فِي رَكْبِ، وَعُمَرُ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَنَادَاهُمْ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «أَلَا إِنَّ اللهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُ إِللهِ، أَوْ لِيَصْمُتْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ رَضَالِلَهُ عَنْهُ: ﴿ فِي رَكُبِ ﴾؛ أي: أنَّهُم كانوا في سفرٍ، وتَعْيينُ هذا السَّفرِ أو الرَّكْبِ أو كيف الْتقى بهم الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كُلُّ هذا منَ الأُمورِ التي ليست بذاتِ أهميَّةٍ، فا لَقْصودُ: فَهْم القضيَّةِ، وما يَتَرَتَّبُ عليها مِن أَحْكامٍ.

قولُهُ رَضَاٰلِلَهُ عَنْهُ: «وَعُمَرُ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ»؛ لأنَّهُم كانوا يعتادونَ هذا في الجاهِليَّةِ، ومَشَوْا عليه، والأصلُ أنَّ الإِنْسانَ يَبْقى على ما كانَ عليه حتى يَرِدَ الدَّليلُ بالوُجوبِ أو التَّحْريم أو ما أشْبَهَ ذلك.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأيهان والنذور، باب لا تحلفوا بآبائكم، رقم (٦٦٤٦)، ومسلم: كتاب الأيهان، باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى، رقم (١٦٤٦).

قولُهُ رَضَالِلَهُ عَنْهُ: «فَنَادَاهُمْ»؛ أي: كلَّمَهم بصوتٍ مُرْتفعٍ؛ لأنَّ النِّداءَ للبعيدِ يكونُ بصوتٍ مرتفعٍ.

قولُهُ عَلَيْ إِنَّ اللهَ يَنْهَاكُمْ »؛ أكَّدَ النَّبِيُّ عَلَيْ هذه الجُمْلةَ بمُؤَكِّدُنِ:

المؤكِّدُ الأوَّلُ: (ألا)؛ لأنَّها أداةُ استفتاحٍ يُقْصَدُ بها تنبيهُ المخاطَبِ على ما يَرِدُ عليه. المؤكِّدُ الثَّاني: (إنَّ).

والنَّهْيُ هو طلبُ الكفِّ على وجهِ الاسْتِعْلاءِ، والصِّيغةُ التي أوْحاها اللهُ تَعالَى إلى رسولِهِ في هذا لا نَعْلَمُ ها، لكنَّنا نَعْلَمُ المعنى، وهو أنَّ اللهَ يَنْهانا أنْ نَحْلِفَ بآبائنا.

قولُهُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بِآبَائِكُمْ»؛ جمعُ أبِ، ويشملُ الأبَ والجدَّ؛ لأنَّ الجدَّ يُسمَّى أبًا كما في القُرْآنِ الكريمِ، كما في قولِ بني يَعْقُوبَ: ﴿قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهُ عُسمَّى أبًا كما في القُرْآنِ الكريمِ، كما في قولِ بني يَعْقُوبَ: ﴿قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهُ عَابَآبِكَ إِبْرَهِ عَمَ وَإِسْمَعِيلَ وَإِسْمَحَقَ ﴾ [البقرة: ١٣٣]. وكذلك مِن بابِ القِياسِ؛ لأنَّهُ إِنْ كَانَ الْحَلِفُ إِبْرَهِ عَمْ وَالسَّمِ عَمْ وَجوبِ تَوْقيرِهم وتَعْظيمِهم، فالنَّهْيُ عن الحَلِفِ بغَيْرهم أوْلى.

وقولُهُ عَلَيْهُ: «فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ»؛ أي: مَنْ أرادَ أَنْ يَحْلِفَ فلْيَحْلِفْ بِاللهِ، فقولُهُ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا» ليس شيئًا ماضيًا، واللامُ في قولِهِ: «فلْيَحْلِفْ» قد يقالُ: إنّها لامُ الإباحةِ، فباعتبارِ أنّهُ لا يَحْلِفُ بغيرِهِ تكونُ لامَ أبا لامُ الأمرِ، وقد يقالُ: إنّها لامُ الإباحةِ، فباعتبارِ أنّهُ لا يَحْلِفُ بغيرِهِ تكونُ لامَ أمرٍ، وباعتبارِ أنّهُ يباحُ له أنْ يَحْلِفَ باللهِ تكونُ لامَ إباحةٍ، وفيه أيضًا: الحضَّ على عدم الحَلِفِ.

قولُهُ عِلِينَ «أَوْ لِيصْمُتْ»؛ أي: لِيَسْكُتْ

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١ - حِرْصُ النَّبِيِّ عَلَيْ إِنكارِ المُنْكَرِ؛ لأَنَّهُ ليَّا سَمِعَ هذا المُنْكَرَ ناداهُم، ولم يَسْكُتْ، وظاهرُهُ أَنَّهُ عَلَيْ اللهُم مِن بُعْدِ، أي: لم يَصْبِرْ حتى يَصِلَ إليهم فيُكلِّمُهم بكلامٍ مُعتادٍ، بل ناداهُم مِن بُعدٍ وأخبَرهم بها أوحاهُ اللهُ تَعالَى منَ النَّهي.

٢- أنَّ مَن كانَ جاهلًا فإنَّهُ لا يُؤاخَذُ؛ ولهذا لم يُعَنِّفْهم الرَّسولُ -صلَّى اللهُ عليْهِ
 وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ- بل بيَّنَ لهم الحُكْمَ دون أنْ يُوبِّخَهم ويُعَنِّفَهم.

٣- البناءُ على الأصلِ؛ وهو أنْ يَبْقى الإنسانُ على ما كانَ عليه، حتى يَتبَيَّنَ نقلُ
 الحُكْمِ أو الحالِ عن الأصلِ، دليلُهُ فِعلُ عُمَرَ رَضَّالِللَهُ عَنْهُ: حيثُ حلَفَ بالأبِ.

٤- أنّه يَنْبغي في المسائِلِ المُهمَّةِ أَنْ تُوَكَّدَ بأنواعِ التَّأْكيداتِ؛ وذلك أنَّ النَّبيَّ عَضافَ النَّهي إلى اللهِ تَعْطي الإنسانَ قُوَّةً في اجتنابِ هذا المَنْهي عنه؛ لأنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى له حُكمٌ، وبيدِهِ مَلكوتُ السَّمواتِ في اجتنابِ هذا المَنْهي عنه؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى له حُكمٌ، وبيدِهِ مَلكوتُ السَّمواتِ والأرْضِ، وما صَدَرَ عنه فإنّهُ أقوى ممَّا صَدَرَ عنْ غيرِه؛ ولهذا قالَ عَيَّةٍ: "ألا إنَّ اللهَ يَنْهاكُمْ»؛ إلا أنَّ هذه الفائدة قد يُنازَعُ فيها فيقالُ: إنَّ الرَّسولَ عَيَّةٍ نسَبَ النَّهيَ إلى الله؛ لأنَّ الله عَنَّفَحَلَّ نهى عن ذلك، لا مِن أجلِ أنْ يُؤكِّدَ الاجتناب، وهذا قد يُقالُ: إنَّ الرَّسولَ عَيْهِ عليه البلاغُ.
 إنَّهُ أقْرَبُ؛ لأنَّ الله عَنَّفَحَلَّ نهى عن ذلك، لا مِن أجلِ أنْ يُؤكِّدَ الاجتناب، وهذا قد يُقالُ: إنَّ اللهُ عَنَّ عَلَى الله عَليه وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ – يجبُ عليه البلاغُ.

٥- إنَّ تعظيمَ الآباءِ كانَ مَعْروفًا في الجاهِليَّةِ؛ ولهذا كانوا يَحْلفونَ بآبائِهِم، وهذا أمرٌ فِطْريُّ، كلُّ النَّاسِ يُعظِّمونَ آباءَهُم ويَحْترمونَهُم، إلا مَنْ ضلَّ عن سواءِ السبيل، فهذا له شأنُهُ.

٦- جوازُ اليمينِ إذا كانتْ على وجهِ مشروعٍ؛ لقولِهِ ﷺ: «فَمَنْ كَانَ حَالِفًا

فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ» والمرادُ بهذا المُسمَّى لا الاسمُ، فيجوزُ الحَلِفُ بأسهائِهِ تَعالَى وصفاتِهِ، ولا فَرْقَ بين أَنْ يَحْلِفَ باللَّغةِ العربيَّةِ أَو غَيْرِها، ما دام حَلَفَ بها يجوزُ الحَلِفُ به مِن أَسهاءِ اللهِ وصفاتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وفي بعضِ الألسنةِ مثلًا يقولونَ: «خداي» وهي تعني عندهم (الله) فلو أقْسَمَ بها فهو يمينٌ.

أمًّا إِنْ حَلَفَ بِغِيرِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ فإنَّ يمينَهُ لا تنعقدُ، لكنَّهُ يأثمُ بِفِعْلِهِ.

٧- أَنَّهُ يَنْبغي للإنسانِ إذا نَهى عن شيءٍ أَنْ يَذْكُرَ ما يكونُ بدلًا عنه؛ وهذه هي طريقةُ القُرْآنِ والسُّنَّةِ، كما في قولِ اللهِ تَعالى: ﴿ يَثَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا لَا يَقُولُوا رَعِنَ الطَّرْنَا ﴾ [البقرة:١٠٤]، فلمَّا ذكرَ اللَّفْظَ المَنْهيَّ عنه أتى ببدلِهِ، وكذلك لهَا أَتِي النَّبيُ عَلَيْهِ بتمرٍ جَيِّدٍ بيعَ بتَمْرٍ رَديءٍ، قالَ: ﴿ أَوَّهُ! أَوَّهُ! قَوْا عَيْنُ الرِّبَا! عَيْنُ الرِّبَا! لَمَنْ الرَّبَا! عَيْنُ الرِّبَا! لَا تَفْعَلُ! وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِي فَبعِ التَّمْرَ بِبَيْعٍ آخَرَ، ثُمَّ اشْتَرِهِ ﴾ (١)، فلمَّا ذكرَ المنوعَ ذكرَ ما يقومُ مَقامَهُ.

وفي الحقيقةِ: هذا هو خلاصةُ الدَّعْوةِ؛ لأنَّ النَّاسَ إذا نُهُوا عها كانوا يَعْتادونَهُ أو يَسْتَحْسنونَهُ، وأُخبروا أنَّهُ مُخالفٌ للشَّرْعِ، وأُمِروا باجتنابِهِ دون أنْ يُوجَدَ لهم بديلٌ، فإنَّ ذلك يَشُقُ عليهم، وربَّها لا يَمْتثلونَ أمْرَ اللهِ تَعالَى ورسولِهِ عَلَيْهِ، فأنت إذا نَصَحْتَ أحدًا أو أمَرْتَهُ بمَعْروفٍ، أو نَهَيْتَهُ عن مُنْكَرٍ، فبيِّنْ له الشيءَ المُباحَ؛ ليكونَ ذلك أَدْعى للقَبولِ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الوكالة، باب إذا باع الوكيل شيئا فاسدا فبيعه مردود، رقم (٢٣١٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب بيع الطعام مثلا بمثل، رقم (١٥٩٤) من حديث رَضَاًلِلَّهُ عَنْهُ.

٨- جوازُ الحَلِفِ بأسهاءِ اللهِ تعالى وصفاتِهِ؛ أمَّا قولُهُ عَلَيْهِ الصَّدَةُ وَالسَّدَةُ وَالسَّدَةُ وَالسَّدَةُ وَالسَّدَةُ وَاللهِ عَنَّوْجَلَّ وعلى هذا فجميعُ أسهاءِ اللهِ يعوزُ الحَلِفُ بها، والحَلِفُ بصفاتِهِ جائزٌ أيضًا، فلو قال: "وعزَّةِ اللهِ، وقُدْرةِ اللهِ اللهِ يجوزُ الحَلِفُ بها، والحَلِفُ بصفاتِهِ جائزٌ أيضًا، فلو قال: "وعزَّةِ اللهِ، وقُدْرةِ اللهِ لأَفْعَلَنَ كذا وكذا "فهو جائزٌ، ومنه -فيها يظهرُ - قولُ إبليسَ لربِ العالمينَ: "لأَفْعِلَنَ كذا وكذا اللهِ عَرَّفَجَلَّ ومنه فَيْ إلى لَأْغُوبَنَهُمُ أَجْمَعِينَ ﴿ [ص:٢٨]، فإن هذا منَ الحَلِفِ بصفاتِ اللهِ عَرَّفَجَلَّ ومنه على رأي بعضِ العُلَهاءِ قولُ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ: "لا، ومُقلِّبِ القُلوبِ" (أ) فإنَّ على رأي بعضِ العُلَهاءِ قولُ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّدَمُ: "لا، ومُقلِّبِ القُلوبِ مِن صفاتِهِ الفِعْليَّةِ، وعلى كلِّ حالٍ: فالصَّحيحُ أنَّ الحَلِفَ بصفاتِ اللهِ شَهَائَهُ وَتَعَالَ جائزٌ ومُنعقِدٌ.

أمَّا الحلفُ بآياتِ اللهِ ففيه تفصيلٌ:

أولًا: إنْ كَانَ المرادُ الحَلِفَ بآياتِ اللهِ الكونيَّةِ فهذا لا يجوزُ، ولا ينعقدُ به اليمينُ، مثلُ أنْ يقولَ: (والشَّمْسِ، والقمرِ، والليلِ، والنَّهارِ)، فهذا كلُّهُ حرامٌ مع أنَّا مِن آياتِ اللهِ الكونيَّةِ، فلا يجوزُ الحَلِفُ بها؛ فلو قالَ: "والسَّماءِ فاتِ اللهِ، ولكنَّها مِن آياتِ اللهِ الكونيَّةِ، فلا يجوزُ الحَلِفُ بها؛ فلو قالَ: "والسَّماءِ ذاتِ البُروجِ» فإنَّهُ لا يجوزُ رَغْمَ وُرودِهِ في القُرْآنِ الكريمِ، وأنَّ الله عَرَّفَجَلَّ حَلَفَ بها؛ لأنَّ الله تَعالَى له أن يُقسِمَ بها شاءَ، أمَّا نحنُ فمَرْبُوبُونَ عابدونَ للهِ، ما أباحَ اللهُ عَرَّفَجَلَّ فَعَلناهُ، وما نَهانا عنه اجْتَنَبْناهُ.

ثانيًا: إِنْ كَانَ المرادُ آياتِ اللهِ الشَّرِعيَّةَ كَالقُرْآنِ، فَالقُرْآنُ صَفَةٌ مِن صَفَاتِ اللهِ؛ لأَنَّهُ كَلامُ اللهِ، فيجوزُ الحَلِفُ بذلك.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأيهان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي ﷺ، رقم (٦٦٢٨) من حديث ابن عمر رَضَالِلَهُ عَنْهُا.

وكثيرًا الآنَ ما نسمعُ العاميَّ يحلفُ بآياتِ اللهِ، وهو شائعٌ، فينبغي أنْ نَسْأَلَهُ: ماذا تريدُ بآياتِ اللهِ إلا الليلَ والنَّهارَ والشَّمْسَ ماذا تريدُ بآياتِ اللهِ إلا الليلَ والنَّهارَ والشَّمْسَ والقمرَ» قُلْنا: إنْ كُنْتَ أردتَ ذلك فالحَلِفُ بها حرامٌ، ولا يجوزُ. أمَّا إذا قالَ: «أنا أريدُ بآياتِ اللهِ المُصْحَفَ أو القُرْآنَ» قُلْنا: هذا لابأسَ به، لكنْ بشرطِ أنْ يُريدَ بالمُصْحَفِ القُرْآنَ لا الوَرَقَ والجِلْدَ.

وهنا مسألةٌ خارجةٌ عن مَوْضوعِ الحديثِ، وهي: لو حَلَفَ الإِنْسانُ بأبيه، فهل تَنْعَقِدُ اليمينُ؟

والجواب: لا تنعقدُ اليمينُ؛ لأنَّ هذا الحَلِفَ حرامٌ، وإذا كانَ حرامًا فإنَّ اليمينَ لا تَنْعقدُ؛ لأَنَّهُ بانْعِقادِها يَتَرَتَّبُ عليها الكَفَّارةُ إذا حَنِثَ فيها، والكَفَّارةُ قُرْبةٌ إلى اللهِ، واللهُ عَرَّوَجَلَّ لا يُتقرَّبُ إليه بها كانَ مَعْصيةً، وأيضًا لو حَلَفَ الإنْسانُ بغيرِ أبيه، كأنْ يَخْلِفَ برئيسِهِ أو بالشَّمْسِ أو بالقمرِ، فإنَّهُ يكونُ كالحَلِفِ بالآباءِ، ولكنْ ذَكَرَ النَّبيُّ يَخْلِفَ برئيسِهِ أو بالشَّمْسِ أو بالقمرِ، فإنَّهُ يكونُ كالحَلِفِ بالآباءِ، ولكنْ ذَكرَ النَّبيُّ يَخْلِفَ المِنْ هذا هو الذي وقعَ، وما كانَ مِثْلَهُ فإذَا حَلَفَ الإنْسانُ برئيسِهِ أو بجَدِّهِ أو بأُمِّهِ فالحُكْمُ في ذلك واحدٌ.

فإنْ قيلَ: هل للنيَّةِ أثرٌ في كونِ هذا الشيءِ يَمينًا، مثلُ قولِ القائِلِ: «في ذِمَّتي»، و «بِشَرَفِي» وهو مُنتشرٌ، ولعلَّهُ لا يقصدُ اليمينَ؟

قُلْنا: أمَّا قولُهُ: «بِذمَّتي» أو «في ذِمَّتي»، فهذا عهدٌ، فالذَّمَّةُ هي العهدُ؛ لقولِهِ تَعالَى: ﴿لَا يَرْقُبُواْ فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً ﴾ [التوبة: ٨]، أمَّا قولُهُ: «بِشَرَفِي»، فالظَّاهِرُ أَنَّهُ يمينٌ، فلو قالَ: «بِشَرَفِي لَأَفَعَلَنَّ كَذَا» فإنَّهُم يَقْصدونَ بذلك اليمينَ بالشَّرَفِ؛ لأنَّ أغْلى شيءٍ عندَ الإنسانِ شَرَفُهُ.

ومنَ النَّاسِ مَن يقولُ: «عَزَمْتُ عليك لَتَفْعَلَنَّ كذا» وهذا القولُ حَسَبَ النَّيَّةِ؛ لأنَّ فيها احتمالًا، فهو إذا نواها يمينًا صارتْ يمينًا.

أما الذي يَخْلِفُ بالطَّلاقِ ولا يَقْصِدُ طلاقَ الزَّوْجةِ، فليس يمينًا لكنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ اليمينِ، هذا إذا لم يَقْصِدِ الزَّوْجةَ، وإنها قَصَدَ الامتناعَ عن الشيءِ، وتأكيدَ الامتناع.

فإنْ قيلَ: وهل منَ الحَلِفِ الجائِزِ قوْلُهم: «وحقّ لا إلهَ إلا اللهُ، وحياةِ كتابِ اللهِ»؟

قُلْنا: إذا قَصَدَ اليمينَ بذلك فهذا حرامٌ؛ لأنّنا لا نَعْلَمُ مِن (حقِّ لا إلهَ إلا الله) إلا شيئًا مَعْلُوقًا، وهي أنَّ اللهَ تَعالَى يُثيبُهُ، أمَّا قوْلُهم: «وحياةِ كتابِ اللهِ» فهو لا يجوزُ؛ لأنَّ كتابَ اللهِ تَعالَى لا يُوصَفُ بالحياةِ، لكنَّ اللهَ سبَّاهُ رُوحًا فقالَ: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا لَا يُوصَفُ بالحياةِ، لكنَّ اللهَ سبَّاهُ رُوحًا فقالَ: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا لِأَنَّ كَتَابِ اللهِ تَعالَى لا يُوصَفُ بالحياةِ، لكنَّ اللهَ سبَّاهُ رُوحًا فقالَ: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا لَا لَهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

ومَن حَلَفَ بِالكُتُبِ السهاويةِ غيرِ القُرْآنِ الكريمِ فلا بَأْسَ؛ لأَنَّهُ منَ الحَلِفِ بشيءٍ مِن صفاتِ اللهِ فهو جائزٌ، ولكنْ ليس معنى قَوْلِنا: «جائزٌ» أنْ نقولَ للنَّاسِ: «افْتَحوا أبوابًا مثلَ هذه الأبوابِ»؛ لأَنَّنا إذا قُلْنا: احْلِفْ بالتَّوْراةِ، وبالإنجيلِ، وبالزَّبورِ، فتَحْنا على العامَّةِ أبوابًا نحنُ في غِنَى عنها، وصارَ النَّاسُ يَتَخَبَّطُونَ، لكنْ قُلْنا هنا بالجوازِ ليَعْلمَ طلبةُ العلمِ أنَّ الحَلِفَ بأيِّ صفةٍ مِن صفاتِ اللهِ جائِزٌ.

١٣٧٠ - وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَّالِتُهُ عَنْ مَرْفُوعًا: «لَا تَحْلِفُوا بِآلَهِ مُلَا تَحْلِفُوا بِآلَهِ، وَلَا تَحْلِفُوا بِاللهِ الْآنْدَادِ، وَلَا تَحْلِفُوا إِلَّا بِاللهِ، وَلَا تَحْلِفُوا بِاللهِ إِلَّا يَاللهِ، وَلَا تَحْلِفُوا بِاللهِ إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ» (١).

الشَّرحُ

قولُهُ رَحِمَهُ اللّهَ: «مَرْفوعًا»؛ أي: مَعْزوًّا إلى الرَّسولِ عَلَيْهُ؛ لأنَّ السَّنَدَ إذا كانت غايتُهُ أنْ يَصِلَ إلى الصَّحابيِّ غايتُهُ أنْ يَصِلَ إلى الصَّحابيِّ فهو مرفوعٌ، وإذا كانت غايتُهُ أنْ يَصِلَ إلى الصَّحابيِّ فهو موقوفٌ، وإذا كانت غايتُهُ أنْ يَصِلَ إلى التابِعِيِّ فمَنْ بعدَهُ فهو مَقْطوعٌ، ولا يُسمَّى مُنْقَطِعًا، فالمُنْقَطِعُ مِن مباحثِ الإسنادِ، أمَّا المَقْطوعُ فمِن مَباحِثِ المَّسْور.

قولُهُ ﷺ: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ»؛ هذا في الحُكْمِ كقولِهِ: «إِنَّ اللهَ يَنهاكُم أَنْ تحلِفوا بآبائِكُم».

قولُهُ ﷺ: «وَلَا بِأُمَّهَاتِكُمْ»؛ حتى الأُمُّ نَهى النَّبيُّ ﷺ أَنْ يُحْلَفَ بها، مع أنَّها مَحَلُّ الرَّأَفَةِ والرَّحمةِ وحُسْنِ الصُّحْبةِ.

قولُهُ ﷺ: «وَلَا بِالْأَنْدَادِ»؛ جَمْعُ نِدًّ، وهي الأوثانُ التي تُعْبَدُ مِن دونِ اللهِ، مثلُ: اللاتِ والعزَّى ومناةَ وهُبَلَ وما أَشْبَهَها، فنهى ﷺ أَنْ يُحْلَفَ بَهذه، وكذلك النَّهْيُ عن الحلفِ بقبرِ فُلانٍ.

قولُهُ عَلَيْهِ: ﴿ وَلَا تَحْلِفُ وَا بِاللهِ إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُ ونَ ﴾ لمَّا نهى عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ عن الحَلِف بها ذُكِرَ: بَقِيَ الحَلِفُ باللهِ عَزَّهَ جَلَّ فنَهى أَنْ نَحْلِفَ به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إلا ونحنُ الحَلِف بها ذُكِرَ: بَقِيَ الحَلِفُ باللهِ عَزَّهَ جَلَّ فنَهى أَنْ نَحْلِفَ به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إلا ونحنُ

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الأيهان والنذور، باب في كراهية الحلف بالآباء، رقم (٣٢٤٨)، والنسائي: كتاب الأيهان والنذور، باب الحلف بالأمهات، رقم (٣٧٦٩).

صادقونَ؛ لأنَّ الحَلِفَ تأكيدُ الشيءِ بِذِكْرِ مُعَظَّمٍ، كأنَّ الحالفَ يقولَ: «بعظَمةِ هذا الشيءِ عندي وفي قَلْبي: أُوَكِّدُ هذا الشيءَ» أي: المحلوف عليه، ولهذا كانَ الحَلِفُ مِن أكبرِ ما يدُلُّ على تعظيم المحلوفِ به.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١ - النّهْ عن الحَلِفِ بالآباءِ والأُمّهاتِ؛ وهو يفيدُ التّحْريمَ؛ لأنّ إفادة النّهْ ي للتّحْريمِ هي الأصلُ؛ ولأنه قد وَرَدَ عنِ النّبيّ عَلَيْهِ الصّلَاةُ وَالسّلَامُ أَنّهُ قالَ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ» (١).

٢- تَعْريمُ الحَلِفِ بالأندادِ؛ كاللاتِ والعُزَى وما أشْبَهَ ذلك، فإنْ حَلَفَ فقدْ أَمَرَ النَّبِيُ عَلَيْهُ الحالفَ بالأندادِ أَنْ يقولَ بعد ذلك (لا إله إلا الله) فقال: «مَنْ حَلَفَ أَمَرَ النَّبِي عَلَيْهُ الحالفَ بالأندادِ أَنْ يقولَ بعد ذلك (لا إله إلا الله) فقال: «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ فِي حَلِفِهِ: بِاللاتِ وَالْعُزَّى، فَلْيَقُلْ: لَا إِلهَ إِلَّا الله الله العُلَماءُ رَحَهُ مُلْكَةُ: وفائدتُهُ أَنَّ تعظيمَ هذا الصَّنَمِ شِرْكٌ، ودواءُ الشيءِ يكونُ بضِدِّهِ، وضدُّ الشركِ الإخلاص، فيقولُ: لا إله إلا الله، وفي بقيَّةِ الحديثِ: «وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِةِ: تَعَالَ أَقَامِرْكَ فَلْيَتَصَدَّقْ» فيقولُ: لا إله إلا الله، وفي بقيَّةِ الحديثِ: «وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِةِ: تَعَالَ أَقَامِرْكَ فَلْيَتَصَدَّقْ» وهذا أيضًا مِن دواءِ الشيءِ بضِدِّهِ، فالمُقامرةُ المُغالَبةُ، وهي أكلُ المالِ بالباطِلِ، وقولُهُ عَلَيْهَ: «فلْيَتَصَدَّقْ»؛ لِتَمْحُو الصَّدقةُ هذه الجِناية.

⁽۱) أخرجه أحمد في المسند، رقم (۲/ ۱۲۰)، وأبو داود: كتاب الأيهان والنذور، باب في كراهية الحلف الحلف بالآباء، رقم (۳۲۰۱)، والترمذي: كتاب النذور والأيهان، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله، رقم (۱۵۳۰) من حديث ابن عمر رَضِحَالِلَهُ عَنْهُمَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأيهان والنذور، باب لا يحلف باللات والعزى ولا بالطواغيت، رقم (٢٠٥٠)، ومسلم: كتاب الأيهان، باب من حلف باللات والعزى فليقل: لا إله إلا الله، رقم (١٦٤٧) من حديث أبي هريرة رَضَيَاتِكَعَنْهَا.

ويُقاسُ على ذلك الأندادُ التي تُعْبَدُ مِن دونِ اللهِ؛ لأنَّ الشِّرْكَ بها شركٌ أكبرُ، فكانَ لا بُدَّ مِن أَنْ يقولَ: «لا إلهَ إلا اللهُ»؛ دَفْعًا لهذا الذي حصَلَ منه، أمَّا مَن حَلَفَ بالنَّبِيِّ أو ما أشبَهَ ذلك فلا.

فإنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْجُوابُ عَمَا جَاءَ فِي صَحَيْحِ مُسْلِمٍ، فِي قَصَةِ الرَّجُلِ النَّجَدْيِّ الذي جَاءَ يَسأَلُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ عَن الإسْلامِ، فَذَكَرَ لَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ خَسَ صَلُواتٍ وصَيَامَ رَمَضَانَ وَالزَّكَاةَ، كَلُّهَا يَقُولُ: هل عليَّ غَيْرُها؟ فيقُولُ له النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ» فقالَ: واللهِ، لا أزيدُ على هذا ولا أنقصُ، فقالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ» (أ)، فقالَ: «وأبيه» وهذا حَلِفٌ بالآباءِ؟

وقيلَ في الجوابِ عن ذلك:

أولا: إنَّ هذه اللَّفْظةَ شاذَّةُ، انْفَرَد بها بعضُ الرُّواةِ عنِ الآخرينَ، والشاذُّ غيرُ مَقْبولٍ؛ لأنَّ مِن شرطِ القَبُولِ أنْ يَكونَ الحديثُ غيرَ شاذً، وعلى هذا نستريحُ مِن هذا الإشْكالِ، وهذا مِن حُسْنِ المُناظرةِ، أنْ تُطالِبَ الإنْسانَ أولا بصِحَّةِ الدَّليلِ قبلَ كُلِّ شيءٍ؛ لأَنَّهُ إذا لم يَصِحَّ الدَّليلُ فلا حاجةَ أنْ نَتَكَلَّفَ في ردِّه، وهذه مِن طُرُقِ العُلَماءِ التي يَسْلُكونها، وعلى رَأْسِهم شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحَهُ اللَّهُ في كِتابِهِ (مِنْهاجِ السُّنَةِ) الذي رَدَّ به على الرَّافضةِ، فكان رَحَمُ اللَّهُ يقولُ في صدرِ الجوابِ: "نُطالِبُكَ بصِحَّةِ النقل»؛ لأنَّهُ إذا عَجَزَ أنْ يُقيمَ دليلًا على صِحَتِهِ يكونُ قد سقطَ الاسْتِدُلالُ.

ثانيًا: إِنَّ هذا كَانَ فِي أُوَّلِ الأَمرِ ثم نُسِخَ، ولكنَّ هذا يحتاجُ إلى العلمِ بتقدُّم

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام، رقم (١١) من حديث طلحة بن عبيد الله رَضِحَالِيَّهُ عَنْهُ.

هذا عن النَّهْيِ عن الحَلِفِ بالآباءِ، فإنْ لم يُوجَدْ دليلٌ فإنَّهُ لا يجوزُ ادِّعاءُ النَّسْخِ؛ لإمكانِ أنْ يَكونَ اللَّاعي نَسْخُهُ هو النَّاسخُ.

ثالثًا: إنَّ هذا في حقِّ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خَاصَّةً؛ لأَنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَتَطَرَّقَ إليه احتهالُ بالشركِ وتعظيمِ المخلوقِ كتعظيمِ الخالِقِ بخلافِ غَيْرِهِ، وأمَّا غيرُهُ فلا يحلُّ له أَنْ يقولَ: «وأبيه» وهذا أيضًا فيه نظرٌ؛ لأنَّهُ يحتاجُ إلى دليلِ على الخُصوصيَّةِ.

خامسًا: أنَّ هذا مما يَجْري على اللِّسانِ بلا قصدٍ، كقولِ النَّبِيِّ يَكَافِيْهُ لُعاذٍ رَضَالِكُهُ عَنهُ: «فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ» (١) ، وكقولِه عَلَيْهُ: «فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ» (١) ، فهذه كلماتٌ تُقالُ على الألْسُنِ ولا يُرادُ مَعْناها، وهذا أيضًا فيه نظرٌ ؛ لأنَّ الحَلِفَ بالآباءِ مما يَجْري على الألْسُنِ في عادةِ الجاهِليَّةِ، ومع ذلك أبطلَهُ النَّبِيُ عَلَيْهُ ونهى عنه.

سادسًا: أنَّها تَصْحيفٌ، وأنَّ الأصلَ: «أفلحَ واللهِ إنْ صَدَقَ»، ولكنَّهُ لمَّا كانوا فيها سَبَقَ لا يُعْربونَ الكلمةَ ولا يُنْقِطونَها، ولم يَرْفعوا اللامينِ مِن «واللهِ» نُطِقَتْ

⁽١) أخرجه أحمد في المسند، رقم (٥/ ٢٣١)، والترمذي: كتاب الإيهان، باب ما جاء في حرمة الصلاة، رقم (٢٦١٦)، وابن ماجه: كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، رقم (٣٩٧٣) من حديث معاذ بن جبل رَضَيَلِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين، رقم (٩٠٥)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين، رقم (١٤٦٦) من حديث أبي هريرة رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُمَا.

"وأبيهِ" لأنّه إذا حُذِفَتِ النقطُ ورُفِعَتِ النبرةُ صارتِ "واللهِ" وهذا تحريفٌ فتكونُ الكلمةُ مُحَرَّفة، وهذا غيرُ صحيحٍ وباطلٌ؛ لأنَّ الحديثَ يُروى بالنَّقْلِ بالمُشافَهةِ وباللهُ مُحَرَّفة، وهذا غيرُ صحيحٍ وباطلٌ؛ لأنَّ الحديثَ يُروى بالنَّقْلِ بالمُشافَهةِ وباللهُ وبالنقلِ بالمُكاتَبةِ، وأكثرُ المحدِّثينَ يُحدِّثونَ بالمُشافهةِ، فلو سلَّمْنا جَدَلًا أنَّ هناك تَصْحيفًا في الكتابةِ لم يَكُنْ هناك خطأٌ في المُشافهةِ.

فأسلمُ الأجوبةِ في ذلك أنْ يُقالَ: إنَّ هذه الكلمةَ شاذَّةٌ، وينتهي هذا الإشكالُ، والشذوذُ قد يقعُ مِن بني آدَمَ.

٣- النّهي عن الحلف بالله إلا وإلانسان صادقٌ؛ لقولِه عَلَيْهِ الصّلاةُ وَالسّلامُ: «وَلَا تَحْلِفُوا بِاللهِ إِلّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ» وتحت هذا أحوالُ:

الحَالُ الأُولى: أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ صادقٌ؛ فلا بأسَ باليمينِ، وقد تكونُ اليمينُ مَطْلُوبةً، كما لو أرادَ أَنْ يُعْلِمَ شَخَصًا في أمرٍ يَحْسُنُ إقناعُهُ فيه، مثلُ أَنْ يَحْلِفَ على البَعْثِ أَوْ على فَرْضِيَّةِ الصَّلاةِ وما أَشْبَهَ ذلك.

الحالُ الثَّانيةُ: أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ كَاذَبٌ؛ فهذه الحلفُ فيها حرامٌ، فإذا تَضَمَّنَتْ أَكْلًا للهِ الغيرِ بالباطِلِ صارَتْ يمينًا غَمُوسًا، مِن كبائِرِ الذُّنوبِ.

الحالُ الثَّالثةُ: أَنْ يَغْلِبَ على ظنِّه أَنَّهُ صادقٌ؛ فهذا لا بأسَ به، وقد أقرَّهُ النَّبيُّ وَعَلَى النَّا الثَّالثةُ: أَنْ يَغْلِبَ على ظنِّه أَنَّهُ صادقٌ؛ فهذا لا بأسَ به، وقد أقرَّهُ النَّبيُّ في قصَّةِ المُجامِعِ في رَمضانَ، حيثُ قالَ: «وَاللهِ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنَّا» (۱) فأقرَّهُ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عليهِ وعلَى آلِهِ وسلَّمَ - لكنْ إذا تضمَّنَ هذا أكلَ مالِ منا فأقرُهُ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عليهِ وعلَى آلِهِ وسلَّمَ - لكنْ إذا تضمَّنَ هذا أكلَ مالِ الغيرِ بالباطِلِ فلا يجوزُ؛ لأنَّ مالَ الغيرِ مُحْتَرمٌ لا يجوزُ انتهاكُ حُرْمتِهِ إلا بيقينٍ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب التبسم والضحك، رقم (۲۰۸۷)، ومسلم: كتاب الصيام، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم، رقم (۱۱۱۱) من حديث أبي هريرة رَضِّكَالِلَّهُ عَنْهُ.

الحالُ الرَّابِعةُ: أَنْ يَغْلِبَ على ظنِّهِ أَنَّهُ كاذبٌ؛ فهذا حرامٌ ولا يجوزُ. الحالُ الحامسةُ: أَنْ يَتَرَدَّدَ ويَشُكَّ؛ فهو حرامٌ أيضًا، حتى يَعْلَمَ أو يَغْلِبَ على ظنِّهِ. ورَسولُ اللهِ ﷺ هنا يقولُ: «إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ» أي: عالمونَ أَنَّكُم صادقونَ، فخرَجَ بذلك كلُّ الأحُوالِ الأربعةِ الباقيةِ، وهي: أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ كاذبٌ، أو يَغْلِبَ على ظنِّهِ أَنَّهُ كاذبٌ، أو يَشُكُّ، لكنْ قدْ جاءَتِ السُّنَّةُ بجوازِ الحَلِفِ على غَلبةِ الظَّنِّ.

١٣٧١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِتَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بهِ صَاحِبُكَ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ» أَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْهِ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ»؛ أي: أنَّك إذا حَلَفْتَ لشخصٍ وأظْهَرْتَ خلافَ الواقِعِ من بابِ التَّوريةِ؛ فاليمينُ على حسبِ نِيَّةِ المُسْتَحْلِفِ الذي عبَّرَ عنه بقولِهِ عَلِيْةٍ: «صَاحِبُكَ» ولا عبرة بنِيَّتِك، حتى لو نَوَيْتَ نيةً تُخْرِجُكَ منَ الإثم، فإنَّ المدارَ على نِيَّةٍ صاحِبِك.

والحديثُ عامٌّ، سواءً كانت مُحاكمةً وصارَ الأمرُ عند القاضي، أم كانوا يَتكَلَّمونَ في مَجْلِسٍ، وقالَ: «واللهِ ما عندي لك شيءٌ» فلو سألَكَ أيُّ شخصٍ فقال: هل قدِمَ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الأيهان، باب يمين الحالف على نية المستحلف، رقم (١٦٥٣).

فلانٌ أمسِ؟ قلتَ: نعم، قالَ: لا، فقُلْتُ: «واللهِ إنَّهُ قادمٌ»، وأنت تريدُ أنَّ قولكَ: «قادمٌ» خبرٌ مِن أخبارِهِ، لا أنَّهُ قدِمَ فِعْلًا، فهنا اليمينُ على نيَّةِ المُسْتَحْلِفِ.

مثالُ ذلك: إذا قالَ لك شخصٌ: «أدَّعي عليكَ مئةَ ريالٍ» وأنت تَعْلَمُ أَنَّهُ صادقٌ، فقلتَ: «واللهِ ما عندي لك مئةٌ» تريدُ بها (ما) الموصولة، أي: الذي عندي لك مئةٌ، على أنْ يَفْهَمَ النَّفْيَ وأنت تُشْبِتُ أنَّ له عندك مئةً، فنيَّتُكَ هنا غيرُ مُعْتَبرةٍ، بل المعتبرُ هو ما يُصَدِّقُكَ به صاحبُكَ.

فإنْ قال قائلٌ: وهل يَبْرأُ الحالفُ بهذا الحلفِ منَ المئةِ؟

والجوابُ: أنَّهُ ظاهرًا باعتبارِ الحُكْمِ، لو تَحاكما إلى قاضٍ فإنَّهُ يَبْرأُ؛ لأنَّ القاضيَ إنَّما يَقْضي بنحوِ ما يَسْمَعُ، لكنْ عندَ أَحْكَمِ الحاكمينَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يَبْرَأُ، ولا يَنْفَعُهُ هذا التَّأويلُ.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب بدء الوحي، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله على: «إنها الأعمال بالنية»، رقم (١٩٠٧) من حديث عمر بن الخطاب رَضَاَلِلَهُ عَنْهُ.

مثالُ هذا: لو قالَ قائلٌ: واللهِ لا أنامُ الليلةَ إلا على فِراشٍ، ثم تَوسَّدَ كَثيبًا منَ الرَّملِ ونامَ عليه، وهو قد أقسمَ ألَّا ينامَ إلا على فِراشٍ، ولكنَّهُ قالَ: نويتُ في الرَّملِ ونامَ عليه، وهو قد أقسمَ ألَّا ينامَ إلا على فِراشٍ، ولكنَّهُ قالَ: في القسمِ بالفِراشِ الأرْضَ؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قالَ: ﴿ ٱلّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَشًا ﴾ القسمِ بالفِراشِ الأرْضَ؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قالَ: ﴿ ٱلّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَشًا ﴾ [البقرة: ٢٢].

وقال آخَرُ: «واللهِ لا أنامُ الليلةَ إلا على وتَدٍ» فيَذْهبُ عقلُ المُسْتمعِ للوتدِ الذي هو عودٌ يُجْعَلُ في الجدارِ تُعلَّقُ به الحوائِجُ، ثم نامَ الحالِفُ على جبلٍ وقالَ: إنَّ هذه كانت نِيَّتَهُ منَ الحَلِفِ، واللَّفْظُ يَحْتَمِلُها، فيكونُ لنِيَّتِهِ اعتبارٌ.

مثالُ ثالثٌ: رجلٌ حَلَفَ فقالَ: «واللهِ لا آكلُ اليومَ خُبْزًا» ثم أكلَ خُبْزًا، وقالَ: أردتُ بالخُبْزِ التَّمْرَ، فهذا لا نَقْبَلُ تأويلَهُ لنِيَّتِهِ؛ لأنَّ لفظَ الخُبْزِ لا يحتملُ معنى التَّمْرِ.

وكذلك هذا الحديث، فإنْ لم يكنْ له نِيَّةٌ رَجَعْنَا إلى السَّبِ الذي هيَّجَ اليمينَ وأثارَهُ، لماذا حَلَفَ هذا الرَّجُلُ؟ مثالُ ذلك: قالَ له رجلٌ: إنَّ عَمْرًا يُقرِّرُ البِدْعة، فقالَ بناءً على هذه المعلومةِ: (إذَنْ، واللهِ لا أُكلِّمُ عَمْرًا)، ثم تبيَّنَ أنَّ النقلَ خَطأٌ، وأنَّ الذي يُقرِّرُ البِدْعة شخصٌ آخَرُ غيرُ عَمرٍو، ثم كلَّمَهُ، فحينئذٍ لا حِنْثَ عليه؛ اعتهادًا على السبب.

مثالٌ آخَرُ: رجلٌ جاءَتْهُ أخبارٌ أنَّ مَسْجِدًا مُعيَّنًا تُنْشَرُ فيه بِدَعٌ أو أنَّ إمامَهُ مُبْتَدِعٌ، فحَلَفَ ألَّا يَدْخُلَ هذا المَسْجِدَ لذلك، ثم عَلِمَ أنَّ هذا المسجدَ وإمامُهُ ليسا مِن أهلِ البدعِ، وأنَّهُ مسجدُ خيرٍ، فلو أنَّهُ دَخَلَهُ فلا يكونُ حانثًا؛ لأنَّ السببَ الذي جعلَهُ يَحْلِفُ هو ظنَّهُ أنَّهُ مسجدُ بدُعةٍ.

مثالٌ آخَرُ: لو سَمِعَ أنَّ في بلدٍ ما مُنْكراتٍ، فقالَ بناءً على ذلك: «واللهِ، لا أَدْخُلُ هذا البلدَ اللهُ مُنْكراتِ فيه، وأنَّ ما بلغَهُ لم يَكُنْ صَحيحًا؛ فهذا البلدَ لا مُنْكراتِ فيه، وأنَّ ما بلغَهُ لم يَكُنْ صَحيحًا؛ فهذا لو دَخَلَ هذه البَلدَ لا يكونُ حانثًا.

مثالٌ ثالثٌ: رجلٌ رأى امرأتَهُ تُكلِّمُ إنْسانًا، فظنَّهُ مِن غيرِ مَحارِمِها، فطلَّقَها لذلك، ثم تَبَيَّنَ أنَّ هذا الرَّجُلَ مَحْرَمٌ لها، فلا تَطلُقُ بناءً على السببِ.

فإنْ قال قائلٌ: وهل يَدْخُلُ في ذلك ما لو أمَرَ إنسانٌ آخَرَ بالصَّلاةِ، فأكثرَ عليه في الأمرِ، حتى أقسمَ المأمورُ ألَّا يُصَلِّي، فهل يرجعُ ذلك لسببِ الآمِرِ وأنَّهُ ضاق به ذَرْعًا؟

الجوابُ: هذا القسمُ لا يجوزُ؛ لأنَّهُ لا يَنْبغي لأحدٍ أَنْ يَحْلِفَ أَنْ يَعْصِيَ ربَّهُ مِن أَجلِ هذا، وهذا الحالفُ يُؤدَّبُ، فيُلْزَمُ بالصَّلاةِ وبالكفَّارةِ.

فإنْ لم يُوجَدْ نِيَّةٌ ولا سببٌ يُرجْعُ إلى التَّعْيينِ وهي المَرْتبةُ الثَّالثةُ، والتَّعيينُ أي: ما عيَّنهُ الحالفُ، فمثلًا لو قالَ: «واللهِ لا آكلُ لَحْمَ هذا الحَمَلِ» وهو جَذَعُ منَ الضَّأْنِ، ثم إنَّ الحَمَلَ كَبِرَ وصارَ ثَنِيًّا أو رَبَاعِيًّا وأكلَ منه، فهنا يَحْنَثُ؛ لأَنَّهُ عيَّنَ هذا الحَمَلَ، وهذا كما قُلْنا عندما لا يكونُ له نِيَّةٌ ثُخَصِّصُ أو سببٌ فإنَّهُ يَحْنَثُ لو أكلَ هذا الحَمَلَ.

مثالٌ آخَرُ: لو حَلَفَ على قميصٍ فقالَ: «واللهِ، لا أَلْبَسُ هذا الثَّوْبَ» ثم جَعلهُ سَراويلَ، فإنَّهُ يَخْنَثُ لو لَبِسَهُ، بناءً على التَّعيينِ، لكنْ لو نوى أَنَّهُ لا يَلْبَسُهُ ما دامَ على هذه الصِّفةِ، أي: ما دامَ قميصًا، فهنا يُرْجَعُ إلى النِّيَّةِ؛ لأنَّها الأصلُ.

فإنْ لم يُوجَدْ تَعْيينٌ وإنها علِّقَ اليمينُ بالمعاني لا بالأعْيانِ، ولم يُوجدْ

نِيَّةٌ ولا سَبَبٌ، رجَعْنا إلى معنى اللَّفْظِ، وحينئذٍ نَنْظُرُ: ما مَعْنى هـذا اللَّفْظِ؟ وما حَقيقَتُهُ؟

والحقائقُ ثلاثةٌ: شرعيَّةٌ ولُغويَّةٌ وعُرْفيَّةٌ، وحينئذٍ تجدونَ الألفاظَ منها ما تَتَّفِقُ فيها الحقائقُ الثلاثُ (كالسَّماءِ، الأرْضِ، الشَّمْسِ، القمرِ، النُّجومِ)، فكُلُّ هذه متَّفَقُ عليها لُغةً وشَرعًا وعُرفًا، فلو قالَ: «واللهِ لا أُشاهِدُ الليلةَ قَمرًا» ثم خرجَ إلى البَرِّ وجعَلَ يُطالِعُ القمرَ فإنَّهُ يَحْنَثُ على كُلِّ الحقائقِ؛ لأنَّ القمرَ معناهُ واحدٌ عندَ الجميعِ، لكنْ إذا اختلفتِ الحقائقُ فإنَّها تُشْكِلُ، فإلى أيِّ الحقائقِ نَرْجِعُ؟!

مثالُ ذلك: رجلٌ قالَ: «واللهِ لا أُصلِّي» ثم قام وصلَّى، فقيلَ: له كَفَّرْ عن يمينِكَ، فقالَ: أنا لم أَقْصِدِ الصَّلاةَ الشَّرعيَّةَ، إنها قَصَدْتُ الدُّعاءَ، والصَّلاةُ في اللُّغةِ الدُّعاءُ، فقالَ: أنا لم أَقْصِدِ الصَّلاةَ الشَّرعيَّة، إنها قَصَدْتُ الدُّعاءَ فهو على نِيَّتِهِ، لكنْ إذا قالَ: ما نويتُ شيئًا حينَ فنقولُ: إنْ كانَ نوى بحَلِفِهِ الدُّعاءَ فهو على نِيَّتِهِ، لكنْ إذا قالَ: ما نويتُ شيئًا حينَ دعوتُ، فهنا نحملُ يمينَهُ على المعنى الشرعيِّ؛ لأنَّ هذا هو المعروفُ عندَ المسْلِم.

فإنْ قيلَ: ألا نُلْزِمُهُ بالكَفَّارةِ في هذه الحالِ؛ لأنَّ الصَّلاةَ فيها دعاءٌ؛ لأَنَّهُ يقولُ: «ربِّ اغْفِرْ لِي»؟

قُلْنا: هي فيها دعاءٌ لا شكَّ، لكنَّ هذا ليس بمعروفٍ.

مثالٌ آخَرُ: قالَ: «واللهِ لأَبيعَنَّ اليومَ، وأَعْقِدُ عقدَ بيعٍ» ثم ذَهَبَ وباعَ خُرًا، وغربتِ الشَّمْسُ ولم نرهُ باعَ إلا خرًا، فقيلَ له: كَفِّرْ عن يَمينِكَ؛ فقالَ: قد بِعْتُ خرًا، وهو بيعٌ بمُقْتضى اللَّغةِ العربيَّةِ، وهذا ما أردتُهُ، فهنا نرجعُ إلى نِيَّتِهِ ولا يكونُ حانثًا، لكنَّ الكلامَ هنا إنْ لم يكنْ له نِيَّةُ، وحينَها نحملُ يمينَهُ على ما يَقْتضيهِ الإسلامُ، وهو البيعُ الشرعيُّ، وبيعُ الخمرِ ليس شَرْعيًّا ولا يعْتَبَرُ، فنُلْزِمُهُ بالكفَّارةِ.

ولكنّهُ لو حَلَفَ بهذه التوريةِ، ويَعْلَمُ أَنّهُ كاذبٌ، وأَنّهُ بذلك يُسْقِطُ حقوقَ النّاسِ، فإنّهُ لا يجوزُ له؛ لهَا في توريتِهِ هذه من إسْقاطِ حقّ النّاسِ، أمّا لو لم يَكُنْ في ذلك إسقاطٌ لحقوقِ النّاسِ، كالذي قالَ: «واللهِ لا أَنَامَنَّ اليومَ إلا على فِراشِي» ثم نامَ على الأرْضِ، فإنّ هذه التوريةَ جائزةٌ، إلا أنّها لا يكونُ لها فائدةٌ كبيرةٌ، لكنْ ربّها يَمْتَحِنُ أصحابَهُ في الفهم.

أمَّا إذا تعارضتِ اللَّغويَّةُ والعُرْفيَّةُ فإنَّهُ يُحملُ على اللَّغةِ العُرْفيَّةِ، فيحملُ كلامُ النَّاسِ على أعْرافِهِم، مثالُ ذلك: رجلٌ قالَ: «واللهِ لأذْبَحَنَّ الآنَ شاةً» فأخَذ تَيْسًا فذَبَحَهُ، فإنَّهُ يَحْنَثُ، فلو قالَ: إنَّ الشَّاةَ في اللَّغةِ تُطْلَقُ على الذَّكِرِ والأُنْثى منَ الضأنِ والمَاعِزِ، قُلْنا: لكنَّ العُرْفَ أنَّ الشَّاةَ هي الأُنْثى منَ الضَّأْنِ، فلا نَقْبَلُ كلامَكَ، والماعِزِ، قُلْنا: لكنَّ العُرْفَ أنَّ الشَّاةِ الحقيقةَ اللَّغويَّة، فهنا لا يحنثُ ويكونُ على الذَوى.

····

١٣٧٢ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ رَضَالِكُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينِ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا: فَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ، وَاثْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ: «فَائِت الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ»(١).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأيمان والنذور، باب قول الله تعالى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِي آَيْمَانِكُمْ ﴾، رقم (٦٦٢٢)، ومسلم: كتاب الأيمان، باب ندب من حلف يمينا فرأى غيرها خيرًا منها أن يأتي الذي هو خير، ويكفر عن يمينه، رقم (١٦٥٢).

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: «فَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ، ثُمَّ ائْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» وَإِسْنَادُهَا صَحِيحٌ (١).

الشَّرحُ

قُولُهُ ﷺ: «وَإِذَا»؛ الواوُ هنا حرفُ عطفٍ، والمعطوفُ عليه حذفَهُ الْمُؤلِّفُ؛ لأنَّهُ لا شاهدَ فيه للباب، وهو قولُ النَّبِيِّ ﷺ لعبدِ الرَّحمن بن سَمُرةَ: «لَا تَسْأَلِ الإِمَارَةَ؛ فَإِنَّكَ إِنْ أُوتِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُوتِيتَهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا» وفيه النَّهْيُ عن طلب الإمارةِ، والإخبارُ أنَّ مَنْ طَلَبَها فأُعْطِيَها وُكِلَ إليها، وأنَّ مَنْ جاءَتْهُ مِن غير مَسْأَلَةٍ أُعينَ عليهَا، ولا شكَّ أنَّ الأحْسَنَ هو أنْ يُعانَ عليها؛ ولهذا لا يَنْبغي للإنْسانِ أَنْ يَتَعَرَّضَ للإمارةِ، فالعافيةُ خيرٌ والسلامةُ أسلمُ، اللَّهُمَّ إلا إذا كَانَ القَائمُ عليها ليس أهلًا لها، فحينئذٍ لا بَأْسَ أَنْ يَسْأَلُها، كقولِ يُوسُفَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿ أَجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَآبِنِ ٱلْأَرْضِ ۚ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف:٥٥]، وهذه وإنْ لم تَكُنْ إمارةَ سُلْطةٍ، لكنَّها إمارةُ وزارةٍ ماليَّةٍ؛ ثم بعد ذلك تَرقَّى حتى صار مَلِكَ مِصْرَ، أمَّا الولايةُ فلا بأسَ أَنْ يَسْأَلُها مَنْ هو أهلُ لها، كقولِ عُثْمانَ بن أبي العاصِ رَضَيَّلِتُهُ عَنْهُ للنبيِّ عَلَيْكَةٍ: يا رَسُولَ اللهِ، اجْعَلْني إمامَ قومي؛ فَقَالَ: «أَنْتَ إِمَامُهُمْ» (٢)، ولكنْ يجبُ على وليِّ الأمرِ المسؤولِ ألَّا يُجيبَ السَّائلَ ما لم يَكُنْ أَهْلًا مُطْلَقًا، سواءً في الإمارةِ أم الولايةِ.

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الأيهان والنذور، باب الرجل يكفر عن يمينه قبل أن يحنث، رقم (۲۷۷، ۳۲۷۷).

⁽٢) أخرجه أحمد في المسند، رقم (٤/ ٢١)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب أخذ الأجر على التأذين، رقم (٥٣١)، والنسائي: كتاب الأذان، باب اتخاذ المؤذن الذي لا يأخذ على أذانه أجرا، رقم (٦٧٣) من حديث عثمان بن أبي العاص رَضِحَالِيَّهُ عَنْهُ.

والمرادُ بكلامِنا هنا: مَنْ طَلَبَ الإمارةَ أو الولايةَ، لا مَنْ أُعْطِيَ شيئًا منهما؛ لأنَّ مَنِ ادَّعَى الولايةَ أو الإمارةَ يجبُ عليه أنْ يختارَ مَن هو أقومُ بالعَملِ من غيرِه، فإن ولَّى مَنِ اللهَ اللهَ عَلَى أمرٍ وفيه مَنْ هو خيرٌ منه فقد خانَ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ورسولَهُ ﷺ والمُؤْمنينَ.

والحاصل: أنَّ طَلَبَ الإمارةِ مَنْهيُّ عنه، أمَّا طلبُ الولايةِ فلا بأسَ به إذا كانَ أهلًا، وكذلك إذا لم يَكُنِ القائمُ على ذلك أهلًا، كقصَّةِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لأَنَّهُ لم يَسُأَلُ ولايةَ السَّلُطةِ، ولكنَّهُ طلبَ ولايةَ أمرِ الماليَّةِ.

أمَّا الموضعُ المُناسِبُ منَ الحديثِ لهذا البابِ فهو قولُهُ -صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهِ -: «وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ ...» إلخ؛ ليس المرادُ باليَمينِ هنا اليَمينَ التي ينعقدُ بها الحَلِف، ولكنَّ المرادَ اليمينُ التي حُلِفَ عليها، لأنَّ اليَمينَ حقيقةً هي صيغةُ القَسمِ، ولا يَستقيمُ الكلامُ إذا قُلْتَ: إذا حَلَفْتَ على قسمٍ، فالمعنى: إذا حَلَفْتَ على شيءٍ.

قولُهُ عَلَيْهُ: «فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا»؛ الرُّؤيةُ هنا قَلْبيَّةُ؛ لأنَّها أعمُّ.

قولُهُ صَلَّالِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ، وَائْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»؛ فلا تَقُلْ: «حَلَفْتُ فلا أَفْعَلُ» فأَمَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في مثلِ ذلك أَنْ يُكفِّرَ عن يمينِهِ، ويأتي الذي هو خيرٌ.

وفي الأوَّلِ بُدِئَ بالتَّكفيرِ، فقالَ ﷺ: «فَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ، وَائْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» والواوُ هنا لا تستلزمُ التَّرتيب، وإنْ كانتْ تَقْتضيهِ؛ لأنَّ دلالةَ الواوِ على الترتيبِ ليست لُزوميَّة، وإنَّما تَدُلُّ على التَّرْتيبِ بحَسَبِ الأَدِلَّةِ.

وفي اللَّفْظِ الثَّانِ بُدِئَ بالحِنْثِ، فقالَ ﷺ: «فَائْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ».

وفي روايةِ الإمام أبي داوُدَ رَحِمَهُ اللّهُ بُدِئَ بالتكفيرِ فقالَ ﷺ: «فَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ، ثُمَّ ائْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» وهذا الوجهُ صريحٌ في إرادةِ التَّرْتيبِ؛ لأنَّ (ثم) تَقْتضي التَّرْتيب، وإسنادُ هذه الرِّوايةِ كها بَيَّنَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللّهُ صحيحٌ.

وهذه الألفاظُ المُخْتلفةُ قد نُرجِّحُ بعضَها على بعضٍ، وقد نقولُ: إنَّها تَدُلُّ على أنَّ الأمرَ واسعٌ.

قولُهُ ﷺ: «خَيْرًا مِنْهَا»؛ الخيريَّةُ هنا تَشْمَلُ خَيْريَّةَ الدِّينِ وخَيْريَّةَ الدُّنيا، فقد يَرى الإِنْسانُ خَيْرًا في الدِّنيا أو خَيْرًا في الدُّنيا أو خَيْرًا فيهما جميعًا.

مثالُ ذلك: حَلَفَ ألا يَصُومَنَّ غدًا، ووافَقَ ذلك أنْ يَكونَ الغدُ الاثنينِ، ومعلومٌ أنَّ صومَ الاثنينِ سُنَّةٌ، فنقولُ له: كَفِّرْ عن يَمينِكَ، وصُمْ.

مثالٌ آخَرُ: دعاهُ ابنُ عمّه لوليمةِ عُرْسٍ أو غيْرِها فحلَفَ ألّا يُجيبَ دَعْوتَهُ، فأشارَ عليه بعضُ الْمُوفَقينِ بأنْ يُجيبَ دعوةَ ابنِ عمّهِ؛ لِما فيها مِن صلةِ الرَّحِمِ، وأنَّ الامتناعَ عنها منَ القطيعةِ، فرأى أنَّ الخيرَ في إجابتِهِ، فنقولُ له: كَفِّرْ عن يَمينِكَ، واذْهَبْ إلى صاحِبِكَ.

فإنْ قال قائلٌ: وهل يكونُ التَّكْفيرُ في هذه الحالِ وإتيانُ الخيرِ واجبًا؟ الجوابُ: في هذا تفصيلٌ: فإنْ كانَ الخيرُ واجبًا وجَبَ الحِنْثُ وفِعلُ الخيرِ، وإنْ كانَ مُسْتَحَبًّا استُحِبَّ الحِنْثُ وفِعلُ الخيرِ، فلو كانَ إنسانٌ مُهْمِلًا للجهاعةِ، فقالَ له ابنُهُ: يا أبتِ صلِّ مع الجهاعةِ، خيرٌ وفضلٌ وأجرٌ، فقالَ هذا الأحمَّ مُعاندًا

لاَبْنِهِ: «واللهِ لا أُصَلِّيَنَّ اليومَ مع الجهاعةِ» فهذا حَلِفٌ على تَرْكِ الواجبِ، فالخيرُ هنا واجبٌ؛ لذا يجبُ عليه أنْ يَحْنَثَ فيُصَلِّيَ مع الجهاعةِ وأنْ يُكفِّرَ.

فإنْ كانَ ما حَلَفَ على تركِهِ سُنَّةً سُنَّ الجِنْثُ ووجبَ عليه التَّكْفيرُ؛ لأنَّ كفارةَ اليَمينِ واجبةٌ.

وإنْ كَانَ مَا حَلَفَ عَلَى تَرْكِهِ أَمْرًا مُبَاحًا لا هو خيرٌ ولا شرُّ، كَمَا لُو قَالَ: «واللهِ لا أَلْبَسُ هذا الثَّوْبَ أَجْلُ منَ الثَّوْبِ الذي عليك، فقيلَ له: ولكنَّ هذا الثَّوْبَ أَجْلُ منَ الثَّوْبِ الذي عليك، فالأَوْلَى هنا حِفظُ اليَمينِ، لكنْ لُو لَبِسَ الثَّوْبَ وكفَّرَ فلا بأسَ.

وعلى هذا قسَّمَ العُلْماءُ رَحِمَهُ وَاللَّهُ الْحِنْثَ إلى خمسةِ أقسامٍ:

١- واجبٌ: إذا تَوقَّفَ على الجِنْثِ فِعْلُ واجبٍ، أو تَرْكُ مُحُرَّمٍ، مثالُ ذلك:
 إذا قالَ: «واللهِ لا أُصَلِّى مع الجماعةِ اليومَ» فهنا يجبُ عليه أنْ يَحْنَثَ في يمينِهِ ويُصَلِّى؛
 لأنَّ صلاةَ الجماعةِ واجبٌ، فيكونُ حِنْثُهُ واجبًا، وكذلك لو حَلَفَ ألا يُكلِّمَ أباهُ وَجَبَ عليه الجِنْثُ والكَفَّارةُ.

٧- وحرامٌ: مثل: لو حَلَفَ ألا يَسْرِقَ، فهنا الحِنْثُ حرامٌ.

٣- ومُسْتَحَبُّ: وذلك إذا توقَّفَ عليه فِعلُ سُنَّةٍ، فلو قالَ: «واللهِ لآكُلَنَّ الآنَ بَصلًا» وأكلُ البصلِ مَكْروةٌ عند قُربِ الجهاعةِ، فهنا يكونُ الجِنْثُ مُسْتَحَبَّا، أي: ألَّا يَأْكُلَ.

٤ - ومكروةٌ: ويكونُ مَكْروهًا اذا توقَف عليه فِعلُ مَكْروهٍ، فلو قالَ: «واللهِ لا آكُلَنَّ الآنَ بصلًا» صار الحِنْثُ مَكْروهًا.

٥- ومباحٌ: كما ذكرنا في مسألةِ الثُّوبِ.

ولكنَّ العُلَماءَ رَحَهُمُواللَّهُ يقولونَ في قِسْمِ المُباحِ: «حِفظُ اليَمينِ أَوْلَى منَ الحِنثِ»؛ لقَوْلِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿وَٱحْفَظُوٓا أَيْمَنَكُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩].

فإنْ قال قائلٌ: هل يُكفِّرُ أولًا ثم يَحْنَثُ، أم يَحْنَثُ أولًا ثم يُكفِّرُ؟

الجوابُ: اختلف العُلْماءُ رَحَهُ مُراللهُ في ذلك بناءً على اختلافِ الرِّواياتِ، فقالَ بعضُ أهْلِ العِلْمِ: كفَّرْ ثم احْنَتْ، وقالَ بعضُهم: احْنَتْ ثم كَفَّرْ، والصَّوابُ: أَنَّهُ لا بَأْسَ في الأمرينِ، ولكنْ إذا كانَ التَّكْفيرُ قبلَ الحِنْثِ فإنَّهُ يُسمَّى تَحِلَّةً؛ لأنَّهُ حَلَّ اليَمينَ، دليلُ ذلك قولُهُ تَعالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا النِّيُ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَمَلَ اللهُ لَكُ تَبْلَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَجِكَ وَاللهُ عَفُورٌ رَجِيمٌ ﴿ آلَ قَدُ فَرَضَ اللهُ لَكُمْ تَحِلَةً أَيْمَنِكُمْ ﴾ [التَّحْريم:١٠-١]، وإنْ كانَ بعدَهُ فإنَّهُ يُسمَّى كفَّارةً؛ لانتهاكِهِ اليَمينَ؛ لقولِهِ تَعالَى: ﴿ وَلَذِي نُوَاخِذُ كُم بِمَا عَقَدتُمُ الأَيْمَنَ أَلْمَيْمَ وَلَلْكِن يُوَاخِذُ كُم بِمَا عَقَدتُمُ الأَيْمَنَ عُلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ واللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ لَكُونَ عُلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١- أنَّ الأَيمانَ لا تُحرِّمُ الشيءَ ولا تُوجِبُهُ؛ لقولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا: فَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ» ولو كانتْ تُحرِّمُ أو تُوجِبُ للَزِمَ مُقْتضاها.

٢- أَنَّهُ يَنْبغي للإنسانِ أَنْ يَحْنَثَ في اليَمين إذا كانَ خيرًا؛ لقولِهِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ:
 «فَرَ أَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا: فَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ، وَائْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

٣- الانتقالُ عنِ المَفْضولِ إلى الأفضلِ ولو عيَّنَهُ الفاعلُ؛ لقولِهِ ﷺ: «فَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ، وَاثْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» ويدُلُّ لهذا قصَّةُ الرَّجلِ الذي نَذَرَ إِنْ فَتَحَ اللهُ على

رسولِهِ مكَّةَ أَنْ يُصَلِّيَ فِي بيتِ المقدسِ، فقالَ له النَّبِيُّ ﷺ: «صَلِّ هَا هُنَا» فأعادَها عليه، فقالَ له: «فَشَأْنُكَ إِذَنْ!» (١) فهذا يدُلُّ على عليه، فقالَ له: «فَشَأْنُكَ إِذَنْ!» (١) فهذا يدُلُّ على أنَّ الانتقالَ عنِ المَفْضولِ إلى الفاضِلِ جائزٌ، ولو كانَ المَفْضولُ قد عُيِّنَ.

وبناءً على ذلك: لو أنَّ إنسانًا أوقف بيتًا على ما يفعله كثيرٌ من النَّاسِ فيها سَبَقَ على الأضاحي أو إفطارِ رَمضانَ، ورأى الناظرُ أنْ يَصْرِفَه في بناءِ المساجِدِ، فيجوزُ له أنْ يُغيِّرُ شَرْطَ الواقِفِ؛ لأنَّ هذا أفضل، وهذا ما جاءَتْ به السُّنَّةُ عن النَّبيِّ عَيَالِيَّةً. لكنْ إذا كانَ الوقفُ على مُعيَّنٍ فإنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ يُنْقَلَ، إنَّها مِثالُنا في الوقفِ هنا على غيرِ المُعيَّنِ.

٤ - وجوبُ التَّكْفيرِ عن اليَمينِ بالحِنْثِ؛ لقولِهِ ﷺ: «فَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ».

٥- جوازُ الإِجْمَالِ فِي القولِ اذا كَانَ قد فُصِّلَ فِي موضعِ آخَرَ؛ لقولِهِ ﷺ: «فَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ» ولم يَذْكُرِ الكفَّارة، لكنَّها كانتْ معلومةً عند عبدِ الرَّحمنِ بن سَمُرةً وأشباهِهِ رَضَالِلَهُ عَنْهُ وَإذا كَانَ التَّفْصِيلُ مَعْلُومًا فلا بأسَ أَنْ يُخَاطِبَ بالمُجْمَلِ.

١٣٧٣ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضَالِلَهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ، فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ الخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٢).

⁽۱) أخرجه أحمد في المسند، رقم (٣/٣٦٣)، وأبو داود: كتاب الأيهان والنذور، باب من نذر أن يصلي في بيت المقدس، رقم (٣٣٠٥) من حديث جابر بن عبد الله رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُمَا.

⁽٢) أخرجه أحمد في المسند، رقم (٢/ ١٠)، وأبو داود: كتاب الأيهان والنذور، باب الاستثناء في اليمين، رقم (٣٢٦١، ٣٢٦٢)، والترمذي: كتاب النذور والأيهان، باب ما جاء في الاستثناء في اليمين،

الشَّرحُ الشَّرحُ

هذا الحديثُ فيه أنَّ الإنسانَ إذا حَلَفَ على شيءٍ وقرَنَ اليَمينَ بالمشيئةِ، سواءً تقدَّمَتْ أم تأخَّرَتْ فإنَّهُ ليس عليه حِنْثُ، مثالُ التقدُّمِ: «واللهِ، إنْ شاءَ اللهُ لأَفْعَلَنَّ كذا، إنْ شاءَ اللهُ»، فإنَّهُ إذا قالَ: «إنْ شاءَ اللهُ» كذا»، ومثالُ التأخُّرِ: «واللهِ لأَفْعَلَنَّ كذا، إنْ شاءَ اللهُ»، فإنَّهُ إذا قالَ: «واللهِ للم يَحْنَثْ، أي: لا تَلْزَمُهُ الكَفَّارةُ، ولو خالَفَ ما حَلَفَ عليه، فلو قالَ: «واللهِ لأَزورنَّ فُلانًا اليومَ إنْ شاءَ اللهُ» ثم لم يَزُرْهُ لم يَحْنَثْ، ولا شيءَ عليه، أو قالَ: «واللهِ لأَزورنَّ فُلانًا اليومَ إنْ شاءَ اللهُ» فزارَهُ لم يَحْنَثْ أيضًا.

وظاهرُ الحديثِ سواءً أرادَ التّحقيقَ أم التّعليقَ، أما التّعليقُ فظاهرٌ، أنّهُ علّقهُ بمشيئةِ اللهِ، ولو شاءَ اللهُ أنْ يَفْعَلَهُ لفَعَلَهُ، لكنْ كيف ينفعُ التّعْليقُ مع إرادةِ التّحقيقِ؟ فهذه المسألةُ اختُلِفَ فيها، وظاهرُ الحديثِ أنّها تشملُ التّحقيقَ والتّعليقَ معًا؛ لأنّ النّبيّ –صلّى اللهُ عليهِ وعَلَى آلِهِ وسلّمَ – قالَ: «إنْ شاءَ اللهُ» ولم يُقيدٌ، لكنّ بعض العُلَهاءِ رَحَهُ واللّهُ يقولُ: إذا أرادَ التّحقيقَ فإنّ هذا الشرطَ يكونُ لاغيًا؛ لأنّ الشارطَ لم يُرِدْ أنْ يُعلِّقُ الأمرَ بمشيئةِ اللهِ، بل لقُوَّةِ إرادتِهِ قَصَدَ أنّ هذا الأمرَ سيقعُ بمشيئةِ اللهِ، ولكنّ شيخَ الإسلامِ رَحَمَ وُاللّهُ اختارَ أنّهُ لا فرقَ بين إرادةِ التّحقيقِ وإرادةِ التّعمومِ الحديثِ (۱)؛ ولأنّ التّحقيقَ ليس في يدِكَ ما دُمْتَ قُلْتَ: «إنْ شاءَ اللهُ» فإنّ اللهُ تَعالَى قد لا يُحقّقُ هذا الشيءَ.

_ رقم (۱۵۳۱)، والنسائي: كتاب الأيهان والنذور، باب من حلف فاستثنى، رقم (٣٧٩٣)، وابن ماجه: كتاب الكفارات، باب الاستثناء في اليمين، رقم (٢١٠٥)، وانظر: صحيح ابن حبان (٤٣٣٩).

⁽۱) مجموع الفتاوي، (۷/ ۵۷).

والرأيُ الأوَّلُ أقربُ إلى القواعِدِ؛ لأنَّ الذي أرادَ التَّحْقيقَ يقولُ: أنا لم أُرِدِ التَّعْليقَ إطلاقًا، ولا أردتُ أنْ يَكونَ الأمرُ راجعًا لمشيئةِ اللهِ، لكنْ ذَكَرْتُ المشيئةَ تَبرُّكًا وتحقيقًا فقط، لكنَّ رأيَ شيخِ الإسْلامِ -يَرحَمه اللهُ- إلى ظاهرِ الحديثِ أقربُ.

وقولُهُ عَلَيْهِ: «فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ» ظاهرُ الحديثِ أَنَّهُ لا بدَّ منَ القولِ باللِّسانِ، وأنَّ نيةَ الاستثناءِ لا تُغْني شيئًا، فلو قالَ: «واللهِ لأَفْعَلَنَّ كذا» ونوى المشيئة، فإنَّ ذلك لا ينفعُهُ لقولِهِ عَلَيْهِ: «فَقَالَ».

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١- أنّه لا بدّ أنْ يكونَ هذا القولُ مُقارِنًا لليمينِ؛ لقولِهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ» فإنْ فُصِلَ عن اليمينِ فإنّه لا يَنْفَعُ، وذلك لأنّه إذا فُصِلَ عن اليمينِ لم يكنِ الكلامُ مُتصِلًا صارَ كلامَيْنِ لا كلامًا واحدًا، يكنِ الكلامُ مُتصِلًا صارَ كلامَيْنِ لا كلامًا واحدًا، فلو قالَ: «واللهِ لأزورَنَ فُلانًا الليلة» وبعد رُبُعِ ساعةٍ قالَ: «إنْ شاءَ اللهُ» فإنّ ذلك لا يَنْفَعُهُ.
 لا يَنْفَعُهُ.

واختَلفَ العُلَماء رَجِمَهُ مِاللَهُ هل يُشترطُ في هذا أَنْ يَنْوِيَ الاستثناءَ قبلَ تمامَ المُسْتَثنى منه، أي: يَنْوي أَنَّهُ مقرونٌ بمشيئةِ اللهِ، أم لا يُشترطُ؟

فمنَ العُلَمَاءِ رَحَمَهُ وَاللّهُ مَن قالَ: يُشْتَرَطُ أَنْ يَنْوِيَهُ قبلَ أَنْ يُتمَّ الكلامَ، فإذا قالَ: «واللهِ لأَزُورِنَّ فُلانًا الليلةَ، إِنْ شَاءَ اللهُ» قالوا: لا بُدَّ أَنْ يَنْوِيَ (إِنْ شَاءَ اللهُ)، قبلَ قولِهِ: (الليلة)، ولكنَّ ظاهرَ السُّنَّةِ خلافُ ذلك، وأنَّهُ لا يُشْترطُ ذلك، بل إنَّهُ لو ذُكِّرَ بعد أَنْ أَتمَّ الكلامَ فله أَنْ يَسْتَثْنِيَ.

ودليلُ ذلك قِصَّةُ سُلَيْهَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حيثُ قالَ: «لَأَطُوفَنَّ اللَّيلةَ على تِسعينَ امْرَأَةً تَلِدُ كُلُّ واحدةٍ مِنْهُنَّ غُلامًا يُقاتِلُ في سَبيلِ اللهِ» فقالَ له المَلكُ: «قلْ: إنْ شاءَ اللهُ» فلم يَقُلْ، قالَ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ-: «لَوْ قَالَها لَولَدَتْ كُلُّ اللهِ» فلم يَقُلْ، قالَ النَّبيُّ -صلَّى الله عليهِ وعلى هذا لو فتَحَ أخوكَ لك البابَ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلامًا يُقاتِلُ في سَبيلِ اللهِ» (۱۱)، وعلى هذا لو فتَحَ أخوكَ لك البابَ وقالَ: تفضَّلْ. قُلْتَ: لا؛ فقالَ: «واللهِ لتَدْخُلَنَّ» فقيلَ له: «قل: إنْ شاءَ اللهُ» فقالَها، فقالَ: «واللهِ لتَدْخُلُ؛ لأَنَّهُ قالَ: «إنْ شاءَ اللهُ» فإنْ قالَ: «لا أقولُ: إنْ شاءَ اللهُ» فإنْ قالَ: «لا أقولُ: إنْ شاءَ اللهُ» فإنْ قالَ:

أمَّا إذا تَكَرَّرَ بينهما الكلامُ، هذا يحلفُ وهذا يقولُ له: «قل: إنْ شاءَ اللهُ» والحالفُ يُكرِّرُ يمينَهُ، ثم قال: «إنْ شاءَ اللهُ» فإنَّهُ يجوزُ الاستثناءُ هنا ما دام الكلامُ مُتَّصلًا.

فإنْ قيلَ: ألا تكونُ اليَمينُ غيرَ مُنْعقدةٍ في هذه الحالِ، للنَّهْيِ عن اليَمينِ فيها لا يَمْلِكُ؟

قُلْنا: ولكنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمرَ بإبرارِ الْمُقْسِمِ، وهذا معناه أَنَّهُ قد يَحْنَثُ، والمقسِمُ هذا يَمْلِكُ؛ لأنَّ ما بينه وبين أخيه منَ الصَّداقةِ والصَّلةِ يَجْعَلُهُ يَمْلِكُ.

إِذَنْ: فهو لو لم يقلْ: «إِنْ شَاءَ اللهُ» يَحْنَثُ، وتكونُ الكَفَّارةُ على الحالفِ، الذي هو صاحبُ البيتِ، لا على مَنْ حَنَّتُهُ؛ لأنَّ الحالِفَ هو السبب، والآخَرَ لم يَقُلْ شيئًا، إلا أنَّهُ يَنْبغي للإنسانِ أن يَبَرَّ المقسِمَ، وألَّا يُحَنِّتُهُ، إلا إذا كانَ هناك ضرورةٌ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب كفارات الأيهان، باب الاستثناء في الأيهان، رقم (٦٧٢٠)، ومسلم: كتاب الأيهان، باب الاستثناء، رقم (١٦٥٤) من حديث أبي هريرة رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُ.

فلا بأسَ، فلو أقْسَمَ عليك أخوك بشيءٍ مُباحٍ فافْعَلْهُ؛ لأنَّهُ مِن مكارِمِ الأُخلاقِ، بل إنَّك مَأْجورٌ عليه؛ لأنَّ الرَّسولَ ﷺ أمرَ بإبرارِ المُقسِمِ (١).

وهذا إذا كانَ الحالفُ يريدُ الإلْزامَ، أمَّا إنْ كانَ يريدُ الإكرامَ، مثلُ لو قالَ: «واللهِ، تَدْخُلُ» فهذا ظاهرُهُ أنَّهُ يقصدُ «ادْخُلُ أنت الأوَّلَ» فقالَ الثَّاني: لا. فقال: «واللهِ، تَدْخُلُ» فهذا ظاهرُهُ أنَّهُ يقصدُ الإكرامَ، وهذه المسألةُ فيها خلافٌ، ولم يَذْهَبْ أحدٌ إلى أنَّهُ إذا كانَ المَقْصودُ الإكرامَ فلا حِنْثَ فيها أعلمُ، إلا شيخَ الإسلام رَحَمَهُ اللهُ.

مسألةُ: التَّخصيصُ غيرُ الاسْتِثْناءِ، فاللَّفْظُ العامُّ يجوزُ للحالِفِ أَنْ يُخصِّصَهُ، فلو قالَ: «واللهِ لا أُكلِّمُ أحدًا» فهذا عامُّ، لأنَّهُ نكرةٌ في سياقِ النفي، ولكنَّهُ نوى ألا يُكلِّم أحدًا في بيتٍ مُعَيَّنٍ، فهنا النِّيَّةُ تُخَصِّصُ العامَّ، وأما الاسْتِثْناءُ فلا بُدَّ منَ النَّطْقِ به، ولكنْ يجوزُ للحالِفِ أَنْ يقولَ: «إنْ شاءَ اللهُ» سرَّا، مع ذِكرِ اليَمينِ جَهْرًا.

١٣٧٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضَالِلَهُ عَنْهَا قَالَ: كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا، وَمُقَلِّبِ القُلُوبِ» رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٢).

الشَّرحُ

قولُهُ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ: «كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ عَلَيْكِيٍّ» أي: قَسَمُهُ الذي يُقسِمُ به، ولكنَّ هذا

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب الأمر باتباع الجنائز، رقم (۱۲۳۹)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال، رقم (۲۰٦٦) من حديث البراء بن عازب رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأيهان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي عَلَيْقٍ، رقم (٦٦٢٨).

لا يدلُّ على الحصرِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَيَّلِيَّ لم يَكُنْ هذا يمينَهُ دائما، بل كانَ عَيْنِ الصَّلاهُ وَالسَلامُ أحيانًا يُقْسِمُ بصيَغٍ أُخْرى، مثلُ: «والذي نَفْسي بيدِهِ» وأحيانًا يقولُ: «واللهِ» وأحيانًا يقولُ: «واللهِ» وأحيانًا يقولُ: «وربِّي» كما أمَرَهُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ قُلُ بَلَىٰ وَرَقِي لَنْبَعَثُنَ ﴾ [التعابن:٧]، فكانَ – صلَّى اللهُ عليْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ – يُقْسِمُ بهذا، فيكونُ معنى قولِه رَضَالِيَهُ عَنْهُ: «كَانَتْ عَمِينُ النَّبِيِّ»؛ أي: مِن أيهانِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاَهُ وَالسَّلامُ: «لَا، وَمُقَلِّبِ القُلُوبِ» ويحتملُ أنَّ المعنى: يمينُهُ التي يَجْتهدُ فيها.

قولُهُ عَلَيْهِ: «لَا»؛ لا هنا للتَّنبيهِ، وليست للنَّفي؛ لأنَّ هذا القَسَمَ يكونُ في الإثباتِ، فتقولُ: «لا، ومُقَلِّبِ القُلوبِ لأَفْعَلَنَّ كذا وكذا، أو لا أَفْعَلَنَّ كذا وكذا» فتكونُ (لا) هنا كالتي في قولِهِ تَعالَى: ﴿لَا أُقْمِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِينَمَةِ ﴾ [القيامة:١]، ﴿لَا أُقْمِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِينَمَةِ ﴾ [القيامة:١]، ﴿لَا أُقْمِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِينَمَةِ ﴾ [البلد:١]، وما أشْبَهَ ذلك.

قولُهُ عَلَيْتِهِ: «مُقَلِّبِ القُلُوبِ»؛ أي: أنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَصْرِفُ إرادةَ الإنْسانِ عما كانَ يريدُ، فيُقَلِّبُ القُلُوبَ حَسَبَ مَشيئتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قد يُقلِّبُ القَلْبَ مِن خيرٍ إلى شَرِّ.

ومِنْ أسبابِ تَقْليبِ القُلوبِ إلى شرِّ: عدمُ قَبولِ الإِنْسانِ الحَقَ، فيتَردَّدُ في قبولِهِ من أوَّلِ مرَّةٍ، فإنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يقولُ: ﴿ وَنُقَلِّبُ أَفَئِدَتَهُمْ وَأَبْصَكَرَهُمْ كَمَا لَرُ عَبُولِهِ مِن أُوَّلِ مرَّةٍ، فإنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يقولُ: ﴿ وَنُقَلِّبُ أَفِئِدَتَهُمْ وَأَبْصَكَرَهُمْ كَمَا لَرُ يُومِنُوا بِهِ أَوَّلَ مرَّةٍ، فإذا رأيتَ يُؤمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مرَّةٍ وَإِذا رأيتَ نَفْسكَ أَنَّكَ لا تَقْبَلُ الحَقَ مِن أَوَّلِ مرَّةٍ يَتَبيَّنُ لك فاعْلَمْ أَنَّك على خطأٍ.

وكذلك: أَنْ يُبْتلى الإِنْسانُ برَدِّ الحقِّ، وعدمِ الإِيمانِ به، وهذا كقولِهِ تَعالَى: ﴿ بَلَ كَذَّبُواْ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَهُمْ فِي آمْرِ مَرِيجٍ ﴾ [ق:٥]، أي: تختلطُ عليهم الأُمورُ

ويَضِلُّونَ، والعياذُ باللهِ، فاقْبَلِ الحقَّ مِن أَوَّلِ ما يَأْتيكَ، حتى يكونَ قَلْبُكَ سَليهًا، قابلًا لشرع اللهِ عَزَقِجَلَ.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١ - جوازُ القَسَمِ بها كانَ مِن صفاتِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ لقولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ: «وَمُقَلِّبِ القُلُوبِ» ولكنَّ هذا مشروطٌ بها إذا كانتِ الصِّفةُ خاصَّةً باللهِ عَنَّوَجَلَّ وذلك مثلُ تقليبِ القُلوبِ إلا اللهُ عَنَّوَجَلَّ أمَّا إذا كانتِ الصِّفةُ تكونُ للهِ ولغيرِهِ فهذه إنْ نَواها للهِ فهي يمينٌ، وإنْ أطْلَقَ وهي تُقالُ للهِ الصِّفةُ تكونُ للهِ ولغيرِهِ فهذه إنْ نَواها للهِ فهي يمينٌ، وإنْ أطْلَقَ وهي تُقالُ للهِ ولغيرِهِ فليست بيمينٍ؛ لأنَّها لم تَتَعَيَّنْ يَمينًا، وإنْ تَرَجَّحَ أنَّها للهِ فهي يمينٌ، وإنْ تَرَجَّحَ أنَّها للهِ فهي يمينُ.

وكذلك الأسماءُ فلو كانَ الاسمُ مُشْتَركًا فيُرْجَعُ فيه للنَّيَّةِ، فلو قالَ: «والذي هو بالمُؤْمنينَ رؤوفٌ رحيمٌ» وقَصَدَ الرَّسولَ صارَ ذلك حَلِفًا بغيرِ اللهِ عَزَّهَجَلَّ.

فإنْ قالَ قائلٌ: هذه صفةٌ، بمعنى أنَّها مُشْتقَّةٌ، فهل يجوزُ أنْ نحلفَ بالصِّفةِ التي هي صفةٌ مَحْضةٌ؟

قُلْنا: إذا كانتُ صفةً مِن صفاتِ المعاني فلا بأسَ، أمَّا إذا كانتُ منَ الصّفاتِ الحبريّةِ فلا يجوزُ، اللهُمَّ إلا ما يُعبَّرُ به عن الذَّاتِ، مثلُ: عِزَّةِ اللهِ، فيجوزُ أَنْ يُحْلَفَ بها، وكذلك الكلامُ واستواءُ اللهِ على عَرْشِهِ، أما يدُ اللهِ فلا؛ لأنَّها صفةٌ خبريّةٌ محضةٌ، وكذلك وجهُ اللهِ لا يجوزُ، إلا إذا كانَ يُعبَّرُ به عن الذاتِ فلا بأسَ، فالوجهُ يُعبَّرُ به عن الذاتِ مثلُ قولِهِ تَعالَى: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكُ إلّا وَجَهَهُ وَ القصص: ٨٨]، وقولِهِ تَعالَى: ﴿ وَبَهَ مَهُ وَبَعَهُ وَ القصص: ٨٨]، وقولِهِ تَعالَى: ﴿ وَبَهَ مَا لِللهِ وَالرَحْن: ٢٧].

٢- جوازُ القَسَمِ بمُقلِّبِ القُلوبِ وما كانَ مُشابهًا له؛ مثلُ: «لا، والذي يَفْعَلُ ما يريدُ إلا اللهُ عَنَّوَجَلَّ أمَّا غيرُ اللهِ فإنَّ إرادتَهُ ما يريدُ إلا اللهُ عَنَّوَجَلَّ أمَّا غيرُ اللهِ فإنَّ إرادتَهُ تحتَ إرادةِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ وقد يريدُ الإنسانُ شيئًا فلا يَفْعَلُهُ؛ لأنَّ اللهَ لم يُرِدْ.

ولو قالَ: «لا، والذي فَلَقَ البحرَ لُمُوسى» صَحَّ؛ لأنَّ هذا لم يكنْ إلا للهِ عَزَّفَجَلَّ وكذلك: «لا، وفالقِ الإصباحِ» وعلى هذا فقِسْ.

١٣٧٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍ و صَالِكَاتُهُ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيُّ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْ اللهِ عُمْرٍ وَضَالِكَاتُهُ وَفِيهِ: «الْيَمِينُ الغَمُوسُ» وَفِيهِ قُلْتُ: فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! مَا الكَبَائِرُ؟ فَذَكَرَ الحَدِيثَ، وَفِيهِ: «الْيَمِينُ الغَمُوسُ» وَفِيهِ قُلْتُ: وَمَا اليَمِينُ الغَمُوسُ؟ قَالَ: «الَّتِي يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ» وَمَا اليَمِينُ الغَمُوسُ؟ قَالَ: «الَّتِي يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ» أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ رَضَالِتُهُ عَنَهُ: ﴿ أَعْرَابِيُّ ﴾ هو ساكنُ الباديةِ ، والغالبُ على الأعرابيِّ الجهلُ في الدِّينِ ، قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبُنتِ عِندَ اللّهِ وَصَلَوَتِ الرّسُولِ ﴾ [التوبة: ٩٩] ، فالغالبُ عليهم الجهلُ ، ما يُنفِقُ قُرُبُنتِ عِندَ اللّهِ وَصَلَوَتِ الرّسُولِ ﴾ [التوبة: ٩٩] ، فالغالبُ عليهم الجهلُ ، والصراحةُ أيضًا ، فيقولُ ما في قلبِهِ تمامًا ؛ ولهذا كانَ الصّحابةُ رَضَالِتُهُ عَنَهُمْ يَتَمَنَّوْنَ أَنْ يَمْ الوا الرّسولِ عَلَيْهِ عنه (٢) .

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب إثم من أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة، رقم (٦٩٢٠).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب في بيان الإيهان بالله وشرائع الدين، رقم (١٢) من حديث أنس ابن مالك رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُ.

قولُهُ: « فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! مَا الكَبَائِرُ؟» وهذا يذُلُّ على أنَّ الرَّجُلَ فاهِمٌ، يعرفُ الكَبائِرَ منَ الصَّغائرِ.

فها الكَبائِرُ؟ وهل هي مَحْدودةٌ أم مَعْدودةٌ؟

الجوابُ: منَ العُلَمَاءِ رَحَهُمُ اللّهُ مَنْ قالَ: إنّها معدودةٌ، وصارَ يُعدِّدها، ومِنْهم مَنْ قالَ: إنّها معدودةٌ، ومنهم مَنْ حدَّها بأنّها كلَّ ذنبِ ترتَّبَ عليه لَعْنةٌ أو غَضَبٌ أو نفي إيهانٍ أو تبرُّؤٌ منه، أو ما أشْبَهَ ذلك، فهو كبيرةٌ، ولشيخِ الإسْلامِ رَحَمُهُ اللّهُ كلامٌ قالَ فيه: «كُلُّ ذَنْبٍ رُتِّبَ عليه عُقوبةٌ خاصَّةٌ فهو كبيرةٌ» (١١)؛ وذلك لأنَّ الذُّنوبَ كلامٌ قالَ فيه: «كُلُّ ذَنْبٍ رُتِّبَ عليه عُقوبةٌ خاصَّةٌ فهو كبيرةٌ» (١١)؛ وذلك لأنَّ الذُّنوبَ منها ما يُستفادُ بالنَّهي المطلقِ، أو ما يُستفادُ بمُطلقِ النَّهي، وهذا لا يكونُ كبيرةً، ومنها ما يُقرُّ عليه عُقوبةٌ خاصَّةٌ كنفْي الإيهانِ والتَّبَرُّ وِ منه واللَّعْنِ والغَضَبِ والحدِّ، وما أشْبَهَ ذلك، فهذا يكونُ كبيرةً.

والكَبائِرُ نَفْسُها تَتفاوَتُ، كَمَا فِي حَدَيثِ أَبِي بَكْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ: ﴿ أَلَا أُنْبَئْكُمْ بِأَكْبَرِ الكَبَائِرِ ﴾ (٢).

قولُهُ ﷺ: «الْيَمِينُ الغَمُوسُ»؛ غَمُوسٌ على وزن فَعُولٍ، وهي صيغةُ مُبالغةٍ، وسُمِّيَتْ بذلك؛ لأنَّها تَغْمِسُ صاحِبَها في الإثم، ثم تَغْمِسُهُ في النَّارِ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ»؛ أي: في هذه اليَمينِ كاذبٌ.

والشاهدُ مِن هذا: قولُهُ عَلَيْهِ: «الْيَمِينُ الغَمُوسُ» وهي التي يقتطعُ بها مالَ امرئٍ مُسْلِم، لكنَّهُ فيها كاذبٌ.

انظر: الفتاوى الكبرى (٦/ ١٩٥).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور، رقم (٢٦٥٤)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (٨٧) من حديث أبي بكرة رَضِّكَالِلَّهُ عَنْهُ.

والاقتطاعُ نوعانِ:

الأوَّلُ: أن يدَّعيَ ما ليس له؛ وهذا ظاهرٌ، ومثلُهُ أنْ يقولَ: «هذه السَّيَّارةُ مِلْكي» فيقولُ مَن هي بيدِهِ: «إنَّها لي، وليست مِلْكًا لك» فيقيمُ هذا المُدَّعي شاهدًا، ويحلِفُ معَه، وإذا أقامَ شاهدًا وحَلَفَ مَعَهُ حُكِمَ له بها؛ لأنَّ النَّبيَ عَلَيْهُ قضى بالشاهِدِ واليَمين أن فيكونُ هذا الرَّجُلُ اقتطعَ مالَ امرئٍ مُسلمٍ بيمينٍ هو فيها كاذبٌ، وذاك الذي شَهِدَ معه شاهِدُ زُورٍ.

الثَّاني: أَن يَجْحَدَ مَا ثَبَتَ عَلَيه؛ مثلُ أَنْ يقولَ له شخصٌ: «في ذِمَّتِكَ لي مئةُ ريالٍ» في قولُ: «لا» ثم يَحْلِفُ بأنَّهُ ليس في ذِمَّتِهِ له مئةُ ريالٍ، فحين ذلك يكونُ اقْتَطَعَ مِن مالِ أخيهِ؛ لأنَّ الأصْلَ أنَّ هذا المطلوبَ في ذِمَّتِهِ للطالِبِ، فإذا أَنْكَرَهُ وجَحَدَهُ وحَلَفَ عليه فقدِ اقتطعَهُ.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١- حِرْصُ الصَّحابةِ -رَضِي اللهُ تعَالَى عَنْهُم- على السُّؤالِ والبحثِ عن الدِّينِ؟ وهذا مِن نعمةِ اللهِ عليهم وعلى الأُمَّةِ؛ لأنَّ جميعَ ما يَسْأَلُ عنه الصَّحابةُ يقعُ أيضًا في قُلوبِ النَّاسِ مِن بَعْدِهم، فتكونُ إجابةُ الصَّحابيِّ كإجابةِ ما يَرِدُ على القُلوبِ مَّنْ بعدَهُ.

٢- أنَّ الذُّنوبَ تَتفاوَتُ؛ فهي كبائرُ وصغائرُ، والكَبائِرُ أيضًا تَتفاوَتُ،
 فمنها السَّبْعُ المُوبِقَاتُ، وهي أشَدُّها، ومنها ما دون ذلك.

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب القضاء باليمين والشاهد، رقم (۱۷۱۲) من حديث ابن عباس رَضَاللَهُ عَنْهَا.

٣- أنَّ اليَمينَ الغَموسَ مِن كبائِرِ الذُّنوبِ؛ وهي اليَمينُ التي يَقْتَطِعُ بها مالَ امرئٍ مُسلم، فإنْ لم يَقْتَطِعْ بها مالَ امرئٍ مسلمٍ ولكنَّهُ كاذبٌ فيها: فلا تكونُ غَموسًا؛ لأنَّ النَّبيَ ﷺ خصَّ اليَمينَ الغَموسَ بالتي يَخْلِفُها ليَقْتَطِعَ بها مالَ امرئٍ مُسلِمٍ وهو كاذبٌ.

ولكنْ إذا حَلَفَ على شيءٍ ماضٍ هو فيه كاذب، فليس عليه كفَّارةٌ؛ لأنَّ الكفَّارة إنَّما تكونُ في اليَمينِ على المُستقبلِ، فاليَمينُ الغَموسُ ليس فيها كفَّارة بلاَنَّها على شيءٍ ماضٍ، وليس كما قيلَ: إنَّهُ لا كفَّارة لها؛ لأنَّها أعظمُ منَ الكفَّارة، فالصَّوابُ: أنَّها ترجعُ للقاعدة، وهي أنَّ اليَمينَ على أمرٍ ماضٍ إمَّا أنْ يَأْثُمَ الإنْسانُ عليها أو لا يَأْثُمُ، وليس فيها كفَّارة أ.

٤- أنّه لو حَلَفَ على يَمينٍ يقتطعُ بها مالَ امرئٍ مَعْصومٍ فهي يمينٌ غَموسٌ؛ فمثلًا: لو حَلَفَ يقتطعُ مالَ غيرِ مُسْلِمٍ مَعْصومٍ مالُهُ ودمُهُ فهو يمينٌ غَموسٌ، لكنْ ذكرَ النّبيُّ عَلَيْهِ المُسْلِم؛ لأنّ ذلك هو الغالب، وإلا فمَنْ له حُرمةٌ وعِصمةٌ كالمُسْلِمِ في ذلك.

٥- أنَّهُ يَنْبغي للإنْسانِ أَنْ يَسْأَلَ عنِ الْمُبْهَمِ لكيْ لا يَفْهَمُهُ على خلافِ المرادِ؛ والدَّليلُ أنَّهُ سألَ: «وما اليَمينُ الغَموسُ؟» فبيَّنها له النَّبيُّ عَلَيْدٍ.



١٣٧٦ – وَعَنْ عَائِشَةَ رَضَالِلُهُ عَنْهَا فِي قَـوْلِهِ تَعَـالَى: ﴿ لَا يُوَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِاللَّغِو فِيَ آَيْمَانِكُمْ ﴾ قَالَتْ: هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ: لَا وَاللهِ، بَلَى وَاللهِ. أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ (١)، وَأَوْرَدَهُ أَبُو دَاوُدَ مَرْفُوعًا (٢).

الشَّرحُ

وسواءً كانَ هذا الحديثُ مَوْقوفًا أو مَرْفوعًا فهو حُجَّةٌ؛ لأَنَّهُ إِنْ كانَ مِن عند الرَّسولِ عَلَيْهُ فهو تفسيرُ القُرْآنِ بالسُّنَّةِ، وإِنْ كانَ مِن عند عائشةَ رَضَالِلَهُ عَنهَا فهو تفسيرُ القُرْآنِ بالسُّنَّةِ، وإِنْ كانَ مِن عند عائشةَ رَضَالِلَهُ عَنهَا فهو تفسيرُ القُرْآنِ بقولِ الصَّحابيِّ في التفسيرِ ما لم يُخالِفُهُ صحابيٌّ آخَرُ.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أنَّ اللَّغْوَ هو الذي لا يَقْصِدُ الإِنْسانُ عَقْدَهُ، وإنَّها يَجْري على لسانِهِ، مثلُ: (لا واللهِ، بلى واللهِ)، ويدُلُّ لهذا قولُهُ تَعالَى في نفسِ الآيةِ من سورةِ المائدةِ: ﴿وَلَكِن يُؤَاخِدُكُم بِمَا عَقَدتُمُ ٱلأَيْمُنَ ﴾ [المائدة: ٨٩]، فلا بُدَّ مِن عَقْدها، أمَّا الذي يَجْري على اللِّسانِ بلا قَصْدٍ فهذا لا يُؤَاخِذُ به.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

أَنَّهُ لا بُدَّ مِن قَصْدِ عَقْدِ اليَمينِ؛ وأَنَّهُ إذا جَرى على لسانِكَ بلا قَصْدِ فإنَّهُ لا يُؤاخَذُ به، والظَّاهِرُ أَنَّهُ يقاسُ على هذا ما جَرى على اللِّسانِ بلا قَصْدِ في الحَلِفِ بغيرِ اللهِ! لكنْ يُنهى عن ذلك؛ لكيْ لا يَغْتَرَّ به مَنْ يَسْمَعُهُ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأيمان والنـذور، باب ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِي ٓ أَيْمَانِكُمْ ﴾، رقـم (٦٦٦٣).

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب الأيهان والنذور، باب لغو اليمين، رقم (٣٢٥٤).

ويُلْحَقُ بذلك أيضًا: مَن طلَّقَ زَوْجَتَهُ بلا قَصدٍ، لكنْ عندَ المُحاكمةِ فإنَّ الحاكمَ ليس له إلا الظَّاهرُ، وعليه فيُدَّينُ هذا الرَّجُلُ بالنسبةِ للطَّلاقِ الذي وقعَ منه على المِ الظَّلاقِ الذي وقعَ منه على امرأتِهِ، بمعنى أنْ يُقالَ له: «أنت ودِينُكَ، فإن كنتَ لم تنوِ الطَّلاقَ فلا طلاقَ عليك، وإنْ كنتَ قد نويتَ الطَّلاقَ فإنَّما تُطلَّقُ» لكنْ عند المُحاكمةِ لا يَحْكُمُ الحاكمُ إلا بما ظَهَرَ مِن كلامِهِ

..........

١٣٧٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

وَسَاقَ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ الأَسْمَاءَ، وَالتَّحْقِيقُ: أَنَّ سَرْدَهَا إِدْرَاجٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ (٢).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ (إنَّ للهِ تِسْعةً وتِسْعينَ اسمًا)؛ إنَّ اللهَ تَعالَى وِتْرٌ يُحِبُّ الوتْرَ؛ ولهذا كانَ شرعُهُ وِتْرًا، وكانتْ أسماؤُهُ المعلومُ منها وترًا، فكان له تسرعُهُ وِتْرًا، وكانتْ أسماؤُهُ المعلومُ منها وترًا، فكان له تِسْعةٌ وتِسْعونَ اسمًا مَنْ أحْصاها دَخَلَ الجنَّة، وهي مُبْهمةٌ، والجِحْمةُ مِن إبْهامِها أنْ يَجْتَهِدَ الإنسانُ في مَعْرِفَتِها، كما أُخْفِيَتْ ليلةُ القدرِ؛ ليَجْتَهِدَ النَّاسُ في العملِ، وأُخْفِيَتْ ليلةُ القدرِ؛ ليَجْتَهِدَ النَّاسُ في العملِ، وأُخْفِيَتْ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب ما يجوز من الاشتراط والثُنيا في الإقرار، رقم (٢٧٣٦)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب في أسهاء الله تعالى وفضل من أحصاها، رقم (٢٦٧٧).

⁽۲) أخرَجه الترمذي: أبواب الدعوات، باب ما جاء في عقد التسبيح باليد، رقم (۳۵۰۷)، وابن حبان (۳/ ۸۸) برقم (۸۰۸).

ساعةُ الإجابةِ في الجُمُعةِ، وكذلك ساعةُ الإجابةِ في اللَّيلِ؛ مِن أَجْلِ أَنْ يَجْتَهدَ النَّاسُ في طَلَبها، كذلك الأسماءُ التِّسعةُ والتِّسعونَ المُقدَّسةُ، إنَّما أَخْفاها اللهُ عَنَّوَجَلَ ولم يُعيِّنْها ليَجْتَهِدَ النَّاسُ في طَلَبها.

ثم إذا فُتِحَ على الإنسانِ أسماءٌ، فإنَّهُ لا يُكلِّفُ اللهُ نفسًا إلا وُسْعَها، وقد يختارُ بعضُ النَّاسِ هذا الاسمَ، والآخرونَ يختارونَ الاسمَ الآخرَ، لكنَّ الإنسانَ عليه أنْ يَجْتَهِدَ.

قولُهُ ﷺ: «أَحْصَاهَا»؛ الإحْصاءُ معناهُ الإحاطةُ بالعددِ، هذا هو الأصلُ، كما قالَ تَعالَى: ﴿وَأَخْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدُا﴾ [الجن:٢٨]، ومنه قولُ الشَّاعرِ (١):

وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى وَإِنَّـــَا العِـــزَّةُ لِلْكَــاثِرِ وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى الْآئِمُ أُميُّونَ.

فإنْ قال قائلٌ: وهل الإحصاءُ مُجَرَّدُ إِدْراكُها عَددًا؟

الجوابُ: لا، فالإحْصاءُ المرادُ هنا:

أولًا: إدراكُ لَفْظِها، والإحاطةُ بها.

ثانيًا: معرفة مَعْناها؛ لأنَّ مَنْ لا يَعْرِفُ مَعْناها كالذي لم يُدْرِكُها؛ فإنَّ اللهَ تَعالَى وصفَ الذين لا يَفْهمونَ مَعانيَ القُرْآنِ بأنَّهم أُميُّونَ فقالَ: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِنْبَ إِلَا آمَانِيَ ﴾ [البقرة: ٧٨]، أي: إلَّا قراءةً، فمَنْ حَفِظَ الأسهاءَ ولم يَعْرِفِ المَعْنى فإنَّهُ لا يُعَدُّ مُحْسيًا لها؛ لأنَّ حِفْظَهُ وعَدمَهُ سواءً.

⁽١) البيت للأعشى في ديوانه (ص: ١٨٠).

ثالثًا: التعبُّدُ للهِ بمُقْتضاها، أي: أنَّ الإنْسانَ يتعبُّدُ للهِ تَعالَى بمُقْتضى الاسمِ، فإذا عَلِمَ أنَّ مِن أسهائِهِ (السَّميعُ) تعبَّدَ للهِ بمُقْتضى هذا الاسمِ، وذلك بأنْ يَحْذَرَ كُلَّ قولٍ يُغْضِبُ الله عَنَّكَ لأَنَّهُ يَعلم أنَّهُ إذا قالَ هذا القولَ فإنَّ الله يَسْمعُهُ، وكذلك مِن أسهاءِ اللهِ (البصيرُ) فيتَعَبَّدُ للهِ بمُقْتضى هذا الاسمِ، بأنْ يَجْتَنِبَ كلَّ فِعْلِ لا يرضاهُ اللهُ؛ لأنَّهُ يعلمُ أنَّهُ بصيرٌ به، وكذلك (الغفورُ) تَتَعَبَّدُ للهِ بمُقْتضاهُ بأنْ تَفْعَلَ أسبابَ اللهُ؛ لأنَّهُ بعلمُ أنَّهُ بعيرٌ به، وكذلك (الغفورُ) تَتَعَبَّدُ للهِ بمُقْتضاهُ بأنْ تَفْعَلَ أسبابَ المُعْفرةِ، وهلمَّ جرَّا؛ ولهذا كانَ العِوَضُ غاليًا جدًّا وهو الجنَّةُ، ومثلُ هذا لا يُمْكِنُ أنْ يَعْرُدُ وَلهٰذا كانَ العِوَضُ غاليًا جدًّا وهو الجنَّةُ، ومثلُ هذا لا يُمْكِنُ أنْ يَعْرُدُ وَالإنسانُ هذه الأسهاءَ بلَفْظها فقط.

إِذَنْ: فالإحْصاءُ المَقْصودُ يتَضَمَّنُ ثلاثةَ أشياءَ: إحْصاءَها لفظًا، فَهْمَها مَعْنَى، والتعبُّدُ للهِ تَعالَى بمُقْتضاها، فمَنْ حَصَلَ له ذلك فإنَّهُ يَدْخُلُ الجنَّةَ.

وقد أتى المؤلّفُ رَحَمُ اللهُ بَذَا الحديثِ إشارةً إلى أن أيَّ اسمٍ مِن أسهاءِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ عَمرَ عَمرَ عَانَ به فإنَّهُ جائزٌ، وكانَ الذي يَنْبغي أنْ يكونَ هذا الحديثُ بعدَ قولِ ابنِ عُمرَ وَضَيْلَهُ عَنْهُ: «كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «لَا، وَمُقلِّبِ القُلُوبِ»(۱)، ولكنَّ الإنسانَ عند التَّاليفِ ربَّها يفوتُهُ التَّرْتيبُ.

فإنْ قَالَ قَائَلُ: كَيْفُ نَجْمَعُ بِينَ هَذَا الْحَدَيْثِ وَبِينَ حَدَيْثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ فِي دُعَاءِ الْعُمِّ وَالْكُرْبِ: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَوْ عَلَّمْتَهُ أَوْ عَلَّمْ الْعَيْبِ عِنْدَكَ» (٢)، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْعَيْبِ عِنْدَكَ» (٢)، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْعَيْبِ عِنْدَكَ» (٢)،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأيهان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي ﷺ، رقم (٦٦٢٨) من حديث ابن عمر رضًا للله عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه أحمد في المسند، رقم (١/ ٣٩١) من حديث عبد الله بن مسعود رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ.

فإنَّ ما استأثرَ اللهُ به عندَهُ في عِلْمِ الغيبِ لا يُمْكِنُ إدْراكُهُ ولا إحْصاؤُهُ، ولا يُمْكِنُ أَنْ يقالَ عَددُهُ كذا أو كذا؟

فالجواب: أنَّ معنى هذا الحديث: أنَّ مِنْ أساءِ اللهِ عَنَّوَجَلَ بِسْعةً وتسعينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصاها دَخَلَ الجنَّة، وعلى هذا تكونُ جُمْلة «مَنْ أَحْصاها دَخَلَ الجنَّة» مُتَعَلِّقة بالجُمْلةِ التي قَبْلها، وليست مُنْفَصلةً عنها، كأنَّهُ قال: «إنَّ مِن أساءِ اللهِ يَسْعةً وتسعينَ اسمًا مَنْ أَحْصاها دَخَلَ الجنَّة»، ونظيرُ ذلك أنْ تقول: «عندي ألفُ ريالٍ أعْدَدُتها للإقراضِ»، أي: مَن جاء يقترضُ أعطيتُهُ منها، فليس معنى ذلك أنَّهُ ليس عندك عَيْرُها، ولا سيما أنَّهُ جاءَ الحديثُ يقولُ: «أو اسْتَأْثُوتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ» فهي تبينُ الجمعَ بين الحديثينِ (١)، أمَّا مَنْ حدَّها بتسعةٍ وتسعينَ كابنِ حزمٍ رَحَمَهُ اللهُ فهو بعيدٌ من الصَّوابِ؛ لأنَّهُ لا يَتَفِقُ مع قولِهِ صَلَّاللهُ عَليهوسَمَّة: «اسْتَأْثُوتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ».

قولُ الْمُؤلِّفِ رَحَمُ اللَّهُ: «وَالتَّحْقِيقُ: أَنَّ سَرْ دَهَا إِدْرَاجٌ مِنْ بَعْضِ الرُّواةِ»؛ الإدْراجُ هو أَنْ يُدْخِلَ أَحدُ الرُّواةِ فِي الحديثِ كَلامًا مِن عندِهِ بدونِ بيانٍ، وحكمه أَنَّهُ حرامٌ إلا أَنْ يتعلَّق بتفسيرٍ للحديثِ، أو ما شابَهَ ذلك، وإلا فلا يجوزُ للإنسانِ أَنْ يُدْخِلَ فِي كلامِ الرَّسولِ عَلَيْ ما ليس منه بدونِ بيانٍ، لكنْ يَفْعَلُها بعضُ الرُّواةِ إِمَّا لأَنَّهُ أَتى كلامِ الرَّسولِ عَلَيْ مَدْرَجٍ فِي مكانِ آخَرَ، وقد عُلِمَ ذلك، أو لأَنَّ الكلمةَ تكونُ شَرْحًا لمعنى الحديثِ عيرَ مُدْرَجٍ في مكانِ آخَرَ، وقد عُلِمَ ذلك، أو لأَنَّ الكلمةَ تكونُ شَرْحًا لمعنى الحديثِ، مثلُ حديثِ: كانَ النَّبيُ عَلَيْ يَتَحَنَّثُ فِي غارِ حِراءٍ، قالَ الزُّهْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

⁽١) ينظر: القاعدة الخامسة من «قواعد في أسهاء الله تعالى» من كتاب (القواعد المثلي في صفات الله تعالى وأسهائه الحسني) لفضيلة شيخنا الشارح -رحمه الله تعالى- (ص:١٥، وما بعدها).

«والتَّحَنَّثُ التعبُّدُ» (١) فقد قاله شَرحًا للحديثِ، فلا بأسَ، أمَّا أَنْ يَأْتِيَ بكلامٍ مُسْتقِلً بدون بيانٍ، فهذا لا يجوزُ.

وعلى هذا: يُعْتَبَرُ إدراجُ هذه الأسهاءِ مُحَرَّمًا، إلا إذا وُجِدَ في بعضِ الألفاظِ أنَّه بيَّنَ أَنَّهُ مُدْرَجٌ.

ومِنَ الْمُدْرَجِ مَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ مِن حَدَيْثِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّ أُمَّتِي يُلْقِلَ وَمِنَ الْقَبْوَ الْوَضُوءِ " (فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ "(1)، فقد قالَ بعضُ العُلْماءِ رَحَهُ اللَّهُ بأنَّ جملةَ (فمنِ اسْتطاعَ...) إلى آخِرِهِ: إدراجٌ مِن أبي هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ وإدراجُ الصَّحابيِّ كإدراجِ غيرِهِ، كأنَّهُ رَضَالِلَهُ عَنْهُ فَإِدراجُ الصَّحابيِّ كإدراجِ غيرِهِ، كأنَّهُ رَضَالِلَهُ عَنْهُ فَهِمَ أَنَّهُ يَنْبغي تطويلُ الغُرَّةِ والتَّحجيلُ، فكانَ كلامُهُ كتفسيرٍ للحديثِ.

والكلامُ هنا على قولِه ﷺ: «اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ» أمَّا قولُهُ عَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: «عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ» فيفيدُ أنَّ الله عَنَوْجَلَ قد علَّمَ مِن خَلْقِهِ عَنْ الله عَنَوْبَكَ الله عَنَوْبَكَ عَلَى الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَلَمَ الأنبياءَ السابقينَ أسهاءً لا نَعْرِفها، فيم كُن لطالبِ العلمِ أنْ يَتَتَبَّعَ هذه الأسهاءَ فيها وَرَدَ عنِ النَّبِ ﷺ أو الأنبياءِ مِن قبلِهِ -صلواتُ اللهِ عليهم أجمعينَ - ويكونُ ذلك حَسَبَ ما يَرِدُ بسندٍ صحيحٍ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى:٣]، رقم (٤٩٥٣)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان حكم عمل الكافر إذا أسلم، رقم (١٢٣) من حديث عائشة رَضَىٰلَيْهَ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب فضل الوضوء والغر المحجلون من آثار الوضوء، رقم (٢٤٦) (١٣٦)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، رقم (٢٤٦) من حديث أبي هريرة رَضَى اللهُ عَنْهُ.

وقدِ يشتهرُ بين النَّاسِ أسماءٌ للهِ، هي ليست واردةً، مثلُ: (السَّتارِ)، فهو لم يَرِدْ بهذا اللَّفْظ، إنها وردَ (السِّتِّيرُ)^(۱)، يعني: كثيرَ السِّتْرِ.

مسألةٌ: كلَّ اسمٍ مِن أساءِ اللهِ تَعالَى مُتَضَمِّنٌ لصفةٍ، ولا عَكْس، وكذلك يُمْكِنُ للاسمِ أَنْ يَتَضَمَّنَ أكثرَ مِن صفةٍ، ومِن ذلك اسمُ (الرَّحيمِ)، فهو يتضمَّنُ صفة الرَّحةِ، ويتضمَّنُ ما يَلْزَمُ للرَّحةِ مِن صفاتٍ أُخْرى، كالمغفرةِ مثلًا، وكما أنَّ (السَّميعَ) له دلالةُ اللَّزومِ في الحياةِ؛ لأنَّهُ لا سَمْعَ إلا بحياةٍ، وكذلك اسمُ (الحالقِ) يَتَضَمَّنُ صفة الحَلْقِ، ويستلزمُ صِفتَي (العلمِ، والقُدرةِ)؛ لأنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَخْلُقَ بلا علمٍ، ولا يُمْكِنُ أَنْ يَخْلُقَ بلا عَلمٍ، ولا يُمْكِنُ أَنْ يَخْلُقَ بلا عَلمٍ، ولا يُمْكِنُ أَنْ يَخْلُقَ بلا عَلمٍ، ولا يُمْكِنُ أَنْ يَخْلُقَ بلا قُدرةٍ، أي: لو حَلَفَ الإنسانُ فقالَ: (والحالقِ، أو: والحَلَّقِ) فمعناهُ أنَّهُ حَلَفَ باسمٍ يشملُ ثلاثَ صفاتٍ.

١٣٧٨ - وَعَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ صُنِعَ اللهِ مَعْرُوفٌ، فَقَالَ لِفَاعِلِهِ: جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا؛ فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الثَّنَاءِ». أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٢).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْةِ: «مَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ»؛ أي: أُسْدِيَ إليه المعروف، سواءً كانَ هذا

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الحيَّام، باب النهي عن التعري، رقم (١٢٠٤)، والنسائي: كتاب الغسل والتيمم، باب الاستتار عند الاغتسال، رقم (٤٠٦) من حديث يعلى بن أمية رَضَّالِيَّهُ عَنْهُ.

 ⁽۲) أخرجه الترمذي: كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الثناء بالمعروف، رقم (۲۰۳۵)، وانظر صحيح ابن حبان (۸/ ۲۰۲) برقم (۳٤۱۳).

المعروفُ مالًا أو جَاهًا، أو مَنْفعةَ بَدَنٍ أو غيرَ ذلك، فأيُّ معروفٍ يُصْنَعُ إليك ويُسْدَى إليك فإنَّك مأمورٌ بأنْ تُكافِئُه بها يليقُ، وإذا كُنَّا نُكافِئُ النَّاسَ بها يليقُ، فمنَ النَّاسِ مَن يليقُ أَنْ نُكافِئُه بمثلِ ما أعْطانَا، ومِنْهم مَنْ لا يليقُ به إلا الدُّعاءُ له، فالنَّاسُ يَغْتلفونَ، وليسوا كلُّهم على حدِّ سواءٍ، فلو أنَّ رجلًا واسعَ الثَّراءِ ومنَ الكُبرَاءِ أهْدى إليك هديَّة تُساوي ألفَ ريالٍ، فليس منَ المُسْتَحْسَنِ أَنْ تُكافِئَهُ بهديةٍ تُساوي ألفَ ريالٍ، فهو نفسُهُ سيَنْتَقِدُكَ، ولكنَّ مثلَ هذا يُدْعَى له، ولو أهْدى إليك فقيرٌ شيئًا يساوى مئةَ ريالٍ فهذا يَحْسُنُ أَنْ تُكافِئَهُ بأكثرَ مِن ألفِ ريالٍ، فالمئةُ عند الفقيرِ أكثرُ مِن الألفِ ريالٍ، فالمئةُ عند الفقيرِ أكثرُ من الألفِ عندك؛ لأنَّهُ أَجْتَهَد في إسداءِ المعروفِ إليك، فكافِئهُ.

والأصلُ في ذلك أنْ يُكافِئَهُ بمثلِ معروفِهِ، فإنْ لم يَجِدْ ما يُكافِئُهُ به، فليدعُ اللهَ لهُ، ومنَ الدُّعاءِ ما ذَكَرَهُ النَّبيُّ ﷺ هنا.

قولُهُ عَلَيْهِ: «جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا»؛ أي: أعطاكَ خَيْرًا مما أعْطيتَهُ، فـ(خيرًا) هنا اسمُ تفضيلٍ، المعنى: أعطاكَ اللهُ أَخْيَرَ مما أعْطَيْتَني.

قولُهُ ﷺ: «فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الثَّنَاءِ»؛ أي: أنَّهُ أثنى على هذا الذي أعطاهُ المَعْروفَ على وجهِ بالغ، وكثيرٌ من النَّاسِ الآنَ إذا صُنِعَ إليه مَعْروفٌ قالَ: «شكرًا لك» وربها قالَ: «شُكْرًا» فقط، فالأحسنُ أنْ يقولَ: «جَزاكَ اللهُ خَيْرًا» حتى يُبْلِغَ في الثَّناءِ، لكنْ لو زادَ فيها كها لو قالَ: «جزاكَ اللهُ ألفَ خيرٍ» فلا بأسَ، أو قالَ: «جزاكَ اللهُ خَيرًا كثيرًا» فلا بأسَ إنْ شاءَ اللهُ.

والظَّاهِرُ أَنَّ الحديثَ للعُمومِ، فمَنْ صَنَعَ إليكَ مَعْروفًا فقُلْ: «جزاكَ اللهُ خَيرًا» سواءً كانَ مُسْلمًا أو غيرَ مُسْلمٍ، وقد يكونُ الخيرُ لغيرِ المُسْلمِ هو أَنْ يُسلِمَ.

وبعضُ النَّاسِ قد يُساءُ إليه، كأنْ يُسَبَّ فيقولُ للمسيءِ: «جزاكَ اللهُ خيرًا» لكنْ هذا من بابِ قولِهِ تَعالَى: ﴿ أَدْفَعَ بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [المؤمنون: ٩٦].

ولو أنَّ زيدًا أَهْدى إلى عمرو، فأهْدَى عمرُو زيدًا لأجلِ أنْ يُكافِئَهُ، أي: ردَّ له مَعْروفًا، فلا شك أنَّهُ يثابُ على ذلك، أولًا: لأنَّهُ امْتَثَلَ أمْرَ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ ثانيًا: لأنَّهُ قَطَعَ المنَّةُ عن نفسِهِ؛ ثالثًا: لأنَّهُ قَطَعَ طمعَ أخيه، لو كانَ أخوهُ يُريدُ أنْ يُكافأً.

وبعضُ النَّاسِ قد يُجْهِدُ نفسَهُ لمعرفةِ مُناسبةِ هذا الحديثِ لكتابِ الأيْهانِ والنُّذُورِ، فيقولُ مثلًا: مُناسَبَتُهُ: هي حتى لا يَشُقَّ المرءُ على نفسِهِ، ويحلفُ على فاعِلِ المعروفِ بأنْ يُكافِئَهُ مُكافأةً؛ ولكنَّ هذا لا يَصِحُّ، فهذا الكتابُ ليس وحْيًا مُنزَّلًا يَعِتاجُ الإنسانُ أَنْ يَجْتَهِدَ في صِحَّةِ كُلِّ ما فيه أو يُعلِّلَهُ، فقد تكونُ بعضُ النُّسخِ ليس فيها هذا الحديثُ، أو قد يكونُ في موضعٍ آخَرَ، فالاجتهادُ في معرفةِ ذلك تَكلُّفُ لا داعي له.

....

١٣٧٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضَالِلَهُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذِرِ وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ البَخِيلِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

الشَّرحُ

قُولُهُ رَضَاٰلِلَهُ عَنْهُ: «نَهَى عَنِ النَّذْرِ»؛ والنَّذْرُ هُو أَنْ يَلْتَزِمَ الْإِنْسَانُ بِالشِّيءِ؛ سُواءً

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب القدر، باب إلقاء النذر العبد إلى القدر، رقم (٦٦٠٨)، ومسلم: كتاب النذر، باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئا، رقم (١٦٣٩).

بلفظِ النَّذْرِ أَم بلفظِ العهدِ، أَم بغيرِ ذلك، ولهذا قيلَ في تعريفِهِ: «هو إلزامُ الْمُكلَّفِ نفسَهُ طاعةً غيرَ واجبةٍ» فهذا هو النَّذْرُ الذي يجبُ الوفاءُ به، أمَّا النَّذْرُ بالمعنى العامِّ فهو إلزامُ المُكلَّفِ نفسَهُ شيئًا يقومُ به فِعلًا أَو تَرْكًا.

وليس للنَّذْرِ ألفاظٌ مُحكَدَّة، فكلُّ ما دلَّ على الالتزامِ فهو نَذْرٌ؛ ولهذا قالَ تَعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّنَ عَنهَدَ ٱللَّهَ ﴾ [التوبة: ٧٥]، والقَسَمُ ليس فيه التزامٌ، وهذا فَرْقٌ، فالناذِرُ مُلزِمٌ نفسَهُ، يقولُ: لا بُدَّ أَنْ أَفْعَلَ، والمقسِمُ يُؤَكِّدُ هذا الفعلَ، لكنْ بدونِ إلْزامِ.

وهذا الحديثُ يقولُ: «نَهَى عَنِ النَّذْرِ» والأصلُ في النَّهْيِ التَّحْرِيمُ، وإلى هذا ذَهَبَ بعضُ أهْلِ العِلْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فقالَ: إنَّ النَّذْر لا يجوزُ، سواءً كانَ مُطْلقًا أم مُعلَّقًا، وسواءً كانَ على مُباحٍ أم على غيرِهِ، وسواءً كانَ على طاعةٍ أو غيرِ طاعةٍ.

مثالُ النَّذْرِ المُطْلَقِ: أَنْ يقولَ: للهِ عليَّ نَذْرٌ أَنْ أصومَ ثلاثةَ أَيَّامٍ، فهذا نَذْرٌ مُطْلَقٌ، لم لم يُقيَّدْ بشيءٍ.

مثالُ النَّذْرِ المُعلَّقِ: أَنْ يقولَ: للهِ عليَّ نذرٌ أَنْ أَصومَ ثلاثةَ أَيَّامٍ إِنْ شَفَى اللهُ مَريضي، ومِن ذلك ما ذَكَرَهُ اللهُ عَرَّفَجَلَ فِي الآيةِ: ﴿ وَمِنْهُم مَّنَ عَلَهَدَ ٱللَّهَ لَبِثَ ءَاتَكَنَا مِن فَضَّلِهِ عَلَى الْمَلْلِحِينَ ﴾ [التوبة:٥٧]، فهذا نَذُرٌ مُعلَّقٌ على إغناءِ اللهِ لهم.

وعُلِمَ مِن قولِ العُلَمَاء رَحَهُ وَاللّهُ: (الْمُكلّفِ) أَنّهُ لا يَلْزَمُ مَن لم يَبلُغُ، وأنّ مَنْ لم يَبلُغُ، وأنّ مَنْ لم يَبلُغُ، وأنّ مَنْ لم يَبلُغُ وأنّ مَنْ لم يَبلُغُ لو نَذَرَ لم نُلْزِمْهُ بنَذْرِهِ؛ لأنّهُ ليس أهلًا للوُجوبِ، فكلَّ العباداتِ عليه غيرُ واجبةٍ إلا الزّكاة؛ لأنّها حقٌّ ماليٌّ، والنفقاتُ أيضًا؛ لأنّها حقٌّ للمَخلوقِ.

ولا نقولُ: إِنَّهُ يُلْزِمُ نفسَهُ (طاعةً)؛ لأنَّهُ قد يكونُ طاعةً أو غيرَ طاعةٍ.

وقد قسَّمَ أَهْلُ العِلْمِ النَّذْرَ إلى خمسةِ أقسامٍ: نذرُ طاعةٍ، ونذرُ مَعْصيةٍ، ونذرُ مُعْصيةٍ، ونذرُ مُباح، ونذرُ يمينٍ، ونذرُ لم يُسمَّ، ولكُلِّ قسم منها حُكْمٌ.

الأوَّلُ: نَذْرُ الطَّاعِةِ؛ بأنْ يقولَ: «للهِ عليَّ نَذْرٌ أنْ أصومَ يومَ الاثنينِ غدًا» فهذا نذرُ طاعةٍ؛ لأنَّ الصومَ منَ العبادةِ، وتخصيصه بيومِ الاثنينِ عبادة أُخرى، فيكُزَمه أنْ يصومَ، وأنْ يكونَ صيامُه يومَ الاثنينِ، ونذرُ الطَّاعةِ تارة يكونُ مُعلَّقًا بشرطٍ، وتارة يكونُ مُطلقًا، والمعلَّقُ بشرطٍ مثلُ ما حَكى الله عَنَّوَجَلَّ عنِ المُنافِقينَ: ﴿وَمِنْهُم مَنْ عَلَمَدُ اللهُ عَنَّوَجَلَّ عنِ المُنافِقينَ: ﴿وَمِنْهُم مَنْ عَلَمَا عَالَمُهُ مِنْ الصَّيْلِحِينَ اللهُ عَلَمَا عَالَمَهُ عَلَى اللهُ عَنَّوَجَلًا عنِ المُنافِقينَ: وَلَمَا عَالَمُهُ عَلَى اللهُ عَنْ وَلَنَكُونَنَ مِنَ الصَّيْلِحِينَ اللهُ فَكَمَا عَاللهُ عَلَيْكُونَ مِنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ مَنْ الصَّيْلِحِينَ اللهُ عَلَمَا عَالَمَهُ عَلَيْكُونَ مَنْ الصَّيْلِحِينَ اللهُ فَكَا عَالَمَهُ عَلَيْكُونَ عَنْ اللهُ عَلَمَا عَلَمَا عَلَمَا عَالَمُهُ عَلَيْكُونَ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَمَا عَالَمَا عَلَمَا عَالَمَهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَيْكُونَ عَنْ اللهُ عَنْ عَنْ اللهُ عَلَيْكُونَ اللهُ عَلَمَا عَلَمَا عَالَيْكُونَ عَنْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْكُونَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُونَ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُونَ عَنْ اللهُ عَلَيْكُونَ عَنْهُمُ مَنْ المَعْلِي عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُونَ عَلَى اللهُ عَلَيْكُونَ عَلَيْكُونَ عَلَى اللهُ عَلَيْكُونَ عَلَى اللهُ عَنْ عَلَمَا عَلَيْكُونَ عَلَى اللهُ عَلَيْكُونَ عَلَى اللهُ عَلَيْكُونَ اللهُ عَلَيْكُونَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُونَ عَلَى اللهُ عَلَيْكُولُولُ اللهُ عَلَيْكُونَ عَلَى اللهُ عَلَيْكُونَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُونَ عَلَى اللهُ عَلَيْكُونَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُونَ عَلَى اللهُ عَلَيْكُونَ عَلَى اللهُ عَلَيْكُونُ اللهُ عَلَيْكُونُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُونَ عَلَى اللهُ عَلَيْكُونَ عَلَى اللهُ عَلَيْكُونُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُونُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُونُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُولُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونَ عَلَى اللهُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَي

ويقعُ هذا كثيرًا، فكثيرٌ منَ النَّاسِ إذا أَيِسَ مِن مريضِهِ قالَ: «للهِ عليَّ نَذْرٌ إنْ شَهَى اللهُ مَريضِهِ قالَ: «للهِ عليَّ نَذْرٌ إنْ شَهَى اللهُ مَريضِي لأَصَّدَّقَنَّ بألفِ ريالٍ، أو لأَصُومَنَّ شهرًا، أو لأُصَلِّينَّ عشرينَ رَكعةً» مثلًا، هذا نَذرٌ مُعلَّقُ: مَتى وُجدَ الشرطُ لَزِمَ المشروطُ.

إِذَنْ: يجبُ الوفاءُ بنذرِ الطَّاعةِ سواءً كانَ مُعلَّقًا أو مُطلقًا، دليلُ ذلك قولُ النَّبيِّ وَلَمْ يَذْكُرْ سوى الطَّاعةِ، ولا بُدَّ مِن ذلك، ولو خالَفَ الإنسانُ ولم يُطِع اللهَ لكانَ على خطرٍ عظيمٍ، والخطرُ العظيمُ هو قولُهُ تعالى: ﴿ فَأَعْقَبُهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُومِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ، بِمَا أَخْلَفُوا اللهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانَ عَلَى: ﴿ فَأَعْقَبُهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُومِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ، بِمَا أَخْلَفُوا اللهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكُذِبُونَ ﴾ [التوبة:٧٧]، والخطرُ هو النّفاقُ إلى الموتِ، نسألُ الله العافية؛ لأنتهم أَخْلَفُوا الله مَا وعدوهُ، وكذبوا، فقالوا: ﴿لَنَصَدَقَنَ وَلَنَكُونَنَ مِنَ الصَّلِحِينَ ﴾ ولم يخصُلْ شيءٌ مِن ذلك.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأيهان والنذور، باب النذر في الطاعة، رقم (٦٦٩٦) من حديث عائشة رَضِّاللَّهُعَنْهَا.

فإذا تَعارَضَ الوفاءُ بنذرِ الطَّاعةِ مع طاعةٍ أُخْرَى، كَمَنْ نذَرَ الجِهادَ فتَعارَضَ فإذا تَعارَضَ دلك مع بِرِّهِ لوالديْهِ، فالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الوفاءُ؛ لأنَّ الوفاءَ بالنَّذْرِ واجبٌ، إلا إذا كانَ يَتَوَقَّفُ برُّ الوالدينِ على بقائِهِ، فهنا برُّ الوالديْنِ أَوْجَبُ، فيدَعُ الجِهادَ ويُكَفِّرُ كَانَ يَتَوَقَّفُ برُّ الوالدينِ على بقائِهِ، فهنا برُّ الوالديْنِ أَوْجَبُ، فيدَعُ الجِهادَ ويُكَفِّرُ كَفَّرُ مَا يَعَيْنِ.

فإنْ نَذَرَ نَذْرَ طَاعَةٍ وعَلَقَهُ على معصيةٍ، فالظَّاهِرُ لِي أَنَّهُ يَقْصِدُ اليَمينَ، مثلُ أَنْ يَقولَ: «للهِ عليَّ نذرٌ إنْ سَرَقْتُ أَنْ أصومَ شَهْرينِ» فهذه يمينٌ، فإنْ فَعَلَ المعصيةَ فيكونُ كفَّارةَ يمينِ.

الثّاني: نَذْرُ المَعْصيةِ؛ مثلُ أَنْ يقولَ: «للهِ عليَّ نَذْرٌ لأَشْرَبَنَ الخَمْرَ» فهذا نذرُ مَعْصيةٍ، حرامٌ، فلا يجوزُ الوفاءُ به؛ لقولِ النّبيّ ﷺ: «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيهُ فَلَا يَعْصِهِ» (١) ولأنَّ الوفاء به مُضادٌ للهِ عَنَّوَجَلَّ ومحادّةٌ له؛ إذْ كيف يَنْهاكَ اللهُ عنه وأنت تَتَقَرَّبُ إليه بفعْلِهِ، هذا مستحيلٌ عَقلًا، واختلفوا هل يَلْزَمُهُ كفّارةُ يمينٍ، وسوف يَأْتي الكلامُ عليه في شرح الحديثِ الآتي في الكتابِ.

الثَّالثُ: نَذْرُ مُباحٍ؛ مثلُ أَنْ يقولَ: «للهِ عليَّ نذْرٌ لأَلْبَسَنَّ هذا الثَّوْبَ الليلةَ» فهذا مباحُ؛ لأَنَّهُ في الأصْلِ إِنْ شاءَ لَبِسَهُ، وإِنْ شاءَ لم يَلْبَسْهُ، وإِنْ لَبِسَهُ لم يَأْثَمْ، وقالَ العُلَماءُ رَحَهُمُ اللَّهُ في حُكْمِهِ: إِنَّهُ يُحَيِّرُ بين فِعْلِهِ وكفَّارةِ وإِنْ تَرَكَ لُبْسَهُ لم يَأْثَمْ، وقالَ العُلَماءُ رَحَهُمُ اللَّهُ في حُكْمِهِ: إِنَّهُ يُحَيِّرُ بين فِعْلِهِ وكفَّارةِ اليَمينِ، أي: إِنْ شاءَ فَعَلهُ ولَبِسَ الثَّوْبَ الذي نَذَرَ أَنْ يَلْبَسَهُ هذه الليلة، وإِنْ شاءَ لم يَلْبَسْهُ ولكنْ عليه كفَّارةُ يمينٍ؛ لأَنَّ هذا النَّذْرَ في حُكْمِ اليَمينِ؛ إذْ إِنَّهُ إِنها نَذَرَ لما يَلْبَسْهُ ولكنْ عليه كفَّارةُ يمينٍ؛ لأَنَّ هذا النَّذْرَ في حُكْمِ اليَمينِ؛ إذْ إِنَّهُ إِنها نَذَرَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأيهان والنذور، باب النذر في الطاعة، رقم (٦٦٩٦) من حديث عائشة رَضَّا لِللهُ عَنْهَا.

لإلزام كالحالِف، فيكُنْرَمُهُ كَفَّارةُ يمينِ؛ ولأنَّ النَّبيَّ عَلَيْةٍ أَوْجَبَ الكَفَّارةَ في النَّذرِ الذي للم يُسَمَّ، فالمُسمَّى الذي خُولفَ مِن بابٍ أَوْلى.

الرَّابِع: نذرُ اليَمينِ؛ وهو النَّذُرُ الذي قَصَدَ به معنى اليَمينِ، مثلُ أَنْ يقولَ: "إِنْ كَلَّمُ كَلَّمتُ فُلانًا فَلِلَّهِ عليَّ نَذْرٌ أَنْ أَصومَ شَهْرينِ » وهذا في منزلة قولِهِ: "والله لا أُكلِّمُ فُلانًا»؛ لأنَّ هذا النَّاذرَ ليس له قَصْدٌ في أَنْ يَتَعَبَّدَ لله في الشَّهْرينِ، لكنَّ قصدَهُ أَنْ يُلَزِمَ نفسَهُ بأَنْ لا يُكلِّمَ فُلانًا، ورأى أَنَّ صيامَ الشهرينِ ثقيلٌ على النفسِ فربَطَ نذرَهُ بذلك.

وقالَ العُلَمَاء رَحِمَهُمُ اللّهُ في ذلك: إنّهُ يُخيَّرُ بين كفَّارةِ اليَمينِ وبين فِعْلِ المَنْذورِ، وهذا غيرُ نَذْرِ المُباحِ، ففي النَّذْرِ المُباحِ نذَرَ أَنْ يَفْعَلَ شيئًا، وهذا نَذَرَ نَذْرًا مُعلَّقًا على فِعلِ شيءٍ فهو نَذْرُ يمينٍ.

فالناذرُ هنا بالخيارِ إنْ شاءَ كلَّمَ زيدًا ويُكَفِّرُ كفَّارةَ يمينٍ، وإنْ شاءَ صامَ شهرينِ كَا نَذَرَ، وهذا يُسَمِّيهِ العُلْماءُ رَحَهُمُ اللَّهُ نَذْرَ اللَّجَاجِ والغضبِ؛ لأنَّ الذي يحملُ عليه غالبًا هو الغضبُ.

الخامس: النَّذْر الذي لم يُسمَّ؛ بأنْ يقولَ: «للهِ عليَّ نذرٌ» فقط، ولا يتكلَّمُ بشيءٍ، فهذا حُكْمُهُ حُكمُ اليَمينِ، أي: تَلْزَمُهُ كفَّارةُ يمينٍ، كها جاءَتْ به السُّنَّةُ (١).

أُمَّا حُكْمُ النَّذْرِ فجاءَ في حديثِ ابنِ عُمَرَ رَضَّالِلَهُ عَنْهَا وهو قـولُهُ: «أَنَّهُ عَلَيْكُمْ نَهى عن النَّذْرِ»؛ والنَّهْيُ هنا في جميعِ أقسامِ النَّذْرِ، فكُلُّ الأقسامِ الخمسةِ مَنْهيُّ عنها،

⁽١) أخرجه الترمذي: أبواب النذور والأيهان، باب ما جاء في كفارة النذر إذا لم يُسَمَّ، رقم (١٥٢٨) من حديث عقبة بن عامر رَضَيَالِيَّهُ عَنْهُ.

حتى نَذْرُ الطَّاعةِ، وأمَّا مَنْ قالَ مِنَ العُلَماءِ -رَحْهُم اللهُ وعَفا عنْهم-: «يَنْبغي أَنْ يَنْذِرَ كُلَّ نافلةٍ؛ لتَنْقَلِبَ واجبًا، أي: فريضةً» فهذا خطأٌ.

أُولًا: هو قولٌ مُحَالفٌ للنصِّ؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قالَ: ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قالَ: ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ اللَّهِ مَا لَكِنْ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللّ

ثانيًا: نَهْيُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ عن النَّذْرِ؛ فكيف نقولُ: إنَّ النَّذْرَ هنا سُنَّةٌ والرَّسولُ عَلَيْهِ عنه، وعلَّلَ النَّهْيَ بأَنَّهُ لا يَأْتِي بخيرٍ مِن أَجْلِ التَّنفيرِ منه، والتَّنفيرُ لا يكونُ إلا عن شيءٍ مُحرَّم، لكنْ كما قالَ الإمامُ أَحَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أكثرُ ما يُؤْتِي النَّاسُ منَ القياسِ الفاسِدِ أو التَّأُويل، فهذا قياسٌ فاسدٌ؛ لأنَّهُ كيف يقالُ للشخصِ: إذا أرَدْتَ أنْ تُصَلِّي راتبةَ الظُّهْرِ» حتى يجبَ عليه الوفاءُ بها، فيثابُ راتبةَ الظُّهْرِ» حتى يجبَ عليه الوفاءُ بها، فيثابُ عليها ثوابَ واجبِ.

فنقولُ: إنَّ اللهَ عَنَّوَجَلَّ يقولُ: ﴿ لَا نَقْسِمُواْ طَاعَةُ مَعْرُوفَةُ ﴾ [النور:٥٣]، أي: عليكم طاعةٌ معروفةٌ بدونِ يمينٍ، وبدونِ إلزام للنفس، والرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ نهى عنِ النَّذْرِ، وربُّنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يقولُ: ﴿ فَإِن نَنزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنهُمْ تُوْمِنُونَ النَّذِرِ، وربُّنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يقولُ: ﴿ فَإِن نَنزَعْتُم فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنهُمْ تُوْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْمِولِ إِن كُنهُمْ تُوْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْمِولِ إِن كُنهُمْ اللهِ اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنهُمْ تَوْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْمِولِ إِن كُنهُمْ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ وَالْمُولِ إِن كُنهُمْ اللهِ عَلَيْهِ وَالْمُولِ إِن كُنهُمْ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ وَالْمُؤْمِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ وَاللّهُ اللهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ إِللّهُ عَلْمُ اللهُ عَلَيْهُ إِن اللهُ عَلَيْهِ وَلَا الحَقَى، لكنَّ الله يُوثِي فضلَهُ مَنْ يشاءُ، لقُلْنا: إنَّهُم آثمونَ جَمَد وَلَ لا يريدونَ إلا الحقَى، لكنَّ الله يُؤْتِي فضلَهُ مَنْ يشاءُ، لقُلْنا: إنَّهُم آثمونَ بهذا القولِ. لكنِ الحمدُ لللهِ أَنَ المجتهدَ مِن أُمَّةِ محمَّدٍ وَلِيلِهُ إِنْ أَصابَ فله أجرًانِ وإنْ أَطا فله أجرٌ، والخطأ مَعْفورٌ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ»؛ لأنَّ بعضَ النَّاسَ يَنْذِرُ لحصولِ خيرٍ أو اندفاعِ

شرِّ، مثلُ مَنْ قالَ: إنَّهُ نَذَرَ إنْ تزوَّجَ فُلانة لَيَصُومَنَّ سنةً كاملةً، فهذا المسكينُ يصومُ سنةً كاملةً بها فيها أيَّامُ عُرْسِهِ، فهذا منَ الخطأِ، لكنَّهُ نَذَرَ ذلك لحصولِ خيرٍ مطلوبٍ، أما النَّذُرُ لزوالِ مَكْروهِ فهذا كثيرٌ، فكثيرٌ منَ النَّاسِ يكونُ عنده مريضٌ أيسَ مِن شفائِهِ، ثم يقولُ: "إنْ شَفَى اللهُ مَريضي فلِلَّهِ عليَّ كذا وكذا» فيشفى مريضُهُ، فهل شفى اللهُ مريضَهُ مِن أجلِ نَذْرِهِ؟! لا، فإنَّ النَّذْرَ لا يَرُدُّ قضاءً، ولا يَردُّهُ قضاءٌ، كها أنَّهُ لا يَأْتِي بخيرٍ.

كثيرًا ما يُوجدُ بعضُ النَّاسِ الآنَ: يكونُ مِسْكينًا ضَعيفًا في الدِّراسةِ وأَيسَ منَ النَّجاحِ، فيقولُ: «للهِ عليَّ نَذرٌ إنْ نَجَحْتُ أصومُ شَهْرينِ» أو: (أصومُ ثلاثةَ أشْهُرِ)، ثم إذا نَجَحَ جاء إلى عَتبةِ كلِّ عالِم يسأَلُ ليَتَخَلَّصَ مِن نَذْرِهِ، وكانَ يَنْبغي له أَنْ يعلمَ أَنَّ اللهَ إذا أرادَ أمرًا فإنَّ النَّذْرَ لا يَأْتي به، والرَّسولُ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعَلَى اللهُ عليهِ وعَلَى اللهُ عليهُ وعَلَى اللهُ عليهُ وعَلَى اللهُ عليهُ وعلَى اللهُ عَنْهَ لا يَأْتِي بعَمْرُ اللهُ عَنْهَ ولُ الرَّسولُ ﷺ لهم: إنَّ النَّذْرَ لا يَأْتِي بشيءٍ، لكنَّ الذي يَأْتي بالخيرِ ويَصْرِفُ الشرَّ هو اللهُ عَنَّقِجَلَّ أَمَّا النَّذُرُ فلا.

حتى لو فُرِضَ أَنَّهُ صادقٌ أَنَّهُ إذا شُفِيَ مِن مَرضِهِ بعدما نَذَرَ، فإنَّ هذا الشفاءَ حصلَ عند النَّذْرِ لا بالنَّذرِ؛ لأنَّ الرَّسولَ عَلَيْ قالَ: إنَّهُ لا يَأْتِي بخيرٍ، ولم يُفصِّلُ، فإذا قُدِّرَ أَنَّهُ شُفيَ عند النَّذْرِ، فإنَّ هذا حَصَلَ عندَه لا به، كما يدعو المشركُ الصَّنمَ لحصولِ مَطلوبٍ وزوالِ مَكْروهِ، ثم يَحْصُلُ مطلوبُهُ ويزولُ مَكْروهُهُ، فإنَّ هذا لم يَحْدُثْ منَ الصَّنم، ولكنْ حَصَلَ الشيءُ عند دُعائِهِ الصَّنمَ لا بدُعائِهِ إيَّاهُ؛ لأنَّ اللهَ تَعالَى يقولُ: ﴿ وَمَنْ أَضَلُ مِثَن يَدْعُواْ مِن دُونِ اللهِ مَن لَا يسَتَجِيبُ لَهُ َ إِلَى يَوْرِ ٱلْقِيكَةِ وَهُمْ عَن يقولُ: ﴿ وَمَنْ أَضَلُ مِثَن يَدْعُواْ مِن دُونِ اللهِ مَن لَا يسَتَجِيبُ لَهُ َ إِلَى يَوْرِ ٱلْقِيكَةِ وَهُمْ عَن

قولُهُ عَلَيْهِ: "وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ البَخِيلِ»؛ لأنَّ البَخيلَ لا يُنفقُ مَعْروفًا، لكنَّهُ إذا اضْطُرَّ إلى الإنفاقِ فإنَّهُ يَنْذِرُ، يقولُ: "إنْ شَفى اللهُ مريضي أو شَفاني منَ المرضِ لاَتَصَدَّقَنَّ بمئةِ ألفِ ريالٍ» فهنا استُخْرِجَتِ الدَّراهمُ منَ البَخيلِ بالنَّذْرِ، كما قالَ النَّبيُّ عَيْدِالصَّلاةُ وَالسَّلامُ ولولا هذا لها نَذَرَ، بل ربَّها إذا حَصَلَ مطلوبُهُ لا يُوفِي أيضًا، فربَّها تَعْلَبُهُ نفسه الشحيحةُ فيَصْدُقُ عليه حينها قولُ اللهِ عَرَّفِكِلَ: ﴿ فَأَعْقَبُهُمْ فِنَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ وَمِمَا أَخْلَفُوا اللهِ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكُذِبُونَ ﴾ [النوبة:٧٧].

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١ - النّه يُ عن النّذر؛ وأكثرُ العُلْماءِ رَحْهُ مُاللَهُ يقولونَ: إنّهُ نهيٌ للكراهةِ، ولكنّ شيخ الإسلام ابنَ تَيْمِيّةَ رَحْمَهُ اللّهُ مالَ إلى أنّهُ للتّحريم (١)، وهو الذي مَشى عليه صاحبُ (سُبُلِ السّلام) رَحْمَهُ اللّهُ والقولُ بأنّه للتّحريم قولٌ قويٌّ.

فإنْ قَالَ قَائِلٌ: كيف تقولونَ: إنَّهُ للتَّحريمِ واللهُ تَعالَى مَدَحَ الْمُوفِينَ بالنَّذْرِ،

⁽١) انظر: «مجموع الفتاوي لابن تيمية» (٢٩/ ١٦١) وما بعدها.

⁽٢) سبل السلام (٢/ ٥٥٧).

فقالَ: ﴿ يُوفُونَ بِٱلنَّذِرِ وَيَخَافُونَ يَوْمَاكَانَ شَرُّهُ, مُسْتَطِيرًا ﴾ [الإنسان:٧]، وإذا كانتِ النتيجةُ ممدوحةً كانَ السببُ مَمْدوحًا؟

قُلْنا: هذا غلطٌ، أولًا: لأنَّ المرادَ منَ الآيةِ الكريمةِ: إمَّا أَنَّهُم يُوفُونَ بها نذَروهُ على أَنْفُسِهم وكَلَّفوا به أَنْفُسِهم، أو أَنَّهُم يُوفونَ بالعباداتِ الواجبةِ، ففي ذلك قولانِ، والآيةُ مُحْتملةٌ؛ لأنَّ العبادةَ الواجبةَ تُسمَّى نَذْرًا، كها قالَ تَعالَى في الحُجَّاجِ: قَلَ لَيُقضُوا تَفَتَهُم وَلَيُوفُوا نُذُورَهُم ﴿ [الحج:٢٩]، مع أَنَّهُم لم يَنْذِروا، وما دامتِ الآيةُ مُحْتملةً فمعَ الاحتمالِ يسقطُ الاستدلالُ، وحينئذِ فإنَّ الآيةَ لا تُعارِضُ الحديثَ، ويكونُ المرادُ بقولِهِ تَعالَى: ﴿ يُوفُونَ بِالنَّذِ ﴾ أنَّهُم يُوفون بها نَذروهُ على الحديث، ويكونُ المرادُ بقولِهِ تَعالَى: ﴿ يُوفُونَ بِالنَّذِ ﴾ أنَّهُم يُوفون بها نَذروهُ على المرادُ الذي هو إلزامُ المكلَّفِ نفسَهُ شيئًا.

كما أنَّ الإنْسانَ حين يَنْذِرُ شيئًا فإنَّهُ يُعرِّضُ نفسه للعُقوبةِ؛ لأَنَّهُ لا يَضْمَنُ مِن نفسه أَنْ يُوفِي؛ ولهذا نَرى كثيرًا منَ النَّاسِ يَنذرونَ ثم يَطْرقونَ بابَ كلِّ عالِمٍ؛ لعلَّهم يَجدونَ مَخْرجًا.

والرَّسولُ ﷺ عَلَّلَ النَّهْيَ عن النَّذْرِ بعلَّتينِ، فمرَّةً قالَ: "وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ وَالرَّسولُ ﷺ عَلَّلَ النَّهُ لا يَرُدُّ قَضَاءً" (١)، وهذا يدُلُّ على أنَّ النَّذْرَ المعلَّقَ هو المنهيُّ عنه؛ لأنَّهُ لا يَرُدُّ قضاءً، ولا يَجْلِبُ خيرًا، ولا يَدْفَعُ شرَّا، والقاعدةُ تَقْتضي أنَّ المنهيُّ عنه؛ لأنَّهُ لا يَرُدُّ قضاءً، ولا يَجْلِبُ خيرًا، ولا يَدْفَعُ شرَّا، والقاعدةُ تَقْتضي أنَّ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب القدر، باب إلقاء النذر العبد إلى القدر، رقم (٦٦٠٨)، ومسلم: كتاب النذر، باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئا، رقم (١٦٣٩) من حديث ابن عمر رَضَالِلَهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب النذر، باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئًا، برقم (١٦٤٠) (٦).

القولَ بالتَّحْريمِ قويٌّ سواءً بالمالِ أو بغيرِهِ، لكنَّ الجزمَ بالتَّحْريمِ لا يكادُ يَجْزِمُ به إنسانٌ مُطْلقًا.

أمَّا إِنْ كَانَ قد اسْتَفْتى فعَرَفَ الرَّأيَ الأوَّلَ، فعليه كَفَّارةٌ واحدةٌ، ما دام أنَّهُ اسْتَفْتى أو ظنَّ ذلك، فليس عليه شيءٌ، وليس عليه أنْ يَرْجِعَ؛ لأنَّهُ أبراً ذِمَّتَهُ.

فإنْ قيلَ: ورَدَ عن النَّبِيِّ عَيَّالِهُ أَقَّهُ أَقَرَّ بعضَ النَّاذرينَ ولم يُبَيِّنْ لهم أَنَّهُم فَعلوا شيئًا مُحُرَّمًا، كالرَّجُلِ الذي جاءَ إليه وقالَ: إني نَذَرْتُ إنْ فَتَحَ اللهُ عليك مَكَّةَ أَنْ أُصَلِّيَ في بيتِ المَقْدِسِ^(۱)، فكيفَ نردُّ على هذا؟

قُلْنا: هذا إيرادٌ جيِّدٌ، وهذه القِصَّةُ المذكورةُ كانت بعد الفتح في السَّنةِ الثامنةِ، ولكنَّ أحاديثَ النَّبيِّ عَلَيْ مُرْتبطةٌ بعضُها ببعضٍ، فإذا سكتَ الرَّسولُ عَلَيْهُ على الإِنْكارِ مع هؤلاءِ، فقد نهى عنه في حديثٍ آخَرَ.

٢- إنَّ النَّذْرَ لا يردُّ قضاءً؛ فلا يَجْلِبُ خَيرًا ولا يَدْفَعُ شرَّا، لقولِهِ ﷺ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ».

فإنْ قالَ قائلٌ: ومِن أين لكم أنَّهُ لا يَدفعُ الشَّرَّ؟

قُلْنا: أليس دَفْعُ الشِّرِ خيرًا، فيكونُ عامًّا لقولِهِ صَاَّلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ» لا في جَلْبِ مَنْفعةٍ، ولا في دَفْعِ مَضرَّةٍ، ثم إنَّ الغالبَ أنَّ الذين يَنْذِرونَ يريدونَ حُصولَ الخيرِ.

⁽۱) أخرجه أحمد في المسند، رقم (٣/ ٣٦٣)، وأبو داود: كتاب الأيهان والنذور، باب من نذر أن يصلي في بيت المقدس، رقم (٣٣٠٥) من حديث جابر بن عبد الله رَضَاَلِلَتُهَعَنْهُمَا.

أمَّا إذا نَذَرَ الإنسانُ وهو يَظُنُّ أنَّ الله سَبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَحَاجُ منه هذا النَّذَرَ فهو كُفْرٌ، وكلُّ إنسانٍ يعتقدُ أنَّ الله محتاجٌ إلى عَمَلِنا فإنَّهُ كافرٌ مُكذِّبٌ للقُرآنِ؛ لأنَّ الله عَزَقَجَلَ قالَ: ﴿وَمَن كَفَرُ فَإِنَّ اللهَ عَنِيً عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عمران:٩٧]، وقالَ تَعالَى: ﴿ إِن تَكُفُرُواْ فَإِنَّ اللهَ عَنِيً عَنكُمُ ﴾ [الزمر:٧]، وكيف يستطيعُ أنْ يقولَ قائلٌ بلسانِهِ: إنَّ الله عَتاجٌ إلى عبادتِهِ؟! حتى في نفسِهِ، فقد يكونُ الاعتقادُ أشدَّ منَ القولِ؛ إذ قدْ يقولُ الإنسانُ بلسانِهِ أشياءَ بلا قَصْدٍ، قالَ تَعالَى: ﴿وَلَكِن يُوَاخِذُكُم بِمَا عَقَدتُمُ ٱلأَيْمَانَ ﴾ [المائدة:٨٥]، فعقيدةُ القلبِ هي الأصلُ.

٣- ذمُّ البُخْلِ؛ لقولِهِ عَلَيْهِ: ﴿ وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ البَخِيلِ ﴾ ولا شكَّ أَنَّ البُخْلَ خُلُقٌ ذَميمٌ ، لكنَّ الإسرافَ أيضًا خُلُقٌ ذَميمٍ ؛ ولهذا مدَحَ اللهُ الذين يكونونَ بين هذا وهذا ، فقالَ تَعالَى: ﴿ وَاللَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ فَوْل كَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ فَوْل كَا إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ فَوْل بَيْنَ اللَّهِ وَبِدُون بَيْنَ فَوْل اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَبِدُون بَيْنَ النَّاسِ ، ولا تَزِدْ على ذلك ، والاقتصادُ نصفُ المعيشةِ .

وإذا قالَ قائلٌ: هل منَ البُخْلِ البُخْلُ بالنفسِ، الذي هو الجُبْنُ، فالبُخْلُ في المالِ والجُبْنُ في المالِ والجُبْنُ في النفسِ وهو الجُبْنُ؛ لأنَّ والجُبْنُ في النفسِ وهو الجُبْنُ؛ لأنَّ بعضَ النّاسِ يجودُ بالمالِ ولا يُهِمُّهُ، لكنَّهُ جَبانٌ لا يجودُ بنفسِهِ؟

قُلْنا: هذا مما قد يَشْملُهُ لفظُ البُخْلِ، كَمَنْ يقالُ له: «اخْرُجِ اغزُ»، فيقولُ: أخافُ أَنْ أُصابَ، ولو سَرَقَهُ رجلٌ وأخَذَ متاعَهُ جَبُنَ أَنْ يَمْنَعَهُ ويَسْتَرِدَّهُ منه؛ لأَنَّهُ جبانٌ بخيلٌ بنفسِهِ، لكنَّهُ عندَ بَذْلِ المالِ سَخيٌّ كريمٌ بهالِهِ، لكنَّ الذي يَظْهَرُ منَ جبانٌ بخيلٌ بنفسِهِ، لكنَّ عندَ بَذْلِ المالِ سَخيٌّ كريمٌ بهالِهِ، لكنَّ الذي يَظْهَرُ منَ

الحديثِ أَنَّ المرادَ بالبَخيلِ هنا البَخيلُ بالمالِ؛ لقولِهِ صَالَّتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ البَخِيلِ».

وليس منَ الصَّوابِ أنَّ هناك تَلازمًا شديدًا بين الجُبْنِ والبُخْلِ، وبين الشَّجاعةِ والكرم، فليس بالضَّرورةِ أنْ يَكونَ كلُّ كريم بهالِهِ كريمًا وشُجاعًا بنفسِهِ وجوادًا، والكرم، فليس بالضَّرورةِ أنْ يَكونَ كلُّ بخيلٍ بهالِهِ جَبانًا بنفسِهِ، فهناك ناسٌ كرامٌ بالمالِ جُبناءُ النفوس، وبالعكس.

وهناك سُؤالٌ مُهِمٌّ، وهو: هل يجوزُ التَّراجُعُ عن النَّذر قبلَ الوقوعِ؟ أي لو نَذَرَ إنسانٌ فقالَ: «إِنْ شَفى اللهُ مريضي فلِلَّهِ عليَّ نذرٌ أَنْ أَصُومَ شهرَيْنِ» ثم تَراجَعَ، فهل يَصِحُّ؟

الجوابُ: لا يَصِحُّ التَّراجُعُ؛ لأَنَّهُ عاهَدَ اللهَ، وعقدَ العهدَ بينَهُ وبين ربِّهِ، ونظيرُهُ -مِن بَعضِ الوُجوهِ اسْتِطْرادًا - لو أَنَّ الإِنْسانَ قالَ لزَوْجتِهِ: "إذا طلعتِ الشَّمْسُ غدًا فأنتِ طالقٌ " ثم نَدِمَ وأرادَ أَنْ يَتَراجَعَ، فالمذهبُ أَنَّهُ ليس له ذلك؛ لأَنَّهُ أطْلَقَ وتلفَّظَ بالطَّلاقِ مُعلَّقًا على شرطٍ مَحْضٍ لا على فِعْلٍ، وقالَ بعضُ العُلَماءِ رَحَهُ واللهَ يُورُ أَنْ يَتَراجَعَ قبلَ وُجودِ الشرطِ، والمسألةُ عندي فيها احتمالُ أَنْ يَكونَ هذا القولُ قويًا وصحيحًا.

و يجوزُ له تَعقُّبُ النَّذْرِ بالمشيئةِ، كما في القَسَمِ إذا عَلَّقَهُ بالمشيئةِ، فإنْ شاءَ وفَى وإنْ شاءَ لم يُوَفِّ.

١٣٨٠ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ: «كَفَّارَةُ النَّذرِ كَفَّارَةُ النَّذرِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

وَزَادَ التَّرْمِذِيُّ فِيهِ: «إِذَا لَمْ يُسَمِّ» وَصَحَّحَهُ (٢).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ» (أل) هنا إما أنْ يُرادَ بها العُمومُ، وإمَّا يرادُ بها نَذْرُ مُعَيَّنٌ، فقد قالَ بعضُ أهْلِ العِلْمِ رَحِمَهُ اللهُ: إنَّما للعُمومِ، ولكنَّ هذا ليس بصحيحٍ، حتى لو قُلْنا: إنَّها للعُمومِ فإنَّهُ يُخصَّصُ منها نَذْرُ الطَّاعةِ، فإنَّهُ لا يُجْزئُ فيه كفارةُ اليَمينِ، بل لا بُدَّ مِن فِعلِ المَنْذورِ؛ لقولِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهُ فَلْيُطِعْهُ» (٢).

كما أنَّ رِواية التِّرْمِذِيِّ: "إِذَا لَمْ يُسَمِّ تُقَيِّدُ هذا النَّذْرَ بأَنَّهُ النَّذْرُ الذي لم يُسمَّ، يعني: إنْ قالَ الإنسانُ: "للهِ عليَّ نذرٌ "وسَكَتَ صارَ عليه كفارةُ يمينٍ، والحِكْمةُ واللهُ أعلمُ - مِن ذلك أنْ يَحْتَرِمَ الإنسانُ النَّذْرَ لتَعتادَ نَفسُهُ، حتى لا يكونَ النَّذْرُ على لسانِهِ، وحتى يَبْتَعِدَ عن الصيغِ التي تَقْتضي إلزامَهُ بها لم يُلزِمْهُ اللهُ به، وهذا هو القسمُ الخامسُ منَ النَّذْرِ على حَسَبِ ما تَقدَّمَ قريبًا.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب النذر، باب في كفارة النذر، رقم (١٦٤٥).

⁽٢) أخرجه الترمذي: كتاب النذور والأيهان، باب ما جاء في كفارة النذر إذا لم يسم، رقم (١٥٢٨).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الأيهان والنذور، باب النذر في الطاعة، رقم (٦٦٩٦) من حديث عائشة رَضَالِلَهُ عَنْهَا.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

أَنَّ كَفَارَةَ النَّذُرِ إِذَا لَم يُسمَّ كَفَارَةُ يِمِينٍ؛ ومثاله قولُ النَّاذرِ: «للهِ عليَّ نذرٌ» فقط. وفائدةُ تقييدِهِ بأَنَّهُ لَم يُسمَّ، أَنَّهُ إذا سمَّى النَّذْرَ، فعلى حَسَبِ ما سمَّى، فإنْ كانَ نَذَرَ طاعةً وجَبَ عليه أَنْ يَفْعَلَهُ.

١٣٨١ - وَلِأَبِي دَاوُدَ: مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضَالِلُهُ عَنْهَا مَرْ فُوعًا: «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ» وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ؛ إِلَّا أَنَّ الحُفَّاظَ رَجَّحُوا وَقْفَهُ (١).

الشَّرحُ

هذا شاهدٌ لروايةِ الإمامِ التِّرْمِذِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ التي قَيَّدَتْ روايةَ الإمامِ مسلمٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ السابقةَ.

قولُهُ ﷺ: "وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيةٍ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ"، ولا يَجِلُّ له أَنْ يُوفِي به؛ لأنَّ الوفاءَ به مُمْتَنعٌ شرعًا، وسواءً كانتِ المَعْصيةُ فِعْلَ مُحَرَّمٍ أو تَرْكَ واجبٍ، فمَنْ قالَ: "للهِ عليه نَذْرٌ ألَّا أُصَلِّيَ الجُمُعةَ" فهذا نذرُ معصيةٍ؛ لأنَّ صلاةَ الجُمُعةِ واجبه عليه إلا لعُذْرٍ، فهذا يجبُ عليه أنْ يُصلِّي ويُكفِّرَ كفارةَ يمينٍ، ومَنْ

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الأيهان والنذور، باب من نذر نذرًا لا يطيقه، رقم (٣٣٢٢)، وابن ماجه: كتاب الكفارات، باب من نذر نذرًا ولم يسمه، رقم (٢١٢٨).

قَالَ: «للهِ عليَّ نَذْرٌ أَنْ أَشْرَبَ الْخَمْرَ» فلا يَشْرَبُ الخمرَ، وعليه كفَّارةُ يمينٍ.

فإنْ قالَ قائلٌ: ثَبَتَ عن النَّبِيِّ عَلَيْكِ أَنَّهُ قالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهَ فلا يَعْصِهِ» (١)، ولم يذْكُرْ كفَّارةً، وهذا في روايةِ الإمامِ البُخاريِّ رَحْمَهُ ٱللَّهُ وغيرِهِ؟

قُلْنا: لا مُعارضة؛ لأنَّ رواية الإمام البُخاريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تُفيدُ: إنْ كانَ يفعلُ أو لا يَفْعَلُ، ولكنَّها لم تَتَعَرَّضْ لما يترتَّبُ على هذا النَّذْرِ مِن أَحْكامٍ، فيكونُ العملُ على ما دلَّ عليه حديثُ ابْنِ عبَّاسِ رَضَالِيَّهُ عَنْهُمَا.

قولُهُ ﷺ: "وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ"؛ لأنَّ ما لا يُطاقُ مِن المستحيلِ أَنْ يَقَعَ، فَمَنْ قالَ: "للهِ عليَّ نَذْرٌ أَنْ أَصْعَدَ إلى السَّماءِ بنفسي فإنَّ هذا النَّذَرَ لا يُطاقُ، فعليه كفارةُ يمينٍ، ولا حاجةَ لأنْ يَنْتَظِرَ حتى يرى هل يستطيعُ أم لا؛ لأَنَّهُ لا فائدةَ منَ الانتظارِ.

والظَّاهِرُ: أنَّ الإطاقةَ هنا ليست للمُسْتحيلِ فقط، ويَدْخُلُ فيها كذلك المشقَّةُ الشديدةُ.

ومنه مَنْ نذَرَ صيامَ ثلاثةِ أشْهُرٍ مُتتابعةٍ وهو لا يُطيقُها، فإنَّهُ يَدْخُلُ في نذرِ ما لا يُطاقُ، ولو قالَ قائلٌ: صُمْها ولو مُتَفرِّقةً حَسَبَ قُدْرتِكَ؛ لأنَّ تَفْريقَها مقدورٌ عليه فافْعَلِ المقدورَ وكفِّرْ عما لا تَقْدِرُ، كما أفْتى الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ المَرْأَةَ أَنْ تَرْكَبَ وتَمْشِي، لكانَ له وجْهُ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأيهان والنذور، باب النذر في الطاعة، رقم (٦٦٩٦) من حديث عائشة رَضَالِلَهُ عَنْهَا.

وإذا نَذَرَ أَنْ يَصُومَ السِّنَّةَ أَيَامٍ مِن شُوَّالٍ بَعَدَ رَمَضَانَ فِي اليَّومِ الثَّانِي كُلَّ سَنَةٍ، وبعضُ السِّنينَ يَأْتِي عليه مرضٌ في هذه الأيَّامِ، فإنه إذا كانَ لا يستطيعُ إطْلاقًا فيُطْعِمُ عَنْ كُلِّ يومٍ مِسْكينًا، كالشيخِ الكبيرِ في رَمضانَ، وإنْ كانَ يَرْجُو الشِّفاءَ، فإذا شُفِيَ صامَ وأَطْعَمَ وكفَّرَ كفَّارةَ يمينٍ.

أمَّا مَنْ نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ وهو لا يستطيعُ فإنْ عَيَّنَ العامَ ولم يَحُجَّ فكفارتُهُ كفَّارةُ يمينٍ، وإذا لم يُعَيِّنْ فإنَّهُ يحجُّ متى قَدَرَ على الحجِّ.

ونَذْرُ ما لا يُطاقُ لم يُذْكَرْ كقِسْمٍ مُنْفردٍ عن أقسامِ النَّذْرِ الخمسةِ، والأقربُ أَنَّهُ يَدْخُلُ في نذرِ المَعْصيةِ.

فهذا الحديثُ ذَكر ثلاثة أنواع منَ النُّذُورِ: الذي لم يُسمَّ، ونذرُ المعْصيةِ، والنَّذُرُ الذي لا يطاقُ، وكلُّها كفَّارتُها كفارةُ يمينٍ، وكفارة اليَمينُ بيَّنها اللهُ تَعالَى بيانًا شافيًا كافيًا في سورةِ المائدةِ، في قولِهِ تَعالَى: ﴿فَكَفَّرَتُهُۥ إِظْمَامُ عَشَرَةِ مَسَكِكِينَ بِيانًا شافيًا كافيًا في سورةِ المائدةِ، في قولِهِ تَعالَى: ﴿فَكَفَّرَتُهُۥ إِظْمَامُ عَشَرَةِ مَسَكِكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْمِعُونَ أَهْلِيكُمُ أَوْكِسُوتُهُمْ أَوْ كَسُوتُهُمْ أَوْ يَعْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ هذه الثلاثةُ على التَّخيرِ، فَمَن لَد يَجِد فَصِيامُ ثَلَاثَةٍ أَيَّامٍ ﴾ [المائدة: ١٩٩]، وقرأها ابنُ مَسْعودٍ رَضَيَّلَكُ عَنهُ (ثلاثةِ أيامٍ مُتَتابِعةٍ)، فتكونُ الثلاثةُ خِصالٍ الأُولى على التخييرِ، ويَبْدَأُ بالأَسْهَلِ، كما بدأ اللهُ تَعالَى بالإطْعامِ؛ لأنَّهُ أسهلُ، ثم بالكِسْوةِ؛ لأنَّها أصعبُ، ثم بعتقِ الرَّقبةِ؛ لأنَّها أشقُّ الثلاثةِ.

فإنْ قالَ قائلٌ: كيف يُعادِلُ إطعامُ عشرةِ مساكينَ أو كِسْوَتُهُم إعتاقَ رقبةٍ؟ فالجوابُ مِن وجهيْنِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّهُ قد يَأْتِي زمانٌ تكونُ الرَّقبةُ رَخيصةً والطَّعامُ والكِسْوةُ غاليةً.

الوَجْهُ الثَّانِ: أَنَّهُ لا شَكَّ أَنَّ الغالبَ في كُلِّ زمانٍ أَنَّ قيمةَ الرَّقبةِ أَعْلى وَأَغْلَى، فيكونُ في هذا إشارةٌ إلى أَنَّ الذي انْتَهَكَ حُرْمةَ اليَمينِ لا بُدَّ أَنْ يَفْدِيَ نَفْسَهُ بِمِثْلُها، وهو عِتْقُ الرَّقبةِ، لكنْ مِن نعمةِ اللهِ أَنْ خَفَّفَ على عبادِهِ، وجَعَلَ إطعامَ عَشَرةِ مَساكينَ أو كِسُوتَهُم بمنزلةِ عِتْقِ الرَّقبةِ، أَمَّا إذا لم يَجِدْ فيصومُ ثلاثة أَيَّامٍ مُتتابعةٍ.

فإنْ قيلَ: بعضُ النَّاسِ تَلْزمُهُ الكَفَّارةُ، وقد يكونُ قادرًا على الإطعامِ، لكنَّهُ يصومُ مُباشرةً، فها حُكْمُهُ؟

قُلْنا: لا يُجْزِئُهُ ذلك، ويكونُ صومَ تَطَوَّع، وعليه الكَفَّارةُ الواجبةُ، فإنْ تَكَرَّرَتْ منه لكونِهِ جاهلًا لا يعلمُ، كما لو كانَ في بلدٍ ليس فيه علماءُ، ولا يعرفُ: فهذا يُسامَحُ عنه إنْ شاءَ اللهُ، كما فعَلَ عَبَّارٌ رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ عندما تمرَّغَ في الصَّعيدِ، ولم يَأْمُرْهُ الرَّسولُ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَرُهُ.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١ - صحَّةُ النَّذْرِ الذي لم يُسَمَّ؛ ويدُلُّ على صِحَّتِهِ تَرتُّبُ الحُكْمِ عليه؛ لأنَّ ما ليس بصحيح لا يَترتَّبُ عليه شيءٌ، لكنْ إذا صحَّ رُتِّبَتْ عليه الأحْكامُ، ووجْههُ: قولُهُ عَلَيْةٍ: «فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ».

لكنْ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يُومًا ولم يُسمِّهِ فلا يجوزُ أَنْ يَجْعَلَهُ يُومًا مِن رَمضانَ، فلا يَصُمْ أوَّلَ يُومٍ مِن رَمضانَ عن هذا اليومِ الذي نَذَرَهُ، بل يصومُ أيَّ يومٍ غيرِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التيمم، باب التيمم ضربة، رقم (٣٤٧)، ومسلم: كتاب الحيض، باب التيمم، رقم (٣٦٨) من حديث عمار بن ياسر رَضَّالِلَهُ عَنْهُا.

الفريضة؛ لأنَّهُ لا يجوزُ أَنْ تَجْعَلَ مَا لَم يُسمَّ هُو الفريضةَ الواجبةَ بأصلِ الشرع، إلا إذا كانتْ تلك نِيَّتَهُ، قَالَ: «للهِ عليَّ نَذْرٌ أَنْ أصومَ يَومًا» يعني: في رمضانَ، فالأعْمالُ بالنَّيَّاتِ.

٢- أنَّ نذرَ المَعْصيةِ مُنعقِدٌ؛ ولكنْ لا يجوزُ الوفاءُ به، بل يُكَفِّرُ كفارةَ يمينٍ،
 ووجْهُ ذلك: أنَّهُ إذا كانَ النَّذْرُ -الذي لم يُسمَّ- فيه كفارةُ اليَمينِ، فنذرُ المَعْصيةِ الذي يَحْرُمُ الوفاءُ به مِن بابِ أوْلى.

٣- تقديمُ طاعةِ اللهِ على هوى النفسِ؛ لقولِهِ ﷺ: «فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ» أي: ولا يَعْصِي اللهَ، مع أنَّ الرَّجُلَ الذي نَذَرَ أَنْ يَفْعَلَ المحرَّمَ إِنَّمَا نَذَرَهُ؛ لأَنَّ نفسَهُ تهواهُ، فيقالُ له: رِضا اللهِ فوقَ هواكَ، فخالِفِ الهَوى وكفِّرْ كفَّارةَ اليَمينِ.

٤ - أَنَّ نَذْرَ الْمُسْتحيلِ مُنْعَقِدٌ؛ ولكنْ فيه كفَّارةُ يمينٍ؛ لقولِهِ ﷺ: «وَمَنْ نَذَرَ الْمُسْتحيلِ مُنْعَقِدٌ؛ ولكنْ فيه كفَّارةُ يمينٍ؛ لقولِهِ ﷺ: «وَمَنْ نَذَرًا لَا يُطِيقُهُ».

٥- أنَّ الطاقة وعدَمَها تختلفُ باختلافِ النَّاسِ؛ فمنَ النَّاسِ مَن يُطيقُ ما لا يُطيقُهُ الآخرونَ، فكُلُّ إنسانٍ بحَسَبِهِ، والقاعدةُ أنَّ مَن نَذَرَ نذرًا لا يُطيقُهُ فإنَّ عليه كفَّارة يمينٍ، ولا يُكلِّفُ نفسَهُ بذلك؛ فإنْ نَذَرَ واسْتَثنى قائلًا: "إنْ شاءَ اللهُ" ولم يَفْعَلْ فليس عليه شيءٌ، كما في الاسْتِثناء في اليَمينِ.

مسألةٌ: رَجُلٌ يَدْرُسُ في جامعةٍ ومعه طُلَّابٌ مِن دُولٍ أُخْرَى، فنَذَرَ إِنْ نَجَحَ أَنْ يَطْعِمَ هذا النَّذْرَ للطُّلابِ الذين معه، فلمَّا نَجَحَ كانَ هؤلاءِ الظُّلابِ الذين معه، فلمَّا نَجَحَ كانَ هؤلاءِ الطُّلابُ قد رَجعوا كُلُّهم إلى بلادِهِم، فهذا تَعَذَّرَ عليه الوفاءُ بالنَّذْرِ، فلا إثْمَ عليه، وعليه كفَّارةُ يمينِ.

٦- أنّه شاهدٌ لقول اللهِ تَعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وقولِهِ تَعالى: ﴿ فَالنّقُوا اللهِ مَا اسْتَطَعْتُم ﴾ [التغابن:٢١]، بدليلِ أنَّ الإنسانَ لم يُلْزَمْ بفعلِ المَنْدُورِ إذا كانَ لا يُطيقُهُ، ولكنْ عليه كفَّارةُ يمينٍ.

١٣٨٢ - وَلِلْبُخَارِيِّ: مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضَيَّالِيَّهُ عَنْهَا: «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْضِيَ اللهَ فَلَا يَعْصِهِ» (١).

الشَّرحُ

فائدةُ هذه الرِّوايةِ التي ساقَها المُؤلِّفُ -رَحِمُهُ اللهُ تَعَالَى- التصريخُ بأنَّ مَنْ نَذَرَ معصيةٍ فإنَّهُ لا يجوزُ الوفاءُ بذلك؛ لأنَّهُ قد يقولُ قائلٍ -بناءً على حديثِ ابْنِ عبَّاسٍ رَضَالِلُهُ عَنْهُا السابقِ-: إنَّهُ يُحَيِّرُ بين أنْ يُكفِّرَ كفَّارةَ يمينٍ، أو يَفْعَلَ المَعْصية، لكنَّهُ في روايةِ الإمامِ البُخاريِّ رَحِمَهُ اللهُ عن عائشةَ رَضَالِللهُ عَنْهَا بيَّن أنَّهُ لا يجوزُ الوفاءُ بنذرِ المَعْصيةِ.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

أنَّ الواجبَ تقديمُ ما يَرْضاهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ على ما تَهُواهُ النَّفْسُ.

··· @ ···

١٣٨٣ - وَلِمُسْلِمٍ: مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ: «لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةٍ» (٢).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأيمان والنذور، باب النذر في الطاعة، رقم (٦٦٩٦).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب النذر، باب لا وفاء لنذر في معصية الله، رقم (١٦٤١).

الشَّرحُ

النَّفْيُ هنا بمعنى النَّهْيِ، أي: لا تُوفُوا بنَذْرٍ في معصيةِ اللهِ، فيكونُ أيضًا شاهدًا لحديثِ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْضِيَ اللهَ فَلَا يَعْضِهِ».

١٣٨٤ – وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضَّالِكُ عَنْهُ قَالَ: نَذَرَتْ أُخْتِي أَنْ ثَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللهِ حَافِيَةً، فَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «لِتَمْشِ حَافِيَةً، فَاللَّ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «لِتَمْشِ حَافِيَةً، فَاللَّ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «لِتَمْشِ وَلُتَرْكَبْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمِ (۱).

١٣٨٥ - وَلِلْخَمْسَةِ فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ لَا يَصْنَعُ بِشَقَاءِ أُخْتِكَ شَيْئًا، مُرْهَا: فَلْتَخْتَمِرْ، وَلْتَصْمُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»(٢).

الشَّرحُ

قولُهُ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ: «نَذَرَتْ أُخْتِي»؛ لم يُبيِّنْ في الحديثِ مَنْ هي، ولكنْ ليسَ بلازم أَنْ نَعْرِفَ صاحبَ القضيَّةِ، المهمُّ أَنْ نَعْرِفَ القضيَّةَ وحُكْمَها، فهذه امرأةٌ نذرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إلى بيتِ اللهِ حافيةً، حاسرةَ الرأسِ ليس عليها خِمارٌ، والذي حمَلَها على ذلك

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب من نذر المشي إلى الكعبة، رقم (۱۸٦٦)، ومسلم: كتاب النذر، باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة، رقم (١٦٤٤).

⁽٢) أخرجه أحمد في المسند، رقم (٤/ ١٤٥)، وأبو داود: كتاب الأيهان والنذور، باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية، رقم (٣٢٩٣)، والترمذي: كتاب النذور والأيهان، باب ما جاء في كراهية الخلف بغير ملة الإسلام، رقم (١٥٤٤)، والنسائي: كتاب الأيهان والنذور، باب: إذا حلفت المرأة لتمشي حافية عير مختمرة، رقم (٣٨١٥)، وابن ماجه: كتاب الكفارات، باب من نذر أن يجج ماشيا، رقم (٢١٣٤).

-واللهُ أعلمُ- قصدُ التقرُّبِ إلى الله تَعالَى، بها يحصلُ لها منَ المشقَّةِ، فظنَّتْ أَنَّهُ كلَّها كانَ الشيءُ أشقَّ فإنَّهُ أحبُّ إلى اللهِ، فنذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ إلى البيتِ، وتَمْشيَ ولا تَرْكَب، حافيةً لا تَنْتَعِلُ، حاسرةَ الرَّأسِ لا تَخْتَمِرُ، فهذا النَّذْرُ اشتملَ على أربعةِ أشياءَ:

أولًا: قصدُ البيتِ، سواءً كانَ لعُمرةٍ أو لحَجِّ، وهذا طاعةٌ يجبُ الوفاءُ به.

ثانيًا: المشيُ مِن بَلَدِها إلى مكَّة، وهذا ليس مِن نَذْرِ الطَّاعةِ، بل هو لنَذْرِ المَعْصيةِ أقربُ؛ لمَا في ذلك منَ المشقَّةِ على النفسِ والتَّعبِ والجُهْدِ.

ثَالثًا: حاسرةَ الرَّأسِ، وهذا أيضًا إلى المَعْصيةِ أقْرَبُ منه إلى الطَّاعة؛ لأنَّ حَسْرَ الرأسِ عُرضةٌ لإصابةِ الرأسِ بحَرِّ الشَّمْسِ، أو صقيعِ البَرْدِ، ففيه تعذيبٌ.

رابعًا: حافيةُ القَدمينِ، وهذا لا شكَّ أنَّهُ مُشِقٌّ، مِن بلَدِها إلى مَكَّةَ حافيةٌ مع أنَّها سوفَ تَمُرُّ بأحجارٍ وأشجارٍ وشوكٍ، وغيرِ ذلك مما يُؤْذِي الرِّجْلَ.

فأقَرَّها رسولُ اللهِ ﷺ على المعروفِ، وأنكرَ المُنْكرَ، فأقَرَّها على الذَّهابِ إلى بيتِ اللهِ الحرامِ، لكنَّهُ أنكرَ الأوْصافَ الأُخرى، فقالَ ﷺ: «لتَمْشِ، ولْتَرْكَب، ولْتَرْكَب، ولْتَرْكَب، ولْتَرْكَب، ولْتَرْكَب، ولْتَحْتَمِرْ».

قولُهُ ﷺ وَلَيْهِ الْمَانِيَةِ الْمِرْمَ اللهِ مَا لامُ الأمرِ، أمَّا فِي قولِهِ: «لِتَرْكَبُ» فهو للإباحةِ ولأنَّهَا نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِي حافيةً، وأمَّا قولُهُ: «لِتَمْشِ» فهو مطابقٌ للنَّذْرِ، لكنْ يمكنُ أَنْ نقولَ: إنَّ اللامَ للإباحةِ فِي الموضعينِ، بمعنى أنَّهُ يُباحُ لها أَنْ تَمْشِيَ، ويُباحُ لها أَنْ تَمْشِيَ، ويُباحُ لها أَنْ تَمْشِيَ، ويباحُ لها أَنْ تَمْشِيَ، ويباحُ لها أَنْ تَرْكَب، ويمكنُ أَنْ يُقالَ: إنَّها للطَّلَبِ فِي الموضعيْنِ أيضًا، أي: لِتَرْكَبْ أحيانًا، وللمَّ أَنْ يُقالَ: إنَّها للطَّلَبِ فِي الموضعيْنِ أيضًا، أي: لِتَرْكَبْ أحيانًا، وللمَّ أَنْ يُقالَ: إنَّها للطَّلَبِ فِي الموضعيْنِ أيضًا، أي: لِتَرْكَبْ أحيانًا، وللمَّ أَنْ يُقالَ: إنَّها للطَّلَبِ في الموضعيْنِ أيضًا، أي: إذا ولنَّ من أحيانًا، ويكونُ رُكوبُها عند الحاجةِ، ومَشْيُها عند عدمِ الحاجةِ، أي: إذا احْتاجَتْ للرُّكوبِ فلْتَرْكَبُ لأنَّ هذا النَّذْرَ لا يُطاقُ، وإذا لم تَحْتَجْ فإنَّها تَمْشِي.

وفي رواية الخمسة قالَ ﷺ: «فَلْتَخْتَمِرْ»؛ ولم تُذْكَرْ في اللَّفْظِ الأوَّلِ؛ كَأَنَّهُ واللهُ أعلمُ - حُذِفَ مِن أحدِ اللَّفْظينِ ما يدُلُّ عليه اللَّفْظُ الآخَرُ، فحُذِفَ منَ الأولِ أَنَّها تَمْشي حاسرة الرأسِ، وذُكِرَ جوابُهُ في قولِهِ: «ولْتَخْتَمِرْ» وذُكِرَ في الأوَّلِ أنَّها تَمْشي حافية ولم يَذْكُرْ حُكمَهُ في اللَّفْظِ النَّاني، لكنْ لا شكَّ أَنَّهُ نظيرُ حَسْرِ الرَّأْسِ، أي أنَّها تَمْشي ناعلةً، ولا شيءَ عليها.

قولُهُ ﷺ: "وَلْتَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ" وهذا الصومُ لأَجْلِ ما تَرَكَتْ مما نَذَرَتْ، وهي الآنَ تَرَكَتْ ثلاثة أشياء، هي: (أَنْ تَمْشِي، حافية، وحاسرة الرأسِ)، وحُكْمُ النَّذْرِ إذا لم يُوفَّ أَنَّ فيه كفارة يمينٍ، ولكنَّ قولَهُ ﷺ هنا: "وَلْتَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ" ليس حُكمًا عامًا، لكنَّ النَّبي ﷺ عَلِمَ مِن حالِ المَرْأةِ أَنَّهَا لا تستطيعُ العِتْق، ولا الإطعام، ولا الكِمْوة.

أمَّا إذا نَذَرَ غَيْرُها مثلَ ما نَذَرَتْ هي فنقولُ له: افْعَلْ ما فيه طاعةٌ، وما ليس بطاعةٍ كَفِّرْ عنه كفَّارةَ يمينٍ بالإطْعامِ أو بالكِسْوةِ أو بالعِتْقِ، وإلا فصُم ثلاثةَ أيَّامٍ.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١ - جوازُ التوكيلِ في الاسْتِفْتاء؛ لأنَّ أُختَهُ أَمَرَتْهُ أَنْ يَسْتَفْتِيَ النَّبِيَّ عَيَّالِهُ، وكذلك حديثُ عليِّ بن أبي طالِبٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً، وَكُنْتُ أَسْتَحْيِي أَنْ أَسْأَلَ النَّبِيَّ صَلَاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَكُونُ ابْنَتِهِ، فَأَمَرْتُ المِقْدَادَ بْنَ الأَسْوَدِ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ النَّبِيِّ صَلَاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِكَانِ ابْنَتِهِ، فَأَمَرْتُ المِقْدَادَ بْنَ الأَسْوَدِ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ» (١).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الغسل، باب غسل المذي والوضوء منه، رقم (۲٦٩)، ومسلم: كتاب الحيض، باب المذي، رقم (۳۰۳).

٢- أنّه لا يَسْبغي لمَنِ اسْتُفْتِي أَنْ يَطْلُبَ الأصلَ؛ أي: لا يقولُ لمَنْ سألَ عن غيرِهِ: هاتِ الذي يَسْتَفْتي، إلا إذا كانَ الأمرُ هامًّا، أو خافَ مِن سُوءِ الفهمِ، فهنا يحتاجُ إلى أَنْ يَسْتَدْعِيَ الأصلَ، أمَّا إذا كانَ الأمرُ واضحًا ولا إشكالَ فيه، فلا حاجةَ للأصلِ، أمَّا وجْهُ كونِهِ لا يحتاجُ إلى ذلك؛ فلأنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يَطْلُبْ مِن عُقْبةَ إلى خطارَ أُخْتِهِ، وأمَّا كونُهُ يَسْتَدعي الأصلَ في الأمرِ الهامِّ أو اقتضتِ المصلحةُ ذلك فلأنَّ النَّاسَ –ولا سيها في زمانِنا – قد يُوردونَ السُّؤالَ على غيرِ وجْهِهِ، فتكونُ إجابةُ المُفْتي على حَسَبِ السُّؤالِ، وقد يُوردونَ السُّؤالَ على غيرِ وجْهِهِ، فتكونُ إجابةُ المُفْتي على حَسَبِ السُّؤالِ، وقد يُوردونَهُ على وجْهِهِ ويفهمونَ خلافَ ما يريدُ المُفْتي، فيحصلُ بذلك خطأٌ كبيرٌ، ولا سيَّا في مسألةِ الطَّلاقِ التي يختلفُ حُكْمُها باختلافِ نِيَّةِ المُطَلِّقِ.

٣- أنَّ مَن نَذَر نَذْرًا لا يُطيقُهُ بوصفِهِ فلْيَفْعَلْ أصلَهُ ولْيُكَفِّرْ عن وصفِهِ وذلك لأنَّ النَّبِيَ ﷺ أَمَرَها أَنْ تَأْتِي للبيتِ الحرامِ، لكنْ على غيرِ الوجهِ الذي نَذَرتْ، وأمَرَها أَنْ تَنْشِيَ وتَرْكَب، فهنا وجَبَ الوفاءُ بالأصلِ، وكُفِّرَ عن الوصفِ.

وإنَّما حَكَمَ النَّبيُّ عَلَيْهَا بصومِ ثلاثةِ أَيَّامٍ كفَّارةً عن تركِ ما يَشُقُّ عليها من المشي، وعدمِ الاختمارِ، والاحتفاءِ، وهو عَلَيْهِ لَم يُعَدِّدُ عليها الكفَّارةَ هنا رَغْمَ تَعَدُّدِ الصِّفاتِ؛ لأنَّها أوصافٌ في نَذْرٍ واحدٍ.

٤- مُطابِقَتُهُ لَقَوْلِ اللهِ تَعالَى: ﴿ مَا يَفْعَكُ أَللَهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرُتُكُمْ وَءَامَنتُمْ ﴾ [النساء:١٤٧]؛ يُؤخذُ مِن قولِهِ ﷺ: ﴿ إِنَّ اللهَ لَا يَصْنَعُ بِشَقَاءِ أُخْتِكَ شَيْئًا»؛ لأنَّ اللهَ تَعالَى لا يريدُ مِن عبادِهِ الشَّقاءَ أو الإعناتَ والحَرَجَ، بل يريدُ منهم خلافَ ذلك، ﴿ يُرِيدُ اللهَ يَعِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ [البقرة:١٨٥].

٥- وجوبُ الاختهارِ؛ لقولِهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَلْتَخْتَمِرْ» وهذا قد يُنازَعُ فيه؛ إذْ إنَّ الأمرَ بعد الاستفتاءِ يُرادُ به الإباحةُ، فإذا كانَ يرادُ به الإباحةُ لم يَسْتَقِمِ القولُ بأنَّهُ دليلٌ على وُجوبِ الاختهارِ ، لكنَّ وُجوبَ الاختهارِ يُؤْخَذُ مِن أَدلَّةٍ أُخْرى على أنَّ المُرْأةَ عليها أنْ تَخْتَمِرَ فَتُغَطِّي رَأْسَها، وكذلك -على القولِ الرَّاجِحِ- تُغَطِّي الوَجْهَ والكفَّينِ.

7 - جوازُ رُكوبِ المَرْأةِ على الرَّاحلةِ؛ لقولِهِ عَلَىٰ: ﴿ وَلْتَرْكَبُ ﴾ وقد يقالُ: إنَّهُ إِذَا جازَ لها أَنْ تَرْكَبَ الرَّاحلةَ فيجوزُ لها أَنْ تقودَ السَّيَّارةَ؛ لأنَّهَا تُوجِّهُ الرَّاحلةَ فكذلك تُوجِّهَ السَّيَّارةَ؛ لأنَّ الأَصْلَ هو جوازُ قيادةِ المَرْأةِ السَّيَّارةَ، لكنْ نمنعُ منه مِن أَجْلِ ما يَتَرَتَّبُ عليه منَ المحاذيرِ العظيمةِ، والفتنةِ الكبيرةِ، وإلا فالأصلُ الجوازُ، فلو أنَّ امرأةً مثلًا في بُسْتانٍ لها بعيدةٌ عن نظرِ الرِّجالِ وبعيدةٌ عن الفِتْنةِ، وأرادَتْ أَنْ تقودَ السَّيَّارةَ مِن أعلى البُسْتانِ إلى أَسْفلِهِ، أو مِن شِمالِهِ إلى جَنوبِهِ؛ فإنَّنا لا نقولُ: إنَّ هذا حرامٌ، ولكنَّنا نُحَرِّمُ ذلك بناءً على السياقةِ العامَّةِ أو قيادةِ السَّيَّارةِ العامَّةِ؛ لها في ذلك منَ الفِتْنةِ والشرِّ والفسادِ.

٧- قيامُ الأفعالِ الاختياريَّةِ في اللهِ عَنَّوَجَلَّ؛ لقولِهِ ﷺ: «لَا يَصْنَعُ» وقد قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ صُنْعَ اللهُ اللهُ اللهُ بالصَّنْع، تَعالَى: ﴿ صُنْعَ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

١٣٨٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: اسْتَفْتَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ رَسُولَ اللهِ عَلِيْهُ فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ، تُوفِينَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ ؟ فَقَالَ: «اقْضِهِ عَنْهَا». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ (١).

الشَّرحُ

سعدُ بنُ عُبادةَ رَضِاً اللهُ عَنهُ: هو سيِّدُ (الخَزْرجِ)، وسعدُ بنُ مُعاذٍ هو سيِّدُ (الأوسِ)، وكلا السَّعدَينِ لهما منزلةٌ عاليةٌ، لكنَّ سعدَ بنَ مُعاذٍ أفضلُ مِن سعدِ بنِ عُبادة، وكلاهُما مَنَ لهما منزلةٌ عاليةٌ في الإسلام.

قولُهُ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ: «اسْتَفْتَى»؛ أي: طلبَ منه الفَتْوى؛ لأنَّ زيادةَ السينِ والتاءِ تدُلُّ على الطلبِ، يقالُ: (اسْتَفْتى) أي: طلبَ الفُتْيَا، و(اسْتَغْفَرَ) أي: طلبَ الاسْتغفار. وقد يُرادُ بزيادَتِها المُبالغة، مثلُ (اسْتَكْبَرَ) فليس معناها طلبَ الكِبْرَ، بل أنَّهُ تَكَبَّرَ وزادَ في كِبْريائِهِ.

قولُهُ رَضَالِلَهُ عَنهُ: «فِي نَــَدْرِ كَانَ عَلَى أُمِّـهِ»؛ هنا لم يُبيِّنِ النَّذْرَ، هل هو صيامٌ، أم عتقٌ، أم حَجُّجٌ؛ لأنَّ تَبْيينَهُ ليس ضروريًّا، فإنْ تَبيَّنَ فإنَّهُ لا شكَّ زِيادةُ عِلْمٍ، وإنْ لم يَتَبَيَّنْ فلا يضُرُّ.

قولُهُ رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ: «تُوفِقِيتُ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيكُ»؛ أي: قبلَ أَنْ تَقْضِيَ هذا النَّذْرَ.

قولُهُ ﷺ: «اقْضِهِ»؛ فعلُ أمرٍ، والأقربُ أنَّهُ على سبيلِ الإباحةِ لا الوُجوبِ، أي: لا بَأْسَ أَنْ تَقْضيَهُ عنها؛ لأنَّهُ جوابٌ عن سُؤالٍ، والسائلُ يظنُّ أنَّ ذلك ممنوعٌ،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحيل، باب في الزكاة وأن لا يفرق بين مجتمع، رقم (٦٩٥٩)، ومسلم: كتاب النذر، باب الأم بقضاء النذر، رقم (١٦٣٨).

فرخَّصَ له النَّبِيُّ عَلَيْةٍ لأَنَّنا لو قُلْنا بالوُجوب لَلَزِمَ التأثيمُ بالتَّرْكِ، وهذا يخالفُ قولَ اللهِ تَعالَى: ﴿وَلَا نَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الانعام:١٦٤].

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

1 - حرصُ الصَّحابةِ رَضَالِللهُ عَنْهُ على العِلْمِ؛ لا لمُجَرَّدِ العلمِ والنظرِ، ولكنْ للتَّطْبيق، فهم يَسْألُونَ النَّبيَ عَلَيْهُ الأسئلةَ ليُطَبِّقُوها، وليس كما يسمعُهُ كثيرٌ منَ النَّاسِ اليوم، يسألُ ليَنْظُرَ ماذا عند العالِم، وربَّما إذا سألَهُ ورأى ما عنده ذَهَبَ إلى آخَرَ وسألَهُ، ثم قالَ: قالَ العالِمُ الفلائيُّ كذا وكذا، فضَرَبَ آراءَ العُلَماءِ بعْضَها ببعض!.

٢- جوازُ قضاءِ النَّذرِ عن الأُمِّ؛ لأنَّ سعدَ بنَ عُبادةَ رَضَالِتَهُ عَنهُ اسْتَفْتى النَّبيَّ عَلِيهِ في نَذْرِ كَانَ على أُمِّهِ، ويقاسُ عليها الأبُ، وذلك لأنَّ الأولادَ منَ الكسبِ، وكسبُ الإنسانِ كعَمَلِهِ، وقياسُ مَن ليس له صلةٌ بالناذِرِ على الأُمِّ فيه خلافٌ، والصَّحيحُ الإنسانِ كعَمَلِهِ، وقياسُ مَن ليس له صلةٌ بالناذِرِ على الأُمِّ فيه خلافٌ، والصَّحيحُ أنَّهُ يقاسُ؛ لأنَّ النَّبيَ عَلِيهٍ قاس هذا بالدَّيْنِ، ومعلومٌ أنَّ الدَّينَ إذا قضاهُ الأجنبيُّ والقريبُ برأَتْ ذمَّةُ المَدِينِ، فالصَّوابُ أنَّهُ يجوزُ قضاءُ النَّذرِ عن الغيرِ، سواءً كانَ أَم بَعيدًا.

٣- أنَّ ظاهِرَهُ أَنَّهُ لا يُقضى النَّذُرُ عن النَّاذرِ إلا إذا تَمَكَّنَ مِن فعلِهِ فلم يَفْعَلْ؛ لقولِهِ رَضَيْلَتُهُ عَنْهُ: «تُوفِيِّيتُ قَبْلِ أَنْ تَقْضِيَهُ» وهذا لا يمكنُ إلا إذا كانَ هناك مُتَّسَعٌ لقضائِه، فأمَّا لو لم يُمْكِنْ فإنَّهُ لا يُقْضى عنه.

مثالُ ذلك: إذا قالَ: «للهِ عليَّ نذرٌ أَنْ أصومَ شهرَ شَعْبانَ» ولكنْ لم يُدْرِكِ الشهرَ وماتَ قبلَ ذلك، ففي هذه الحال لا يَلْزَمُ قضاؤُهُ، ولا حاجةَ لقضائِهِ؛ لأنَّ الوقتَ

الذي عيَّنَهُ للنَّذْرِ لم يُدْرِكْهُ، فقد أتى عليه وهو قد انْتهى منَ التَّكليفِ، فإنْ أَدْرَكَ البعض دون البعض فها أَدْرَكَهُ وقضاهُ سقطَ عنه، وما لم يَقْضِهِ يُقْضَى عنه.

ولو أنَّهُ أدركهُ ولكنَّهُ كانَ مريضًا ثم ماتَ، يُنْظَرُ، فإنْ كانَ مَرَضُهُ ذلك يوجبُ القضاءَ أو الإطعامَ في شهرِ رمضانَ فيصْنَعُ في نَذْرِهِ مثلُ ما يُصْنَعُ في رمضانَ، أي يُقضى عنه إذا كانَ مَرَضُهُ يُرْجى بُرْؤُهُ، ويُمْكِنُ أَنْ يقضيَهُ لو زالَ عنه المرضُ، أمَّا لو كانَ مَرَضُهُ مَيْؤُوسًا مِن شفائِهِ فإنّهُ يُطعَمُ عنه؛ لأنّهُ منَ الأصْلِ لا يجبُ عليه الصومُ، كما لو كانَ في رمضانَ، أمَّا إذا كانَ مرضُهُ يُرجى بُرْؤُهُ ولكنَّهُ ماتَ قبلَ أَنْ يَرْجَى بُرْؤُهُ ولكنَّهُ ماتَ قبلَ أَنْ يَبْرَأَ فلا شيءَ عليه.

وإذا تُوفِّيَتِ امرأةٌ وعليها نَذْرٌ أَنْ تصومَ شهرينِ، فالصَّحيحُ أَنَّ ما أَذْرَكَتُهُ يُقضى عنها، وما لم تُدْرِكْهُ لا يجبُ عليها، ولا على ذَويها قَضاؤُهُ، مثلُ أَنْ نَذَرَتْ أَنْ تَصومَ شهرينِ وشَرَعَتْ في الصيَّامِ في الحالِ، لكنْ ماتَتْ بعدَ شهرٍ، فلا يَلْزَمُها القضاءُ، ولا يُقْضى عنها الشهرُ الثَّاني.

٤- أنَّ الجوابَ يُحْمَلُ على ما يقْتضيهِ السِّياقُ؛ أي: الكلامُ، والجوابُ هو كُلُّ كلامٍ يُحْمَلُ على ما يَقْتضيهِ السياقُ، وإنْ خَرَجَ عنِ الأصْلِ فالأصلُ في الأمرِ الطلبُ، سواءً كانَ إلزامًا أو على سبيلِ التَّطَوُّعِ، لكنْ إذا دلتِ القرينةُ على أنَّهُ ليس للطَّلَبِ وإنها هو للإباحةِ كانَ للإباحةِ، ويَتَفَرَّعُ مِن هذه الفائدةِ فائدةٌ عظيمةٌ وهي:

٥- أنَّ السياقَ والقرائنَ تُعَيِّنُ المعنى المرادَ؛ وإذا كانَ كذلك فنَرْتَقي إلى شيءٍ آخَرَ وهو:

٦- أَنَّهُ لا مَجَازَ فِي اللُّغةِ العربيَّةِ؛ وذلك أنَّ كلَّ نصِّ ادُّعي فيه المجازُ فإنَّ سياقَ

ولهذا مَشى شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحَهُ اللهُ وكذلك تلميذُه ابنُ القيِّمِ رَحَهُ اللهُ على أنَّهُ لا مجازَ في اللَّغةِ العربيَّةِ، ومنَ العُلَمَاءِ مَن قالَ: لا مجازَ في القُرْآنِ، وأما اللَّغةُ العربيَّةُ ففيها مجازٌ، وعلَّلَ ذلك بأنَّ مِن أكبرِ علاماتِ المجازِ صحَّةُ نَفْيِهِ، والقُرْآنُ ليس فيه شيءٌ يَصِحُّ نفيهُ؛ فلهذا نقولُ بمنع المجازِ في القُرْآنِ، ولا نقولُ بمنع المجازِ في على المعارِ في القرارِ المنعِهِ مُطْلقًا رَدُّوا على كلامِ المرئِ القيسِ وغيرِه مِن أهلِ اللَّغةِ، لكنَّ الذين قالوا بمنعِهِ مُطْلقًا رَدُّوا على هذا وقالوا: إنَّنا نتكلمُ عن الكلامِ بقطعِ النَّظرِ عن المُتكلِّم به، فالمُتكلِّمُ لا يَبْحَثُ في موضوعِ الكلامِ، وإذا كنَّا نتكلمُ بهذا فنقولُ: كلُّ معنى يَعْينهِ السِّياقُ فهو حقيقةٌ، موضوعِ الكلامِ، وإذا كنَّا نتكلمُ بهذا فنقولُ: كلُّ معنى يَعْينهِ السِّياقُ فهو حقيقةٌ، وحينئذٍ لا نحتاجُ إلى التقسيم.

ولكنَّ جُمهورَ العُلَماءِ على هذَا، مع أنَّهُ حادثٌ في آخِرِ القرنِ الثَّالثِ، حيث بَدَأُوا يتكلمونَ عن الحقيقةِ والمجازِ، ويُشقِّقونَ الكلامَ، لو أنَّ أحدًا قالَ في مدحِ إنسانٍ: "إِنَّهُ كثيرُ الرَّمادِ، طويلُ النِّجادِ، رفيعُ العهادِ" قالوا: هذا كنايةٌ عن كرمِهِ وشجاعَتِهِ، ولو قالَ: "إِنَّهُ كثيرُ الرَّمادِ" أي: أنَّهُ يحرقُ الحطبَ حتى يصيرَ رَمادًا، لا أحدَ يُوافِقُ على هذا، فنعرفُ إِذَنْ: أنَّ قَوْلَهم: "كثيرُ الرَّمادِ" في هذا السِّياقِ حقيقةٌ في الكرم، وقَوْلَهم: "طويلُ النِّجادِ" أي: أنَّ علاقةَ السيفِ طويلةٌ، وهذا لا يمنعُ منَ الدَّلالةِ على طُولِهِ، وقَوْلَهم: "رفيعُ العِهادِ" أي: أنَّ عمودَ خيمتِهِ مُرْتفعٌ؛ ليتبيَّنَ أنَّهُ سيِّدُ قومِهِ، فالقولُ بأنَّهُ لا مجازَ في اللَّغةِ أقربُ إلى الصَّوابِ بناءً على أنَّنا نقولُ: إنَّ المَعنى المرادَ باللَّفظِ هو ما يَقْتضيهِ السِّياقُ وقرائنُ الأحوالِ.

١٣٨٧ – وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: نَذَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ أَنْ يَنْحَرَ إِبِلًا بِبُوانَة، فَأَتَى رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ فَسَأَلَهُ: فَقَالَ: «هَلْ كَانَ فِيهَا وَثَنٌ يُعْبَدُ؟». قَالَ: لا. قَالَ: «فَهَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟» فَقَالَ: لا. فَقَالَ: «أَوْفِ يُعْبَدُ؟». قَالَ: لا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيةِ اللهِ، وَلَا فِي قَطِيعَةِ رَحِمٍ، وَلَا فِيهَا لا يَمْلِكُ ابْنُ اثْمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالطَّبَرَانِيُّ وَاللفْظُ لَهُ، وَهُوَ صَحِيحُ الإِسْنَادِ(۱).

١٣٨٨ - وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ كَرْدَمٍ عِنْدَ أَحْمَدُ (٢).

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الأيهان والنذور، باب ما يؤمر به من الوفاء بالنذر، رقم (٣٣١٣)، وقال ابن تيمية رَحْمَهُ أَللَهُ في اقتضاء الصراط المستقيم والطبراني في الكبير (٢/ ٧٥) برقم (١٣٤١)، وقال ابن تيمية رَحْمَهُ أَللَهُ في اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٩٠٤): «أصل هذا الحديث في الصحيحين، وهذا الإسناد على شرط الصحيحين، وإسناده كلهم ثقات مشاهير، وهو متصل بلا عنعنة».

⁽٢) أخرجه أحمد في المسند، رقم (٣/ ١٩).

الشَّرحُ

قولُهُ: «نَذَرَ رَجُلٌ»؛ الرَّجُلُ مُبْهَمٌ، قوله: «بُوَانَةَ» اسمُ مكانٍ، ولكنَّ إبهامَ صاحب القِصَّةِ لا يضرُّ.

ولكنْ لماذا خصَّ (بُوانَة) بالنَّذرِ أَنْ يَذْبَحَ فيه، هل لحاجةِ أَهْلِهِ، أَمْ لأنَّ فيه أَقاربَ لهذا الرَّجُلِ، كُلُّ ذلك اللهُ أعلمُ به، لكنْ ليس لفضلِ المكانِ قَطْعًا؛ لأنَّ هذا المكانَ ليس له فضيلةٌ في حدِّ ذاتِهِ، لكنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ خَشِيَ أَنْ يَكُونَ هذا المكانَ لكونِهِ فيه أوثانٌ، أو أَنَّهُ عِيدٌ مِن أعيادِ الكُفَّارِ؛ لأنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الشَّوَالُ عن سببِ تَخْصيصِهِ هذا المكانَ، فسألَ الرَّسولَ عَنِهِ السُّوالُ عن سببِ تَخْصيصِهِ هذا المكانَ، فسألَ عن المحظورِ دونَ السببِ المُوجِب.

فقالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «هَلْ كَانَ فِيهَا وَثَنُ يُعْبَدُ؟»؛ والوثَنُ: كلُّ ما عُبِدَ مِن دونِ اللهِ: من قَبرٍ، أو صَنمٍ، أو شَجرٍ، أو حَجرٍ، أو غير ذلك، وقولُهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُعْبَدُ» الظَّاهِر أَنَّهُ قيدٌ لبيانِ واقعٍ وليس قيدًا احترازيًا؛ إذ لا نَعْلَمُ أَنَّ أوثانًا تُنصبُ ولا تُعبدُ.

وهناك فرقٌ بين الوثنِ والصَّنَمِ، فالصَّنَمُ أخصُّ؛ لأنَّهُ هو الشيءُ المنصوبُ الذي يُعْبَدُ، أمّا الوثنُ فهو أعمُّ، فهو يشملُ القَبْرَ إذا عُبِدَ مِن دونِ اللهِ.

قولُهُ ﷺ: «فَهَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟»؛ أي: أعيادِ المُشْرِكينَ، بحيثُ يَتردَّدونَ إلى هذا المكانِ ويُحْيُونَهُ كُلَّ سَنةٍ على وجهٍ مُعتادٍ.

قولُهُ ﷺ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ»؛ الظَّاهِرُ في الأمرِ هنا أنَّهُ للإباحةِ إذا قُصِدَ ذلك المكانُ المعيَّنُ، أمَّا إذا قُصِدَ بها مطلقُ النَّذْرِ فهو للوُجوبِ.

قولُهُ ﷺ: «فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيةِ اللهِ»؛ هذا تعليلٌ لما قبلَهُ، فلو كانَ هذا المكانُ فيه وَثَنُ أو عِيدٌ مِن أعيادِ المُشْركينَ، لكانَ النَّذْرُ نَذْرَ معصيةٍ.

قولُهُ ﷺ : «وَلَا فِي قَطِيعَةِ رَحِمٍ» مثلُ أَنْ يقولَ: «للهِ عليَّ نَذْرٌ إِنْ لَم يأتِ قَريبي بَكذا أو كذا ألَّا أُكلِّمَهُ الله فهذا حَرامٌ الأنَّ فيه قَطيعة رَحم، والرَّحِمُ هم الذين تجبُ صِلتُهم، وهم قرابة الإنسانِ منَ الجدِّ الرَّابِعِ فأنْزَلَ، كها ذَكرَ العُلَهاءُ رَحَهُ مُاللَّهُ هذا في كتاب الوَقْفِ.

وقد نصَّ عليه النَّبيُّ ﷺ رغمَ أنَّهُ داخلٌ في نَذْرِ المَعْصيةِ؛ بَيانًا لعِظَمِ قطيعةِ الرَّحم وخَطَرِها.

مسألةٌ: رَجُلٌ أبوهُ تاركٌ للصَّلاةِ، فنَذَرَ ألا يُكلِّمَهُ ما دام تاركًا للصَّلاةِ، فهذا قد يكونُ قطيعةً لا يجبُ الوفاءُ به، وقد يكونُ طاعةً يجبُ الوفاءُ به، وذلك حَسَبَ النظرِ، فإنْ كانَ الأبُ سيستفيدُ مِن عدمِ الصِّلةِ بأنْ يتوبَ إلى اللهِ ويرجعَ صارتِ القطيعةُ طاعةً، وإنْ كانَ لنْ يستفيدَ بذلك فلا يجوزُ الوفاءُ بالنَّذرِ.

قولُهُ ﷺ (وَلَا فِيهَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ»؛ أي: منَ الأُمورِ التي لا يَمْلِكُها شرعًا، أو لا يَمْلِكُها قَدَرًا، فلو نَذَرَ شيئًا مُسْتحيلًا فإنَّهُ لا نَذْرَ هنا، وتقدَّمَ بيانُ ما يكونُ عليه إذا نَذَرَ ذلك؛ فلو نَذَرَ أَنْ يُعْتِقَ عبدَ فلانٍ، فلا يَنعقدُ النَّذُر؛ لأَنَّهُ فيها لا يَمْلِكُ، وتَلْزَمُهُ كفَّارةُ يمينٍ؛ لأَنَّهُ لم يفِ بالنَّذْرِ، وهو قادرٌ عليه؛ لأَنَّهُ يُمْكِنُهُ أَنْ يَشْتريَهُ ثم يُعْتِقَهُ، فليس الكلامُ هنا عن نَذْرٍ مُسْتحيلٍ.

مِن فوانِدِ هذا الحديثِ:

١ - جوازُ تعيينِ مكانٍ للنَّذْرِ؛ وذلك إذا كانَ هذا بغرضٍ صحيحٍ، ووجْهُهُ:

أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ لَمَا ذَكَرَ له هذا الرَّجُلُ انتفاءَ الموانع قالَ له: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ».

فإنْ أَوْفى به في غيرِ هذا المكانِ، نَظَرْنا فإنْ كانَ المكانُ الثَّاني خيرًا منَ الأوَّلِ إِمَّا لفضلٍ في ذاتِهِ وإمَّا لقَرابةٍ، فله أَنْ يَنْتَقِلَ عن المعيَّنِ إلى الثَّاني بلا كفَّارةٍ، ودليلُ ذلك أَنَّ رجلًا أتى إلى رَسولِ اللهِ عَلَيْهُ في مَكَّةَ بعد الفتحِ، وقالَ: إني نَذَرْتُ إذا فَتَحَ اللهُ عليك مَكَّةَ أَنْ أُصَلِّي في بيتِ المقدسِ، فقالَ: "صلِّ ها هنا" لأنَّ مكة أفضلُ مِن بيتِ المقدسِ، فقالَ: "صلِّ ها هنا" لأنَّ مكة أفضلُ مِن بيتِ المقدسِ، فقالَ عَلَيْهُ: "شَأْنُكَ إِذَنْ" (۱).

فإذا قالَ إنسانٌ: «لله عليَّ نَذْرٌ أَنْ أُطْعِمَ الفُقراءَ في المكانِ الفُلانيّ» ثم أرادَ أَنْ يتحوّل إلى مكانٍ آخَرَ، فإذا كانَ المكانُ الثّاني أفضلَ فلا بَأْسَ، كها لو عيّنَ (الرِّياضَ) ثم نقلَهُ إلى (المدينةِ) فلا بَأْسَ، وليس عليه كفَّارةٌ؛ لأَنَّهُ أبدلَ النَّذْرَ بأفضلَ منه، وإذا كانَ المكانُ الذي يريدُ الانتقالَ إليه فُقَراؤُهُ أشدُّ حاجةً فلا حَرَجَ، وهذا نَقْلٌ يتعلَّقُ بأهلِ المكانِ، فلا بَأْسَ أَنْ يَنْتَقِلَ، وليس عليه كفَّارةٌ؛ لأنَّ هذا أفضلُ، وإذا كانَ فيه قَرابةٌ له يَصِلُهم بهذا النَّذرِ فهو أفضلُ.

وإذا كانَ مُساويًا فإنَّهُ لا بَأْسَ أَنْ يَنْقُلَهُ، ولكنْ عليه كفَّارةُ يمينٍ لفواتِ المَحلِّ المعيَّنِ، وقد سَبَقَ في حديثِ عُقْبةَ بنِ عامِرٍ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ أَنَّ أُخْتَهُ أَذِنَ لها الرَّسولُ يَكِيْهُ أَنْ تَمْشِيَ وتَرْكَب، ولكنْ عليها كفَّارةُ يمينٍ.

أُمَّا إِذَا غَيَّرَ المَكَانَ لَا لَمَزِيَّةٍ شرعيَّةٍ، فلا حَرَجَ ولكنْ عليه كفَّارةُ يمينٍ، وإذا غيَّرَهُ مِن فاضلٍ إلى مفضولٍ فإنَّهُ لا يجوزُ، فلو نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ في (المدينةِ) ثم أرادَ

⁽١) أخرجه أحمد في المسند، رقم (٣/ ٣٦٣)، وأبو داود: كتاب الأيهان والنذور، باب من نذر أن يصلي في بيت المقدس، رقم (٣٣٠٥) من حديث جابر بن عبد الله رَضِحَالِلَهُعَـنَهُمَا.

أَنْ يَنْقُلَهُ إِلَى (بيتِ المقدِسِ) فإنَّهُ لا يجوزُ؛ لأنَّهُ لم يُوفِ بالنَّذرِ.

والظَّاهِرُ: أَنَّهُ لا يجوزُ أَنْ يَنْقُلَ نَذْرَهُ مِنَ المَكانِ الفاضلِ للمكانِ المفضولِ حتى ولو تَمَيَّزَ المفضولُ بكثرةِ المحتاجينَ وشدَّةِ حاجَتِهم؛ لأنَّ المكانَ الفاضلَ زيادةُ أُجْرِهِ منه نفسِه، وعلى الأقلِ فإنَّ هذا أفضلُ مِن وجْهٍ، وهذا أفضلُ مِن وجْهٍ، فنبَّقى على الأصل.

أمَّا إذا نَذَرَ نَذْرًا مُعَيَّنًا في مكانٍ مُعَيَّنٍ ولم يَقدِرْ على حملِ ذلك المَنْدورِ إلى ذلك المَندورِ إلى ذلك المَكانِ، فإنَّهُ يَشْتري بدلَهُ، فمثلًا إذا نَذَرَ أَنْ يَذْبَحَ بقرةً مُعَيَّنةً في مكانٍ مُعيَّنٍ خالٍ منَ الموانِع، لكنَّهُ عَجَزَ عن حَمْلِ هذه البقرةِ لهذا المكانِ، فإنَّهُ يَشْتري بقرةً هناك.

٢- أنّه لا يجوزُ الذَّبْحُ للهِ عَرَّفَجَلَ حولَ الأَصْنامِ والأوثانِ؛ وجْهُهُ: أنَّ النَّبيَّ عَلَيْ اللهِ وَجِدَ وَثَنْ فإنَّهُ لا يجوزُ الذَّبْحُ للهِ عَلَى أنَّهُ لو وُجِدَ وَثَنْ فإنَّهُ لا يجوزُ الذَّبْحُ للهِ؛ لكيْ لا يُضْطَرَّ أحدٌ لفِعلِهِ حيثُ يظنُّ أنَّهُ ذَبَحَ للوثَنِ لا للهِ، ويتفرَّعُ فائدةٌ أُخْرى، وهي:

٣- سدُّ ذَرائِعِ الشِّرْكِ ولو كانتْ بعيدةً؛ لأنَّ النَّفوسَ ربَّما يُوسُوسُ لها الشَّرْكَ، الشَّيْطانُ حتى تَتَرَقَّى منَ الوسيلةِ البعيدةِ إلى الوسيلةِ القريبةِ إلى أنْ تُمارِسَ الشِّرْكَ، حتى مع سلامةِ نِيَّةِ الناذِرِ أنَّ نَذْرَهُ للهِ عَرَّفَجَلَّ فإنَّهُ لا يجوزُ له الوفاءُ بهذا النَّذْرِ؛ لأنَّ فيه تَشَبُّهَا بِالمُشْرِكِينَ مِن جهةٍ، ومِن جهةٍ أُخْرى قد يُظنُّ أنَّهُ ذَبَحَ هذا للوَثَنِ فيَقْتَدُونَ به ويَذْبحونَ للوَثَنِ فيقَتَدُونَ به ويَذْبحونَ للوَثَنِ

فإنْ قيلَ: تقدَّمَ في الأيْمانِ: أنَّ الحَلِفَ بالشِّرْكِ لا ينعقدُ، بينها نذرُ المَعْصيةِ يَنْعَقِدُ، أليس البابُ واحدًا، فإمَّا يَنْعَقِدَا جميعًا، أو لا يَنْعَقِدَا جميعًا؟

قُلْنا: ليس البابُ واحدًا؛ لأنَّ المقسَمَ به غيرَ اللهِ لا يَسْتَحِقُّ التَّعظيمَ، فأصلُ صيغةِ القَسَمِ إنَّها هي لتأكيدِ الشيءِ بذِكْرِ مُعَظَّمٍ، وغيرُ اللهِ عَنَّوَجَلَّ منَ الشركِ لا يَصْلُحُ للتَّعظيمِ، أمَّا النَّذُرُ فهو إلزامُ النفسِ بالمَعْصيةِ.

٤- أنَّهُ لا يجوزُ أنْ يُخصَّ المكانُ إذا كانَ خَصوصًا لأعيادِ المُشْركينَ؛ دليلُهُ قُولُ النَّبِيِّ وَيَلِيَّةٍ: «فَهَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟»؛ لأنَّهُ لا يجوزُ مُوافقةُ المُشْركينَ في أعْيادِهِم، وهو لو قضى النَّذْرَ في اليومِ الذي هو عيدٌ للكُفَّارِ كانَ هذا مُشابِهًا لهم في تَعْظيم هذا اليوم.

وعلى هذا يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ لا يجوزُ مُشاركةُ الكُفَّارِ في أعْيادِهِم، وأنَّ مُشارَكتَهم تلك إنْ لم تَكُنْ كُفْرًا فهي حَرامٌ قَطْعًا؛ لأنَّ مُشارَكتَهم في أعْيادِهِم الدِّينية رِضًا بدينِهم، ومَنْ رَضِيَ بدينٍ يُدانُ للهِ عَزَقِجَلَّ غيرِ الإسلامِ فإنَّهُ مُكذِّبٌ كافرٌ؛ لأنَّهُ مُكذِّبٌ للقُرآنِ؛ لأنَّهُ مُكذِّبٌ للقُرآنِ؛ لأنَّهُ مُكذِّبٌ للقُرآنِ؛ لأنَّهُ مُكذِّبٌ للقُرآنِ؛ لأنَّهُ مَكذَّبٌ للقُرآنِ؛ لأنَّهُ مَكذَّبٌ للقُرآنِ؛ لأنَّهُ مَكذَّبٌ للقُرآنِ؛ لأنَّهُ مُكذِّبٌ للقُرآنِ؛ لأنَّ ممران: ١٥٥]؛ لأنَّ الله عَرَقَجَلَّ يقولُ: ﴿ وَمَن يَبْتَغ غَيْرَ ٱلْإِسْلَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنهُ ﴾ [آل عمران: ١٥٥]؛ لأنَّ الله عَرَقَجَلَّ لنا -نحنُ المُسْلِمينَ - أنْ نُشارِكَ الكُفَّارَ أعيادَهُم الدينيَّة؛ لأنَّ هذا رضًا بشعائِر الكفرِ، والعياذُ باللهِ.

وكما لا يجوزُ النَّذْرُ في مكانٍ يكونُ فيه عيدٌ للكُفَّارِ، فكذلك الزَّمَنُ الذي يَتَّخِذُهُ الكُفَّارُ عيدًا، فإذا خِيفَ أَنْ يُظنَّ أَنَّ هذا النَّذْرَ تعظيمٌ لشعائِرِهم صارَ مَمْنُوعًا، فلو نَذَرَ مثلًا أَنْ يصومَ اليومَ الذي يُوافقَ (الكِرِيسْمِسْ) عندهم فإنَّهُ يُمْنَعُ، وإذا كانَ عالمًا باتِّخاذِهِم هذا اليومَ عيدًا بَطَلَ الصَّوْمُ.

مسألةٌ: ما حُكْمُ مَن شارَكَ الكُفَّارَ في غير أعْيادِهِم الدِّينيةِ؟

قد يُقالُ: إنَّهُ ليس فيه بأسِّ إذا كانَ مما جَرَتِ به العادةُ، وقد يُقالُ: إنَّهُ مُحَرَّمٌ؛

لأنَّ الإسلامَ لا يُقِرُّ سِوى العيدَينِ: الفطرِ والأَضْحى، وعيدَ الأُسبوعِ، فمثلًا لو كانَ عندهم عيدٌ لارتقاءِ سيِّدِهم أو رَئيسِهِمُ السُّلْطة، فهذا قد يقال: إنَّهُ لا بَأْسَ به؛ لأنَّ هذا ليس فيه تعظيمُ شعائِرِ الدِّينِ، وقد يُقالُ: إنَّهُ لا يجوزُ؛ لأَنَّهُ مِن بابِ إثباتِ عيدٍ في السُّنَّةِ لم يَثبُتْ شَرْعًا، والاحتياطُ ألَّا نُشارِكَهم.

مسألةٌ: إنسانٌ مرَّتْ عليه مُناسبةٌ طَيِّبةٌ كزواجٍ، أو الحصولِ على وظيفةٍ، وكلَّما أتتِ ذِكْرى هذه المُناسبةِ احْتَفَلَ بها، فهذا لا يجوزُ؛ لأنَّ هذا هو العيدُ.

٥- أنَّهُ إذا قويَ الاحتمالُ وَجَبَ على المُفْتي الاسْتِفْصالُ؛ وهنا الاحتمالُ قويٌ؛ إذ إنَّهُ يُقالُ: لماذا خصّ هذا المكانَ؟ فلذلك اسْتَفْسَرَ النَّبيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ مِن هذا السائِل، أمّّا إذا كانَ بعيدًا فإنّهُ لا يَستفصلُ، فلو سُئِلَ الإنسانُ عن رَجُلِ ماتَ عن أبيه وأُمِّه، فلا يحتاجُ أنْ يَسْأَلَ إنْ كانَ أحدُ أبويْهِ كافرًا أو مُسْلمًا، أو ما أشْبَهَ ذلك، ولو سُئِلَ عن رجلٍ جامَعَ زوجتَهُ في نهارِ رَمضانَ، فلا حاجةَ لأنْ يَسْتَفْصِلَ إنْ كانَ جاهلًا أو ناسيًا أو مُتَعَمِّدًا أو ما أشْبَهَ ذلك، إلا إذا قويَ الاحتمالُ فإنّهُ يجبُ الاسْتِفْصالُ.

٦ جوازُ تَخْصيصِ النَّذْرِ بمكانٍ ما إذا كانَ خاليًا منَ المَعْصيةِ؛ لقولِهِ ﷺ:
«أَوْفِ بِنَذْرِكَ» فإذا نقلَهُ إلى مكانٍ آخَرَ نَظَرْنا إنْ كانَ أفضلَ فلا بَأْسَ، وإنْ كانَ دون ذلك لم يَجُزْ، وإنْ كانَ مثلَهُ جازَ، ولكنْ عليه كفَّارةُ يَمينٍ، كما سيأتي في الحديثِ الذي بعدَهُ.

٧- تَحْرِيمُ الوفاءِ في هذه المَعْصيةِ؛ لقولِهِ ﷺ: «لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ» والمَعْصيةُ إلله عَالَمُ عُرَم.

٨- تحريمُ الوفاءِ بقطيعةِ الرَّحمِ؛ فإنْ قالَ: «للهِ عَلَيَّ نَذْرٌ أَلَّا أُكَلِّمَ أَخي افإنَّ هذا حَرامٌ، ولا يحلُّ له أَنْ يَفيَ بهذا النَّذْرِ، ويكونُ عليه كفَّارةُ يمينٍ.

9 - عدمُ وُجوبِ وفاءِ النَّذْرِ فيها لا يَمْلِكُ؛ لقولِهِ ﷺ: «وَلَا فِيهَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ ابْنُ اللهُ عَلَا يَمْلِكُ أَنْ اللهُ عَلَا لَا يُمْكِنُ.

فإنْ قيلَ: مَن حَلَفَ على أحدٍ فعصاه، ألا يكونُ ذلك قَسمًا فيمًا لا يَمْلِكُ؟

قُلْنا: بل يَمْلِكُهُ؛ لأنَّ الرَّسولَ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرَ بإبرارِ المُقسِمِ، وكونْهُ يأمُرُ بإبرارِ المُقسِمِ دليلٌ على أنَّهُ لو لم يُبَرَّ كانَ حالفًا، ولا نُلْزِمُ الآخَرَ بها نُلْزِمُ الحالِف؛ لأنَّهُ لم يَحْلِف، وقد قالَ تَعالَى: ﴿ وَلَا نَزِرُ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى ﴾ [الأنعام:١٦٤]، وحتى لا يَخْلِف فيها بعدُ على غيرِه، فالكَفَّارةُ لا تَلْزَمُ إلا الحالف؛ إمَّا عقابًا له كيلا يَتَعَوَّدَ لا يَكْلِف على الخيرِ، أو على الأصْلِ مِن أنَّهُ هو المُكلَّفُ بالعبادةِ، وهو الذي انْتَهَكَ على الحَلِف عتى لا يُلْزِمَ هذا الرَّجُلَ، لكنَّ الأفضلَ للآخَرِ أنْ يَبَرَّ قَسَمَ أخيه حتى لا يُلْزِمَهُ الكَفَّارة.

مسألةٌ: مَنْ نذَرَ إِنْ شَفَى اللهُ عَرَّفَجَلَّ مريضَهُ أَنْ يَذْبَحَ عنه، فإنَّهُ يَجبُ عليه الوفاءُ بمُجرَّدِ أَنْ يَشْفَى، ولا يستمرُّ ذلك طولَ حياتِه، بل مرَّةً واحدةً، أمَّا إذا نَذَرَ أَنْ يُطْعِمَ كُلَّ عامٍ في تاريخِ شِفائِهِ فإنَّني أَخْشَى أَنْ يَجْعَلَها عيدًا، كلمَّا جاءَ هذا الشهرُ يَذْبَحُ، فهذا يُكفِّرُ كفَارة يمينِ ويُلْغيهِ.

١٣٨٩ – وَعَنْ جَابِرٍ رَضَالِكُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ: يَا رَسُولَ اللهِ! إِنِّ نَذَرْتُ إِنْ فَتَحَ اللهُ عَلَيْكَ مَكَّةَ أَنْ أُصَلِّيَ فِي بَيْتِ المَقْدِسِ، فَقَالَ: «صَلِّ هَا هُنَا». فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «صَلِّ هَا هُنَا». فَسَأَلُهُ، فَقَالَ: «شَأَنُكَ إِذَنْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (۱).

الشَّرحُ

قولُهُ: «أَنَّ رَجُلًا»؛ فهذا الرَّجُلُ مُبْهَمٌ، وهذا يرِدُ كثيرًا في الأحاديثِ؛ وذلك لأنَّ تَعْيينَهُ ليس ذا كبيرِ فائدةٍ، وإنْ عَلِمْنا بذلك فهو خيرٌ بلا شكِّ، وإنْ لم نَعْلَمْ فالمَقْصودُ حُكْمُ هذه القضيَّةِ.

قولُهُ: «يَوْمَ الْفَتْحِ»؛ المرادُ بالفتحِ هنا صُلْحُ الحُدَيْبِيةِ؛ لقولِهِ تَعالَى: ﴿ وَمَا لَكُو اللَّهُ نَفِقُواْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَكُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنَ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَائِلًا أُولَئِكَ أُولَئِكَ أَوْلَئِكَ أَوْلَا مُنْ أَلَا مُنْ أَلَا فَعَلَمُ مَنْ أَلَا أَوْلَكُ أَوْلَا مُنْ أَوْلَالِكَ الْكُفَّالُ يَأْمَنُونَ على دِمائِهِم وأَمُوالِهِم.

قولُهُ: ﴿إِنِّى نَذَرْتُ إِنْ فَتَحَ اللهُ عَلَيْكَ مَكَّةَ أَنْ أُصَلِّى فِي بَيْتِ اللَّهْدِسِ»؛ يَتَّضِحُ مِن ذلك جَليًّا أَنَّ هذا النَّذْرَ نذرُ عِبادةٍ، وليس نَذْرًا عاديًّا؛ لأنَّ الصَّلاةَ ليست كالعاداتِ التي يَفْعَلُها بعضُ النَّاسِ.

⁽١) أخرجه أحمد في المسند، رقم (٣/ ٣٦٣)، وأبو داود: كتاب الأيهان والنذور، باب من نذر أن يصلي في بيت المقدس، رقم (٣٣٠٥).

وانظر: المستدرك للحاكم (٤/ ٣٣٨) برقم (٧٨٣٩).

ولا نَدْري لماذا خصَّ بيتَ المَقْدِسِ، مع أنَّ عنده المسجدَ النبويَّ، وهو أشرفُ البقاعِ بعد مَكَّةً.

قولُهُ عَيَالِيْهُ: «صَلِّ هَا هُنَا»؛ أي صلِّ في مَكَّة؛ لأنَّ مَكَّة أفضلُ مِن بيتِ المَقْدِسِ. قولُهُ: «فَسَأَلَهُ»؛ أي: أعادَ السُّؤالَ.

قولُهُ عَلَيْ : «شَأَنُك إِذَنْ»؛ أي: اصْنَعْ ما تريد، ما دُمْتَ لم تَقْبَلِ الرُّخْصة.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١ - أنَّ الإِنْسانَ إذا نَذَرَ وجَبَ عليه الوفاءُ بالنَّذْرِ؛ لقولِ الرَّسولِ ﷺ: «صَلِّ عَلَيْهِ: «صَلِّ عَلَيْهِ: «صَلِّ عَلَيْهِ: «صَلِّ عَلَيْهِ: «صَلِّ عَلَيْهِ: «صَلِّ عَلَيْهِ: «صَلِّ

٢- أَنَّهُ يَصِحُّ النَّذْرُ المعلَّقُ؛ لقولِهِ: «إِنِّي نَذَرْتُ إِنْ فَتَحَ اللهُ عَلَيْكَ مَكَّةً» وسواءً
 كانَ النَّذْرُ مُعَلَّقًا على شيءٍ عامٍّ، أو شيءٍ خاصِّ، كها يَصِحُّ النَّذْرُ المُطْلَقُ.

٣- أنّه يجوزُ الانتقالُ عنِ النّذرِ إلى ما هو أفضلُ منه؛ لأنّ النّبيّ عَلَيْهِ قالَ له: «صَلّ هَا هُنَا» وعلى هذا: فإذا نذَرَ أنْ يُصَلِّي في مكّة لم يجُزْ في غَيْرها؛ لأنّها أفضلُ البقاعِ، وإذا نَذَرَ أنْ يُصَلِّي في المدينةِ جازَ في المسجدِ النبويِّ وجازَ في مَكّة، وإذا نَذَرَ أنْ يُصَلِّي في المدينةِ المقدِس وفي المسجدِ النبويِّ وفي المسجدِ الحرامِ؛ النّه يُنتَقلَ إلى ما هو أفْضَلُ.

٤- أنَّ الإنْسانَ لو نَوى أنْ يُنْفِقَ في شيءٍ مِن أعمالِ البِرِّ ثم أرادَ أنْ يَنْقُلَهُ إلى ما هو أفضلُ فلا بأسَ؛ ومِن ذلك: إذا وقَفَ وقفًا على طائفةٍ مُعَيَّنةٍ، أو على جهةٍ مُعَيَّنةٍ، ثم أرادَ أنْ يَنْقُلَهُ إلى مكانٍ أفضلَ فلا بأسَ، فلو أنَّ الإنْسانَ وقَف بيتَهُ على مُعَيَّنةٍ، ثم أرادَ أنْ يَنْقُلَهُ إلى مكانٍ أفضلَ فلا بأسَ، فلو أنَّ الإنْسانَ وقف بيتَهُ على

طائفةٍ مُعَيَّنةٍ ثم رأى منَ المَصْلحةِ أنْ يبيعَ هذا البيتَ ويَنْقُلَهُ إلى بيتٍ أفضلَ في مَكانٍ النَّاسُ فيه أحوجُ؛ فإنَّ ذلك لا بَأْسَ به، وهذا القولُ هو القولُ الرَّاجِحُ، ويدلُّ عليه هذا الحديثُ.

والمشهورُ منَ المَذْهَبِ أَنَّهُ لا يجوزُ بيعُ الموقوفِ إلا إنْ تَعَطَّلَتْ مَنافِعُهُ، فما دام فيه ولو منفعةٌ قليلةٌ فإنَّهُ لا يجوزُ بيعُهُ، لكنَّ الصَّحيحَ ما قدَّمناهُ؛ لدلالةِ الحديثِ عليه.

٥- أنَّ الإِنْسانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَشُقَّ على نفسِهِ فإنَّنَا نُولِّيهِ مَا تَوَلَّى ؛ ذلك لأنَّ هذا الرَّجُلَ أرشدَهُ النَّبِيُ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّى فِي مَكَّةَ ، لكنَّهُ أَبَى إلا أَنْ يَشُقَّ على نفسِهِ ، فقالَ له النَّبِيُ عَلِيْةٍ : «شَأْنُكَ إِذَنْ».

فإنْ قالَ قائلٌ: كيف يكونُ هذا، وقد تَبَرَّأَ النَّبِيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منَ القومِ الذين قالَ بعْضُهم: إنَّهُ يُصَلِّي ولا ينامُ، والثَّاني يصومُ ولا يُفْطِرُ، والثَّالث قالَ: لا أتزوَّجُ النِّساءُ (۱)؟

قُلْنا: إِنَّ هؤلاءِ القومَ الثلاثةَ أرادوا أَنْ يُعَيِّرُوا تَغْييرًا ظاهرًا في الشَّريعةِ، فيصومُ أحدُهم بلا فطرٍ، والثَّاني يقومُ بلا نومٍ، والثَّالثُ لا يَتَزَوَّجُ النِّساء؛ أمَّا هنا فهي مسألةٌ فرديَّةٌ لا يَتَغَيَّرُ فيها شيءٌ، فعلى ذلك قالَ له: «شَأْنُك إِذَنْ» ونَفهم مِن قولِهِ ذلك أنَّ الرَّسولَ عَلَيْهُ كَرِهَ أَنْ يُصمِّمَ هذا الرَّجُلُ على أَنْ يَذْهَبَ إلى بيتِ المَقْدِسِ،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، رقم (۵۰۲۳)، ومسلم: كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت إليه نفسه، رقم (۱٤۰۱) من حديث أنس بن مالك رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

وهناك فرقٌ آخَرُ وهو أنَّ الذهابَ إلى بيتِ المَقْدِسِ ليس كالإشْقاءِ فيمَنْ عَزَمَ أنْ يصومَ بلا فطرٍ، أو يقومَ بلا نومٍ، أو أنْ يَتْرُكَ النِّكاحَ بالكُلِّيَّةِ.

··· @ ···

• ١٣٩ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْحُدْرِيِّ رَضَّالِلَهُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى، وَمَسْجِدِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

الشَّرحُ

قوله ﷺ «لَا تُشَدُّه ؛ لا نافيةٌ تفيدُ النَّهْيَ ، والخبرُ يَأْتِ بمعنى الطلَبِ لأَنَّهُ أبلغُ ؛ إذْ كأنَّ هذا الأمرَ أمرٌ مَفروغٌ منه لا يحتاجُ إلى نهي ؛ ولهذا قالَ العُلَماءُ رَحَهُ مَلَالَةُ: إنَّ إينانَ الخبرِ في موضعِ الطَّلبِ يدُلُّ على توكيدِ هذا الطَّلبِ، وهذا حقٌّ، كقولِهِ تَعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَقَنَتُ يَرَبَّصَنَ) خبريَّةٌ ، والمرادُ بها الأمرُ ، فيكونُ هذا أوْكَذَ ؛ ووجْهُ التوكيدِ: التحدُّثُ عنه كأنَّهُ خَبرٌ مُسْتَقِلٌ ، يدُلُّ على أنَّ هذا وصفُ الحالِ.

قولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الرِّحَالُ»؛ جمعُ الرَّحلِ، وهو ما يَحْمِلُهُ المسافرُ مِن متاعٍ على مَرْكوبِهِ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «مَسْجِدِ الحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الأَقْصَى»؛ مِن بابِ إضافةِ الموصوفِ إلى صفتِهِ، أي: المسجِدِ الحرامِ، والمسجِدِ الأَقْصى.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، رقم (۱۱۸۹)، ومسلم: كتاب الحج، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، رقم (۱۳۹۷).

قُولُهُ عَيْكِيْدُ: ﴿ وَمَسْجِدِي ﴾؛ هو مسجدُ النَّبِيِّ عَيْكِيْدُ الذي كانَ يُصلِّي فيه.

وهذا الحديثُ يدُلُّ على: أنَّهُ لا يجوزُ شدُّ الرَّحْلِ إلى أيِّ مَكانٍ بالأرْضِ إلا إلى هذه المساجِدِ الثلاثةِ؛ لأنَّها المُفَضَّلةُ على غَيْرِها، فأفْضَلُها: مَكَّةُ، ثم المدينةُ، ثم الأقْصى؛ أما غَيْرُها فلا يجوزُ شدُّ الرَّحلِ إليها، أمَّا إذا كانَ يُشدُّ إليها مِن أَجْلِ أمرٍ آخَرَ فلا بأسَ، كما لو شدَّ الرَّحلَ إلى بلدٍ أكثرَ عِلمًا، أو أيْسَرَ مُؤْنةً، أو لتجارةٍ، أو ما أشبهَ ذلك، فهذا لا يقالُ: إنَّهُ شدَّ الرَّحلَ تعبُّدًا بهذا المكانِ، ولكنَّهُ لغرضِ آخرَ.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١ - فضيلةُ هذه المساجِدِ الثلاثةِ؛ ووجْهُ ذلك: أنَّها هي التي أُذِنَ في شدِّ الرِّحالِ
 إليها.

٢- أنَّهُ لا يُشَدُّ الرَّحْلُ إلى المقابِرِ لزِيارَةِها؛ لأنَّ هذا المكانَ يختصُّ بالبُقْعةِ،
 ولا شيءَ منَ البُقع يُخصَّصُ إلا هذه الثلاثةُ.

٣- أنَّ شدَّ الرَّحْلِ يختصُّ بالمساجِدِ المُعَيَّنةِ الثلاثةِ؛ ويَنْبني على ذلك: أنَّنا لا نَشُدُّ الرَّحْلَ إلى مَسْجدِ في مَكَّةَ سوى مسجدِ الكَعْبة؛ لأنَّ المسجدَ الحرامَ هو المسجدُ الذي فيه الكَعْبةُ، كما جاءَ ذلك صريحًا في حديثِ الإمامِ مُسْلِمٍ رَحْمَهُ اللهُ أنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ قَالَ: "صَلَاةٌ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيهَا سِوَاهُ مِنَ المسَاجِدِ إلَّا مَسْجِدَ الكَعْبَةِ» (١) وهذا هو الذي تُشَدُّ إليه الرِّحالُ.

٤ - خطأ ما ذَهَبَ إليه بعضُ العُلَماءِ بأنَّهُ لا فَضْلَ في المسجِدِ النبويِّ إلا المسجدَ الذي كانَ على عهدِ النَّبِيِّ عَلَيْةٍ؛ وأمَّا الزِّياداتُ فهي خارجةٌ عنه، والصَّحيحُ أنَّ ما زِيدَ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب فضل الصلاة في مسجدي مكة والمدينة، رقم (١٣٩٦).

في المسجِدِ فله حُكْمُهُ، سواءً كانَ في المسجدِ الأقْصى أو النبويِّ أو الحرامِ، ودليلُ ذلك أنَّ الصَّحابةَ ليَّا زادوا في المسجدِ النبويِّ ما زادوه لم يكونوا يتركونَ الصَّلاةَ في النِّيادةِ، بل كانوا يُصلُّونَ في الزِّيادةِ، ويَرَوْنَ أنَّها داخلةٌ في المسجِدِ؛ ولهذا قالَ العُلَهاءُ رَحَهُمُ اللَّهُ: ما زِيدَ في هذه المساجِدِ فله حُكْمُها، ولو بَلَغَ ما بَلَغَ.

فإنْ قيلَ: نَرى في المسجدِ الحرامِ أنَّ الطوافَ قد وُسِّعَ حتى لاصقَ جِدارَ المُسْعى، ومع ذلك كانتِ الفُتْيا -يعني فيها رجَّحْناهُ أَنَّهُ لا يُجْزِئُ إنْ طافَ في المَسْعى- أو أكملَ الجزءَ في المَسْعى، فها وجْهُ الفرقِ؟

قُلْنا: المَسْعى لم يُدْخَلْ في المسجدِ الحرام، بل هو جازٌ للمسجدِ الحرام، وليس منه، أمّا ما يَحْصُلُ منَ المشقّةِ الشديدةِ في هذه النَّقْطةِ الضيقةِ التي هي مُتَّصلةٌ بالسَّعْي، فقد ذَكَرْنا في الأخيرِ أنّنا نَرْجو إذا كانَ الطائفونَ مُلْتَصقينَ بعْضَهم ببعضٍ، أنّها لا بَأْسَ بها -إنْ شاءَ الله - كها قُلْنا: إنّهُ إذا امتلاً المسجدُ فالذين خارجَ المسجدِ لهم حُكْمُ أهل المسجدِ.

··· @ ···

١٣٩١ - وَعَنْ عُمَرَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! إِنِّي نَذَرْتُ فِي الجاهِليَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ. قَالَ: «فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١)، وَزَادَ البُخَارِيُّ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ. قَالَ: «فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١)، وَزَادَ البُخَارِيُّ فِي رِوَايَةٍ: «فَاعْتَكَفَ لَيْلَةً »(٢).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الاعتكاف، باب الاعتكاف ليلا، رقم (۲۰۳۲)، ومسلم: كتاب الأيهان، باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم، رقم (١٦٥٦).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الاعتكاف، باب من لم ير عليه صياما إذا اعتكف، رقم (٢٠٤٢).

الشَّرحُ

قولُهُ رَضَالِلَهُ عَنْهُ: ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ فِي الجاهِليَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً ﴾ قالَ العُلَماءُ رَحَهُماللَهُ: الاعْتِكافُ في الأصْلِ هو لُزومُ الشيءِ، ومنه قولُ إبْراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَمُ لقومِهِ: ﴿ مَا هَذِهِ التَّمَاشِلُهُ لَقَالَ الْعُلَمَ عَلَيْهِ السَّلَمُ لقومِهِ: ﴿ مَا هَذِهِ التَّمَاشِلُهُ التَّمَاشِلُهُ التَّمَاشِلُهُ التَّمَاشِلُهُ التَّمَاشِلُهُ التَّمَاشِلُهُ التَّمَاشِلُهُ التَّمَاشِلُهُ التَّمَاشِلُهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهَا فَيَ الْمُنْهُ إِلَانْهَاء نَهُ النَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللْمُولَةُ اللللْمُ الللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُلْمُ الللْمُلْمُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ الللْمُ الللْمُ اللَّهُ الللْمُلْمُ الللْمُ الللْمُ اللَّهُ الللْمُ الللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ الللْمُلْمُ الللْمُلْمُ الللْمُ الللْمُلُولُولُولُ الللْمُ الللْمُلْمُ الللْمُلْمُ

وفي الشرع: لُزومُ مسجدٍ لطاعةِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ فلو لَزِمَ المسجدَ لغيرِ الطَّاعةِ إمَّا لَكُونِهِ لا مَبيتَ له، أو لا أَهْلَ له، فليس بمُعْتَكِفٍ، ولو لَزِمَ غيرَ المسجِدِ لطاعةِ اللهِ فإنَّهُ ليس بمُعْتَكِفٍ؛ لقولِهِ تَعالَى: ﴿وَأَنتُمْ عَكِفُونَ فِى ٱلْمَسَاجِدِ ﴾ [البقرة:١٨٧].

وكانَ نَذْرُ عُمَرَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ فِي الجاهِليَّةِ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي المسجدِ الحرامِ ليلةً، أو يَومًا كما في اختلافِ الرِّواياتِ، ويُطْلَقُ اليومُ والليلةُ بعْضُهما على بعضٍ، والظَّاهِرُ -واللهُ أعلمُ- أَنَّهُ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ يومًا وليلةً.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

- ١- أنَّ تخصيصَ النَّذْرِ في المسجدِ الحرامِ يجبُ أنْ يُقْضى فيه؛ لقولِهِ ﷺ: «فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ» ولم يَأْذَنْ له أنْ يُوفِيَ بنذرِهِ في المدينةِ ولا غَيْرِها.
- ٢- جوازُ انعقادِ النَّذرِ منَ الكافِرِ؛ لأنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ أقرَّ عُمَرَ رَضِيَّالِيَّهُ عَنْهُ على ذلك.
- ٣- فيما يَظْهَرُ أَنَّهُ لو وَفَى الكافرُ بنذرِهِ في حالِ الكُفْرِ سَقَطَ عنه؛ لأنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ النَّالِ النَّي النَّ الذين أَسْلموا في عهدِ الرَّسولِ ﷺ لم يكونوا يُسألونَ عن اعْتكافاتِهم التي نَذروها، بل كانَ يُقِرُّهم على ما هم عليه، فالأقْرَبُ أنَّ الكافرَ لو نَذَرَ أنْ يَعْتَكِفَ في أَيْ مسجدٍ واعْتَكَفَ، فإنَّهُ يسقطُ عنه الاعْتِكافُ.

فإنْ قيلَ: كيف يَنْعَقِدُ النَّذْرُ منَ الكافرِ والإسْلامُ يَجُبُّ ما قبلَهُ، وكذلك الكافرُ ليس أهلًا للعبادةِ؟

قُلْنا: لكنَّهُم يَتَعَبَّدُونَ للهِ بالنَّذْرِ بالاعْتكافِ في الجاهِليَّةِ، فهم كما كانوا يَرَوْنَ الحجَّ والعُمْرةَ دِينًا، كانوا أيضًا يَرونَ الاعْتكافَ دِينًا.

فإنْ قال قائلٌ: وهل معنى هذا أنَّ الذي حَجَّ في حالِ الكُفْرِ يَسْقُطُ عنه حَجَّةُ الإسْلام؟

الجوابُ: لا؛ لأنَّ النَّذرَ هو الذي أوْجَبَهُ على نفسِهِ وقضاهُ، فلو أوْجَبَ على نفسِهِ وقضاهُ، فلو أوْجَبَ على نفسِهِ أَنْ يَحُجَّ فحجَّ قضاهُ، أمَّا حَجَّةُ الإسلامِ فهي أصلًا لا تُوجَّهُ للكافِرِ حتى يُسلِمَ.

٤ - جوازُ الاعْتكافِ بدونِ صيامٍ؛ لقولِهِ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ: «أَنْ أَعْتكِفَ لَيْلَةً» والليلُ ليس مَحَلَّا للصِّيام.

وقد اخْتَلَفَ العُلَماءُ رَحِمَهُ اللهُ في هذه المسألةِ، فمِنْهم مَنْ يقول: «لا اعتكافَ الا بصَوْمِ» ومِنْهم مَنْ يقول: «يَصِحُّ الاعْتِكافُ بلا صومٍ»؛ لأنَّ كلَّا منها عِبادةً مُنْفَرِدةٌ عنِ الأُخْرى، والقولُ الثَّاني مَحَلُّ إِجْماعٍ، والرَّاجِحُ أَنَّهُ ليس بشرطٍ، وأنَّ الإِنْسانَ يجوزُ أنْ يعتكفَ بلا صوم.

٥- جوازُ الاعْتِكافِ في غيرِ رمضانَ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ» ولم يَقُلْ له: «إذا أتَى رَمَضانُ».

فإذا قالَ قائلٌ: هل هذا منَ السُّنَّةِ؟

قُلْنا: ليس منَ السُّنَّةِ أَنْ يَعْتَكِفَ في غيرِ رَمضانَ؛ لأنَّ ذلك لم يَرِدْ عن النَّبِيِّ عَلَيْهِ ولا عن أصْحابِهِ وَعَيْلَهُ عَنْهُ أَنَّهُم كانوا يَعْتَكفُونَ في غيرِ رَمَضانَ؛ ولأنَّ الحِكْمةَ من الاعْتِكافِ هو تَحَرِّي ليلةِ القَدْرِ، بدليلِ أنَّ الرَّسولَ عَلَيْ اعتكفَ العَشْرَ الأُولَى، ثم الأَوْسطَ تَحَرِّيًا لليلةِ القَدْرِ، ثم قيلَ له: إنَّها في العشرِ الأواخِرِ فاعْتَكفَ العشرَ الأواخِرِ فاعْتَكفَ العشرَ الأواخِرِ أنَّ هذا لا يكونُ في غيرِ رَمَضانَ؛ إذْ إنَّ ليلةَ القدرِ قَطْعًا في رمضانَ، وهذا هو الصَّحيحُ.

وبناءً عليه: تَبَيَّنَ ضَعْفُ قولِ مَنْ قالَ منَ العُلَماءِ رَحَهُمُ اللهُ: إِنَّهُ يُسنُّ لَمْ أَتَى المسجدَ أَنْ يَنْوِيَ الاعْتِكافَ مُدَّةَ لُبْثِهِ فيه، ويُطْلَبُ منه الدَّليلُ على ذلك، وقد كانَ النَّبِيُّ عَيْلِهُ يتردَّدُ على المسجدِ كلَّ يومٍ خَمْسَ مرَّاتٍ على الأقلِّ، والصَّحابةُ رَضَالِيَهُ عَنْهُ للنَّي عَلَيْهُ والصَّحابةُ وَضَالِيَهُ عَنْهُ كَذلك، ولم يُروَ أَنَّهُ قالَ لأحدِ الصَّحابةِ: ﴿إِذَا أَتَيْتُمُ للمسجِدِ فانْوُوا الاعْتِكافَ﴾ فلا يُعْقَلُ أَنَّهُ عَلَيْهُ كانَ جاهلًا بهذه السُّنَةِ، أو أَنَّهُ كانَ عالمًا بأنَّما سُنَّةٌ وكَتَمَها!!

فالصَّحيحُ إِذَنْ: أَنَّهُ لا يُسَنُّ للإنْسانِ أَنْ يَنْوِيَ الاعْتِكافَ مُدَّةَ لُبْثِهِ في المسجِدِ، وأنَّ الاعْتِكافَ المسنونَ المطلوبَ هو ما كانَ في العشرِ الأواخِرِ.

فإنْ قَالَ قَائِلٌ: كيف يُقِرُّ النَّبِيُّ ﷺ عُمَرَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ على أَنْ يَعْتَكِفَ هذه الْمُدَّة، وليس بمشروع؟

قُلْنا: هذا جَرَتْ فيه العادةُ منَ الرَّسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلاَةُ وَٱلسَّلامُ فقد أقرَّ سعدَ بنَ عُبادة

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الاعتكاف، باب الاعتكاف في العشر الأواخر، رقم (۲۰۲۷)، ومسلم: كتاب الصيام، باب فضل ليلة القدر والحث على طلبها، رقم (١١٦٧) من حديث أبي سعيد الخدري رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

وَخَوَالِئُهُ عَنْهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ لأُمِّهِ بعد مَوْتِها (١) وأقرَّ الرَّجُلَ الذي كانَ في سَرِيَّةٍ يقرأُ لأصحابِهِ ويَخْتِمُ به (قُلُ هُو اللّهُ أَحَدُ ﴾ (١) ومع ذلك لم يشرع ذلك لأمته المحابِهِ ويَخْتِمُ به (قُلُ هُو اللهُ أَحَدُ اللّهُ أَحَدُ اللّهُ النَّاسُ اخْتِمُوا القراءة لم يقلْ: «أَيُّها النَّاسُ اخْتِمُوا القراءة به يقلْ: «أَيُّها النَّاسُ اخْتِمُوا القراءة به فَوْ اللهُ أَحَدُ ﴾ ولم يَكُنْ هو يَخْتِمُ قراءتَهُ بها، فدَلَ هذا على أنَّ من الأشياءِ ما يُقَدُّ عليه الإنسانُ ، ولا يقال: إنَّهُ مُبْتَدِعٌ ، ولكنَّهُ لا يُطْلَبُ منه فعلُ ذلك، وأظنُّ ما يُقَدُّ عليه الإنسانُ ، ولا يقال: إنَّهُ مُبْتَدِعٌ ، ولكنَّهُ لا يُطْلَبُ منه فعلُ ذلك، وأظنُّ انَّ بين المُرْتَبتينِ فَرقًا واضحًا؛ لأنّنا إذا قُلْنا: «إنَّهُ سُنَةٌ » دعَوْنا النَّاسَ إليه، وأمَرناهم به ، وإذا قُلْنا: «إنَّهُ منَ المُباحِ ، الذي إذا أرادَهُ الإنسانُ لم يُمْنَعْ منه » صارَ منَ الأُمورِ المشروعةِ .

مسألةٌ: واعتكافُ المَرْأةِ جائزٌ، حتى في هذه المساجِدِ الثلاثةِ، لكنْ لا بُدَّ أَنْ تَكُونَ في مكانٍ مُناسِبٍ، وإذا حاضَتْ فإنَّها تُخْرَجُ منَ المسجِدِ، فإذا كانتْ حائضًا ثم أرادتْ أَنْ تَعْتَكِفَ وهي حائضٌ فلا يَصِحُّ اعْتكافُها ولا يَنْعَقِدُ.

مسألةٌ: هل هناك فرقٌ بين مَن يقولُ: «نَذَرْتُ للهِ أَنْ أَصُومَ شهرًا» ومَنْ يقولُ: «نَذَرْتُ للهِ أَنْ أَصُومَ ثلاثينَ يَومًا»؟

الجوابُ: بينهما فرقٌ؛ الأوَّلُ لو بدأ هذا الشهرَ مِن أوَّلِ ليلةٍ وصارَ تسعةً وعشرينَ يومًا كفاهُ، أمَّا الثَّاني فلا بُدَّ أنْ يَصومَ ثَلاثينَ يَومًا.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب إذا قال أرضي أو بستاني صدقة لله عن أمي، رقم (٢٧٥٦) من حديث سعد بن عبادة رَضِحَالِلَهُعَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تَبَارَكَوَتَعَالَى، رقم (٧٣٧٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل قراءة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَــَدُ ﴾، رقم (٨١٣) من حديث عائشة رَضِحَالِللَّهُ عَنها.

أمَّا مَنْ يَنْذِرُ صومَ ثلاثينَ يومًا مُتتاليةً، فإنَّهُ يَبْدَأُ مِن حينِ ما نَذَرَ ويُتابعُ، وكذلك إذا نَذَرَ أنْ يصومَ شَهْرًا مُتتابِعًا، فإنْ كانَ نَذَرَ شهرًا مُعَيَّنًا لَزِمَ التَّتابُعُ لضرورةِ التَّعْيينِ، وإنْ كانَ غيرَ مُعيَّنٍ فعلى حَسَبِ نِيَّتِهِ، فإنْ كانَ له نِيَّةٌ بالتَّتابُعِ تابَعَ، وإلا فهو حرُّ، إنْ شاءَ تابَعَ وإنْ شاءَ فرَّقَ.

مسألةٌ: إنْ قالَ شيئًا ثم شكَّ هل هو نذرٌ أم لا؟

الجوابُ: إذا كانَ شاكًا ولا يَنْوِي النَّذْرَ نَبْني كلامَهُ على الأصلِ، فلا يكونُ نَذْرًا، ولْيُنْظَرْ كلامُنا في (القَواعِدِ)(١).

⁽۱) انظر: القاعدة الحادية عشر في كتاب (التعليق على القواعد والأصول الجامعة)، لفضيلة شيخنا الشارح رَحمَهُ اللّهُ (ص:۱۱).

كِتابُ القَضاءِ

(القَضاءُ) يُضافُ إلى اللهِ تَعالَى، ويُضافُ إلى العبدِ، والمرادُبه هنا القَضاءُ المضافُ إلى العبدِ، والمرادُبه هنا القَضاءُ المضافُ إلى العبدِ، لكنْ مع ذلك يَحْسُنُ أَنْ نَتَكَلَّمَ عنِ القَضاءِ المُضافِ إلى اللهِ عَرَّفَجَلَّ فالقَضاءُ المضافُ إلى اللهِ نَوْعانَ:

قضاءٌ شرعيٌّ: وهو ما أمَرَ اللهُ تَعالَى به، وعلى هذا يقولُ: (قَضى) بمعنى أمرَ، مثلُ قولِ اللهِ تَعالَى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَا تَعَبُدُوۤا إِلَاۤ إِيّاهُ وَبِالْوَلِدَيْنِ إِحْسَنًا ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وقولِهِ تَعالَى: ﴿ وَاللهُ يَقْضِى بِالْحَقِّ ﴾ [غافر: ٢٠]، أي: يشرعُ الحقَّ.

وقضاءٌ كونيٌّ قَدَريٌّ: وهو ما قضاهُ اللهُ تَعالَى قَدَرًا وكَوْنًا، ويكونُ فيها يُحِبُّهُ اللهُ وفيها لا يُحِبُّهُ، ومنه قولُهُ تَعالَى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِيَ إِسْرَءِيلَ فِي ٱلْكِئْبِ لَنُفْسِدُنَ فِي وَفيها لا يُحِبُّهُ، ومنه قولُهُ تَعالَى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِيَ إِسْرَءِيلَ فِي ٱلْكِئْبِ لَنُفْسِدُنَ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ ﴾ [الإسراء:٤]، فهنا القضاءُ كونيٌّ قدريُّ؛ لأنَّ اللهَ لا يُمْكِنُ أَنْ يَقْضِيَ شرعًا بالفسادِ.

أمَّا القَضاءُ المنسوبُ إلى الإنسانِ فهو: تَبْيينُ الحُكْمِ الشرعيِّ والإلزامُ به، فالقاضي في المَحْكمةِ يُبيِّنُ الحُكْمَ الشرعيِّ ويُلْزِمُ به.

وجذا يُعْرَفُ الفرقُ بين القاضي والمُفْتي، فالمُفْتي لا يُلزِمُ، أمَّا القاضي فيُلزِمُ؛ ولهذا صحَّ الإفتاءُ على الغائِبِ، ولا يصحُّ القَضاءُ عليه؛ لأنَّ القَضاءَ على الغائِبِ الزامُّ له، وقد يكونُ له حُجَّةٌ تَدْفَعُ الإلزامَ، وأمَّا الفَتْوى فليست إلْزامًا.

ولهذا لما اسْتَفْتَتِ امرأَةُ أبي سُفْيانَ رَضَالِلَّهُ عَنْهُمَا النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنَّ أبا سُفْيانَ

رجلٌ شحيحٌ، قالَ ﷺ: «خُذي ما يَكْفِيكِ»(١)، مع أنَّ المقضيَّ عليه غائبٌ، لكنَّ هذا ليس مِن بابِ القَضاءِ، بل مِن بابِ الفَتْوى.

وفَرْقُ آخَرُ بين الْمُفْتي والحاكِمِ: أنَّ حُكْمَ الحاكِمِ يرفعُ الخلاف، أمَّا فَتُوى الْمُفْتي فلا تَرْفَعُهُ، فلو حَكَمَ القاضي بمسألةٍ فيها خلافٌ ارْتَفَعَ الخلافُ ولَزِمَ الْمُفْتي فلا يَرْفَعُ الخلاف، ويُمْكِنُ نَقْضُ حُكْمِهِ. الحُكْمُ، ولا يُنْكَرُ، وأمَّا المُفْتي فلا يَرْفَعُ الخلاف، ويُمْكِنُ نَقْضُ حُكْمِهِ.

والقضاءُ فرضُ كفايةٍ، وإذا لم يُوجَدُ إلا واحدٌ يصلحُ للقضاءِ صارَ فَرْضَ عينٍ عليه؛ لأنَّهُ لا بُدَّ مِن أَنْ يُوجَدَ للنَّاسِ مَن يَقْضِي بينهم، ومِن أُدِلَّةِ ذلك قولُهُ عينٍ عليه؛ لأنَّهُ لا بُدَّ مِن أَنْ يُوجَدَ للنَّاسِ مَن يَقْضِي بينهم، ومِن أُدِلَّةِ ذلك قولُهُ تَعالَى: ﴿ يَنَدَاوُرُدُ إِنَّا جَعَلْنَكَ خَلِيفَةً فِي ٱلْأَرْضِ فَأَصْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَيِّ وَلَا تَنَبِعِ ٱلْهَوَىٰ ﴾ تعالى: ﴿ يَكَاوُرُدُ إِنَّا جَعَلْنَكَ خَلِيفَةً فِي ٱلْأَرْضِ فَأَصْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَيِّ وَلَا تَنَبِعِ ٱلْهَوَىٰ ﴾ [ص:٢٦]، ثم إذا أردْنا أنْ نقيسَ ذلك على الإمارةِ، فإنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ أمرَ المسافِرينَ إذا كانوا ثَلاثةً أنْ يُؤمِّرُوا أَحَدَهم (٢).

والقَضاءُ مِن أفضلِ الولاياتِ التي يقومُ بها المسلمُ؛ لأنَّهُ يُنفِّذُ حُكْمَ اللهِ في عِبادِهِ؛ ولأنَّهُ إذا لم يَتَوَلَّ القَضاءَ مَن هو أهلُ له، تولَّاهُ مَنْ ليس له بأهلٍ؛ ولهذا قالَ العُلَماءُ رَحَهُ اللهُ: إنَّ تَولِي القَضاءِ فَرْضُ كفايةٍ إنْ قامَ به مَنْ يَكْفي، وإلا فهو عينٌ عليه، وتَهَرُّبُ بعضِ السَّلَفِ منه لأنَّ العُلَماءَ كانوا في وقتهِ كثيرينَ، فإذا تهرَّبَ منهم أحدٌ كانَ مِن غيرِهِ مَن تكونُ به الكفايةُ، لكنْ إذا قلَّ العُلَماءُ الموثوقونَ فإنَّهُ لا يَنْبغي أبدًا أنْ يَتَهرَّبَ العالِمُ منه.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب النفقات، باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه، رقم (١٧١٤) من حديث عائشة رَضَاًلِلَّهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب الجهاد، باب في القوم يسافرون يؤمرون أحدهم، رقم (٢٦٠٨) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ.

فإنْ قالَ: «أخْسَى أَنْ أَجُورَ فِي الحُكْمِ» قُلْنا: حتى وإنْ جُرْتَ فِي الحُكْمِ بعدَ الاجتهادِ فلك أَجْرٌ؛ لأنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ يقولُ: «إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرًانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطأَ فَلَهُ أَجْرٌ» (١) ، ثم إنَّك قد تُخْطئ وقد تصيبُ؛ فلهاذا تُغلِّبُ جانبَ الخطأ؟ أليستِ الإصابة لَنْ أرادَ الحقَّ واجتهدَ هي الأكثر، وإذا كانتْ هي الأكثرُ فلهاذا نَتَهَرَّبُ خَوْفًا منَ الأقلِّ، وقد قالَ اللهُ تَعالَى لداودَ عَلَيْهِ السَّكَمُ: فَإِنَا جَعَلْنَكَ خَلِفَةً فِي ٱلْأَرْضِ فَأَحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِيّ وَلَا تَنَبِع ٱلْهَوَى فَيُضِلَكَ عَن سَبِيلِ ٱللهِ اللهَ اللهُ اللهُ اللهُ وَلا تَنَبِع الْهَوَى فَيُضِلَكَ عَن سَبِيلِ ٱللهِ اللهُ اللهُ

وهو ولايةٌ مِن أفضلِ الولاياتِ لها يَخْصُلُ فيها مِن إيصالِ الحقوقِ إلى أهْلِها، وحَقْنِ الدِّماءِ، وعُقوبةِ المُفْسِدِ، وغيرِ ذلك؛ لأنَّ كُلَّ هذه الأشْياءَ تمرُّ بالقَضاءِ، فالتهرُّبُ منه ليس في محَلِّهِ، ولا يَنْبغي؛ لأنَّ النَّاسَ لا بُدَّ لهم مِن قُضاةٍ فإذا تهرَّبَ أهلُ القَضاءِ حقَّا تَولَّاهُ مَن هم ليسوا بأهلِ له، ففسَدَتِ الدُّنيا والدِّينُ.

وربَّما يقولُ القائلُ: إنَّ النَّاسَ في تَغَيُّرٍ، وكَثُرَتِ الحيَلُ، وكَثُرَ الكَذِبُ، وهذا يشقُّ عليه؟

فالجواب: اجْتَهِدْ في تَحَرِّي الحقِّ، فإن أصبْتَ فلك أجرانِ، وإنْ أَخْطَأْتَ فلك أجرٌ واحدٌ، ثم إنَّهُ يَنْبغي للقاضي أنْ يَكُونَ عنده فراسةٌ ومعرفةٌ بأحوالِ النَّاسِ؛ لأنَّ هذه تَخْدِمُهُ كثيرًا، فقد يتحاكمُ اثنانِ وظاهرُ الحالِ مع الأوَّلِ ولكنْ بالفراسةِ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، رقم (۷۳۵۲)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحكام إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، رقم (۱۷۱٦) من حديث عمرو بن العاص رَضِيًا لِللهُ عَنْهُ.

ومعرفةِ الأحْوالِ يكونُ الحقُّ مع الثَّاني؛ لذا يَنْبغي للقاضي أنْ يَكونَ لديْهِ فراسةٌ حتى يَصِلَ إلى الحقِّ.

وما قِصَّةُ سُلَيْهَانَ وداوُدَ -عليهما السلامُ- مع المرأتينِ اللَّتينِ خَرَجَتَا، فأكلَ ولدَ إحْداهُما الذئب، فاخْتَصَمَتا إلى داودَ فَقضى به للكُبْرى اجْتهادًا منه على أنَّ الصَّغْرى شابَّةٌ وأمامَها سَنواتٌ إذا أرادَ اللهُ فيَأْتِيها أولادٌ، بخلافِ الكُبْرى، فلما خَرَجَتا مِن عند داودَ قَصَّتا على سُلَيْهانَ فقالَ: «لا» ودعا بالسِّكِينِ، وقالَ: «أشُقُهُ بينكما نِصْفينِ» فقالتِ الصُّغْرى: «هو لها يا نبيَّ اللهِ» أمَّا الكُبْرى فوافَقَتْ حتى يَلْحَقَ بينكما نِصْفينِ فقالتِ الصَّغْرى: «هو لها يا نبيَّ اللهِ» أمَّا الكُبْرى فوافَقَتْ حتى يَلْحَقَ هذا بابْنِها ويَهْلِكَ كما هلكَ ابنها الذي أكلَهُ الذِّنْبُ، فقضى به سُلَيْهانُ للصِّغْرى(١)، وهذا منَ الفراسةِ.

ويُذْكَرُ عن قُضاةٍ منَ السلفِ ومنَ الخلفِ أيضًا أشياءُ غريبةٌ في الفراسةِ؛ ولهذا أَمَنَى أَنْ يَتَتَبَّعَ أحدٌ منَ النَّاسِ مثلَ هذه القصصِ، وتُؤَلَّفُ في مُؤَلَّفٍ، وتُوزَّعُ بين القُضاةِ حتى يَسْتعينوا بها على تَحَرِّي الحُكْمِ والحقِّ.

والقضاءُ مِن أعْلى الولاياتِ، حتى إنَّ القاضيَ يَحْكُمُ حتى على الأميرِ والسُّلُطانِ؛ لأَنَّهُ حاكمٌ قاضٍ، يَقْضي بشرعِ اللهِ، ثم إنَّهُ يَتَأَكَّدُ في زَمَنِنا هذا أنْ يَتَوَلَّى العُلْماءُ بشريعةِ اللهِ مَناصبَ القَضاءِ؛ لأَنَّهُ كَثُرَ التحاكُمُ للطاغوتِ الآنَ، وهو القانونُ المُخالِفُ للشريعةِ، وصارَ كثيرٌ منَ النَّاسِ اليومَ -ولا أقولُ: أكثرُ النَّاسِ- يعتمدونَ على القوانينِ المكتوبةِ، ويخافونَ إنْ حَكموا بخِلافِها أنْ تُردَّ أحْكامُهُم، أو أنْ تُوضَعَ على القوانينِ المكتوبةِ، ويخافونَ إنْ حَكموا بخِلافِها أنْ تُردَّ أحْكامُهُم، أو أنْ تُوضَعَ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُرَدَ سُلَيْمَنَ ۚ يَغْمَ ٱلْعَبْدُ ۗ إِنَّهُۥ أَوَّابُ﴾ [ص:٣٠]، رقم (٣٤٢٧)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب بيان اختلاف المجتهدين، رقم (١٧٢٠) من حديث أبي هريرة رَضِحَالِلَهُ عَنهُ.

فوقَ رُؤوسِهِم علامةُ اسْتِفْهامٍ، ولكنَّ الواجبَ على الإِنْسانِ أَنْ يقولَ الحَقَّ: ﴿كُونُواْ قَوَّمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ [النساء:١٣٥].

فإنْ قيلَ: لو كانَ في بعضِ البلادِ التي لا تَحْكُمُ بشرعِ اللهِ قاضٍ يَحْكُمُ بالشرعِ، فإذا جاءَهُ إنسانٌ قد زَنى وهو مُحْصَنٌ حَكَمَ عليه بالرَّجْمِ، فكأنَّهُ قالَ: إنَّهُ بريءٌ؛ لأَنَّهُ يَخْرُجُ وكأنَّهُ لا شيءَ عليه، أمَّا إذا حَكَمَ عليه بالقانونِ الوضعيِّ فيُنفَّذُ فيه هذا الحُكْمُ، فهل لهذا القاضي أنْ يَحْكُمَ عليه بغيرِ شرع الله لتُنفَّذَ العُقوبةُ؟

قُلْنا: لو كانَ يحكمُ بالشرعِ ولا يُنَفَّذُ حُكْمُهُ؛ فهو لا يُكلَّفُ إلا القَضاءَ بالشرعِ، أمَّا التنفيذُ فعلى غيرِهِ، فالواجبُ على هذا القاضي أنْ يَحْكُمَ بالشرعِ، فإنْ نُفِّذَ فهذا المطلوبُ، وإنْ لم يُنَفَّذُ فالإثْمُ على مانعِهِ.

ورَغْمَ ذلك فنقولُ لهؤلاءِ القضاةِ: اثْبُتُوا، فالذي نَعْلَمُهُ أَنَّ الدُّولَ الإِسْلاميَّةَ التي تحكمُ بالقوانينِ الوضعيَّةِ ليس كُلُّ ما يحكمونَ به لا يُنَفَّذُ؛ لأنَّ المعروفَ أنَّ ما يَتَعَلَّقُ بالنّكاحِ والأحوالِ الشخصيَّةِ والمواريثِ وما أشْبَهَ ذلك تكونُ كُلُّها حَسَبَ القَضاءِ الشرعيِّ.

مسألةٌ: طالبُ عِلْمٍ يقيمُ بمكانٍ ليس فيه قُضاةٌ، والنَّاسُ يأتونَهُ إذا حَصَلَ لهم مُشْكلةٌ ليَحْكُمَ بينهم، فهل له ذلك؟

قُلْنا: نعم، يَقْضي بينهم، وهذا يُسَمَّى التحكيم، فإذا حكَّمَ رَجُلانِ رَجلًا يَرْضيانِهِ ومعه عِلْمٌ منَ الشرع - ولا بُدَّ أَنْ يَكُونَ معه علمٌ منَ الشرع - فله أَنْ يَحُكُمَ، وأَمَّا إِنْ قَدِموا إليه للصُّلْحِ فهذا لا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ عنده عِلْمٌ في الشرع، ويَكْفي وأمَّا إِنْ قَدِموا إليه للصُّلْحِ فهذا لا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ عنده عِلْمٌ في الشرع، ويَكْفي أَنْ يَكُونَ منده عِلْمٌ في الشرع، ويَكْفي أَنْ يَكُونَ رجلًا حَكيمًا عادلًا مُحِبًّا للخيرِ؛ لأنَّ هناك فرقًا بين أن يُطْلَبَ منَ المُحَكَّمِ أَنْ يَكُونَ رجلًا حَكيمًا عادلًا مِحْبًا للخيرِ؛ لأنَّ هناك فرقًا بين أن يُطْلَبَ منَ المُحَكَّمِ

أَنْ يَحْكُمَ، وأن يُطْلَبَ منه أنْ يُصْلِحَ؛ لأنَّ الإصلاحَ عن رضًا منَ الطرفينِ، أمَّا الحُكُمُ فبَتُّ بينهما.

فإن كانوا يَتَبعانِ مَذْهبًا وهو لا يَرى هذا المذهب، لكنَّهُ على علم ويَرى الصَّواب، فلا بُدَّ أَنْ يُخْبِرَهُم أَنَّهُ سيَحْكُمُ بينهم بها يراهُ صَوابًا لا بها يرونَهُ هم، فإذا رَضوا بذلك يَحْكُمُ، ويَلْزَمُهُم الحُكْمُ. وما داما تَحَاكَها إلى حَكَمٍ ولو غيرَ مُنَصَّبٍ مِن وليِّ الأمرِ، فإنَّهُ يَنْفُذُ حُكْمُهُ كها يَنْفُذُ حُكْمُ القاضي المُنصَّبِ مِن وليِّ الأمرِ.

١٣٩٢ – عَنْ بُرَيْدَةَ رَضَالِكَ عَنَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ: اثْنَانِ فِي النَّارِ، وَوَاحِدٌ فِي الجَنَّةِ: رَجُلٌ عَرَفَ الحَقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُوَ فِي الجَنَّةِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الحَقَّ فَلَمْ يَعْرِفِ الجَنَّةِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الحَقَّ فَلَمْ يَعْرِفِ الحَقَّ فَقَضَى لِلنَّاسِ عَلَى فَلَمْ يَعْرِفِ الحَقَّ فَقَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُو فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ لَمْ يَعْرِفِ الحَقَّ فَقَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُو فِي النَّارِ» رَوَاهُ الأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ الحَاكِمُ (۱).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْهِ: «الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ» أي: ثلاثةٌ بالصنفِ لا بالشخص، وهذا مِن حُسنِ تعليمِ النَّبيِّ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ أَحِيانًا يُصنِّفُ الأشياءَ ويُقَسِّمُها ويَحْصُرُها في عددٍ مُعيَّنِ مع أنَّها أكثرُ من ذلك، حَسَبَ ما تَقْتضيهِ الحالُ.

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الأقضية، باب في القاضي يخطئ، رقم (٣٥٧٣)، والترمذي: كتاب الأحكام، باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي، رقم (١٣٢٢ م)، والنسائي في الكبرى (٥/ ٣٩٧) برقم (٥٨٩١)، وابن ماجه: كتاب الأحكام، باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق، رقم (٢٣١٥)، وانظر: المستدرك للحاكم (٤/ ١٠١- ١٠٢) برقم (٢٣١٥).

قولُهُ ﷺ: «رَجُلٌ عَرَفَ الحَقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُوَ فِي الجَنَّةِ»؛ فهذا جَمَعَ بين العلمِ والعَدْلِ، أمَّا العلمُ فلأنَّهُ عَرَفَ الحَقَّ، وأمَّا العدلُ فلأنَّهُ قَضى به، فهذا في الجنَّةِ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَلَمْ يَقْضِ بِهِ وَجَارَ فِي الْحُكْمِ» والعطفُ في قوله: «وَجَارَ» عطفُ تفسير لقولِه: «فَلَمْ يَقْضِ بِهِ» لأَنَّهُ إذا لم يَقْضِ بالحقِّ لَزِمَ مِن ذلك الجورُ؛ لأَنَّ ما خالَفَ الحقَّ فهو جورٌ، وعلى هذا فيكونُ قولُهُ عَلَيْهِ: «وجارَ في الحُكْم» مِن بابِ عطفِ التَّفسيرِ، لا عطفِ التَّبايُنِ.

قولُهُ ﷺ: «وَرَجُلُ لَمْ يَعْرِفِ الْحَقَّ فَقَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ»؛ فهذا إنسانٌ نصَّبَ نفسَهُ قاضيًا بسببِ هَيْئتِهِ وبِزَّتِهِ وزِيِّهِ، لكنَّهُ أجهلُ منَ الحمارِ، لا يعرفُ الحَقَّ فقضى بغيرِهِ، فهذا في النَّار.

والثَّاني أعظمُ جُرْمًا منَ الثَّالثِ، فالذي عَرَفَ الحَقَّ ولم يقضِ به جُرْمُهُ أعظمُ، والعياذُ باللهِ؛ لأنَّ هذا مِن صَنْفِ المغضوبِ عليهم، بينها الثَّالثُ مِن صنفِ الضالِّينَ، والمغضوبُ عليهم أقبحُ حالًا منَ الضالِّينَ.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

- ١ حُسْنُ تعليمِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حيث إنَّهُ أحيانًا يذكُر المسألة أو الحُكْمَ
 على سبيلِ التَّقْسيم؛ لأنَّ التَّقْسيمَ أبْقى في الذِّهْنِ وأشدُّ اسْتيعابًا للحُكْمِ.
- ٢- التَّحْذيرُ منَ القَضاءِ بغيرِ عِلْمٍ؛ لأنَّ مَن قَضى بغيرِ عِلْمٍ فهو مِن قُضاةِ النَّارِ.
- ٣- التَّحْذيرُ مِن مُخالفةِ الحقِّ في الحُكْمِ؛ لأنَّ مَن خَالفَ الحَقَّ في الحُكْمِ فهو مِن قُضاةِ النَّارِ.

٤- أنَّهُ يجبُ على القاضي أنْ يَتَصَوَّرَ أولًا القَضيَّةَ ثم الحُكْمَ منَ الأدِلَّةِ الشَّرعيَّةِ؛
 لقولِهِ ﷺ: «عَرَفَ الحَقَّ» ولا يُمْكِنُ أنْ يَعْرِفَ الحَقَّ إلا بتصوُّرِ المسألةِ أوَّلًا، ثم
 بتطبيقِ الأحْكامِ الشَّرعيَّةِ عليها، ولهذا يكونُ الحُكْمُ على الشيءِ فَرْعٌ عن تصوُّرِهِ.

٥- جوازُ حُكْمِ الحاكِمِ بعِلْمِهِ بدون طلبِ إقامةِ البَيِّنةِ؛ أي: لو تَحاكَم إليه رَجلانِ، والحاكمُ قد حَضَرَ القضيَّةَ، فإنَّهُ يَحْكُمُ بعلمِهِ، مثالُ ذلك: ادَّعى زيدٌ على عَمْرٍو أَنَّهُ باعَ عليه بيتَهُ، وكانَ القاضي حاضرًا، ثم بعد ذلك أنكرَ البائعُ، فتَخاصَها إلى القاضي الذي كانَ حاضرًا، فقد تَخاصَها إليه وهو يعرفُ القضيَّةَ ويعرفُ الحقَّ، وأنَّهُ باعَهُ عليه، فظاهِرُ الحديثِ أَنَّهُ يَحْكُمُ بعلمِه لقولِهِ عَلَيْهِ: «عَرَفَ الحَقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُو فِي الجَنَّةِ».

وهذه المسألةُ اختلَفَ فيها العُلْماء، فمِنْهم مَنْ قالَ: يجوزُ للقاضي أَنْ يَحْكُمَ بعِلْمِهِ، ولو بِلا بَيِّنَةٍ ما دام يعرفُ الحقّ، وأيَّدَهُ قولُهُ في هذا الحديثِ، وحديثِ سُلَيْمانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِأَنَّهُ قَضى بالقرينةِ بناءً على عِلْمِهِ وفراستِهِ، ومِنْهم مَنْ قالَ: لا يَحْكُمُ بعلمِهِ؛ لأنَّ ذلك تُهْمةٌ، فالنَّاسُ سيقولونَ: حَكَمَ القاضي فلانٌ بدونِ بَيِّنةٍ، فيئَّهمُ، بعلمِهِ؛ لأنَّ ذلك تُهْمةٌ، فالنَّاسُ سيقولونَ: حَكَمَ القاضي فلانٌ بدونِ بَيِّنةٍ، فيئَّهمُ، كما أَنَّهُ سيَفْتَحُ البابَ لقُضاةِ السُّوءِ، فكُلُّ قاضي سُوءٍ أرادَ أَنْ يَحْكُمَ لقريبِهِ أو صديقِهِ فسيَحْكُمُ بما يَهُوى، ثم يقولُ: «كنتُ عالمًا بذلك»، فمِنْ أجلِ هذا لا يجوزُ للحاكِمِ أَنْ يَقْضِى بعلْمِهِ.

لكنِ استَثْنَوْ ا من ذلك مسألتينِ:

المسألةُ الأُولى: إذا كانَ عِلمُهُ بالشيءِ في مجلسِ القَضاءِ، فهنا لا بدَّ أَنْ يَحْكُمَ به، مثلُ أَنْ يَدَّعِي شخصانِ عند القاضي، فيقولُ أحدُهُما: «لي في ذِمَّةِ هذا الرَّجُلِ

أَلفُ رِيالٍ» فيقولُ المُدَّعى عليه: «نعم» ثم في أثناءِ الجلسةِ أَنْكَرَ، فهنا يحكمُ بِعلْمِهِ؛ وذلك لأنَّ الشيءَ ثَبَتَ بإقرارِ المُدَّعى عليه في جَبْلِسِ الحُكْمِ، ولو قُلْنا: إنَّهُ لا يَحْكُمُ بعلمِهِ في هذه الصُّورةِ، وأنَّهُ لها أَنْكَرَ تَرْتَفِعُ القضيَّةُ، صارَ في هذا بلاءٌ وشرُّ.

المسألةُ الثَّانيةُ: إذا كانَ الشيءُ مَشْهُورًا، فإنَّ شُهْرتَهُ تُغني عن إقامةِ البَيِّنةِ عليه، مثلُ أنْ يَكونَ زيدٌ يَسْكُنُ بَيْتًا لفترةٍ طويلةٍ منَ الزَّمانِ، وقد اشْتُهِرَ عند النَّاسِ كُلِّهم أنَّ هذا بيتُ هذا السخصِ، ومِلْكُهُ، فادَّعى عليه عَمْرٌ و أنَّ هذا البيتَ بُسْتانٌ يَمْلِكُهُ عَمْرٌ و، فهنا للقاضي أنْ يَحْكُمَ بعِلْمِهِ، ولا يحتاجُ أنْ يُطالِبَ عَمْرًا بشهودٍ على أنَّهُ عَمْرٌ و المسألةُ مشهورةٌ، فلا يَلْحَقُهُ له، ولا يحتاجُ أنْ يُطالِبَ عَمْرًا بشهورةٌ، فلا يَلْحَقُهُ فيها تُهْمةٌ أنَّهُ حَكَمَ بهواهُ؛ لأنَّ الأمْرَ مشهورٌ.

والقولُ الرَّاجِحُ: أَنَّهُ في هاتينِ الصُّورتينِ يجوزُ للقاضي أَنْ يَحْكُمَ بعِلْمِهِ، وما عدا ذلك فإنَّهُ لا يجوزُ؛ لِها تقدَّمَ منَ التَّعْليلِ.

فإنْ قالَ قائلٌ: الحديثُ عامٌ لقولِهِ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «عَرَفَ الحَقَّ فَقَضَى بهِ»؟

قُلْنا: لكنَّ معرفة الحقِّ لها طرقٌ لا بُدَّ منِ اعْتبارِها؛ فالنَّبيَّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ قالَ: «عَرَفَ الحَقَّ».

٦- فضيلةُ القَضاءِ؛ وذلك إذا كانَ على ما وَصَفَهُ النَّبيُّ عَلَيْهِ أي: إذا كانَ عَنْ عَرَفَ الحَقَ وقضى به، وجهُ ذلك: أنَّ النَّبيُّ عَلَيْهِ جَعَلَ ثوابَ هذا القاضي الجنَّة، وعلى هذا: فلا يَنْبغي لَنْ كانَ أهلًا للقضاءِ أنْ يَتَخَلَّفَ عنه لِما فيه مِن هذا الثَّوابِ العظيمِ والفوائِدِ العظيمةِ الكثيرةِ.

٧- التَّحْذيرُ منَ الحُكْمِ بالجهلِ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ توعَد عليه بالنَّارِ، وقد أَجْعَتِ الشُّرائعُ على تَحْريمِهِ؛ لأنَّهُ مِن جُمْلةِ المُحَرَّماتِ الخمسةِ التي ذَكَرَها اللهُ عَنَّهَ عَلَى فَ الشُرائعُ على تَحْريمِهِ؛ لأنَّهُ مِن جُمْلةِ المُحَرَّماتِ الخمسةِ التي ذَكَرَها اللهُ عَنَّهَ وَاللهِ تَعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْعَوَي مَنَ طَهُرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغَى بِغَيْرِ ٱلْحَقِ وَآن ثَشْرِكُوا بِاللهِ مَا لَمْ يُنْزِلُ بِهِ مُسْلَطَنَا وَأَن تَقُولُوا عَلَى ٱللّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٣]، وهذه المُحرَّماتُ الخمسُ ذَكرَها العُلْماءُ رَحِهُمُ اللهُ أَنَّها محرَّمةٌ في كُلِّ شريعةٍ.

......

١٣٩٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِتَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ وُلِّيَ القَضَاءَ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّينٍ». رَوَاهُ الخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ (١).

الشَّرحُ

في إعرابِ هذا الحديثِ إشكالٌ، وهو أنَّ الفِعْلَ (وُلِّيَ) مَبْنِيٌّ لِمَا لَم يُسمَّ فاعلُهُ، ومع ذلك نَصَبَ ما بعدَهُ، وذلك لأنَّ نائبَ الفاعلِ ضميرٌ مسترٌ جَوازًا، تقديرُهُ هو. و(القضاء) منصوبٌ على أنَّهُ مفعولٌ به، وكانَ أصلُهُ مَفْعولًا به ثانيًا، وتقديرُ العِبارةِ (مَنْ ولَّاهُ السلطانُ أو نائبُهُ القضاءَ فقد ذُبِحَ بغيرِ سِكِّينٍ).

ولا شكَّ أنَّ المَذْبُوحَ بغيرِ سِكِّينٍ سوف يكونُ عليه مَشَقَّةٌ في الذَّبْح، لكنَّ هذا لا يعني أنَّهُ يكونُ مَيِّتًا نَجسًا؛ لأنَّ المَذْبُوحَ إذا ذُبِحَ على وجهٍ صحيحٍ يكونُ طاهرًا

⁽۱) أخرجه أحمد (۲/ ۲۳۰)، وأبو داود: كتاب الأقضية، باب في طلب القضاء، رقم (۳۵۷۱)، والترمذي: كتاب الأحكام، باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي، رقم (۱۳۲۵)، والنسائي في الكبرى (٥/ ٣٩٨) برقم (٥/ ٥٨٩٢)، وابن ماجه: كتاب الأحكام، باب ذكر القضاة، رقم (٢٣٠٨).

مُذَكَّيًا حَلالًا، لكنْ يحصُلُ عليه مَشَقَّةٌ، حيث ذُبِحَ بغيرِ سِكِّينٍ، مثلُ أَنْ يُذْبَحَ بخَشَبةٍ أَو عَظْمةٍ أَو حَجَرٍ، أو ما شابَه ذلك.

ووجْهُ الْمُشابَهِةِ: أَنَّ الْمَدْبُوحَ بغيرِ السِّكِّينِ يَتَأَلَّمُ، والقاضي أيضًا يَتَأَلَّمُ في أُمورٍ: أولًا: في طلبِ معرفةِ الحقِّ منَ الكِتابِ والسُّنَّةِ؛ لأنَّ عليه أنْ يَبْحَثَ ويَنْظُرَ في دلالةِ الكِتابِ والسُّنَّةِ على هذه القضيَّةِ.

ثانيًا: في تطبيقِ هذا على القضيَّةِ المُعَيَّنةِ.

ثَالثًا: في معرفة حالِ الخُصومِ؛ لأنَّ منَ الخصومِ مَن يَظْهَرُ على خُصومتِهِ الكَذِبُ، يَعْرِفها القاضي بفراستِهِ.

فلهذه المقدِّماتِ الثلاثِ صارَ الحاكمُ أو القاضي كالمَذْبوحِ بغَيْرِ سِكِّينٍ.

ولكنَّ الرَّسولَ ﷺ لم يَقُلْ: إنَّ الذَّبيحةَ تكونُ حَلالًا أو حَرامًا، بل ظاهرُ الحديثِ أنَّها تكونُ حَلالًا، فإذا اجْتَهَدَ في هذه المقدِّماتِ الثلاثِ وحَكَمَ فإنَّ حُكْمَهُ صحيحٌ وليس عليه في ذلك إثْمٌ.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١- التَّحْذيرُ منَ القَضاءِ؛ ولكنَّ هذا ما لم يتعيَّنْ عليه، فإنْ تعيَّنَ عليه بحيثُ
 لا يُوجَدُ أحدٌ أفضلُ منه فإنَّهُ يجبُ عليه أنْ يكونَ قاضيًا؛ لأمورٍ:

أُولًا: لَكَيْ لَا تَضيعَ حقوقُ النَّاسِ؛ إذ إنَّ الحقوقَ سوف تضيعُ إذا لم يَكُنْ هناك حاكمٌ؛ ولهذا قالَ اللهُ تَعالَى لداودَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿ يَنْدَاوُرُدُ إِنَّا جَعَلْنَكَ خَلِيفَةَ فِي الْأَرْضِ فَأَخَمُ ﴾ [ص:٢٦].

ثانيًا: لأنَّ النَّاسَ إذا لم يَجِدوا حاكمًا يَحْكُمُ بالشرعِ ذَهَبوا إلى حاكمٍ يَحْكُمُ بالشرعِ؛ إذ لا بُدَّ للنَّاسِ مِن حَلِّ مَشاكِلِهم بأيِّ طريقةٍ.

فلا يَجِلُّ لإنسانٍ أهلٍ للقضاءِ ولا يُوجَدُ مَنْ يقومُ مقامَهُ أَنْ يَعْتَذِرَ، أو يقولَ: «في القَضاءِ مَشَقَّةٌ، والنَّاسُ اخْتَلَفُوا، والحقوقُ صَعْبةٌ» وما أشْبَهَ ذلك، بل اسْتَعِنْ باللهِ، فإذا اسْتَعَنْتَ باللهِ عَزَّوَجَلَّ ثم بَذَلْتَ الجُهْدَ فإنْ أَخْطَأْتَ فلك أجرٌ واحدٌ، وإنْ أَصُبْتَ فلك أجرانِ.

إِذَنْ: فلا نُحَذِّرُ منَ القَضاءِ مُطْلقًا، ولا نُرَغِّبُ فيه مُطْلقًا، بل لا بدَّ منَ التَّفصيلِ.

١٣٩٤ – وَعَنْهُ (١) رَضَّالِتُهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ عَلَى اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ عَلَى الإِمَارَةِ، وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ القِيَامَةِ، فَنِعْمَ المُرْضِعَةُ، وَبِئْسَتِ الفَاطِمَةُ » رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٢). البُخَارِيُّ (٢).

الشَّرحُ

قُولُهُ عَلَيْةٍ: ﴿إِنَّكُمْ ﴾؛ الخطابُ هنا للأُمَّةِ جميعًا.

قولُهُ عَلَيْهِ: «سَتَحْرِصُونَ»؛ أي: سيكونُ منكم حِرْصٌ على الإمارةِ، وهذا في الغالبِ مِن طبيعةِ الإنسانِ، فهو يُحِبُّ أنْ يَكونَ له السُّلْطةُ أو السيطرةُ على النَّاسِ، سواءً بحقٌ أو بغيرِ حقٌ.

⁽١) أي: عن أبي هريرة رَضِّوَلَيْلُهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأحكام، باب ما يكره من الحرص على الإمارة، رقم (٧١٤٨).

قولُهُ عَلَيْ الذي يَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ القِيَامَةِ » لكنَّ هذا لفظٌ مُطْلَقٌ مُقَيَّدٌ بها إذا لم يَقُمْ بحقِها، فإنْ قامَ بحقِها لم تَكُنْ نَدَامةً، بل كانتْ نعمةً ؛ لأنَّ الذي يكونُ أميرًا يُنفَّذُ أحكامَ اللهِ عَنَّوْجَلَّ في عبادِ اللهِ، لا شكَّ أَنَّهُ مَأْجورٌ على هذا، والمأجورُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَنْدَمَ أَدِدًا، فالنَّدَامةُ تكونُ في حقِّ مَن لم يَقُمْ بالإمارةِ، أو فيمَنْ كانَ حَريصًا عليها بدونِ سَبَبِ شَرْعيٍّ ؛ لأنَّ الحريصَ على الإمارةِ بدونِ سَبَبِ شَرْعيٍّ إنَّهَا حَرَصَ ليكونَ له السُّلُطةُ والسيطرةُ في السُّلُطةُ والسيطرةُ في السُّلُطةُ والسيطرةُ في الغالِبِ يَتَبعُ الهوى ولا يرجعُ حتى لو بُيِّنَ له الحقُ، وحيناذِ تكونُ نَدامةً.

وقَوْلُنا: «بغيرِ سببٍ شَرعيًّ» عُلِمَ منه أَنَّهُ لو كانَ لسببٍ شرعيًّ فإنَّهُ لا بَأْسَ به، مثلُ أنْ يَكونَ القائمُ على هذه البلدةِ أميرًا لا خيرَ فيه، بل فيه شرُّ، فيَأْتِي إنسانُ ويحرصُ على أنْ يَكونَ هو الأميرَ مِن أجلِ أنْ يُزيلَ هذا الشرَّ، ويُحِلَّ مَحَلَّهُ الخيرَ، فهنا نقولُ: إنَّ هذا الرَّجُلَ لم يَحْرِصْ على الإمارةِ لمُجَرَّدِ السُّلُطةِ، ولكنْ ليساعِدَ النَّاسَ.

فهذه النُّصوصُ المُطْلَقةُ يجبُ أَنْ تُقيَّدَ بِالنُّصوصِ العامَّةِ، أو بِالقاعدةِ العَريضةِ العظيمةِ، وهي أنَّ هذه الشَّريعةَ مَبْنيَّةُ على جَلْبِ المصالِح ودَفْعِ المضارِّ.

وقولُهُ ﷺ: «يَوْمَ القِيَامَةِ»؛ أي: يومَ يقومُ النَّاسُ مِن قُبورِهِم إلى ربِّ العالمينَ، وسُمِّيَ بذلك لثلاثةِ أُمورٍ:

الأمرُ الأوَّلُ: أَنَّ النَّاسَ كُلُّهم يقومونَ مِن قُبورِهِم لرَبِّ العالمينَ، ﴿يَغُرُجُونَ مِن آلْأَجْدَاثِ كَأَنَهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴾ [القمر:٧]، ولا يكونُ خُروجُهم هذا في مُهْلةٍ، بل في خَظةٍ، قالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ فَإِنَّمَا هِمَ زَجْرَةٌ وَحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنظُرُونَ ﴾ [الصافات:١٩]، وقالَ:

﴿ إِن كَانَتُ إِلَّا صَيْحَةً وَحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحَضَرُونَ ﴾ [بس:٥٣]، صيحةٌ واحدةٌ، أي: يُصاحُ بهم (اخرجوا) فيخرجونَ في لحَظةٍ، ﴿ مَّا خَلْقُكُمُ وَلَا بَعْثُكُمُ وَاحدةٌ، أي: يُصاحُ بهم (اخرجوا) فيخرجونَ في لحَظةٍ، ﴿ مَّا خَلْقُكُمُ وَلَا بَعْثُكُمُ لَا اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

الأمرُ النَّاني: في سببِ تسميةِ هذا اليومِ بالقيامةِ أَنَّهُ يُقامُ فيه الأشهادُ، كما قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَاللَّيْنِ ءَامَنُوا فِي الْحَيَوةِ الدُّنِيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴾ [ظهر: ١٥]، والأشهادُ منهم: الرُّسُلُ، والعُلْماءُ، وهذه الأُمَّةُ تشهدُ على مَنْ سَبقَهم، ومن الأشهادِ الجوارحُ، تشهدُ على نفسِ الرَّجُلِ أو المَرْأةِ بما عَمِلوا، ومنها الأرْضُ: ﴿وَاَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَنْقَالَهَا آلَ وَقَالَ الْإِنسَانُ مَا لَمَا آلَ يَوْمَبِدِ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا آلِ إِنْ رَبِّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴾ [الزلزلة: ٢-٥].

الأمرُ الثَّالَثُ: أَنَّهُ يُقامُ فيه العدْلُ، كما قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَذِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ الْعُمْرِ النَّبِيُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أَنَّ فِي هذا اليومِ يُقْتَصُّ للشاةِ الجَلْحاءِ منَ الشَّاةِ القَرْناءِ (۱)، وهذا غايةُ العدلِ.

وقولُهُ ﷺ: «فَنِعْمَ الْمُرْضِعَةُ، وَبِئْسَتِ الفَاطِمَةُ»؛ نعم المُرْضِعةُ لأنَّ الأميرَ الذي لا يُريدُ إلا مُجَرَّدَ السُّلطةِ يَتَنعَّمُ بها وصلَ إليه منَ الهوى، الذي كانَ يُجِبُّهُ ويَهُواهُ، فيكونُ في نَعيمٍ، لكنْ بِئْسَتِ الفاطمةُ، أي: إذا قُطِعَ عنه هذا النعيمُ بانتقالِهِ إلى الآخِرةِ وَجَدَ بدلَ النَّعيمِ البُّوْسَ والعياذُ باللهِ.

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، رقم (۲۰۸۲) من حديث أبي هريرة رَضِحَالِلَهُ عَنْهُ.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١ - مصداق قول الرَّسولِ عَلَيْهِ؛ حيثُ قالَ عَلَيْهِ: «إِنَّكُمْ سَتَحْرِضُونَ عَلَى الإِمَارَةِ» وقد وقع ذلك، وقُتِلَ النَّاسُ، وسُفِكَتِ الدِّماءُ، واستُحِلَّتِ الأمْوالُ مِن أَجْلِ الوصولِ إلى الإمارةِ.

٢- التَّحْذيرُ منَ الجِرْصِ على الإمارة؛ ولكنَّهُ مُقيَّدٌ بأنْ يكونَ حِرْصًا لغيرِ سببِ شَرْعيِّ، أمَّا إذا كانَ لسببِ شرعيٍّ وكانَ الإنسانُ يريدُ أنْ يكونَ أميرًا ليُقيمَ العَدْلَ الذي أمرَ اللهُ به فهذا لا بَأْسَ به.

٣- إثباتُ يَومِ القِيامةِ؛ لقولِهِ عَيَّلِيَّةِ: «وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ القِيَامَةِ» وهو اليومُ الآخِرُ، والإيهانُ به أحدُ أَرْكانِ الإيهانِ، ولا يُمْكِنُ للإنسانِ أَنْ يستقيمَ على ما يُطْلَبُ منه إلا إذا آمَنَ باللهِ واليومِ الآخِرِ؛ ولهذا تَجد أَنَّ اللهَ يَقْرِنُ بين الإيهانِ به عَرَّوَجَلَّ واليَوْمِ الآخِرِ كثيرًا.

٤- أنَّ مَنْ حَرَصَ على الإمارةِ لنِيَّةٍ سَيِّئةٍ ممقوتٌ؛ فمَنْ حَرَصَ عليها ونَعِمَ ها، وصارَ النَّاسُ يَمْتَثِلُونَ أَمْرَهُ ويَنقادونَ له ويُكْرمونَهُ ويُعَظِّمونَهُ، ولكنَّهُ حَرَصَ عليها لنِيَّةٍ سيئةٍ فهي في حقِّهِ نِقْمةٌ: «نِعْمَتِ المُرْضِعةُ، وبِئْسَتِ الفاطمةُ».

فإنْ قالَ قائلٌ: أليس النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمَرَ السَّفْرَ إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً أَنْ يُؤَمِّرُوا أَحَدَهم (١)؟

قُلْنا: بلي، ولكنَّ هؤلاءِ الثلاثةَ الذين في السَّفَرِ لا يحرصُ أحدٌ منهم على الإمارةِ

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الجهاد، باب في القوم يسافرون يؤمرون أحدهم، رقم (۲٦٠٨) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيًالِلَّهُ عَنْهُ.

إلا إذا رأى مِن نفسِهِ أنَّهُ خيرٌ مِن أَخَوَيْهِ، فحينئذِ لا بأسَ أَنْ يَحْرِصَ عليها، أمَّا إذا رأى أنَّ فيها خيرًا وهم اختاروهُ فله أَنْ يَجْتَهِدَ، فإنْ كانَ هو أحسنَ القومِ في الرَّأي والتدبيرِ والدِّيانةِ فلا يَحِلُّ له أَنْ يَعْتَذِرَ في هذه الحال، ومنَ الأسفِ أَنَّ النَّاسَ يَعْتَذرونَ في هذه الحال، وكن لماذا لا يكونُ أميرًا يعتذرونَ في هذه الحال، ويَرْفُضُ التَّأَمُّرُ ويُرَشِّحُ غيرَهُ، لكنْ لماذا لا يكونُ أميرًا ويحمدُ اللهَ أَنَّهُ أَهْلُ لها مِن بينِ هؤلاءِ الثلاثةِ أو الخمسةِ أو العشرينَ؟!

ومثلُ ذلك: أنَّ بعضَ النَّاسِ الآنَ يَتَدافعونَ الإمامةَ في الصَّلاةِ، فلو كانوا في نُزْهةٍ أو في سَفرٍ وحضرتِ الصَّلاةُ وأُقيمَتْ تَدافعوا، كُلُّ منهم يقولُ لغَيْرِهِ: تَقَدَّمْ أنت، وربَّها تَنْتهي إلى أَسْوَإِهم، فيَنْقادُ ويَؤُمُّهُم، وقد ذَكَرَ الإمامُ أحمدُ رَحَمَهُ اللهَ في (رسالةِ الصَّلاةِ): «أنَّهُ إذا أمَّ القومَ وفيهمْ مَنْ هو خيرٌ منه فإنَّهُم لا يَزالونَ في سَفالٍ» أي: انحطاطٍ وتأخُّرٍ ونزولٍ؛ لأَنَّهُ يجبُ أَنْ يَتَوَلَّى الأُمورَ مَنْ هو أحقُّ النَّاسِ مَا.

فإنْ ولَى السُّلُطانُ القَضاءَ أحدًا على قوم وفيهم مَنْ هو أفضلُ منه، فقدْ أخبرَ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ: «مَنْ تَولَى مِنْ أَمْرِ المُسْلِمِينَ شَيْئًا، فَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ رَجُلا، وَهُو يَعْلَمُ أَنَّ فِيهِمْ مَنْ هُو أَوْلَى بِذَلِكَ، وَأَعْلَمُ بِكِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، فَقَدْ خَانَ اللهَ وَرُسُولَةُ وَجَمِيعَ المُؤْمِنِينَ »(۱)، فالمسألةُ ليست بالهَيِّنةِ؛ لذا يجبُ على وليِّ الأمرِ الأعلى أنْ يُنصِّبَ في كُلِّ مَكانٍ مَن يَليقُ به.

فإنْ قيلَ: ومَن كانَ أهلًا لإمارةِ السَّفرِ وأشْباهِها وتصدَّى لها، ومنَ المعلومِ أنَّهُ

⁽١) أخرجه الطبراني (١١/ ١١٤)، برقم (١١٢١٦)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٥/ ٢١٢): «رواه الطبراني وفيه أبو محمد الجزري حمزة ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح».

تَجِبُ طَاعَتُهُ عَلَى مَنِ ارْتَضَاهُ أَمِيرًا، فَهُلَ يَحَقُّ لَهُ إِذَا حَدَثَ خَلَافٌ مِن بَعْضِ مَتْبُوعيهِ أَنْ يُعزِّرَ مُخَالِفيهِ، رغمَ أَنَّ إمارتَهُ ليست مِن قِبَلِ السُّلْطانِ؟

قُلْنا: نعم، يجوزُ له تَعْزيرُهُم، والتَّعْزيرُ المَقْصودُ هنا هو التقويمُ، لكنْ لتقويمِهِ إذا لم يُقَوَّمْ مِن أوَّلِ ضربةٍ فله أنْ يَضْرِبَهُ ثانيةً، فله الحقُّ في ذلك، ولا إشْكالَ.

١٣٩٥ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ العَاصِ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ يَقُولُ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطأً فَلَهُ أَجْرً» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (۱).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْهِ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ»؛ ليس المرادُ بذلك القاضي الذي يَحْكُمُ بين النَّاسِ، بل هو الحاكمُ بالشرعِ مِن قاضٍ أو غيرِهِ؛ لأنَّهُ أعمُّ، وإذا كانَ المعنى أعمَّ واللَّفظُ يحتملُهُ فهو أوْلى منَ المعنى الخاصِّ، فيشملُ ذلك مَنْ حَكَمَ بالشرعِ سواءً بين الخصوم وهو القاضي، أو منَ المُفتينَ وهو العالِمُ المُفتي.

وقولُهُ عَلَيْهِ: «فَاجْتَهَدَثُمَّ أَصَابَ» قالَ بعضُ العُلَماءِ رَحْهُمُ اللهُ: إنَّ في هذا تَقْديمًا وتأخيرًا؛ لأنَّ الأصْلَ أنَّ الاجتهادَ يَسْبِقُ الحُكْمَ، وأنَّ أصلَ العِبارةِ: «إذا اجْتَهَد الحَكْمَ، وأنَّ أصلَ العِبارةِ: «إذا اجْتَهَد الحاكمُ، فحَكَمَ، ثم أصابَ» وهذا يُسَمُّونهُ التَّرْتيبَ الذِّكْريَّ؛ لأنَّ التَّرْتيبَ إمَّا أنْ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، رقم (٧٣٥٢)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحكام إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، رقم (١٧١٦).

يَكُونَ مَعْنُويًا أُو ذِكْريًّا، ودائهًا يَسْتشهدونَ بقولِ الشاعِرِ:

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ (١)

ومعلومٌ أنَّ سيادةَ أبيه وجدِّهِ في الغالبِ سابقةٌ على سيادتِهِ، فيُقالُ: إنَّ ذلك مِن بابِ التَّرْتيبِ الذِّكْرِيِّ، وهذا البيتُ فيه منازعةٌ ومناقشةٌ، وهذا الحديثُ أيضًا مِن بابِ التقديمِ والتأخيرِ، ويحتملُ أنْ يكونَ المعنى: "إذا حَكَمَ الحاكمُ فكانَ مُجْتَهدًا» على تقديرِ كانَ، وحينئذِ يَبْقى التَّرْتيبُ كها هو، ويكونُ الاجتهادُ هنا خبرًا عها سَبقَ الحُّكْمَ.

وقولُهُ ﷺ: «اجْتَهَدَ» فِعلَ على وزنِ افْتَعَلَ، أي: بذلَ الجُهْدَ في الوصولِ إلى الحقّ، وهذا يحتاجُ إلى:

أولًا: معرفةُ الحُكْمِ الشرعيِّ قبلَ كُلِّ شيءٍ؛ فمَنْ لم يَعْرِفِ الحُكْمَ الشرعيَّ لا يجوزُ له أَنْ يَجْتَهِدَ؛ لأَنَّهُ لو اجْتَهَدَ وحَكَمَ سيكونُ حاكمًا برأيهِ لا بالشرع، ويكونُ إنْ أصابَ كالأعْمى الذي عَثَرَ بخَرزةِ السِّبْحةِ، أي: مِن غيرِ قَصْدٍ، وهذا لا يجوزُ، فلا بُدَّ أَنْ يَبْذُلَ جُهْدَهُ في الوصولِ إلى مَعْرفةِ الحُكْمِ الشرعيِّ، فإنْ كانَ الإنسانُ قد وسَّعَ اللهُ له في العلم، فإنَّ الوصولِ إلى الحُكْمِ الشرعيِّ يكونُ عليه سَهلًا.

ثانيًا: لا بُدَّ أَنْ يجتهدَ في الواقعةِ، وما يحيطُ بها، فقد يكونُ عند الإنسانِ علمٌ واسعٌ بالشرعِ، لكنَّ أحوالَ النَّاسِ ومَعْرِفَتَها ومعرفةَ أَلْفاظِهم ومَدْلُولاتِها وما أَشْبَهَ ذلك قد تكونُ صَعْبةً الآنَ، فيوجدُ علماءُ لا يعرفونَ أحوالَ النَّاسِ، ولا يُخالِطُونَهم،

⁽۱) انظر: مغني اللبيب لابن هشام (ص:۱۵۹)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك رَجَمَهُٱللَّهُ (۲/۳۳۲).

ولا يَنْزلونَ إلى الأسواقِ، ولا يعرفونَ شيئًا، ولا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عندَ هؤلاءِ قصورٌ في معرفةِ الواقِع.

ثالثًا: لا بُدَّ أَنْ يَجْتَهِدَ في تطبيقِ الحُكْمِ الشرعيِّ عليها؛ لأَنَّهُ قد يَفْهَمُ الواقعَ ويَتَصَوَّرُهُ تمامًا، لكنَّ الحُكْمَ الشرعيَّ لا ينطبقُ عليه، إما لفَواتِ الشرطِ، أو لوُجودِ مانع، بحيثُ لا ينطبقُ الحكمُ الشرعيُّ على القضيَّةِ الواقعةِ.

فلا بُدَّ منِ اجتهاداتٍ ثلاثةٍ: أَنْ يَهْديَهُ اللهُ للحُكْمِ الشرعيِّ، وأَنْ يَفْهَمَ الواقعةَ التي هي القضيَّةُ فَهَا تامَّا، وأَنْ يَعْلَمَ كيف يُطَبِّقُ الحُكْمَ الشرعيَّ على الأمرِ الواقع.

قولُهُ عَلَيْهِ: «ثُمَّ أَصَابَ»؛ أي: أصابَ الحقَّ الذي هو الشرعُ.

قولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فَلَهُ أَجْرَانِ»؛ أجرٌ على اجتهادِهِ، وأجرٌ على إصابَتِهِ الحقَّ.

فإنْ قالَ قائلٌ: الأجرُ على اجتهادِهِ واضحٌ؛ لأنَّهُ مِن عَمَلِهِ وكَسْبِهِ، لكنْ كيفَ يُؤْجَرُ على إصابةِ الحقّ وهي غيرُ مُنعدمةٍ؟

قُلْنا: يُؤْجَرُ عليها لأنَّ إصابتَهُ للحقِّ دليلٌ على أنَّهُ بَذَلَ جُهْدًا واسعًا في طلبِ الحقِّ، والغالبُ أنَّ منِ اجْتَهَدَ في الوصولِ إلى الحقِّ بنِيَّةٍ خالصةٍ أنَّهُ يُوفَّقُ له، ولأنَّ إصابتَهُ للحقِّ تَسْتَلْزِمُ ظُهورَ الحقِّ للنَّاسِ وبيانَهُ، ويَنْتَفِعُ به آخرونَ في عهدِهِ أو مِن بعدِهِ، ويكونُ فيما بعدُ أُسوةً لمُريدِ الحقِّ؛ ولذلك جَعَلَ الشارعُ له أجْرًا في ذلك.

قولُهُ ﷺ: ﴿ وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ ﴾ وهذه نعمةٌ؛ لأَنَّهُ يُؤجَرُ على الاجتهادِ، ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [الكهف:٣٠].

فإذا قَالَ قائلٌ: أفلا يكونُ عليه إثمٌ لخَطئِهِ، فيَتقابَلُ الأجرُ والإثمُ فيتساقطانِ؟

قُلْنا: لا؛ لأنَّ هذا مُجْتهدٌ مُريدٌ للحقِّ، لكنْ لم يُوفَّقْ له، وهذا الخطأُ ليس منِ اختيارِهِ، فهذا له أجرٌ واحدٌ، والخطأُ مغفورٌ له، وهذا مِن نِعْمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١- أَنَّهُ يجبُ على الإنسانِ أَنْ يَبْذُلَ الجُهدَ في الحُكْمِ؛ لينالَ الأجرَ، إمَّا الأجرينِ،
 وإمَّا الأَجْرَ الواحدَ، وذلك مأخوذٌ مِن قولِهِ ﷺ: «فَاجْتَهَدَ».

٢- أنَّ المُصيبَ واحدٌ ولا يُمْكِنُ أنْ يُصيبَ اثنانِ الحقَّ في قوليْنِ مُخْتلفينِ؛ وعليه فالأصحُّ أنْ نقولَ: «لكُلِّ مُحْتهدٍ نصيبٌ» وليس «كُلُّ مُحْتهدٍ مُصيبٌ»؛ لكنْ لها وجهٌ أنَّ كُلَّ مُحْتهدٍ مُصيبٌ في الجُهدِ لا في الحقّ، ولو قُلْنا: أنَّهُ مُصِيبٌ للحقِّ لكانَ هذا الحديثُ خطأً، فإنَّ النَّبيَ عَيَا قُسَمَ النَّاسَ المُحْتهدينَ إلى مُصيبٍ ومُحْطِئ، ولا يُمْكِنُ أنْ نقولَ فيها قسَّمَهُ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَامُ أَنَّهُ لا يَنْقَسِمُ إلا إلى قِسْمٍ واحدٍ.

٣- أنَّ الإِنْسانَ إذا اجْتَهَدَ فيها هو وليُّ عليه وأخطأً فلا شيءَ عليه؛ يَنْبني على ذلك حُكْمُ الحاكِم إذا تَبَيَّنَ له أنَّهُ أخطأً فلا شيءَ عليه.

ومثالُهُ: لو أَنَّهُ رُفِعَتْ إليه قَضِيَّةٌ في المواريثِ، كالمشرَّكةِ: أي هَلَكَ هالكُ عن: زوجٍ، وأُمِّ، وأخوينِ مِن أُمِّ، وإخوةٍ أشِقَاءَ، فالقسمةُ مِن ستَّةٍ، للزوجِ النِّصفُ أي: ثلاثةٌ، وللأُمِّ الثَّلُثُ أي: اثنانِ، وللإخوةِ الأشقَاءِ لا شيءَ لهم، ودليلُ هذا قولُ النَّبيِّ عَلَيْةٍ: «أَلْحِقُوا الفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ الأَشْقَاءِ لا شيءَ لهم، ودليلُ هذا قولُ النَّبيِّ عَلَيْةٍ: «أَلْحِقُوا الفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ

فَهُوَ لِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ »(١)، ونحنُ أَلْحُقْنا الفرائضَ بأَهْلِها، ولم يَبْقَ شيءٌ، فيكونُ نصيبُ الإخوةِ الأشقَّاءِ لا شيءَ، بحُكْم ما دلَّ عليه الحديثُ.

فحكم القاضي بالتَّشريكِ في الثُّلُثِ بين الإخْوةِ الأشقَّاءِ والإخوةِ لأُمَّ بالسَّوِيَّةِ كميراثِ الإخْوةِ منَ الأُمِّ، ثم إنَّهُ بعدَ أنْ حكم وأخَذَ أهلُ الحقِّ حقَّهم واشْتركوا في التَّرِكةِ حَصَلَتْ قضيَّةٌ أُخْرى مُشرَّكةٌ، فحكم بأنَّ الإخْوةَ الأشقَّاءَ ليس لهم شَيءٌ بناءً على أنَّ الدَّليلَ تبيَّنَ له أنَّهُ لا شيءَ للإخْوةِ الأشقَّاءِ، فليس عليه في ذلك إثمُّ أنَّهُ بناءً على أنَّ الدَّليلَ تبيَّنَ له أنَّهُ لا شيءَ للإخْوةِ الأشقَّاءِ، فليس عليه في ذلك إثمُّ أنَّهُ ضَى الإُخْوةَ الأُمَّ في الحُكْمِ الأوَّلِ عن اجْتهادِهِ، ولا يَلْزَمُهُ أنْ يَنْقُضَ الحُكْمَ الأوَّل؛ لأنَّهُ مضى.

وكما قالَ أميرُ المُؤْمنينَ عُمَرُ رَضَالِللهُ عَنهُ إِنْ صَحَّ عنه: «ذاك على ما قَضَيْنا، وهذا على ما نَقْضي» فالحُكُمُ الأوَّلُ وقَعَ وانْتهى، والحكمُ الثَّاني حَسَبَ اجتهادِهِ، واجتهادُهُ قد تَغَيَّرَ فليس عليه إثمٌ، لا في الأوَّلِ ولا في الثَّاني؛ لأَنَّهُ مُجْتَهدٌ.

ومثالُ المُفْتي: لو أنَّ رَجُلًا مُفْتيًا وليس حاكمًا، اسْتُفْتِيَ في مسألةٍ منَ المسائِلِ، وأخطأً فيها، لكنْ بعد أنْ بَذَلَ جُهْدَهُ، ثم تَبَيَّنَ له الخطأُ، فإنَّهُ لا يَلْزَمُهُ أنْ يذهبَ إلى القومِ ليُخْبِرَهم بخَطَئِهِ وأنَّهُ عَدَلَ عن فَتُواهُ؛ لأنَّهُ كانَ في القولِ الأوَّلِ مُجْتَهدًا.

وكم مِن صحابيٍّ وَرَدَتْ عنه في المسألةِ الواحدةِ عدَّةُ أَحْكامٍ، فابْنُ عبَّاسٍ رَخِوْلِيَّكُ عَنْهُ ورَدَ عنه في قولِ الرَّجُلِ لامْرأتِهِ: «أَنتِ عليَّ حرامٌ» عدَّةُ أقوالٍ، فمرَّةً قالَ: هذا لغوٌ ولا شيءَ عليه، ومرَّةً قالَ: هذه يمينٌ يُكَفِّرُها، وتلا قولَهُ تَعالَى: ﴿ لَقَدُ كَانَ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الفرائض، باب ميراث الولد من أبيه وأمه، رقم (٦٧٣٢)، ومسلم: كتاب الفرائض، باب ألحقوا الفرائض بأهلها، رقم (١٦١٥) من حديث ابن عباس رَضَالِيَّكُ عَنْهَا.

لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللّهِ ٱلسَّوَةُ حَسَنَةُ ﴾ [الأحزاب:٢١]، ومرَّةً قالَ: إنَّهُ طلاقٌ -فيها أظُنُّ- واختلفَتْ أقوالُهُ فِي هذه المسألةِ، ولا يُعْقَلُ أنَّ ابْنَ عبَّاسٍ رَضَالِلَهُ عَنْهَا لها قالَ القولَ الأخيرَ ذَهَبَ يطلبُ النَّاسَ الذين أفْتاهُم؛ ليُخْبِرَهُم أنَّهُ تَبَيَّنَ له أنَّهُ خطأٌ، وطلَبَ منهم الأُخذَ بجديدِ فَتُواهُ، وكذلك مِن بعدِهِ الأئِمَّةُ.

والمهمُّ: أَنَّهُ إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ الخَطْأُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُصِرَّ عَلَى رأيهِ الأَوَّلِ؛ لأَنَّ بعضَ النَّاسِ - نسألُ الله العافية - إِذَا قَالَ قُولًا ثَم تَبَيَّنَ لَهُ الخَطأُ يَصْعُبُ عليه جِدًّا جِدًّا أَنْ يَرْجِعَ، ويظنُّ أَنَّهُ برُجوعِهِ تَنْقُصُ قِيمتُهُ بين النَّاسِ، ولكنَّ هذا منَ الشَّيْطانِ، فبرُجوعِهِ يَرْجِعَ، ويظنُّ أَنَّهُ برُجوعِهِ تَنْقُصُ قِيمتُهُ بين النَّاسِ، ولكنَّ هذا منَ الشَّيْطانِ، فبرُجوعِهِ يزدادُ ثقة بينَ النَّاسِ؛ لأَنَّهُم يعلمونَ أَنَّهُ يَتَبعُ الحَقَّ أينها كانَ، ولا يَضُرُّهُ هذا، فإنَّ النَّبيَّ عَلَيْهِ كَانَ إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ الحَقُّ رَجَعَ إليه، فليَّا سألَهُ سائلٌ عن الشَّهادةِ هل تُكفِّرُ النَّبيِّ عَلَيْهِ كَانَ إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ الحَقُ رَجَعَ إليه، فليًّا سألَهُ سائلٌ عن الشَّهادةِ هل تُكفِّرُ الذَّنْبَ؟ قَالَ إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ الْحَبُّ وَقَالَ له: ﴿إِلّا الدَّيْنَ، فَإِنَّ جِبْرِيلَ عَيْمِالسَلَمُ قَالَ لِي ذَلِكَ ﴾ (فالرَّجوعُ النَّبيُّ عَلَيْهِ الرَّجُلَ، وقَالَ له: ﴿إِلّا الدَّيْنَ، فَإِنَّ جِبْرِيلَ عَيْمِالسَلَمُ قَالَ لِي ذَلِكَ ﴾ (والرُّجوعُ إلى التَّيْنَ، فَإِنَّ جِبْرِيلَ عَيْمِالسَلَمُ قَالَ لِي ذَلِكَ ﴾ (اللَّ الدَّيْنَ، فَإِنَّ جِبْرِيلَ عَيْمِالسَلَمُ قَالَ لِي ذَلِكَ ﴾ (اللَّ جُوعُ اللَّ عَلَى اللَّهُ وليس رَذيلةً ولا مَهانةً للإنْسَانِ.

وكذلك وليَّ اليتيمِ أو الوصيُّ، فأحْيانًا يَتَصَرَّفُ وليُّ اليتيمِ بها يَرى أَنَّهُ حَسَنٌ، ثم يَتَبَيَّنُ الخطأُ، فإنَّهُ لا يكونُ ضامِنًا، ولْنَفْرِضْ أَنَّهُ فُتِحَتِ المساهمةُ في أرضٍ، فشارَكَ وليُّ اليتيمِ في ذلك بناءً على أنَّ الأراضي سوف تَرْتَفِعُ قِيمَتُها، ولكنَّ اللهَ أرادَ فانْخَفَضَتِ القيمةُ، فهو لا يَضْمَنُ؛ لأَنَّهُ مجتهد، وكذلك لو باعَ له شيئًا ثم تَبيَّنَ له أَنَّهُ أخطأ بعد أنْ بَذَلَ جُهْدًا، ولْنَفْرِضْ أَنَّهُ باع له سيَّارةً بخمسينَ ألفًا؛ لأنَّ هذا سعرُ السوقِ، وقد اجْتَهَدَ وعَرضَها كثيرًا ولكنْ لم تَزِدْ عن هذا السِّعْرِ فباعَها به،

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب من قتل في سبيل الله كفرت عنه خطاياه إلا الدين، رقم (١٨٨٥) من حديث أبي قتادة رَضِحَالِلَهُ عَنْهُ.

ثم تَبَيَّنَ له أَنَّ السَّيَّارةَ قـد زادَتْ قيمتُها ضعفيْنِ وصـارَتْ تُساوي مئةَ ألفٍ، فهو لا يَضْمَنُ؛ لأَنَّهُ كَانَ مُجْتَهدًا، وفي الوقتِ الذي باعَها فيه لم يَجِدْ مَنْ يَشْتَريها بأكثرَ مِن ذلك.

ولا يُشترطُ في وليِّ اليتيمِ الذي يَتَصَرَّفُ في المالِ أَنْ يَكُونَ مُجْتهدًا فيها تصرَّفَ فيه، أي: إنْ كَانَ في الأراضي مثلًا فإنَّهُ لا يشترطُ أَنْ يَكُونَ مِن أَهْلِ البيعِ والشراءِ في الأراضي، بل يَكْفي أَنْ يكونَ عالمًا بالبيعِ والشراءِ وطُرُقِهِ.

وعلى هذا فَقِس، وهذا الحديثُ أصلٌ في هذا الأمرِ، أنَّ كُلَّ مَنْ تَصَرَّفَ بطريقٍ شرعيٍّ مُجْتهدًا فيه فلا ضمانَ عليه، حتى الطبيبُ إذا عالجَ المريضَ واجْتَهَدَ ثم أخْطأً، فليس عليه شيءٌ إذا كانَ خَطَؤُهُ في محلِّ العلاج، فإنَّهُ لا شيءَ عليه.

أمَّا مَن أفْتى نفسَهُ، مثالُهُ: أحدُ العوامِّ جاء إلى طبيبٍ، يَشْتكي مِن وجعِ الرَّأسِ، فأعطاهُ الطبيبُ حُبوبًا، وقالَ: تَناوَلْ واحدةً في الصَّباحِ، وواحدةً في المساءِ، لُدَّةِ ثلاثةِ أَيَّامٍ أو شِبْهَهُ، فقالَ الأعرابيُّ لنفسِهِ: بدلًا مِن أنْ أنْتَظِرَ الثلاثةَ أيامٍ لأُشْفى آكُلُها جميعًا، وفَعَلَ ذلك فهلكَ، فهذا لا يُعَدُّ مُجْتَهدًا ولا مِن أهْلِ الاجتهادِ، فهو ليس بطبيبٍ، وعلى هذا يُعْتَبَرُ قاتلًا نفسَهُ، لكنَّهُ قَتلَها خطأً.

فإنْ قيلَ: ومَن كانَ مُشْتَغلًا بعلمِ الحديثِ، وهو أهلُ له، فصَحَّحَ حديثًا ولم تَظْهَرْ له عِلَّة، ثم ظَهَرَ له بعد ذلك علَّةٌ قادحةٌ في الحديثِ، فهل يجبُ عليه أنْ يُعيدَ نَشْرَهُ، مُبَيِّنًا أَنَّهُ قد سَبَقَ وصَحَّحَ هذا الحديثَ، ثم تَبَيَّنَ له أَنَّهُ ضعيفٌ؟

قُلْنا: نعم؛ هذا لا بُدَّ مِن أَنْ يُظْهِرَ القولَ الثَّانيَ؛ لأَنَّ النَّاسَ سيعتمدونَ على قولِهِ الأُوَّلِ، وهذه ليست حُكْمًا، أرأيتَ لو كانَ لي رأيٌ ثم تَبَيَّنَ لي خلافُهُ؟ فإنِّي أنشرُ

ما تَبَيَّنَ لِي، لَكُنِّي لا أَنقضُ ما تَرَتَّبَ على الاجتهادِ الأوَّلِ مَّنْ أَفْتَيْتُهُ بذلك.

فإنْ قيلَ: وهل يجوزُ للمُقَلِّدِ الذي يَحْفَظُ المتنَ أَنْ يُولَّى القَضاءَ، وحديثُ النَّبِيِّ وَقُلْ الْمَقَلِّدِ يَعْفَظُ المتنَ أَنْ يُولِّى القَضاءَ، وحديثُ النَّبِيِّ يقولُ: «فاجْتَهَدَ»؟

قُلْنا: نعم؛ والعُلْماءُ رَحَهُمُ اللهُ قالوا: إنَّ القاضيَ يُشترطُ أنْ يَكُونَ مُجْتهدًا إمَّا مُطْلقًا، وإمَّا في مذْهَبِهِ، أي: لا في بقيَّةِ المذاهبِ(١)، وهذا ما تَقْتضيهِ الضَّرورةُ الآنَ، مُطْلقًا، وإمَّا في مذْهَبِهِ، أي: لا في بقيَّةِ المذاهبِ المشهورةِ وغيرِ المشهورةِ، لكنْ إذا كانَ مُجَتهدًا فلا يُوجَدُ الآنَ مُجْتهدًا في كُلِّ المذاهبِ المشهورةِ وغيرِ المشهورةِ، لكنْ إذا كانَ مُقَلِّدًا عَمْضًا فلا؛ ولهذا قالَ ابنُ عبدِ البَرِّ(٢): أجمعَ العُلَماءُ على أنَّ المُقلِّدُ ليس مِن أهْلِ العِلْمِ؛ لأنَّهُ يَحْكي فقط، لكنِ الآنَ والحمدُ لله—العُلماءُ على أنَّ المُقلِّدُ ليس مِن أهْلِ العِلْمِ؛ لأنَّهُ يَحْكي فقط، لكنِ الآنَ والحمدُ لله—غالبُ القضاةِ ولا سيَّما في الزمنِ الأخيرِ يَجْتَهِدُ في مَذْهَبِهِ، وفيها تَيَسَّرَ منَ السُّنَّةِ، يعني: عَلْمُ كيف يَسْتَنْبِطُ الأحْكامَ، ويعرفُ التَّرجيحَ.

والرَّاجِحُ عندي: أنَّهُ لا بدَّ أنْ يَكُونَ مُجْتُهدًا، إلا للضَّرورةِ، فالضَّروراتُ تبيحُ المحظوراتِ؛ ولهذا قالَ شيخُ الإسْلامِ رَحْمَهُ اللَّهُ في التقليدِ كلامًا جَيِّدًا، وشَبَّههُ بأكلِ الميتةِ بالنسبةِ للاجْتهادِ، وأكْلُ الميتةِ يجوزُ للضَّرورةِ، فإذا لم يَجِدْ قاضيًا إلا هذا المقاضيَ الذي لا يَعْرِفُ إلا مَذْهبَهُ فقط بدونِ الأدِلَّةِ، فليس للنَّاسِ إلا أنْ يولوهُ القَضاءَ.

مَسَالَةٌ: بعضُ مَن يدَّعي العِلْمَ، أو يَعْرِفُ بعضَ أقوالِ العُلَمَاءِ في مسألةٍ ما، قد يحيطُ بالمسألةِ، أو يأخذُ بالقولِ الأوْسَعِ فيها، ثم يَتَوَسَّعُ في هذه الأقوالِ؟

⁽١) انظر: (التعليق على السياسة الشرعية) لفضيلة شيخنا الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص:٢٦٦).

⁽٢) جامع بيان العلم (٢/ ٩٧٥) وما بعدها.

والجوابُ: إنَّ الإنسانَ إذا اختلفَ عنده عالمانِ، وتَساوَيا عنده مِن كُلِّ وجْهِ، مِن جُهةِ العلمِ والدِّينِ والأمانةِ، فقد قالَ بعضُ العُلَماءِ رَحْهَمُ اللَّهُ: يُخَيَّرُ بينهما، ويَأْخُذُ بها شاءَ مِن قَوْلَيْهما، وقالَ بعضُ هم: يأخذُ بالأشدِّ؛ لأنَّهُ أحوطُ، وقالَ بعضُ العُلْماءِ: يأخذُ بالأسْدِ؛ لأنَّهُ أحوطُ، وقالَ بعضُ العُلْماءِ: يأخذُ بالأيسرِ؛ لأنَّ الأصلَ براءةُ الذمَّةِ؛ ولأنَّ الأيسرَ أقربُ إلى مَقاصِدِ الشَّريعةِ؛ لأنَّ هذه الشَّريعةَ كلُها مَبْنِيَّةٌ على يُسْرٍ، وهذا عندي هو الأقربُ.

*.00

١٣٩٦ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ يَقُولُ: «لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(۱).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «لَا يَحْكُمُ»؛ بالسُّكونِ على أنَّ (لا) ناهيةٌ، وبالرفع على أنَّا نافيةٌ، فأمَّا على الوجهِ الثَّاني -وهو النفيُ- فإنَّ عُلماءَ فأمَّا على الوجهِ الثَّاني -وهو النفيُ- فإنَّ عُلماءَ البلاغةِ قالوا: إذا جاءَ النفيُ في مَوْطِنِ النَّهْيِ فإنَّهُ يكونُ أوْكَدَ، وكأنَّ هذا الأمرَ أمرُ ثابتُ لا بدَّ منه، أي: أنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ يَحْكُمَ الحاكمُ بين اثنينِ وهو غضبانُ، وعلى ثابتُ لا بدَّ منه، أي: أنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ يَحْكُمَ الحاكمُ بين اثنينِ وهو غضبانُ، وعلى هذا فها جاءَ في صورةِ الخبرِ في موضعِ الطلبِ فإنَّهُ يكونُ أقوى ممَّا إذا جاءَ في لفظِ الطلب، كأنَّ هذا أمرٌ مستقرُّ يُخْبَرُ عنه خَبرًا، ولا يُطْلَبُ طَلبًا.

ومثل ذلك العكس، أي: إذا جاءَ الطلبُ في موضع الخبرِ صارَ أقْوى، مثلُ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأحكام، باب هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان، رقم (۱۵۸)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان، رقم (۱۷۱۷)، واللفظ لمسلم.

قولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفُرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَكُمْ ﴾ [العنكبوت:١٢]، فهذا أبلغُ مِن قولِهِ: (نحنُ نَحْمِلُ)، اللامُ هنا للأمْرِ، كأنَّهم ألْزَمُوا أنفسَهُم بحملِ الخطايا، فهو أشدُّ منَ الوعدِ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «وَهُو عَضْبَانُ» جملةٌ حاليَّةٌ مِن فاعلِ «يُحْكُمُ» أي: والحالُ أَنَّهُ غضبانُ، والغَضَبُ حدَّهُ النَّبيُّ عَلَيْهِ بحدِّ هو أحسنُ الحُدودِ، فقالَ: أَنَّهُ جَمْرةٌ يُلقيها الشَّيْطانُ في قلبِ ابنِ آدَمَ حتى يفورَ دمُهُ، ويَبْدو ذلك مِنِ انْتفاخِ أوْداجِهِ واحمرارِ عَيْنَيْهِ (١)، فهو جمرةٌ يُلقِيها الشَّيْطانُ في قلبِ الإنسانِ، ثم يَغْلي دمُهُ حتى لا يستطيعَ أَنْ يَضْبِطَ نفسَهُ، وربَّما غابَ غيْبَةً كاملةً فلا يَشْعُرُ بشيءٍ إطلاقًا، ولا يَدْري: أهو في أرضٍ أم في سماءٍ؟

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١ - نهيُ الحاكِمِ أَنْ يَقْضِيَ بِينِ اثْنَيْنِ وَهُو غَضْبَانُ؛ لأَمريْنِ:

أولًا: لأنَّ الغضبَ يمنعُهُ مِن تصوُّرِ المسألةِ.

ثانيًا: يَمْنَعُهُ منَ تطبيقِ الحُكْمِ الشرعيِّ عليها، وهذا يُؤَثِّرُ في الحُكمِ؛ وقد تَقدَّمَ أَنَّ الحُكْمَ لا بُدَّ له من ثلاثةِ أُمورِ:

الأوَّلُ: تَصَوُّرُ القضيَّةِ.

والثَّاني: العلمُ بالشرعِ.

والثَّالثُ: انْطباقُ هذا الشرع على هذه القَضيَّةِ.

⁽۱) أخرجه الترمذي: كتاب الفتن، باب ما جاء ما أخبر النبي ﷺ أصحابه بها هو كائن إلى يوم القيامة، رقم (۲۱۹۱) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِّالِلَّهُ عَنْهُ.

ولا شكَّ أنَّ الغضبانَ لنْ يُدْرِكَ شيئًا مِن هذه الثلاثةِ، لكنَّ الغضبَ يَنْقَسِمُ إلى ثلاثةِ أقسام، طرفانِ ووسَطُّ:

الطَّرَفُ الأُوَّلُ: أَوَّلُ الغضبِ؛ الذي يُدْرِكُ الإنْسانُ فيه ما يتصوَّرُهُ، ويُدْرِكُ تَطبيقَ الأَحْكَامَ الشَّرعيَّةَ عليه، فهذا لا يمنعُ منَ القَضاءِ، أي: له أَنْ يَقْضِيَ ولو كَانَ غَضْبانَ، بدليلِ أَنَّ النَّبيَّ عَلَيْهٍ قَضى بين الزُّبيرِ وخَصْمِهِ وهو غضبانُ (۱)، لكنّهُ غضبُ لا يَمْنَعُهُ مِن تصوَّرِ القضيَّةِ ولا مِن تَطْبيقِ الأَحْكَامِ الشَّرعيَّةِ عليها.

الطرفُ الثَّاني: غضبٌ شديدٌ؛ لا يَحُسُّ الإنْسانُ فيه بنفسِه، ولا يَدْري أهو في أرضٍ أو سَماءٍ، فهذا متَّف تَّ عليه بين أرضٍ أو سَماءٍ، فهذا لا عِبْرة بقولِه، ولا يَقْضي بين النَّاسِ، وهذا متَّف تُّ عليه بين العُلْماءِ.

والوسَطُ: غضبُ الذي لا يَمْلِكُ نفسَهُ لكنَّهُ يُدْرِكُ ما يقولُ، ويَدْرِي أَنَّهُ في أرضٍ أو سماءٍ، ولكنَّ الغضبَ كأنَّهُ شيءٌ يُكْرِهُهُ على أنْ يقولَ ما يقولُ، أو يفعلَ ما يفعلُ، فهذا موضعُ خلافٍ بين العُلْماءِ، في تنفيذِ الأحْكامِ التي تَجْري بمثلِ هذا، وأمَّا القَضاءُ فإنَّهُ لا يَقْضى.

فصارَ القاضي لا يَقْضي في حالِ الغضبِ الْمَتَوسِّطِ، والغضبِ الشديدِ النهائيِّ، أمَّا الغضبُ السيرُ فإنَّهُ لا بَأْسَ أَنْ يَقْضِيَ به؛ لأَنَّهُ لا يكادُ يَخْلو مجلسُ القاضي مِن ذلك، وقلَّ مَنْ يَأْتِي مِنَ الخصمينِ مُتَأَدِّبًا؛ ولهذا تَجِدُ أَنَّهُ في مكانِ القَضاءِ والحُكْمِ أَنَّ ذلك، وقلَّ مَنْ يَأْتِي مِنَ الخصمينِ مُتَأَدِّبًا؛ ولهذا تَجِدُ أَنَّهُ في مكانِ القَضاءِ والحُكْمِ أَنَّ ذلك، وقلَّ مَنْ يَأْتِي مِنَ الخصمينِ مُتَأَدِّبًا؛ ولهذا تَجِدُ أَنَّهُ في مكانِ القَضاءِ والحُكْمِ أَنَّ اللهظ والأصواتَ تَكْثُرُ، وربَّها تحصُلُ مُشاتَمةٌ بين الخصوم، فلا بُدَّ أَنْ يُثارَ غَضَبُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب المساقاة، باب سكر الأنهار، رقم (٢٣٥٩)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب وجوب اتباعه ﷺ، رقم (٢٣٥٧) من حديث عبد الله بن الزبير رَضِّاَلِلَهُ عَنْهُمَا.

القاضي، لكنَّهُ الغضبُ اليسيرُ الذي لا يَمْنَعُهُ مِن تَصَوْرِ المسألةِ، ولا منَ العلمِ بالشرع، ولا مِن تطبيقِ الشرعِ عليها، فهذا لا يَضُرُّ.

وقصَّةُ حُكْمِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ بِينِ الزُّبَيْرِ والأنصاريِّ ثُخَرَّجُ بأنَّ الغضبَ يسيرٌ، وبغضُهم خَرَّجها على أنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ حتى إذا غَضِبَ فإنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ يُخلِفُ الحَقَ، وأنَّ هذا مِن خُصوصِيَّتِهِ، والصَّوابُ أنَّهُ حَكَمَ على حالٍ منَ الغضبِ إلا أنَّهُ يسيرٌ.

وقيل: إنَّ النَّهْيَ عنِ الحُكْمِ بين اثنينِ في حالِ الغضبِ دليلٌ على أنَّ حُكْمَ القاضي وهو غَضبانُ نافذٌ، وإلا لم يَكُنْ للنَّهْيِ عَلَّ. لكنَّ هذا غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ الإنسانَ قد يَحْكُمُ بين اثنينِ وهو غضبانُ، فيحكمُ بغيرِ الحقِّ، فلا يُمْكِنُ أنْ نقولَ: إلنَّ حُكْمَهُ نافذٌ، ولو لم يُصِبِ الحقَّ، لكنَّ الرَّسولَ نهى عن ذلك؛ لأنَّهُ وسيلةٌ إلى عدمِ الحُكْمِ بالحقِّ، والصَّحيحُ أنَّهُ إذا كانَ مُصيبًا للحقِّ فالحكمُ نافذٌ؛ لأنَّنا نعلمُ أنَّ العِلَّةَ منَ النَّهي عن الحُكْمِ في حالِ الغضبِ هو اجتنابُ عدمِ إصابةِ الحقِّ، فإذا أصابَهُ فهذا هو المطلوبُ.

٢- أنَّهُ يَنْبغي للحاكِمِ أنْ يكونَ فارغَ البالِ عند الحُكْمِ؛ لا يَتَعَلَّقُ باللهُ بشيءٍ سوى القضيَّةِ التي بين يديْهِ؛ لأنَّ ذلك أقربُ إلى إصابةِ الصَّوابِ.

٣- أنَّهُ لا يجوزُ أنْ يَقْضِيَ في حالِ الغضبِ؛ والمرادُ به الحالُ المتوسطةُ والحالُ
 الشديدةُ، واختَلَفَ العُلَماءُ رَحِمَهُم اللَّهُ فيما لو خالفَ فحَكَمَ وهو غضبانُ.

فقالَ بعضُ العُلَماءِ رَحَهُماللَهُ: إنْ أصابَ الحقَّ نَفَذَ، وإنْ لم يُصِبِ الحقَّ لم يَنْفُذْ، وقالوا: إنَّ النهيَ عنِ القَضاءِ في الحالِ الأوَّلِ حتى لا يُخْطِئ في الحُكْمِ، فإذا أصابَ

فقد زالتِ العلةُ فيَنْفُذُ، وهذا هو المشهورُ مِن مذهبِ الإمامِ أَحمدَ رَحِمَهُ اللَّهُ فَحُكْمُهُ نافذٌ ولا يحتاجُ إلى إعادةِ القضيَّةِ.

وقالَ آخرونَ: لا يَنْفُذُ مُطْلقًا، ويجبُ إعادةُ القضيَّةِ إذا ذَهَبَ عنه الغضبُ، وقالوا: إنَّ هذا عملٌ نُهِيَ عنه لذاتِهِ، والقاعدةُ الشَّرعيَّةُ تقولُ: إنَّ ما نُهِيَ عنه لذاتِهِ فإنَّه لا يَنْفُذُ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَيْلِيَّةٍ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّ»(۱)، وهذا الغاضبُ حكمَ حُكمًا ليس عليه أمرُ اللهِ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى ورسولِهِ عَيْلِيَّهُ بل نَهى عنه الرَّسولُ عَلَيْهِ أَلْسَلَامُ وحينئذِ لا يكونُ نافذًا.

ولكنَّ القولَ الأوَّلَ أقربُ إلى القواعِدِ، وإلى مُلاحظةِ المعنى، ولأنَّهُ أيسرُ وأسهلُ للعامَّةِ؛ لأَنَّنا لو قُلْنا بعدمِ نفوذِ الحُكْمِ الأوّلِ ووجوبِ إعادةِ القَضيَّةِ ربها تحتاجُ إلى طُولِ وقتٍ، ولا سيَّما في المُدُنِ الكبيرةِ التي تَكْثُرُ فيها المحاكهاتُ، فقد تَحْشُ عليه السَّنةُ والسَّنتانِ وهو لم يأتِ إليه الدَّوْرُ، وحينها تكونُ مَفاسِدُ.

٤- أنَّ القاضي لا يحكمُ بين اثنينِ في حالِ تشويشِ فِكْرِهِ بغير الغضبِ؛ مثلُ أنْ يكونَ في همِّ شديدٍ، أو غمِّ شديدٍ، أو انشغالٍ بمريضٍ، أو يكونُ هو نفسُهُ مريضًا، أو كانَ حاقِنًا، أي: يُغالِبُ البولَ، أو حاقبًا أي: يغالِبُ الغائطَ، أو يغالِبُ الرِّيحَ (١)، وما أشْبَهَ ذلك، وهذا القياسُ على الغضبانِ قياسٌ جَليُّ واضحٌ؛ لأنَّ العِلَّةَ مَعْلومةٌ أشارَ إليها الرَّسولُ عَيَدِالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بقولِهِ: «وهو غَضْبانُ» فإنَّ الغَضَبَ يمنعُ مِن أشارَ إليها الرَّسولُ عَيْدِالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بقولِهِ: «وهو غَضْبانُ» فإنَّ الغَضَبَ يمنعُ مِن

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقص الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨) من حديث عائشة رَضَالِيَلُهُ عَنْهَا.

⁽٢) ولمزيد من البيان انظر: الشرح الممتع (١٥/ ٣٠١) لفضيلة شيخنا الشارح رَحَمَهُ اللَّهُ.

تَصوُّرِ القَضيَّةِ، وتصوُّرِ استحضارِ العِلْمِ، وتصوُّرِ تطبيقِ الأَحْكامِ الشَّرعيَّةِ على هذه القَضيَّةِ.

وعلى هذا: فإذا جاء الخصومُ إلى القاضي وقدِ اغْتَسَلَ للجُمُعةِ وهو الآنَ يَرتَعِدُ بَرْدًا، فإنَّهُ لا يَحْكُمُ بينها؛ لأنَّهُ الآنَ مشغولٌ يريدُ تَدْفئةً، ولا يُمْكِنُ أَنْ يَتصوَّرَ الفَضيَّةَ أَو الحُكْمَ على الوجهِ الذي يَنْبغي، فيُقالُ: انْصرِ فوا عنه حتى يزولَ ما به مِن أَلَمِ البَرْدِ، وكذلك الحرُّ المُزْعِجُ، لو كانَ هناك حرارةٌ شديدةٌ، أو طلَبَ منه الخصومُ أَنْ يقفَ لهم في حرِّ الشَّمْسِ في أشدِّ القَيْظِ، وقالوا: لا بُدَّ أَنْ تَقْضيَ بيننا، وهو الآنَ وسطَ الشَّمْسِ في أيامِ القيظِ، فهنا له أَنْ يَصْرِ فَهُما، ولا يُقالُ: إنَّ الرَّجُلَ امْتَنَعَ أَنْ يَحْكُمَ بين النَّاسِ، وقد أُمِرَ أَنْ يَحْكُمَ بينهم؛ لأنَّهُ في هذه الحالِ يكونُ مَعْذورًا.

فإنْ قالَ قائلٌ: وهل يدخلُ الطبيبُ في هذا الحديثِ، فلا يَدْخُلُ على عَمَلِهِ وهو غضبانُ؟

الجواب: نعم؛ وكُلُّ إنسانٍ يتصرَّفُ لغيرِهِ فلا يَتَصَرَّفُ وهو غَضْبانُ، حتى الطبيبُ ربَّما يُغْضِبُهُ المريضُ، فلعلَّهُ مِن غضبِهِ يعملُ ما يَضُرُّ المريضَ، فبعضُ الأطباءِ حَمْقى.

وكذلك أيضًا في المشورة، لو اسْتَشاركَ إنسانٌ وأنت غضبانُ، فلا تَرُدَّ عليه، وكذلك الفَتْوى، لو اسْتَفْتاكَ إنسانٌ وأنت مُتَأَثِّرٌ بغضبٍ أو غيرِ غضبٍ، أيَّا كانَ ما يُشوِّشُ عليك فلا تُفْتِ، فكُلُّ مَنْ يَتَصَرَّفُ لغيرِهِ إذا كانَ في حالِ غَضَبٍ أو ما أَشْبَهَها فإنَّهُ لا يَتَصَرَّفُ.

٥- حمايةُ الأمُوالِ والأعراضِ والأبْدانِ؛ لأنَّ هذا النَّهيَ مِن أَجلِ أَنْ لا يُخْطِئَ الحاكمُ في حُكْمِهِ، والخطأُ في الحُكْمِ يُعْتَبَرُ جِنايةً على الأمُوالِ والأبْدانِ والأعْراضِ، فمِن أَجلِ حِمايَتِها نَهى النَّبيُّ عَيْكِاتُهُ عَنِ القَضاءِ في هذه الحالِ وهو غَضْبانُ.

واختلفوا: هل النَّهْيُ هنا للتَّحريمِ أم للكراهةِ؟ فقالَ بعضُ العُلَماءِ رَجَهُواللَهُ: إِنَّهُ للتَّحريمِ، وهو الأصحُّ؛ لأنَّ الأصلَ في النَّهْيِ التَّحْريمُ، ولأنَّ هذا يُؤَدِّي إلى الخطأِ في النَّهْيِ التَّحْريمِ، ولأنَّ هذا يُؤَدِّي إلى الخطأِ في الخُكمِ إذا حَكَمَ في هذه الحال، والصَّوابُ أنَّ النَّهْيَ للتَّحريمِ، وأنَّهُ إذا خالَفَ فأصابَ الحَقَ فالحُكمُ نافذٌ.

١٣٩٧ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضَالِلُهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا تَقَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ، فَلَا تَقْضِ لِلْأَوَّلِ، حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ الآخَرِ، فَسَوْفَ تَدْرِي كَيْفَ تَقْضِي ﴾ رَجُلَانِ، فَلَا تَقْضِ لِلْأَوَّلِ، حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ الآخَرِ، فَسَوْفَ تَدْرِي كَيْفَ تَقْضِي ﴾ قَالَ عَلِيُّ: فَهَا زِلْتُ قَاضِيًا بَعْدُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ، وَقَوَّاهُ ابْنُ اللهِ يَنِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (١).

١٣٩٨ - وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ الْحَاكِمِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْهِ: «تَقَاضَى»؛ أي: طلبًا منك أنْ تَقْضِيَ بينها.

⁽۱) أخرجه أحمد في المسند، رقم (۱/۱۱)، وأبو داود: كتاب الأقضية، باب كيف القضاء، رقم (٣٥٨٢)، والترمذي: كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي لا يقضي بين الخصمين حتى يسمع (١٣٣١).

⁽٢) أخرجه الحاكم (٤/ ١٠٥) برقم (٧٠٢٥) لكنه من حديث علي رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ.

وقولُهُ ﷺ: «رَجُلَانِ»؛ بناء على الأغلبِ، وإلا فالمرأتانِ كالرَّجُلينِ، والمَرْأَةُ والرَّجُلُ كالرَّجُلينِ أيضًا.

وقولُهُ عَلَيْهِ: «فَلَا تَقْضِ لِلْأَوَّلِ» وهو المدَّعِي، «حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ الآخَرِ»؛ لأَنَّهُ منَ المُمْكنِ القريبِ أَنْ يَكُونَ عند الآخَرِ ما يَدْفَعُ به دَعْوى هذا المُدَّعي، ولولا أَنَّ عندَهُ ما يَدْفَعُ به دَعْوى هذا المُدَّعي، ولولا أَنَّ عندَهُ ما يَدْفَعُ به دَعْوى المُدَّعي ما تَقاضى إلى القاضي مع خَصْمِهِ.

وقولُهُ ﷺ: «فَسَوْفَ تَدْرِي كَيْفَ تَقْضِي»؛ أي: إذا سَمِعْتَ كلامَ الآخَرِ، فحينئذٍ ستعرفُ كيف تَقْضى، ويَتبَيَّنُ لك الأمرُ.

قولُ عليٍّ رَضَالِلَهُ عَنْهُ: «فَهَا زِلْتُ قَاضِيًا بَعْدُ»؛ أي: ما زلتُ قاضيًا حقًّا بعد أنْ قالَ النَّبيُّ - صلَّى اللهُ عليْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ - هذا الكلامَ، وأخذتُ به؛ لأنَّه ليس كُلُّ قاضٍ يكونُ قاضيًا، لكنْ مَنْ عَمِلَ ما أَرْشَدَ به النَّبيُّ عَلِيْهِ في القضاءِ، فإنَّهُ يكونُ قاضيًا.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١ - أنَّهُ لا يجوزُ أنْ يُقْضى لأحدِ الخَصْمينِ حتى يَسْمَعَ الإنْسانُ كلامَ الخصمِ الآخرِ.

٢- أنَّهُ لا يجوزُ القَضاءُ على الغائِبِ؛ لأنَّهُ إذا نُمِيَ عن القَضاءِ بين اثنينِ قَبْلَ
 أَنْ يُدْلِيَ الثَّانِي بحُجَّتِهِ مع حُضورِهِ، فمعَ غَيْبَتِهِ مِن بابٍ أَوْلى.

فإنْ قالَ قائلٌ: أليس النَّبيُّ عَلَيْهُ قضى لهندَ بنتِ عُتْبةَ رَضَالِلَهُ عَنْهَ حين شَكَتْ إليه أَنَّ أَبا سُفْيانَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ رجلٌ شحيحٌ لا يُعْطيها منَ النَّفَقةِ ما يَكْفيها وبَنيها، فأذِنَ لها أَنْ تَأْخُذَ مِن مالِهِ بغيرِ عِلْمِهِ؟

قُلْنا: بلى؛ ولكنَّ هذا ليس قضاءً؛ ولهذا لم يَسْأَلِ الرَّسولُ ﷺ زَوْجَها حتى يَعْرِفَ هل عنده ما يَدْفَعُ هذه الدَّعْوى أم لا، فهو مِن بابِ الفَتْوى فقط.

٣- إنَّ الإنْسانَ يجبُ أنْ يَكُونَ سامعًا للدَّعْوى، فلا تكْفي الإشارةُ فيمَنْ يُمْكِنُهُ النطقُ؛ لأنَّ الإشارةَ إنَّها هي دلالةٌ فقط على ما في قلبِ العبدِ، لكنَّ لسانَهُ هو الذي يُعَبِّرُ عمَّا في قلبِ تَعْبيرًا صَحيحًا؛ ولهذا قالَ عَلَيْهُ: «حَتَّى تَسْمَعَ».

فإنْ قالَ قائلٌ: إذا كانَ أحدُهُما أخرسَ، فلنْ يُسمِعَ حُجَّتَهُ؟

قُلْنا: يُمْكِنُ تَبْيينُها بالكتابةِ، فإنْ كانَ لا يُحْسِنُ الكتابةَ فبالإشارةِ، فإنْ كانتِ الإشارةُ لا تُفْهَمُ فبالوكالةِ، أي: يُوكِّلُ مَنْ يُحاجُّ عنه، فلا بُدَّ أَنْ نَعْرِفَ ما عند الخَصْمِ. ٤ - حُسنُ توجيهِ النَّبيِّ عَيَّا للقُضاةِ الذين يحكمونَ بين النَّاسِ؛ بألَّا يَسْمَعَ القاضي مِن جانبِ دونَ الآخرِ.

٥- أَنَّنَا لَا نَحَكُمُ عَلَى الشَّخْصِ بِهَا نَسْمَعُ حَتَى نَسْمَعَ كَلَامَ خَصْمِهِ؛ فَمثلًا لَو كَانَ زِيدٌ يَكْرَهُ عَمرًا، فسبَّ عمرُ و زيدًا، وسمعناهُ، فلا يجوزُ أَنْ نَأْخُذَ زَيدًا بقولِ عَمْرٍ و حتى نعرف حُجَّةً كُلِّ منها.

ولهذا نجدُ بعضَ النَّاسِ -نسألُ الله كنا ولهمُ الهداية - يأخذونَ الحُكْمَ على النَّاسِ وتَقْويمَ النَّاسِ أو تَصْنيفَهُم مِن قولِ الخصمِ كما هو، سواءً كانَ إيجابًا أو سَلْبًا، وهذا غَلطٌ؛ لأنَّ النُّفوسَ مَجْبولةٌ على مَحَبَّةِ مَنْ تُحِبُّ، والدِّفاعِ عنه، وعلى كراهةِ مَنْ تَحُبُّ، والدِّفاعِ عنه، وعلى كراهةِ مَنْ تَحُبُّ وَرَمْيِهِ بالسبِّ والشَّتْم.

وهذا التوجيهُ الذي أَرْشَدَ إليه الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ يُشْبِهُ مَا حَصَلَ لداودَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وقدْ ذَكَرَ اللهُ تَعالَى قصتَّهُ في صورةٍ شيِّقَةٍ، فقالَ: ﴿ وَهَلَ أَتَىٰكَ نَبَوُا ٱلْحَصِّمِ ﴾ والاسْتِفْهامُ هنا للتَّسُويقِ، كَأَنَّهُ يُسُوِّقُ إلى استاعِ هذه القِصَّةِ ﴿إِذْ سَوَرُوا الْجَمعِ، مع أَنَّ الحَصْمَ مُفْرِدٌ، لَكَنَّهُ مُفْرِدٌ بمعنى الجمعِ؛ لأنَّ الخَصْمَ للهُردٌ، لكنَّهُ مُفردٌ بمعنى الجمعِ؛ لأنَّ الخصم لا بُدَّ فيه مِن مُخاصِمَينِ، والمحرابُ مكانُ الصَّلاةِ، ﴿إِذْ دَخَلُواْ عَلَى دَاوُدَ فَفَرْعَ مِنْهُمْ ﴾، كعادة الإنسانِ الذي يُغْلِقُ بيتَهُ، فإذا بأناسِ يَتسوَّرُونَ عليه الجِدارَ، فَهُو فَزَعَ ؛ لأنَّ هؤلاءِ لم يَدْخلوا على الوجهِ السَّليمِ، ﴿قَالُواْ لَا تَخَفِّ ﴾، أي: لسْنَا شَرَّاقًا ولا قاتلينَ ولا غيرَ ذلك، إنَّا نحنُ ﴿خَصْمَانِ بَعَى بَعْضَنَا عَلَى بَعْضِ فَاحْكُم بَيْنَنَا إِلَى سَوَآءِ ٱلصِّرَطِ ﴾ [ص:٢٢].

ثم أَذْلَى الْمُدَّعي بحُجَّتِهِ فقالَ: ﴿إِنَّ هَذَاۤ أَخِى لَهُۥ تِسُعُ وَتَسْعُونَ نَعْجَةُ وَلِي نَعْجَةُ وَحِدَةُ وَحِدَةُ وَحِدَةُ وَمَوْلَ أَكْفِلْنِهَا وَعَزَّفِ فِي الْخِطَابِ ﴾ [ص:٢٣]، أي: غَلَبني حتى أَدْرَكَها، ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ فَقَالَ أَكْفِلْنِهَا وَعَزَّفِ فِي الْخِطَابِ ﴾ [ص:٢٤]، فحكم له دونَ أَنْ يَسْمَعَ قولَ الخَصْمِ، ولا شكَّ أَنَّ بِسُوَّالِ نَعْجَنِكَ إِلَى نِعَاجِهِ ﴾ [ص:٢٤]، فحكم له دونَ أَنْ يَسْمَعَ قولَ الخَصْمِ، ولا شكَّ أَنَّ هذا ليس الطريقَ السويَّ.

ولهذا عَرَفَ داودُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى اخْتَبَرَهُ، ﴿ وَظَنَّ دَاوُدُ ﴾ [ص:٢٤]؛ أي: أيقن؛ والظنُّ يَأْتِي أحيانًا بمعنى اليقينِ كها في قولِهِ تَعالَى: ﴿ اللَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَهُم مُلْقُوا رَبِّهِم ﴾ [البقرة:٤٦]، وكها في قولِهِ تَعالَى: ﴿ وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوا أَنَهُم مُواقِعُوهَا ﴾؛ أي: أيْقنوا ذلك ﴿ وَلَمْ يَجِدُواْ عَنْهَا مَصْرِفًا ﴾ [الكهف:٥٣]، ﴿ وَظَنَّ دَاوُرِدُ أَنْهَا مَصْرِفًا ﴾ [الكهف:٥٣]، ﴿ وَظَنَّ دَاوُرِدُ أَنْهَا فَنَنَهُ فَاسْتَغْفَرَرَيَهُ وَخَرَّرَاكِكُا وَأَنَابَ اللهُ فَيَقَرِّنَا لَهُ ذَلِكَ ﴾ [الكهف:٥٣]، ﴿ وَظَنَّ دَاوُرِدُ أَنْهَا فَنَنَهُ فَاسْتَغْفَرَرَبَهُ وَخَرَّرَاكِكُا وَأَنَابَ اللهُ فَعَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ ﴾ [الكهف:٢٥].

والنَّعْجةُ هنا هي الشَّاةُ، وأمَّا القولُ بأنَّها امرأةُ، وما يُذْكَرُ بشأنِ داودَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أنَّه عَشِقَ امرأةَ أحدِ الجُنودِ، وسَعى بكيدٍ ومكرٍ -والعياذُ باللهِ- وأمَرَ هذا الجُنْديَّ أنْ يَذْهَبَ في الجِهادِ لعلَّهُ يُقْتَلُ فيُخْلِفُهُ داودُ عليها، فهذا كَذِبٌ -والعياذُ باللهِ- ولا شكَّ يَذْهَبَ في الجِهادِ لعلَّهُ يُقْتَلُ فيُخْلِفُهُ داودُ عليها، فهذا كَذِبٌ -والعياذُ باللهِ- ولا شكَّ

أَنَّهُ مِنَ اليَهودِ، ولا يجوزُ لأحدِ نَقْلُهُ بِينِ العامَّةِ، حتى وإنْ قالَ: إنَّهُ كَذِبٌ، اللَّهُمَّ إلا أَنْ يَجْهَرَ بِهِ العامَّةُ فيتَحَدَّثَ عنه ليُكذِّبَهُ، فهذا لا بَأْسَ به، لكنْ إذا لم يَطْرَأُ هذا على بالِ النَّاسِ فلا تُحدِّثُ به وإنْ كُنْتَ ستَنْقُضُهُ، فهذا وإنْ كانَ جيِّدًا، إلا أنَّ الشَّيْطانَ ربَّما يُلقي في قلبِ الإنسانِ شَيئًا بها يُحدَّثُ به وإنْ كانَ كَذِبًا.

والخلاصة: أنَّ هذه القِصَّة كذبٌ، ومنِ اعْتَقَدها فقد أساءَ إلى داودَ عَلَيْهِ السَّلَمُ إِنَّمَا الذي حصَلَ مِن داوُدَ أَنَّهُ حكم بمُجرَّدِ سماعِ الخصْم دونَ أنْ يَأْخُذَ قولَ الآخرِ، وهذا واضحٌ من القِصَّةِ، وقد يُقالُ أيضًا: إنَّهُ أخطاً خطاً آخَرَ، بكونِهِ يَدْخُلُ مُعتكفَهُ يَتَعَبَّدُ للهِ، فالعبادة خاصَّةٌ، ومَنْفَعَتُها له، بينما يدعُ الحُكْمَ بينَ النَّاسِ، ولهذا سُلِّطَ عليه الخصومُ حتى تَسوَّروا المِحْرابَ.

وحينئذٍ حَصَلَ ما حَصَلَ من الفِتْنةِ، ولكنَّ اللهَ تَعالَى رَفَعَها عن داوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حينها خرَّ راكعًا وأناب، والظَّاهِرُ أنَّ معنى ﴿ وَخَرَّ رَاكِعًا ﴾ أي: خرَّ ساجدًا للهِ عَنَّوَجَلَّ ليتوبَ إلى اللهِ، فتابَ اللهُ عليه.

فإنْ قال قائلٌ: وهل يُؤْخَذُ مِن فعلِ داوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مشروعيَّةُ سجودِ التَّوْبةِ؟
الجوابُ: هذا يَنْبَني على القولِ بأنَّ شَرْعَ مَنْ قَبْلَنا شَرْعٌ لنا، ما لم يَرِدْ شَرْعُنا بخلافِهِ، فإنْ قُلْنا: إنَّهُ شَرْعٌ لنا، نَنْظُرُ هل ورَدَ شَرْعُنا بخلافِهِ، والظَّاهِرُ أَنَّهُ لا يُشْرَعُ ذلك؛ لأَنّنا لا نَعْلَمُ شيئًا يقولُ: إنَّ الإنْسانَ إذا أذْنَبَ ذَنْبًا يُشْرَعُ له أنْ يَسْجُدَ ليتوبَ منه، ولكنْ جاءَ أنَّهُ يستغفرُ ويتوبُ.

وهذه القِصَّةُ إذا تَصَوَّرها الإنْسانُ على هذا الوَجْهِ، عَرَفَ قيمةَ هذا الحديثِ الذي رواه عليُّ بنُ أبي طالِبٍ رَضَالِتُهُ عَنِ النَّبيِّ عَلَيْةٍ في النَّهْيِ عنِ القَضاءِ بين خَصْمينِ

بسماعِ أحدِهِما دونَ الآخرِ. فإنْ كانَ أحدُ الخَصْمينِ يَتَكَلَّمُ للقاضي، والآخَرُ ساكتٌ ولا يَتَكَلَّمُ، فلا بُدَّ أنْ يَسْأَلَهُ: هل تُقرُّ بها قالَ أو تُنْكِرُ؟

فإنْ قيلَ: وإذا طُلِبَ الخصمُ لمجلسِ القَضاءِ فامْتَنَعَ؛ هل يُحْكَمُ عليه وهـو غائبٌ؟

قُلْنا: لا؛ بل يُجْبَرُ على الحضورِ، لكنْ مِنَ العُلَماءِ رَحَهُمُ اللهُ مَن قالَ: إِنَّهُ يُحْكَمُ على الغائِبِ، ومِنْهم مَنْ فصَّلَ فقالَ: لا يجوزُ الحُكْمُ على الغائِبِ إلا إذا امْتَنَعَ، فلو المُتَنَعَ يُحْكَمُ على الغائِبِ اللهِ إذا امْتَنَعَ، فلو امْتَنَعَ يُحْكَمُ عليه كيلا يضيعَ حقُّ المُدَّعي، ولكنَّ الصَّوابَ أَنْ يُجْبَرَ على الحضورِ، وتُعَلَّقَ القَضيَّةُ حتى يَحْضُرَ، فإذا هَرَبَ حينئذِ يكونُ للقاضي أَنْ يَتَصَرَّ فَ.

فيَطْلُبُ منه الحضورَ ويُؤْتى به إنْ غابَ سواءً لعُذْرٍ أو غيرِ عُذْرٍ، لكنْ إنْ كانَ العُذْرُ أَنَّهُ مَحْبُوسٌ في بلدةٍ أُخْرى فيُطْلَبُ منه التَّوكيلُ.

فإنْ قيلَ: هل للقاضي إذا تحاكم إليه رَجُلانِ أنْ يَعْرِضَ عليهما التَّصالُحَ قبلَ القَضاءِ؟

قُلْنا: إِنْ تَبِيَّنَ لَهُ الْحُقُّ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لأَنَّ هذه محاباةٌ، فلو كانتِ القَضيَّةُ بين زيدٍ وعمرٍو، وعرفَ القاضي أنَّ الحقَّ مع زيدٍ على عَمْرٍو، فهنا لا يجوزُ أَنْ يَعْرِضَ عليه الصُّلْحَ؛ لأَنَّهُ بذلك يَغُضُّ مِن حقِّ زيدٍ، أمَّا إذا اشْتَبَهَ الأمرُ عليه، إما بتَطْبِيقِها على الأَدِلَّةِ الشَّرعيَّةِ، أو أُشْكِلَ عليه الأمرُ مِن حيثُ حالُ الحَصْميَنِ، فهنا يَعْرِضُ الصُّلْحَ، والصُّلْحُ خَيْرٌ.

١٣٩٩ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضَالِتُهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَى وَلَعَلَّ بَعْضَ اللهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَى وَلَعَلَّ بَعْضَ لَهُ عَلَى نَحْوِ مِمَّا أَسْمَعُ مِنْهُ، إِلَى وَلَعَلَّ بَعْضَ لَهُ عَلَى نَحْوِ مِمَّا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَا وَلَعَلَّ بَعْضَ لَهُ عَلَى نَحْوِ مِمَّا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَا وَلَعَلَّ بَعْضَ لَهُ عَلَى نَحْوِ مِمَّا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَا وَلَعَلَّ بَعْضَ لَهُ عَلَى نَحْوِ مِمَّا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَطَعْتُ لَهُ مِنْ النَّارِ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

الشَّرحُ

من المعلومِ أنَّ هذه الجملةَ خَبَريَّةٌ، وأنَّها مُؤَكَّدةٌ بـ(إنَّ)، وقد يقولُ قائلُ: لماذا تؤكَّدُ بـ(إنَّ) وهي جملةٌ ابتدائيةٌ، وليست إنْكاريَّةً حتى تحتاجَ إلى تَأْكيدٍ؟

فَيُقَالُ: إِنَّهَا أُكِّدَتْ لَهَا يَأْتِي بَعْدِهَا، وهو قولُهُ ﷺ: «فَمَنْ قَطَعْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيه شَيْئًا...» إلخ.

وقولُهُ عَلَيْهِ: «تَخْتَصِمُونَ إِلَى اللهِ عَلَيْهِ: «إِلَيَّ» بدلًا من (عندي)؛ لأنَّ معنى «تَخْتصمونَ» هنا: ترفعونَ الخُصومةَ إلى ففيه تضمينٌ، والتخاصُمُ هو تَنازعُ الخصميْنِ أَيُّهَا أحقُّ؟

قولُهُ ﷺ: «وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلَحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ» فلعلَّ هنا للتوقُّعِ، أي: يُتوقَّعُ أَنْ يكونَ بعضُكُم أَلْحَنَ بحُجَّتِهِ، أي: أفصحُ واللَّحْنُ هو اللَّحْنُ هو الميلُ، ومنه لَحْنُ المتكلِّمِ في الإعْرابِ، لكنَّها هنا مِن بابِ السَّلْبِ، والمرادُ: أَنَّهُ يكونُ أبلغَ حُجَّةِ، بحيثُ لا يكونُ في حُجَّتِهِ مَيْلٌ.

قولُهُ عَلَيْ: «فَأَقْضِيَ لَهُ عَلَى نَحْوٍ مِمَّا أَسْمَعُ مِنْهُ»؛ أي: أَحْكُمُ له بناءً على الظَّاهِرِ؛

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأحكام، باب موعظة الإمام للخصوم، رقم (٧١٦٩)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة، رقم (١٧١٣).

لأَنَّهُ أَفْصِحُ مِن ذَاكَ، وأَقُوى في الحُجَّةِ، وأَشَدُّ تَعْبِيرًا وتَأْثِيرًا، فيَقْضِي له عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ بنحوِ ما يَسْمَعُ منه.

قولُهُ ﷺ: «فَمَنْ قَطَعْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا»؛ وهذا يشملُ الحقوقَ الماليَّةَ والجنائيَّةَ والشخصيَّةَ وأيَّ حقِّ غَيْرِها.

قولُهُ عَلَيْ اللهِ تَعالَى: ﴿ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ ﴾؛ على حدِّ قولِ اللهِ تَعالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾ [النساء: ١٠]؛ لأنَّ آكلي يَأْكُونَ أَمُولَ ٱلْمَتَامَى يَأْكُلُونَا بغيرِ حقِّ، وهذا الذي حُكِمَ له مِن مالِ أخيه بلَحْنِهِ في الحُجَّةِ يَأْكُلُ حَقَّ أخيه بغيرِ حقِّ، فكأنَّما يَأْكُلُ نارًا، والعياذُ باللهِ.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

انَّ الحُصومة واقعة في خير القرون؛ وأنَّ هذا أمرٌ لا يُستغرَب؛ لأنَّ الصَّحابة وَغَوَلِيَّهُ عَنْهُ كَانُوا يَخْتصمونَ للرَّسولِ عَلِيْ لكنْ هناك مراحلُ قبلَ الوصولِ إلى الصَّحابة وَغَوَلِيَّهُ عَنْهُ كَانُوا يَخْتصمونَ للرَّسولِ عَلِيْ لكنْ هناك مراحلُ قبلَ الوصولِ إلى الخصومةِ، فإذا أمْكَنَتِ المُصالحَةُ فهي أطيبُ إلى القلبِ، وأبعدُ عن العداوةِ والبَغْضاءِ، وأسلمُ مِن شهاتةِ الأعْداءِ، فمتى أمْكَنَ الصَّلحُ فإنَّهُ لا يَنْبغي الترافعُ إلى الحاكِمِ، أمَّا إذا أصْبَحَ الأمرُ كها يقولُ الشاعرُ:

إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْأَسِنَّةَ مَرْكَبٌ فَهَا حِيلَةُ الْمُضْطَرِ إِلَّا رُكُوبُهَا(١) فَهَا حِيلَةُ الْمُضْطَرِ إِلَّا رُكُوبُهَا(١) فإذا كانَ ولا بُدَّ منَ الخُصومةِ فلا بُدَّ أَنْ يَخْتَصِمَ النَّاسُ.

٢- أنَّ الصَّحابةَ رَضَالِتُهُ عَنْهُمْ لا يَعْدلُونَ في التَّخاصُمِ برَسُولُ اللهِ ﷺ أَحَدًا؛

⁽١) البيت للكميت بن زيد الأسدي، في ديوانه (ص:٧١).

أي: لا يَخْتصمونَ إلى أبي بكرٍ وعُمَرَ وعثمانَ وعليٌ وابنِ مَسعودٍ وابْنِ عبَّاسٍ وغيْرِهِم رَضِيَالِلَهُ عَنْهُمْ إنّها تَنْتهي إلى رَسولِ اللهِ عَلَيْهُ وإذا كانَ هو مَرْجِعَ الأُمَّةِ في الخُصومةِ فورثَتُهُ -وهم العُلْهاءُ - مَرْجِعُ الأُمَّةِ في الخُصُومَةِ أيضًا؛ ولهذا لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ القاضي عاليًا بالشَّريعةِ.

٣- أنَّ النَّاسَ يَخْتلفونَ فِي التَّعبيرِ عَمَّا فِي قُلوبِهم؛ لقولِه ﷺ: "وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلَى نِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ " وهذا شيءٌ مُشاهدٌ، حتى في مُوَلَّفاتِ العُلْماءِ، تَجَدُ فيها فَرْقًا فِي الوضوحِ والانسيابِ، والمَعْنى واحدٌ، وقارِنْ بينَ أُسلوبِ ابنِ القَيِّم رَحَمُهُ اللَّهُ تَجِدِ الفرقَ العظيمَ بينها، ولهذا قالَ بعضُهم: "ابنُ تَيْمِيَّة يَطْبُخُ وابنُ القَيِّم يُقَدِّمُ الطَّعامَ"؛ لأنَّ حَقيقةَ الأمرِ أنَّ كثيرًا مِن كلامِ ابنِ القيِّم هو كلامُ شيخِ الإسلامِ تمامًا، لا سيَّما في مسائلِ العقائِدِ، وكذلك كلامِ ابنِ القيِّم هو كلامُ شيخِ الإسلامِ تمامًا، لا سيَّما في مسائلِ العقائِدِ، وكذلك أيضًا في مسائلِ العقائِدِ، وكذلك أيضًا في مسائلِ التَّرجيحاتِ، أي: عندما يَتكلَّمُ عن مسألةٍ ويُرَجِّحُها، لكنْ بينها فرقٌ، فشيخُ الإسلامِ كلامُهُ جَزْلٌ، لا يُدْرِكُهُ إلا مَنْ تمَرَّنَ عليه في الغالِبِ، وقد يكونُ سهلًا، فمثلًا له كتابُ (الرَّدُّ على المُنْطِقيِّينَ) وهو صعبٌ جدًّا، وله كتابُ (نقدُ المَنْطِقِينَ) وهو صعبٌ جدًّا، وله كتابُ (نقدُ المَنْطِقِ) أقلُّ منَ الأوَّلِ حَجْمًا، لكنْ أكثرُ منه فائدةً؛ لأنَّهُ مُرَتَّبٌ ومُنسَّقٌ، حتى إنَّ طالبَ العلم المبتدئ يَفْهَمُهُ، والمُؤلِّفُ واحدٌ.

والخُلاصةُ: أنَّ النَّاسَ يختلفونَ في قُوَّةِ التعبيرِ عَمَّا في قُلوبِهم والتَّأثيرِ به، فمِنْهم مَنْ عنده في قَلْبِهِ مَنْ يُعبِّرُ بعبارةٍ تكونُ سِحْرًا، و (إنَّ منَ البيانِ لَسِحْرًا» ومِنْهم مَنْ عنده في قَلْبِهِ حُجَّةٌ قَوِيَّةٌ، لكنَّهُ لا يستطيعُ أنْ يُعبِّرَ، ومِن ذلك بعضُ إخْوانِنا ممَّنْ نَعْرِفُهُ، يقولُ: أنا أعرفُ الجوابَ بقَلْبي، لكنْ ما أستطيعُ أنْ أَنْطِقَ به باللِّسانِ.

لكنْ لا مانعَ إذا كانَ لدى صاحبِ الحقِّ بلاغةٌ وأسلوبٌ واضحٌ أنْ يَأْتِيَ بِالْعَهُ وأسلوبٌ واضحٌ أنْ يَأْتِي بأفصحِ ما لديْهِ ويَقْدِرَ عليه؛ لأنَّ هذا ليس فيه ظلمٌ، ولا يُخْشى أنْ يَطْغى قولُهُ على القاضي.

٤ - أنَّ النَّبِيَ ﷺ لا يعلمُ الغيب؛ لقولِهِ ﷺ: «فَأَقْضِيَ لَهُ عَلَى نَحْوٍ مِمَّا أَسْمَعُ مِنْهُ» ولو كانَ يعلمُ الغيبَ لقضى بها يعلمُ لا بها يسمعُ، لكنَّهُ لا يعلمُ الغيبَ.

٥- أنَّ القاضي لا يَحْكُمُ بعلمِهِ؛ لقولِهِ ﷺ: «نَحْوٍ عِمَّا أَسْمَعُ مِنْهُ» ولا فرقَ بين هذا وأنْ يَقْضِيَ بنحوِ ما رَأى منه، أي: لو رَأى الحَصْمَ ضَرَبَ خَصْمَهُ، لكنْ يُقالُ: إنْ رآهُ خارجَ الحُصومةِ أو التَّحاكُمِ فلا يَقْضِ به؛ لأنّهُ لو قضى به لكانَ هذا قضاءً بعلمِهِ وهو ممنوعٌ، أمَّا إذا كانَ يعلمُ أنَّ الحقَّ بخلافِ ما سَمِعَ، قالَ العُلَماءُ رَحْهَهُ اللهُ: في مثلِ هذه الحالِ يجبُ عليه أنْ يُحَوِّلَهما إلى قاضٍ آخَرَ، ويكونَ هو شاهدًا، وبذلك يجمعُ بين مَصْلحتينِ وهذا حقُّ.

ومثلهُ أيضًا: قولُهُ عَلَيْهِ: «مِمَّا أَسْمَعُ» فلو فَرَضْنا أَنَّهُ سَمِعَ الحَقَّ خارجَ الخُصومةِ، فإنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَحْكُمَ بها سَمِعَ خارجَ الخُصومةِ، ولكنْ يُحَوِّلُهما إلى قاضٍ آخرَ ويكونَ شاهدًا.

ولهذا قالَ ﷺ: «تَخْتَصِمُونَ.. مِمَّا أَسْمَعُ» فالسماعُ هنا في وقتِ الخُصومةِ، ولكنَّ العُلَماءَ رَحَهُمُولَلَهُ استثنَوْا منَ الحُكْم بالعِلْم مسألتيْنِ:

المسألةُ الأُولى: ما كانَ عالمًا به في مجلسِ الحُكْمِ؛ وهذا يدُلُّ عليه قولُهُ ﷺ: «نَحْوِ مِمَّا أَسْمَعُ»؛ لأنَّ السَّمعَ طريقُ العِلْمِ، فما سَمِعَهُ في مجلسِ الحُكْمِ أو رآهُ في مجلِسِ الحُكْمِ فإنَّهُ يَحْكُمُ به، مثلُ أنَّ أحدَ الخَصْمينِ ضَرَبَ الثَّانيَ عند القاضي.

المسألةُ الثَّانيةُ: إذا كانَ الأمرُ مَشْهورًا؛ مثلُ أنْ يَتحاكَمَ رَجُلانِ، أحدُهُما يدَّعي أنَّ البيتَ الذي فيه فلانٌ والذي يسكنُ فيه مِن مُدَّةٍ طويلةٍ والذي يُعْلَمُ أنَّهُ بيتُهُ، ادَّعى أنَّهُ بيتُهُ فهنا يَحْكُمُ بعلمِهِ.

وهناك مسألةٌ ثالثةٌ، وهي حُكْمُهُ بناء على عِلْمِهِ بعدالةِ الشهودِ؛ فلو عَلِمَ القاضي بعدالةِ الشهودِ فإنَّهُ لا يحتاجُ أنْ يَطْلُبَ بَيِّنةً على عَدالَتِهم، ولا يحتاجُ أنْ يَطْلُبَ بَيِّنةً على عَدالَتِهم، ولا يحتاجُ أنْ يقولَ: شَهِدَ فُلانُ ابنُ فُلانٍ بكذا أو كذا، إلا إذا كانَ لا يَعْرِفُهم فيَذْكُرُ هذا؛ حتى لا يكونَ هناك طعنٌ في الشهودِ فيها بعدُ.

٦- أنَّ الواجبَ على القاضي أنْ يَحْكُمَ بها سَمِعَ؛ حتى لو ظنَّ أنَّ الأمرَ بخلافِ
 ما سَمِعَ، أمَّا إذا عَلِمَ أنَّ الأمرَ بخلافِهِ فقد تقدَّمَ أنَّهُ يُحَوِّلُ الأمرَ إلى قاضٍ آخَرَ
 ويشْهَدَ.

لكنْ إذا ظنَّ المُخالفة فيجوزُ له أنْ يَسْتَظْهِرَ الحَقَّ بالتوريةِ، وقد وقعَ هذا مِن سُلَيْهانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِن قِصَّةِ المرأتينِ اللَّتينِ أَخَذ الذِّئْبُ ولدَ إِحْدَاهُما، فحكم به سُلَيْهانَ عَلَيْهِ الصَّلَامُ مِن قِصَّةِ المرأتينِ اللَّتينِ أَخَذ الذِّنْبُ ولدَ إِحْدَاهُما، فحكم به داودُ للكُبْرى (۱)، ولكنَّ سُلَيْهانَ دَعا بالسِّكِينِ، وقالَ: أَشُقُّهُ بينكما نِصْفينِ، فوافَقَتِ داودُ للكُبْرى (۱کنَّ الصُّغْرى قالتُ: «هُو لها» فقضى به عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ للصَّغْرى؛ لوجودِ القرينةِ.

وهكذا يُوَفَّقُ بعضُ القُضاةِ إلى استخراجِ الحقِّ عن طريقِ الاسْتِدْراجِ، إذا عَلِمَ أنَّ الحقَّ خلافُ ما سَمِعَ، أمَّا إذا لم يَتبَيَّنْ له فيجبُ أنْ يَقْضِيَ بنحوِ ما يَسْمَعُ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿ وَوَهَبَّنَا لِدَاوُرَدَ سُلَيْمَنَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُۥ أَوَّابُ ﴾ [ص:٣٠]، رقم (٣٤٢٧)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب بيان اختلاف المجتهدين، رقم (١٧٢٠) من حديث أبي هريرة رَضَالِيَّهُ عَنْهُ.

وحدَّثني أحدُ الثقاتِ عن بعضِ القُضاةِ أنَّ شخصيْنِ كانَ بينهما عقدُ مُزارعةٍ، أي: يُعْطيهِ الأَرْضَ يَزْرَعُها بسهم، وكانَ العقدُ في أوَّلِ الشتاءِ، والأمطارُ قليلةٌ، وفي مثلِ هذا الحالِ يكونُ نصيبُ مالِكِ الأرْضِ قليلًا؛ لأنَّ الْمزارعَ سوف يعملُ كثيرًا في السقي، وأرادَ اللهُ فَنَزَلَ المطرُ وارتفعتِ الأسْهُمُ، فعادَ المالكُ إلى الْمزارع، وطلبَ منه زيادةَ حِصَّتِهِ عَمَّا كانت في العقدِ، فرَفَضَ الْمَزارِعُ مُحْتَجًّا بالعقدِ، فقالَ له المالِكُ: وهل عندك شُهودٌ على هذا العقدِ، فقالَ المُزارعُ: ليس معي شهودٌ، ولكنْ بيني وبينك اللهُ، وتَرافَعا إلى القَضاءِ، وكانَ القاضي ذا فراسةٍ وعلمِ بأحوالِ النَّاسِ، وعَرَفَ أنَّ الحقَّ مع الْمُزارِع، فأَدْلَى كلُّ واحدٍ منهما بحُجَّتِهِ، وكانَ هذا القاضي يعرفُ أنَّ هذه الأرْضَ موقوفةٌ، فقالَ القاضي للمُزارع: إنَّ هذا الرَّجُلَ ناظرٌ على الوقْفِ، والناظرُ يجبُ عليه أَنْ يَتَّبِعَ الأصلحَ، وما دامَ العقدُ الذي بَيْنكما كانَ في زمنِ الرُّخصِ وزادتِ الأسهمُ الآنَ فهو يريدُ الأحظُّ للوَقْفِ، حتى ولو تم العقدُ بينكما؛ لأنَّها أمانةٌ، ثم قالَ لصاحبِ الأرْضِ: فها تقولُ؟ فقالَ مُباشرةً: صحيحٌ يا شيخُ، جزاكَ اللهُ خيرًا، فقالَ القاضي: إذنِ؛ الأرْضُ للمُزارِع. وهكذا اسْتَدْرَجَهُ القاضي حتى أقرَّ بأنَّهُ عَقَدَ لكنْ زادتِ الأسهمُ فتراجعَ.

لذا فإنَّ القَضاءَ يحتاجُ إلى فراسةٍ، وفطنةٍ، كما شَهِدَ الشاهدُ في قصَّةِ يُوسُفَ: ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَذِبِينَ ﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبِينَ ﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّدِقِينَ ﴾ [يوسف:٢٦-٢٧]، فمثلُ هذه الأُمورِ والقرائنِ يَنْبغي للقُضاةِ وغير القُضاةِ أيضًا أَنْ يُدْركوها حتى يَنْتَفِعوا بها.

٧- أنَّ قضاءَ القاضي لا يُحِلُّ الحرامَ؛ وعلى هذا يكونُ قضاءُ القاضي نافذًا ظاهرًا لا باطنًا، والدَّليلُ أنَّهُ تَوَعَّدَ مَنْ حَكَمَ له بأنَّهُ يقتطعُ له قِطْعةً مِن نارٍ، فلو أنَّ

إنسانًا ادَّعى على شخصٍ أنَّهُ زوَّجَهُ ابنتَهُ وأنكرَ أبوها، فأتى هذا المُدَّعي بشهودٍ وشَهِدوا عند القاضي، فسَيَحْكُمُ القاضي بالظَّاهِرِ، وإنَّما يَقْضي بنحوِ ما يَسْمَعُ، فقضى بأنَّ البنتَ زوجتُهُ، فإنَّهُ لو وَطَأها يكونُ زِنًا، حتى ولو حُكِمَ له ظاهرًا بأنَّما زوجتُهُ، أمَّا البنتُ ففي هذه الحالِ ليس لها طريقٌ إلا أنْ يُعادَ العقدُ مِن جديدٍ على وجهٍ صحيحٍ وتَنْتهي المشكلةُ، أو أنْ تُحاوِلَ الابتعادَ عنه ومَنْعَهُ منَ الاستمتاعِ بها بقدرِ الإمكانِ؛ لأنَّها لا تَحِلُّ له.

ولا يقولُ القائلُ: قد حَكَمَ لي القاضي والأمرُ في ذِمَّتِهِ!.

أمَّا المَحْكُومُ عليه إذا كانَ مَظْلُومًا ويعلمُ أنَّ حُكْمَ القاضي جاءَ بناءً على شهادة زُورٍ ضِدَّهُ، وكانَ الحكمُ بخلافِ الحقِّ، ويُلْزِمُهُ مثلًا بدفعِ مالٍ، فالأصلُ أنَّهُ يَلْزَمُهُ تنفيذُ الحُكْمِ، فهو إمَّا أنْ يَدْفَعَ المالَ أو يُحْبَسَ، ويكونُ المحكومُ له آثمًا إنْ رَضِيَ بذلك، وفي الماضي لم يَكُنْ أمامَ المحكومِ عليه إلا الدَّفْعُ أو الحبسُ، أمَّا الآنَ فللمحكومِ عليه إلا الدَّفْعُ أو الحبسُ، أمَّا الآنَ فللمحكومِ عليه إلا القَضيَّةِ إلى هيئةِ التَّميزِ، أمَّا فللمحكومِ عليه إذا عَلِمَ أنَّهُ مظلومٌ أنْ يَطْلُبَ تحويلَ القَضيَّةِ إلى هيئةِ التَّميزِ، أمَّا في الماضي فلمْ يَكُنْ مَعْروفًا إلا أنْ يُنفِّذَ حُكْمَ القَضاءِ.

٨- عقوبةُ مَنْ أَخَذَ مالًا بغيرِ حقّ؛ ولكنْ ليس كُلُّ مَنْ أَخَذَ مالًا بغيرِ حقّ يَأْكُلُ نارًا، لكنْ إذا كانَ هناك سببٌ، فإذا كانَ وليًّا على قُصَّرٍ لا يستطيعونَ الدِّفاعَ عن أَنْفُسِهم، فهذا إنَّما يَأْكُلُ في بَطْنِهِ نارًا، أو كانَ في خُصومةٍ فكذَبَ على خُصومِهِ أَنْفُسِهم، فهذا إنَّما يَأْكُلُ نارًا؛ لأنَّ خداعَ القُضاةِ جِنايةٌ عظيمةٌ وفسادٌ في المُجْتمعِ، أمَّا إذا كانَ مُحرَّدَ ظُلم فإنَّهُ لا يُحْكَمُ له بذلك، ما لم تَرِدِ الشَّريعةُ بهذا.

فإنْ قال قائلٌ: وهل في الحديثِ دَليلٌ على أنَّ النَّبيَّ عَلَيْكُ يُقِرُّ على الخطأِ؟

الجوابُ: لا؛ لأنَّ الرَّسولَ عَلَيْ لم يَعْلَمْ، لكنَّ بعضَ النَّاسِ قالَ: إنَّ في الحديثِ أَنَّهُ عَلَيْهِ يُقِرُّ على الخطأِ لأنَّهُ لا يَعْلَمُ الصَّوابَ، وهذا غلطٌ؛ لأنَّهُ عَلَيْهِ لو حَكَمَ بها يَسْمَعُ فهذا هو الحقُّ وليس خطأً.

.....

١٤٠٠ وَعَنْ جَابِرٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهُ يَقُولُ: «كَيْفَ تُقَدَّسُ أُمَّةٌ لَا يُؤْخَذُ مِنْ شَدِيدِهِمْ لِضَعِيفِهِمْ؟» رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ^(١).

١٤٠١ - وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ عِنْدَ البَرَّارِ (٢).

١٤٠٢ - وَآخَرُ: مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهْ(٣).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «كَيْفَ» استفهامٌ بمعنى النَّفْيِ، أي: لا تُقدَّسُ أُمَّةُ، والاسْتِفْهامُ الذي بمعنى النَّفْيِ يكونُ غالبًا مُشرَّبًا بتعجُّبٍ.

قولُهُ ﷺ: «تُقَدَّسُ أُمَّةٌ»؛ أي: تُطَهَّرُ مِن كُلِّ ما يَنْبغي التَّطهيرُ منه، منَ الذُّنوبِ والحروبِ والبَغْضاءِ وغيرِ ذلك.

قولُهُ عَلَيْهِ: «لَا يُؤْخَذُ مِنْ شَدِيدِهِمْ لِضَعِيفِهِمْ»؛ الشديدُ هنا بمعنى القويّ، ومنه قولُهُ عَلَى: ﴿أَشِدَآهُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ ﴾ [الفتح: ٢٩]، أي: أقوياءُ. وقولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا ﴾ [النبأ: ١٢]، أي: قويّةً.

⁽١) أخرجه ابن حبان (١١/ ٤٤٥) برقم (٥٠٥٩).

⁽٢) أخرجه البزار (١٠/ ٣٣٤) برقم (٤٤٦٤).

⁽٣) أخرجه ابن ماجه: كتاب الصدقات، باب لصاحب الحق سلطان، رقم (٢٤٢٦).

فالمعنى: لا يُؤْخَذُ مِن قَوِيِّم لضَعيفِهِم، والقُوَّةُ هنا ليست بالمالِ فقط، بل قد تكونُ بالمالِ، أو بالجاهِ، أو القُرْبِ منَ الحاكِمِ، فإذا كانَ الحقُّ لا يُؤْخَذُ منَ القويِّ للضَّعيفِ، فإذَ كانَ الحُقُّ لا يُؤْخَذُ منَ القويِّ للضَّعيفِ، فإنَّ هذا إيذانٌ بهلاكِ الأُمَّةِ وعدم طَهارَتِها.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١- التَّحْذيرُ العظيمُ مِن أَلَّا يُؤْخَذَ الحَقُّ منَ القويِّ إلى الضَّعيفِ؛ والعكسُ كذلك، أي: أَنْ يُرْحَمَ الضَّعيفُ ولا يُسْتَقْصى منه الحقُّ للقويِّ، لكنَّهُ ليَّا كانَ الغالبُ أَنَّ القويَّ هو الذي يُؤْخَذُ حقُّهُ والضَّعيفُ لا يُؤْخَذُ قيلَ هكذا، وإلا فحتى الضعيفُ إنَّ القويَّ هو الذي يُؤْخَذُ حقُّهُ والضَّعيفُ لا يُؤْخَذُ قيلَ هكذا، وإلا فحتى الضعيفُ يجبُ أَنْ يُسْتَقْصَى منه الحقُّ، أليس اللهُ تَعالَى يقولُ: ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَرَمِينَ بِالْقِسَطِ شُهَدَآءَ لِلّهِ وَلَوْ عَلَى آنفُسِكُمُ أَوِ الْوَلِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنَ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا ﴾ والنساء: ١٣٥]؛ لأنَّ الإنسانَ قد يجورُ في الشَّهادةِ للمَشْهودِ عليه أو له، لغِناهُ أو لفقرِهِ.

٢- وجوبُ العدلِ بين كلِّ أحدٍ؛ لقولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «يُؤْخَذُ مِنْ شَدِيدِهِمْ
 لِضَعِيفِهِمْ».

الْهُ عَلَيْهُ مَا عَائِشَةً رَضَالِلَهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ يَقُولُ: «يُدْعَى بِالْقَاضِي العَادِلِ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيَلْقَى مِنْ شِدَّةِ الحِسَابِ مَا يَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ بَيْنَ الْفَاضِي العَادِلِ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيَلْقَى مِنْ شِدَّةِ الحِسَابِ مَا يَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ بَيْنَ الْفَاضِي الْعَادِلِ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيَلْقَى مِنْ شِدَّةِ الجِسَابِ مَا يَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ بَيْنَ الْفَاضِي اللهُ عَمْرِهِ اللهُ عَمْرِهِ اللهُ عَمْرِهِ اللهُ عَمْرِهِ اللهُ عَمْرِهِ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الله

⁽۱) أخرجه أحمد في المسند، رقم (٦/ ٥٧)، وابن حبان (۱۱/ ٤٣٩) برقم (٥٠٥٥)، والبيهقي في الكبرى (١١/ ١٦٥). وذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٢٩٦) برقم (١٢٦٠) وقال: لا يصح عن رسول الله ﷺ.

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «يُدْعَى بِالْقَاضِي العَادِلِ»؛ أي: يُؤْتَى به، والمرادُ بالقاضي هنا الحاكمُ بين النَّاسِ، والعادل: أي الذي لا يجورُ في حُكْمِهِ.

قولُهُ عَلَيْكِ : «يَوْمَ القِيَامَةِ»؛ هو الذي يقومُ فيه النَّاسُ لربِّ العالمَينَ.

قولُهُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «فيكقى»؛ أي هذا القاضي العادلُ الذي عدَلَ في حُكْمِهِ، بحيث طَبَّقَ حُكْمَهُ على الشرعِ؛ لأنَّ الشرعَ كُلَّهُ عَدْلُ، وبحيث لم يَمِلْ مع أحدٍ منَ المُتخاصمَيْنِ.

قولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ: «مَا يَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي عُمُرِهِ»؛ أي: أنَّهُ يُعاسَبُ على قضائِهِ، كيف حَكَمْتَ في فُلانٍ؟ ولماذا لم تَحْكُمْ لفُلانٍ؟ ولماذا حَكَمْتَ بالمالِ كلِّهِ؟ ولماذا لم تَحْكُمْ ببعضِهِ؛ لاحتمالِ أنْ يَكُونَ قضى منه شيئًا وما أشْبَهَ ذلك.

والتمنِّي هو أَنْ يَطْلُبَ الإِنْسَانُ لِنَفْسِهِ مَا فِي خُصُولِهِ عُسْرٌ أَو تَعَذُّرٌ، أَمَّا الرَّجَاءُ فهو مَا فِي خُصُولِهِ قُرْبٌ، وكِلاهُمَا يُسمَّى تَمَنِّيًا أي: أَنَّهُ طَلَبٌ نَفْسِيُّ، لكنْ إِنْ كَانَ مُتَعَلِّقًا بِهَا لا يُمْكِنُ أَو فيها يَعْسُرُ فهو تَمَنَّ، وإِنْ كَانَ فيها قَرُبَ حُصُولُه فهو رَجَاءٌ.

وهذا الحديثُ -كما هو واضحٌ مِن لفظِهِ-: التَّحْذيرُ مِن تَوَلِّي القَضاءِ، وفيه أيضًا: مُصادمةٌ لِما ثَبَتَ في الصَّحيحينِ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ أَيْضًا: مُصادمةٌ لِما ثَبَتَ في الصَّحيحينِ أنَّ النَّبيَ ﷺ قَالَ: «إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطأً فَلَهُ أَجْرٌ» (١)، ومُصادمٌ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطأً فَلَهُ أَجْرٌ» (١)، ومُصادمٌ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، رقم (٧٣٥٢)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، رقم (١٧١٦)، من حديث عمرو بن العاص رَضَالِلَّهُ عَنْهُ.

أيضًا للحديثِ الذي فيه أنَّ الرَّسولَ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ- قسَّمَ القُضاةَ إلى ثلاثةِ أقْسام (١).

وبناءً على ذلك: يكونُ هذا الحديثُ إمَّا باطلًا، وإمَّا شاذًا شُذوذًا عَظيمًا؛ لأَنَّنا لـو أَخَذْنا به لفرَّ النَّاسُ كلُّهم منَ القَضاءِ، مع أنَّ تَولِّيَ القَضاءِ فرضُ كفايةٍ، لا يُمْكِنُ للنَّاسِ أنْ يَقوموا بلا قاضٍ.

ثم هو مُصادمٌ للأحاديثِ الصَّحيحةِ التي تدُلُّ على أنَّ القاضيَ العادلَ مِمَّنْ يُظِلُّهُمُ اللهُ في ظِلِّهِ يومَ لا ظِلَّ إلا ظِلَّهُ، وإنْ كانَ الحديثُ ورَدَ في الإمامِ العادلِ(٢)، ولكنْ قد يُسمَّى القاضي إمامًا باعتبارِ أنَّهُ يُقْتَدَى به، وقد لا يُسمَّى فلا يَسْتَحِتُّ أَنْ يُظَلَّ في ظلِّ اللهِ، لكنَّهُ بلا شكِّ مأجورٌ.

وكيف يُحاسَبُ هذا الحسابَ الشَّديدَ الذي يَتَمنَّى أَنَّهُ لَم يقضِ بين اثنينِ في تمرةٍ واحدةٍ وهو عادلٌ، فهذا غيرُ مُوافِقٍ لحكمةِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ فالصَّوابُ أَنَّ هذا الحديثَ باطلٌ أو شاذٌ، حتى لو قيلَ: إنَّ المَقْصودَ هو أنْ يُشَدَّدَ عليه الحسابُ لا أنْ يُعَذَّبَ، فإنَّ الذي يُؤْجَرُ لا يُشَدَّدُ عليه الحسابُ، والرَّسولُ عَلَيْهِ قالَ: «مَنْ نُوقِشَ يُعَذَّبَ، فإنَّ الذي يُؤْجَرُ لا يُشَدَّدُ عليه الحسابُ، والرَّسولُ عَلَيْهِ قالَ: «مَنْ نُوقِشَ

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الأقضية، باب في القاضي يخطئ، رقم (۳۵۷۳)، والترمذي: كتاب الأحكام، باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي، رقم (۱۳۲۲ م)، والنسائي في الكبرى (۵/ ۳۹۷) برقم (۵۸۹۱)، وابن ماجه: كتاب الأحكام، باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق، رقم (۲۳۱۵)، وانظر: المستدرك للحاكم (۱/ ۱۰۱ – ۱۰۲) برقم (۲۳۱۷)، من حديث بريدة بن الحصيب رَضِحَالِيَّكُ عَنْهُ

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الحدود، باب فضل من ترك الفواحش، رقم (٦٨٠٦)، ومسلم: كتاب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١) من حديث أبي هريرة رَضِّكَالِلَّهُ عَنْهُ.

الجِسَابَ عُذِّبَ»(١)، فلا يَصِحُّ عن الرَّسولِ ﷺ وبناءً على ذلك لا نحتاجُ أَنْ نَلْتَمِسَ ما فيه مِن فوائدَ؛ لأنَّ الجِدارَ إذا النُهَدَمَ لا يَصِحُّ أَنْ نَسْقِفَ عليه.

ونأخُذُ مِن هذا فائدةً عظيمةً: وهي أنَّ الحديثَ إذا كانَ مُعارضًا للقواعِدِ العامَّةِ في الشَّريعةِ؛ فإنَّهُ دليلٌ على ضَعْفِهِ، حتى وإنْ لم نَنْظُرْ إلى سَندِهِ، وهذه مسألةٌ يَغْفُلُ عنها كثيرٌ منَ النَّاسِ؛ إذْ يَنْظرونَ إلى ظاهِرِ السندِ ويَحْكُمونَ به وإنْ كانَ مُخالفًا للقواعِدِ العامَّةِ للشريعةِ، وهذا غلطٌ.

والإمامُ أحمدُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- حَكَمَ بشُذوذِ حديثِ: "إِذَا انْتَصَفَ شَعْبانُ فَلَا تَصُومُوا" (اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب من نوقش الحساب عذَّب، رقم (۲۵۳٦)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب إثبات الحساب، رقم (۲۸۷٦) من حديث عائشة رَضَوَّلِلَّهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب الصوم، باب في كراهية ذلك، رقم (٢٣٣٧)، والترمذي: كتاب الصوم، باب في كراهية ذلك، رقم (٢٣٣٧)، والترمذي: كتاب الصوم، باب في هريرة باب ما جاء في كراهية الصوم في النصف الثاني من شعبان، رقم (٧٣٨) من حديث أبي هريرة رَضَّاللَاعَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين، رقم (١٩١٤)، ومسلم: كتاب الصيام، باب لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين، رقم (١٠٨٢) من حديث أبي هريرة رَضِّوَالِيَّهُ عَنْهُ.

ولكنَّ المرادَ هنا القواعدُ العامَّةُ التي يدلُّ عليها الكِتابُ والسُّنَّةُ، لا التي يَسْتَنْبِطُها العقلُ المُجَرَّدُ، وإلا لذهبتِ المُعْتَزِلةُ والمُرْجِئةُ والوعيديةُ فاعتمَدَ كُلُّ منهم على رَأْيِهم الذي يَدَّعونَ أَنَّهُ عَقلٌ!.

١٤٠٤ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضَيَالِتَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً» رَوَاهُ البُخَارِيُّ (١).

الشَّرحُ

وسببُ هذا الحديثِ أن النَّبِيَّ عَلَيْهِ بِلَغَهُ أَنَّ الفُرْسَ ولَّوْا ابنةَ كِسْرى عليهم، فقالَ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً».

قولُهُ ﷺ: «لَنْ يُفْلِحَ»؛ لن: للمُسْتقبلِ، فتَعَمُّ جميعَ الزَّمانِ، والفلاحُ: هو حُصولُ المطلوبِ، والنَّجاةُ منَ المَكْروهِ، فقولُهُ تَعالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون:١]، أي: قد حصَّلوا مَطْلوبَهم ونَجَوْا مِن مَرْهُوبهم، وبهذا المعنى يكونُ الفلاحُ قَريبًا مِن معنى الفوزِ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «قَوْمٌ» نَكِرةٌ في سياقِ النفي، فيعمُّ كُلَّ قَومٍ.

قولُهُ ﷺ: «وَلَوْا أَمْرَهُمُ»؛ أي: شَأْنَهم وتدبيرَ أُمورِهِم، سياسيًّا وعسكريًّا واجتهاعيًّا وغيرَ ذلك.

قولُهُ ﷺ: «امْرَأَةً»؛ نَكِرةٌ في سياقِ النَّفْيِ، فتعمُّ أيَّ امرأةٍ حتى ولو كانت أذْكى بناتِ آدَمَ في عَهْدِها.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الفتن، باب الفتنة التي تموج كموج البحر، رقم (٧٠٩٩).

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١ - أنَّ المَرْأةَ لا يَصحُّ أنْ يَكُونَ لها ولايةٌ عامَّةٌ؛ لأنَّ تَوْلِيَتَها ولايةً عامَّةً يُفْضي إلى عدم الفلاح وفسادِ الأُمورِ.

٢- بيانُ قصورِ المَرْأةِ في العقلِ والتَّدبيرِ؛ وأنَّها لا يَصِحُّ أَنْ تُشارِكَ الرِّجالَ في هذه الأُمورِ العامَّةِ، أمَّا أَنْ تَكونَ وليَّةً في بَيْتِها، أو مُديرةً لمدرسةِ بناتٍ؛ فلا بَأْسَ، أمَّا أَنْ تَتولَى أُمورَ الرِّجالِ، فهذا لا يجوزُ؛ لأَنَّهُ يُؤَدِّي إلى عدمِ الفلاحِ.

٣- أنَّ النِّساءَ مهما بَلَغْنَ في الذَّكاءِ والحِنْكةِ فإنَّ مَن ولَّاهُنَّ لا يُفْلِحُ؛ نأخُذُ
 هذا مِن تنكيرِ كلمةِ «امرأةً» في سياقِ النَّفْي.

فإنْ قالَ قائلٌ: وهل هذا الحديثُ يشيرُ إلى هؤلاءِ القومِ الذين هم الفُرْسُ خاصَّة، أم يَعمُّ كُلَّ قضيَّةٍ على هذا النحوِ إلى يَومِ القِيامةِ؟

الجوابُ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَعُمُّ كُلَّ قضيَّةٍ إلى يَومِ القِيامةِ، ومَنْ زَعَمَ أَنَّهُ خاصُّ بالفُرْسِ فإنَّهُ لا يَتَعَيَّنُ أَنَّ هذا هو المرادُ.

ولو فَرَضْنا جَدلًا أَنَّهُ المرادُ، فإنَّهُ يُقاسُ عليه ما أشْبَهَهُ لوُجودِ العِلَّةِ في الفرعِ، كما هي موجودةٌ في الأصلِ؛ إذْ لا فَرْقَ بين امرأةٍ مِن بني فارسَ، أو العربِ، أو منَ الرُّومِ، أو غيْرِها؛ ولهذا فإنَّهُ لا يجوزُ لها الإمامةُ بالرِّجالِ إمامةً صُغْرى، فكيف بالإمامةِ الكُبْرى؛ لذا لا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ للمرأةِ إمْرَةٌ ولا ولايةٌ ولا حُكْمٌ، فلا تكونُ والية ولا وَزيرةً؛ لأنَّ العِلَّة واحدةٌ لِقُصورِ عقلِ المَرْأةِ؛ ولأنَّ العِلَة العاطفة؛ ولأنَّ نظرَها قريبٌ، وثُخْدَعُ، فربَّا تكونُ وليَّة أمرٍ، أو سُلْطانةً، أو رئيسةً فيَأتيها شابٌ ولأنَّ نظرَها قريبٌ، وثُخْدَعُ، فربًا تكونُ وليَّةَ أمرٍ، أو سُلْطانةً، أو رئيسةً فيَأتيها شابٌ جميلٌ، مِن أحسنِ الشبابِ، فتقولُ كما قالتِ امرأةُ العزيزِ في قِصَّةِ يُوسُفَ عَيَنهِ السَّلَامُ؛

﴿ مَنْتَ لَكَ ﴾ [يوسف: ٢٣]، فلذلك لا يَصِحُّ إطْلاقًا أَنْ تَكُونَ المَرْأَةُ فِي وِلايةٍ عامَّةٍ ولا خاصَّةٍ.

فإنْ قالَ قائلٌ: هذا الحديثُ يُعارِضُهُ الواقعُ؛ لأنَّ هناك مَلِكاتٍ منَ النِّساءِ ورَئيساتٍ ووَزيراتٍ منَ النِّساءِ، فها الجوابُ؟

قُلْنا: الجوابُ مِن وجْهينِ:

الأوَّل: أمَّا المَلِكاتُ فهنَّ مَلِكاتٌ بلا مُلْكِ، فليس لهنَّ تدبيرٌ، وإنَّما هو شيءٌ وَرِثوهُ كابرًا عن كابرٍ، فهي مَلِكةٌ بالاسمِ أما في الحقيقةِ فهي لا تَمْلِكُ شيئًا، وهذا هو الواقعُ. أمَّا أنْ تَكونَ رئيسةً للوزراء؛ فلأنَّ لها وُزراءَ هم الذين يُدبِّرونَ لها في الواقعِ

ثانيًا: لو فَرَضْنا جَدلًا أَنَّهَا تُدَبِّرُ لكَوْنِها رَئيسةً للوزراءِ فإنَّهُم لو تَخلَّوْا عنها وولَّوْا أحدًا منَ الرِّجالِ لكانوا أشدَّ فَلاحًا إِنْ قُدِّرَ أَنَّهُم أَفْلحوا.

لْأَنَّنَا نَحَنُ نُؤْمِنُ بَكَلَامِ الرَّسُولِ ﷺ ولا نُؤْمِنُ بِهَا يَقُولُونَ بِأَنَّهُ واقعٌ، فلا يَصِحُّ أَنْ يُعارِضَ كَلَامًا مُحْكُمًا صَدَرَ مِن أَصْدَقِ الخَلْقِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

وقد أَتَى الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا الحديثِ في بابِ القَضاءِ لنستفيدَ منه أَنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ تَتَولَّى المَرْأَةُ القَضاءَ؛ لأَنَّنا لو ولَّيْناها القَضاءَ لكُنَّا ولَّيْنا أَمْرَنا امرأةً، فلا يجورُ أَنْ تَتولَّى الفَضاءَ.

وإنْ قالَ قائلٌ: لو تَنازَعَتِ امرأتانِ واحْتَكَمَتا إلى امرأةٍ، فحَكَمَتْ بينهما، أينْفُذُ حُكْمُها؟

قُلْنا: لا؛ لأنَّها غيرُ صالحةٍ للقضاءِ، والعُلْماءُ يقولونَ: لو حكَّم اثنانِ رَجُلًا صالحًا للقضاءِ، فلا يَنْفُذُ حُكْمُهما، أمَّا إذا كانتِ المسألةُ التي احْتَكَمَ إليها فيها مِن بابِ الصُّلْحِ وأصْلَحَتْ، نَفَذَ ذلك؛ لأنَّ الصُّلْحَ عن تَراضٍ وليس شيئًا لازمًا.

فإنْ قال قائلٌ: وهل يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مُديرةً على مَدْرسةٍ؟

الجوابُ: أمَّا إنْ كانت المدرسةُ مَدْرسةَ نساءٍ فلا بَأْسَ، وفلاحُ هذه المَدْرسةِ بقَدْرِ مُديرَتِهِم، وأمَّا إنْ كانت على الرِّجالِ فلا يَصِحُّ؛ لأنَّ أمْرَهم يشملُ الأمرَ العامَّ والخاصَّ.

فإنْ قيلَ: وهل يجوزُ استفتاءُ المَرْأةِ؟ قُلْنا: لا شكَّ أَنَّهُ يجوزُ، وما أكثرَ الذين كانوا يَسْتفتونَ عائشةَ أُمَّ المُؤْمنينَ رَضَالِلَهُ عَنْهَا منَ الصَّحابةِ رِجالًا ونِساءً، والاستفتاءُ يحتاجُ إلى عِلْم، فها دامتِ المَرْأةُ عالمةً فيجوزُ اسْتِفْتاؤُها.

....

٥٠٤٠ - وَعَنْ أَبِي مَرْيَمَ الأَزْدِيِّ رَضَالِلَهُ عَنْ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ وَلَاهُ اللهُ شَيْئًا مِنْ أَمْرِ المُسْلِمِينَ، فَاحْتَجَبَ عَنْ حَاجَتِهِمْ وَفَقِيرِهِمْ، احْتَجَبَ اللهُ دُونَ حَاجَتِهِ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ (۱).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْهِ: «مَنْ وَلَاهُ اللهُ شَيْئًا»؛ شيئًا: نَكِرةٌ في سياقِ الشَّرْطِ فتكونُ عامَّةً، فيشملُ الشيءَ الكبيرَ والشيءَ الصَّغيرَ.

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب فيها يلزم الإمام من أمر الرعية، رقم (١٣٣٣). (٢٩٤٨)، والترمذي: كتاب الأحكام، باب ما جاء في إمام الرعية، رقم (١٣٣٣).

قولُهُ ﷺ: «فَاحْتَجَبَ عَنْ حَاجَتِهِمْ»؛ أي: لم يَقْضِها، سواءً احْتَجَبَ عنِ الأَبْصارِ أو مَنَعَها وإنْ لم يَحْتَجِبْ؛ لأنَّ كلَّ احتجابٍ سواءً احَتْجَبَ بالأنظارِ بأنْ جَعَلَ بينه وبين النَّاسِ بابًا أو احْتَجَبَ بالمنعِ، بأنْ كانَ جالسًا على كُرْسِيِّهِ ويَمْنَعُ النَّاسَ مِن أَنْ يَقْتَربوا منه فهذا مُحتَجِبٌ.

قولُهُ عَلَيْهُ: «عَنْ حَاجَتِهِمْ» أي: حاجةِ المُسْلِمينَ، سواءً كانوا أغْنياءَ أم فُقراءَ.

قولُهُ عَلَيْهِ: ﴿ وَفَقِيرِهِم ﴾؛ أي: فيها يحتاجُ إليه الفقيرُ، وإنها نصَّ عليه بأنَّ مِنَ الوُلاةِ مَنْ يَحْتَجِبُ عنِ الأغْنِياءِ، كها هو عادةُ بني إسرائيلَ، أنَّهُم مَنْ يَحْتَجِبُ عنِ الأغْنِياءَ كها هو عادةُ بني إسرائيلَ، أنَّهُم يُقدِّرونَ الأغْنِياءَ والشُّرفاءَ، حتى إنهم لا يقيمونَ عليهم الحُدودَ، وأمَّا الفُقراءُ ومَنْ لا وَجاهةً له فيُقامُ عليه الحدُّ.

قُولُهُ ﷺ: «احْتَجَبَ اللهُ دُونَ حَاجَتِهِ»؛ هذا هو الجزاءُ أو العُقوبةِ، أنَّ اللهَ يَخْتَجِبُ دون حاجتِهِ؛ فلنْ يُيَسِّرَ له أمْرَهُ، ولنْ يَقضيَهُ له.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١- الوعيدُ على مَنِ احْتَجَبَ عن حاجةِ المُسْلِمينَ وأُمورِهِم إذا ولاهُ اللهُ على هذا، ولكن إذا احْتَجَبَ لم يَكُنْ أهْلَه أهلٌ لذلك لها ولاهُ اللهُ على هذا، ولكن إذا احْتَجَبَ لم يَكُنْ أهْلَها.

٢- أنَّ الإنسانَ مُدبَّرٌ، لا يَسْتَقِلُّ بنفسِهِ؛ لقولِهِ ﷺ: «مَنْ وَلَاهُ اللهُ» ففيه ردُّ على القدريَّةِ الذين يقولونَ: إنَّ الإنسانَ مُسْتَقِلُّ بعملِهِ، ولا علاقة للهِ به، نسألُ اللهَ العافية، وأنَّ اللهَ لا يَعْلَمُ مِن عَملِ العبدِ إلا ما أظهرَهُ فقط، أمَّا ما لم يُظهِرْهُ فلا شأنَ للهِ به، ولكنَّ هذا الحديثَ يَرُدُّ عليهم.

٣- أنَّ مَنْ كانَ واليًا على المُسْلِمينَ وجَبَ عليه البُروزُ لهم لقضاءِ حَوائِجِهم؛
 ودليلُ الوُجوبِ الوعيدُ على الاحتجابِ.

فلو قالَ قائلٌ: هل هذا الحديثُ يشملُ كلَّ وقتٍ، بمعنى أنَّ النَّاسَ لو أتَوْا إليه وهو في فراشِهِ في ليلةٍ باردةٍ وقد أخَذَهُ الدِّفءُ، ثم قَرعوا عليه البابَ وطلبوهُ؟

قُلْنا: لا، لأنّه هنا لم يَحْتَجِبْ عن حاجَتِهِم؛ لأنَّ الله عَنَّوَجَلَّ يقولُ: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللهُ عَنَّوَجَلَّ يقولُ: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللّهُ عَنَّوَجَلَّ يقولُ: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللّهُ عَنَّوَبَ للوليِّ أوقاتُ معلومةٌ يُراجِعُهُ النَّاسُ فيها، تكونُ مُناسِبةً للنَّاسِ، ثم بعد ذلك يَحْتَجِبُ لقضاءِ حاجاتِهِ أو للاستعانةِ على قضاءِ حاجاتِهِ أو للاستعانةِ على قضاءِ حاجاتِهِم؛ لأنَّهُ إذا بَقِيَ لم يَأْكُلُ ولم يَنَمْ هَلَكَ، ولم يَقضِ الحاجاتِ.

٤- أنَّ الجزاءَ مِن جِنسِ العملِ؛ لأنَّهُ لمَّا احْتَجَبَ عن المُسْلِمينَ احْتَجَبَ اللهُ عَزَّوَجَلَ دون حاجتِهِ.

٥- التَّخصيصُ بعد التعميم؛ ولكنَّ هذا لا يكونُ إلا لسبب، وذلك في قولِهِ وَعَنْ حَاجَتِهِمْ عُمومًا، و «فَقيرِهِم» خُصوصًا؛ وإنها نصَّ عليه؛ لأنَّ منَ الوُلاةِ مَن يَخْتَجِبُ عن الفُقراءِ، ولا يَخْتَجِبُ عنِ الأغْنِياءِ.

فنأخذُ من هذا قاعدةً: أنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يُنَصَّ خاصٌّ بعدَ عامٍّ، إلا وهناك مَزيدُ عِنايةٍ لسببٍ.

 وقتٍ، حتى إنَّهُ يَمْشي في السوقِ ويَقْضي بين النَّاسِ، ويَجْلِسُ على دُكَّانٍ ويَقْضي بين النَّاسِ. ولَجْلِسُ على دُكَّانٍ ويَقْضي بين النَّاسِ. ولو لم يكن هناك وقتٌ مُرتَّبٌ للقاضي فإنَّهُ لا يحتجبُ عنِ النَّاسِ إلا في الضَّرورةِ أو لمَصلحةِ القَضاءِ.

١٤٠٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الرَّاشِيَ وَالْمُرْتَشِيَ وَاللهِ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ اللّهِ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْكُ اللّهِ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ اللّهِ عَلَيْكُ اللّهِ عَلَيْكُ اللّهِ عَلَيْكُوا عَلَيْكُ الللمُ اللهُ عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا اللهِ عَلَيْكُولُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا

٧٠٧ - وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو، عِنْدَ الأَرْبَعَةِ إِلَّا النَّسَائِيَّ (٢).

قوله: «لَعَنَ رَسُولُ اللهِ»؛ أي دعا عليه باللَّعنةِ، ولعنةُ اللهِ هي طردُهُ عن رحمةِ اللهِ، وإبعادُهُ منها، فهي عُقوبةٌ عظيمةٌ، والمعلومُ أنَّ اللَّعْنَ نوعانِ.

قولُهُ: «الرَّاشِيَ وَالْمُرْتَشِيَ»؛ الرَّاشي: دافعُ الرِّشوةِ، والمُرْتشي: آخِذُها، وأمَّا سببُ لعنِ آخِذِ الرِّشُوةِ فظاهرٌ؛ لأَنَّهُ أَخَذَ ما لا يَجِلُّ له، وأمَّا الراشي فلأنَّهُ أعانَ على الإثمِ فكان له حُكْمُ الفاعِلِ، والرِّشُوةُ هي ما يُقدَّمُ بين يدي الحُكْمِ ليُتَوصَّلَ به المُعْطي إلى مُرادِهِ، وهي مأخوذةٌ منَ الرِّشا: وهو الحَبْلُ الذي يَنْزِلُ إلى البئرِ ليَغْتَرِفَ الماءَ منه،

⁽۱) أخرجه أحمد في المسند، رقم (۲/ ۳۸۷)، والترمذي: كتاب الأحكام، باب ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم، رقم (۱۳۳٦)، وابن حبان (۱۱/ ٤٦٧) برقم (٥٠٧٦).

 ⁽۲) أخرجه أحمد في المسند، رقم (٢/ ١٦٤)، وأبو داود: كتاب الأقضية، باب في كراهية الرشوة، رقم (٣٥٨٠)، والترمذي: كتاب الأحكام، باب ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم، رقم (١٣٣٧)، وابن ماجه: كتاب الأحكام، باب التغليظ في الحيف والرشوة، رقم (٢٣١٣).

فالرِّشُوةُ مِن جنسِ الحبلِ الذي يكونُ في الدِّلْوِ، وينزلُ في البئرِ لأَجْلِ استخراجِ الماءِ منه.

قولُهُ: «فِي الحُكْمِ»؛ أي: في القَضاءِ، فالرَّاشي الملعونُ هو الذي يَدْفَعُ الرِّشْوةَ ليَتَوَصَّلَ لها لا يَحِقُّ له.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١- تَحْرِيمُ الرِّشْوةِ فِي الحُكْمِ على الآخِذِ وعلى المُعْطِي؛ والرِّشْوةُ المُحَرَّمةُ التي يريدُ فيها الرَّاشي أَنْ يُحْكَمَ له بالباطِلِ، إمَّا بتحقيقِ دَعْواهِ، يَلْعَنُ فَاعِلُها هي التي يريدُ فيها الرَّاشي أَنْ يُحْكَمَ له بالباطِلِ، إمَّا بتحقيقِ دَعْواهِ، فمثلاً يدَّعي على فُلانٍ بألفِ ريالٍ، وقبلَ الجُلوسِ للخُصومةِ يُعْطي للقاضي عَشَرةَ ريالاتٍ؛ لأجلِ أَنْ يَحْكُمَ له بدَعْواهُ، وإمَّا بتحقيقِ إنْكارِ ما يجبُ عليه، فمثلاً أَنْ يَدَّعِي عليه فُلانٌ حُقوقًا، فيعطي هو للقاضي رِشْوةً مِن أَجْلِ أَنْ يَحْكُمَ بإنكارِهِ، فيُشترطُ عليه فُلانٌ حُقوقًا، فيعطي هو للقاضي رِشْوةً مِن أَجْلِ أَنْ يَحْكُمَ بإنكارِهِ، فيُشترطُ هنا للعنِ أَنْ يَكُونَ ذلك بالباطِلِ، أي: أَنْ يَدْفَعَ عنه ما ادُّعِيَ عليه، أو يُصَدِّقَهُ فيها ادَّعي.

أمَّا إذا كانتِ الرِّشُوةُ للوُصولِ إلى حقِّ، فهذه حرامٌ على الآخذِ حَلالٌ للمُعطِي؛ لأنَّ هذا المُعطِي لم يَظْلِمْ أحدًا، لكنَّهُ يدفعُ الظُّلْمَ عن نفسِهِ، فإذا وجَدْنا مَسْؤولًا نعلمُ أنَّهُ لنْ يَحْكُمَ بالحقِّ إلا برشوةٍ، فاضْطرَّ صاحبُ الحقِّ أنْ يُعْطِيَهُ شيئًا ليَحْكُمَ له بالحقِّ، فهذا لا بَأْسَ به؛ لأنَّهُ هنا لم يُبْطِلْ حقًّا لغيره، ولم يُشِتْ باطلًا لنفسِه، فهو مُحِقٌ، ويكونُ الإثْمُ على الآخِذِ، وهذا ما قالَهُ العُلَمَاءُ رَحَهُ واللهُ.

فإنْ قَـال قَـائلٌ: وهل يُلْحَقُ بالحُكْمِ في ذلك مَنْ سِواهم مِمَّنْ يَتَولَّى أُمورَ النَّاس؟

الجوابُ: ظاهرُ الحديثِ يحتملُ أنّه يُلْحَقُ بهم، وأنّه لا يُلْحَقُ، فإذا نَظَرْنا أنّ هذا يَتّفِقُ مع الرِّشْوةِ بالحُكْمِ؛ لأنّهُ سببٌ في تَقْديم النّاسِ بعْضِهم على بعضٍ قُلْنا: يُلْحَقُ به، وإذا نَظَرْنا أنّ الرِّشُوةَ في الحُكْمِ تُؤدِّي إلى تغييرِ الحُكْمِ الشَّرعيِّ بخلافِ الحُقوقِ الأُخْرى قُلْنا: لا يُلْحَقُ؛ لأنّ تغييرَ الحُكْمِ الشرعيِّ ليس بالأمْرِ الهيِّنِ؛ لأنّه يُقتدَى بهذا القاضي، لا سيّما إذا كانَ هذا القاضي مَشْهورًا بعلم، فرُبّما يَأْتي قاضٍ آخَرُ ويحكمُ في مثلِ هذه القضيَّةِ بمثلِ ما حَكمَ به القاضي الذي أخذَ الرِّشُوة، وحينئذِ يتغيَّرُ الحكمُ الشرعيُّ.

والظَّاهِرُ منه أنَّ الرِّشُوةَ في غيرِ الحُكْمِ لا تَدْخُلُ في اللَّعْنِ؛ لأنَّ الحاكمَ يُسْنِدُ هذا الحُكْمَ إلى اللهِ ورسولِهِ، فيكونُ في هذا افتراءٌ على اللهِ تَعالَى وعلى رسولِهِ ﷺ، أمَّا مسألةُ الحقوقِ كما لو كانَ إنسانٌ يستحقُّ أنْ يُوظَّفَ في هذا المكانِ، ولكنْ غُلِقتِ الأَبُوابُ وقيلَ: ادْفَعْ شيئًا منَ الرِّشُوةِ للمسؤولِ ويُيسِّرُ أمْرَكَ، وهو له الحقُّ في الوظيفةِ فدَفَعَ شيئًا، فهنا الإثمُ على الآخِذِ لا شكّ، ولكنَّهُ لا يستحقُّ اللَّعنة، كما في الوظيفةِ فدَفَعَ شيئًا، فهنا الإثمُ على الآخِذِ لا شكّ، ولكنَّهُ لا يستحقُّ اللَّعنة، كما يَسْتحقُّها المُرْتشي في الحُكْمِ، أمَّا الدافعُ فلا شيءَ عليه؛ لأنَّهُ مُطالِبٌ بحقِّهِ.

وممّاً يَخْرُجُ منَ اللَّعنةِ أيضًا: مَنْ دَفَعَ مالًا ليفتحَ بابًا مِن أبوابِ التّجارةِ، فمَنْ أرادَ أن يُرَخِّصَ عَملًا تجاريًّا لكنْ لم يستطِعْ ذلك إلا برشوةٍ، فلا بأسَ عليه ما دامَ عُقًا، فكُلُّ إنسانٍ يدفعُ شيئًا لدفعِ الظُّلْمِ عنه، أو لاستخلاصِ حقِّهِ فلا شيءَ عليه، وإنّها الإثمُ على الآخِذِ.

وللأسفِ فإنَّ الرِّشْوةَ شاعَتْ عند كثيرٍ منَ النَّاسِ، في كثيرٍ منَ الدُّولِ، كلُّ يَتَضَجَّرُ منها، وكلُّ يَشْكو منها، حتى إنَّهُ حدَّثني رجلٌ عن شخصٍ له حقُّ دعوةٍ ثابتةٍ ليس فيها إشكالٌ، وكلها جاءَ للمسؤولِ أرْجأهُ لوقتٍ آخَرَ، فظلَّ كذلك ستةَ أشهرٍ،

وهو يَتَرَدَّدُ ويُرْجَأُ، حتى قالَ له بعضُ النَّاسِ: إنْ أردتَ أنْ تُقْضى حاجَتُكَ فأعْطِني مئتيْ ريالٍ، فأعْطاها للرُّجلِ الذي يَصُبُّ القهوة مئتيْ ريالٍ، فأعْطاها للرُّجلِ الذي يَصُبُّ القهوة في ذلك المكانِ، وقالَ له: هاتِ المُعاملة الفُلانيَّة، فجاءَ القهوجيُّ بالمُعاملة، وسلَّمَها للمسؤولِ فانتهتِ المُعاملة مِن فَوْرها! بعدما قضى ستَّة أشْهُرٍ يتردَّدُ.

فهذه مصيبةٌ، وقد ضاعتِ الحقوقُ الآنَ كلُّها بهذا السببِ، فيَأْتِي إنسانٌ مثلًا يتقدَّمُ في وظيفةٍ قد سَبَقَهُ مَن هو أحقُّ بها منه، ثم يُعْطي المسؤولينَ شيئًا منَ المالِ فيُقَدَّمُ على غيرِهِ، وهكذا فيَظلُّ المستحقُّ يُؤجَّلُ وتُقْبَلُ طلباتُ غيرِهِ ممن يَدْفعونَ الرِّشْوةَ، فنسألُ اللهُ العافيةَ.

والإنسانُ - في الحقيقةِ - يَتَعَجَّبُ أَنْ يقعَ هذا في عالَمِ الإسلامِ، معَ أَنَّ اللهَ أَمَرَ بالعدلِ وقالَ: ﴿ كُونُوا قَوَّمِينَ بِٱلْقِسَطِ شُهَدَآءَ لِللهِ وَلَوَ عَلَىٓ أَنفُسِكُمْ ﴾ [النساء:١٣٥]، ومع ذلك تَحْصُلُ هذه الخيانةُ - والعياذُ باللهِ - ثم ربَّما يَأْتي هذا الموظَّفُ الكبيرُ الذي بيدِهِ الوظائفُ ويُولِي مَنْ ليس أهلًا، وفي القومِ المُتقدِّمينَ مَنْ هو أحقُّ منه في أهليَّتِهِ، وأيُ إنسانٍ يُولِي أحدًا على المُسْلِمينَ وفيهم مَنْ هو خيرٌ منه فقد خانَ الله ورسولَهُ والمؤْمنينَ، والمسألة كبيرةٌ، نسألُ الله الهداية للجميع.

فإنْ قيلَ: وإذا تابَ المُرْتشي، وعنده الرِّشْوةُ، أو اخْتَلَطَتْ بهاله، فهاذا يَفْعَلُ؟ قُلْنا: يَتَصَدَّقُ بها إذا كانت ظاهرةً، أمَّا إذا اخْتَلَطتْ بالمال فيتَصَدَّقُ بقَدْرها، ولا يَرُدُّهُ على الرَّاشي؛ لأنَّ الرَّاشي أَخَذَ عِوضَهُ؛ حيث حصَّلَ مطلوبَهُ، فيكونُ ذلك مثلَ حُلوانِ الكاهِنِ، فإذا تابَ الكاهنُ فإنَّهُ لا يَرُدُّهُ إلى المُتكَهَّنِ له، بل يَتَصدَّقُ به؛ كيلا يُجمَعَ له بين العِوض والمُعَوَّضِ. مسألةً: بعض رجالِ أعمالٍ وذَوُو الجاهِ يحتاجونَ إلى عُمَّالٍ، في تَنزُّهاتِهم، يَطْبخونَ لهم ويَخْدمونهم، فيُرْسِلُ زيدًا يبحثُ له عن عُمَّالٍ لمعرفَتِه أين يَجِدُهم، لكنَّ زيدًا يبَتْفِقُ مع العُمَّالِ أَنَّهُ لن يَذْهَبَ للعملِ إلا مَنْ يُعْطيهِ مَبْلغًا منَ المالِ، وبعضُ العُمَّالِ يَكُونُ مُتَعَطِّلًا فيُضْطَرُّ للدفعِ حتى يَعْمَلَ، فهل في هذه الحالِ لهم أنْ يَدْفعوا هذا لزيدٍ حتى يَعْمَلَ، فهل في هذه الحالِ لهم أنْ يَدْفعوا هذا لزيدٍ حتى يَعْمَلَ، فهل في هذه الحالِ لهم أنْ يَدْفعوا هذا لزيدٍ حتى يَعْملوا؟

والجوابُ: إذا كانَ زيدٌ قد أَخَذَ عِوضًا من الذي أَرْسَلَهُ، فلا يَأْخُذُ منَ العُمَّالِ شيئًا، ولا يَجِلُّ له أَنْ يَأْخُذَ عِوضًا ما دامَ المرسِلُ قد جَعَلَ له عِوضًا؛ لأنَّهُ يكونُ بذلك يتكسَّبُ مِن وجْهينِ، أمَّا إذا كانَ مُتَبَرِّعًا فربها يُقالُ: إنَّهُ لا بأسَ، وحينئذٍ قد نَمْنَعُهُ وإنْ كانَ لا بَأْسَ به في الأصلِ؛ لأنَّنا لو أجَزْنا ذلك لصارَ هذا الرَّسولُ لا يختارُ من هو أكثرُ دَفْعًا، ويفوتُهُ أنَّهُ يجبُ عليه أنْ يختارَ مَنْ هو أفضلُ عملًا، أمَّا إذا كانَ مُضْطَرًا إلى ذلك فلا بأسَ.

··· @ ···

١٤٠٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بِنِ الزُّبَيْرِ رَضَالِلَهُ عَنْهُا قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللهِ صَالَاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ اللهِ صَالَاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ اللهِ صَالَاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ اللهِ عَالَاتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ اللهِ عَالَمُ اللهِ عَالَمُ اللهِ عَالَمُ اللهِ عَالَمُ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَنْهُ الْحَاكِمُ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَمْ الْحَاكِمُ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَمْ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَلَيْهِ وَاللهِ عَلَيْهِ وَلَيْهُ عَلَيْهِ وَاللهِ عَلَيْهِ وَلَا اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَلَيْهِ وَلَا اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَلَيْهِ وَسَلَمُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَلَيْهِ وَسَلَمُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلّمَ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَلَلْهُ عَلَيْهُ وَسَلّمَ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ اللهُ عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهِ وَاللّهُ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَاللهُ عَلَيْهِ عَلَيْ

الشَّرحُ

هذا الحديثُ فيه مَقالٌ، لكنْ لا شكَّ أنَّ مِن بين آدابِ القاضي الذي يَنْبغي للخُصومِ أنْ يَتَأَدَّبُوا به أنْ يكونوا أمامَهُ بين يديْهِ، وقالَ أهْلُ العِلْمِ رَحْمَهُ وَلَسَّهُ: ويجبُ

⁽۱) أخرجه أحمد في المسند، رقم (٤/٤)، وأبو داود: كتاب الأقضية، باب كيف يجلس الخصهان بين يدي القاضي، رقم (٣٥٨٨)، والحاكم في المستدرك (١٠٦/٤) برقم (٧٠٢٩).

على القاضي أنْ يَعْدِلَ بين الخَصْمَينِ في لفظِهِ وفي لَحْظِهِ، وفي الجلوسِ بين يديْهِ، وفي كُلِّ شيءٍ؛ لأنَّ هذا منَ العدلِ الذي أمَرَ اللهُ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى به: ﴿ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ ﴾ كُلِّ شيءٍ؛ لأنَّ هذا منَ العدلِ الذي أمرَ اللهُ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى به: ﴿ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدُلِ ﴾ [النحل: ٩٠]؛ ولأنه لو جارَ في أحدِهِما لانقطعت حُجَّةُ الآخرِ، وانْكَسَرَ قلبُهُ واعتقادُهُ بأنَّهُ مظلومٌ فتضيعُ حُجَّتُهُ.

وهذا الحديثُ يدلُّ على أنهما يجلسانِ بين يدي الحاكِم، وذلك ليُصوِّبَ إليهما النَّظرَ؛ لأَنَّهُ بتصويبِ النظرِ قد يَعْرِفُ بفِراستِهِ المُحِقَّ منَ المُبْطِلِ، مِن صفحاتِ وجْهِهِ، فإنْ لم يكنْ مكائهم يَتَّسِعُ لذلك فلا بأسَ أنْ يَكُونَ أحدُهُما على اليَمينِ والثَّاني على الشّمالِ، فإن تَنازَعا أيُّهما يكونُ على اليَمينِ، فإنَّهُ يُقْرَعُ بينهما وهذا مِن تمام العدلِ.

فإذا جاء خَصْهانِ للقاضي، وكان يَعْرِفُ أحدَهما معرفة جَيِّدةً أو كان صَديقًا له، فدخَلَ عليه في خُصومةٍ، فسَلَّمَ عليه وجلسَ بجوارِهِ، وسلَّمَ عليه الخصمُ وجَلسَ في طرفِ المجلسِ، فإنَّهُ يجبُ أنْ يُقيمَهُ ليُساوِيَ بينه وبين الخُصومِ في الجلسةِ، لا سيَّا أنَّ المقامَ مقامُ خُصومةٍ؛ لأنَّهُ لو تَعَرَّضَ الخصمُ لمثلِ هذا الموقفِ وكانَ عنده حُجَّةُ لعلَّها تضيعُ لو قَدَّمَ القاضي صاحبَهُ على خَصْمِهِ؛ ولهذا يجبُ على القاضي في هذه الحال أنْ يُقيمَ صاحبَهُ مع خَصْمِهِ، ويَجْعَلَهُما بين يديْهِ.

وسمعتُ أنَّ هذا وقعَ في قُضاةِ هذا العصرِ، إذْ دَخَلَ رجلٌ محترمٌ عند القاضي، فسَلَّمَ عليه وهَشَّ له، ثم دَخَلَ آخَرُ، وليَّا عَلِمَ القاضي أنَّهُ جاءَ مُخْتَصِمًا للأوَّلِ، أَجْلَسَهُمَا بين يديهِ، وهذا غايةُ العدلِ، كما أنَّهُ يُنَشِّطُ صاحبَ الحقِّ.

بابُ الشَّهاداتِ

قولُهُ رَحِمَهُ الله الله الله الله الله عنه (شَهادةٍ) إخبارُ اللّسانِ بها يَعلمُ مِن مَرْئيِّ، أو مَسْموع، أو مَشْموم، أي معلوم بالحواسِّ الأربعةِ: السَّمعِ والبصرِ والشَّمِّ والذَّوقِ، وربَّها نزيدُ خامسةً وهي اللَّمسُ.

فإنْ كانت شهادتُهُ على غيرِهِ فهي شهادةٌ، وإنْ كانت على نفسِهِ فهي إقرارٌ، قالَ تَعالَى: ﴿ يَثَا يَبُهَا اللَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّمِينَ بِٱلْقِسَطِ شُهَدَآءَ بِللّهِ وَلَوَ عَلَىٰ أَنفُسِكُم أَوِ الْوَلِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ [النساء:١٣٥]، فإنْ كانت على نفسِه بها يَدَّعيهِ على غيرِهِ فهي ادِّعاءٌ، فإذا أتى على ادِّعائِهِ ببينةٍ قُبِلَ وإلا فلا، أمَّا إذا شَهِدَ على نفسِهِ لغيرِهِ فهذا يُقبلُ ما دامتْ شروطُ الإقرارِ تامَّةً، أما شهادتُهُ بحقً لغيرِهِ على غيرِهِ فشهادةٌ مقبولةٌ بشُروطِها.

وقوْلُنا: «بِمَا يَعْلَمُهُ»؛ يفيدُ أَنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَشْهَدَ بِالظنِّ، بِل لا بُدَّ مِنَ العلمِ، وطُرُقُ العلمِ هي الحواسُ، وهناك أشياءُ تُعْلَمُ بِالاستفاضةِ.

ولكنَّ المعلومَ بالاستفاضةِ لا يَخْرُجُ عن هذه اللَّدرَكاتِ الخمسِ، أي: يستفيضُ عند النَّاسِ كذا وكذا، فمثلًا لو مرَّتْ جنازةٌ، وقيلَ: إنَّها لفُلانِ بنِ فُلانٍ، فنشهدُ بأنَّ فُلانًا ماتَ، وهذا بالاستفاضةِ؛ إذ إنَّنا لم نكن جالسينَ عنده حين احتُضِرَ وخَرَجَتْ رُوحُهُ.

وكذلك نشهدُ أنَّ فُلانًا ابنُ فُلانٍ، وما كنَّا عنده حين ولَدَتْهُ أُمُّهُ على فِراشِ أبيه، هذا شهادةٌ بالاستفاضةِ. وكذلك نشهدُّ أنَّ فُلانًا أميرٌ على البلدِ الفُلانيِّ، دون

أَنْ نَكُونَ شَهِدْنَا قرارَ السُّلُطَانِ بِأَنَّهُ أَمِيرٌ، أَو قاضٍ، وهذا يكونُ بالاستفاضةِ، وإذا أَتَيْنَا إلى محفلٍ، فقالوا: إنَّ فُلانًا تزوجَ بنتَ فُلانٍ، فإنَّنا نشهدُ بنكاحِ فُلانٍ وفُلانةَ، رغم أنَّا لم نشهدْ عَقْدَهُما، وذلك كله بالاستفاضةِ.

إِذَنْ: فطرُقُ العلمِ بالمشهودِ به ستَّةُ: السَّمعُ، والبصرُ، والشمُّ، والذَّوْقُ، واللَّمْسُ، والاستفاضةُ، ولا يجوزُ أَنْ يَشْهَدَ بالظنِّ، ولو كانَ عنده قرائنُ قويَّةٌ فإنَّهُ لا يَشْهَدُ، ولكنْ له أَنْ يَشْهَدَ بالقرائِنِ؛ لأَنَّ القرائنَ مُدْركةٌ بواحدةٍ مِن هذه الطُّرُقِ السِّتَّةِ، فمتى أدركَ الإنْسانُ شيئًا شَهِدَ به.

فإنْ قيلَ: ولكنْ ألا يتعارَضُ ذلك مع القواعِدِ الحديثيَّةِ، المُقرَّرةِ بأنَّ للرَّاوي أنْ يَرْوِيَ الحديثَ بالمعنى حسبَ غلبةِ ظنِّهِ، أنَّهُ المعنى المَقْصودُ؟

قُلْنا: لا يَتعارَضُ مَعها؛ لأنَّ الحديثَ حقُّ عامٌّ للمُسْلِمينَ، أمَّا حديثُنا هنا عن الحقوقِ الخاصَّةِ.

ولْيُعلمْ أَنَّ الشَّهادةَ تُطلَقُ على شيئينِ: التَّحمُّلِ والأداءِ:

أُمَّا التَّحَمُّلُ؛ فإنَّهُ فرضُ كفايةٍ، قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، أي: إذا دُعوا.

وأمَّا الأداءُ؛ ففرضُ عينٍ، لقولِهِ تَعالَى: ﴿ وَلَا تَكُتُمُوا ٱلشَّهَا ذَاءُ وَمَن يَكُتُمُهَا فَإِنَّهُ وَاللَّهُ مَا يَكُتُمُهَا فَإِنَّهُ وَاللَّهُ وَمَن يَكُتُمُهَا فَإِنَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَالللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللّ

وإذا كانَ حضرَ القَضيَّةَ مَنْ لا تُقْبَلُ شهادتُهم؛ لفِسْقِهم، أو قَرابَتِهم منَ المشهودِ له، أو عَداوَتِهم عليه، فتكونُ الشَّهادةُ فَرْضَ عينٍ على الحاضرِ، فإذا حَضَرَ مَنْ لا تُقْبَلُ شهادتُه أو عُداوَتِهم عليه، فتكونُ الشَّهادةُ فَرْضَ عينٍ على الآخرينَ. شهادتُه أو يُحتملُ أنْ تُرَدَّ شَهادتُهُ صارتِ الشَّهادةُ فَرْضَ عينٍ على الآخرينَ.

فإنْ قال قائلٌ: وهل الأولى أنْ يُبادِرَ الإنْسانُ بالشَّهادةِ قبلَ أنْ يُسْتَشْهَدَ، أم الأَوْلى أنْ يَنْتَظِرَ حتى يُسْتَشْهَدَ؟

الجوابُ: يُؤْخَذُ هذا الحكمُ منَ الحديثينِ الآتيينِ:

.....

١٤٠٩ - عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ؟ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُهَا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ» أداةُ عَرْضٍ، وهلّا: أداةُ تَخْضِيضٍ، والتَّحضيضُ عَرْضٌ مع حَثِّ، أمَّا (ألَا) فتفيدُ العَرْضَ بلا حثٍّ، والفائدةُ مِن قولِهِ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ» التَّنْبيةُ للسَّامعِ كي يُحْضِرَ ذِهْنَهُ ليسمعَ ما يُقالُ، والخطابُ هنا للحاضرينَ عند الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ.

قوله ﷺ (بِحَيْرِ»؛ أي: أفْضَلِهم، و(خيرٌ) أصْلُها (أَخْيَرُ)؛ لأنَّها اسمُ تفضيلٍ، واسمُ التَّفْضيلِ يكونُ على وزنِ (أفعَلَ) ولكنْ حُذِفَتِ الهمزةُ منها تَخْفيفًا لكثرةِ استعمالِه، فصارَ (خيرٌ)، ومثلُهُ (شرٌ)، كما في قولِه ﷺ: "إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْزِلَةً عِنْدَ اللهِ مَنْ تَرَكَهُ أَوْ وَدَعَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ فُحْشِهِ» (٢)، أي: أشرَّ، لكنْ حُذِفَتِ الهمزةُ منها كما حُذِفَتِ الهمزةُ مِن (خيرٌ)، ومِن ذلك أيضًا: (النَّاسُ) قالوا: أصْلها (الأُناسُ)

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب بيان خير الشهود، رقم (١٧١٩).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب المداراة بين الناس، رقم (٦١٣١)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب مداراة من يتقى فحشُه، رقم (٢٥٩١) من حديث عائشة رَضَحَالِلَّهُ عَنْهَا.

لكنْ حُذِفَتِ الهمزةُ للتَّخفيفِ لكثرةِ الاستعمالِ.

قولُهُ ﷺ: «الشُّهَدَاءِ»؛ جمعُ (شهيدٍ)، وهو الذي يَشْهَدُ بأحدِ الطُّرُقِ السِّتَّةِ التي ذَكَرْناها.

قولُهُ ﷺ: «الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ»؛ الذي: خبرُ مُبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ: هو الذي.

قولُهُ عَلَيْ السَّالَ اَنْ يُسْأَلُهَا»؛ ولم يعيِّنِ السَّائل؛ لأنَّ السَّائلَ قد يكونُ الحاكم، وقد يكونُ المشهودَ له؛ فلذلكَ أَبْهَمَهُ النَّبِيُّ عَلَيْ ولم يقل: «قبلَ أن يَسألَهُ صاحبُ الحقِّ، أو الحاكم، حتى يَشْملَ هذا وهذا. أما لو سألَهُ مَن لا علاقة له بالقَضيَّةِ فلا عبرة بسؤالِهِ.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١ - تفاضُلُ الشُّهداء؛ وأنَّ منهم الخيِّر، ومنهم مَنْ دون ذلك.

٢- أنَّ الذي يَشهدُ قبلَ أنْ يُسألَ هو خيرُ الشُّهداء؛ وصورةُ ذلك: أنْ يسمعَ الإنْسانُ بخُصومةٍ بين زيدٍ وعمرٍو، ويكونُ عنده شهادةٌ لزيدٍ على عَمْرٍو، فلما سَمِعَ بالخُصومةِ ذَهَبَ لمكانِ القَضاءِ، وأَدْلى بشَهادتِهِ لزيدٍ على عمرٍو، فهذا شَهِدَ قبلَ أنْ يُستَشْهَدَ، وقبلَ أنْ يُسألَ، فهو خيرُ الشُّهداءِ.

ولكنْ سيَأْتِي فِي الحديثِ التالي ما ظاهِرُهُ خلافُ ذلك، فنذكرُهُ أَوَّلًا، ثم نذكرُ أَوْجُهِ الجمع بينهما إنْ شاءَ اللهُ. ٠١٤١٠ وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: "إِنَّ خَيْرَكُمْ قَرْمٌ اللهِ عَلَيْهِ: "إِنَّ خَيْرَكُمْ قَرْمٌ اللهِ عَلَيْهِ: "إِنَّ خَيْرَكُمْ قَرْمٌ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ الل

. الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «إِنَّ خَيْرَكُمْ»؛ الخطابُ هنا للأُمَّةِ عُمومًا، وإنْ كانَ الذي أمامَهُ هم الصَّحابةُ الموجودونَ في عهدِهِ ﷺ.

قولُهُ عَلَيْهُ: «قَرْنِي»؛ ذكروا في المرادِ بالقَرْنِ أقوالًا:

الأوَّل: أنَّ القرنَ مُعْتبَرُّ بالزَّمنِ؛ واخْتلفوا فيه مِن عشرِ سَنواتٍ إلى مئةٍ وعشرينَ سنةً، ثم ما بينهم مِن عُقودِ العَشراتِ، وهذا خلافٌ واسعٌ عجيبٌ، وأصحُّ الأقوالِ إذا اعْتبرناهُ بالمُدَّةِ والزَّمنِ أنَّ القرنَ مئةُ سنةٍ.

الثّاني: أنَّ القرنَ المُعْتَبَرَ بأهلِ القرنِ لا بمُدَّتِهِ؛ وهذا هو الأصحُّ في هذا الحديثِ، ويتميَّزُ قَرنُ الصَّحابةِ، ثم التَّابعينَ، ثم تَابعيهم -كها يقولُ شيخُ الإسْلامِ رَحَمُ اللّهُ-: بأكثرِ أهْلِهِ، فإذا كانَ أكثرُ الموجودينَ منَ الصَّحابةِ فهذا قرنُ الرَّسولِ عَلَيْهِ الطَّلَامُ وَإِنْ كَانَ انْقَرَضَ أَكْثَرُهم وإنْ كَانَ أَعْلَبُ القرنِ منَ التَّابعينَ فهذا قرنُ التَّابعينَ، وإنْ كَانَ انْقَرَضَ أَكْثَرُهم وبقيَ قِلَّةٌ مع تابعي التَّابعينَ فهذا قرنُ تابِعي التَّابعينَ، وعلى هذا فالقرنُ والعصرُ على حدِّ سواءٍ، وهذا أقربُ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم (۲٦٥١)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، فضل الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- ثم الذين يلونهم، رقم (۲۵۳۵).

إِذَنْ: خيرُ النَّاسِ قرنُ الرَّسولِ ﷺ أي: الصَّحابةُ رَضَالِلَهُ عَنْهُمْ ويَنْقَرِضُ قرْبُهُم بموتِ أَكْثَرِهم، ثم الذين يَلُونَهم وهم التَّابِعونَ، ثم الذين يَلونَهُم وهم تَابِعو التَّابِعينَ، فهذه ثلاثةُ قُرونٍ.

قولُهُ ﷺ: «ثُمَّ يَكُونُ قَوْمٌ»؛ يكونُ: تامَّةٌ، وعلى هذا يكونُ (قومٌ) فاعلًا، أي: يوجَدُ قومٌ.

قولُهُ ﷺ: «يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ»؛ وفي روايةٍ أصلحَ مِن هذا: «يَشْهَدُونَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدُوا»(۱)، أي: قبلَ أَنْ تُطَلَبَ منهم الشَّهادة، على خلافٍ في هذا المعنى.

قولُهُ ﷺ (وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ» أي: تظهرُ فيهم الخيانةُ والغدرُ والخديعةُ. قولُهُ ﷺ (وَيَنْذِرُونَ وَلَا يُوفُونَ» يَنْذرونَ: أي: يُعاهدونَ، وهو شاملٌ للمُعاهدةِ بينهم وبين اللهِ، وبينهم وبين الخلقِ، «وَلَا يُوفُونَ» لأنهُم لا يَهْتمُونَ بالعهودِ.

قولُهُ ﷺ: "وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ"؛ وذلك لانفتاحِ الدُّنيا عليهم، وكثرةِ أَكْلِهم، وتَرْفيهِ أَبْدانِهم، وأنَّهم لا يَهْتمُّونَ بحياةِ القُلوبِ وسِمَنِ القُلوبِ، وإنَّها يهتمُّونَ بتربيةِ الأجْسامِ فتجدُ الواحدَ منهم ليس له همُّ إلا: كم وَزْنُهُ؟ حتى إنَّهُ ربَّها يَزِنُ نفسَهُ باليومِ والليلةِ، إذا أرادَ أَنْ ينامَ وإذا أصبَحَ، وهكذا سَمِعْنا عن بعْضِهم، وسَمِعْنا أيضًا عن ناسٍ أنَّهُ يزنُ نفسَهُ كُلَّ أُسبوعٍ كأنَّهُ قطعةُ كُم، وهذا لا داعيَ له، وما دامَ اللهُ أيضًا عن ناسٍ أنَّهُ يزنُ نفسَهُ كُلَّ أُسبوعٍ كأنَّهُ قطعةُ كُم، وهذا لا داعيَ له، وما دامَ اللهُ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب فضائل الصحابة، فضل الصحابة رَضَوَالِلَّهُ عَنْا ثَمْ الذين يلونهم، رقم (٢٥٣٤) من حديث أبي هريرة رَضَوَالِلَّهُ عَنْهُ.

عافاكَ فأنت سعيدٌ، فاعْمَلْ لطاعَتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أما السِّمَنُ فيكونُ مَذْمومًا أو مَحْمودًا حَسَبَ حالِ الإنْسانِ.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١- فضلُ القرنِ الأوَّلِ؛ وهم الصَّحابةُ، والفضلُ هنا باعتبارِ الجنسِ والقَرْنِ،
 لا باعتبارِ كُلِّ واحدٍ؛ إذ إنَّهُ قد يُوجَدُ في التَّابِعينَ مَن هو خيرٌ للأُمَّةِ في تعليمِهِ وجهادِهِ، لكنْ في الصَّحابةِ فضلٌ لا يُمْكِنُ أَنْ يُدركَهُ أحدٌ، وهو الصَّحْبةُ، فهذا الفضلُ المطلَقُ في الصَّحبةِ لا ينالُهُ أحدٌ مِن دونِ الصَّحابةِ.

لكن الفضل باعتبار أنواع العبادات وأفعال العباد فلا شك أنّه يوجدُ من التّابعين مَنْ هو أفضلُ مِن بعضِ الصّحابةِ، ومثالُ ذلك أنّ رَجُلًا أتى وافدًا إلى الرّسولِ عَلَيْ وبقي معه يَومًا أو يومينِ، وأخَذَ منه ما شاءَ الله مِن أحْكامٍ، ثم خَرَجَ الرّسولِ عَلَيْ وبقي معه يَومًا أو يومينِ، وأخَذَ منه ما شاءَ الله مِن أحْكامٍ، ثم خَرَجَ إلى إبلِهِ وإلى أهلِهِ ومات ولم يَنْتَفِع النّاسُ منه، ورجلٌ آخرُ من التّابعينَ، نفعَ الله به الأُمّةُ في عِلْمِهِ ونَقْلهِ للحديثِ، ودَعْوتِهِ للحقِّ وجهادِهِ في سَبيلِ اللهِ، فلا شكَ أنّ الثّاني أفضلُ مِن حيثُ أنواع الأفعالِ، لكنَ الأولَ يمتازُ عليه بالصُّحْبةِ التي لا يُمْكِنُ أنْ ينالَها إلا مَنْ صَحِبَ النّبيّ صلّى اللهُ عليْهِ وعَلَى آلِهِ وسلّمَ.

٢- أنَّ التابعينَ أفضلُ مِن تابعي التَّابعينَ؛ والمرادُ بذلك الجنسُ، فليس كلُّ فردٍ من التَّابعينَ أفضلَ مِن تابعي التَّابعينَ مَن هو أفضلُ مِن كثيرٍ من التَّابعينَ ، والتَّابعونَ لا يتميَّزونَ بصحبةٍ حتى نقولَ: إنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ نُفَضِّلَ مَن بعْدَهم عليهم مُطْلقًا، بل هم مثلُ تابعي التَّابعينَ مِن حيث فَقْدِ الصُّحبةِ في كلِّ منهم، لكنَّ التَّابعينَ -في الجملةِ وباعتبارِ الجنسِ - أفضلُ مِن تابعي التَّابعينَ، ثم بعد لكنَّ التَّابعينَ -في الجملةِ وباعتبارِ الجنسِ - أفضلُ مِن تابعي التَّابعينَ، ثم بعد

ذلك تَتَغَيَّرُ الأَحْوالُ، فتَحدُثُ شهادةُ الزُّورُ، والخياناتُ والغدرُ؛ ولهذا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاءُ وَالعَدرُ؛ ولهذا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاءُ وَالسَّلَامُ: «ثُمَّ يَكُونُ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ».

٣- ذمُّ مَنْ يشهدُ ولا يُسْتَشْهَدُ؛ ولكنِ اختلفَ العُلَماءُ رَحَهُمُ اللَّهُ فِي محطِّ الذَّمِّ هنا، فقيلَ: المعنى أنَّهُم يَشهدون شهادة زُورٍ، وأنَّ معنى: «ولا يُسْتَشْهدون» أو: «قبلَ أنْ يُسْتَشْهدوا» أي: أنَّهُم يَشْهدونَ بدون أنْ يَتَحَمَّلوا الشَّهادة، وهذا أقربُ ما قيلَ في الحديثِ؛ لأنَّ هذا هو المناسبُ لأحوالِ مَن وُصِفوا من بعدِهِ، وبناءً على ذلك: فإنَّهُ لا مُعارضة بينه وبين حديثِ زيدِ بنِ خالدِ الجُهنيِّ رَضَيَلِيَهُ عَنْهُ السابقِ؛ لأنَّ دلك: فإنَّهُ لا مُعارضة بينه وبين حديثِ زيدِ بنِ خالدِ الجُهنيِّ رَضَيَلِيَهُ عَنْهُ السابقِ؛ لأنَّ حديثَ زيدِ فيمَنْ عنده شهادةُ الحُكْمِ، ولكنْ أدَّاها قبلَ أنْ يُسألَ، وسيَأْتِي التفصيلُ في هذا إنْ شاءَ اللهُ.

وقيل: المرادُ بقولِهِ: «يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ» أي: أنَّهُم يَشهدونَ مُسرِّعينَ في الشَّهادةِ لا لغَرضٍ صحيحٍ، ولكنْ للتَّسرُّعِ، ولا شكَّ أنَّ هذا ذمٌّ، فمَنْ لم يُدْعَ للشَّهادةِ إذا ذَهَبَ وشَهِدَ فإنَّهُ تَسرَّعَ تَسَرُّعًا خُالفًا لها يَنْبغي أنْ يَكُونَ عليه المُؤْمِنُ مِن التَّأْنِي والتَّثَبُّتِ، أي: أنَّهُ كنايةٌ عنِ المُبادرةِ بالشَّهادةِ، بحيث إنَّم لمُبادرَةٍم يَشهدونَ قبلَ أنْ يُسألوا.

٤ - التَّحْذيرُ مِن شهادةِ الزُّورِ؛ وإنْ كانَ الرَّسولُ عَلَيْ أَخبرَ أَنَّ هذا سيقَعُ.

٥- أنَّ الإخبارَ بالشيءِ لا يعني جوازَهُ؛ فالرَّسولُ ﷺ أَخْبَرَ بأنَّ قَومًا سيأتونَ يَسَالِهِ أَخْبَرَ بأنَّ قَومًا سيأتونَ يستحلُّون الحِرَّ والحريرَ والحمرَ والمعازِفَ (١)، وليس معنى إخبارِهِ بذلك أنَّهُ يُقِرُّهُ،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأشربة، باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه، رقم (٥٩٠٠) من حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري رَضَيَالِلَّهُ عَنْهُ.

بل هو للتَّحذيرِ، وكذلك أخبرَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ أَنَّ هذه الأُمَّةَ سيتَّبعونَ سُنَنَ اليَهودَ والنَّصارى (١)، وهذا إخبارٌ، لكنَّهُ للتَّحذيرِ لا الإقرارِ.

فَكُلُّ مَا أَخبرَ بِهِ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِمَّا يُخالفُ الحُكْمَ الشرعيَّ فإنَّهُ لا يدُلُّ على أنَّ الرَّسولَ أقرَّهُ أو أباحَهُ.

آنَّهُ يفسَدُ الزَّمانُ؛ بكونِ النَّاسِ تَظْهَرُ فيهم الخيانةُ، وقد أخبر النَّبيُّ ﷺ ﷺ النَّانَةُ، فَيُقَالُ:
 أنَّ الأمانةَ ستُقْبَضُ من قُلوبِ الرِّجالِ حتى: «لَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الأَمَانَةَ، فَيُقَالُ:
 إِنَّ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا» (٢)، أي: لا تكادُ تجدُ الأمينَ في قبيلةٍ كاملةٍ.

فإنْ قَالَ قَائلٌ: وهل هذا خاصٌ بهؤلاءِ القومِ أم أنَّهُ يزدادُ سُوءًا كلما تَباعَدَ العهدُ؟

والجواب: لا شكَّ أنَّهُ كلَّما بَعُدَ النَّاسُ عن عهدِ النَّبُوَّةِ ساءتْ أُمورُهم، ويدلُّ لذلك حديثُ أنسِ بنِ مالِكٍ رَضَالِللَّهُ عَنْهُ حين دَخلوا عليه وشَكُوْا إليه ما يجدونَ منَ الحجَّاجِ، فأمرَهُم بالصبرِ، وقالَ: إني سَمِعْتُ النَّبيَّ عَلَيْكُمْ يَالِلهٌ يقولُ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرُّ مِنْهُ حَتَّى تَلْقُوْا رَبَّكُمْ»(٢).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم (٣٤٥٦)، ومسلم: كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، رقم (٢٦٦٩) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب رفع الأمانة، رقم (٦٤٩٧)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب رفع الأمانة والإيهان من بعض القلوب، رقم (١٤٣) من حديث حذيفة رَضَيَالِيَّهُ عَنْدُ

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الفتن، باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه، رقم (٧٠٦٨) من حديث أنس بن مالك رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

لكنْ لا يُستفادُ مِن ذلك: أنَّ الأمرَ يزدادُ سوءًا حتى يتعدَّى الأوْصافَ المذكورةَ في الحديثِ؛ لأنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ نقولَ: إنَّ الأمرَ بالتَّرْتيبِ، فمثلًا طولُ آدَمَ عَلَيْهِ السَّكَمْ في الحديثِ؛ لأنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ نقولَ: إنَّ الأمرَ بالتَّرْتيبِ، فمثلًا طولُ آدَمَ عَلَيْهِ السَّكَامُ في السَّماءِ سِتُّونَ ذِراعًا، ثم ما زالَ الخلقُ ينقصُ إلى هذه الأُمَّةِ (١)، هل نقولُ: إنَّ هذه الأُمَّةُ أيضًا تتناقصُ ؟ والجوابُ: لا يلزمُ منَ الحدِّ أنْ يَكونَ ما بعدَ المحدودِ ينقصُ كما كانَ قبلَهُ.

٧- أنّه يتغيَّرُ الزَّمانُ بنَقْضِ العهد؛ لقولِهِ عَيَهِ: «وَيَنْذِرُونَ وَلَا يُوفُونَ».
وهذه الأوْصافُ التي ذَكَرَها الرَّسول عَينهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ كلُّها مقامُ ذمِّ وتحذيرٍ.
وفي حديثِ زَيْدٍ الجُهنيِّ إذا قالَ قائلٌ: هل الأفضلُ للإنسانِ أنْ يَأْتِيَ بالشَّهادةِ
قبلَ أنْ يُساًلها؟

الجواب: هذا فيه تفصيلٌ على قسميْنِ:

القسمُ الأوَّل: إذا كانَ المشهودُ له لا يَعْلمُ، وَجَبَ عليه أَنْ يَشْهَدَ ويُخْبِرَ بشهادتِهِ وإنْ لم يُسْأَل.

ومِنْ صُورِ عدمِ عِلمِ المشهودِ له: لو سَمِعَ شخصٌ رجلًا يقولُ لصاحِبِهِ: إنَّ القرضَ الذي أقْرَضْتَنيهِ وهو ألفُ دِرْهم، سوف أُحْضِرُهُ -بإذنِ اللهِ تَعالَى- بعد يوم أو يوميْنِ، ثم إنَّ الذي أقرَّ عادَ فأنكرَ، ولم يكنِ الذي له الحقُّ يعلمُ بسماعِ هذا إيَّاهُ، فهنا تكونُ عنده شهادةٌ لم يَعْلَمُ بها صاحبُ الحقِّ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم -صلوات الله عليه- وذريته، رقم (۳۳۲٦)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر، رقم (۲۸٤۱) من حديث أبي هريرة رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

ويُذْكُرُ فِي ترجمةِ المَعَرِّي أَنَّهُ كَانَ رجلًا قويَّ الحافظةِ، وأَنَّهُ تَخَاصَمَ رَجُلانِ فَارِسِيَّانِ فِي المسجِدِ، وأَنَّهُ أقرَّ أحدُهما للآخرِ بحقِّ، ثم أَنْكَرَ، فترافَعا إلى الحاكِم، فطلبَ الحاكمُ مِن صاحِبِ الحقِّ، فقالَ له: إنَّهُ قد أقرَّ بذلك في المسجِدِ، وما كانَ فيه أحدٌ إلا رجلٌ أعمى، فأمَر القاضي بإحضارِ الرَّجُلِ، فَأَتُوا به، فقالَ لهم: أنا لم أفْهَمْ ما كانا يقولانِ، ولكنِّي سأقولُ لكم ما سَمِعْتُ، فأخذَ يَرُوي لهم ما سَمِعَ باللَّغةِ الأعجميَّةِ رغمَ أنَّهُ لا يَفْهَمُها، فظَهَرَ بذلك الحقُّ، رغم أنَّهُ عربيٌّ وهؤلاءِ عجمٌ، وهذه القِصَّةُ إنْ صحَّتْ تدلُّ على قُوَّةِ الحفظِ.

على كُلِّ حالٍ نَقولُ: يمكنُ أَنْ يَشْهَدَ الإِنْسانُ لشخصٍ بحقٍّ وهو لا يَدْري عن شهادتِهِ، ونَقول الأفضلُ لَمَنْ شَهِدَ شَهادةً لا يَعْلَمُ بها صاحبُ الحقِّ أَن يُؤدِّيها قبلَ أَنْ يُسْأَلَ، بَلْ نَقولُ: يَجِبُ فِي هذِهِ الحالِ أَنْ يُؤدِّيَها، أَوْ على الأقلِّ أَنْ يُخْبَر صَاحبَ الحقِّ.

الحقِّ.

وأمَّا القسمُ الثَّاني: فإنَّهُ إذا كانَ عنده شهادةٌ لشخصٍ يَعْلمُها، فالأفضلُ ألَّ يَتَانَّى. ألَّا يَتَسَرَّعَ، حتى يُسألَ إمَّا مِن قِبَلِ الخصمِ أو الحاكِمِ، فالأفضلُ أنْ يَتأنَّى.

وحملهُ بعضُ العُلَماءِ رَحَهُ واللهُ في الحديثِ الأوَّلِ على أنَّ المرادَ بذلك الشَّهادةُ في حقّ اللهِ، يعني بذلك أهلَ الحِسْبةِ، فإنَّهُم يَشهدونَ على المُنْكرِ وإنْ لم يُسْتَشْهدوا، ولكنَّ الصَّحيحَ أنَّهُ عامُّ، وأنَّ المرادَ بذلك مَن عنده شهادةٌ وليس يَعْلمُها صاحبُ الحقِّ.

مسألةٌ: الآنَ في المحاكِمِ قد يَطلبونَ شُهودًا ومُزكِّينَ، والْمُزكِّي يُحْرَجُ منَ الشاهدِ أحيانًا؛ إذْ يكونُ الشاهدُ منَ المحافظينَ على الصَّلاةِ، فهل يُشْتَرَطُ في الْمُزكِّي شروطُ العدالةِ المطلوبةِ في الشُّهادةِ، أم يكونُ أشدَّ؟

الجواب: في هذه الحالِ لو كانَ الشاهدُ مثلًا حَليقًا، فحتى لو زُكِّيَ والقاضي يرى أنَّ حَلْقَ اللِّحيةِ مُوجِبٌ للطَّعْنِ، فلن يَقْبَلْ تَزْكِيَتَهُ، بل لنْ يَطْلُبَ تَزْكِيَتَهُ أصلًا؛ لأَنَّهُ يَرى أنَّهُ ليس بصالِح.

··· @ ···

ا ١٤١١ - وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍ وَضَالِلَهُ عَنْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ القَانِعِ لِأَهْلِ البَيْتِ» شَهَادَةُ خَائِنٍ، وَلَا خَائِنَةٍ، وَلَا ذِي غِمْرٍ عَلَى أَخِيهِ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ القَانِعِ لِأَهْلِ البَيْتِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ^(۱).

الشَّرحُ

قَولُه ﷺ «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ، وَلَا خَائِنَةٍ » والخيانةُ هي الغدرُ في محلِّ الائتمانِ، وهذا الحديثُ عامٌّ، فيشملُ الخيانةَ في حقِّ اللهِ تَعالَى، والخيانة في حقِّ العبادِ، أمَّا الخائنُ في حقِّ العبادِ: فهو الذي يخونُ أماناتِهِ مِن ودائعَ وعَوَارٍ ودُيونٍ مَضْمونةٍ، وغيرِ ذلك، وأمَّا الخائنُ في حقِّ اللهِ: فهو الذي لا يُقيمُ دينهُ؛ لأنَّ الإنسانَ مُؤْتَمَنُ على دينِ اللهِ، كما قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ ﴾ دينِ اللهِ، كما قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ ﴾ [الأحزاب:٧٧].

قولُهُ عَلَيْهِ: «وَلَا ذِي غِمْرٍ»؛ والغِمرُ هو: الحقدُ والشَّحْناءُ.

⁽۱) أخرجه أحمد في المسند، رقم (۲/ ۲۰۶)، وأبو داود: كتاب الأقضية، باب من ترد شهادته، رقم (۳۲۰۰)، وابن ماجه: كتاب الأحكام، باب من لا تجوز شهادته، رقم (۲۳٦٦).

قولُهُ ﷺ: «عَلَى أَخِيهِ»؛ أي: شهادةُ مَن في قلبِهِ حقدٌ وشحناءُ لا تُقْبَلُ على أخيه، فيكونُ حِقدُ المرءِ على أخيهِ مِن بابِ مَوانِعِ قَبولِ شهادتِهِ عليه، بدليلِ أنَّ هذا الذي لا تُقْبَلُ شهادتُهُ على أخيهِ لو شَهِدَ على غيرِهِ لكانَ مَقْبولًا.

فإنْ قال قائلٌ: وهل يقاسُ على ذلك الصَّديقُ إذا شَهِدَ لصديقِهِ؟

الجوابُ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ يُقاسُ عليه؛ لأَنَّهُ كما أَنَّهُ إذا كانتْ شهادةُ مَنْ في قلبِهِ حقدٌ تُردُّ؛ لأَنَّهُ قد يَسعى لجَلْبِ مَضرَّةٍ للمَشهودِ عليه، فكذلك الصَّديتُ عليه أَنْ يَجُرَّ لصديقِهِ نَفْعًا، وبعضُ النَّاسِ أصدقاؤُهم أحبُّ إليهم مِن آبائِهِم وأبنائِهم.

لكنَّ الأصحَّ أَنْ يُنْظَرَ فِي ذلك، فإنْ كانتِ الصداقةُ بينها قويَّةً وعنده ضعفٌ فِي الدِّين بحيث يُتَّهَمُ بها فإنَّهُ لا تُقْبَلُ شهادتُهُ، لا سيَّا مع ضعفِ دِينِ الصَّديقِ وعدمِ أمانتِهِ، أمَّا إذا كانَ مُبْرِزًا للعدالةِ والأمانةِ، فإنَّا تُقْبَلُ شهادتُهُ لصديقِهِ، وتُقْبَلُ أيضًا على عَدوِّهِ، على القولِ الرَّاجِحِ؛ لأنَّ المدارَ كلَّهُ على التُّهمةِ وعدمِ الثِّقةِ، والنَّاسُ يختلفونَ.

قولُهُ عَلَيْ الْقَانِعِ لِأَهْلِ البَيْتِ»؛ أي: التَّابِعِ لأهلِ البيتِ، كما قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ فَيْرِ أُولِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ ﴾ [النور:٣١]، والمرادُ بهم الحَدَمُ، وقولُهُ: ﴿ لِأَهْلِ البَيْتِ » هِ غَيْرِ أُولِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ ﴾ [النور:٣١]، والمرادُ بهم الحَدَمُ، وقولُهُ: ﴿ لأَهْلِ البَيْتِ » وَإِنْ قُلْنا: إِنَّمَا مُتعلِّقةٌ بـ (شهادةُ التابعِ لأهلِ البيتِ، وتجوزُ عليه، وإنْ قُلْنا: إنَّمَا فيكونُ المعنى: إنَّمَا لا تجوزُ شهادةُ التابعِ لأهلِ البيتِ، وكِلاهُما صحيحٌ، أي: أنَّ التابع مُتعلِّقٌ بـ (القانِعِ) صارَ المعنى: التابعُ لأهلِ البيتِ، وكِلاهُما صحيحٌ، أي: أنَّ التابعَ لأهلِ البيتِ لا تجوزُ شهادَتُهُ لهم.

فهؤلاءِ لا تجوزُ شهادَتُهم؛ لأنَّ الشَّهادةَ -كغَيْرها منَ الأُمورِ- لا تَتِمُّ إلا بوجودِ الشروطِ وانْتفاءِ الموانِع.

فنبدأُ بالشُّروطِ:

الشَّرطُ الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا؛ فالكافرُ لا تُقْبَلُ له شهادةٌ، أمَّا على المسلمِ فظاهرٌ، وأمَّا على كافرٍ مثلِهِ فالصَّحيح أنَّها تُقْبَلُ، لا سيَّا في الأماكنِ التي لا يُوجَدُّ فظاهرٌ، وأمَّا على كافرٍ مثلِهِ فالصَّحيح أنَّها تُقْبَلُ، لا سيَّا في الأماكنِ التي لا يُوجَدُّ فيها أحدٌ من المُسْلِمينَ، وعلى هذا فأصحابُ الشركاتِ الكفَّارُ والعُمَّالُ الكفَّارُ يجوزُ أنْ يَشْهَدَ بَعْضُهم على بعضٍ وإنْ كانوا كُفَّارًا.

واختَلفَ العُلَماءُ رَحَهُ وَاللّهُ في شهادةِ الكافِرِ على المُسْلمِ للضَّرورةِ، فذهَبَ بعضُهم إلى الجوازِ، ويَرى بعضُهم أنَّها لا تجوزُ، إلا في الوَصِيَّةِ في السَّفَرِ إذا لم يكنْ هناك مُسْلِمٌ، أي: لو كانَ هناك رَجُلٌ مُسافِرٌ وليس معه إلا كفَّارٌ وأوْصى بوصيَّةٍ في السَّفَرِ، ثم عند المُخاصمةِ منَ الورثةِ الذين أنْكروا الوَصِيَّةَ يَقْبَلُ الحاكمُ شهادةَ الرَّجُلينِ مِن غيرِ المُسْلِمينَ، فالمشهورُ في مذهبِ الإمامِ أحمدَ رَحَمَهُ اللَّهُ الْ تجوزُ شهادةُ الكافِرِ إلا في هذه الحالِ، ولا بُدَّ أَنْ يَكونَ مِن أهلِ الكتابِ أيضًا.

والصَّحيحُ: أنَّ شهادةَ الكافِرِ عند الضَّرورةِ تجوزُ، سَواءً في السَّفرِ أو غيرِ السَّفرِ، وسواءً كانَ الكافرُ مِن أهلِ الكتابِ، أو مِن غيرِ أهلِ الكتابِ، فمثلًا: لو فَرَضْنا أنَّ رَجلًا مريضًا في المُسْتَشْفى، ويُمرِّضُهُ طبيبانِ منَ الكفَّارِ، وأوْصى عند موتِهِ بوَصِيَّةٍ، ولم يَحْضُرْ في المُسْتَشْفى قبلَ موتِهِ إلا هذانِ الكافرانِ، وشَهِدا، فإنَّنا نَقْبَلُ شَهادَتَهم للضَّرورةِ، ما لم يَكُنْ هناك ريبةٌ تتعلَّقُ بها.

والصَّحيحُ ما ذَهَبَ إليه شيخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُٱللَّهُ أَنَّهُ في حالِ الضَّرورةِ

تُقْبَلُ شهادةُ الكافرِ(١)، لكنْ بشرطِ أنْ يَكونَ عَدْلًا في دينِهِ.

الشرطُ الثَّاني: البلوغُ؛ ولكنَّهُ شرطٌ للأداءِ، وليس شَرطًا للتَّحمُّلِ، وعلى هذا لو تَحَمَّلَ وهو صغيرٌ وأدَّى الشَّهادة بعد بُلوغِهِ فهي مقبولةٌ، وهذا يقعُ كثيرًا، تكونُ قَضيةٌ لها سنةٌ أو سنتانِ، ويشهدُ بها بالغٌ لم يَكُنْ قد بلغ حين وُقوعِ القَضيَّةِ، فالعبرةُ في الأداءِ.

واختَلفَ العُلَماءُ رَحِمَهُمُاللَهُ في قبولِ شهادةِ الصبيِّ للضَّرورةِ، فلو أنَّ القَضيَّةَ لم يَشْهَدُها إلا صِبْيَانُ، فمثلًا: كانَ الصِبيانُ يَلْعبونَ، فأخَذَ أَحَدُهم حَجَرًا وقَذَفَ به آخَرَ فشَجَّهُ، فقالَ أولياءُ الجاني: به آخَرَ فشَجَّهُ، فقالَ أولياءُ الجاني: أعندكم شهودٌ؟ فقالَ أهلُ المشجوج: كُلُّ الصِّبيانِ يَشْهدونَ.

فاختَلفَ العُلَماءُ هنا في قبولِ شهادةِ الصِّبيانِ:

- فبَعْضهم قالَ: تُقْبَلُ شَهادَتُهم.
- وبعْضُهم قالَ: تُقْبَلُ شَهادَتُهم إذا لم يُفارقوا مَحَلَّ الحادثِ؛ لأنَّهُم إذا فارَقوا مَحَلَّ الحادثِ ربَّما يَنسَوْنَ أو يُلقَّنونَ.
- وبعْضُهم قالَ: العبرةُ بالضَّرورةِ، فمتى لم يُوجَدْ بالغُ فإنَّها تُقْبَلُ، لا سيَّا مع وُجودِ القرائِنِ.

وللحاكم أنْ يختارَ واحدًا مِن هذه الأقوالِ الثلاثةِ، لكنْ إذا أَجْمَعَ الصِّبيانُ على أنَّ الجاني فلانٌ، وجَنى على فلانٍ، فيَنْبغي ألا يكونَ خلافٌ في وُجوبِ العملِ بهذه الشَّهادةِ.

⁽١) انظر: «الفتاوى الكبرى لابن تيمية» (٥/٦/٥).

الشرطُ الثَّالثُ: العقلُ؛ فإن كانَ مَجْنونًا لم تُقْبَلْ شَهادتُهُ، فإنْ تَحَمَّلَ وهو مجنونٌ وأدَّى وهو عاقلٌ لا يَصِحُّ؛ لأنَّ هذا لا يُمْكِنُ، فالعقلُ شرطٌ للتحمُّلِ والأداءِ.

ومما يُلْحَقُ بالمجنونِ: المُخَرِّفُ، والـذي أُصيبَ في عَقْلِهِ مِن جرَّاءِ حادثٍ أو غيرِهِ، فلا تُقْبَلُ شهادَتُهما.

الشرطُ الرَّابِعُ: العدالةُ؛ أي: يكونُ الشاهدُ عَدْلًا؛ لقَوْلِ اللهِ تَعالَى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَى عَدْلِ اللهِ تَعالَى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَى عَدْلِ اللهِ تَعالَى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَى عَدْلِ اللهُ تَعالَى أَنْ نُشْهِدَ ذَوَى عَدْلِ، أي: شاهدينِ عَدْلِين.

وقالَ العُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللهُ : ذو العدلِ: مَنِ استقامَ دينُهُ، واستقامَتْ مُروءتُهُ، أو منِ استقامَ في دينِهِ وفي مُروءتِهِ، ويكونُ عدلًا في دينِهِ بأنْ يُحافِظَ على الواجباتِ، ولا يَفْعَلُ كبيرةً، ولا يُصِرُّ على صغيرةٍ، فإنْ فَعَلَ كبيرةً ولم يتُبْ منها، أو أصرَّ على صغيرةٍ، فإنَّ شهادتَهُ لا تُقْبَلُ لعدم عدالتِهِ.

وبناءً على ذلك: فلا نَقْبَلُ شهادة كلِّ مَن يَحْلِقُ لِحْيتَهُ الْأَنَّهُ مُصِرٌّ على صغيرةٍ ، ولا نقبلُ مَن اغتابَ أحدًا ولا نقبلُ مَن اغتابَ أحدًا على شهادة كلِّ مَن الله مُصرُّ على صغيرةٍ ، ولا نقبلُ مَن اغتابَ أحدًا على عالمِنا اليومَ عَنْ لا يَحَلُّ اغتيابُهُ ولو مرَّةً واحدةً إذا لم يَتُبْ، ولو طبَّقْنا هذا الشرطَ على عالمِنا اليومَ ما وجَدْنا أحدًا، حتى إنَّ بعضَ النَّاسِ الذين هم على دِينٍ واستقامةٍ لا يَخْلُونَ من غِيبةِ النَّاس!

والعدالةُ في المُروءةِ بأنْ يكونَ مُسْتقيمًا في مُروءتِهِ، فلو يفعلُ فعلًا يُخْرِجُهُ عن مُروءتِهِ، فلو يفعلُ فعلًا يُخْرِجُهُ عن مُروءتِهِ، ويشارُ إليه به ويَسْتَنْكِرُهُ النَّاسُ منه وإنْ كانَ حَلالًا، فإنَّهُ ليس بعدلٍ، وهذه مشكلةٌ، فلو خَرَجَ إنسانٌ إلى السوقِ يَمْشي ومعه تفاحةٌ بيمينِهِ وبرتقالةٌ

بيسارِهِ، يأكلُ باليَمينِ مرَّةً وباليسارِ مرَّةً، فإنَّ فِعلَهُ مُخالفٌ للمُروءةِ مِن وجهٍ، ومحرَّمٌ؛ لأَنَّهُ يأكُلُ بالشِّمالِ.

فإنْ قيلَ: بعضُ الأفعالِ ورَدَ فيها أحاديثُ باسْتِحْبابِها، مثلُ اكتحالِ الرَّجُلِ، وأنْ يَمْشِيَ حافيًا في بعضِ الأحيانِ، ومثلُ هذه الأفعالِ لو فَعلَها الرَّجُلُ في بعضِ البلادِ التي لا يَعتادونها ربَّها أشارَ النَّاسُ كلُّهم إليه بالبَنَانِ، وصار مَثارًا لحديثِ النَّاسِ، فهل يفعلُ ذلك بغضِ النظرِ عن كلامِ النَّاسِ ما دام مُسْتَحَبًّا، أم يُراعي عاداتِ النَّاسِ ولا يفعلُ ما يُخالِفُهم، لا سيَّما وأنَّ ذلك قد يُسْقِطُ مُروءَتَهُ فيهم؟

قُلْنا: إذا ثَبَتَ بالدَّليلِ أَنَّ هذا الفعلَ سُنَّةُ، مثلُ الاحتفاءِ، كانَ النَّبيُّ ﷺ وَيَنْهِى عَنْ كَثْرَةِ الإِرْفاهِ، ويَأْمُرُ بالاحتفاءِ (١)، لكنَّ هذا يكونُ أحيانًا، وليس بلازِم أنْ يكونَ في الأسواقِ التي فيها النَّاسُ، فأنت إذا خِفْتَ أَنَّك لو فَعَلْتَ ذلك يُشارُ لك بالبنانِ، أو يُخِلُّ ذلك بمُروءَتِكَ عند النَّاسِ، ولا تُقْبَلُ شَهادَتُكَ، فيمُكِنُكَ أَنْ تُؤدِّيَ هذه السُّنَّةَ -الاحتفاءَ- في أماكنَ حيث لا يراكَ النَّاسُ فيها، حتى لو كانَ ذلك في الصحراءِ.

والقولُ الرَّاجِحُ: أَنَّ مَن تُرضى شهادتُهُ بِينِ النَّاسِ -ولو كَانَ فاسقًا - فإنَّما تُقْبَلُ؛ لقولِهِ تَعالَى: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾ [البقرة:٢٨٢]، وكثيرٌ منَ النَّاسِ يَحْلِقُ لَحْيَتُهُ ويشرِبُ الدُّخانَ ويتخلَّفُ عن الجهاعةِ، لكنْ لو طُلِبَ منه أَنْ يَشْهَدَ على فلسٍ واحدِ بزُورٍ لم يَقْبَلْ، أَمَّا قولُهُ تَعالَى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُونُ ﴾ [الطلاق:٢]، فلسٍ واحدِ بزُورٍ لم يَقْبَلْ، أَمَّا قولُهُ تَعالَى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُونُ ﴾ [الطلاق:٢]،

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الترجل، باب النهي عن كثير الإرفاه، رقم (٤١٦٠) من حديث فضالة ابن عبيد رَخِوَلِيِّكُ عَنْهُ.

فهذا شرطٌ في التَّحمُّلِ، أي: أنَّ الإنسانَ إذا أرادَ أنْ يُشهِدَ فلا يُشهِدَ إلا عَدْلًا، لكنْ عند الأداءِ يختلفُ الحُكْمُ.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١- أنَّ الحيانة مانعٌ مِن قبولِ الشَّهادة؛ لقولِهِ ﷺ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنِ»
 ووجهُ ذلك انتفاءُ العدالة؛ لأنَّ الحيانة مِن أكبرِ الأسْبابِ التي تزولُ بها العدالة،
 ومِن شروطِ الشَّهادةِ العدالةُ: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَى عَدْلِ مِنكُرُ ﴾ [الطلاق:٢].

٢- التَّحْذيرُ منَ الخيانةِ؛ لأنَّ ردَّ شهادتِهِ مِن أعظمِ العقوباتِ؛ لأنَّهُ صارَ غيرَ معتبرٍ في المجتمع.

فإنْ قال قائلٌ: وهل منَ الخيانةِ أنْ لا يُزوِّجَ الأبُ ابنتَهُ إذا خَطَبَها كف عُ؟

الجوابُ: نعم، هو منَ الخيانةِ؛ لأنَّ الابنةَ أمانةٌ عند الأبِ، وإذا لم يُزَوِّجُها بكف فقد خانَ الأمانة، وهذا المانعُ يعودُ إلى العدالةِ؛ لأنَّ الحيانةَ تَثْلِمُ العدالة، الأنَّ الخيانةَ تَثْلِمُ العدالة، إلا أنَّ الفُقَهاءَ رَحْهُمُ اللهُ قالوا فيمَنْ مَنعَ مُولِّيتَهُ منَ التَّزويجِ أَنَّهُ إذا تَكَرَّرَ ذلك منه صارَ فِسْقًا؛ لأنَّهُ ربَّما يَمْنَعُها في أوَّلِ مرةٍ لسببِ يَراهُ ولا يُعْلَمُ به.

٣- مُراعاةُ الأحْوالِ وأنها مُقدَّمةٌ على مُراعاةِ الأشخاصِ؛ لقولِهِ ﷺ: «وَلَا ذِي غِمْرٍ عَلَى أَخِيهِ» فإنَّ الشاهدَ قد يكونُ ثقةً في نفسِهِ، لكنْ ليَّا كانَ بَينه وبَين أَخيهِ عَداوةٌ اقْتضى هذا أنْ لا تُقْبَلَ شهادتُهُ عليه.

٤- أنَّ العداوة والبَغْضاء لا تُنافي الأُخُوَّة الإيهانيَّة؛ لقولِه ﷺ: «ذِي غِمْرٍ عَلَى أَخِيهِ».

٥- أنّه يَنْبغي للإنسانِ أنْ يُزيلَ العداوة والبَغْضاءَ عن قلبِهِ بين إخوانِه؛ لأنَّ قولَه عَلَيْهِ: «عَلَى أَخِيهِ» فيها نوعُ استعطافِ لهذا الذي في قلبِهِ حِقدٌ، فحاوِلْ أن تُزيلَ العداوة والبَغْضاءَ مِن نفسِكَ قدرَ ما تستطيعُ، واضْغَطْ على النَّفْسِ؛ لأنَّ النَّفْسَ قد لا تقبلُ هذا، وقد تَرى أنَّهُ انهزامٌ، وقالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَمَا يُلَقَّ هَا إِلَّا اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَمَا يُلَقَّ مَا إِلَّا اللهِ عَلَيْهُ السيئة بلكَ عَظِيمٍ ﴾ [فصلت: ٣٥]، لكنْ حاوِلْ، واعْلَمْ أنّك لو قابَلْتَ السيئة بالحسنةِ فإنَّ الذي بينك وبينه عداوةٌ سيكونُ كأنَّهُ وليٌّ حميمٌ، وهذا هو وَعْدُ اللهِ عَنَهَجَلَ في كتابِهِ الكريم، وليس اللهُ بمُخْلِفٍ وعْدَهُ.

فإنْ قيلَ: وما المانِعُ مِن قبولِ شهادةِ الأبِ لابْنِهِ، أو الابنِ لأبيهِ؟

قُلْنا: إِنَّ شهادةَ أحدِهِما على الآخرِ مقبولةٌ بنصِّ القُرْآنِ، ﴿ وَلَوْ عَلَىٰ آنفُسِكُمْ الْوَلِدَيْنِ وَٱلْأَوْرِبِينَ ﴾ [النساء: ١٣٥]، وأمَّا شهادةُ أحدِهِما للآخرِ فقد اختَلفَ فيها العُلْماءُ، والجمهورُ على أنَّها لا تُقْبَلُ؛ وذلك لقُوَّةِ التُّهمةِ في حقِّ الأبِ مع ابنه، العُلْماءُ، والجمهورُ على أنَّها لا تُقْبَلُ؛ وذلك لقُوّةِ التُّهمةِ في حقِّ الأبِ مع ابنه، أو الابنِ مع أبيه، ولكنَّ القولَ الرَّاجِحَ: أنَّهُ إذا كانَ الشاهدُ مُبرزًا للعدالةِ وأمينًا، ولا يُمْكِنُ أَنْ يَشْهَدَ لأبيه بها لا يَسْتَحِقُّ؛ لأنَّهُ يعلمُ أنَّهُ إذا شَهِدَ لأبيه بها لا يَسْتَجِقُّ فهذا مِن أعظمِ العقوقِ؛ إذ إنَّهُ يُنافي قولَهُ ﷺ: «انْصُرْ أَخَاكَ ظالمًا أو مَظلومًا » (١) فهذا مِن أعظمِ العقوقِ؛ إذ إنَّهُ يُنافي قولَهُ ﷺ: «انْصُرْ أَخَاكَ ظالمًا أو مَظلومًا » (١) فهذا مِن أعظمِ العقوقِ؛ إذ إنَّهُ يُنافي قولَهُ عَلِيْ اللهُ هو التُهُمةُ، والتُهُمةُ قد لا توجَدُ بين الآباءِ والأبناءِ في بعضِ الأحوالِ.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم والغصب، باب أعن أخاك ظالما أو مظلوما، رقم (٢٤٤٣) من حديث أنس بن مالك رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ.

١٤١٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَدُويٍّ عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهْ(١).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «بَكُويٌّ»؛ ساكنُ الباديةِ، و«صَاحِبِ قَرْيَةٍ»؛ ساكنُ المُدُنِ، والقريةُ هنا ليست خاصَّةً بالمدينةِ الصغيرةِ كما هو معروفٌ مِن مَعْناها عُرفًا، ولكنَّها تشملُ المُدُنَ والقُرى الصغيرة؛ بدليلِ قولِ اللهِ تَعالَى: ﴿ وَكَأْيِن مِن قَرْيَةٍ هِي اَشَدُّ قُوَّةً مِن قَرْيَكِ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَكَأْيِن مِن قَرْيَةٍ هِي اَشَدُّ قُوَّةً مِن قَرْيَكِ اللهُ لَكُن والقُرى الصغيرة؛ بدليلِ قولِ اللهِ تَعالَى: ﴿ وَكَأْيِن مِن قَرْيَةٍ هِي اَشَدُّ قُوَّةً مِن قَرْيَكِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَليمةٌ، ومِن أعظمِ اللهُ فَرَحَاكَ ﴾ [محد: ١٣]، والقريةُ في الآيةِ: أُمُّ القُرى، وهي مدينةٌ عظيمةٌ، ومِن أعظمِ اللهُ أَنْ بلا شك، ولكنْ سمَّاها قريةً؛ لأنَّها مأخوذةٌ منَ الاجتهاعِ.

ولكنْ ليس معنى الحديثِ أنَّ الأصْلَ في أهلِ الباديةِ أنَّهُم مُتَّهمونَ بالخيانةِ، ولكنَّهم مَشْهورونَ بالعَصبيَّةِ على أهْلِ القُرى.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١ - أنَّ شهادة البدويِّ على صاحبِ القريةِ لا تُقْبَلُ؛ ولكنَّ هذا العُمومَ مُقَيَّدٌ بأنْ يكونَ البدويُّ مُتَّهم فإنَّما بشهادتِهِ، وأمَّا إذا كانَ عَدْلًا غيرَ مُتَّهم فإنَّما تُقْبَلُ بعمومِ الأَدِلَة الدالَّةِ على قَبولِها.

٢- قبولُ شهادةِ البدويِّ على البدويِّ، وهذا أيضًا مُقيَّدٌ بقبولِ الشَّهادَةِ إذا
 ما كانَ بينهما عداوةٌ كالعداوةِ التي تكونُ بين القبائِلِ في الغالِبِ.

٣- قَبولُ شهادةِ صاحبِ القريةِ على صاحبِ القريةِ؛ ولا يُشترطُ أنْ يَكونَ

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الأقضية، باب شهادة البدوي على أهل الأمصار، رقم (٣٦٠٢)، وابن ماجه: كتاب الأحكام، باب من لا تجوز شهادته، رقم (٢٣٦٧).

مِن قريتِهِ، بل تُقْبَلُ ولو كانَ مِن قريةٍ مُجاورةٍ.

٤- قبولُ شهادة صاحبِ القريةِ على البدويِّ؛ وهذا مأخوذٌ مِن مَفْهومِ اللّخالفةِ، مِن أَنَّهُ لا تجوزُ شهادةُ البدويِّ على صاحبِ قريةٍ، فمفهومُهُ أنَّ شهادة صاحبِ القريةِ على البدويِّ مَقْبولةٌ، لكنَّ هذا مقيَّدٌ بعدمٍ وُجودِ تُهْمةٍ، كما أنَّ الظَّاهِرَ صاحبِ القريةِ على البدويِّ مَقْبولةٌ، لكنَّ هذا مقيَّدٌ بعدمٍ وُجودِ تُهْمةٍ، كما أنَّ الظَّاهِرَ أنَّ أهلَ الحاضرةِ أفضلُ منَ الباديةِ، وأقربُ إلى الإيمانِ باللهِ والخوفِ منه، كما قالَ اللهُ عَلَى : ﴿ ٱلأَغْرَابُ أَشَدُ كُفُرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلّا يَعْلَمُواْ حُدُودَ مَا أَنزَلَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ ﴾ [التوبة: ٩٧].

فصارَ المدارُ كلَّهُ في هذه الأحْكامِ على التَّهْمةِ؛ بأنْ كانَ الشاهِدُ يَجُرُّ إلى نفسِهِ نفعًا ولو بالتَّشَفِّي مِن عَدُوِّهِ أو يَدْفَعُ عنها ضَررًا.

١٤١٣ – وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ رَضَالِلَهُ عَنْهُ: أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ: «إِنَّ أَنَاسًا كَانُوا يُؤخذُونَ بِالْوَحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَإِنَّ الوَحْيَ قَدِ انْقَطَعَ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمُ الآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ». رَوَاهُ البُخَارِيُّ (۱).

الشَّرحُ

تكلَّمَ عمرُ بنُ الخطَّابِ رَضَالِلَهُ عَنهُ بهذا الكلامِ حينَ وِلايتِهِ؛ بدليلِ قولِهِ: «وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمُ الآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ».

قُولُهُ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ: ﴿ إِنَّ أَنَاسًا كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالْوَحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ﴾؛

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب الشهداء العدول، رقم (٢٦٤١).

كَأَنَّهُ يشيرُ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ إلى بعضِ المُنافِقينَ الذين عَلِمَهم الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ وأُخْبَرَ بَهُم بعض أصحابِهِ رَضَّالِلَهُ عَنْهُمْ مثلَ حُذَيْفة بنِ اليهانِ رَضَّالِلَهُ عَنْهُمْ صاحبِ السرِّ، فإنَّ النَّبيَّ بهم بعض أصحابِهِ رَضَّالِلَهُ عَنْهُم مثلَ حُذَيْفة بنِ اليهانِ رَضَالِلَهُ عَنْهُم صاحبِ السرِّ، فإنَّ النَّبيَّ وَعَالِلِهُ أَعْلَمُهُ بأسهاءِ أُناسِ بأعْيانِهم منَ المُنافِقينَ (۱).

وقولُهُ رَضِّاَلِلَّهُ عَنْهُ: «بِالْوَحْيِ» هو وحيُّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

قولُهُ رَضَالِلَهُ عَنهُ: «وَإِنَّ الوَحْيَ قَدِ انْقَطَعَ»؛ وذلك بموتِ الرَّسولِ ﷺ، وعلى هذا: فإنَّ مَنِ ادَّعى أَنَّ اللهَ أُوْحَى إليه شيئًا بعد موتِ الرَّسولِ فهو كاذبُ؛ لأنَّ الوحيَ قد انْقَطَعَ بعد الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

قولُهُ رَضَيَلِيَّهُ عَنْهُ: «وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمُ الآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ»؛ أما ما بَطَنَ فعِلْمُهُ عند اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١ - ثبوتُ علم اللهِ عَزَّوَجَلَّ بِمَنْ يُخالِفُ قلبُهُ ما ظَهَرَ مِن جَوارِحِهِ.

٢- أَنَّ اللهَ تَعالَى قد يخبرُ نَبِيَّهُ صَالَىٰلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عن أُناسٍ ظُواهِرُهم تُخالِفُ بَواطِنَهم بالوحي.

٣- لا وحي بعد الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ ولكنَّ الرُّؤيا الصادقة إذا ظَهَرَتِ القرائنُ على صِدْقها، فإنَّهُ يُؤْخَذُ بها، لكنْ بشرطِ أنْ يكونَ هناك قرائنُ، ومثَّلوا لذلك بعملِ أبي بَكْرٍ رَضَيْلَيَهُ عَنهُ بوصيَّةِ ثابتِ بنِ قيسِ بنِ شَيَّاسٍ، وقد قُتِلَ في غزوةِ اليهامةِ، ومرَّ به أحدُ الجنودِ وأخذَ دِرْعَهُ ووضَعَها في جانبِ العسكرِ، ووضَعَ عليها بُرْمةً،

⁽١) أصله في البخاري: كتاب أصحاب رسول الله ﷺ، باب مناقب عمار وحذيفة، رقم (٣٧٤٢) من حديث أبي الدرداء رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

فرأى بعضُ الصَّحابةِ ثابتًا رَضَالِتُهُ عَنهُ في المنامِ بعد أَنْ قُتِلَ، وأخبرَهُ ثابتٌ بأَنَّهُ مرَّ به أحدُ الجُنْدِ وأَخَذَ الدِّرعَ وأَكْفى عليها بُرمةً في جانبِ العسكرِ، وحولَهُ فرسٌ يسيرُ في طولِهِ، وكأنَّهُ يُوصيهِ بأَنْ يَأْخُذَهُ، فليَّا أصبحَ الرَّجُلُ وذهبَ إلى المكانِ وجَدَ الحالَ كما قالَ له ثابتٌ في الرُّؤيا، وقد أوصاهُ ثابتٌ بأُمورٍ يَعْهَدُ بها إلى أبي بكرٍ، فعَمِلَ بها أبو بكرٍ رَضَالِتُهُ عَنهُ (۱).

قالَ العُلَمَاءُ رَحِمَهُ اللهُ: ولم يُعْهَدْ أحدٌ نُفِّذَتْ وصِيَّتُهُ بعدَ وفاتِهِ إلا ثابتٌ رَضَالِيَهُ عَنهُ وسبب ذلك أَنَّهُ وُجِدَتْ قرائنُ تدُلُّ على صِدْقِهِ، فكذلك إذا وُجِدَتْ قرائنُ تَدُلُّ على صِدْقِهِ، فكذلك إذا وُجِدَتْ قرائنُ تَدُلُّ على على صِدْقِ الرُّؤيا عَمِلَ جَاءُ الرُّؤيا الصالحة جزءٌ مِن ستَّةٍ وأرْبعينَ جُزءًا منَ النُّبُوَّةِ (٢).

ومثلُ ما ذَكَرَ ابنُ القيِّمِ رَحْمَهُ اللهُ عن شيخِهِ ابن تَيْميَّةَ رَحْمَهُ اللهُ أَشْكِلَ عليه بعضُ المسائِلِ في الفقهِ والعلمِ، ومنها أنَّهُ يُقدَّمُ جنائزُ مِن أهلِ البِدَعِ لا يُدْرى عليه بعضُ المسائِلِ في الفقهِ والعلمِ، ومنها أنَّهُ يُقدَّمُ جنائزُ مِن أهلِ البِدَعِ لا يُدْرى أمُسْلمونَ هم أم كُفَّارٌ فرأى النَّبيَ عَيَّا في المنامِ فسألَهُ عن أشياءَ منها هذه المسألة، فقالَ له: «يا أحمدُ: الشَّرْطَ الشَّرْطَ، أو قالَ: عَلِّقِ الدُّعاءَ بالشرطِ»(١)، أي: لا تَجْزِمْ بالدُّعاء، بل اشْتَرِطْ، فقلِ: «اللَّهُمَّ إنْ كانَ مُؤْمنًا فاغْفِرْ له وارْحَمْهُ».

⁽١) أخرجه الطبراني في الكبير (٢/ ٧٠) رقم (١٣٢٠)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٢٦٠) رقم (٥٠٣٤) من حديث ثابت بن قيس رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب التعبير، باب رؤيا الصالحين، رقم (٦٩٨٧)، ومسلم: كتاب الرؤيا، باب في كون الرؤيا من الله وأنها جزء من النبوة، رقم (٢٢٦٤) من حديث عبادة بن الصامت رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) انظر: (إعلام الموقعين لابن القيم) (٣/ ٣٠٠).

وهذا له شاهدٌ منَ الوحي في اليقظةِ، وهو ما جاءَ في آيةِ اللعانِ، بقولِ اللهِ تَعالَى: ﴿وَٱلْخَنِمِسَةُ أَنَّ لَعَنْتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَذِبِينَ ﴾ [النور:٧]، والمَرْأَةُ تقولُ: ﴿ وَٱلْخَنِمِسَةَ أَنَّ عَضَبَ ٱللّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّدِقِينَ ﴾ [النور:٩]، فهو دعاءٌ مقيَّدٌ بشرطٍ.

وكذلك في قِصَّةِ الثلاثةِ الأبْرَصِ والأقْرَعِ والأعْمى، قالَ المَلَكُ لهم: "إنْ كُنْتَ كَاذِبًا فَصَيَّرَكَ اللهُ إِلَى مَا كُنْتَ»(١)، فدلَّ هذا على جوازِ الاسْتِثْناءِ في الدُّعاءِ.

إِذَنْ: إذا قُدِّمَ للإنسانِ شخصٌ اشْتُهِرَ عنه أَنَّهُ لا يُصلِّي، ومعلومٌ أَنَّ تُرْكَ الصَّلاةِ كُفْرٌ وأَنَّ مَنْ ثَبَتَ عندنا أَنَّهُ ماتَ وهو لا يُصَلِّي لا نُصلِّي عليه؛ لأَنَّهُ كافرٌ، ونُكفِّرُهُ بعينِهِ، ولا نَسْتَوْحِشُ من هذا؛ لأَنَّنا لو اسْتَوْحَشْنا مِن هذا، وقُلنا: نُكفِّرُ الفعلَ دون الفاعِلِ؛ فهذا خطأٌ، ولم يَكُنْ إِذَنْ أحدٌ كافرًا، وإذا قُدِّمَ إليك رَجلٌ تَشُكُّ في إيهانِهِ، فلكَ أَنْ تقولَ: «اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا فاغْفِرْ له وارْحَمْهُ».

3- أنَّ الواجبَ أَخْذُ النَّاسِ بظَواهِرِهِم؛ لقولِهِ رَضَالِلَهُ عَنْهُ: «وإنَّمَا نَأْخُذُكُمْ بِمَا ظَهَرَ لِنَا مِنْكُمْ » ويُؤَيِّدُ هذا القول من أميرِ المُؤْمنينَ عُمَرَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ كَانَ يُعامِلُ المُنافِقينَ مُعاملةَ المُسْلِمينَ، حتى قيلَ له في قَتْلهم، فقالَ: «لا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ يُعامِلُ المُنافِقينَ مُعاملةَ المُسْلِمينَ، حتى قيلَ له في قَتْلهم، فقالَ: «لا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ »(٢)، وكذلك يشهدُ له قولُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث أبرص وأعمى وأقرع في بني إسرائيل، رقم (٣٤٦٤)، ومسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب الدنيا سجن للمؤمن وجنة للكافر، رقم (٢٩٦٤) من حديث أبي هريرة رَضِحُالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب ما ينهى عن دعوة الجاهلية، (بدون رقم)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب نصر الأخ ظالما أو مظلوما، رقم (٢٥٨٤) من حديث جابر بن عبدالله رَضِّالِيَّهُ عَنْهُا.

وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِيَ لَهُ عَلَى نَحْوِ مِمَّا أَسْمَعُ مِنْهُ » (١) . ونحن في هذه الدُّنيا لن نُعامِلَ النَّاسَ إلا على ظواهِرِهم، أمَّا في الآخِرةِ فالعملُ على البواطِنِ.

وجهُ إدخالِ هذا الأثرِ في بابِ الشَّهاداتِ: أنَّ الأصْلَ في المُسْلَمِ هو العدالةُ وقبولُ الشَّهادةِ، وهذه مسألةٌ اختَلفَ فيها العُلَماءُ رَجَهُ مُرَّلَتُهُ: إنْ كانَ الأصْلُ في المسلم هو العدالةُ، أو الأصْلُ عدمُ العدالةِ، وفي هذا قولانِ للعُلماءِ:

منهم مَنْ قالَ: إنَّ الأصْلَ في المسلمِ عَدم العَدالة؛ فلا تُقْبَلُ شهادتُهُ حتى يَتَبَيَّنَ لنا عدالتُه؛ لأنَّ العدالة شرطُ وجودٍ، فلا بُدَّ مِن وُجودِها، وقد اشترطَهُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في قولِهِ: ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلِ مِنكُونَ ﴾ [الطلاق:٢]، فلا بُدَّ مِن وُجودِهِ.

ومِنْهم مَنْ قالَ: إنَّ الأصْلَ في المسلمِ أنْ يَكُونَ قائمًا بطاعةِ اللهِ مُمْتَثلًا
 لأمْرِهِ؛ والفسقُ طارئُ عليه.

والذي يَظْهَرُ لِي: أَنَّ هذه المسألة تختلفُ باختلافِ النَّاسِ، فمَنْ لم يَظْهَرْ منه سوءٌ حملناهُ على العدالةِ وقبِلْنا شهادتَهُ، لكنْ للخصمِ المشهودِ عليه أَنْ يَطْعَنَ فيه، ويجرحَهُ ثم يُعْطى مُهْلةً لإقامةِ البَيِّنةِ أو الدَّليلِ على جَرْحِه، فإنْ ثَبَتَ فحينئذِ نردُّ شهادتَهُ، وهذا الذي نقولُهُ فيمَنْ لم تَظْهَرْ عدالتُهُ وتَتَبَيَّنْ لجميعِ النَّاسِ، وفيمَنْ لم يَظْهَرْ عدالتُهُ وتَتَبَيَّنْ لجميعِ النَّاسِ، وفيمَنْ لم يَظْهَرْ عدالتُهُ وتَتَبَيَّنْ بميعِ النَّاسِ، وفيمَنْ لم يَظْهَرْ فسقُهُ وانحرافُهُ، فلو أَنَّ أحدًا منَ النَّاسِ طَعَنَ في الإمامِ أحمدَ رَحمَهُ اللَّهُ وقالَ: لنَبْحَثْ هل هو عدلٌ في نقلِ روايتِهِ أم لا؟ لم نَعْتَبِرْ بذلك، وكذلك لو طَعَنَ في لنبَّرْ بذلك، وكذلك لو طَعَنَ في

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأحكام، باب موعظة الإمام للخصوم، رقم (٧١٦٨)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة، رقم (١٧١٣) من حديث أم سلمة رَضَالِيَّهُ عَنْهَا.

شخصٍ معروفٍ بالفسقِ والفجورِ لم نَحْتَجْ أَنْ نُطالِبَهُ بالبَيِّنةِ؛ لأَنَّ ذلك أمرٌ واضحٌ للنَّاسِ كُلِّهم.

الكَبَائِرِ. مُتَّفَقُ عَلَيْهِ فِي حَدِيثٍ (١).

الشَّرحُ

جاءَ ذلك في حديثٍ طويلٍ أنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ قَالَ: «أَلَا أُنَبِّتُكُمْ بِأَكْبَرِ الكَبائِرِ؟» قالوا: بلى يا رَسولَ اللهِ. قالَ: «الإشراكُ باللهِ وعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ» وكانَ مُتَّكِئًا، فجَلَسَ فقالَ: «أَلَا وقَوْلُ الزُّورِ، أَلا وشَهادَةُ الزُّورِ» فها زالَ يُكرِّرُها حتى قالوا: ليته سَكَتَ، فجَعَلَها النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ- مِن أكبرِ الكَبائِرِ.

والزُّورُ: مأخوذٌ منْ الإِزْوِرارِ، وهو الانحراف، وشهادةُ الزُّورِ: كُلُّ ما خالفَ الحُقَ، وشاهدُ الزُّورِ قِسْمانِ:

الأوَّل: مَنْ شَهِدَ بها يعلَمُ أنَّ الأمرَ بخلافِهِ.

الثَّاني: مَنْ شَهِدَ بها لا يعلمُ.

أمًّا مَنْ شَهِدَ بها عَلِمَ على الوجهِ الذي عَلِمَهُ فهذا شاهدُ حقًّ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور، رقم (۲٦٥٤)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (۸۷).

مثالُ ذلك مَنْ شَهِدَ بخلافِ ما يعلمُ: رجلٌ ادَّعى على شخصٍ بألفِ ريالٍ، وأقامَ شاهدًا، والشاهدُ يعلمُ أنَّ المُدَّعيَ كاذبٌ، ولكنَّهُ شَهِدَ لأنَّ المُدَّعِيَ صاحبٌ له، فالشَّهادةُ هنا شهادةُ زُورٍ لا شكَ؛ لأنَّهُ شَهِدَ بها يَعْلَمُ أنَّهُ باطلٌ.

مثالُ مَنْ شَهِدَ بها لا يَعْلَمُ: ادَّعَى شخصٌ أَنَّهُ سلَّم فُلانًا مئَةَ ورقةٍ في ظرفٍ، وعنده شخصٌ آخَرُ شَهِدَ أَنَّهُ أعطاهُ الظرف، لكنْ لا يَدْري ما الذي في الظرف، هل هو دراهِمُ أم رسائل، أم ماذا؟ ولكنَّهُ لها أُقيمتِ الدَّعْوَى شَهِدَ بأنَّهُ أعطاهُ ظُرْفًا فيه دراهم، فهذا شهِدَ شهادة زُورٍ؛ لأنَّهُ لا يعلمُ ما في هذا الظرفِ.

وشهادةُ الزُّورِ مِن أكبرِ الكَبائِرِ لها يَتَرَتَّبُ عليها مِن إتلافِ الأنفُسِ والأمُوالِ والأبضاعِ والأعراضِ؛ لأنَّ شاهدَ الزُّورِ لا تَفْتصرُ شهادتُهُ على دِرْهمٍ أو دِرْهمينِ، بل قد يشهدُ بها يُؤدِّي إلى القتلِ، أو الرَّجمِ، أو قطعِ اليدِ، أو ردِّ شهادةٍ للمشهودِ عليه، ولذلك كانتْ شهادةُ الزُّورِ مِن أكبرِ الكَبائِرِ، وعظَّمَ النَّبيُّ عَلَيْهِ أَمرَ شهادةِ الزُّورِ بن أكبرِ الكَبائِر، وعظَّمَ النَّبيُّ عَلَيْهِ أَمرَ شهادةِ الزُّورِ بن أكبرِ الكَبائِر، وعظَّمَ النَّبيُّ عَلَيْهِ أَمرَ شهادةِ الزُّورِ بن أكبرِ الكَبائِر، وعظَّمَ النَّبيُّ عَلَيْهِ أَمرَ شهادةِ الزُّورِ بن أمريْنِ: بالقولِ والفعلِ، أمَّا القولُ: فلأنَّهُ كرَّرها حتى تَمَنَّى الصَّحابةُ أنَّهُ سَكَت، وأمَّا الفعلُ: فإنَّهُ كانَ مُتَكمًّا فجلَسَ، وهذا يدُلُّ على تعظيمِ الأمرِ، أرأيتَ لو أنَّ شخصًا لفعلُ: فإنَّهُ كانَ مُتَكمًّا فجلَسَ، وهذا يدُلُّ على تعظيمِ الأمرِ، أرأيتَ لو أنَّ شخصًا عليك البيتَ وأنت مُتَكمًّ وأنت مُتَكمًّ فاستبقى على نفسِ الحالِ؟ عليك، لكنْ لو دَخلَ عليك ابنكَ الصغيرُ وأنت مُتَكمً في فستبقى على نفسِ الحالِ؟ وكونُ النَّبيِّ عَيْدِالصَّدَةُ وَالسَلَامُ مُتَكمًا فيجلسُ يدُلُّ على عِظَمِ الأمرِ؛ وهذا لمَا يَرَتَّبُ على هذه الشَّهادةِ منَ الأثر.

فَإِنْ قَيلَ: ظَاهَرُ حَدَيْثِ أَبِي بَكْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَنَّ قُولَ الرَّسُولِ ﷺ وَفَعَلَهُ يَدُلَّانِ على أَنَّ شهادةَ الزُّورِ أعظمُ مِنَ الشِّركِ. قُلْنا: نعم، هذا ظاهِرُهُ، ولكنْ يُقالُ: إنَّ تَعْظيمَها هنا لكَوْنها أشدَّ ضررًا وأكثرَ وُقوعًا؛ لأَنَّهُ يَنْدُرُ أَنْ يُشْرِكَ المسلمُ، بينها يكثُرُ أنَّ مُسْلِمًا يشهدُ بالزُّورِ، فلِقُوَّةِ الدَّاعي في شهادةِ الزُّورِ عَظَمها النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ حتى يكونَ ذلك أَرْدعَ.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١- أنَّ الذَّنوبَ كَبائرُ وصغائرُ؛ واختَلفَ العُلَماءُ رَحَهُ اللهُ في حدِّ الكبيرةِ، منهم مَن عدَّ الكبائِرَ عدًّا ولم يَذْكُرْ لها حدًّا، ومِنْهم مَن ذكرَ لها حدًّا، واختلفوا أيضًا في حدِّها، فقيلَ: هي ما تُوعِد بلعنةٍ أو غضبٍ أو نفي إيهانٍ أو ما أشْبهَ ذلك، أمَّا ما دونَ فهو صغيرةٌ، وذكرَ شيخُ الإسلامِ رَحَمَ ألله في بعضِ كلامِهِ أنَّ ما رُتِّبَتْ عليه العُقوبةُ الخاصَّةُ فهو كبيرة؛ لأنَّهُ خُصَّ بذِكْرِ العُقوبةِ، وما ذُكِرَ التَّحْريمُ فيه أو الكراهةُ بدونِ أنْ تُذكرَ له العُقوبةُ فهو منَ الصَّغائرِ (١).

فإذا قيلَ: إنَّنا إذا تَتَبَعْنا الْمُحَرَّماتِ التي رُتِّبَ عليها عُقوبةٌ خاصَّةً، ستكونُ كثيرةً جدًّا، فهل معنى هذا أنَّ الكَبائِرَ أكثرُ منَ الصَّغائرِ؟

قُلْنا: ولكنَّ الصغائرَ لا تُحْصَرُ، وعلى مَن يدَّعي ذلك استقصاءُ الكَبائِرِ التي عليها عقوباتٌ خاصَّةٌ، ومُقارَنَتُها بكلِّ ما نُهِيَ عنه.

٢- أَنَّ الكَبائِرَ أيضًا تختلفُ ففيها الكَبائِرُ دونَ الأكبرِ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْكَةٍ:
 «ألا أُنبِّئُكُمْ بأكبرِ الكَبائِرِ».

٣- أنَّ شهادةَ الزُّورِ مِن أكبرِ الكَبائِرِ؛ كما ذكرَها المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وذكرْ ناها أيضًا، لكنْ أَعَدْناها لما يترتَّبُ عليها منَ التَّحذيرِ مِن شهادةِ الزُّورِ.

⁽١) انظر: الاختيارات الفقهية المطبوع مع الفتاوي الكبرى لابن تيمية (٥/ ١٣٠، وما بعدها).

فإذا قالَ قائلٌ: هل يجوزُ أنْ أشهدَ بها دلَّتِ القرينةُ عليه، أو أشهدُ بالقرينةِ فقط؟

فالجوابُ: اشْهَدْ بالقرينةِ فقط، يعني لو أنَّ إنسانًا رأى شخصًا صاحِبَ دِينٍ وخُلُقِ ادَّعى على شخصٍ فاسقٍ بأنَّه سَرَقَ بيتَهُ، فالقرينةُ هنا تدُلُّ على أنَّ الدَّعْوى صحيحةٌ؛ لأنَّ المُدَّعيَ ثقةٌ وأمينٌ وصاحبُ دِينٍ، والثَّاني بالعكس، لكنْ لا يجوزُ أنْ تَشْهَدَ بأنَّ هذا الفاسقَ سَرَقَ بيت هذا المُدَّعي، وإنَّما يجبُ أنْ تَشْهدَ بالقرينةِ، فتقولُ: أَشْهَدُ أَنَّ هذا الرَّجُلَ المُدَّعي رجلٌ ثقةٌ وأمينٌ، ولا يُمْكِنُ أنْ يَدَّعيَ ما ليس له، أمَّا الثَّانيَ فرجلٌ فاجرٌ، يمكنُ أنْ يَحْصُلَ منه ما ادُّعِيَ به عليه.

فالمهمُّ: أنَّ ما ثَبَتَ بالقرائِنِ لا يجوزُ الجزمُ به شَهادةً، ولكنْ يُشْهَدُ به على الوجهِ الذي يَعْلَمُهُ الشاهدُ، أي: أنَّهُ يشهدُ بالقرينةِ، والأمرُ يرجعُ بعد ذلك إلى الحاكِمِ أو القاضى.

٤ - جوازُ استخدامِ أساليبِ التَّنْبيهِ ليَلْتَفِتَ المُخاطَبُ؛ ويُؤْخَذُ ذلك مِن أصلِ الحديثِ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ قالَ في بدايةِ الحديثِ: «ألا أُنبَّكُم بأكبرِ الكَبائِرِ؟».

ويُقاسُ على هذا تغييرُ الصوتِ والنَّبرةِ، بحيث يرفعُ صوتَهُ إِذا وصلَ إلى ما يحتاجُ للتَّنبيهِ، أو يُغَيِّرُ نَبْرةَ صوتِهِ؛ لأنَّ عندنا قاعدةً مُهِمَّةً وهي: إنَّ الوسائلَ لا تَتَعَيَّنُ بشيء مُعَيَّنٍ، وكلُّ ما كانَ وسيلةً إلى شيءٍ مقصودٍ، لكنَّها ليست حَرامًا، فإنَّهُ لا يُنْهى عنها.

تَنبيهٌ: الْمُؤَلِّفُ رَحَمَهُاللَّهُ اقتصرَ اقتصارًا غيرَ مُرْضٍ، في كونِهِ حذفَ بعضَ الحديثِ مَّا يتعلَّقُ بالشَّهادةِ، وهو أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ مُتَّكِئًا فجَلَسَ، وحذفَ ما يدلُّ

على أَنَّهُ وَاللَّهِ كُرَّرَ نهيهُ عن شهادةِ الزُّورِ ذلك التَّكرارَ الطويلَ الذي قالَ الصَّحابةُ وَضَالِللهُ عَنْهُ: «لَيْتَه سَكَتَ» عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وهذا أمرٌ كانَ يَنْبغي أَنْ يُذْكَر؛ لأَنَّهُ مهمٌ جدًّا، لكنْ حذَفه المؤلِّف رَحْمَهُ اللهُ وهذا اقتصارٌ فيه إخلالُ بالمَقْصودِ، فنسألُ اللهَ أَنْ يَعْفُو عنهُ.

.....

١٤١٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُا أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ قَالَ لِرَجُلِ: «تَرَى الشَّمْسَ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ، أَوْ دَعْ» أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَصَحَّحَهُ الْمَنُ عَدِيٍّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ فَأَخْطاً (١).

الشَّرحُ

قولُهُ: «لِرَجُلِ»؛ لا يَعْنينا أَنْ نعرفَ مَن هذا الرَّجُل، فالمهمُّ معرفةُ القَضيَّةِ والحُكْمِ، أَمَّا تَعْيِينُ الرَّجُلِ –فلا شكَّ – أَنَّهُ زيادةُ علمٍ، ولكنَّهُ ليس ضَروريًّا في ثُبوتِ الحُكْمِ، ولهذا يَأْتِي مثلُ هذا كثيرًا.

قولُهُ عَلَيْهِ: «تَرَى الشَّمْسَ؟» مِنَ المعلومِ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ يعلمُ أَنَّهُ يَرى الشَّمْسَ؛ لأَنَّهُ مُبِصِرٌ، لكنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ له ذلك ليَبْنِيَ عليه ما بعدَهُ، وهو قولُهُ عَلَيْهِ: «عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ».

قول الرَّجُلِ: «نعم» حرف جوابٍ.

⁽١) قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير (٤/ ٣٦٣) ما نصه: رواه العقيلي والحاكم وأبو نعيم في الحلية وابن عدي والبيهقي من حديث طاوس، عن ابن عباس، وصححه الحاكم، وفي إسناده محمد بن سليمان بن مسمول، وهو ضعيف، وقال البيهقي: لم يرو من وجه يعتمد عليه.

وقولُهُ عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ»؛ الجارُ والمجرورُ مُتَعلِّقُ بقولِهِ: «اشْهَدْ» والفاءُ هنا مزيدةٌ، ولو حُذِفَتْ وقالَ: «على مِثْلِها اشْهَدْ» لاستقامَ الكلامُ، لكنَّها زِيدتْ لتحسينِ اللَّفْظِ، كزِيادَتِها في قولِهِ تَعالَى: ﴿وَإِيّنَى فَأَرْهَبُونِ ﴾ [البقرة: ١٤]، والأصلُ: (إيايَ ارْهَبونِ).

قولُهُ ﷺ: «أَوْ دَعْ»؛ أي: إنْ ظَهَرَ لك الأمرُ جليًّا كما ترى الشَّمْسَ فاشْهَدْ، وإلا فدَعْ ولا تَشْهَدْ.

قولُ الْمُؤلِّفِ رَحَمُ اللَّهُ: «أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَصَحَّحَهُ الحَاكِمُ فَأَخْطأً»؛ فالْمُؤلِّفُ رَحَمَهُ اللَّهُ جَزَمَ بأنَّ إسنادَ هذا الحديثِ ضعيفٌ، ولكنَّهُ مع ضعفِ إسنادِهِ متنه صحيحٌ، كما يدلُّ على ذلك قولُ اللهِ تَعالى: ﴿إِلَا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [الزخرف:٨٦]، ولأنَّ الشَّهادة هي إخبارٌ عن يقينٍ، فلا بُدَّ فيها مِن عِلْمٍ مُتَيَقَّنِ كما يَتَيَقَّنُ الإنْسانُ الشَّمْسَ إذا رآها، فالحديثُ إسنادُهُ ضعيفٌ كما قالَ المُؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ ونحنُ نُقَلِّدُ المُؤلِّفَ في هذا، ولكنَّ مَتْنَهُ صحيحٌ ولا بُدَّ أَنْ يُؤْخَذَ به.

وكثيرًا ما نَتَعَرَّضُ وغيرُنا للحديثِ بقَوْلِنا: «إِنَّهُ ضعيفٌ سَندًا، صحيحٌ مَتْنًا» لكنَّ هذا لا يَعْني أَنْ نَعْزُو هذا المتنَ إلى الرَّسولِ عَلَيْ حتى وإنْ صحَّ معنى الحديثِ، ولكنْ نقولُ حينَها: «هذا المعنى تَشْهَدُ له الأدِلَّةُ» أمَّا أَنْ نَسْبَهُ للرَّسولِ عَلَيْهِ – ولو كانَ المتنُ صحيحًا – فهذا لا يجوزُ، وهو منَ الكذبِ على الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وعلى تقديرِ صحَّتِهِ فإنَّ فيه فوائدً، منها:

١- أنَّهُ يَنْبغي على الإنسانِ أن يُقرِّرَ الأحْكامَ بالأُمورِ المَحْسوسةِ؛ لقولِهِ وَلَيْ النَّمْسُ؟» وذلك لأنَّ تقريبَ المعقولِ بذِكْرِ المحسوسِ مِن حُسْنِ

صناعةِ التعليمِ، كما قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْنَالُ نَضْرِبُهَ اللَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا ٱلْعَكِبُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٣].

٢- أنَّ الإِنْسانَ لا يجوزُ له أنْ يَشْهَدَ إلا بها يَتَيَقَّنُهُ كها يَتَيَقَّنُ الشَّمْسَ؛ لقولِهِ ﷺ:
 «عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ، أَوْ دَعْ».

٣- أنَّهُ لا تجوزُ الشَّهادةُ بغلبةِ الظنِّ وإنْ قَوِيَ؛ وقد سَبَقَ لنا أنَّهُ إذا رأى شيئًا
 تَقْوَى به غلبةُ الظنِّ فإنَّهُ يَشْهَدُ بها رَأى، والحاكمُ له أنْ يَتَصَرَّفَ.

مثالُ ذلك: رجلٌ خَرَجَ مِن دُكَانٍ وفي يده صُرَّةٌ، ولكنَّهُ لا يَعْلَمُ بها فيها، وادَّعى صاحبُ الدُّكَانِ أَنَّهُ حَقُّ لهذا الرَّجُلِ الذي بيده الصُّرَّةِ قَضاها، فهل يشهدُ بذلك مع أنَّ ظاهرَ الحالِ والقرينةِ أنَّها هي الدَّراهمُ التي عليه، نقولُ: إنَّهُ لا يشهدُ بذلك، ولكنْ يَشْهَد بها رَأى.

٤- تعظيمُ أمرِ الشَّهادةِ؛ وأنَّهُ يجبُ فيها التَّبُّتُ، ولا سيها إذا كانتْ في أمرِ خطير، فإنَّهُ كلَّما عَظُمَ الخطرُ في المشهودِ به تَعيَّنَ التثبُّتُ أكثرَ، مع أنَّ الأمرَ اليسيرَ له حقُّهُ في تَحْريمِ الشَّهادةِ على ما لم يُعْلَمْ، و «ما أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» (١)، أي: أنَّ الإنسانَ رُبَّها يشهدُ بالشيءِ اليسيرِ، يُظنُّهُ أمرًا بسيطًا، وأنَّ شهادتَهُ تلك لو ترتَّبَ أنَّ الإنسانَ رُبَّها يشهدُ بالشيءِ اليسيرِ، يُظنُّهُ أمرًا بسيطًا، وأنَّ شهادتَهُ تلك لو ترتَّبَ عليها أنَّ المشهودَ عليه سيَضْمَنُ، فإنَّهُ كذلك ضمانٌ يسيرٌ، لكنْ هذا يجرُّهُ إلى الشّهادةِ بها هو أكبرُ.

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الأشربة، باب النهي عن السكر، رقم (٣٦٨١)، والترمذي: كتاب الأشربة، باب ما أسكر باب ما جاء ما أسكر كثيره فقليله حرام، رقم (١٨٦٥)، وابن ماجه: كتاب الأشربة، باب ما أسكر كثيره فقليله حرام، رقم (٣٣٩٣) من حديث جابر بن عبد الله رَضَوَالِلَهُ عَنْهُمَا.

١٤١٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضَالِلَهُ عَنَّهُا أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ قَضَى بِيَمِينٍ وَشَاهِدٍ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ وَقَالَ: إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ (١).

١٤١٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ مِثْلُهُ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٢).

الشَّرحُ

قولُهُ رَضَالِلَهُ عَنْهُ: «قَضَى»؛ قضى: بمعنى حَكَمَ، والقَضاءُ هنا قضاءٌ شَرعيٌّ. قولُهُ رَضَالِلَهُ عَنْهُ: «بيَمِينٍ وَشَاهِدٍ»؛ أي: بيمينٍ منَ اللُدَّعي، وشاهدٍ على مُدَّعاهُ، وهذا يَقْتضي أَنْ يَكُونَ ذَكَرًا؛ لأنَّ (شاهِدٍ) اسمُ فاعِلٍ مُذكَّرٌ، فيكونُ الرَّسولُ عَلَيْهِ السَّمُ فاعِلٍ مُذكَّرٌ، فيكونُ الرَّسولُ عَلَيْهِ السَّمَ فاعِلِ مُذكَّرٌ، فيكونُ الرَّسولُ عَلَيْهِ السَّمَ فاعِلِ مُذكَّرٌ، فيكونُ الرَّسولُ عَلَيْهِ السَّمَ فاعِلِ مُذكَّرٌ، فيكونُ الرَّسولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قضَى بيمينٍ ورجلٍ واحدٍ.

وهذا الحديثُ اختَلفَ العُلْماءُ رَحَهُمُ اللّهُ في تخريجِهِ، أمَّا صِحَبَّهُ فصحيحٌ؛ لأنّهُ أخرجَهُ الإمامُ مُسْلِمٌ وجوَّدهُ الإمامُ النّسائيُّ رَحَهُمَ اللّهُ فهو صحيحٌ، لكنِ اختلفوا في حُكْمِهِ، فقالَ بعضُ أهْلِ العِلْمِ رَحَهُمُ اللّهُ: إنّهُ غيرُ مقبولٍ؛ لأنّهُ خبرُ آحادٍ، ويعارضُهُ في حُكْمِهِ، فقالَ بعضُ أهْلِ العِلْمِ رَحَهُمُ اللّهُ: إنّهُ غيرُ مقبولٍ؛ لأنّهُ خبرُ آحادٍ، ويعارضُهُ ظاهرُ القُرْآنِ؛ لقولِهِ تَعالى: ﴿وَاسْتَشْمِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِجَالِكُمُ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَن رِجَالِكُمُ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَن رِجَالِكُمُ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَن رَجَالِكُمُ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَن رَجَالِكُمُ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَن رَجُلُ وَامْ أَتَانِ ﴾ ولو كانَ هناك فرَجُلُ وَامْ أَتَانِ ﴾ ولو كانَ هناك

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب القضاء باليمين والشاهد، رقم (١٧١٢)، وأبو داود: كتاب الأقضية، باب القضاء باليمين والشاهد، رقم (٣٦٠٨)، والنسائي في الكبرى: كتاب القضاء، باب الحكم باليمين مع الشاهد الواحد، رقم (٥٩٦٧).

 ⁽۲) أخرجه أبو داود: كتاب الأقضية، باب القضاء باليمين والشاهد، رقم (۳٦١٠)، والترمذي:
 كتاب الأحكام، باب ما جاء في اليمين مع الشاهد، رقم (١٣٤٣)، وانظر: صحيح ابن حبان
 (١١/ ٢٦٢) رقم (٥٠٧٣).

(رجلٌ ويمينٌ) لذَكرهُ اللهُ عَرَّاجَلَ لأنَّ الجملةَ الشرطيَّةَ يَتَعَيَّنُ فيها ما ذُكِرَ، وعلى هذا فيكونُ غيرَ مقبولٍ لمُعارَضتِهِ للقُرآنِ.

ولكنَّ الصَّحيحَ: أنَّ الحديثَ صحيحُ السَّندِ والمتنِ، وأنَّهُ يجبُ العملُ به، وأنَّ هذا القضاءَ مُوافِقُ للقياسِ تمامًا؛ وذلك لأنَّهُ إذا شَهِدَ مع المُدَّعي شاهدٌ واحدٌ قويَ جانبُهُ بلا شكِّ، لكنَّ الشاهدَ الواحدَ لا يَقْوَى على ثبوتِ الحُكْم، فأُكِّدَ ذلك بيمينِ المدِّعي، واليَمينُ إنَّها تكونُ في جانبِ أقوى المُتداعِينِ، ليست على المُدَّعي عليه دائهًا، بل قد تكونُ في جانبِ المدَّعي إذا قويَ جانبُهُ، وهذا المُدَّعي الذي أقامَ شاهدًا قويَ جانبُهُ، فلمَّا قويَ جانبُهُ بدعواهُ أُكِّدَتْ هذه القُوَّةُ باليَمينِ كها أنَّ المُدَّعي عليه عليه فيما لو ادَّعي شخصٌ على آخرَ بشيءٍ وأنكرَهُ فإنَّنا نحكمُ ببراءةِ المُدَّعي عليه بيمينِه؛ وذلك لأنَّ جانبَهُ أقوى؛ حيثُ إنَّ الأصْلَ عدمُ ثُبوتِ ما ادَّعاهُ المُدَّعي، فيكونُ هذا الحديثُ مُوافقًا تمامًا للقياس.

وأمَّا إذا أقامَ المُدَّعي شاهدَيْنِ فإنَّنا نحكمُ له بذلك وإنْ لم يَحْلِفْ؛ لأَنَّهُ لا يَحتاجُ لليمينِ.

وخلاصةُ القولِ: أنَّ هذا الحديثَ مُطابقٌ للأُصولِ تمامًا، ووجهُ المطابقةِ: أنَّ المُدَّعيَ ليَّا أقامَ الشاهدَ قويَ جانبُهُ، والقياسُ أنَّ اليَمينَ تكونُ في جانبِ أقوى المتداعِييْنِ، سواءً كانَ هو المُدَّعي أو المُدَّعي عليه؛ ولهذا جعلَ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ السَّمينَ على النَّكِرِ إذا لم يُقِمِ المُدَّعي بَيِّنةً لقُوَّةِ جانبِهِ بالأصلِ؛ فإنَّ الأصلَ عدمُ صحَّةِ ما ادَّعِيَ عليه.

وجعَلَ النَّبيُّ عَلِينَ الأَيْمِانَ في القسامةِ في جانبِ المَّدَّعِينَ؛ لأنَّ جانِبَهم قويٌّ

للعدَاوةِ التي كانت بينَهم وبين المُدَّعى عليهم، والقسامةُ -كها تَقدَّمَ- هي: أَنْ يَدَّعي قومٌ على قبيلةٍ أُخْرى أَنَّهُم قَتلوا صاحِبَهم، ويكونَ بين القبيلتينِ عداوةٌ، فهنا إذا حَلَفَ خسونَ منَ المُدَّعينَ على عينِ المُدَّعي عليه حُكِمَ بأيْها نِهم بدون أَنْ يُقيموا أَدْنى بَيِّنةٍ. فإذا قالَ قائل: كيف نُجيبُ على الآيةٍ؟

قُلْنا: إِنَّ الآية ليست في الحُكْمِ، بل في الاستشهاد، فالمطلوب من الإنسان إذا استَشْهَدَ أَنْ يَسْتَشْهِدَ برَجُلينِ، ﴿ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُ لُ وَامْ اَتَكُونَ حتى لا يحتاجَ فيها بعد إلى اليَمينِ؛ لأَنَّهُ لو اسْتَشْهدَ واحدًا احتاجَ أَنْ يحلِفَ معه ليُشْتِ ما ادَّعاهُ، لكنْ إذا اسْتَشْهَدَ اثنينِ لم يَحْتَجْ إلى يمينٍ، فالآية في الابتداء، أي: في الاستشهادِ، وليست في أداءِ الشَّهادةِ، ولما انْفكَّتِ الجهةُ انفكَّ التَّعارُضُ، فلم يكنْ بين الآيةِ وبين الحديثِ أيُّ تعارُضٍ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما له جهةٌ، فعلى الإنسانِ عند إثباتِ وبين الحديثِ أَيُّ تعارُضٍ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما له جهةٌ، فعلى الإنسانِ عند إثباتِ المُقوقِ أَنْ يَعْتَارَ أَعْلَى المراتِبِ وهي أَنْ يَسْتَشْهِدَ شاهديْنِ، فإنْ لم يكونا شاهديْنِ رجُلينِ فرجُلٌ وامرأتانِ.

ألم تَرَوْا إلى الرَّهْنِ إذا كانَ الإنسانُ في السَّفرِ، ولم يَجِدْ كاتبًا وأرادَ أَنْ يَأْخُذَ رَهْنًا يُوثَقُ دَيْنَهُ، قَالَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ فَرِهَنَ مُقَبُوضَةً ﴾ [البقرة: ٢٨٣]؛ لأنّه لا يتمُّ توثيقُ الدَّيْنِ إلا إذا قَبَضَ الرَّهْنَ، ولذلك أرشدَ اللهُ تَعالَى إلى أعلى الحالينِ، وهي الرَّهْنُ المقبوضُ، مع أنَّ الرَّهْنَ يَثْبُتُ ويلزمُ وإنْ لم يُقْبَضْ على القولِ الرَّاجِحِ.

مِن فوانِدِ هذا الحديثِ:

١ جوازُ الحُكْمِ بالشَّاهدِ الواحدِ بالإضافةِ إلى يمينِ اللَّدَعي؛ ولكنْ هل نبدأُ بالشَّاهدِ أم نبدأُ باليَمينِ؟ والظَّاهِرُ أنَّهُ ما دامتِ اليَمينُ شُرِعَتْ لقُوَّةِ جانبِ المُدَّعي، بالشَّاهدِ أم نبدأُ باليَمينِ؟ والظَّاهِرُ أنَّهُ ما دامتِ اليَمينُ شُرِعَتْ لقُوَّةِ جانبِ المُدَّعي،

فلْنَبْدَأُ بالشَّاهد أولًا، فإذا شَهِدَ قُلنَا للمُدَّعي: احلِفْ على ما شَهِدَ به، فإذا حَلَفَ حَكَمْنا له بذلك.

فإنْ قيلَ: وهل هذا الحُكْمُ في الأمْوالِ وغيرِ الأمْوالِ، أي: لوِ ادَّعى عليه ما يُوجِبُ القِصاصَ؟

قُلْنا: يقولُ العُلَماءُ رَحِمَهُمُاللَّهُ: هذا في الأمْوالِ فقط، أمَّا ما يُوجِبُ القِصاصَ فيجبُ فيه التَّحرِّي، وأنْ يكونَ ذلك بشهادةِ رجُلَيْنِ.

وبِمناسبةِ هذا الحديثِ: يَنْبغي أَنْ نُبيِّنَ أَنَّ البَيَّناتِ في الشُّهودِ تنقسمُ إلى أُقسامٍ:

القسمُ الأوَّلُ: مَا يُشْتَرَطُ فيه أَربِعةُ رِجَالٍ عُدُولٍ؛ وذلك في الزِّنَا واللَّواطِ، والإِقْرارُ بهما لا بُدَّ مِن أَربِعةِ شُهودٍ عُدُولٍ، كما قالَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ لَوَلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبِعَةِ شُهَدَآءً فَإِذْ لَمْ يَأْتُواْ بِالشُّهَدَآءِ فَأُولَتِكَ عِندَ اللهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾ [النور:١٣]، عَلَيْهِ بِأَرْبِعَةِ شُهَدَآءً فَإِذْ لَمْ يَأْتُواْ بِالشُّهَدَآءِ فَأُولَتِكَ عِندَ اللهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾ [النور:١٦]، وعلى هذا: فلو شَهِدَ أربعُ نِساءٍ على زِنا رَجُلٍ أو امرأةٍ لم تُقْبَلْ شَهادَتُهنَ، فلا بُدَّ مِن أربعةِ رجالٍ عُدُولٍ ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَوْ يَأْتُواْ بِأَرْبِعَةِ شُهَالَةٍ ﴾ [النور:٤].

القسمُ الثَّاني: ما يُشترطُ فيه ثلاثةُ رِجالٍ؛ وهو مَن سألَ لِعُسرتِهِ بعد اشتهارِهِ بالغِنى، فلو أنَّ رَجلًا مَشْهورًا بالغِنى ثم جاءَ يسألُ من الزَّكاةِ، فإنَّنا لا نقبلُ منه حتى يأتيَ بثلاثةِ شُهودٍ رجالٍ عُقلاءَ، مَّنْ يَعْرفونَ حالَهُ، كها جاءَ في حديثِ قبيصة رَضَ النَّ عَنْهُ: «حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةٌ مِنْ ذَوِي الجِجَا مِنْ قَوْمِهِ لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ »(١).

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب من تحل له المسألة، رقم (۱۰٤٤) من حديث قبيصة بن المخارق رَضِّالِلَّهُ عَنْهُ.

القسمُ الثَّالثُ: ما يُشترطُ فيه رَجُلانِ؛ وذلك في الحقوقِ غيرِ الماليَّةِ، وما يُقْصَدُ به المالُ كحدِّ السَّرِقةِ، وحدِّ القذفِ، والقِصاصِ، وما أشْبَهَ ذلك، فهذا لا بُدَّ فيه مِن رَجُليْنِ.

ولا تقومُ المرأتانِ في ذلك مقامَ رجُلٍ، ولا أربعُ نساءٍ مقامَ رَجلينِ، وهذا هو المشهورُ منَ المَذْهبِ، وقيلَ: إنَّ المرأتينِ تقومانِ مَقامَ الرَّجُلِ في كُلِّ شهادةٍ ما عدا الزِّنا والإقرارِ به واللِّواطِ والإقرارِ به.

القسمُ الرَّابِعُ: ما يُشترطُ له رجُلانِ، أو رجُلٌ وامرأتانِ، أو رجُلٌ ويمينُ المُدَّعي؛ وهذا أوسعُ أقسامِ الشهاداتِ، ويكونُ في المالِ، وما يُقصدُ به المالُ، ودليلُهُ قولُهُ تعالَى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمُ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَأَمْرَأَتَكَانِ مِنَ رَجَالِكُمُ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَأَمْرَأَتَكَانِ مِمَن رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

أمّّا في المالِ: فكم الو ادَّعى شخصٌ أنَّ فُلانًا في ذمتِهِ له ألْفُ ريالٍ، ثم أتى برجُلينِ، فإنّه يُخْكَمُ له برَجُلٍ وامرأتينِ، ورجلٍ ويمينِهِ، برجُلينِ، فإنّه يُخْكَمُ له برَجُلٍ وامرأتينِ، ورجلٍ ويمينِهِ، أمّّا ما يُقْصَدُ به المالُ فكالرَّهْنِ مثلًا، فلو ادَّعى شخصٌ بأنَّ فُلانًا رَهَنهُ بيتهُ في دَيْنِ عليه، وأقامَ شاهدًا وامرأتينِ ثَبَتَ الرَّهْنُ، وكذلك يَثْبُتُ لو أقامَ شاهدًا وامرأتينِ ثَبَتَ الرَّهْنُ، وكذلك يَثْبُتُ لو أقامَ شاهدًا مع يَمينِ المُدَّعي.

فلو شَهِدَ رجلٌ وامرأتانِ أنَّ فلانًا سرَقَ، فإنَّنا لا نَقْبَلُ هذه الشَّهادة؛ لأنَّ السَّرِقة تَضَمَنَّتْ شيئينِ: حدَّا، وهو قطعُ اليدِ، وضهانَ مالٍ، وهو ردُّ المسروقِ إلى صاحبِهِ. ولكنْ يَتَبَعَّضُ الحكمُ هنا، فيُضَمَّنُ المالَ، ولا يُقْطَعُ؛ لأنَّهُ وُجِدَت شروطُ قبولِ الشَّهادةِ في المالِ، ولا يُقْطع؛ وتَبعُّضُ قبولِ الشَّهادةِ في المالِ، ولا يُقْطعُ لعدمِ وُجودِ تمامِ النِّصابِ في شهادةِ القطع؛ وتَبعُّضُ

الأحْكَامِ ثَابِتٌ فِي الشرعِ، أَنَّهُ يُقْبَلُ مِن جهةٍ ولا يُقْبَلُ مِن جِهةٍ أُخْرى.

وعلى رَأْيِ مَن يرى أَنَّ المرأتينِ تَقومانِ مقامَ الرَّجُلِ في كُلِّ شيءٍ ما عدا الحدود؟ فيكونُ مِن هذا القسم قبولُ شهادةِ المرأتينِ واليَمينِ.

والفرقُ بين هذا القسمِ والذي قبلَهُ: أنَّ القسمَ السَّابقَ يكونُ في غيرِ المالِ، وغيرِ ما يُقْصَدُ به المالُ، مثلُ السَّرِقةِ، وشُرْبِ الخمرِ، وقطع الطريقِ.

القسمُ الخامسُ: ما يُكْتَفى فيه بواحِدٍ مِن رجلٍ أو امرأةٍ؛ وذلك فيها لا يطلّعُ عليه إلا النّساءُ غالبًا، كالولادةِ، واستهلالِ الحملِ إذا سَقَطَ، وكذلك ما ذكرَهُ الفُقَهاءُ -رحِمَهُم اللهُ تَعالَى - مما يحصلُ في العُرْسِ مِن إتلافِ أمْوالٍ أو شِبْهِها، قالوا: إنَّ هذا يَكُفى فيه امرأةٌ واحدةٌ، والرَّجلُ أوْلى بالقبولِ منَ المُرْأةِ.

وكذلك الرَّضاعةُ، فلو شَهِدَتِ امرأةٌ أَنَّهَا أَرْضَعَتْ هذا الطَّفْلَ أو أَنَّ فُلانةَ أَرْضَعَتْ هذا الطِّفْلَ قُبِلَتْ فيه شهادةُ امرأةٍ واحدةٍ، وكذلك الاستهلال، فإنِ شهدَتِ القابلةُ التي تَولَّتُ توليدَ المَرْأةِ بأنَّ الحملَ اسْتَهَلَّ صارخًا فإنَّها تُقْبَلُ شهادَتُها؛ لأجل أَنْ يَسْتَحقَ منَ الميراثِ.

وفي الرَّضاعةِ أيضًا: لو شَهِدَتِ امرأةٌ بأنَّ فُلانًا رَضَعَ من فُلانةَ خَسَ رَضعاتٍ، يُقْبَلُ قَوْلُها، أمَّا لو أنكرتِ المُرضعةُ، فلو قُلْنا: نَرْجِعُ إلى الأصْلِ وهو عدمُ الرَّضاعةِ رَدَدْنا قولَ الشَّاهدةِ، لكنَّ الصَّحيحَ هنا أنَّنا نَقبلُ شهادةَ الشَّاهِدِ ولو أنكرتِ المُرْضعةُ؛ لأنَّ الشَّاهدةَ مُثْبتةٌ وتلك نافيةٌ، وكذلك لأنَّ المُرْضِعةَ يطرأُ عليها النِّسيانُ.

القسمُ السادسُ: اليَمينُ المُجردَّةُ مع القرائِنِ؛ وذلك فيها إذا قَوِيَ جانبُ المُدَّعي،

كها في القَسامةِ، ودليلُهُ حديثُ سهلِ بنِ حَثْمةَ رَضَّالِيَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ –صلَّى اللهُ عليْهِ وعَلَى آلِهِ عَلَى اللهُ عليْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ– قالَ: «أَتَحْلِفُونَ، وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبَكُمْ؟»(١).

وكما لو ادَّعى شخصٌ على آخَرَ أنَّ غطاءَ الرأسِ الذي معه له، أي: رَأَيْنا رجُلينِ أحدَهُما هاربٌ والثَّاني طالبٌ، والهاربُ عليه غطاءُ رأسٍ وبيدِهِ غطاءٌ آخَرُ، والطالبُ ليس عليه شيءٌ، والطالبُ يطلبُ منَ الهارِبِ الغطاءَ، والهاربُ يقولُ: إنَّهُ ليس لك، فهنا نقبلُ دَعْوى المُدَّعي لكنْ باليَمينِ لقُوَّةِ جانبِهِ.

مسألةً: في مسألةِ القَسامةِ إشْكالٌ، وهو: كيف يُقالُ للقبيلةِ المُدَّعيةِ: احْلفوا مع أَنَّهُم لم يَرُوْا ولم يَشْهدوا، والحَلِفُ ليس بالسَّهْل؟

أجابَ العُلَماءُ رَحَهُ مُواللَهُ عن ذلك بأنّه يجوز للإنسانِ أنْ يَحْلِفَ على غلبةِ الظنّ، كما حَلَفَ الرَّجُلُ الذي قالَ: «وَاللهِ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنّا»(٢) وأقرَّهُ الرَّسولُ على حَلَفَ الرَّجُلُ الذي قالَ: «وَاللهِ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنّا»(٢) وأقرَّهُ الرَّسولُ يَعْنَ وهو وكذلك تكرارُ الأيهانِ، فإنَّهُ لا يُحْتَفى بيمينٍ واحدٍ لعِظمِ الأمرِ اللَّاعِي وهو القتل، فلا يُسْتباحُ بيمينٍ واحدةٍ، أمَّا كَوْنُها خُصَّتْ بخمسينَ يمينًا فهذا محَلُّ توقُفٍ، ولا نعلمُ لماذا خُصَّتْ بخمسينَ، أمَّا المُدَّعى عليهم إذا لم يَحْلِفِ المُدَّعونَ فإنَّهُ لا بُدَّ أَنْ يَدْفعوا هذه الدَّعْوَى بخمسينَ يَمينًا، فإنْ نَكَلُوا قُضِيَ عليهم.

^{··· @ ···}

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأحكام، باب كتاب الحاكم إلى عماله، والقاضي إلى أمنائه، رقم (۷۱۹۲)، ومسلم: كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب القسامة، رقم (۱۲۲۹) من حديث سهل بن أبي حثمة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب التبسم والضحك، رقم (٦٠٨٧) من حديث أبي هريرة رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

بابُ الدَّعاوَى والبيِّناتِ

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بابُ الدَّعَاوَى» جَمْعُ (دَعْوى)، ويجوزُ (الدَّعاوِي)؛ مثلُ فَتاوى وفَتاوي، وصَحارى؛ لأنَّ وَزْنَ (فَعْلَى) يُجمعُ على (فَعَالَى، وفَعَالِي).

والدَّعْوى: اسمُ مصدرٍ منِ (ادَّعَى)، وهي: أن يُضيفَ الإنْسانُ لنفسِهِ حقًّا على غيرِهِ، وعكسُ ذلك الإقرارُ، وهو: أنْ يُضيفَ الإنْسانُ حقًّا لغيرِهِ على نفسِهِ، أمَّا الشَّهادةُ فهي: أنْ يُضيفَ الإنْسانُ حقًّا لغيرِهِ على غيرِهِ.

وقولُهُ رَحِمَهُ اللّهَ البِيّناتِ»؛ جمعُ (بَيِّنةٍ)، وهي: ما يظهرُ به الحقُّ ويَبِينُ، وهي أقْسامٌ، منها بيِّناتٌ خارجيَّةٌ، ومنها بيِّناتٌ حاليَّةٌ كالقرائِنِ، ومنها بيِّناتٌ على البراءةِ الأصليَّةِ كإنكارِ المُنْكِرِ، وسواءً كانت شُهودًا أو إقْرارًا أو إنْكارًا، أو غيرَ ذلك.

ومِن ذلك العملُ بالقرائِنِ، كما عَمِلَ شاهدُ يُوسُفَ بالقرينةِ، فقالَ: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتَ وَهُو مِنَ ٱلْكَذِبِينَ ﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتَ وَهُو مِنَ ٱلْكَذِبِينَ ﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَهُو الذي وَهُو مِنَ ٱلصَّدِقِينَ ﴾ [يوسف:٢٦-٢٧]. وجهُ القرينةِ في ذلك: أنَّهُ لو قُدَّ من قُبُلٍ فهو الذي طَلَبَها، وإذا كانَ مِن دُبُرٍ فقد كانَ هاربًا وهي التي أمْسَكَتْ بثوبِهِ حتى تَمَزَّقَ.

وكذلك في قِصَّةِ سُلَيْهِانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مع المرأتينِ اللَّتينِ أَكَلَ الذِّئْبُ ولدَ إحْداهُما، فادَّعَيتا الولدَ، وحُكْمُهُ به للصُّغْرى بناءً على القرينةِ (١).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُرَدَ سُلِيَمَنَ ۚ نِعْمَ الْعَبْدُ ۗ إِنَّهُۥ أَوَّابُ﴾ [ص:٣٠]، رقم (٣٤٢٧)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب بيان اختلاف المجتهدين، رقم (١٧٢٠) من حديث أبي هريرة رَضَّالِلَهُ عَنْهُ.

١٤١٨ - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضَالِتُهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَا دَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ اليَمِينَ عَلَى اللَّدَّعَى عَلَيْهِ» مُتَّفَقُ عَلَيْهِ (۱). لَا دَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ اليَمِينَ عَلَى اللَّدَّعَى عَلَيْهِ» مُتَّفَقُ عَلَيْهِ (۱). وَلِلْبَيْهُ قِيِّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى اللَّدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ (۲). الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ السَّرِحُ اللَّهُ عَلَى مَنْ أَنْكُرَ السَّرِحُ السَّرِحُ السَّرِحُ السَّرِحُ اللَّهُ عَلَى مَنْ أَنْكُونَ السَّرِحُ السَّرِحُ اللَّهُ عَلَى مَنْ أَنْكُولَ اللَّهُ عَلَى مَنْ أَنْكُولَ اللَّهُ عَلَى مَنْ أَنْكُولَ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ أَنْكُولَ اللَّهُ عَلَى مَنْ أَنْكُولَ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ أَنْكُولَ اللَّهُ عَلَى مَنْ أَنْكُولَ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ أَنْكُولَ اللَّهُ عَلَى مَنْ أَنْكُولَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ أَنْكُولَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُؤْلِقِي الْعَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُؤْلِقُ اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعَلَالَ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُؤْلِقُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُوالِقُولُ عَلَى الْمُؤْلِقُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُؤْلِقُ عَلَى الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ عَلَى الْمُؤَلِقُ الْمُؤْلِ

قولُهُ عَلَيْهِ: «لَادَّعَى نَاسٌ»؛ هذا لا يختصُّ بالرِّجالِ، فيمكنُ أَنْ يقالَ: (لادَّعى نَاسٌ)؛ هذا لا يختصُّ بالرِّجالِ فهو للنِّساء، وما خوطبُ به النِّساءُ فهو للنِّساء، وما خوطبُ به النِّساءُ فهو للنِّساء، وألا بدليلٍ. والغالبُ تغليبُ الرِّجالِ؛ لأنَّهُم أشرفُ وأقدرُ على القيامِ بالمهمَّةِ.

قولُهُ ﷺ: «دِمَاءَ رِجَالٍ»؛ وذلك في اتَّهامِهم بالقتلِ حتى يُقْتلوا. قولُهُ ﷺ: «وَأَمْوَالَهُمْ» باتّهامِهم بالسَّرِقةِ أو جَحْدِ العاريةِ أو ما شابَهَ ذلك. وكذلك بقيَّةُ الحقوقِ، لكنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ الدِّماءَ والأَمْوالَ؛ لأنَّهَا الأَصْلُ وبقيَّةُ الحقوقِ تابعةٌ لها.

ودلَّتِ روايةُ الصَّحيحينِ على أنَّ النَّبيَّ ﷺ جَعَلَ اليَمينَ على الْمُدَّعى عليه، وفي روايةِ البَيْهَقيِّ -وإسنادُها صحيحٌ - جَعَلَ البَيِّنةَ على الْمُدَّعي، وهو مَفَادُ روايةِ البَيْهَقيِّ، أنَّ البَيِّنةَ على المُدَّعِي واليَمينَ على مَنْ أنْكَرَ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشَّتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَٱيْمَنِهِم ثَمَنَا قَلِيلًا ﴾، رقم (٤٥٥٢)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب اليمين على المدَّعى عليه، رقم (١٧١١). (٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٤٢٧) برقم (٢١٢٠١).

واعْلَمْ أَنَّ الدَّعْوَى تنقسمُ إلى قِسْمينِ:

القسمُ الأوَّلُ: دَعْوَى شيءٍ مُسْتحيلٍ؛ وهذه لا تُسْمَعُ أصلًا، ولا يَلتفِتُ لها القاضي، ويَصْرِفُ اللَّاعي فورًا دونَ أن يُطالبَهُ ببَيِّنةٍ أو غَيْرِها، مثلُ أنْ يَدَّعي أنَّ زَيدًا القاضي، ويَصْرِفُ اللَّاعي فورًا دونَ أن يُطالبَهُ ببَيِّنةٍ أو غَيْرِها، مثلُ أنْ يَدَّعي أنَّ زَيدًا ابنَهُ، وزيدٌ له عشرونَ سنةً، والمُدَّعي له خمسَ عشرةَ سنةً، فهنا لا تُسْمَعُ الدَّعْوى أصلًا، ولا يُشكَّلُ لها جلسةٌ.

القِسْمُ الثَّاني: دَعْوى شيءٍ مُمُّكِنٍ ولكنَّ الأَصْلَ عدمُهُ؛ وهذا هو الذي أرادهُ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ فإذا ادَّعى شخصٌ على آخرَ دمًا أو مالًا أو حقًّا منَ الحُقوقِ، النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلامُ فإذا ادَّعى عليه أولًا: «هل تُقِرُّ بهذا؟» فإن قالَ: «نعم» فلا إشكالَ، وإنْ قالَ: «لا» قُلْنا للمُدَّعي: «ألكَ بَيِّنةٌ؟» فإن قالَ: «نعم» قُلْنا: «أَحْضِرُ ها» وإنْ قالَ: «لا» قُلْنا للمُدَّعى عليه: «احْلِفْ» فإذا حلفَ انتهتِ القَضيَّةُ.

ولكنْ ليس معنى هذا الحَلِفِ أَنَّهُ لو تَبَيَّنَ فيها بعدُ أَنَّ هناك بَيِّنةً فإنَّهُ لا يحملُ المُدَّعي المُدَّعي عليه، بل إنَّ اليَمينَ لقطعِ الخُصومةِ الحاضرةِ فقط، فلا يكونُ للمُدَّعي دَعْوى على مَن أَنْكَرَ إذا حَلَفَ، لكنْ لو تبيَّنَ فيها بعدُ أنَّ الحقَّ مع المُدَّعي ببَيِّنةٍ أو غيرِ ذلك فإنَّ اليَمينَ لا تكونُ مُزيلةً للحقِّ.

مثالُ: حَضَرَ رَجُلانِ إلى القاضي، فقالَ أحدُهُما: "إنَّني أُطالِبُ هذا الرَّجُلَ بألفِ ريالٍ» فهذا مُدَّعٍ، فعلى القاضي أنْ يسألَ المُدَّعي عليه: "أَتُقِرُّ بهذا؟» فإنْ قالَ: "نعم» انتهتِ القَضيَّةُ، وحُكِمَ بإقْرارِهِ، لكنَّ هذا لا يكونُ في الغالبِ إلا أنْ يكونَ حيلةً لشيءٍ ما، مثلُ أنْ يكونَ المُدَّعي عليه مَدِينًا للمُدَّعي، لكنَّ المُدَّعَى عليه يَتَّفِقُ مع صاحبٍ له، ليَدَّعِي عليه بدَيْنٍ ويُقِرَّ أمامَ القاضي بهذا الدَّيْنِ؛ لأَجْلِ أنْ يُزاحِمَ

الغُرماءَ الآخَرينَ، وإلا فليس منَ المعقولِ أنْ يَحْضُرَ اللَّاعي واللَّاعي عليه، ثم بمجرَّدِ ما يُطالِبُهُ بمئةِ دِرْهَمٍ يُقِرُّ بها ويصدِّقُهُ! هذا بعيدٌ جدًّا، لكنَّهُ -على كُلِّ حالٍ- إذا أقرَّ انتهتِ القَضيَّةُ، وحُكِمَ بالإقرارِ.

أمَّا إِن أَنْكُر الْمُدَّعَى عليه هذا الدَّيْنَ، رَجَعَ القاضي للمُدَّعي، ويسألُهُ: «أَلَكَ بَيِّنةٌ؟» فإنْ قالَ: «لا» عُدنا إلى المُدَّعى عليه وقُلْنا له: «احْلِفْ أَنَّ فُلانًا ليس له حَقُّ عليك» فإذا حَلَفَ بَرِئَ وخُلِّي سبيلُهُ.

فإنْ أقامَ المُدَّعي بيِّنةً بعد ذلك، وكانَ قالَ حينَ سُؤالِهِ عن البَيِّنةِ: «لا أعلمُ» تُقْبَلُ منه؛ لأَنَّهُ منَ الجائِزِ أَنْ تَكُونَ البَيِّنةُ حُضورَ أحدِهِم شاهدًا لم يَعْلَمْهُ المُدَّعي، أَقْبَلُ منه؛ لأَنَّهُ لا مُنافاة بين نفي العلم وإقامة البَيِّنةِ، أمَّا إذا كانَ قالَ: «ليس لي بَيِّنةٌ» ثم أقامَ بعد ذلك بَيِّنةً فإنَّها لا تُقْبَلُ، وعلَّلَ الفُقَهاءُ رَحَهُمُ اللهُ ذلك بأنَّ إقامَتها بعد نَفْيها تناقضٌ، ويكونُ كلامُهُ الثَّاني مُكذِّبًا لكلامِهِ الأوَّلِ فلا يُقْبَلُ.

ولكنَّ هذا القولَ مُتَوَجِّهُ فيها إذا كانَ المُدَّعي يعرفُ الفَرْقَ بين قولِهِ: «لا أعلمُ» وقولِهِ: «ليس لي بَيِّنةٌ » وغالبُ العامَّةِ لا يفرقونَ بين القولينِ، وكونُهُ له بَيِّنةٌ لا يَعْلَمُها يحدثُ كثيرًا، فإمَّا أَنْ تكونَ البَيِّنة قومٌ سَمِعوا إقرارَ هذا المُدَّعي عليه والمُدَّعي لا يعلم، أو شاهدٌ على إقرارِ المُدَّعى عليه بغيرِ حُضورِ المُدَّعي، أو ما أشبهَ ذلك.

لكنْ إذا طولِبَ المُدَّعي بالبَيِّنةِ فقالَ: «ليس لي بَيِّنةٌ» وهو يَعْلَمُ معنى هذه اللَّفْظةِ، ثم بعد ذلك تبيَّنَ أنَّ هناك شاهدًا لم يكنْ يَعْلَمُهُ، فإنَّ المذهبَ أنَّهُ لا تُقْبَلُ، لكنْ لو عَلِمَ القاضِي صِدْقَ قولِ المُدَّعِي وأنَّهُ جاهلٌ بها فلا بُدَّ مِن قَبولِها، وكونُهُ يقولُ: «ليس لي بَيِّنةٌ» فإنَّهُ قالَهُ وقَصَدَهُ بناءً على عِلْمِهِ.

وظاهرُ قولِهِ ﷺ: «اليَمينُ على المُدَّعى عليه» أنَّ ذلك في كُلِّ دَعْوى، أي: أَنّنا نُوجِهُ اليَمينَ على كُلِّ مُدَّعَى عليه، سَواءً كانَ الذي ادُّعِيَ عليه منَ الأُمورِ الماليَّةِ، أو التي يُقْصَدُ بها المالُ، أو منَ الأُمورِ الدَّمويَّةِ، أو منَ الحقوقِ، فإنَّ اليَمينَ في كُلِّ ذلك على المُدَّعى عليه بِبينةٍ؛ لأنَّ المدَّعي ذلك على المُدَّعى عليه بِبينةٍ؛ لأنَّ المدَّعِي قد يكونُ مَن يُغِيرُونَ على النَّاسِ فيدَّعونَ عليهم أمامَ القاضي لهدمِ شَرَفِهِم، قالَ العُلَهاءُ: إذا لم يَحْلِفْ قُضِيَ عليه بالحُكْمِ، فيقالُ له: احْلِفْ، فإنْ كنتَ صادقًا فإنَّ اليَمينَ لا تَضُرُّكَ، وإنْ كُنتَ كاذبًا فعليكَ الإثمُ، أمَّا كونُكَ تَمْتَنِعُ عنِ اليَمينِ فيدُلُّ على أنَّ المُدَّعى صادقً.

لكنَّ الفُقَهاءَ رَحِمَهُماللَّهُ خَصَّصوا هذا العُمومَ بها إذا كانَ الأمرُ مما يُقْضى فيه بالنُّكولِ، وأمَّا إذا كانَ لا يُقْضى فيه بالنُّكولِ فإنَّهُ لا يَلْزَمُ المُدَّعى عليه الحَلِفُ.

مثالهُ: ادَّعى رجلٌ على امرأةٍ أنَّها زَوْجتُهُ، فقالَ: «هذه زَوْجتي» فقالت: «لا، لستُ بزوجةٍ له» فعلى ظاهرِ الحديثِ فعلى المُدَّعي البَيِّنةُ، ثم نطلبُ منَ المُرْأةِ أَنْ تَعْلِفَ السَّتُ بزوجةٍ له» فعلى ظاهرِ الحديثِ فعلى المُدَّعي البَيِّنةُ، ثم نطلبُ منَ المُرْأةِ أَنْ تَعْلِفَ، فإنَّهُ لا يُقضى عليها بالنُّكولِ؛ لكنَّ ظاهرَ الحديثِ أَنَّهُ يُقضى عليها بالنُّكولِ؛ لأنَّ الرَّسولَ عَلَيْها جَعَلَ اليَمينَ هي التي تَنفي الدَّعْوى، لكنْ كونُ الحديثِ عامًّا أَمْرٌ فيه نظرٌ؛ لأنَّ هذا فيه مفاسدُ كثيرةٌ، قد تكونُ بعضُ النِّساءِ تَتَحَرَّجُ أو تَتَورَّعُ أَنْ تَعْلِفَ وإنْ كانت صادقةً، فيحدثُ بذلك شرُّ كثيرٌ.

ولهذا خَصَّ الفُقَهاءُ رَحِمَهُمالَسَّهُ بِهَا إِذَا كَانْتِ الدَّعْوَى لَا يُقْضَى فَيها بِالنُّكُولِ، فإذا كَانَ لَا يُقْضَى فَيها بِالنُّكُولِ فَإِنَّهُ إِذَا نَكَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْه لَم يُحْكُمْ عَلَيْه بِمُقْتضى دَعْوى المُدَّعي. وقد تقدَّمَ أنَّ البَيِّنةَ هي: كلُّ ما بانَ به الحقُّ، سواءً كانت بَيِّنةً مُنْفَصِلةً كالشَّاهدينِ مثلًا، أو بَيِّنةً بالقرائنِ والأحْوالِ، وقد تَقَدَّمَ أيضًا أنَّهُ ﷺ قضى بالشَّاهدِ واليَمينِ، وعلَّلناهُ بأنَّ الشَّاهدَ وحدَهُ لا يَكْفي، ولكنَّهُ عُزِّزَ باليَمينِ؛ ولهذا ليَّا رُجِّحَتْ جانبُ المُدَّعي بالشَّاهدِ صارَ اليَمينُ مُقرِّرًا لدَعْواهُ.

وصفةُ اليَمينِ أَنْ يقولَ: «واللهِ ما في ذِمَّتي لهذا الرَّجُلِ شيءٌ» وهنا قد يُؤَوَّلُ، ولكنَّ التَّأُويلَ هنا لا ينفعُ؛ لقولِهِ ﷺ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ»(۱)، فإنْ كانَ المُدَّعى عليه أَخْرَسَ فيمينُهُ بالكتابةِ، فإنْ لم يكنْ يُمْكِنُهُ الكتابةُ، فبالإشارةِ.

أمّا ما يفعلُهُ البعضُ مِن إلزامِ الحالِفِ بالحَلِفِ على المُصحفِ، فهو بدعةٌ ولا حاجة إليه؛ لأنّهُ إذا حَلَفَ باللهِ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى فإنّهُ لا حاجة إلى أنْ يأتي بالمُصحفِ ليَحْلِفَ عليه، والحَلِفُ على المُصحفِ أمرٌ لم يكن عند السلفِ الصالحِ، فلم يَكُنْ في عهدِ النّبيِّ عَلَيْهُ ولا في عهدِ الصّحابةِ رَضَالِتَهُ عَنْهُ حتى بعد تدوينِ المُصحفِ لم يَكُونوا يُحلفونَ على المُصحفِ، بل يَحْلِفُ الإنسانُ باللهِ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى بدونِ أنْ يَكونَ ذلك على المُصحفِ.

أمَّا الحلفُ بالمُصْحَفِ فقد اختُلِفَ فيه، حتى بين أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، والرَّاجِحُ أنَّه يجوزُ ما دام الحالفُ لا يريدُ إلا القُرْآنَ -لا يريدُ الورقَ ولا الجِلْدَ- لأَنَّهُ حَلِفٌ بصفةٍ مِن صفاتِ اللهِ عَرَّهَجَلَّ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الأيهان، باب يمين الحالف على نية المستحلف، رقم (١٦٥٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١- سدُّ بابِ الفسادِ؛ لقولِهِ عَيَّا اللهُ اللهُ عَلَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ وهذا من القواعِدِ العامَّةِ للشريعةِ؛ لأنَّ الشَّريعةَ إنَّما جاءَتْ باستجلابِ المصالِح ودفع المفاسِدِ، وتَأَمَّلُ هذا في جميع مَشْروعاتِها.

٢- ظاهرُ الحديثِ أنَّ الدَّعْوى مقبولةٌ بأيِّ حالٍ كانت؛ وقد تقدَّمَ أنَّ ذلك مَشْروطٌ بها إذا كانت الدَّعْوى مُمُكنةٌ، فأمَّا دعوَى المُسْتحيلِ فإنَّها لا تُسْمَعُ، لكنْ منَ المُسْتحيلِ ما يستحيلُ عادةً بحسبِ مَقَامِ المُدَّعى عليه، فإذا فرَضْنا أنَّ رجلًا منَ النَّاسِ قالَ: إنَّ المَلِكَ اشْترى مني حِزْمةَ علفٍ، فهذا عمَّا لا يُمْكِنُ عَادةً وواقعًا، ويَرى الإمامُ مالِكُ رَحَمَهُ اللهُ أنَّ الدَّعْوى على مثلِ هؤلاءِ بمثلِ هذا الشيءِ الطفيفِ لا تُقْبَل، لكنْ لو ادَّعى عليه بأنَّهُ أخذ منه أرضًا مساحتُها ألفُ مترٍ مثلا فإنَّ دعواهُ تُقْبَل، لكنْ لو ادَّعى عليه بأنَّهُ أخذ منه أرضًا مساحتُها ألفُ مترٍ مثلا فإنَّ دعواهُ تُقْبَل؛ لأنَّ هذا قد يقعُ مِن بعضِ أصحابِ السُّلُطةِ والولايةِ.

وما ذَهَبَ إليه الإمامُ مالكُ رَحَمُهُ اللهُ هو الصَّوابُ وقولُ قويُّ جدًّا؛ لأَنّنا لو قَبِلْنا سهاعَ الدَّعْوى على مثلِ هؤلاءِ بمثلِ هذه الأشْياءِ الزهيدةِ، لَحَصَلَ بذلك مَضَرَّةٌ، ولأَتى ناسٌ كثيرونَ كلُّ يَدَّعي على إنسانٍ ذي شرفٍ وجاهٍ، ويريدُ أنْ يُحَطِّمَ شرفَهُ وجاهَهُ، فيدَّعي عليه مثلَ هذه الدَّعْوى، ويُخْضِرُهُ إلى القاضي، وربَّما إذا امْتَنَعَ أَرْسَلوا إليه الشرطة يُحْضرونَهُ.

٣- أنَّ كُلَّ دَعْوى لا بُدَّ فيها مِن بيِّنةٍ؛ وهذا يشملُ ما لو كانتِ الدَّعْوى في الخُصوماتِ بين النَّاسِ، أو كانتْ في الأحْكامِ الشَّرعيَّةِ، فأيُّ إنسانٍ يَدَّعي أنَّ هذا حلالُ أو حرامٌ أو واجبٌ، فإنَّنا نُطالِبُهُ بالبَيِّنةِ، والبَيِّنةُ في ذلك هي الأدِلَّةُ، والأدِلَّةُ

أربعةٌ: (القُرْآنُ، والسُّنَّةُ، والإِجْماعُ، والقِياسُ الصَّحيحُ)، فلا بُدَّ لكُلِّ مُدَعِّ مِن بَيِّنةٍ.

البينة هي ما يبين به الحقى؛ البينة في الحديث جاءت مُطْلقة، ولكنْ لا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مما يبين به الحقى على حَسَبِ ما رُتِّبَ في الشرع، فمثلًا بينة الزِّنا أربعة رجالٍ، والبينة مُدَّعي الفقرِ بعدَ اليسارِ ثلاثة، وبينة السَّرقةِ مِن أجلِ القطع رَجُلانِ، والبينة مِن أجلِ ضمانِ المالِ رَجُلانِ، أو رَجُلٌ وامرأتانِ، أو شاهدٌ ويمينٌ، حَسَبَ ما تقدَّمَ سابِقًا.

١٤١٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَرَضَ عَلَى قَوْمِ السَّمِينَ، فَأَسْرَعُوا، فَأَمَرَ أَنْ يُسْهَمَ بَيْنَهُمْ فِي الْيَمِينِ، أَيَّهُمْ يَحْلِفُ. رَوَاهُ البُخَارِيُّ ().

الشَّرحُ

صورةُ هذا الحديثِ أنَّ اليَمينَ تَوجَّهَتْ على جماعةٍ، كلُّ منهم يريدُ أنْ يَكُونَ الدَّعُوى يَخْلِفَ، فأقْرَعَ بينهم النَّبيُّ عَلِيْهِ، وهذا ظاهرُ الحديثِ، ويُحتملُ أنْ تكونَ الدَّعُوى بين خَصْمَينِ مُتكافئينِ لا يَتَرَجَّحُ أحدُهُما على الآخرِ، أي: ليس هناك مُدَّع ومُدَّعَى عليه، فأسْرَعَ أحدُهُما إلى اليَمينِ؛ ليكونَ بادئًا، فالمسألةُ تحتملُ هذا وهذا، لكنَّ الصُّورةَ الأُولى أَظْهرُ وأَقْربُ.

وقد أخرجَ الإمامُ أبو داودَ والإمامُ النَّسائيُّ رَحَهُمَاٱللَّهُ مِن طريقِ أبي رافِعِ رَحَمُهُٱللَّهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِّالِلَهُعَنْهُ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي مَتَاعِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ لِوَاحِدِ مِنْهُمَا

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب إذا تسارع قوم في اليمين، رقم (٢٦٧٤).

بَيِّنَةٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «اسْتَهِمَا عَلَى اليَمِينِ مَا كَانَ أَحَبَّا ذَلِكَ أَوْ كَرِهَا» (١)، وهذه الرِّوايةُ ممَّا يُفَسَّرُ به حديثُ الإمامِ البُخاريِّ رَحِمَهُ اللهُ.

وقالَ الحَطَّابِيُّ رَحْمَهُ اللَّهُ: «ومعنى الاستهامِ هنا الاقْتراعُ، يريدُ أنها يَقْترعانِ، فأيُّها خَرَجَتْ له قُرْعةٌ حَلَفَ وأخذَ ما ادَّعى، ورُوِيَ مثلُهُ عن عليٍّ بن أبي طالِبٍ وَخَرَقَيَلَهُ عَنهُ وهو أَنَّهُ أُتِيَ بنعلٍ وُجِدَ في السُّوقِ يُباعُ، فقالَ رجلٌ: هذا نَعْلي، لم أبعْ ولم أَهَبْ، وقرَعَ عَلَى خُسْةٍ يشهدونَ، وجاءَ آخرُ يدَّعيهِ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَعْلُهُ، وجاءَ بشاهِدينِ، قالَ الرَّاوي: فقالَ عَليُّ رَحَوَلِللهُ عَنهُ: «إنَّ فيه قضاءً وصُلحًا، وسوفَ أُبيِّنُ لكم ذلك، أمَّا صُلْحُهُ فأنْ يُباعَ النعلُ فيُقْسَمُ على سبعةِ أَسْهُمٍ؛ لهذا خسةٌ، ولهذا اثنانِ، وإنْ لم يَصْطَلحا فالقضاءُ أَنْ يَعْلِفَ أحدُ الحَصمينِ أَنَّهُ مَا باعَهُ ولا وهبَهُ وأَنَّهُ نَعْلُهُ، فإنْ تَشاحَحْتُما: أَيُّكُما قَرَعَ حَلَفَ». انتهى كلامُ الحَطَّابِ "(٢).

فهذه صورةٌ ثالثةٌ، وهي أَنْ يَدَّعي اثنانِ عَيْنًا في يَدَيْ غيرِهِما، والذي في يدِهِ لا يدَّعِيها؛ لأَنَّهُ لو ادَّعاها لكانَ عليها البيِّنةُ، لكنَّهُ ليَّا كانَ لا يَدَّعيها لنفسِهِ ولا لغيرِهِ، فهنا العَيْنُ المُدَّعي بها بيدِ ثالثٍ، وكلا المدَّعِييْنِ يقولُ: أَنا أَحْلِفُ أَنَّهَا لِي، والآخَرُ يقولُ: أَنا أَحْلِفُ أَنَّهَا لِي، والآخَرُ يقولُ: أَنا أَحْلِفُ أَنَّهَا لِي، والآخَرُ يقولُ: أَنا أَحْلِفُ أَنَّهَا لِي، فهنا يُسْهِمُ بينها، لكنْ إنْ جَرى صُلْحٌ فالصُّلحُ خَيْرٌ، فإنْ يقولُ: أَنا أَحْلِفُ أَنَّها لِي، فهنا يُسْهِمُ بينها، لكنْ إنْ جَرى صُلْحٌ فالصُّلحُ خَيْرٌ، فإنْ أَمْكَنَ قِسْمَتُها بينها وَيُقسَّمُ ثَمَنُها بينها؛ لأنَّها إذا كانتْ لا تَقْبَلُ القِسْمة كالنعلِ مثلًا؛ إذْ لا يُمْكِنْ أَنْ نَقْسِمَها بين اثنينِ،

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الأقضية، باب الرجلين يدعيان شيئا وليست لهما بينة، رقم (٣٦١٦)، والنسائي في الكبرى: كتاب القضاء، با ب الاستهام على اليمين، رقم (٩٥٧).

⁽٢) انظر: «معالم السنن للخطابي» (٤/ ١٧٧ - ١٧٨).

ولو أَخَذَ كُلُّ واحدٍ منهم نعلًا ما استفادَ هذا ولا هذا.

فإنْ قَالَ كُلُّ منهما: لا أقبلُ القِسْمة، وهي لي كاملة، ولا أُرخِصُ لهذا أنْ يُشارِكَني فيها، اضْطُرِرْنا حينها إلى القُرْعةِ، وهذه أوضحُ منَ الصُّورتينِ الأُولَييْنِ، فيأنِ اصْطَلَحا على أيِّ شيءٍ ما لم يُجِلَّ حَرامًا أو يُحَرِّمْ حَلالًا، فعلى ما اصْطَلَحا، فإنِ اصْطَلَحا على أيِّ شيءٍ ما له يُجِلَّ حَرامًا أو يُحَرِّمْ حَلالًا، فعلى ما اصْطَلَحا، وإلا أُقْرِعَ بينهما، فمَنْ قَرَعَ فهي له.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١ - عرْضُ اليَمينِ على مَنْ عليه اليَمينُ؛ بأنْ يقولَ له القاضي: «احْلِفْ».

فإذا أتى كلُّ منَ المُدَّعي والمُدَّعى عليه بشاهِدينِ، فهذه تُسمَّى بَيِّنةَ الدَّاخلِ والحَارِجِ، فالمُدَّعي اسمُهُ (خارجٌ)، والمُدَّعي عليه اسْمُهُ (داخِلٌ)، ومنَ العُلَهاءِ رَحِمَهُ مُاللَّهُ مَن قالَ: تُقدَّمُ مَن قالَ: تُقدَّمُ له بذلك، ومِنْهم مَنْ قالَ: تُقدَّمُ بَيِّنهُ الخَارِجِ، يعني المُدَّعي، ويُحْكَمُ له بذلك، ومِنْهم مَنْ قالَ: تُقدَّمُ بَيِّنهُ الدَّاخلِ، وهو المُدَّعي عليه، والرَّاجحُ الثَّاني.

أمَّا تقديمُ بَيِّنةِ الخَارِجِ فهو المَدْهَبُ، بمعنى أنَّ المُدَّعي أتى بالبَيِّنةِ وهما الشَّاهدانِ، والمُدَّعى عليه ليس مُطالبًا بِبَيِّنةٍ أَصْلًا، فتكونُ بَيِّنَةُ لا قيمةَ لها؛ لأنَّ عليه اليَّمينَ لولا بَيِّنةُ المُدَّعي، لكنَّ القولَ الرَّاجِحَ أَنَّهُ تُقدَّمُ بَيِّنةُ الدَّاخلِ هنا؛ لأنَّ بيدِهِ بَيِّنتَيْنِ في الواقِع، الأُولى: اليدُ، والثَّانيةُ: الشُّهودُ.

ولو تَساقَطَتِ البيِّنتانِ حَلَفَ المُدَّعَى عليه، لكنَّ الصَّوابَ أَنَّهُ لا يُطالَبُ باليَمينِ؛ لأَنَّهُ معه شهودٌ.

فإنْ قيلَ: هل للمُدَّعي إذا عَلِمَ أنَّ في المُدَّعي عليه لِينًا في دِينِهِ أنْ يُطالِبَهُ بيمينٍ

مُغَلَّظةٍ، خُصوصًا إذا كانَ الأمرُ يَتَعَلَّقُ بالعِرْضِ أو بشيءٍ خاصًّ، وهل للقاضي أنْ يَقْبَلَ؟

قُلْنا: الفُقَهاءُ رَحَهُمُ اللهُ يقولونَ: إنَّ اليَمينَ لا تُعَلَّظُ إلا بها فيه خَطَرٌ كالمالِ الكثيرِ، والتَّغْليظُ يكونُ بالصِّيغةِ وبالهيئةِ، ويكونُ بالزَّمنِ والمكانِ، فتغليظُ الهيئةِ بأنْ يكونَ قائبًا، والتَّغْليظُ في المكانِ كأنْ يكونَ عند المِحْرابِ أو المِنْبرِ، وتَغْليظُ الصِّيغةِ بأنْ يقولَ مثلًا: «واللهِ الذي لا إلهَ إلا هو، عالِمِ الغيبِ والشَّهادةِ...» إلى آخِرِ ما ذكروهُ.

٢- الإشارةُ إلى أنَّهُ لو حَلَفَ قَبْلَ أنْ يُعْرَضَ عليه اليَمينُ فإنَّهُ لا عِبْرةَ بحَلِفِهِ ؟
 كما قالَ الفُقَهاءُ رَحِمَهُ راللَهُ: لا عِبْرةَ بحَلِفِ المنْكِرِ ما لم يَعْرِضْهُ عليه القاضي.

٣- جوازُ القُرْعةِ؛ وذلك فيها إذا اشْتَبَهَ الأحقُّ مِن غيرِهِ، فإنَّهُ لا بُدَّ للتَّميزِ من القُرْعةِ، أي: إذا تَعذَّرَ التَّمْييزُ بغيرِ القُرْعةِ فلا بُدَّ منها، وقد جاءتِ القُرْعةُ في القُرْآنِ الكريم في مَوْضعينِ:

الموضعُ الأوَّلُ: في قِصَّةِ يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ ﴾ [الصافات: ١٤١]، وذلك لها رَكِبَ يُونُسُ عَلَيْهِ السَّفينة ، وكانتِ السَّفينة مُحمَّلة كثيرًا فاضْطُرُوا إلى أنْ يُلْقوا بعضَ الرُّكَابِ، فساهَمَ فكانَ منَ الذين يُلْقُونَ في البحرِ.

الموضعُ الثَّانِ: في قِصَّةِ مَرْيمَ عَلَيْهَا ٱلسَّلَامُ وهو قُـولُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ ٱلْقُانِ: ﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ ٱقْلَامَهُمْ آيَّهُمْ يَكُفُلُ مَرْيَمَ ﴾ [آل عمران: ٤٤] واللهُ عَرَّقَجَلَّ إذا حَكى لنا ما سَبَقَ مِن أفعالِ الأُمم فهو دليلُ على أنَّهُ جائزٌ.

فلو قالَ قائلٌ: الآيتانِ ورَدَتا في شريعةِ مَنْ قَبْلنا؟

قُلْنا: إِنَّ شَرْعَ ما قَبْلَنا شَرْعٌ لنا ما لم يَرِدْ شَرْعُنا بخِلافِهِ، وهذه القاعدةُ لها أَدِلَّةٌ مرصودةٌ في أُصولِ الفقهِ.

كها جاءَتِ القُرْعةُ في سِتَّةِ مواضعَ في السُّنَةِ، منها أنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عليهِ وعلَى آلِهِ وسلَّمَ - قالَ في الرَّجُلينِ يَتشاحَّانِ على الأذانِ يَسْتَهمانِ، وكذلك على الطَّفِّ الأوَّلِ، فقالَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ، وَالصَّفِّ الأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا الصَّفِّ الأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إلَّا أَنْ يَسْتَهِمُوا عَلَيْهِ؛ لَاسْتَهَمُوا»(۱). ومنها: أنَّ النَّبيَ عَلَيْهِ كانَ إذا أرادَ سَفرًا أَقْرَعَ بين نِسائِهِ (۱). ومِن فوائِدِ استعمالِ القُرْعةِ: أنَّهُ إذا تَعذَّرَ التَّعْيينُ رَجَعْنا إلى القُرْعةِ.

فإِنْ قَالَ قَائلٌ: ولكنَّ القُرْعة فيها غَرَرٌ؟

قُلْنا: هذا الغَرَرُ بالتَّساوي، لا يختلفُ أحدُهُما عنِ الآخِر، ولا بُدَّ منه؛ ولهذا لو كانَ متاعٌ بين شَخْصينِ مُناصفةً، وقَسَهاهُ ثُلُثينِ وثُلُثًا، ثم قالا: نَقْتَرعُ أَيُّنا يكونُ له الثَّلُثُ، وأَيُنا يكونُ له الثَّلُثُ له الثَّلُثُ له الثَّلُثُ أَذا قَرَعَ صاحبُ الثَّلُثِ أَخَذَ دون مالِهِ، وأخذَ صاحبُ الثَّلُثِ أَخَذَ دون مالِهِ، وأخذَ صاحبُ الثَّلُثُ ثِن أكثرَ مِن مالِهِ، أو إذا كانَ بينها شيءٌ مُناصفةً ثم اقْتَرَعا عليه رُبُعًا وثلاثة أرباعٍ فلا يجوزُ؛ لأنَّهُ سيكونُ أحدُهُما غانيًا أو غارمًا، أمَّا إذا كانَ الأمرُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الاستهام في الأذان، رقم (٦١٥)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول فالأول، رقم (٤٣٧) من حديث أبي هريرة رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهم بعضا، رقم (٢٦٦١)، ومسلم: كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، رقم (٢٧٧٠) من حديث عائشة رَضِّاَلِيَّهُ عَنْهَا.

بالتَّساوي فإنَّهُ لا بُدَّ مِن ذلك. فلو خَرَجَتِ القُرْعةُ إلى ما يُشْبِهُ القهارَ فإنَّهُ لا يُعْمَلُ بها.

وتكونُ القُرْعةُ بأيِّ طريقٍ يَتَميَّزُ به المُسْتَحِقُّ، ولها طُرُقُ كثيرةٌ معروفةٌ، ومنها ما كُنَّا نستعملُهُ سابقًا في المُبايعاتِ، وذلك أنْ يُقْرعَ بينهما شخصٌ يجعلُ في يدهِ نواة تمْرٍ، وفي اليدِ الأُخْرى حَصاةً، ومَنْ وقَعَ اخْتيارُهُ على النَّواةِ فهو الغالبُ، ومَنْ وقعَ على النَّواةِ فهو الغالبُ، ومَنْ وقعَ على الخصاةِ فهو المغلوبُ، ويَصِحُّ أيضًا بالأوْراقِ، فيُكْتَبُ -مثلًا- في ورقةٍ (مُسْتَحِقٌّ)، وفي أُخْرى (غيرُ مُسْتَحِقٌّ)، أو (مُسْتَحِقٌّ) ويتركُ بَقِيَّةَ الأوراقِ بيضاءَ، أو بالقُروشِ، بأنْ يَخْذِفَها بينهم ويختارَ أحدُ المُقْتَرعينَ الصُّورةَ والآخَرُ الكتابة، وحَسَبَ خِيارِهِما يُقْرعُ واحدٌ منهما، وذلك على أنْ يَكونَ المُقرعُ بينهما عَدلًا ولا يُحابي، أمَّا إذا كانَ يُمْكِنُهُ الاختيارُ في أداةِ الاقْتراع، ويُحابي بينهما فهذا مُشْكلةٌ.

٤ - جوازُ المساهمةِ في الحُقوقِ؛ لأنَّ هذا مُساهمةٌ أيُّهما أحقُ باليَمينِ، وهو أيضًا ثابتٌ كما كانَ الرَّسولُ ﷺ إذا أرادَ سَفرًا أقْرَعَ بين نسائِهِ، وإذا جازتِ في الأموالِ ففي الحُقوقِ مِن بابٍ أَوْلى.

٠١٤٢٠ وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْحَارِثِيِّ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «مَنِ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِيُ مُسْلِمٍ بِيَمِينِهِ، فَقَدْ أَوْجَبَ اللهُ لَهُ النَّارَ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الجَنَّةَ». فَقَالَ لَهُ رَجُلُ: وَيَانَ شَيْئًا يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «وَإِنْ قَضِيبٌ مِنْ أَرَاكٍ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار، رقم (۱۳۷).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «مَنِ اقْتَطَعَ...» جملةٌ شَرْطيَّةٌ، فعلُ الشَّرْطِ (اقْتَطَعَ)، وجوابُهُ: «فَقَدْ أَوْجَبَ...» وإنها اقترَنَ جوابُ الشَّرْطِ بالفاء؛ لأَنَّهُ مقرونٌ بـ(قد)، كما في قولِ النَّاظِم:

اسْمِيَّةٌ طَلَبِيَّةٌ وَبِجَامِدٍ وَبِمَا وَقَدْ وَبِلَنْ وَبِالتَّنْفِيسِ قُولُهُ عَلَيْهِ: «بِيَمِينِهِ»؛ أي: بحَلِفهِ، وهذا له صورتانِ.

الصُّورةُ الأُولى: دَعْوى ما ليس له؛ بأنْ يَدَّعِيَ شيئًا ويَأْتِيَ بشاهِدٍ، ويَحْلِفَ معه وهو يعلمُ أنَّهُ كاذبٌ، فهنا اقْتَطَعَ حقًّا؛ لأنَّهُ استباحَ مالَ امْرِئِ بيمينٍ كاذبةٍ.

الصُّورةُ الثَّانيةُ: إنكارُ ما يجبُ عليه، بأنْ يكونَ على شخصٍ حقَّ ثم يُنْكِرُهُ، وليس للمُدَّعي بَيِّنةٌ، فهنا سوفَ يَحْلِفُ المُدَّعي عليه ويُخلَّى سَبيلُهُ؛ فيكونُ قد اقْتَطَعَ مالَ امرئٍ مُسْلم بغيرِ حقِّ.

وفي كلا الصُّورتينِ يقولُ الرَّسولُ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ-: «فَقَدْ أَوْجَبَهَ اللهُ لَهُ النَّارَ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الجَنَّةَ» أَوْجَبَها له: أي جَعَلَهُ مُسْتَحِقًا لها؛ لأَنَّهُ فَعَلَ جُرْمًا عظيمًا؛ إذِ انْتَهَكَ حُرْمتينِ، الحُرْمةُ الأُولى: حُرْمةُ اللهِ عَنَّقَجَلَّ حيثُ حَلَفَ به كاذبًا، والحُرْمةُ الثَّانيةُ: حُرْمةُ صاحبِ الحقِّ، ومِن أجلِ ذلك صارَ وعيدُه هذا الوعيدَ الشَّديدَ.

قولُهُ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ-: «وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ»؛ أي: حرَّمَ عليه دُخولَها.

قولُهُ: «وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللهِ؟»؛ أي: وإنْ كانَ الحقُّ الذي اقتطعَهُ شيئًا يَسيرًا؟!

قُولُهُ عَلَيْهِ الطَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَإِنْ قَضِيبٌ مِنْ أَرَاكٍ»؛ الأراكُ هو شَجَرُ السِّواكِ، والقضيبُ هو: ما يُقْضِبُ باليدِ، وظاهرُهُ أَنَّهُ لـو كانَ عُودًا واحدًا تَقْضِبُهُ بيدِكَ وتَقْطَعُهُ.

وإنَّما قالَ الرَّسولُ عَلَيْهِ: «قَضِيبٌ مِن أَرَاكٍ» مُبالغةً في القِلَّةِ وعدمِ الْمبالاةِ به؛ لأنَّ أكثرَ النَّاسِ لا يُبالي بالسِّواكِ وما أشْبَهَ ذلك، فإذا اقْتَطَعَ مالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ ولو كانَ يَسيرًا حَصَلَتْ له هذه العُقوبةُ.

ولا يعني ذلك أنَّ قضيبَ الأراكِ هو أدْنى ما يُمْكِنُ أنْ يُقْتَطَعَ، بل قد يكونُ هناك ما هو دونَهُ، لكنَّهُ عَلَيْهِ ذَكَرَ قَضيبَ الأراكِ للمُبالغةِ في القِلَّةِ، والمُبالغةُ في القِلَّةِ لا تمنعُ ما دُونَهَ، كما قالَ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاَّةُ وَالسَّلامُ: «مَنْ أَخَذَ شِبْرًا مِنَ الأَرْضِ ظُلْمًا طُوِّقَهُ لا تمنعُ ما دُونَها، كما قالَ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: «مَنْ أَخَذَ شِبْرًا مِنَ الأَرْضِ ظُلْمًا طُوِّقَهُ إِلى سَبْعِ أَرَضِينَ »(١)، ولو أنَّهُ اقْتَطَعَ نصفَ شبرٍ منَ الأَرْضِ فكذلك، لكنْ ذِكْرُ الشِّبْرِ هنا على سَبيل المُبالغةِ.

مِن فوانِدِ هذا الحديثِ:

١- أنَّ الإنسانَ قد يستحقُّ شيئًا بيمينِهِ؛ وله صُورتانِ، الأُولى: دَعْوى ما ليس له، والثَّانيةُ: إنْكارُ ما يَجِبُ عليه.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في سبع أرضين، رقم (٣١٩٨)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها، رقم (١٦١٠) من حديث سعيد بن زيد رَضَّاللَّهُ عَنْهُ.

٢- أنَّ هذا النوع من الدَّعْوى واليَمينِ مِن كبائِرِ الذُّنوبِ؛ وجهُ الدَّلالة: أنَّهُ رُتِّبَتْ عليه هذه العُقوبةُ العظيمةُ، وكلُّ ذنبٍ رُتِّبَتْ عليه عُقوبةٌ دِينيَّةٌ أو دُنيويَّةٌ فإنَّهُ مِن كبائِرِ الذُّنوبِ، وتَعْظُمُ هذه الكبيرةُ بحَسَبِ ما رُتِّبَ عليها مِن عُقوبةٍ، فكلَّما كانتْ عُقوبتُهُ أعظمَ كانَ الذَّنْبُ أكبرَ وأكبرَ.

٣- أنَّ فاعلَ الكبيرةِ لا يَدْخُلُ الجُنَّة؛ بل هو مُحُلَّدٌ في النَّارِ، لقولِهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ الجُنَّة وبمثل هذا استدلَّتِ المُعْتَزِلةُ والحَوارِجُ على «أَوْجَبَ اللهُ لَهُ النَّارَ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الجَنَّة » وبمثل هذا استدلَّتِ المُعْتَزِلةُ والحَوارِجُ على أنَّ فاعلَ الكبيرةِ مُحُلَّدٌ في النَّارِ، أَخْذًا بظاهِرِ النصِّ، وإعْراضًا عن بَقِيَّةِ النُّصوصِ، أنَّ فاعلَ الكبيرةِ مُحُلَّدٌ في النَّارِ، أَخْذًا بظاهِرِ النصِّ، وإعْراضًا عن بَقِيَّةِ النُّصوصِ، وهكذا كُلُّ إنسانٍ مُبْطِلٍ يأخذُ منَ النُّصوصِ بجانبٍ، ويدعُ الجانبَ الآخَرَ، فينظُرُ إلى النُّصوصِ بعينِ أعْورَ لا يَرى إلا مِن جانبٍ واحدٍ.

فإنْ قال قائلٌ: ولكنْ هل ظاهرُ هذا الحديثِ يوافِقُ ما اسْتَدَلَّ المُعْتَزِلةُ والخَوارِجُ عليه؟

والجواب: يُوافِقُ، فكلامُ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ عُكَمٌ، وهذا خَبرٌ لا يحتملُ الكَذِب، بأنَّ الله عَرَّفَ عَلَ أَوْجَبَ لَمَنْ فَعَلَ ذلك النَّارَ وحرَّمَ عليه الجنَّة، ولكنْ يجبُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ الشَّريعة كُلَّها دليلٌ واحدٌ، لا بُدَّ أَنْ يُقيِّدَ بعضُه بَعْضًا، وأَنْ يُخصِّصَ بَعْضُه بعضًا، ولا نَأْخُذَ بجانبٍ وندعَ آخَرَ، فنكونَ مَنَّ قالَ اللهُ تَعالَى عنهم: ﴿وَيَقُولُونَ مُثَن قالَ اللهُ تَعالَى عنهم: ﴿وَيَقُولُونَ مُونَى بِبَعْضِ وَنَكُونَ مَنَّ قالَ اللهُ تَعالَى عنهم كُلُها كتلةٌ واحدةٌ لا تَتَجَزَّأً، فيجبُ أَنْ يُقيَّدَ مُطْلَقُها بمُقيِّدِها، وأَنْ يُخصَّصَ عامُّها بمُخَصِّمها؛ لأنَّها دليلٌ واحدٌ. وعلى هذا فنقولُ:

أُوَّلًا: قد خرَجَ هذا نَخْرَجَ الوعيدِ، وما خَرَجَ مَخْرجَ الوعيدِ فلا بأسَ أَنْ يُؤْتى

به على سبيلِ الإطلاقِ؛ تَنْفيرًا للنفسِ عنه؛ لأنَّ النَّفْسَ إذا سَمِعَتْ هذه الكلمةَ نَفَرَتْ وهَرَبَتْ مِن أَنْ تَعْمَلَ هذا، ونظيرُ ذلك فيها يَجْري بيننا، أَنْ تقولَ الأُمُّ لوَلَدِها: لو فعلتَ كذا وكذا لأَفْعَلَنَّ بك كذا وكذا منَ العُقوبةِ، وهي لنْ تَفْعَلَ ذلك.

ثانيًا: قد يقولُ قائلٌ: هذا فيمنِ استحلَّ ذلك؟ فنقولُ: نعم، وقد أجابَ بعضُ العُلَماءِ بهذا، لكنَّ هذا الجوابَ ركيكُ؛ لأنَّ مَنِ استحلَّ ذلك وإنْ لم يَحْلِفِ استحقَّ هذا الوعيد؛ ولهذا فإنَّ الإمامَ أحمدَ رَحَمَهُ اللهُ ليَّا ذُكِرَ له في آيةِ وعيدِ قاتِلِ المُؤْمِنِ عَمْدًا عَمْدًا أنبًا فيمنِ استحلَّ ذلك ضَحِكَ تَعَجُّبًا، فإنَّهُ إذا اسْتَحَلَّ قَتْلَ المُؤْمِنِ عَمْدًا فهو كافرٌ سواءٌ قتلَهُ أم لم يَقْتَلُهُ، ونظيرُ ذلك مَنْ قالَ: إنَّ تارِكَ الصَّلاةِ يَكُفُرُ إذا تَرَكَها جاحِدًا لوُجوبِها، فهذا جوابٌ مُضْحِكٌ؛ لأنَّهُ إذا جَحَدَ وُجُوبَها فهو كافرٌ ولو صلَّى فريضةً وتَطوُّعًا.

إِذَنْ: لا يَصِحُّ تخريجُ هذا الحديثِ على أنَّهُ فيمَنِ استحلَّ ذلك؛ لأنَّ مُسْتَحِلَّهُ يَسْتَحِلُّهُ يَسْتَحِلُّهُ عَلْ. يَسْتَحِلُّهُ هذه العُقوبة سَواءً فَعَلَ أم لم يَفْعَلْ.

ثالثًا: أنَّ هذا سَبِ أي: أنَّ منِ اقْتَطَعَ مالَ امرئٍ مُسْلِمٍ بيمينٍ هو فيها فاجرٌ سببٌ لكونِهِ تَحْرُمُ عليه الجنَّةُ وتَجِبُ له النَّارُ، والأسْبابُ لا تَنْفُذُ إلا بانتفاءِ الموانِع، والمانعُ مِن كونِهِ تَحْرُمُ الجنَّةُ عليه وتَجِبُ له النَّارُ هو الإيهانُ، فيكونُ هذا كقَوْلِنا في الإرْثِ: القرابةُ سَبَبٌ للميراثِ، الأبُ يرثُ منِ ابْنِهِ، والابنُ يرثُ من أبيه، ولكنْ لو وُجِدَ مانعٌ امتنعَ الإرْثُ، لا لفواتِ سَبِهِ ولكنْ لو جودِ مانعِهِ.

والجوابانِ الأوَّلُ والثَّالثُ أحسنُ الأجوبةِ، فيقالُ: إنَّ هذا الحديثَ خرَجَ نَخْرَجَ اللهُوعِيدِ مِن أُجلِ قوَّة النُّفورِ عنه، أو يقالُ: هو بيانٌ لكونِ هذا الشيءِ سَببًا، والسببُ قد يَتَخَلَّفُ لؤجودِ مانعِ، واللهُ أعلمُ.

الأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ رَضَالِكَ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَيْهِ عَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَيْ عَلَيْهِ عَالَهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَضْبَانُ». عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (۱).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ» الظَّاهِرُ أنَّ «على» هنا بمعنى الباءِ، أي: مَنْ حَلَفَ بيمينٍ.

وهذا كالحديثِ الذي قبلَهُ، فيه الوعيدُ على مَنْ حَلَفَ بيمينِ يقتطعُ بها مالَ المريِّ مُسْلِمٍ، لكنَّ اللَّفْظَ الأوَّلَ أعمُّ؛ لأَنَّهُ قالَ: «اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِيٍّ» والحقُّ أعمُّ منَ المالِ؛ إذْ إنَّ الحقوقَ قد تكونُ غيرَ ماليَّةِ.

قولُهُ ﷺ: «امْرِئٍ مُسْلِمٍ»؛ هذا القيدُ بناءً على الأغلب، وإلا فكلُّ مالٍ مَعْصومٍ ولو لم يَكُنْ مالَ امرئٍ مُسْلِمٍ فإنَّهُ يحرُمُ أَنْ يَحْلِفَ الإنسانُ على اقتطاعِه؛ لأنَّهُ مالُّ عُلَيْ مَالًا المعاهَدِ مُحْتَرَمٌ، لا تجوزُ سَرِقتُهُ ولا ادِّعاؤُهُ بالباطِلِ، ولا الحَلِفُ عليه.

لكنْ هل مَنِ اقْتَطَعَ مالَ مُعاهَدِ بيمينِهِ يستحقُّ هذا العقابَ المذكورَ في الحديثينِ، أم أنَّهُ يُعاقَبُ ويأثَمُ حيثُ اعْتدى على حقِّ معصومٍ، لكنْ لا يستحقُّ هذه العُقوبةَ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشَّتُرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَٱيْمَنِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا ﴾، رقم (٤٥٤٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار، رقم (١٣٨).

الجواب: في ذلك خلافٌ، فبَعْضُهم يقولُ بالثَّاني، أي أنَّ هذا الوعيدَ خاصُّ فيمنِ اقْتَطَعَ ذلك مِن مُسْلِمٍ، وأمَّا منِ اقْتَطَعَهُ مِن مُعاهَدٍ فلا شكَّ أنَّهُ آثمٌ، لكنَّهُ لا يستحقُّ هذا الوعيدَ.

وبعْضُهم قالَ: إنَّ هذا قيدٌ أَغْلَبيٌّ ولا عِبْرةَ به؛ لأنَّ القاعدةَ الأُصوليَّةَ أنَّ كلَّ قيدٍ أَغْلَبيٍّ فإنَّه يكونُ أيضًا في الذِّمِّيِّ؛ قيدٍ أَغْلَبيٍّ فإنَّه يكونُ أيضًا في الذِّمِّيِّ؛ لأنَّ الذِّمِّيَّ إذا أُهينَ صارَ ذلك إخفَارًا للذِّمَّةِ والعهدِ، وإخفارُ الذِّمَّةِ والعهدِ مِن صفاتِ المُنافِقينَ.

ولكنْ لا يَجْزِمُ الإنسانُ بأنَّ هذا الوعيدَ الواردَ على منِ اقتطعَ مالَ امْرِيٍ مُسْلمٍ يكونُ كذلك. يكونُ كذلك.

قولُهُ ﷺ: «هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ»؛ جملةٌ حاليَّةٌ، مِن فاعِلِ يقتطعُ، أو مِن فاعِلِ حَلَفَ، والثَّانيةُ أقربُ، أي: مَنْ حَلَفَ حالَ كونِهِ فاجرًا، والفاجرُ هو الكافرُ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «لَقِيَ اللهَ»؛ أي: يَومَ القِيامةِ، «وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ» ويحتملُ أَنْ يَكُونَ اللّقاءُ بعدَ الموتِ مُباشرةً؛ لأنَّ مَن ماتَ انْتَقَلَ إلى الآخِرةِ، لكنَّ الظَّاهِرَ الأوَّلُ، وقولُهُ: «وَهُوَ» ضميرٌ يعودُ على اللهِ عَرَّوَجَلَّ و «عليه» الضَّميرُ هنا يعودُ على المُقْتَطِع، و هَولُهُ: «وَهُوَ» ضميرٌ يعودُ على اللهِ عَرَّوَجَلَّ و «عليه» الضَّميرُ هنا يعودُ على المُقْتَطِع، و «غَضْبَانُ» هذا الوصفُ للهِ عَرَّوَجَلَّ و

مِن فوانِدِ هذا الحديثِ:

١ - أنَّ اليَمينَ قـد يكـونُ سَببًا للاستحقاقِ ولو ظاهرًا؛ وله صورتانِ قـد
 ذكرْنَاهما قَبْلًا.

٢- وجوبُ احترامِ أموالِ المُسْلِمينَ وعدمُ العُدُوانِ عليها.

٣- أنَّ الحالفَ قد يكونُ صادقًا وقد يكونُ كاذِبًا؛ بدليلِ القيْدِ بقولِهِ ﷺ: «فِيهَا فَاجِرٌ» ولو لم يكن يَنْقَسِمُ لمَا احْتيجَ إلى القيدِ.

إثباتُ مُلاقاةِ اللهِ عَرَقِجَلَّ وقد جاء ذلك في القُرْآنِ في عِدَّةِ مواضع، كقولِهِ تَعالى: ﴿ يَثَأَيُّهُ ٱلْإِنسَنُ إِنَّكَ كَادِحُ إِلَى رَبِكَ كَدْمًا فَمُلَقِيهِ ﴾ [الانشقاق:٦]، ﴿ وَٱتَّقُوا ٱللّهَ وَاعْلَمُوا ٱنَّكُم مُلكَقُوهُ وَبَشِرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة:٢٢٣]، وهذه الآيةُ فيها أمرٌ وخبرٌ وبشارةٌ، الأمرُ قولُهُ: ﴿ وَٱتَّقُوا ٱللّهَ ﴾، والخبرُ قولُهُ: ﴿ وَٱعْلَمُوا ٱنتَكُم مُلكَقُوهُ ﴾، والخبرُ قولُهُ: ﴿ وَٱعْلَمُوا ٱنتَكُم مُلكَقُوهُ ﴾، ولكنْ لا تخافوا مِن هذه اللاقاةِ إِنْ كُنْتِم مُؤْمنينَ ؛ ولهذا قالَ مُبَشِّرًا: ﴿ وَبَشِرِ لَلْمَؤْمِنِينَ ﴾ ، أمَّا مَنْ لم يَكُنْ مُؤْمنًا والعياذُ باللهِ فسَيَلْقى جزاءَهُ الأَوْفَرَ.

فإِنْ قال قائلٌ: وهل يُستفادُ منَ الْملاقاةِ رُؤْيةُ اللهِ عَرَّهَجَلَّ؟

والجوابُ: لا يلزمُ منَ المُلاقاةِ الرُّؤْيةُ فيها يظهرُ، وإنْ كانَ بعضُ العُلَهاء قالَ: إنَّهُ يَلْزَمُ منَ المُلاقاةِ الرُّؤْيةُ؛ لأنَّ مَنْ لم يَرَكَ ولو خاطبَكَ فإنَّهُ لم يَلْقَكَ؛ ولهذا فإنَّ المُكالمةَ في الهاتِفِ لا تُعَدُّ مُلاقاةً مع أنَّهُ يُخاطِبُهُ ويُفاهِمُهُ، وكذلك يُضْعِفُ حُجَّةَ المُكالمةَ في الهاتِفِ لا تُعَدُّ مُلاقاةً مع أنَّهُ يُخاطِبُهُ ويُفاهِمُهُ، وكذلك يُضْعِفُ حُجَّةَ القائلينَ باللَّزومِ أنَّ الكافرينَ يَلْقُوْنَ رَجَّم لكنَّهم لا يَرَوْنَهُ، فإنْ كانَ في ذلك دليلُ على رُؤْيةِ اللهِ عَنَّقَجَلَ فهذا هو المطلوبُ، وإنْ لم يَكُنْ فالأدِلَّةُ -والحمدُ للهِ- مُتَوفِّرةٌ سوى هذا.

٥- إثباتُ الغضبِ للهِ عَنَّوَجَلَّ لقولِهِ عَنَّاتِهُ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ واللهُ تَعالَى يُوصَفُ بالغضب، ويوصفُ بالرِّضا، ويُوصَفُ بالسَّخَطِ، ويُوصفُ بالكراهةِ، ويُوصفُ بالكراهةِ، ويُوصفُ بالبُغْضِ، لكنْ في مَحَلِّها.

وقد قالَ أهلُ التَّحْريفِ في الغضبِ أَنَّهُ هو الانتقامُ أو إرادةُ الانتقام، أمَّا السَّلفُ وأهلُ الحقِّ فقالوا: الغضبُ وصفٌ يليقُ باللهِ عَرَّفَجَلَّ مِن آثارِهِ الانتقامُ، وليس الانتقامُ هو الغضب، بل هو وصفٌ زائدٌ على الانتقامِ، وإنَّما فسَّرَ أهلُ التَّحْريفِ الغضبَ بالانتقام؛ لأنَّ الانتقامَ مُنْفَصِلٌ عن الباري عَرَّفَجَلَّ إذْ هو عُقوبةٌ منفصلةٌ ما تَتَعَلَّقُ بالذَّاتِ، وهم لا يَمْنعونَ أنْ يَكونَ هناك عُقوبةٌ مُنْفصلةٌ عن الله، لا تَتَعَلَّقُ بذاتِهِ بالذَّاتِ، وهم لا يَمْنعونَ أنْ يَكونَ هناك عُقوبةٌ مُنْفصلةٌ عن الله، لا تَتَعَلَّقُ بذاتِهِ أو لإرادةِ الانتقام؛ لأنَّهُم يُثْبتونَ الإرادة، ويقولونَ: إنَّهُ لا بَأْسَ أنْ يُوصفَ اللهُ بالإرادةِ، لكنْ لا يُوصَفُ بالغضبِ.

أمَّا نحنُ فنقولُ: إِنَّ للهِ غَضبًا، هو وصْفُهُ عَرَّفَجَلَ، كما يليقُ بجلالِهِ، ولا يُمْكِنُ أَنْ يُفَسَّرَ بالانتقامِ؛ لأَنَّ اللهَ تَعالَى قَالَ: ﴿ فَلَمَّا ءَاسَفُونَا ٱننَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾ أَنْ يُفَسَّرَ بالانتقامِ؛ لأَنَّ قولَهُ: ﴿ وَاسَفُونَا ﴾ معنى أغْضَبونا، وليس المعنى أخْقوا الزحرف: ٥٥]، ولا شكَّ أَنَّ قولَهُ: ﴿ وَاسَفُونَا ﴾ معنى أغْضَبونا، وليس المعنى أخْقوا بنا الأسفَ الذي هو الحُزْنُ، ولو كانَ الغضبُ بمعنى الانتقامِ لكانَ معنى الآيةِ: فلمَّا انْتَقَمْنا منهم، وهذا كلامُ عبَثُ يُنزَّهُ عنه الخالقُ عَرَّفَجَلَّ.

فإنْ قيلَ: مَا حُجَّةُ الذين يُنْكرونَ أَنْ يُوصَفَ اللهُ بِالغضبِ؟ الجوابُ: علَّلُوا ذلك بتَنْزيهِ الله عَرَّوَجَلَّ عن الغضبِ.

حُجَّتُهُم في ذلك مَبْنيَّةٌ على مَصْدرِ تلقِّي صفاتِ اللهِ عَرَّفَعَلَّ فهم يَرَوْنَ أَنَّهَا تُتَلقَّى من العقلِ؛ ولهذا القاعدةُ عندهم فيها يُثْبَتُ ويُنفَى عن اللهِ: أَنَّ ما دَلَ العقلُ على مُن العقلِ؛ ولهذا القاعدةُ في القُرْآنِ والسُّنَّةِ أو لم تَجِدهْ، رغمَ أَنَّ ما لا يوجَدُ عليه ثُبوتِهِ فأثْبِتُهُ، سواءً وجَدْتَهُ في القُرْآنِ والسُّنَّةِ أو لم تَجِدهْ، رغمَ أَنَّ ما لا يوجَدُ عليه دليلٌ في الكتابِ والسُّنَّةِ يكونُ مما افْتُرِيَ على اللهِ كَذبًا، ومَنْ قالَهُ فإنَّهُ قالَ على اللهِ ما لا يعلمُ، لكنَّهم يقولونَ: ما دام العقلُ دلَّ على هذا فأثْبِتهُ ولا بَأْسَ، وما نفاهُ العقلُ فانْفِهِ؛ لأَنَّ اللهَ لا يُوصَفُ بها يُنافي العقلَ.

ولديهم قاعدةٌ ثالثةٌ فيها لم يُقْتَضَ إِثباتُهُ ولا نفيهُ، ذكرَها شيخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ وهي أَنَّ أَكْثَرَهم نفاةٌ لقاعدةٍ عندهم تَقْضي بإثباتِ ما يُوجَدُ دليلٌ إيجابيٌّ على ثُبوتِهِ، فإنْ لم يدلَّ الدَّليلُ على ثُبوتِهِ فلا تُثْبِتْهُ، وهذه قاعدةُ أكْثَرِهم، وعلى هذا فها لا يَقْضي العقلُ إثباتَهُ ولا نفيَهُ فإنَّ أكْثَرَهم يَنْفيهِ ولا يُصَدِّقُ به، حتى ولو كانَ في كتابِ اللهِ بأَصْرَح عبارةٍ، أو في كلامِ رَسولِهِ عَيْلِيدٌ.

فهم يَرَوْنَ أَنَّ العقلَ يُنافي أَنَّ اللهَ يَغْضَبُ؛ لأَنَّ الغضبَ غليانُ دمِ القلبِ؛ ولهذا إذا غَضِبَ المرءُ انْتَفَخَتْ أوداجُهُ واحمرَّ وجْههُ؛ ولأَنَّ الغضبَ صفةُ ذمِّ بالنسبةِ للآدميِّ، فيكونُ صفةَ ذمِّ بالنسبةِ للهِ.

وبعْضهم تَوقَّفَ فيه، وهؤلاءِ أقربُ إلى الورعِ مِن أصحابِ القولِ بالنَّفْيِ، ولكنَّهُ في الحقيقةِ ليس وَرَعًا؛ لأنَّ الوَرَعَ الحقيقيَّ هو أنْ يُثْبِتَ ما يُثْبِتُهُ اللهُ، سواءً اقتضاهُ عَقْلُهُ أم لم يَقْتَضِهِ.

فإنْ قَالَ قَائلٌ: إنَّ الغضبَ صفةُ نَقْصٍ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَيَلِيَّهُ سألهُ رجلٌ وقالَ: أوْصني، فقالَ عَلِيَّةٍ: «لَا تَغْضَبْ» قالَ: أوْصني، فقالَ: «لَا تَغْضَبْ» قالَ: أوْصني، فقالَ: «لَا تَغْضَبْ» قالَ: أوْصني، فقالَ: «لَا تَغْضَبْ» (۱)، وإذا كانَ الرَّسولُ عَلِيَةٍ يوصيهِ ألَّا يَغْضَبَ، فإنَّهُ لنْ يُوصِيهُ بشيءٍ يكونُ كمالًا، بل لا بدَّ أنْ يكونَ نَقْصًا، فكيفَ يُوصَفُ اللهُ تَعالَى بالغضب؟

قُلْنا: إِنْ قِسْنا غَضَبَ اللهِ بغَضَبِ الإِنْسانِ فهو نقصٌ بلا شكً؛ لأنَّ الإِنْسانَ إِذَا غَضِبَ تصرَّفَ مَالَهُ، وربما يُطلِّقُ إِذَا غَضِبَ تصرَّفَ مَالَهُ، وربما يُطلِّقُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الحذر من الغضب، رقم (٦١١٦) من حديث أبي هريرة رَضِّاللَّهُ عَنْدُ.

زوجاتِهِ، فهو نَقْصُّ، أو يَفْعَلُ أيَّ شيءٍ يَنْدَمُ عليه بعد زَوالِ غضبِهِ، فهو صفةُ نَقْصٍ في حقِّ الآدميِّ؛ لأنَّ الغضبانَ قد يَتصرَّفُ بها لا يليقُ، وبها يَنْدَمُ عليه.

أمَّا الخَالِقُ فَإِنَّهُ مُنَزَّهُ عن ذلك، ولا يُمْكِنُ أَنْ يَصْدُرَ عن غضبِ اللهِ شيءٌ يُنافي حِكْمتَهُ عَرَقَجَلَّ بل لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بحِكْمةٍ، كها أَنَّ الغضبَ في حقِّ اللهِ عَرَقِجَلَ مِن صفاتِ السُّلطةِ والقُدْرةِ، فالغضبُ يدُلُّ على كهالِ السُّلطانِ؛ لأَنَّك إذا ضَرَبْتَ إنسانًا ثم غَضِبَ، فمعناهُ أَنَّهُ يستطيعُ أَنْ يَنتَقِمَ منك؛ ولهذا إذا رأيتَهُ غَضْبانَ تَهُرُبُ، لكنْ لو ضَرَبْتَ ضَعيفًا فسيَبْكي ويَحْزَنُ؛ لأَنَّهُ لا يستطيعُ الانتقام، فالغضبُ مِن لكنْ لو ضَرَبْتَ ضَعيفًا فسيَبْكي ويَحْزَنُ؛ لأَنَّهُ لا يستطيعُ الانتقام، فالغضبُ مِن حيثُ ما يَصْدُرُ عنه يكونُ نقصًا، وهذا هو الذي أوْصي النَّبيُّ عَلَيْهِ بعدمِهِ.

ففي هذا الحديثِ: إثباتٌ لغضبِ الله عَزَّوَجَلَّ كها ورَدَ إثباتُهُ في مواضعَ مُتَعَدِّدةٍ في القُرْآنِ، منها قولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُؤْمِنَ اللَّهُ مَتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ ﴾ [النساء: ٩٣].

فإنْ قيلَ: وهل صفةُ الغضبِ للهِ عَنَّوَجَلَّ مِن صِفاتِ الْمُقابَلةِ؛ مثلُ صفةِ المُعْطي والمانِع، فاللهُ عَنَّوَجَلَّ لا يُعْطي أحدًا إلا إذا كانَ يَسْتَحِقُّ؟

قُلْنا: ليست مُقابَلةً؛ لأنَّ العاصيَ لم يَغْضَبْ على اللهِ، وصفةُ المُقابَلةِ مَبْيِنَةً على صفةٍ أُخْرى، مثل: ﴿قَالُوا إِنَا مَعَكُمْ إِنَّمَا غَنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿ اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [البقرة:١٤-١٥]، وقولِهِ تَعالَى: ﴿ وَمَكَرُواْ مَكُرُا وَمَكَرُنَا مَكَرُنَا مَكَرُا ﴾ [النمل:٥٠].

الأَشْعَرِيِّ رَضَالِلَهُ عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَهَا إِلَى رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَهَا إِلَى رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ فَي دَابَّةٍ، لَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ، فَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللهِ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ وَهَذَا لَفُظُهُ، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ (۱).

الشَّرحُ

قولُهُ: «اخْتَصَهَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي دَابَّةٍ، لَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ»؛ ظاهرُ هذا في صورتينِ:

الصُّورةُ الأُولى: أنَّ الدَّابَّةَ ليست في يد أحدِهِما، فذلك بأنْ تكونَ في يدِ ثالثٍ لا يَدَّعيها، ولم يُقِرَّ بها لأَحَدِهِما، وكلُّ منهما ادَّعاها وليس له بَيِّنةٌ.

الصُّورةُ الثَّانيةُ: أنَّهَا في أيْديهما جَميعًا، مِثالُها أنَّ كُلَّ واحدٍ مُمْسِكٌ بها، واحدٌ يُجُرُّها منَ الأمامِ ويقولُ: هذه ناقتي. يَجُرُّها منَ الأمامِ ويقولُ: هذه ناقتي.

وفي كلا الأمرينِ ليس لأحَدِهِما بَيِّنةٌ، فقضى بها النَّبيُّ عَلَيْهُ نِصْفينِ؛ وذلك لأنَّ نِصْفَها بيدِ واحدٍ، والنصفَ الثَّانيَ بيدِ الآخرِ، فكُلُّ منها مُدَّع على الآخرِ بنصفٍ، ومُنْكِرٌ عليه النِّصفَ الآخر، فكُلُّ نصفٍ منها فيه دَعْوى وإنكارٌ، وليس هناك بينةٌ، إذَنْ: فطريقُ العَدْلِ أَنْ نَقْسِمَها بينها نصفَيْنِ؛ لأَنَّهُ ما مِن مُرجِّحٍ، لا لهذا ولا لهذا.

⁽۱) أخرجه أحمد في المسند، رقم (٤/ ٢٠٤)، وأبو داود: كتاب الأقضية، باب الرجلين يدعيان شيئا وليست لهما بينة، رقم (٣٦١٣)، والنسائي: كتاب آداب القضاة، باب القضاء فيمن لم تكن له بينة، رقم (٥٤٢٤)، وابن ماجه: كتاب الأحكام، باب الرجلان يدعيان السلعة وليس بينهما بينة، رقم (٢٣٣٠).

قولُهُ: «فَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللهِ بَيْنَهُهَا نِصْفَيْنِ» أي: قَسَمَها بينها مُناصفة، ويمكنُ ذلك بأنْ تُباعَ العينُ المُتنازَعُ فيها، أو تُقَوَّمَ ويَأْخُذَها أحدُهُما، وإذا كانَ عَا يُؤْكَلُ فيمكنُ أنْ تُذْبَحَ وتُقْسَمَ، لكنْ إذا أبيا أنْ تُذْبَحَ لم يُمْكِنْ عندنا إلا البيعُ والتَّقُويمُ.

وهذا الحديثُ فاصلٌ بين المُتنازعينَ منَ العُلْماءِ، وللعلماءِ أقـوالٌ في هذه المسألةِ.

فمِنْهم مَن قالَ: يُقرَعُ بينهما؛ لأنَّ هذه الدَّابَّةَ مِلْكُ لواحِدٍ منهما فقط، فهي إمَّا لزَيدٍ أو لعَمْرو، ولا بَيِّنة، فيُقْرَعُ بينهما، فإنْ قالَ أحدُهُما على هذا القولِ، أنا أَحْلِفُ، والثَّاني أبى أنْ يَحْلِفَ فيُقْضى بها للحالِفِ؛ لأنَّهُ تَرَجَّحَ جانبُهُ باليَمينِ ونْكُولِ صاحِبِهِ.

وبعضُ العُلَماءِ رَحِمَهُمُ اللّهُ قَالَ: تُقْسَمُ بينهما على حَسَبِ البَيِّنَةِ، وهذا يُوافِقُ ما رُويَ عن عليِّ رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ حين قَسَمَ النعلَ بين المُتنازعينِ على سبعةِ أَسْهُمٍ؛ لأَنَّ أَحدَهُما أَتَى بخمسةِ شهودٍ، وأتى الآخَرُ بشاهدينِ (١).

ولكنْ إذا صحَّ الحديثُ الذي ساقَهُ المُؤلِّفُ، فيكونُ فيه فَصْلُ النِّراعِ، ولا قولَ لأحدِ بعدَ قولِ الرَّسولِ ﷺ والمُؤلِّفُ -يرحَمه اللهُ - يقولُ: "إسنادُهُ جَيِّدٌ" فإنْ لم يَصِحَّ فالقُرْعةُ أقربُ؛ لأنَّها حقيقةً لواحدِ بعينِهِ، لكنْ لم يَدَّعِ كلُّ واحدٍ منها أنَّ نِصْفَها له، بل كُلُّ منهما يَدَّعي أنَّها كُلَّها له، وعلى هذا فلا طريقَ إلى فصلِ الخُصومةِ بينهما إلا بالقُرْعةِ، وقالَ الشَّافعيُّ رَحَمَهُ اللهُ: "أَجْمَعَ النَّاسُ على أنَّ منِ اسْتَبَانَتْ له سُنَّةُ عن

⁽١) انظر: « سبل السلام للصنعاني) (٢/ ٥٨٨).

رَسولِ اللهِ ﷺ لم يكُنْ له أَنْ يَدَعَها لقولِ أحدٍ منَ النَّاسِ»(١).

والقولُ الرَّاجِعُ: أنَّهَا تُقْسَمُ بينهما نِصْفينِ، سواءً أقامَ كُلُّ واحدٍ منهما بَيِّنةً، أو لم يَكُنْ لهما بَيِّنةٌ، فيكونُ بين المُتنازعينِ نِصْفينِ، لا سيَّما وأنَّ الحديثَ قد جوَّدَ إسنادَهُ النَّسائيُّ رَحِمَهُ اللهُ وتابَعَهُ في ذلك الحافظُ رَحِمَهُ اللهُ فنَقْلُ الحافظِ رَحِمَهُ اللهُ لتجويدِ النَّسائيِّ وسُكوتُهُ على ذلك يفيدُ أنَّهُ يُوافِقُهُ في الحُكْمِ.

وهذه قاعدةٌ مفيدةٌ: أنَّ العُلَماءَ رَحَهُ مُراللهُ إذا نَقَلوا عن آخرينَ حُكْمًا على حديثٍ، ولم يَتَعَقَّبوهُ فهو إقرارٌ منهم لحُكْمهِ، والمُؤلِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قد نَقَلَ في (بُلُوغ المَرَامِ) أَحْكَامًا وعَلَقَ عليها، كما في حديثِ ابنِ عُمَرَ رَضَاللهُ عَنْهَا في (بابِ قتالِ أهلِ المَرَامِ) أَحْكَامًا وعَلَقَ عليها، كما في حديثِ ابنِ عُمَرَ رَضَاللهُ عَنْهَا في (بابِ قتالِ أهلِ المَنْعِي مِن كتابِ الحُدودِ) نَقَلَ عن الحاكِمِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- تَصْحيحَهُ، وقالَ: «فوهِمَ» فالعُلْماءُ رَحَهُ مُراللهُ إذا نَقَلوا تصحيحَ أحدٍ أو تَجْويدَهُ لحديثٍ ولم يَتَعَقَّبوهُ، فهو عندهم كذلك.

فإنْ قيلَ: ألَا يكونُ التَّنصيفُ بينهما أهونَ وإنْ لم يَصِحَّ الحديثُ؛ لأنَّ القُرْعةَ بينهما قد تكونُ ظُلْمًا؟

قُلْنا: ولكنْ لا طريقَ للفَصْلِ بينهما إنْ لم يَصِحَّ الحديثُ إلا بالقُرْعةِ، لا سيَّما إذا أبى أحدُهُما أنْ يُنَصِّفَ بينهما، مُطالبًا بالبعير كُلِّهِ كاملًا.

··· @ ···

⁽١) انظر: إعلام الموقعين لابن القيم (٢/ ٢٠١).

١٤٢٣ – وَعَنْ جَابِرٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ قَـالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مِنْبَرِي هَـذَا بِيَمِينٍ آثِمَةٍ، تَبَوَّأَ مَقْعَـدَهُ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ أَحْمَـدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِـيُّ، وَصَحَّحَـهُ ابْنُ حِبَّانَ (١).

الشَّرحُ

قُولُهُ ﷺ: «مِنْبَرِي» المِنْبرُ مأخوذٌ منَ النَّبْرِ، وهو الارتفاعُ، وهو الذي صُنِعَ مِن طَرْفاء الغابةِ، وكانَ قبلَ ذلك يَخْطُبُ إلى جِذْعِ نَخْلةٍ، ثم صُنِعَ له هذا المِنْبرُ، فصارَ ﷺ يَرْقى عليه في خُطْبةِ الجُمُعةِ.

وقولُهُ ﷺ: «عَلَى مِنْبَرِي» يحتملُ أَنْ تَكُونَ (على) هنا بمعنى (عند)، أي: بقُرْبِهِ، ويحتملُ أَنَّا بمعنى العُلُوِّ، أي: صَعِدَ عليه، وعلى هذا فيُرْجَعُ في ذلك إلى رأي القاضي، فإذا قال: لا بُدَّ أَنْ تَرْقى على المنبرِ لتُعْلِنَ هذه اليَمينَ التي تَحْلِفُ عليها في استحقاقِ ما تَدَّعيهِ، ولا شكَّ أَنَّهُ إذا صَعِدَ عليه فإنَّهُ أَشَدُّ خَطرًا وأعظمُ هَيْبةً.

والظَّاهِرُ أَنَّهُ ﷺ قالَ: «مِنْبَرِي هَذَا» للتوكيدِ فقط، وإلا فإنَّ ذلك ينطبقُ على المِنْبِرِ ولو جُدِّدَ في مكانِهِ.

قولُهُ ﷺ: «بيَمِينٍ آثِمَةٍ» وهي التي يَقْتَطِعُ بها مالَ امرئٍ مُسْلِمٍ بغيرِ الحقّ، ومما يدخلُ في ذلك اليَمينُ التي يُرادُ بها نُصْرةُ حاكمِ طاغيةٍ، وهو مِن بابٍ أَوْلى.

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الأيهان والنذور: باب ما جاء في تعظيم اليمين عند منبر النبي على وقم (٢٣٤٦)، والنسائي في الكبرى: كتاب القضاء، باب اليمين على منبر رسول الله على وقم (٢٣٤٦)، وانظر: (٢٠١٨)، وابن ماجه: كتاب الأحكام: باب اليمين عند مقاطع الحقوق، رقم (٢٣٢٥)، وانظر: صحيح ابن حبان (١٠/ ٢١٠) رقم (٤٣٦٨).

قولُهُ ﷺ: «تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» ظاهرُ هذه الجملةِ الإخبارُ، أي: أنَّهُ يَسْكُنُ أو أنَّهُ أُعِدَّ مَقْعَدُهُ منَ النَّارِ بهذه اليَمينِ.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

التَّحْذيرُ منَ الحلفِ باليَمينِ الكاذبةِ على مِنْبِرِ النَّبيِّ عَلَيْهِ؛ وفيه إشارةٌ إلى التَّغليظِ بالمكانِ، وقد ذَكَرَ الأئِمَّةُ رَحْهُ اللَّهُ أَنَّ تغليظَ اليَمينِ لا يكونُ إلا في شيءٍ له خَطَرٌ كأنْ يكونَ مالًا كثيرًا أو دَعْوَى قِصاصٍ أو زِنًا أو ما أشْبَهَ ذلك منَ الأُمورِ الخطرةِ، والزِّنا ليس فيه يمينٌ، ولكنَّهُ منَ الأُمورِ الخَطرةِ، لكنْ لا تُغلَّظُ في الشيءِ التافهِ، والشيءُ التافهُ لا يُساوي أَنْ تُغلَّظَ الأَيْهانُ فيه.

فإنْ قَالَ قَائَلُ: وهل التَّغْليظُ واجبٌ على القاضي مُطْلقًا، أم يَجِبُ بطلبِ الخصم، أم لا يَجِبُ، ويُرْجَعُ فيه إلى ما يراهُ الحاكمُ؟

والصَّوابُ: أَنَّهُ يُرْجَعُ فيه إلى ما يراهُ الحاكم، فإذا رأى الحاكِمُ أَنْ يُغَلِّظَ اليَمينَ فلْيَفْعَلْ، فإنَّ هذا مِن بابِ استظهارِ الحقِّ.

والتغليظُ يكونُ بأربعةِ أُمورٍ: بالمكانِ، والزَّمانِ، والهيئةِ، والصِّيغةِ.

أمَّا الزَّمانُ: فمِن بعدِ صلاةِ العصرِ إلى الغُروبِ؛ لأنَّ هذا الزَّمانَ أقربُ ما يكونُ للعقابِ فيها إذا كانَ الإنْسانُ كاذبًا؛ لأنَّهُ آخِرُ النَّهارِ، وآخرُ النَّهارِ أفضلُ النَّهارِ، ويشيرُ إلى هذا قولِهِ تَعالَى: ﴿ تَحْبِسُونَهُ مَا مِنْ بَعْدِ ٱلصَّلَوةِ ﴾ [المائدة:١٠٦]، أي: مِن بعدِ صلاةِ العصرِ، وهي الصَّلاةُ الوُسْطى، وهي أفضلُ الصَّلواتِ.

أَمَّا المَكَانُ: فَمِثْلًا يَكُونُ فِي المَدينةِ النبويَّةِ، على منبرِ النَّبِيِّ ﷺ، أو في مَكَّـة، وقالوا: بين الرُّكْنِ والمقام، أي: الحَجَرِ الأَسْوَدِ ومقامِ إبْراهيمَ، والظَّاهِرُ -واللهُ أعلمُ-

أنَّ هذا التعبيرَ حين كانَ المقامُ لاصقًا بالكَعْبةِ، فيكونُ التَّعْليظُ في الْمُلتَزَمِ الذي بين الرُّكْنِ والبابِ؛ لأنَّ هذا مِن أشرفِ الأماكنِ، وفي غيرِ هذينِ البَلدينِ بأنْ يكونَ عند المنبرِ في المسجِدِ الجامِعِ، أو عند المحرابِ في المساجِدِ غيرِ الجوامِعِ، وكُلُّ هذا تَعْليظٌ في المكانِ.

أمَّا في الهيئةِ: فقالوا: أنْ يَكُونَ الإنسانُ قائمًا؛ لأنَّهُ أقربُ للعُقوبةِ، والعياذُ باللهِ.

أمَّا في الصّيغةِ: فالمسلمُ يقولُ: أحلفُ باللهِ العليِّ العظيمِ، الغالبِ القاهِرِ، إلى آخِرِ ما يُذْكَرُ مِن صفاتِ العظمةِ والسُّلْطانِ، قالوا: واليَهوديُّ يُغَلَّظُ عليه فيقالُ: اخْلِفْ باللهِ الذي أنْزَلَ التَّوْراةَ على مُوسى، والنَّصْرانيُّ نقولُ له: اخْلِفْ باللهِ الذي أنْزَلَ الإنجيلَ على عيسى، وإذا رأى القاضي أنْ يَذْكُرَ صيغةً أُخْرى لكنَّها ليست شِركًا فلْيَحْلِفْ، أمَّا إنْ كانتْ شِركًا بأنْ يَحْلِفَ البوذيُّ بإلَهِهم فهذا لا يجوزُ.

فإنْ قال قائلٌ: وهل يجوزُ الحَلِفُ بالطَّلاقِ والعِنْقِ والوقفِ؟

الجوابُ: أنَّ ذلك لا يجوزُ، فهذه أيهانٌ رتَّبها الحَجَّاجُ بنُ يُوسُفَ الثقفيُّ في البَيْعةِ؛ ولهذا سَمَّى أيهانَ البيعةِ للذين يُبايعونَ الخُلفاءَ، يُؤاخِذُهم بالعهودِ في هذا، فمَثلًا إذا قالَ: إنْ كنتُ كاذبًا فنِسائي طوالقُ، وعَبيدي أحرارٌ، فإنَّهُ لا يُحْلَفُ بذلك؛ لأنَّها أيهانٌ بِدْعيَّةٌ، فلا يُرْكَنُ إليها.

حتى لو قَالَ قَائلٌ: منَ النَّاسِ مَن لو حَلَّفْتَهُ باللهِ العظيم، وبكُلِّ صفةٍ مِن صفاتِهِ، حلَفَ وهو فاجرٌ، لكنْ لو حَلَّفْتَهُ بالطَّلاقِ لم يَحْلِفْ إلا صادقًا؟

فالجواب: نحنُ نُحَلِّفُهُ باللهِ، والعُقوبةُ وراءَهُ، يَلْقى اللهَ وهو عليه غضبانُ، وبحَسَبِ ما سَمِعنا أنَّ الإنْسانَ إذا حَلَفَ كاذبًا فإنَّ العُقوبةَ أقربُ إليه مِن قَدَمَيْهِ،

ولها شواهدُ ليس هذا مَوْضِعَ ذِكْرِها فيمَنْ يَحْلفونَ وهم كاذبونَ، فإنَّ العُقوبةَ لا تَتَجاوَزُهم إلا قليلًا، وتُحيطُ بهم، إمَّا بفقدِ المالِ الذي حَلفوا عليه، أو بفقدِ أوْلادِهم، أحيانًا يَحْلفونَ ثم يَخْرجونَ بأوْلادِهِم للنَّزْهةِ والفرحِ بنَجاحِهِم بهذه القَضيَّةِ وإذا بهم يُصابونَ بحادِثٍ يُعْدِمُهم -والعياذُ باللهِ- وهذا له شواهدُ قويَّةٌ؛ ولهذا يجبُ الحَذَرُ منَ الحَلفِ باللهِ تَعالَى في مثلِ هذا الأمْرِ.

٢- إثباتُ النَّارِ؛ لقولِهِ عَلَيْهِ: «تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» ولا نقولُ: إنَّ هذا مثلُ قُولنا: «السَّماءُ فَوْقنا والأرْضُ تَحْتَنا»؛ لأنَّ منَ النَّاسِ مَنْ يُنْكِرُ النَّارَ، فالذينَ يُنْكِرونَ النَّارَ، فلهذا لا مانعَ مِن أَنْ نَذْكُرَ ضمنَ الفوائِدِ إثباتَ النَّارِ، وأنَّ هذا اليَمينَ سببٌ لا تخاذِ مَكانٍ منَ النَّارِ.

٣- تعظيمُ الحَلِفِ على منبرِ النَّبيِّ صَالَّللَهُ عَلَيْهِ وَوجهُ ذلك أنَّ منبرَ النَّبيِّ عَلَيْهِ النَّاسَ يَدْعو إلى الخيرِ، عَلَيْهِ النَّاسَ يَدْعو إلى الخيرِ، عَلَيْهِ النَّاسَ يَدْعو إلى الخيرِ، يأمُرُ بالمعروفِ ويَنْهى عنِ المُنْكرِ، فإذا حَلَفَ الإنسانُ على هذا المنبرِ بيمينِ كاذبة يكونُ قد أحلَّ مَحَلَّ الحقِّ باطلًا، فإنَّ ذلك يكونُ ظُلْمًا وجَوْرًا، وهذا غايةُ المُحادَّةِ للهِ عَنَوْجَلَّ ورسولِهِ عَلَيْهُ.

فإنْ قال قائلٌ: وهل يُلْحَقُ بمنبرِ الرَّسولِ ﷺ في ذلك منابرُ المساجِدِ الأُخْرى؟ الجوابُ: قال بعضُ أهْلِ العِلْمِ رَحَهُمُ اللهُ: إِنَّهُ يُلْحَقُ به مِن حيث التغليظُ، لا مِن حيثُ العُقوبةُ، فمثلًا: لو حَلَفَ إنسانٌ على يمينٍ فاجرةٍ عند منبرِ مَسْجدٍ منَ المساجِدِ، ورأى القاضي أنْ يُغَلِّظَ اليَمينَ في هذا المكانِ فلا بأسَ، لكنَّهُ لا يَسْتَحِقُّ العُقوبةَ التي كانت على منبرِ الرَّسولِ ﷺ وذلك لشرفِ المكانِ.

٤ - أنَّهُ يمكنُ تَغْليظُ اليَمينِ بالمكانِ؛ وقد تقدَّمَ في الشرحِ أنَّ التَّغْليظَ يكونُ بأربعةِ أوْجُهٍ.

٥- أنَّ الحَلِفَ على منبرِ النَّبيِّ ﷺ بيمينِ كاذبةٍ مِن كبائِرِ الذُّنوبِ؛ وجهُ ذلك الوعيدُ لَمَنْ فَعَلَهُ بأنْ يَتَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ.

فإنْ قال قائلٌ: وهل كُلُّ ذنبٍ ذُكِرَ عليه وعيدٌ يكونُ منَ الكَبائِرِ؟

الجوابُ: نعم، هكذا قالَ العُلَماءُ رَحَهَهُ اللهُ وبناءً على ذلك تكونُ الكَبائِرُ مَعْروفةً بالحدِّ لا بالعدِّ، وما وَرَدَتْ به بعضُ النُّصوصِ منَ العدِّ فليس المرادُ به الحَصْرَ، كقولِ النَّبيِّ عَلِيْدٍ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ المُوبِقَاتِ»(۱).

وقد اختلفَتْ عِباراتُ الفُقهاءِ والعُلْماءِ رَحَهُمُ اللهُ في بيانِ حدِّ الكبيرةِ، وأَجْمَعُ ما قيلَ فيه: أنَّهُ ما رُتِّبَ عليه أو ما ذُكِرَ عليه عقوبةٌ خاصَّةٌ دِينيَّةٌ أو دُنيويَّةٌ أو أُخرويَّةٌ، فإنَّهُ مِن كبائِرِ الذُّنوبِ، ومن ذلك قولُهُ عَلَيْهِ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الخُدُودَ، وَشَتَّ الجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الجاهِليَّة» (١)، فهو كبيرةٌ؛ لأنَّ النَّبيَ عَلَيْهُ تَبَرَّأَ منه، وهذه عقوبةٌ خاصَّةٌ.

أمَّا ما جاءَ النَّهْي عنه فقط، مثل: لا تَفْعَلْ كذا، أو حُرِّمَ كذا، أو نَفْيُ الجِلّ، فإنَّهُ بهذه الصيغةِ ليس منَ الكَبائِرِ ما لم يُوجَدْ دليلٌ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحدود، باب رمي المحصنات، رقم (٦٨٥٧)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (٨٩) من حديث أبي هريرة رَضَوَلَيْلَهُ عَنْهُ.

⁽۲) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ليس منا من شق الجيوب، رقم (۱۲۹٤)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب تحريم ضرب الخدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية، رقم (۱۰۳) من حديث ابن مسعود رَضَّالِيَّهُ عَنْهُ.

١٤٢٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِلُهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَالِللهُ عَلَىهُ وَسَلَمَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ بِالْفَلَاةِ، يَمْنَعُهُ مِنِ ابْنِ السَّبِيلِ؛ وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا بِسِلْعَةٍ بَعْدَ العَصْرِ، فَضَلَ مَاءٍ بِالْفَلَاةِ، يَمْنَعُهُ مِنِ ابْنِ السَّبِيلِ؛ وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا بِسِلْعَةٍ بَعْدَ العَصْرِ، فَضَلَ مَاءٍ بِالْفَلَاةِ، يَمْنَعُهُ مِنِ ابْنِ السَّبِيلِ؛ وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا فَحَلَفَ لَهُ بِاللهِ: لَأَخَذَهُ إِلَى اللّهُ بِاللهِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ؛ وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يُعِلِهُ مِنْهَا لَمْ يَفِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١). لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِللّهُ نِيَا، فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا وَفَى، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا لَمْ يَفِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

قولُهُ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ» مبتدأً، وجملةُ «لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ» وما عُطِفَ عليها الخبرُ. فانْ قالَ قائلٌ : كيف حازَ الابتداءُ بالنَّك ة، والابتداءُ بالنَّك ة عنه عُو لأنَّ الخ

فإنْ قالَ قائلٌ: كيف جازَ الابتداءُ بالنَّكِرةِ، والابتداءُ بالنَّكِرةِ ممنوعٌ؛ لأنَّ الخبرَ تَعْريفٌ وحُكْمٌ، وقد قالَ النَّحْويونَ: إنَّهُ لا يجوزُ الابتداءُ بالنَّكِرةِ؛ لأنَّ الاسمَ النَّكِرةَ جَعْهولُ، والخبرَ حُكْمٌ عليه، ولا يُمْكِنُ أَنْ يُحْكَمَ على شيءٍ جَهْولٍ؟

فَيُقَالُ: إِنَّ ابِنَ مَالِكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قَالَ كَلَّمَةً جِيِّدةً فِي هذا، حيث قالَ:

وَلا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهُ مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ (٢)

أي: ما لم يَكُنْ لها معنًى خاصُّ زائدٌ على مَدْلولها المُطْلَقِ، فلا بدَّ أَنْ يَكُونَ هناك سَبِ لِيُبْتَدَأَ بِالنَّكِرةِ، وإلا فالأصلُ أَنَّهُ لا يَصِحُّ، فلو قيلَ: (رجلٌ قائمٌ) لم يَصِحَّ، لكنْ إذا كانَ هناك شيءٌ يُقيِّدُ هذا الإطلاقَ فإنَّهُ يَصِحُّ، كما لو قُلْتَ: «رجلٌ فاضلٌ لكنْ إذا كانَ هناك شيءٌ يُقيِّدُ هذا الإطلاقَ فإنَّهُ يَصِحُّ، كما لو قُلْتَ: «رجلٌ فاضلٌ قائمٌ» فيصِحُ، أي أنَّهُ يجوزُ الابتداءُ بالنَّكِرةِ إذا أفادَتْ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب المساقاة، باب إثم من منع ابن السبيل من الماء، رقم (٢٣٥٨)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان غلظ تحريم الإسبال والمن بالعطية، رقم (١٠٨).

⁽٢) انظر: «ألفية ابن مالك» تتمة باب المبتدأ والخبر، بيت رقم: ١٢٥.

ولقولِهِ: «تَلَاثَةٌ لَا يُكلِّمُهُمُ» فائدةٌ مُهِمَّةٌ، وهي التقسيمُ، ولا شكَّ أنَّ للتقسيمِ فائدةٌ عظيمةٌ، ومنه قولُ الشَّاعِرِ:

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَاءً وَيَوْمٌ نُسَرُّ (١)

وقولُهُ عَلَيْهِ: «تَلَاثَةُ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ» هذا التركيبُ وما يُشْبِهُهُ لا يدُلُّ على الحصر دون هؤلاءِ الثلاثة؛ لأنَّهُ يُوجَدُ سوى هؤلاءِ كثيرونَ لا يُكلِّمُهُمُ اللهُ يَومَ القِيامةِ كلامَ رضًا، لكنه سُبْحَانهُ وَتَعَالَى قد يُكلِّمُهم كلامَ غضبٍ، كما في قولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ قَالَ الْحَسَنُواْ فِيهَا وَلَا تُكلِّمُونِ ﴾ [المؤمنون:١٠٨].

قُولُهُ ﷺ: «وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ»؛ أي لا يَنْظُرُ إليهم نظرَ رحمةٍ ورضًا، أمَّا النظرُ العامُّ فهو عَرَّوَجَلَّ لا يَخْفى عليه شيءٌ، وكلُّ شيءٍ يراهُ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى.

قولُهُ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «وَلَا يُزكِّيهِمْ»؛ أي: لا يُطَهِّرُهم؛ لأنَّهُم ليسوا أهلًا للتَّزْكيةِ.

قولُهُ ﷺ: «وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»؛ أي: بالإضافة إلى ما سَبَقَ فإنَّ لهم عَذابًا أليهًا، أي: مُؤْلِمٌ ومُوجِعٌ، فـ(فعيلٌ) هنا مُفْعِلٌ، ومنه قولُ الشَّاعِرِ(٢):

أَمِنْ رَيْحَانَةِ اللَّاعِي السَّمِيعُ يُسؤَرِّقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعُ وَأَصْحَابِي هُجُوعُ وَأَصْحَابِي هُجُوعُ قُولُهُ: «السَّمِيعُ» أي: هل هناك داعٍ يَسْمَعُني.

⁽۱) البيت للنمر بن تولب. انظر: «همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي»، (۱/ ۱۰۱). و «شرح الشواهد الشعرية» (۱/ ۵۲۲).

⁽۲) هو عمر بن معدي كرب، والبيت في ديوانه (ص:١٤٠)، والأصمعيات (ص:١٧٢)، والأغاني (١٠/ ٤).

قولُهُ ﷺ: «رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ بِالْفَلَاةِ، يَمْنَعُهُ مِنِ ابْنِ السَّبِيلِ»؛ أي: رجلٌ عنده ماءٌ زائدٌ عن حاجَتِهِ في فلاةٍ، يَأْتِي إليه ابنُ السَّبيلِ مُحْتَاجًا إلى الماءِ فيَمْنَعُهُ منَ الشَّبيلِ مَنَ الماءِ مع أَنَّهُ زائدٌ عن حاجَتِهِ.

قولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ: "وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا بِسِلْعَةٍ بَعْدَ العَصْرِ، فَحَلْفَ لَهُ بِاللهِ: لَأَخَذَهَا بِكَذَا وَكَذَا، فَصَدَّقَهُ، وَهُو عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ»؛ هذا هو الشَّاهدُ من الحديث، ونعوذُ باللهِ، وهو المُنفَّقُ سلعتهُ بالحَلِفِ الكاذِبِ، لكنْ جاءَ في حديث أبي ذرِّ رَحِوَاللَّهُ عَنَهُ على وجْهِ الإطلاقِ، وجاءَ هنا مُقيَّدًا بها بعد العصرِ، فحديثُ أبي ذرِّ رَحِوَاللَّهُ عَنَهُ أنَّ النَّبيَّ قالَ: "ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ وَلَيْمٌ اللهُ عَلَى اللهِ عَلَيْهُ مَلَا اللهِ عَلَيْهُ عَذَابٌ مَرَادٍ، قالَ أَبُو ذَرِّ: خَابُوا وَخَسِرُوا، مَنْ هُمْ أَلِيمٌ اللهُ عَلَى اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى الله عَنْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الله

وهذا الحديثُ قيَّدَ الإطلاقَ مِن وجْهينِ:

الأوَّلُ: أنَّهُ بعد العصر.

الثَّاني: أَنَّهُ حَلَفَ أَنَّهُ أَخَذَها بكذا وكذا، وهو غيرُ صادِقٍ في ذلك. كما قيَّدَ قولَهُ: «المُسْبِلُ» بأنَّهُ إذا كانَ مُسبِلًا ثوبَهُ خُيلاءَ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار والمن بالعطية، رقم (١٠٦) من حديث أبي ذر رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ.

والشاهِدُ في هذا الحديثِ: أنَّ رَجُلًا بايعَ رَجُلًا بالسِّلعةِ بعد العصرِ، فَحَلَفَ له باللهِ لأَخَذَها بكذا، فالحالِفُ هنا هو البائعُ، و(لأَخَذَها) أي: لاشْتَراها بكذا، واللامُ هنا واقعةٌ في جوابِ القسمِ، وحُذِفَ منها قد، وإلا فالأصلُ أنْ يقولَ: (لقد)، لكنْ حُذِفَتِ لقُرْبِ الجوابِ منَ القَسَم.

قولُهُ عَلَيْهِ: ﴿ لَأَخَذَهَا بِكَذَا وَكَذَا ﴾ كنايةٌ عن عددٍ مُعيَّنٍ.

قولُهُ ﷺ: «فَصَدَّقَهُ»؛ أي: المُشْتَري؛ لأنَّ المُشْتَريَ رجلٌ سليمُ القلبِ، يظنُّ أنَّ اللَّسْتَريَ رجلٌ سليمُ القلبِ، يظنُّ أنَّ النَّاسَ على صِدْقِ، أمَّا إذا لم يُصَدِّقُهُ فالظَّاهِرُ أَنَّهُ لا يَتَرَتَّبُ عليه نفسُ الوعيدِ؛ لأنَّ مَنْ أرادَ شِراءَها إذا لم يُصَدِّقِ البائعَ فلَنْ يَشْتَرِيَها.

قولُهُ ﷺ: «وَهُوَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ»؛ فالمُشْتري قد يَأْخُذُها بثَمَنِها أو بأكثرَ؛ لأنَّهُ سوف يعتقدُ أنَّ البائعَ لنْ يَبيعَها بأقلَّ مما اشْتَراها به.

وقد قالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الحَلِفُ مَنْفَقَةٌ لِلسِّلْعَةِ مَمْحَقَةٌ لِلْبَرَكَةِ»^(۱)، فالحَلِفُ على السِّلَعِ منهيٌّ عنه مُطْلقًا، إلا إذا دعتِ الحاجةُ إليه، وكانَ حقَّا، فلا بأسَ، وفي هذه الحال لا يكونُ مَكْروهًا.

قوله ﷺ: "وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا»؛ بايع إمامًا أي: عاهَدَهُ، وسُمِّيَتِ المُعاهَدةُ مُبايعةً لأنَّ كلَّا منهما يمدُّ باعَهُ إلى الآخرِ ليَأْخُذَ بيدِهِ، فيَمُدُّ يدَهُ وسُمِّيَتِ المُعاهَدةُ مُبايعةً لأنَّ كلَّا منهما يمدُّ باعَهُ إلى الآخرِ ليَأْخُذَ بيدِهِ، فيَمُدُّ يدَهُ ويقولُ: أُبايِعُكَ على كذا وكذا، فهذا بايَعَ إمامًا على السَّمعِ والطَّاعةِ، ولكنْ إنَّما فَعَلَ ويقولُ: أُبايِعُكَ على كذا وكذا، فهذا بايَعَ إمامًا على السَّمعِ والطَّاعةِ، ولكنْ إنَّما فَعَلَ ذلك لأجلِ الدُّنْيا، إنْ أَعْطِيَ منَ الدُّنْيا وفي، وإنْ لم يُعْطَ منها لم يَفِ وتَمَرَّدَ وخالفَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَوْا وَيُرْبِي العَبَدَقَاتِ ﴾، رقم (٢٠٨٧)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب النهي عن الحلف في البيع، رقم (١٦٠٦) من حديث أبي هريرة رَضَّ اللَّهُ عَنْهُ.

وعَصى، فهذا مِن الذين لا يُكلِّمُهُمُ اللهُ يَومَ القِيامةِ، ولا يَنْظُرُ إليهم، ولا يُزَكِّيهم، ولا يُزَكِّيهم،

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

في هذا الحديثِ فَوائدُ جَّةٌ، أُصولِيَّةٌ وفِقْهيَّةٌ، منها:

لكنْ حرَّفَهُ بعضُ أهلِ التعطيلِ، وقالوا: أنَّ مَن يُنادِي: «أَخْرِجْ بَعْثَ جَهَنَّمَ لِكَنْ حرَّفَهُ بعضُ أهلِ التعطيلِ، وقالوا: أنَّ مَن يُنادِي: «أَخُرِجْ بَعْثَ جَهَنَّمَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ» غيرُ اللهِ عَنَّوَجَلَّ وأيَّدَ تَحْريفَهُ هذا بقولِهِ: «إنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ» ولم يَقُلْ: إني

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَيَرَى النَّاسَ سُكُنَرَىٰ ﴾ [الحج: ٢]، رقم (٤٧٤)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب قوله يقول الله لآدم: أخرج بعث النار من ذريتك، رقم (٢٢٢) من حديث أبي سعيد الخدري رَضَالِيَّهُ عَنهُ.

آمُرُكَ، ولكنَّ هذا تحريفٌ؛ لأنَّ الرُّواةَ نَقلوهُ باللَّفْظِ مُتَواترًا، فيُنادَى بصوتٍ، كما أنَّ لفظَ الحديثِ في آخِرِهِ قالَ: «يَا رَبِّ، وما بَعْثُ النَّارِ؟» وهو صريحٌ للمُخاطبةِ. وقولُهُ: «بصوتٍ» توكيدٌ لمعنى النِّداءِ؛ لأنَّ النِّداءَ لا يكونُ إلا برفع صَوْتٍ.

إِذَنْ: كلامُ اللهِ عَنَّوَجَلَّ بحرفٍ وصوتٍ، خلافًا لقولِ الأشاعرةِ الذين قالوا: إنَّ اللهَ لا يَتَكَلَّمُ بحرفٍ وصوتٍ، وإنها كلامُهُ هو المعنى القائمُ بنفسِه، وهو أزليُّ لا يقبلُ الحدوثَ أبدًا، وبناءً على قَوْلهم: فلا فَرْقَ بين العلمِ والكلامِ؛ لأنَّ الكلامَ عندهم هو المعنى القائمُ بالنَّفْسِ، ولا يُمْكِنُ أَنْ يَتَجَدَّدَ ولا يَحْدُثَ ولا يتعلَّقَ بمشيئتِهِ.

قيلَ لهم: وكيف نُجيبُ عمَّا يَسْمعُهُ الأنبياءُ الذين يُوحي اللهُ إليهم ويُكلِّمُهم؟ قالوا: إنَّهُ يَخْلُقُ أَصْواتًا تُعبِّرُ عمَّا كانَ في نفسِهِ، فيَسْمَعُهُ المُخاطبَونَ.

وهذا تَحْريفٌ يُؤَدِّي إلى فسادٍ أبلغَ مِن فسادِ الجَهْمِيَّةِ والمُعْتَزِلَةِ؛ لأَنَّ الكُلَّ يقولونَ: كلامُ اللهِ، وهؤلاءِ الأشاعرةُ يقولونَ: كلامُ اللهِ، وهؤلاءِ الأشاعرةُ يقولونَ: ليس كلامَ اللهِ، بل هو عبارةٌ عنهُ؛ ولهذا كانوا أبعدَ عنِ الصَّوابِ منَ المُعْتَزِلةِ في هذه المسألةِ؛ لأنَّ أولئكَ يقولونَ: هذا كلامُ اللهِ تَعالَى، خلَقَهُ اللهُ فسُمِعَ، أمَّا الأشاعرةُ فيقولونَ: ليس كلامَ اللهِ، لكنَّهُ عبارةٌ عنه.

٢- إثباتُ يَومِ القِيامةِ؛ والإيهانُ به أحدُ أركانِ الإيهانِ السِّتَةِ، وهو معروفٌ.
 ٣- إثباتُ النظرِ شهِ؛ لقولِهِ عَلَيْ «وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ» ووجهُ الدَّلالةِ: أنَّ نفيَ النظرِ عن هؤلاءِ دليلٌ على إثباتِهِ لغَيْرِهم، كما في قولِ اللهِ تَعالى: ﴿ كَلَا إِنَهُمْ عَن رَبِهِمْ يَوْمَينِ لَعَنْ وَمَهُمُ اللهِ تَعالى: ﴿ كَلَا إِنْهُمْ عَن رَبِهِمْ يَوْمَينِ لَكَ عَن هؤلونَ ﴾ [المطففين: ١٥]، فقد قالَ أهْلُ العِلْمِ ومنهم الإمامُ الشَّافعيُّ وغيرُهُ رَحِمَهُ مُاللَّهُ:

«لَمَّا أَنَّ اللهَ حَجَبَ هؤلاءِ حالَ السُّخْطِ عليهم كانَ في هذا دليلٌ على أنَّ أولياءَهُ يَرَوْنَهُ حالَ رِضاهُ عنهم»(١).

إثباتُ تَزْكيةِ اللهِ للعبدِ؛ وهذا ثابتٌ حتى في القُرْآنِ، قالَ اللهُ تَعالى:
 وَلَكِكنَّ اللهُ يُزَكِّ مَن يَشَآءُ ﴿ [النور:٢١]، ففي هذه الآيةِ يُزَكِّي اللهُ عَنَّوَجَلَّ المتقينَ؛ لقولِهِ تَعالى: ﴿ إِنَّ اَكْرَمَكُم عِندَ اللهِ اَنْقَدَكُم ﴾ [الحجرات:١٣]، فكُلُّ مَنْ كانَ أَثْقَى للهِ كانَ أكثرَ تَزْكيةً منَ اللهِ تَعالى.

٥- إثباتُ العذابِ؛ وأنَّهُ ليس بالعذابِ الهيِّنِ، وأنَّهُ مُؤْلِمٌ، لقولِهِ ﷺ: «وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ».

٦- وجوبُ بذلِ فضلِ الماءِ لمَنِ احتاجَهُ؛ ممَّنْ كانَ على الطريقِ، ووجهُ الدَّلالةِ
 على الوُجوبِ هو الوعيدُ للمانِعِ، فإذا ثَبَتَ الـوعيدُ على المَنْعِ ثَبَتَ الوُجوبُ في
 البَذْل.

٧- أنَّ الإِنْسانَ إذا كانَ مُحتاجًا إلى الماءِ فله أنْ يَمْنَعَ غيرَهُ منه؛ يُؤْخَذُ مِن قولِهِ عَلَيْهِ: «ابْدَأْ بِنَفْسِكَ» (٢)، ويدخلُ في ذلك ما لو كانَ الأوَّلُ اسْتَخْرَجَها ووضَعَهُ في مكانِهِ، فهو مِلْكُهُ، ويُحَدَّدُ ذلك بحالِ ألَّا يكونَ هناك ماءٌ غيرُهُ، أمَّا لو كانَ ذلك مثلًا في المدينةِ، فلينظُرْ إلى الجهاتِ الأُخْرى، ولا يَتَوَجَّبُ على الوحيدِ حينَها.

⁽١) انظر: تفسير ابن كثير (٨/ ٢٥١).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله، رقم (٩٩٧) من حديث جابر بن عبد الله رَضَالِلَهُ عَنْهُا.

وعلى هذا: فإذا وُجِدَ ماءٌ يَكْفي لإنقاذِ نفسِ واحدةٍ وهو مملوكٌ لآخَرَ، ومالِكُهُ إِنْ لَم يَشْرَبُ هو الآخَرُ هَلَكَ، فالأَوْلَى الله يَشْرَبُ هو الآخَرُ هَلَكَ، فالأَوْلَى لصاحبِ الماءِ أَنْ يَشْرَبُهُ، وهذا إذا لم يُمْكِنْ قسمُ الماءِ، أمَّا إذا أمْكَنَ قَسْمُهُ فالأَمْرُ واضحٌ، لكنْ إذا لم يُمْكِنْ فالأَوْلَى أَنْ يَبْدَأَ بِنفسِهِ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَيَيْهُ: «ابْدَأْ بِنفسِك». وما ذُكِرَ في وقعةِ اليرموكِ مِن قصَّةِ الثلاثةِ الذين أُحْضِرَ لهم الماءُ، فقالَ كلُّ واحدٍ منهم: «أَعْطِهِ فُلانًا» مِن أَخَوَيْهِ، فها عادَ للأَوَّلِ حتى هَلَكوا جميعًا، فيجابُ على القِصَّةِ مِن وجهيْنِ:

الوجهُ الأوَّلُ: بأنَّها غيرُ معروفٍ صِحَّتُها، ونَأْمَلُ أَنْ تُحَقَّقَ.

الوجهُ الثَّاني: أنَّها لو صَحَّتْ فإنَّ هذا الفعلَ اجْتهادٌ، والمجتهدُ قد يُخْطِئُ وقد صيبُ.

فإنْ قيلَ: وهل يجوزُ إعطاءُ عابِرِ السبيلِ الماءَ في هذه الحالِ بالعِوَضِ؟
قُلْنا: الصَّحيحُ أَنَّهُ لا يجوزُ أخذُ العِوَضِ على إعطاءِ الماءِ لابنِ السبيلِ؛ لأَنَّهُ واجبٌ عليه، وقالَ بعضُ أهْلِ العِلْمِ رَحَهُ اللهُ: إنَّ له أنْ يَأْخُذَ عِوضًا، وهذه حيلةٌ تحتاجُ إلى دليلٍ، وبعْضُهم يقولُ: إنَّ المنافعَ ليس فيها عِوضٌ، أمَّا الأعيانُ ففيها العِوضُ، فلو احتاجَ مثلًا إلى بطانيةٍ لدفعِ البردِ عنه، وجَبَ عليك أنْ تُعْطِيَهُ إيَّاها؛ الأَنَّهُ سوفَ يَنْتفعُ بها ويَرُدُّها ولا ضررَ عليك، أمَّا الأعيانُ فهي تَتْلَفُ على صاحِبِها، فلا بُدَّ أنْ يُطالِبَ بالقيمةِ، لكنَّ الصَّحيحَ أَنَّهُ لا شيءَ له؛ لأَنَّهُ يجبُ عليه إنقاذُ المعصومِ منَ الهلاكِ.

٨- أنَّ الكذبَ في ثمنِ السِّلعةِ بعدَ العصرِ مِن كبائِرِ الذُّنوبِ؛ لقولِهِ ﷺ:
 «وَرَجُلٌ بَايَعَ...» إلى آخِرِهِ.

على أنَّ الوعيدَ هنا مَبْنِيُّ على أنْ يُصَدِّقَهُ السائلُ ويَشْتَرِيَهَا، أمَّا لو لم يُصَدِّقَهُ فلنْ يكونَ فإنَّهُ لنْ يَأْخُذَها، فقولُهُ عَلَيْهِ: «فَصَدَّقَهُ» لبيانِ الواقِع؛ لأنَّهُ إذا لم يُصَدِّقْهُ فلنْ يكونَ بينها عقدٌ، اللَّهُمَّ إلا أنْ يَأْخُذَهُ مثلًا على إغْهاضٍ، فيعرفُ أنَّهُ كاذبٌ في حَلِفِهِ لكنْ يَخْجَلُ، مثلُ أنْ يكونَ صاحبُ السِّلْعةِ رجلًا ذا جاهٍ، فيَخْجَلُ السائلُ أنْ يقولَ له أنت كاذبٌ.

فإنْ قال قائلٌ: وهل يقاسُ الكذبُ في الصِّفةِ على الكذبِ في التَّمنِ؟

الجوابُ: نعم، يقاسُ عليه؛ لأنَّ كلَّا منها كَذَبَ مِنْ أَجلِ زيادةِ الثمنِ، فلو حَلَفَ الإنسانُ كَذِبًا في وصفِ المبيعِ بعد العصرِ، كأنْ يقولَ: واللهِ إنَّ هذه الشَّاةَ لبونٌ، واللهِ إنَّ هذا الثَّوْبَ منَ النوعِ الأصليِّ، والظَّاهِرُ أنَّ الرَّسولَ عَلَيْهُ ذَكَر ذلك على ضربِ المثلِ فقط، وأنَّ كُلَّ مَن حَلَفَ في وصفِ السِّلعةِ أو في ثَمَنِها مِن أَجلِ الزِّيادةِ فَحُكْمُهُ واحدٌ؛ لأنَّهُ يقتطعُ به مالَ امْرِئٍ مُسْلِم.

9- أنَّ مُبايعةَ الأَئِمَّةِ منَ الدِّينِ؛ ووجْهُهُ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ جعلَ المُبايعةَ مِن أجلِ الدُّنيا مِن كبائِرِ الذُّنوبِ، فمُبايعةُ العامَّةِ للإمامِ دينٌ ولا شكَّ؛ لأنَّهُ يترتَّبُ عليها واجباتُ كثيرةٌ ومُحُرَّماتُ كثيرةٌ، وإذا كانَ عقدُ النِّكاحِ على المُرْأةِ منَ الدِّينِ وهو لا يَتَرَتَّبُ على المَرْأةِ منَ الدِّينِ وهو لا يَتَرَتَّبُ على البيعةِ، فمُبايعةُ الإمامِ مِن بابٍ أَوْلى، فعندنا أثرٌ لا يَتَرَتَّبُ على البيعةِ، فمُبايعةُ الإمامِ مِن بابٍ أَوْلى، فعندنا أثرٌ وقياسٌ يُفيدانِ أنَّ مُبايعةَ الإمامِ منَ الدِّينِ؛ ولهذا فمَنْ ماتَ وليس في عُنُقِهِ بَيْعةٌ لإمامِ ماتَ مِيتةً جاهليَّةً.

ولو أنَّ رجلًا ذا وجاهةٍ امْتَنَعَ عنِ البيعةِ وله قومٌ أو عَشيرةٌ يمتنعونَ بامْتناعِهِ، فإنَّهُ يُحْبَرُ على البيعةِ كي يُبايعَ قومُهُ. ١٠ تحريمُ مُبايعةِ الإمامِ للدُّنيا؛ لأنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَوَعَّدَ على ذلك،
 وعلى هذا فيكونُ مِنْ كبائِر الذُّنوب.

فإنْ قال قائلٌ: ومَنْ كَذَبَ على الإمامِ، بأنْ سألَهُ الإمامُ عن أحوالِ النَّاسِ فقالَ له الأَحْوالُ كُلُّها مَرْضِيَّةٌ، وكلُّها على ما تريدُ، وهو كَذَّابٌ، فهل يدخلُ في هذا؟

فنقولُ: إنَّ هذا لا يدخلُ في الحديثِ، وليس مِن معناهُ، لكنَّهُ خيانةٌ لوليِّ الأمرِ، وخيانةٌ لوليِّ الأمرِ، وخيانةٌ للرَّعِيَّةِ، وكلُّ مَنْ سألَهُ وليُّ أمْرِهِ -سواءً منَ الوليِّ الأعْلى في الدولةِ أو مَنْ دُونَهُ- فالواجبُ عليه أنْ يُبيِّنَ له الأمرَ على ما هو عليه.

فإنْ قالَ: إذا بَيَّنتُ له الأمرَ على ما كانَ عليه ضاقَ صدرُهُ، ونحنُ لا نُحِبُّ ذلك، ونريدُ أنْ يَكونَ مَسْرورًا مُنْشَرِحَ الصَّدْرِ؟

قُلْنا: نعم، هو يَضيقُ صدرُهُ الآنَ، لكنْ مهمَّتُهُ أَنْ يَسْعى للحلولِ، ولْيَتَخَلَّصْ مَا تَسَبَّبَ فِي ضِيقِهِ، أَمَّا أَنْ يُدَّعى أَنَّ الأُمورَ على أكملِ وجهٍ، وهي بالعكسِ، فإنَّ فل تَسَبَّبَ في ضِيقِهِ، أمَّا أَنْ يُدَّعى أَنَّ الأُمورِ على أكملِ وجهٍ، وهي بالعكسِ، فإنَّ ذلك سيبُقي الشرَّ والفسادَ على ما كانَ عليه، فلا بُدَّ أَنْ يُبيَّنَ لولاةِ الأُمورِ الواقعُ على ما هو عليه.

مثالُ ذلك: مُدَرِّسٌ سألهُ المديرُ: ما تقولُ في أجوبةِ الطلبةِ؟ قالَ اللَّدَّسُ: ما شاءَ اللهُ، ما بين مُمْتازِ وجَيِّدِ جدَّا، والحقيقةُ أنَّ الأَجْوِبةَ أقلُّ مِن مَقْبولٍ، لكنَّهُ قالَ ذلك يريدُ أنْ يُدْخِلَ الشُّرورَ على المديرِ، ليَفْرَحَ ويَسْتَأْنِسَ، ففِعْلُ هذا المُدَرِّسِ حرامٌ، والواجبُ أنْ يُخْبِرَهُ بالواقِع، فيقولَ: مُسْتوى الطلبةِ رديءٌ، وأعلى تقديرٍ فيهم مقبولٌ، فيجبُ أنْ يُبَلِّعَهُ الحقيقةِ؛ حتى يَعْرِفَ المُشْكِلةَ ويَسْعى لِحَلِّها.

١٤٢٥ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَهَا فِي نَاقَةٍ، فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: نُتِجَتْ عِنْدِي، وَأَقَامَا بَيِّنَةً، فَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ لِمَنْ هِيَ فِي يَدِهِ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ: «أَنَّ رَجُلَيْنِ» هنا لم يُبَيِّنْ مَنْ هذانِ الرَّجُلانِ، ونحنُ لا يهمُّنا أَنْ يُبَيَّنَ صاحبُ القِصَّةِ أَو لا يُبَيَّنَ، إذا لم يَكُنْ في تَبْيينِهِ ضرورةٌ، وعلى هذا فلا يُعدَّ هذا منَ الجهلِ المَذْمومِ؛ لأنَّ المهمَّ في ذلك القِصَّةُ.

قوله: «نُتِجَتْ»؛ أي: هذه الناقةُ عندي، يقالُ: إنَّ (نُتِجَ) يكونُ دائمًا مَبْنيًّا للمَفْعولِ، وقد أُلِفَّ في هذا رسائلُ مثلُ (إتحافِ الفاضِلِ في الفعلِ المبنيِّ لغيرِ الفاعِلِ، وهو رسالةُ صغيرةٌ لكنَّها جيِّدةٌ في مَوْضوعها، فهو يَذْكُرُ كُلَّ فِعْلٍ في الفاعِلِ، وهو رسالةٌ صغيرةٌ لكنَّها جيِّدةٌ في مَوْضوعها، فهو يَذْكُرُ كُلَّ فِعْلٍ في اللهاعِلِ، وإنَّها يُبنى لها لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، ومعنى «نُتِجَتْ» أي: ولِدَتْ عندي.

قوله: «وَأَقَامَا بَيِّنَةً»؛ أي: كلُّ واحدٍ منها أقامَ بِّينةً، ومنَ المعلومِ أنَّ هاتينِ البَيِّنتَينِ مُتناقضتانِ، فهذه تَشْهَدُ بأنَّها وُلِدَتْ عند زيدٍ، والأُخْرى تَشْهَدُ بأنَّها وُلِدَتْ عند زيدٍ، والأُخْرى تَشْهَدُ بأنَّها وُلِدَتْ عند عَمْروٍ، ولا يُمْكِنُ أَنْ تُولدَ ناقةٌ واحدةٌ مِن بَطْنينِ مُخْتلفتينِ، فلا بُدَّ أَنْ تَكُونَ إحْدى البَيِّنتينِ غيرَ صَحيحةٍ.

قولُهُ: «فَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ لَمِنْ هِيَ فِي يَدِهِ»؛ أي أنَّ الناقة كانت في يدِ واحدٍ منهم، وواحدٌ منهم مُدَّع، والثَّاني مُدَّعى عليه، وفي هذه الصورةِ يكونُ المُدَّعى عليه الذي هي في يدِه، ونحنُ لو وقَعَتْ عندنا هذه الخُصومةُ لكانَ القاضي أوَّلُ عليه الذي هي في يدِه، ونحنُ لو وقَعَتْ عندنا هذه الخُصومةُ لكانَ القاضي أوَّلُ

⁽١) أخرجه الدارقطني في السنن (٥/ ٣٧٣) رقم (٤٤٧٧).

ما يَطْلُبُ منَ المدِّعي البَيِّنةُ، فإذا أتى بالبَيِّنةِ ولم يكنْ للثَّاني بَيِّنةٌ لكانَ الحُكْمُ بها للمُدَّعي، وإنْ لم يأتِ بالبَيِّنةِ وطُولِبَ المُدَّعى عليه باليَمينِ، فحَلَفَ الذي هي بيدِهِ أيضًا انْتهتِ الخُصومةُ.

لكنْ في هذا الحديثِ لدَيْنا مُدَّعِ أقامَ بَيِّنةً، ومُدَّعَى عليه أقامَ بَيِّنةً، فاليَمينُ هنا لا محَلَّ لها؛ لأنَّ لدَيْنا بَيِّنتينِ، لكُلِّ واحدٍ منها بَيِّنةٌ، والحديثُ صريحٌ في هذه الحال أنَّ الرَّسولَ ﷺ قضى بها لمَنْ هي في يدِهِ، ووجهُ القرارِ بذلك: أنَّ الذي هي بيدِهِ لديه بَيِّنةٌ مُعارَضةٌ ببَيِّنةٍ منَ المُدَّعي، لكنَّ جانِبَهُ تَرَجَّحَ لكونِ المُدَّعي به في يدِه؛ لأنَّ البَيِّنتينِ تَعارَضَةٌ ببَيِّنةٍ منَ المُدَّعي، لكنَّ جانِبَهُ تَرَجَّحَ لكونِ المُدَّعي به في يدِه؛ المَنَّ عارَضَتا فتَساقَطَتا، فيُرَجَّحُ جانبُ المُدَّعي عليه؛ الأنَّا في يدِهِ.

فإنْ قال قائلٌ: وهل يحتاجُ إلى اليَمينِ في مثلِ هذه الحال؟

الجوابُ: منَ العُلَماءِ مَنْ قالَ: إنّه يحتاجُ إلى اليَمينِ؛ لأنَّ البَيِّنتينِ لمَّا تَساقَطَتا صارتِ القَضيَّةُ كَأَنَّهُ ليس فيها بَيِّنةٌ لا للمُدَّعِي ولا للمُدَّعى عليه، وفي مثلِ هذه الحالِ يكونُ على المُدَّعى عليه اليَمينُ، ومِنْهم مَنْ قالَ: لا حاجةَ لليمينِ، وهذا هو ظاهِرُ الحديثِ أنَّهُ ليس فيه لكُلِّ يمينُ؛ وهل نحكمُ بها لمَنْ هي في يدِه، وهو المُدَّعى عليه بيمينٍ أو بغيرِ يمينٍ؟ على قوليْنِ، وظاهرُ الحديثِ أنَّهُ لا يمينَ عليه، وهو الأقربُ، هذا هو القولُ الرَّاجِحُ، أنَّهُ يُقْضى بها للدَّاخِلِ وهو الذي هي في يدِه.

والقولُ الثَّاني خلافُ هذا الحُكْمِ، أَنَّهُ يُحْكَمُ بِهَا للمُدَّعِي، ويُسمَّى الخارجَ، قالموا: لأنَّ الدَّاخلَ ليس مُطالبًا بالبَيِّنةِ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «البَيِّنةُ على المُدَّعي»(١)، وهنا أتى المُدَّعي ببَيِّنةٍ فيُحْكَمُ له بها؛ أمَّا المُدَّعي عليه فليس في جانبِهِ إلا اليَمينُ،

⁽١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٤٢٧) برقم (٢١٢٠١).

ولسنا بحاجةٍ إلى اليَمينِ؛ لأنَّ لدَيْنا بَيِّنةً للمُدَّعي.

وقد يَرى الحاكمُ أنَّهُ منَ المَصْلحةِ أنْ يُحَلِّفَهُ، وهو سيَحْلِفُ، فالآنَ الرَّجُلُ جازمٌ بأنَّ ما في يدِهِ له، فسوفَ يَحْلِفُ، ولا ضررَ على الإنسانِ أنْ يَحْلِفَ إذا كانَ صادِقًا.

فإنْ قيلَ: في هذا الحديثِ لم يَقْضِ الرَّسُولُ ﷺ بين الاثنينِ مُناصفةً كما سَبَقَ في حديثِ أبي مُوسى الأشعريِّ رَضَالِلَهُ عَنْهُ (۱) إنَّما قضى بها لمَنْ هي بيدِهِ، وقد خَرَجَ حديثُ أبي مُوسى مُوافقًا لحديثِ ابْنِ عبَّاسٍ رَضَالِلَهُ عَنْهَا بإعمالِ البَيِّنةِ على المُدَّعي واليَمينِ على مَنْ أَنْكَرَ، بينها حديثُ جابرٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ هذا ضعيفٌ ؟

قُلْنا: أمَّا مِن حيثُ النظرِ فإنَّ حديثَ ابْنِ عبَّاسٍ في الصَّحيحينِ ليس فيه ذِكْرُ بَيِّنَتِينِ مُتعارِضَتينِ، بل هي دَعْوى مُدَّع، ومُدَّعًى عليه بدونِ بَيِّنَةٍ، أمَّا هذا فكلُّ واحدٍ عنده بَيِّنَةٌ، فلمَّا تَساقَطَتِ البيِّنتانِ لم يَتَرَجَّحْ أحدُ المُدَّعِيثِنِ، في حديثِ أبي مُوسى وَخَالِيَهُ عَنهُ قضى النَّبيُّ وَيَلِيَّةٍ بالمُدَّعى به بينهما مُناصفةً، أمَّا في حديثِ جابِرٍ رَضَالِيَهُ عَنهُ فَضى النَّبيُّ وَيَلِيَّةٍ بالمُدَّعى به بينهما مُناصفةً، أمَّا في حديثِ جابِرٍ رَضَالِيَهُ عَنهُ فَتَساقَطَتِ البيِّنتانِ لكنْ تَرجَّحَ جانبُ مَنْ هي في يدِهِ، وفي هذه المسألةِ، إمَّا أنْ يَكونَ اليَمينُ على المُدَّعى عليه، أو لا يكونَ عليه شيءٌ، ويُرْجَعُ في هذا لرأي القاضي.

··· @ ···

⁽۱) أخرجه أحمد في المسند، رقم (٤/ ٢٠٤)، وأبو داود: كتاب الأقضية، باب الرجلين يدعيان شيئا وليست لهما بينة، رقم (٣٦١٣)، والنسائي: كتاب آداب القضاة، باب القضاء فيمن لم تكن له بينة، رقم (٤٢٤)، وابن ماجه: كتاب الأحكام، باب الرجلان يدعيان السلعة وليس بينهما بينة، رقم (٢٣٣٠).

١٤٢٦ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضَالِلُهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ الْيَمِينَ عَلَى طَالِبِ الْحَقِّ. رَوَاهُمَا اللَّارَقُطْنِيُّ وَفِي إِسْنَادِهِمَا ضَعْفٌ.

الشَّرحُ

في هذا الحديثِ ردُّ اليَمينِ على جانبِ الْدَّعي، وصورةُ هذه المسألةِ أنَّ الْدَّعيَ ليس عنده بَيِّنةٌ، واللَّدَعي عليه نَكَلَ عن اليَمينِ، وقالَ: «لا أَحْلِفُ» فحينئذٍ يُقْضى عليه بالنُّكولِ. لكنْ يحتاجُ إلى تقويةِ دَعْوى المدِّعي، وذلك باليَمينِ، فنَرُدُّ اليَمينَ على المُدِّعي ونطلبُ منه أنْ يَحْلِفَ فإنْ قالَ: «لا أَحْلِفُ» تَبْطُلُ دعواهُ، وإنْ حَلَفَ قُضى له بذلك.

مثالُ ذلك: ادَّعى زيدٌ على عمرو بمئة ريالٍ، فهنا نُطالِبُ زيدًا بالبَيِّنةِ، فإن لم يكنْ عنده بَيِّنةٌ، سَأَلْنا عَمْرًا، فإذا أُقَرَّ حُكِمَ عليه ولا إشكالَ، وإذا لم يُقِرَّ طَلَبْنا منه اليَمينَ، فإذا حَلَفَ يُخَلَّى سبيلُهُ ويُتْرَكُ، وحينَها تَسْقُطُ الدَّعْوى، فإنْ أبى أنْ يَحْلِفَ يُقْضى عليه بالنُّكولِ؛ لأنَّ رَفْضَهُ أَنْ يَحْلِفَ يدلُّ على أَنَّهُ كاذبٌ بالنُّكولِ.

فإذا نَكَلَ الْمُدَّعِى عليه فإنَّ الحديثَ يدلُّ على أنَّنا نَرُدُّ اليَمينَ على المدِّعي، فإذا قالَ الْمُدَّعي: «أنا لا أَحْلِفُ، إنَّما الحَلِفُ على المُدَّعى عليه، فالرَّسولُ ﷺ يقولُ: «البيِّنةُ على المُدَّعِي، واليَمينُ عَلَى المُدَّعَى عليهِ»(١)، وأنا مدَّع فالذي عليَّ البيِّنةُ، وليس عندي بينةٌ، فكيف تُلْزِمُونَني باليَمينِ؟» قُلْنا: نُلْزِمُكَ بها؛ لأنَّ صاحِبَكَ لها نَكَلَ وأبى أنْ بيِّنةٌ، فكيف تُلْزِمُونَني باليَمينِ؟» قُلْنا: نُلْزِمُكَ بها؛ لأنَّ صاحِبَكَ لها نَكَلَ وأبى أنْ

⁽١) أي: هذا الحديث والذي سبقه برقم (١٤٢٥).

⁽۲) أخرجه الدارقطني في السنن (٥/ ٣٨١) رقم (٤٤٩٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٣١٠) رقم (٢٠٧٣٩).

⁽٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٤٢٧) برقم (٢١٢٠١).

يَحْلِفَ تَرجَّحَ جَانِبُكَ أنت، واليَمينُ تكونُ في جانبِ أقْوى الْمَتداعِيَيْنِ، والنَّبِيُّ ﷺ وَالْكَالَةِ عَلَى صِدْقِهِ (١). ردَّ اليَمينَّ على الْمُدَّعِي في بابِ القَسامةِ؛ لوُجودِ القرينةِ الدَّالةِ على صِدْقِهِ (١).

والصَّحيحُ الرَّاجِحُ: أنَّ الأمرَ في هذه المسألةِ مَوْكُولُ إلى القاضي، إنْ رأى أنْ يَرُدَّ اليَمينَ على المُدَّعي فلْيَرُدَّها، ولا يَضُرُّهُ ذلك إذا حَلَفَ وهو صادقٌ، وإنْ أبى فحَينئذٍ تُوقَفُ الخُصومةُ حتى يَتَبَيَّنَ الأمرُ، وإنْ رأى القاضي ألا يرُدَّها لكونِ المُدَّعي ظاهرَ العدالةِ، والمُدَّعي عليه نكلَ فإنَّهُ يُقْضى عليه بالنُّكولِ، دون أنْ تُردَّ اليَمينُ على المُدَّعي.

وعلى كُلِّ حالٍ: فإنَّ القاضيَ يَعْرِفُ المسألةَ مِن قرائنِ الأَحُوالِ بالنسبةِ للشَّخْصينِ، وبالنسبةِ للمُدَّعى به، ويَحْكُمُ بها يراهُ، وإنَّها أَرْجَعْنا ذلك للقاضي؛ لأنَّ الحديثَ ضَعيفٌ سَندًا وظاهِرُهُ الشُّذُوذُ مَتْنًا.

··· @ ···

١٤٢٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُورًا - تَبْرُقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ - فَقَالَ: «أَلَمْ تَرَيْ إِلَى مُجَزِّزٍ اللَّه لِجِيِّ؟ نَظَرَ آنِفًا إِلَى زَيْدِ مَسْرُورًا - تَبْرُقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ - فَقَالَ: «أَلَمْ تَرَيْ إِلَى مُجَزِّزٍ اللَّه لِجِيِّ؟ نَظَرَ آنِفًا إِلَى زَيْدِ اللَّه عَلَيْهِ (٢). ابْنِ حَارِثَةَ وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَقَالَ: هَذِهِ أَقْدَامٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ (٢).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْهِ: «وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ»؛ هو ابنُ زيدِ بنِ حارثةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُا.

⁽١) ينظر: «باب القسامة» من هذا الكتاب.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الفرائض، باب القائف، رقم (٦٧٧٠)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب العمل بإلحاق القائف الولد، رقم (١٤٥٩).

قَوْلُها رَضَالِكَ عَنَهَا: «ذَاتَ يَوْمٍ» كلمة (ذاتَ) تَرِدُ في اللَّغةِ العربيَّةِ على عدَّةِ أَوْجُهِ، منها: الزِّيادةُ للتَّوكيدِ؛ كما في قَوْلها هنا «ذاتَ يومٍ» فهي زائدةٌ إذْ إنَّك لو حَذَفْتَها فقُلْتَ: «دَخَلَ علَيَّ النَّبيُّ يومًا» صحَّ الكلامُ، كما أفادتْ زِيادَتُها هنا الإبهامَ، فقَوْلُها: «ذاتَ يومٍ» مبهمٌ في غايةِ الإبهام.

قَوْلُها رَضَاًلِلَهُ عَنْهَا: «مَسْرُورًا»؛ حالٌ منَ النَّبِيِّ عَلَيْكَةٍ.

قَوْلُهَا رَضَيَالِلَهُ عَنْهَا: «تَبْرُقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ»؛ حالٌ أُخْرَى، و «تَبْرُقُ» أي: تلمعُ، و «أساريرُ الوجْهِ» هي مَغابِنُهُ التي تكونُ في الجبهةِ، وإنَّمَا تبرقُ إذا دَخَلَ السُّرورُ على الإِنْسانِ، وأيضًا الوجهُ مع السُّرورِ يَسْتنيرُ، ويَتَوَسَّعُ ويَحُسُّ به الإِنْسانُ.

فقالَ ﷺ: «أَلَمْ تَرَيْ إِلَى مُجَزِّزٍ...» إلخ؛ أي: ألم تَعْلَمي، والاسْتِفْهامُ هنا للتَّقريرِ، والمَعْنى: أَعَلِمْتِ، وهذا تقريرٌ للحُكْمِ الواقِعِ، وقولُهُ: «مُجَزِّزٍ» اسمُ فاعلِ مِن جَزَّزَ المَزيدةِ، وأَصْلُها غيرَ مزيدةٍ مِن (جَزَّ)، وهذا الرَّجُلُ وُصِفَ بذلك لأنَّهُ إذا كانَ عنده أَسْرى جَزَّ رُؤُوسَهُم، وأطْلَقَهم ومَنَّ عليهم بالإطْلاقِ، والمُدْلِيُّ أي: مِن بَني مُدْلِج.

قولُهُ ﷺ: «نَظَرَ آنِفًا» أي: قريبًا، «إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ» هو مولَى لرَسولِ اللهِ ﷺ، وهَبَنهُ له خَديجةُ رَخَالِنَهُ عَنَقَهُ، و «أسامةَ» ابنَ زيدٍ، وكانَ لوْ نُهما مُخْتَلِفًا، فأسامةُ كانَ أسودَ؛ لأنَّ أُمَّهُ حَبَشِيَّةٌ، وزيدٌ كانَ أبيض، أي كانَ الابنُ أسودَ بينها أبوهُ أبيض، كانَ أسركونَ ينالونَ مِن عِرْضِهِ؛ لأنَّ له صِلةً بالنَّبيِ ﷺ وهو لو كانَ مَوْلَى لأيِّ واحدٍ مِن قُرَيْشٍ ما همهم هذا الأمرُ، لكنْ لأنَّهُ مَوْلَى للنبيِ ﷺ أرادوا أنْ يَطْعَنوا فيه، فكانوا يَتَكَلَّمونَ كيف يكونُ الابنُ أسودَ والأبُ أحرَ أو أبيض، والنَّبيُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ فكانوا يَتَكَلَّمونَ كيف يكونُ الابنُ أسودَ والأبُ أحرَ أو أبيض، والنَّبيُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ

مُغْتَمُّ مِن أَنْ يَقَالَ هَذَا فِي مُولاهُ، فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحَيِّبُهُ وَيَحَبُّ ابنَهُ، حتى إِنَّ أسامةَ رَضَى اللهِ عَلَيْهِ وَابنِ حِبِّهِ، فكَانَ هذا يُحْزِنُ الرَّسُولَ عَلَيْهِ .

فلما مرَّ هذا المُجَزِّزُ نظرَ إلى أُسامة وأبيه وكانَ فَوْقَهما كِساءٌ لم يَخْرُجُ منهما إلا الأقدامُ فقط، ولعَلَّهُما كانَ في نومِ راحةٍ، ولعلَّهُ لا يَعْرِفُهما فقالَ: "إنَّ هذه الأقدامَ بَعْضُها مِن بعضٍ»؛ لأَنَّهُ قائفٌ، فَسُرَّ بذلك النَّبيُّ ﷺ فلا تكونُ هذه الأقدامُ بعْضُها مِن بَعْضٍ إلا لأنَّ أحدَهُما ولَدٌ للآخرِ؛ لأنَّ الولدَ بَضْعةٌ مِن أبيه، فسرَّ النَّبيُ ﷺ فَاللهُ.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١ - أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ بَشَرٌ؛ وجهُ الدَّلالةِ أنَّهُ يَلْحَقُهُ مَا يَلْحَقُ البشرَ منَ الشُّرورِ
 والحُزْنِ؛ لقَوْلِها رَضَايِّلَهُ عَنْهَا: «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُورًا».

٢- أنَّهُ يَنْبغي للإنسانِ أنْ يُسَرَّ بمثلِ هذه الأُمورِ؛ التي يبينُ بها الحقُّ ويَنْجلي وتزولُ بها التُّهَمُ عمَّنْ ليس بأَهْلِها؛ لأنَّ القلبَ الحَجَريَّ لا يُبالي، لا يُسَرُّ بها يَسُرُّ، ولا يَحْزَنُ بها يُحْزِنُ، فهو حَجَريُّ لا يَتَأَثَّرُ، والإنسان الرقيقُ اللَّيِّنُ هو الذي يتأثَّرُ بهذه الأُمورِ سُرورًا أو حُزْنًا.

٣- حرصُ النَّبِيِّ عَلِيَةٍ على حمايةِ الأعْراضِ؛ وكما أنَّ اللهَ عَنَّوَجَلَّ يَحْمي الأعراضَ بحدٍّ القَذْفِ ثمانينَ جَلْدةً، وألا تُقْبَلَ شهادةُ القاذِفِ، وأنْ يكونَ فاسِقًا، فكذلك النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَلَامُ يُحِبُّ حمايةَ الأعْراضِ.

٤- أنَّ النَّبيَ ﷺ مِن خيرِ النَّاسِ لأَهْلِهِ؛ بل هو خيرُ النَّاسِ لأَهْلِهِ، حيث دَخَلَ على أنَّهُ يَنْبغي على أصغرِ نسائِهِ عائشة أُمِّ المُؤْمنينَ رَضَىٰ لَيْهُ عَنْهَا وأَخْبَرَ ها الْحَبَرَ، مما يَدُلُّ على أنَّهُ يَنْبغي

على الإنسانِ أَنْ يَكُونَ مع أهلِهِ مُمْتَزِجًا مُخْتَلِطًا، لا يُخفِي عليهم شيئًا، كما أَنَّ أهلَهُ لا يُخفونَ عليه شيئًا.

٥- أنَّ اختلافَ اللوْنِ بين الأبِ وابنِهِ أو بين الأُمِّ وابْنِها لا يَسْتَلْزِمُ التُّهْمة ؛ ويدلُّ لذلك أيضًا: ما ثَبَتَ في الصَّحيحينِ أنَّ رجلًا قالَ: يا رَسولَ اللهِ! إنَّ امْرأَتِي وللَّتُ غُلامًا أسودَ، وكانَ الرَّجُلُ وزوجُهُ غيرَ أسودَينِ، وكأنَّهُ إما أنَّهُ يُعرِّضُ وللَّتُ غُلامًا أسودَ وكانَ الرَّجُلُ وزوجُهُ غيرَ أسودُ مِن بين أبوينِ أبيضينِ، بامرأتِهِ، وإمَّا أنَّهُ يسألُ الرَّسولَ ﷺ كيف يُولَدُ خلامٌ أسودُ مِن بين أبوينِ أبيضينِ، فالكلامُ يحتملُ المَعْنينِ، وكانَ الرَّجُلُ أعْرابيًّا صاحبَ إبلِ فقالَ له النَّبيُ ﷺ: «هَلْ فالكلامُ يحتملُ المَعْنينِ، وكانَ الرَّجُلُ أعْرابيًّا صاحبَ إبلِ فقالَ له النَّبيُ عَيْدٍ: «هَلْ فلكَ مِنْ إبلٍ؟» قالَ: «هَلْ فيها مِنْ أَوْرَقَ ؟» لكَ مِنْ إبلٍ؟» قالَ: نعم، والأَوْرَقُ هو الأبيضُ وفيه شيءٌ منَ السَّوادِ، كلَوْنِ الفِضَّةِ التي تُسمَّى الوَرِقَ، فقالَ: «مِنْ أَيْنَ أَتَى هَذَا لَكَ؟» قالَ: لَعَلَّهُ نزَعَهُ عِرْقُ مِن آبائِهِ أو أَجْدادِهِ أو أُمُهاتِهِ، فقالَ: «فَلَا النَّكَ؟» قالَ: لَعَلَّهُ نزَعَهُ عِرْقُ مِن آبائِهِ أو أَجْدادِهِ أو أُمَّهاتِهِ، فقالَ: «فَلَعَلَ ابْنَكَ نَزَعَهُ عِرْقٌ» (١)، فذكرَ عَلَيْ الدَّليلَ قبلَ الحُكْمِ، حتى يأتِي الحكمُ والإنسانُ مُقْتَنِعٌ تمامًا.

فهذا اللَّوْنُ لا يُؤَدِّي إلى التُّهْمةِ، فإنَّهُ قد يكونُ هناك عِرْقٌ سابقٌ مع أنَّ قضيَّةَ أُسامةَ وأبيه رَضِيَالِتَهُ عَنْهُا فيها وضوحٌ أنَّ الذي نَزَعَهُ في هذا الأمُّ.

٦- العملُ بالقِيَافةِ؛ وجهُ ذلك أنَّ النَّبيَّ ﷺ أقرَّها، وسُرَّ بالحُكْمِ بها، والنَّبيُّ عَلَيْهِ أقرَّها وسُرَّ بالجُكْمِ بها، والنَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ لا يُقِرُّ على باطِلٍ، ولا يُسَرُّ بالباطِلِ، فالقيافةُ حُكْمٌ شَرعيُّ دلَّتِ السُّنةُ عليه، مَبْنيٌّ على الشَّبهِ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب إذا عرَّض بنفي الولد، رقم (٥٣٠٥)، ومسلم: كتاب اللعان، رقم (١٥٠٠) من حديث أبي هريرة رَضِّالِلَّهُ عَنْهُ.

والقافةُ: قوْمٌ يَعرفونَ الأنسابَ بالشَّبهِ، مُفْردها القائِفُ، والظَّاهِرُ أَنَّهُ لا يستطيعُ الإِنْسانُ أَنْ يَكْتَسِبَها بالتَّعَلُّمِ، بل هي وراثةٌ ثم تَنْمو مع التجاربِ.

ولهذا قالَ العُلَماءُ رَحِمَهُ وَاللّهُ: إذا تَنازَعَ رَجلانِ في غلامٍ ولا بَيِّنةَ لأَحَدِهِما فإنَّهُ يُعْرَضُ على القافةِ، فمَنْ أَلْحُقَتْهُ بها لَجِقَهُ، ولو أَلْحُقَتْهُ بالاثنينِ جَمِيعًا فإنَّ الفُقهاءَ يقولونَ يُلْحَقُ بالأثنينِ جَمِيعًا، لكنَّ الأطباءَ يقولونَ: لا يُمْكِنُ أَنْ يُلْحَقَ بأبوينِ، وكلامُ الأطباءَ يقولونَ: لا يُمْكِنُ أَنْ يُلْحَقَ بأبوينِ، وكلامُ الأطبّاءِ مَبْنيٌّ على المَحْسوسِ.

وإذا قالَها الإنسانُ عن شخصٍ مُشْتَبهِ بنسبِهِ، قالَ: هذا وَلَدُ فُلانِ، ولم يَدَّعِ أحدًا، فإنَّهُ يُخْكَمُ له به ما لم يُكذِّبهُ الحسُّ، فإنْ كذَّبهُ الحسُّ فإنَّهُ لا يُخْكَمُ له به، مثلُ أنْ يقولَ: هذا ولدُ فلانٍ، وللغلامِ خمسُ سَنواتٍ وللآخرِ ثماني سَنواتٍ فهذا لا يُمْكِنُ، لكنْ ما دامَ قولُهُ مُمْكِنًا فإنَّهُ يُحْكَمُ بقَوْلِهِ.

فإنْ قال قائلٌ: وهل يُلْحَقُ بالنسبِ غيرُهُ، بمعنى لو أنَّ القائفَ حَكَمَ بشيءٍ منَ الأَمْوالِ أو منَ الحُقوقِ فهل يُلْحَقُ بالنسبِ أم لا؟

الجوابُ: في هذا خلافٌ بينَ العُلَماءِ رَحَهُ مُراللهُ فمِنْهِم مَنْ قالَ: إِنَّهُ يُلْحَقُ؛ لأَنَّ النَّبِيَ عَلِيُهُ إِنَّمَا حَكَمَ بالقافةِ؛ لأنَّما دليلُ، ومِنْهم مَنْ قالَ: إِنَّهُ لا يكونُ إلا في النَّسبِ؛ وذلك لأنَّ الشارعَ له تَشَوُّفُ لثبوتِ الأنسابِ، ولا يُساويهِ غيرُهُ، لكنَّ العملَ الآنَ على القولِ الأوَّلِ وهو العملُ بالقيافةِ، لكنْ يُؤْخَذُ حينَها الجاني ويُقرَّرُ حتى يُقرَّ، فلو قالَ القائفُ: هذا الأثرُ قدمُ فُلانٍ، فإنَّهُ يُحْكَمُ بذلك، ويُؤْتى بالرَّجُلِ ويُقرَّرُ، ولا يقالُ بهذا: إنَّنا لا نَلْتَفِتُ بقولِ القائِفِ إطْلاقًا.

ولقد حدَّثني بعضُ القافةِ أنَّهُ إذا رأى قدمَ إنْسانٍ فكأنَّما رأى وجْهَهُ، حتى وإنْ لم يَكُنْ يَعْرِفُهُ، وهذا غريبٌ. والقافة أيضًا يعرفونَ أثرَ البعيرِ، إذا كانتُ كبيرة أو صغيرة، أو حاملًا أو غيرَ حاملٍ، بل إنهم يعرفونَ لوْنَهَا، ولولا أنَّهُم يَتَحَسَّسونَ ذلك بالأُمورِ المَحْسوسةِ لقُلْنا: إنهم يَدَعونَ الغَيْب، وليس كذلك، وكانَ في هذا البلدِ قائفٌ يجيدُ القِيافةِ تمامًا، فتسلَق رجلٌ سارقٌ جدارَ بيتٍ وسَرَقَهُ، وكانَ مِن أقارِبِ أهلِ البيتِ، بمعنى أنّهُ تَبْعُدُ تُهمتُهُ، فجاءَ هذا القائفُ فرَأى أثرَ إبهام رِجْلِهِ في الجدارِ، فقالَ لَمَنْ معهُ -والذين معه كانوا خَدَمَ الأميرِ - قالَ: انْصرفوا، فقد عَرفْنا الرَّجُلَ بإبهام رِجْلِهِ، ولم يُخْيِرُهم به، ثم ذَهَبَ القائفُ إلى السَّارقِ وقالَ له: يا فُلانُ، لماذا تَسْرِقُ مِن أَرْحامِكَ وأنْسابِكَ؟! فأنْكَرَ الرَّجُلُ بشِدَّةٍ، فقالَ له القائفُ: أنا عَرفْتُكَ مِن أثرِكَ، فإمَّا أنْ تُعْطِينِي ما سَرَقْتَ وأَرُدَّهُ لهم، ولا أُخْيِرَهُم بك، أو أخبَرْ ثَهُم والأميرَ أنَّك السارقُ، فلها عَرَفَ السارقُ اللهُ انْكَشَفَ أَمْرُهُ ولا مناصَ، أعْطى المسروقَ للقائِفِ فردَّهُ للما عَرَفَ السارقُ اللهُ النَّافِ فردَّهُ

وحدَّثَنا بعضُ طلبةِ العلمِ أنَّ له أخًا يعلمُ القِيافةَ، وقد حَدَّثَ أَنَّهُ ضاعتْ منه ناقةٌ في الوَحْلِ وهي حاملُ، وأَنْجَبَتْ ولدَها، ولَقِيَ أثرَ ولدِها وقَصَّها، فسبحانَ الله!.

وربَّما يُسْتَدَلُّ لذلك بقصَّةِ داودَ وسُليهانَ -عليهما السلامُ- في قولِهِ تَعالَى: ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَنَ إِذْ يَعَكُمُ اللَّهُ لِلهُ الْمُؤْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَهِدِينَ ﴾ [الانبياء:٧٨]، فإنَّهُ لا يُدرى عن أنَّها نَفَشَتْ إلا بالأثر.

فإنْ قيلَ: وهل يُلْحَقُ بالقيافةِ العملُ بالبصماتِ الآنَ، أو التقريرِ الطبيِّ ليُبيِّنَ نِسَبَ الحملِ أو المولودِ؟ قُلْنا: حتى يُعْتَبَرَ العملُ بالبصهاتِ فلا بُدَّ مِن أمرينِ:

أولًا: أنْ تَتَّفِقَ البصماتُ صحيحًا، ثانيًا: أنْ لا يكونَ هناك ما يُخْفي البصماتِ؛ لأَنَّهُ قد يَبْصُمُ الإِنْسانُ فوقَ بصمةِ غيرِهِ فتَشْتَبِهُ، أمَّا مسألةُ الاستدلالِ بفصيلةِ الدمِ على النَّسبِ فالظَّاهِرُ أنَّها لا تَدُلُّ على هذا؛ لأَنَّهُ قد تكونُ فصيلةُ الابنِ غيرَ فصيلةِ الأب.



كتاب العثق العثق المعالم المعثق المعالم المعثق المعالم المعالم

أَخَّرَ الْمُؤَلِّفُ رَحْمَهُ اللَّهُ كتابَ العِتْقِ إلى آخِرِ أحاديثِ الأحْكامِ؛ تَفَاؤُلًا بأنْ يُعْتِقَهُ اللهُ تَعَالَى منَ النَّارِ، وقد سَلَكَ ذلك بعضُ أهْلِ العِلْمِ، ومنَ العُلَماءِ مَنْ جَعَلَ كتابَ العِتْقِ بعد المواريثِ؛ لأنَّ صلتَهُ بالمواريثِ أنَّ العِتْق يحصلُ به الولاءُ، والولاءُ أحدُ أسبابِ الإرْثِ الثلاثةِ، فلكلِّ منَ المُؤلِّفينَ وجهةُ نظرِ، ونسألُ اللهَ أنْ يُعْتِقَنا وإيَّاهُم منَ النَّارِ.

العِتْقُ: هو تحريرُ الرَّقَبةِ وتَخْليصُها منَ الرِّقِّ، ولا بُدَّ أَنْ نَعْرِفَ ما هي الأسْبابُ التي يكونُ بها الإنسانُ البشرُ رَقيقًا؛ لأنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ نعرفَ العِتْقَ حتى نَعْرِفَ الرِّقَ. الرِّقَ.

الرِّقُّ: سببُهُ شيءٌ واحدٌ وهو الكُفْر، ليس له سببٌ سوى ذلك، فليس سَببُهُ الجُوعَ فيبيعُ الإنسانُ ولدَهُ أو ابْنتَهُ، وإنها سَببُهُ الكُفْر، وذلك أنَّ المُسْلِمينَ إذا قاتلوا الكُفَّارَ وغَلَبوا عليهم واستَوْلُوا على نِسائهم وذُرِّيَّاتِهم فإنَّ هؤلاءِ النِّساءَ والذُّرِيَّةَ يكونونَ أرِقَّاءَ مملوكينَ للمُسْلِمينَ، يكونونَ أرِقَّاءَ مملوكينَ للمُسْلِمينَ، إذَنِ: السببُ الوحيدُ للرِّقِّ هو الكُفْرُ.

ثم بعد ذلك يَأْتِي النَّتَاجُ، فإذا أَنْتَجَتِ الأَمَةُ إِنْتَاجًا فإنَّ ما يَأْتِي منها يكونُ رَقيقًا، إلا إذا أتت به مِن سَيِّدِها، فإنَّهُ يكونُ حُرَّا، وتكونُ هي أُمَّ ولدٍ، أو إذا اسْتُنْنِيَ حَمْلُها فإنَّهُ يكونُ رُقيقًا تَبَعًا لأُمِّهِ، حتى لو تَزَوَّجَتْ حَمْلُها فإنَّهُ يكونُ رُقيقًا تَبَعًا لأُمِّهِ، حتى لو تَزَوَّجَتْ

رَجلًا حُرَّا، وأتتْ منه بولدٍ فالولدُ رقيقٌ لسَيِّدها؛ ولهذا حرَّمَ اللهُ على عبادِهِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الإنْسانُ أَمَةً إلا بشروطٍ:

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ ذَالِكَ لِمَنْ خَشِي ٱلْعَنَتَ مِنكُمْ ﴾ [النساء: ٢٥].

وقال تَعالَى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوِّلًا ﴾ [النساء: ٢٥] أي: لم يَجِدْ مهرًا.

ولهذا قالَ الإمامُ أَحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا تزوَّجَ الحُرُّ أَمَةً رَقَّ نِصْفُهُ»؛ لأنَّ أولادَهُ يكونونُ أرِقًاءَ إلا بشرطٍ.

إذنْ: سببُ الرِّقِّ الكفرُ، أو النَّتاجُ منِ امرأةٍ رقيقةٍ.

أمَّا العِتْقُ فله أسبابٌ مُتَعَدِّدةٌ، وإنَّمَا كَثُرَتْ أسبابُ العِتْقِ دون أسبابِ الرِّقِّ؛ لأنَّ الشارعَ له تَطَلُّعٌ وتشوُّفٌ إلى التَّحْريرِ، ولهذا جَعَلَ له أسبابًا كثيرةً مِن أَجْلِ أَنْ لِشَارعَ له تَطَلُّعٌ وتشوُّفٌ إلى التَّحْريرِ، ولهذا جَعَلَ له أسبابًا كثيرةً مِن أَجْلِ أَنْ يَقِلَ رقُّ النَّاسِ بعْضِهم بعضًا، والعتقُ يحصلُ بأُمورٍ:

الأوَّل: اللَّفْظُ؛ بأنْ يقولَ السَّيِّدُ لرقيقِهِ: «أنت حُرُّ» فإذا قالَ ذلك صارَ حُرَّا، أو أتى بلفظٍ يدلُّ على ذلك بأيِّ لغةٍ كانت، فإنَّهُ يكونُ حَينئذٍ حرَّا بالقولِ.

ثانيًا: بالفعل؛ فيكونُ التحريرُ بالفعل، وذلك بالتَّمثيلِ بالعبدِ، فإذا مثَّلَ به فإنَّهُ يُعْتَقُ عليه، والتمثيلُ هو أنْ يَقْطَعَ طَرفًا مِن أطرافِهِ، أو أُنْمُلةً مِن أنامِلِهِ، أو شيئًا مِن أُذُنِهِ، أو شيئًا مِن جلدِهِ، أيَّ تمثيلٍ يكونُ، فإنَّهُ بذلك يكونُ حُرَّا، فيُمْنَعُ هذا الإنْسانُ مِن استمرارِ مِلْكِهِ عليه؛ لأنَّهُ فَعَلَ ما يُنافي الرَّحَة، فلا يُمْكِنُ أَنْ يَبْقى عندَهُ.

فإنْ قيلَ: فهل يَحْصُلُ بالضربِ؟

قُلْنا: لا يَحْصُلُ بالضربِ، لكنْ يَنْبغي لَنْ ضَرَبَ مَمْلُوكَهُ ضَربًا مُبَرِّحًا أَنْ يُعْتِقَهُ كفَّارةً له، إذا لم يَكُنْ هذا الضربُ مِن أَجْلِ التأديبِ.

الثَّالثُ: اللِّلْكُ؛ أي قد يَمْتَلِكُ المرءُ الرقيقَ فيَعْتِقُ عليه بمُجَرَّدِ اللِلْكِ، وقاعدةُ ذلك أنْ يَمْلِكَ ذا رحِمٍ مَحْرُمٍ منه بالنسبِ، كالابنِ يَمْلِكُ أباهُ، والأبِ يَمْلِكُ ابنَهُ، والأخِ يَمْلِكُ أخاهُ، والخالِ يَمْلِكُ ابنَ أُخْتِهِ، والعمِّ يَمْلِكُ ابنَ أخيهِ.

إِذَنْ: يَخْصُلُ بِأَنْ يَمْلِكَ الإِنْسَانُ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ منه بِالنسبِ خاصَّةً، واحْتَرَزْنا بِقَوْلِنا: «بِالنَّسبِ» منَ الرَّضاعِ والمُصاهرةِ، فلو مَلَكَ الإِنْسَانُ أُمَّ زوجتِهِ لم تَعْتِقُ؛ لأَنَّهَا حرامٌ عليه بِالمُصاهرةِ، ولو مَلَكَ أُمَّهُ منَ الرَّضاعِ لم تَعْتِقْ عليه؛ لأنَّها حرامٌ عليه بالرَّضاعِ، إنها المَحْرَمُ الذي يُوجِبُ العِتْقَ هو أَنْ يَمْلِكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرُمٍ منه بالنسب.

الرَّابِع: السِّرَايةُ؛ فإذا كانَ للإنْسانِ شَرِكةٌ في عبدٍ، ثم أَعْتَقَ نصيبَهُ منه، صارَ العِتْقُ على نصيبِ صاحِبِهِ قَهْرًا على المُعْتِقِ والمالِكِ.

مثالُهُ: عبدٌ بين رَجُلينِ أنْصافًا، فأعْتَقَ أحدُ الرَّجُلينِ نَصيبَهُ، فيُعتَّقُ لكنْ يَسْري العِثْقُ إلى نَصيبِ صاحِبِهِ، ويَعْتِقُ على صاحِبِهِ بالسِّرايةِ قَهْرًا عليهما جميعًا، فهذا المُعْتِقُ يُلزَمُ بأنْ يَدْفَعَ قيمةَ نصيبِ صاحِبِهِ إلى صاحِبِهِ، والثَّاني يُلْزَمُ بالتَّخلِّي عن نَصيبِهِ يُلزَمُ بأنْ يَدْفَعَ قيمةَ نصيبِ صاحِبِهِ إلى صاحِبِهِ، والثَّاني يُلْزَمُ بالتَّخلِّي عن نَصيبِهِ مِن هذا العبدِ؛ لأنَّهُ عَتَقَ بالسِّرايةِ. فهذا ما يَحْصُلُ به العِتْقُ.

والعتقُ مشروعٌ مُطْلقًا ومُقَيَّدًا، فمشروعٌ مُطْلقًا يعني: يُسَنُّ لكلِّ إنْسانٍ عنده والعَيِّن أَنْ يُعْتِقَهُ لِهَا فيه منَ الثَّوابِ والأَجْرِ، ومُقَيَّدًا بأسبابٍ مُعَيَّنةٍ، مثلِ الكُفَّاراتِ: كفَّارةِ اليَمينِ، وكفَّارةِ الظِّهارِ، وكفَّارةِ القتلِ، وكفَّارةِ الجهاعِ في نهارِ رَمضانَ، كفَّارةِ اليَمينِ، وكفَّارةِ الظِّهارِ، وكفَّارةِ القتلِ، وكفَّارةِ الجهاعِ في نهارِ رَمضانَ،

فيُشْرَعُ العِتْقُ كما هو معروفٌ للجميعِ، فهو عِبادةٌ تارةً مُقَيَّدٌة بسببٍ، وتارةً تكونُ غيرَ مُقَيَّدةٍ.

ومِن ثوابِ العِتْقِ ما ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحْمَهُ ٱللَّهُ فقالَ:

المْرِيّ مُسْلِمٍ اللهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِكَ عَنْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «أَيُّمَا المْرِيّ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ اللهُ عَنْ النَّارِ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ (۱). أَعْتَقَ الْمَرَأُ مُسْلِمًا، اسْتَنْقَذَ اللهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ (۱).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «أَنَّهَا امْرِئِ مُسْلِمٍ»؛ هذا وصْف عامٌّ، وطريقُ العُمومِ فيه أنَّ «أَيُّما» شرطيَّةٌ، فاشترطَ النَّبيُ ﷺ الإسْلامَ في كُلِّ منَ المُعْتِقِ والمُعْتَقِ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «اسْتَنْقَذَ اللهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ»؛ كُلُّ عُضْوِ منَ الْمُعْتَقِ يَسْتَنْقِذُ به اللهُ عُضْوًا منَ المُعْتِقِ منَ النَّارِ، اليدُ باليدِ، والرِّجْلُ بالرِّجْلِ، والرَّأْسُ بالرَّأْسِ، والصَّدْرُ بالصَّدْرِ، والفَرْجُ بالفَرْجِ، كُلُّ شيءٍ، أي: أَنَّهُ إذا أَعْتَقَ الكُلَّ –وهو سيعْتِقُ الكُلَّ – فإنَّ اللهَ عَرَّفَ كَلَّ سيعْتِقُهُ أيضًا منَ النَّارِ.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١- الحتُّ على العِتْقِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ لا يَذْكُرُ فضلَ العملِ إلا مِن أجلِ الحتُّ عليه والتَّرْغيبِ فيه.

٧- الردُّ على مَن قالوا: إنَّ مِن تمامِ العبادةِ أنْ يَعْبُدَ اللهَ لله لا للتَّوابِ؛ لأنَّنا إذا

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب العتق، باب في العتق وفضله، رقم (۲۰۱۷)، ومسلم: كتاب العتق، باب فضل العتق، رقم (۱۵۰۹).

قُلْنا بهذا بطلتِ جميعُ الأدِلَّةِ الدَّالةِ على التَّرغيبِ والثَّوابِ؛ لأنَّ الشارعَ إنَّما ذَكَرَ هذا مِن أجلِ أَنْ نَرْغَبَ ونَعْمَلَ، كما أَنَّ الحُدودَ على بعضِ المعاصي رَوادِعُ تَرْدَعُ الإِنْسانَ، فكثيرٌ منَ النَّاسِ ليس عنده وازعٌ دِينيٌّ، لكنَّهُ يَخْشى منَ الرَّادِعِ العقابيِّ.

٣- أنَّ هذا الثَّوابَ لا يَحْصُلُ إلا إذا كانَ المُعْتِقُ مُسْلًا؛ لقولِهِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: «أَيُّهَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ» فلو أعْتَقَ الكافرُ رقيقًا، فإنَّهُ لا يحصلُ له هذا الثَّواب؛ لفقدِ شرطِ صِحَّةِ العملِ وقبولِهِ وهو الإسلامُ؛ لأنَّ الكافرَ إذا أرادَ اللهُ تَعالَى أنْ يُجازِيَهُ على عَمَلِهِ الصالحِ جازاهُ عنهُ في الدُّنيا، أمَّا في الآخِرةِ فلا يَنْتَفِعُ به.

٤- أنَّ هذا الثَّوابَ لا يَحْصُلُ إلا لِمَنْ أَعْتَقَ مُسْلِمًا؛ وعلى هذا: فلو أَعْتَقَ كافرًا لم يَحْصُلُ له هذا الثَّوابُ، وذلك إذا أَعْتَقَ الكافرَ فربَّما يَهْرُبُ إلى دارِ الكُفْرِ؛ لأَنَّنا قُلْنا: أصلُ الرِّقِّ هو الكُفْرُ، فإذا أَعْتَقَهُ ربَّما يَهْرُبُ على دارِ الكُفْرِ ولا يستفيدُ النَّاسُ منه، لكنَّ المُسْلمَ لن يَهْرُبَ إلى دارِ الكُفْرِ، فمَنْ أَعتقَ كافرًا لم يَحْصُلُ له الثَّوابُ الذي ذَكرهُ النَّبيُّ عَلَيْدٍ.

فإنْ قالَ قائلٌ: وهل يَنْفُذُ عتقُ الكافِرِ؟

قُلْنا: الظَّاهِرُ نعم، ويحتملُ أَنْ لا يَنْفُذَ عتقُ الكافِرِ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ في جاريةِ مُعاوية بن الحَكمِ رَضَّ اللَّهُ عَنْهَا حين سَأَلَها: «أينَ اللهُ؟» قالت: في السَّماءِ، قال: «أعْتِقْهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ »(١)، فهذا قد يشيرُ إلى أنَّهُ لا يَنْفُذُ عتقُ غيرِ المؤمنةِ، ولكنَّ الذي يَظْهَرُ أَنَّهُ يَنْفُذُ، إلا أنَّهُ لا يَنْبغي أَن يُعْتَقَ غيرُ المُؤْمِنَ حتى يُؤْمِنَ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته، رقم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم رَضِّالِلَّهُ عَنْهُ.

٥- أنَّ الجزاءَ مِن جِنْسِ العملِ؛ ووجْهُهُ أنَّهُ يُسْتَنْقَذُ بكُلِّ عضوٍ منَ المُعْتَقِ عُضْوٌ منَ المُعْتَقِ مُضُوِّ منَ المُعْتِقِ، وهذا لأنَّ الجزاءَ مِن جِنْسِ العملِ؛ ولهذا نظائرُ، منها قولُ النَّبِيِّ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ-: «مَنْ سَقَى مُسْلِمًا عَلَى ظَمَأٍ سَقَاهُ اللهُ مِنَ الرَّحِيقِ المَّخْتُوم» (١).

١٤٢٩ - وَلِلتِّرْمِذِيِّ وَصَحَّحَهُ (٢) عَنْ أَبِي أَمَامَةَ: «وَأَيْبَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ، كَانَتَا فِكَاكَهُ مِنَ النَّارِ».

الشَّرحُ

هذا الحديثُ كالسابق، ولكنّه يزيدُ عليه بأنّ عِثْقَ المَرْأةِ الواحدةِ لا يحصلُ به هذا الثّوابُ، وإنّها يحصلُ الثّوابُ إذا أعْتَقَ امرأتينِ كانتا فِكاكَهُ منَ النّارِ، والحِكْمةُ في ذلك أنّ إعتاقَ الذّكرِ يحصلُ به من المصالحِ العامّةِ والخاصّةِ ما لا يحصلُ بإعتاقِ الأُثنى؛ ولهذا كانتِ الأُثنيانِ تُقابِلُ الذّكرَ الواحدَ، وهذا أحدُ المواضعِ التي تكونُ فيها المَرْأةُ على النّصفِ منَ الرّجُلِ، ومِن ذلك أيضًا: الشّهادةُ، والإرثُ، والدّيةُ، والعقيقةُ، وهذا يدلُّ على أنَّ المَرْأةَ لا تُساوي الرَّجُلَ؛ ولهذا ففي بعضِ أعهالِ الرِّجالِ ليس للأُنْثى مكانٌ فيه، مثلُ: الولاياتِ، كالولايةِ العامّةِ أو الخاصّةِ، ولا يُمْكِنُ أنْ تتولًاهُ المُرْأةُ.

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الزكاة، باب في فضل سقي الماء، رقم (١٦٨٢) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِالِتَلْهُعَنْدُ.

⁽٢) أخرجه الترمذي: كتاب النذور والأيهان، باب ما جاء في فضل من أعتق، رقم (١٥٤٧) من حديث.

وبهذا نَعْرِفُ خطأً أُولئكَ القومِ الذين يُريدونَ أَنْ يُلْحِقوا المَرْأَةَ بِالرَّجُلِ، وَأَنَّ هذا خطأٌ عظيمٌ، وسَفَهُ في العقلِ، وضلالٌ في الدِّينِ، وكيف يُمْكِنُ أَنْ تُلْحَقَ المَرْأَةُ بِالرَّجُلِ في أُمورٍ فرَّقَ اللهُ عَزَّيَجَلَّ بينهما فيها، وفرَّقتِ السُّنَّةُ بينهما فيها أيضًا.

.00.

١٤٣٠ - وَلِأَبِي دَاوُدَ^(۱) مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مُرَّةَ: «وَأَيَّمَا امْرَأَةٍ أَعْتَقَتِ امْرَأَةً مُسْلِمَةً كَانَتْ فِكَاكَهَا مِنَ النَّارِ».

الشَّرحُ

حديثُ التِّرْمِذِيِّ السابقُ فيه أنَّ الرَّجُلَ إذا أعْتَقَ امرأةً واحدةً فإنَّا لا تكونُ فِكاكَه منَ النَّارِ، وفي هذا الحديثِ أنَّهُ لو أعْتَقَتْها امرأةٌ فإنَّا تكونُ فِكاكَها؛ لأنَّ المُرْأة تُقابِلُ المَرْأة؛ فلذلك كانتِ المَرْأةُ إذا أعْتَقَتِ امرأةً تكونُ فِكاكَها؛ لأنَّ المُعتِق وهي المَرْأةُ - ناقصةٌ على نصفِ الرَّجُلِ، فيكونُ ثوابُ المُعْتِقِ هنا كامِلًا؛ لأنَّ العَتيقَ مِثْلُها.

١٤٣١ - وَعَنْ أَبِي ذَرِّ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ العَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «أَعْلَاهَا ثَمَنًا، وَأَنْفَسُهَا «إِيمَانٌ بِاللهِ، وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ». قُلْتُ: فَأَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «أَعْلَاهَا ثَمَنًا، وَأَنْفَسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢).

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب العتق، باب أي الرقاب أفضل؟ رقم (٣٩٦٦).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب العتق، باب أي الرقاب أفضل؟ رقم (١٨ ٥١٨)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان كون الإيهان بالله تعالى أفضل الأعهال، رقم (٨٤).

الشَّرحُ

اعْلَمْ أَنَّ القُرْآنَ والسُّنَةَ تارةً يَأْتِي ابتداءً، وتارةً يكونُ جَوابًا لسؤالٍ، وتارةً يكونُ حَلَّا لمشكلةٍ وقَعَتْ وما أَشْبَهَ ذلك، وهذا الحديثُ كانَ جَوابًا لسؤالٍ، سألَ أبو ذرِّ رَسولَ اللهِ ﷺ: «أَيُّ الأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟» وسؤالُ الصَّحابةِ رَعَوَاللَهُ عَنْهُ عن أفضلِ الأَعْمالِ ليس لُجَرَّدِ العلمِ والنظرِ فقط، بل مِن أجلِ التَّسابُقِ إلى العملِ، فليس حظُّ الصَّحابيِّ منَ السُّؤالِ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ هذا أفضلُ مِن هذا، بل حَظُّهُ أَنْ يَعْمَلَ ويَسْبِقَ اللهِ.

قولُهُ عَلَيْكِ: «إِيمَانٌ بِاللهِ»؛ فالإيمانُ يُسمَّى عملًا؛ لأمْرينِ:

أُولًا: لأنَّهُ إقرارُ القلبِ، واعترافُهُ وخوفُهُ ورجاؤُهُ وتعظيمُهُ، وهذا كُلُّهُ عَمَلَ القلب.

ثانيًا: أنَّ العملَ الصالحَ منَ الإيمانِ باللهِ؛ كما قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَ العَمَلَ الصالحَ منَ الإيمانِ باللهِ؛ كما قالَ العُلَماءُ رَحَهُ وَاللهُ لِيمانَكُم، إِيمَانَكُمْ إِنَ اللهُ بِاللهِ اللهُ وَقَالَ النَّبيُ عَلَيْهُ: «الإيمانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أي: صَلاتكُم إلى بيتِ المَقْدِسِ، وقالَ النَّبيُ عَلَيْهُ: «الإيمانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أي أَعْلَاهَا: قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وأَذْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةُ مِنَ الإيمانِ اللهِ اللهُ، وأَذْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةُ مِنَ الإيمانِ اللهِ اللهُ عَمَلُ القلبِ.

والإيهانُ باللهِ يَتَضَمَّنُ أمورًا أربعةً:

١ - الإيمانُ بوجودِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ .

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب بيان عدد شعب الإيهان وأفضلها وأدناها، رقم (٣٥) من حديث أبي هريرة رَضِحَالِيَّهُ عَنْهُ.

٢ - والإيمانُ بتَفرُّدِهِ بالرُّبوبيَّةِ.

٣- والإيمانُ بتَفرُّدِهِ بالأُلوهيَّةِ.

٤ - والإيمانُ بتَفرُّدِهِ بأسمائِهِ وصفاتِهِ.

فلا يكونُ مماثلًا للمخلوقِ فيها ثَبَتَ له منَ الأسهاءِ والصِّفاتِ.

قولُهُ ﷺ: «جِهَادٌ» والجِهادُ مَصْدَرُ (جاهَدَ يُجاهِدُ)، ومعناهُ أَنَّهُ بذلُ الجُهْدِ، أي الطاقةِ لإدراكِ أمرِ شاقٌ، فالجِهادُ في سَبيلِ اللهِ لا شكَّ أَنَّهُ شاقٌ، إذْ إنَّ المُجاهِدَ يَعْرِضُ رقبتَهُ لسيوفِ الأعْداءِ، فهو شاقٌ؛ ولهذا تَخَلَّفَ المُنافِقونَ عن الجِهادِ في سَبيلِ اللهِ في غَزْوةِ أُحُدٍ، وكذلك تَخَلَّفوا في غَزوةِ تَبوكَ.

قولُهُ عَيَّةٍ: ﴿فِي سَبِيلِهِ الْيَ فَي طريقِهِ المُوصِّلِ إليه، وقد بَيَّنَ النَّبِيُ عَيَّةٍ ذلك بأبينِ بيانٍ وأخْصِرِهِ وأوْضَحِه؛ إذْ سُئِلَ عَيْهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ عن الرَّجُلِ يقاتِلُ حَمَّةً، ويُقاتِلُ رَياءً، أيُّ ذلك في سَبيلِ اللهِ، فعَدَلَ النَّبِيُ عَيَّكِهُ عن هذا كُلِّه، وقالَ: «مَنْ قَاتَلَ لِتكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هِيَ العُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ »(۱) ، فالرَّجُلُ الأوَّلُ يُقاتِلُ حَمِيَّةً، يعني: عَصَبيَّةً لقومِهِ، والثَّانِي يُقاتِلُ شَجاعةً؛ أي: لأَنَّهُ شُجاعٌ، والشُّجاعُ والشُّجاعُ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عُلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ والشَّعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ النَّاسِ، فهذا يُقاتِلُ شجاعةً ، والثَّالثُ يُقاتِلُ رياءً ؛ أي ليُرى مكانُهُ ، وليس قصدُهُ النَّاسِ، فهذا يُقاتِلُ شجاعةً ، والثَّالثُ يُقاتِلُ رياءً ؛ أي ليُرى مكانُهُ ، وليس قصدُهُ النَّاسِ، فهذا يُقاتِلُ شجاعةً ، والثَّالثُ يُقاتِلُ رياءً ؛ أي ليُرى مكانُهُ ، وليس قصدُهُ النَّاسُ عَلَى اللهُ ال

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب من سأل وهو قائم عالمًا جالسًا، رقم (۱۲۳)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، رقم (۱۹۰٤) من حديث أبي موسى الأشعري رَضِّوَالِيَّكُعَنْهُ.

أَنْ تَكُونَ كَلَمَةُ اللهِ هِي العُلْيا، بِل قَصْدُهُ أَنْ يقولَ النَّاسُ: مَا شَاءَ اللهُ، هذا الرَّجُلُ مِن أَجلدِ النَّاسِ، وأشجعِ النَّاسِ، أمَّا المُقاتِلُ حقًّا في سَبيلِ اللهِ فهو: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هي العُلْيَا».

قولُهُ رَضَالِلَهُ عَنْهُ: «فَأَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟» أَيْ مِن رقابِ الأرِقَّاءِ؛ لقولِهِ تَعالَى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾.

قولُهُ ﷺ: «أَعْلَاهَا ثَمَنًا» أي: أكْثَرُها ثَمنًا، ومنَ المعلومِ أَنَّهُ لنْ يَكْثُرَ ثمنُ الرَّقَبةِ إلا بسببِ فيها.

قولُهُ عَلَيْهِ: «وَأَنْفَسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا» أي: أنَّ نُفوسَ أَهْلِها تَعَلَّقَتْ بها، فها كانَ تَعَلَّقُ نَفْسِ أَهْلِها بها أكثرَ فهي أفضلُ.

مثالُ الأوَّلِ: الأغْلَى ثَمنًا؛ رجلٌ أرادَ أَنْ يُعْتِقَ رقبةً، فذَهَبَ إلى السُّوقِ، فوجَدَ رقبةً بخمسةِ آلافٍ، ورَقبةً بعشرةِ آلافٍ، ورَقبةً بعشرينَ أَلفًا، فأفْضَلُها ذاتُ العشرينَ أَلفًا؛ لأنَّها أغْلَى ثمنًا.

مثالُ الثّاني: مَنْ تَعَلَّقَتْ بها نفسُ أهْلها؛ مثالهُ: إنسانٌ عنده أرقّاءُ -أي: عبيدٌ - أحدُهُم قد تَعَلَّقَتْ نفسُهُ به؛ لكَوْنِهِ يَقْضِي منَ الحاجاتِ ما لا يَقْضيهِ الآخرونَ، أو لسببٍ منَ الأسبابِ، المهمُّ أنَّ نفسَهُ مُتَعَلِّقةٌ به، وأرادَ أنْ يُعْتِقَ أحدَ هؤلاءِ الأرقّاءِ، فالأفضلُ الذي تَعَلَّقَتْ به نفسُهُ، ويَشْهَدُ لهذا قولُهُ تَعالى: ﴿ لَنَ اللّهِ أَنْ اللّهِ مَنَ اللّهُ عُمَرَ رَضَالِيَهُ عَنْهَا إذا للهُ أَنْ اللّهِ مَنَ اللّهِ مَنَ اللّهِ مَن اللّهُ عُمرَ رَضَالِيَهُ عَنْهَا إذا عمران: ٩٢]، وكانَ ابنُ عُمرَ رَضَالِيَهُ عَنْهَا إذا أَنْهُ مُنَ عُمرَ رَضَالِيَهُ عَنْهَا إذا عُمْ اللّهِ تَصَدَّقَ به لينالَ البرّ (١)، لكنَّ أكثرَ النَّاسِ الآنَ -ونحنُ منهم، أعْجَبَهُ شيءٌ مِن مالِهِ تَصَدَّقَ به لينالَ البرّ (١)، لكنَّ أكثرَ النَّاسِ الآنَ -ونحنُ منهم،

⁽١) انظر: البداية والنهاية لابن كثير (١٢/ ٢٣٤).

نسألُ اللهَ أَنْ يُعامِلَنا بالعَفْوِ إذا أَعْجَبَنا شيءٌ منَ المالِ جَعَلْناهُ في الصَّناديـقِ، وقـد لا نستعملُهُ نحنُ، نَشُـحُّ به على أَنْفُسِنا، لا شكَّ أَنَّ هذا قصـورٌ، لكـنْ نسألُ اللهَ العفوَ.

والخلاصةُ: أنَّ أفضلَ الرِّقابِ ما كانتْ أغْلى ثمنًا بالنسبةِ للرَّقبةِ التي تُشْتَرى منَ الغيرِ، والثَّانيةُ: أَنْفَسُها عند أَهْلِها، بالنسبةِ للرِّقابِ المملوكةِ للإِنسانِ، الذي يريدُ أنْ يُعْتِقَ، ويصحُّ أنْ يُقالَ: هما تقريبًا مُتلازمانِ، فكلُّ رقبةٍ ذاتِ نَفَاسةٍ عند أهْلِها فستكونُ غاليةَ الثمنِ؛ إذْ إنَّ أهْلَها لن يَبيعوها إلا بثمنٍ مُرْتَفعٍ.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١ - حرصُ الصَّحابةِ رَضَالِتَهُ عَنْاهُمُ أُولًا على السُّؤالِ عن أفضلِ الأعْمالِ؛ مِن أجلِ
 أَنْ يَقوموا به، وهذا واضحٌ مِن سُؤالِ أبي ذَرِّ رَضَالِتَهُ عَنْهُ.

٢- أنَّ الإيمانَ باللهِ أفضلُ الأعمالِ؛ لقولِهِ عَلَيْهِ: «إِيمَانٌ بِاللهِ» ويليه الجهادُ في سَبيل اللهِ.

فإنْ قالَ قائلٌ: كيف نقولُ: «يليهِ» مع أنَّ الواوَ لا تَقْتضي التَّرْتيبَ؟

قُلْنا: إِنَّهَا لا تَقْتضي التَّرْتيب، ولكنَّها لا تُنافي التَّرْتيب، يعني لا تمنعُ التَّرْتيب ولا تَقْتضيهِ، وحَرَفْنا أَنَّ التقديمَ يدلُّ ولا تَقْتضيهِ، وحَرَفْنا أَنَّ التقديمَ يدلُّ على التَّرْتيبِ مِن سُنَّةِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ فَإِنَّهُ حِين أقبلَ على الصَّفا ودَنا منه قَرَأً ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَالْمَرُونَةُ مِن شُعَآبِرِ ٱللَّهِ ﴿ إِنَّ اللهُ بِهِ ﴿ اللهَ إِنَّ اللهُ بِهِ ﴿ اللهَ مُسْلِم، وللنَّسائيِّ:

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨) من حديث جابر بن عبد الله رَضِّاً لللهُ عَنْهُمَا.

«ابْدَءُوا بِهَا بَدَأَ اللهُ بِهِ»(١).

٣- فضلُ الجِهادِ في سَبيلِ اللهِ؛ لقولِهِ ﷺ: "وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ" وهل هو أفضلُ مِن طلبِ العلمِ؟ وهل هو أفضلُ مِن القيامِ على الأرملةِ والمساكينِ؟ نقولُ: في هذا تفصيلٌ:

فَالرَّجُلُ الذي عنده قُوَّةٌ في الحفظِ وقُوَّةٌ في الفهمِ واستعدادٌ لتقبُّلِ العِلْمِ، وليس كذاك في القُوَّةِ البَدنيَّةِ، فهذا لا شكَّ أنَّ طلبَ العلمِ في حقِّه أفضلُ، والرَّجُلُ الذي ليس مُتَّصفًا بهذه الصِّفاتِ، أي أنَّهُ قليلُ الحفظِ، قليلُ الفهمِ، ولكنَّهُ قويُّ الذي ليس مُتَّصفًا بهذه الصِّفاتِ، أي أنَّهُ قليلُ الحفظِ، قليلُ الفهمِ، ولكنَّهُ قويُّ المخيمِ، قويُّ العزيمةِ، شجاعٌ مِقْدامٌ، فإنَّ هذا يكونُ الجِهادُ في حقِّهِ أفضلَ، ولكلِّ مقامِ مقالُ.

كذلك رجلٌ عنده أرملةٌ ومساكينُ، لا يقومُ بهم أحدٌ، وهم محتاجونَ أو مُضْطَّرونَ إليه، فهذا بقاؤُهُ عندهم يكونُ أفضلَ منَ الجِهادِ في سَبيلِ اللهِ.

لأنَّ الجِهادَ في سَبيل اللهِ فرضُ كفايةٍ، والقيامَ بواجبِ هؤلاءِ الذين هم مِن أَهْلِكَ فرضُ عينٍ، فهو أفضلُ، فالفضائلُ قـد يَطْرَأُ عليها أسبابٌ تجعلُ المفضولَ فاضلًا.

فإنْ قالَ قائلٌ: أيهما أفضلُ، طلبُ العلمِ، أو الجِهادُ، بقطعِ النظرِ عن الطالِبِ والمُجاهِدِ؟

قُلْنا: هذا محلُّ خلافٍ بينَ العُلَماءِ رَحَهُ واللَّهُ فمِنْهم مَنْ قالَ: طلبُ العلمِ أفضلُ؛

⁽١) أخرجه النسائي: كتاب مناسك الحج، باب القول بعد ركعتي الطواف، رقم (٢٩٦٢) من حديث جابر بن عبد الله رضِيَالِيَّهُ عَنْهَا.

لأنَّ العلمَ تَفْتَقِرُ إليه جميعُ الأعْمالِ، فكُلُّ الأعْمالِ تَفْتَقِرُ إلى العلمِ حتى الجِهادُ في سَبيلِ اللهِ، وهذا ظاهرُ كلامِ ابنِ القَيِّمِ رَحْمَهُ اللهُ في مُقَدِّمةِ (النُّونيَّةِ): أنَّ طلبَ العلمِ أفضلُ (١).

ومِنْهِم مَنْ قَالَ: ﴿ وَمَا كَانَ الْجُهَادَ أَفْضُلُ، وإذَا نَظَرْنَا إِلَى القُرْآنِ الكريمِ، وجَدْنَا أَنَّ اللهَ عَنَّوَجَلَّ، قَالَ: ﴿ وَمَا كَانَ اللهُ عَنَّوَمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَانَةً ﴾، أي: ما كانَ شرعًا، يعني لا يُمْكِنُ أَنْ نقولَ للنَّاسِ انْفِروا كلُّكم للجهادِ، ثم أرشدَ اللهُ عَنَّوَجَلَّ كيف يَنْفِرُ النَّاسُ، فقالَ: ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَآبِفَةٌ ﴾، من كُلِّ فرقةٍ طائفةٌ، وليس كُلُّ الفرقِ، ﴿ لِيَنَفَقَهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ ﴾، أي ليتَفَقَّهُ القاعدونَ لا النافرونَ، ﴿ لَعَلَهُمْ يَعُذَرُونَ ﴾ [التوبة: ١٢٢].

٤- أنَّ الإيهانَ يتفاضَلُ؛ بعضُهُ أفضلُ مِن بعضٍ؛ لأنَّهُ يزيدُ وينقص، وهذا هو الذي عليه الصَّحابةُ والتَّابعونَ وتابِعُوهم، وهو الذي دلَّ عليه الكِتابُ والسُّنَّةُ.

٥- أنَّ الرِّقابَ تَتفاضَلُ؛ أي أنَّ بَعْضَها أفضلُ مِن بعضٍ، ودليلُ ذلك أنَّ النَّبيَّ ﷺ أقرَّ أبا ذرِّ على سُؤالِهِ، وأجابَهُ أيضًا.

٦- أنَّ الفضلَ قد يَتَعَلَّقُ بالشيءِ نفسِهِ، وقد يَتَعَلَّقُ بقيمتِهِ؛ فقولُهُ مثلًا:
 «أغلاها ثَمَنًا» يتعلَّقُ بالقيمةِ، «وأنْفَسُها» تَتَعَلَّقُ بنفسِ الرقيقِ.

فإنْ قالَ قائلٌ: أيها أفضلُ: عتقُ رقبةٍ نفيسةٍ غاليةِ الثَّمنِ، أو عتقُ رقبتينِ فأكثر؟ قُلْنا: يُرْجَعُ في ذلك إلى المَصْلحةِ، فإذا رأيتَ مَلُوكينِ عند رَجُلٍ يُعَذِّبُها ولكنَّها ليس قَيِّمينِ مِن حيثُ النفاسةُ ولا مِن حيثُ القيمةُ، ورأيتَ واحدًا غاليَ الثمنِ

⁽١) النونية (الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية)، (ص: ٣٥).

عند مالِكِهِ، يُكْرِمُهُ وقد تَعَلَّقَتْ به نفسُهُ، فإنَّ إعتاقَ الاثنينِ أفضلُ بلا شكِّ.

وكذلك ربَّما يكونُ إنسانٌ عليه عِثْقُ رقبتينِ في كفَّارةٍ، وعنده مثلًا عَشَرةُ آلافِ دِرْهم، إنِ اشْترى بها الرَّقَبةَ الثَّمينةَ لم يَكُنْ عنده إلا واحدةٌ، وإنِ اشْترى الرَّقَبتينِ كَفاهُما، فهنا يُقَدَّمُ عِثْقُ الرَّقبتينِ؛ وذلك لأنَّهُ الآنَ قادرٌ على الواجِبِ، أي على أدْنى الواجِبِ، فيلْزَمُهُ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّقبتينِ، وأَنْ يَدَعَ الرَّقَبةَ الثَّمينةَ.

٧- أنّهُ لا حَرَجَ على الإنسانِ أنْ يَكونَ بعضُ مالِهِ عنده أنفسَ مِن بعضٍ، لا يقالُ: إنّ هذا رجُلٌ دُنْيويٌّ، وإلا فالواجبُ أنْ يَكونَ المالُ عندَهُ سواءً، وهذا لا يُمْكِنُ، وهو خلافُ الطَّبيعةِ البشريَّةِ؛ فالأمْوالُ تختلفُ ولا شكَّ، وكذلك يختلفُ تعَلَّقُ النَّفوسِ بها، ولا يُلامُ الإنسانُ إذا أحبَّ شيئًا دون شيءٍ، وهذا أمْرٌ مُشاهَدٌ، فقد يكونُ عندَ الإنسانِ فَرَسانِ يجبُّ أحدَهُما أكثرَ منَ الآخرِ، وكِلاهُما بهيمةٌ، وربَّما يكونُ عندَ الإنسانِ ساعتانِ يُحِبُّ واحدةً منها أكثرَ منَ الأُخرى، إمَّا لكوْنها أَصْبَطَ، أو لسببِ منَ الأَسْبابِ.

فالمهمُّ: أنَّ الإنسانَ لا يلامُ إذا كانَ بعضُ مالِهِ عنده أغْلى مِن بعضٍ.

··· @ ···

ابْنِ عُمَرَ رَضَالِلَهُ عَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ عَلَيْهِ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالُ يَبْلُغُ ثَمَنَ العَبْدِ، قُوِّمَ قِيمَةَ عَدْلٍ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ العَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب العتق، باب إذا أعتق عبدا بين اثنين، أو أمة بين الشركاء، رقم (۲۵۲۲)، ومسلم: كتاب العتق، رقم (۱۰۰۱).

الشَّرحُ

قولُهُ عَيَالِيْدُ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فِي عَبْدٍ» مَنْ: شرطيَّةٌ، أَعْتَقَ: فعلُ الشرطِ، وقُوِّمَ: جوابُ الشرطِ، أيْ: مَنْ أعتقَ نَصيبًا له في عَبْدٍ.

قولُهُ ﷺ: «فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ العَبْدِ» أي: فكانَ للمُعْتِقِ مالٌ يَبْلُغُ ثمنَ العبدِ، لكنْ لا بدَّ أنْ يَكونَ هذا المالُ زَائدًا عن حاجاتِهِ الضَّروريَّةِ والأصْليَّةِ.

قولُهُ عَلَيْكِةِ: «قُوِّمَ» ولم يُبَيِّنِ النَّبيُّ عَلَيْةٍ منِ الذي يُقَوِّمُ، أَيُقَوِّمُ ذلك نفسُ المُعْتِقِ، أو شَريكُهُ، أو مَنْ؟ ويُرْجَعُ في ذلك إلى أهلِ الخبرةِ.

وقُوِّمَ: مِن حيثُ اللَّغةُ العربيَّةُ فيه دليلٌ على أنَّ ما يستعملُهُ كثيرٌ منَ النَّاسِ الآنَ حيثُ يقولونَ: (تَقْييمٌ) مُشْتَقةً على رَأْيِهم منَ القيمةِ، فهذا خطأُ، وليس بصوابٍ؛ لأنَّ أصلَ القيمةِ القِوْمَةُ، أصْلُها الواوُ، لكنْ قُلِبَتْ ياءً؛ لأنَّها ساكنةٌ مكسورٌ ما قَبْلها، أمَّا التَّقويمُ فليس كذلك؛ ولهذا فإنَّ صوابَ العِبارةِ أنْ يُقالَ: (التَّقويمُ) كما هي عِبارةُ الفُقهاءِ رَحْهُمُ اللَّهُ في كُتُبِهم.

قولُهُ ﷺ: «قِيمَةَ عَدْلِ» أي لا جورَ على المُعْتِقِ، ولا على الشَّريكِ، بمعنى: أَنَّنَا لا نزيدُ فِي القيمةِ، فنَضُرَّ المُعْتِقَ، ولا ننقصُ القيمةَ فنَضُرَّ الشَّريك، بل تكونُ بالعَدْلِ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ» أي: أعْطى المُعْتِقُ شُركاءَهُ إذا كانوا أكثرَ مِن واحدٍ حِصَصَهم، أي قيمةً حِصَصِهم، والحِصَّةُ هي النَّصيبُ.

قُولُهُ ﷺ: «وَعَتَقَ عَلَيْهِ العَبْدُ» أي عَتَقَ المُعْتِقُ الأُوَّلُ، أي صارَ هو الذي أعْتَقَهُ، ويَنْبني على ذلك ما سنَذْكُرُهُ -إنْ شاءَ اللهُ- في الفوائِدِ.

قولُهُ ﷺ: «وَإِلَّا» نائبةٌ منابَ الشَّرطِ، يعني هي مُكَوَّنةٌ مِن (إنِ) الشَّرطيَّةِ، و(لا) النَّافيةِ، وفعلُ الشَّرْطِ مَحْدُوفٌ، والأصْلُ: «وإلا يَكُنْ له مالٌ يَبْلُغُ ثمنَ العَبْدِ».

قولُهُ عَلَيْهِ: «فَقَدْ عَتَقَ» هذا هو جوابُ الشَّرطِ، أي: عَتَقَ منَ العبدِ ما أَعْتَقَهُ هذا الشَّريكُ.

فصورةُ المسألةِ: رجلٌ له نصيبٌ في عَبْدٍ، ولْنَقُلْ له الثَّلُثُ، ولشريكِ آخَرَ الثَّلُثُ، ولشريكِ آخَرَ الثَّلُثُ، ولشريكِ ثَالِثٍ الثَّلُثُ فقط، نقولُ: الآنَ يُعْتَقُ الأوَّلُ ثُلُثَهُ فقط، نقولُ: الآنَ يُعْتَقُ الثَّلُثانِ إذا كانَ عندَ المُعْتِقِ مالٌ يَبْلُغُ ثمنَ العبدِ، فيُعْتَقُ عليه الثَّلُثانِ، فإذا قالَ شَريكاهُ: نحنُ لا نريدُ أنْ يُعْتَقَ علينا نَصيبُنا، قُلْنا: بل هو عاتقٌ جَبْرًا لا خيارَ لكها، ولا خيارَ له أيضًا، هذه هي صُورةُ المسألةِ.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١ - سَرَيانُ العِتْقِ سِرَايةً قَهْريَّةً؛ لا خيارَ فيها للمُعْتِقِ ولا لشُركائِهِ.

٢- تشوُّفُ الشارعِ إلى تَحْريرِ الرِّقابِ؛ بحيث إنَّهُ أَخْرَجَ مِلْكَ الإِنْسانِ قهرًا، مِن أَجلِ تَكْميلِ العِتْقِ، والمتأمِّلُ يَتَبَيَّنُ له تَمَامًا أنَّ الشرعَ يَرْغَبُ في تحريرِ الرِّقابِ؛
 لأنَّهُ إذا حرِّرَ العبدُ مَلَكَ نَفْسَهُ، واستطاعَ أنْ يَعْبُدَ ربَّهُ على ما أَمَرَهُ اللهُ به، وحَصَلَ بذلك خيرٌ كثيرٌ.

٣- جوازُ المُشاركةِ في الحَيَوانِ؛ والدَّليلُ قولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فِي عَبْدٍ».

٤ - أنَّ الإنسانَ لو وَقَفَ نَصيبَهُ مِن بَعيرٍ مُشْتركٍ فإنَّ الوقفَ لا يَسْري إلى

البَقيَّةِ؛ والدَّليلُ أنَّ الشرعَ خصَّ ذلك في العِتْقِ، وجَعَلَهُ يَخرِجُ اضْطرارًا، والقاعدةُ الشَّرعيَّةُ: «أنَّهُ لا يَخْرُجُ مِلْكُ الإِنْسانِ اضْطرارًا إلا بحقِّ».

٥- أنَّ العِتْقَ لا يَسْرِي إذا لم يَكُنْ عند المُعتِقِ ثَمَنٌ يَبْلُغُ قيمةَ العبدِ؛ لقولِهِ ﷺ: «فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ العَبْدِ».

7 - جوازُ إطْلاقِ الكُلِّ على البعضِ؛ يُؤْخَذُ مِن قولِهِ ﷺ: "ثَمَنَ العَبْدِ" لأَنَّ الواقعَ ثمنُ بَقيَّةِ العبدِ، فلو قُدِّرَ أَنَّ عنده ألفينِ، وقيمةُ ما بَقِيَ منَ العبدِ أَلْفانِ، فهنا يَعْتِقُ عليه العبدُ، مع أَنَّ قيمةَ الكُلِّ ثلاثةُ آلافٍ مثلًا، فنقولُ: هذا دليلٌ على جوازِ إطلاقِ الكُلِّ على البعضِ، ولكنَّ هذا ليس بجائِزٍ إلا بوجودِ قرينةٍ تُعَيِّنُ ذلك، وإلا فالأصلُ أَنَّ الكُلَّ للكُلِّ، والبعضَ للبَعْضِ.

٧- ثبوتُ أصلِ التَّقويمِ؛ لقولِهِ: «قُوِّمَ عَلَيْهِ» فلا يُقالُ: إنَّهُ لا بُدَّ أَنْ يُنادى
 عليه في الشُّوقِ، فإذا بَلَغَ الثَّمَنَ الذي يَبْلُغُ حينئذٍ نُلزِمُ به المُعْتِقَ، بل نقولُ: التَّقُويمُ
 له أصلٌ.

لو قالَ قائلٌ: إنَّ الحَيَوانَ ليس بمِثْلِيِّ، بل هو مُتَقَوَّمٌ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ قالَ: «قُوِّمَ عَلَيْهِ» فهل يَصِحُّ الاستدلالُ بهذا الحُكْم لهذا الحديث؟

قُلْنا: لا يَصِحُّ؛ لأنَّ المِثْليَّةَ هنا مُتَعَذِّرةٌ؛ لأنَّ بعضَ العبدِ الآنَ صارَ حُرَّا، فلم يَبْقَ إلا التَّقويمُ، وإلا فالقولُ الرَّاجِحُ أنَّ الحَيَوانَ ومنه الإنْسانُ منَ المِثْلِيَّاتِ، بدليلِ أنَّ النَّبِيِّ عَلِيْهِ اسْتَسْلَفَ بَكْرًا ورَدَّ خيارًا رَبَاعيًّا (١)، والمَذْهَبُ أنَّ المِثْلِيَّ كُلُّ مَكيلٍ،

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب من استسلف شيئًا فقضى خيرًا منه، رقم (١٦٠٠) من حديث أبي رافع رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُ.

أو مَوْزونٍ، ليس فيه صناعةٌ مُباحةٌ يَصِحُّ السَّلَمُ فيه، فالمِثْليُّ على المَذْهَبِ ضيقٌ جدًّا، والصَّوابُ أنَّ المِثْلِيَّ أوسعُ مِن هذا، وأنَّ كُلَّ ما ثَبَتَ له مثيلٌ ونظيرٌ فهو مِثْلِيُّ، منَ المَصْنوعاتِ والثِّهارِ والحُبُوبِ وغيْرِها.

٩- أَنَّهُ يجِبُ عند التَّقُويمِ مُراعاةُ العدلِ، فلا وَكْسَ ولا شَطَطَ، ولا مُحاباةً؛
 لقولِهِ ﷺ: «قُوِّمَ قِيمَةَ عَدْلٍ».

1 1 - إذا لم يَكُنْ عند المُعْتِقِ مالٌ يَدْفَعُهُ عن حصَّةِ شُركائِهِ فإنَّ العبدَ يكونُ مُبَعَّضًا؛ والدَّليلُ: «فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ» فإذا قدَّرنا أنَّ الذي أعْتَقَهُ له ثُلثُهُ، وثُلثاهُ لرَجُلينِ آخرينِ، فأعْتَقَ ثُلثَهُ ولم يكنْ عنده مالٌ يَدْفعُهُ لحصَّةِ شَريكيْهِ، فإنَّ العبدَ حينئذِ يكونُ مُبَعَّضًا، ويكونُ ثُلثُهُ حُرَّا، وثُلثاهُ عَبْدًا، وبناءً على ذلك يكونُ الميراثُ وتكونُ النَّفقةُ، وتكونُ حِصَّتُهُ منَ الدِّيةِ، المهمُّ: أنَّه تَتَبعَّضُ بعضُ الأحْكامِ.

١٤٣٣ - وَلَهُمَا (١): عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَالِتَهُ عَنْهُ: ﴿ وَإِلَّا قُوِّمَ عَلَيْهِ، وَاسْتُسْعِيَ غَيْرَ

مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ »(٢)، وَقِيلَ: إِنَّ السِّعَايَةَ مُدْرَجَةٌ فِي الْخَبَرِ.

⁽١) أي: للبخاري ومسلم رحمهما الله تعالى.

 ⁽۲) أخرجه البخاري: كتاب الشركة، باب الشركة في الرقيق، رقم (۲۵۰٤)، ومسلم: كتاب
 الأيهان، باب من أعتق شركا له في عبد، رقم (۱۵۰۳).

الشَّرحُ

هذه هي الرِّوايةُ الثَّانيةُ، فهنا قالَ: «وَإِلَّا قُوِّمَ عَلَيْهِ، وَاسْتُسْعِيَ» وفي السابقةِ قالَ: «فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ» ويصيرُ مُبَعَّضًا.

قولُهُ ﷺ: «قُوِّمَ عَلَيْهِ» أي العبدُ، «وَاسْتُسْعِيَ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ» أي: طَلَبَ منه أنْ يَسْعى لدفع قيمةِ حِصَصِ الشُّركاءِ غيرَ مَشْقوقٍ عليه.

مثالُ ذلك: رجُلُ له شريكانِ في عبدٍ، لكُلِّ واحدٍ منَ الشُّركاءِ النُّلُثُ، فأعْتَقَ ثُلُثَهُ، فإنّنا نقولُ له أولًا: هل عندك مالٌ؟ فإذا قالَ: نعم عندي مالٌ، أستطيعُ أنْ أَدْفَعَهُ في نصيبِ شَريكيَّ، قُلْنا: إِذَنْ يُعْتِقُ عليك، وتدفعُ قيمةَ الشَّريكينِ، وإنْ قالَ: ليس عندي مالٌ فعلى الحديثِ الأوَّلِ يكونُ العبدُ مُبَعَّضًا يُعْتَقُ ثُلُثُهُ ويَبْقى ثُلُثاهُ ليس عندي مالٌ فعلى الحديثِ الأوَّلِ يكونُ العبدِ أنْ يُسْتَسْعى، ويقالُ له: اطلبِ رقيقًا، وعلى الرِّوايةِ الثَّانيةِ: ننظرُ هل يُمْكِنُ للعبدِ أنْ يُسْتَسْعى، ويقالُ له: اطلبِ الرِّزْقَ وأوفِ بعد أنْ تُقَدَّرَ القيمةُ قيمةَ عَدْلٍ، ويُسْتَسْعَى غيرَ مَشْقوقِ عليه، أي: الرِّزْقَ وأوفِ بعد أنْ تُقولَ له: لا بُدَّ أنْ تَأْتِيَ بقيمةِ الشُّركاءِ في خلالِ شهرينِ مثلً أنْ نقولَ له: لا بُدَّ أنْ تَأْتِيَ بقيمةِ الشُّركاءِ في خلالِ شهرينِ، بل نُعْطيهِ مُدَّةً تَكُفي لكونِهِ يَعْصُلُ على مثلًا، ولا يُمْكِنُ أنْ يأتيَ في خلالِ شهرينِ، بل نُعْطيهِ مُدَّةً تَكُفي لكونِهِ يَعْصُلُ على هذه القيمةِ.

فعلى هذا تكونُ المراحلُ ثَلاثًا:

المَرْحلةُ الأُولى: إذا كانَ الذي أعْتَقَ عنده ما يَكْفي لحصصِ شُركائِهِ، فالحُكْمُ يَسْري، ويَكونُ العِتْقُ للجميع، ويَدْفَعُ هذا المُعْتِقُ لشُركائِهِ قيمةَ حِصَصِهم.

المَرْحلةُ النَّانيةُ: إذا لم يكنْ عند المُعْتِقِ مالٌ يَدْفَعُهُ لشُركائِهِ والعبدُ يُمْكِنُ أَنْ يُسْتَسْعَى؛ لأَنَّهُ رجلٌ حَرَكيٌّ نشيطٌ يَكْتَسِبُ؛ فإنَّنا نقولُ: اكْتَسِبِ الآنَ، ونقوِّمُ باقيَهُ

بقيمةِ عَدْلٍ، ثم نقولُ: اذْهَبْ واكْتَسِبْ، ولك مُدَّةُ كذا وكذا، في مُدَّةٍ لا تَشُقُّ عليه، ثم إذا حصَّلَ ذلك عَتَقَ.

المرحلةُ الثَّالثةُ: إذا لم يُمْكِنِ الاستسعاءُ بأنْ كانَ هذا العبدُ لا يستطيعُ أنْ يَعْمَلَ، أو أَنَّهُ يستطيعُ لكنَّ الاقتصادَ راكدٌ فلا يَقْدِرُ أَنْ يُحَصِّلَ، ففي هذه الحالِ يَبْقى العبدُ مُبعَّضًا.

يقولُ الْمُؤَلِّفُ رَحْمَهُ اللَّهُ: ﴿ وَقِيلَ: إِنَّ السِّعَايَةَ مُدْرَجَةٌ فِي الخَبَرِ » ولهذا صيغةُ الْمُؤلِّفِ قالَ: ولهما عن أبي هُرَيْرَةَ: قالَ النَّبِيُّ ﷺ ... مُلاحظةً لهذا القيل.

والإدرائج: أنْ يُدْخِلَ الرَّاوي شيئًا في الحديثِ مِن عندِهِ، مِن غيرِ بيانٍ، بحيث يُظَنُّ أَنَّهُ مِن كلامِ النَّبِيِّ عَيْلِهِ، أو مِن غيرِهِ، فالأصلُ فيه التَّحْريمُ؛ أنَّ هذا فيه إيقاعُ الإشكالِ: هل هذا مِن كلامِ الرَّسولِ عَيْلِهُ أو مِن غيرِهِ؟! وإذا شَكَكْنا: هل هو مُدرَجٌ الإشكالِ: هل هذا مِن كلامِ الرَّسولِ عَيْلِهُ أو مِن غيرِهِ؟! وإذا شَكَكْنا: هل هو مُدرَجٌ أو غيرُ مُدرَجٍ؟ فالأصلُ عدمُ الإدراجِ؛ لأنَّ الأصلَ الثَّقةُ بالرُّواةِ، وأنَّهم لا يُدْرِجونَ شيئًا مِن عندهم، بل مِن كلامِ النَّبِيِّ عَيْلِهُ لكنْ يُعْرَفُ الإدراجُ بأُمورٍ، منها:

١ - أَنْ يَرِدَ الحديثُ مِن طريقٍ آخَرَ لا يُوجَدُ فيه هذا الإدراج.

٢- أَنْ يقولَ الرَّاوي الذي أَدْرَجَهُ قالَ النَّبيُّ عَلَيْكِ كذا، كحديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَخِوَلِيَةِ عَنْهُ: «أَسْبِغُوا الوُضُوءَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ خَلِيلِي يَقُولُ: «وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» (١)،
 هذا واضحٌ أَنَّ الأوَّلَ مُدْرَجٌ، وكذلك أيضًا كانَ النَّبيُّ عَلَيْدٍ يَتَحَنَّتُ في غارِ حراءٍ،

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكهالهما، رقم (۲٤٠) من حديث عائشة رَضِّيَالِيَّهُ عَنْهَا.

والتَّحَنُّثُ التَّعَبُّدُ^(۱)، فقولُهُ: «والتَّحَنُّثُ التَّعَبُّدُ» أدرجَهُ الزُّهريُّ في الحديث، وهذا عُلِمَ مِن طريقِ آخَرَ.

٣- أو يكونَ الكلامُ المذكورُ يستحيلُ أنْ يَكونَ منَ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعَلَى
 آلِهِ وسلَّمَ-.

وعلى كُلِّ حالٍ: فإنَّ طُرُقَ مَعْرفةِ الإِدْراجِ كثيرةٌ، لكنَّ الأَصْلَ هو عدمُ الإدراجِ. فإذا قالَ قائلٌ: إذا قلتَ: الأَصْلُ عدمُ الإِدْراجِ في هذا اللَّفْظِ، فهل له ما يُؤَيِّدُهُ مِن حيثُ النظرُ؟

> قُلْنا: نعم، له ما يُؤَيِّدُهُ مِن حيثُ النظرِ، وهو تشوُّفُ الشارعِ للعِتْقِ. فإنْ قيلَ: وهل نُلْزِمُ العبدَ الاسْتِسْعاءَ ليُعْتِقَ باقيَهُ، أم أنَّهُ بالخيارِ؟

الجوابُ: ظاهرُ الحديثِ أَنَّهُ يُلزَمُ، كما نُلزِمُ الشريكَ الذي أعْتَقَ بسريانِ العتقِ؛ لأنَّ الحقَّ هنا للهِ، وحينئذٍ ربَّما يكونُ العبدُ نفسهُ يمنعُ العِتْقَ بطريقِ آخَرَ، وهو أنْ لا يَسْعى في طلبِ الرِّزقِ، أنْ يَنامَ كُلَّ النَّهارِ والليلِ، فنقولُ له: اسْعَ في طلبِ الرِّزقِ، وهو لا يَسْعى، لكنَّ الغالبَ وهو يُسوِّفُ بنا، فيَمْضي الشهرُ والشهرانِ وهو لا يَعْملُ ولا يَسْعى، لكنَّ الغالبَ أنَّ الأرِقَاءَ لا يَفْعلون ذلك، اللَّهُمَّ إلا أنْ يكونوا عند أسيادٍ يُكْرِمونَهم، ويرَوْنَ أنَّ الأرِقَاءَ لا يَفْعلون ذلك، اللَّهُمَّ إلا أنْ يكونوا عند أسيادٍ يُكْرِمونَهم، ويرَوْنَ أنَّهُم إذا تَحَرَّروا ما حَصَلَ لهم هذا الإكرامَ، فربَّما يَتَأَبَّوْنَ.

··· @ ···

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، رقم (٤٩٥٣)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بدء الوحي إلى النبي ﷺ، رقم (١٦٠) من حديث عائشة رَضَّالِللَّهُ عَنْهَا.

١٤٣٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «لَا يَجْزِي وَلَدُ وَالدَهُ، إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيُعْتِقَهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْ ودليلُ ذلك قولُهُ عَلَيْ والدَّهُ المرادُ بذلك الذَّكَرُ والأَنشى، ودليلُ ذلك قولُهُ تَعالَى: ﴿ يُوصِيكُو اللَّهُ فِى آولَكِ حَمُّمٌ لِلذَّكِرِ مِثْلُ حَظِّ الْأَنشَيَيْنِ ﴾ [النساء:١١]، فإذا قالَ قائلُ: ولدٌ هنا مُفْرَدٌ؟ قُلْنا: نعم، هو مُفْرَدٌ، لكنَّهُ في سياقِ النفي، والمفردُ في سِياقِ النفي يكونُ للعُموم، فهذا يَعُمُّ الذَّكرَ والأَنْثى.

وقولُهُ: «وَالِدَهُ» يرادُ به أيضًا الأبُ والأُمُّ، يعني: أنَّ الولدَ لا يَجْزي والدتَهُ إلا بكذا، وكذلك لا يَجْزي أباهُ إلا بكذا، وإنها كانَ كذلك؛ لأنَّ الأُمَّ والأبَ هما السَّببُ في إيجادِ الولدِ، فإذا كانا هُما السببُ في إيجادِهِ فإنَّهُ لا يَجْزيها إلا إذا كانَ السَّببَ في تَحْريرِهما منَ الرِّقِّ؛ لأنَّ تَحْريرَهُما منَ الرِّقِّ تَخْليصُ لهها.

قولُهُ صَلَىٰللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: ﴿ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيُعْتِقَهُ ﴾ وهذا يدلُّ على أنَّهُ في هذه الحالِ يُندَبُ للولدِ أَنْ يَشْتريَ أَباهُ أَو أُمَّهُ، وهل هو واجبٌ ؟ سيَأْتي -إنْ شاءَ اللهُ- في الفوائِدِ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب العتق، باب فضل عتق الوالد، رقم (١٥١٠).

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١ - عِظمُ حقّ الوالديْنِ على الولِد؛ وقد ذَكَرَ اللهُ تَعالَى حُقوقَ الوالدينِ بعد حقّهِ جَلَوَعَلا، وهذا مُطّرِدٌ في القُرْآنِ الكريم، قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَاعْبُدُوا اللهَ وَلا تُشْرِكُوا بِهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

فإنْ قيلَ: كيف كانَ حقُّ الوالديْنِ بعد حَقِّ اللهِ، ولم يَذْكُرْ حقَّ الرَّسولِ ﷺ، مع أنَّهُ أعظمُ مِن حقِّ الوالديْنِ؟

قُلْنا: لأنَّ حقَّ الرَّسولِ ﷺ داخلٌ في حقِّ اللهِ تَعالَى؛ إذْ لا يُمْكِنُ تحقيقُ عبادةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ إلا باتِّباعِ الرَّسولِ ﷺ فيكونُ داخلًا ضِمْنَ حقِّ اللهِ، فلا يُمْكِنُ أَنْ نَعْبُدَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ على غيرِ شريعةِ الرَّسولِ ﷺ فيكونُ حقَّ الرَّسولِ داخلًا ضِمْنَ حقِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ على غيرِ شريعةِ الرَّسولِ ﷺ فيكونُ حقَّ الرَّسولِ داخلًا ضِمْنَ حقِّ اللهِ عَزَوَجَلَّ فالوالدانِ هما أعظمُ النَّاسِ حقًّا على المرءِ بعدَ حقِّ اللهِ عَزَوَجَلَّ وحقِّ الرَّسولِ ﷺ.

٢- أنّه يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ الأبُ مَمْلُوكًا والابنُ حُرَّا؛ وهذا يمكنُ بسهولةٍ، فيكونُ عند الرَّجُلِ ولدٌ وأبوهُ كِلاهُما رقيقٌ، فيَعْتِقُ الولدُ ويَبْقى رِقُّ الأبِ، فيَشْتري الولدُ أباهُ مِن سيِّدِهِ، وهل يُمْكِنُ أنْ تَكُونَ الأُمُّ مملوكةً وابْنُها حرَّا؟ الجوابُ: نعم، يمكنُ أيضًا، وذلك فيها لو أنَّ الرَّجُلَ تَسَرَّى بأَمَتِهِ، فولدَتْ منه، فولدُهُ منها حُرُّ، يُمْكِنُ أنْ يَشْتَرِيَها.

٣- جوازُ شراءِ الرَّجُلِ لأبيهِ وأمِّهِ؛ مع أنَّ الحِسَّ يَقْتضي عُلُوَّ المُشْترِي على المُشْترَى، فنقولُ: لا مانعَ، وفضلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يشاءُ، وقد جاءَ في الحديثِ أنَّ مِن أَشْرَى، فنقولُ: «أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّها»(١)، يعني مالِكَها.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب بيان الإيهان والإسلام والإحسان، رقم (٨) من حديث عمر ابن الخطاب رَضَالِلَهُ عَنهُ.

٤ - أنَّ الإنسانَ إذا اشْترى والدَّهُ فإنَّهُ يَعْتِقُ عليه.

٥- أنَّ الإنْسانَ لا يُمْكِنُ أَنْ يُكافئ والدَهُ بالدَّراهِمِ والطَّعامِ والشَّرابِ؛ وما أشْبَهَ ذلك، بل المكافأةُ الحقيقيَّةُ تكونُ بتحريرِهِ منَ الرِّقِّ.

١٤٣٥ - وَعَنْ سَمُرَةَ رَضَالِلُهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ، فَهُوَ حُرُّ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ، وَرَجَّحَ جَمْعٌ مِنَ الحُفَّاظِ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ «مَن» شرطيَّةٌ، و «ذَا» مفعولُ «مَلَك» و «مَحْرَمٍ» صفةٌ لـ «رَحِمٍ»؛ لأنَّهُ قالَ: مَحْرَمٍ، ولو قالَ: مَحْرِمًا لكان صفةً لـ «ذا» فهو أي المالكُ أو المملوكُ، وسياقُ الكلامِ في مثلِ هذا التَّرْتيبِ يعودُ على المالِكِ، لكنَّهُ هنا يَمْتَنِعُ أَنْ يعودَ على المالِكِ، لكنَّهُ هنا يَمْتَنِعُ أَنْ يعودَ على المالِكِ، وهو يقولُ: «مَنْ مَلَكَ ذا رَحِمٍ» فالمالِكُ حُرُّ لا شك، والمملوكُ هو الرَّقيقُ، إِذَنْ: فهو يعودُ على ذي الرَّحِم، وليس يعودُ على المالِكِ، فهو حرُّ.

فإِنْ قال قائلٌ: فمَنْ هو الرَّحِمُ المَحْرَّمُ؟

الجوابُ: هو مَنْ يَحْرُمُ عليك بالنَّسبِ، فكُلُّ مَن يَحْرُمُ عليك بنسب هو ذو رَحِم

⁽۱) أخرجه أحمد في المسند، رقم (٥/ ٢٠)، وأبو داود: كتاب العتق، باب فيمن ملك ذا رحم محرم، رقم (١٣٦٥)، والترمذي: كتاب الأحكام، باب ما جاء فيمن ملك ذا رحم محرم، رقم (١٣٦٥)، وقال الترمذي: وابن ماجه: كتاب الأحكام، باب من ملك ذا رحم محرم فهو حر، رقم (٢٥٢٤)، وقال الترمذي: «وقال: لا نعرفه مسندًا إلا من حديث حماد بن سلمة. وقد روى بعضهم هذا الحديث عن قتاده عن الحسن عن عمر شيئًا من هذا».

عُرْم، ويستفادُ مِن قولِهِ تَعالَى: ﴿ حُرِّمَتَ عَلَيْكُمْ أَمَهَ لَكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَتُكُمْ وَالنَّهُ وَأَخَوَتُكُمْ وَكَلَتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ ﴾ [النساء: ٢٣]، فمحرَمُ الأُمَّ هو ابْنُها، وعرَمُ البنتِ أبوها، وعَرْمُ الأُختِ أخوها، وعرَمُ العَمَّةِ ابنُ أخيها، وعرَمُ الخالةِ ابنُ أُختها، وعرَمُ ابنتِ الأُخِ هو عَمَّها، هؤلاءِ هم المَحارِمُ الذين يَدُلُّ عليهم هذا الحديثُ.

وأمَّا مَن كَانَ مَحْرَمًا بسببِ فإنَّهُ لا يَدْخُلُ في الحديثِ، فالمُحَرَّماتُ بالرَّضاعِ لا يَدْخُلْنَ في الحديثِ، فمَنْ مَلَكَ أُمَّهُ منَ الرَّضاعِ لم تَعْتِقْ عليه، ومَنْ مَلَكَ بِنْتَهُ منَ الرَّضاعِ لم تَعْتِقْ عليه، ومَنْ مَلَكَ بِنْتَهُ منَ الرَّضاعِ لم تَعْتِقْ عليه؛ لأنَّ المرادَ المحرَمُ منَ الرَّضاعِ لم تَعْتِقْ عليه؛ لأنَّ المرادَ المحرَمُ بالنَّسبِ فقط.

مثالُ ذلك: رجلٌ اشْترى أُمَّهُ فَتَعْتِقُ الأُمُّ بِمُجَرَّدِ الشِّراءِ، وإِنْ لَم يقلْ: أَعْتَقْتُها، ولو اشْتَرى أُخْتَهُ، ولو اشْتَرى عَمَّتَهُ ولو اشْتَرى أُخْتَهُ، ولو اشْتَرى عَمَّتَهُ أو خالتَهُ أو ابن أُخْتِهِ أو ابنةَ أخيهِ فإنَّ كُلَّ هذا يَعْتِقُ، وهكذا سواءٌ كانَ مِن رَجُلٍ أو امرأةٍ، يعني لو أنَّ الرَّجُلَ اشْتَرى أَباهُ، فكِلاهُما ذَكَرٌ، لكنَّ الأبَ يَعْتِقُ، ولو اشْتَرى أخاهُ أو عمَّهُ أو خالَهُ أو ابنَ أخيهِ، فإنَّهُم يَعْتقونَ وإنْ لَم يَقُلْ: أَعْتَقْتُهم.

وهذا يُعْتَبَرُ مِن قُوَّةِ تَشَوُّفِ الشارعِ للعِتْقِ، وقد تقدَّمَ في الحديثِ السَّابقِ أَنَّهُ إِذَا أَعْتَقَ جُزْءًا له في عبدٍ عَتَقَ عليه جميعُ العبدِ، حتى لو كانَ مالِكًا لغيرِه، فإنَّهُ يَعْتِقُ عليه إِنْ كانَ المعتِقُ فَقيرًا، فهذا أيضًا مِن تَشَوُّفِ عليه إِنْ كانَ غَنيًّا أو يُسْتَسْعَى العبدُ إِنْ كانَ المعتِقُ فَقيرًا، فهذا أيضًا مِن تَشَوُّفِ الشارعِ للعِتْقِ، فإنَّ الإنسانَ إذا اشْترى ذا رَحِمٍ مَحْرمٍ عَتَقَ بمُجرَّدِ الشراءِ، هذه منَ الجحْمةِ.

وحكمة أُخرى: لئلَّا يَتَسَلَّطَ ذو الرَّحمِ على رَهِهِ فَيُهِينَهُ؛ لأنَّ المعروفَ أنَّ المالكَ يُهِينُهُ المملوك، وهو رقيقُهُ، سوف يَسْتَخْدِمُهُ في الأشْياءِ التي يَرى أنَّ ذلك إهانةٌ له، وما أشْبَهَ ذلك؛ ولهذا قال: «فهو حُرُّا».

قولُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مَوْقُوفٌ» والموقوفُ هو ما انْتهى سندُهُ إلى الصَّحابيِّ، فإذا نُسِبَ الشَّحابيِّ فهو موقوفٌ، سواءً كانَ قولًا أو فعلًا.

وقولُهُ: «وَرَجَّعَ جَمْعٌ مِنَ الْحُفَّاظِ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ» يدلُّ على أنَّ العُلَماءَ رَمَهُ اللهُ الْخَلَفوا في كونِهِ مَرْفوعًا أو مَوْقوفًا، وقد تَقدَّمَ أَنَّهُ لا تَعارُضَ بين الوقفِ والرَّفعِ؛ لأنَّ التَّعارُضَ إنَّما يكونُ حيثُ لا يمكنُ الجمعُ، والجمعُ بين الموقوفِ والمَرْفوعِ لأنَّ التَّعارُضَ إنَّما يكونُ حيثُ لا يمكنُ الجمعُ، والجمعُ بين الموقوفِ والمَرْفوعِ مُمْكِنُ، وبكلِّ سُهولةٍ؛ لأنَّ الرَّاوي أَحْيانًا يَنْسُبُهُ إلى الرَّسولِ عَلَيْهِ أي يَذْكُرُ السندَ لمُنتهاهُ، وأحْيانًا يقولُهُ مِن عندِهِ؛ لأنَّهُ قد جَزَمَ بأنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ قالَهُ، فيقولُهُ مُعْتَمدًا عليه مُسْتَدلًا به.

··· @ @ ·•

١٤٣٦ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ ﴿ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةً مَمْلُوكِينَ لَهُ، عِنْدَ مَوْتِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالً غَيْرَهُمْ، فَدَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَجَزَّاهُمْ أَثْلَاثًا، ثُمَّ أَقْرَعَ عِنْدَ مَوْتِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالً غَيْرَهُمْ، فَدَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَجَزَّاهُمْ أَثْلَاثًا، ثُمَّ أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ، وَأَرَقَ أَرْبَعَةً، وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ: «أَعْتَقَ سِتَّةً مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ»؛ هذا النوعُ منَ العِتْقِ يُسمَّى عندَ العُلْهَاءِ: التَّدبيرَ، وسُمِّيَ تَدْبيرًا؛ لأنَّ المالِكَ علَّقَ عِتْقَهم دُبُرَ حياتِهِ، أي بعد حياتِهِ،

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الأيهان، باب من أعتق شركًا له في عبد، رقم (١٦٦٨).

فالإنسانُ قد يُعْتِقُ العبدَ في حياتِهِ، وقد يُعْتِقُهُ بعد موتِهِ، فإذا أَعْتَقَ الإنسانُ مَمْلُوكَهُ بعد موتِهِ، فإذا أَعْتَقَ الإنسانُ مَمْلُوكَهُ بعد موتِهِ يُسمَّى تَدْبِيرًا، وصفتُهُ: أَنْ يقولَ: عَبْدي حُرُّ بعد مَوْتِي، أو يقولَ: إذا مُتُ فعَبْدي حرُّ.

ومنَ المعلومِ أنَّ العِتْقَ نوعٌ منَ التَّبَرُّعِ، والإِنْسانُ ليس له أنْ يَتَبَرَّعَ في مالِهِ بعد موتِهِ؛ لأَنَّهُ تَعَلَّقَ به حَقُّ الورثةِ؛ ولهذا لمَّا عادَ النَّبيُّ عَلَيْ سعدَ بنَ أبي وقَاصٍ رَجَيَلِكَهَ عَنهُ وكانَ مريضًا، فاستشارَ النَّبيَّ عَلَيْ وقالَ: يا رَسولَ اللهِ! إني ذو مالٍ كثيرٍ، ولا يَرِثُني إلا ابنةٌ لي، أفاتَصَدَّقُ بثُلُثيْ مالي؟ فقالَ النَّبيُّ عَلَيْ: (لا) قالَ: فالثُّلُثُ؟ قالَ: (فالثُّلُثُ، والمُثلثُ كثيرٌ (ا)، فمنعَهُ أنْ يَتَصَدَّقَ بأكثرَ منَ الثُّلُثِ، ومعلومٌ أنَّ العِتْقَ نوعٌ منَ التَّبرُّعِ والصَّدقةِ، فالمُدبَّرُ إذا زادَ على التَّلُثِ لا يُعْتَقُ، بل لا بُدَّ أنْ يَكونَ منَ الثُّلُثِ فأقلَّ؛ وذلك لأنَّ العِتْقَ بَرَعُ عُ وصدقةٌ، والمَيْتُ لا يجوزُ له أنْ يَتَبَرَّعَ ويَتَصَدَّقَ بأكثرَ من الثُّلُثِ. فالمَثْرُ فالله مُّ: أنَّ التَدْبيرَ هو تَعْليقُ العِتْقِ بالمَوْتِ.

وحُكْمُهُ حُكْمُ الوَصِيَّةِ، يعني لا يُزادُ فيه على الثُّلُثِ، ودليلُ ذلك هذا الحديثُ: «رَجُلُ أَعْتَقَ سِتَّةَ مماليكَ له بعد موتِهِ، لم يَكُنْ لَهُ مالٌ غَيْرُهم» وثُلُثُهُمُ اثنانِ؛ ولهذا جَزَّأَهُم رَسولُ اللهِ عَلَيْهُ أَثلاثًا، يعني قوَّمَ بَعْضَهم مع بعضٍ حتى صارَ اثنانِ يُساويانِ ثُلُثَ ما وراءَهُ، وأربعٌ يُساوونَ الثَّلُينِ، ومنَ المعلومِ أَنَّهُ ليس كُلُّ رقيقٍ مثلَ الرَّقيقِ الآخرِ، لا في الشَّبابِ ولا في الحركةِ، ولا في الصَّنعةِ، ولكنْ يُقَدَّرُ ويُقوَّمُ.

فمثلًا: إذا كَانَ بَعْضُهم رَديتًا، وبعْضُهم جَيِّدًا، فإنَّهُ يُجْعَلُ للثُّلُثِ واحدًا رَديتًا

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب أن يترك ورثته أغنياء خير، رقم (۲۷٤۲)، ومسلم: كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث، رقم (۱٦٢٨) من حديث سعد بن أبي وقاص رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ.

وواحدًا جَيِّدًا، المهمُّ: أَنَّهُ لا بُدَّ منَ التَّقُويمِ؛ ولهذا قالَ: «جَزَّأُهم أَثْلاثًا» ولم يقلْ: «أَعْتَقَ ثُلُثَهم»، بل جَزَّأَهُم، أي قوَّمَهُم ﷺ حتى كانَ منهم اثْنانِ ثُلُثًا، وأربعةٌ ثُلُثَيْنِ، ثم أقرعَ بينهم، أي اسْتَعْمَلَ القُرْعةَ: أيُّم يكونُ العتيقَ، فأعْتَقَ اثْنينِ وأرَقَ أربعةً؛ لأنَّهُم بمِقْدارِ الثُّلُثينِ. لأنَّ الاثنينِ بمقدارِ ثُلُثِ المالِ، وأرَّقَ الأرْبعة؛ لأنَّهُم بمِقْدارِ الثُّلُثينِ.

قولُهُ: ﴿ وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا ﴾؛ أيْ فيه؛ لأنَّ الرَّجُلَ قد ماتَ، وهذا نظيرُ قولِهِ تَعالَى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ حَامَنُوا لَوْكَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ [الأحقاف: ١١]، أي: قالَ الذين كَفروا في الذين آمنوا، ووجْهُ ذلك أنَّ قولَهُ: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفُرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ اللامُ هنا تُشْبِهُ أنْ تكونَ تَعْليليَّةً، أي قالوا: لأَجْلِهِم، وكذلك قالَ له: أيْ مِن أجلِ صنيعِهِ قالَ فيه قَوْلًا شَديدًا.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١- إثباتُ التَّدبيرِ؛ ووجْهُ ذلك أنَّ النَّبيَّ ﷺ أقرَّهُ، وهو تعليقُ العِنْقِ بعدَ الموتِ.

٢- أنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الوَصِيَّةِ؛ فلا يُزادُ فيه على الثَّلُثِ، ودليلُهُ أنَّ الرَّسولَ ﷺ
 جَزَّ أَهم أثْلاثًا، فأعْتَقَ الثَّلُثَ، وأبْقى الثُّلُثَيْنِ.

٣- استعمالُ القُرْعةِ في تعيينِ المُبهَم؛ لقولِهِ رَضِيَالِتَهُ عَنْهُ: «ثُمَّ أَقْرَعَ بَيْنَهُم».

فإنْ قالَ قائلٌ: أليستِ القُرْعةُ قِهارًا؛ ولهذا مَنَعَها مَنْ مَنَعَها مِنَ النَّاسِ، وقالوا: إنها حظُّ ونصيبٌ؟

قُلْنا: ليست قِهارًا؛ لأنَّ القهارَ قاعِدَتُهُ أنَّ فاعلَهُ بين غانِمٍ أو غارِمٍ، والقُرْعةُ ليست كذلك، فالقُرْعةُ ليس فيها إلا التَّمييزُ فقط؛ ولهذا لو فَرَضْنا أنَّ رَجُلينِ بينهما كيسٌ مِن بُرِّ أنصافًا، فجُعِلَ هذا الكيسُ ثُلُثينِ وثُلُثًا، وقالَ: نريدُ القُرْعةَ، فإنَّ هذا

لا يجوزُ؛ لأنَّ هذا هو القِهارُ؛ لأنَّهُ إذا حَصَلَ أحدُهُما على الثُّلُثينِ صارَ غانيًا، والثَّاني غارِمًا، وهذا هو القِهارُ، أمَّا لو قَسهاهُ نِصْفينِ ثم أَقْرَعا بينهما فلا بَأْسَ.

المهمُّ: أنَّ في هذا الحديثِ دليلًا على جوازِ استعمالِ القُرْعةِ، وعلى هذا القُرْآنُ والسُّنَّةُ، ففي القُرْآنِ ذَكَرَ اللهُ عَنَّوَجَلَّ القُرْعةَ في مَوْضعينِ:

الموضعُ الأوَّلُ: قصَّةُ مَرْيمَ عَلَيْهَاٱلسَّلَامُ؛ في قولِهِ تَعالَى: ﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامُهُمْ أَيُّهُمْ يَكُفُلُ مَرْيَمَ ﴾ [آل عمران: ٤٤].

الموضعُ الثَّاني: قصَّةُ يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ وهو قـولُهُ تَعـالَى: ﴿ فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ ﴾ [الصافات:١٤١].

أَمَّا فِي السُّنَّةِ، فمنها هذا الحديثُ، ومنها أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بين نسائِهِ، فأيَّتُهُنَّ خرَجَ سَهْمُها خَرَجَ بها (١).

٤- التشديدُ على الحيفِ في الوَصِيَّةِ؛ ونَأْخُذُها مِن قولِهِ: «وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا».
 فإنْ قالَ قائلٌ: لماذا لم يَسْتَشِرِ النَّبِيُ عَيَالِيَّ الورثة، فربَّما يُوافقونَ على هذا، والحقُّ لهم؟

قُلْنا: إِنَّ الرَّسولَ ﷺ لَم يَرْجِعْ إِلَى الورثةِ؛ لأنَّهُم لا شك سوف يكونونَ إِمَّا مُوافقينَ وإِما مُخالفينَ، وقد يَسْتَحْيي الوارثُ فيُوافِقُ؛ ولهذا لم يقل لسعدِ بن أبي وقاصٍ: اسْتَشِرِ الورثة، بل مَنَعَهُ مِن زيادتِهِ على الثُّلُثِ بدونِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الورثةِ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهم بعضا، رقم (۲٦٦١)، ومسلم: كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، رقم (۲۷۷۰) من حديث عائشة رَضَاًللَّهُ عَنْهَا.

فلهذا نقولُ: إِنَّ الرَّسولَ ﷺ لم يَرْجِعْ إلى الورثةِ خَافةَ أَنْ يُوافِقوا حياءً وخَجلًا بل مَنعَ ذلك.

فإنْ قَالَ قَائلٌ: وإذا وافَقَ الإنسانُ في إسقاطِ حقِّهِ حَياءً وخَجلًا، أفلا يَسْقُطُ؟ الجوابُ: لا يَسْقُطُ؛ ولهذا قالَ العُلَماءُ رَحَهُ واللهُ: إذا أهْدى لك إنسانٌ هَدِيَّةً حَياءً وخَجلًا حَرُمَ عليك قَبولُها، ولا يَجِلُّ لك أَنْ تَقْبَلَها؛ لأَنَّهُ لم يُعْطِكَ عن طِيبِ نَفْسٍ.

١٤٣٧ – وَعَنْ سَفِينَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ مَمْلُوكًا لِأُمِّ سَلَمَةَ فَقَالَتْ: «أَعْتِقُكَ، وَأَشْتَرِطُ عَلَيْكَ أَنْ تَخْدِمَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ مَا عِشْتَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ (۱).

١٤٣٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضَالِيَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: «إِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي حَدِيثٍ^(٢).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «إِنَّمَا»؛ أداةُ حصرٍ، والحصرُ معناه إثباتُ الحُكْمِ في المَذْكورِ دون مَنْ سواهُ، فمَنْ سواهُ، فمَنْ سواهُ، فمَنْ

⁽۱) أخرجه أحمد في المسند، رقم (٦/ ٣١٩)، أبو داود: كتاب العتق، باب في العتق على الشرط، رقم (٣٩٣٢)، والنسائي في الكبرى (٥/ ٤١) رقم (٤٩٧٦)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٧٠٢) رقم (٦٥٤٩).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد، رقم (٢٥٦)، ومسلم: كتاب العتق، باب إنها الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤).

سواهُ ليس بقائِم، وإذا قُلْتَ: إنَّما محمدٌ فاهمٌ، فهنا حَصَرْتَهُ في الفهم دون غيرِهِ منَ الصِّفاتِ، ومعلومٌ أنَّ الحصرَ يكونُ حَقيقيًّا ويكونُ إضافيًّا، وليس هذا مَوْضِعَ البسطَ في هذه المسألةِ.

والولاءُ: مأخوذٌ منَ الولايةِ، أو التَّوَلِّي، والمرادُ به هنا ولاءُ العتقِ؛ لأنَّ الولاءَ له أسبابٌ كثيرةٌ، والمرادُ هنا ولاءُ العتقِ.

وقولُهُ ﷺ: «لِمَنْ أَعْتَقَ»؛ مَنِ: اسمٌ موصولٌ يفيدُ العُمومَ، أي لَمَنْ أَعْتَقَ رَقيقًا، سواءً أَعْتَقَهُ بالقولِ، أو بالفعلِ، وسواءً أَعْتَقَهُ تبرُّرًا، أو للتقرُّبِ إلى اللهِ عَزَّفِجَلَّ أو لسببِ آخَرَ، بل حتى لو أَعْتَقَهُ في كفَّارةٍ، فإنَّهُ يدخلُ في الحديثِ، والمرادُ بـ «مَنْ أَعْتَقَ» الذي باشَرَ العِتْقَ دون مَنْ تَسَبَّبَ في العِتْقِ.

وقولُ المُؤلِّفِ: ﴿فِي حَدِيثٍ ﴾ إشارة إلى أنَّ في هذا الحديثِ قِصَّة ، وهي أنَّ أَمَة يقالُ لها: بَريرة ، كانت عند جماعة من الأنصار رَحِوَلِللهُ عَنْمُ فكاتَبُوها على تسع أواقٍ من الفِضَّة ، فجاءت تستعينُ عائِشة رَحِوَلِللهُ عَنْهَا على كِتابَتِها ، فقالت لها عائشة رَحِوَلِللهُ عَنْهَا هِ الفِضَّة ، فجاءت تستعينُ عائِشة رَحِوَلِللهُ على كِتابَتِها ، فقالت لها عائشة رَحِوَلِللهُ عَنْهُ اللهُ اللهُ على اللهُ على اللهُ على اللهُ عَلَيْهَا وقالت لهم ذلك ، أنَّ عائشة رَحِوَلِللهُ عَنْهَا ، وولاؤُها لعائِشة ، فأبُوا إلا أنْ يَكونَ الوَلاءُ لهم ، فأتتِ الأَمَةُ عائشة وأخبَرَتُها ، وكانَ النَّبيُّ عَيْمَاصَكَ وَالسَّلامُ يسمعُ ذلك ، اللهُ ا

ففي هذا الحديثِ إشكالٌ عظيمٌ كبيرٌ، وهو أنَّهُ مكَّنَهم مِن شرطٍ وهو يَعْلَمُ أَنَّهُ باطلٌ، وسيُبْطِلُهُ عَلِيْهُ، وفي هذا تغريرٌ لأهْلِ بَريرة، أنَّهُم يُعْطَوْنَ هذا الشَّرْطَ على أنَّهُ سيُوفَى ثم يُبْطِلُهُ النَّبِيُ عَلَيْهُ، وهذا لا يليقُ بأدْنَى واحدٍ منَ المؤمنينَ، فَضلًا عن إمامِ المُتَقينَ عَلَيْهِ لذلك اختلفَ العُلَماءُ في تَخْريجِهِ على أقوالٍ مُتَعَدِّدةٍ:

ونظيرُ ذلك في العباداتِ: أنَّ الرَّسولَ عَلَيْ مكَّنَ المسيءَ في صلاتِهِ الذي كانَ يُصلِّي ولا يَطْمَئِنُّ، مكنَّهُ أنْ يُصلِّي الصَّلاةَ الباطلةَ عِدَّةَ مَرَّاتٍ؛ ليُبَيِّنَ له أنَّ الإِنْسانَ إذا صلَّى الصَّلاةَ الباطلةَ لم تَنْفَعْهُ، ولو كرَّرَها، فهنا أرادَ أنْ يُبَيِّنَ أنَّ الشَّرْطَ الفاسدَ وإنِ اشْتُرِطَ فإنَّهُ لا يَنْفُذُ، ولعلَّ النَّبيَّ عَلَيْهِ قد عَلِمَ أنَّ عند هؤلاءِ القومِ عِلمًا بأنَّ فَرْطَ الولاءِ لهم دون مَنْ أعْتَقَ باطلٌ، لكنَّهم صَمَّموا على أنْ يَشْترطوا هذا الشَّرْطَ الفاسدَ، فيكونُ ذلك كالعُقوبةِ لهم، وبذلك نَسْلمُ منَ الإشكالِ.

كذلك لمَّا تمَّتِ البيعةُ خَطَبَ النَّبيُّ ﷺ خُطْبةً بليغةً، فيها: «أَمَّا بَعْدُ، فَهَا بَالُ قَوْمٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ، مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ فَهُوَ وَوْمٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وإِنْ شُرِطً مئةَ مرَّةٍ، كما يُفَسِّرُهُ اللَّفْظُ الآخَرُ، ثم قال: بَاطِلٌ، وإِنْ كَانَ مِئةَ شَرْطٍ » أي، وإنْ شُرِطَ مئةَ مرَّةٍ، كما يُفَسِّرُهُ اللَّفْظُ الآخَرُ، ثم قال:

«قَضَاءُ اللهِ أَحَقُّ، وشَرْطُ اللهِ أَوْثَقُ، وإنَّما الولاءُ لَمِنْ أَعْتَقَ» هذا هو الحديثُ الطويلُ الذي أشار إليه ابنُ حَجَرِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فالولاءُ عبارةٌ عن لُحْمةٍ والْتِحام، بين المُعتِقِ وعَتيقِهِ، كالتحامِ النسيبِ بنسيبِه، يعني القريبَ بقريبِهِ، فابنُ الأخِ بينَهُ وبين عَمِّهِ الْتحام، وسببهُ القرابَةُ والنَّسب، والمُعْتَقُ والمُعْتِق بينهما الْتحامُ وهو الولاءُ؛ لذا قالَ ﷺ ذلك في الحديثِ التالي الذي ذكرَهُ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ.

.....

١٤٣٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضَالِلَهُ عَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كَالُحْمَةُ كَالُحُمَةُ اللهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كَالُحْمَةُ النَّسَبِ، لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ » رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ، وَلَحْمَةُ إِنْنَ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ، وَالْمُنْفِيِّ وَالْمُعُولُ وَاللهُ فَا اللهُ فَا اللّهُ فَا اللهُ اللهُ فَا اللهُولِ اللهُ فَا اللهُ فَا اللهُ فَا اللهُ فَا اللهُ فَا اللهِ فَا اللهُ فَا

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «لُحْمَةٌ» وليس (لَحمةً)، يعني: الْتحامُّ كالتحامِ النَّسبِ، فكما أنَّ الإِنْسانَ يَلْتَحِمُ مع نَسيبِهِ، أي: مع قريبِهِ الْتحامًا لا يُمْكِنُ فِكاكُهُ، فكذلك العتيقُ مع مُعْتِقِهِ يَلْتَحِمُ الْتحامًا لا يُمْكِنُ فِكاكُهُ.

فإنْ قال قائلٌ: هل يمكنُ أنَّ ابنَ الأخِ يبيعُ الْتحامَهُ بِعَمِّهِ، أو لا يُمْكِنُ؟ والجوابُ: أنَّهُ لا يُمْكِنُ، فكذلك أيضًا العتيقُ مع مُعتِقِهِ، لا يُمْكِنُ أنْ يَنفكَّ عنه، كما أنَّ الإنسانَ لا يُمْكِنْهُ أنْ يَنْفَكَّ عن نسبِهِ مع نسيبِهِ.

⁽۱) أخرجه الشافعي في مسنده (۳۳۸)، وابن حبان في صحيحه (۲۱/۳۲۵) رقم (۴۹۵۰)، والحاكم في المستدرك (۴/۳۷۹) رقم (۷۹۹۰).

ولهذا قالَ ﷺ: «لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ» أي: لا يُورَثُ، ولا يُمْكِنُ أَنْ يَنْتَقِلَ فيه المِلْكُ.

مثالُ ذلك: إنسانٌ أعْتَقَ عَبْدًا، فالولاءُ للمُعتِقِ، لو أنَّ المُعْتِقَ عَرَضَ بيعَ هذا السولاءِ لشخصٍ آخَرَ، وقالَ له: إنَّ لي ولاءً على عبدٍ أعْتَقْتُهُ، فاشْتَرِهْ منِي؛ فإنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ؛ لأنَّها لحمةُ الْتَحَمَّتِ الْتِحامًا لا يمكنُ فِكاكُهُ، كما أنَّهُ لو جاء رجلٌ، وقالَ: عمِّي فلانٌ، اشْترِ مني العُمومة، فيكونُ عَمَّكَ أنت، وليس عمي أنا! فهذا لا يصحُّ، وكذلك الولاءُ لا يُمْكِنُ أَنْ يزولَ عن المُعْتِق، ولا يُوهَبُ، فلو أنَّ شخصًا أعْتَقَ عَبدًا ووَهبَ الولاءُ لا يُمْكِنُ أَنْ يزولَ عن المُعْتِق، ولا يُوهبَ لو وُهِبَ لشخصٍ آخَرَ لم يَصِحَّ، كما أنَّ النَّسبَ لو وُهِبَ لشخصٍ آخَرَ لم يَصِحَّ، كما أنَّ النَّسبَ لو وُهِبَ لشخصٍ آخَرَ لم يَصِحَّ، كما أنَّ النَّسبَ لو وُهِبَ لشخصٍ آخَرَ لم يَصِحَّ، كما أنَّ النَّسبَ لو وُهِبَ

والخلاصةُ: أنَّ الولاءَ لَمَنْ أَعْتَقَ، فإذا أَعْتَقَ الإنسانُ عَبْدًا ثَبَتَ للمُعْتِقِ ولاؤُهُ، ولا يُمْكِنُ فِكَاكُهُ عنه، وإذا ثَبَتَ الولاءُ للمُعْتِقِ فإنَّهُ يترتَّبُ عليه أنَّ الولاءَ يلي دَرجة النَّسبِ عُصوبةً، فإذا هلكَ هالِكُ عن بنتٍ وعبْدٍ أَعْتَقَهُ، وليس لهذا الهالكِ أقاربُ منَ العَصبةِ فللبنتِ النَّصْفُ، والباقي للمُعْتِقِ يَرِثُهُ بالولاءِ.

ولو هلَكَ هالِكُ عن بِنْتٍ وابنِ عمِّ شقيقٍ ومُعْتَقٍ، فالبنتُ لها النَّصْفُ، والباقي لابنِ العمِّ الشقيقِ، ولا شيء للمُعْتَقِ؛ لأنَّ درجة الولاءِ بعد درجة النَّسبِ، ولو ماتَ شخصٌ عن عمَّتِهِ ومُعْتَقِهِ، فالمالُ للمُعْتَقِ؛ لأَنَّنا قُلْنا: إنَّ الولاءَ يلي دَرجة النَّسبِ عُصوبةً، فمثلًا أصحابُ الفُروضِ لا شكَّ أنَّهُم مُقَدَّمونَ ثم بعد ذلك العَصَبةُ منَ الولاءِ.

مثالٌ: رجلٌ أعْتَقَ عَبْدًا عن كفَّارةٍ، فإنَّ ولاءَهُ يكونُ للمُعْتِقِ، وهذا ظاهرُ الحديثِ، «لَمِنْ أَعْتَقَ» لكنْ لو قالَ قائلٌ: هذه الكَفَّارةُ أَخْرَجَها إنسانٌ عن نفسِهِ فِداءً

عن عُقوبَتِهِ، فهو قد أُخْرَجَها للهِ، وإذا جَعَلْنا الولاءَ له عادَ بعضُ ما تَصَدَّقَ به إليه، ومعلومٌ أنَّ ما أُخْرَجَهُ الإِنْسانُ للهِ لا يُمْكِنُ أنْ يعودَ له؟

قُلْنا: نعم، هذا تعليلٌ قويٌّ، ونظرٌ قويٌّ، وإليه ذهب بعضُ العُلَماءِ رَحَهُمُّاللَهُ لَكنَّ اللَّفظَ العامَّ الخارجَ مِن فم النَّبيِّ عَلَيْهِ مقدَّمٌ على هذه النَّظريَّةِ؛ ولهذا قالَ بعضُ العُلَماءِ رَحَهُ مُلِللَهُ: «ما أُعْتِقَ كَفَّارةً فو لاؤُهُ لبيتِ المالِ، وما أُعْتِقَ زَكاةً فو لاؤُهُ للفُقراءِ»؛ لأنَّهُم أهلُ الزَّكاةِ، وكيف يُعْتَقُ زكاةً؟

منَ المعلومِ أنَّ قولَهُ تَعالَى: ﴿ وَفِي ٱلرِّقَابِ ﴾ يشملُ ما إذا اشْتَرى الإنسانُ عَبْدًا مِن زكاتِهِ وأَعْتَقَهُ، فإنَّهُ يَصِحُّ، فولاؤُهُ على ظاهِرِ الحديثِ للذي أَعْتَقَهُ زكاةً، لكنَّ بعض العُلَهاءِ قالَ: لا، لا يُمْكِنُ أَنْ نُعيدَ شيئًا مِن منافِع ما أَخْرَجَهُ زكاةً إليه، ويكونُ ولاؤُهُ للفُقراءِ الذين هم مِن أهلِ الزَّكاةِ، أو يكونُ ولاؤُهُ لأهلِ الزَّكاةِ.

ولا شَكَّ أَنَّ هذا تعليلٌ قويٌّ، ولكنَّ اللَّفْظَ الصادرَ منَ الرَّسولِ عَلَيْهُ يشملُ هذه الصُّورة، ونحنُ سَنُسْأَلُ عَمَّ وصلَ إلينا مِن ألفاظِ الرَّسولِ عَلَيْهُ ولنا حُجَّةٌ عندَ اللهِ عَنَّوَجَلَّ أَنْ نقولَ: إِنَّ هذا الرَّجُلَ أَعْتَقَ هذا الرَّقيق، فو لاؤُهُ له، والنَّبيُّ عَلَيْهُ لم يَسْتَشْنِ شَيْئًا.

·•· @ ·•:

بَابُ المُدَبَّرِ وَالمُكَاتَبِ وَأُمِّ الوَلَدِ

المدبَّرُ: مَنْ عُلِّقَ عِتْقُهُ بالموتِ، مثلُ أَنْ يقولَ: إذا مُتُّ فعَبْدي حُرٌّ.

والمُكاتَبُ الذي اشْتَرى نفسَهُ مِن سيِّدِهِ، ويُسمَّى مُكاتَبًا؛ لأَنَّهُ غالبًا يحصلُ بالمُكاتَبةِ بين السيِّدِ والعبدِ، وقد ذَكَرَ اللهُ عَنَّفَ لَلكاتَبَ فِي القُرْآنِ الكريمِ، فقالَ: ﴿ وَالَّذِينَ يَبْنَغُونَ ٱلْكِئْبَ مِمَّا مَلَكَتَ أَيْمَنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ [النور: ٣٣].

وأُمُّ الولدِ: مَنْ أَتتْ مِنْ سيِّدها بها يَتبَيَّنُ فيه خَلْقُ إِنسانٍ، يعني جامَعَها سيِّدُها، ثم حَمَلَتْ منه، وأتتْ منه بولدٍ قد تَبَيَّنَ فيه خَلْقُ إِنسانٍ، فهذه أُمُّ ولدٍ.

وإنَّما أَفْرَدَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ أَللَهُ هؤلاءِ الثلاثة في بابٍ؛ لأنَّ هؤلاءِ لم يَتِمَّ عِنْقُهُم بعد، ولكنْ وُجِدتْ فيهم أسبابُ العِنْقِ، فالمُدَبَّرُ يَتِمُّ عِنْقُهُ بعد موتِ سيِّدِهِ، والمُكاتَبُ يَتِمُّ عِنْقُهُ بعد موتِ سيِّدهِ، والمُكاتَبُ يَتِمُّ عِنْقُهُ بعد مَوْتِ سيِّدها.

.....

١٤٤٠ - عَنْ جَابِرٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ، لَمُ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟» فَاشْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ كَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟» فَاشْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بِثَهَانِ مِنَةٍ دِرْهَمٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (۱).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الاستقراض، باب من باع مال المفلس أو المعدم، رقم (٢٤٠٣)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله، رقم (٩٩٧).

وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ: فَاحْتَاجَ (١).

وَفِي رِوَايَةٍ لِلنَّسَائِيِّ: وكانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَبَاعَهُ بِثَهَانِ مِئَةِ دِرْهَمٍ، فَأَعْطَاهُ وَقَالَ: «اقْضِ دَيْنَكَ» (٢).

الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ» الرَّجُلُ هنا مُبْهَمٌ، لكنْ لا يُتوقَّفُ فَهْم الحُكْمِ على تَعْيينِهِ؛ إذْ لا يَضُرُّ أَنْ يَكُونَ مُبْهَمًا أَو مُعيَّنًا، والأنصارُ: هم ساكِنو المدنيةِ منَ الحَوْرَجِ والأَوْسِ، ووصَفَهُمُ اللهُ تَعالَى بالأَنْصارِ؛ لأَنَّهُم عاهَدُوا النَّبيَّ عَلَيْ على نُصْرَتِهِ إذا هاجَرَ إليهم، وذلك في مَكَّة عند العَقبةِ.

قولُهُ: «أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ» أي: بعد الموتِ، «لم يَكُنْ له مالٌ غيرُهُ» وهذا الرَّجُلُ كانَ عليه دَيْنٌ، فأعْتَقَ العبدَ، فبَلَغَ ذلك النَّبيَّ عَلَيْهِ فأَهْدَرَ هذا التدبيرَ، وقالَ: الرَّجُلُ كانَ عليه دَيْنٌ، فأعْتَقَ العبدَ، فبلَغَ ذلك النَّبي عَلَيْهِ فأَهْدَرَ هذا التدبير، وقالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟» فتَولَّى النَّبيُّ عَلَيْهِ بنفسِهِ عَرْضَهُ على النَّاسِ ليكونَ ذلك أبلغَ في الحُكمِ، ولِيتولَّى عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ ذلك بنفسِهِ، فاشتراهُ نُعَيْمُ بنُ عبدِ اللهِ رَضَالِسَهُ عَنْهُ بثهانِ مئةِ دِرْهم.

وفي لفظِ البُخاريِّ وروايةِ النَّسائيِّ بَيَّنَ أَنَّهُ كَانَ عليه دَينٌ فاحتاجَ، فباعَهُ النَّبيُّ ﷺ، وقالَ: «اقْض دَيْنكَ».

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١ - جوازُ التَّدبيرِ؛ لأنَّ النَّبيَّ عَلَيْةٍ أقرَّهُ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع المزايدة، رقم (٢١٤١).

⁽٢) أخرجه النسائي: كتاب آداب القضاة، باب منع الحاكم رعيته من إتلاف أموالهم، رقم (١٨) ٥).

٢- أنَّ المُدَبِّرَ لعتقِ عبدِهِ إذا احتاجَ فإنَّ حاجتَهُ مُقدَّمةٌ؛ ودليلُهُ أنَّ الرَّسولَ وَيَلِيلُهُ أنَّ الرَّسولَ وَيَلِيلُهُ أَنَّ العَبْدَ.

٣- أنَّ مَنْ عليه دَينٌ ليس له وفاءٌ لا يَصِحُّ أَنْ يَتَبَرَّعَ، ولا يَنْبغيَ له أَنْ يَتَبَرَّعَ؛ بدليلِ أَنَّ النَّبيَ عَيَّ أَبطلَ عِتْقَ هذا العبدِ، مع أَنَّ العِتْق مِن أَقْوى العقودِ نُفوذًا، وعلى هذا فمَنْ كانَ عليه دَينٌ وليس له ما يُقابِلُهُ في مالِهِ، فإنَّهُ لا يَتَصَدَّقُ، وقد تقدَّمَ مِن قَبُل، وبيَّنا أَنَّهُ لا يَتَصَدَّقُ لا بالقليلِ ولا بالكثير، فإذا قدَّرنا أَنَّ شخصًا عليه مئةُ ألفِ ريالٍ، وليس عنده إلا ألفُ ريالٍ فقط، فإنَّنا نقولُ له: لا تَتَصَدَّقُ ولا بريالٍ واحدٍ، فإذا قالَ: الرِّيالُ سهلٌ ويسيرٌ، قُلْنا: ولو كانَ سَهلًا ويَسيرًا، فالرِّيالُ الذي تريدُ أَنْ تَتَصَدَّقَ به اقْضِ به ما عليكَ مِنَ الدَّينِ، فإذا كانَ عليك مثلًا مثةُ ألفٍ، وقضيتَ رِيالًا فيكونُ عليك مثلًا مئةُ ألفٍ، وقضيتَ رِيالًا فيكونُ عليك مثلًا مئةُ ألفٍ، وقضيتَ رِيالًا فيكونُ عليك مثلًا مئةً ألفٍ، وهلمَّ جرًّا.

والعامةُ يقولونَ: قطرةٌ مع قطرةٍ تكونُ غَديرًا، يعني ماءً كثيرًا، وما يُجْري الأودية التي تَجْتَتُ الأشجارَ، وتَهْدِمُ البيوتَ إلا قطراتُ، فأنتَ أوفِ اليومَ رِيالًا، واليومَ الثّانيَ ربها يَأْتيكَ رِيالانِ، وهكذا حتى تُوفِيَ، ويُبْرِئَ اللهُ ذِمَّتَكَ.

٤- جوازُ مُباشرةِ ذَوي الجاهِ البيعَ والشِّراء؛ ويؤخَذُ مِن قولِهِ ﷺ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟» وهو الرَّسولُ ﷺ، ويجوزُ أيضًا لذي الجاهِ والشرفِ والمكانةِ في العِلْمِ والدِّينِ أَنْ يُهاكِسَ، أي: يُكاسِرَ ويُناقِصَ في الثمنِ، يعني يَطْلُبُ تَنْقِيصَ الثَّمنِ، ودليلُ ذلك قولُ النَّبِيِّ ﷺ جابِرٍ رَضَائِلَهُ عَنْهُ -وقد اشْتَرى منه جَمَلَهُ -: «أَثُراني مَاكَسْتُكَ آخُذُ كَمَلَكَ؟ خُذْ جَمَلَكَ وَدَرَاهِمَكَ، فَهُو لَكَ»(۱)، والشَّاهدُ قولُهُ ﷺ: «مَاكَسْتُكَ».

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب بيع البعير واستثناء ركوبه، رقم (٧١٥) من حديث جابر بن عبد الله رَضَالِلَتُهَا.

فهل نقولُ: يَنْبغي للإنْسانِ عند الشِّراءِ أَنْ يُهاكِسَ اقتداءً بالرَّسولِ ﷺ، أم نقولُ: يَنْبغي أَنْ يَفْعَلَ ذلك أحيانًا؟

والظَّاهِر الثَّانِ، أَنَّهُ يَنْبغي للإنسانِ أَن يُهاكسَ أحيانًا، لا سيَّها إذا ظنَّ أنَّ البائعَ قد زادَ عليه في الثَّمنِ، فلْيَدْفَعْ عن نفسه هذا الظُّلْمَ.

٥- أنَّ التَّدْبِيرَ عقدٌ جائزٌ لا يُعْتَقُ به العبدُ؛ ودليلُهُ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَضَ هذا الله النَّاسِ في الشِّراءِ.

فإنْ قال قائلٌ: وهل يجوزُ الرُّجوعُ في التَّدْبيرِ بدونِ حاجةٍ، أو لا بُدَّ منَ الحاجةِ؟ الصَّوابُ: أَنَّهُ يجوزُ الرُّجوعُ في التَّدْبيرِ ولو بلا حاجةٍ؛ لقَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: الصَّوابُ: أَنَّهُ يجوزُ الرُّجوعُ في التَّدْبيرِ ولو بلا حاجةٍ؛ لقَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهُا اللَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِاللَّعُقُودِ ﴾ [المائدة:١]، ووجهُ الدَّلالةِ: أنَّ هذا عقدٌ مُعلَّقُ بالموتِ، فالآنَ هو عبدٌ لم يَتَحَرَّرْ، فإذا كانَ عبدًا فللإنسانِ أنْ يَتَصَرَّفَ فيه، فإذا باعهُ مثلًا ثم ماتَ فلا يَعْتِقُ عند المُشْتري؛ لأنَّهُ انْتَقَلَ مِلْكُهُ، لكنْ لو رَجَعَ إليه ثانيةً وماتَ والعبدُ عنده، فإنَّهُ يَعْتِقُ، ولا نقولُ: إنَّ العقدَ الذي حالَ بين التَّعْليقِ والموتِ أَبْطَلَ التَّدْبيرَ؛ لأَنَّهُ ماتَ والعبدُ في مِلْكِهِ.

ونظيرُ ذلك مِن بعضِ الوُجوهِ لو قالَ لزَوْجَتِهِ: إِنْ كلَّمْتِ فُلانًا فأنتِ طالقٌ، ثم طَلَّقَها، ثم تَزَوَّجَها، ثم كَلَّمَتْ فُلانًا بعد العقدِ الثَّاني، فإنَّما تُطَلَّقُ؛ لأنَّما كلَّمَتْهُ، وهي في حبالِهِ، إلا إذا قالَ: إِنْ كلَّمْتِ فُلانًا في هذا الزَّواجِ، أو في هذا العقدِ، وقيَّدَهُ، فهذا على ما قيَّدَ.

٦- جوازُ البيعِ بالمُزايدةِ؛ لقولِهِ ﷺ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟» والظَّاهِرُ أَنَّهُ أرادَ
 عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الشِّراءَ بالزِّيادةِ، وبيعُ المُزايدةِ جائزٌ بإجْماعِ المُسْلِمينَ، ولا أَحَدَ يُبْطِلُهُ،

وعليه: فلا يكونُ داخِلًا في نهي النَّبيِّ ﷺ عنِ البيعِ على بَيْعِ الْمُسْلَمِ، والسَّوْمِ على سَوْمِهِ.

مثالُ ذلك: إنسانٌ يقولُ للنَّاسِ: مَن يَشْتري هذا الكتاب؟ فقالَ واحدٌ: أنا أَشْتَريهِ بِعَشرةٍ، أَشْتَريهِ بِعَشرةٍ، وقالَ الثَّالثُ: أنا أَشْتَريهِ بِعَشرةٍ، فهذا يجوزُ.

فإنْ قيلَ: أليس الثَّاني سامَ على سومِ الأوَّلِ؟

قُلْنا: لا، فالسَّوْمُ الذي يُنْهى عن السَّوْمِ عليه، هو أَنْ يَرْكَنَ البائعُ إلى السَّائِمِ، ولم يَبْقَ عليه إلا تنفيذُ العقدِ، فهذا هو الذي لا يجوزُ أَنْ تَسومَ عليه، أمَّا المُزايدةُ فهذا بإجماع المُسْلِمينَ جائزٌ.

أمَّا ما دامَ صاحبُ السِّلْعةِ يَعْرِضُها للنَّاسِ، ويقولُ: مَنْ يَزيدُ؟ فزِدْ ولا حَرَجَ عليك.

ومثلُ ذلك: لو كانَ الإنسانُ في بيتٍ مُسْتأجَرٍ، فلا يَجِلُّ لك أَنْ تَذْهَبَ لصاحِبِ البيتِ وضَعَهُ البيتِ وتقول: أنا أُعْطيكَ أكثرَ مِن هذه الأُجْرةِ، لكنْ لو كانَ صاحبُ البيتِ وضَعَهُ في المكتبِ العقاريِّ، لَمَنْ يَزيدُ فلا حَرَجَ عليك أَنْ تَزيدَ؛ لأَنَّ طلبَ الزِّيادةِ الآنَ مِن صاحِبِ السِّلعةِ، فلك أَنْ تَزيدَ، ومنه أيضًا المُزايدةُ في السُّوقِ.

٧- جوازُ بيعِ المُدَبَّرِ؛ فهل هذا الجوازُ مُقَيَّدٌ بالحاجةِ، أو يجوزُ بلا حاجةٍ؟ الجوابُ: في هذا خلافٌ بين العُلَماءِ رَحَهُ مُاللَّهُ فمِنْهم مَنْ يقولُ: إنَّهُ يجوزُ بلا حاجةٍ؛ لأنَّهُ مُعَلَّقٌ بشرطٍ لم يَحْصُلْ، وهذا الشَّرْطُ هو أَنْ يقولَ: إذا متُ فعَبْدي حُرُّ، فها دام الرَّجُلُ لم يَمُتْ فهو بالخيارِ، إنْ شاءَ أمضاهُ، وإنْ شاءَ لم يَمْضِ، ومِنْهم

مَنْ قَالَ: لا يُباعُ إلا عند الحاجة؛ لأنَّ قولَهُ: "إذا مُتُّ فَعَبْدي حُرُّ" لَزِمَ، كما لو قالَ الرَّجُلُ لزَوْجَتِهِ: إنْ خَرَجْتِ فأنتِ طالقٌ، ثم أرادَ أنْ يَرْجِعَ فإنَّهُ لا يَمْلِكُ ذلك، وإذا كانَ لا يَمْلِكُ ذلك في الطَّلاقِ فَعَدَمُ مِلْكِهِ في العِتْقِ الذي يَتَشَوَّفُ إليه الشرعُ مِن بابِ أَوْلى.

وبناءً على هذا القولِ الثَّاني يقولونَ: إذا احْتاجَ مَن كانَ عليه دَينٌ، فإنَّهُ يُباعُ ويَنْطُلُ التَّدْبِيرُ؛ وذلك لأنَّ مَنْ عليه الدَّينُ لا يَحِلُّ له أَنْ يَتَبَرَّعَ بشيءٍ مِن مالِهِ، وهذا هو الأحوطُ.

٨- حُسْنُ تصرُّفِ النَّبِيِّ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعلَى آلِهِ وسلَّمَ- ورِعايَتِهِ؛ حيثُ إِنَّهُ عرَضَهُ على النَّاسِ، وقالَ: «مَنْ يَشْتريهِ مِنِّي؟» ثم قالَ: «اقْضِ دَيْنَكَ» وهكذا ينبغي لوليِّ الأمرِ أَنْ يَكُونَ مُتَولِّيًا للنَّاسِ بها فيه مَنْفَعَتُهم، وإنْ كَرِهوا ما تَصرَّفَ به، فالمَقْصودُ المَصْلحةُ.

المُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مُكَاتَبَتِهِ دِرْهَمٌ الْخِرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ (۱) وَأَصْلُهُ عِنْدَ أَحْدَ، وَالثَّلاَثَةِ (۱) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب العتق، باب في المكاتب يؤدي بعض كتابته فيعجز أو يموت، رقم (۲۰۱۹). وابن ماجه: كتاب العتق: باب المكاتب، رقم (۲۰۱۹).

⁽٢) لكن من حديث ابن عباس، وهو الآتي قريبًا في المتن برقم (١٤٤٣) أخرجه أحمد في المسند، رقم (٣٦٩)، وأبو داود: كتاب الديات، باب في دية المكاتب، رقم (٤٥٨١)، والنسائي: كتاب القسامة، باب دية المكاتب، رقم (٢٨٦٤).

الشَّرحُ

المُكاتَبُ: هو الذي اشْتَرى نفسَهُ مِن سيِّدِهِ، وسُمِّيَ مُكاتَبًا؛ لأنَّهُم في العادةِ يَكْتبونَ هذا العقدَ بين السَّيِّدِ والعبدِ، وإنَّما يحتاجونَ لكِتابتِهِ، وأنَّهُ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُؤَجَّلًا، والدَّينُ المُؤَجَّلُ لا بُدَّ مِن كتابتِهِ؛ لقَوْلِ اللهِ تَعالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنَتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُسَكِم فَأَتَ تُبُوهُ ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

ولا شكَ أَنْ الكتابة سُنَّةٌ إذا طَلَبَها العبدُ؛ لقولِهِ تَعالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْغُونَ ٱلْكِئْبَ مِتَا مَلَكَتَ ٱيْمَنْكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ [النور:٣٣]، فأمرَ اللهُ تَعالَى بكِتابَتِهم لكنْ بشرطِ أَنْ نَعْلَمَ فيهم خَيْرًا، قالَ العُلَماءُ رَحَهُ النَّهُ: والخيرُ الصَّلاحُ في الدِّينِ الكنْ بشرطِ أَنْ نَعْلَمَ فيهم خَيْرًا، قالَ العُلَماءُ رَحَهُ اللهُ: والخيرُ الصَّلاحُ في الدِّينِ والقُدْرةُ على التَّكَسُبِ، فإن لم يَكُنْ صالحِاً في دِينِهِ فلا تُجِبْهُ إذا طَلَبَ الكتابة؛ لأنَّهُ ربَّها أرادَ بذلك الهروبَ من الاستقامةِ التي هو عليها عند سيِّدِه، فيَطْلُبُ الكتابةَ ليَفْسُقَ أرادَ بذلك الهروبَ من الاستقامةِ التي هو عليها عند سيِّدِه، فيطلُبُ الكتابةَ ليَفْسُقَ ويَفْجُرَ، فهذا لا نُجيبهُ ، كذلك أيضًا لو طَلَبَ الكتابةَ وهو عاجِزٌ عنِ التَّكَسُبِ، فإنَّنا لا نُجيبهُ ؛ لأنَّهُ سَيَبْقي عالمةً على النَّاسِ، وكَلَّا عليهم، وبقاؤهُ عند سيِّدِه يُنْفِقُ عليه لا شَكَّ أَنَّهُ أَوْلى.

فإنْ قالَ قائلٌ: لكنْ إذا كانَ هذا العبدُ طَلَبَ الكتابة؛ لأنَّ سَيِّدَهُ يُؤْذِيهِ ويُتْعِبُهُ ويَشْعِبُهُ ويَشْعِبُهُ ويَشْعِبُهُ ويَشْعِبُهُ ويَشْعِبُهُ على الكتابةِ مع عدمِ القُدْرةِ على التكشُبِ أحبُّ إليَّ مِنْ أَنْ أَبْقَى لخدمةِ هذا السَّيِّدِ؟

قُلْنا: هذا أمرٌ سَهْلُ؛ لأنَّ السَّيِّدَ إذا كانَ العبدُ لا يَقْدِرُ على الكتابةِ، فإنَّهُ لا يُلْزَمُ بمُكاتَبَهِ؛ لأنَّ هذا إضاعة مالٍ عليه، وهو يقولُ: هذا العبدُ لو كاتَبْتُهُ لم يَأْتِني بشيءٍ، فتكونُ الكتابةُ زِيادةَ عِبْءِ وتَعَبِ، لا فائدةَ منها.

والمهمُّ: أنَّ الله عَزَّهَ عَلَّا أَمَرَ بالكتابةِ في هذا الشرطِ.

واختَلَفَ العُلَماءُ رَحِمَهُ وَاللَّهُ: هل الكِتابةُ بهذا الشَّرْطِ واجبةٌ أم لا؟

فذَهَبَ كثيرٌ منَ السَّلفِ والخلفِ إلى أنَّها واجبةٌ؛ لأنَّ الأصْلَ في الأمرِ الوُجوبُ، ولأنَّ السَّيِّدَ لا ضَرَرَ عليه في ذلك، ولأنَّ الشرعَ يَتَشَوَّفُ للعِتْقِ، والقولُ بالوُجوبِ ليس بعيدًا منَ الصَّوابِ.

المهمُّ: أَنَّهُ إذا كاتَبَ سَيِّدَهُ فلا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُؤَجَّلًا؛ لأَنَّ العبدَ ليس عنده مالُ حتى يستطيعَ الدَّفْعَ نقدًا، قالَ العُلَماءُ رَحِمَهُ مُاللَّهُ: بأجلينِ فأكثرَ، مثالُ ذلك: أَنْ يقولَ: كاتَبْتُكَ على عَشَرةِ آلافِ ريالٍ، خمسةُ آلافٍ بعد سِتَّةِ أشهرٍ، وخمسةُ آلافٍ بعد سِتَّةِ أشهرٍ، فهنا لا بُدَّ منها.

فإنْ قالَ قائلٌ: إذا كانَ العبدُ يستطيعُ أَنْ يُؤَدِّيَ حالًا، فهل يُشْتَرَطُ التأجيلُ؟ قُلْنا: لا يُشْتَرَطُ.

فإنْ قيلَ: ولكنْ كيف يُؤَدِّي حالًا، وهو ليس له مالٌ؟

والجوابُ: أنَّهُ قد يكونُ بعضُ المُحْسنينَ مُسْتَعِدًّا للوفاءِ عنه كِتابَتَهُ، فيُوَفِّي.

مِن فوانِدِ هذا الحديثِ:

١- المُكاتَبُ عبدٌ ما بَقِيَ على مُكاتَبَتِهِ دِرْهمٌ؛ وهذا دليلٌ على أنّهُ لا يزالُ عَبدًا رَقيقًا، فإذا قدَّرنا أنّه كاتَبَ بعَشَرةِ آلافِ ريالٍ، أي أنّهُ ابتاعَ نفسهُ مِن سيِّدِهِ بعَشَرةِ آلافٍ، فإذًا قدَّرنا أنّه كاتَبَ بعَشَرةِ وتسعةً وتسعينَ، وبقيَ ريالٌ واحدٌ، فإنّهُ عبدٌ، قلو قُدر أنّهُ ماتَ فهالهُ لسَيِّدِهِ ولا يَرِثُهُ أقاربُ العبدِ؛ لأنّهُ حتى الآنَ لم يَكُنْ حُرَّا، فلو قُدر أنّهُ ماتَ فهالهُ لسَيِّدِهِ ولا يَرِثُهُ أقاربُ العبدِ؛ لأنّهُ حتى الآنَ لم يَكُنْ حُرَّا،

فالمكاتب عبد ما بَقِيَ عليه مِن كِتابَتِهِ دِرْهَمٌ.

فإنْ قال قائلٌ: وهل للسَّيِّدِ أَنْ يَرْجِعَ؟

الجوابُ: لا؛ لأنَّ هذا العقدَ لازمٌ مِن جهةِ السَّيِّدِ، جائزٌ من جهةِ العبدِ، فالعبدُ له أَنْ يُعَجِّزَ نفسَهُ، ويقولَ: واللهِ ما أستطيعُ، وإذا قالَ: إنَّهُ لا يستطيعُ رَجَعَ عبدًا، له أَنْ يُعْجِّزَ نفسَهُ، فيقولَ: واللهِ ما أستطيعُ، وإذا قالَ: إنَّهُ لا يستطيعُ رَجَعَ عبدًا، أمَّا السَّيِّدُ فلا يُمْكِنُ أَنْ يَوْجِعَ؛ لأنَّ هذا العقدَ بينه وبين رَجُلٍ، فلو قُلْنا: للسَّيِّدِ أَنَّ اللَّيِّدِ أَنْ يَوْجِعَ السَّيِّدِ السَّيِّدِ اللَّيَّدِ؛ لأنَّ المُدَبَّرَ لو قُلْنا برجوعِ السَّيِّدِ في ذلك ضررٌ على العبدِ، بخلافِ المُدَبَّرِ؛ لأنَّ المُدَبَّرَ لو قُلْنا برجوعِ السَّيِّدِ في التَّذْبيرِ.

١٤٤٢ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضَالِلَهُ عَنَا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ لِإِحْدَاكُنَّ مُكَاتَبٌ، وكانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي، فَلْتَحْتَجِبْ مِنْهُ » رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ (١٤٤٠).

الشَّرحُ

قولُهُ: «عَنْ أُمِّ سَلَمَةً» رَضَّالِلَهُ عَنْهَا، هي إحْدى زوجاتِ الرَّسولِ ﷺ قالت عنِ النَّبِيِّ وَلَهُ: «إِذَا كَانَ لِإِحْدَاكُنَّ مُكَاتَبُ» والْمُكاتَبُ هو الذي اشْترى نفسَهُ مِن سَيِّدِهِ، النَّبِيِّ ﷺ والْمُكاتَبُ هو الذي اشْترى نفسَهُ مِن سَيِّدِهِ، «وكانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي به مُكاتَبَتَهُ، فمثلًا «وكانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي به مُكاتَبَتَهُ، فمثلًا

⁽۱) أخرجه أحمد في المسند، رقم (٦/ ٢٨٩)، وأبو داود: كتاب العتق، باب في المكاتب يؤدي بعض كتابته فيعجز أو يموت، رقم (٣٩٢٨)، والترمذي: كتاب البيوع، باب ما جاء في المكاتب إذا كان عنده ما يؤدي، رقم (١٢٦١)، والنسائي في الكبرى (٨/ ٢٨٧) رقم (٩١٨٤)، وابن ماجه: كتاب الأحكام، باب المكاتب، رقم (٢٥٢٠).

كَاتَبَتْهُ المَرْأَةُ على عَشَرةِ آلافِ ريالٍ، وكَانَ عنده عَشَرةُ آلافِ ريالٍ، فيقولُ النَّبيُّ عَلَيْةِ: «فَلْتَحْتَجِبْ مِنْهُ».

مِن فوانِدِ هذا الحديثِ:

١ - جوازُ تَمَلُّكِ المَرْأَةِ للرَّقيقِ الذَّكَرِ؛ يُؤْخَذُ مِن قولِهِ: «إِذَا كَانَ لِإِحْدَاكُنَّ مُكَاتَبٌ».

٢- أنَّ للمرأةِ أنْ تُبْرِزَ مِن زِينتِها لعَبْدِها؛ فتكْشِفُ الوجهَ والكَفَّيْنِ والقَدمينِ، ووجهُ الدَّلالةِ أنَّهُ قالَ: «فَلْتَحْتَجِبْ مِنْهُ» فدلَّ ذلك على أنَّ ما قبلَ ذلك ليس فيه احتجابٌ ما لم تَخْشَ الفِتْنةَ، فإنْ خَشِيَتِ الفِتْنةَ وجَبَ عليها أنْ تَسْتَتِرَ، وأنْ تَحْتَجِبَ منه، على القاعدةِ المشهورةِ: «أنَّ المُباحَ إذا تَضَمَّنَ مَفْسدةً صارَ حَرامًا».

٣- وجوبُ الحجابِ؛ لأنَّ الأصْلَ في الأمرِ هو الوُجوبُ؛ لقولِهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَلْتَحْتَجِبْ مِنْهُ».

٤- جوازُ تَصرُّفِ المَرْأةِ في مالِها بغيرِ إذْنِ زَوْجِها؛ لأنَّ النَّبيَ عَلَيْ يُخاطِبُ أُمَّ سَلَمةَ رَضَالِيَهُ عَنْهَا، ولم يَقُلْ لها: اسْتَأْذِنِي منِّي، وهذا هو الأصلُ، أنَّ تَصَرُّفَ المَرْأةِ في مالِها جائزٌ، ونافذٌ، ولكنْ ما يَتَعَلَّقُ بمُعاشرةِ الزوجةِ يَنْبغي أنْ لا تَتَصرَّفَ فيه إلا بإذْنِهِ، كثيابِ الجهالِ، وما يَتَعَلَّقُ بالعِشْرةِ ونحو ذلك؛ لأنها لو تَصَرَّفَتْ فيه ببيعٍ نَقَصَ ذلك مِن حقِّ الزَّوْج.

٥- أنَّ الْمُكاتَبَ إذا مَلَكَ ما يُؤَدِّي به كِتابَتَهُ صارَ حُرَّا؛ سواءً سلَّمَ ذلك للسَّيِّدِ أم لا، ولكنَّ الرَّاجِحَ أَنَّهُ لا يكونُ حُرَّا إلا إذا سلَّمَ؛ لأَنَّهُ إلى الآنَ لم يَعْتِق، فلا بُدَّ منَ التَّسليم.

٦- جوازُ تَصَرُّفِ الْمُكاتَبِ؛ فالْمُكاتَبُ وإنْ كانَ عَبدًا حتى يُؤدِّي: له أنْ يَتَصَرَّفَ؛ لأنَّ مُكاتَبةَ سيِّدِهِ له تعني الإذْنَ له بالتَّصَرُّفِ؛ إذْ لا يُمْكِنُ أَنْ يَحْصُلَ على مالِ الكتابةِ إلا إذا تَصَرَّفَ.

المُكَاتَبُ الْبَنِ عَبَّاسٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يُودَى الْمُكَاتَبُ بِقَدْرِ مَا حَتَقَ مِنْهُ دِيَةَ الْعَبْدِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (۱).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْهِ: «يُودَى» أي: تُعْطى الدِّيةُ، فإذا قُتِلَ المُكاتَبُ فإنَّهُ يُودَى بقدرِ ما عَتَقَ منه دية الحُرِّ، وبقَدْرِ ما رقَّ منه دية العَبْدِ، وهذا بِناءً على أنَّ الكتابة تَتَبعَّض، وأنَّهُ إذا أدَّى نِصْفَ المَالِ الذي كاتَبَ عليه عتَقَ نِصْفُهُ، وإذا أدَّى رُبُعَهُ عتَقَ رُبُعُهُ، وإذا أدَّى رُبُعَهُ عتَقَ رُبُعُهُ، وإذا أدَّى ثَلاثة أرباعِهِ عَتَقَ ثَلاثة أرباعِهِ، لكنَّ الصَّحيحَ أنَّهُ لا يَعتِقُ.

وبناءً على ذلك: كيف يُودَى الْمُكاتَبُ إذا كانَ مُبعَّضًا؟

والجوابُ: يُودَى بجزئهِ الحرِّ دِيَةَ حرِّ، وبجُزْئِهِ الرَّقيقِ ديةَ رقيقٍ، وهذا هو الضَّابطُ.

فإنْ قال قائلٌ: وهل هناك فرقٌ بين دِيَةِ الحُرِّ ودِيَةِ الرَّقيقِ؟

⁽۱) أخرجه أحمد في المسند، رقم (۱/ ٣٦٩)، وأبو داود: كتاب الديات، باب في دية المكاتب، رقم (۱) أخرجه أحمد في المستدرك (٤٨١٠)، والحاكم في المستدرك (٢٣٧) رقم (٢٨٦٤)، والحاكم في المستدرك (٢٣٧) رقم (٢٨٦٤).

الجواب: نعم، هناك فرقٌ، فديةُ الحُرِّ مُقدَّرةٌ مِن قِبَلِ الشَّعِ، ودِيةُ الرَّقيقِ مُقَدَّرةٌ مِن وَيَةِ الحُرِّ، وقد تكونُ العكسَ، بقيمتِهِ عند العَرْضِ، فقد تكونُ ديةُ الرَّقيقِ أكثرَ مِن دِيةِ الحُرِّ، وقد تكونُ العكسَ، وإذا كانتْ ديةُ الرَّقيقِ مُقدَّرةً بحسبِ العَرْضِ فإنَّهُ لا بُدَّ أَنْ تَخْتلفَ ديةُ الأرقَّء، وأنت ديةُ الرَّقيقِ مُقدَّرةً بعيرٍ، سواءً كانَ كبيرًا أم صغيرًا، عاقلًا أم جَنونًا، صانعًا أم أَخْرَقَ، عاليًا أم جاهِلًا، فهو -على أيِّ حالٍ كانَ - ديتهُ مئةُ بعيرٍ، أمّا ديةُ الرَّقيقِ فتُقدَّرُ بقيمتِهِ عند العَرْضِ، يعني ما يُساوي عندَ النَّاسِ، وهذا يختلفُ اختلافًا الرَّقيقِ الجاهلِ دونَ قيمةِ الرَّقيقِ العالِم، ودِيّةُ الأَخْرِقِ دون دِيّةِ الصَّانِعِ، وديةُ الصَّغيرِ دونَ دِيةِ الكبيرِ، ودِيةُ الأُنْثَى دونَ دِيّةِ الذَّكرِ أو فوقَ، فهذا عبدٌ بيدِهِ صنعةً وكتابةٌ وهو عالِمٌ، عاقلٌ، ذَكِيٌّ، ظريفٌ، لِنُقدِّرْ أَنَّهُ يُساوي مِتَتَى ألفٍ، فهذا حيدُ ميتَةُ مِئتا ألفٍ، أي: أكثرُ مِن ديةِ الحُرِّ، عبدٌ آخَرُ: أَخْرَقُ، أعْمى، أصمُّ، أبْكَمُ، زَمِنٌ لا يَمْشَى، فلا بُدَّ أَنَّ ديتَهُ قليلةٌ، بل قليلةٌ جِدًّا، فهناك فرقٌ بين هذا وهذا.

أمَّا بالنسبةِ للحُرِّ، فلو كانَ شخصٌ حُرَّا صانعًا، عالمًا، ظَريفًا، بَليغًا، وفيه كُلُّ صفاتِ الكمالِ التي يصلُ إليها البشرُ، وآخرُ أعْمى أصَمُّ أبكمُ زَمِنُ أشلُّ، فإنَّ ويتَهما واحدةٌ، سُبحانَ اللهِ! لأنَّ ديةَ الحُرِّ مُقدَّرةٌ مِن قِبَلِ الشرعِ، وأما دِيَةُ الرَّقيقِ فلا.

وهذا كما أنَّ أصابعَ الإنسانِ بالنسبةِ للحُرِّ سواءٌ، فالإبْهامُ والجِنْصرُ منَ الحُرِّ سواءٌ، مع أنَّ مَصْلحة الإبهامِ تقابلُ الأصابعَ الأرْبعة كُلَّها؛ ولهذا جَعَلَهُ اللهُ مُنْفَردًا، وجَعَلَهُ اللهُ مُنْفَردًا، وجَعَلَهُ اللهُ مُقابِلًا للأربعةِ؛ لأنَّهُ يقومُ مقامَ أربعةٍ، والجِنْصَرُ عَكْسُهُ، ولكنَّ دِيتَهما واحدةٌ، وكذلك اليُمنى واليُسْرى دِيتُهما واحدةٌ.

أمَّا بالنسبةِ للرَّقيقِ فبينهما فرقٌ، ديةُ أُصْبُعِهِ الخِنْصِرِ ليست كديةِ أُصْبُعِهِ الإبهامِ، على القولِ الرَّاجِحِ بأنَّ المُعْتَبرَ هو القِيمةُ، واليُسْرى ليست كاليُمنى، فبينهما فَرْقُ، وعلى ألِّ حالٍ: فإنَّ هذا الحديثَ لو صحَّ لكانَ التَّفريقُ بين ديةِ الحُرِّ منه وديةِ الرَّقيقِ واضحًا.

......

الله عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ -أَخِي جُوَيْرِيَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضَالِكَ عَنْهَا - قَالَ: «مَا تَرَكَ رَسُولُ اللهِ عَلِيَةٍ عِنْدَ مَوْتِهِ دِرْهَمًا، وَلَا دِينَارًا، وَلَا عَبْدًا، وَلَا أَمَةً، وَلَا شَيْئًا، وَلَا بَعْلَتُهُ البَيْضَاءَ، وَسِلَاحَهُ، وَأَرْضًا جَعَلَهَا صَدَقَةً». رَوَاهُ البُخَارِيُّ (۱).

الشَّرحُ

قولُهُ: «دِرْهَمًا» هو النَّقْدُ منَ الفِضَّةِ، «دِينَارًا» هو النَّقْدُ منَ الذَّهبِ، «عَبْدًا» هو المملوكُ النَّنْي. المملوكُ الأُنْثي.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١ - بيانُ قلّةِ ذاتِ اليدِ بالنسبةِ لرَسولِ اللهِ عَلَيْهِ لأَنّهُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ أكرمُ النَّاسِ،
 وأحبُّ النَّاسِ للخيرِ والصَّدقةِ والإحْسانِ، فهو يُعْطي عطاءَ مَن لا يَخْشى الفَقْرَ،
 ويَرْبِطُ على بطنِهِ الحَجَرَ منَ الجُوع صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليْهِ.

٢- أنَّ الرَّسولَ ليس عنده نَقْدٌ إطلاقًا؛ لا دِرْهمٌ ولا دينارٌ؛ لأنَّ قولَهُ: «ما تَرَكَ»
 نَفْيٌ، و «درهمًا» نَكِرةٌ في سياقِ النَّفْي، فيعمُّ كلَّ شيءٍ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب الوصايا، رقم (٢٧٣٩).

٣- أنَّ أُمَّ الولدِ تَعْتِقُ بموتِ سيِّدها؛ لقولِهِ: «وَلَا أَمَةً» إذْ منَ المعلومِ أنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ له سُرِّيَّةٌ وهي ماريةُ القِبْطيَّةُ وَضَالِلَهُ عَنْهَا ماتَ عنْها، فدلَّ ذلك على أنَّ أُمَّ الولدَ تَعْتِقُ بموتِ سيِّدِها، هذا إنْ لم يَكُنِ الرَّسولُ قد أعْتَقَها مِن قبل، فإنْ كانَ قد أعْتَقَها مِن قبل، فإنْ كانَ قد أعْتَقَها مِن قبلُ فلا دليلَ في الحديثِ على ذلك.

٤ - أنَّ بيوتَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ ليست له بل لأزْواجِهِ؛ وذلك لأنَّهُ لم يَذْكُرِ البيوتَ
 مع أنَّها موجودةٌ حين موتِهِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ.

٥ - أَنَّهُ تَرَكَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ثلاثة أشياء:

البغلةُ البيضاءُ: وكانَ للرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عِدَّةُ بِغَالٍ، لكنَّ البيضاءَ هي التي بَقِيَتْ عنده.

والسّلاحُ: لأنّهُ عَلَيْهِ الصّلاةُ وَالسّلامُ مُعِدُّهُ للجهادِ في سَبيل اللهِ، فليس يُفرِّطُ فيه، لكنّهُ عَلَيْهِ الصّلاةُ وَالسّلامُ ماتَ ودِرْعُهُ مرهونةٌ عند يَهوديّ.

وأرضًا جَعَلها صدقةً: وكونُ الأرْضِ التي جَعَلَها صدقةً من تَرِكَتِهِ مِن بابِ التجوُّزِ؛ لأَنَّهُ إذا كانَ قد جَعَلَها صدقةً فَقَدْ خَرَجَتْ عَن مِلْكِهِ، ومع ذلك فإنَّ هذه الأرْضَ التي تَرَكَها لا تُورَثُ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «إِنَّا مَعْشَرَ الأَنْبِياءَ لا نُورَثُ مَا تَرَكُنَا صَدَقَةٌ »(أ) ، فهى قد جُعِلَتْ صدقةً لأنَّ الأنبياءَ لا يُورَثُونَ.

والشَّاهدُ مِن هذا الحديثِ هو قولُهُ رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ: ﴿ وَلَا أَمَةً ﴾.

⁽١) أخرجه أحمد في المسند، رقم (٢/ ٤٦٣) من حديث أبي هريرة رَضَوَاللَّهُ عَنْهُ.

١٤٤٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَيُّهَا أَمَةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّلِهَا، فَهِيَ عُرَّةٌ بَعْدَ مَوْتِهِ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهْ وَالحَاكِمُ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ^(١)، وَرَجَّحَ جَمَاعَةٌ وَقْفَهُ عَلَى عُمَرَ رَضَالِلُهُ عَنْهُ.

الشَّرحُ

والحديثُ الذي قبلَهُ يَشهدُ له -إذا كانَ النَّبيُّ عَلَيْهُ لم يَعْتِقْ ماريةَ رَضَالِيَّهُ عَنْهَا.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١ - أنَّ المُرْأةَ إذا ولدَتْ مِن سيِّدِها فهي حُرَّةٌ بعد مَوْتِهِ؛ وظاهرُ الحديثِ أنَّها حُرَّةٌ بعد موتِهِ ولو لم يُوجَدْ إلا هذه الأَمةُ؛ لأنَّهُ عامٌ، وليست كالمُدبَّرِ، فالمُدبَّرُ سَبَقَ أَنَّهُ لا يَعْتِقُ إلا ثُلُثُ ما أوْصى بعِثْقِهِ، أمَّا هذه فتَعتِقُ كُلُّها مِن رأسِ المالِ.

فإنْ قال قائلٌ: ومتى تكونُ أُمَّ ولدٍ؟

الجوابُ: قالَ العُلَمَاءُ رَحِمَهُ مُاللَّهُ: إنَّمَا تكونُ أُمَّ ولدٍ إذا وَلَدَتْ حَمَّلاً تَبَيَّنَ فيه خَلْقُ إنسانٍ، فإنْ وَلَدَتْ حَمَّلاً نُفِخَتْ فيه الرُّوحُ فهي أُمُّ ولدٍ، مِن بابٍ أَوْلى، وإنْ وَلَدَتْ حَمُّلًا مُضْغةً لم يَتَبَيَّنْ فيه خَلْقُ الإنسانِ فليست أُمَّ ولدٍ؛ لأنَّ ما لم يَتَبَيَّنْ فيه خَلْقُ الإنسانِ للإنسانِ لا نَتيقَنْ أنّهُ ولَدٌ، وعلى هذا فلا تكونُ أُمَّ ولدٍ.

وقولُهُ رَحِمَهُ اللّهُ: «وَرَجَّحَ جَمَاعَةٌ وَقْفَهُ عَلَى عُمَرَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ» فالجوابُ عليه: أنَّ هذا لا يَطْعَنُ في الاستدلالِ بالحديثِ؛ لأنَّ عُمَرَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أحدُ الخلفاءِ الرَّاشدينَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ ألدين أُمِرْنا باتِّباعِ سُنَّتِهم.

⁽١) أخرجه ابن ماجه: أبواب العتق، باب أمهات الأولاد، رقم (١٥١٥).

فإنْ قيلَ: ولو أنَّها أتتْ بولدٍ لم يَتبَيَّنْ به خَلْقُ الإنْسانِ، ولكنَّهُ أتمَّ تسعينَ يَومًا؟

قُلْنا: العبرةُ بِخَلْقِ الإِنْسانِ، فَنَنْظُرُ للجنينِ الذي سَقَطَ، هل تَبَيَّنَ فيه خَلْقُ إِنسانٍ، يعني: رأسُهُ، يداهُ، رِجْلاهُ؛ لأنَّ المُدَّةَ قد يُخْطئونَ فيها، فأحيانًا تظنُّ المُرْأةُ أَنَّهَا حاملٌ وليست بحامِلٍ، فيَخْطئونَ بالمُدَّةِ، والغالبُ أَنَّهُ إذا مَضى للحملِ تِسْعونَ يَوْمًا يَتَبَيَّنُ فيه خَلْقُ الإِنْسانِ.

فإنْ قيلَ: ولَدُ الْمُكاتَبِ هل يَدْخُلُ في حَقُّ الْمُكاتَبةِ؟

قُلْنا: ولدُ المُكاتَبِ ليس عَبدًا؛ لأنَّ الولدَ يَتْبَعُ الأُمَّ، فقد يَتَزَوَّجُ المُكاتَبُ حُرَّةً فيكونُ أو لادُهُ أرقَّاءَ، لكنْ ليس لسَيِّدِهِ هو، فيكونُ أو لادُهُ أرقَّاءَ، لكنْ ليس لسَيِّدِهِ هو، بل لمالِكِ الأُمِّ، وربَّما تكونُ الأَمةُ لسَيِّدِ المُكاتَبِ، فالكتابةُ لا تَلْحَقُ الأولادَ.

فمثلًا: رجلٌ مُكاتَبُّ تَزَوَّجَ امرأةً حُرَّةً، فيكونُ أولادُهُ أَحْرارًا مع أَنَّهُ هو عبدٌ، ولو تَزوَّجَ أَمَةً فيكونُ أولادُهُ أرقاءَ لسيِّدِ الأُمِّ، فهم ليس لهم دَخْلُ بالأبِ الْكَاتَب، وكذلك إذا كانتِ الأَمةُ التي تَزَوَّجَها المُكاتَبُ أَمةً لسيِّدِهِ فإنَّ كِتابَتَهُ لا تلحقُ أولادَهُ.

··· @ ···

١٤٤٦ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ رَضَالِلُهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنْ أَعَانَ عُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللهِ، أَوْ غَارِمًا فِي عُسْرَتِهِ، أَوْ مُكَاتَبًا فِي رَقَبَتِهِ، أَظَلَّهُ اللهُ يَوْمَ لَا ظِلَّهُ اللهُ يَوْمَ لَا ظِلَّهُ ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ الحَاكِمُ (١).

⁽١) أخرجه أحمد في المسند، رقم (٣/ ٤٨٧)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٣٦) رقم (٢٨٦٠).

الشَّرحُ

قُولُهُ ﷺ: «مَنْ أَعَانَ» شرطيَّةٌ، و«أَظَلَّه اللهُ» جوابُ شرطٍ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «مُجَاهِدًا في سَبيلِ اللهِ»؛ «هو الذي يُقاتِلُ لِتكونَ كلمةُ اللهِ هي العُليا»(١)، فإذا أعانَهُ الإنسانُ فقد ثَبَتَ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «مَن جَهَّزَ خَازِيًا فَقَدْ خَزَا»(١)، فيكونُ له مثلُ أَجْرِهِ.

وهذا الحديثُ يدلُّ على أنَّ له أَجْرًا زائِدًا، وهو أنَّ اللهَ يُظِلُّهُ يومَ لا ظِلَّ إلا ظِلَّهُ، وذلك يَومَ القِيامةِ.

قولُهُ ﷺ: «غَارِمًا فِي عُسْرَتِهِ»؛ والغارمُ: يعني المَدِينَ، الذي ليس له وفاءٌ، فإذا أعانَهُ الإنْسانُ أظلَهُ اللهُ في ظِلِّهِ يَوْمَ لا ظِلَّ إلا ظِلَّهُ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «مُكَاتَبًا فِي رَقَبَتِهِ»؛ أي: في عِتْقِ رَقَبتِهِ، كذلك أظلَّهُ اللهُ في ظِلِّهِ يَوْمَ لا ظِلَّهُ إلا ظِلَّهُ.

والشَّاهدُ مِن هذا الحديثِ قولُهُ ﷺ: «أَوْ مُكَاتَبًا فِي رَقَبَتِهِ، أَظَلَّهُ اللهُ يَـوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلَّهُ».

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من قاتل لتكون كلمة الله هلي العليا، رقم (۲۸۱۰)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، رقم (۱۹۰٤) من حديث أبي موسى الأشعري رَضِحَالِلَكُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب فضل من جهز غازيا أو خلفه بخير، رقم (٢٨٤٣)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب وغيره، رقم (١٨٩٥) من حديث زيد بن خالد رَضِحَالِيَّهُ عَنْهُ.

مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

١ - فضيلةُ الجِهادِ في سَبيلِ اللهِ؛ وجْهُهُ أَنَّهُ إذا كانَ المُعِينُ للمُجاهِدِ يُظِلُّهُ اللهُ
 في ظِلِّهِ يومَ لا ظِلَّ إلا ظِلَّهُ، فها بالُكَ بالمُجاهِدِ نفسِهِ؟!

٢- فضيلةُ الإعانةِ في الجِهادِ في سَبيلِ اللهِ؛ وأنَّهُ سببٌ لإظلالِ العبدِ في ظلِّ اللهِ عَنَّوَجَلَّ يَوْمَ لا ظِلَّ إلا ظِلَّهُ.

٣- فضيلة إعانة الغارم؛ بشرط أنْ يكونَ غيرَ قادِرٍ على الوفاء، تُؤْخَذُ مِن قولِهِ ﷺ: «في عُسْرَتِهِ» ولكنْ هنا سؤالُ: إذا كُنْتَ تَخْشى إذا أعْطَيْتَ الغارمَ المُعْسِرَ أَنْ يُنْفِقَ ما أعْطَيْتَهُ في غيرِ الدَّينِ، مثلُ أنْ يُنْفِقَهُ في حاجاتٍ إمَّا ضَروريَّةٍ أو غيرِ ضَرُوريَّةٍ فما الطريقُ؟

والجوابُ: الطريقُ إلى ذلك أنْ تقولَ له: مَنِ الذي يَطْلُبكَ؟ ثم تُعْطي الطالبَ.

فإنْ قالَ قائلٌ: وهل يُجْزِئُ ذلك منَ الزَّكاةِ؟ يعني: إنْ أحدٌ قَضي عن الغارِمِ دَينَهُ مِن غيرِ أَنْ يَعْلَمَ، ويَنْويَهُ منَ الزَّكاةِ؟

فالجواب: نعم يُجْزِئ؛ لأنَّهُ لا يُشْتَرَطُ التمليكُ في إعطاءِ الغارِمِ منَ الزَّكاةِ، بل إذا قَضَيْتَ غُرْمَهُ فقد أَبْرَأْتَ ذِمَّتَكَ مِن زَكاتِكَ، سواءً عَلِمَ أم لم يَعْلَمْ.

فإنْ قالَ قائلٌ: ما الدَّليلُ على ذلك؟

قُلْنا: إِنَّ اللهَ عَنَّوَجَلَّ قَالَ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَكِينِ وَٱلْعَالِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلِّفَةِ فُلُوجُهُمْ ﴾، فهؤلاءِ الأربعةُ ذكر اللهُ عَنَّوَجَلَّ اسْتِحْقاقَهُمْ باللامِ؛ لأَنَّهُ لا بدَّ مِن عَلَيْكِهُم، ثم قَالَ: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلْعَارِمِينَ وَفِ سَبِيلِ ٱللّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [التوبة: ٦٠]،

فهؤلاء لم يَذْكُرِ اللهُ تَعالَى مَمْليكَهُم، بل أتى بـ (في) الدَّالةِ على الظَّرْفيَّةِ.

وعلى هذا: فإذا أعنْتَ غازيًا بأنِ اشْتَرَيْتَ له سِلاحًا وأعْطيتَهُ إِيَّاهُ فإنَّهُ يَجوزُ؟ لأَنَّهُ قَالَ (في سَبيلِ اللهِ)، وهذا في سَبيلِ اللهِ، ولو اشْتَريتَ أَسْلِحةً للمُجاهدينَ عُمومًا منَ الزَّكاةِ أَجْزَأً؛ لأنَّ ذلك في سَبيلِ اللهِ، كذلك الغارمُ إذا قَضَيْتَ دَينَهُ مِن غيرِ أَنْ يَشْعُرَ فذلك جائزٌ منَ الزَّكاةِ، لكنْ في هذه الحالِ يجبُ عليك أَنْ تُخْبِرَ اللّدِينَ عَيرِ أَنْ يَشْعُرَ فذلك جائزٌ منَ الزَّكاةِ، لكنْ في هذه الحالِ يجبُ عليك أَنْ تُخْبِرَ اللّدِينَ وربَّها بَأَنَّكَ قَضَيْتَ دَيْنَهُ؛ لئلَّا يُطالِبُهُ الدائنُ؛ لأنَّ الدَّائِنَ ربَّها يَنْسَى ويُطالِبُ المَدينَ، وربَّها يكونُ ظالمًا مُعْتَديًا فيطالِبُ المَدِينَ، فإذا قَضَيْتَ الدَّيْنَ عن الشخصِ دون أَنْ يُخْبِرَ المَدِينَ بعد ذلك؛ لئلَّا يدَّعيَ يكونُ ظالمًا مُعْتَديًا فيطالِبُ المَدِينَ، فإذا قَضَيْتَ الدَّيْنَ بعد ذلك؛ لئلَّا يدَّعيَ الدائنُ فيها بعدُ الدَّيْنَ الذي على الغارِم.

٤ - فضيلةُ إعانةِ المُكاتَبِ في رَقَبَتِهِ؛ ويجوزُ أَنْ نُعْطِيَهُ منَ الزَّكاةِ، وأَنْ نَقْضِيَ سيِّدَهُ منَ الزَّكاةِ دونَ أَنْ يَعْلَمَ؛ لأَنَّهُ داخلٌ في قولِهِ تَعالى: ﴿ وَفِي ٱلرِّقَابِ ﴾.

قولُهُ عَلَيْهِ: «أَظَلَّهُ اللهُ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلَّهُ» يعني: أظلَّهُ اللهُ تَعالَى يَومَ القِيامةِ، يومَ لا ظِلَّ إلا الظَّلُ الذي يَخْلُقُهُ عَنَّهَ عَلَى؛ لأَنَّهُ في يَومِ القِيامةِ لا يُوجَدُ بناءٌ ولا أشجارٌ ولا جبالٌ تُظِلُّ، بل الشَّمْسُ فوقَ الرُّؤوسِ، وليس هناكَ ما يَقي منها إلا ظِلَّا يَخْلُقُهُ اللهُ عَنَّهَ عَلَى الإنسانِ؛ ولهذا جاءَ في الحديثِ عنِ النَّبيِّ عَلَيْهُ: «كُلُّ امْرِئٍ في ظلِّ صَدَقَتِهِ يَومَ القِيامةِ»(۱)، وإعانةُ المُكاتَبِ لا شكَّ أنَّها منَ الصَّدقةِ، وكذلك إعانةُ المُعارِم، وكذلك إعانةً المُعارِم، وكذلك إعانةُ المُعارِم، وكذلك إعانةً المُعارِم، وكذلك إعانةً المُعارِم، وكذلك إعانةً المُعارِم، وكذلك إعانةً المُعارِم، وكذلك إعانهُ المُعارِلِه المُعارِم، وكذلك إعانهُ المُعارِم وكذلك إعانهُ المُعارِم وكذلك إعانهُ اللهُ وعلم المُعارِم وكذلك إعانهُ المُعارِم وعلي المُ

⁽۱) أخرجه أحمد في المسند، رقم (٤/ ١٤٧)، وابن حبان في صحيحه (٨/ ١٠٤) رقم (٣٣١٠) من حديث عقبة بن عامر رَضِّالِيَّكُ عَنْهُ.

وقد جاءَ عنِ النّبيِّ عَيَّادٍ: «سَبْعَةٌ يُظِلّهُمُ اللهُ فِي ظِلّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلّا ظِلَّهُ: الإِمَامُ اللهَ أَيْ طَلَّهُ مُعَلَّقٌ فِي المَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابًا فِي اللهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقًا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ طَلَبَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ: إِنِّ فِي اللهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقًا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ طَلَبَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ: إِنِّ أَخَافُ اللهَ! وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ أَخْفَى حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللهَ أَخَافُ الله! وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ أَخْفَى حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ اللهِ عَيْدَهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَيْرَاهُ اللهِ عَرَقِجَلٌ، وهو ما يَبْنِيهِ الإنسانُ منَ المساكِنِ، وما يَبْنيهِ منَ العُرُشِ فيَسْتَظِلُّ به، طلّ اللهِ عَرَقِجَلٌ، وهو ما يَبْنِيهِ الإنسانُ منَ المساكِنِ، وما يَبْنيهِ منَ العُرُشِ فيَسْتَظِلُّ به، أَمَّا فِي الآخِرةِ فليس هناك شيءٌ يُستَظَلُّ به إلا ظلَّ اللهِ عَرَقَجَلٌ.

مسألةٌ: إذا خَشِيَ الغارمُ المنَّهَ مِنَ الذي يُعْطي عنه الدَّيْنَ فله أَنْ لا يَقْبَلَ.

فإنْ قيلَ: لو أَبْرَأَ الإِنْسَانُ غَرِيمَهُ، مثلًا: قَالَ رَجُلُ لشخصٍ فقيرٍ يُطْلَبُ: «يَا فُلانُ، أَنَا عَرَفْتُ حَالَكَ، وأنت رَجُلُ فقيرٌ، وأنا قد أَبْرَأْتُكَ مِن دَيْنِكَ» فهل يَلْزَمُهُ القبولُ؟

فالمذهب: أنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَقْبَلَ، ولو قالَ: «لا، أنا لا أريدُ أَنْ تَمُنَّ عليَّ بالبراءةِ، سأُعْطيك، فاصْبِرْ عليَّ، وحقُّك ثابتُ في ذِمَّتي» والدائنُ يقولُ: «لا، إني أَبْرَأْتُك» فالمذهبُ أنَّهُ يَبْرَأُ؛ لأنَّهُ لا يُشترطُ رضاهُ.

والقولُ الثَّاني: أنَّهُ لا يَبْرَأُ إذا ردَّ الإِبْراءَ؛ لأنَّ النَّاسَ قد تَلْحَقُهُمْ مِنَّةٌ مِنْ أَحَدٍ عليهم، ولا يُريدونَ ذلك.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، وفضل المساجد، رقم (٦٦٠)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١) من حديث أبي هريرة رَضَّالِلَهُ عَنْهُ.

كتاب الجامع باب الأدب

قال المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كتابُ الجامِعِ»؛ خَتَمَ الْمُؤلِّفُ كتابَهُ (بلوغُ المَرامِ مِن أُدِلَّةِ الأحْكامِ)، أي: أُدِلَّةِ الأحْكامِ الفِقْهيَّةِ، بكتابٍ جامِعٍ، أي: أَنَّهُ مُتَنَوِّعُ، لا يختصُّ ببابٍ دونَ الآخرِ، وبدأ بالأَدَبِ.

والأَدَبُ نَوْعانِ: أَدَبٌ مع اللهِ، وأَدَبٌ مع عبادِ اللهِ، فالأَدَبُ مع اللهِ هو القيامُ بطَاعِتِهِ، وتعظيمُهُ عَنَّوَجَلَّ وألا يَتَقَدَّمَ الإنسانُ بين يديْهِ في تَعْليلِ حرامٍ أو تَحْريمِ حَلالٍ، والعَيْمِ عَليلِ حرامٍ أو تَحْريمِ حَلالٍ، أو إيجابِ ما لم يُوجِبْهُ، إلى غَيْرِ ذلك منَ الآدابِ، وكذلكَ لا يَعْصي اللهَ عَنَّوَجَلَّ لا سرَّا ولا عَلنًا؛ لأنَّ الذي عصاهُ لم يتأدَّبُ مع اللهِ عَنَّوَجَلَّ.

ومنَ الأَدَبِ مع اللهِ: أَنْ تَتَأَدَّبَ معهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِهِ تَتَأَدَّبُ بِهِ مع النَّاسِ، فمثلًا الإنسانُ يَسْتَحْيي أَنْ يَكْشِفَ عورتَهُ أَمامَ النَّاسِ، واللهُ تَعالَى أحقُّ أَنْ يُسْتَحْيا منه، هذا إذا لم يكنْ لحاجةٍ.

فالمهمُّ أنَّ الأَدَبَ مع اللهِ ينحصرُ في أنْ تقومَ بطاعةِ اللهِ تَعالَى، مُعَظِّمًا له، مُعُظِّمًا له، مُعْظِ

أَمَّا الأَدَبُ مع عبادِ اللهِ: فهو فِعلُ ما يُجَمِّلُهُ ويُزَيِّنُهُ، واجتنابُ ما يُدَنِّسُهُ ويُشينُهُ، أَيْ: يفعلُ كُلَّ ما يُجَمِّلُهُ ويُمْدَحُ عليه، وكلَّ ما يُوافِقُ المُروءة، ويَخْتلفُ هذا باختلافِ أَيْ: يفعلُ كُلَّ ما يُجَمِّلُهُ ويُمْدَحُ عليه، وكلَّ ما يُوافِقُ المُروءة، ويَخْتلفُ هذا باختلافِ الأُمَمِ، فتجدُ عند بعضِ الأُمَمِ أشياءَ لا تُخِلُّ بالأَدَبِ، بينها هي عند آخرينَ تُخِلُّ الأُمَمِ، فتجدُ عند بعضِ الأُمَمِ أشياءَ لا تُخِلُّ بالأَدَبِ، بينها هي عند آخرينَ تُخِلُّ

بالأَدَبِ، بل تَجِدُ الأُممَ تَتَغَيَّرُ أَحُوالُها، ففي بعضِ الأزْمانِ يكونُ فِعْلُ ما يُخِلُّ بالأَدَبِ، وفي بعضِ الأزْمانِ نفسُ الفعلِ لا يُخِلُّ بالأَدَبِ.

ونحنُ أَدْرَكْنَا أَنَّهُ لا يُمكنُ للإنْسانِ أَنْ يَشْرَبَ الشَّايَ عَلَى عَتبةِ دُكَّانِهِ، وأَنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلَكَ فَهُو خَارَمٌ للمُروءةِ، أمَّا الآنَ فالنَّاسُ يَشْرِبُونَ الشَّايَ فِي الدَّكَاكِينِ وَلا يُعَدُّ ذَلَكَ مِن خَوارِمِ المُروءةِ.

كذلك أيضًا أَدْرَكْنا أَنَّ الأَكْلَ في السُّوقِ مِن أقبحِ ما يكونُ، والآنَ صارَ الأَكْلُ في السُّوقِ مِن أقبحِ ما يكونُ، والآنَ صارَ الأَكْلُ في السُّوقِ عاديًّا، والمطاعمُ مُنْتَشرةٌ في الأَسْواقِ.

لكنْ في الواقع ظهرَتْ عادةٌ سَيِّةٌ عند المُتْرَفينَ مِن بني جِنْسِنا، حيث هَجَرَتْ بعضُ العوائلِ الآنَ -مع الأسَفِ- الطَّبْخَ في بَيْتها، فإذا جاءَ وقتُ الغداءِ خَرَجَ الرَّجُلُ بعائلتِهِ إلى المَطْعمِ، وجَلَسَ في المَطْعمِ يَأْكُلُ هو وعائلتُهُ، وكذلك حولَهُ النَّاس؛ تَقْليدًا للغَرْبيِّينَ، وهذه عادة سَيِّئَةٌ؛ لأنَّ الإنْسانَ لا يُمْكِنُ أنْ يَتحدَّثَ كما يَنْبغي، وكما يريدُ؛ لحضرةِ النَّاسِ، ثم إنَّ غالبَ نساءِ هؤلاءِ يَكُنَّ مُتَبرِّجاتٍ كاشفاتٍ لوُجوهِهِنَّ، وربَّما تَضْحَكُ إحداهُنَّ إلى أُختها، ولا تُبالي، والعياذُ باللهِ.

وهناك ناسٌ وسطٌ، صاروا لا يَطْبُخونَ في بُيوتِهم، ولكنْ يأتونَ بالطَّبْخِ منَ الْخَارِجِ ويَأْكِلُونَ في البيتِ، وهذه أيضًا عادةٌ سَيِّئةٌ، فالأَوْلى بالمرءِ أنْ يَطْبُخَ في بيتِهِ طَبخًا يتولّاهُ هو، ويَطْبُخُهُ على مزاجِهِ وعلى مذاقِهِ، فهو آمَنُ له مِن أنْ يكونَ قد عفنَ، وأُعيدَ طَبْخُهُ مرَّةً ثانيةً، وآمَنُ أنْ يكونَ فيه أشياءُ محظورةٌ، لكنْ مع الأسفِ إنَّ الإنسانَ إذا اختارَ شيئًا أو هوى شيئًا أعهاهُ الهَوى عنِ الأَفْضلِ وعنِ الحقِّ.

المُسْلِمِ عَلَى المُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى المُسْلِمِ عَلَى المُسْلِمِ عَلَى المُسْلِمِ عَلَى المُسْلِمِ عَلَى المُسْلِمِ عَلَى المُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ اللهِ عَلَيْهِ، وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجِبُهُ، وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ فَانْصَحْهُ، وَإِذَا عَطَسَ فَحُمِدَ اللهَ فَشَمِّتُهُ، وَإِذَا مَرضَ فَعُدْهُ، وَإِذَا مَاتَ فَاتْبَعْهُ " رَوَاهُ مُسْلِمٌ (۱).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ مِلَى الْمُسْلِمِ مِلَى الْمُسْلِمِ مِلَّ النَّبِيَّ وهذا لا يعني الحصر، لكنَّ النَّبِيَ أحيانًا يَذْكُرُ الأشياءَ المَتَّفِقة في حُكْمٍ منَ الأحْكام، ويَحْصُرُها، مع أنَّ غَيْرَها ثابتُ، فإنَّ الرَّسولَ يَحْصُرُ الأشياءَ في أصنافٍ مُعَيَّنةٍ، ثم تَأْتِي أدِلَّةٌ أُخْرى بزيادةٍ، مثلُ قولِهِ عَلَيْ: «سَبْعَةٌ يُظِلَّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلَّهُ اللهُ اللهُ عَلْمُ اللهُ في ظلِّهِ ليسوا مِن هؤلاءِ السَّبعةِ، ويُستفادُ مِن ذلك أَخْرى أنَّ هناك مَنْ يُظِلِّهُمُ اللهُ في ظلِّهِ ليسوا مِن هؤلاءِ السَّبعةِ، ويُستفادُ مِن ذلك تقريبُ العلمِ وحِفْظُهُ والإحاطةُ به، فليس العددُ هنا على سبيلِ الحَصْرِ، بل هناك حُقوقٌ أُخْرى.

وكونها حقًّا للمُسْلمِ، أي: للمُسْلمِ أنْ يُطالِبَ أخاهُ بها، إذا لم يُؤَدِّ حقَّهُ، وسيَأْتي تفصيلُ ذلك في الفوائِدِ إنْ شاءَ اللهُ تَعالَى.

قولُهُ ﷺ: «المُسْلِمِ عَلَى المُسْلِمِ»؛ والمُسْلمُ هو مَنْ شَهِدَ أَنْ لا إِلهَ إِلا اللهُ، وأَنَّ مُحَمَّدًا رسولُ اللهِ، ولم يأتِ بمُكَفِّرٍ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «إِذَا لَقِيتَهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ»، هذا هو الحقُّ الأوَّل، فحقُّ لأخيك عليك

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب من حق المسلم للمسلم رد السلام، رقم (٢١٦٢/٥).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، رقم (٦٦٠)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِّالِلَّهُ عَنْهُ.

إذا لَقِيتَهُ أَنْ تُسَلِّمَ عليه، وظاهرُ الحديثِ أَنَّهُ حَقُّ له وإنْ كانَ مُجاهرًا بالمَعْصيةِ؛ لأَنَّهُ مُسْلمٌ، وسيَأْتِي إِنْ شاءَ اللهُ تَفصيلُ ذلك في الفَوائِدِ.

فإنْ قيلَ: وهل هذا يشملُ مَنْ أتى بمُكَفِّرٍ ولو على قولٍ مُخْتلَفٍ فيه؟

قُلْنا: إذا كُنتَ ترى أَنَّهُ كافرٌ فلا تُسَلِّمْ عليه، وإنْ كانَ ذلك الْمُكَفِّرُ على قولٍ، مثلًا: تاركُ الصَّلاة، مَنْ يَظُنُّهُ كافرًا فلا يُسَلِّم عليه.

فإنْ قيلَ: يَقُولُ اللهُ عَنَّوَجَلَّ: ﴿ لَا يَنَهَ كُو اللهُ عَنِ الَّذِينَ لَمَ يُقَائِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِن دِينَرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقَسِطُوٓا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللهَ يُحِبُ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [الممتحنة: ٨]، فكيف تكونُ المُعامَلةُ معهم والسَّلامُ عليهم؟

قُلْنا: كما قَالَ تَعالَى: ﴿ نَبَرُوهُمْ وَتُقْسِطُوۤا إِلَيْهِمْ ﴾، أي: أَنْ تُعامِلُوهُم بالعَدْلِ أو بالفَضْلِ، فالفضلُ هو قولُهُ تَعالَى: ﴿ أَن تَبَرُّوهُمْ ﴾، والعَدْلُ هو أَنْ تُقْسطوا إليهم، ومنَ الفضل أَنْ تُعْطِيَهُ مالًا هبةً أو هديَّةً.

فإنْ قيلَ: وكيف يَكونُ السَّلامُ عليهم؟

قُلْنا: للسَّلامِ عليهم حُكْمٌ خاصُّ؛ لقولِهِ ﷺ: «لَا تَبْدَءُوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ»(١)، لكنْ لا بَأْسَ أَنْ تقولَ لهم: مَرْحبًا، أو تقولَ: بالخيرِ، وتَنْوي بالخيرِ لك أنتَ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ»؛ هذا هو الحقُّ الثَّاني، أي: إذا دعاكَ إلى وليمةٍ، وهذا وليس المَعْني: إذا دعاكَ لكُلِّ شيءٍ، فقد يَدْعوكَ أَنْ تَذْهَبَ معه إلى مَلْهَى، وهذا

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام، رقم (٢١٦٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

لا يُريدُهُ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بل المرادُ إذا دَعاكَ إلى طَعامٍ فأجِب، أو دَعاكَ إلى شرابٍ كالشاي والقهوةِ فأجِب.

قولُهُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ فَانْصَحْهُ»؛ هذا هو الحقُّ الثَّالث، وقولُهُ: «اسْتَنْصَحَكَ»؛ أي: طلبَ منك النَّصيحة، «فَانْصَحْهُ» أي: اذْكُرْ له النَّصيحة، والنَّصيحة المرادُ أَنْ تُسْدِيَا له هنا، هي أنْ تختارَ له إذا اسْتَنْصَحَكَ ما تختارُهُ لنفسِك، والنَّصيحة المرادُ أَنْ تُسْدِيَا له هنا، هي أنْ تختارَ له إذا اسْتَنْصَحَكَ ما تختارُهُ لنفسِك، وسَيَأْتي في الفَوائِدِ بيانُ حُكْم النَّصيحةِ لمنِ لم يَسْتَنْصِحْكَ.

قولُهُ ﷺ: "وَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللهَ فَشَمِّتُهُ"؛ هو هذا الحَقُّ الرَّابِعُ، والعطاسُ معروفٌ، والحمدُ للهِ فمِن حقِّهِ عليك أنْ معروفٌ، والحمدُ للهِ فمِن حقِّهِ عليك أنْ تُشَمِّتَهُ، وسيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ بيانُ ذلك وكيفيَّتُهُ في الفَوائِدِ.

قولُهُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وَإِذَا مَرِضَ فَعُدُهُ" هذا خامسًا؛ والمُرادُ هنا: إذا مَرِضَ مَرضًا مَرضًا يَمْنَعُهُ عنِ الخُروجِ إلى النَّاسِ، بدليلِ قولِهِ: "فَعُدْهُ"؛ لأَنَّهُ إذ كانَ مَرَضُهُ مَرَضًا يسيرًا لم يَمْنَعُهُ منَ الخُروجِ، فلا حاجة لعيادتِهِ؛ لأَنَّهُ سوف يراهُ النَّاسُ في السُّوقِ، أو المسجِدِ، فلا حاجة.

قولُهُ ﷺ: «وَإِذَا مَاتَ فَاتْبَعْهُ»؛ هذا الحقُّ السَّادس، وسَيَأْتي في الفَوائِدِ إِنْ شاءَ اللهُ بيانُ حُكْمِ اتِّباعِهِ، هل هو واجبٌ أم لا؟

وسَيَأْتِي فِي الفَوائِدِ إِنْ شَاءَ اللهُ الكَلامُ عَمَّا إِذَا كَانَ أَخُوهُ الْمُسْلَمُ مَريضًا، لكنَّهُ يعلمُ أَنْ لُو زَارَهُ لَم يُسَرَّ بهذه الزِّيارةِ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - بيانُ شيءٍ مِن حُقوقِ المُسْلمِ على أخيهِ؛ وهي ستَّةُ حُقوقٍ، كما ذكرَها النَّبيُّ
 عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في الحَديثِ.

٢- أنَّ للإنْسانِ حُقوقًا تَثْبُتُ للمُسْلِمينَ بعْضِهِم على بعضٍ؛ وذلك مِن أجلِ
 روابطِ الأُخوَّةِ ووَشائِجِ الصِّلةِ، حتى يَكونَ بعضُهم قائمًا بحقوقِ أخيه، فيحصلُ
 الالْتئامُ والائتلافُ.

٣- أنَّ مِن حقِّ المُسْلَمِ على أخيه إذا لَقِيَهُ أَنْ يُسَلِّمَ عليه؛ وهذا الحقُّ ليس بواجبٍ، بدليلِ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ رخَّصَ في الهَجْرِ فيها دونَ ثلاثةٍ، فَقالَ: «لَا يَجِلُّ لَمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، يَلْتَقِيَانِ فَيُعْرِضُ هَذَا وَيُعْرِضُ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ» (١)، وعلى هذا فليسَ ابتداءُ السَّلامِ واجبًا، ما لم يَصِلْ إلى حدِّ الهجرِ.

فإنْ قيلَ: وما حُكْمُ سلامِ الرَّجُلِ على المَرْأَةِ أو ردِّ السَّلامِ عليها؟

قُلْنا: الأصلُ أَنَّهُ إذا كانَ هناك فتنةٌ ألَّا يجوزَ، والغالبُ أنْ تكونَ فِتْنةٌ لا سيما بين الشَّابَّةِ والشابِّ، فلا يُسَلِّمُ، لكنْ لو سَلَّمَ الإنسانُ على امرأةٍ مِن مَعارفِهِ، فيَعْرِفُها وتَعْرِفُهُ، ويُخالِطُها كثيرًا وتُخالِطُهُ، يعني تَأْتِي إليهم بالبيتِ، وهو يَأْتِي إلى بيتِ زَوْجِها مثلًا، فلا أرى في هذا بأسًا، فيَرْجِعُ ذلك إلى الفِتْنةِ، خَوْفِها وانتفاءِ ذلك.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الهجرة، رقم (٢٠٧٧)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الهجر فوق ثلاث بلا عذر شرعي، رقم (٢٥٦٠)، من حديث أبي أيوب الأنصاري رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

حتى وإنْ كانوا جمعًا، فهذه أيضا تَخْتلفُ، والغالبُ أنَّ الجمعَ لا يَكونُ معه فتنةٌ إنْ شاءَ اللهُ، وكذلك لو كانَ الرَّجُلُ منَ الرِّجالِ المعروفينَ بالشَّرفِ والسِّيادةِ، أو مثلًا لو كانَ إنْ يَدْخُلَ عليهن ليُعَلِّمَهُنَّ، فهذه تَرْجِعُ للأحْوالِ.

٤- أَنَّهُ لا حَقَّ لغيرِ المُسْلَمِ في السَّلامِ عليه؛ لقولِهِ ﷺ: «حَقُّ المُسْلِمِ عَلَيْهِ المُسْلِمِ»، فلا يجوزُ للمُسْلِمِ أَنْ يَبْدأَ غيرَ المُسْلَمِ بالسَّلامِ؛ لأَنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ - نهى أَنْ نَبْدأَهُم به، فقالَ: «لَا تَبْدَؤُوا اليَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلامِ»(١)، ولكنْ إذا سلَّمَ الكافرُ وجبَ الردُّ عليه؛ لقولِهِ تَعالى: ﴿ وَإِذَا حُيِّينُمُ بِنَحِيَةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ وَلكنْ إذا سلَّمَ الكافرُ وجبَ الردُّ عليه؛ لقولِهِ تَعالى: ﴿ وَإِذَا حُيِّينُمُ بِنَحِيَةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا آوَ رُدُّوهَا ﴾ [النساء: ٨٦]، فعلى الأقلِّ رُدَّها.

فإنْ قيلَ: فإذا سَلَّمَ عليه غيرُ الْسُلمِ أيرُدُّ بمثلِهِ، أم بأكثرَ، أم أقلَّ؟

قُلْنا: أمَّا أقلُّ فلا يجوزُ، وأمَّا مِثْلُهُ فجائزُ، وأمَّا الزِّيادةُ فالأظهرُ عدمُ جَوازِها؛ لأَنَّهُ إذا كانَ لا يجوزُ الابتداءُ بالسَّلامِ فإنَّ الزِّيادةَ بمنزلةِ الابتداء؛ لأنَّ فيها زِيادةَ إكرام وتعظيم واحترام. فإذا قالَ: «السَّلامُ عليكُمْ»، فقلْ: «عليكُمُ السَّلامُ»، فهذا هو البَّثُلُ، وأمَّا إذا قالَ: «السَّامُ عليكم»، فقلْ: «وعليكم»، ولا تقلْ: «وعليكم السَّامُ»، وإنْ كانَ قولُكَ: «وعليكم السَّامُ» هو العَدْلُ، لكنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلامُ يقول: «قُولُوا: وَعَلَيْكُمْ» وَالرَّهُ إذا صرَّحَ بقولِهِ: «السَّامُ عليكم» جوازَ الرَّدِ عليه وأولُوا: وَعَلَيْكُمْ» (١)، ويحتملُ أنَّهُ إذا صرَّحَ بقولِهِ: «السَّامُ عليكم» جوازَ الرَّدِ عليه

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام، رقم (٢١٦٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب كيف يرد على أهل الذمة السلام، رقم (٦٢٥٨)، ومسلم: كتاب السلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام، رقم (٢١٦٣)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ.

صراحةً: "عليك السَّامُ" لكنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يقولُ: "إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ»، وهذا يدلُّ على أنَّ اقتصارَ المُسْلمِ على ما ليس فيه أذًى هو الأَوْلى؛ لأنَّ هذا مِن خُلُقِ المُسْلِمِ.

أمَّا إذ كانَ لم يُصَرِّحْ أو لم يُفْصِحْ بقولِ: «السَّامُ»، أو «السَّلامُ»، فيقالُ: «وعليكُمْ وجوبًا لا يزيدُ، فلا يقولُ: «وعليكمُ السَّامُ»، ولا: «وعليكمُ السَّلامُ»؛ لأَنَّهُ يُحتملُ أَنَّهُ قالَ: «السَّامُ»، ففي الرَّدِّ عليه بـ «وعليكم» لأَنَّهُ يُحتملُ أَنَّهُ قالَ: «السَّامُ»، ففي الرَّدِّ عليه بـ «وعليكم» إنْ كانَ قالَ: «السَّلامُ» فعليْهِ السَّلامُ، وإنْ كانَ قالَ: «السَّلامُ» فعليْهِ السَّلامُ.

٥- أنَّ مُطلَقَ السَّلامِ كافٍ؛ لقولِهِ ﷺ: «إِذَا لَقِيتَهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ»، ولم يَذْكُرْ صيغةً.

وهل الأولى أنْ تقولَ: «سلامٌ عليك»، أو «السَّلامُ عليك»، أو «سلامٌ عليكُمْ»، أو «سلامٌ عليكُمْ»، أو «السَّلامُ عليكُمْ»، أي: هل الأفضلُ التَّنكيرُ أم إفرادُها، وهل الأفضلُ التَّنكيرُ أو التَّعريفُ؟

في هذا خلافٌ بين العلماء، والأظهَرُ: أنَّ الأفضلَ التَّعريفُ مع الإفرادِ، فتقولُ: «السَّلامُ عليكُ»، ويجوزُ أنْ تقولَ: «السَّلامُ عليكُمْ» بالجمع، إمَّا تَعْظيم اله، إنْ كانَ أهلًا للتَّعظيم، وإمَّا للإشارةِ إلى مَنْ معه منَ المَلائِكةِ، كما يجوزُ: (سلامٌ عليك، أو سلامٌ عليكُمْ) بالتَّنكيرِ؛ لأنَّهُ وردَ السَّلامُ بالتَّنكيرِ كما في قولِهِ تَعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَكَ اللَّهِ عَلَيكُمْ ﴾ [الانعام: ٤٥]، واختارَ فقهاءُ أصحابِنا رَحْمَهُ وَاللَّهُ أَنَّ التعريفَ أفضلُ، وهذا ما وَرَدَ في الكتابِ فقالَ تَعالى: ﴿ وَالسَّلامُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ المُدَى ﴾ [طه: ٤٧]، وكانَ الرَّسولُ عَلَيهُ الصَّلامُ يقولُ: «السَّلامُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ المُدَى ﴾ [طه: ٤٤]، وكانَ الرَّسولُ عَلَيهُ الصَّلامُ يقولُ: «السَّلامُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ

الهُدَى »(١)، وقالَ في زيارةِ القُبورِ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ »(٢).

فإنْ قيلَ: لو قالَ: «سلامٌ عليكُمْ» يَكُونُ ابْتَدَأَ بنكِرةٍ، فكيف نُوَجِّهُ ذلك نَحْويًّا؟

قُلْنا: قَالَ ابنُ هشامٍ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أَنَّهُ يجوزُ الابتداءُ بالنَّكرةِ في القطعِ إنْ عمَّ أو خصَّ (٣)، وابنُ مالِكِ رَحَمَهُ ٱللَّهُ قَالَ كَلِمةً خَيرًا مِن ذلك، قال (٤):

وَلا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهُ مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهُ

وأنت إذا قُلْتَ للمُسلَّمِ عليه: «سلامٌ عليك» تكونُ قد أفَدْتَ؛ لأنَّ السَّلامَ هنا دُعاءٌ، وإذا كانَ دُعاءً فقدِ اسْتَفَدْنا منه، فإذا اسْتَفَدْنا البدءَ بالنَّكِرةِ جازَتْ؛ لأنَّ أصلَ مدارِ وتَرْكيبِ الكلامِ على الإفادةِ، فما الألفاظُ إلا قوالِب، فالأصلُ أنَّهُ إذا حَصَلَتِ الإفادةُ بأيِّ قالبٍ منَ القوالِبِ فهو جائزٌ.

ويجوزُ في الرَّدِّ أَنْ يَقُولَ: «عليك السَّلامُ» أو «وعليكَ السَّلامُ»، وكِلاهما عندي واحدٌ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، رقم (۷)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام، رقم (۱۷۷۳)، من حديث ابن عباس رَضَوْلِيَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة، رقم (٢٤٩)، من حديث أبي هريرة رَخِّرَالِيَلْعَنْد.

⁽٣) شرح قطر الندي لابن هشام (ص: ١١٧).

⁽٤) ألفية ابن مالك (ص: ١٧).

فإنْ قيلَ: يقولُ تَعالَى: ﴿ وَإِذَا حُيِّينُم بِنَجِيَّةٍ فَحَيُّواُ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَاۤ ﴾ [النساء:٨٦]، فإذا قالَ: «السَّلامُ عليكُمْ ورحمةُ اللهِ وبركاتُهُ»، كيف تكونُ أحْسَنَ منها؟

قُلْنا: ذُكِرَ عن بعضِ السَّلفِ أَنَّهم كانوا يزيدونَ بعد (وبركاتُهُ) أشياءَ لتصيرَ أَحْسَنَ، لكنَّ قولَهُ: «السَّلامُ عليكُمْ ورَحْمةُ اللهِ وبَركاتُهُ» هو أنهى ما يكونُ منَ الكهالِ؛ كها في صيغةِ التَّشَهُّدِ: «السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ الله وَبَرَكَاتُهُ» (١)، لكنْ لو زادَ كهديّةٍ مثلًا فقالَ: «وعليكَ السَّلامُ ورَحْمةُ اللهِ وبَركاتُهُ، حيَّاكَ اللهُ» فهو طَيِّبٌ.

وبعضُ النَّاسِ هَداهُمُ اللهُ، لا يكادُ يُسلِّمُ بكلامٍ مَفْهوم، فتجدُ الواحدَ منهم يقولُ: ﴿ وَإِذَا حُيِّينُم بِنَجِيَةٍ يقولُ: ﴿ وَإِذَا حُيِّينُم بِنَجِيَةٍ فَحَيُّوا بِالسَّا، ولا يكادُ يُكْمِلُ الكلمة، واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يقولُ: ﴿ وَإِذَا حُيِّينُم بِنَجِيَةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها ﴾ [النساء: ٨٦]، فكيف تردُّ على هذا؟ الجوابُ: أنَّهُ يَنْبغي عليك إذا سَمِعْتَ واحدًا يقولُ ذلك أنْ تَنْصَحَهُ، وتقولَ له: سلِّم، فلك في السَّلامِ عليكُمْ واللهُ في السَّلامِ أَجُرٌ، فالإنسانُ إذا قالَ: «السَّلامُ عليكُمْ » يأخُذُ عَشْرَ حَسناتٍ، والفقهاءُ رَحَهُ مُراللهُ قالُوا: لو قالَ: «سلامٌ » فقط لا تُجِبْ، لكنَّ الصَّحيحَ أنْ تُجيب؛ لأنَّ (سلامٌ) كانت كافيةً في الرَّدِ، فإنَّ إبراهيمَ عَيْهِ الصَّكَةُ اللهُ عَلَى اللبَيْكَةُ ﴿ قَالُوا سَكَمًا قَالَ السَّدَمُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الرَّدِ في الابتداءِ.

فإنْ أتاكَ وجَلَسَ دون أنْ يُسَلِّمَ، أو مرَّ بك ولا سَلَّمَ، فإنَّهُ إذا لم يُسَلِّمْ سَلِّمْ أنت، وإذا عَلِمْتَ أنَّ الرَّجُلَ جاهلٌ علِّمْهُ وأرْشِدْهُ إلى فضلِ السَّلامِ وكيْفِيَّتِهِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب التشهد في الآخرة، رقم (٨٣١)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في التشهد في الصلاة، رقم (٢٠٤)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ.

فإنْ قيلَ: بعضُ النَّاسِ تُسلِّمُ عليهم ببشاشةٍ فيَرُدُّ عليكَ ببرودٍ، أو عُبوسٍ، فهل هذا مِن عدم الرَّدِّ بمثلِهِ؟

قُلْنا: إِنَّ اللهَ تَعالَى قَدْ قَالَ: ﴿ وَإِذَا حُيِّينُم بِنَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِاَحْسَنَ مِنْهَا آَوْ رُدُّوهَا ﴾ [النساء: ٨٦]، وهذا في الصِّيغةِ القَوْليَّةِ أي: إذا قال: «السَّلامُ عليكُمْ ورحمةُ اللهِ»، تقولُ: «عليكمُ السَّلامُ ورحمةُ اللهِ» وهذا ردُّ بالمِثْلِ، وإِنْ زِدْتَ: (وبركاتُهُ) فهذا أحسنُ، والأفضلُ ألا يزيدَ في الرَّدِّ على الصِّفةِ الواردةِ.

والظاهرُ أنَّ الآية تشملُ كذلك الهيئة الفِعْليَّة، أي: أنَّك تُسَلِّمُ عليه سَلامًا واضحًا جَهْوَريًّا فيردُّ عليك بمثلِه، أو مثلًا يُسلِّمُ عليك ببشاشةٍ فلا تَرُدَّ عليه بعبوسٍ، إلَّا في حالٍ واحدٍ، وهو أنْ تَفْعَلَ ذلك مِن بابِ التَّعْزيرِ لكونِهِ أساءَ الأَدَب، كما لو كنتَ واقِفًا مع أُناسٍ تتَحَدَّثُونَ حديثًا قد يَكونُ سرًّا، ثم يجيءُ واحدٌ يُسَلِّمُ عليك ويَقْطَعُكَ عن الحديثِ، أو تكونُ مَشْغولًا مع شخصٍ مُحدَّثُهُ ثم يَأْتِي إنسانٌ يقطعُ الحديث، فربَّما نقولُ في مثلِ ذلك: لا بَأْسَ أنْ لا تُسَلِّمَ عليه بحرارةٍ؛ لأنَّكَ يقطعُ الحديث، فربَّما نقولُ في مثلِ ذلك: لا بَأْسَ أنْ لا تُسَلِّمَ عليه بحرارةٍ؛ لأنَّكَ لو رَدَدْتَ عليه بحرارةٍ، لوَجَدْتَهُ أطالَ السَّلامَ: كيف العيالُ؟ ما أخبارُك؟ وكيف حالُ عَمَلِك؟ وماذا فعلتَ في سَفَركَ الذي كانَ في السَّنةِ كذا؟ وهكذا، فلكلِّ مَقامٍ حالُ عَمَلِك؟ وماذا فعلتَ في سَفَركَ الذي كانَ في السَّنةِ كذا؟ وهكذا، فلكلِّ مَقامٍ مقالٌ، فمنَ الظَّاهِ أَنَّهُ يأثَمُ إذا لم يأتِ بمِثْلِها أو بأحسنَ منها، فهو آثِمٌ خُالِفٌ للآيةِ.

فإنْ قيلَ: كيف أردُّ على المُسْلمِ إذا حَيَّاني بتحيَّةٍ غيرِ السَّلامِ؟

قُلْنا: لو حيَّاكَ بغيرِ السَّلامِ فلا بأسَ أَنْ تَقُولَ له: أَهلًا ومَرْحبًا وصَبَّحَكَ اللهُ بالخيرِ، ثم تُرْشِدُهُ، وتُعَلِّمُهُ أَنَّ السُّنَّةَ في التَّحيَّةِ هي السَّلامُ.

7 - أنَّ الأفضلَ أنْ تَبْداً بالسَّلامِ حتى وإنْ كانَ دونَ منك؛ وظاهرُ الحديثِ أَنْ تَبْداً بالسَّلامِ، ولو كانَ أكبرَ منك أو أصغرَ، أو أكثرَ أو أقلَ، وهذا هو الحقُّ؛ لأَنَّهُ إذا أضاعَ ما هو حقُّ عليه فلا تُضِعْ أنت السُّنَة كُلَّها، وإلا فإنَّ الأفضلَ أنْ يُسَلِّمَ الصَّغيرُ على الكبيرِ، والقليلُ على الكثيرِ، والرَّاكبُ على الماشي، والماشي على القاعِدِ، الصَّغيرُ على الكبيرِ، والقليلُ على الكثيرِ، والرَّاكبُ على الماشي، والماشي على القاعِد، لكنْ لو فُرِضَ أنَّ واحدًا منهم لم يَقُمْ بها يَنْبغي أنْ يقومَ به فلا تَدَعِ السُّنَة، ولا تقلْ: لكنْ لو فُرِضَ أنْ واحدًا منهم لم يَقُمْ بها يَنْبغي أنْ يقومَ به فلا تَدَعِ السُّنَة، ولا تقلْ: يجبُ عليه هو أنْ يُسَلِّمَ، «خَيْرُهُما الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلامِ» (١) سواءً كانَ صغيرًا أو كبيرًا. يجبُ عليه هو أنْ يُسَلِّمَ، «خَيْرُهُما الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلامِ» (١) سواءً كانَ صغيرًا أو كبيرًا.

فإن قِيلَ: وهل هذا على سَبيلِ الوُجوبِ؟

الجوابُ: أكثرُ العُلَمَاءِ رَحَهُمُ اللهُ على أنّهُ ليس على سَبيلِ الوُجوبِ، إلا في وليمةِ العُرْسِ أوَّلَ مرَّةٍ، واختارَ بعضُ العُلَمَاءِ أنَّ ذلك على سبيلِ الوُجوبِ؛ لظاهِرِ الأمْرِ، ولظاهِرِ كونِهِ حَقَّا، وإنَّمَا قُلْنا في السَّلامِ: إنَّهُ على سبيلِ الاستحبابِ لوُجودِ أدِلَّةٍ تدلُّ على أنّهُ ليس للوُجوبِ، والأظهرُ أنَّ الإجابة ليست واجبة إلا في وليمةِ العُرْسِ؛ لأنَّ النَّبيَ عَلَيْهِ قالَ فيها: "وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوةَ فَقَدْ عَصَى اللهَ وَرَسُولَهُ")، وظاهرُ الحديثِ الوُجوبُ مُطْلقًا، لكنَّهُ يجبُ أنْ يُقَيَّدَ بها دلَّتْ عليه النُّصوصُ، ومنها:

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الهجرة، رقم (۲۰۷۷)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الهجر فوق ثلاث بلا عذر شرعي، رقم (۲۵۲۰)، من حديث أبي أيوب الأنصاري رَضَالِلَتُهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله، رقم (١٧٧٥)، ومسلم: كتاب النكاح، باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة، رقم (١٤٣٢)، من حديث أبي هريرة رَضِّكَالِلَهُعَنْهُ.

أُولًا: أَنْ لَا تَعْلَمَ أَنَّهُ دَعَاكَ إِلَى وليمةٍ مُحَرَّمةٍ، كَمَا لَـو عَرَفْتَ أَنَّ هذا قاطعُ طريقٍ يَسْرِقُ النَّاسَ ويأخذُ أَمْوالَهُم، ثم يَدْعُوهم إليها، فهذا لا تُجِبْهُ، و يَحْرُمُ عليك إجابَتُهُ.

ثانيًا: أَنْ لا تَعْلَمَ أَنَّ فِي الدَّعْوةِ مُنْكَرًا، فإنْ عَلِمْتَ أَنَّ فِي الدَّعْوةِ مُنْكَرًا الْمُ الحضورُ، لسَبينِ، أحدُهُما: إجابةُ لَظُرْنا، إِنْ كُنتَ تستطيعُ أَنْ تُزيلَهُ وَجَبَ عليك الحضورُ، لسَبينِ، أحدُهُما: إجابةُ الدَّعْوةِ إذا قُلْنا بالوُجوبِ، والثَّاني: إزالةُ المُنْكرِ، وإنْ كنت لا تَقْدِرُ حَرُمَ عليك الإجابةُ؛ لأَنَّك لو أَجَبْتَ إلى دعوةٍ فيها مُنْكرٌ لا تستطيعُ إزالتَهُ، وجَلَسْتَ معهم كنتَ شريكَهُم فِي الإثم، بدليلِ قولِهِ تَعالى: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمُ فِي ٱلْكِنكِ أَنَ إِذَا صَعَمَمُ عَلَيْ عَلَيْكُمْ أَيْكُ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذَا لَهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْ عَلَيْكُمْ أَيْكُ اللهِ عَلَيْكِ عَلَيْكُمْ اللهِ عَلَيْكَ عَلَيْكُمْ وَقَدْ مَنَّلُ يَعُومُوا فِي حَدِيثٍ عَيْرِهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذَا مَنْكُمْ إِذَا مَنْكُمْ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذَا مَنْكُمْ اللهِ عَلَيْكُمْ اللهِ عَلَيْكُمْ اللهِ عَلْمُ مَقَى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ عَيْرِهِ اللهُ الْمُعُلِمُ عَلَيْكُمْ وَلَيْكُمْ إِذَا مَنْكُمْ اللهِ عَلَيْكُمْ وَقَدْ مَنَّلُهُ مَا كُنْكُو أَلَهُ اللهُ عَلَيْكُمْ اللهِ اللهُ عَلَيْكُمُ إِذَا مَنْكُمْ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُولُولُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُمُ اللهُ اللهُ

٨- أنّه لا فَرْقَ بين أنْ يَكونَ الدَّاعي كبيرًا أو صغيرًا يَصِحُّ أنْ يَتَصَرَّفَ؟ لقولِهِ عَلَيْ (وَإِذَا دَعَاكَ إِنسانٌ مراهِتُ لقولِهِ عَلَيْ (وَإِذَا دَعَاكَ إِنسانٌ مراهِتُ لقولِهِ عَلَيْ (وَإِذَا دَعَاكَ إِنسانٌ مراهِتُ يعني قد بَلَغَ، وتَصَرُّ فُهُ صحيحٌ فأجِبُ ولا مانِعَ، وإذا دعاكَ باسمِ أبيه فإنَّكَ تُجيبُهُ ولو كانَ صغيرًا؛ لأنّهُ نائبٌ عن أبيه، وكثيرًا ما يُرْسِلُ الإِنسانُ أولادَهُ الصِّغارَ إلى جيرانِهِ أو أصحابِهِ ويقولُ: تَفَضَّلُوا مثلًا.

9- وُجوبُ نَصيحتِهِ إذا اسْتَنْصَحَكَ؛ يعني إذا طلبَ منك النَّصْحَ بمَشورةٍ أو غيرِ مَشورةٍ وجَبَ عليك أَنْ تَنْصَحَ له، أي: تَذْكُرَ له ما هو الأكملُ والأفضلُ، فإنْ تَساوى عندك أمْرانِ أحدُهُما فاضلٌ والثَّاني أفضلُ، فالواجِبُ أَنْ تَنْصَحَهُ بالأفضلِ، ولا تَقْتَصِرْ على أَدْنى شيءٍ.

وإذا لم يَسْتَنْصِحْكَ بقولِهِ ولكنِ اسْتَنْصَحَكَ بفِعْلِهِ، بأَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الرَّجُلَ سيَقْدَمُ على أمر يضرُّهُ حاضرًا أو مُسْتَقْبلًا، وأنت تَعْلَمُ هذا، وتَعْلَمُ أَنَّهُ يفرحُ إذا أهْدَيْتَ إليه النَّصيحة، فهنا تجبُ النَّصيحة؛ لأنَّ هذا إنْ لم يَسْتَنْصِحْكَ بالقولِ، فإنَّهُ قد اسْتَنْصَحَكَ بالفِعلِ.

وإذا اسْتَنْصَحَكَ في أمرٍ وأنت لا تَعْرِفُ هذا الأمْرَ، فالواجِبُ أَنْ تَتَوَقَّفَ، ولا تَتَخَبَّطَ وتقولَ: أظنُّ لو فعلتَ كذا لكانَ كذا، أو: لو فعلتَ كذا لكانَ كذا، بل تَوَقَّفُ؛ لأنَّ هذا مُقْتضى النَّصيحةِ، وأنت إنْ نَصَحْتَهُ وأنت مُتَخَبِّطٌ فقد تَنْصَحُهُ بشيءٍ يَكُونُ ضَررًا عليه.

• ١ - أَنَّهُ إِذَا عَطَسَ فحمِدَ الله فتُشَمِّتُهُ.

ولكنَّ هذا الأمرَ يُخَصَّصُ بأمورٍ منها الحديثُ الذي في الصَّحيحيْنِ وفيه النَّهْيُ عن الحديثِ أثناءَ خُطْبةِ الجُمعةِ، قَالَ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الجُمُعَةِ: أَنْصِتْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَوْتَ» (١)، فهذا لا يُشَمِّتُهُ وَالْقُولُ الرَّاجِحُ أَنَّهُ لا يجوزُ الكلامُ بأيِّ كلامٍ في حالِ خُطْبةِ الجُمُعةِ، بل الواجِبُ الإنصاتُ.

١١ - أنَّهُ إذا لم يَحْمَدِ اللهَ فلا تُشَمِّتُهُ؛ وهذا هو مفهومُ الحديثِ، والتَّشميتُ هو أنْ تَقولَ له: «عافاكَ اللهُ اللهُ عَطَسَ في الرَّابِعةِ فقلْ له: «عافاكَ اللهُ اللهُ عَلَى له: «عافاكَ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب، رقم (٩٣٤)، ومسلم: كتاب الجمعة، باب في الإنصات يوم الجمعة في الخطبة، رقم (٨٥١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

إِنَّكَ مَزْكُومٌ ('')، وهو يقولُ: «يَهْدِيكُمُ اللهُ، ويُصْلِحُ بَالَكُمْ ('')، وقد ورَدَتْ صيغةٌ ثانيةٌ، في الرَّدِّ على المُشَمِّتِ، هي: «يَرْ حَمُنا وإِيَّاكُم، ويَغْفِرُ لنا ولكم ('')، فإنْ صحَّ الحَديثُ فيكونُ مِن بابِ التَّنويع.

فإنْ قال قائلٌ: وهل الأمرُ بالتَّشْميتِ هنا للوُجوبِ، أي: هل هذا حقٌّ واجبٌ؟ الجوابُ: نعم، هو واجبٌ، وقدِ اخْتَلفوا هل هو واجبٌ على الكفاية، أو واجبٌ عينيٌّ، بناءً على قولِ الرَّسولِ ﷺ: "إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ وَحَمِدَ اللهَ كَانَ حَقًّا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ سَمِعَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ يَرْحَمُكَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ سَمِعَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ يَرْحَمُكَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ سَمِعَهُ اللهُ الذَا كَانَ بعيدًا لقولِهِ ﷺ: "كَانَ حَقًّا»، وأنّه عَينيٌّ لقولِهِ: "عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ سَمِعَهُ". أمّا إذا كانَ بعيدًا لقولِهِ عَلَى عَلَى مُلِّمُ مَسْمِعَهُ اللهُ إذا كانَ بعيدًا عنك ورأيتهُ يَعْطَسُ وظَننْتَ أنّهُ حِدَ اللهَ لكنْ لم تَسْمَعْهُ، فإنّ الشيخَ ابنَ القيّمِ رَحَمَهُ اللهُ في زادِ المعادِ يقولُ: لك أنْ تُشَمِّتُهُ (6)، لكنّهُ ليس بواجِبِ ما دُمْتَ لم تَسْمَعْهُ يَعْمَدُ.

⁽۱) لما أخرجه مسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب تشميت العاطس، وكراهة التثاؤب، رقم (۲۹۹۳)، من حديث سلمة بن الأكوع رَضَالِللَهُ عَنْهُ: أنه سمع النبي ﷺ، وعطس رجل عنده، فقال له: «يرحمك الله» ثم عطس أخرى، فقال له رسول الله ﷺ: «الرجل مزكوم».

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب إذا عطس كيف يشمت، رقم (٦٢٢٤)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِلَيُهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٩٦٥، رقم ٥)، وابن أبي شيبة في المصنف رقم (٢٦٥٢٢)، والبخاري في الأدب المفرد رقم (٩٣٣)، عن ابن عمر رَضِّالِيَّهُ عَنْهُا، موقوفا.

وأخرجه أحمد (٦/٧- ٨)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب ما جاء في تشميت العاطس، رقم (٥٠٣١)، من والترمذي: كتاب الأدب، باب ما جاء كيف تشميت العاطس، رقم (٢٧٤٠)، من حديث سالم بن عبيد الله رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ، مرفوعا، بلفظ: «يغفر الله لنا ولكم».

⁽٤) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب إذا تثاءب فليضع يده على فيه، رقم (٦٢٢٦)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَ لِللهُ عنهُ.

⁽٥) زاد المعاد (٢/ ٤٠٣).

ولكنَّ أكثرَ العُلَمَاءِ يقولونَ: إنَّهُ فرضُ كفايةٍ، وقالوا في بيانِ الصَّارفِ لهذا الأمرِ ليكونَ للكفايةِ: إنَّ الحقَّ أنواعٌ، وكما في الحديثِ فإنَّ بعضَ الحُقوقِ ليست بواجبةٍ، لكنْ لا شكَّ أنَّهُ لا يَنْبغي للإنسانِ أنْ يَسْمَعَ شخصًا يَحْمَدُ اللهَ عند العُطاسِ، ويَدَعَ التَّشْميتَ، كما أنَّهُ لم يَرِدْ عنِ الصَّحابةِ أنَّهُ إذا عَطَسَ واحدٌ منهم وحَمِدَ أنَّهُم كانوا يَتكلَّمونَ جَميعًا: يَرْحَمُكَ اللهُ يَرْحَمُكَ اللهُ، لكنَّ القولَ بالوُجوبِ العينيِّ قويُّ جدًّا، وإليه يميلُ ابنُ القيِّم رَحِمَهُ أللهُ أنهُ.

١٣ - جوازُ التَّعْزيرِ بتركِ المَحْبوبِ؛ يُؤْخَذُ مِن أَنَّهُ لَمَّا لم يَحْمَدْ عُزِّرَ بتركِ الدُّعاءِ
 له، والتَّعْزيرُ كما يكونُ بفواتِ المَحْبوبِ، يكونُ أيضًا بحصولِ المَكْروهِ.

والظَّاهِرُ أَنَّهُ إِذَا عَطِسَ ولم يَحْمَدْ، أَنَّنَا لا نُذَكِّرُهُ ولو ناسيًا، لكنْ إِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُ لَم يَثْرُكِ الحمدَ إلا جاهلًا فعَلِّمْهُ، وفي هذه الحالِ إِذَا عَلَّمْتَهُ فَقَالَ: «الحمدُ للهِ» وجبَ أَنْ تُشَمِّتَهُ؛ لأَنَّهُ عَطَسَ وحَمِدَ اللهَ، فيكونُ لك أجرٌ مِن جِهتينِ: مِن جهةِ أَنَّكُ علَّمْتَهُ، ومِن جهةٍ أَنَّكُ علَّمْتَهُ، ومِن جهةٍ أَنَّكُ عَلَّمْتَهُ،

وَإِذَا عَطِسَ اثنانِ وَحَمِدا جَمِيعًا فَتَشْمِيتُهِما أَنْ تَقُولَ: «يَرْحَمُكُما اللهُ». وإِنْ حَمِدَ أُحدُهما أُولًا أُحدُهما أُولًا فَشَمِّتُهُ، وإِنْ عَطَسَ أَحدُهُما أُولًا ولكنْ حَمِدَ آخرًا فإنَّ العِبْرةَ بِحَمْدِهِ.

١٤ - أنَّ مِن حقِّ المُسْلَمِ على أخيه أنْ يَعودَهُ إذا مَرِضَ؛ لقولِهِ ﷺ: "وَإِذَا مَرِضَ فَعُدْهُ"، وأكثرُ العُلَماءِ على أنَّ هذا سنَّةٌ لجميعِ النَّاسِ، والصَّوابُ أنَّهُ واجبٌ كفائيُّ، وأكثرُ العُلَماءِ على أنَّ هذا سنَّةٌ لجميعِ النَّاسِ، والصَّوابُ أنَّهُ واجبٌ كفائيُّ، وأنَّهُ يجبُ للواحِدِ منَ المُسْلَمينَ أنْ يَعودَهُ المُسْلَمونَ، وأنْ لا يتركوهُ؛ لأنَّ هذا

⁽۱) زاد المعاد (۲/ ۳۹۹).

-والعياذُ باللهِ- انفصامُ العُرَى بين المُسْلمِ وأخيهِ، فكيفَ يَنْحَبِسُ أخوكَ مُدَّةً في بيتِهِ منَ المرضِ ولا يَعودُهُ أحدٌ منَ النَّاسِ! فالصَّوابُ أنَّ عِيادَتَهُ فَرْضُ كفايةٍ، وإذا عَلِمْتَ أنَّ أحدًا لم يَأْتِ منَ النَّاسِ وجَبَ عليك أنت أنْ تَذْهَبَ بنفسِكَ وتَعودَهُ.

10 - أنَّهُ إذا مَرِضَ مرضًا لا يُقْعِدُهُ فإنَّ عيادتَهُ ليست حقَّا عليك؛ وجهُ ذلك أنَّ العيادة إنَّما تكونُ لمُنْحَبِسٍ، أمَّا مَنْ كانَ يَمْشي مع النَّاسِ ويَذْهَبُ ويجيءُ لكنْ في عينِهِ مَرضٌ أو في وجْهِهِ جُرْحٌ أو ما أشْبَهَ ذلك فهذا لا يُعادُ، إنَّما يُعادُ منِ انْحَبَسَ.

ولم يُذْكَرْ في هذا الحكديثِ ما عليه عند العيادةِ منَ التَّخفيفِ أو التَّباطُؤِ، وما يجبُ منَ الكَلامِ أو السُّكوتِ، وكلُّ هذا يُراعى فيه حالُ المريضِ، فإذا كانَ المريضُ يَأْنَسُ لك، وتعرفُ أَنَّهُ مُنْشَرِحٌ صدرُهُ وأَنَّهُ يجبُ أَنْ تَبْقى، ويحبُ أَنْ تُحَدِّنَهُ، فالأفضلُ أَنْ تَجْلِسَ وتُحَدِّنَهُ، وأمَّا إذا عَرَفْتَ أَنَّهُ قَلِقٌ وأَنَّهُ يجبُ أَنْ يَنْفَرِدَ بأهلِهِ دون غيرِهِم منَ النَّاسِ، فالأفضلُ التَّخفيفُ.

وكذلك إذا رأيتَ مثلًا منَ المناسِبِ أنْ تتلوَ عليه آياتٍ تَحُثُهُ على الصبرِ، وتُبيّنُ ثوابَ الصَّابرينَ، وأحاديثَ كذلك فافْعَلْ، وإن رأيتَ أَنَّهُ يُحِبُّ المُسامَرةَ وأنْ تَذْكُرُ له يومَ كنا كذا ويومَ كنا كذا، ويومَ قالَ فُلانٌ كذا، فاعْمَلْ ما يُدْخِلُ السُّرورَ عليه، وهذا أهمُّ شيءٍ.

فإنْ قال قائلٌ: وهل يعودُ غيرَ المُسْلِمِ إذا مَرِضَ؟

الجواب: في هذا تَفْصيل، فإنْ كانَ في ذلك مَصْلحةٌ فلا بَأْسَ أَنْ يعودَهُ، مثلُ أَنْ يكونَ هذا المريضُ من غيرِ المُسْلمينَ قَريبًا إلى الإسلام، وإذا ذَهَبْتَ إليه وعَرَضْتَ عليه الإسلام فرُبَّما يُسْلِمُ، فهنا نقولُ: عيادَتُك هنا مَطْلوبةٌ مِن أجلِ ما يَتَرَتَّبُ عليها

منَ المَصْلحةِ، والنبيُّ عَلَيْهُ عادَ عمَّهُ وهو في مرضِهِ (۱)، وعادَ يَهوديًّا في المدينةِ وهو في مرضِهِ، وعَرَضَ عليه الإسْلامَ فأسْلَمَ (۲)، فإذا عَلِمْتَ أَنَّكُ إذا ذَهَبْتَ إلى هذا الكافرِ وعَرَضْتَ عليه الإسْلامَ أَنَّهُ سيُسْلِمُ فافْعَلْ، وإلا فلا تَعُدْهُ إلا إذا كانتْ عيادتُهُ مِن صلةِ الرَّحِمِ فعدْهُ؛ لأنَّ صلةَ الرَّحِمِ حتَّ لَمَنْ كانَ مُسْلِمًا ومَنْ كانَ كافرًا؛ لقولِهِ تَعالَى في الوالديْنِ: ﴿ وَإِن جَهَدَاكَ عَلَى آن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ فَلا تَطْعَهُمَا فِي الوالديْنِ: ﴿ وَإِن جَهَدَاكَ عَلَى آن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ فَلا تَطْعُهُمَا فِي الوالديْنِ: ﴿ وَإِن جَهَدَاكَ عَلَى آن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ فَلا تَطْعُهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْ عَمْرُوفًا ﴾ [لقان:١٥].

17- أنَّ مِن حقِّ المُسْلِمِ إذا ماتَ أنْ نَتَّبِعَهُ؛ لقولِهِ ﷺ: «وَإِذَا مَاتَ فَاتْبَعْهُ»، واتِّباعُ الجنازةِ فرضُ كفايةٍ، إذا قامَ به مَن يَكُفي سَقَطَ عن الباقينَ، ودليلُ هذا من السُّنَّةِ كثيرٌ، ومنها: أنَّهُ مُرَّ بجنازةٍ على النَّبيِّ ﷺ وهو جالسُّ بأصحابِهِ فأثنوا عليها خيرًا فقالَ: «وَجَبَتْ» (٢)، ولم يُذكرُ أنَّهُ خيرًا فقالَ: «وَجَبَتْ» (٢)، ولم يُذكرُ أنَّهُ قام واتَّبَعَها، والشواهدُ كثيرةٌ على أنَّ اتِّباعَ الجنائِزِ فرضُ كِفايةٍ وليس بواجِبٍ على العين.

وممَّا يَتَعَلَّقُ بِاتِّبَاعِ الجِنازةِ أَنَّ مُتَّبِعَ الجِنازةِ له أَجِرٌ، فإنْ شَهِدَها حتى يُصَلَّى عليها فله قِيراطانِ، قيلَ: وما القِيراطانِ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا قال المشرك عند الموت: لا إله إلا الله، رقم (۱۳٦٠)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت، رقم (٢٤)، من حديث المسيب بن حزن رَضَالِللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فهات، هل يصلى عليه؟، رقم (١٣٥٦)، من حديث أنس رَضِّ لِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميت، رقم (١٣٦٧)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب فيمن يثني عليه خيرا أو شرا من الموتى، رقم (٩٤٩)، من حديث أنس رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ.

يا رَسُولَ اللهِ؟ قالَ: «مِثْلُ الجَبَلَيْنِ العَظِيمَيْنِ، أَصْغَرُهُمَا مِثْلُ أُحُدٍ»(١).

وإذا كانَ مع الجنازةِ مُنْكَرٌ مثلُ أَنْ يَكُونَ التَّابِعُونَ لَهَا أَو الْمُشَيِّعُونَ لَهَا يَصْطَحِبُونَ ما يُسمُّونَهُ بِالْمُوسِيقى الحزينةِ، وما أَشْبَهَ ذلك، ولا يُمْكِنُكَ أَنْ تُغَيِّرَهَا فلا تَتَبعُ؛ لأَنَّ كُلُ شيءٍ فيه مُنْكَرٌ لا يُمْكِنُكُ تَغْيِيرُهُ فإنَّ حُضورَهُ حرامٌ عليك.

ومِن ذلك مثلًا: أنَّ بعضَ النَّاسِ في الجنائِزِ يقولونَ: "وحِّدوهُ"، أو يقولُ: "وحِّدِ الله يَا غافلُ"، فهذا لا شكَّ أَنَّهُ بِدْعَةٌ، وما كانَ السَّلَفُ يقولونَ هذا، فإذا سَمِعْتَ هذا فعليكَ أنْ تَنْصَحَهُ بعدما يَنْتهي الدَّفْنُ؛ لأَنَّك إذا نَصَحْتَهُ في هذه الحالِ وهو يَرى أنَّ هذا منَ الأُمورِ المَشْروعةِ، ربَّها يَصْرُخُ عليك أو يرفعُ صوتَهُ بقولِهِ: "وحِّدوهُ" أكثرَ، فإنَّ بعضَ النَّاسِ في هذه المسائِلِ يَكونُ عنده رَدُّ فعلِ.

وعمّا يتَعَلَّقُ باتّباعِ الجنازةِ أيضًا: أنّهُ يَنْبغي أنْ يَكُونَ مُتَبعُ الجنازةِ مُفَكِّرًا في مآلِهِ، مُتَّعظًا بها يُشاهِدُ، فهذا الرَّجُلُ الذي يحملونَهُ اليومَ على الأكتافِ، كانَ بالأمسِ يَحْمِلُ النَّاسَ على كَتِفِهِ، وهذا الرَّجُلُ الذِي بالأمسِ كانَ يَمْشي على ظاهِرِ الأرْضِ وهو النَّاسَ على كَتِفِهِ، وهذا الرَّجُلُ الذِي بالأمسِ كانَ يَمْشي على ظاهِرِ الأرْضِ وهو الأَن سوف يُدْفَنُ في بطنِ الأرْضِ، وما أنت ببعيدٍ مِن ذلك، فلا تَدْري، ربّها لا يَمْضي سُويعاتُ إلا وقد فُعِلَ بك مثلُ ما فُعِلَ به، وهذا خلافُ لبعضِ النَّاسِ الذين يَمْضي سُويعاتُ إلا وقد فُعِلَ بك مثلُ ما فُعِلَ به، وهذا خلافُ لبعضِ النَّاسِ الذين يَتَبعونَ الجنازةِ، صاروا يُقَهْقِهُونَ ويَتَحَدَّثُونَ في أُمورِ الدُّنيا، ماذا بعتَ اليومَ؟ وماذا شَرِبْتَ؟ وما أحسنَ هذا الثوبَ الذي تَرْتديهِ مِن أين أشرَيْتَ؟ ماذا أكلتَ وماذا شَرِبْتَ؟ وما أحسنَ هذا الثوبَ الذي تَرْتديهِ مِن أين شَرَيْتَ؟ وما أشبهَ ذلك، وهذا غلطٌ، فالمقامُ لا يَقْتضي هذا، ولكلِّ مَقامِ مقالُ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب من انتظر حتى تدفن، رقم (١٣٢٥)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها، رقم (٩٤٥)، من حديث أبي هريرة رَضَاَيَّلَهُ عَنْهُ.

فإنْ قيلَ: بعضُ النَّاس يقولُ: إذا كانَ في الجنازةِ مُنْكَرٌ فإنَّهُ يتَّبِعها؛ لأنَّ الحقَّ في الجنازةِ للمَيِّتِ، وهذا المُنْكَرُ لا يُسْقِطُ حقَّهُ، فها الجوابُ على هذا التَّعليقِ؟

قُلْنا: هذا صحيحٌ إذا قدَّرنا أنَّهُ لم يَقُمْ بالفَرْضِ أحدٌ، فحينَها لا بُدَّ أَنْ نقومَ بالفَرْضِ، وصاحبُ المُنْكَرِ يَتَحَمَّلُ إِثْمَ مُنْكَرِهِ على نفسِهِ، أمَّا إذا قام بحقِّ الاتِّباعِ بالفَرْضِ، وصاحبُ المُنْكَرِ يَتَحَمَّلُ إِثْمَ مُنْكَرِهِ على نفسِهِ، أمَّا إذا قام بحقِّ الاتِّباعِ أحدٌ فلا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ سُنَّةٌ تَقْضي على المُحرَّمِ، واتِّباعُ الجنائِزِ مع القيامِ بها يَكْفي أحدٌ فلا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ سُنَّةٌ تَقْضي على المُحرَّمِ، واتِّباعُ الجنائِزِ مع القيامِ بها يَكْفي ليس بواجِبٍ.

١٤٤٨ – وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «انْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَكُمْ، فَهُوَ أَجْدَرُ أَنْ لَا تَزْدَرُوا نِعْمَةَ اللهِ هُوَ أَسْفَلَ مِنْكُمْ، وَلَا تَنْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَكُمْ، فَهُوَ أَجْدَرُ أَنْ لَا تَزْدَرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْهُ (١).

الشَّرحُ

قوله صَالَاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «انْظُرُوا»؛ أمرٌ للإرْشادِ، والمُرادُ بالنظرِ هنا النَّظرُ بالبصيرةِ، لا البصرِ.

قولُهُ عَلَيْهُ: «أَسْفَلَ مِنْكُمُ»؛ أي بنعمةِ اللهِ عليه، سواءً كانتِ النعمةُ دينيَّةً أو دُنيويةً، «وَلَا تَنْظُرُوا إِلَى مَنْ هُو فَوْقَكُمْ»، بل انْظُرْ إلى مَنْ هو دُونَكَ، وقد علَّلَ ذلك النَّبيُّ عَلِيَّة، فقالَ: لأَنَّكَ إذا فَعَلْتَ ذلك «فَهُوَ أَجْدَرُ أَنْ لَا تَزْدَرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ»، ونعمةُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تشملُ نِعَمَ الدِّينِ، ونِعَمَ الدُّنيا.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب لينظر إلى من هو أسفل منه، رقم (٦٤٩٠)، ومسلم: كتاب الزهد والرقائق، رقم (٢٩٦٣/ ٩).

وهذا منَ الإِرْشادِ الحكيمِ؛ لأنَّهُ لا شكَّ أنَّ اللهَ تَعالَى جَعَلَ النَّاسَ مُتفاوتينَ فِي المالِ، والعَقْلِ، والقُوَّةِ، والولَدِ، فالنَّاسُ مُتفاوتونَ فِي كُلِّ شيءٍ حتى في الصُّورةِ الحَلْقيَّةِ، ويقالُ: إنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ تَجِدَ اثْنينِ مُتساوِيَيْنِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، حتى وإنْ تَقاربوا في الشَّبَهِ جدًّا، لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بينهم تَفاوُتٌ.

وإذا كانوا مُتفاوتينَ فمنهُمُ العالي ومنهُمُ النَّازِلُ، ويَنْبغي عليك أَنْ لا تَنْظُرَ إلى العالي؛ لأَنَّك إذا نَظُرْتَ إلى العالي احْتَقَرْتَ نعمةَ اللهِ عليك، فانْظُرْ إلى مَنْ دونَكَ.

مثلًا لو كانَ نَظَرُكَ ضعيفًا لا يَتجاوَزُ عِشْرينَ مترًا، وفيهم مَنْ نظرُهُ لا يتجاوَزُ عِشْرة أَمْتارٍ، وفيهم مَنْ نَظرُهُ يَتجاوزُ مئة مترٍ، فالذي فوقك هو مَنْ تَجاوزَ مئة مترٍ، والذي دُونك هو مَنْ يَنْظُرُ عَشَرة أَمْتارٍ، وأنت بينهما، فإنْ نَظرْتَ إلى الأعلى قُلْتَ: والذي دُونك هو مَنْ يَنْظُرُ عَشَرة أَمْتارٍ، وأنت بينهما، فإنْ نَظرْتَ إلى الأعلى قُلْتَ: إنَّ اللهَ لم يَرْزُقْني مثلَ ما رَزَقَ ذاك، أعْطاني أقلَ، فتَزْ دَرِي نِعْمة اللهِ عليك بهذا البصرِ، أمَّا إذا نَظرْتَ لَمْ هو دونكَ حَمِدْتَ للهَ الذي أعْطاكَ خَيْرًا منه، فعَرَفْتَ قَدْرَ نِعْمةِ اللهِ عليك، وشَكَرْتَهُ على ذلك.

كذلك في العلم، إذا رأيتَ شَخْصًا عنده حافظةٌ قويَّةٌ، وذاكرةٌ قويَّةٌ، وفهمٌ قويَّة، وفهمٌ قويَّة، وإنسانًا آخَرَ تُحفِظُهُ اليومَ سطرًا واحدًا وقبلَ أنْ يَبْرُدَ مَجْلِسُهُ مِن سُخونَتِهِ إذا قامَ منه وجَدْتَهُ ناسيًا، وأنت يَبْقى العلمُ معك لُدَّةِ ساعتيْنِ أو ثلاثٍ أو أربعٍ أو خمسٍ، فإنْ نَظَرْتَ للذي يَبْقى الحفظُ معه شهريْنِ أو ثلاثةً أو سَنتينِ أو ثلاثةً قلتَ: ما عندي فإنْ نَظَرْتَ للذي يَبْقى الحفظُ معه شهريْنِ أو ثلاثةً أو سَنتينِ أو ثلاثةً قلتَ: ما عندي شيئٌ، وإنْ نَظَرْتَ للثَّانِي قُلْتَ: الحمدُ للهِ، عندي خيرٌ. وهكذا إنَّما تَتَبَيَّنُ نِعْمةَ اللهِ عليك إذا نَظَرْتَ إلى مَنْ هو دُونكَ.

وفي الأخلاقِ كذلك، فلو وَجَدْتَ إنْسانًا في غايةِ ما يَكُونُ منَ الأُخلاقِ، صَدْرٌ مُنْشَرِحٌ، وجهٌ طليقٌ، كلامٌ طَيِّبٌ، دائمُ البِشْرِ والتَّبَشُمِ، وآخَرُ وجهٌ عبوسٌ قَمْطريرٌ -والعياذُ باللهِ- لا يُحِبُّ أَنْ يُكَلِّمَ أَحدًا أَو يُكَلِّمَهُ أَحدٌ، وأنت في الوسطِ، فأيضًا تَنْظُرُ إلى الأَسْفَلِ.

وكذلك لو وَجَدْتَ إِنْسَانًا كثيرَ العِبَادةِ، مِن صلاةٍ وصدقةٍ وصومٍ وبِرِّ والِدَيْنِ وصلةِ رَحِمٍ، وإِنْسَانًا آخَرَ دون ذلك ومُهْمِلٌ، وأنت بينهم، فلْتَنْظُرْ إلى الأسفلِ؛ فالرَّسولُ ﷺ أَمَرَ بذلك لأنْ لا تَزْدَرُوا نِعْمةَ اللهِ، ونِعْمةُ اللهِ في الدِّينِ أقوى وأشدُّ وأفضلُ مِن نِعْمةِ اللهُ نيا، فإذا نَظَرْتَ لَنْ هو أسفلُ منك في العبادةِ لقُلْتَ: الحمدُ للهِ وأفضلُ مِن نِعْمةِ الدُّنيا، فإذا نَظَرْتَ لَنْ هو أسفلُ منك في العبادةِ لقُلْتَ: الحمدُ للهِ الذي هَداني، أنا في خيرٍ، لكنَّ هذا لا يَمْنَعُكَ أَنْ تَسْتَبِقَ الخيراتِ، فلا تَقِفُ مَكانَكَ، بلِ اسعَ في الخيراتِ، لكنْ مِن حيث النَّعْمةُ لا تَنْظُرْ إلى مَنْ هو أعلى منك.

وأمَّا تَفْرِيقُ بعضِ العُلَماءِ بين أُمورِ الدِّينِ والدُّنْيا ففيه نَظَرٌ؛ لأنَّ الحَديثَ عامٌ، لكنَّ هذا لا يَمْنَعُ أَنْ يَغْبِطَ الإِنْسانُ الشَّخْصَ الذي أعطاهُ اللهُ تَعالَى قُوَّةً في الدِّينِ وفِعْلِ الخيراتِ وتَرْكِ المُنْكراتِ.

ففي هذا الحديثِ أَرْشَدَنا الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ إلى هذه النَّظريَّةِ، مِن أَجلِ الإضافةِ إلى نِعْمةِ اللهِ علينا، وليس إضافةً إلى فِعْلِنا، حتى أُمورُ الدُّنيا، فإذا رأيتَ إنسانًا أَنْعَمَ اللهُ عليه بخُلُقٍ طَيِّب، وإنسانًا بالعكسِ، فإنَّهُ يَجْدُرُ بك أَنْ تكونَ مثلَ الأوَّلِ، وكذلك الإنسانُ الذي أَنْعَمَ اللهُ عليه بالمالِ، فلا مانِعَ أَنْ تَسْعى لطلبِ المالِ؛ لعلَّ اللهَ يُوفِّقُكَ لِها وَقَقَ إليه الآخرَ.

وعلى كُلِّ حالٍ: إذا كانَ المقصودُ النَّظَرَ إلى ما أَنْعَمَ اللهُ به مِن مالٍ وبنينَ، وعِلْمٍ

وعَمَلٍ وعِبادةٍ، فالنَّظرُ إلى مَنْ هو أسفلُ مُطْلقًا حتى تَعْرِفَ قَدْرَ نعمةِ اللهِ عليك، بأنَّ اللهَ فَضَّلَكَ على مَنْ دونَكَ، لكنْ إذا نَظرْتَ للأعْلَى فلا بُدَّ أَنْ تَزْدَرِيَ النَّعْمةَ وتَنتقِصَها، وتقولَ: لم يُعْطِني اللهُ شيئًا، وقد مَنَّ على غيري من العِبادةِ والصَّدَقةِ وغيرِ ذلك، وأنا محرومٌ، لكنَّ هذا لا يمنعُ أَنْ تَسْتَبِقَ الخيراتِ، وإذا نَظرْتَ إلى فِعْلِكَ صراحةً فأنت مُقَصِّرٌ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- حُسنُ إرشادِ النّبيِّ عَلَيْهِ بهذا الكلامِ الذي يُعْتَبَرُ قاعدةً حقيقةً في النّطرِ إلى نعَمِ اللهِ، وهي أَنْ تَنْظُرَ إلى مَنْ هو دونَكَ، فنحنُ لو نَظَرْنا إلى الأغنياءِ وما لدَيْهم مِن سيّاراتٍ فَخْمةٍ وقصورٍ فَخْمةٍ، وأزواجٍ وبنينَ وأمُوالٍ، لقُلنا: نحنُ ما عندنا شَيْءٌ، سيّاراتُنا قديمةٌ، وبالكاد تمّشي، والبيتُ شَعْبيٌ، وأشياءُ كثيرةٌ بيننا وبينهم، لكنْ لو نَظَرْنا إلى الأوّلِ مَنْ هو دونَنا، مَنْ ليس له زوجةٌ، ولا بيتٌ، ولا سيّارةٌ، ولا طعامٌ يَكْفيهِ، لعَرَفْنا أَنَّ اللهَ أنعمَ علينا بشيءٍ، فهذه قاعدةٌ ذَكَرَها نَبيّنا -صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهِ- وهي حقيقةٌ يَنْبغي للإنسانِ أَنْ يَبْنِيَ حالَهُ عليها.

٢- حُسْنُ تَعْليمِ الرَّسولِ ﷺ وذلك أَنَّهُ إذا ذَكَرَ الأمرَ أو الحُكْمَ ذَكَرَ التَّعْليلَ،
 ولِذِكْرِ التَّعْليلِ فائدتانِ:

الفائدةُ الأُولى: زيادةُ الطُّمَأنينةِ، فالإنسانُ إذا عَلِمَ الحُكْمَ وعَلِمَ حِكْمَتَهُ يزدادُ طُمَأنينةً، وإنْ كانَ المؤمنُ سوف يُسلِّمُ لأمرِ اللهِ ورسولِهِ، عَلِمَ الحِكْمةَ أم لم يَعْلَمْ، لكنْ كُلَّما عَلِمَ الحِكْمةَ ازدادَ طُمأنينةً؛ ولهذا نجدُ النَّبيَ ﷺ لَمَّا غَرَسَ جريدةً رَطْبةً على قبرينِ، وأشكلَ ذلك على الصَّحابةِ، فكأنَّهم يُريدونَ أنْ يَتَبيَّنوا وجْهَ

الحِكْمةِ، فَقَالَ لهم ﷺ: «لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا، مَا لَمْ يَيْبَسَا»(١).

الفائدةُ الثَّانيةُ: بيانُ أنَّ الشَّريعةَ ذاتُ سُمُوِّ عالٍ، وأنَّها لا تَحْكُمُ إلا بحُكْمٍ اقْتَضى ذلك.

١٤٤٩ - وَعَنِ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الْبِرِّ وَالْإِثْمُ؛ مَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ، وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلِعَ الْبِرِّ وَالْإِثْمُ؛ مَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ، وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ النَّاسُ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢).

الشَّرحُ

في هذا الحديثِ سألَ النَّوَّاسُ بنُ سَمْعانَ رَضَالِكَ عن البرِّ والإثم، والبِرُّ هو الخيرُ، والإثمُ ضِدُّهُ، وكلُّ يَسْأَلُ عن هذا ويطلبُ مَعْرِفَتَهُ مِن أجلِ العلمِ فقط أو مِن أجلِ العملِ، لكنَّ بعض أجلِ العَملِ، لكنَّ بعض أجلِ العَملِ، لكنَّ بعض النَّاسِ ربَّها يسألُ لُجَرَّدِ العلمِ، لكنَّ الحازمَ فهو الذي يسألُ عنِ الخيرِ ليقُومَ به، وعن الشرِّ ليَجْتَنِبَهُ، قالَ حُذَيْفةُ رَضَالِيَّهُ عَنهُ: ﴿كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ عَنِ الخَيْرِ العَلْمِ وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَن الشَّرِ مَخَافَةً أَنْ يُدْرِكَنِي ﴾ (٢).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب عذاب القبر من الغيبة والبول، رقم (۱۳۷۸)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء، رقم (۲۹۲)، من حديث ابن عباس رَضَالِلَهُ عَنْهُما.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تفسير البر والإثم، رقم (٢٥٥٣).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم (٣٦٠٦)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، رقم (١٨٤٧).

قولُهُ وَ الْبِرُّ: حُسْنُ الْحُلُقِ »؛ يقولونَ: إنَّ هذه الجُمْلةَ ومِثْلَها يَقْتضي الحصرَ، أي: البرُّ حُسْنُ الحُلُقِ، وهذا قد يُشْكِلُ بظاهرِهِ على بعضِ النَّاسِ، حيثُ يقولُ: إنَّ البرَّ يشملُ أشياءَ كثيرةً وليست حُسْنَ خُلُقٍ، كالصَّلاةِ والصَّدَقةِ والصِّيامِ والحَجِّ وغير ذلك؟! فيُقالُ: مُرادُ النَّبيِّ عَلَيْ بحُسْنِ الحُلُقِ هنا هو حُسْنُ الحُلُقِ مع اللهِ عَنَوْجَلَ ومع عبادِ اللهِ؛ لأنَّ الرَّسولَ لم يُقيِّدُ ذلك بأنَّهُ حُسْنُ الحُلُقِ مع النَّاسِ، فيشملُ حُسْنَ الحُلُقِ مع اللهِ، وهو أنْ تَتَقَبَّلَ أوامرَهُ بالرَّاحةِ والسُّرورِ والانشراحِ، سواءً كانت منَ المُنْهيَّاتِ أو منَ المَّامُوراتِ، فلا يَضيقُ صَدْرُكَ به، لا يَكونُ في صَدْرِكَ حَرَجٌ منه؛ لأنَّ مَنْ ورُنَ لها من قَبْل، مَسْرورٌ مَنْ الحَارِمِ سوف يَتَجَنَّبُها، وهذا هو حُسْنُ الحُلُقِ في مُعاملةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَ. بها، وفي المحارِمِ سوف يَتَجَنَّبُها، وهذا هو حُسْنُ الحُلُقِ في مُعاملةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَ.

أمَّا حُسْنُ الخُلُقِ فِي مُعاملةِ الخَلْقِ فَقالَ بعْضُهم: هو بَذْلُ النَّدى وكَفُّ الأذى وطلاقةُ الوجْهِ، وبعْضُهم قالَ: حُسْنُ الخُلُقِ أَنْ تُعامِلَ النَّاسَ بها تُحِبُّ أَنْ يُعاملوكَ به، وهذا أجمعُ وأبينُ وأوضح، فكلُّ منَّا يُحِبُّ أَنْ يُعامِلَهُ النَّاسُ بطلاقةٍ وانشراحٍ وسرورٍ، ولنْ تَجِدَ أحدًا يُحِبُّ أَنْ يُقابِلَهُ الإنسانُ بوجهٍ عابِسٍ مُكْفَهِرٍ يضيقُ ذَرْعًا إذا كَلَّمْتَهُ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «وَالْإِثْمُ: مَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ»؛ حاكَ أي: صارَ شديدًا عليك، لا تُحِبُّ أَنْ تَفْعَلَهُ بانطلاقٍ، أَنْ تَفْعَلَهُ بانطلاقٍ، وقد نقولُ: هو ما تَرَدَّدَ في صَدْرِكَ؛ لأنَّ الشيءَ إمَّا أَنْ تَفْعَلَهُ بانطلاقٍ، وإمَّا أَنْ تَفْعَلَهُ تَكُرُّهُا له، فإذا كانَ الشيءُ يحيكُ في صَدْرِكَ فهذا هو الإثْمُ.

ولكنَّ هذا الخِطابَ في المسألةِ الأخيرةِ لَنْ شَرَحَ اللهُ صَدْرَهُ للإسلام، لا لكُلِّ الحُلِّ أحدٍ؛ بدليلِ أنَّ أهلَ الفُجورِ لا يحيكُ بصُدورِهِم الفجورُ، بل يَرَوْنَهُ سُرورًا لهم،

نسألُ اللهَ العافية، قالَ تَعالَى: ﴿ أَفَكَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوَّءُ عَمَلِهِ عَرَّهَاهُ حَسَنَا ﴾ [فاطر: ٨]، فكن رأى شيئًا حَسنًا لا يحيكُ في صَدْرِهِ، والرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ خاطَبَ رَجلًا منَ الصَّحابةِ مُسْتقيمًا، يحيكُ في صَدْرِهِ الإثْمُ، ولم يُخاطِبْ جميعَ النَّاسِ، وكلَّما كانَ الصَّحابةِ مُسْتقيمًا، يحيكُ في صَدْرِهِ الإثْمُ، ولم يُخاطِبْ جميعَ النَّاسِ، وكلَّما كانَ الإنْسانُ أَتْقى للهِ فسيضيقُ صَدْرُهُ ذَرْعًا بالآثام.

وأنا أَحْكِي لَكُمْ قِصَّتِينِ فِي هذا الْمَعْنَى، الأُولَى وقَعَتْ مِع رَسُولِ اللهِ ﷺ، والثَّانيةُ وقَعَتْ مع عاميٍّ منَ النَّاس، أمَّا التي وقَعَتْ مِن رَسولِ ﷺ فإنَّهُ لها سلَّمَ في إحْدى صلاةِ العَشِيِّ، سلَّمَ مِن رَكْعتينِ، فالصَّلاةُ في نظرِهِ تامَّةٌ، لكنْ لم تَطْمَئِنَّ نَفْسُهُ، فَقَامَ إِلَى خَشْبَةٍ فِي قِبْلَةِ المُسجِدِ واتَّكَأُ عليها، وشبَّكَ بين أصابِعِهِ، ووضعَ خَدَّهُ على إحْدى يَدَيْهِ، فبَدا وكأنَّهُ مغمومٌ؛ لذا قالوا: «كَأَنَّهُ غَضْبانُ»، فلم تَنْطَلِقْ نَفْسُهُ ولم يَنْشَرِحْ صدرُهُ مع أَنَّهُ كَانَ يعتقدُ أَنَّهُ لم يُقَصِّرْ في عَمَلِهِ وأَنَّهُ تَكَّمَها، لكنْ -سُبْحانَ اللهِ- انْقَبَضَتْ نفسُهُ؛ لأنَّ صلاتَهُ لم تتمَّ، فحاكَ في صَدْرِهِ شَيْءٌ، لكنْ لا يَعْلَمُ ما سببُهُ، إلى أنْ قالَ له ذو اليَدَيْن: «أَنسيتَ أم قَصُرَتِ الصَّلاةُ؟» وللهِ دَرُّ الصَّحابةِ! فهذا واحدٌ مِن عامَّةِ الصَّحابةِ يقولُ هذا الكلامَ، الذي لو اجْتَمَعَتْ عليه الفلاسفةُ السِّنينَ ما أتَوْا بمثلِهِ، فَقالَ كَلمَتَيْ حَصْرِ، وهناك احتمالُ ثالثٌ لكنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الرَّسُولِ عَلَيْ ؛ ولهذا لم يَقُلْهُ الصحابيُّ، وهو أَنَّهُ عَلَيْ سَلَّمَ دون أنْ يَتِمَّ عَمدًا، وهذا لا يُمْكِنُ، فهو ﷺ سلَّمَ إمَّا ناسيًا وإمَّا أنَّ الصَّلاةَ مَقْصورةٌ؛ لأنَّ الزَّمنَ زَمَنُ تَشْرِيعٍ.

فقالَ عَلَيْهِ: «لم أَنْسَ» بناءً على ظنِّه، «ولم تُقْصَرُ»، فنفى أَنْ تكونَ قُصِرَتْ وهو حكمٌ شرعيٌّ، إذن فهي تامَّةٌ، ولم انْتَفى القصرُ بَقِيَ النّسيانُ؛ ولهذا قالَ الصحابيُّ

جازمًا: «بلى، قد نَسيتَ»، لكنْ تَعارَضَ عند النَّبِيِّ عَلَيْهِ ما كانَ يعتقدُهُ وما أَخْبَرَهُ به الصحابيُّ، فصارا خَصْمينِ في نفسِهِ، والخَصْمانِ يحتاجانِ إلى حاكم، فسألَ الصَّحابةَ: «أَصَدَقَ ذو اليَدَيْنِ؟» قالوا: نعم. فصلَّى ما بَقِيَ (١)، وهذه القصَّةُ شاهدٌ على أنَّ الإنسانَ كلَّما كانَ أَتْقى للهِ فلا بُدَّ أَنْ يَتأثَّرَ إذا فرَّطَ في شَيْءٍ منَ الواجِباتِ ولو كانَ بدون عِلْمٍ.

أمّا قصّةُ العاميِّ: فكانَ رجلًا معروفًا بالوَرَعِ، ويحرصُ على أَنْ لا يَدْخُلَ على مالِهِ شَيْءٌ حرامٌ إطْلاقًا، فكان عنده أثْلٌ، وكان قد قَطَعَهُ في يومٍ منَ الآيّامِ، وخَرَجَ مِن الجلِ أَنْ يَحْمِلَهُ على بعيرِهِ ويَأْتِي به إلى أهْلِهِ أو يَبيعُهُ، وكان جارُهُ قد قطعَ أثلَهُ أيضًا وكدَسَهُ، فجاءَ هذا الرَّجُلُ إلى أثلِ جارِهِ يَظُنَّهُ أَثْلَهُ، فأناخَ البعيرَ وحمَّلَ أثْلَ جارِهِ على بعيرِهِ، وربطَهُ وشدَّهُ، ثم نَهرَ البعيرَ لتقومَ فأبتُ أَنْ تقومَ، فنَهرَها وضَرَبَها، وكلَّما نَهرَها وضَرَبَها، وكلَّما نَهرَها وضَرَبَها، وكلَّما نَهرَها وضَرَبَها، وكلَّما نَهرَها وضَرَبَها الثَّاقلَتُ إلى الأرْضِ وزادَتْ مكثًا في الأرْضِ، فتَعَجَّبَ فليس هذا عهدَهُ ببعيرِهِ، فجعلَ يطوفُ بالبعيرِ، وتَأَمَّلَ فإذا بالأثلِ أثْلُ جارِهِ، وأثلُهُ باقٍ، فحَمِدَ اللهَ وتَعَجَّبَ، فسُبْحانَ اللهِ العظيمِ، حَبَسَ اللهُ هذا البعيرَ؛ لأَنَّهُ حمَّلَ مالًا ليس بمالِهِ، فأنزَلَ الرَّجُلُ أثْلُ جارِهِ ووضَعَهُ في مكانِهِ، ثم حَمَّلَ أَثْلَهُ هو، وبمجرَّدِ ما حَمَّلُ ونهرَها قامَتْ. الرَّجُلُ أثْلَ جارِهِ ووضَعَهُ في مكانِهِ، ثم حَمَّلَ أَثْلُهُ هو، وبمجرَّدِ ما حَمَّلُهُ ونهرَها قامَتْ.

وهذا مِن آياتِ اللهِ، واللهُ على كُلِّ شَيْءٍ قديرٌ، حَبَسَ الفيلَ عن الكَعْبةِ، وحَبَسَ ناقةَ النَّبيِّ عَلَيْ عن دُخولِ مكَّةَ في صُلْحِ الحُدَيْبيةِ، فكانوا يُنيخونَها فتأبى، حتى أنَّ الصَّحابة عَيَروها، وقالوا: خَلاَتِ القَصْواءُ، فدافَعَ عنها النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ فالحَقُّ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، رقم (٤٨٢)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، رقم (٥٧٣)، من حديث أبي هريرة رضِّالِيَّهُ عَنْهُ.

مقصودٌ حتى في البهائِم، قالَ ﷺ: "واللهِ مَا خَلَاتِ القَصْوَاءُ، وَمَا ذَاكَ لها بِخُلُقٍ»، يعني ليس مِن عادَتِها، "وَلَكِنْ حَبَسَهَا حَابِسُ الفيلِ»، وهو الله عَنَّوَجَلَّ كها قالَ النَّبيُّ يعني ليس مِن عادَتِها، "وَلَكِنْ حَبَسَهَا حَابِسُ الفيلِ»، وهو الله عَنَّوَجَلَّ كها قالَ النَّبيُّ : "إِنَّ الله حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ» (أ)، ثم قالَ ﷺ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيدِهِ لَا يَسْأَلُونِي خُطَّةً يُعَظِّمُونَ فِيهَا حُرُمَاتِ اللهِ إِلَّا أَعْطَيْتُهُمْ إِيَّاهَا» (٢) حَلَفَ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ أَنَّ هناكَ أَمْرًا وراءَ التَّقديم، هو أمرُ اللهِ عَرَقِجَلَّ.

فالمهم أنّنا في مجرياتِ حياتنا أيضًا أحيانًا تَجِدُ أُمورًا على خلافِ ما نُريدُ، وإذا بالأمرِ الواقعِ هو الأحْسَنُ والخيرُ، وجرِّبْ هذا في نَفْسِكَ، أحيانًا تريدُ شيئًا ثم يأتي القدرُ خلاف ما تريدُ، ثم تقولُ: إنّا للهِ وإنّا إليه راجعونَ، وإذا بالأمْرِ الواقِعِ يَكُونُ هو الأفضلُ، وهذا مِصْداقُ قولِ اللهِ تَبارَكَ تَعالَى: ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْعًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَاللهِ مَعْدَا مَعْدَا مُعْدَاقُ وَلِهِ تَعالَى: ﴿ فَا لَكُمْ هُوا نَعْدَا مَعْدَاقُ وَكُو اللهِ تَبَارَكَ تَعالَى: ﴿ وَعَسَىٰ آن تَكْرَهُوا شَيْعًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَاللهِ تَعالَى: ﴿ وَعَسَىٰ آن تَكْرَهُوا شَيْعًا وَيَجْعَلَ لَكُمْ فِيهِ خَيْرًا كَنَا اللهِ تَعالَى: ﴿ فَاللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَيْمُولُولُ اللهِ تَعالَى: ﴿ وَاللهِ تَعالَى: ﴿ وَاللهِ مَا لَكُمْ هُوا اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الل

وانظُرْ للآية ففيها عمومٌ وخصوصٌ، فقد قال: ﴿فَإِن كَرِهُوهُنَ ﴾ وكانَ اللهُ وَيَعْمَلُوهُنَ ﴾ وكانَ اللهُ وَيَعْمَلُ اللهُ فيهنَّ خيرًا) لكنّهُ اللهُ وَيَعْمَلُ اللهُ فيهنَّ خيرًا) لكنّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قالَ: ﴿فَعَسَىٰ آن تَكْرَهُوا شَيْعًا ﴾ ليكونَ الأمرُ أعمَّ، ويصيرُ المعنى عَسى أنْ تَكْرهوا شيئًا سواءً منَ النّساءِ أم غيرِ النّساءِ، ويَجْعَلَ اللهُ فيه خيرًا كثيرًا.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب في اللقطة، باب كيف تعرَّف لقطة أهل مكة، رقم (٢٤٣٤)، ومسلم: كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها، رقم (١٣٥٥)، من حديث أبي هريرة رَضَاًلِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة، رقم (٢٧٣١–٢٧٣٢)، من حديث مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة.

فأنت -يا أخي المُسْلمَ- كُنْ مع اللهِ عَرَّقِجَلَّ كُنْ مع القَدَرِ، لكنْ لا تُصادِمْ بالقَدَرِ الشَّرَّ، أي: لا تَتْرُكِ الواجِبَ وتقولُ: هذا قَدَرٌ، وتَفْعَلُ المُحَرَّمَ وتقولُ: هذا قَدَرٌ، وتَفْعَلُ المُحَرَّمَ وتقولُ: هذا قَدَرٌ، فهذا خطأٌ، لكنْ إذا فَعَلْتَ واجْتَهَدْتَ وجاءَ الأمرُ على خلافِ ما تراهُ فكنْ مع القَدَرِ، مُطْمَئِنًا مُسْتريحًا، ولا تقلْ: لو أني فعلتُ كذا لكانَ كذا، أو ما أشْبَهَ ذلك، واعْلَمْ أنَّهُ لو قُدِّرَ ما تريدُ لكانَ وبذا تستريحُ.

واجْعَلْ مِنْهاجَكَ في سَيْرِكَ قُولَهُ ﷺ في الحَديثِ العظيم: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ وَفِي كُلِّ خَيْرٌ»، مثلُ قولِهِ تَعالَى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُمُ مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَائِلٌ أُولَيْهِكَ أَعْظُمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنْ بَعَدُ وَقَاسَلُواْ وَكُلَّا وَعَدَ اللَّهُ ٱلْحُسِّنَى ﴾ [الحديد: ١٠]، ثم قالَ كلمةً عظيمةً لو وُزِنَتْ بها الأرْضُ لوَزَنَتْها، قالَ: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ» ويشملُ هذا ما يَنْفَعُكَ في أَمْرِ الدِّين والدُّنْيا، «وَاسْتَعِنْ بِاللهِ»، أي: لا تَعْتمدْ على قُوَّتِكَ وحِرْصِكَ، فإنَّكَ لو اعْتَمَدْتَ على قُوَّتِكَ وحِرْصِكَ لْخُذِلْتَ، ولكنِ افْعَلِ الأسبابَ مع الاستعانةِ بالمسبِّبِ وهو اللهُ، «وَلَا تَعْجِزْ» أي: إذا فعلتَ فلا تَكْسَلْ وتَتْرُكْ، وبعضُ النَّاسِ إذا حَرَصَ على ما يَنْفَعُهُ وسَعى فيه ولم يَحْصُلْ في أوَّلِ مرَّةٍ تَعاجَزَ، وقال: هذا يُتْعِبُني، وما لي به طاقةٌ، وهذا غلطٌ، بل لا تَعْجِزْ، وبادِرْ بالأسبابِ والاستعانةِ بالخلَّاقِ عَزَّوَجَلَّ «وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ» أي: خلافُ ما قَدَّرْتَ «فَلَا تَقُلْ: لَـوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَـذَا وَكَـذَا، وَلَكِـنْ قُـلْ: قَدَّرَ اللهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ»(١).

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز، رقم (٢٦٦٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِتَهُ عَنْهُ.

فلو أنّنا سِرْنا على هذا الحديثِ في حَياتِنا لِحَصَلْنا على خيرٍ كثيرٍ، لكنْ تَسْتَوْلي علينا الغَفْلةُ أَحْيانًا، ونَنْسى ما أُرْشِدْنا إليه مِن كلامِ النُّبُوّةِ، ثم يَحْصُلِ الخللُ في ميزانِ أعْمالِنا، نسألُ الله لنا ولكم الاسْتِقامةَ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - حرصُ الصَّحابةِ -رضوانُ اللهِ عليهم - على مَعْرفةِ الأَحْكامِ الشَّرْعيةِ؛
 حيثُ سألَ النَّوَّاسُ رَضَيَلِيَّهُ عَنهُ عن البرِّ والإثم.

٢- الحتُّ على حُسْنِ الخُلُقِ مع اللهِ ومع عِبادِ اللهِ.

٣- أنَّ ما تَرَدَّدَ فِي صَدْرِ إنسانِ إذا كانَ الإنسانُ قلبُهُ سليمٌ فإنَّهُ إثمٌ؛ فما يَتَرَدَّهُ فِي صدرِ المرءِ هل يَفْعَلُهُ أو لا يَفْعَلُهُ؟ فإنَّهُ إثمٌ، لكنْ إذا أقْدَمَ على هذا الشيءِ الذي تَردَّدَ فيه فهل يَكُونُ آثمًا؟ نقولُ في ذلك: إنَّ النَّبيَّ عَيْقِهُ قالَ: «مَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأً لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ»(١) فالوَرَعُ أنْ لا يُقْدِمَ عليه، وإنْ لم يَتَحَقَّقْ أَنَّهُ إثمٌ.

٤ - أنَّ مَنْ كانَ سليمَ القلبِ فإنَّ اللهَ تَعالَى قد يَهَبُهُ فراسةَ يَعْرِفُ بها الإثْمَ؛
 حتى أنَّ نفسهُ لا تَطْمَئِنُ له، ولا ترتاحُ له، وهذه نعمةُ اللهِ على الإنسانِ.

٥- أنَّ الرَّجُلَ السليمَ القلبِ الصَّحيحَ المَنْهِجِ يَكْرَهُ أَنْ يَطَّلِعَ النَّاسُ على عُيوبِهِ ؟ لقولِهِ ﷺ: «وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ النَّاسُ» أمَّا الرَّجُلُ الذي لا يستحي فلا يُبالي، وَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبُوَّةِ الأُولَى إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ» (٢).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم (٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، رقم (١٥٩٩)، من حديث النعمان بن بشير رَضَالِلَهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب إذا لم تستح فاصنع ما شئت، رقم (٦١٢٠)، من حديث أبي مسعود رَضِّ لِلَيَّةُ عَنْهُ.

٠ ١٤٥٠ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً، فَلَا يَتَنَاجَ اثْنَانِ دُونَ الْآخِرِ، حَتَّى تَخْتَلِطُوا بِالنَّاسِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ ذَلِكَ يُحْزِنْهُ ﴾ مُتَّفَقُ عَلَيْهِ، وَاللفْظُ لِسُلِم (١).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْهِ: «لَا يَتَنَاجَ»؛ أي: لا يُكلِّمُ أحدُهُما الآخرَ سرَّا؛ لأنَّ المُناجاة هي الكلامُ بصوتٍ مُنْخَفضٍ، والمناداةُ هي الكلامُ بصوتٍ مُرْتفع؛ ولهذا قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَنَدَيْنَهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَهُ نِجَيًا ﴾ [مريم: ٢٥]، فلم كانَ بعيدًا قالَ: ﴿وَنَدَيْنَهُ ﴾، وليَّا قَرُبَ جعلَهُ مُناجَى، ﴿وَقَرَبْنَهُ نِجَيًا ﴾.

قولُهُ عَلَيْ : «دُونَ الْآخَرِ»؛ الذي هو الثَّالثُ.

قولُهُ ﷺ: «حَتَّى تَخْتَلِطُوا بِالنَّاسِ»، فإذا اخْتَلَطَ الثَّلاثةُ بالنَّاسِ فـلا مانِعَ أَنْ يَتناجَى اثنانِ؛ لأنَّهُم يَتناجيانِ وأمامَهُما جمعٌ منَ النَّاسِ، فلا يُحْزِنُهم أَنْ يَتناجَى اثنانِ؛ لأنَّهُم لا يَهْتمونَ بذلك غالبًا.

ثم علَّلَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ذلك فَقالَ: «مِنْ أَجْلِ أَنَّ ذَلِكَ يُحْزِنْهُ»؛ أي: يُلْحِقُهُ الخُزْنَ، والحُزْنُ هو الغَمُّ ممَّا وقَعَ، وإذا كانَ ممَّا يُسْتَقْبَلُ فهو خوفٌ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - أنَّ الشَّريعةَ الإسلاميَّةَ تُحارِبُ كُلَّ ما يُحْزِنُ أفرادَ المُسْلِمينَ؛ دليلُهُ نَهْيُ النَّبِيِّ عن تَناجي اثْنينِ دون الثَّالثِ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب إذا كانوا أكثر من ثلاثة فلا بأس بالمسارة، رقم (۲۲۹۰)، ومسلم: كتاب السلام، باب تحريم مناجاة الاثنين دون الثالث بغير رضاه، رقم (۲۱۸٤).

٢- تَحْرِيمُ إِدْخَالِ الحُزْنِ على أخيك المُسْلَمِ؛ لأنَّ النَّهْيَ في قولِهِ: «فَلَا يَتَنَاجَ» الظَّاهِرُ أَنَّهُ للتَّحْرِيمِ؛ لأَنَّهُ إِذَا كَانَ يُدْخِلُ الحُزْنَ على أخيك المُسْلَمِ فإنَّ الحُزْنَ إيذاءً، وإيذاءُ المُؤْمِنِ حرامٌ، بل قد قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤَذُونِ كَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْدَاعُ اللهُ عَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤَذُونِ كَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْدَاعُ اللهُ عَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤَذُونِ كَ الْمُؤْمِنِينَ اللهُ وَاللهِ اللهُ عَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤَذُونِ كَ الْمُؤْمِنِينَ كَاللهُ وَاللهُ اللهُ عَالَى: ﴿ وَاللَّذِينَ يُؤَذُونِ كَ الْمُؤْمِنِ مَا اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ وَاللَّهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَالَى اللهُ اللهُ

٣- أَنَّهُ إذا كانوا أربعة فأكثر وتناجى اثنانِ فلا نَهْيَ؛ لأَنَّهُ لا يَحْزَنُ الاثنانِ
 الآخرانِ اللَّذانِ لا يَتكلَّمانِ.

٤- أنهم إذا كانوا ثلاثةً فتكلَّمَ اثنانِ بغيرِ لُغةِ الثَّالثِ ولو جَهْرًا فإنَّهُ مَنْهيٌّ عنه؛ لأنَّ ذلك يُحْزِنُهُ؛ إذْ إنَّ الثَّالثَ لا يَفْهَمُ ما يقولانِ فيَحْزَنُ.

٥- أَنَّهُ إذا كَانَ الثَّالَثُ لا يَحْزَنُ ولا يُبالي فلا بأسَ؛ فإنْ كَانَ لا يَحْزَنُ ولا يُبالي إما لأَنَّهُ قويٌّ ولا يَحانُ منهما ولا يَهابُها، وهو قويُّ الشخصيَّةِ، فإنَّهُ لا بَأْسَ أَنْ يَتناجَى اثنانِ.

ومثلُ ذلك: لو كانوا ثلاثةً، فتناجَى اثنانِ دون الثَّالثِ بإذْنِهِ؛ لأنَّ العلَّة في النَّهْيِ مِن ذلك «أَنَّ ذَلِكَ يُحْزِنُهُ»، فيدلُّ على أَنَّهُ إذا كانَ بإذْنِهِ فلا بأسَ، وهذا يَحْدُثُ كثيرًا، يكونونَ ثلاثةً فيستأذِنُ اثنانِ منَ الثَّالثِ: أتَسْمَحُ أَنْ أَتَكَلَّمَ مع فلانٍ قَليلًا.

٦- أنَّ أحكامَ الشَّريعةِ مَبْنِيَّةٌ على العللِ والمُناسباتِ؛ لأَنَّهُ لمَّا نَهى عن التَّناجي بيَّن السببَ بقولِهِ ﷺ: «مِنْ أَجْلِ أَنَّ ذَلِكَ يُحْزِنُهُ».

فإنْ قالَ قائلٌ: إذا كانوا خمسةً وتَناجى اثنانِ أحدُهُما كبيرُ القومِ فجلسوا في مجلسٍ واستَبَدَّ أحدُ النَّاسِ بكبيرِ القومِ يُكَلِّمُهُ ويُناجيهِ ويَبْحَثُ معه، والآخرونَ ساكتونَ، فهل يَدْخُلُ في النَّهْيِ للعِلَّةِ، أم أنَّهُ منَ الخطأ أنْ يَحْزَنَ الآخرونَ؟

قُلْنا: أَحْيانًا يَكُونُ الرَّجُلُ كبيرًا في عِلْمِهِ أو في مالِهِ أو في جاهِهِ أو في إمارتِهِ، فيجلسُ في المجلِسِ ويَجْلِسُ إليه آخَرُ، ويتحدَّثانِ، فيأْخُذُ هذا الرَّجُلُ كُلَّ وقتِ المجلِسِ في الحديثِ مع كبيرِ هذا المجلِسِ، ولا شكَّ أنَّ القومَ الآخرينَ لا يَرْضونَ بهذا، أو أنهم يَحْزنونَ؛ ولهذا يُنكرونَ على صاحِبِهم ويقولونَ: إنَّك انْفَرَدْتَ بالرَّجُلِ، فنقولُ: إنَّ هذا مَنْهيٌّ عنه؛ لأنَّ ذلك إذا كانَ يُحْزِنُ القومَ فالحكمُ يدورُ مع عِلَتِهِ وَجودًا وعَدمًا، وكُلُّ إنْسانٍ إذا جَلسَ مع عالِمٍ أو مع أميرٍ أو مع وزيرٍ أو مع وجيهٍ والآخرونَ له معه كلامٌ، ولو جاءَ إنسانٌ بجانِبِ هذا الكبيرِ وانفرَدَ بالكلامِ معه والآخرونَ فلا شكَّ أنَّ هذا يُحْزِبُهم؛ ولهذا دائمًا إذا وقعَ مثلُ ذلك ألقَوْا باللومِ على مَنْ صاحَبَهُ: لماذا اسْتَحْوَذْتَ على الرَّجُلِ وحْدَكَ؟!.

٧- أنَّ النَّبِيَ ﷺ أَحْسَنُ النَّاسِ تَعْلِيًا؛ فإنَّهُ إذا حَكَمَ بِحُكْمٍ بِيَّنَ العِلَّةَ. أيضًا فإنَّ تعليلَ الأَحْكامِ يحصلُ بها فائدتانِ عَظيمتانِ:

الأُولى: الاطْمِئْنانُ؛ فإنَّ الإِنْسانَ يَطْمَئِنُّ للشَّريعةِ، ويعرفُ أنَّ هذا هو المُناسبُ، وهو الجِكْمةُ.

الثَّاني: القياسُ؛ فيُقاسُ ما لم يُذْكَرْ على المَذْكورِ إذا وُجِدَتِ العِلَّةُ، فنَأْخُذُ مِن هذا أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يُحْزِنُ أَخاكَ المُسْلمَ -سواءً في المُناجاةِ أو غَيْرِها- فإنَّهُ مَنْهِيُّ عنه.

١٤٥١ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضَالِلَهُ عَنْهَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ اللهِ عَلِيهِ، الرَّجُلُ اللهِ عَلَيْهِ (١) . الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ، ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ، وَلَكِنْ تَفَسَّحُوا، وَتَوَسَّعُوا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١) .

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْكِ اللّهُ عَلَيْكِ اللّهُ عَلَيْكِ اللّهُ عَلَيْكِ اللّهُ عَلَيْكِ اللّهُ النّهُ عَن القاعدةِ النّحويّةِ أَنْ تُنصَبَ (ثم يَجْلِسَ) لأنّ النّهْيَ ليس عن إقامةِ الرّجُلِ، بل النّهْيُ عن إقامتِهِ والجلوسِ مَكانَهُ، وعلى هذا فتكونُ ثُمّ بمعنى واوِ المعيّةِ.

قولُهُ ﷺ: «لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلُ مِنْ مَجْلِسِهِ، ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ»؛ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عن ذلك؛ لأنَّ فيه عُدُوانًا على أخيه، أنْ يُقيمَهُ مِن مكانِهِ ثم يَجْلِسُ، وقولُهُ: «الرَّجُلَ»، لا يعني هذا أنَّ المرأة تقيمُ أُختها وتَجْلِسُ مَكانَها بلا بَأْسٍ؛ لأنَّ كونَ هذا المقيمِ رَجُلًا على الأغلب، وما بُنِيَ على الأغلبِ فلا مَفْهومَ له.

قولُهُ عَلَيْ اللّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب لا يقيم الرجلُ الرجلَ من مجلسه، رقم (٦٢٦٩)، باب ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِ ٱلْمَجَلِسِ فَٱنْسَحُوا ﴾، رقم (٦٢٧٠)، ومسلم: كتاب السلام، باب تحريم إقامة الإنسان من موضعه المباح، رقم (٢١٧٧).

والواجِبُ حَمْلُ النَّصوصِ على ظاهِرِها ما لم يَمْنَعْ مانعٌ، وهنا لا مانِعَ، ونقولُ: الآيةُ دلَّتْ على مَعْنَى مُسْتَقِلِّ، وهذا الحديثُ يدلُّ على معْنَى مُسْتَقِلِّ، وأنَّهُ يَنْبغي إذا ما دَخَلَ رجلٌ ونحن قد مَلاَنا المكانَ أنْ نَتَفَسَّحَ، خِلافًا لبعضِ النَّاسِ إذا دَخَلَ الإنْسانُ انتفخَ زيادةً كي يُضيِّقَ المكانَ، ولا يَجْلِسَ، وهذا خلافُ السُّنَّةِ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- تَحْرِيمُ إِقَامَةِ الرَّجُلِ مِن مَكَانِهِ ليَجْلِسَ فيه؛ وجْهُ ذلك: أنَّ الأصلَ في النَّهْيِ
 التَّحْرِيمُ، ويُؤيِّدُ التَّحْرِيمَ أنَّهُ عُدُوانٌ على الغيرِ، والأصلُ في العُدُوانِ أنَّهُ حرامٌ.

٢- أنَّ الرَّجُلَ أحقُّ بمكانِهِ ما دامَتْ حاجتُهُ لم تَنْقضِ؛ فلا يُقامُ، ويشملُ هذا المكانَ في السَّجِدِ، والمكانَ في الدَّرْسِ، والمكانَ في مَوْضِعِ البيعِ والشِّراءِ، وفي أيِّ مكانٍ، هو أحقُّ به ما لم يَثْرُكُهُ، ولكنَّهُ أحقُّ به في هذه الجلسةِ فقط، أي: أنَّهُ إذا أيِّ مكانٍ، هو أحقُّ به ما لم يَثُرُكُهُ، ولكنَّهُ أحقُّ به في هذه الجلسةِ فقط، أي: أنَّهُ إذا انتهتِ الجلسةُ وجاءَتْ جلسةٌ أُخْرى فالسابقُ أَحَقُّ، لأنَّهُ لم يَمْلِكُهُ، حتى نقولَ: إنَّك أحقُّ به دائمًا.

فمثلًا: إذا كَانَ للرَّجُلِ مَكَانٌ للبيعِ والشِّراءِ في السُّوقِ، ونزلَ به أَوَّلَ النَّهارِ ثم انكفَّ السوقُ، وجاءَ آخِرُ النَّهارِ فلا نقولُ: إنَّهُ أحقُّ به حينها، فإنَّهُ لو وَجَدَ غيرَهُ فيه فلا يُقيمُهُ؛ لأنَّهُ انتهتْ أَحَقِّيَتُهُ بالجِلْسةِ الأُولى.

لكنْ إذا جرتِ العادةُ بأنَّ مثلَ هذا إذا وضَعَ متاعَهُ في هذا المكانِ فهو له دائمًا، ولا سيَّما إذا كانتِ الجهاتُ المسؤولةُ تَتَّخِذُ عليه ضريبةً في بقائِهِ في هذا المكانِ، فهنا نقول: هو أحقُّ به ما دامَ متاعُهُ مَوْجودًا، فإذا نقلَهُ زالَتْ أَحَقِّيَتُهُ، والعملُ على هذا

٣- أنَّ الرَّجُلَ لا يقيمُ الرَّجُلَ مِن مَجْلِسِهِ ولو كانَ ابنَهُ؛ فإذا جاءَ الإنْسانُ ووجَدَ ابنَه في الصفِّ الأوَّلِ مثلًا، فإنَّهُ ليس مِن حقِّهِ أنْ يُقيمَهُ؛ لعُمومِ الحديثِ.

وكذلك لو كانَ تلميذًا لا يقيمُ هؤلاءِ، وكذلك لو كانَ عَبْدًا لا يُقامُ مِن مكانِهِ؛ كُلُّ ذلك لأنَّ الحديثَ عامُّ، إلا إذا كانَ قد قدَّمَ عبدَهُ ليجلسَ فيه، فهذا مَحَلُّ نظرٍ، قد نقولُ: إنَّهُ إذا قَدَّمَ عبدَهُ ليَجْلِسَ فيه حتى يَحْضُرَ، ثم قامَ العبدُ عنه فإنَّهُ يَجْلِسُ؛ وقد نقولُ: إنَّ هذا مِن بابِ التحجُّرِ؛ لأنَّ العبدَ لم يَتَقَدَّمْ طَلبًا للثَّوابِ، لكنَّهُ تَقَدَّمَ طَلبًا للثَّوابِ، لكنَّهُ تَقَدَّمَ طَلبًا لحايةِ هذا المكانِ لسيِّدِهِ، وحينئذِ تكونُ المسألةُ كمسألةِ تَحَجُّرٍ.

ومسألةُ التَّحَجُّرِ مُحْتَلَفٌ فيها، فمِنَ العُلَماءِ مَن رخَّصَ في ذلك، وقالَ: للإنسانِ أَنْ يَتَحَجَّرَ مَكَانًا في المسجِدِ متى شاءَ، ما دامَ مكانُ التَّحَجُّرِ مَعْلومًا مَوْسومًا بشيءٍ موضوع فيه فهو أحقُّ به، ومنهم مَنْ قالَ: لا يجوزُ التَّحَجُّرُ، بلِ المكانُ لَمْ سَبقَ، وهذا القولُ أَرْجَحُ وأقربُ إلى الصَّوابِ؛ لأنَّ الإنسانَ إنها يتقدَّمُ بنفسِهِ، لا بمنديلِهِ وكتابِهِ، وما أشْبَهَ ذلك.

ثم إِنَّ التَّحَجُّرَ فيه مفسدةٌ على المُتَحَجِّرِ نفسِهِ؛ إِذْ إِنَّهُ ربَّما يأتي وقد تَمَّتِ الصفوفُ فيستلزمُ ذلك:

أُولًا: تَخَطِّيَ رقابِ النَّاسِ، هذه واحدةٌ.

ثانيًا: إذا عَلِمَ أنَّ مكانَهُ مُتَقَدِّمٌ فسوف يتساهلُ في التقدُّمِ، ويقولُ: ما دامَ مَكاني مَأْمونًا فمتى شئتُ ذَهَبْتُ، وهذا ضررٌ عليه، لأنَّهُ يُفَوِّتُ عليه أَجْرًا كثيرًا.

ثالثًا: أنَّهُ يوجِبُ إيغارَ الصُّدورِ على هذا المُتَحَجِّرِ؛ ولذلك نسمعُ دائمًا الشَّكاوي منَ النَّاسِ بأنَّ فُلانًا جاءَ مُتَأَخِّرًا وتقدَّمَ إلى مَكانِهِ، وما أشْبَهَ ذلك.

فالَّذي نرى أنَّ القولَ بتحريمِ التَّحَجُّرِ أقربُ، وهو اختيارُ شَيْخِنا عبدِ الرَّحْنِ ابن سَعْدِيِّ (١) رَحَمَهُ اللَّهُ أمَّا المذهبُ فيقولُ: تَحَجَّرُ هذا المكانَ ولو خَرَجْتَ إلى بيتِكَ وأهْلِكَ، أو إلى ما شئت، ما دامتِ العصا موجودة، أو المسواكُ مَوْجودًا، أو القلمُ مَوْجودًا، أو القلمُ مَوْجودًا، أو المفتاحُ مَوْجودًا، فكأنَّكَ أنت موجودٌ (١).

فإذا قالَ قائلٌ: لو أنَّهُ يريدُ أنْ يضعَ عصاهُ، ويَذْهَبَ في ناحيةٍ أُخْرى منَ المسجِدِ، وهو لم يَخْرُجُ منه، فها حُكْمُهُ؟

قُلْنا: الصَّحيحُ أَنَّهُ لا بَأْسَ به، ولا حَرَجَ، لكنْ يجبُ عليه أَنْ يُلاحِظَ الصُّفوف، فإذا كانَ يَلْزَمُ مِن تقدُّمِهِ إلى مكانِهِ أَنْ يَتَخَطَّى الرِّقاب، فحينئذٍ يجبُ عليه أَنْ يُراعِيَ ذلك.

٤- أنّهُ لو أقامَ الرَّجُلُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِن جَالِسِهِ لا لِيَجْلِسَ فيه فإنّهُ لا بأسَ؛ والدَّليلُ قولُهُ ﷺ: «لَا يُقِيمُ... ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ»، لكنَّ هذه الفائدة غيرُ مُفيدةٍ، ولا مُستفادةٍ منَ الحديث؛ لأنَّ هذا الحديث مبنيٌّ على الأغلبِ، فلو أقَمْتَهُ ولم تَجْلِسْ فحرامٌ عليك؛ لأنَّك حَرَمْتَهُ مَكانَهُ الذي هو أحقُّ به مِن غيرِه، فيكونُ القيدُ بقولِهِ: «ثُمَّ يَجْلِسُ فيه» بناءً على الغالِب.

٥- أَنَّهُ يَنْبغي للحاضرينَ إذا قيلَ لهم: تَفَسَّحوا في المجالِسِ أَنْ يُفْسِحوا؟ لأَمْرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ بذلك؛ ولأنَّ اللهَ تَعالَى وعَدَ خَيْرًا بهذا، فَقالَ: ﴿ يَفْسَحِ اللهُ لَكُمْ ﴾ ، لأَمْرِ النَّبيِّ عَلَيْهِ بذلك؛ ولأنَّ اللهَ تَعالَى وعَدَ خَيْرًا بهذا، فَقالَ: ﴿ يَفْسَحِ اللهُ كُمْ ﴾ أنَّ المكانَ وهذا وعدٌ منَ اللهِ عَرَّوَجَلَّ وهل المُرادُ مِن قولِهِ تَعالَى: ﴿ يَفْسَحِ اللهُ لَكُمْ ﴾ أنَّ المكانَ

⁽١) المختارات الجلية [المطبوع ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات السعدي] (١٢٨/١٢).

⁽٢) انظر: الهداية لأبي الخطاب (ص: ١١٢)، والمغني (٣/ ٢٣٢)، والإنصاف (٥/ ٢٩٥)، وكشاف القناع (٢/ ٤٥).

يَتَّسِعُ ويكونُ فيه بَرَكةٌ، أم: يَفْسَحُ لكم مِن كُلِّ ضيقٍ؟ والجوابُ أنَّ الثَّانيَ أعمُّ، فيكونُ الجزاءُ مِن جِنْسِ العملِ.

١٤٥٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضَالِلَهُ عَنَاهَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا، فَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ، حَتَّى يَلْعَقَهَا، أَوْ يُلْعِقَهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «طَعَامًا»؛ المُرادُ بالطَّعامِ هنا ما يتعلَّقُ باليدِ، وأمَّا ما لا يَتَعَلَّقُ فلا حاجة، فلو أكل الإنسانُ تمرًا جافًا، فإنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يُؤْمَرَ بلَعْقِ يدِهِ، ولكنَّ كُلَّ طَعامٍ يَعْلَقُ باليدِ فإنَّهُ لا يَمْسَحُ يدَهُ بالمِنْديلِ أو بثوبِهِ أو بأيِّ ماسِحٍ آخر، حتى يَلْعَقَها هو.

قولُهُ ﷺ: «يَلْعَقَهَا» هو، أي: يَمُصَّ أصابِعَهُ ويَلْحَسَ راحتَهُ وما أشْبَهَ ذلك، حتى يُدْخِلَ بقيَّةَ الطَّعامِ إلى جوفِهِ؛ لأنَّهُ لا يَدْري في أيِّ طَعامِهِ بركة، كها جاء في الحديثِ^(٢).

قولُهُ ﷺ: «يُلْعِقَهَا»؛ أي: يقولَ لواحِدٍ آخَرَ: الْعَقْ يدي، وهذا كانَ مُعْتادًا عندهم، ولا يَرَوْنَ به بأسًا، وكانَ في زمنٍ مَضى يُحِبُّ الواحدُ أنْ يذوقَ الطَّعامَ فقط،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأطعمة، باب لعق الأصابع ومصها قبل أن تمسح بالمنديل، رقم (٢٠٣١). ومسلم: كتاب الأشربة، باب استحباب لعق الأصابع والقصعة، رقم (٢٠٣١).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الأشربة، باب استحباب لعق الأصابع والقصعة، رقم (٢٠٣٣)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَالِيَّنِعَنْهُا.

ومثلُ هذا لو أُتِيَ وقيلَ له: فلانٌ بيدِهِ طَعامٌ فالْعَقْها، يَفْرَحُ؛ لأَنَّهُ سيذوقُ طَعامًا، فلا تَسْتَنْكروا هذه المسألةَ وتقولوا: هذه خلافُ المُروءةِ، ولا أَحَدَ يَفْعَلُها، فإنَّ هذا ليس كذلك، فإذا اعتادَهُ النَّاسُ صارَ أمرًا مَعْروفًا طبيعيًّا، وإذا كانَ فيها بَقيَّةُ طَعامٍ بيِّنٍ فإنَّ المُحتاجَ إلى الطَّعامِ إذا مَصَّها سوف يَتَلَذَّذُ بذلك.

وهناك صورة أُخرى لذلك، فربَّما يَكونُ عنده زوجتُهُ فلا يَلْعَقُ أصابِعَهُ ولكنْ يَجْعَلُ الزَّوْجة تَلْعَقُها، وهو أيضًا يَلْعَقُ أصابِعَها، وهذا يَحْصُلُ فيه مُتْعة، ففيه خَير، والرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَامُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَنْطِقَ بكلامٍ لَغْوٍ لا تَقْبَلُهُ النَّفُوسُ أبدًا، ولا يتكلّمُ إلا بكلامٍ تَقْبَلُهُ النَّفُوسُ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - أَنَّهُ يَنْبغي الأَكْلُ باليدِ وهو خيرٌ منَ الأَكْلِ بالمِلْعقةِ؛ لقولِهِ عَيَالِيَّةِ: "فَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ»، مما يدلُّ على أنَّ الآلةَ التي باشَرَتِ الأَكْلَ هي اليد، فلا شكَّ أنَّ الأَكْلَ باليدِ أفضلُ منَ الأَكْل بالمِلْعَقةِ.

فإنْ قال قائلٌ: هل الأكْلُ بالمِلْعقةِ جائزٌ؟

الجواب: في ذلك تفصيل:

أمَّا إذا كانَ المانعُ له منَ الأكْلِ باليدِ والحاملُ على الأكْلِ بالمِلْعقةِ هو التَّكَبُّرُ والتَّغَطْرُسُ ومُحاكاةُ ذوي التَّرفِ فهذا أقلُّ أحوالِهِ أَنَّهُ مكروهٌ؛ ولهذا لها قالَ الفُقهاءُ: لا بَأْسَ بالأكْلِ بالمِلْعقةِ، قالَ آخَرونَ: إنَّهُ قد يُؤْخَذُ مِن قولِ الإمامِ أحمدَ: «أَكْرَهُ كُلَّ لا بَأْسَ بالأكْلِ بالمِلْعقةِ، قالَ آخَرونَ: إنَّهُ قد يُؤْخَذُ مِن قولِ الإمامِ أحمدَ: «أَكْرَهُ كُلَّ مُحْدَثٍ» (١) أَنَّهُ يَكْرَهُ الأكْلَ بها؛ لأنَّ الأكْلَ بالمِلْعقةِ كانَ مُحْدَثًا، لكنْ في هذا نَظرٌ، فإنَّ

⁽١) انظر: كشاف القناع (٥/ ١٧٦).

مرادَ الإمامِ أَحْمَدَ في قولِهِ: «أَكْرَهُ كُلَّ مُحْدثٍ » يعني: في الدِّينِ.

أمَّا إذا كَانَ لَعُذْرٍ، فلا شَكَّ في جوازِهِ، كَمَا لَـو كَانَ في يَـدِهِ اليُمْنَى جُروحٌ، ما يستطيعُ أَنْ يَأْكُلَ بَهَا وأكَلَ بِالْمِلْعَقَةِ فلا بَأْسَ، أو كَانَ الطَّعامُ حارًّا يَلْسَعُ يَدَهُ فَأَكُلَ بِالْمِلْعَةِ فلا بَأْسَ، أو كَانَ الطَّعامُ حارًّا يَلْسَعُ يَدَهُ فَأَكُلَ بِالْمِلْعَقَةِ فلا بَأْسَ.

وقد يقولُ قائلٌ: لو كانَ حارًّا يَلْسَعُ يدَهُ فسوف يَلْسَعُ فمَهُ؟

فَيُقَالُ: لا، الفمُ أصبرُ على الحرِّ منَ اليدِ، بدليلِ أَنَّكَ تَشْرَبُ فنجانَ الشايِ وهو حارُّ ولا يتأثَّرُ الفمُ به، لكنْ لو غَمَسْتَ أُصْبُعَكَ فيه ما اسْتَطَعْتَ؛ لأنَّ الفمَ تَعَوَّدَ على الحارِّ.

وقد قيلَ لبَعْضِهم: يا فُلانُ إنَّك لا تَأْكُلُ باللِمْعقةِ؟ قالَ: أنا آكُلُ بمِلْعقةٍ لا يَأْكُلُ معي فيها غَيْري، وأنتم تَأْكلونَ بمَلاعِقَ كلَّ يَأْكُلُ بها، يَقْصِدُ بالمِعْلَقةِ التي لم يَأْكُلُ بها غَيْري، وأنتم تَأْكلونَ بمَلاعِقَ كلَّ يَأْكُلُ بها، يَقْصِدُ بالمِعْلَقةِ التي لم يَأْكُلُ بها غَيْري، أمَّا أنتم فكُلُّ بها غيره، فيقولُ: أنا أعْرِفُ أنَّ يدي نَظيفةٌ، ولم يَأْكُلُ بها غَيْري، أمَّا أنتم فكُلُّ شَفةٍ أكْلَتْ بمِلْعقةِ صاحِبِها فسوفَ تَمَسُّ هذه المَلْعقة، فأنا أنْظفُ منكم، وكلامُهُ صحيحٌ.

فإنْ قالَ قائلٌ: بعضُ النَّاسِ في بعضِ البلادِ نَشَأُوا على أنَّهم يَأْكلُونَ بالملاعِقِ، فإذا هم سافَروا إلى بلادٍ أُخْرى ممَّنْ يَأْكُلُ أَهْلُها بأيْدِيهم، قد يَأْنَفُونَ، ونحنُ نَعْلَمُ يَقينًا أَنَّهُ ليس عن كِبْرٍ ولا حاجةٍ لعُذْرٍ، ولكنَّهُم نَشَأُوا على ذلك، أو عادةٌ، كما قيلَ: «وَلَكِنَّهُ لا يَكُونُ بِأَرْضِ قَوْمِي»(١).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأطعمة، باب ما كان النبي ﷺ لا يأكل حتى يسمى له فيعلم ما هو، رقم (٥٣٩١)، ومسلم: كتاب الصيد والذبائح، باب إباحة الضب، رقم (١٩٤٥)، من حديث خالد بن الوليد رَضِّوَالِيَّكَ عَنْهُ.

قُلْنا: الذي أرى أنَّهُ ربَّما يَأْنَفُ في أوَّلِ الأَمْرِ، لكنْ فيها بعدُ سوف يعتادُ، وهو في الله في الله في الله في أوَّلِ الأَمْرِ، لكنْ لا نقولُ: إنَّهُ عن كِبْرٍ، في اليومِ الأوَّلِ قد يَتَقَزَّزُ الإِنْسانُ ممَّا لم يَكُنْ مُعتادًا، لكنْ لا نقولُ: إنَّهُ عن كِبْرٍ، ولا نقولُ: ماذا عمَّا في قلبِهِ، فرُبَّما يَنْظُرُ إلى هؤلاءِ نَظَرَ اسْتِخْفافٍ وسُخْريةٍ.

٢- أنَّهُ يَنْبغي للإنسانِ التَّواضُعُ؛ أي: يَكُونُ مُتواضِعًا فيَلْعَقُ بَقِيَّةَ الطَّعامِ
 قَبْلَ أَنْ يَمْسَحَهُ.

٣- أنَّهُ يَنْبغي للإنْسانِ أَنْ يَكُونَ نَظيفًا؛ بدليلِ أَنَّهُ في عهدِ الرَّسولِ ﷺ تُمْسَحُ اليَّدُ منَ الطَّعامِ، خلافًا لَمَا يَفْعَلُهُ بعضُ النَّاسِ؛ إذْ لا يُبالي إنْ بَقِيَتْ آثارُ الطَّعامِ في يدِهِ أو لا، فإنَّ هذا خلافُ المُروءةِ، وما ظَنُّكَ إنْ سَلَّمْتَ على إنسانٍ ويَدُكَ مُلَطَّخةٌ بالطَّعام؟ فلا شكَّ أَنَّهُ سيَتَأذَّى مِن ذلك.

٤- جوازُ إلْعاقِ الغيرِ لأصابِعِك؛ لقولِهِ ﷺ: «أو يُلعِقَهَا»، لكنَّ هذا مُقيَّدٌ بإذا لم يَكُنْ في ذلك ضَرَرٌ بأنْ تكونَ يدُكَ فيها جُروحٌ بإذا لم يَكُنْ في ذلك ضَرَرٌ بأنْ تكونَ يدُكَ فيها جُروحٌ خَفيَّةٌ لا تبينُ مثلًا، أو في فمِهِ جُروحٌ؛ فهنا لا يَنْبغي إلْعاقُها، كيلَا يُعرِّضُ الإنسانُ نفسَهُ للأَذى والمَرضِ.

الصَّغِيرُ اللهِ ﷺ: «لِيُسَلِّمِ الصَّغِيرُ اللهِ ﷺ: «لِيُسَلِّمِ الصَّغِيرُ اللهِ ﷺ: «لِيُسَلِّمِ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ، وَالْمَارُّ عَلَى الْقَاعِدِ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لَمِسْلِمٍ: «وَالرَّاكِبُ عَلَى الْمَاشِي» (١).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب تسليم القليل على الكثير، رقم (٦٢٣١)، ومسلم: كتاب السلام، باب يسلم الراكب على الماشي والقليل على الكثير، رقم (٢١٦٠).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللهِ اللهُ اللهِ الفعلِ بلامٍ وانتهائِهِ بالكَسْرةِ، والواقعُ أنَّ اللّهمَ هنا ليستْ حَرْفَ جرِّ، بل لامُ الأمرِ، واليُسَلِّمُ فعلُ مضارعٌ، عَرْومٌ بلامِ الأمْرِ، لكنْ حُرِّكَ آخرُهُ بالكَسْرِ اللّهاءِ السَّاكنينِ؛ الأَنَّهُ الا يَمْكِنُ أَنْ تَنْطِقَ بساكِنينِ، وهما باقيانِ على سُكونِها أبدًا، ويقولُ ابنُ مالكٍ:

إِنْ سَاكِنَانِ الْتَقَيا اكْسِرْ مَا سَبَقْ وَإِنْ يَكُنْ لِينًا فَحَذْفُهُ اسْتُحِقّ (١)

قولُهُ: «وإِنْ يَكُنْ لِينًا» أي: حَرْفًا مِن حُروفِ العِلَّةِ. فتقولُ: «لم يَرْمِ الرَّجلُ صيدَهُ» فحُذِفَتِ الياءُ لالتقاءِ السَّاكنينِ؛ لأنَّها لَيِّنةٌ، وتقولُ: «ليَدْعُ الرَّجلُ ربَّهُ» والواوُ حُذِفَتْ لالتقاءِ السَّاكنينِ، وإذا كانَ صَحيحًا يُكْسَرُ كها في هذا الحَديثِ «لِيُسَلِّمِ الصَّغيرُ»، فهنا الْتَقَتِ الهمزةُ ساكنةً والميمُ ساكنةً، وهي حرفٌ صحيحٌ فيَجِبُ كَسْرُ الميم.

قولُهُ عَلَيْهِ: «لِيُسَلِّمِ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ» وظاهرُ الحَديثِ أَنَّ الْمُرادَ هنا الصَّغيرُ سنَّا، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ الصَّغيرَ قَدْرًا، وإذا كانَ أحدُهما صغيرًا سنَّا وقدرًا فالأمرُ واضحٌ، لكنْ إذا كانَ صغيرًا سنَّا كبيرًا قَدْرًا، أو بالعكسِ فمَنِ الذي يُسلِّمُ؟ وسيُذْكَرُ بيانُ ذلك إنْ شاءَ اللهُ في الفَوائِدِ.

قولُهُ صَلَىٰلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: ﴿ وَالْمَارُّ عَلَى الْقَاعِدِ ﴾ المارُّ: هو العابرُ، أي: الماشي، فهو يُسَلِّمُ على القاعِدِ ؛ لأنَّ القاعِدَ مُتجاوزٌ، والماشي مُتجاوِزٌ، فكانَ الذي عليه الحقُّ هو الماشي.

⁽١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ١٣٤).

قولُهُ ﷺ: ﴿وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ ﴾، واضحٌ أنَّ المَقْصودَ منَ القليلِ هنا العددُ، فالقليلُ على الكثيرِ ، فمثلًا إذا كانوا ثلاثةً وقابَلَهُم أَرْبَعةٌ فالذي يُسَلِّمُ هم الثَّلاثةُ. وإذا كانوا ثلاثةً كُهولًا، لكلِّ واحدٍ أربعونَ سنةً ، الْتَقَوْا بأربعةٍ صغارٍ ، كُلُّ واحدٍ له خُسَ عَشْرَةَ سَنةً ، فالذي يُسَلِّمُ هم القليلُ أيضًا.

وفي رواية لُسُلم: "وَالرَّاكِبُ عَلَى المَاشِي"؛ لأَنَّ الرَّاكَبَ أَعْلَى منَ المَاشي، فإذا كَانَ أَعْلَى فإنَّ منَ المُناسِبِ أَنْ يَتُواضَعَ للماشي ويُسَلِّمَ هو؛ لأَنَّهُ لو سلَّمَ المَاشي في هذه الحالِ لكانَ الرَّاكِبُ مُرْتَفِعًا قَدْرًا ومُرْتَفِعًا حِسَّا، فرُبَّما تَزْهو نفسُهُ ويَتعاظَمُ، فكانَ منَ الحِكْمةِ أَنْ يَكُونَ لديْهِ شَيْءٌ منَ الخُضوعِ والذُّلِّ، فيُسَلِّمُ هو على الماشي.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - مَشْروعيَّةُ السَّلامِ بين المُتلاقيينَ؛ فهذا أمْرٌ مُجْمَعٌ عليه، وقد سَبَقَ أَنَّهُ مِن حقِّ المُسْلِمِ على المُسْلِمِ (١).

٢- أنَّ الصَّغيرَ سنَّا يُسَلِّمُ على الكبيرِ سنَّا؛ فإذا تَساوَيا في السِّنِ رَجَعْنا إلى الصِّغِرِ قَدْرًا، فالصَّغيرُ قَدْرًا يُسَلِّمُ على الكبيرِ، أمَّا الكبيرُ قَدْرًا فيُسَلِّمُ على الكبيرِ سنَّا، إذا كانَ أقلَ منه سنَّا، مثلًا: عندنا رَجُلُ كبيرٌ قَدْرًا عالِمٌ مُتبَحِّرٌ، عُمُرُهُ عشرونَ سنةً، لكنَّهُ جاهلٌ، فالصَّغيرُ هو الذي يُسَلِّمُ، منذً، لاقاهُ شيخٌ كبيرٌ عُمُرُهُ ثلاثونَ سنةً، لكنَّهُ جاهلٌ، فالصَّغيرُ هو الذي يُسَلِّمُ، وهذا منَ التَّواضُع؛ لأنَّ شريفَ القَدْرِ هو الذي يَعْرِفُ القَدْرَ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب من حق المسلم للمسلم رد السلام، رقم (٢١٦٢/٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ، وسبق أول باب الأدب.

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ (١)

فإنْ تَرَكَ الصَّغيرُ السَّلامَ ولم يُسَلِّمْ على الكبيرِ، فإنَّ الكبيرَ يُسَلِّمُ؛ لقولِ النَّبِيِّ وَكثيرٌ وَيَلْتُونِ فَيُعْرِضُ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلامِ (٢)، وكثيرٌ مَنَ النَّاسِ مَنْ يقولُ: واللهِ ما أُسَلِّمُ، واللهِ ما أتواضَعُ لهذا الرَّجُلِ الذي لم يَتواضَعُ لي، فنقولُ له: تواضَعْ للحَقِّ، سَلِّمْ، وأنا ضامنٌ -فيها أظنُّ- أنَّهُ إذا سلَّمَ الكبيرُ على الصَّغيرِ في هذه المرَّةِ، فسوفَ يُسَلِّمُ الصَّغيرُ على الكبيرِ في المرَّةِ الثَّانيةِ؛ لأنَّهُ سيَسْتَحْيي ويقولُ: كيف يَكونُ هو أكبرُ مني ويُسَلِّمُ عليَّ؟!

٣- مُراعاةُ المنازِلِ والرُّتَبِ؛ لقولِهِ ﷺ: «لِيُسَلِّمِ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ»، وقد رُوِيَ عن النَّبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «أَنْزِلُوا النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ» (٢)، وكذلك قالَ فيما يُرْوَى عنه: «أَقِيلُوا ذَوِي الهَيْتَاتِ عَثَرَاتِهِمْ إِلَّا الحُدُودَ» (١).

والدِّينُ الإسْلاميُّ جاءَ بهذا، فليس النَّاسُ على حدٍّ سواءٍ، لا في الفضيلةِ ولا في الإِكْرامِ ولا في الخَيْفُ الضَيْفُ له حتُّ والمتأهِّلُ له حتُّ، لكنَّ الضَّيْفَ أوْلَى،

⁽۱) غير منسوب، وانظره في: عيون الأخبار لابن قتيبة (٣/٢١٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/١٥٧)، ولسان العرب (١٥/٨٥٥)، وهمع الهوامع للسيوطي (٢/٥١٥).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الهجرة، رقم (٦٠٧٧)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الهجر فوق ثلاث بلا عذر شرعي، رقم (٢٥٦٠)، من حديث أبي أيوب الأنصاري رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب في تنزيل الناس منازلهم، رقم (٤٨٤٢)، من حديث عائشة رَضَّالِلَهُ عَنْهَا بلفظ: «أمرنا رَضَّالِلَهُ عَنْهَا بلفظ: «أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم».

⁽٤) أخرجه أحمد (٦/ ١٨١)، وأبو داود: كتاب الحدود، باب في الحد يشفع فيه، رقم (٤٣٧٥)، من حديث عائشة رَضَالِيَّهُ عَنْهَا.

يعني لو جاء ضيفٌ مثلًا مِن حيثُ الدِّينُ والعِبادةُ ليس بذلك، لكنَّهُ ضيفٌ كبيرُ الفَدْرِ فيها يَتَعَلَّقُ بزِيارَتِهِ، وجاءَ إليَّ وأكْرَمْتُهُ وقمتُ قابَلْتُهُ، وقلتُ: تَفَضَّلِ، اجْلِسْ هنا، وجاءنا واحدٌ رجلٌ طَيِّبٌ حبيبٌ دَيِّنٌ عالِمٌ، لكنَّهُ ليس بصاحِبٍ لنا، ولكنْ ما اعْتَنَيْتُ به في الإكْرامِ مثلَ الأوَّلِ، فلا يُعدُّ هذا منَ السَّفَهِ والمُخالفةِ للدِّينِ، بل هذا هو الدِّينُ، أَنْ نُنْزِلَ النَّاسَ مَنازِلَهُم.

ولهذا يُخْطِئ بعضُ النَّاسِ ويقولُ مثلًا: بعضُ الولاةِ إذا جاءَ مثلًا رئيسٌ أو وزيرٌ أو غيرُ ذلك وقد يَكونُ لا يُساوي فَلْسًا مِن حيثُ رُتْبَتُهُ الدِّينيَّةُ وما أشْبَهَ ذلك، فتجدُ هذا الوالي يَحْتَفي به ويُنَزِّلُهُ منزلةً ويُضَيِّفُهُ، ولو أتى رجلٌ آخَرُ أفْضَلُ منه بكثيرٍ في العِلْم والعِبادةِ والإيهانِ لم يَحْتَفِ به كهذا؟!

فنقولُ: كلُّ إنْسانٍ يُنَزَّلُ في منزلتِهِ، والدِّينُ الإسْلاميُّ دينُ العقلِ، دينُ الفِطْرةِ والحِكْمةِ، وكُلُّ شَيْءٍ له وَزْنُهُ، وربَّما تُكْرِمُ إنْسانًا إكْرامًا ظاهرًا، وقَلْبُكَ لا يُكْرِمُهُ بل يَبْغَضُهُ، لكنَّ الأمْرَ يَتَطَلَّبُ ذلك، فهذا الدِّينُ الإسْلاميُّ يعرفُ للرُّتَبِ والنَّاسِ مَنازِلَها، ويُنَزِّلُهم إيَّاها، وأمَّا المَحبَّةُ والبغضاءُ والكراهةُ والولايةُ والعداوةُ فهذا شَيْءٌ آخَرُ.

٤- أنَّهُ كلما كانَ الإنسانُ في مرتبةِ شَرَفٍ فإنَّهُ يَنْبغي له أَنْ يَتواضَعَ أكثرَ،
 وألَّا يَزْهُوَ بنفسِهِ؛ لقولِهِ ﷺ: "وَالرَّاكِبُ عَلَى المَاشِي".

فإنْ قيلَ: إذا كانَ الصَّغيرُ ينتظرُ كبيرًا، فقَدِمَ الكبيرُ، فمَنِ منهما يُسَلِّمُ؟ قُلْنا: لو فَرَضْنا أنَّ الكبيرَ قادمٌ والصَّغيرَ يَنْتَظِرُهُ، سواءً كانَ قاعدًا أو واقفًا، فالحقُّ هنا أنَّ الواردَ مثلُ الماشي على القاعِدِ، فالآنَ لو كانَ هناك اثنانِ ماشٍ وقاعدٌ، والقاعدُ هنا الصَّغيرُ، والواردُ هو الكبيرُ، فيُسَلِّمُ الماشي وهو الكبيرُ على القاعِدِ وهو الصَّغيرُ، لكنْ إذا لم يُسَلِّم الكبيرُ يُسَلِّمُ الصَّغيرُ.

١٤٥٤ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يُجْزِئُ عَنِ الجَهَاعَةِ إِذَا مَرُّوا أَنْ يُسَلِّمَ أَحَدُهُمْ ، وَيُجْزِئُ عَنِ الجَهَاعَةِ أَنْ يَرُدَّ أَحَدُهُمْ » رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَالْبَيْهَقِيُّ (١).

الشَّرحُ

هذا أيضًا مِن آدابِ السَّلامِ، فيَلْزَمُ على الجماعةِ إذا مَرُّوا أَنْ يُسَلِّمَ أَحَدُهم، ولا يَلْزَمُ أَنْ يُسَلِّموا جميعًا، ولكنْ أيْسَلِّمُ الصَّغيرُ مع وُجودِ كبيرٍ يَمْشي معه؟ الجوابُ: لا، بل الأفضلُ والأَدَبُ ألَّا يَفْعَلَ، فلو أنَّ رَجُلًا يَمْشي مع ولدِهِ ومَرُّوا برَجُلٍ قاعدٍ، فلا شكَّ أَنَّ الأَدَبَ أَنْ يَتُرُكَ الابنُ أباهُ هو الذي يُسَلِّمُ، وكذلك برَّجُلٍ منزلةً، لكنْ لو لم يُسَلِّمِ الكبيرُ فليُسَلِّمِ الصَّغيرُ، لكنْ لو كانَ الكبيرُ لم يَتجاوَزْ حتى الآنَ ولم يُحاذِ الرَّجُلَ فدعِ السَّلامَ للكبيرِ، وهذا هو الأَدَبُ إلا إذا لم يُسلِّمْ فسلِّمْ أنت ولا بُدَّ.

وكذلك في الرَّدِّ يُجْزِئُ عن الجماعةِ أَنْ يَرُدَّ أحدُهم، لكنْ إذا سَلَّمَ على المجلِسِ

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب ما جاء في رد الواحد عن الجماعة، رقم (۲۱۰)، والبيهقي (۹/ ۶۸ – ۶۹). ولم أجده في المسند، وقد قال الحافظ في الفتح (۱/ ۷): «أخرجه أبو داود والبزار، وفي سنده ضعف لكن له شاهد من حديث الحسن بن علي عند الطبراني وفي سنده مقال، وآخر مرسل في الموطأ عن زيد بن أسلم».

وفيه جماعةٌ كبيرةٌ منهم الكبيرُ والصَّغيرُ، فليس منَ الأدَبِ أَنْ يَرُدَّ الصَّغيرُ، مثلًا: لو دَخَلْنا على بَجُلِسٍ فيه مُميِّزُونَ لهم سِتُ سَنواتٍ، وآخرونَ لهم خُسَ عَشْرةَ سَنةً، وآخرونَ لهم ثَلاثونَ سَنةً، وآخرونَ لهم أرْبعونَ سَنةً، فإذا قامَ واحدٌ منَ الصِّغارِ وآخرونَ لهم ثَلاثونَ سَنةً، وآخرونَ لهم أرْبعونَ سَنةً، فإذا قامَ واحدٌ منَ الصِّغارِ فَقالَ: «وعليْكُمُ السَّلامُ ورَحْهُ اللهِ وبركاتُهُ» لم يَصْلُحْ هذا، ولم يُجْزِئُ أيضًا؛ لأنَّنا نعْلَمُ أنَّ المُسلِّمَ إنَّما أرادَ كِبارَ المجلِسِ، وربَّما إذا قامَ صغيرٌ جالسٌ عند البابِ وردَّ هو السَّلامَ، لدَخلَ هذا الرَّجُلُ على المَجْلِسِ يبحثُ عن مكانٍ يَجْلِسُ فيه، وما وَجَدَ؛ لأنَّهُ ما مِن أحدٍ منَ الكِبارِ رَدَّ عليه السَّلامَ، فغَفلوا عنه؛ إذَنْ فمنَ الأَدَبِ إذا دَخَلَ إنْ السَّلامَ، فيه كِبارٌ وصِغارٌ وسلَّمَ أَنْ يَرُدَّ الكِبارُ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - أنَّ ابتداءَ السَّلامِ سُنَّةُ كِفايةٍ وليست سُنَّةَ عَيْنٍ؛ وجهُ ذلك أنَّ سلامَ واحدٍ يَكْفي عن الجميع.

٢- أنّه يُسَنُّ للجَميع أنْ يُسلِّموا؛ وهل يُؤْخَذُ أَنّهُ يَدُلُّ على أنَّ الأفضلَ أنْ يُسلِّم الجميعُ لقولِهِ عَلَيْ: "وَيُجْزِئُ عَنِ الجَهَاعَةِ"؛ فيه نظرٌ، فقد يُقالُ: إنَّهُ يُجْزِئُ شَرْعًا، بمعنى أنَّ الشَّرْعَ إنها وردَ أنْ يُسلِّم واحدٌ عنِ الجهاعةِ، وهذا هو الظَّاهرُ، ومَنْ يَتَتَبَعْ نَهَا النبيِّ عَلَيْهِ مع أصحابِهِ ليَعودَ مريضًا، أو يُجيبَ دَعْوةً يَجِدْ أنَّ الذي يُسلِّمُ هو الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَمُ، فالظَّاهرُ أنَّ قولَهُ: "يُجْزِئُ" تعني أنَّهُ تَحْصُلُ به السُّنَّةُ، وأنّهُ لا حاجة إلى أنْ يُسلِّم الجميعُ.

لكنْ في ظنِّي أنَّهُ لو سلَّمَ الجميعُ والحالُ تَقْتضي ذلك فلا بَأْسَ؛ لأَنَّهُ أحيانًا يَأْتِي جماعةٌ ويَدْخلونَ أرْسالًا واحدًا واحدًا، وكلُّ مَنْ دَخَلَ قالَ: «سلامٌ عليكَ».

٣- أنَّ ردَّ السَّلامَ فَرْضُ كفايةٍ؛ والدَّليلُ قولُهُ ﷺ: «وَيُجْزِئُ عَنِ الجَمَاعَةِ أَنْ يَرُدَّ مَن قُصِدَ بالسَّلامِ أو مَنْ يَرُدَّ مَن قُصِدَ بالسَّلامِ أو مَنْ لمَ يُقْصَدْ، أحيانًا يَدْخُلُ الإِنْسانُ ويُسَلِّمُ، ويكونُ المَقْصودُ الأوَّلُ كبيرَ القومِ، كرَجُلٍ لم يُقْصَدْ، أحيانًا يَدْخُلُ الإِنْسانُ ويُسَلِّمُ، ويكونُ المَقْصودُ الأوَّلُ كبيرَ القومِ، كرَجُلٍ دَخَلَ على مَجْلِسٍ فيه عالِمٌ أو أميرٌ أو وزيرٌ، وسلَّمَ، فلو فَتَشْتَ عن قلبِهِ لوَجَدْتَ أَنَّهُ أَرادَ بالقَصْدِ الأوَّلِ كبيرَ القومِ، العالِمَ أو الأميرَ، فلا يُجْزِئُ أَنْ يَرُدَّ واحدٌ مِن سطةِ القَوْم أو مِن أَدُونِ القَوْم.

ولهذا نصَّ العُلَماءُ على أنَّ مَنْ قُصِدَ بالسَّلامِ بالقَصْدِ الأوَّلِ فإنَّ الرَّدَّ يَكُونُ فَرْضَ عينٍ عليه، ولو رَدَّ غيرُهُ لم يَكْفِ؛ لأنَّ المُسَلِّمَ أرادَهُ هو بالذَّاتِ، وغيرَهُ بالتَّبَعِ، وهذه مسألةٌ قَلَّ مَنْ يَتَفَطَّنُ لها.

.....

٥٥٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَـالَ: قَـالَ رَسُـولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَبْدَؤُوا اللهِ ﷺ: «لَا تَبْدَؤُوا اللهِ عَلَيْهِ: «لَا تَبْدَؤُوا اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «لَا» لا يَخْفى على أحدٍ أنها ناهيةٌ، «تَبْدَأُوا» أي تُبادِروا، فلا تَكُنْ أوَّلَ مَنْ يَبْدَأُ بالسَّلام.

قولُهُ صَلَىٰلَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى» اليَهودُ: هم الذين يَدَّعونَ أنَّهم أَتْباعُ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام، رقم (٢١٦٧)، من حديث أبي هريرة رَضِوَالِلَّهُ عَنْهُ.

مُوسى عَلَيْهِ السَّلَامُ والنَّصارى: هم الذين يَدَّعونَ أنَّهم أَتْباعُ المسيحِ عِيسى ابنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

قولُهُ عَلِيْدُ: «بِالسَّلَامِ»؛ أي بقولِ: «السَّلامُ عليكُمْ».

قولُهُ ﷺ: «وَإِذَا لَقَيْتُمُوهُمْ فِي طَرِيقٍ، فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضْيَقِهِ» أي: إذا قابَلوكُم فِي الطَّريقِ فلا تَتَفَسَحوا لهم، «اضْطَرُّوهُمْ» أي: أَلِحْتُوهُم، «إِلَى أَضْيَقِهِ» أي: أضيقِ الطَّريقِ، فمثلًا إذ كانَ الطَّريقُ يَتَّسِعُ لأربعةِ أَنفارٍ ولَقِينا أربعةَ أَنفارٍ مِنْ هؤلاءِ، فلا نَتَسِعْ لهم، ونَبْقى على ما نحنُ عليه، حتى يُضْطَرُّوا هم إلى أنْ يَدْخلوا مِن بَيْننا واحدًا واحدًا، ولا نَتَفَسَعْ لهم؛ ليا في ذلك مِن إكْرامِهِم وإعْزازِهِم، ثم اسْتِكْبارِهِم واعْتِلائِهِم.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- أَنَّهُ يَنْبغي للمُسْلمِ أَنْ يَكُونَ عزيزًا بدينِهِ؛ فلا يَذِلُّ لأحدٍ؛ لأنَّ الدِّينَ الإِسْلاميَّ هو دينُ اللهِ عَنَّقَجَلَ الذي تَعَبَّدَ به جميعَ النَّاسِ، فمَنْ خالَفَهُ فقد خالَفَ مُرادَ اللهِ عَنَّقَجَلَ شَرْعًا.

٢- النَّهْيُ عَنْ بَداءةِ اليَهودِ والنَّصارى بالسَّلام؛ وغَيْرُهم في ذلك أوْلى؛ لأنَّ اليَهودَ والنَّصارى لهم منَ الحُقوقِ ما ليس لغَيْرِهِم منَ الكُفَّارِ، فإذا كُنَّا نُهينا أنْ نَبْدَأَهُم بالسَّلامِ فغَيْرُهم مِن بابٍ أوْلى، فالوثنيُّ والشيوعيُّ وما أشْبَههم، هؤلاءِ لا يُبْدَؤُونَ بالسَّلامِ مِن بابٍ أوْلى.
 بالسَّلامِ مِن بابٍ أوْلى.

فإن قِيلَ: وهل نَبْدَؤُهم بتحيَّةٍ غيرِ السَّلامِ، فنقولُ مثلًا: (أهلًا وسهلًا) إذا عَلِمْنا أنَّ مُرادَ الشَّارعِ بالنَّهْيِ عن بَداءَتِهم بالسَّلامِ ألا نُعِزَّهُم ولا نُكْرِمَهُم؟

قُلْنا: إِذَنْ لا نَبْدَؤُهم بالتَّحِيَّةِ، ولا نقولُ: «أهلًا وسهلًا، أو مَرْحبًا» لِما في ذلك مِن إعْزازِهِم ونُصْرَتِهم، لكنْ إنْ أَجْتَأَتْكَ الضَّرورةُ إلى ذلك، كما لو أنْ تَدْخُلَ مَكْتبًا رَئيسُهُ نَصْرانيٌّ فلا بَأْسَ أنْ تقولَ: «مرحبًا»، أو تقولَ: «صباحُ الخيرِ»، وتنوي الخيرَ لنفسِكَ وللمُسْلِمينَ، فهذا يكونُ الإنسانُ في ضَرورةٍ؛ لأنَّ منَ النَّاسِ الآنَ مَنْ هم في شركاتٍ رُؤساؤُها نَصارى ولا يَسَعُهم إذا دَخَلَ أَحَدُهم على مكتبِ رئيسِ الشَّركةِ إلا أنْ يَتكلَّم، فلا يجوزُ أنْ يقولَ: «السَّلامُ عليكُمْ»؛ لأنَّ الرَّسولَ ﷺ نَه الشَّركةِ إلا أنْ يَتكلَّم، فلا يجوزُ أنْ يقولَ: «السَّلامُ عليكُمْ»؛ لأنَّ الرَّسولَ عَلَيْ نَهولَ عن ذلك، وكذلك أيضًا لا نُحَيِّيهِ بتحيَّةٍ تُؤدِّي إلى إعْزازِهِ وإكْرامِهِ، لكنْ يقولُ كلامًا يَسْلَمُ به مِن شَرِّهِ، ولا يقعُ في ما نَهى عنه الرَّسولُ ﷺ.

٣- أنهم إذا سَلَّموا نَرُدُّ عليهم؛ النَّهْيُ عن البداءةِ يَدُلُّ على أنَّ ردَّ السَّلامِ عليهم جائزٌ، فإذا سَلَّموا فإنَّنا نَرُدُّ عليهم، أمَّا ما نَرُدُّ عليهم به فقد أرْشَدَنا الرَّسولُ عَلَيْهُمُ الْبَهُودُ عَلَيْهُمُ الْبَهُودُ عَلَيْهُمُ الْبَهُودُ السَّلَمُ عَلَيْكُمُ الْبَهُودُ فَإِنَّا يَقُولُونَ: السَّامُ عَلَيْكُمْ، وَالسَّامُ المَوْتُ، فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ (())، قالَ بعضُ العُلَاءِ: فَإِنَّا يَقُولُونَ: السَّامُ عَلَيْكُمْ، وَالسَّامُ المَوْتُ، فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ (())، قالَ بعضُ العُلَاءِ: وهذا يدلُّ على أنَّهم إذا سَلَّموا بسلامٍ صريحٍ فقالوا: «السَّلامُ عليكُمْ فلا حَرَجَ أنْ فقولَ: «عليكُمُ السَّلامُ السَّلامُ السَّلامُ السَّلامُ اللهُ السَّلامُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ السَّلامُ اللهُ السَّلامُ السَّلامُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ السَّلامُ اللهُ ا

فإنْ قيلَ: إنْ سَلَّمَ غيرُ الْمُسْلِمِ بتحيَّةٍ غيرِ تحيَّةِ الْمُسْلِمِينَ، أَيْرَدُّ عليه بمثلِ تَحِيَّةِهِ؟ قُلْنا: مِن حيثُ الاستدلالُ لا إشكالَ في الرَّدِّ عليه؛ لقولِهِ تَعالَى: ﴿ وَإِذَا حُيِينُم بِنَجِيَةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾ [النساء: ٨٦].

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب كيف يرد على أهل الذمة السلام، رقم (٦٢٥٧)، ومسلم: كتاب السلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام، رقم (٢١٦٤)، من حديث ابن عمر رَضَيَالِلَهُ عَنْهُمَا.

فلو قالَ لنا: «صَبَّحَكَ اللهُ بالخيرِ والرِّضا»، فإنَّنا نردُّ عليه بمثلِ ذلك، وقد يُشْكِلُ على النَّاسِ أَنَّهُ لا يَسْتَحِقُّ الدُّعاءَ بالخيرِ والرِّضا منَ اللهِ تَعالَى، لكنْ نقولُ: لو يُشْكِلُ على النَّاسِ أَنَّهُ لا يَسْتَحِقُّ الدُّعاءَ بالخيرِ والرِّضا منَ اللهِ تَعالَى، لكنْ نقولُ: لو قُلْنا: «صَبَّحَكَ اللهُ بالخيرِ»، فالمالُ خيرٌ، ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَسَدِيدٌ ﴾، أمَّا «الرِّضا» ففيه نظرٌ؛ لأنَّ اللهَ لا يَرْضى عنِ الفاسقينَ، ولا يَرْضى عنِ الكافرينَ؛ لذا نقولُ: إذا سَلَّمَ علينا بتحيَّةٍ لا تليقُ بنا فلا نَرُدُّ عليه.

ولو سلَّمَ تَسْلِيًا كَاملًا فَقالَ: «السَّلامُ عليكُمْ ورحمةُ اللهِ وبركاتُهُ»، فنردُّ عليه: «عليكُمْ السَّلامُ ورحمةُ اللهِ وبركاتُهُ»، ونريدُ بالرَّحمةِ هنا أنَّ اللهَ يتوبُ عليه ويُسْلِمُ، وبالبركةِ، قالَ بعضُ العُلَماءِ: نَدْعو اللهَ له بالبَرَكةِ؛ لأَنَّهُ إذا زادَ مالُهُ زادتِ الجِزْيةُ.

٤ - أنَّهُ لا يجوزُ أَنْ نَتَفَسَّحَ لَمَنْ قابَلَنا منَ اليَهودِ والنَّصارى بل نجعلُ الضِّيقَ عليهم؛ لقولِهِ ﷺ: «فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضْيَقِهِ»، وغيرُ النَّصارى مِن بابٍ أَوْلى.

ولكنْ لا يجوزُ لنا أنْ نُضَيِّقَ عليهم بمعنى أنْ نُزْحِمَهُم حتى نُلْجِئَهُم إلى الجدارِ؛ ولكنْ لا نَتَوَسَّعُ لهم، وليس المعنى أنْ نُؤْذِيَهُم بالمُزاحمةِ، فإنَّ هذا شَيْءٌ وهذا شَيْءٌ ولكنْ لا نَتَوَسَّعُ لهم، وليس المعنى أنْ نُؤْذِيَهُم بالمُزاحمةِ، فإنَّ هذا شَيْءٌ وهذا شَيْءٌ وَلَم يُنْقَلْ أَنَّهم إذا لاقوا اليهوديَّ آخَرُ؛ لأنَّ النَّبيَ عَلَيْهِ كانَ عنده اليهودُ في المدينةِ، ولم يُنْقَلْ أَنَّهم إذا لاقوا اليهوديَّ رَصُّوهُ على الجدارِ، ولا تليقُ هذه المُعامَلةُ بالمُسْلِمِ، لكنَّ المُهِمَّ أنْ لا نُكْرِمَهُم بالتَّفَسُّحِ لهم.

فإنْ قيلَ: ظاهرُ قولِهِ ﷺ: «فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضْيَقِهِ» يدلُّ على مُبالغةٍ في هذا الأَمْرِ.

قُلْنا: نعم؛ ولكنْ ليس معناهُ أنَّنا إذا كُنَّا في طريقٍ واحدٍ ولَقِيناهُم أنْ نَذْهَبَ نَحْوَهم ونَرُصَّهم على الجدارِ، فهذا قَطْعًا لا يُمْكِنُ أنْ يَأْتِي به الشرعُ، لكنَّ المَعْنى

أَنَّنَا لُو كُنَّا بِينِ أَمْرَيْنِ إِمَّا أَنْ نُضطَّرَ نحنُ إلى الضِّيقِ، وإمَّا أَنْ نَضْطَرَّهم هم، فإنَّنا نَضْطَرُهم هم.

ومعروفٌ أنَّ الرَّسولَ ﷺ كانَ يُعامِلُ اليَهودَ بالعَدْلِ، ولو ذَهَبْنا نَتَلَمَّسُ تَعامُلُهم مع اليَهودِ لوَجَدْنا أنَّ الرَّسولَ لم يَكُنْ يَفْعَلُ ذلك، لا هو ولا أصحابُهُ، سواءً في عهدِ الفُتوحاتِ، أو قبلَ الفُتوحاتِ، فلم يَكونوا إذا رَأَوْا يَهُوديًّا أو نَصْرانيًّا في الشُّوقِ ذَهَبوا يَرْكضونَ ليَرضُّوهُ على الجدارِ.

١٤٥٦ - وَعَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلِيْهِ قَالَ: «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلِ: الحَمْدُ للهِ، وَلْيَقُل لَهُ أَخُوهُ: يَرْحَمُكَ اللهُ وَيُصْلِحُ وَلْيَقُلْ: يَرْحَمُكَ اللهُ فَلْيَقُلْ: يَمْدِيكُمُ اللهُ وَيُصْلِحُ بَالْكُمْ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (۱).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «إِذَا عَطَسَ» العُطاسُ مَعْروفٌ، قالَ أهلُ العلمِ: والعُطاسُ ريحٌ تَتَخَلَّلُ البَدَنَ، ومِن نعمةِ اللهِ على العبدِ أَنْ يُخْرِجَها، فمِن ثَمَّ صارَ يَحْمَدُ اللهَ، هذا مِن وجْهٍ، ومِن وجهٍ آخَرَ أَنَّه دَليلٌ على النَّشاطِ بخلافِ التَّثاؤُبِ، والعُطاسُ أيضًا إخْراجُ ريحٍ مُحْتَبسةٍ بقاؤُها يضرُّ بالبَدَنِ، فتَناسَبَ أَنْ يَقُولَ الإنْسانُ: «الحمدُ للهِ».

قولُهُ ﷺ: «الحَمْدُ» مَعْناها: وصْفُ المحمودِ بالكمالِ مع المَحَبَّةِ والتَّعظيمِ، ولو مرَّةً واحدةً، فإذا وصَفْتَ أحدًا بصفةِ كمالٍ مع مُحَبَّتِكَ وتَعْظيمِكَ له فإنَّ هذا

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب إذا عطس كيف يشمت، رقم (٦٢٢٤)، من حديث أبي هريرة رَضِّالِلَهُ عَنْهُ.

حَمْدٌ، أَمَّا إِنْ كُرِّرَ وصفُ الكهالِ صارَ ثناءً، ويدلُّ لهذا قولُهُ ﷺ: «قَالَ اللهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: ﴿ الْعَبْدُ عَلَى اللهُ تَعَالَى: حَمِدَنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿ الْخَمْنِ اللهُ تَعَالَى: حَمِدَنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيدِ ﴾. قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ مَالِكِ بَوْمِ الدِيبِ ﴾. قَالَ: ﴿ مَالِكِ بَوْمِ الدِيبِ ﴾. قَالَ: ﴿ مَالِكِ بَوْمِ الدِيبِ ﴾. قَالَ: عَبْدِي » فَوَّقَ اللهُ تَعَالَى بين الحمدِ والثَّناءِ.

وإذا كانَ الحمدُ بلا مَحَبَّةٍ ولا تعظيم، ولكنْ للاسْتِجْداءِ والاسْتِعْطافِ فهذا لا يُسَمَّى حَمْدًا وإنَّما يُسمَّى مَدْحًا، وفي هذا دليلٌ على عُمْقِ اللَّغةِ العربيَّةِ، فالحروفُ واحدةٌ: (مَدَحَ، حَمِدَ)، لكنْ بتقديم بَعْضِها على بعضٍ يختلفُ المَعْنى.

وقولُهُ ﷺ: «للهِ» اللامُ هنا للاستحقاقِ والاختصاصِ جميعًا، أي: الحمدُ الكاملُ المُطْلَقُ مُسْتَحَقَّ للهِ، والحمدُ الكامِلُ المُطْلَقُ لا يَكُونُ إلا للهِ، فاللامُ تَحْمِلُ مَعْنَيينِ: الاختصاصَ والاسْتِحْقاقَ.

قولُهُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ: يَرْ حَمُكَ اللهُ" الْمرادُ بالأخِ هنا هو المُسْلمُ، إذنْ فالعاطِسُ مُسْلِمٌ، أي: إذا عَطِسَ المُسْلمُ وقالَ الحمدُ للهِ، فيقولُ له: "يَرْحَمُكَ اللهُ"، وهي جملةٌ صيغتُها صيغةُ الخبرِ، لكنَّها بمعنى الطَّلبِ، أي: بمعنى الدُّعاءِ، ومَعْناها: (اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ)، والرَّحْمةُ بها حصولُ المَطْلوبِ وزَوالُ المَكْروهِ، فإنْ قُرِنَتْ بالمَعْفِرةِ صارَ بها حصولُ المَطْلوبِ وبالمَعْفِرةِ زوالُ المَكْروهِ؛ لأنَّ المَعْفِرة في مُقابِلِ بالنَّعْفِرة صارَ بها حصولُ المَطْلوبِ وبالمَعْفِرةِ زوالُ المَكْروهِ؛ لأنَّ المَعْفِرة في مُقابِلِ اللَّهُ بَا حَسُولُ المَطْلُوبِ وبالمَعْفِرةِ زوالُ المَكْروهِ؛ لأنَّ المَعْفِرة في مُقابِلِ اللَّهُ بَا حَسُولُ المَطْلُوبِ وبالمَعْفِرةِ زوالُ المَكْروهِ؛ لأنَّ المَعْفِرة في مُقابِلِ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- مَشْروعيَّةُ الحمدِ للهِ عند العُطاسِ؛ لقولِه ﷺ: "فَلْيَقُلْ»، واللامُ هنا للأمْرِ، وجمهورُ العُلَماءِ على أنَّهُ سُنَّةٌ، وقالَ بَعْضُ أهْلِ العلمِ: إنَّهُ واجبٌ؛ لأنَّهُ في مُقابلِ نعمةٍ مِنَ اللهِ عليك، ولأنَّ الإنسانَ إذا لم يَحْمَدْ عُوقِبَ بحرمانِهِ منَ الدُّعاءِ، أي أنَّهُ إذا لم يَحْمَدُ اللهِ عليك، ولأنَّ الإنسانَ إذا لم يَحْمَدْ عُوقِبَ بحرمانِهِ منَ الدُّعاءِ، أي أنَّهُ إذا لم يَحْمَدِ اللهَ فلا يُقالُ له: «يَرْحَمُكَ اللهُ»، وهذا يدلُّ على وُجوبِ قولِ: «الحَمْدُ للهِ»؛ لأنَّهُ لا تعزيرَ إلا على تركِ واجِبٍ، والقولُ بالوُجوبِ قويُّ.

لكنْ يُعَكِّرُ عليه أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ قَالَ: «وَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللهَ فَشَمِّتُهُ»، كما تقدَّمَ في أوَّلِ حديثٍ منَ البابِ(١)، فقد يُقالُ: إنَّ ظاهرَ قولِهِ: «فَحَمِدَ اللهَ» يدلُّ على أنَّ العاطسَ قد وُسِّعَ له أَنْ يَحْمَدَ اللهَ، وأَنْ لا يَحْمَدَ اللهَ.

٢- أنَّ العُطاسَ مِن نِعَمِ اللهِ عَرَّفَجَلَّ؛ ولهذا شُرِعَ الحمدُ عليه، كما شُرِعَ الحمدُ

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب من حق المسلم للمسلم رد السلام، رقم (۲۱٦۲/٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيًاللَّهُ عَنْهُ. وسبق برقم (١٤٣٧).

على الأكْلِ، قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «إِنَّ اللهَ لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الأَكْلَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا أَوْ يَشْرَبَ الشَّرْبَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا» (١).

فإنْ قالَ قائلٌ: وهلِ الجُشاءُ مثلُ ذلك؟

فالجوابُ: مع أنَّ الجُشاءَ خروجُ ريحٍ، لكنَّهُ لا يُشْرَعُ فيه الحمدُ؛ وذلك لأنَّ الجُشاءَ كانَ مَوْجودًا في عهدِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ ومع ذلك لم يُشْرَعُ للأُمَّةِ أَنْ كُلَّ شَيْءٍ وُجِدَ سَببُهُ في عهدِ الرَّسولِ عَلَيْهُ ولم يَتَّخِذْ فيه سُنَّةَ فيكونُ تَرْكُ الكَلامِ عليه هو السُّنَّةُ، وعلى هذا فالسُّنَّةُ أَنْ لا تَحْمَدَ ولم يَتَّخِذْ فيه سُنَّة فيكونُ تَرْكُ الكَلامِ عليه هو السُّنَّةُ، وعلى هذا فالسُّنَّةُ أَنْ لا تَحْمَدَ عند الجُشاءِ، خلافًا لكثيرِ من العامَّةِ، فإنَّ كثيرًا من العامَّةِ إذا تَجَشَّأَ قالَ: «الحمدُ للهِ»، عند الجُشاء، خلافًا لكثيرِ من العامَّةِ، فإنَّ كثيرًا من العامَّةِ إذا تَجَشَّأَ قالَ: «الحمدُ للهِ»، لكنْ لو فُرضَ أنَّ هذا التَّجَشُّؤَ جاءَ على خلافِ العادةِ، بأنْ يكونَ الإنسانُ قدِ احْتَبسَ لكنْ لو فُرضَ أنَّ هذا التَّجَشُّؤَ جاءَ على خلافِ العادةِ، بأنْ يكونَ الإنسانُ قدِ احْتَبسَ نعمةٍ فإنَّ النَّعمَ يُشْرَعُ الحمدُ لها، أمَّا التَّجَشُّؤُ العاديُّ فلا يُشْرَعُ الحمدُ فيه.

٣- أنَّهُ لا يُشَمَّتُ غيرُ المُسْلِمِ؛ لقولِهِ ﷺ: «وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ»، وكان اليَهودُ يَتَعاطَسونَ عند الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لأجلِ أَنْ يقولَ لهم: «يَرْحَمُكُمُ اللهُ»، ولكنَّهُ لم يكنْ يقولُ لهم ذلك، لكنْ لو أنَّ الكافرَ عَطَسَ فحَمِدَ اللهَ، نَدْعو له بالهدايةِ فنقولُ: «هَداكَ اللهُ».

٤- أَنَّهُ يجبُ على مَنْ سَمِعَ العاطِسَ يَحْمَدُ اللهَ أَنْ يُشَمِّتَهُ فيقولَ: «يَرْحَمُكَ اللهُ أَنْ يُشَمِّتَهُ فيقولَ: «يَرْحَمُكَ اللهُ أَخُوهُ» إذا قالَهُ واحدٌ منَ اللهُ»؛ وقد يقالُ: إنَّهُ فرضُ كفايةٍ؛ لأنَّ قولَهُ: «وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ» إذا قالَهُ واحدٌ منَ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب استحباب حمد الله تعالى بعد الأكْل والشرب، رقم (٢٧٣٤)، من حديث أنس رَضِحَالِلَيْهُ عَنْهُ.

النَّاسِ فقد قـالَ له أخوهُ، لكـنْ في هذا حديثُ: «كَانَ حَقَّا عَلَى كُلِّ مَنْ سَمِعَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللهُ »(١)، ومِنْ ثَمَّ قالَ بعضُ العُلَماءِ: إنَّ تَشْميتَ العاطِسِ فَرْضُ عينٍ.

٥- أنَّهُ يجبُ على العاطِسِ أَنْ يَرُدَّ على مَنْ شَمَّتَهُ بقولِهِ: «يَهْدِيكُمُ اللهُ، وَيُصْلِحُ بَالكُمْ»؛ وجهُ الدَّلالةِ منَ الحديثِ أَنَّ هذا مُكافأةٌ على معروفٍ، وهو كونُهُ دَعا لك بالرَّحْمةِ؛ لأنَّ الجُمْلةَ الأُولى تدلُّ على أنَّ الدُّعاءَ له بالرَّحْمةِ واجبٌ، وذلك مُكافأةً له على حَمْدِهِ للهِ عَرَّقَ جَلَّ فيُؤْخَذُ منه فائدةٌ أُخْرى وهي:

٦ - أَنَّ مَنْ قَامَ بشيءٍ منَ العِبادةِ فإنَّهُ يَنْبغي أَنْ يُشَجَّعَ عليه بكُلِّ وسيلةٍ.

٧- أنَّ العاطسَ يُجيبُ بها قالَهُ النَّبيُّ ﷺ؛ وهو «يَهْدِيكُمُ اللهُ، وَيُصْلِحُ بَالَكُمْ»، وهل الواجِبُ أنْ يقولَ الكلمتينِ، أم تَكْفي إحْداهُما؟ ظاهرُ الحَديثِ أنَّ الواجِبَ أنْ يقولَ كلمتينِ. أنْ يقولَ كلمتينِ.

وفي هذا الحَديثِ لم يَقُلِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلامُ شيئًا حولَ ما يَفْعَلُهُ العاطس، لكنْ وَرَدَ حديثٌ أَنَّهُ يَنْبغي أَن يضعَ يَدَيْهِ على وجْهِهِ (١)، لئلَّا يُرى، وبعضُ العُلَماءِ ذَكَرَ أَنَّهُ أعمُّ، فقالَ: يَنْبغي أَنْ يُغَطِّيَ وجْهَهُ الْأَنَّهُ ربَّما خَرَجَ مِن أَنْفِهِ شَيْءٌ مُسْتَقْذَرٌ فَتَقَرَّزُ النفوسُ منه.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب إذا تثاءب فليضع يده على فيه، رقم (٦٢٢٦)، من حديث أبي هريرة رَضِّيَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (٢/ ٤٣٩)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في العطاس، رقم (٢٩ ٥٠)، والترمذي: كتاب الأدب، باب ما جاء في خفض الصوت وتخمير الوجه عند العطاس، رقم (٢٧٤٥)، من حديث أبي هريرة رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

فإنْ قيلَ: هل الأَوْلَى في العُطاسِ أَنْ يَغُضَّ المرءُ صوتَهُ أَم يُحَاوِلُ كَتْمَهُ؟ قُلْنا: الأَوْلَى له غضَّ الصَّوتِ في العُطاسِ.

١٤٥٧ - وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَشْرَبَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَائِبًا» أَخْرَجَهُ مُسْلِمُ (١).

الشَّرحُ

قُولُهُ عَلَيْكِ : ﴿ لَا يَشْرَبَنَّ ﴾ ؛ نهيٌّ مُؤَكَّدٌ بنونِ التَّوكيدِ.

قولُهُ ﷺ: «قَائمًا» حالٌ مِن فاعِلِ يَشْرَبُ، يعني حالَ كونِهِ قائمًا، إِذَنْ فلْيَشْرَبْ قاعدًا ومُضْطَجعًا لا بَأْسَ.

لكنَّ الإِنْسَانَ له ثلاثةُ أحوالِ: إمَّا قائمٌ، أو قاعدٌ، أو مُضْطَجِعٌ، نَهَى النَّبيُّ وَكَنَّ الإِنْسَانَ له ثلاثةُ أَحوالِ: إمَّا قائمٌ، أو قاعدٌ، أو مُضْطَجِعٌ، نَهَى النَّبيُّ عنِ الشُّرْبِ قائمًا، وورَدَ في حديثِ جابِرٍ عند مُسْلِمٍ أَنَّهُ عَلَيْكِمْ (زَجَرَ أَنْ يَشْرَبَ التَّخْريم. الرَّجُلُ قائمًا»(٢)، وهذا يدلُّ على التَّحْريم.

ولكنْ قد وردتْ أحاديثُ تدلُّ على أنَّ النَّهْيَ ليس للتَّحْريم، فقد ثَبَتَ عنِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ- أنَّهُ شَرِبَ مِن ماءِ زَمْزَمَ قائمًا (٢)، وثَبَتَ أنَّهُ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ- أنَّهُ شَرِبَ مِن ماءِ زَمْزَمَ قائمًا (٢)، وثَبَتَ أنَّهُ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الأشربة، باب كراهية الشرب قائمًا، رقم (٢٠٢٦)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِيَّذِيمَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الأشربة، باب كراهية الشرب قائمًا، رقم (٢٠٢٤)، من حديث أنس رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب ما جاء في زمزم، رقم (١٦٣٧)، ومسلم: كتاب الأشربة، باب في الشرب من زمزم قائها، رقم (٢٠٢٧)، من حديث ابن عباس رَضِّالِيَّهُ عَنْهُمَا.

قامَ في الليلِ إلى شنِّ مُعَلَّقِ فشَرِبَ منه قائمًا (١) ، ومعلومٌ أنَّ المُحَرَّمَ لا يُستباحُ بمثلِ هذا الأمْرِ السَّهلِ؛ إذْ إنَّ المُحرَّمَ لا تُبيحُهُ إلا الضَّرورةُ؛ لقولِهِ تَعالى: ﴿وَقَدْ فَصَلَ لَكُم مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إلَّا مَا آضَطُرِرَتُمْ إلِيَهِ ﴾ [الانعام:١١٩]، فالنَّهْيُ عن الشُّرْبِ قائمًا ليس للتَّحْريمِ، وإنَّما هو للكراهةِ، بدليلِ أنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ - شَرِبَ للتَّحْريمِ، وإنَّما هو للكراهةِ، بدليلِ أنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ - شَرِبَ قائمًا مِن غيرِ ضَرورةٍ، والمُحَرَّمُ لا يجوزُ إلا لضَرورةٍ، فلمَّا شَرِبَ النَّبيُّ عَيْلِهُ مِن غيرِ ضرورةٍ دلَّ على أنَّ الشَّرْبَ قائمًا ضرورةٍ دلَّ على أنَّ الشَّرْبَ قائمًا مَن كراهمَةُ شديدةٌ، وليس مُحَرَّمًا بمعنى أنْ يَأْثُمَ الإنْسانُ به.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

النَّهْ يُ عنِ الشُّرْبِ قائمًا؛ وقد عَلِمْتُم أنَّ النَّهْ يَ هنا للكراهةِ، فإنْ كانَ ثَمَّ حاجةٌ فلا بَأْسَ، مثلُ أنْ تكونَ مثلًا البرَّادةُ رفيعةً، وليس هناك إناءٌ تَتَمَكَّنُ منَ الشُّرْبِ به وأنت قاعدٌ، فهنا لا بَأْسَ أنْ تَشْرَبَ قائمًا للحاجةِ، ومثلُ ذلك إذا كانَ المكانُ ضَيِّقًا وفيه زحامٌ كما يُوجَدُ في مواسِمِ الحجّ، والجلوسُ ربَّما يُؤذيكَ أو يُؤذي غَيْرَكَ، فلا بَأْسَ أيضًا أنْ تَشْرَبَ قائمًا، وهذا موجودٌ بكثرةٍ في المسجدِ الحرام.

فإنْ قيلَ: قُلْنا: الصَّحيحُ أنَّ الشُّرْبَ قائمًا مكروةٌ كراهةً شديدةً، وتَعَلَّمْنا مِن قبلُ أنَّ النَّبيَ عَلَيْةٍ لا يفعلُ شيئًا مَكْروهًا، ألا نقولُ هنا بقاعدةِ الإمامِ الشَّوْكانيِّ وَمَهُ النَّبيَ عَلَيْةٍ نَهَى عنه للتَّحْريمِ، ثم فعلَهُ للجوازِ (٢)، بدلا منَ الضَّرورةِ.

⁽١) أخرجه أحمد (٦/ ٤٣٤)، والترمذي: كتاب الأشربة، باب ما جاء في الرخصة في ذلك [اختناث الأسقية]، رقم (١٨٩٢)، وابن ماجه: كتاب الأشربة، باب الشرب قائمًا، رقم (٣٤٢٣)، من حديث كبشة الأنصارية رَضَالِيَّةُ عَنْهَا.

⁽٢) نيل الأوطار (٨/ ٢٢٢).

قُلْنا: لا نقولُ هذا؛ لآنَّهُ لم تَكُنْ ضَرورةٌ في كُلِّ ما رُوِيَ فيه أَنَّهُ شَرِبَ عَلَيْ قائمًا، فحينَ شَرِبَ مِن زَمْزَمَ واضحٌ أَنَّهُ لم تَكُنْ ضرورةٌ، أمَّا الشُّرْبُ منَ السِّقاءِ المُعَلَّقِ فقد تكونُ ضرورةً، وقد لا تكونُ، فكانَ منَ المُمْكِنِ أَنْ يَحْمِلَ السِّقاءَ أو يُنْزِلَهُ ويَشْرَبَ أو يَنْتَظِرَ حتى يأتي بإناءٍ، والبيوتُ لا تَخْلو مِن إناءٍ، فالظَّاهرُ - واللهُ أعلمُ - ويَشْرَبَ أو يَنْتَظِرَ حتى يأتي بإناءٍ، والبيوتُ لا تَخْلو مِن إناءٍ، فالظَّاهرُ - واللهُ أعلمُ الثَّد الحاجةِ، فلا نقولُ: إنَّ فِعْلَ الرَّسولِ يَدُلُّ على الجُوازِ كما ينحاهُ بعضُ العُلَماءِ، بل نقولُ: إنَّ فِعْلَ الرَّسولِ هنا للحاجةِ.

٢- أنَّ الشَّريعة الإسلاميَّة ليست مُخْتَصرة على العباداتِ كما زَعَمَهُ بعضُهم؛
 وقال: إنَّ الشَّريعة الإسلاميَّة تُنظِّمُ الصِّلة بين اللهِ وبين العَبْدِ، ولا تُنظِّمُ الصِّلة بين اللهِ وبين العَبْدِ، ولا تُنظِّمُ حالَ الإنسانِ في أَكْلِهِ وشُرْبِهِ، فنقولُ: إنَّ الشَّريعة الإسلاميَّة شاملةٌ لكلِّ شَيْءٍ يحتاجُهُ النَّاسُ في مَعاشِهم ومَعادِهم، فإنَّ الشَّريعة بَيَّنتُهُ وفَصَّلَتْهُ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَبَ بَئِيكَنَا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النحل: ١٩].

وكما بَيَّنَتِ الشَّريعةُ هنا آدابَ الشُّرْبِ بَيَّنَتْ كذلك آدابَ اللُّبْسِ والخلعِ وغير ذلك، ويَأْتِي ذلك في الحَديثِ الذي بعدَهُ.

....

١٤٥٨ - وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ، وَإِذَا نَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشِّمَالِ، وَلْتَكُنِ الْيُمْنَى أَوَّلَهُمَا تُنْعَلُ، وَآخِرَهُمَا تُنْزَعُ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب ينزع نعله اليسرى، رقم (٥٨٥٥)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب استحباب لبس النعل في اليمنى أولًا، رقم (٢٠٩٧)، من حديث أبي هريرة رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

الشَّرحُ

وهذا منَ الآدابِ الشَّرْعيَّةِ أيضًا في اللِّباسِ.

قولُهُ ﷺ ﴿ إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ ﴾ أي: لَبِسَ نَعلًا ﴿ فَلْيَبُدَأُ بِالْيَمِينِ، وَإِذَا نَزَعَ ﴾ أي: خَلَعَ، ﴿ فَلْيَبُدَأُ بِالشِّمَالِ ﴾ والحِحْمةُ مِن ذلك أنَّ الأصلَ هو البداءةُ باليمينِ إلا فيها هو ذُلُّ لها ونقصٌ لها، فلْيَبْدَأُ باليسارِ ؛ ولهذا أخَذَ الفُقَهاءُ مِن هذا قاعدةً فقالوا: ثُقَدَّمُ اليُسْرِي للأَذِي، واليُمْنِي لِهَا سِواها، فصارتِ اليُمْنِي تَأْخُذُ مِنَ الأعْمالِ أكثرَ عَمَّا تَأْخُذُهُ اليُسْرِي، وفي هذا الحديثِ أنَّهُ إذا انْتَعَلَ يَبْدَأُ باليمينِ وإذا خَلَعَ يَبْدَأُ باليسارِ.

وقد قُلْنا: يُقَدِّمُ اليَمينَ لِما في ذلك مِن إكْرامِها بتَقْديمِها باللِّباسِ، وتُؤَخَّرُ عند الخَلْعِ لِما في ذلك أيضًا مِن إكْرامِها بإبقاءِ اللِّباسِ عليها، ويَبْدَأُ بالشِّمالِ مِن أجلِ تَعْريَتِها منَ اللِّباسِ قبلَ أَنْ تُعَرَّى اليمينُ.

قولُهُ ﷺ (وَلْتَكُنِ الْيُمْنَى أَوَّلَهُمَا تُنْعَلُ الله قد يقولُ قائلٌ: هل هذه الجُمْلَةُ مُؤكِّدةٌ لِما سَبَق، أم تفيدُ معنى آخَرَ ؟ والجوابُ: أنْ نَأْخُذَ بقاعدةٍ معروفةٍ، وهي (إذا دارَ الكَلامُ بين أنْ يَكونَ تَوْكيدًا أو تَأْسيسًا فالأصلُ أَنَّهُ تأسيسٌ) ؟ لأنَّ التَّوْكيدَ لا يفيدُ معنى جديدًا ؛ إذْ هو المَعْنى الأوَّلُ لكنَّهُ مُؤكِّدٌ، أمَّا التَّأْسيسُ فيفيدُ معنى جديدًا ، إذَنْ فقولُهُ: ﴿ وَلْتَكُنِ الْيُمْنَى أَوَّلَهُمَا تُنْعَلُ ، وَآخِرَهُمَا تُنْزَعُ الله فائدةٌ غيرُ الأولى ، وهي الإشارةُ إلى أنّهُ يَلْبَسُ اليُمْنى لُبْسًا كاملًا ، حتى وإنِ احتاجَتْ إلى علاجِ كالرَّبْطِ ونَحْوِه ، فبعضُ النِّعالِ لها سيورٌ تحتاجُ إلى ربطٍ وإلا سَقَطَتْ منَ الرِّجْلِ ، فإذا قُدِّرَ أنَّ هذه النِّعالِ لها سيورٌ تحتاجُ إلى ربطٍ وإلا سَقَطَتْ منَ الرِّجْلِ ، فإذا قُدِّرَ أنَّ هذه النِّعالِ تحتاجُ إلى عقدٍ وربطٍ ؛ فنقولُ: لا تَلْبَسِ اليُسْرى حتى تَرْبُطَ اليُمْنى

وتَنْتَهِيَ مِن لُبْسِها نهائيًّا؛ ولذلك نهى النَّبيُّ عَلَيْهُ أَنْ يَنْتَعِلَ الرَّجُلُ قائمًا الْنَعَلَ النَّعَلَ قائمًا في عهدِ الرَّسولِ عَيَنهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ غالِبُها تحتاجُ إلى ربطٍ، فإذا كانَ قائمًا انْتَعَلَ قائمًا وأرادَ أَنْ يَرْبُطَها إذا رَفَعَ رِجْلَهُ ربَّهَا يَسْقُطُ على قفاهُ، وإنْ خَفَضَ رأسَهُ فكذلك أيضًا يكونُ على وجهٍ غيرِ مُسْتطاعٍ؛ أمَّا إنْ كانتِ النِّعالُ ممَّا لا يحتاجُ إلى مُعالجةٍ فليس فيه نَهْيٌ.

ومثلُ اللّباسِ الذي له أكمامٌ يَبْدَأُ باليمينِ لُبْسًا، وباليسارِ خَلْعًا، وكذلك الجوارِب، فإنّهُ يَبْدَأُ لُبْسًا بالأَيْمَنِ ويَخْلَعُ ابتداءً بالأَيْسَرِ، فلا تَلْبَسْ جَوْرَبَ اليُسْرى حتى تُكْمِلَ جَوْرَبَ اليُمْنى، بأنْ تَشُدّهُ حتى يصلَ إلى مُنْتهاهُ في السّاقِ، ولا يَكْفي أنْ تَلْبَسَهُ حتى تُغطّي القَدَمَ.

قولُهُ: «مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ»؛ في حاشيةِ نُسْخةٍ: وفي بعضِ نُسَخِ البلوغِ (أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ إلى قولِهِ: «بالشّمالِ» وأَخْرَجَ باقيَهُ مالِكٌ والتَّرْمِذِيُّ وأبو داود) والصَّوابُ أَنَّهُ مُتَّفَقٌ عليْهِ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- شمولُ الشَّريعةِ الإسْلاميَّةِ؛ حتى علَّمَ النَّبيُّ عَيَّكِا أُمَّتَهُ كُلَّ شَيْءٍ، وقد شَهِدَ الأعداءُ بذلك، قالَ رجلٌ منَ المُشْركينَ لسَلْهَانَ الفارسيِّ رَضِيَلِلَهُ عَنْهُ: علَّمَكُم نَبيُّكُم الأعداءُ بذلك، قالَ رجلٌ منَ المُشْركينَ لسَلْهَانَ الفارسيِّ رَضِيَلِللَهُ عَنْهُ: علَّمَكُم نَبيُّكُم حتى الخِراءة، قالَ: «أَجَلْ لَقَدْ نَهَانا أَنْ نَسْتَقْبِلَ القِبْلةَ بِغائِطٍ أَو بَوْلٍ، وأَنْ نَسْتَنْجِيَ حتى الخِراءة، قالَ: «أَجَلْ لَقَدْ نَهَانا أَنْ نَسْتَقْبِلَ القِبْلةَ بِغائِطٍ أَو بَوْلٍ، وأَنْ نَسْتَنْجِيَ

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب اللباس، باب في الانتعال، رقم (۱۳۵)، من حديث جابر بن عبد الله رضاً للله وأخرجه الترمذي: كتاب اللباس، باب ما جاء في كراهية أن ينتعل الرجل وهو قائم، رقم (۱۷۷۵)، وابن ماجه: كتاب اللباس، باب الانتعال قائما، رقم (۱۷۷۵)، من حديث أبي هريرة رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُ.

باليمينِ، وأَنْ نَسْتَنْجِيَ بأقلَ مِن ثلاثةِ أَحْجارٍ، وأَنْ نَسْتَنْجِيَ برجيعٍ أَو عَظْمٍ »(١)، فانظُرْ إلى المُشْرِكِ يقولُ: عَلَّمَكُم كُلَّ شَيْءٍ، وسلمانُ صدَّقَهُ.

٢- تكريمُ اليمينِ بالتَّقديمِ؛ وانْظُرْ إلى الحُكْمِ الشرعيِّ كيف وافَقَ الحُكْمَ القَدريَّ، فجعَلَ اللهُ تَعالَى اليُمنى أَقْوى منَ اليُسْرى، هذا في غالبِ النَّاسِ، وإنْ
 كانَ بعضُ النَّاسِ قد تكونُ يُسْراهُ أَقْوى، لكنَّ هذا نادرٌ، فقدَّمَ اللهُ اليمينَ قَدَرًا وقَدَّمَها شَرْعًا.

٣- جوازُ تَرْكِ النَّعْلِ؛ لقولِهِ عَلَيْهِ: «إِذَا انْتَعَلَ»، ولكنَّ هذه الفائدة فيها شَيْءٌ منَ الخفاءِ، وقد تكونُ غيرَ مَقْبُولَةٍ؛ لأنَّ قولَهُ: «إِذَا انْتَعَلَ» لا يَدُلُّ على أنَّ النَّعلَ واجبٌ، أو غيرُ واجِب.

فإنْ قال قائلٌ: وهل الأفضلُ أنْ يَنْتَعِلَ الإنْسانُ دائيًا، أو الأفضلُ أنْ يَخْتَفِيَ دائيًا، أو الأفضلُ أنْ يَفْعَلَ هذا مرَّةً وهذا مرَّةً؟ دائيًا، أو الأفضلُ أنْ يَفْعَلَ هذا مرَّةً وهذا مرَّةً؟

الجوابُ: الثَّالثُ والرابعُ، أي: يَنْبغي للإنسانِ أَنْ يَخْتَفِيَ أَحْيانًا ويَنْتَعِلَ أَحْيانًا، لِمَا رُواهُ أبو داودَ أَنَّ النَّبيَ ﷺ كَانَ يَنْهي عن كثرةِ الإرْفاهِ ويَأْمُرَهُم بالاحْتفاءِ أحيانًا(١)، لكنْ أيضًا يُلاحِظُ الأرْفَق، فلو كَانَ الإنسانُ في أرضٍ فيها شَوْكُ أو حَجَرٌ حادٌ، فهنا الأفضلُ أَنْ لا يَحْتَفِي؛ لأَنَّ لنَفْسِكَ عليك حقًّا، واللهُ عَنَهَجَلَّ يقولُ: ﴿ مَا يَفْعَكُ لُ اللّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرُنُكُمْ وَءَامَنتُمْ ﴾ [النساء:١٤٧]، فلا تُعَذَّبُ نَفْسَكَ وتقولَ: ﴿ اللهُ عَنَابِكُمْ إِن شَكَرُنُكُمْ وَءَامَنتُمْ ﴾ [النساء:١٤٧]، فلا تُعَذِّبُ اللهُ وقَدَمُكَ وتقولَ: ﴿ أَنَا معتادٌ على الخُشُونَةِ » وتطأُ على أرضٍ كلُّها شَوْكُ، ولا تَخْرُجُ إلا وقَدَمُكَ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب الاستطابة، رقم (٢٦٢)، من حديث سلمان رَضِّ اللهُ عَنهُ.

⁽٢) أخرَجه أحمد (٦/ ٢٢)، وأبو داود: كتاب الترجل، رقم (١٦٠)، من حديث فضّالة بن عبيد رَضِّاَللَهُ عَنْهُ.

كلُّها مملوءةٌ بالشوكِ! هذا غلطٌ، لكنْ إذا لم يَكُنْ هناك ضررٌ ولا أذًى، فالأفضلُ أَنْ تَحْتَفِيَ أَحْيانًا وتَنْتَعِلَ أَحْيانًا.

٤- أنَّ الإنسانَ يَنْبغي له إحكامُ الشيء؛ لقولِه ﷺ: «أَوَّلَهُمَا تُنْعَلُ»، أي: تُصْلَحُ
 حتى تكونَ نعلًا مُسْتقيهًا، وهذا شاملُ لكلِّ اللِّباسِ، فكُلُّ اللِّباسِ يَنْبغي للإنسانِ
 أنْ يُتْقِنَهُ إذا تَلَبَّسَ به، ومِن إتْقانِهِ أَنْ يُتِمَّ الإنسانُ أَزْرارَهُ.

ولكنْ رُوِي عن النَّبِيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم - أَنَّهُ كَانَ ذَاتَ يومٍ قَدَ فَتَحَ أَزْرارَهُ(١)، وقد ظنَّ بعضُ النَّاسِ أَنَّ هذا من السُّنَّةِ، فصار يَرى من التَّقَرُّبِ إلى اللهِ عَنَهَجَلَّ والتَّعَبُّدِ له أَنْ يَفُكَّ أَزْرارَهُ، ولكنَّ هذا مِن سوءِ الفَهْم، ومِن أكثرِ ما يكونُ مِن ضررٍ على الإنسانِ أَنْ يسوءَ فهمهُ للنُصوصِ، فهل منَ المَعْقولِ أَنَّ الرَّسولَ مِن ضررٍ على الإنسانِ أَنْ يسوءَ فهمهُ للنُصوصِ، فهل منَ المَعْقولِ أَنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلاهُ وَصَع الأزاريرَ لا ليُزِرَّها؟ أبدًا، فالرَّسولُ ما وضع الأزاريرَ في قميصِ الله ليُزِرَّها، وإلا فها فائِدَتُها؟! فإذا رآهُ أحدٌ في يومٍ منَ الأيَّامِ أَنَّهُ قد فكَّ أزرارَهُ فنَعْلَمُ علمَ اليقينِ أو يَعْلِبُ على الظنِّ جدًّا أَنَّ ذلك حَدَثَ لسببٍ، فإمَّا أَنْ يكونَ لشدَّة الحرارةِ، أو لحرارةٍ في صَدْرِه، فأحيانًا يكونُ في صدرِ الإنسانِ حرارةٌ فيحتاجُ إلى المُولِيحِ وتَبْريدٍ أو لغيرِ ذلك منَ الاحتهالاتِ الكثيرةِ، وإذا وُجِدَ احتهالُ واحدٌ سَقَطَ ترويحٍ وتَبْريدٍ أو لغيرِ ذلك منَ الاحتهالاتِ الكثيرةِ، وإذا وُجِدَ احتهالُ واحدٌ سَقَطَ الاسْتدلالُ، فكيف إذا وُجِدَتِ احْتهالاتٌ كثيرةٌ؟! ونحنُ يَغْلِبُ على ظَنَنا أَنَّ الرَّسولَ لم يَضَعْ أزاريرَ لمُجَرَّدِ أَنْ يَرى النَّاسُ أَنَّ له أزاريرَ، بل يَشُدُّها، ولكنْ حكما سَبقَ لم يَضَعْ أزاريرَ لمُجَرَّدِ أَنْ يَرى النَّاسُ أَنَّ له أزاريرَ، بل يَشُدُّها، ولكنْ حكما سَبقَ لم

⁽۱) أخرجه أحمد (٣/ ٤٣٤)، وأبو داود: كتاب اللباس، باب في حل الأزرار، رقم (٤٠٨٢)، وابن ماجه: كتاب اللباس، باب حل الأزرار، رقم (٣٥٧٨)، من حديث معاوية بن قرة، عن أبيه، قال: «أتيت رسول الله عليه في رهط من مزينة فبايعناه، وإن قميصه لمطلق»، قال أحد رواة الحديث: فما رأيت معاوية ولا ابنه في شتاء قط، ولا حر إلا مطلقي أزرارهما لا يزرانه أبدا.

بعضُ النَّاسِ يَفْهَمُ النُّصوصَ على غيرِ الوجهِ بالصَّوابِ.

فإنْ قال قائلٌ: وهل يُقاسُ على النِّعالِ ما سِواها في مسألةِ البَداءةِ باليمينِ عند اللَّبْسِ وباليسارِ عند الحَلْع؟

الجواب: نعم؛ لأنَّ القِياسَ هنا واضحٌ ظاهرٌ جليٌّ، فالبدءُ باليمينِ عند اللَّبْسِ وَجَبَ إِكْرامًا لليمينِ أيضًا؛ لتكونَ هي الآخِرةُ في وَجَبَ إِكْرامًا لليمينِ أيضًا؛ لتكونَ هي الآخِرةُ في إِزالَةِ اللِّباسِ عنها، ومثلُ ذلك إذنْ لو أرادَ الإنسانُ أنْ يَلْبَسَ القميصَ، فلو أرادَ أنْ يَلْبَسَ القميصَ، فلو أرادَ أنْ يَلْبَسَ القميصَ يبدأُ باليمينِ، وإذا أرادَ خَلْعَهُ بدأً باليسارِ.

وسؤالٌ أهْمِسُ به في أُذُنِ كُلِّ واحدٍ منكم: هل أنت تَفْعَلُ هذا؟

وعلى كُلِّ حالٍ: إنَّ الشيطانَ يُسْيِ الإنْسانَ كثيرًا، لكنْ منَ الآنَ إنْ شاءَ اللهُ تَفَطَّنَ لهذه السُّنَّةِ، فإذا أَرَدْتَ أَنْ تَلْبَسَ ابدأ باليمينِ، وإذا أَرَدْتَ أَنْ تَخْلَعَ ابْدَأُ باليسارِ، وأنا أُشاهِدُ كثيرًا منَ النَّاسِ الآنَ عندما يريدُ أَنْ يَخْلَعَ نعليْهِ لا يُبالي إنْ كانَ يَخْلَعُ اليمينَ أو يَخْلَعُ اليسارَ، لكنْ كُنْ مُنْتَبِهًا، وعندما تريدُ أَنْ تَخْلَعَ النَّعْلَ ابْدَأُ بالشهالِ، وعندما تريدُ أَنْ تَلْبَسَ ابْدَأُ باليمينِ.

لكنْ هنا سؤالٌ، وهو: إذا كانَ الإنسانُ يريدُ أنْ يَخْلَعَ النَّعْلَ الذي يَتَوَضَّأُ به، ويَلْبَسَ النَّعْلَ الذي يَتَوَضَّأُ به،

فلو بدأ بالخَلْعِ باليسارِ حينئذِ يُدْخِلُ اليسارَ في النَّعْلِ الأُخْرى قبلَ اليمينِ، ولو أرادَ أَنْ يُدْخِلَ اليُمْنى في النعلِ الجديدِ أَوَّلًا فإنَّهُ سيُخْرِجُها أَوَّلًا منَ النَّعلِ الذي يَلْبَسُهُ، وأيضًا سيكونُ مُخَالِفًا، وهو لا يريدُ أَنْ يَضَعَ رِجْلَيْهِ في الأرْضِ كي لا تَتَلَوَّثَ قدمُهُ بالطينِ أو الترابِ، فنقولُ: يَخْلَعُ اليسارَ مِن نعالِ الوُضوءِ ويدوسُ بها على قدمُهُ بالطينِ أو الترابِ، فنقولُ: يَخْلَعُ اليسارَ مِن نعالِ الوُضوءِ ويدوسُ بها على

نفسِ النَّعْلِ، ثم يَخْلَعُ اليُمْنى مِن نعالِ الوُضوءِ ويَلْبَسُ بِهَا أَوَّلًا نعالَ الخُروجِ، ثم يُدْخِلُ اليسارَ، أي: لا يُكْمِلُ خلعَ اليُسْرى، يَخْلَعُ بَعْضَها فهو يَضَعُها على النَّعلِ منَ الخارِج.

لأنّه لو بدأ باليمين فخَلَعَها أوَّلا مِن أجلِ أَنْ يُلْبِسَها أوَّلا فِي النَّعْلِ الأُخْرى صارَ الآنَ فعلَ خلافَ السُّنَّةِ لتَحْصيلِ السُّنَّةِ، لكنْ إذا قُلْنا: اخْلَعِ اليُسْرى أولًا فعلَ سُنَّةً مقصودةً بذاتِها، ثم يكونُ عدمُ فِعْلِهِ للسُّنَّةِ الثَّانيةِ مِن أجلِ الأُجْرِ، فيَبْدَأُ وَعَلَ سُنَّةِ الثَّانيةِ مِن أجلِ الأُجْرِ، فيبُدَأُ وَقَلا بِالسُّنَةِ الأُولى، وهي خلعُ الشِّمالِ، ثم إنْ تَيَسَّرَ له أنْ يَبْدَأَ باليمينِ فِي لُبْسِ النِّعالِ الثَّانيةِ، وإلا سَقَطَ عنه للعَجْزِ، لكنْ ما ذكرْتُهُ أوَّلاً مِن أَنَّهُ يُخْرِجُ اليُسْرى ويدوسُ بها على النَّعْلِ الأوَّلِ مِن خارج، صارَتْ غيرَ مَلْبوسةٍ الآنَ، ثم يُخْرِجُ اليُمْنى ويُلْبِسُ بها على النَّعْلِ الأوَّلِ مِن خارج، صارَتْ غيرَ مَلْبوسةٍ الآنَ، ثم يُخْرِجُ اليُمْنى ويُلْبِسُ بها النَّعلَ الثَّانيَ أوَّلاً، فهذا حلَّ لا بَأْسَ به، ونَرْجو اللهَ التَّوفيقَ.

فإنْ قيلَ: بعضُ النِّعالِ قد تَفْسُدُ من ذلك؟

قُلْنا: الفسادُ يَكُونُ بسببِ الماءِ، ويكونُ ذلك في نعلِ الخُروجِ، لكنَّ الكَلامَ على نعلِ الماءِ، وما هي بفاسدةٍ مِن ذلك، إذَنْ يَسْقُطُ هذا الاعتراضُ.

١٤٥٩ - وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَمْشِ أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ، وَلَيْنُعِلْهُمَا جَمِيعًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب لا يمشي في نعل واحدة، رقم (٥٨٥٦)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب استحباب لبس النعل في اليمنى أولا، رقم (٢٠٩٧)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَاللَّهُ عَنْهُ.

الشَّرحُ

هذا أيضًا منَ الآدابِ، فلا تمشِ بنعلٍ واحدةٍ، ولكنْ إمَّا أَنْ تَلْبَسَهُما جميعًا، أو تَخْلَعَهُما جميعًا، وظاهرُ الحكديثِ أنَّهُ لا فَرْقَ بين أَنْ يَكُونَ المشيُ بنعلٍ واحدةٍ عن قُرْبِ أو عن بُعْدٍ، فأحيانًا تكونُ النعلُ قد بَعُدَتْ قليلًا عن الأُخْرى، فيلبَسُ النَّعْلَ ويَمْشي خُطُوةً أو خُطُوتينِ ليَلْبَسَ الأُخْرى، ولكنَّ الحكديثَ يدلُّ على أنَّهُ لا يفعلُ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- النّهْ يُ عن لُبْسِ النّعْلِ في رِجْلٍ واحدةٍ؛ لقولِهِ ﷺ: «لَا يَمْشِ أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ»، ويُسْتَثْنى مِن ذلك ما إذا كانَ هناك ضَرورةٌ، مثلُ أنْ تَكونَ إحْدى الرِّجْلينِ فيها جُروحٌ لا يَتَمَكَّنُ معها مِن لُبْسِ النَّعْلِ، فهنا نقولُ: لا بَأْسَ أنْ تَمْشِيَ بنعْلٍ واحدةٍ مِن أجلِ الضَّرورةِ، أو تكونُ الرِّجْلُ الأُخْرى في جَبيرةٍ أو جِبْسٍ، ولا يُمْكِنُ أنْ يَنْتَعِلَ، فنقولُ: هذا أيضًا للضَّرورةِ.

فإنْ قالَ قائلٌ: ما الحِكْمةُ من ذلك؟

قُلْنا: ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ العلمِ إلى أَنَّ الجِكْمةَ مِن ذلك هو العدلُ بين أعْضاءِ البَدَنِ، فلا يُمْكِنُ أَنْ نَجْعَلَ بعضَ البدنِ مُنْتَعِلًا وبَعْضَهُ حافيًا.

٢- جوازُ الانْتعالِ وعَدَمُهُ؛ لقولِهِ ﷺ: «وَلْيُنْعِلْهُمَا جَمِيعًا، أَوْ لِيَخْلَعْهُمَا جَمِيعًا»،
 وهذه للتَّخييرِ، فيجوزُ للإنسانِ أَنْ يَنْتَعِلَ، ويجوزُ أَنْ يَمْشِيَ حافيًا.

فإنْ قالَ قائلٌ: مَشْيُ الإنسانِ اليومَ حافيًا يَكُونُ مَحَلَّ انتقادٍ.

قُلْنا: نعم هو مَحَلُّ انتقادٍ منَ المُتْرَفينَ، لكنَّهُ مَحَلُّ إعجابٍ منَ الحَريصينَ على السُّنَّةِ، فالمُتْرَفُ سوف يَنْظُرُ إلى مَنْ يَمْشي حافيًا نَظْرةَ اسْتِنْكارٍ، لماذا يَمْشي

حافيًا؟! لكنَّ الذي يريدُ السُّنَّةَ ينظرُ إليه نظرةَ إعْجابٍ؛ حيث طَبَّقَ ما كانَ مِن سُنَّةِ الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليْهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ.

لو قالَ قائلٌ: وهل مثلُ ذلك أنْ يَلْبَسَ نَظَّارةً واحدةً في إحْدى عَيْنَيْهِ دون الأُخْرى؟

قُلْنا: قَد يَرِدُ أَنْ تَكُونَ إِحْدى العَيْنَيْنِ مريضةً تحتاجُ إِلَى مَا يَخْفَظُهَا عَنِ الهواءِ، وعن الشَّمْسِ، ولا تكونُ الأُخْرى كذلك، لكنْ إذا كانَ بغيرِ حاجةٍ، كإنسانٍ يريدُ أَنْ يَضَعَ نظَّارةً مَفْتوحةً على إحْدى عَيْنَيْهِ، وثابتةً على الأُخْرى، فأنا عندي أنَّهُ أشدُّ منَ الرِّجْلِ؛ لأَنَّك إذا مَشَيْتَ بين النَّاسِ في هذه الحالِ فسوف يَنْتَقِدونكَ، ويقولونَ: ماذا أصاب الرَّجُلَ؟! فلذلك لا يَلْبَسُ نظَّارةً واحدةً في عينٍ دون الأُخْرى.

فإن قِيلَ: وهل مثلُ ذلك السَّماعةُ لإحْدى الأُذُنينِ دون الأُخْرى؟

الجوابُ: الظَّاهرُ أَنَّهُ ليس مِثْلَها، وإنْ كنتُ أميلُ إلى أَنَّهُ يَنْبغي أَنْ يُساوِيَهُما، لكنْ ليس منَ النَّهْي.

فإن قِيلَ: وهل مثلُ ذلك ما يَصْنَعُهُ بعضُ النِّساءِ اليومَ فتَمْلَأُ إحْدى يَدَيْها بالحُلِيِّ، وتَدَعُ الأُخْرى ليس فيها شيئَ، أو ليس فيها إلا الساعةُ فقط؟

والجوابُ: الظَّاهرُ أَنَّهُ مِثْلُهُ؛ لأنَّ العادة مِن عهدِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَإِلى يَضْرِبَنَ الآنَ فيها نعلمُ، أنَّ الحُرِلِيَّ يَكُونُ باليديْنِ جميعًا، أو بالرِّجْلينِ جميعًا، ﴿ وَلَا يَضْرِبَنَ بِالرَّجْلِهِنَ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَ ﴾ [النور: ٣١]، لكنَّ بعض النِّساءِ الآنَ اتَّخَذْنَ ما يُسمُّونَهُ بالموضةِ الجديدةِ، فصارَ بعضُ النِّساءِ تَمْلاُ إحْدى يَدَيْها بالحُلِلِّ، وتدعُ الأُخرى ما فيها شَيْء، أو فيها الساعةُ فقط، فتكونُ يدُ غنيَّةً جدًّا والثَّانيةُ فقيرةً

أو مُعْدِمةً، ولو أنَّ هذا جَرى في زمنٍ سابقٍ لقالَ النَّاسُ: إنَّ هذه المرأةَ ليس عندها شَيْءٌ، فقيرةٌ، لم تَقْدِرْ إلا على يدٍ واحدةٍ.

فإنْ قيلَ: وهل هذا مثلُ السَّاعةِ، فيَلْبَسُ ساعتيْنِ واحدةً في اليُمْنى والثَّانيةَ في اليُسْرى؟

قُلْنا: العادةُ في السَّاعةِ أنَّها لا تُلْبَسُ إلا واحدةً، ولا يَلْبَسُ أحدٌ ساعتيْنِ، وكذلك الحاتمُ، لا نقولُ: إنَّهُ إذا لَبِسَ خاتمًا لَزِمَهُ أَنْ يَلْبَسَ خاتمينِ، وهذا شَيْءٌ جرتِ به العادةُ.

فإنْ قال قائلٌ: لكنْ هل يَضَعُهُ في اليُّمْني أو في اليُّسْرى؟

الجوابُ: هذه لا أرى فيها شيئًا، أيْ: إنْ وضَعَها في اليُمْنى فذاكَ، وإنْ وضَعَها في اليُمْنى فذاكَ، وإنْ وضَعَها في اليُسْرى فذاكَ؛ لأنَّ الرَّسولَ كانَ يَتَخَتَّمُ في اليسارِ، ويَتَخَتَّمُ في اليمينِ، أمَّا السَّاعاتِ فهي أقربُ للخاتمِ، لكنْ أيُّهما أيسرُ، أنْ تكونَ باليمينِ أو باليسارِ؟ غالبُ السَّاعاتِ باليسارِ، وبعضُ السَّاعاتِ باليمينِ، وكلا الأمْرَيْنِ جائزٌ، لكنِ اختارَ كثيرٌ منَ النَّاسِ أنْ تكونَ باليسارِ؛ لأنَّ اليمينَ عَلُّ العملِ والحركةِ، وبعضُ السَّاعاتِ يَتَأَثَّرُ بالحركةِ.

١٤٦٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضَالِلَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَنْظُرُ اللهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيلَاءَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

^{.....}

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب قول الله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَــَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ﴾، رقم (٥٧٨٣)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم جر الثوب خيلاء وبيان حد ما يجوز، رقم (٢٠٨٥).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «لَا يَنْظُرُ» أي نظرَ رحمةٍ وعطفٍ، وإنْ كانَ النَّظرُ العامُّ شاملًا لكُلِّ أحدٍ، لكنَّ النظرَ الخاصَّ -نظرَ الرَّحْةِ - يَنْتفي عن مِثْلِ هذا.

قولُهُ ﷺ: «نَوْبَهُ» والثوبُ يُطْلَقُ على كُلِّ مَلْبوسٍ مِن إزارٍ وسراويلَ وقميصٍ وغيرِهِ.

قُولُهُ ﷺ: «خُيلَاءَ» أي بَطَرًا وإعْجابًا وفَخْرًا.

وهذا النَّفْيُ وعيدٌ على مَنْ جَرَّ ثوبَهُ خُيلاءَ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

الباتُ النَّظرِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ؛ لأنَّ نفيةُ عمَّنِ اتَّصَفَ بصفةٍ ما؛ يدُلُّ على ثُبوتِهِ في خلاف ذلك، كما استدلَّ العُلَماءُ بقولِهِ تَعالَى: ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَبِهِمْ يَوْمَ لِلهِ لَمَحْجُونُونَ ﴾ [المطففين: ١٥]، على ثُبوتِ النظرِ إلى اللهِ عَنَّوَجَلَّ لأنَّهُ لمَّا حُجِبَ هؤلاءِ في حالِ الغَضَبِ، فإنَّهُ لنْ يُحْجَبَ الآخرونَ في حالِ الغَضَبِ، فإنَّهُ لنْ يُحْجَبَ الآخرونَ في حالِ الرِّضا.

٢- أنَّ جرَّ الثوبِ خُيلاء مِن كبائِرِ الذُّنوبِ؛ وجْهُهُ: الوعيدُ؛ لأنَّ كُلَّ ذنبٍ خُتِمَ بوعيدٍ فهو مِن كَبائِرِ الذُّنوبِ.

٣- أنَّ مَنْ جَرَّهُ بغيرِ خُيلاءَ فإنَّهُ لا يَسْتَحِقُّ هذا الوعيد؛ لأنَّ تقييدَ الحُكْمِ بوصفٍ يَسْتلزِمُ انْتفاءَ الحُكْمِ عند انْتفاءِ الوَصْفِ، وهذه قاعدةٌ مُفيدةٌ لطالِبِ العِلْمِ، والحكمُ المَوْجودُ معنا هو نَفْيُ النَّظرِ عمَّنْ جَرَّ ثوبَهُ خُيلاءَ، فالوصفُ أنْ يَكونَ الجَرُّ خُيلاءَ، فإذا كانَ بغيرِ خُيلاءَ فإنَّهُ لا يَسْتَحِقُّ هذا الوعيدَ.

ولكنْ يَبْقى النَّظرُ في حُكْمِ ذلك هل هو حرامٌ أم لا؟

فنقولُ: إذا كانَ مِن غير قَصْدِ وتَعَهَّدَهُ الإنْسانُ ورفَعَهُ فإنَّهُ ليس بحرامٍ، ودليلُ ذلك أنَّ أبا بكر الصِّدِّيقَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قالَ: يا رَسُولَ اللهِ! إِنَّ أَحَدَ شِقَّيْ إِزارِي وَدليلُ ذلك أنَّ أبا بكر الصِّدِّيقَ رَضَالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ له: «إِنَّكَ لَسْتَ مِمَّنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ يَسْتَرْخي عليَّ إلا أنِّي أَتَعَهَّدُهُ، فَقالَ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ له: «إِنَّكَ لَسْتَ مِمَّنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ يُحْيَلاءَ» (١).

وإنْ كانَ عن قَصْدٍ وليس خُيلاء، فعليْهِ عُقوبةٌ، لكنَّها دونَ انتفاءِ النَّظرِ، وهي قولُهُ ﷺ: «مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فَفِي النَّارِ»(١)، وهذه عقوبةٌ ليست كعقوبةِ انْتفاءِ النَّظرِ، بل هي أهونُ وأدْوَنُ؛ لأنَّ هذا يَقْتضي أنْ يَكُونَ العذابُ على ما حَصَلَتْ فيه المُخالفةُ، وهو ما كانَ أسفلَ منَ الكَعْبينِ.

إِذَنْ فلدينا ثلاثُ حالاتٍ:

الحالُ الأُولى: أَنْ يَكُونَ فوق الكَعْبينِ؛ وهذا جائزٌ، وأَكْمَلُهُ أَنْ يَكُونَ إلى نصفِ السَّاقِ.

الحالُ الثَّانيةُ: أَنْ يَكُونَ أَنْزَلَ مِنَ الكَعْبِينِ لغيرِ خُيلاءً؛ فهذا حرامٌ، بل منَ الكَبائِرِ، لكنَّ العُقوبةَ على مَنْ جَرَّ ثوبَه خُيلاءً؛ لأَنَّهُ يُعَذَّبُ بقدرِ ما حَصَلَتْ منه المُخالفةُ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي رَبِيَالِيَهُ، باب قول النبي رَبِيَالِيَّةِ: «لو كنت متخذًا خليلا»، رقم (٣٦٦٥)، من حديث ابن عمر رَضِيَالِشُهَنْهُا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار، رقم (٥٧٨٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

الحالُ النَّالِثَةُ: أَنْ يَجُرَّهُ خُيلاءَ؛ فهذا هو الذي عليه هذا الوعيدُ الشَّديدُ، مِنْ أَنَّ اللهَ تَعالَى لا يَنْظُرُ إليهم، وفي حديثِ أبي ذرِّ رَضَالِلَهُ عَنْهُ الذي رواهُ مُسْلِمٌ: «ثَلَاثَةٌ لا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، ولَهُمْ عَذابٌ أليمٌ» فزادَ لا يُكلِّمُهُم الله يَعَلِّمُهم، ولا يُزكِيهم، ولهم عذابٌ أليمٌ، إضافةً إلى أنَّهُ لا يَكلِّمُهم، ولا يُزكِّيهم، ولهم عذابٌ أليمٌ، إضافةً إلى أنَّهُ لا ينظرُ إليهم، قالوا: مَنْ هُم يا رسولَ اللهِ؟ خابوا وخَسِروا، فَقالَ عَلَيْهِ: «المُسْبِلُ، والمَنْقُقُ سِلْعَتَهُ بالحَلِفِ الكُاذِبِ»(۱).

فإنْ قالَ قائلٌ: ألا يُمْكِنُ أَنْ نُقَيِّدَ حديثَ: «مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فَفِي النَّارِ» بحديثِ: «لَا يَنْظُرُ اللهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيلَاءَ»؟

فالجواب: لا يُمْكِنُ؛ لأنَّ في هذه المسألةِ اخْتِلافَ العمَلَينِ واختلافَ الحُكْمَينِ، وإذا اخْتَلَفَ العَملانِ والحُكْمَانِ فلا تَقْييدَ لأَحَدِهِما بالآخَرِ؛ لأَنَّهُ لو قُيِّدَ لَزِمَ تكذيبُ أَحَدِهِما بالآخَرِ، وإنَّما يقيَّدُ إذا كانَ الحُكْمُ واحدًا، وإنِ اخْتَلَفَ السَّببُ، وعلى هذا فنقولُ: لا تَقْييدَ بينهما، وأنَّ ما أَسْفَلَ الكَعْبينِ في النَّارِ سَواءً كانَ خُيلاءَ أم غيرَ خُيلاء؛ لأنَّك لو قيَّدتَهُ بأَنَّهُ ما أسفلُ من الكَعْبينِ ففي النَّارِ إذا كانَ خُيلاءَ، فهذا عَملٌ غيرُ الأوَّلِ؛ فالأوَّلُ جرَّ ثوبَهُ خُيلاءَ، وحُكْمُهُ أَنَّهُ لا ينظرُ اللهُ إليه، والنَّانِي لَبِسَ الإزارَ أسفلَ من الكَعْبينِ فني عنظرُ اللهُ إليه، والنَّانِي لَبِسَ الإزارَ أسفلَ من الكَعْبينِ أَنَّهُ في النَّارِ فقط، ولم يَنْتفِ ومُناقضًا للآخِرِ؛ لأنَّ جزاءَ مَن كانَ أسفلَ منَ الكَعْبينِ أَنَّهُ في النَّارِ فقط، ولم يَنْتفِ عنه النَّظرُ، وجزاءُ مَن جرَّهُ خُيلاءَ انتفاءُ النَّظرِ، وهذا أشدُّ، وعلى هذا فلا يُمْكِنُ أَنْ في النَّارِ فقط، ولم يَنْتفِ عنه النَّظرُ، وجزاءُ مَن جرَّهُ خُيلاءَ انتفاءُ النَّظرِ، وهذا أشدُّ، وعلى هذا فلا يُمْكِنُ أَنْ يُقَيِّدُ أحدُهُما بالآخِرِ، بل كُلُّ واحدٍ منها عَملٌ مُسْتقِلٌ، وثوابُهُ وعِقابُهُ مُسْتَقِلٌ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار والمن بالعطية، رقم (١٠٦).

فتناقَضَ الحديثانِ؛ لأنَّ أَحَدَهُما يقولُ: لا ينظرُ اللهُ إليه، والآخَرَ يقولُ: ما أَسْفَلَ منَ الكَعْبينِ ففي النَّارِ، وإذا كانَ يختلفُ الحُكْمُ تَعَذَّرَ أَنْ نَحْمِلَ أَحُدَهُما على الآخَرِ؛ إذْ إنه يَلْزَمُ منه التَّناقُضُ بين الخبريْنِ.

مَسْأَلَةٌ: وهل يُسْتَثنى النِّساءُ مَنَّنْ جرَّ ثوبَهُ خُيلاءَ؟

نقولُ: النّساءُ رُخِّصَ لهنَّ بأنْ تَجُرَّ المرأةُ ثَوْبَها إلى شبر، وإلى ذِراعٍ؛ لئلَّا تَنْكَشِفَ أَقْدامُهُنَّ، فإنَّ النَّبيَ ﷺ رُوجعَ في ذلك، فأذِنَ إلى ذراعٍ (١)، وهذه الإطالةُ تكونُ منَ الكَعْبِ.

وكنّا نعهدُ منَ النّساءِ أنّهُنّا يُرْخينَ أذيالَ ثِيابِهِنّا إلى نحوِ ذِراعٍ، فتجدُ المرأة تَجُرُّ ذيلَ ثِيابِها وراءَها، أمّا الآنَ فالمرأةُ في بعضِ البلادِ الإسلاميَّةِ تَلْبَسُ ثَوْبها مِن أعْلى السَّاقِ، أو إلى نصفِ السَّاقِ، فينُكشِفُ القدمُ ونصفُ السَّاقِ، وربّها ارْتَفَعَ فوقَ ذلك أيضًا، فصارتِ المسألةُ بالعكسِ، مع أنَّ بعضَ الرِّجالِ يَجُرُّ ثوبَهُ إلى شبرٍ تَقْريبًا، فصارَ السَّافِ للرِّجالِ، نسألُ اللهَ الهداية.

مَسْأَلَةٌ: وهل يُقاسُ على الثوبِ ما سواهُ، فهل مثلًا يَكُونُ خُيلاءُ في العِمامةِ؟

الجوابُ: نعم، يُقاسُ عليه، وقد جاء في حديثٍ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فالعهامةُ يمكنُ أَنْ يَكُونَ فيها الخيلاء، وذلك بتكبيرها، بحيث يجعلُ عليها عَشْرَ ليَّاتٍ، أو عِشْرينَ ليَّةً، كها يَكُونُ بتطويلِ الذُّؤابةِ حتى تَصِلَ إلى قريبِ الأرْضِ، فهذه خُيلاء، وقد نصَّ على ذلك أهلُ العِلْم.

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب اللباس، باب ما جاء في جر ذيول النساء، رقم (١٧٣١)، والنسائي: كتاب الزينة، باب ذيول النساء، رقم (٥٣٣٦)، من حديث ابن عمر رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُا.

مَسْأَلَةٌ: وهل يقاسُ على ذلك الأكمام؟

الجوابُ: نعم، يقاسُ على ذلك، فإنَّ بعضَ النَّاسِ يَكُونُ عندهم خُيلاءُ في الأَكْمامِ، فتَجِدُ كُمَّهم واسعًا جدًّا على سعةِ القميصِ، فهذا خُيلاءُ.

إِذَنْ: فالضَّابِطُ في ذلك أنَّ ما خَرَجَ عن العادةِ فهو سرفٌ وخُيلاء، سواءً في العمامةِ، أو في المِشلحِ، أو في الثَّوبِ، أو في الإزارِ، أو في القميصِ؛ لأنَّ النَّبيَّ عَلَيْةٍ إذا ذَكَرَ الإزارَ مثلًا، فليس معنى هذا الاقتصارَ عليه، بل هذا كالمَثَلِ، أو لأنَّهُ في عهدِهِ غالبُ النَّاسِ يَلْبَسُ الإزارَ.

١٤٦١ - وَعَنْهُ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيمِينِهِ، وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبُ بِيمِينِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ، وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْهِ: "إِذَا أَكُلَ أَحَدُكُمُ» الإنسانُ يَتناوَلُ الأكْلَ بمُقْتضى الطَّبيعةِ؛ إِذَنْ: فليس هناك سُنَّةٌ في الأكْلِ نفسِهِ؛ لكنْ لو فُرِضَ أَنَّهُ أَضْرَبَ عنِ الطَّعامِ، صارَ الأكْلُ في حقّهِ حينئذٍ واجبًا لإنقاذِ نفسِهِ، وإذا مات في حالِ إضرابِهِ فقد قَتَلَ نفسَهُ، فيكونُ في النَّارِ خالدًا مُحُلَّدًا فيها، أمَّا الأكْلُ فإنَّهُ يكونُ بمُقْتضى الطَّبيعةِ، ومُقْتضى الطَّبيعةِ، ومُقْتضى الطَّبيعةِ ليس فيه تَأسِّ، كما عُرِفَ ذلك مِن أَفْعالِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما، رقم (٢٠٢٠).

لكنْ قد يَكُونُ هذا الشَّيءُ الذي بمُقْتَضى الطَّبيعةِ والجِبِلَّةِ يَكُونُ له صِفاتٌ مشروعةٌ، منها الأكْلُ باليمينِ؛ ولهذا قالَ ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيمِينِهِ»، وكذلك الشُّرْبُ باليمينِ، فكُونُكَ تَتناوَلُ الأكْلَ باليمينِ والشُّرْبَ باليمينِ هذا منَ السُّنَةِ المأمورِ بها، وسَيَأْتِي -إنْ شاءَ اللهُ- في الفَوائِدِ حِكْمُهُ.

ثم علَّلَ النّبيُّ عَلَيهِ الصّلَاةُ وَالسّلامُ الأَمْرَ بِذلك، بأنَّ الشَّيْطانَ يأكُلُ بشهالِهِ، ويَشْرَبُ بشهالِهِ، ونحنُ مَنْهيُّونَ عنِ اتّباعِ خُطواتِ الشَّيْطانِ، ﴿ يَتَأَيُّهَا الّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَنَبِعُواْ خُطُوَتِ الشَّيْطانِ فَإِنّهُ يَأْمُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنكرِ ﴾ [النور: ٢١]، خُطُوَتِ الشَّيْطانِ فَإِنّهُ يَأْمُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنكرِ ﴾ [البور: ٢١]، وقالَ تَعالَى أيضًا: ﴿ وَلَا تَتَبِعُواْ خُطُوَتِ الشَّيْطانِ إِنَهُ لَكُمْ عَدُوُّ مُبِينُ ﴾ [البقرة: ١٦٨]، وإذا كانَ كذلك فلن يَقودنا إلا إلى الشرِّ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- إكرامُ اليمينِ؛ وذلك لأنَّنا أُمِرْنا أنْ نَأْكُلَ بها، ومعلومٌ أنَّ الأكْلَ غِذاءٌ للبدنِ، فيكونُ المُتَفَضِّلُ بالغذاءِ هي اليدُ اليُمْني.

٢ - وجوبُ الأكْلِ باليمينِ؛ فإذا قالَ الطَّاعنُ: مِن أين أَخَذْتَ ذلك؟ قُلْنا: ليس منَ الأمْرِ وحدَهُ؛ لأنَّ أقْرَبَ أقوالِ العُلَماءِ رَحَهُمُ اللَّهُ أَنَّ ما كانَ منَ الآدابِ فالأمْرُ فيه للسَّخِبابِ، لكنْ مِن كونِ الشَّيْطانِ يَأْكُلُ بشمالِهِ، ويَشْرَبُ بشمالِهِ، فالأمْرُ هنا للوُجوبِ، ويُؤيِّدُ ذلك أنَّهُ وردَ بصيغةٍ أُخْرى: «لَا يَأْكُلْ بِشِمَالِهِ وَلَا يَشْرَبْ بِشِمَالِهِ» (١)، فاجتمع فيه الأمرُ بالأكْلِ باليمينِ، والنَّهْيُ عنِ الأكْلِ بالشَّمالِ.

والشُّرْبُ باليمينِ واجبٌ، والقاعدةُ الشَّرْعيَّةُ أنَّ الواجِبَ يَسْقُطُ مع العَجْزِ،

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب، رقم (٢٠٢/٢٠١).

فإذا كانَ الإنْسانُ لا يستطيعُ أَنْ يَرْفَعَ يدَهُ اليُمْنى لشللٍ، أو مَرَضٍ، أو ما أَشْبَهَ ذلك، جازَ له أَنْ يَأْكُلَ بالشِّمالِ للضَّرورةِ.

٢- تَحْرِيمُ الشُّرْبِ بالشِّمالِ؛ وإذا كانَ كذلك فإنَّ المُحَرَّمَ لا يرتفعُ التَّحْرِيمُ فيه إلا للضَّرورةِ؛ لقولِهِ تَعالَى: ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمُ مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ إِلَّا مَا اَضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ فيه إلا للضَّرورةِ؛ لقولِهِ تَعالَى: ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمُ مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ إِلَّا مَا اَضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ [الأنعام:١١٩]، وعلى هذا يَتَبَيَّنُ خَطأُ أولئك القومِ الذين إذا احْتاجوا إلى الماءِ على الطَّعامِ أخذوهُ بشِمالِهم، فهذا لا يجوزُ، ولو ادَّعى أنَّهُ يُلوِّثُ الكَأْسَ مثلًا أو الإناءَ، فجوابُنا على هذا أنْ نقولَ:

أولًا: يُمْكِنُ أَنْ تُمْسِكَ باليمينِ بدون تلويثٍ، فيُمْكِنُكَ أَنْ تَجْعَلَ الكأسَ مثلًا بين الإبهام والسَّبَّابةِ، وتُمُسِكَهُ مِن أسفلَ.

ثانيا: في الوقتِ الحاضرِ كثيرٌ منَ النَّاسِ يَشْربونَ بكُؤوسٍ لا يَشْرَبُ بها غَيْرُهم، بكؤوسِ البلاستيكِ، فيَشْرَبُ بها الإنْسانُ ثم تُرْمى، فلا يُلَوِّتُها على أحدٍ.

ثالثًا: لو قُدِّرَ لها أَنْ تَتَلَوَّثَ، فإنَّها لنْ تَتَلَوَّثَ بنجاسةٍ، إنها هو طَعامٌ، وليس في ذلك أكثرُ مِن أنَّ المرأة أو الخادمة تَغْسِلُ الإناءَ.

وتلوُّثُ الإناءِ بالطَّعامِ لا يَضْطَرُّ الإنْسانَ إلى أَنْ يَشْرَبَ بالشِّمالِ، لكنَّهُ التَّهاونُ، فَتَهاوُنُ النَّاسِ وتَقْليدُ بَعْضِهِم بعضًا هو الذي جَعَلُهم يُقْدِمونَ على هذا العَمَلِ المُحَرَّمِ.

فإنْ قيلَ: وإن كانت يُمْناهُ مَشْلُولةً، أو أكثرُ اعْتَهادِهِ على يُسْراهُ، فهل له أنْ يُمْسِكُها باليُسْرى، ويَعْتَمِدَ على اليُمْنى، ولكنْ في الواقِعِ أكثرُ اعْتَهادِهِ على اليُسْرى، فيا حُكْمُهُ؟

قُلْنا: هذا أهونُ مِن أَنْ يَشْرَبَ باليسارِ خالصًا، فإنْ أَسْنَدَ إلى اليمينِ فلا بَأْسَ، وإنْ كانتِ اليُمْنى هي الأصلُ، بأَنْ يَضَعَ الإناءَ عليها، ويُمْسِكَهُ باليُسْرى لئلَّا يَتهايلَ، فهذا لا يُقالُ: إنَّهُ شَرِبَ باليسارِ، وإذا وَضَعَهُ باليسارِ وأمْسَكَهُ باليمينِ لئلَّا يَتهايلَ صارَ في الحقيقةِ شاربًا باليسارِ. والضابطُ في ذلك أيُّهما أكثرُ اعْتهادًا.

٣- أنَّ الشَّيْطانَ يَأْكُلُ ويَشْرَبُ؛ لقولِهِ ﷺ: «فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ، وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ»، وهذا له أدلَّةُ كثيرةٌ.

منها: أنَّ الإنسانَ إذا لم يُسمِّ على الأكْلِ والشُّرْبِ شارَكَهُ الشَّيْطانُ في ذلك، كما ثَبَتَ عن النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

ومنها: قِصَّةُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ مع الشَّيْطانِ، حين جاءَ وأخَذَ منَ الطَّعامِ، وقالَ: إنَّهُ ذو حاجةٍ وعيالِ^(۱).

ويَنْبني على هذه الفائدةِ: أنَّ الشَّيْطانَ له جِرْمٌ، فيُشْكِلُ على هذا كيفَ يَكُونُ له جِرْمٌ والنبيُّ ﷺ يقولُ: «إِنَّهُ يَجْرِي مِنِ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ»(٢)، وكيف ذلك والإنْسانُ لا يَشْعُرُ أَنَّ جِرْمًا يَجْرِي في عُروقِهِ؟

أجابَ بعضُ العُلَماءِ الذين يَنْحُونَ إلى تَحْكيمِ العقلِ وقالوا: إنَّهُ لا يَجْري حقيقةً في العروقِ، ولكنَّهُ يَجْري بالوساوِسِ، أي: يُوَسُوسُ للإنْسانِ، فقولُ الرَّسولِ عَلَيْكَةٍ:

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الوكالة، باب إذا وكل رجلًا فترك الوكيل شيئًا فأجازه، رقم (۲۳۱۱)، معلقا، ووصله النسائي في الكبرى رقم (۱۰۷۲۹)، من حديث أبي هريرة رَضِّيَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الاعتكاف، باب هل يدرأ المعتكف عن نفسه، رقم (٢٠٣٩)، ومسلم: كتاب السلام، باب بيان أنه يستحب لمن رئي خاليًا بامرأة وكانت زوجته أو محرَمًا له أن يقول هذه فلانة، رقم (٢١٧٥)، من حديث صفية بنت حيي رَضِّوَالِيَّهُ عَنْهَا.

«إِنَّهُ يَجْرِي مِنِ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ فِي العُرُوقِ» تعني أَنَّهُ يُوسُوسُ للإنْسانِ حتى يَصِلَ إلى قَلْبِهِ، الذي يَصِلُ إليه الدَّمُ، ولكنَّ هذا خلافُ ظاهِرِ اللَّفْظِ، فنقولُ: إنَّهُ يَجْري حقيقة، أليس في الدَّم كرياتُ تَجْري فيه، ألا يُمْكِنُ أنَّ الشَّيْطانَ يَتصاغَرُ حتى يكونَ مثلَ هذه الكرياتِ، ويَدْخُلَ؟ بلى، ممكنٌ، فهذا غيرُ مُسْتحيلِ عقلًا.

وعلى هذا: فالشَّيْطانُ يُمْكِنُ أَنْ يَتَلَبَّسَ ويكونَ بصورةِ الآدميِّ، ويكونَ بصورةٍ أُخْرى، ويكونَ بصورةٍ أُخْرى، ويكونَ صَغيرًا بحيث يَجْري مع العُروقِ مِن غيرِ أَنْ يَشْعُرَ به الإِنْسانُ.

٤- النَّهْيُ عنِ التَّشَبُّهِ بِالكُفَّارِ؛ لأَنَّهُ يُنْهِى عنِ التَّشَبُّهِ بِالشَّيْطَانِ، والشَّيْطَانُ والشَّيْطَانُ وَهُدَ وَهُذَا مِن بَابِ تَعَدُّدِ الأَدِلَّةِ على النَّهْيِ عنِ التَّشَبُّهِ بِالكُفَّارِ، وإلا فقد وردتِ الأَدلَّةُ الصريحةُ في أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ نَهَى عنِ التَّشَبُّهِ بِالكُفَّارِ وقالَ: «مَنْ تَشَبَّهُ بِالكُفَّارِ وقالَ: «مَنْ تَشَبَّهُ بِقُومٍ فَهُوَ مِنْهُمْ» (١).

٥- نُصْحُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ للأُمَّةِ؛ حين أَرْشَدَهُم إلى هذا الأَمْرِ الذي يَخْفى عليهم، فأَمْرَهُم أَنْ يَأْكُلُو النَّبِيلُ للأُمَّةِ؛ حين أَرْشَدَهُم إلى هذا الأَمْرِ الذي يَخْفى عليهم، فأمرَهُم أَنْ يَأْكُلُو اللَّمالِ فأَمَرَهُم أَنْ يَأْكُلُو اللَّمالِ الشَّمالِ، ونحنُ لا عِلْمَ لنا في هذه الأُمورِ إلا عن طريقِ الوَحْيِ.

مسألةً: إنسانٌ مريضٌ لا يستطيعُ أنْ يَشْرَبَ بنفسِهِ، فأرادَ شخصٌ أنْ يَسْقِيَهُ فسقاهُ بيسارِهِ، أيُّهما عليه الإثْمُ؟

نقول: الأصلُ أنَّهُ على الفاعِلِ وهو السَّاقي، والمريضُ ليس عليه إلا إثْمُ الإقرارِ، لكنَّ الشَّارِبَ ربَّما يَخْشى لو قالَ له: لا تَسْقني باليسارِ، قالَ: إذنْ خلِّ الأمرَ كُلَّهُ،

⁽۱) أخرجه أحمد (۲/ ۰۰)، وأبو داود: كتاب اللباس، باب لبس الشهرة، رقم (٤٠٣١)، من حديث ابن عمر رضي للفاعنها.

فبعضُ النَّاسِ مُعْجَبٌ بالأَكْلِ بيسارِهِ والشُّرْبِ باليسارِ، حتى أنَّهم يَفْعلونَهُ تَرَقُّهًا، فيَخْشى المريضُ أنَّهُ لو قالَ له: لا تَسْقني باليسارِ، ألا يَسْقِيَهُ، ويقولَ: ابْحَثْ عمَّنْ يَسْقيكَ باليمينِ، فإذا خافَ مِن هذا فلا بَأْسَ عليه، وإلا فلْيَقُلْ له: هذا لا يجوزُ.

فإنْ قيلَ: وهلِ الأُخْذُ والعطاءُ لهما نفسُ حُكْمِ الأكْلِ باليمينِ؟ قُلْنا: نعم، الأكْلُ والشُّرْبُ بالشِّمالِ حرامٌ إلا للضَّرورةِ، والأُخْذُ والعطاءُ بالشِّمالِ أيضا مَنْهيُّ عنه، لكنَّهُ ليس كالأكْلِ والشُّرْبِ، بل هو أقلُ.

١٤٦٢ – وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلْ، وَاشْرَبْ، وَالْبَسْ، وَتَصَدَّقْ، فِي غَيْرِ سَرَفٍ، وَلَا يَخِيلَةٍ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَحْمَدُ، وَعَلَقَهُ الْبُخَارِيُّ(۱).

الشَّرحُ

ومحطُّ الفائدةِ مِن هذا الحَديثِ هو قولُهُ ﷺ: ﴿فِي غَيْرِ سَرَفٍ، وَلَا تَخِيلَةٍ»، والسَّرَفُ: تَجَاوُزُ الحدِّ، والمَخيلةُ: أي الخُيلاءُ، وهي الإعْجابُ والبطَرُ والأشَرُ، وما أشْبَهَ ذلك.

قولُهُ صَلَىٰلَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «كُلْ، وَاشْرَبْ، وَالْبَسْ، وَتَصَدَّقْ»، الأَكْلُ يُمْكِنُ أَنْ

⁽۱) أخرجه أحمد (۲/ ۱۸۱)، والنسائي: كتاب الزكاة، باب الاختيال في الصدقة، رقم (۲00۹)، وابن ماجه: كتاب اللباس، باب البس ما شئت ما أخطأك سرف أو مخيلة، رقم (٣٦٠٥)، ومعلقا في البخاري: كتاب اللباس، باب قول الله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ اللَّهِ اللَّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ال

يَكُونَ فيه إسرافٌ، وهو في زيادةِ المَعْروضِ، أو زيادةِ المَأْكُولِ، أو فيهما جميعًا، فالزِّيادةُ في المَعْروضِ بحيث يَدْعو شَخْصينِ أو ثلاثةٍ، ويَعْرِضُ ما يَكْفي لعشرينَ، فهذا إسرافٌ.

وما أحْسَنَ ما وقع لي مع بعضِ النَّاسِ؛ إذ كانَ عندنا علماءُ مِن باكستانَ، فقدَّمنا الغداءَ على عادَتِنا، هم ثلاثةٌ ونحنُ اثنانِ، أي كُنَّا خسة، فقدَّمنا ثلاثةَ (تَباسي) رُزِّ -و(التَّباسي) نوعٌ منَ الصُّحونِ- فليَّا دَنَوْنا منَ السُّفْرةِ أَخَذُوا اثنيْنِ وأَبْعَدوهُم عنِ السُّفْرةِ، فليَّا سَأَلْنَاهم عن سببِ ذلك، قالوا: إذا أنْهَيْنا الذي أمامَنا جِئْنا بهذيْنِ واحدًا واحدًا، فتَعَجَّبْنا أنَّ أُناسًا مِن غيرِ جَزيرةِ العربِ يَقْتصدونَ هذا الاقتصاد، وكانوا محقِّنَ، فلماذا نَضَعُ ثلاثةَ صُحونٍ كبيرةٍ (تَباسي) لخمسةِ الْفارِ؟! وهذا منَ الزِّيادةِ في المَعْروضِ.

أمَّا الزِّيادةُ فِي المَأْكولِ فهو أَنْ يَأْكُلَ الإِنْسانُ حتى يَمْلاً بَطْنَهُ مِلْنَا شديدًا، فإنَّ بعض النَّاسِ يَأْكُلُ فيملأُ بطنَهُ حتى تكادَ تَنْفَجِرُ، ثم إذا انْتهى اضْطُرَّ لتَناوُلِ اللهَضِّاتِ، فيَتْعَبُ فِي إدخالِهِ، ويَتْعَبُ فِي إخراجِهِ، والرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ يقولُ: «حَسْبُ ابْنَ آدَمَ لُقَيُّاتٌ يُقِمْنَ صُلْبَهُ فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالَةَ فَتُلُثُ لِطَعَامِهِ وَتُلُثُ لِشَرَابِهِ وثُلُثُ لِنَفَسِهِ»(۱).

ويقولُ شيخُ الإسْلامِ رَحْمَهُ اللَّهُ (٢): إذا خافَ الإنْسانُ أَنْ يَتَأذَّى بِالأَكْلِ صارَ

⁽۱) أخرجه أحمد (٤/ ١٣٢)، والترمذي: كتاب الزهد، باب ما جاء في كراهية كثرة الأكل، رقم (٢٣٨٠)، وابن ماجه: كتاب الأطعمة، باب الاقتصاد في الأكُل وكراهة الشبع، رقم (٣٣٤٩)، من حديث المقدام بن معدي كرب رَضِّ لِللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) الآداب الشرعية لابن مفلح (٣/ ١٩٦)، وانظر: مجموع الفتاوي (٢٤/ ٢٨٦).

حَرامًا، وكذلك إذا خافَ التُّخْمة، يعني: تَغَيُّرُ المَعِدةِ برائحةٍ كريهةٍ، مِن أَجْلِ إِدْخالِ الطَّعامِ بعضِهِ على بعضٍ، فإنَّهُ يَكُونُ حَرامًا، مع أنَّهُ منَ الطَّيِّباتِ، لكنَّ هذا يَكُونُ حَرامًا لأَنَّهُ إسرافٌ وأذًى، وهذا في الأكْلِ.

ومثلُهُ الشَّرابُ، وكذلك منَ الإِسْرافِ في الشُّرْبِ والأَكْلِ الزِّيادةُ في السِّعْرِ، فيكونُ مَثلًا مُحتاجًا لشرابٍ ما ثَمَنُهُ عَشَرةُ رِيالاتٍ، فيذهبُ ويَشْتري شَرابًا بعشرينَ رِيالًا أو أكثرَ.

فإنْ قيلَ: حينَ يَأْكُلُ الإنسانُ طَعامًا ويَتَبَقَّى منه بقيَّةٌ قليلةٌ، أحيانًا تعافُ نفسُهُ أَنْ يَأْكُلُهُ فِي الوَجْبِةِ التاليةِ، فهاذا عليه؟

نقول: يَنْبغي له أَنْ يَبْدَأَ ببَقِيَّةِ الطَّعامِ، أَو أَنْ يَتَصَدَّقَ به إِذَا كَانَ لا يَقُوى أَنْ يَأْكُلَهُ فِي وَجِبةٍ أُخْرَى فِي الوقتِ الحاضِ سَهل، وكان فَي أَكُلَهُ فِي وَجِبةٍ أُخْرَى فِي الوقتِ الحاضِ سَهل، وكان في الماضي إذا أخَرْتَهُ إلى وجبةٍ أُخْرَى فَسَدَ، أَمَّا الآنَ فإنَّهُ لا يَفْسُدُ ما دَامَ فِي ثلاجةٍ، ولا أَذْري كيف لأحدٍ أَنْ يَتَقَزَّزَ مِن طَعامٍ لم يَأْكُلُ منه إلا هو فهو نفسُ الآكِلِ!!

حتى الولائِمُ لا يَنْبغي الإِسْرافُ فيها، إلا إذا عَلِمْتَ أَنَّ حَوْلكَ فُقراءَ، وأَرَدْتَ أَنْ تَتَصَدَّقَ عليهم؛ فلا بَأْسَ، وتكونُ هذه الوليمةُ سببًا لكُوْنِكَ تَطْبُخُ الطَّعامَ، وتتَصَدَّقُ به.

فَإِنْ قَيلَ: ورَدَ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دعاهُ وبعضَ الأصحابِ على لَبَنِ، وظلَّ يقولُ لأبي هُرَيْرَةَ: «اشْرَبْ» عدَّةَ مرَّاتٍ؟ (١)

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب: كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه، رقم (٦٤٥٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

نقول: نعم هذا شَيْءٌ نادرٌ، فكونُ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في هذا الحَديثِ يقولُ لأبي هُرَيْرَةَ: «اشْرَبِ اشْرَبِ اشْرَبِ اشْرَبِ اشْرَبُ حتى قالَ: واللهِ لا أَجِدُ له مَسْلكًا، فهذا نادرٌ، والنَّادِرُ لا حُكْمَ له، وربَّما يَكُونُ أبو هُرَيْرَةَ رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ خافَ أَنْ تعودَ عليه الحالُ الأُولى.

قولُهُ عَلَيْكِمْ: «الْبَسْ» فالْبَسْ مِن غيرِ إِسْرافٍ، والإِسْرافُ في اللَّباسِ إِمَّا في سُرْعةِ اللَّبْسِ، ففي الصَّباحِ له ثوبٌ جديدٌ، وفي المساءِ له ثوبٌ جديدٌ، أو يَكونُ بالزِّيادةِ في التَّمنِ، أو الزِّيادةِ في العَدَدِ، فكُلُّ هذا إِسْرافٌ.

ولكنْ يجبُ الانتباهُ إلى أنَّ الإسْرافَ في المَأْكولِ والمَشْروبِ والمَلْبوسِ يختلفُ باختلافِ النَّاسِ والأوْقاتِ؛ ولهذا قد يَكونُ الأكْلُ إسْرافًا في حقِّ قومٍ وغيرَ إسرافٍ في حقِّ آخرينَ، وكذلك الثِّيابُ، قد يَكونُ ثوبٌ إذا لَبِسَهُ شخْص إسْرافًا، وإذا لَبِسَهُ آخرُ لم يَكُنْ إسْرافًا.

أيضًا يَدْخُلُ في اللَّبْسِ الإِسْرافُ في العددِ، وهذا أكثرُ ما يَكُونُ في النَّسْوةِ، فمثلًا امرأةٌ يُمْكِنُ أَنْ يَكْفِيَها سوارٌ أو سوارانِ، ليَحْصُلَ بهما التَّجَمُّلُ، فتَشْتري عَشَرةَ أساورَ، فهذا فيه إسرافٌ، وفيه أيضا كَسْرُ قُلوبِ الآخرينَ الذين لا يَجدونَ مثلَ هذا.

قولُهُ ﷺ: «تَصَدَّقُ» كونُ الصَّدَقةِ في غيرِ خُيلاءَ واضحٌ؛ لأنَّ الإنْسانَ قد يَتَصَدَّقُ خُيلاءَ وإعْجابًا وإطْراءً ورِياءً.

لكنْ هل في الصَّدَقةِ إسْرافٌ؟

الجوابُ: نعم يُمْكِنُ، قد يُقالُ: إِنَّهُ لو قَصَّرَ في الواجِبِ ليَتَصَدَّقَ بالمندوبِ النَّهُ لُهُ اللهِ النَّفقةِ اللازمةِ لا نقولُ: إِنَّهُ إِسْرافٌ، أَنَّهُ مُسْرِفٌ، لكنْ مَنْ قَدَّمَ الصَّدَقةَ على النَّفقةِ اللازمةِ لا نقولُ: إِنَّهُ إِسْرافٌ،

بل نقولُ: هذا قَدَّمَ النَّفْلَ على الواجِبِ، ولا بَأْسَ أَنْ يَتَصَدَّقَ الإِنْسانُ أَحْيانًا بكُلِّ ما يَمْلِكُ إذا وَثِقَ مِن نفسِهِ أَنَّهُ لنْ يَسْأَلَ النَّاسَ ولنْ يَتكَفَّفَ النَّاسَ، كها فَعَلَ أبو بكرٍ رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ^(۱).

لكنْ عندي -واللهُ أعلمُ- أنَّ الإسْرافَ في الصَّدَقةِ هو أنْ يَزيدَ على حاجةِ المُعْطَى، فمثلاً يَكْفيهِ منَ الصَّدَقةِ أنْ يُعْطِيَهُ مئةَ ريالٍ، فيُعْطيهِ ألفَ ريالٍ.

فإنْ قال قائلٌ: وهل يُعَكِّرُ على ذلك ما وَرَدَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى رَجُلًا ما بين جَبلينِ غَنيًا؟

الجوابُ: لا، فهذا لم يَكُنْ فقيرًا، وإنَّما أعطاهُ النَّبيُّ عَلَيْ عَنَّما بين الجَبَلينِ تَأْليفًا على الإسْلامِ؛ ولهذا رَجَعَ الرَّجُلُ إلى قومِهِ فَقالَ: «يا قومِ، أَسْلِموا؛ فإنَّ مُحَمَّدًا يُعْطي عَطاءَ مَنْ لا يَخْشَى الفَاقَةَ» أي: الفقرَ (٢).

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الزكاة، باب الرخصة في ذلك؛ أي أن يخرج الرجل من ماله، رقم (٣٦٧٥)، والترمذي: كتاب المناقب، باب في مناقب أبي بكر وعمر رَضَّوَالِلَّهُ عَنْهُمَا كليهما، رقم (٣٦٧٥)، من حديث عمر رَضَّوَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب ما سئل رسول الله ﷺ شيئا قط فقال: لا، رقم (٢٣١٢)، من حديث أنس رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- أنَّ الإنسانَ يَأْكُلُ ويَشْرَبُ ويَلْبَسُ ويَتَصَدَّقُ لكنْ على وجْهِ لا إسْراف فيه ولا نحيلة؛ وهذه قاعدةٌ مُهِمَّةٌ جدًّا في الاقتصادِ، ففيه إشارةٌ أنَّهُ يَنْبغي للإنسانِ أنْ يَكُونَ مُقْتَصدًا في إنفاقِهِ؛ ولهذا يُقالُ في المثلِ: (ما عالَ منِ اقْتَصَدَ)، ما عالَ: أي ما افْتَقَرَ، ويقالُ: الاقتصادُ نصفُ المعيشةِ، وكثيرٌ منَ النَّاسِ لا يَهْتَمُّ بالإنْفاقِ، متى وقعَ في يدِهِ قرشٌ ضَيَّعَهُ، وهذا غلطٌ، فيَنْبغي للإنسانِ أنْ يَكُونَ مُعْتدلًا، ﴿ وَالّذِيكَ وَقَعَ في يدِهِ قرشٌ ضَيَّعَهُ، وهذا غلطٌ، فيَنْبغي للإنسانِ أنْ يَكُونَ مُعْتدلًا، ﴿ وَالّذِيكَ إِنا الْفَرقانِ ٢٧].

٢- الإشارةُ إلى الضَّرورياتِ الدِّينيَّةِ والدُّنْيويَّةِ؛ فالأكْلُ والشُّرْبُ واللَّبْسُ منَ الضَّرورياتِ الدُّنْيويَّةِ، والصَّدَقةُ ممَّا يحتاجُ إليه الإِنْسانُ في الآخِرةِ؛ لقولِ النَّبيِّ عَلَيْهِ الضَّلاةُ وَالسَّلامُ: «كُلُّ امْرِيٍ فِي ظِلِّ صَدَقَتِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ» (١)، والإِنْسانُ مُحْتاجُ يَوْم القِيامةِ إلى ظِلِّ.
 إلى ظِلِّ.

٣- وُجوبُ اجْتنابِ الإِسْرافِ والخُيلاءِ؛ لقولِهِ صَالَىٰتَهُ عَلَيْهِ وَسَالَمَ: «فِي غَيْرِ سَرَفٍ، وَلَا تَخِيلَةٍ».

··· @ ···

⁽١) أخرجه أحمد (١٤٧/٤)، من حديث عقبة بن عامر رَضَّالِيَّهُ عَنْهُ.

بابُ البِرِّ والصِّلةِ

قالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بابُ البِرِّ والصِّلةِ»، البِرُّ للوَالِدَيْنِ، وهو كَثْرةُ العَطاءِ، والصِّلةُ للأقارِبِ، وهي مُجُرَّدُ وصولِ العَطاءِ، إِذَنْ فالبِرُّ أعمقُ وأكثرُ؛ ولهذا خُصَّ بالوالِدَيْنِ، أما الصِّلةُ فهي ألا يَكونَ هناك انْقطاعٌ، وهي دون البِرِّ، فصارَتْ للأقارِب.

فإنْ قال قائلٌ: ومَنِ الأقارِبُ الذين تَتَطَلَّبُ صِلتُهم؟

الجوابُ: الأقارِبُ هم مَن شارَكَكَ في الجدِّ الرَّابِعِ فَمَنْ تَحْتَهُ، وهؤلاءِ هم قروعُ قرابةُ الرَّسولِ ﷺ الذين لا تَحِلُّ لهم الصَّدَقةُ، وأمَّا مَنْ قالَ: إنَّ الأقارِبَ هم فروعُ جدِّكِ أو فُروعُ أبيك، ففيه نظرٌ؛ لأنَّ هذا يَجْعَلُ الأقارِبَ قَليلينَ جدًّا، ومَنْ قالَ: إن مَنْ يَنْتَسِبُ إليك، أو تَنْتَسِبُ إليه فقد وسَّعَ الأمْرَ، فأقْرَبُ شَيْءٍ في هذا أنْ يُقالَ: الأقارِب مَنِ الْتَقَوْا بك بالجدِّ الرَّابِعِ فها دونَهُ.

اللهِ عَلَيْهِ فَ رَخُولَيْهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ عَلَيْهِ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثْرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (۱).

الشَّرحُ

قُولُهُ ﷺ: «مَنْ» شَرْطيَّةٌ، وفعلُ الشَّرطِ «أَحَبَّ»، وجوابُهُ: «فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ».

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من بسط له في الرزق بصلة الرحم، رقم (٥٩٨٥).

قولُهُ ﷺ: "يُبْسَطَ» أي: يُوسَّعَ، كما قالَ تَعالَى: ﴿ اللّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآهُ وَيَقْدِرُ ﴾ [الرعد: ٢٦]، "في رِزْقِهِ اليَ في عطائِهِ، والمُتبادَرُ أنَّهُ رِزْقٌ ما يقومُ به البَدَنُ مِن طَعامٍ وشرابٍ ولباسٍ ومسكنٍ ونحوِ ذلك، وربَّما يُقالُ: إنَّهُ يشملُ ما يقومُ به البَدَنُ، وما يقومُ به البَدَنُ، وما يقومُ به الدِّينُ مِن عِلْمِ نافِع وإيهانٍ وعَمَلٍ صالِح.

قولُهُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَيُنْسَأَ) أي: يُؤَخَّرَ، ومنه قولُهُ تَعالَى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيَءُ زِكَادَةٌ فِي ٱلْكُفْرِ ﴾ [التوبة:٣٧]، (فِي أَثَرِهِ الي: فِي أَجَلِهِ؛ لأنَّ الأثرَ هو الأَجَلُ؛ لكونه يكونُ بعد موتِ الإِنْسانِ.

قولُهُ ﷺ: «فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ»، فيَصِلُ الرَّحِمَ، أو يوصلُ إليها الخيرَ، لكنْ لا على وجهِ السَّعةِ والتَّوسُّع؛ لأنَّهُ إذا كانَ كذلك صارَ بِرَّا.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - حثَّ عظيمٌ على صلةِ الرَّحمِ والتَّرْغيبِ فيها؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منَ النَّاسِ بطبيعتِهِ وفِطْرتِهِ يُحِبُّ أنْ يُبْسَطَ له في الرِّزْقِ، وكُلُّ إنْسانٍ بطبيعتِهِ وفِطْرتِهِ يُحِبُّ أنْ يُبْسَطَ له في الرِّزْقِ، وكُلُّ إنْسانٍ بطبيعتِهِ وفِطْرتِهِ يُحِبُّ أنْ يُؤخَّرَ مَوْتُهُ ويُمَدَّ له في الأَجَلِ، فهذا مِن أبلغِ التَّرْغيبِ والحثِّ على صلةِ الرَّحمِ.

٢- أنَّ صِلةَ الرَّحمِ سببُ لكثرةِ الرِّزْقِ وطُولِ الحياةِ؛ لقولِهِ ﷺ: «أَنْ يُبْسَطَ
 عَلَيْهِ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثْرِهِ».

٣- إثباتُ الأسبابِ؛ لأنَّ الرَّسولَ ﷺ جَعَلَ سَببًا ومُسبَّبًا، السَّبَبُ هو صلةُ الرَّحم، والمُسبَّبُ بَسْطُ الرِّزْقِ وطُولُ الأَجَلِ، أو طولُ البقاءِ.

فَإِنْ قَالَ قَائلٌ: مَا الْجَمعُ بِينَ هذا الْحَديثِ وبِينَ قُولِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةٌ وَلَا يَسْنَقَدِمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٤]؟ قُلْنا: الأصلُ أَنَّهُ لا مُعارَضة، ومرادُ النَّبِيِّ عَلَيْوَالصَّلاَهُ وَاصلٌ جِهْ الحَثُّ على صلةِ الرَّحمِ، ثم إنْ وَصَلَ الإنسانُ رَحِمَهُ عَلِمْنا أَنَّهُ قد كُتِبَ أَنَّهُ واصلٌ وأنَّ أَجَلَهُ إلى الأمدِ الذي قَدَّرَهُ اللهُ له بسببِ صلةِ الرَّحِمِ، وليس في هذا أيُّ إشْكالٍ، والعجبُ أنَّ كثيرًا منَ العُلَهَاءِ أَشْكَلَ عليهم هذا الحَديثُ إشْكالًا عظيمًا، حتى أدَّى ببَعْضِهم إلى أنْ يَقولَ: إنَّ الأَجَلَ أَجلانِ، أَجَلُ للقاطِعِ وأَجَلُ للواصِلِ، وهذا غيرُ صَحيح، بل نقولُ: أليس الرَّسولُ عَلَيُ قد قالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُزَحْزَحَ عَنِ النَّارِ وَيُدْخَلَ الجَنَّةُ فهو مِن فَلْتَأْتِهِ مَنِيَّتُهُ وهُو يُؤْمِنُ بِاللهِ واليَوْمِ الآخِرِ، وَلْيَأْتِ إِلَى النَّاسِ مَا يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إلَيْهِ» (١٠)، فجعَلَ عَلَيْ للجنَّةِ سَببًا، وحثَّ النَّاسَ عليها، مع أنَّ مَنْ كانَ مِن أهلِ الجنَّةِ فهو مِن أهلِ الجنَّةِ فهو مِن أهلِها، لكنْ بهذا السَّببِ.

وكذلك أيضًا الأجَلُ، فإذا وَفَقَ اللهُ هذا الرَّجُلَ للصِّلةِ عَلِمْنا أَنَّ أَجلَهُ قد امْتَدَّ بسببِ الصِّلةِ، فمثلًا على فَرْضِ أَنَّ إِنْسانًا لم يَصِلْ رَحِمَهُ وكان عُمُرُهُ خمسينَ سنةً إذا وَصَلَ رَحِمَهُ فيكونُ مثلًا خَمْسةً وخَمْسينَ، فليس في هذا مُعارضةٌ لكونِ الإِنْسانِ إذا جاءَ أَجَلُهُ لا يَتَقَدَّمُ ولا يَتَأَخَّرُ؛ لأنَّ الأَجَلَ الذي هو خمسةٌ وخمسونَ أصلُهُ مَكْتوبٌ من البدءِ على أنَّ هذا الرَّجُلَ سوفَ يَصِلُ الرَّحِمَ، فلا يكونُ إشْكالُ.

وكذلك أيضًا يقالُ في الرِّزْقِ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ»، فإذا قيلَ: الرِّزْقُ مكتوبٌ، يُكْتَبُ على الجنينِ رِزْقُهُ وأَجَلُهُ وعَمَلُهُ وشَقِيٌّ أو سعيدٌ وهو في بطنِ أُمِّهِ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول، رقم (١٨٤٤)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضَاللَّهُ عَنْهُمَا.

قُلْنا: نعم، لكنْ قد كُتِبَ له هذا الرِّزْقُ المُعَيَّنُ، وصلةُ الرَّحِمِ، فكِلاهُما مكتوبٌ، لكنْ كونُ الإنْسانِ قد كُتِبَ رِزْقُهُ وأَجَلُهُ وكُتِبَتْ صِلَتُهُ هو لا يَعْلَمُ، إِذَنْ فمقصودُ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ مَهٰذا الحَثُ على صِلةِ الرَّحِمِ.

كذلك لو قُلْتَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُولَدَ له فَلْيَتَزَوَّجْ» فهذا صحيح، فلا يُمْكِنُ أَنْ يَقُولَ مثلًا: إِنْ كَانَ اللهُ قَدَّرَ أَنْ يَتَزَوَّجَ فإنَّهُ أَنْ يُولَدَ لرَجُلٍ بلا زوجةٍ، فهنا يُمْكِنُ أَنْ نقولَ مثلًا: إِنْ كَانَ اللهُ قَدَّرَ أَنْ يَتَزَوَّجَ فإنَّهُ سيولَدُ له، ولكن لا يُولَدُ له سوفَ يَتَزَوَّجَ، وإِنْ كَانَ اللهُ قد قَدَّرَ أَنْ يُولَدَ له فإنَّهُ سيُولَدُ له، ولكن لا يُولَدُ له إلا إذا تَزَوَّجَ، فالمسألةُ لا إشْكَالَ فيها إطْلاقًا.

وصحيحٌ أَنَّهُ فِي أُوَّلِ وهلةٍ قد يظنُّ الظَّانُّ أَنَّ الأَجَلَ يَمْتَدُّ، وهو قد قدّرَ أَنْ الأَجَلَ يَمْتَدُّ، وهو قد قدِّرَ أَنْ الأَجَلَ يَمْتَدُّ، وهو قد قد تُدِّرَ له رِزْقُ ضَيِّقٌ، ولكنَّ هذا مُرْتَبِطُّ بمذا في عِلْم اللهِ عَنَّوَجَلَّ.

والمهمُّ: أنَّ هذا الحَديثَ فيه الحثُّ على صلةِ الرَّحمِ، وأنَّها سببُ لكثرةِ الرِّزْقِ وطولِ الأَجَلِ.

فإنْ قيلَ: وما هو ضابطُ القطيعةِ في المُدَّةِ بين الزِّياراتِ؟

قُلْنا: منَ المعلومِ أنَّ صلةَ الرَّحمِ شُرِعَتْ مُطْلقةً ما قُيِّدَتْ بشيءٍ، فها عدَّهُ النَّاسُ صلةً فهو صلةٌ، وهذا يختلفُ باختلافِ النَّاسِ، وباختلافِ الأحوالِ، وباختلافِ البُلدانِ، فمثلًا في زَمَنٍ مَضى مِن تمامِ صلةِ الرَّحمِ أنْ تُحْسِنَ إليهم بالمالِ، وإذا قَدِمْتَ مِن سَفرٍ تُهْدي إليهم الهدايا، وما أشْبَهَ ذلك، أمَّا في الوقتِ الحاضرِ فقد نُسيَ هذا، وصارَ النَّاسُ لا يجدونَ في نُفوسِهِم على أحدٍ في هذه الأُمورِ.

وهو يختلفُ باخْتلافِ الأحْوالِ، فلو كانَ هذا القريبُ مريضًا يحتاجُ إلى أنْ

نَصِلَهُ فنَتَرَدَّدَ إليه، لكنْ لو كانَ غيرَ مريضٍ، وكلُّ مشتغلٌ بنفسِهِ، فالحكمُ يَخْتلفُ، وما دامتِ الصِّلةُ شُرِعَتْ مُطْلقةً فتَبْقى على ما جاءَ به العُرْفُ.

وهناك قاعدةٌ مُهِمَّةٌ في ذلك وهي:

وكُلُّ مَا أَتَى وَلَمْ نُجَدَّدِ بِالشَّرْعِ كَالِحِرْزِ فَبِالعُرْفِ احْدُدِ(۱)

١٤٦٤ - وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ» يَعْنِي: قَاطِعَ رَحِمٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢).

الشَّرحُ

بدأً المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْحَديثِ السابقِ بالتَّرْغيبِ، ثم ثَنَّى هنا بالتَّرْهيبِ، وفي الواقعِ فإنَّ البداءة بالتَّرْغيبِ تُنَشِّطُ الإنسانَ، فيَنْشَطُ على العملِ؛ لأَنَّهُ يَرْجو هذا الذي حَصَلَ من الثَّوابِ، ثم يُقالُ: احْذَرْ أَنْ ثُخالِفَ فيَحْصُلَ لك العُقوبةُ، لكنْ لو بدَأْتَهُ بالعُقوبةِ فرُبَّها يكونُ عنده شَيْءٌ منَ النَّفورِ، فالأَفْضَلُ أَنْ يُرغَّبَ أَوَّلا، ثم يُحَذَّرَ منَ التَّقْصيرِ بعد ذلك.

قولُهُ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ»، أي: قاطعُ رَحِم، وهذا تحذيرٌ شديدٌ مِن قطيعةِ الرَّحم، وأنَّهُ سببُ لعدم دُخولِ الجنَّةِ، كما أنَّهُ سببُ للَّعْنةِ والطَّردِ والإِبْعادِ عن رحمةِ اللهِ، قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَيْتُمْ أَن تُفْسِدُواْ فِي ٱلأَرْضِ وَتُقَطِّعُواً

⁽١) انظر: منظومة أصول الفقه وقواعده لفضيلة شيخنا الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص: ٢٤).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب إثم القاطع، رقم (٩٨٤)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، رقم (٢٥٥٦).

أَرْحَامَكُمْ اللهِ أَوْلَئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّكُمْ وَأَعْمَىٰ أَبْصَارَهُمْ ﴾ [محمد: ٢٣-٢٢]، وقالَ تَعالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا آمَرَ ٱللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ أُولَئِكَ لَمُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَمُمْ شُوّهُ ٱلدَّارِ ﴾ [الرعد: ٢٥].

إِذَنْ: ففي الحَديثِ التَّرْهيبُ من قطيعةِ الرَّحمِ، وقطيعةُ الرَّحمِ هي: ألا يَصِلَ السَّرِ، فالإنسانُ بالنسبةِ اليهم خيرٌ منك، فيَشْمَلُ ما إذا لم يَصِلِ الخيرُ، وما إذا وَصَلَ الشُّر، فالإنسانُ بالنسبةِ لأرْحامِهِ -أي لقرابَتِهِ- له ثلاثُ حالاتٍ: إمَّا أنْ يَصِلَ، وإمَّا أنْ يَقْطَعَ بلا إساءةٍ، وإمَّا أنْ يُسِيءَ، ولا شكَّ أنَّ المسيءَ أشدُّ، والقاطعُ محرومٌ مِن دُخولِ الجنَّةِ، والواصلُ قد تَكفَّلَ اللهُ تَعالَى بصِلَتِهِ؛ لأَنَّهُ تَكفَّلَ للرَّحِمِ أنْ يَصِلَ مَنْ وصَلَها.

فإنْ قالَ قائلٌ: مَنْ هو الواصلُ، ومَنْ هو القاطعُ؟

قُلْنا: قد بيّنَهُ الرَّسولُ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم - أتمَّ بيانٍ، فَقَالَ: «لَيْسَ الوَاصِلُ بالْكَافِيّ، إِنَّمَا الوَاصِلُ هُوَ الَّذِي إِذَا قُطِعَتْ رَحِمُهُ وَصَلَهَا»، أي: أنَّ الذي يقولُ: إنْ وَصلوني وَصَلْتُهم، وإنْ قَطَعُوني قَطَعْتُهم، فهذا ليس بواصل إنَّما هو مُكافئٌ؛ لأنَّ كُلَّ إنسانٍ بمُروءتِهِ وطبيعتِهِ السَّليمةِ إذا وصَلَهُ أحدٌ منَ النَّاسِ سواءً كانَ بعيدًا أو قريبًا فإنَّهُ سوف يَصِلُهُ مُكافأةً، فإذا كانَ هذا الرَّجُلُ يقولُ: فُلانٌ كانَ بعيدًا أو قريبًا فإنَّهُ سوف يَصِلُهُ مُكافأةً، فإذا كانَ هذا الرَّجُلُ يقولُ: فُلانٌ لم يَزُرْني فلا أَزورُهُ، فُلانٌ ما أَهْدى إليَّ فلا أَهْدي إليه، فُلانٌ ما عادني حين مَرِضْتُ لم عَودُهُ، وهو قريبُهُ، فهذا غيرُ واصلٍ، لكنْ إذا كُنْتَ واصلًا فصِلِ الرَّحِمَ سواءً وَصَلُوكَ أم قَطَعوكَ.

فإنْ قالَ قائلٌ: الحَديثُ يدلُّ على أنَّ القاطعَ لا يَدْخُلُ الجِنَّة، والمعروفُ أنَّ الخُلودَ في النَّارِ لَمَنْ كانَ كافرًا، فهل القاطعُ كافرٌ؟

قُلْنا: لا، وهنا نحتاجُ لما يستقيمُ به الكلامُ، والكَلامُ يستقيمُ بأنْ نقولَ: دُخولُ الجنَّةِ على وجْهينِ:

الوجْهُ الأوَّلُ: الدُّخولُ المُطْلَقُ الكاملُ الذي لم يُسْبَقْ بعذابٍ.

والوَجْهُ الثَّاني: مُطْلَقُ الدُّخولِ، وهو الذي قد يُسْبَقُ بعذابٍ إلى أَجَلِ اللهُ أعلمُ

به.

والمُرادُ هنا هو: الدُّخولُ المُطْلقُ، فالانْتفاءُ هنا يعني أَنَّهُ لا يَدْخُلُ الدُّخولَ المُطْلَقَ الذي لم يُسْبَقْ بعذابٍ، بل لا بُدَّ أَنْ يَكونَ هناك عذابٌ على قطيعةِ الرَّحمِ، ثم مآلُهُ إلى الجنَّةِ.

فإذا قالَ قائل: هل هذا الإطْلاقُ مُقيَّدٌ؟

قُلْنا: نعم، هذا الإطْلاقُ مُقَيَّدٌ أيضًا بقولِهِ تَعالَى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء: ٤٨]، وعلى هذا فإنَّ منَ المُمْكِنِ أنَّ قاطعَ الرَّحمِ يُغْفَرُ له، ويَدْخُلُ الجنَّة.

فإنْ قالَ قائلٌ: إذا قُلْتم هكذا بهذا التَّرْتيبِ عُدِمَتِ الفائدةُ مِن هذا الوعيدِ؛ لأَنَك إذا قُلْتَ: لا يَدْخُلُ الدُّخولَ المُطْلقَ بل دُخولُهُ مُقيَّدٌ مسبوقٌ بعذابٍ، وهو مُطْلقُ الدُّخولِ، ثم قُلْتَ: إنَّ هذا الوَعيدَ يُمْكِنُ أَنْ يَرْتَفِعَ بمغفرةِ اللهِ لقولِهِ: ﴿ إِنَّ اللهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ ء وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء: ٤٨]، إذَنْ ما الفائدةُ؟

قُلْنا: الفائدةُ هي أنَّ كَوْنَ الذُّنوبِ التي دون الشِّرْكِ تحتَ مشيئةِ اللهِ فيها خطرٌ على الإنْسانِ، ولا أحَدَ يَضْمَنُ أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى شاءَ أنْ يَغْفِرَ له، إذنْ فالوعيدُ مُحَقَّقٌ والخطرُ مُحَقَّقٌ، لكنْ قد يَعْفو اللهُ تَعالَى عنِ الإنْسانِ بفَضْلِهِ وكَرَمِهِ.

فهذا الحَديثُ يدورُ بمَفْهومِهِ والآيةُ مَنْطوقٌ له، والمَنْطوقُ مُقدَّمٌ على المَفْهومِ، فيكونُ مُقيَّدًا،؛ والقاعدةُ عند الأُصولِيِّينَ أَنَّهُ إذا تَعارَضَ مَنْطوقٌ ومَفْهومٌ قُدِّمَ المَنْطوقُ.
المَنْطوقُ.

إذا قالَ قائلٌ: هذا الوَعيدُ الذي يَأْتِي على إطلاقِهِ منَ الرَّسولِ عَلَيْهِ مع العلمِ بأَنَّهُ مُقَيَّدٌ بنُصوصٍ أُخْرى ما فائدتُهُ، والرَّسولُ عَلَيْهِ يعلمُ أنَّ كلامَهُ مُحُكمٌ؟

قُلْنا: الفائدةُ هي قُوَّةُ التَّرْهيبِ من هذا العملِ، وشِدَّةُ الزَّجرِ؛ حتى لا يَتهادى أحدٌ في ذلك الأمْرِ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

دليلٌ على أنَّ قطيعةَ الرَّحمِ مِنْ كَبائِرِ الذُّنوبِ؛ لأنَّهُ رَتَّبَ عليها عُقوبةً في الآخِرةِ.

١٤٦٥ - وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضَالِلُهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ، وَوَأْدَ الْبَنَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ، وَوَأْدَ الْبَنَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ اللّهُ وَاللّهُ وَالّهُ وَاللّهُ اللّهُ

الشَّرحُ

هذه ستَّةُ أُمورٍ، عبَّرَ النَّبيُّ عَلَيْهِ عن ثلاثةٍ منها بأنَّ اللهَ حرَّمها، وثلاثةٍ بأنَّ اللهَ كَرِهَها، فهل هناك فَرْقُ في الحُكْمِ بين هذا وهذا، أم هو اختلافٌ في التَّعبيرِ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب في الاستقراض، باب ما ينهى عن إضاعة المال، رقم (٢٤٠٨)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، رقم (٩٣ ٥/ ١٢).

الجوابُ: هو اختلافٌ في التَّعْبيرِ؛ فلا شكَّ أنَّ اللهَ إذا كَرِهَ شيئًا فهو حرامٌ، كما قالَ تَعالَى حين ذَكَرَ كثيرًا منَ المُحَرَّماتِ: ﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ، عِندَ رَبِّكِ مَكْرُوهًا ﴾ كما قالَ تَعالَى حين ذَكَرَ كثيرًا منَ المُحَرَّماتِ: ﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ، عِندَ رَبِّكِ مَكْرُوهًا ﴾ [الإسراء:٣٨]، والمنعُ هو التَّحْريمُ، فقولُهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: ﴿ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ أي: منعكم من ذلك.

قولُهُ ﷺ: «عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ» عقوقُ الأُمَّهاتِ: هو عدمُ القيامِ ببِرِّهنَّ، مثلًا تجبُ لها النَّفقةُ فلا يُنْفِقُ، تجبُ مُساعَدَتُها في حاجَتِها فلا يُساعِدُها، يجبُ تَمْريضُها فلا يُمرِّضُها، فهو قطعُ الصِّلةِ، وهو عدمُ القيامِ بمَصالِحِهِنَّ.

والأُمَّهَاتُ: جَمَّ أُمَّ، ويُقالُ في بني آدَمَ: (أُمَّهَاتٌ)، وفي غَيْرِهِنَّ: (أُمَّاتٌ)، وهذا منَ الفروقِ، وقد يُقالُ: (أُمَّهاتٌ) في غيرِ بني آدَمَ.

فإنْ قالَ قائلٌ: لماذا نصَّ على الأُمَّهاتِ؟

قُلْنا: لأنَّ الغالبَ أَنَّ القطيعة تكونُ بالنسبةِ لهُنَّ الأَنَّ الوالدَ رجلٌ قويٌ، والغالبُ أَنَّ فوقَ ابنِهِ فيَأْخُذُ حقَّهُ بيدِهِ، ولأنَّ الأُمَّهاتِ في الغالبِ ضعيفاتُ لا تستطيعُ المرأةُ أَنْ تُدافِعَ عن نَفْسِها، فتكونُ القَطيعةُ أو العُقوقُ بالنسبة لها، وكذلك عُقوقُ الآباءِ حرامٌ، ولا فَرْقَ، فلا يجوزُ عُقوقُ الأبِ أيضًا؛ وذلك لقولِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَ: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَا تَعَبُدُوا إِلَا إِيّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَناً ﴾ [الإسراء: ٢٣].

قولُهُ ﷺ: ﴿ وَوَأْدَ الْبَنَاتِ ﴾ دَفْنَهُنَّ وهنَّ أحياءٌ، وهذا يقعُ بل قد وَقَعَ منَ الجاهليِّن، كانَ الواحدُ منهم كها قالَ اللهُ تَعالَى عنهم: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأَنثَى طَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًا وَهُو كَظِيمٌ ﴾ [النحل: ٥٨] فيَسْوَدُّ وجْهُهُ – والعياذُ باللهِ – ويَغْتَمُّ فتظهرُ عليه علامةُ الاستياءِ في وجْهِهِ وفي قلبِهِ ثم في فِعْلِهِ أيضًا، ﴿ يَنَوَرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوَةٍ عليه علامةُ الاستياءِ في وجْهِهِ وفي قلبِهِ ثم في فِعْلِهِ أيضًا، ﴿ يَنَوَرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوَةٍ

مَا بُشِرَ بِهِ ﴾ يَتُوارى: أي يَخْتَفي ويَروحُ، يقومُ منَ المجالِسِ مِنْ سُوءِ ما بُشِّرَ به، ثم يَتَرَدَّدُ ﴿ أَيُمُسِكُهُۥ عَلَى هُونٍ ﴾ فيُهينُهُ ويُذِلَّهُ، يعني المرأة يُذِلُّها ويُهينُها، ﴿ أَرْ يَدُسُهُۥ فِي ٱلتَّرَابِ ﴾ [النحل:٥٩] يعني الوَأْدَ.

وكانوا يفعلونَ ذلك -والعياذُ باللهِ- حتى قيلَ: إنَّ بَعْضَهم يَذْهَبُ بابْنَتِهِ لَيَّدَها، فإذا قامَ يَحْفِرُ لها وأصابَ لحيتَهُ شَيْءٌ منَ التُّرابِ، جَعَلَتْ تَنْفُضُ التُّرابَ عن لحِيتِه، وهو يريدُ أنْ يَدْفِنَها والعياذُ باللهِ، قلوبٌ أقسى منَ الحِجارةِ، ونسألُ اللهَ السَّلامةَ.

فحرَّمَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَأَدَ البناتِ؛ لأنَّ فيه قَطيعةً وعُقوقًا مِن أَشدِّ ما يكونُ، فإنَّهُ إذا كانَ قَتْلُ الأجنبيِّ مُحَرَّمًا فقَتْلُ القريبِ مِن بابٍ أَوْلى.

فإنْ قال قائلٌ: ولماذا لم يَذْكُرْ وأدَ الأبناءِ؟

الجوابُ: لم يَذْكُرْهُ؛ لأنَّهُ ليس مِن عادتِهِم فالتَّقْييدُ هنا باعتبارِ الغالِبِ منَ العادةِ، فلا مَفْهومَ له، ووأدُ الأبناءِ مثلُهُ لو أنَّ إنْسانًا قَتَلَ أبناءَهُ؛ خوفًا مِن ضيقِ المعيشةِ، فهو مثلُ وأدِ البناتِ تَمَامًا.

قولُهُ ﷺ: "وَمَنْعًا وَهَاتِ"؛ أعوذُ باللهِ، يعني لا يُخْرِجُ شيئًا مِن مالِهِ، وبالنسبةِ لأَمُوالِ النَّاسِ فهو مثلُ النَّارِ، والعياذُ باللهِ، كلمَّا وَجَدَ أحدًا طَلَبَ منه صدقةً، وألحَّ فيها، وأخذَ يُذكِّرُهُ أنَّهَا محبوبةٌ إلى اللهِ، وادَّعى أنَّهُ رَجُلٌ قليلُ ذاتِ اليدِ، وحَلَفَ على فراغِ يدِهِ، ليَسْتَجْدِيَ النَّاسَ بمثلِ هذا، وربَّما يَكْذِبُ فيدَّعي أنَّهُ صاحبُ أولادٍ وعائلةٍ وهو كذَّابٌ، وإذا أرَدْنا أنْ نُخْرِجَ منه شيئًا امْتَنَعَ ولم يُخْرِجْ، فهو -والعياذُ باللهِ - جَمُوعٌ مَنُوعٌ.

وإذا قالَ لك إنسانٌ: أعْطِني قَلَمَكَ؛ لأَنَّهُ يُعْجِبُني، فقلتَ: لا، أنا أحتاجُ قَلمي، فلن أُعْطِيَكَ إِيَّاهُ، فهل تدخلُ في هذا الحديثِ، وتكونُ وقَعْتَ في المنعِ المَكْروهِ؟

فنقول: لا يَدْخُلُ هذا في الحديثِ؛ لأنَّ المنعَ المَكْروهَ هو منعُ ما يَجِبُ بَذْلُهُ، وهنا لا يَجِبُ على الإنْسانِ أنْ يَبْذُلَ قَلَمَهُ إذا سُئِلَ إيَّاهُ.

وكذلك السُّؤالُ المَكْروهُ هو سؤالُ ما لا يجوزُ له أنْ يَسْأَلَهُ، وهذا هو الضَّابطُ في المنعِ والسُّؤالِ المَكْروهينِ، حتى في العِلْمِ يَدْخُلُ فيه «مَنْعًا وهاتِ» وذلك بسُؤالِ ما لا يَسْتَحِقُّ أو ما لا يجوزُ له سؤالُهُ.

وممَّا يَدْخُلُ فِي ذلك: أَنْ يَمْنَعَ الزَّكَاةَ الواجِبةَ عليه، ويَطْلُبَها وهو لا يَسْتَحِقُّها؛ لأَنَّهُ مَنَعَ ما يجبُ عليه بَذْلُهُ، وسألَ ما لا يجوزُ له.

قولُهُ ﷺ: "قِيلَ وَقَالَ" وهل المَعْنى كثرةُ القولِ في النَّاسِ، وماذا قيلَ في فُلانٍ، وماذا قالَ النَّاسُ، أم أَنَّهُ يَنْقُلُ الشيءَ بدونِ تَثَبُّتٍ؟ والظَّاهرُ أَنَّهُ كِلاهُما، فكرِهَ اللهُ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى للإنسانِ أَنْ يَكُونَ ليس له همُّ إلا قيلَ وقالَ، ولا سيَّا إذا كانَ في أُمورِ العقائِدِ، فإنَّهُ أَشدُّ وأخطرُ، كما يُوجَدُ الآنَ في كُتبِ أهلِ الكلامِ والفَلاسفةِ، فتَجِدُها مَلاًى بـ(فإنْ قيلَ، وقيلَ) وما أَشْبَهَ ذلك، ولهذا قالَ بَعْضُهم (۱):

نِهَايَةُ إِقْدَامِ العُقُولِ عِقَالٌ وَأَكْثَرُ سَعْي العَالَينَ ضَالاً لُ

⁽۱) الأبيات من قول أبي عبد الله محمد بن عمر الرازي، انظر: عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة (ص:٤٦٨)، ومجموع الفتاوى (٤/ ٧٢–٧٣)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ١٦٠)، وطبقات الشافعية للسبكي (٨/ ٩٦).

وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا وَغَايَـةُ دُنْيانَـا أَذًى وَوَبِالُ وَلَحُنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا وَلَحُمْرِنَا سِوى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا

وهذا مِن زُعمائِهِم وكُبَرائِهِم، يقولُ: ما اسْتَفَدْنا إلا قيلَ وقالَ، وأنت إذا أتيتَ بكُتُبِهِم الكبيرةِ فستَجِدُها كلَّها (قيلَ، وقالَ فُلانٌ) مع أنَّهُ يُغني عنها قليلٌ منَ القولِ.

فإنْ قيلَ: ولكنَّ بعضَ النَّاسِ يَقْرؤونَ في كُتبِ هؤلاءِ، فها حُكْمُهم؟

قُلْنا: نحنُ نَرى أَنَّ مُطالعة كُتُبِ أهلِ الكلامِ خطأٌ، إلَّا مِن طالبِ علم جيِّدٍ، يريدُ أَنْ يَرُدَّ عليهم، وأمَّا الإنسانُ المُبْتَدِئُ فلا يُطالِعُ كُتُبَ أهلِ الكلامِ؛ لأنَّها تُضَيِّعُ أوقاتِهِ، وتوجبُ الشَّكَ، وإنَّ أكثرَ النَّاسِ شكًّا عند الموتِ هم أهلُ الكلامِ، وإنَّ عُلهاءَهُم وفُحوهَمُ كلَّهم أقرُّوا بأنَّهم على خطأٍ، وقالوا ذلك.

وقد وصَفَ ابنُ مَسْعودٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ الصَّحابةَ بأنَّهُم أَغْزَرُ النَّاسِ علمًا، وأَقَلُّهُم تَعَمُّقًا (١)، وهذا هو الحقُّ.

قولُهُ ﷺ: ﴿ وَكَثْرَةَ السُّوَالِ ﴾ أي: ويدخلُ في ذلك سُوالُ المالِ ، وسؤالُ العِلْمِ ، أيْ: لا يجوزُ للإنسانِ أَنْ يُكْثِرَ سُؤالَ العلمِ ، كما يَدْخُلُ في ذلك قولُهُ تَعالَى: ﴿ وَأَمَّا السَّابِلَ فَلَا نَهُرَ ﴾ [الضحى: ١٠] ، فكثرةُ السُّؤالِ حتى فيما يَجِلُّ لك مكروه ، أمّّا ما لا يَجِلُّ فظاهِرٌ أنَّهُ حرامٌ حتى وإنْ قلَّ السُّؤالُ ، لكنَّ كثرةَ السُّؤالِ في العلمِ فلها تَفْصيلٌ ، أمّّا إذا قَصَدَ الإنسانُ الاستزادةَ منَ العملِ فهذا مطلوبٌ ، والحديثُ لا يدلُّ على النَّهْي عنه ، وأمّّا إذا كانَ المقصودُ بذلك الأُغْلوطاتِ وإحراجَ المَسْؤولِ

⁽١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ٩٤٧).

وإظهارَ أَنَّهُ بَحَّاثَةٌ فلا شَكَّ أَنَّهُ داخلٌ في الحديثِ، وأَنَّهُ مِن أسبابِ الخطأِ؛ لأنَّ مِن كَثُرَ كلامُهُ كَثُرَ خَطَوُهُ، ثم إنَّ كثرةَ السُّؤالِ أيضًا تُضْجِرُ المَسْؤول، وتُوجِبُ أنْ يَكُونَ منه نفورٌ منَ السَّائِلِ، وهذا ضررٌ على السائِل والمَسْؤولِ.

والسائل حَسَنُ القَصْدِ، الذي يَسْأَلُ ليستفيدَ لا بَأْسَ أَنْ يَطْلُبَ مِن شيخِهِ الدَّليلَ، يعني في جانِبِ التَّعَلُّم، فطالِبُ العلمِ يَنْبغي له أَنْ يَعْرِفَ الدَّليلَ حتى يَكُونَ على بصيرةٍ، أمَّا إِنْ كَانَ رَجُلًا عامِّيًّا، فأنا أَذْكُرُ أحدَ مَشايِخنا رَحَمَهُ اللَّهُ وهو رجلٌ مِن كِبارِ عُلمائِنا، سألَهُ عامِّيٌّ فأفتاهُ، قالَ: للَّا أَفْتَيْتُهُ قالَ: وما الدَّليلُ؟ يقولُ: وهو رجلٌ عامِّيٌّ لا يعرفُ كُوعَهُ مِن كُرْسُوعِهِ، فقد يَكُونُ هذا العالِمُ المُفْتي لا يستحضرُ عامِّيٌّ لا يعرفُ كُوعَهُ مِن كُرْسُوعِهِ، فقد يَكُونُ هذا العالِمُ المُفْتي لا يستحضرُ الدَّليلَ في ذلك الوقتِ، لكنْ تَقَرَّرَ في ذِهْنِهِ أَنَّ الحُكْمَ كذا وكذا.

والكُرْسُوعُ هو مَفْصِلُ الكفِّ منَ الذِّراعِ، ففي مَفْصِلِ الكفِّ منَ الذِّراعِ ثلاثةُ أشياءٍ، كوعٌ وكُرْسُوعٌ ورُسْغٌ، فالكُوعُ هو ما يلي الإبهامَ، والكُرْسُوعُ هو ما يلي الخِنْصَرَ، وما بينهما الرُّسْغُ.

وفي بيتٍ:

وَعَظْمٌ يَلِسِي الإِبْهامَ كُوعٌ وَمَا يَلِسِي

لِخِنْصَرِه الكُرْسُوعُ، والرُّسْغُ ما وَسَطْ

وعَظْمٌ يَالِي إِبْهَامَ رِجْلٍ مُلَقَّبٌ

ببُوعٍ؛ فَخُذْ بِالعِلْمِ وَاحْذَرْ مِنَ الغَلَطُ(١)

⁽١) ذكره السفاريني في غذاء الألباب (٢/ ٢٣٦) غير منسوب.

قولُهُ عَلَيْ وَإِضَاعَةَ المَالِ» وهو صَرْفُهُ في غيرِ فائدةٍ دينيَّةٍ ولا دُنْيويَّةٍ؛ ولأنَّ اللهَ تَعالَى جَعَلَ المَالَ قِيامًا للنَّاسِ، فَقالَ تَعالَى: ﴿ وَلا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ اَمُولَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَهُ عَالَى اللهُ تَعالَى اللهُ فأَسْرَفَ أَنْ اللهُ فأَسْرَفَ الإنْسَانُ وصرفَهُ في غيرِ ما جَعَلَهُ اللهُ له، وكم مِن إنسانٍ أغناهُ اللهُ فأَسْرَفَ في الإنْفاقِ، وبَذَّرَ الكثيرَ وأضاعَ المالَ، وإذا به يُصْبِحُ فقيرًا مُعْدِمًا فيتَمَنَّى أَنْ لم يَكُنْ أَنْ فَقَ، وهيهاتَ!!

إِذَنْ: يَحْرُمُ إضاعةُ المالِ، ولاحظوا أنَّ إضاعةَ المالِ قريبةٌ مِن معنى الإسْرافِ لِأَنَّ الإِسْرافَ يَخْتلفُ؛ إذْ ما قد يُعَدُّ إِسْرافًا لشخصٍ لا يُعَدُّ الإِسْرافًا لشخصٍ آخَرَ، فلو أنَّ الفقيرَ اشْترى سيَّارةً فَخْمةً لا يَشْتريها إلا أكابرُ النَّاسِ وأغنى النَّاسِ عُدَّ ذلك إِسْرافًا، ولو أنَّ الغنيَّ اشْتَراها لم يُعَدَّ إِسْرافًا؛ وذلك لأنَّ الإِسْرافَ هو مُجُاوزةُ الحدِّ، فإذا قيلَ: هذا الإِنْسانُ مُجُاوزٌ للحدِّ فهو مُسْرِفُ.

أمَّا صرفُ المالِ فيها لا فائدة فيه، لكنْ فيه انشراحٌ للصَّدْرِ وليس مُحَرَّمًا، كالتَّسْليةِ، فالإِنْسانُ يَسْأَمُ منَ الأعْمالِ الجديَّةِ، ويُحِبُّ أَنْ يُرَفِّهَ عن نفسِهِ بعضَ الشيءِ، فهل يُعَدُّ هذا إضاعةً للمالِ؟

والجوابُ: لا، وصحيحٌ أنَّ هذا الشيءَ في حدِّ ذاتِهِ ليس مُفيدًا، لكنَّهُ مقصودٌ لغيرِهِ، مِن أَجلِ أَنْ يُذْهِبَ الإنْسانُ عن نفسِهِ السآمة؛ لأنَّ النفسَ عَلُّ وتَكْسَلُ، وتحتاجُ إلى ما يُنشِّطُها، ومِن ذلك المُتنزَّهاتُ، حيث يخرجُ كثيرٌ منَ النَّاسِ الآن إلى المُتنزَّهاتِ، ومعلومٌ أنَّ الإنفاقَ في المُتنزَّهاتِ فيه زيادةُ إنفاقِ، لكنْ أيضًا فيه راحةٌ وتسليةٌ للنَّفسِ وإزالةٌ للمللِ، فيكونُ هذا منَ المَقْصودِ لغيرِهِ، ولا يُعَدُّ إضاعةً للمالِ، وإنْ كانَ هو في حدِّ ذاتِهِ ليس مُفيدًا، لكنَّهُ مفيدٌ لغيرِهِ.

فإنْ قيلَ: ذَكَرْتُم أنَّ الإسْرافَ هو إنفاقُ المالِ لشيءٍ مَقْصودٍ لغيرِهِ، فهل الملاهي الموجودةُ الآنَ تدخلُ في ذلك؟

فالجوابُ: بالنسبةِ للصِّغارِ إذا خَلَتْ منَ المحاذيرِ الشَّرْعيةِ فلا بَأْسَ؛ لأَنَّهُ يرخَّصُ للطِّغارِ ما لا يُرَخَّصُ للكِبارِ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- أنَّ التَّحْليلَ والتَّحْريمَ للهِ عَنَّوَجَلَّ؛ لقولِهِ ﷺ: ﴿إِنَّ اللهَ حَرَّمَ»، وإنْ كانت الدَّلالةُ على حصرِ التَّحْريمِ في حقِّ اللهِ عَنَّوَجَلَّ ليستْ واضحةً في هذا الحديثِ، لكنَّ الرَّسولَ ﷺ حَكى ذلك مُؤيِّدًا ومُقَرِّرًا له، فيكونُ في هذا دليلُ على أنَّ ما حرَّمَ اللهُ حرامٌ، لكنْ هناك آيةٌ أصرحُ مِن هذا، وهي قولُهُ تَعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ السِّنَكُ مُ ٱلْكَذِبَ ﴾ [النحل:١١٦].

ويتفرَّعُ على هذا مسألةٌ أعظمُ منها، وهي: أنَّ التَّكفيرَ والإدخالَ في الإسلامِ ليس إلى الحَلْقِ، بل إلى اللهِ عَرَّوَجَلَّ فالحلقُ عبيدُ اللهِ، إذا حَكَمَ على أحدِ بأنَّهُ كافرٌ فهو كافرٌ، ولو كانوا آباءَنا أو أبناءَنا أو إخواننا أو عَشيرَتَنا، وإذا لم يَحْكُمْ على إنسانِ بأنَّهُ كافرٌ فلن نُكفِّرُهُ وإنْ عَمِلَ ما عَمِلَ، فكم مِن إنسانٍ يجعلُ مسألةً التَّكْفيرِ حَسَبَ كافرٌ فلن نُكفِّرُهُ وإنْ عَمِلَ ما عَمِلَ، فكم مِن إنسانٍ يجعلُ مسألةً التَّكْفيرِ حَسَبَ العاطفةِ والذَّوْقِ وما أشْبَهَ ذلك، وهذا غلطٌ عظيمٌ، ومسألةُ التَّكْفِيرِ أعظمُ مِن مسألةِ التَّحْليلِ والتَّحْريم؛ لأنَّهُ يَتَرَتَّبُ عليها أحكامٌ عظيمةٌ.

ويتَرَتَّبُ على ذلك أيضًا: أنَّ مَن أحلَّ ما حرَّمَ اللهُ أو حرَّمَ ما أحلَّ اللهُ فقد ضادً اللهَ في أمْرِهِ؛ لأنَّ التَّحْليلَ والتَّحْريمَ للهِ وحْدَهُ، فمَنْ قالَ عن شَيْءٍ حلالٍ: إنَّهُ حرامٌ فهو مُضادُّ للهِ عَزَوَجَلَّ ومَنْ قالَ عن شَيْءٍ حرامٌ: إنَّهُ حلالٌ فهو أيضًا مُضادُّ للهِ عَزَوَجَلَّ لكنْ مَا صَدَرَ عَنَ اجتهادٍ بعد البحثِ وطلبِ الدَّليلِ وأَدَّاهُ اجتهادُهُ إلى شَيْءٍ مِن هذا فهو معذورٌ؛ لأنَّ النَّبيَ ﷺ قالَ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»(١).

٢- تَحْريمُ عُقوقِ الأُمَّهاتِ؛ وهو مِن كَبائِرِ الذُّنوبِ، لأنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «الْإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَعُقُوقُ
 ﴿ أَلَا أُنبَّكُمْ بِأَكْبَرِ الكَبَائِرِ؟ ﴾ قالوا: بلى يا رَسُولَ اللهِ! قالَ: «الْإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَعُقُوقُ
 الوَالِدَيْنِ » (٢) فعقوقُ الأُمَّهاتِ والآباءِ مِن أكبرِ الكَبائِرِ.

أما بِرُّهُما فهو مِن أفضلِ الأعْمالِ، والإنسانُ مع والديْهِ له ثلاثُ حالاتٍ: (بِرُّ، وقطيعةٌ، ولا برُّ ولا قطيعةٌ)، أمَّا القطيعةُ فهي مِن كَبائِرِ الذُّنوبِ، وأمَّا البرُّ فهو مِن أفضلِ الأعْمالِ، وأمَّا الذي هو لا بِرُّ ولا قطيعةٌ فهذا مُحَرَّمٌ؛ لأنَّهُ تركُ للواجِبِ الذي أمَرَ اللهُ به، لكنَّهُ لا يصلُ لحدِّ الكبيرةِ.

وإنَّما حرَّمَ اللهُ العُقوقَ لِما فيه مِن جَحْدِ النَّعْمةِ، وإذا كَانَ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ يقولُ: «مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ» (٣)، فأيُّ معروفٍ منَ الآدميِّينَ -غيرِ النَّبيِّ يقولُ: «مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ» (٣)، فأيُّ معروفٍ منَ الآدميِّينَ -غيرِ النَّبيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ - أكبرُ من معروفِ الوالدَيْنِ؟! ولهذا قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَقُلُ رَّبِ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، رقم (۷۳۵۲)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، رقم (۱۷۱٦)، من حديث عمرو بن العاص رَضِحَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور، رقم (٢٦٥٤)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (٨٧)، من حديث أبي بكرة رَضَّالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه أحمد (٢/ ٦٨)، وأبو داود: كتاب الزكاة، باب عطية من سأل بالله عَزَّقَجَلَ، رقم (١٦٧٢)، وأبو داود: كتاب الزكاة، باب عمر والنسائي: كتاب الزكاة، باب من سأل بالله عَزَّقَجَلَ، رقم (٢٥٦٧)، من حديث ابن عمر رَضَّاللَيْنَا فَهَا.

أَرْحَمْهُمَا كَمَّا رَبِّيَانِي صَغِيرًا ﴾ [الإسراء:٢٤]، والكافُ هنا للتَّعْليلِ، أي: لأنها رَبَّياني صَغيرًا، فلا نِعْمة على العبادِ بعد إنعامِ النَّبيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُكبرُ مِن نعمةِ الوالِدَيْنِ على الولَدِ، وكانَ مِن الأمثالِ العاميَّةِ: «إنَّ البِرَّ أَسْلافٌ»، أي: إنَّكَ إذا بَرَرْتَ والديْكَ برَّكَ أَوْلادُكَ.

٣- تَحْرِيمُ وأدِ البناتِ؛ لقولِهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ حَرَّمَ...» ثم قالَ: «وَوَأْدَ الْبَنَاتِ»، والأولادُ مِن بابٍ أَوْلَى، ووأَدُ البناتِ والبنينَ مِن كَبائِرِ الذُّنوبِ؛ لأنَّها قطيعةُ رحِم مِن جهةٍ، ولأنَّها قتلُ للنَّفسِ مِن جهةٍ أُخْرى، وكها تَعْلمونَ ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُؤْمِنَ المَّعَيِّدُا فَجَزَآؤُهُ، جَهَنَّمُ حَكِلدًا فِيهَا ﴾ [النساء: ٩٣] إلى آخِرِ الآيةِ، وبها أنَّ التَّحْريمَ للهِ صَارَ قَتْلُ الولدِ في بعضِ الأحْيانِ قُربةً منَ القرُباتِ؛ لأنَّ التَّحْليلَ والتَّحْريمَ للهِ، وهذا كها في قصَّةِ إِبْراهيمَ وإسهاعيلَ -عليهما السَّلامُ - فإنَّ اللهَ تَعالَى أَمَرَ إِبْراهيمَ بأنْ يَقْتُلُ ولدَهُ إِسْماعيلَ، وإسهاعيلَ هو أوَّلُ أولادِهِ، ولمَّا بَلغَ معه السَّعْيَ وتَعَلَّقَتْ به نفسُهُ تَعَلَّقًا شديدًا؛ لأنَّ أكثرَ ما يتعلَّقُ الإِنْسانُ بولدِهِ إذا كانَ قد بَلغَ معه السَّعْيَ، والصَّغيرُ لا يُلتَفَتُ إليه غالبًا، والكبيرُ الذي انْفَصَلَ أيضًا لا يُلتَفَتُ إليه، السَّعْيَ، والصَّغيرُ الذي يَمشي معه ويروحُ معه تَتَعَلَّقُ به النفسُ أكثرَ، ومع ذلك أُمِرَ بأنْ لكنَّ الصَّغيرَ الذي يَمشي معه ويروحُ معه تَتَعَلَّقُ به النفسُ أكثرَ، ومع ذلك أُمِرَ بأنْ لكنَّ الصَّغيرَ الذي يَمشي معه ويروحُ معه تَتَعَلَّقُ به النفسُ أكثرَ، ومع ذلك أُمِرَ بأنْ يُنْ بَحَهُ، ﴿ وَبُهُنَى إِنِي قَلْ أَلَى إِلَى إِنْ الْهَانَ اللهُ النفسُ أكثرَ، ومع ذلك أُمِرَ بأنْ

فَتَأَمَّلُ: قَتُلُ الأُولَادِ مِن كَبائِرِ الذُّنوبِ، ولكنْ إذا أَمَرَ اللهُ تَعالَى به صارَ قُرْبةً وطاعةً، ﴿ وَإِذَ وَطاعةً، ﴿ وَإِذَ وَطاعةً، ﴿ وَإِذَ لَكُنَا لِلْهَلَئِهِكَةِ الشَّجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا ﴾ [البقرة:٣٤].

٤ - تَحْريمُ طلبِ ما لا يَسْتَحِقُّهُ الإنسانُ.

٥- تَحْرِيمُ مَنْعِ مَا يَجِبُ؛ يُؤْخَذُ مِن قولِهِ ﷺ: ﴿وَمَنْعًا وَهَاتِ، وهذه الحَالُ اللهُّحِ اللهُ ا

7- أنَّ منَ الأساليبِ العربيَّةِ التي تُوجِبُ الانتباهَ أَنْ يَخْتَلِفَ التَّعْبيرُ فِي أَشياءَ عُكْمُها واحدٌ؛ لقولِهِ ﷺ: «حَرَّمَ... وَكَرِهَ» لأنَّ ما كَرِهَهُ اللهُ فهو حرامٌ، وهو كذلك إذا كانَ هذا التَّعْبيرُ مِن عند الرَّسولِ ﷺ وهو الأصلُ، وإنَّما قلتُ ذلك لأنَّهُ منَ الجائِزِ أَنْ يَكُونَ مِن تَصَرُّفِ الرُّواةِ، لكنَّ الأصلَ أَنَّهُ كلامُ النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ لكنَّ الرَّسولَ عَبَرَ بهذا وهذا مِن أَجْلِ أَنْ يَنتَبِهَ الإِنْسانُ، ومعلومٌ لنا جميعًا أنَّ الكلامَ إذا كانَ على وَتِيرةٍ واحدةٍ فإنَّ الإِنْسانَ لا يَنْسجِمُ معه انْسِجامًا كثيرًا، ويكونُ باردًا على الذِّهْنِ؛ ولهذا فإنَّ الخُطباءَ الآنَ يستعملونَ التَّنْبية باختلافِ ويكونُ باردًا على الذِّهْنِ؛ ولهذا فإنَّ الخُطباءَ الآنَ يستعملونَ التَّنْبية باختلافِ الصوتِ، لا باختلافِ التَّعْبيرِ فقط، فتجدُ منه مثلًا قراءةً سَلِسةً على طريقٍ واحدٍ، الصوتِ، لا باختلافِ التَّعْبيرِ فقط، فتجدُ منه مثلًا قراءةً سَلِسةً على طريقٍ واحدٍ، ثم إذا به يرفعُ صوتَهُ أَو يَخْفِضُهُ، فيوجبُ ذلك الانتباهَ.

٧- أنَّ اللهَ تَعالَى يَكْرَهُ القيلَ والقالَ؛ ولهذا جاءَ الحَديثُ عنِ النَّبِيِّ عَيَالِيَّ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ»(١)، فمِن كمالِ إيمانِكَ ألا تقولَ إلا خيرًا.

والعَجَبُ أَنَّ مَن كَانَ هذا مَنْهَجُهُ فإنَّهُ يَسْلَمُ مِن شرورٍ كثيرةٍ، ومَن كَثُرَ كلامُهُ كَثُرَ سَقْطُهُ، لكنْ مَنْ قَلَّ كلامُهُ وكانَ لا يتكلَّمُ إلا بخيرٍ فهذا هو المُؤْمِنُ، وهذا هو الثابث.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، رقم (٦٠١٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف، رقم (٤٧)، من حديث أبي هريرة رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

لكنْ إذا قالَ قائلٌ: إذا كُنَّا لا نَتَكَلَّمُ إلا بالخيرِ ولا سيَّما في عَصْرِنا هذا، لَزِمَ أَنْ نكونَ دائمًا سُكوتًا، فندخلُ المَحَلَّ مثلًا فنُسلِّمُ ونُحَيِّي الموجودينَ، ثم ماذا نقولُ منَ الخيرِ؟

قُلْنا: الخيرُ نوعانِ: خيرٌ مقصودٌ لذاتِهِ، وخيرٌ مقصودٌ لغيرِهِ، والأوَّلُ لا شكَّ أَشْر فُ؛ لآنَهُ غايةٌ، والثَّاني دونَهُ لكنَّهُ خيرٌ، فإذا تَكَلَّمَ الإنْسانُ بكلامٍ لغوٍ هو في حدِّ ذاتِهِ ليس فيه خيرٌ، لكنَّهُ يريدُ أَنْ يُدْخِلَ الأُنْسَ والسرورَ على الحاضرينَ، فهذا يُعْتَبَرُ خيرًا؛ لأنَّ إدخالَ الأُنْسِ والسُّرورِ على مُجَالِسِكَ منَ الخيرِ، لكنْ إذا حَصَلَ الأُوَّلُ فهو أفضلُ ولا شكَّ.

ومنَ الخيرِ لذاتِهِ تعليمُ العلم، وأنا أظنُّ أنَّ الإنسانَ لو قامَ يُحدِّثُ في بَحْلسٍ غيرَ مُعَجِّلٍ للحديثِ، فرُبَّها يَكُونُ ذلك ثقيلًا على النَّاسِ، لكنْ منَ المُمْكنِ أنْ يَذْكُرَ مسائِلَ فِقْهيَّةً طريفةً تُوجِبُ أَنْ يَنْتَبِهَ النَّاسُ وتَنْشَدُّ أفكارُهم إليها، مثلُ أَنْ يَطْرَحَ مسألةً غريبةً، أو يَتَكَلَّمَ في قصَّةٍ ممَّا وَرَدَ في الأحاديثِ، فيقولُ: الرَّسولُ عَلَيْ قصَّ علينا كذا وكذا، قصَّ علينا ثلاثةً أَبْرَصَ وأقْرَعَ وأعْمَى (۱)، قصَّ ثلاثةً انْطَبَقَ عليهمُ الغارُ (۱)، وما أشْبَهَ ذلك، فالمهمُّ: أنَّ الإنسانَ اللَّبيبَ يستطيعُ أنْ يُدْخِلَ عليهمُ العارُ على النَّاسِ، بها أعطاهُ اللهُ منَ الحِكْمةِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم (٣٤٦٤)، ومسلم: كتاب الزهد والرقائق، رقم (٢٩٦٤)، من حديث أبي هريرة رَضِّاَلِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب من استأجر أجيرا فترك الأجير أجره، رقم (٢٢٧٢)، ومسلم: كتاب الرقاق، باب قصة أصحاب الغار الثلاثة، رقم (٢٧٤٣)، من حديث عبد الله بن عمر رَضَالِيّلُهُ عَنْهَا.

٨- كراهة الله تعالى لكثرة السُّؤالِ؛ والمُرادُ هنا كثرة السُّؤالِ مِن واحدٍ، فلو فَرَضْنا أنَّ مُعَلِّما عنده مئة طالبٍ، كُلُّ واحدٍ سأل سُؤالًا، فسيكونُ عنده مئة سؤالٍ، فلا نقولُ: هذه أسئلة كثيرة تُكْرَهُ، ولا يَسْأَلُ منَ الطلبة هؤلاء إلا ثلاثة فقط، ويَسْكُتُ الباقونَ، لكنْ لو جاءَ طالبٌ واحدٌ فتَصَدَّرَ للأسئلة وكليًا أجابَ المسئولُ عن سؤالٍ أثبَعَهُ بالنَّاني على إثْرِهِ، فهذا هو المنهيُّ عنه، ولا سيَّما إذا كانَ هذا السائلُ يَسْتَأْثِرُ بالمسئولِ.

وكثرة الشُّؤالِ تشملُ كثرة سُؤالِ المالِ، وكثرة سُؤالِ العلمِ، والمُرادُ بسؤالِ المالِ ما يَسْتَحِقُّهُ الإِنْسانُ، أمَّا ما لا يَسْتَحِقُّهُ فهو منهيُّ عنه، سواءً كانَ كثيرًا أو قليلًا.

فإنْ قيلَ: وهل يدخلُ في ذلك كثرةُ سُؤالِ المرءِ للشَّفاعةِ؟

الجوابُ: إذا كانتِ الشَّفاعةُ مُتَعَدِّدةً والمشفوعُ له واحدٌ فهو كما تَقَدَّمَ في مسألةِ كونِ الأسئلةِ كثيرةً لكنَّ السائلَ واحدٌ، لكنْ في مسألةِ الشَّفاعةِ قد يُراعي الإنسانُ أشياءَ أُخْرى، فيراعي أنَّهُ لو أكثرَ الشَّفاعةَ تَضَجَّرَ المشفوعُ عنده، ثم صارَ لا يَقْبَلُ منه شَيئًا، كما هو الواقعُ، لكنْ لو تَكْثُرُ الشَّفاعةُ لشخصٍ واحدٍ، فتَشْفَعُ له اليومَ، ثم بعد يوم، ويومينِ، وتُلِحُ عليه، فهذا لا شكَّ مِن كثرةِ السُّؤالِ المنهيِّ عنه.

9- النَّهْيُ عن إضاعةِ المالِ؛ وهذه كلمةٌ عظيمةٌ جامعةٌ، فكلُّ مالٌ تَبْذُلُهُ في لا ينفعُ لا في دِينٍ ولا في دُنْيا فهو إضاعةٌ، ومِن هنا نأخذُ تَحْريمَ الدُّخانِ؛ لأَنَّهُ إضاعةُ مالٍ، لكنَّ صاحبَهُ يقولُ: إنَّهُ إذا شَرِبَ واسْتَأْنَسَ أحسَّ براحةٍ، وإذا لم يَشْرَبْهُ ضاقَ صدرُهُ، فنقولُ: حتى الخمرُ، يقولُ شارِبُها هذا الكلامَ، فيقالُ: أوَّلًا هذا منِ انْتكاسِ فِطْرَتِهِ؛ حيثُ صارَ الضارُّ والخبيثُ عنده طَيِّبًا، أمَّا مِن حيثُ النصُّ فقد قالَ

الرَّسولُ عَلَيْدٍ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»(١)، وعلماءُ الطبِّ أَجْمعوا أنَّ الدُّخانَ مُفتِّرٌ.

كما أنَّ دينَ الإسلامِ جاء بتلكِ النَّصائحِ، وبالنظرِ إلى حُكْمِ الدُّخانِ فإنَّهُ مَفسدةٌ، وهذا لا يُعارِضُ فيه اثنانِ، فالمُدَخِّنُ يَتلَذَّذُ ويستأنسُ؛ لأنَّ في الدُّخانِ مادَّةً توجبُ الانقباضَ عند الفَقْدِ، والانبساطَ عند الوُجودِ، لكنَّ آثارَهُ الضارَّةَ تَرْبو على مَنافِعِهِ، واللهُ عَنَّفَيكِ حرَّمَ علينا الحَمْرَ والمُيْسِر؛ لأنَّ إثْمَهُما أكبرُ مِن نَفْعِها، فنقولُ: أنت إذا تَلذَّذْتَ به أو انشَرَحَ صَدْرَكَ له لأنَّك اعْتَدْتَهُ، وحتى بعضُ الذين يشربونَ الشايَ تَطَدَّدُ الشايَ تَصَدَّعَ، واحتاجَ للشاي حتى يُوسِّعَ صَدْرَهُ، وأظنُّ أيضًا حتى لو أنك أنَّ وَنْت مُشْتهيهِ يَضيقُ صَدْرُكَ.

فعلى كُلِّ حالٍ هذا الذي يقولُ: إنَّهُ يُسَرُّ بالدُّخانِ ويَنْشرحُ له صَدْرُهُ، لا عِبْرةَ به؛ لأنَّ مَضارَّهُ أكثرَ مِن مَنافِعِهِ فهو مُحَرَّمٌ؛ لأنَّ مَضارَّهُ أكثرَ مِن مَنافِعِهِ فهو مُحَرَّمٌ؛ لأنَّ القاعدةَ الشَّرْعيةَ أنَّهُ إذا غَلَبَتِ المفاسدُ على المصالِح صارَ الشيءُ حَرامًا.

فإنْ قال قائلٌ: وهل مِن إضاعةِ المالِ أَنْ تُعْطيَهُ السُّفهاء؟

الجوابُ: نعم؛ لقولِهِ تَعالَى: ﴿ وَلَا تُؤَتُّوا السُّفَهَاءَ أَمَوَلَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِينَا ﴾ [النساء:٥]، ولا شكَّ أنَّ هذا مِن إضاعةِ المالِ، تُعْطيهِ السَّفيهَ فيَشْتري مُفرقعاتٍ يُؤْذي جِها النَّاسَ، وربها يُحْرِقُهم، هذا حرامٌ.

فإنْ قبلَ: هل يَدْخُلُ في السُّفهاءِ الأبُ الكبيرُ، أو الأخُ الكبيرُ، ومَن رُدَّ إلى أَرْذَلِ العُمُرِ وإلى الهَرَم؟

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن، رقم (٤٣٤٣)، ومسلم: كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر، رقم (١٧٣٣/ ٧٠)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِّالِيَّةُ عَنْهُ.

قُلْنا: نعم يَدْخُلُ، لكنَّ الفُقَهاءَ رَحَهُ مُاللَّهُ قالوا: مَن كانَ سَفيهًا بعد أَنْ كانَ رَشيدًا تكونُ وِلاَيَتُهُ للقاضي، لا يَتولَّاهُ أُولياؤُهُ، فالأَبُ الذي بَلَغَ حدَّ الشَّيْخوخةِ، ورُدَّ إلى أَرْذَلِ العُمُرِ، لا يَتولَّى مالُهُ أَبناؤُهُ، حتى يَأْذَنَ لهم القاضي؛ لأنَّهُ لَمَّا كانَ رَشيدًا مَلَكَ نَفْسَهُ، ثم حَدَثَ له السَّفَهُ، فيرُّجَعُ في ذلك إلى الولايةِ العامَّةِ، وهو القاضي.

الْوَالِدَيْنِ، وَسَخَطُ اللهِ فِي سَخَطِ الْوَالِدَيْنِ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ (۱). وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ (۱).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ : "رِضَا اللهِ فِي رِضَا اللهِ فِي رِضَا اللهِ الطَّاهرُ أنَّ (في) هنا للسَّببيَّةِ، بمعنى أنَّ رِضا الوالِدَيْنِ سببٌ في سخطِ اللهِ، والرِّضا معْروفٌ وهو أنْ يَكونَ الإنسانُ مُطْمَئِنًّا للشَّيْءِ، مُنشَرِحًا به صَدْرُهُ، وما أشْبَهَ ذلك، فإذا أعْطَيْتَ والِدَكَ أو والِدَتَكَ ما تَطْمَئِنًّ به نفسُهُ، وينشرحُ له صَدْرُهُ، فهذا هو سببُ الرِّضا. وإذا سَخِطا كانَ ذلك سَببًا في سَخَطِ اللهِ عَرَقَجَلَّ عليه، والمُرادُ بالوالِدَيْنِ الأَمُّ والأَب، وهما أحقُ النَّاسِ بالبرِّ.

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب البر والصلة، باب ما جاء من الفضل في رضا الوالدين، رقم (١٨٩٩)، وابن حبان في صحيحه رقم (٤٢٩)، والحاكم في المستدرك (٤/ ١٥١-١٥٢) وقال: صحيح على شرط مسلم، والبيهقي في شعب الإيهان رقم (٧٤٤٦)، واللفظ له.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

1 - الحَثُّ على إرضاءِ الوالِدَيْنِ؛ ووجْهُ ذلك أَنَّهُ سببٌ لرِضا اللهِ عَنَّوَجَلَّ ولكنَّ هذا ليس على إطْلاقِهِ، فإنَّ منَ الوالِدَيْنِ مَنْ يَرْضى بالفُسوقِ، ويَسْخَطُ الصَّلاحَ، فمَنْ كانَ هكذا فلا يَكونُ رِضاؤُهُ سببًا لرِضا اللهِ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى فالمُرادُ بِرُّ الوالِدَيْنِ فيما لا يُسْخِطُ الله، فإنَّ رِضا اللهِ مُقدَّمٌ على رِضا الوالِدَيْنِ.

٢- إثباتُ الرِّضا للهِ عَرَّفِجَلَ وأَنَّهُ صفةٌ حَقيقيَّةٌ؛ وهي غيرُ الثَّوابِ، وهذا هو الذي عليه السَّلفُ الصَّالِحُ، وأهلُ السُّنَّةِ والجهاعةِ، أنَّ اللهَ تَعالَى يَرْضَى ويَغْضَبُ ويَكْرَهُ ويُحِبُّ، وأنَّ هذه صفاتٌ كلُّها حقيقةٌ، لكنْ منَ المَعْلومِ أنَّها لا تُشْبِهُ رِضا المَخْلوقينَ، أو محبَّةَ المَخْلوقينَ؛ لأنَّها أكملُ وأعْلى، وقد قالَ اللهُ تَعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَلَى اللهُ تَعالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ ا

٣- التَّحْذيرُ مِن سَخَطِ الوالِدَيْنِ؛ لأنَّ ذلك سببٌ لسَخَطِ اللهِ.

فإنْ قالَ قائلٌ: إذا سَخِطَا شيئًا فيه مَصْلحةٌ للابْنِ وليس فيه مَضَرَّةٌ عليها، فهل المُعْتَبَرُ هنا اتِّقاءُ سَخَطِهما ولو خَسِرَ الولدُ هذه المَنْفعة، أم العكسُ؟

قُلْنا: بل العَكْسُ، أي: لو سَخِطا شيئًا فيه مَنْفعةٌ للولَدِ في دِينِهِ أو دُنْياهُ، فَقالاً: لا تَفْعَلْهُ، كما يوجدُ الآنَ بعضُ النَّاسِ يقولُ لولدِهِ: لا تَطْلُبِ العلمَ، لا تَكُنْ مُتَدَيِّنًا، لا تَصْحَبِ الشَّبابَ المُتَديِّنَ، وإنْ فَعَلْتَ فسنَغْضَبُ عليك، ونفعلُ ونفعلُ وفعل؛ فهذا لا يُطيعُهما فيما يُريدانِ، وإنْ كانَ تَرْكُهُ ليس مُسْخِطًا له؛ لأنَّهُ تَرَكَ الكمالَ فقط، ولكنَّهُ فيه مَصْلحةٌ للابنِ، وليس فيه مَضَرَّةٌ على الوالِدَيْنِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلِيسَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ»(١)، وأَمرَهُ أَنْ يَدَعَ الجهادَ وهو فرضُ كفايةٍ أو سُنَّةُ كفايةٍ مِن أَجْلِ أَنْ يَبْقى في شُئونِ والِدَيْهِ؟

قُلْنا: بلى قالَ، وما قالَهُ الرَّسولُ ﷺ فهو حَقَّ، والرَّسولُ حاكِمٌ وليس مَحُكومًا عليه، لكنْ إذا كانَ الوالدانِ مُحتاجينِ للولدِ والجهادُ في حقِّهِ نَفْلُ فإنَّهُ يُقَدِّمُ حاجةَ الوالدَيْنِ؛ لأنَّ دَفْعَ حاجةَ الوالدَيْنِ واجبٌ وجِهادَ النَّفْلِ ليس بواجِب، وكذلك الجِهادُ ليس كطلبِ العِلْمِ، أو مُصاحبةِ الأخيارِ، مِن حيثُ إنَّ الجِهادَ فيه عرضةٌ للموتِ والقتل، وقد يَشُقُّ ذلك على الأبِ والأُمِّ، فبينها فَرْقٌ.

إِذَنْ: فقولُهُ عَلَيْ اللهِ فِي رِضَا اللهِ فِي رِضَا الْوَالِدَيْنِ السَّ على إطْلاقِهِ، «وَسَخَطُ اللهِ فِي سَخَطِ الْوَالِدَيْنِ السَّم على إطْلاقِهِ.

فلو أنَّ الأَبَ أو الأُمَّ طَلَبا مِن ولدِهِمَا أَنْ يَتَزَوَّجَ بِنتَ عَمِّهِ مثلًا، وقالا: إِنْ لَم تَفْعَلْ فسوف نَسْخَطُ عليك، ونَغْضَبُ منك؟ وكانت نفسُهُ لا تريدُ الزَّواجَ منها، فهل نُجْبِرُهُ على أَنْ يَتَزَوَّجَها؟

الجَوابُ: أَنَّنَا لَا نُجْبِرُهُ؛ لأَنَّ عدمَ زَواجِهِ بَهَا لَيْسَ فَيه ضَرَرٌ على الوالِدَيْنِ، ولكنْ قد يَكُونُ فيه ضررٌ عليها هي، فرُبَّهَا تكونُ النتيجةُ عَكْسيَّةً ثم يُطَلِّقُها بعد أَنْ يَدْخُلَ بَهَا، وتكونُ نفرةٌ بينه وبين عمِّهِ أَشدُّ مِمَّا لو عَدَلَ عن تَزَوُّجِهِ بابنةِ عَمِّهِ إلى غَيْرِها.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الجهاد بإذن الأبوين، رقم (٣٠٠٤)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب بر الوالدين وأنهما أحق به، رقم (٢٥٤٩/٥)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضَالِيَلَهُ عَنْهُمَا.

فالمهم أنَّهُ كما قالَ شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللّهُ: «لا تَجِبُ طاعةُ الوالِدَيْنِ إلا فيما فيه نَفْعٌ لهما، ولا ضَرَرَ على الابنِ فيه» (١) ، هذه هي القاعدة ، وإلّا لكانَ بعضُ الوالِدَيْنِ - نسألُ اللهَ العافية - يَأْمُرُ ولدَهُ بما يَضُرُّهُ، ولا سيما الأُمَّهاتُ، فالأمُّ إذا رأتْ منِ ابْنِها أنَّهُ يُحِبُّ الزَّوْجةَ صارتِ الزَّوْجةُ كأنَّها ضَرَّةٌ لها، وبَعْضُهُنَّ تُصَرِّحُ فتقولُ: (إمَّا أنا أو هي)، نسألُ الله العافية.

وكيف للأُمُّ أَنْ تُضَيِّقَ على الابنِ، وتُلْزِمَهُ أَنْ يُطلِّقَ زَوْجَتَهُ؟! ولكنْ ما دامتِ الأُمُّ لم تَذْكُرْ سَببًا شَرعيًا يُوجِبُ أَنْ يُفارِقَها، فلا يَلْزَمُهُ أَنْ يُطلِّقَها، وقد سُئِلَ الإمامُ أَحدُ رَحِمَهُ اللهِ عن رَجُلٍ أَمَرَهُ أبوهُ أَنْ يُطلِّقَ زوجتَهُ؟ قَالَ: لا تُطلِّقُها. قَالَ: كيف الحدُ رَحِمَهُ اللهِ ؟ أليس النَّبيُّ عَيَّ أَمَرَ عبدَ اللهِ بنَ عُمَرَ أَنْ يُطلِّقَ امر أَتَهُ؛ لأنَّ عُمَرَ أَمرَهُ بذلك؟ (٢) قالَ: بلى، ولكنْ هل أبوكَ عُمَرُ؟ (١) فعُمَرُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَأْمُرَ ابنَهُ أَنْ يُفارِقَ بذلك؟ (٢) قالَ: بلى، ولكنْ هل أبوكَ عُمَرُ؟ (١) فعُمَرُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَأْمُرَ ابنَهُ أَنْ يُفارِقَ بذلك؟ (ألا يُمْكِنُ أَنْ يَفْرِقَ إنسانٌ بين زوجتَهُ إلا لسببٍ شرعيً لا يُمْكِنُ تَحَمُّلُهُ الأنَّ مِن أكبرِ المُحَرَّماتِ أَنْ يَفْرِقَ إنسانٌ بين رَجُلٍ وامرأتِهِ، ولا سَيَّا إذا كانَ بينها أولادٌ، لكنَّ أبا هذا الرَّجُلِ ربها يكونُ طَلَبَ منِ ربُحُلٍ وامرأتِهِ، ولا سَيَّا إذا كانَ بينها أولادٌ، لكنَّ أبا هذا الرَّجُلِ ربها يكونُ طَلَبَ منِ ابنِهِ أَنْ يُطَلِّقَ زوجتَهُ لهوًى في نفسِهِ، لا لمَصْلحةِ الزَّوْجةِ ولا لَمُصلحةِ الزَّوج.

فإنْ قيلَ: لو تَعارَضَ حَقُّ الأبِ وحقُّ الأُمِّ، فأيُّها يُقَدِّمُ؟ قُلْنا: يُقَدِّمُ حَقَّ النَّاسِ بحُسْنِ صُحْبتي؟ قُلْنا: يُقَدِّمُ حَقَّ النَّاسِ بحُسْنِ صُحْبتي؟

⁽١) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوي الكبري] (٥/ ٣٨١)، والآداب الشرعية (١/ ٤٣٦).

⁽۲) أخرجه أحمد (۲/ ٤٢)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في بر الوالدين، رقم (۵۱۳۸)، والترمذي: كتاب الطلاق، باب ما جاء في الرجل يسأله أبوه أن يطلق زوجته، رقم (۱۱۸۹)، وابن ماجه: كتاب الطلاق، باب الرجل يأمره أبوه بطلاق امرأته، رقم (۲۰۸۸)، من حديث ابن عمر رَضِّاللَّهُ عَنْهُا.

⁽٣) انظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/ ١٧١)، والآداب الشرعية لابن مفلح (١/ ٤٤٧).

فَقَالَ: «أُمُّكُ، ثُمَّ أُمُّكَ، ثُمَّ أُمُّكَ، ثُمَّ أُمُّكَ، ثُمَّ أَبُوكَ»(١).

فإنْ قالَ قائلٌ: بعضُ الوالدَيْن قد يكونُ عندَهُم طَمَعٌ في أَمُوالِ أَبْنائِهم مع أَنْهم أَغنياءُ وليسوا في حاجةٍ إلى هذا المالِ، فلو لم يُعْطِهم إلا بقدرِ ما يَحْتاجونَهُ، أَنْهم أَغنياءُ وليسوا في حاجةٍ إلى هذا المالِ، فلو لم يُعْطِهم إلا بقدرِ ما يَحْتاجونَهُ، أَفيكونُ عاقًا في هذه الحالِ؟

الجوابُ: لا يَجِبُ على الابنِ أَنْ يُطيعَ والديْهِ إلا فيها فيه نفعٌ لهما ولا ضَرَرَ عليه، فها دامَ الولدُ غَنيًّا والأَبُ غَنيَّا والأُمُّ غَنِيَّةً، وطلبَا منِ ابْنِهها أَنْ يُعْطِيَهُما مالًا، وهو قد أغناهُ اللهُ وليس عليه ضررٌ فلْيَفْعَلْ، وهذا المالُ الذي أعْطاهُما إِنْ كانَا رَشيدينِ فالنّهايةُ إِنْ أبقاهُ اللهُ بَعْدَهُما أَنْ يَرْجِعَ إليه إِمَّا كُلُّهُ، أو بعضٌ منه.

فإنْ قيلَ: معلومٌ أنَّ الله عَنَّاجَلَ عظَّمَ حُقوقَ الوالِدَيْنِ لعِظَمِ إحْسانِهما إلى الولدِ، لكنْ إذا كانَ الأبُ تَرَكَ الولدَ لكونِهِ طَلَّقَ الأُمَّ مثلًا، ولم يُحْسِنْ إليه، فجاءَ زوجُ الأُمِّ وأحْسَنَ إليه وربَّاهُ تَرْبيةً صالحةً، وبَذَلَ في ذلك جُهْدًا جَهيدًا، فهل للولدِ هنا أنْ يَصْرِفَ بِرَّهُ منَ الأبِ لزَوْجِ الأُمِّ؟

قُلْنا: لا، فلا يَسْقُطُ حَقُّ الوالِدِ في بِرِّهِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ قَالَ في الواصِلِ للرَّحِم: «هُوَ الَّذِي إِذَا قُطِعَتْ رَحِمُهُ وَصَلَهَا» (٢) ، فالأبُ عليه مَسْؤوليَّةٌ ، والابنُ عليه مَسْؤوليَّةٌ ، والابنُ عليه مَسْؤوليَّةٌ ، ويبوءُ الأبُ بالإثْم، أمَّا زَوْجُ الأُمِّ فليس كالأبِ في الحقّ ، لكنْ يُحْسِنُ إليه ، «مَنْ صَنَعَ ويبوءُ الأبُ بالإثْم، أمَّا زَوْجُ الأُمِّ فليس كالأبِ في الحقّ ، لكنْ يُحْسِنُ إليه ، «مَنْ صَنَعَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من أحق الناس بحسن الصحبة، رقم (٧٩١)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب بر الوالدين وأنهما أحق به، رقم (٢٥٤٨)، من حديث أبي هريرة رَضِّالِيَّكُعَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ليس الواصل بالمكافئ، رقم (٩٩١)، من حديث عبد الله ابن عمرو بن العاص رَضَالِلَهُ عَنْهُمَا.

إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ»(١).

··· @ ···

١٤٦٧ - وَعَنْ أَنْسٍ رَضَالِلَهُ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُحِبَّ لِجَارِهِ - أَوْ لِأَخِيهِ - مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْهِ: ﴿ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ﴾ صيغةُ قَسَمٍ ، وكانَ النَّبِيُ عَلَيْهِ يُقْسِمُ بهذه الصِّيغةِ كثيرًا ، ومَضْمونُهُ: إنَّني أُقْسِمُ قَسمًا إنْ كنتُ غيرَ مُصيبٍ فيه فإنِّي أَهْلِكُ وأموتُ ، فالنفسُ بيدِ اللهِ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى كَأَنَّهُ عَلَيْهِ يقولُ: إنْ كنتُ كَاذبًا فيأخُذُ اللهُ نَفْسي ؛ لأنَّ فالنفسُ بيدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فيكونُ هذا مِن أعظم القَسَم.

قولُهُ ﷺ: «لِجَارِهِ» الجارُ هو القريبُ منه في البيتِ والسَّكنِ، سواءً كانَ البيتُ والسَّكنُ من الحَجَرِ، أو الشَّعَرِ، فالمهمُّ أنَّ مَسْكنَهُ قريبٌ منه.

فإنْ قال قائلٌ: وهل حدُّ الجارِ كما جاءَ في بعضِ الأحاديثِ أنَّهُ أربعونَ دارًا، أم أقلُّ؟

الجوابُ: الصَّحيحُ أنَّ الجارَ ما عُدَّ جارًا في العُرْفِ، ولا شكَّ أنَّ أربعينَ دارًا اليومَ بعيدةٌ جدًّا، وتسعُ مساحةً كبيرةً لكِبَرِ المنازِلِ، ربَّما كانت كذلك في العهدِ الأوَّلِ؛

⁽۱) أخرجه أحمد (۲/ ۲۸)، وأبو داود: كتاب الزكاة، باب عطية من سأل بالله عَزَّوَجَلَّ، رقم (۱٦٧٢)، والنسائي: كتاب الزكاة، باب من سأل بالله عَزَّوَجَلَّ، رقم (۲٥٦٧)، من حديث ابن عمر رَضِّيَالِيَّهُ عَنْهُمَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب من الإيهان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، رقم (١٣)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الدليل على أن من خصال الإيهان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه، رقم (٤٥).

إذْ كانتْ حُجْرةُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ التي يَسْكُنُها مع زَوْجتِهِ عائشةَ تسعُ ثَلاثةَ قُبورٍ، ففي ذلك العهدِ يمكنُ أنْ يكونَ للأرْبعينَ دارًا أنْ يكونوا جِيرانًا، لكنْ في الوقتِ الحاضِرِ لا، إِذَنْ فيرُجَعُ فيه إلى العُرْفِ، كما أنَّ الطَّريقَ فيها سَبَقَ إذا تَنازَعَ فيه الجيرانُ كانت سبعة أَذْرُعٍ، والآنَ السَّبعةُ أذْرُعٍ لا تَكْفي للطَّريقِ، فهي إنْ أَخَذَتْ سَيَّارةً واحدةً أَخَذَتْها مع الضِّيقِ.

وعلى كُلِّ حالٍ: فهذه المَسائِلُ يَذْكُرها الشَّرْعُ مُقَدَّرةً بحسبِ العُرْفِ، والحالِ التي كانوا عليها، وليست مُحَدَّدةً شَرْعًا كالمئةِ جَلْدةٍ للزَّانِ، فهي مُحَدَّدةٌ، ولا يُمْكِنُ أَنْ تزيدَ أو تَنْقُصَ، لكنَّ الأُمورَ المُقَدَّرةَ التي مَرْجِعُها للعُرْفِ تَبْقى على العُرْفِ. إذْنِ: الجارُ كُلُّ مَنْ عدَّهُ النَّاسُ جارًا.

قولُهُ ﷺ: ﴿لِأَخِيهِ ﴾، وهو المُؤْمِنُ ، فلا تُؤْمِنُ حتى ثُحِبَ لأخيكَ ما تُحِبُ لنفسِكَ ، وأنت ثُحِبَ لنفسِك الحيرَ وتكُرَهَ لها الشرَّ ، فلو أحْبَبْتَ الشرَّ لأخيكَ فلست بمُؤْمِنٍ ، ولو أحْبَبْتَ مَنْعَ الحيرِ عن أحيك فلست بمُؤْمِنٍ ، فلا بُدَّ أَنْ ثُحِبَ الحيرَ لأحيك كما تُحِبُّهُ لنفْسِكَ ، أمَّا إنْ أحْبَبْتَ له الشَّرَ أو كَرِهْتَ له الخيرَ فأنت لست بمُؤْمِنٍ .

هذا الحَديثُ يدلُّ على الحَثِّ والتَّرْغيبِ في مَحبَّةِ الخيرِ لإِخْوانِكَ؛ لأنَّ الرَّسولَ وَلَكُنْ الْخَبَرَنا أَنَّ الإِيمانَ يَنْتَفي لا لنَعْلَمَ أَنَّهُ يَنْتَفي، ولكنْ لأَجْلِ أَنْ نُحافِظَ على إِنْهَ إِنّا، ونحبُ لإِخُوانِنا ما نُحِبُّ لأَنْفُسِنا.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - جوازُ القَسَمِ بهذه الصِّيغةِ؛ وهي «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ»، وجهُ ذلك أنَّ النَّبِيَّ أَقْسَمَ بها.

٢- جوازُ القسم بغيرِ اسْتِقْسام؛ أي: جوازُ أنْ يُقْسِمَ الإنْسانُ وإِنْ لم يُطالَبْ
 بأنْ يُقْسِمَ.

فإذا قالَ قائلٌ: أليس هذا مُخالفًا لقولِهِ تَعالَى: ﴿وَاحْفَظُوٓاْ أَيْمَنَاكُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩]، أي: لا تَحْلفوا إلا بسبب؟

قُلْنا: نعم، نَحْفَظُ أَيْهَانَنا، لكنَّ القَسَمَ هنا لا يُعارِضُ الآية؛ لأنَّ الأمْرَ الذي أَقْسَمَ عليه النَّبيُّ عَلَيْهِ هنا مهمُّ جدًّا، وقد أقْسَمَ النَّبيُّ عَلَيْهِ بذلك مِن أَجْلِ قُوَّةِ الحَثَّ عليه النَّبيُّ عَلَيْهِ هنا مهمُّ جدًّا، وقد أقْسَمَ النَّبيُّ عَلَيْهِ بذلك مِن أَجْلِ قُوَّةِ الحَثِ عليه، على أَنْ يُحِبَّ المُسْلمُ لجارِهِ ما يُحِبُّ لنفسِهِ، فلأهميَّةِ الموضوعِ أقْسَمَ النَّبيُّ عَلَيْهِ عليه، كما أَنَّ اللهُ تَعالَى أَمرَ نَبيَّهُ عَلِيْهِ أَنْ يُقْسِمَ في ثلاثِ آياتٍ:

الأُولى: ﴿ وَيَسْتَنْبِ عُونَكَ أَحَقُّ هُو ۚ قُلْ إِى وَرَقِ إِنَّهُ لَحَقُّ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴾ [يونس: ٥٣]، فهذا قَسَمٌ على أنَّهُ عَلَيْهِ يقولُ الحقّ.

الثَّانيةُ: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّى لَتَأْتِينَكُمْ ﴾ [سبأ:٣]، فهنا أقْسَمَ ﷺ على أنَّ السَّاعة آتيةٌ.

الثَّالِثَةُ: ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَن يُبْعَثُواً قُل بَكَى وَرَقِي لَلْبَعَثُنَّ ثُمَّ لَلْنَبَوَثُنَّ بِمَا عَمِلْتُمُ ﴾ [التغابن:٧]، فهذا قَسَمٌ على البعثِ والحِسابِ.

والنَّبِيُّ عَلَيْهِ أَقْسَمَ فِي أَكْثَرَ مِن سِتِّينَ مَوْضعًا، لَكَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَا أَوَالسَّلَامُ لا يُقْسِمُ إلا والمقامُ يَقْتضي القسَمَ.

٣- انتفاءُ الإيمانِ عَمَّنْ لا يُحِبُّ لجارِهِ أو لأخيهِ ما يُحِبُّ لنفسِه؛ ولكنَّ هذا
 لا يعني الكُفْرَ، بل يَنْتفي عنه كمالُ الإيمانِ؛ لأنَّ أهلَ السُّنَّةِ أَجْمعوا على أنَّ مَنْ لا يُحِبُّ لأخيهِ ما يُحِبُّ لنفسِهِ ليس بكافِرٍ، ولكنِ انْتفى عنه كمالُ الإيمانِ.

٤- أنَّهُ يجوزُ نَفْيُ الشَّيءِ لنَفْيِ كَمَالِهِ؛ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ-: «لا صَلَاةً فِي حَضْرَةِ طَعام»، هذا نفيٌ لكمالِ الصَّلاةِ، أي: لا تكونُ كاملةً بحضرةِ الطَّعامِ أبدًا، «وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الأَخْبَثَانِ» (١)، لكنْ لا يُنفى شَيْءٌ إلا لانتفاءِ واجبٍ فيه، ومِن ثَمَّ نَأْخُذُ أَنَّهُ يجبُ علينا أَنْ نُحِبَّ لإِخْوانِنا ما نُحِبُ لأَنفُسِنا.

٥- أنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُنفى الإيهانُ المُطْلَقُ عمَّنْ عندَهُ مُطْلَقُ الإيهانِ؛ لأنَّ هذا الحديثَ نَفى الإيهانَ المُطْلَقَ الذي هو الكهالُ، وقد قالَ تَعالَى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَنتُهُ, زَادَتُهُمْ إِيمَننًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ إِذَا ذُكِرَ ٱللّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيتَ عَلَيْهِمْ ءَايَنتُهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [الأنفال:٢-٣]، أي: ما المُؤْمِنونَ ﴾ [الأنفال:٢-٣]، أي: ما المُؤْمِنونَ إلا هؤلاءِ، ولو قُلْنا: إنَّ المُرادَ بهذه الآيةِ مُطْلَقُ الإيهانِ لانْتفى الإيهانُ عن كثيرٍ منَ النَّاسِ اليومَ، فأين الذين إذا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتْ قُلوبُهم؟ هم قليلٌ، وأين الذين إذا تُلَيَّ المُرادَ ثَلُو عَلَى الذين إذا قُلَوبُهم؟ هم قليلٌ، وكذلك التَّوَكُّلُ قليلٌ، لكنَّ المُرادَ قُليتُ عليهم آياتُهُ زَادَتُهُم إيهانًا؟ هم أيضًا قليلٌ، وكذلك التَّوَكُّلُ قليلٌ، لكنَّ المُرادَ هنا هم المُؤْمِنونَ الكُمَّلُ، أي: الذين كَمُلَ إيهانُهُم.

أمَّا قولُهُ تَعالَى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤَمِنَةٍ ﴾ [النساء: ٩٢]، فالمُرادُ هنا هو مُطْلَقُ الإِيمانِ؛ ولهذا يَصِحُّ أَنْ يُعْتِقَ الإِنْسانُ عبدًا مُؤْمنًا، ليس بكافِرٍ، حتى وإنْ كانَ فاسِقًا.

إِذَنْ: نفيُ الإيمانِ هنا هو نفيُ الإيمانِ الكامِلِ.

فإنْ قيلَ: هل لنا أنْ نقولَ بأنَّ الكهالَ المَنْفِيَّ هنا هو كهالٌ مُسْتَحَبُّ؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله، رقم (٥٦٠)، من حديث عائشة رَضِوَالِيَّهُ عَنْهَا.

قُلْنا: لا، الكهالُ واجبٌ إذا كانَ المَقْصودُ إيجادَ شَيْءِ فهو دليلٌ على وُجوبِهِ، أمَّا إذا كانَ المَقْصودُ التَّخَلِّيَ عن شَيْءِ فهو كهالٌ مُسْتَحَبُّ، فمثلًا قولُهُ ﷺ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ» فهذا كهالٌ مُسْتَحَبُّ، أمَّا هذا الحديثُ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ» فهذا كهالٌ مُسْتَحَبُّ، أمَّا هذا الحديثُ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ» فهذا كهالٌ مُسْتَحَبُّ، أمَّا هذا الحديثُ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخْدِهِ...» إلخ فهو كهالٌ واجبٌ؛ لأنَّ المَطْلُوبَ هنا فِعْلُ، والأوَّلُ تَرْكُ.

١٤٦٨ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضَالِلهُ عَنْهُ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا، وَهُو خَلَقَكَ». قُلْتُ ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَكُ خَشْيَةَ أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ». قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ» وَلَكَ خَشْيَةَ أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ». قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ» مُتَّفَقُ عَلَيْهِ (۱).

الشَّرحُ

ابنُ مَسْعودٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ مِن طلبةِ العلمِ حقيقةً، ويُهاثِلُهُ أو يزيدُ عليه أبو هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ وهو مِن أكثرِ الصَّحابةِ سُؤالًا للنبيِّ عَلَيْهِ، ولهذا لمَّا سألَهُ أبو هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: «لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لا يَسْأَلَنِي عَنْ قَالَ: «لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لا يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلَ مِنْكَ؛ لِهَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ»(٢).

وابنُ مَسْعودٍ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ سألَ مرَّةً: أيُّ ذنبٍ أعْظَمُ؟ ومرَّةً سألَهُ: أيُّ العمل أحبُّ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى: ﴿فَكَلاَ تَجْعَـلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُم تَعَلَمُونَ ﴾، رقم (٤٤٧٧)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده، رقم (٨٦).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، رقم (٩٩)، من حديث أبي هريرة رَضِّخَالِلَهُ عَنْهُ.

إلى اللهِ^(۱)؟ والصَّحابةُ يَسْأَلُونَ عن ذلك لا لأَجْلِ أَنْ يَعْرِفُوا أَنَّ هذا أَحَبُّ إلى اللهِ، أو هذا أعظمُ، ولكنَّهم يَسْأَلُونَ لأَجْلِ أَنْ يَجْتَنبُوهُ إِنْ كَانَ ذَنْبًا، ولكيْ يَفْعلُوهُ إِنْ كَانَ طاعةً.

قولُهُ عَلَيْهِ: «أَنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا، وَهُو خَلَقَكَ»، وصَدَقَ رسولُ اللهِ عَلَيْهِ، فهذا أعْظَمُ النَّذب، وأشدُّ الجناياتِ، فهذا الذي خَلَقَكَ أَوْجَدَكَ وأمَدَّكَ وأعَدَّكَ ورَزَقَكَ في بطنِ أُمِّكَ، وهيّاً لك الأبويْنِ، ويَسَّرَ لك الأُمورَ، وأخْرَجَكَ مِن بَطْنِ أُمِّكَ لا تَعْلَمُ شيئًا، وجَعَلَ لك السَّمعَ والأبْصارَ والأفئدة، ومع ذلك تجعلُ له نِدًّا -أي: نَظيرًا ومُشابهًا- هذا أعظمُ الذَّنْبِ.

والذين يَعْبدونَ اللاتَ والعُزَّى ومناةَ من هذا النَّوْعِ؛ لأنَّهُم جَعلوا للهِ نِدًّا، والذين يقولونَ: إنَّ أوْلياءَهُم يُدبِّرونَ، وأئِمَّتَهم يُدبِّرونَ الكونَ هم أيضًا مِن هذا النَّوعِ، الأوَّلونَ أشركوا بالألوهِيَّةِ، وهؤلاءِ أشْركوا بالرُّبوبيَّةِ، والذين يقولونَ: إنَّ وجْهَ اللهِ ويَدَي اللهِ كُوجوهِنا وأيْدِينا أيضًا مِن هذا النَّوْعِ؛ أنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا، أي: نظيرًا ومُشابِهًا، وهو خَلَقَكَ، أي: ولم يَخْلُقْكَ غيرُهُ، فإذا لَم يَشْرَكُهُ أحدٌ في خَلْقِكَ فلا تَجْعَلْ له شَريكًا.

قولُهُ ﷺ: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةَ أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ»، وهذا هو الذَّنْبُ الثَّاني، ويشملُ ذلك الولدَ الكبيرَ والصَّغيرَ، والذَّكَرَ والأُنْثى، فالولدُ يشملُ الأُنْثى بدليلِ قولِهِ تَعالَى: ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي ٓ أَوْلَكِ كُمُ ۖ لِلذَّكِرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأَنْثَيَيْنِ ﴾ [النساء: ١١]،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل الصلاة لوقتها، رقم (٥٢٧)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب كون الإيهان بالله تعالى أفضل الأعمال، رقم (٨٥/ ١٣٩).

وقولُهُ: «خَشْيةَ» أي: مخافة، أنْ يَأْكُلَ معه، إِذَنْ قتلُهُ ليس كَراهةً له، ولكنْ خافَ أنْ يُضَيَّقَ رِزْقُهُ عليه به.

قولُهُ صَلَّلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنْ تُزَانِي حَلِيلَةَ جَارِكَ»؛ والعياذُ باللهِ، وحليلةُ الجارِ أي: زَوْجَتُهُ أو سُرِّيَّتُهُ، لكنَّ الغالبَ أنَّا تُطْلَقُ على الزَّوْجةِ، كما قالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ وَحَلَيْهِ أَو سُرِّيَّتُهُ اللَّذِينَ مِنْ أَصْلَىبِكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣]، حَلائِلُهم تعني: زَوْجاتِهم.

وهنا قال: «تُزاني»؛ وقد يتوقَّعُ الإنسانُ أنْ يقولَ لفظ: «تَزْني»؛ ولكنَّهُ قالَ: «تُزْاني»؛ لأنَّ فيه نوعَ مُعالجةٍ، وهذه المُعالجة يُحتملُ أنْ تَكونَ مُعالجةً على الفِعْلِ، وهذه المُعالجة على الفِعْلِ فيَعني أنَّ الحليلة تُوافِقُ على هذا وتنقادُ، وأمَّا على التَّرْكِ، أمَّا المُعالجة على الفِعْلِ فيَعني أنَّ الحليلة تُوافِقُ على هذا وتنقادُ، وأمَّا على التَّرْكِ فيعني أنَّ حليلة الجارِ تَأْبى، ولكنْ يُكْرِهُها أو يَخْدَعُها أو ما أشْبَهَ ذلك، فالمُفاعلة تَدُلُّ على اشْتراكِ اثْنينِ فأكثرَ في الفِعْلِ.

والجارُ: هو مَنْ عدَّهُ النَّاسُ جارًا.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - حرصُ الصَّحابةِ رَضَالِللهُ عَنْهُ على السُّؤالِ؛ مِن أَجْلِ أَنْ يَقوموا بها يَلْزَمُ، وليس مِن أَجْلِ أَنْ يَفْهَموا أَنَّ هذا حلالُ وهذا حرامٌ، بل ليَعْملوا بها هو واجبٌ، ويَدَعُوا ما هو مُحرَّمٌ.

٢- حِرْصُ ابنِ مَسْعودٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ على العلمِ بأَكْمَلِ الأَعْمَالِ وأَكْمَلِ الآثامِ، ففي أَكْملِ الأَعْمالِ قال: «يا رَسُولَ اللهِ! أيُّ الأَعْمالِ أَحَبُّ إلى اللهِ؟» وفي الآثامِ قال: «أَيُّ الذَّمْلِ النَّهِ؟».
 الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟».

٣- أنَّ الذُّنوبَ تَتفاوَتُ في العِظمِ كما أنَّ الأعْمالَ الصَّالحة تَتفاوَتُ في الفضلِ؛
 ويَلْزَمُ مِن ذلك تفاوُتُ العُمَّالِ، فإذا تَفاوَتَ العملُ لَزِمَ أَنْ يَتفاوَتَ العاملُ، وعلى هذا فيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ بالإنسانِ خِصالٌ كبيرةٌ منَ الذُّنوبِ، وخصالٌ صغيرةٌ منَ الذُّنوبِ، وخصالٌ صغيرةٌ منَ الذُّنوبِ،
 الذُّنوب.

٤ - أَنَّ الشِّرْكَ أعظمُ الذُّنوبِ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿ أَنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا، وَهُوَ خَلَقَكَ ».

٥- سفاهةُ أولئكَ القومِ الذين أشْرَكوا باللهِ في عِبادَتِهم؛ حيثُ أشْركوا به في عِبادَتِهم، ولم يُشْرِكوا به في خَلْقِهِ؛ ولهذا قالَ ﷺ: «وَهُوَ خَلَقَكَ»، والمشركونَ في عَهْدِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ وقبلَهُ إذا سُئِلوا مَنْ خَلَقَهُم قالوا: اللهُ ﴿ وَلَإِن سَأَلْتَهُم مَنْ خَلَقَهُمْ قَالُوا: اللهُ ﴿ وَلَإِن سَأَلْتَهُم مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَ ﴾ [الزخرف: ٨٧]، أي: كيف يُصْرفونَ عن الحقّ، وهم يُقِرُّونَ بها يَقْتضيهِ.

7- أنَّ الحالق هو اللهُ وحدهُ؛ فعلى الإنسانِ أنْ يَتَذَكَّرَ مَنْ أَوْجَدَهُ مِنَ العدمِ، فهو اللهُ عَنَّوَجَلَّ لا الأبوانِ ولا غَيْرُهما، لكنَّ الأبويْنِ سَببٌ لا شكَّ، وأمَّا الذي خَلَقَكَ فهو اللهُ عَنَّوَجَلَّ وقد أشارَ اللهُ عَنَّوَجَلَّ إلى ذلك في قولِهِ: ﴿ يَلَهِ مُلكُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ فَهو اللهُ عَنَوَجَلَّ وقد أشارَ اللهُ عَنَّوَجَلَّ إلى ذلك في قولِهِ: ﴿ يَلَهِ مُلكُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ عَمَّلُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَن يَشَاهُ إِنْكَا وَبَهَبُ لِمَن يَشَاهُ ٱلذَّكُورَ اللهُ اللهُ عَنَوَجَهُمُ ذُكُرانًا وَبَهَبُ لِمَن يَشَاهُ وَبَهُمُ أَلُونُ اللهُ عَنَّوَجَهُمُ مَن يَشَاهُ عَقِيمًا ﴾ [الشورى: ٤٩-٥٠]، فالأقسامُ أربعةٌ، وكلُّ هذا يعودُ إلى اللهِ عَنَّوَجَلً لا الأبُ يستطيعُ أَنْ يَجْعَلَ الجنينَ ذَكَرًا، ولا الأُمُّ تستطيعُ أَنْ يَجْعَلَهُ أَنْ يَجْعَلَهُ أَنْ يَجْعَلَ الجنينَ ذَكَرًا، ولا الأُمُّ تستطيعُ أَنْ يَجْعَلَهُ أَنْ يَبْعَلَ الجنينَ ذَكَرًا، ولا الأُمُّ تستطيعُ أَنْ يَجْعَلَهُ أَنْ يَبْعَلَ الجنينَ ذَكَرًا، ولا الأُمُّ تستطيعُ أَنْ يَجْعَلَهُ أَنْ يَهُ اللهُ عَنَّوَجَلًا لا الأبُ يستطيعُ أَنْ يَجْعَلَ الجنينَ ذَكَرًا، ولا الأُمُّ تستطيعُ أَنْ يَجْعَلَهُ أَنْ يَنْ يَعْمَلُ اللهُ عَنْ يَعْمَلُ اللهُ عَنَوْمَا لا اللهُ عَنْ عَلَهُ اللهُ عَنَّوَجَلًا لا الأبُ يستطيعُ أَنْ يَبْعَلَ الجنينَ ذَكَرًا، ولا الأُمُّ تستطيعُ أَنْ عَبْعَلَ اللهُ عَنْ عَنْ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ عَلَهُ اللهُ اللهُ عَنْ عَلَهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهِ عَنْ عَلَا اللهُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ اللهُ اللهُ عَنْ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ اللهُ اللهُ عَنْ عَلَهُ اللهُ اللهُ عَنْ عَلَهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَهُ اللهُ ال

٧- عِظمُ قتلِ الولدِ؛ سواءً كانَ ذَكرًا أو أُنثى؛ لأنّهُ يلي الشّرك باللهِ عَنَّوَجَلَ.
 ٨- أنَّ مَن قتَلَ ولدَهُ لا لخوفِ أنْ يَأْكُلَ معه فذَنْبُهُ أهونُ؛ أو يقالُ: إنَّ هذا القيدَ

بناءً على الغالِب، فالغالبُ أنَّ الذين يَقْتلُونَ أَوْلادَهم في الجاهِليَّةِ منهم مَنْ يَقْتُلُ ابنتَهُ، يَئِدُها خَوْفًا مِنَ العارِ، ومنهم مَنْ يَقْتُلُ الأولادَ الذُّكُورَ والإناثَ خَوفًا مِنَ الإمْلاقِ، قِلْ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَلَا نَقْنُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقِ ﴾ [الإسراء: ٣١]، إِذَنْ: فيكُونُ قولُ النَّبِيِّ قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَلَا نَقْنُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقِ ﴾ [الإسراء: ٣١]، إِذَنْ: فيكُونُ قولُ النَّبِيِّ قَالَ اللهُ يَعْلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى الل

إِذَنْ: نقولُ: إِنَّ قتلَ الولدِ مِن أعظمِ الذُّنوبِ، وهو يلي الشَّرْكَ باللهِ عَزَّوَجَلَّ سواءً قَتَلَهُ خَوْفَ أَنْ يَأْكُلَ معهُ، أو لعداوةٍ بينه وبينَهُ، أو لغيرِ ذلك؛ لأنَّهُ في الواقِعِ جَمَعَ بين العُدُوانِ بالقَتْلِ والعُدُوانِ بالقطيعةِ.

وفي القرآنِ الكريمِ يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْنُلُواْ أَوْلَدَكُم مِنَ إِمْلَقِ خَمْنُ أَوْلَا نَقْنُلُواْ أَوْلَدَكُم مِنَ إِمْلَقِ خَمْنُ أَرُونُ فَكُمُ وَإِيّاهُمْ ﴾ [الأنعام:١٥١]، وفي الآيةِ الأُخرى ﴿ وَلَا نَقَنُلُواْ أَوْلَدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَقِ فَرَدُونُهُمْ وَإِيّاكُمْ ﴾ [الإسراء:٣١]، فهل هذا يدلُّ على أنَّ قَتْلَهم يَكُونُ إِمَّا مِنَ الفقرِ، وإِمَّا مِن تَوَقُّعِ الفَقْرِ؟

والجَوابُ: نعم، والآيةُ التي تدلُّ على المعنى الأوَّلِ هي قولُهُ تَعالى: ﴿مِنَ إِمْلَقِ ﴿ مِنَ الْمَلَقِ ﴾؛ ولهذا قَدَّمَ رِزْقَ القاتلينَ على رِزْقِ المقتولينَ، فَقالَ: ﴿ مِنَ إِمْلَقِ أَخَنُ نَرُرُقُ كُمْ وَفِي الآيةِ الثَّانيةِ تدلُّ على أنَّهم يَقْتُلُونَهم خشيةَ الفقرِ المُتوقَّع، فقدَّمَ رِزْقَ المَقْتولينَ على رِزْقِ القاتلينَ؛ لأنَّ القاتلينَ لم يكونوا فُقراءَ، لكنْ يَخْشُوْنَ الفَقْرَ، فَقالَ: ﴿ فَقَلَ اللَّهُ مُ وَإِيَاكُمُ ﴾.

فإنْ قيلَ: ولماذا لم نَقُلْ: إنَّ قتلَ الولدِ خَشْيةَ أَنْ يَطْعَمَ معه أعظمُ مِن قتلِهِ بدون هذا السببِ؛ لأنَّهُ زادَ على قَتْلِهِ سوءَ الاعتقادِ في اللهِ؟

قُلْنا: هذا واردٌ وهذا واردٌ، لكنْ ليس كذلك؛ لأنَّ هذا بِناءً على الآخِرةِ، ولقد

يَقْتُلُهُ لشيءٍ أَشَدَّ مِن هذا، فقد يَقْتُلُهُ ويقولُ: أنا أَقْتُلُهُ؛ لأَنَّهُ رجلٌ غيرُ مُسْتقيمٍ، وأخْشَى أَنْ يُفْسِدَ الأُمَّةِ، كما هو مَوْجودٌ الآنَ، فهل نقولُ: هذا جائزٌ؟! ولكنْ لمَّا كَانَ المعروفُ في عهدِ النَّبِيِّ عَندما أُنْزِلَ عليه أنهم كانوا يَقْتلونَ أَوْلادَهُم خَشْيةَ أَنْ يَظْعَمَ الولدُ معه، قُلْنا: إنَّهُ لا مَفْهومَ له، وأنَّ الإنسانَ لو قَتَلَ لغيرِ هذا الغَرَضِ فهو داخلٌ في كونِهِ منَ الكَبائِرِ.

9- أنَّ الزِّنا بحليلةِ الجارِ أعْظَمُ منَ الزِّنا بالأَجْنَبيَّةِ؛ لأَنَّهُ جَعَلَهُ عَلَيْهِ الطَّالَةُ وَالسَّلامُ بعد قتلِ الولدِ خَشْيةَ الفَقْرِ، ووجهُ ذلك أنَّ الجارَ في الحقيقةِ يَرى أنَّهُ لائذٌ بجارِهِ، وأنَّ جارَهُ سوف يُدافِعُ عن عِرْضِهِ، فإذا خانَهُ في موضعِ الائتهانِ كانَ أشدَّ وأعظمَ. ولكنْ إذا ثَبَتَ الزِّنا بحليلةِ الجارِ هل يكونُ حدُّهُ مُخالفًا لحدِّ الزِّنا بالأَجْنبيَّةِ البعيدةِ أم لا؟

الجَوابُ: لا، لكن لو زَنا أحدٌ بذاتِ مَحْرَمٍ منه، أي بامرأةٍ يَحْرُمُ عليه أنْ يَتَزَوَّجَها، فهل يُحدُّ كحدِّ الزِّنا بالمرأةِ الأجْنبيَّةِ أم يختلفُ؟ هذه المَسْألةُ فيها خلافٌ، فمِنَ العُلَماءِ مَنْ يقولُ: إنَّ الزِّنا بذاتِ المحارِمِ كالزِّنا بغيرها، يعني أنَّ البِحْرَ يُجْلَدُ مِعْةَ جَلْدةٍ ويُغَرَّبُ سَنةً، والثَيِّبُ يُرْجَمُ، ولكنَّ القولَ الرَّاجِحَ أنَّ الزَّانيَ بذاتِ المَحْرَمِ يجبُ أنْ يُرْجَمَ ولو كانَ غيرَ ثيب.

والدَّليلُ في ذلك الحكديثُ الذي أخْرَجَهُ أهلُ السُّننِ وهو صحيحٌ (١)، والتَّاني

⁽۱) أخرجه أحمد (٤/ ٢٩٠)، وأبو داود: كتاب الحدود، باب في الرجل يزني بحريمه، رقم (٤٤٥٧)، وابن ماجه: كتاب الحدود، والنسائي: كتاب النكاح، باب نكاح ما نكح الآباء، رقم (٣٣٣١)، وابن ماجه: كتاب الحدود، باب من تزوج امرأة أبيه، رقم (٢٦٠٧)، من حديث البراء رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ: أن رجلا تزوج بامرأة أبيه، فأمر النبي عَلَيْهُ بضرب عنقه.

التَّعْليلُ؛ لأنَّ فرجَ ذاتِ المَحْرَمِ لا يَحِلُّ بأيِّ حالٍ، بينها فرجُ غيرِ المَحْرَمِ يَجِلُّ بعقدِ النَّكاحِ. قالوا: فلها كانَ فَرْجًا لا يَجِلُّ بحالٍ صارَ كدُبُرِ الذَّكَرِ، أي كاللِّواطِ، واللَّائِطُ يَجِلُ بحالٍ صارَ كدُبُرِ الذَّكَرِ، أي كاللِّواطِ، واللَّائِطُ يَجبُ أَنْ يُقْتَلَ بكُلِّ حالٍ، فصارَ الحُكْمُ بوجوبٍ قَتْلِ مَنْ زَنا بذاتِ المَحْرِمِ مُؤَيَّدًا بالدَّليل السَّمْعيِّ والنَّظريِّ.

١٤٦٩ – وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضَالِلهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: «مِنَ الْكَبَائِرِ شَتْمُ الرَّجُلِ وَالِدَيْهِ». قِيلَ: وَهَلْ يَسُبُّ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ. يَسُبُّ أَمَّهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١). أَبَا الرَّجُلِ، فَيَسُبُّ أَمَّهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «مِنَ الْكَبَائِرِ»، (مِن) للتَّبْعيضِ، وعلامةُ (مِن) التَّبْعيضيَّةِ أَنْ يَجِلَّ عَلَى السَّبْعيضيَّةِ أَنْ يَجِلَّ عَلَى السَّبْعِينِ الْكَبائِرِ شَتْمُ الرَّجُلِ والِدَيْهِ الاستقامَ الكلامُ. عَلَها كلمةُ (بعضٍ) فهنا لو قال: «بعضُ الكَبائِرِ شَتْمُ الرَّجُلِ والِدَيْهِ الاستقامَ الكلامُ.

و (مِن) تَأْتِي فِي اللغةِ العربيَّةِ بمعانٍ كثيرةٍ، ليس هذا مَوْضِعَ بَسْطِها، لكنْ أَضربُ مَثلًا فِي قـولِهِ تَعـالَى: ﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَلَكِمِكَةً فِي ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾ أضربُ مَثلًا فِي قـولِهِ تَعـالَى: ﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَلائكةً فِي ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾ [الزخرف:٦٠]، (مِن) هنا بَدَلِيَّةٌ، أي: لو نشاءُ لجَعَلْنا بدَلَكُم ملائكة، ولا يُمْكِنُ أَنْ الزخوفَ للتَّبعيضِ؛ لأَنَّهُ لا يريدُ اللهُ عَنَّوَجَلَّ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّهُ لو شاءَ لجَعَلَ منَّا ملائكةً.

والكَبائِرُ: جَمَّ كَبيرةٍ، واختَلَفَ العُلَماءُ رَجَهُمُ اللَّهُ في تَعْريفِها، فمِنهم مَنْ عدَّها، ومِنهم مَنْ عدَّها، ومِنْهم مَن عدَّها وقالَ: الكَبائِرُ كذا

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب لا يسب الرجل والديه، رقم (٥٩٧٣)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (٩٠).

وكذا، وعدَّدَ، فتكونُ هنا مُعيَّنةً بالعدِّ، ومنهم مَنْ عيَّنها بالحدِّ، وقالَ: كلُّ ذَنْبٍ رُتِّبَتْ عليه العُقوبةُ في الدُّنْيا كالحدِّ أو في الآخِرةِ كالوَعيدِ بالنَّارِ، أو حِرْمانِ الجنَّةِ، أو لعنةٍ، أو غضبٍ، أو نَفْي إيهانٍ، أو تَبَرُّؤٍ منه، أو ما أشْبَهَ ذلك، فهو كبيرةٌ.

وحدَّها شيخُ الإسْلامِ رَحِمَهُ اللهُ في بعضِ كُتُبِهِ بأنَّ الكَبيرةَ ما رُتِّبَ عليه عقوبةٌ خاصَّةً (١) ، يعني أَنَّهُ ليس فيه: لا تَفْعلوا كذا، أو حُرِّمَ عليكم كذا، بل فيه عقوبةٌ خاصَّةٌ: لعنةٌ أو غضبٌ أو تَبَرُّؤٌ منه أو حِرْمانٌ مِن دُخولِ جنَّةٍ، أو غيرُ ذلك، ولا شكَّ أنَّ هذا يَجْعَلُ الذُّنوبَ الكَبائِرَ كثيرةً، لكنَّ هذا هو أقربُ ضابِطٍ.

ومِن ذلك: ما رُوِيَ عنه ﷺ في المُصافحةِ للمَرْأةِ الأَجْنبيَّةِ، أَنَّ مَنْ مَسَّ يدَ أَجْنبيَّةٍ لَضُرِبَ في يدِهِ سيخٌ مِن حديدِ^(٢)، فهذه عقوبةٌ خاصَّةٌ في الآخِرةِ، بعْضُهم قالَ: إنَّمَا صغيرةٌ، ولكنْ إذا صحَّ هذا الحكديثُ فهي ليست صغيرةٌ، وتَنْبني على القاعدةِ.

فإنْ قيلَ: لم يَذْكُرْ قَتْلَ النَّفسِ التي حرَّمَ اللهُ ضِمْنَ هذا الحديثِ، فهل معنى هذا أنَّهُ ليس مِن أعْظم الذَّنْبِ؟

الجوابُ: لا، ولكنْ في أحاديثَ أُخْرى بيَّنَ أنَّهَا مِن كَبائِرِ الذُّنوبِ.

ومنَ المَعْلُومِ أَيضًا أَنَّ الكَبَائِرَ نَفْسَهَا تَخْتَلَفُ؛ لحديثِ أَنسٍ رَضَالِلَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبيَّ عَلَيْهُ قَالَ: «أَكْبَرُ الكَبَائِرِ» (٢)، فالكَبَائِرُ بَعْضُهَا قريبٌ منَ الصَّغَائِرِ، وبعضُها قريبٌ منَ الشِّرْكِ والكُفْرِ، فهي درجاتٌ.

⁽۱) مجموع الفتاوي (۱۱/ ۲۵۰).

⁽٢) أخرج الطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ٢١١، رقم ٤٨٦)، من حديث معقل بن يسار رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ: «لأن يطعن في رأس أحدكم بمخيط من حديد خير له من أن يمس امرأة لا تحل له».

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الديات، باب قول الله تعالى: ﴿وَمَنَ أَخَيَـاهَا ﴾، رقم (٦٨٧١)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (٨٨).

قولُهُ عَلَيْهِ: «شَتْمُ الرَّجُلِ وَالِدَيْهِ»؛ أي أباهُ أو أُمَّهُ، قيلَ: «وَهَلْ يَسُبُّ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟» يعني: الصَّحابةُ رَضَائِلَةُ عَنْمُ اسْتَبْعَدُوا أَنَّ الرَّجُلَ يَشْتُمُ والديْهِ، وهو كذلك بَعيدٌ أن الرَّجُلَ يقولَ لأبيه أو أُمِّهِ سبًّا وشتهًا، هذا مِن أبعدِ ما يكونُ، ولكنَّ النَّبيَّ عَيْدُ أَن الرَّجُلَ يقولَ لأبيه أو أُمِّهِ سبًّا وشتهًا، هذا مِن أبعدِ ما يكونُ، ولكنَّ النَّبيَّ عَيْدُ أَن الرَّجُلَ يقولَ لأبيه أو أُمِّهِ سبًّا وشتهًا، هذا مِن أبعدِ ما يكونُ، ولكنَّ النَّبيَّ عَيْدُ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ قالَ: «نعم» إلا أنَّهُ مِن طريقٍ غيرِ مُباشِرٍ.

فقالَ ﷺ: «نَعَمْ. يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ، فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أَمَّهُ، فَيَسُبُّ أَمَّهُ»، وَعَنِا وهذا غير مُباشِر، أمَّا المُباشِرُ فهو أنْ يَسُبَّهُ سَبًّا مُباشرًا، فهذا بعيدٌ، لكنْ في وقْتِنا الحاضرِ يُوجَدُ مَنْ يَسُبُّ أَباهُ سبًّا مُباشرًا، وهم كثيرٌ، وكذلك يَسُبُّ أُمَّهُ سَبًّا مُباشرًا، لكنْ في عهدِ الصَّحابةِ، وفي عهدِ شِيَمِ العَرَبِ، لم يَكُنْ منَ المُمْكِنِ أنَّ الرَّجُلَ يَسُبُّ أَباهُ أو أُمَّهُ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

- ١ أنَّ الذُّنوبَ قِسْمانِ صغائرُ وكبائرُ.
- ٢- أنَّ شَتْمَ الرَّجُلِ أباهُ وأُمَّهُ مِن كَبائِرِ النُّنوبِ؛ لأَنَّهُ عقوقٌ، وأيُّ عقوقٍ!
 نسألُ اللهَ العافية.
- ٣- مُراجعةُ الصَّحابةِ رَعَالِلَهُ عَاهُمُ لرَسُولِ اللهِ عَلِيْ وأنَّ صدرَهُ عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ يَتَسِعُ لذلك ويُرَحِّبُ به، وهكذا يَنْبغي للإنسانِ أنْ يَكونَ صدرُهُ رَحْبًا في المُراجعةِ، لكنْ بشرطِ أنْ يَعْلَمَ حُسْنَ القَصْدِ منَ المُراجعةِ، أمَّا إذا عَلِمَ أَنَّهُ للتَّعنَّتِ أو الإحراجِ لكنْ بشرطِ أنْ يَعْلَمَ حُسْنَ القَصْدِ منَ المُراجعةِ، أمَّا إذا عَلِمَ أَنَّهُ للتَّعنَّتِ أو الإحراجِ أو ما أشبة ذلك فله الحقُّ أنْ يَعْضَب، وله الحقُّ أنْ يَمْنَعَ الجواب؛ لأنَّ الله عَنَّوجَلً قالَ للرَّسولِ عَلَيْهِ: ﴿ وَإِن جَاهُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْضَ عَنْهُمْ ﴾ [المائدة: ٤٤]؛ لأنَّ اليهودَ يَسألونَ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ أسئلةً تَعنَّتِ، فخيَرَهُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أنْ يُجيبَهُم

أو لا، وكذلك الأئمةُ كانوا يَغْضَبونَ على مَنْ سألَ سُؤالًا في غيرِ مَحَلِّهِ، كما فَعَلَ الإمامُ مالكُ لمَّا سُئِلَ عن العرشِ، فقيلَ له: كيف اسْتَوى؟ فأطْرَقَ رَحِمَهُ اللهُ برأسِهِ، حتى علاهُ العَرَقُ، وقالَ للرَّجُلِ: ما أراكَ إلا مُبْتَدِعًا، وهذا سبُّ له في القولِ، ثم أمرَ به أنْ يُحْرَجَ ويُطْرَدَ مِن مَسْجِدِ النَّبِيِّ عَيْقِيْهِ (۱).

لكنْ مَن عَلِمْتَ مِنه حُسْنَ القصدِ، وأَنَّهُ يريدُ الوُصولَ إلى الفائدةِ، أو هو مستفيدٌ لكنْ يريدُ أنْ يُفيدَ غيرَهُ منَ الحاضرينَ، فلْيَكُنْ صدرُكَ رَحْبًا، والحمدُ للهِ، الحُقُّ قد يَكُونُ مع أصغرِ القومِ، وإذا كانَ هكذا، فالواجِبُ أنْ يَكُونَ صدرُ الإنسانِ رَحْبًا.

فالصَّحابةُ رَضَالِيَّهُ عَنْهُمْ يسألونَ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَشْيَاءَ لَيَتَبَيَّنَ لهم الأَمرُ، قالوا: وهل يَسُبُّ الرَّجُلُ والديْهِ؟ قالَ: «نعم».

٤ حسنُ تعليمِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وكَشْفُهُ للمسائِلِ الغامضة؛ فبيَّنَ عَلَيْهِ وجْهَ ذلك بقولِهِ: «يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ».

٥- أنَّ الجوابَ بنعَمْ جوابٌ صحيحٌ؛ والجوابُ بـ(إيه) أيضا جوابٌ صحيحٌ، وفي القرآنِ: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلُ إِى وَرَقِى إِنَّهُ لَحَقُ ﴾ [يونس:٥٣]، فـ(إي) بمعنى إيه، لكن زِدْنا عليها هاءَ السَّكْتِ.

فإذا قيل للرَّجُلِ: أَطَلَّقْتَ امْرأَتَكَ؟ وقالَ: إيه، فهي كقولِهِ: نعم، وإنْ قيلَ: أَلِفُلانٍ عندك كذا؟ وقالَ: إيه. فهو كذلك.

⁽١) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٦٦٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم (٨٦٧)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٥)، والدارمي في الرد على الجهمية رقم (١٠٤).

7- أنَّ الوَسائلَ لها أَحْكَامُ المقاصِدِ؛ يُؤْخَذُ مِن قولِهِ ﷺ: «يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ، فَيَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ، فَيَسُبُّ أُمَّهُ، فَيَسُبُّ أُمَّهُ».

٧- سدُّ الذَّرائع؛ يعني ما كانَ ذَريعةً لُحرَّم فهو مُحَرَّمٌ، لهذه الجُمْلةِ: «يَسُبُّ أَبَاهُ وَيَسُبُّ أُمَّهُ» وَيدلُّ على سدِّ الذَّرائِعِ قولُهُ تَعالى: أَبَا الرَّجُلِ، فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ» وَيدلُّ على سدِّ الذَّرائِعِ قولُهُ تَعالى: ﴿ وَلا تَسُبُّوا اللَّهِ عَدْوا بِغَيْرِ عِلْمِ ﴾ [الأنعام:١٠٨]. ﴿ وَلا تَسُبُّوا اللَّهِ عَدْوا بِغَيْرِ عِلْمِ ﴾ [الأنعام:١٠٨]. إذَنْ: نأخذُ مِن هذا سدَّ الذَّرائِعِ، والقاعدةُ الثَّانيةُ: أنَّ الوَسائِلَ لها أَحْكامُ المقاصِدِ.

لكنْ في هذا الحديثِ إشْكالُ، نَرْجو اللهَ تَعالَى أَنْ يُبَيِّنَ لنا وجْهُهُ، كيف يسوغُ للإنسانِ إذا سبَّ الرَّجُلُ أباهُ أَنْ يَسُبَّ أبا الرَّجُلِ، ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخَرَى ﴾ للإنسانِ إذا سبَّ الرَّجُلُ أباهُ أَنْ يَسُبَّ أبا الرَّجُلِ، ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وَزَرَ أُخَرَى ﴾ [الزمر:٧]، والرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إنَّها ذَكَرَ هذا ليس على سبيلِ الإقرارِ، ولكنْ على سبيلِ الوقيم.

مثالُ ذلك: رجلٌ جَعَلَ يَسبُّ أَبِا الرَّجُلِ، أَبُوكَ كذا وكذا، والرَّجُلُ السَّابُ أَبُوهُ رجلٌ صالحٌ، فهل يليقُ بالذي سُبَّ أَبُوهُ أَنْ يَسُبَّ أَبِا هذا الرَّجُلِ؟! ﴿ وَلَا تَزِرُ وَلَا تَزِرُ صَالحٌ، فهل يليقُ بالذي سُبَّ أَبُوهُ أَنْ يَسُبَّ أَبِا هذا الرَّجُلِ؟! ﴿ وَلَا تَزِرُ وَلَا تَزِرُ أُخْرَى ﴾، فالظّاهرُ لي -واللهُ أعلمُ - أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلَمُ لم يقلُ ذلك وَإِرْبَةُ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ فلا يُجُوِّزُ ذلك. إقرارًا للحُكْمِ الشرعيِّ، ولكنَّهُ ذَكرَ ذلك بَيانًا للواقِع، أمَّا الشرعُ فلا يُجُوِّزُ ذلك.

ونظيرُ هذا أنَّ الرَّسولَ عَلَيْهُ قالَ: «لَتَتَبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» يعني: اليَهودَ والنَّصاري (١)، وليس هذا إقرارًا شَرعيًّا، لكنَّهُ بلا شكِّ بيانٌ للواقِع.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب قول النبي ﷺ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم»، رقم (۷۳۲۰)، من حديث (۷۳۲۰)، ومسلم: كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، رقم (۲٦٦٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضَّالِلَهُ عَنْهُ.

وأَخْبَرَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّ الظَّعينةَ تَرْتَحِلُ مِن كذا إلى كذا ليس معها أحدُّ^(۱)، الظَّعينةُ يعني المرأة، وهذا ليس إقْرارًا شرعيًّا؛ لقولِهِ ﷺ: «لَا تُسافِرِ المَرْأَةُ إِلَا مَعَ ذِي عَنْرَمٍ» (۲).

وقد يقال: ولكن الله عَنَّوَجَلَ يقول: ﴿ فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة:١٩٤]، فنقول: إذا سَبَّ أباكَ فسُبَّهُ هو، إذا شِئْتَ سَبَّ الرَّجُلِ، هذا هو العَدْلُ؛ لأنَّ مَنْ سَبَّ أباكَ يُريدُ سَبَّكَ أنت، وإلا فها شأنُ أبيك؟ ما فَعَلَ به شيًا.

١٤٧٠ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضَالِكَ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: «لَا يَجِلُّ لِمُسْلِمِ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَلْتَقِيَانِ، فَيُعْرِضُ هَذَا، وَيُعْرِضُ هَذَا، وَخُيْرُهُمَا الَّذِي يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَلْتَقِيَانِ، فَيُعْرِضُ هَذَا، وَيُعْرِضُ هَذَا، وَخُيْرُهُمَا الَّذِي يَهْجُرَ أَجَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَلْتَقِيَانِ، فَيُعْرِضُ هَذَا، وَيُعْرِضُ هَذَا، وَخُيْرُهُمَا الَّذِي يَهُونَ عَلَيْهِ (٣).

الشَّرحُ

إذا قالَ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿لَا يَجِلُّ اللهِ عَاء فِي القرآنِ ﴿لَا يَجِلُّ اللهُ عَلَى اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَجِلُ لَكُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْعًا إِلَّا أَن يَخَافَا

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم (٣٥٩٥)، من حديث عدي بن حاتم رَضِحَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من اكتتب في جيش فخرجت امرأته حاجة، رقم (٢٠٠٦)، ومسلم: كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، رقم (١٣٤١)، من حديث ابن عباس رَضِيَالِلَهُ عَنْهُمَا.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الهجرة، رقم (٦٠٧٧)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الهجر فوق ثلاث بلا عذر شرعي، رقم (٢٥٦٠).

أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:٢٢٩]، وقالَ تَعالَى: ﴿وَلَا يَحِلُ لَمُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِى أَرْحَامِهِنَ ﴾ [البقرة:٢٢٨] يعني: حرامٌ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «لَمُسْلِمٍ» الظَّاهرُ -واللهُ أعلمُ- أنَّ مُرادَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ بِالمُسْلِمِ الذي هو مُؤْمِنٌ، بخلافِ المُنافِقِ الذي هو مُسْتَسْلِمٌ ظاهرًا، ويحتملُ أنْ يَكُونَ المُرادُ بذلك المُسْلِمَ ولو ظاهرًا، ولكنَّ قولَهُ: «أخاهُ» يمنعُ دُخولَ المُنافِقِ ضِمْنَ الحديثِ؛ وذلك لأنَّ المُنافِق ليس أخًا للمُسْلِمينَ.

قولُهُ ﷺ : «أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ»؛ لم يقلْ: «أَنْ يَهْجُرَ الْمُسْلِمَ» مِن أَجْلِ الاسْتِحْقاقِ، أي: أخوكُ كيف تَهْجُرَ أَجَاهُ»؛ لم يقلْ: «أَنْ يَهْجُرَ الْمُسْلِمَ» فالمَعْنى صحيح، لكنَّ قولَهُ عَلَيْ: «أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ» فهو للاسْتِحْقاقِ؛ لأنَّ أخاكَ لا يُمْكِنُ أَنْ تَهْجُرَهُ، والهجرُ عُمومًا معناهُ التَّرْكُ، وهو أقسامٌ كثيرةٌ، لكنْ فسَّرَهُ النَّبِيُ ﷺ بقولِهِ: «يَلْتَقِيَانِ، فَيُعْرِضُ هَذَا وَيُعْرِضُ هَذَا»؛ يعني: يلتقيانِ -في الشَّارِع، أو في المسجِدِ، أو في أيِّ مكانٍ -في عَنْ الآخرِ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ» الضميرُ في «خَيْرُهُما» عائدٌ للمُلْتَقِيَيْنِ، أي: وخيرُ المُلْتَقِيَيْنِ مَنْ يبدأُ بالسَّلامِ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- أنَّهُ يَجِبُ على المُسْلِمينَ أنْ يَقوموا بها يُوجِبُ المَودَّةَ والمَحَبَّة؛ وهو إفشاءُ السَّلام؛ لأنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- قالَ: «وَاللهِ لَا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى ثَحَابُّوا، أَفَلَا أُخْبِرُكُمْ بِشَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟!

أَفْشُوا السَّلامَ بَيْنَكُمْ »(١) وضدُّ إفشاءِ السَّلامِ عدمُ الإفشاءِ، ومنه الهَجْرُ.

٧- تَعْرِيمُ هجرانِ أهلِ المعاصي فوق ثلاثٍ؛ لأنَّ العاصي لا تَنتَفي بمعصيتِهِ الأُخُوَّةُ، أرأيتُم قَتْل الإنسانِ عَمْدًا، هذا مِن كَبائِرِ الذُّنوبِ العظيمةِ، ومع ذلك قالَ اللهُ عَنَّفَجَلَّ: ﴿ فَمَنَ عُفِى لَهُ مِنْ آخِيهِ شَى ۖ ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فجعَلَ القاتلَ أخّا للمَقْتولِ، اللهُ عَنَّفَجَلَ: ﴿ فَمَنَ عُفِى لَهُ مِنْ آخِيهِ شَى ۗ ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فجعَلَ القاتلَ أخّا للمَقْتولِ، وكذلك قتالُ المُؤْمِنِ سمَّاهُ الرَّسولُ كُفْرًا، فقالَ عَلَيْ السبابُ المُؤْمِنِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفُرٌ ﴾ [المخرات اللهُ تَعالى: ﴿ وَإِن طَآبِهَنَانِ مِنَ اللهُ وَمِنِينَ اقْنَتَلُواْ فَأَصَلِحُوا كُفُرٌ ﴾ [المجرات: ١٠]، إلى قولِهِ: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصَلِحُواْ بَيْنَ أَخُويَكُمُ ﴾ [المجرات: ١٠] وهذه ذنوبٌ عظيمةٌ، يَكُونُ بِها الإنسانُ فاسقًا، ومع ذلك لم يَخْرُجُ عنِ الأُخُوَّةِ.

إِذَنْ: يَحْرُمُ هجرانُ أهلِ المعاصي، لكنْ يُسْتَشْنَى مِن ذلك إذا كانَ في هَجْرِهِم مَصْلَحةٌ، بحيث يَرْتدعونَ عنِ المَعْصيةِ، فهنا يَكونُ الهجرُ واجِبًا؛ لأنَّهُ سببُ لإزالةِ المُنْكَرِ، فيكونُ مِن بابِ النَّهْيِ عنِ المُنْكَرِ، أمَّا إذا كانَ هَجْرُ أهلِ المَعْصيةِ لا يَسْتفيدونَ به شيئًا، بل ربَّما يَرْدادونَ فُرقةً ونُفورًا وكراهيةً للحقِّ ولأهلِ الحقِّ، كما هو الواقعُ الآنَ في كثيرٍ منَ النَّاسِ، حيثُ كثيرٌ مِن أهلِ المعاصي إذا هَجَرَهُ أهلُ الخيرِ كَرِهَ الخيرَ وأهلَهُ، وازْدادَ في إرْغام أُنوفِهِم.

إِذَنْ نَقُولُ: الهَجْرُ دُواءُ، إِنْ نَفَعَ فَافْعَلْ، وإِنْ لَم يَنْفَعْ فَلَا تَفْعَلْ، فإِنْ تَرَدَّدْتَ فَالأَصلُ عَدُمُ الهَجْرِ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، رقم (٥٤)، من حديث أبي هريرة رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، رقم (٤٨)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان قول النبي رهم (٦٤)، «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»، رقم (٦٤)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

فإنْ قيلَ: وإذا كانَ الهجرُ ليس مِن مَصْلحةِ المَهْجورِ، بل مِن مَصْلحةِ الهاجِرِ، بل مِن مَصْلحةِ الهاجِرِ، بحيث يَكونُ المهجورُ فاسِقًا، ويُكْرَهُ الكلامُ معه؛ لأنَّهُ حين يلقاهُ يَرى منه مُقارفَتهُ للمَعاصي، وكُرْهَهُ للخيرِ؟

قُلْنا: أنت الآنَ لو مَرَرْتَ بإنسانِ، ولاقَيْتَهُ وجْهًا لوجهِ، ولو لم تُسَلِّمْ عليه فهذا هَجْرٌ، ويتولَّدُ فيه مفاسدُ كثيرةٌ، يَبْغُضُ الحقَّ، ويَكْرَهُ أَنْ يَتَّبِعَهُ، ولا يَرْعَوي لك أبدًا في أي نصيحةٍ، لكنْ لو سَلَّمْتَ عليه ربَّما يلينُ قلبُهُ.

وأحيانًا يَكُونُ مِن عادةِ الإنسانِ إذا لقي شخصًا أنْ يُسلِّمَ عليه، ويُكلِّمَهُ، ثم يُخالِفَ هذه العادة، فيُسلِّمَ عليه ولكنْ لا يُكلِّمُهُ كلامًا كثيرًا، فيعرفُ أنَّهُ هاجَرَهُ، ولكنَّ الحقيقة أنَّهُ لم يَهْجُرْهُ، ولكنَّهُ فعلَ ما فيه فَواتُ الكمالِ، ومِن ثَمَّ فسيَعْرِفُ أنَّ في قلبهِ شَيْئًا.

٣- جوازُ هجرِ المُسْلَمِ لأخيهِ في ثلاثةِ أيَّامٍ فأقلَّ؛ لقولِهِ ﷺ: «فَوْقَ ثَلَاثِ»، فلا ذلك بمَفْهومِهِ أَنَّهُ يجوزُ هَجْرُهُ في ثلاثٍ فأقلَّ؛ وذلك لأنَّ الإنسانَ قد يقعُ في نفسِهِ على أخيه شَيْءٌ، شَرَهٌ، أو سوءُ تَفاهُم، أو مُخاصمةٌ، فيَحْمِلُ في نفسِهِ عليه شيئًا، فيرى أنَّ مِن تبريدِ الأمْرِ أنْ يَهْجُرَهُ، وعندنا في اللغةِ العاميَّةِ: (يزعلُ عليه)، أي: لا يُكلِّمُهُ، ويكونُ أوَّل يومٍ منَ الغضبِ هَجْرُهُ، وثاني يومٍ يُفكِّرُ في الأمرِ، وثالثَ يومٍ يقولُ: لا فائدةَ مِن هَجْرِهِ، وفي اليومِ الرَّابعِ يزولُ ذلك بالكُليَّةِ، ولا يجوزُ أنْ يزيدَ أكثرَ مِن ثلاثةِ آيًامٍ، وهذا مِن حِكْمةِ الشرع، أنَّهُ جَعَلَ الهجرَ الجائزَ ثلاثةَ آيًام؛ لأنَّ أوَّل يومٍ هو شدَّةُ الغضبِ، وثاني يومٍ التَّامُّلُ والتَّروِي، وثالثَ يومٍ يزولُ ما عنده؛ ولهذا جُعِلَتْ ثلاثةَ أيَّامٍ.

٤- أنَّ الذي يَبْدَأُ بِالسَّلامِ ولو كانَ الكبيرُ على الصَّغيرِ أو الفقيرُ على الغنيِّ مو خيرُ اللُّتَقِيَيْنِ؛ لقولِهِ ﷺ: «وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ».

٥- أنَّ الهَجْرَ يزولُ بالسَّلامِ؛ ووجْهُ وُ واضحٌ؛ لأَنَّكَ ستقولُ: «السَّلامُ عليك»، فتُخاطِبُهُ فيزولُ بذلك الهجرُ، لكنْ لِيُعْلَمْ أنَّ النَّاسَ يختلفونَ، فمنَ النَّاسِ مَنْ يَكْفي أَنْ تَقولَ: «السَّلامُ عليك»، ويقولَ: «وعليكَ السَّلامُ»، ومنَ النَّاسِ مَنْ يحتاجُ إلى زيادةٍ: السُّؤالُ عن حالِهِ، وكيف أنت؟ وما أشْبَهَ ذلك، أرأيتَ الرَّجُلَ العادي الذي يَمُرُّ بك يَكْفي أَنْ تَقولَ: «السَّلامُ عليك»، ويقولَ: «وعليكُمُ السَّلامُ»، لكنْ إذا كانَ مِن أصْدقائِكَ أو مِن أقارِبِكَ فلا يَكْفي ذلك؛ ولذلك لو أنَّكَ سَلَّمْتَ عليه وردَّ عليك وقالَ: «عليكُمُ السَّلامُ» وسكتَ وسكتَ أنت، لقُلْتَ: إنَّ الرَّجُلَ في قلبِهِ شَيْءٌ، فهذه أيضًا مسألةٌ يُتَفَطَّنُ لها، وإلا فالأصْلُ أَنَّ السَّلامَ يزولُ به الهَجْرُ.

قولُهُ: «فَيُعْرِضُ هَـذَا، وَيُعْرِضُ هَـذَا»، هل هذا شرطُ ؟ بمعنى: أنَّهُ لا بُدَّ منَ الإعْراضِ أو أنَّ المُرادَ بالإعْراضِ تَرْكُ السَّلامِ ؟ الظَّاهرُ - واللهُ أعلمُ - الثَّاني، لكنَّ الإعراضَ زيادةٌ على تَرْكِ السَّلامِ، يعني: أنَّهُ إذا لاقاهُ صدَّ عنه؛ لأنَّ الغالبَ أنَّ المُقابلةَ تَفْرِضُ على الإنسانِ أنْ يُسلِّمَ؛ إذْ يَخْجَلُ أنْ يُقابِلَهُ وَجْهًا لوجهِ ولا يُسَلِّمَ، لكنَّ الإعراضَ يهونُ عليه.

١٤٧١ - عَنْ جَابِرٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ().

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب كل معروف صدقة، رقم (٢٠٢١).

الشَّرحُ

هذا مِن الكَلِمَاتِ الجَامِعةِ، كُلُّ مَعْرُوفِ فهو صدقةٌ، إِنْ قابَلْتَ صاحِبَكَ بوجهِ طلْقٍ فهو صدقةٌ؛ لأَنَّهُ معروفٌ، كلُّ يُثني على ذلك، إِنْ أَعْطَيْتَهُ شيئًا ولو قليلًا فهو معروفٌ، إِنْ أَنْفَقْتَ على أَهْلِكَ فهو معروفٌ، إِنْ أَعْوَتَ على أَهْلِكَ فهو معروفٌ، إِنْ أَنْفَقْتَ على أَهْلِكَ فهو معروفٌ، إِنْ أَعْرُتَ صاحِبَكَ فهو معروفٌ، إِذَنْ: كلُّ مَعْروفٌ فإنَّهُ صدقةٌ، وكلُّ مُنْكَرٍ فإنَّهُ ليس بصدقةٍ؛ لأَنَّهُ مُنْكَرٌ ويجبُ إِنْكَارُهُ.

الغرضُ مِن هذا الحكديثِ هو أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ أَرادَ مِن أُمَّتِهِ أَنْ يَتعامَلوا بالمَعْروفِ، وكُلُّ مَعْروفٍ فإنَّهُ صدقةٌ.

١٤٧٢ - وَعَنْ أَبِي ذَرِّ رَضَيَالِتَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَحْقِرَنَّ مِنَ المَعْرُوفِ شَيْئًا، وَلَوْ أَنْ تَلْقَى أَخَاكَ بِوَجْهٍ طَلْقٍ» (١).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْهِ: «لَا تَحْقِرَنَّ مِنَ المَعْرُوفِ شَيْئًا» يعني: لا تَسْتَصْغِرْهُ وتَسْتَهِنْ به، وقولُهُ عَلَيْهِ: «لَا تَحْقِرَنَّ مِنَ المَعْرُوفِ شَيْئًا» يعني: لا تَسْتَصْغِرْهُ وتَسْتَهِنْ به، وقولُهُ: «شَيْئًا» نَكِرةٌ في سياقِ النَّهْي، فيعمُّ كُلَّ شَيْءٍ، ثم قالَ مُبَيِّنًا أقلَّ شَيْءٍ في ذلك: «أَنْ تَلْقَى أَخَاكَ بِوَجْهٍ طَلْقٍ» وأخوكُ هو المُسْلِمُ.

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب طلاقة الوجه عند اللقاء، رقم (۲۲۲۲).

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

الا يَحْقِرَ الإنسانُ منَ المعْروفِ شيئًا؛ حتى لو أعْطَيْتَ أخاكَ القلمَ يَكْتُبُ به؛ لأنَّهُ ليس معه قلمٌ، فهذا منَ المعْروفِ، أو لو أمْسَكْتَ بيدِهِ لو رأيتَهُ سوف يقعُ في حفرةٍ أو يَصْطَدِمُ بحجرٍ، فهذا منَ المعْروفِ، فلا تَحْقِرْ شيئًا، حتى لو أعْطَيْتَهُ شيئًا يكتبُ فيه رقمَ تليفونِكَ مثلًا، لا تَحْقِرْهُ، أو رأيتَ أنَّهُ يُحِبُّ أنْ يَطَّلِعَ على شَيْءٍ مَنَّ يَنْفَعُهُ وقد خَفِيَ عليه فأخْبَرْتَهُ به، فإنَّ ذلك منَ الصَّدقاتِ.

إِذَنْ: نحرصُ على ألّا نَحْقِرَ شيئًا منَ المَعْروفِ، كُلُّ المَعْروفِ فهو صَدقة، ولو أنْ تَلْقى أخاكَ بوجهٍ عَبُوسٍ فلا يَنْبغي لك هذا، اللَّهُمَّ إلا إذا اقْتَضَتِ المَصْلحةُ ذلك لسببٍ منَ الأسْبابِ، فلكُلِّ مقامٍ مقالٌ.

١٤٧٣ - وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا طَبَخْتَ مَرَقَةً، فَأَكْثِرْ مَاءَهَا، وَتَعَاهَدْ جِيرَانَكَ»(١) أَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ.

الشَّرحُ

إذا طَبَخْتَ مرقةً -وقدَّرْتَ أنَّها لك ولأهلِ البيتِ- فأكْثِرْ ماءَها، وإنْ كانتْ إذا كَثرَ ماؤُها سوف يَقِلُّ طَعْمُها، لكنَّ المَصْلحة التي تَتَرَتَّبُ على كثرةِ الماءِ أنفعُ لك في الدُّنيا والآخِرةِ، و «تَعاهَدْ جِيرانكَ»، وظاهرُ الحَديثِ ولو كانوا أغْنياءَ؛ لأنَّ هذا مِن بابِ الصِّلةِ والتَّواصُلِ، وليس مِن بابِ دفع الضَّرورةِ.

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب الـبر والصلـة والآداب، باب الـوصية بالجار والإحسان إليه، رقـم (۱٤٢/۲٦۲٥).

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- أنَّ الإنْسانَ يَنْبغي له أنْ يُراعيَ جيرانَهُ بالإحْسانِ إليهم؛ وقد ثَبَتَ عنِ النَّبيِّ عَلِيلًا اللهِ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ»(١).

٧- أنَّ خلطَ شَيْءِ بها يُضْعِفُ قيمتَهُ إذا كانَ لمصلحةٍ فلا بَأْسَ؛ وإنْ كانَ غَشًا فإنَّهُ حرامٌ؛ ولهذا لو كانَ عندك إناءٌ مِن لبنٍ إنْ صَبَبْتَ عليه الماءَ شَرِبَ منه الكثيرُ وإلا لم يَشْرَبُ منه إلا قليلٌ فالأوَّلُ أوْلَى، أنْ تَصُبَّ عليه الماءَ؛ حتى يَتَسِعَ لأُناسِ كَثيرينَ، لكنْ إذا كانَ للغشِّ فهو حرامٌ، يعني إنْ كانَ الإنسانُ يريدُ أنْ يَبيعَ هذا اللَّبَنَ وصبَّ عليه الماءَ غَشًّا للنَّاسِ وخِداعًا فإنَّهُ حرامٌ، ولهذا ورَدَ أنَّ ثَلاثةً فيهنَّ بركةٌ وذَكرَ منها: "خَلْطُ البُرِّ بالشَّعيرِ للبَيْتِ لا للبَيْعِ"، يعني أنَّهُ إذا كانَ للبيعِ ففيه غِشٌ.

٣- عنايةُ الإسلامِ بالجارِ؛ حتى إنَّ النَّبيَّ عَلَيْ أَرْشَدَ إلى أَنْ يَكُونَ خَليطَكَ فِي أَكْلِكَ، «إِذَا طَبَخْتَ مَرَقَةً، فَأَكْثِرْ مَاءَهَا، وَتَعَاهَدْ جِيرَانَكَ».

فإنْ قيلَ: ولكنْ لا يمْكِنُ الآنَ تطبيقُ ذلك؛ لأنَّهُ إذا أَخَذَ الرَّجُلُ الآنَ إلى جارِهِ شيئًا مِن مَرَقٍ، فسوف يَعْتَبِرُهُ مَنْقصةً، ويقولُ: كيف تَأْتيني بهذا؟! أأنا أحتاجُ إلى هذا؟! وذلك لاتِّساع الرِّزْقِ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، رقم (۱) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب الحث على إكرام الجار والضيف، رقم (٤٧)، من حديث أبي هريرة رَضِّالِيَّكُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه ابن ماجه: كتاب التجارات، باب الشركة والمضاربة، رقم (٢٢٨٩)، من حديث صهيب رَضِيَاللَّهُ عَنْهُ.

قُلْنا: ذلك لأنَّ النَّاسَ لم يعتادوا ذلك، لكنْ لو اعْتادوهُ لقَبِلوهُ، فهو الأنفعُ، والأَجْلَبُ للمودَّةِ والمحبَّةِ، وهذا هو الأَوْلى؛ ولذلك تَجِدُ النَّاسَ مثلًا في أيَّامِ الصيفِ، والأَجْلَبُ للمودَّةِ والمحبَّةِ، وهذا هو الأَوْلى؛ ولذلك تَجِدُ النَّاسَ مثلًا في أيَّامِ الصيفِ، أوَّلَ بُدُوِّ الرُّطَبِ، إذا أَهْدَيْتَ لجيرانِكَ شيئًا مِن ذلك، ولو شيئًا قليلًا، يَفْرحونَ به، ويَرَوْنَ أَنَّهُ شَيْءٌ كثيرٌ.

٤- أَنَّهُ يَنْبغي للإنسانِ أَنْ يَكُونَ دائمًا ذا حزمٍ وفِطْنةٍ؛ لقولِهِ ﷺ: «وَتَعَاهَدُ»، وهذا التَّعاهُدُ معناهُ أَنْ يَكُونَ الإِنسانُ مُتَأَمِّلًا في أَحُوالِهم، ينظرُ ماذا يَحْتاجونَ؟ فيقضى حاجَتَهُم.

٥- عِظَمُ حقِّ الجارِ؛ ولكنَّ النَّاسَ الذين يُنَفِّذُونَ مثلَ ذلك الآنَ قليلُ جدًّا، وهذا وأكثرُ النَّاسِ تجدُهُ مُتْخَمًا منَ الطَّعامِ واللَّحمِ وكلِّ شَيْءٍ، وجارُهُ يَبيتُ طاويًا، وهذا لا شكَّ أنَّهُ ليس مِن خُلُقِ الإسْلامِ، فإنَّ مِن خُلُقِ الإسْلامِ أنَّ الإنسانَ يُحْسِنُ إلى جارِهِ ويُكْرِمُ جارَهُ بكلِّ ما يستطيعُ.

١٤٧٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةً رَضَالِكُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّالَتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ نَفَّ سَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا، نَفَّ سَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقُيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ، يَسَّرَ اللهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (۱).

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، رقم (٢٦٩٩).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْكِيْ: «مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً» نفَّس بمعنى وسَّعَ، والكُربةُ: الضِّيقُ، مِن كُرَبِ الدُّنْيا؛ لأنَّ الدُّنْيا لا تَخْلو مِن كُرَبِ.

قولُهُ ﷺ: «نَفَّسَ اللهُ عَنْهُ» أي: فرَّجَ اللهُ عنه، «كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، وكُرْبُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، وكُرَبُ يَوْمِ القِيَامَةِ أَشْدُ مِن كُرَبِ الدُّنْيا، والجزاءُ مِن جِنْسِ العملِ، بل هو أعْظَمُ.

قولُهُ ﷺ: "وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ" فِي أَيِّ شَيْءٍ كَانَ يَنْفَعُهُ، سواءً كَانَ بالمالِ، أو بالعملِ، أو بأيِّ شَيْءٍ مِن أنواعِ الإعْسارِ، "يَسَّرَ اللهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»، ومِن ذلك إنظارُ المُعْسِرِ، وهو أَنْ يَكُونَ لرجلٍ على آخرَ دَيْنٌ، والمدِينُ مُعْسِرٌ، فييسِّرُ، فييسِّرُ عليه بمُساعدتِهِ عليه، فإنَّ اللهَ يُيسِّرُ عليه في الدُّنيا والآخِرةِ، وكذلك مَن يَسَّرَ عليه بمُساعدتِهِ ومُعاونَتِهِ ونحو ذلك، وهو داخلٌ في الحديثِ.

قولُهُ عَلَيْهِ: "وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»، هذا أيضًا مِن بابِ الجَزاءِ مِن جنسِ العملِ، إذا سَتَرْتَ المُسْلِمَ، أي: سَتَرْتَ عُيوبَهُ وآثامَهُ ونَقْصَهُ، فإنَّ اللهَ تَعالَى يَسْتُرُ عليكَ في الدُّنْيا والآخِرةِ.

ثم ذَكَرَ ﷺ قاعدةً عامَّةً، وهي قولُهُ: "وَاللهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ"، وهذه قاعدةٌ عامَّةٌ، ويرويهِ بعضُ العوامِّ: "ما دام العبدُ في عونِ أخيهِ"، وهذا غلطٌ، والصَّوابُ: "ما كانَ العبدُ"، فهو لفظُ الحديثِ، وهو المطابِقُ أيضًا؛ لأنَّ «ما كانَ العبدُ" يدلُّ على أنَّ اللهَ في عونِ الإنسانِ حَسَبَ عونِهِ أخيهِ، وأما "ما دامَ " فلا تدلُّ على ذلك، تدلُّ على أنَّ الإنسانَ ما دامَ مُعينًا أخاهُ فاللهُ مُعينُهُ، ولكنْ لا تَدلُّ على أنَّ الإنسانَ ما دامَ مُعينًا أخاهُ فاللهُ مُعينُهُ، ولكنْ لا تَدلُّ على أنَّ الإنسانَ ما دامَ مُعينًا أخاهُ فاللهُ مُعينُهُ، ولكنْ لا تَدلُّ على أنَّ الإنسانَ ما دامَ مُعينًا أخاهُ فاللهُ مُعينُهُ، ولكنْ لا تَدلُّ على أنَّ إعانةِ لأخيهِ، بخلافِ ما يَدلُّ عليه لفظُ الحديثِ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - الحَتُّ على تفريج كُرباتِ المُسْلِمينَ.

٢- أنَّ الجَزاءَ مِن جنسِ العملِ؛ بل أكبرُ وأكثرُ منَ العملِ؛ لأنَّ مَنْ نفَّسَ عن مُؤْمِنٍ كُرْبةً مِن كُرْب يَومِ القِيامةِ.
 مُؤْمِنٍ كُرْبةً مِن كُرَبِ الدُّنيا نفَّسَ اللهُ عنه كُرْبةً مِن كُرَبِ يَومِ القِيامةِ.

٣- التَّيْسيرُ على المُعْسرِ؛ وأنَّ الجَزاءَ مِن جنسِ العملِ، وهو أنَّ اللهَ يُيَسِّرُ عليه في الدُّنيا والآخِرةِ، والتَّيْسيرُ على في الدُّنيا والآخِرةِ، والتَّيْسيرُ على المُعْسِرِ قِسْمانِ:

أ- قِسْمٌ في طلبِ ما لا يستطيعُ مِن حقِّك؛ فهذا حرامٌ عليك أَنْ تُعَسِّرَهُ، بل يجبُ التَّيْسيرُ، كرَجُلٍ له مالٌ عند شخصٍ، والمدِينُ لا يستطيعُ الوفاء، فهنا يجبُ أَنْ تُيسِّرَ عليه وُجوبًا؛ لقولِ اللهِ تَعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةُ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ أَنْ تُيسِّرَ عليه وُجوبًا؛ لقولِ اللهِ تَعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةُ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، ولا يَجِلُ لك طلبُهُ، ولا مُطالَبَتُهُ، بلِ الواجِبُ الإنظارُ.

ب- وهناك تيسيرٌ ليس بواجبٍ؛ فهذا يُنْدَبُ إليه.

فإنْ قالَ قائلٌ: هل هذا الجَزاءُ يشملُ الواجِبَ والمُسْتَحَبَّ، يعني: هل يَشْمَلُ التَّيْسيرَ الواجِبَ والمُسْتَحَبَّ؟

قُلْنا: نعم، يشملُ هذا وهذا، بل التَّيْسيرُ الواجِبُ أفضلُ منَ التَّيْسيرِ المُسْتَحَبِّ.

٤- أنَّ مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللهُ في الدُّنيا والآخِرةِ؛ ففيه الحَثُّ على ستر المُسْلم،
 ولكنَّ هذا ليس على الإطلاقِ، فالسِّتُرُ على حَسَبِ المَصْلحةِ، إنْ كانَ في سترهِ مَصْلحةٌ

فَلْيَسْتُرْ عَلَيه، وإلا فلا، فلو أنَّ رَجُلاً مِن أهلِ الشرفِ والمُروءةِ والعِبادةِ حَصَلَ منه زَلَّةٌ نعلمُ أنَّها زَلَّةٌ، وأنَّها عبارةٌ عن شَيْءٍ حَصَلَ ولن يعودَ إليه، فيها نَعْلَمُ مِن حالِهِ، فهنا السَّتُرُ أفضلُ، أمَّا إذا كانَ العيبُ مِن شخصٍ مَعْروفٍ بالشرِّ والفسادِ، فالواجِبُ كَشْفُهُ وبيانُهُ؛ حتى يَنْكَفَّ شرُّهُ عن عبادِ اللهِ.

فهذا الحَديثُ ليس على إطلاقِهِ، بل تُقَيِّدُهُ النُّصوصُ الأُخْرى، وهو أنَّ اللهَ تَعالَى لا يُحِبُّ الفسادَ، وسترُ مَنْ عُرِفَ بالفسادِ سببٌ لكثرةِ الفَسادِ.

٥- إثباتُ الآخِرةِ والجَزاءِ فيها؛ وهو ظاهرٌ.

٦- القاعدةُ العامَّةُ «اللهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ» والمُرادُ بذلك عونُهُ على ما فيه ضررٌ في الدِّينِ أو الدُّنيا، بذلك عونُهُ على ما فيه ضررٌ في الدِّينِ أو الدُّنيا، فليس اللهُ في عونِ صاحبِهِ؛ لأنَّ هذا فسادٌ، ﴿وَاللّهُ لَا يُحِبُ الْفَسَادَ ﴾ [البقرة:٢٠٥]، ولا يُمْكِنُ أَنْ يُعِينَ اللهُ تَعالَى مَنْ أرادَ الفسادَ.

إِذَنْ: فَاللهُ فِي عُونِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عُونِ أَخِيهِ عَلَى أَيِّ خَيْرٍ، أَو عَلَى مَا لا مَضَرَّةَ فَيْهُ أَو دُنْيُويَّةٌ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى لا يَأْذَنُ به، ولا يعينُ فاعلَهُ.

١٤٧٥ - وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْكِمْ: «مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرِ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ(١).

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب وغيره، رقم (١٨٩٣).

الشَّرحُ

هذا أيضًا منَ الأحاديثِ العظيمةِ اللهِمَّةِ «مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ» أَيَّ خيرِ كَانَ، لَكَنْ لَكَنْ اللهِ عَلَى خَيْرٍ» أَيَّ خيرِ كَانَ، لَكَنْ لَهُ قَالَ: «فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ» عَلِمْنا أَنَّ الْمُرادَ بذلك ما كَانَ خيرًا في الدِّينِ، بحيث يُثابُ عليه العبدُ، فمَنْ دلَّ على خيرٍ فله مثلُ أَجْرِ فاعِلِهِ، والدَّلالةُ نَوْعانِ:

أ- إمَّا أَنْ يَدُلَّهُ بِنفسِهِ على الخيرِ؛ فيقولُ مثلًا: يُسنُّ لك أَنْ تُصَلِّيَ ركعتينِ في الضَّحى، يُسَنُّ لك أَنْ تَخْتِمَ صلاةَ الليلِ بالوِتْرِ، وما أشْبَهَ ذلك، وهذا دلالةٌ مُباشرةٌ.

ب- أو دلالة غير مُباشرة بحيث يَدُلُّهُ على مَنْ يَدُلُّهُ على الخير، مثلُ أَنْ يَسْأَلَكَ إِنسانٌ عن مسألة دينيَّة وأنت لا تَعْرِفُها فتقول: اسألْ فُلانًا منَ العُلَماءِ المَوْثوقين، فهذا يَكُونُ قد دلَّ على مَنْ يدلُّ على الخير.

ثم إنَّ الدَّلالةَ على الخيرِ تنقسمُ إلى قِسْمينِ: دلالةٍ بالقَوْلِ، ودلالةٍ بالفِعْلِ، والنَّاسُ يَقْتدونَ بالقولِ ويَقْتدونَ بالفِعْلِ، وربَّما كانَ اقْتداؤُهم بالفعلِ أكْثَرَ، فمثلًا إذا اقْتدى بك إنسانٌ في التَّهَجُّدِ بالليلِ، أو في إعانةِ الضعيفِ، أو في الصَّدَقةِ على فقيرٍ، اقْتَدى بك وأنت لم تَقُلُ ذلك، فهذا يُعْتَبَرُ دلالةً، لكنْ دلالةً فعليَّةً، وكذلك أيضًا مَنْ دلّ على تَرْكِ المحظورِ وتركِ الشرِّ، بِنِيَّةٍ صالحةٍ وتَركهُ غيرُهُ بهذه النَّيَّةِ، فله مثلُ أجر فاعِلهِ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - الحَتُ على الدَّلالةِ على الخيرِ إمَّا بالقولِ وإمَّا بالفعلِ؛ ومنَ الدَّلالةِ على الخيرِ دلالةُ الفُقَهاءِ في مَساجِدِهم، يُوَجِّهونَ النَّاسَ، ودلالةُ الوُعَّاظِ في أماكنِ الوعظِ،

يَدُلُّونَ النَّاسَ، ودلالةُ المُعَلِّمينَ في فُصولِ الدِّراسةِ، يُعَلِّمونَ النَّاسَ ويَدُلُّونَهم على الخيرِ، وأبوابُ هذا كثيرةٌ جدًّا.

٢- أنَّ الأسبابَ لها أحْكامُ المقاصِدِ؛ فالدَّلالةُ على الخيرِ سببٌ للخيرِ، فإذا فَعَلَ الإنْسانُ الخيرَ كانَ للدَّالِّ مثلُ أَجْرِهِ، فدلَّ على أنَّ الوَسائلَ لها أحْكامُ المقاصِدِ.

٣- الأَجْرُ الحاصلُ للدَّالِ لا يُنْقِصُ أَجْرَ المَدْلولِ؛ لقولِهِ ﷺ: «فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ»، ولم يقل: فالأَجْرُ بينها، أيْ بين الدالِّ والمَدْلولِ، وعلى هذا فإنَّ أجرَ المدلولِ لا يَنْقُصُ بإعْطاءِ الدالِّ مثلَ أَجْرِهِ، وفضلُ اللهِ تَعالَى واسعٌ.

١٤٧٦ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضَالِلَهُ عَنْهَا قَالَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنِ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللهِ فَأَعِطُوهُ، وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا، فَأَعِدُوهُ، وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا، فَأَدْعُوا لَهُ» أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (۱).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْ الله عَلَى الله عَادَكُمْ بِالله الله الله الله الاعتصامُ بالشيء، والمعنى من اعْتَصَمَ بالله منكم فاعْصِموه، مثالُ ذلك: رجلٌ قالَ: أعوذُ بالله منك، «فَأَعِيدُوهُ»؛ لأنّهُ استعاذَ بمعاذٍ عظيم عَرَّهَ عَلَ فيجبُ أَنْ تُعيذوه، وليس هذا مِن بابِ الاستشفاعِ بالله على خَلْقِهِ حَرامٌ. لو قالَ قائلُ: «أَتَوجَهُ بالله على خَلْقِهِ حَرامٌ. لو قالَ قائلُ: «أَتَوجَهُ بالله على خَلْقِهِ حَرامٌ. لو قالَ قائلُ: «أَتَوجَهُ بالله

⁽۱) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٩٩)، وأخرجه أيضا أحمد (٢/ ٦٨)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في الرجل يستعيذ من الرجل، رقم (٥١٠٩)، والنسائي: كتاب الزكاة، باب من سأل بالله عَزَّقِجَلَ، رقم (٢٥٦٧).

إليك»، أو: «أَسْتَشْفِعُ بِاللهِ إليك» لكانَ هذا حَرامًا؛ لأنَّ مَنْزِلةَ الشّافعِ أَدْنى مِن منزلةِ المَشْفوعِ إليه، فإذا جَعَلْتَ اللهَ شافعًا إلى مخلوقٍ جَعَلْتَ اللهَ في مثابةٍ دون المَخْلوقِ، فلا يجوزُ أَنْ تَقولَ: «أَشْفعُ بِاللهِ إليك»، ولا: «أَتَوَجَّهُ بِاللهِ إليك»؛ لأنَّك حينئذٍ جَعَلْتَ مَقامَ الرَّبِّ عَرَّفَجَلَّ دونَ مقامِ هذا البشرِ.

لكنَّ الاسْتِعاذةَ باللهِ التجاءُ واعتصامٌ بمَنْ هو أَقْـوى مَمَّنْ يُريدكَ بالسوءِ؛ فلذلك جازَ، ولم يَجُزِ الاستشفاعُ باللهِ على خلقِهِ.

وقولُهُ: «مَنِ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللهِ فَأَعِيدُوهُ» هذا مُطْلَقٌ، ظاهِرُهُ حتى لو استعاذَ منا باللهِ مِن شَيْء واجبٍ عليه—وهذا غيرُ مُرادٍ—، مثلُ أنْ يأتيَ إليَّ شخصٌ أطلبُهُ، فأقولُ: يا فُلانُ أعْطني حقِّي، وهو قادرٌ، فقالَ: «أعوذُ باللهِ منك»، فهذا لا يجبُ أنْ أعيذُهُ؛ لأنَّ استعاذتَهُ باللهِ عن حقِّ واجبٍ عليه، يعني: أعيذُهُ؛ لأنَّ استعاذتَهُ باللهِ عن حقِّ واجبٍ عليه، يعني: إقرارَ اللهِ عَرَقَجَلَ الظُّلْمَ، وهذا مُسْتحيلُ، فعلى هذا إذا استعاذَ باللهِ تَعالَى مِن شَيْء واجبٍ عليه فإنَّنا لا نُعيذُهُ؛ لأنَّ اللهَ عَرَقَجَلَ لا يُعيذُهُ؛ إذْ إنَّ اللهَ يقولُ: ﴿إِنَهُ لِا يُعيدُهُ؛ إذْ إنَّ اللهَ يقولُ: ﴿إِنَهُ لِلهُ عَرَقَجَلَ لا يُعيدُهُ؛ إذْ إنَّ اللهَ يقولُ: ﴿إِنَهُ لَا يُعيدُهُ؟! لا يُعيدُهُ؟ الظّلِمُونَ ﴾ [الشورى: ٤٠]، فكيف يُعيذُهُ؟!

وإذا اسْتعاذَ باللهِ مِن شخصٍ في أمرٍ مُباحٍ، هل أُعيذُهُ أم لا؟ يعني: طَلَبْتُ منه أَنْ يُعيرَني شيئًا، أو ما أَشْبَهَ ذلك، فَقالَ: «أعوذُ باللهِ منك، لا تُلْجِئْني»، فأُعيذُهُ؛ لأنّه استعاذَ مِن شَيْءٍ له أَنْ يَسْتعيذَ باللهِ منه، فإنّ بعضَ النّاسِ يُلْجِئُهُ ويُضَيِّقُ عليه في طلبِ إعارةِ الشيءِ مثلًا، أو إعطاءِ المالِ، أو ما أَشْبَهَ ذلك، فيريدُ أَنْ يَسْتعيذَ باللهِ منك، فأعذهُ.

وقد وَقَعَ شَيْءٌ فيه إشكال، وهو أنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لَمَّا دَخَلَ على

ابنةِ الجونِ، قالت: أعوذُ باللهِ منك، فقالَ لها: "لَقَدْ عُذْتِ بِعَظِيم، الْحَقِي بِأَهْلِكِ" (أَ) وَتَرَكَها مع أَنَّها استعاذَتْ مِن أمر كانَ واجبًا عليها، وهو تمكينُ زَوْجِها منها، لكنْ لكرمِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ وحُسْنِ خُلُقِهِ أَسْقَطَ حقَّهُ عليها، وأعاذَها، وإلا فلو أنَّ أحدًا قالت لكرمِ النَّبِي عَلَيْهُ حين دَعاها إلى فراشِهِ: "أعوذُ باللهِ منك" وكُلَّما دنا منها استعاذَتْ باللهِ منه، فنقولُ: إنَّ اللهَ لا يُعيذُ الظَّالمينَ، ولا يَلْزَمُهُ أَنْ يُعيذَها؛ لأنَّها استعاذَتْ مِن حقِّ واجبِ عليها، نعم لو كانَ هو مُفَرِّطًا في حقِّها ولا يُعْطيها حَقَّها فلها أنْ تستعيذَ باللهِ منه، وعليه أنْ يُعيذَها.

قولُهُ عَلَيْهِ: "وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِاللهِ فَأَعْطُوهُ" اختَلَفَ اللهَسِّرونَ في استيضاحِ مَعْناها: هل المَعْنى: مَن سَأَلَكُمْ بشرعِ اللهِ، أي: مَنْ سألَ سُؤالًا يَسْتَحِقُهُ في الشرعِ فأعْطوه، أم: مَن قالَ: أَسْأَلُكَ باللهِ أَنْ تُعْطِيني كذا؟

فيها قولانِ، والقاعدةُ: «أنَّ النصَّ القُرآنيَّ أو النبويَّ إذا احْتَمَلَ مَعْنيينِ لا يُنافي أحدُهُما الآخَرَ فإنَّ الواجِبَ حَمْلُهُ عليهما».

فنقول: "مَنْ سألَ باللهِ" أي: مَنْ سألَ بدينِ اللهِ، أي: سألَ سُؤالًا مَشْرُوعًا، ومِن ذلك: رَجُلٌ أتى إليَّ وهو فقيرٌ، قالَ: "أَسْأَلُكَ باللهِ أَنْ تُعْطيني منَ الزَّكاةِ"، فأعطيهِ؛ هذا أحتُّ مِن فقير لم يَسْأَلْني؛ لأنَّ هذا سألَ فصارَ مُسْتَحِقًا للإعطاءِ بحالهِ وسؤالهِ، أمَّا إذا عَلِمْتَ أنَّهُ سألَ ما لا يَسْتَحِتُّ فلا أُعطيهِ بناءً على تفسيرِ: مَنْ سألَ باللهِ، أي: بشرع اللهِ، فإذا جاءَ يَسْأَلُني مثلًا منَ الزَّكاةِ وأنا أعْرِفُ أنَّهُ غنيٌّ لكنَّهُ سألَ تَكَثُّرًا فلا أُعْطيهِ، هذا وجهٌ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب من طلق وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق، رقم (٥٢٥٤)، من حديث عائشة رَضِّمَالِيَّهُ عَنْهَا.

الوجهُ الثَّاني: «وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِاللهِ» أي: مَن قالَ: «أَسْأَلُكَ بِاللهِ أَنْ تُعْطِيَني»، فهل تُعْطيهِ؟ هذا يحتاجُ إلى تفصيلِ:

إذا سألني شيئًا مُباحًا لكنْ تَتَعَلَّقُ حاجَتي به؛ مثلُ أنْ رأى معي ساعةً أعْجَبَتُهُ تَمَامًا، وهي تتعلَّقُ بها الحاجةُ، فَقالَ: «أَسْأَلُكَ باللهِ أَنْ تعْطيني السَّاعةَ»، فلا يَلْزَمُكَ أَنْ تُعْطِيَهُ؛ لأَنَّنا لو فَتَحْنا هذا البابَ، وقُلْنا: يَلْزَمُ، لانْكَبَّ النَّاسُ علينا، وكلَّها رَأَوْا معنا شيئًا يُعْجِبُهم سَأَلُونا باللهِ أَنْ نُعْطِيَهم إيَّاهُ، وهذا لا تَأْتي به الشَّريعةُ.

إِذَنْ: هذه الإطْلاقاتُ تكونُ مُقَيَّدةً بها عُلِمَ مِن قواعِدِ الشَّريعةِ، وهي اتِّباعُ الصالِح، واجتنابُ المَفاسِدِ.

قُولُهُ ﷺ: "ومَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ" يعني إذا أَحْسَنَ إليك إنسانٌ بصدقةٍ أو هَدِيَّةٍ أو هبةٍ أو كلمةٍ طيبةٍ، أو غيرِ ذلك فكافِئوهُ، أي: أعطوهُ ما يُكافِئهُ، فمثلًا: أثنى عليك في المَجْلِسِ أثنِ عليه بها هو فيه في مجلِسٍ آخَرَ، أهْدى إليك هَدِيَّةً اقْبَلِ الهديةَ وكافِئهُ كذلك، أيضًا سعى لك في خيرٍ كافِئهُ.

قولُهُ عَلَيْ اللهِ اللهُ الل

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

- ١ وجوبُ تَعْظيمِ اللهِ عَرَّفَ جَلَّ لقولِهِ عَيْكِيَّةٍ: «مَنِ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللهِ فَأَعِيذُوهُ».
- ٢ جوازُ الاسْتِعاذةِ باللهِ تَعالَى مِن كيدِ الأعْداء؛ لقولِهِ ﷺ: «مَنِ اسْتَعَاذَكُمْ
 بِاللهِ فَأَعِيذُوهُ»، وأمَّا منِ اسْتعاذَ باللهِ لدفعِ واجبٍ عليه، فهذا لا يُعاذُ.
- ٣- أنَّ مَن سألَ باللهِ -على الوجْهينِ في معناه فإنَّهُ يُعْطى؛ ومَنْ سألَ على غيْرِها بوجهٍ فإنَّهُ لا يُعْطى.
- ٤ مُكافأةُ مَن أتى إليك مَعْروفًا؛ وهل المكافأةُ واجبةٌ؟ نقولُ: ظاهرُ الحكديثِ الوُجوبُ.
- ٥- أنَّ مَن عَجَزَ عن شَيْءٍ فإنَّهُ قد يَكونُ له بَدَلٌ وقد لا يَكونُ له بدلٌ؛ ومَسْأَلَتُنا هذه لها بدلٌ وهو الدُّعاءُ.
- ٦- حُسْنُ الشَّريعةِ الإسْلاميَّةِ؛ حيث جَعَلَتْ لَمِنْ صَنَعَ المَعْروفَ مُكافأةً
 ليَنْشَطَ فاعلُ المَعْروفِ على بَذْلِ المَعْروفِ.

بابُ الزُّهْدِ والوَرَعِ

قالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بابُ الزُّهْدِ والورَعِ»؛ لا بُدَّ أَنْ نَعْرِفَ الفرقَ بينها؛ لأنَّ عَطْفَ أُحدِهِما على الآخرِ يَدُلُّ على المُغايرةِ، والفرقُ بينها أنَّ الزُّهْدَ هو تَرْكُ ما لا يَنْفَعُهُ في الآخِرةِ، يعني يَزْهَدُ في الدُّنيا ولا يَأْتي منَ الدُّنيا إلا ما يَنْفَعُهُ في الآخِرةِ فقط، وهذا لا شك أنَّهُ زُهْدٌ في الدُّنيا؛ لأنَّهُ لا يريدُ أنْ يأتي إلا ما يَنْفَعُهُ في الآخِرةِ، أمَّا الدُّنيا فلا يُريدُها إطْلاقًا. والوَرَعُ: تَرْكُ ما يَضُرُّ في الآخِرةِ.

والأكملُ هو الزُّهْدُ؛ لأنَّ بين الذي لا ينفعُ والذي يَضُرُّ واسطةٌ، وهو ما لا نَفْعَ فيه ولا ضررٌ، فالزَّاهُدُ يَتْرُكهُ، والوَرعُ لا يَتْرُكهُ، ثم ذكرَ الْمُؤلِّفُ حديثَ النَّعمانِ بنِ بشيرِ رَضَّالِلَهُ عَنْهُا فَقالَ:

الله عَلَيْهُ يَقُولُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ يَقُولُ اللهِ عَلَيْهُ يَقُولُ اللهِ عَلَيْهُ يَقُولُ اللهِ عَلَيْهُ يَقُولُ اللهِ عَلَيْهُ عَلَا اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَمُهُ اللهِ عَلَمُهُ اللهَ اللهُ اللهُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم (٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، رقم (١٥٩٩).

الشَّرحُ

حديثُ النُّعهانِ بنِ بشيرٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُا حديثٌ عظيمٌ، وقد تَكَلَّمَ عنه ابنُ رجبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في (شرحِ الأربعينَ النَّوويةِ) (١) كَلامًا يَنْبغي لكُلِّ طالبِ علمِ أنْ يَقْرَأُهُ.

قولُهُ: «وَأَهْوَى النَّعْهَانُ بِإِصْبَعَيْهِ إِلَى أُذْنَيْهِ»؛ تحقيقٌ للسَّماعِ، والإصبعُ: منَ الكَلِماتِ التي لا يُمْكِنُ الخطأُ فيها، من حيثُ الحركاتُ؛ لأنَّ فيه عَشْرَ لغاتٍ، قالَ النَّاظِم (٢):

وَهَمْ لَ أَنْمُلَ إِنَّهُ لَا السِّمْ فِي إِصْبَعِ وَاخْتِمْ بِأَصْبُوعِ

فقولُهُ: «همزُ أَنْمُلَةٍ ثَلَّ وثالِثَهُ» هذه تسعُ لغاتٍ، مِن ضَرْبِ ثلاثةٍ في ثلاثةٍ «التِّسعُ في إِصْبَعٍ»، وهذا محلُّ الشاهِدِ، «واخْتِمْ بأُصْبوعٍ» فتكونُ اللُّغاتُ في إصْبَع عَشْرَ لُغاتٍ، أمَّا «أَنْمُلةٌ» ففيها تسعُ لُغاتٍ، وإنْ كانَ هذا ليس في الحديثِ لكنَّ شرحَهُ أنْ نَأْخُذَ الهَمْزةَ في (أَصْبَعٍ) على أنَّها مفتوحةٌ والباءُ مُثَلَّثةٌ، فنقولُ: (أصبع، أصبع، إصبع، إصبع، إصبع، إصبع، إصبع، إصبع) فهذه تسعٌ، والعاشرةُ: (أُصبوعٌ).

أمَّا (أَنْمُلَةٌ) فيقال فيها كما قلنا في إصبع، يقال: (إِنمِلة، إِنمُلة، إِنمَلة، أُنمِلة، أَنمِلة، أَنمُلة، أُنمُلة، أَنمُلة، وَيسْعةٌ في أَنْملةٍ.
تِسْعَ عَشْرةَ لُغةً، عَشَرةٌ في إِصْبع، وتِسْعةٌ في أَنْملةٍ.

⁽١) جامع العلوم والحكم (١/ ١٩٣). وسيأتي تعليق فضيلة شيخنا عليه بعد تمام شرحه هنا.

⁽٢) البيت للعز القسطلاني، وهو في تاج العروس للزبيدي (٣١/ ٤١)، مادة: نمل.

قولُهُ ﷺ : ﴿إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنُ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنُ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ، لَا يَعْلَمُهُنَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ »، فقسَّمَ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ الحرامَ والحلالَ إلى قِسْمينِ: قسمٌ بيِّنُ ظاهرٌ، لا يَخْفى على أحدٍ. وقِسْمٌ مُشْتَبِهُ، والاشتباهُ إمَّا أنْ يَكُونَ في الدَّليلِ، أو في الاسْتِدُلالِ، أو في المدلولِ، فهذه ثلاثةُ أقسام، وأمَّا البَيِّنُ فبيِّنٌ، فمثلًا حِلُّ الطَّيِّباتِ بيِّنٌ، والحنويرُ مُعلى أَحْدِيمُها بَيِّنٌ، والحنويرُ تَحْريمُهُ بيِّنٌ، والزِّنا تَحْريمُه بيِّنٌ، والخلالُ أيضًا بيِّنٌ، والحنويرُ تَحْريمُهُ بيِّنٌ، والخلالُ أيضًا بيِّنٌ.

مثالُ الحلالِ البَيِّنِ: البُرُّ والتمرُ والشعيرُ وما أشْبَهَ ذلك، ومثالُ الحرامِ البَيِّنِ: الخَبائثُ سواءً في الأعيانِ كالحَمْرِ والمَيْسِرِ والخِنْزيرِ، أو في الأعْمالِ كالرِّبا والزِّنا.

ولم يَذْكُرِ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الواجِبَ؛ لأنَّ الحديثَ موضوعٌ عنِ الأُمورِ التي يَتَغَذَّى بها الإنْسانُ، ويَأْكُلُها، وإلا فلا شكَّ أنَّ الواجِبَ منه بَيِّنُ، ومنه ما هو مُشْتَبةٌ.

فمنِ الذي يَعْلَمُهُنَّ؟

يَعْلَمُهُنَّ أَهلُ العلمِ الرَّاسخونَ فيه، الذين يَعْلمونَ نُصوصَ الشرعِ، ويَعْرفونَ كيف يَسْتدلُّونَ بها، ويعرفونَ المَدْلولَ، مثلًا العلمُ بالدَّليلِ لا بُدَّ أَنْ يعرفَ الإِنْسانُ

الدَّليلَ، دليلَ الحلالِ والحرامِ منَ القُرْآنِ، أو منَ السُّنَّةِ، أو مِن إجماعِ السَّلفِ.

فالاستدلال: كأنْ يَعْرِفَ العامَّ الذي يتناولُ جميعَ الأفرادِ، ويَعْرِفَ الخاصَّ الذي لا يَتناوَلُ إلا شيئًا مُعَيَّنًا، يعرفُ المُطْلَقَ منَ المُقيَّدِ، وما أشْبَهَ ذلك.

وأنْ يَعْرِفَ المدلولَ: أي يعرفَ أنَّ الدَّليلَ انْطَبَقَ على هذا الشيءِ بعينِهِ.

مثالُ ذلك: إذا اخْتَلَطَ الخمرُ بشرابٍ حلالٍ، ولكنّ لم يُؤتّرُ فيه إسْكارًا، فهل هو حلالٌ أم حرامٌ؟ هو حلالٌ، ولكنِ اشْتَبَهَ على بعضِ النَّاسِ فظنَّ أَنَّهُ حرامٌ، بحُجَّةِ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقِليلُهُ حَرامٌ» هنا الخطأُ في الاستدلالِ؛ لأنَّ الدَّليلَ واضحٌ صريحٌ «مَا أَسْكَرَ كَثيرُهُ فقليلُهُ حَرامٌ»، هؤلاءِ اشْتَبهَ عليهم الأمرُ، فظنُّوا أنَّ معنى الحديثِ معناهُ: ما كانَ فيه شَيْءٌ قليلٌ منَ المُسْكِرِ فهو حرامٌ، وليس كذلك؛ لأنَّ معنى الحديثِ أنَّ هذا الشرابَ لو أكثرْتَ منه لحصلَ الإسكارُ، ولو أقْلَلْتَ منه لم يَحْصُلِ الإسكارُ، فهل يجوزُ القليلُ منه الذي لا يَحْصُلُ به الإسكارُ؟ الجوابُ: لا، هذا معنى الحديثِ.

وليس معنى الحديثِ ما كانَ فيه جزءٌ يسيرٌ مِن خمرٍ فهو حرامٌ؛ لأنّنا نقولُ: لو أنّ عندك ماء سقطتْ فيه نجاسةٌ يسيرةٌ لم تُؤثّر فيه فحُكْمُهُ أنّهُ طهورٌ، تشربُ منه، وتُطَهِّرُ منه الثوبَ والبَدَنَ، مع أنّ فيه جُزءًا يسيرًا من النّجاسةِ، ولكنّ هذه النّجاسة حلّتْ فيه وذَهَبَتْ وزالَتْ، فلم يَبْقَ لها حُكْمٌ، كذلك الخمرُ، لو سَقَطَتْ نقطةٌ في كأسٍ لكنّها لا تُؤثّرُ فيه إطلاقًا، فلو تَشْرَبُ عشرينَ كأسًا

⁽۱) أخرجه أحمد (۳/ ٣٤٣)، وأبو داود: كتاب الأشربة، باب النهي عن المسكر، رقم (٣٦٨١)، وابن ماجه والترمذي: كتاب الأشربة، باب ما أسكر كثيره فقليله حرام، رقم (٣٣٩٣)، وابن ماجه كتاب الأشربة، باب ما أسكر كثيره فقليله حرام، رقم (٣٣٩٣)، من حديث جابر بن عبد الله رضاً للله عنها.

ما حَصَلَ إسكارٌ، فهنا لا يحرمُ، إِذَنِ: الدَّليلُ واضحٌ، والاسْتدلالُ غيرُ صحيحٍ؛ ولهذا يحصلُ اشْتباهٌ عند بعضِ النَّاسِ.

كذلك أيضا: قالَ النّبيُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: "إِنَّ اللهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ والمَيْتَةِ والخِنْزِيرِ والأَصْنَامِ» فقالوا: يا رَسُولَ اللهِ! أرأيت شُحومَ الميتةِ، فإنّهُ تُطلَى بها السُّفُنُ وتُدْهَنُ بها الجُلودُ، ويَسْتَصْبِحُ بها النّاسُ؟ فقالَ عَلَيْهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ: "لَا، هُو حَرَامٌ» (١) الضّميرُ هنا هل يعودُ على البيع الذي هو موضعُ الحديثِ، أم يعودُ على الانتفاع بذلك بالاسْتِصْباحِ ودُهْنِ الجُلودِ، وطَلْيِ السُّفُنِ؟ هذا أيضًا مما يَشْتَبِهُ في دلالةِ الحديثِ، فمنَ العُلَماءِ مَن قالَ: يعودُ على البيع؛ لأنَّ الصّحابة أوْرَدوا ذلك، ولعلَّ النَّبيَ عَلَيْ فمنَ العُلَماءِ مَن قالَ: يعودُ على البيع؛ لأنَّ الصّحابة أوْرَدوا ذلك، ولعلَّ النَّبيَ عَلَيْ بَيْعَهَا لهذا الغرضِ، ومنَ النَّاسِ مَنْ قالَ: إنه يعودُ على الانتفاعِ، وأنَّ شُحومَ الميتةِ لا تُطْلى بها السُّفُنُ، ولا تُدْهَنُ بها الجُلودُ، ولا يَسْتَصْبِحُ بها النَّاسُ.

والرَّاجِحُ: أَنَّهُ يعودُ إلى البيعِ؛ لأَنَّهُ هو محلُّ الحديثِ، والرَّسولُ ﷺ لم يَتَحَدَّثُ عن هذه المنافِع.

والمهمُّ: أنَّ أنواعَ الاشتباهِ كثيرةٌ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ، فَقَدِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ»؛ اسْتَبْرَأَ: أي ابْتَغى البراءة لدينِهِ ولعِرْضِهِ، أما الدِّينُ فبيَّنَهُ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ فيها سيأتي، وأمّا العِرْضُ فلأنَّ الإنسانَ إذا أتى المُشْتبهاتِ فإنَّ النَّاسَ يَأْكلونَ كَمْهُ، ويُعَرِّضُ نفسَهُ للغِيبةِ والسبِّ، وما أشْبَهَ ذلك.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الميتة والأصنام، رقم (۲۲۳٦)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام، رقم (۱۵۸۱)، من حديث جابر بن عبد الله رَجَالِيَلْهَ عَنْهَا.

قولُهُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الحَرَامِ" هل المُحَرَّمُ نفسُ المُشْتَبِهِ، أَم أَنَّهُ وقعَ فِي الحرامِ يعني صارَ وقُوعُهُ فِي المُشْتَبِهِ سببًا لوقوعِهِ فِي الحرامِ؟ المُرادُ أَنَّهُ إذا وَقَعَ فِي الشُّبُهاتِ فإنَّهُ يُتوقعُ أَنْ يَقَعَ فِي الحرامِ، وليس المَعْني أَنَّ المُرادُ أَنَّهُ إذا وَقَعَ فِي الشُّبُهاتِ فإنَّهُ يُتوقعُ أَنْ يَقَعَ فِي الحرامِ، وليس المَعْني أَنَّ المُشتَبهاتِ حرامٌ، لكن لا شك أنَّ الورَعَ تَرْكُ المُشْتَبهاتِ، أمَّا اللَّزومُ فلا يَلْزَمُ المُشْتَبهاتِ، أمَّا اللَّزومُ فلا يَلْزَمُ إلا ما كانَ يَقينًا.

إِذَنْ: مَنْ وَقَعَ فِي الشَّبُهاتِ أَوْشَكَ أَنْ يقعَ فِي الحرامِ، هذا معنى قولَهِ ﷺ: «وَقَعَ فِي الْحَرَامِ».

ومثّل الرَّسولُ عَلَيْ لذلك بقولِهِ: «كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى»، الرَّاعي: راعي الإبلِ، أو راعي الغَنَم، أو راعي البَقَر، أو راعي الظّباء، أيُّ راع، والحِمى: المكانُ الذي مُنعَ منَ الرَّعْيِ فيه، وهذا يقعُ كثيرًا منَ الأُمراءِ أو الخُلفاءِ، إمَّا للمصالِحِ العامَّةِ، وإمَّا للمنافِعِ الخاصَّةِ، مثلًا هذه أرضٌ مخصبةٌ فيها أشجارٌ وعشبٌ كثيرٌ، مَا النَّاسِ، بمعنى أنَّهُ مَنعَ منَ الرَّعْيِ فيها، فسوفَ تكونُ هذه الأرْضُ نباتُها كثيرٌ؛ لأنَّهُ لا يُرْعى فيها، وسيكونُ نَضْرًا لأنَّهُ ليس حولَهُ غُبارٌ.

وإذا رَعى الرَّاعي حولَ هذا الحِمى يُوشِكُ أَنْ يقعَ فيه؛ لأَنَّ الغَنَمَ أو البقرَ أو البقرَ أو الإبِلَ إذا رأتْ هذا المكانَ المُعْشِبَ النَّضْرَ سوف ترتعُ فيه، إما أنَّما استَغْفَلَتِ الرَّاعي، وإمَّا أَنْ تَتَمَرَّدَ عليه، ويَعْجِزَ عنها؛ ولهذا قالَ: «كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ».

ثم ضَرَبَ النَّبيُّ ﷺ مثلا تَقْريبيًّا، فَقالَ: «أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَّى»، كُلُّ مَلِكٍ لَهُ خَمَى، كُلُّ مَلِكٍ له حِمى، وهذا إخبارٌ عن الواقِعِ، وليس عن الشرعِ، إلا أنَّ العُلَهاءَ ذكروا أنَّهُ يجوزُ

لإمامِ المُسْلِمينَ أَنْ يَحْمِيَ أَرْضًا لدوابِّ المُسْلِمينَ، كخيلِ الجِهادِ وإبِلِ الصَّدَقةِ، وما أشْبَهَ ذلك.

وهل مَلِكُ الملوكِ له حِمى؟

الجواب: نعم؛ ولهذا قال: «أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللهِ مَحَارِمُهُ» كَأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يقول: وللهِ حمَّى، وحماهُ مَحَارِمُهُ التي حرَّمَها على العبادِ، فهي حمَّى تَدْعو النفوسُ إليها، كالرَّاعي الذي يَرْعى حول الجمى، لكنَّ مَنِ اتَّقى ذلك سَلِمَ.

مثالُ هذا: الرِّبا؛ ونحنُ الآن نتكلَّمُ على هذا الحَديثِ بناءً على أنَّهُ يتعلَّقُ بالغذاءِ واللِّباسِ والطَّعامِ وما أشْبَهَ ذلك، الرِّبا حرامٌ، لكنْ إذا رأى هذا التَّاجرُ أنَّ المُرابينَ يَكْسبونَ كَسْبًا عَظيمًا فإنَّهُ ربَّما يَنْجَرُّ إلى ذلك، كالمواشي تَنْجَرُّ إلى حِمى الملوكِ.

وكذلك أيضًا في القمارِ، فالقمارُ حرامٌ، ونجدُ بعضَ المُقامرينَ يَكون مِن أغنى المعالَمِ في ليلةٍ واحدةٍ، هذا المُحَرَّمُ إذا رأى الإنسانُ أنَّهُ قد يَكونُ سَببًا للكسبِ الكبيرِ البالغ في ليلةٍ واحدةٍ سوف يَنْجَرُّ إليه. وهذه محارِمُ اللهِ.

والزِّنا -أعاذَنا اللهُ وإِيَّاكُم منه- إذا رأى إنسانٌ أنَّهُ ستحصلُ له مُتْعةٌ بدراهمَ قليلةٍ، والمهورُ كثيرةٌ، ربَّها تَجُرُّهُ نفسُهُ إلى ذلك، فحِمى اللهِ مَحَارِمُهُ، والمحارمُ يُزَيِّنُها الشَّيْطانُ في نفسِ الإِنْسانِ فيَنْتَهِكُها.

قولُهُ ﷺ: «أَلَا وَإِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ» كلمة (ألا) يُكرِّرُها الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ لاَنَّها تفيدُ التَّنْبية.

وقولُهُ: «الجَسَدِ» أي: جسدِ الإنسانِ، فـ(أل) هنا للعهدِ الذّهنيِّ؛ لأنَّ العهودَ ثلاثةٌ: ذِكْرِيُّ، وحُضُوريُّ، وذهنيُّ، ففي قولِ اللهِ تَعالَى: ﴿كَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ثلاثةٌ: ذِكْرِيُّ، كَأَنَّهُ قالَ: فعصى فِرْعونُ وَسُولًا فعصى فِرْعونُ عَصَى فِرْعونُ الرَّسُولَ اللهِ المناهُ، وقولُهُ تَعالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمُّ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة:٣] هذا الرَّسولَ الذي أَرْسَلناهُ، وقولُهُ تَعالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمُّ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة:٣] هذا حُضوريُّ، يعني هذا اليومَ، وقولُهُ: ﴿الْيُؤْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ اللهُونِ ﴾ [الأنعام:٩٣] أيضًا حُضوريُّ.

قال النّخويون: وكلَّ ما حُلِّي بـ(أل) إذا أتى بعد اسمِ الإشارةِ فهو حضوريُّ؛ لأنَّ اسمَ الإشارةِ يدلُّ على القُرْبِ، فإذا جاءَ بعد المُحلَّى بـ(أل) فهو حُضوريُّ، والذِّهنيُّ مثلُ قولِهِ تَعالَى: ﴿ يَتَآيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدَ جَاءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَبِكُمْ ﴾ والذِّهنيُّ مثلُ قولِهِ تَعالَى: ﴿ يَتَآيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدَ جَاءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَبِكُمْ ﴾ [النساء:١٧٠]، فهذا ذهنيُّ، ولو سُئِلَ أيُّ إنسانٍ: مَن هذا الرَّسولُ؟ لقالَ: محمَّدُ عَلَيْهِ وَوَلُهُ تَعالَى: ﴿ وَالنَّوْرِ ٱلَذِي آلَنِكُمُ نُورًا ثَبِينَ ﴾ [النعابن: ٨] النُّورُ هو القُرْآنُ؛ لأنَّ اللهَ أَنْزَلُهُ، قالَ تَعالَى: ﴿ وَأَنزَلُنَا ۚ إِلَيْكُمُ نُورًا ثَبِينَا ﴾ [النساء: ١٧٤].

ولو شاءَ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لقالَ: «ألا وإنَّ القلبَ في الجسدِ، إذا صَلَحَ صَلَحَ الجسدُ»، وحَصَلَ المَقْصودُ، لكنْ أتى بهذه الصِّيغةِ مِن أجلِ الاهتمامِ به، والعنايةِ به، وبيانِ أهمِّيَّتِهِ.

والمُضْغةُ: أي قطعةٌ منَ اللَّحمِ، بقَدْرِ ما يَمْضَغُهُ الإنْسانُ، وقَدْرُ ما يَمْضَغُهُ الإنْسانُ منَ اللَّحمِ مهما اتَّسَعَتْ أشداقُهُ فستكونُ مُضْغَتُهُ كبيرةً، ومَنْ أشداقَهُ ضَيِّقةٌ فستكونُ مضغتُهُ كبيرةً، ومَنْ أشداقُهُ ضَيِّقةٌ فستكونُ صغيرةً، وعلى كُلِّ حالٍ كلَّما صَغُرَتِ المضغةُ فهو أحسنُ؛ لأنَّ الإنسانَ يستطيعُ أنْ يَعْلُكُها تَمَامًا، ويَهْضِمَها تَمَامًا، لكنَّ الغالبَ أنَّ المُضْغةَ تكونُ بحجمِ يستطيعُ أنْ يَعْلُكُها تَمَامًا، ويَهْضِمَها تَمَامًا، لكنَّ الغالبَ أنَّ المُضْغةَ تكونُ بحجمِ

البيضةِ فأقَلَ، ولا أعني بذلك بيضةَ الطائرِ الكبيرِ، ولكنْ بيضةَ الدَّجاجِ المَعْروفِ فأقلَّ.

هذه المُضْغةُ «إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ» وَإِذَا فَسَدَ الْجَسَدُ، وهل المُرادُ وتَبَارَكَ اللهُ أحسنُ الخالقينَ، مُضْغةٌ في الجَسَدِ إذا صَلَحَتْ صَلَحَ الجسدُ، وهل المُرادُ هنا بالصَّلاحِ الصَّلاحِ الصَّلاحِ الجَسديُّ؟ قد يقولُ قائلٌ: كلاهُما، لكنَّ هذا لا يختصُّ بالقلبِ، فإذا صَلَحَ الدِّماغُ أيضًا صَلَحَ الجسدُ كُلُّهُ، وإذا صَلَحَ القدمانِ صَلَحَ الجسدُ كُلُّهُ، فالمُرادُ هنا هو الصَّلاحُ الدينيُّ.

ففي هذا الحكديثِ منَ الوَرَعِ أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ قالَ: «فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ».

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- أَنَّهُ يَنْبغي لِحَاملِ الخبرِ أَنْ يُؤكِّدَهُ بِالْمؤكِّداتِ التي تُقْنِعُ السامع؛ لقولِ الرَّاوِي: «وَأَهْوَى النَّعْمَانُ بِإِصْبَعَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ» ومثلُ ذلك حديثُ أبي شُريح الخُزاعيِّ وَخَالِلَهُ عَنْهُ عَيْن عَيْهُ إِلَى أُذُنَيْهِ» ومثلُ ذلك حديثُ أبي شُريح الخُزاعيِّ وَخَالِلَهُ عَنْهُ عَيْن عَنْهُ عَيْنايَ حين تَكلَّم به» (١) ، كُلُّ هذا تأكيدٌ حديثًا سَمِعَتْهُ أُذناي ووعاهُ قَلْبي وأبْصَرَتْهُ عَيْناي حين تَكلَّم به» (١) ، كُلُّ هذا تأكيدٌ للسَّماعِ، فيَنْبغي للإنسانِ أَنْ يُؤكِّد خبرَهُ بها يفيدُ تَأْكيدَهُ، لاسيَّها عند الشكِّ فيه، إمَّا لغرابتِهِ، أو لكونِ المُخْبِرِ غيرَ ثقةٍ عند السامِع، فيُؤكِّدُهُ بأنواع المُؤكِّداتِ.

٢- أنَّ الْمُحَرَّماتِ والْمُحَلَّلاتِ تنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسام؛ قسمٌ حِلُّهُ بيِّن، وقسمٌ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب ليبلغ العلم الشاهدُ الغائبَ، رقم (۱۰٤)، ومسلم: كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها، رقم (۱۳۵٤).

غُريمُهُ بيِّنٌ، وقسمٌ مُشْتَبِهُ، أمَّا ما حِلَّهُ بيِّنٌ وتحريمُهُ بيِّنٌ فأمْرُهُ واضحٌ، الحلالُ حلالٌ، والحرامُ حرامٌ، وأمَّا المُشْتَبِهُ فمَوقِفُ الإنسانِ منه أنْ يَتَّقِيَهُ؛ لأَنَّهُ إنْ فَعَلَهُ فهو بين الإثم والسَّلامةِ، وإنْ تَرَكَهُ سَقَطَ عنه احتهالُ الإثم وتَأَكَّدَتِ السَّلامةُ، ومعلومٌ أنَّهُ إذا تَأَكَّدَ للإنسانِ السَّلامةُ منَ الإثم فهو خيرٌ له.

٣- أنَّ النَّاسَ يَختلفونَ في العلم؛ لقولِهِ عَلَيْهِ: «لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ»، وكذلك يَختلفونَ في الفهم اختلافًا عظيمًا، أمَّا العلمُ فمعناهُ الاطلاعُ على الأدِلَّةِ الشَّرْعيَّةِ، وعلى أقوالِ العُلَمَاءِ، وما أشْبَهَ ذلك، وأمَّا الفهمُ فهو غريزةٌ يَجْعَلُها اللهُ عَنَّوَجَلَّ في الإنسانِ، وقد يكونُ مُكْتَسَبًا فتزيدُ مع التَّمَرُّسِ، وهذا أمرٌ مُشَاهَدُ، فالإنسانُ كلَّما تَمَرُّ على تَدَبُّرِ النُّصوصِ وتَفَهَّمِها ازْدادَ فَهْمًا، وكم مِن إنسانِ أخذَ فالإنسانُ كلَّما تَمَرُّ مَسائلَ، وآخَرُ لم يَأْخُذُ منه إلا مسألةً واحدةً، وهذا فضلُ اللهِ مِن يشاءُ.

وقد سُئِلَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ: هل عَهِدَ إليكمُ النَّبيُّ عَلَيْهُ بشيء؟ قالَ: «لا والذي فَلَقَ الحبَّة، وبَرَأَ النَّسَمة، إلا فَهُمَّا يُؤْتِيهِ اللهُ تَعالَى أحدًا في كتابِهِ»، فقالَ: «إلا فَهُمًا» (١)، دلَّ ذلك على أنَّ الإنسانَ قد يُدْرِكُ بفَهْمِهِ ما لا يُدْرِكُهُ غيرُهُ.

فإنْ قيلَ: وماذا إذا اختلفَ العُلَماءُ في التَّحْريمِ والتَّحْليلِ؟

قُلْنا: اسْتَدَلَّ بعضُ العُلَماءِ بهذا الحَديثِ على أَنَّهُ إذا اخْتَلَفَ العُلَماءُ في مسألةٍ، فقالَ أحدُهُم: هي حرامٌ، والثَّاني يقولُ: هي مُباحةٌ، فنأخُذُ بقولِ مَن يقولُ: إنَّها حرامٌ،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب كتاب العلم، رقم (۱۱۱)، ومسلم: كتاب الحج، باب فضل المدينة، رقم (۱۳۷۰)، من حديث علي بن أبي طالب رَضِحَالِلَهُ عَنْهُ.

لكنْ يجبُ أَنْ نَنْظُرَ إلى حال المُخْتلفينَ، فَنُقَدِّمُ الأعلمَ والأوثقَ على غيرِهِ، ثم إنَّهُ إذا الحتَلَفَ العُلَماءُ في مسألةٍ فأمْكَنَ ترجُّحُ جانبِ أحدِهِم فهو الحُقُّ، وإن لم يَتَرَجَّحْ ففي هذا للعلماءِ ثلاثةُ أقوالٍ، قولٌ بالتَّخييرِ، وقولٌ آخَرُ بالأشدِّ، وقولٌ ثالثٌ بالأَيْسَرِ.

والخلافُ المَقْبولُ هو الخلافُ المبنيُّ على اشتباهِ الدَّليلِ، فإذا كانَ الخلافُ له حظُّ منَ النَّظرِ، والدَّليلُ يحتملُ أنْ يَكونَ دالَّا عليه، فهذا هو الخلافُ المَقْبولُ؛ لا لأجلِ الخلافِ، ولكنْ لأنَّ الدَّليلَ لم يَتِمَّ، وأمَّا إذا لم يكنْ هناك دليلٌ فإنَّهُ لا يُعْتَبَرُ ولا يُعَلَّلُ به.

٤- أنَّهُ يَنْبغي للإنسانِ أنْ يَحْرِصَ على مَعْرفةِ المُشْتَبِهِ حتى يَكُونَ على يقينٍ
 مِن أَمْرِهِ؛ فإنْ دامَ الاشتباهُ ولم يَصِلْ إلى نتيجةٍ فالوَرَعُ تَرْكُ المُشْتَبِهِ.

٥- أنّه يَنْبغي للإنْسانِ أنْ يَسْتبرئ لدِينِهِ وعِرْضِهِ؛ فلا يقعُ في المُشْتَبهاتِ، ولا يُصاحِبُ مَن يَشْتَبِهُ فيه، ولا يَتَعَرَّضُ لها يُدَنِّسُ عِرْضَهُ؛ لقولِهِ عَيَّكِيَّةِ: «فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ، فَقَدِ اسْتَبْراً لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ»، لا يَتَكِلُ الإنْسانُ على ثقةِ النَّاسِ به، فإنَّ الأعداءَ كثيرونَ، وقد يكونُ الإنسانُ يحُسُّ بأنَّهُ مَحَلُّ ثقةٍ عند النَّاسِ في دينِهِ وعِلْمِهِ وخُلُقِهِ، لكنَّ كُلَّ إنسانٍ له أعداءٌ، ربَّها يُشيعُ عنه الأعداءُ ما كانَ كَذِبًا، فينحطُّ قدرُهُ عندَ النَّاسِ.

ولهذا يجبُ على الإنْسانِ أَنْ يَسْتَبْرِئَ لدينِهِ وعِرْضِهِ؛ حتى يَسْلَمَ منَ الشرِّ، لا يقلْ أبدًا: النَّاسُ لا يَظُنُّونَ فِيَّ إلا خيرًا، يجبُ أَنْ يُبَيِّنَ، ولقد رأى رَجلانِ منَ الأنصارِ رَسُولَ اللهِ وَيَلِيَّةٍ فِي اللَّيلِ ومعه صفيَّةُ رَضَائِيَهُ عَنْهَا فأَسْرَعا خَجَلًا منَ الرَّسولِ

عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَقَالَ: «عَلَى رِسْلِكُمَا، إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَىِّ»، فقالا: سُبْحانَ اللهِ! قَالَ لهما: «إِنَّ الشَّيْطانَ يَجْرِي مِنِ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ، وإِنِّ خَشِيتُ أَنْ يَقْذِفَ فِي قَالَ لهما: «إِنَّ الشَّيْطانَ يَجْرِي مِنِ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ، وإِنِّ خَشِيتُ أَنْ يَقْذِفَ فِي قَالَ لهما فَيْرًا وَقَالَ: شَيْئًا »(۱) مع أَنَنا نعلمُ علمَ اليقينِ أَنَّ الصَّحابيَّيْنِ لا يخطرُ ببالهما فَيْوعُ مَا يَظُنُّ، لكنَّ الإنسانَ يَدْرَأُ عن نفسِهِ بها يُبْرِئُ به دِينَهُ وعِرْضَهُ.

٦- سدُّ الذَّرائِع؛ لقولِهِ ﷺ: «وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الحَرَامِ» فكلُّ ذريعةٍ توصلُ إلى مُحَرَّمٍ فالواجِبُ اجْتِنائُها وسَدُّها.

٧- حُسْنُ تعليمِ الرَّسولِ ﷺ؛ لضربهِ الأمثالَ المحسوسةَ ليُتوصَّلَ بها إلى فَهْمِ المعاني المعقولةِ، تُؤخَذُ مِن تمثيلِ الرَّسولِ ﷺ بالرَّاعي يَرْعى حولَ الحِمى، وهذه المعاني المعقولةُ -وهو أنَّ منِ اتَّقى الشَّبُهاتِ فقدِ اسْتَبْرَأَ لدينِهِ وعِرْضِهِ، ومَنْ وَقَعَ في الشَّبُهاتِ وكلُّ يَعْرِفُ أنَّ الراعيَ إذا رَعى حَوْلَ الحِمى فإنَّهُ يُوشِكُ أنْ يقعَ فيه.

فإنْ قال قائلٌ: وهل يمكنُ الاسْتِدلالُ بهذا الحَديثِ على جوازِ الحِمى في البَرِّ؛ بأنْ يَحْميَ الإنْسانُ لنفسِهِ مَكانًا يَرْعى فيه إبلَهُ وغنمَهُ وبَقَرَهُ وما أشْبَهَ ذلك؟

الجواب: لا؛ لأنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ مثَّلَ بأمرٍ واقعٍ، أمَّا هل يجوزُ أو لا يجوزُ فهذا شَيْءٌ آخَرُ، يُؤْخَذُ مِن نُصوصٍ أُخْرى، لكنَّ النَّبيَ عَلَيْهِ يَذْكُرُ الأُمورَ الواقعةَ أَحْيانًا، لا لإقْرارها، ولكنْ لبيانِ أنَّ النَّاسَ تقعُ فيها، مثلُ قولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَتَتَبِعُنَّ لا لإقْرارها، ولكنْ لبيانِ أنَّ النَّاسَ تقعُ فيها، مثلُ قولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَتَتَبِعُنَّ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم (۳۲۸۱)، ومسلم: كتاب السلام، باب بيان أنه يستحب لمن رئي خاليًا بامرأة، رقم (۲۱۷۵)، من حديث صفية بنت حيي رَضِّ اللَّهُ عَنْهَا.

سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ " سَنَنَ: جَمَّ سُنَّةٍ وهي الطريقةُ، «اليَهودُ والنَّصارى»، فقد قالَ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هذا إخبارًا عما سيقعُ وليس إقْرارًا، ولا شك، فلا يُمْكِنُ أَنْ يُجِيزَ النَّبِيُّ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ- أَنْ نَتَبَعَ اليَهودَ والنَّصارى.

فإنْ قال قائلٌ: وهل يجوزُ أنْ يَتَّخِذَ الإنْسانُ له مَكانًا يحميهِ منَ المَراعي الطَّيِّبةِ أم لا؟

الجَوابُ: أمَّا إذا كانَ ذلك لخاصَّةِ نفسِهِ فهذا لا يجوزُ؛ لأنَّ النَّاسَ شركاءُ في ثلاثةٍ: "المَاءِ والكلاِ والنَّارِ» (١)، وأمَّا إذا كانَ لمصالِحِ المُسْلِمينَ العامَّةِ فلا بأسَ؛ لأنَّهُ لم يَتَّخِذْهُ لنفسِهِ، فإذا قُلْنا: إنَّ هذا الأميرَ حَمى أرضًا محصبةً جيِّدةً لإبلِ الصَّدَقةِ مثلًا، أو لعنم الصَّدَقةِ، أو لبقرِ الصَّدَقةِ، فهذا جائزٌ، ولكنْ أيضا بشرطِ أنْ لا يَضُرَّ مثلًا أنْ لا يَضُرَّ هم مثلُ أنْ لا المَّلمِينَ الآخرينَ، يعني أنْ تكونَ المراعي واسعةً، أمَّا إذا كانَ يَضُرُّهم مثلُ أنْ لا يُوجَدَ في مَراعي البلدِ إلا هذه القطعةُ، فإنَّهُ لا يجوزُ أنْ يَخْمِيها، ولو لإبلِ المُسْلِمينَ؛ وذلك لأنَّ المصالِح الحاصَّة لا يُمْكِنُ أنْ تُقْضِيَ قضاءً مبرمًا على المصالِح الخاصَّةِ؛ لأنَّنا لو قُلْنا: لك أنْ تَحْميَ لإبلِ الصَّدَقةِ أو نَحْوِها، فإنَّ إبلَ النَّاسِ تموتُ جُوعًا، فإذا كانَ يَضُرُّهُم فهو ممنوعٌ، حتى وإنْ كانَ في المصالِح العامَّةِ.

٨- أنَّ حِمى اللهِ تَعالَى مَحَارِمُهُ؛ يعني: المَحارِمُ جَعَلها اللهُ تَعالَى بمنزلةِ الحِمى،
 لا تُقْرَبُ؛ ولهذا قالَ العُلَماءُ: إذا قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا ﴾
 [البقرة:١٨٧]، فالمُرادُ بالحدودِ المُحَرَّماتُ، وإذا قَالَ: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ﴾

⁽١) أخرجه أحمد (٥/ ٣٦٤)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في منع الماء، رقم (٣٤٧٧)، من حديث أبي خداش، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ.

[البقرة:٢٢٩] فالمُرادُ بها الواجِباتُ؛ لأنَّ اللهَ عَنَّقِجَلَّ جَعَلَ حُدودًا مُحَرَّماتٍ لحفظِ النُّفوسِ، وحُدودًا واجباتٍ لتَزْكيةِ النُّفوسِ؛ لأنَّ النُّفوسَ مُحْتاجةٌ إلى تزكيةٍ وحمايةٍ.

9- أنَّ القلبَ هو المدبِّرُ للجَسَدِ؛ لقولِهِ ﷺ: «إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ».

فإذا قيلَ: بعضُ النَّاسِ يفعلُ المُخالفاتِ في الظَّاهرِ ويدَّعي صلاحَ الباطِنِ، ثم يستدلُّ بمثلِ هذا الحَديثِ على أنَّ الصَّلاحَ صلاحُ القلبِ، فها الرَّدُّ عليهم؟

قُلْنا: نعم، إنَّ بعضَ النَّاسِ يَخالِفُ الشَّريعة في ظاهِرِها، ثم يقولُ: «التَّقُوى هاهنا»، ويُسبِلُ هاهنا، التَّقُوى هاهنا»، فتجدُهُ مثلًا يَخْلِقُ لِحْيتَهُ ويقولُ: «التَّقُوى هاهنا»، في في الثوبَ ويقولُ: «التَّقُوى هاهنا»، في وَيُثرُكُ الصَّلاةَ ويقولُ: «التَّقُوى هاهنا»، فنقولُ: إنَّ الذي قالَ: «إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ» وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ» وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَادُ الجسدِ دليلٌ على فسادِ القلبِ، وصلاحُ الجسدِ قد يَكونُ دليلًا على صلاحِ القلبِ، وقد لا يكونُ، فالمُنافقونَ ظاهِرُهم الصَّلاحُ ومع ذلك قُلوبُهم فاسدةٌ، لكنْ لا يُمْكِنُ أَنْ يَكونَ القلبُ صالحًا والجسدُ فاسدًا.

١٠ الرَّدُّ على مَنْ قالَ: إنَّ المُرادَ بالقلبِ هو العقلُ الذي محلَّهُ في الدِّماغِ؛
 على زَعْمِهِ، فنقولُ: إنَّ الرَّسولَ قالَ في الجسدِ مُضْغةٌ وهي القلبُ، وهذا ليس مَعْقولًا، بل هو شَيْءٌ محسوسٌ، ومِن ثمَّ وقَعَ النزاعُ بين علماءِ الشَّريعةِ وعلماءِ الطَّبيعةِ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره، رقم (٢٥٦٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

والفلسفة : هل العقلُ في الدِّماغ ، أم العقلُ في القلبِ؟ وطالَ النِّزاعُ من قديمِ الزَّمانِ ، قالَ الإِمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ : العقلُ في القلبِ، وله اتِّصالُ بالدِّماغ ، وهذا هو ما دلَّ عليه القُرْآن ، قالَ الله تَعالَى : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَمُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا ﴾ عليه القُرْآن ، قالَ الله تَعالَى : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الطَّدورِ ، قالَ الله تَعالَى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى وَالقلوبُ ليست في الدِّماغ ، بل هي في الصَّدورِ ، قالَ الله تَعالَى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْفَلُوبُ اللَّهِ فِي الصَّدورِ » [الحج: ٤٦].

فالقُرْآنُ والسُّنَّةُ كلاهُما يدلُّ على أنَّ مَحَلَّ العقلِ وتدبيرِ البَدَنِ هو القلبُ، وهذا هو الذي دلَّتْ عليه النُّصوصُ.

فإنْ قالَ قائلٌ: أليس الرَّجُلُ إذا اختلَّ دماغُهُ اختلَّ عَقْلُهُ؟

قُلْنا: بلى، لكنْ لا مانعَ مِن أَنْ يَكونَ أصلُ العقلِ في القلبِ، ثم يُصْدِرُ الأوامرَ إلى المُخّ؛ مِن أَجلِ أَنْ تُدَبَّرَ هذه المَمْلكةُ العظيمةُ؛ لأنَّ جسدَ الإنسانِ عَملكةٌ عَظيمةٌ، فيها مِن جميعِ الآلاتِ، وكُلُّ إنسانٍ في بَدَنهِ حديدٌ، وأحجازٌ، وترابٌ، كُلُّ الموادِّ موجودةٌ في البدنِ؛ ولهذا قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ موجودةٌ في البدنِ؛ ولهذا قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ اللَّهُ وَفِي ٱلْمَرْفِنِ اللَّهُ أَنْ أَصِلَ التدبيرِ اللَّهُ والأعضاءُ وما أشْبَهَ ذلك، فأقربُ ما يُقالُ في تَصَوُّرِ اللَّهُ اللَّهُ أَنَ أَصلَ التدبيرِ اللَّهُ أَن اللَّهُ مُسَاعدٌ.

فإذا قالَ قائلٌ: المَعْروفُ أنَّ التصوُّرَ يَكُونُ فِي الرَّأْسِ، يَكَادُ الإِنْسَانُ يَلْمِسُهُ لَسَّا؟ قُلْنا: نعم، سكرتيرُ اللَّكِ يَعْمَلُ المعاملاتِ ويُمَحِّصُها ويُدَقِّقُها، ثم يبعثُ بها إلى اللَّكِ مِن أجلِ التوقيع، فيُوَقِّعُ، والذي يُنَفِّذُ الجنودُ، فالمَسْألةُ تَصَوُّرُها في المحسوسِ أُمرٌ ظاهـرٌ، ونحنُ وإنْ لَم نُدْرِكِ الشيءَ لتصويرِهِ في الأمرِ الظَّاهـرِ المحسوسِ، يَكْفينا قولُ اللهِ ورسولِهِ: ﴿فَتَكُونَ لَمُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا ﴾، ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلأَبْصُـرُ وَلَكِن تَعْمَى ٱلْقَلُوبُ اللهِ ورسولِهِ: ﴿فَالصَّدُودِ ﴾ [الحج:٤٦].

وحدَّثَنَا شَيْخُنَا عبدُ الرَّحْنِ السَّعْديُّ رَحْمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ فِي معركةِ الخلافِ بين النَّاسِ، كَانَ هناك أحدُ المُعْتَزِلةِ، أظنَّهُ قالَ: إنَّ العقلَ في القلبِ، وخُصومُهُ يقولونَ: العقلُ في الدِّماغِ، المهمُّ أَنَّهُ قُضِيَ عليه بالإعدامِ، فَقالَ: إذا قَصَصْتُم رَأْسِي إنْ كانَ عَقْلي في قلي الدِّماغِ، المهمُّ أَنَّهُ قُضِيَ عليه بالإعدامِ، فقالَ: إذا قَصَصْتُم رَأْسِي إنْ كانَ عَقْلي في قلبي فأنا سأشيرُ بإصبعي، وإنْ كانَ في رَأْسِي فلا أستطيعُ؛ لأنَّ الرَّأْسَ راحَ، فلما قُطِعَ رأسُهُ أشارَ بإصبعِهِ، عمَّا يَدُلُّ أنَّ العقلَ في القلبِ، واللهُ أعلمُ.

قَالَ العلَّامة الحافظُ عبدُ الرحمنِ بنُ أحمدَ بنِ رجَبٍ السَّلاميُّ البَغْداديُّ الدِّمَشقيُّ -رَحِمُ اللهُ تَعَالَى - فِي كِتَابِه (جامِع العلومِ والحِكَم):

عنِ النَّعْمَانُ بِنِ بشيرٍ وَحَالِفَاعَنْهَا قالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ، يَقُولُ: -وَأَهْوَى النَّعْمَانُ بِإِصْبَعَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ - «إِنَّ الحَلالَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ الحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ، وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ لِا الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ فِي الشَّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِي الشَّعْبَ عَيْهِ اللهِ وَإِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ، لَكُلِّ مَلِكٍ حِمِّى، أَلَا وَإِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ، صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِي القَلْبُ». مَتَّفَق عليه. هذا صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ، فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِي القَلْبُ». مَتَّفَق عليه. هذا الحديثُ صحيحٌ مَتَّفَقٌ على صحَّتِه مِن روايةِ الشَّعبِيّ عنِ النَّعْمانِ بنِ بشيرٍ، وفي ألفاظِه بعضُ الزِّيادةِ والنَّقُصِ، والمعنَى واحدٌ أو مُتقارِبٌ. وقد رُويَ عنِ النَّي عَيْ النَّي عَيْ اللهُ عِنْ النَّي عَنْ النَّي عَنْ النَّي عَنْ النَّي عَنْ النَّي عَنْ النَّهِ مِن النَّهِ مِن النَّي عَنِ النَّهُ مِن النَّي عَنْ النَّي عَنْ النَّي عَنِ النَّعْمَ عِنْ النَّي عَنْ النَّهُ مَنْ النَّي عَنْ النَّا عَالَا اللهُ الْسَلَعَ المَقْلِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلْ اللهُ عَلْمَ المَا عَلَى اللهُ عَلْمَ المَالِلهُ عَلَى اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الل

حديثِ ابنِ عمرَ، وعمارِ بنِ ياسرٍ، وجابرٍ، وابنِ مسعودٍ، وابنِ عبَّاسٍ، وحديثُ النُّعهانِ أصحُّ أحاديثِ الباب.

التعليق

قولُ العُلماءِ رَحِمَهُمُ اللهُ: أصحُّ هذا البابِ، أو ما أَشبهَ ذلكَ يُريدونَ المسألة، وقد تكونُ جُزءًا مِن بابِ، فمثلًا: لم يَصحَّ في هذا البابِ شيءٌ. أي: في هذهِ المَسألةِ.

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فقولُه ﷺ: «الحَلَالَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ الحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ» مَعناهُ: أنَّ الحلالَ المحضَ بيِّنٌ لا اشتِباهَ فيهِ، وكذلكَ الحرامُ المحضُ، ولكِنْ بينَ الأمرَينِ أمورٌ تَشتبهُ على كثيرٍ منَ النَّاسِ، هل هيَ منَ الحلالِ أَمْ مِن الحرام؟ وأمَّا الراسخونَ في العِلمِ فلا يَشتبهُ عليهِم ذلكَ، ويَعلَمون مِن أيِّ القِسمَينِ هيَ. فأمَّا الحلالُ المحضُ: فمثلُ أكلِ الطيّباتِ مِنَ الزُّروع، والثّمارِ، وبهيمةِ الأنعام، وشُربِ الأشربةِ الطيّبةِ، ولباسِ ما يُحتاجُ إليهِ منَ القُطنِ والكتَّانِ، أو الصُّوفِ أو الشَّعرِ، وكالنكاح، والتَّسرِّي، وغيرِ ذلكَ إذا كانَ اكتسابُه بعقدٍ صحيح كالبيع، أو بمِيراثٍ، أو هِبةٍ، أو غنيمةٍ. والحرامُ المحضُ: مثلُ أكلِ المَيْتةِ، والدم، ولحم الخنزيرِ، وشُربِ الخمرِ، ونِكاحِ المحارمِ، ولباسِ الحريرِ للرِّجالِ، ومثلُ الأكسابِ المحرَّمةِ كَ الرِّبا والمَيْسِرِ، وثمنِ ما لا يَحَلُّ بَيعُه، وأخذِ الأموالِ المغصوبةِ بسرِقةٍ أو غصبِ أو تدليسٍ أو نحوِ ذلكَ. وأمَّا المشتبهُ: فمثلُ أكلِ بعضِ ما اختُلِفَ في حِلَّه أو تحريمِه، إمَّا مِن الأعيانِ كالخيلِ، والبغالِ، والحَميرِ، والضبِّ.

التعليق

قَرَنَ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِينَ أَشِياءَ بعضُها واضحٌ أَنَّ الحَلافَ فيهِ ضعيفٌ، فمرادُه رَحِمَهُ اللَّهُ مِحَرَّدُ الاختلافِ، فالحيلُ الحَلافُ في حِلِّها أو تَحريمِها ضعيفٌ، والصوابُ أَنَّها حلالٌ؛ لأنَّه ثبَتَ في (صَحيح البُخاريِّ) عن أسهاءَ بنتِ أبي بكرٍ -فيها أظنُّ- أنهم نحروا في المدينةِ فرسًا على عهدِ النَّبيِّ صَالَلتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وأَكَلُوا منه (۱)، وهذا صريحٌ في الحِلِّ.

وأمّا البغالُ فالخلافُ في حِلّها ضعيفٌ؛ أي: القولُ بأنها حلالٌ ضعيفٌ؛ لأنّها مُتولِّدة من محرَّم، فإنَّ البغلَ: ولدُ الحمارِ منَ الفرسِ، وأمَّا الحميرُ فالخلافُ في حِلِّها أضعفُ؛ لأنَّ القولَ في حِلِّها شاذٌ، فإنَّ النبيَّ عَلَيْ أعلنَ أنَّه حرَّمَها، ولم تُحلَّل بعدَ ذلك، وأمَّا الضبُّ فالخلافُ في تحريمِه ضعيفٌ، فقد ثبتَ عنِ النبيِّ عَلَيْ أنَّه بعدَ ذلك، وأمَّا الضبُّ فالخلافُ في تحريمِه ضعيفٌ، فقد ثبتَ عنِ النبيِّ عَلَيْ أنَّه بعدَ ذلك، وأمَّا الضبُ فالخلافُ في تحريمِه ضعيفٌ، فقد ثبتَ عنِ النبيِّ عَلِي أنَّه أكلَ بحضرته وسُئِل: أحرامٌ هوَ؟ قال: «لا، ولكنَّهُ لَيْسَ فِي أَرْضِ قَوْمِي فَأَجِدُنِي أَكلَ بحضرته وسُئِل: أحرامٌ هوَ؟ قال: «لا، ولكنَّهُ لَيْسَ فِي أَرْضِ قَوْمِي فَأَجِدُنِي أَنَا أَكلَ بحضرته وسُئِل: أحرامٌ هوَ؟ قال: «لا، ولكنَّهُ لَيْسَ فِي أَرْضِ قَوْمِي فَأَجِدُنِي أَدَاهُ مَا اللهُ اللهُ تَساويَ هذهِ الأشياءِ في الحِلِّ والحُرمةِ، إنّها أَرادَ مجردَ الاختلافِ فيها.

.....

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الذبائح والصيد، باب النحر والذبح، رقم (۱۰٥٥)، ومسلم: كتاب الصيد والذبائح، باب في أكل لحوم الخيل، رقم (۱۹٤۲)،

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأطعمة، باب ما كان النبي ﷺ لا يأكل حتى يسمى له، فيعلم ما هو، رقم (٩٤٦).

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وشُربُ ما اختُلِفَ في تحريمِه منَ الأنبذةِ الَّتي يُسكِرُ كثيرُها، ولُبسُ ما اختُلِفَ في إباحةِ لُبسِه مِن جلودِ السِّباعِ ونحوِها، وإمَّا مِنَ المكاسبِ المختَلَفِ فيها كمسائلِ العِينةِ والتَّورُّقِ ونحوِ ذلك.

التعليق

مَسائلُ العِينةِ ليسَت مسألةً واحدةً، وقد حدَّها بعضُهم بأنَّها كلُّ ما يُتوصَّلُ به إلى الرِّبا عَن طريقِ الحِيلةِ، وعلى هذا فمسألةُ التَّورُّقِ منَ العِينةِ، وقد نصَّ على ذلك الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ (١)، ومسألةُ العِينةِ مشهورةٌ وهي أن يَبيعَ شيئًا بثمنٍ مؤجَّلٍ ويشتريَه بأقلَّ منه نقدًا، مثالُه: باعَ عليه سيَّارةً بخَمسينَ ألفًا إلى سَنةٍ، ثُمَّ اشتراها منه بأربعينَ ألفًا نقدًا، وأخذ السيَّارةَ وأعطاهُ أربعينَ ألفًا، فحقيقةُ الأمرِ أنَّه أعطاهُ أربعينَ ألفًا، فحقيقةُ الأمرِ أنَّه أعطاهُ أربعينَ ألفًا بخمسينَ ألفًا إلى سَنةٍ؛ ولهذا قالَ ابنُ عبَّاسٍ رَخِيَلِيَهَءَنْهَا في هذهِ المسألةِ: إنَّه مدراهمَ دخلَتْ بينَهما حريرةٌ (١).

فإِنْ قَالَ قَائلٌ: هل مِن مسألةِ العينةِ إذا اشترَى شخصٌ مِن آخرَ مواشيَ مثلًا واتَّفقا على قيمةِ هذهِ المواشِي، معَ تأجيلِ الثمنِ إلى سِتَّةِ أشهرٍ، على أن يَأخذَها عندَه، فإذا ربِحَت في أثناءِ هذه الفترةِ باعَها لنفسِه، ثُمَّ ردَّ على المشتري البيعَ.

فالجوابُ: هذا خيارٌ، أمَّا مسألةُ العِينةِ فهيَ أن يَشتريَها شراءً تامَّا. وفي الخيارِ لم يَنتقِلِ الملكُ انتقالًا مستقلًّا.

⁽١) انظر: الفروع (٦/ ٣١٦)، المبدع (٣/ ٣٨٨)، الجامع لعلوم الإمام أحمد (٩/ ٢٤٦).

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٤/ ٢٨٢ (٢٠١٥٧)، وابن المنذر في الأوسط ١٠/ ٣٦٤ (٨١٦٥).

المهمُّ: أنَّ هذا بالخيارِ ما دامَ جُعلَ له الخيارُ، لكِنَّ العلماءَ يَقولونَ: لا يَتصرَّفُ أحدُهما في الشيءِ الَّذي جُعلَ فيهِ الخيارُ إلَّا بإذنِ الآخرِ.

وإِنْ قَالَ قَائَلٌ: قَـولُ الرجلِ: بِعتُ هذا بعشَرةٍ نقدًا وعِشرينَ نَسيئةً، كيفَ لا يَدخلُ في حديثِ: «بَيْعَتَانِ فِي بَيْعَةٍ»؟

فالجوابُ: إذا قُلْت: هذا بعشرة نقدًا أو عِشرينَ نسيئةً. فقالَ: أَخَذْت بعِشرينَ نسيئةً. فهذا ثمنانِ في بيعةٍ واحدةٍ، والبيعتانِ في بيعةٍ هوَ ما فسَّرَها النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَةُ فَقَالَ: (مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا أَوِ الرِّبَا» (١) ، هكذا صحَّ عنه عَيْهِ، وهذا ينطبقُ تمامًا على مسألةِ العِينةِ، فإذا باعَ مثلًا هذا الكتابَ بمئةٍ إلى سنةٍ، فهذه بيعةٌ، يُنطبقُ تمامًا على مسألةِ العِينةِ، فإذا باعَ مثلًا هذا الكتابَ بمئةٍ إلى سنةٍ، فهذه بيعةٌ، ثمَّ اشتَراه من الذي اشتَراه منه بثمانينَ نقدًا، فهذه بيعةٌ أيضًا في مبيعٍ واحدٍ، فإمَّا أن يَقتصرَ على الأقلِّ وهو الثمانون ويقولُ: يَقعَ في الرِّبا إذا أخذَ مِنه مئةً، وإمَّا أن يَقتصرَ على الأقلِّ وهو الثمانون ويقولُ: اشتَريتُه بثمانينَ، ولا شيءَ لي عندَك.

وأما مسألةُ التَّورُّقِ فهي أن يَبيعَ عليه سلعةً بثمنٍ مؤجَّلِ أكثرَ من ثمنِها نقدًا، وقصدُ المشتَري الدراهمُ وليسَ السِّلعةَ، وسُمِّيت بذلك؛ لأنَّ الإنسانَ احتاجَ فيها إلى الورِقِ وليسَ عندَه ورِقٌ، فاحتالَ إلى التوصُّلِ للورِقِ بهذهِ الجِيلةِ، وهي عندَ

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الإجارة، باب فيمن باع بيعتين في بيعة، رقم (٣٤٦١)، والنسائي: كتاب البيوع، باب بيعتين في بيعة، وهو أن يقول: أبيعك هذه السلعة بهائة درهم نقدا، وبهائتي درهم نسيئة، (٧/ ٢٩٥)، والترمذي: كتاب البيوع، باب ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعة، رقم (١٢٣١)، وأحمد (٢/ ٤٣٢) من حديث أبي هريرة رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ. قال الترمذي: "وفي الباب عن عبد الله بن عمرو، وابن عمر، وابن مسعود، حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح». وصححه الألباني في "الصحيحة» (٢٣٢٦).

شيخ الإسلام رَحَمُهُ اللَّهُ محرَّمةٌ مقطوعٌ بتحريمِها عندَه، حتَّى نقلَ عنه تِلميذُه ابنُ القيِّم رَحَمُهُ اللَّهُ مِي (أعلام الموقِّعين) (١) أنَّه كانَ يُسألُ فيها مرارًا فيا بَي إلَّا أن تكونَ حرامًا، وهي الآنَ شائعةٌ بينَ النَّاسِ بكثرةٍ، وأمَّا إذا اشتراها بثمنٍ أكثرَ لقصدِه عينَ السيَّارةِ، وليسَ بقصدِ قيمتِها لكن بكدٍّ مثلًا، فهذا لا بأسَ بهِ بالإجماع، وكذلك لوِ اشتراها يُريدُ أن يُريدُ بها التَّكسُّبَ مثل: إنِ اشتراها مثلًا بخَمسينَ ألفًا مؤجَّلةً إلى سَنةٍ يُريدُ أن يَبيعَها في بلدِ آخرَ بخَمسينَ ألفًا نقدًا، لا مِن أجلِ الدَّراهم، ولكِنْ مِن أجلِ التِّجارةِ؛ فهذا أيضًا لا بأسَ به.

وليسَ مِن ذلكَ أن يَقولَ: أبيعُها عليكَ بعشَرةٍ نقدًا أو بعِشرينَ نسيئةً. فهذه جائزةٌ ولا إشكالَ فيها؛ لأنَّه إذا قالَ: خُذْها نقدًا بعشرةٍ أو بعِشرينَ نسيئةً. فسوفَ يَأخذُ بأحدِ الثَّمنَينِ، فليسَ ذلكَ من بابِ بَيْعَتينِ في بيعةٍ كها تَوهَّمَه بعضُ العلهاءِ.

قَالَ ابنُ رَجبٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وبنَحوِ هذا المعنَى فسَّرَ المُشتَبِهاتِ أحمدُ وإسحاقُ وغيرُهما منَ الأئمَّةِ، وحاصلُ الأمرِ أنَّ اللهَ تعالى أنزلَ على نبيِّه.

التعليق

صارَ المشتبِه قاعدتُه: ما اختَلفَ العُلماءُ فيه. هذا تَفسيرُ الإمامِ أَحمدَ رَحْمَهُ ٱللَّهُ (١)

⁽۱) (٥/ ٨٦)، وانظر الفتاوي الكبرى لابن تيمية (٥/ ٣٩٢).

⁽٢) انظر: مسائل أحمد وإسحاق للكوسج (١/٥٥٦)، الجامع لعلوم الإمام أحمد (٨/٢٥٢)، وفي مسائل صالح (٢٠٥): الشبهة: هي منزلة بين الحلال والحرام، فإذا استبرأ لدينه لم يقع فيها.

فها كان بينًا في حِلّه أو تحريمِه فالأمرُ فيه واضحٌ، وما اختَلفَ فيه العلماءُ فهوَ منَ المُشتبهِ، لكِنْ نحنُ نعلمُ أنَّ الخلافَ قد يكونُ ضعيفًا، فيكونُ الاشتِباهُ ضعيفًا، وقد يكونُ قويًّا فيكونُ الاشتِباهُ قويًّا.

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وحاصلُ الأمرِ: أنَّ اللهَ تعالى أَنزلَ على نبيّه الكتاب، وبيَّنَ فيه للأمَّةِ ما يُحتاجُ إليهِ مِن حلالٍ وحرامٍ، كما قَالَ تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَبَ بِبْيَنَا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النحل: ٨٩].

التعليق

هذا هو الاستدلال الصحيح أنّ القرآن ما ترك شيئًا إلّا بيّنه ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْحِلِهِ ، النحل: ١٨٩] ، ﴿ بَيْكَنّا ﴾ إمّا أن تكون مفعولًا لأجلِه ، وعاملُها (نَزَّلْنَا) ، وإمّا أن تكون مصدرًا في موضع الحالِ مِن ﴿ الْكِتَبَ ﴾ أي: مبيئًا . وأيّا كانَ فهذا هو الاستدلالُ على أنّ القرآنَ فيه بيانُ كلّ شيءٍ ، أمّا ما يستدلُّ به كثيرٌ من النّاسِ وهو قولُه تعالى: ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَبِ مِن شَيْءٍ ﴾ [الانعام: ٣٨] ، فهذا خطأٌ ، وتنزيلٌ للآية على غير ما أرادَ الله ، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا مِن دَابَةِ فِي الأَرْضِ وَلا طَلْبِرِ عِنَا حَيْدُ مِن شَيْءٍ فَمَّ إِلَى رَبِّهِم عُمْ مُرْونَ كَ لَيْ يَعْلَا فِي الْكِتَبِ مِن شَيْءٍ فَمَّ إِلَى رَبِّهِم عُمْ مُرْونَ كَالله والانعام: ٣٨] ، فهذا خطأٌ ، والأنعام: ٣٨] ، فالمُرادُ بالكتابِ هُنا اللوحُ المحفوظُ ، وليسَ الكتابَ العزيزِ .

*.00.

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال مُجاهدٌ وغيرُه: لكلِّ شيءٍ أُمِروا به أو نَهُوا عنهُ.

التعليق

وعلى هذا فيَكونُ مِن بابِ العامِّ الَّذي أُريدَ بهِ الخاصُّ على رأي مجاهـدٍ وغيرِه(١)، والصوابُ أنَّها مِنَ العامِّ الَّذي هوَ على عمومِه، لكِنْ بيانُ القرآنِ إمَّا أن يَكُونَ بِالشِّيءِ عينِه، وإمَّا أن يَكُونَ بجنسِه، وإمَّا أن يَكُونَ بقاعدةٍ عامَّةٍ يَدخلُ فيها ما لا يُحصَى مِن المسائلِ، وإمَّا أن يَكونَ بالإشارةِ والدَّلالةِ، حتَّى إنَّه ذُكِرَ أنَّ بعضَ النَّصاري كانَ جالسًا معَ أحدِ العلماءِ المشهورينَ الأذكياءِ العُقلاءِ في مطعم، فأتَى إليهِ وقالَ: أَيُّهَا الشيخُ، إنَّ كتابَكم يَقُولُ: إنَّه تِبيانٌ لكلِّ شيءٍ. وبينَ أيدينا الآنَ طعامٌ خبزٌ ولحم، فأينَ هذا في كِتابِكم؟ كأنَّ هذا النَّصرانيَّ يريدُ أن يكونَ القرآنُ دليلَ مطبخ، فقالَ لهُ الرجُلُ: هذا موجودٌ في القرآنِ. فقال لهُ النصرانيُّ: كيفَ ذلكَ، وأينَ هو؟ فنادَى صاحبَ المطعم وقالَ: كيفَ تَصنعُ هذا. قال: أَصنعُه بكذا وكذا. وبيَّنَ لهُ. قال هكَذا جاءَ في القرآنِ. فاندهشَ الرجُلُ، كيفَ جاءَ في القرآنِ، وأينَ هوَ؟ فقال لهُ العالِمُ: إِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿ فَسَتَكُوا أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤٣]، فأرشَدَنا إلى أَنْ نَسَأَلَ عَنْ كُلِّ شِيءٍ يَعلمُه غيرُنا إذا كنَّا لا نَعلمُه، وهذا لا شكَّ دليلُكَ؛ حيثُ دلَّكَ كيفَ تصلُ إلى العلم، وإن لم يَكُنْ دلَّكَ على نفسِ المعلوم، ولكِنْ دلَّكَ كيفَ تَصلُ إليهِ. فالَّذي نَراهُ أنَّ الآيةَ عامَّةٌ ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَنَبَ تِبْيَنَا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النحل: ٨٩]، وليسَت خاصَّةً فيها أُمِرَ بهِ أو نُهِيَ عنه.

⁽١) أخرجه الطبري في تفسيره (١٠/ ٤٣٧ – ٤٣٨)، وابن أبي حاتم في تفسيره ٥/ ١٤٢٤ (٨١١٦).

قَالَ ابنُ رَجبٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقالَ اللهُ تعالى في آخرِ سورةِ النِّساءِ الَّتي بيَّنَ اللهُ فيها كثيرًا مِن أحكامِ الأموالِ والأبضاع: ﴿ يُبَيِّنُ ٱللهُ لَكُمْ أَن تَضِلُوا ۗ وَٱللَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [النساء:١٧٦].

التعليق

سورةُ النّساءِ -كما قالَ المؤلِّفُ- بيَّنَ اللهُ تعالى فيها كثيرًا مِن أحكامِ الأموالِ والأبضاعِ، ففيها آيةُ التَّحريمِ والتحليلِ لِما يحلُّ منَ الأَبضاعِ: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ وَاللّبضاعِ: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ وَاللّبضاعِ، ففيها آيةُ التَّحريمِ والتحليلِ لِما يحلُّ منَ الأَموالُ فحدِّثُ ولا حرَجَ: أموالُ الأحياءِ، وأموالُ الشّفهاءِ، كلُّها موجودةٌ في الأحياءِ، وأموالُ السُّفهاءِ، كلُّها موجودةٌ في النِّساءِ، وهذا مِن فقهِ التَّفسيرِ الَّذي لا يَعلمُه كثيرٌ منَ الناسِ، فكثيرٌ منَ النَّاسِ يُفسِّرُ الشُّورةِ وتجمعَها، وما الَّذي جُمِعَ فيها، وهذا فقهٌ عظيمٌ التفسيرِ يَنبغي للإنسانِ ألَّا يُهملَه.

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقالَ تَعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَا تَأْكُواْ مِمَا ذُكِرَ اَسَمُ اللّهِ عَلَيْهِ وَفَدْ فَصَلَ لَكُمْ مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلّا مَا اَضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴿ [الأنعام:١١٩]، وقالَ تَعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللّهُ لِكُمْ عَلَيْكُمْ إِلّا مَا اَضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ [الأنعام:١١٩]، وقالَ تَعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِلّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَنهُمْ حَتَى يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَقُونَ ﴾ [التوبة:١١٥]، ووكلَ بيانَ ما أَشكلَ من التَّنزيلِ إلى الرَّسولِ ﷺ كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِكْرَ لِتُبَيِّنَ اللّهُ مِن النّيْزيلِ إلى الرَّسولِ ﷺ كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْهُمْ ﴾ [النحل:٤٤]، وما قُبِضَ ﷺ حتَّى أَكملَ لهُ ولأُمتِه الدِّينَ؛ ولهذا أنزلَ عليهِ بعرفة قبلَ موتِه بمدَّةٍ يسيرةٍ: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلُتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمْمَتُكُ عَلَيْكُمْ أَنزلَ عليهِ بعرفة قبلَ موتِه بمدَّةٍ يسيرةٍ: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمْمَتُكُ عَلَيْكُمْ أَنزلَ عليهِ بعرفة قبلَ موتِه بمدَّةٍ يسيرةٍ: ﴿ كَالَيُوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمْمَتُكُمْ عَلَيْكُمْ أَلْوَلُونَا لِيَوْمَ الْمُؤْلِقُونَ مَا كُمُلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمْمَتُهُ عَلَيْكُمْ وَالْمَالُونَ عَلَيْهُ عَلَيْهُ إِلَيْنَا مِالَةً وَالْمَالِيَةُ وَلَا عَلَيْهُ وَالْمُولِ عَلَيْهُمْ وَالْمَالُونَ مَا لَيُونَ مَا لَكُمْ وَلِينَا عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ مَا عَلَيْهُ وَلَوْمَا اللّهُ وَلَا عَلَيْهُ مَا عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهُ عَلَى الْمُؤْمِنَا اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُمْ وَالْمَنْهُ اللّهُ عَلَيْكُمْ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمِلُونَ اللّهُ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِ بعرفة قبلَ موتِه بمدَّةٍ يسيرةٍ: ﴿ وَالْمُؤْمُ اللّهُ وَالْمُؤْمُ اللّهُ وَلَا عَلَيْهِ عَلَى الْمُؤْمِ عَلَى الْمُؤْمُ وَلَا عَلَيْكُمْ وَالْمُؤْمُ وَلَيْهِ بعرفة قبلَ موتِه بمدَّةٍ يسيرةٍ: ﴿ وَالْمُؤْمُ الْمُلِمُ الْمُؤْمِنُ وَالْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللّهُ اللّهُ والْمُؤْمُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ [المائدة:٣]، وقالَ ﷺ: «تَرَكْتُكُمْ عَلَى بَيْضَاءَ نَقِيَّةٍ، لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا إِلَّا هَالِكُ». وقال أبو ذرِّ: تُوفِّي رسولُ اللهِ ﷺ وما طائرٌ يُحرِّكُ جناحَيْه في السَّماءِ إلَّا وقد ذكرَ لَنا مِنه عِليًا.

التعليق

انظر: ما طائرٌ يُحرِّكُ جناحَيْه، أو يُقلِّبُ جناحَه في السَّماءِ إلَّا ذكرَ لنا منهُ عِلمًا، هل هوَ حلالٌ أو حرامٌ، وهذا هوَ الَّذي يُهمُّنا منَ الطيورِ، أمَّا النَّوعُ فلا يُهمُّنا، فقد قالَ تَعالى لَنا: ﴿ هُوَ الَّذِى خَلَقَ كَمُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة: ٢٩]، و (نهَى ﷺ عَن كلِّ ذِي خِلبٍ منَ الطَّيرِ (())، و (نهَى عن قتلِ النَّملةِ والنَّحلةِ والهُدهُدِ والصُّرَدِ (())، فأنتَ تَجَدُ أنَّ الحلالَ بيِّنٌ، والحرامَ بيِّنٌ.

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ولمَّا شَكَّ النَّاسُ في موتِه صَالَّلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ عَمُّه العبَّاسُ رَضَالِلَهُ عَنْهُ: واللهِ ما مات رسولُ اللهِ عَلَيْهِ حتَّى تركَ السَّبيلَ نهجًا واضحًا، وأحلَّ الحلالَ، وحرَّمَ الحرامَ، ونكحَ وطلَّقَ، وحارَبَ وسالَمَ، وما كانَ راعِي غنم يَتبعُ بها رُؤوسَ الجبالِ يَخبطُ عليها العِضاة بمِخبَطِه، ويَمدرُ حوضَها بيدِه بأنصبَ ولا أَدأَبَ مِن رسولِ اللهِ عَلَيْهَ عليها العِضاة بمِخبَطِه، ويَمدرُ حوضَها بيدِه بأنصبَ ولا أَدأَبَ مِن رسولِ اللهِ عَلَيْهَا

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصيد والذبائح، باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير، رقم (١٩٣٤) من حديث ابن عباس رَضِّالِلَهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه أبو داود في الأدب، باب في قتل الذر، رقم (٢٦٧٥)، وابن ماجه في الصيد، باب ما ينهى، عن قتله، رقم (٣٢٢٤)، وأحمد (١/ ٣٣٢) من حديث ابن عباس رَضَّالِيَّهُ عَنْهُمَا. وصححه الألباني في «الإرواء» (٢٤٩٠).

كَانَ فيكم (١). وفي الجُملةِ فها تركَ اللهُ ورسولُه حلالًا إلَّا مبَيَّنًا ولا حرامًا إلَّا مبيَّنًا ولا كِنَ بعضٍ ، فها ظهرَ بيانُه واشتهرَ وعُلمَ منَ الدِّينِ الضَّرورةِ مِن ذلكَ لم يَبقَ فيهِ شكُّ، ولا يُعذرُ أحدٌ بجهلِه في بلدٍ يَظهرُ فيهِ الإسلامُ، وما كانَ بيانُه دونَ ذلكَ فمِنْه ما اشتهرَ بينَ حملةِ الشَّريعةِ خاصَّةً، فأجمعَ العلماءُ على حِلِّه أو حُرمتِه، وقد يَخفَى على بعضِ مَن ليسَ مِنهم، ومِنه ما لم يَشتهِرْ بينَ حملةِ الشَّريعةِ أيضًا، فاختَلَفُوا في تحليلِه وتَحريمِه.

التعليق

الآنَ بيَّنَ رَحِمَهُ أَللَهُ أَنَّ مِنها ما عُلمَ بالضَّرورةِ مِن دِينِ الإسلامِ فهذا لا يُعذرُ أحدٌ بجهلِه، فلا بُدَّ أن يَكونَ عالِمًا بهِ في بلدٍ يَظهرُ فيهِ أحكامُ الإسلامِ.

والثَّاني: ما اشتهرَ بينَ حمَلةِ الشَّرعِ، لكنَّه يَخفَى على غيرِهم، إلَّا أنَّه واضحٌ عندَهم، وهذا أيضًا مِمَّا أَجَمَعوا عليهِ.

والثَّالثُ: ما كانَ خفيًّا على بعضِ حمَلةِ الشرعِ، وهذا ما وقعَ فيهِ الخلاف، فصارَتِ الأحوالُ ثلاثةً بيَّنَها رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وذلكَ لأسبابٍ مِنها: أنَّه قد يَكونُ النصُّ عليهِ خفيًّا لم يَنقُلُه إلَّا قليلٌ منَ الناسِ فلَمْ يَبلُغْ جميعَ حملةِ العِلمِ.

⁽۱) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى: ذكر كلام الناس حين شكوا في وفاة رسول الله ﷺ، ۲/ ۲۲۰ (۸٤).

التعليق

وهذا نَقصٌ في العِلمِ، أي: الَّذي يَخفَى عليهِ، هذا مَعناهُ أنَّ علمَه قاصرٌ، لم يُحِطْ علمًا بنصوصِ الشَّريعةِ.

.....

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ومنِها: أنَّه قد يُنقلُ فيهِ نصَّانِ أحدُهما بالتَّحليلِ والآخرُ بالتَّحريمِ، ويَبلغُ طائفةً أحدُ النصَّيْنِ دونَ الآخرينَ، فيتمسَّكون بها بَلغَهم، أو يَبلغُ النَّصَّانِ معًا مَن لم يَبلُغُه التاريخُ، فيقفُ؛ لعدم معرفتِه بالناسخِ.

التعليق

وهذا أيضًا مِثلُ الأوَّلِ سببُه نقصُ العِلم.

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ومِنها: ما ليسَ فيهِ نصُّ صريحٌ، وإنَّما يُؤخذُ مِن عمومٍ، أو مفهومٍ، أو قياسٍ، فتَختلفُ أفهامُ العُلماءِ في هذا كثيرًا.

التعليق

وهذا لقُصورٍ في الفَهمِ

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ومِنها: ما يَكونُ فيهِ أمرٌ أو نهيٌ، فتَختلفُ العُلماءُ في حملِ الأمرِ على الوجوبِ أو النَّدبِ، وفي حملِ النَّهي على التحريمِ أو التَّنزيهِ، وأسبابِ الاختلافِ أكثرُ مِمَّا ذكرْنا.

التعليق

هذا اختلافٌ في المنهج، هل كلُّ نهي للتحريم، أو هَلْ كلُّ أمرٍ للوجوبِ؟ اختلفَ فيهِ العلماءُ، والأسبابُ كثيرةٌ، أكثرُ مِمَّا ذكرْنا

وقد ذكرَ شيخُ الإسلامِ رَحْمَهُ اللّهُ في كتابِه (رَفعُ الملامِ عنِ الأئمَّةِ الأَعلامِ) (١) أسبابًا كثيرةً لاختلافِ العُلماءِ رَحْمَهُ اللّهُ ولخَّصْناه في رسالةٍ، فمَن راجعَ الأصلَ والملخَّصَ يَكُونُ طيِّبًا.

قَالَ ابنُ رَجبٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ومعَ هذا فلا بدَّ في الأُمَّةِ مِن عالمٍ يُوافقُ قولُه الحقَّ، فيكونُ هوَ العالمَ بهذا الحُكمِ، وغيرُه يكونُ الأمرُ مُشتبِهًا عليهِ، ولا يكونُ عالمًا بهذا، فإنَّ هذهِ الأُمَّةُ لا تَجتمعُ على ضلالةٍ، ولا يَظهرُ أهلُ باطلِها على أهلِ حقِّها، فلا يكونُ الحقُّ مهجورًا غيرَ معمولٍ بهِ في جميعِ الأمصارِ والأعصارِ؛ ولِهذا قالَ عَلَيْ في المُشتبِهاتِ: «لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ»، فدلَّ على أنَّ مِنَ الناسِ مَن يَعلمُها، وإنَّما هي مُشتبِهةٌ على مَن لم يَعلمُها، وليسَت مشتبهةً في نفسِ الأمرِ، فهذا هو السبُ المقتضِي لاشتباهِ على مَن لم يَعلمُها، وليسَت مشتبهةً في نفسِ الأمرِ، فهذا هو السببُ المقتضِي لاشتباهِ

⁽١) (ص:٤٦، وما بعدها).

بعض الأشياءِ على كثيرِ منَ العُلماءِ.

التعليق

مِن كلامِ الشيخِ رَحِمَهُ أللَهُ في هذه القِطعةِ أنّه لا يُمكنُ أن يكونَ الحقُّ مشتبِهًا على جميعِ الأمَّةِ، بل لا بُدَّ أن يكونَ في الأُمَّةِ مَن هوَ عالِمٌ بالحقِّ - ولو واحدًا - أمَّا أن يَشتبهَ الحقُّ على جميعِ الأمَّةِ فهذا مُستحيلُ؛ لأنَّ هذهِ الأمَّةَ لا تَجتمعُ على ضلالةٍ، ولو اشتبهَ الحقُّ على حلّ الأمَّةِ لم يَكُنِ القرآنُ بيانًا، ولا السُّنةُ بيانًا أيضًا.

قَالَ ابنُ رَجبٍ رَحِمَهُ أَللَّهُ:

وقد يَقعُ الاشتباهُ في الحلالِ والحرامِ بالنّسبةِ إلى العلماءِ وغيرِهم مِن وجهٍ آخرَ، وهو أنّ مِنَ الأشياءِ ما يُعلمُ سببُ حلّه وهو الملكُ المتيقَّنُ، ومِنها ما يُعلمُ سببُ تحريمِه وهو ثبوتُ ملكِ الغيرِ عليهِ، فالأوَّلُ لا تَزولُ إباحتُه إلّا بيقينِ زوالِ الملكِ عنهُ، اللهمَّ إلّا في الأوضاعِ عندَ مَن يُوقعُ الطلاق بالشكِ فيه كمالكِ، أو إذا غلبَ على الظنِّ وقوعُه كإسحاقَ بنِ راهَوَيْهِ، والثَّاني: لا يَزولُ تحريمُه إلّا بيقينِ العلمِ بانتقالِ الملكِ فيهِ.

التعليق

الصَّحيحُ في هذه المسألةِ أن نَلزمَ الأصلَ، فإذا شكَكْنا في وقوعِ الطلاقِ فمنَ العُلهاءِ مَن قالَ: لا نُوقعُه؛ لأنَّه أحوطُ وأورعُ. ومِنهم مَن قالَ: لا نُوقعُه؛ لأنَّ الأورعَ العُلهاءِ مَن قالَ: لا نُوقعُه؛ لأنَّ الأورعَ أن نُبقيَ النكاحَ؛ إذ إنَّنا لو أوقعناه وقعنا في وَرطَتينِ: الأُولَى: تَحريمُها على الزوجِ، والثانيةُ: إباحتُها لغيرِه. فإذا قُلنا: الأصلُ بقاءُ النكاحِ. بنَيْنا على أصلٍ ولم نَتورَّطْ

إِن قُدِّرَ أَنَّ هِناكَ تُورُّطًا إِلَّا فِي حِلِّها لزوجِها الَّذِي لا تَحَلُّ له على التَّقدير. فالصَّوابُ في هذا أَنَّه لا يَزولُ بالشكِّ، ولا بغلبةِ الظنِّ، فلو قالَ لزوجتِه مثلًا: إِن كَانَ هذا الطَّائرُ حَمَامًا فأنتِ طَالتُّ. وذهبَ الطيرُ ولا نَدرِي ما هوَ فالصحيحُ أنَّها لا تُطلَّقُ، نعَمْ هناكَ احتهالُ أَن يَكُونَ حَمَامًا، لكِنَّ الأصلَ بقاءُ النِّكاحِ، حتَّى لو غلبَ على ظنِّنا أَنَّ هذا الطائرَ حَمَامٌ فإنَّه لا يَقعُ على القولِ الراجحِ.

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وأمَّا ما لا يُعلمُ له أصلُ ملكِ كما يَجدُه الإنسانُ في بيتِه ولا يَدرِي هل هوَ لهُ أو لغيرِه، فهذا مُشتبِهٌ، ولا يَحرمُ عليه تَناولُه؛ لأنَّ الظاهرَ أنَّ ما في بيتِه ملكُه؛ لثبوتِ يدِه عليه، والورعُ اجتِنابُه؛ فقَدْ قالَ النبيُّ عَيَالِيْ: «إنِّي لَأَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِي فَأَجِدُ التَّمْرَةَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي، فَأَرْفَعُهَا لِآكُلَهَا، ثُمَّ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً، فَأُلْقِيهَا» خرَّجاه في الصَّحيحينِ.

فإِنْ كَانَ هناكَ مِن جنسِ المحظورِ، وشكَّ هل هوَ مِنه أم لا قوِيَت الشَّبهةِ، وفي حديثِ عمرِو بنِ شُعيبٍ عَن أبيهِ عَن جدِّه أنَّ النبيَّ عَلَيْهِ أَصابَه أرَقٌ منَ اللَّيلِ فقالَ له بعضُ نسائِه: يا رسولَ اللهِ أرِقْتَ اللَّيلةَ. فقال: «إِنِّي كُنْتُ أَصَبْتُ تَمْرَةً تَحْتَ جَنْبِي فَأَكَلْتُهَا، وَكَانَ عِنْدَنَا تَمْرٌ مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ فَحَشِيتُ أَنْ تَكُونَ مِنْهُ».

التعليق

هذا مِن تمامِ الورعِ لا شكَّ فيهِ، أَنْ يَبتعدَ الإِنسانُ عنِ المُشتبِهاتِ؛ خصوصًا في الأكلِ والشربِ.

قَالَ ابنُ رَجبٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ومِن هذا أيضًا ما أصلُه الإباحةُ؛ فطهارةُ الماءِ والثوبِ والأرضِ إذا لم يُتيَقَّنْ زوالُ أصلِه فيَجوزُ استِعمالُه.

التعليق

حتَّى لو غلبَ على ظنِّه النَّجاسةُ؛ لأنَّ الأصلَ الطَّهارةُ، لكِنْ إذا قوِيَ الظنُّ بالنجاسةِ فالورعُ تركُه، وعلى هذا إذا تَعارضَ ورعٌ وواجبٌ مِثلُ أن لا يكونَ عندَه إلا هذا الماءُ المشتبِهُ الَّذي يَغلبُ على ظنِّه أنَّه تغيَّرَ بنجاسةٍ، فنقولُ: لدَيْنا الآنَ اجتنابٌ تورُّعًا، ولدَيْنا استعمالُ وجوبًا، فنُقدِّمُ الثاني، أمَّا معَ وجودِ غيرِه فلا شكَّ أنَّ الورعَ تجنَّبُه، ويَتوضَّأُ بالماءِ الَّذي لا إشكالَ فيهِ.

··· @ ···

قَالَ ابنُ رَجبٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وما أصلُه الحَظْرُ كالأبضاعِ ولحومِ الحيوانِ فلا يَحَلُّ إِلَّا بيَقينِ حلَّه مِنَ التَّذكيةِ والعقدِ.

التعليق

ما أصلُه الحظرُ كالأبضاع، فمثلًا هذا الرجلُ إذا شكَّ هل عَقَدَ على هذه المرأةِ عقدًا صحيحًا أو لا فالأصلُ المنعُ حتَّى نَتيقَّنَ أنَّه استباحَ هذا الفرجَ بعقدٍ صحيحٍ، كذلكَ اللحمُ الأصلُ فيهِ التحريمُ، ليسَ الحيوانُ، فالحيوانُ الأصلُ فيهِ الحِلُّ، لكنِ اللحمُ الأصلُ فيهِ التحريمُ حتَّى نَعلمَ أنَّه ذُكِّيَ على وجهِ شرعيً، لكِنْ إذا علِمْنا أنَّه اللحمُ الأصلُ فيهِ التحريمُ حتَّى نَعلمَ أنَّه ذُكِّيَ على وجهِ شرعيً، لكِنْ إذا علِمْنا أنَّه

ذُكِّيَ فَهُلِ الأَصلُ أَنَّ المَدَكِّيَ سمَّى أَو لا ؟ نَقُولُ: الأَصلُ أَنَّه سمَّى؛ لِمَا رَواهُ البُخاريُّ عَن عائشةَ رَضَائِيَّهُ عَنْهَا أَنَّ قُومًا أَتُوْا إلى رسولِ اللهِ عَلَيْهِ وقالوا: يا رسولَ اللهِ، إنَّ قومًا يَأْتُوا إلى رسولِ اللهِ عَلَيْهِ أَمْ لا. فقالَ: «سَمُّوا أَنْتُمْ وَكُلُوا»، يَأْتُوننا باللَّحِمِ لا نَدرِي أَذَكَروا اسمَ اللهِ عليهِ أَمْ لا. فقالَ: «سَمُّوا أَنْتُمْ وَكُلُوا»، قالَتْ: وكانوا حديثي عهدِ بالكفرِ (۱)؛ لأنَّ الأصلَ أنَّ الفعلَ إذا صدرَ مِن أهلِه فهوَ صحيحٌ حتَّى يَقُومَ دليلُ الفسادِ.

..............................

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فإِنْ تردَّدَ في شيءٍ مِن ذلك؛ لظهورِ سببٍ آخرَ رجعَ إلى الأصلِ فبَنَى عليهِ، فيها أصلُه الحُرُمةُ على التحريم؛ ولهذا نَهَى النبيُّ ﷺ عَن أكلِ الصيدِ الَّذي يَجدُ في فيها أصلُه الحُرْمةُ على التحريم؛ ولهذا نَهَى النبيُّ ﷺ عَن أكلِ الصيدِ الَّذي يَجدُ في في ماءٍ، وعلَّلَ فيهِ الصائدُ أثرَ سهمٍ غيرِ سهمِه، أو كلبٍ غيرِ كلبِه، أو يَجدُه قَدْ وقَعَ في ماءٍ، وعلَّلَ بأنَّه لا يَدرِي هل ماتَ منَ السببِ المُبيحِ لهُ أو مِن غيرِه.

التعليق

إذا علِمَ أنَّه ماتَ منَ السبِ المبيحِ حلَّ، فمثلًا لو أنَّ هذا الطائرَ رماهُ وهوَ على غصنِ شجرةٍ تحتَها ماءٌ فسقَطَ الطائرُ، لكِنْ سقَطَ وقد تَمَزَّقَ بدنُه منَ الرصاصِ، ثُمَّ أدركه ميتًا فهُنا يَحَلُّ؛ لأنِّي أدرِي أنَّه ماتَ بالرَّميِ، أمَّا إذا كانتِ الرَّصاصةُ في جانبٍ من بدنِه ثُمَّ وجدْتَه ميتًا، فهذا لا يَحلُّ لأنِّي لا أدرِي أماتَ بالرَّمي أو ماتَ بالماءِ.

····

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب من لم ير الوساوس ونحوها من الشبهات، رقم (٧٥٧).

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ويُرجعُ فيها أَصلُه الحُلُّ إلى الحلِّ، فلا يَنجسُ المَاءُ والأرضُ والثوبُ بمجرَّدِ ظنِّ النَّجاسةِ، وكذلكَ البدنُ إذا تَحقَّقَ طهارتَه وشكَّ هلِ انتَقضَتْ بالحدثِ عندَ جمهورِ العلماءِ، خلافًا لمالكِ رَحمَهُ اللَّهُ إذا لم يَكُنْ دخلَ في الصَّلاةِ.

التعليق

أَيْ: أَنَّ مَالكًا رَحَمُ اللَّهُ يُفرِّقُ بِينَ مَا إِذَا شَكَكْتَ هَلَ أَحدَثْت وأَنتَ تُصلِّي، أو إِذَا شككْت هَلْ أَحدَثْت وأنتَ لا تُصلِّي (١)، والصوابُ أنَّه لا فرقَ؛ لأنَّنا إذا علِمْنا هذا الشكَّ فلا فرقَ بِينَ أَن تَكُونَ فِي الصلاةِ أو خارجَ الصلاةِ؛ لأنَّنا لو قُلْنا: إِنَّ هذا الشكَّ يُوجبُ الوضوءَ فلا فرقَ بينَ أَن تَكُونَ فِي صلاةٍ أو في غيرِ صلاةٍ، فالصوابُ الشكَّ يُوجبُ الوضوءَ فلا فرقَ بينَ أَن تَكُونَ في صلاةٍ أو في غيرِ صلاةٍ، فالصوابُ رأيُ الجمهورِ في هذا: أنَّ الإنسانَ إذا شكَّ هَلْ أحدَثَ أَمْ لا فإنَّه يَبني على الأصلِ، وهوَ الطهارةُ، حتَّى لو أحسَّ بدَبيبٍ في ذكرِه أو ريحٍ في دُبرِه مثلًا ولم يَتيقَّنْ فالأصلُ الطهارةُ.

··· @ ···

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقد صحَّ عنِ النبيِّ عَلَيْ أَنَّه شُكِيَ إليهِ أَنَّ الرجلَ يُحَيَّلُ إليهِ أَنَّه يَجدُ الشيءَ في الصلاةِ فقالَ: «لَا يَنْصَرِفْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا»، وفي بعضِ الرِّواياتِ: (في المسجدِ) بدلَ (الصَّلاةِ) وهذا يَعمُّ حالَ الصلاةِ وغيرَها؛ فإنْ وُجِدَ سببٌ قويٌّ يَعلبُ معَه على الظنِّ نجاسةُ ما أصلُه الطهارةُ، مِثلُ أن يَكونَ الثوبُ يَلبسُه كافرٌ

⁽١) انظر: المدونة (١/ ١٢٢)، عيون الأدلة (٢/ ٩٧).

لا يَتحرَّزُ منَ النَّجاساتِ، فهذا محلَّ اشتِباهِ، فمِنَ العلماءِ مَن رخَّصَ فيهِ أخذًا بالأصلِ، ومِنهم مَن كرِهَه تنزيهًا، ومِنهم مَن حرَّمَه إذا قوِيَ ظنُّ النجاسةِ، مثلُ أن يَكونَ الكافرُ مِثَّن لا تُباحُ ذَبيحتُه، أو يَكونَ ملاقيًا لعورتِه كالسراويلِ والقميص. وتَرجعُ هذه المسائلُ وشبهُها إلى قاعدةِ تعارُضِ الأصلِ والظاهرِ؛ فإنَّ الأصلَ الطهارةُ، والظاهرُ النجاسةُ، وقد تَعارَضَتِ الأدلَّةُ في ذلكَ.

فالقائِلونَ بالطهارةِ يَستدلُّون بأنَّ اللهَ أحلَّ طعامَ أهلِ الكتابِ، وطعامُهم إنَّما يَصنعونَه بأيدِيهم في أوانِيهم، وقَدْ أجابَ النبيُّ ﷺ دعوةَ يَهوديِّ، وكانَ هوَ وأصحابُه يَلبَسون ويَستعمِلون ما يَجلبُ إليهِم مِمَّا نَسجَه الكفَّارُ منَ الثِّيابِ والأواني، وكانوا في المغازِي يَقتسِمون ما وقعَ لهُم منَ الأوعيةِ والثِّيابِ ويَستعملونَها، وصحَّ عَنْهم أنَّهم استَعمَلوا الماءَ مِن مَزادةِ مُشركةٍ.

والقائِلون بالنجاسة يَستدلُّون بأنَّه صحَّ عنِ النبيِّ عَيَّكِ أنَّه سأل عَن آنيةِ أهلِ الكتابِ الَّذينَ يَأْكُلُون الجِنزيرَ ويَشْرَبون الجَمرَ، فقالَ: «إِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَاغْسِلُوهَا بِاللَاءِ ثُمَّ كُلُوا فِيهَا»، وقد فسَّرَ الإمامُ أحمدُ الشُّبهة بأنَّا منزلة بينَ الحلالِ والحرامِ. يعني: الحلالَ المحضَ والحرامَ المحضَ، وقالَ: مَنِ اتَّقاها فقدِ استَبرَأَ لدِينِه. وفسَّرَها تارة باختلاطِ الحلالِ والحرام.

ويَتفرَّعُ على هذا معاملةُ مَن في مالِه حلالٌ وحرامٌ مُختلطٌ، فإِنْ كانَ أكثرُ مالِه الحرامَ فقالَ أحمدُ: يَنبغي أن يَجتنبَه إلَّا أن يَكونَ شيئًا يسيرًا، أو شيئًا لا يُعرَفُ. واختلفَ أصحابُنا هَلْ هوَ مكروهٌ أو محرَّمٌ على وجهَينِ، وإن كانَ أكثرُ مالِه الحلالَ جازَت معاملتُه والأكلُ مِن مالِه، وقد روَى الحارثُ عَن عليٍّ أنَّه قالَ في جوائزِ السَّلطانِ: لا بَأْسَ بها، ما يُعطيكُم منَ الحلالِ أكثرُ مِمَّا يُعطيكُم منَ الحلالِ أكثرُ مِمَّا يُعطيكُم منَ الحرامِ.

التعليق

أي: إذا أعطاكُم عشَرةً مثلًا، وكانَ أكثرُ مالِه الحلالَ، كأنْ يُعطيَكم مِنَ الحلالِ مثلًا ثهانيةً ومنَ الحرامِ اثنَيْنِ، أو سِتَّةً وأربعةً.

.00 .

قَالَ ابنُ رَجبٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وكانَ النبيُّ عَلَيْهِ وأصحابُه يُعامِلون المشركينَ وأهلَ الكتابِ معَ عِلمِهم بأنهم لا يَجتنِبون الحرامَ كلَه، وإذا اشتبَه الأمرُ فهو شُبهةٌ، والورعُ تركُه، قالَ سُفيانُ: لا يُعجبُني ذلكَ، وتركُه أعجبُ إليَّ. وقالَ الزُّهريُّ ومَكحولُ: لا بأسَ أن يَأكلَ مِنه ما لم يَعرِفْ أنَّه حرامٌ بعينِه، فإن لم يَعلَمْ في مالِه حرامًا بعَينِه ولكنَّه علمَ أنَّ فيهِ شبهةً فلا بأسَ بالأكلِ مِنْه. نصَّ عليه أحمدُ في روايةِ حنبلٍ، وذهبَ إسحاقُ بنُ راهَوَيْهِ إلى ما رُويَ عنِ الحسنِ ما رُويَ عنِ الحسنِ وابنِ سيرينَ في إباحةِ الأخذِ عِمَّا يَقضي مِنَ الرِّبا والقهارِ، نقلهُ عنهُ ابنُ منصورٍ.

وقال الإمامُ أحمدُ في المالِ المشتبهِ حلالُه مِن حرامِه: إن كانَ المالُ كثيرًا أُخرِجَ منهُ قدرَ الحرامِ وتَصرَّفَ في الباقي، وإن كانَ المالُ قليلًا اجتنبَه كلَّه، وهذا لأنَّ القليلَ إذا تناولَ مِنه شيئًا فإنَّه تَبعدُ منهُ السلامةُ منَ الحرامِ، بخلافِ الكثيرِ. ومِن أصحابِنا مَن حملَ ذلكَ على الورعِ دونَ التحريمِ، وأباحَ التصرُّفَ في القليلِ والكثيرِ بعدَ إخراجِ قدرِ الحرامِ مِنه، وهوَ قولُ الحَنفيَّةِ وغيرِهم، وأخذَ بهِ قومٌ مِن أهلِ الورعِ، منهم بِشرٌ الحافي، وقد رخصَ قومٌ من السَّلفِ في الأكلِ عِن يُعلمُ في مالِه حرامٌ منه من المرامِ منه، وهو مَن من السَّلفِ في الأكلِ عِن يُعلمُ في مالِه حرامٌ من المرامِ منه، ورويَ مثلُه عن مكحولٍ والزُّهريِّ، ورُويَ مثلُه عنِ ما لم يَعلمُ أنَّه مِن الحرامِ بعينِه، كما تَقدَّمَ عَن مكحولٍ والزُّهريِّ، ورُويَ مثلُه عنِ

الفُضيلِ بنِ عياضٍ، ورُويَ في ذلكَ آثارٌ عنِ السَّلفِ، فصحَّ عنِ ابنِ مسعودٍ أنَّه سُئلَ عمَّن لهُ جارٌ يَأْكُلُ الرِّبا علانيةً ولا يَتحرَّجُ مِن مالٍ خبيثٍ يَأْخذُه يَدعوهُ إلى طعامِه، قالَ: فأجيبوهُ؛ فإنَّ المَهنأ لكُم، والوِزرَ عليهِ. وفي روايةٍ أنَّه قالَ: لا أعلمُ لهُ شيئًا إلَّا خبيثًا أو حرامًا، فقالَ: أجيبوهُ. وقد صحَّحَ الإمامُ أحمدُ هذا عنِ ابنِ مسعودٍ، ولكنَّه عارضَه بها رُويَ عنهُ أنَّه قالَ: الإثمُ حواذُ القلوبِ.

التعليق

فصارَ هناكَ عنِ ابنِ مسعودٍ روايتانِ: الرِّوايةُ الأُولَى: كُلْ منهُ ولا تُبالِ ما دُمتَ أَخَذْتَه بطريقٍ مباحٍ، وإِنْ كَانَ هو بنفسِه كسبَه عن طريقٍ محرَّمٍ (١). وهذا هوَ الَّذي لا يَسعُ الناسَ غيرُه الآنَ؛ إِذْ إِنَّ الناسَ كثرَ فيهمُ الرِّبا والعِينةُ والتحيُّلُ على الرِّبا، فلو قُلنا: تَجنَّبْ دعوةَ هؤلاءِ ولا تُجبُهم. حصلَ في ذلكَ ضررٌ، وربَّها حصَلَت عداوةٌ وبغضاءُ، فالناسُ الآنَ لا يَسعُهمُ العملُ إلَّا بهذا القولِ الَّذي رُويَ عنِ ابنِ مسعودٍ، بَلْ صحَّ عنهُ رَخِيَالِيَّهُ عَنهُ.

··· @ ···

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ورُويَ عَن سلمانَ مثلُ قولِ ابنِ مسعودٍ الأوَّلِ، وعَن سعيدِ بنِ جُبيرٍ والحسنِ البصريِّ ومُورقِ العِجلِِّ وإبراهيمَ النَّخعيِّ وابنِ سيرينَ وغيرهِم، والآثارُ بذلكَ موجودةٌ في كتابِ (الحامِع) للخلَّلِ، موجودةٌ في كتابِ (الجامِع) للخلَّلِ،

 ⁽۱) أخرجه على بن محمد الحميري في جزء حديثه، رقم (۱۳)، والبيهقي في السنن الكبرى
 (٥/ ٣٣٥)، وفي الشعب ٥/ ٦٧ (٥٧٩٩).

وفي مُصنَّفَيْ عبدِ الرزاقِ وابنِ أبي شيبةَ وغيرِهم، ومتَى عَلِمَ أنَّ عينَ الشيءِ حرامٌ أَخذَ بوجهِ المحرَّم، فإنَّه يَحرمُ تناولُه، وقَدْ حكَى الإجماعَ على ذلكَ ابنُ عبدِ البرِّ وغيرُه، وقد رُويَ عنِ ابنِ سيرينَ في الرجلِ يَقضي منَ الرِّبا قالَ: لا بَأْسَ بهِ. وعنِ الرجلِ يَقضي منَ القمارِ، قالَ: لا بأسَ بهِ. خرَّجَه الخلَّالُ بإسنادٍ صحيح، ورُويَ عنِ الحسنِ خلافُ هذا وأنَّه قالَ: إنَّ هذهِ المكاسبَ قد فسَدَت، فخُذوا مِنها شبهَ المضطرِّ. وعارض المرويُّ عن ابن مسعودٍ وسلمانَ ما رُويَ عن أبي بكرِ الصِّدِّيقِ أنَّه أكلَ طعامًا، ثُمَّ أُخبرَ أنَّه مِن حرامِ فاستَقاءَه، وقد يَقعُ الاشتباهُ في الحكمِ لكونِ الفرع متردِّدًا بينَ أصولٍ تَجتذبُه، كتحريم الرجلِ زوجتَه؛ فإنَّ هذا مُتردِّدٌ بينَ تحريم الظِّهارِ الَّذي تَرفعُه الكفَّارةُ الكُبرى وبينَ تحريمِ الطلقةِ الواحدةِ بانقِضاءِ عدَّتِها الَّذي تُباحُ معَه الزوجةُ بعَقدٍ جديدٍ، وبينَ تحريمِ الطلاقِ الثلاثِ الَّذي لا تُباحُ معَه الزوجةُ بدونِ زوج وإصابةٍ، وبين تحريم الرجلِ عليهِ ما أحلَّه اللهُ له منَ الطعام والشرابِ الَّذي لا يُحرِّمُه، وإنَّما يُوجبُ الكفَّارةَ الصُّغرى، أو لا يُوجبُ شيئًا على الاختلافِ في ذلكَ، فمِن هاهُنا كثُرَ الاختلافُ في هذه المسألةِ مِن زمنِ الصحابةِ فمَن بعدَهم.

التعليق

إذا حرَّمَ الرجُلُ زوجتَه ذُكرَ في هذهِ المسألةِ أكثرُ مِن عشَرةِ أقوالٍ: هل هوَ ظهارٌ؟ هل هوَ طلاقٌ بائنٌ؟ هل هوَ طلاقٌ رجعيٌّ؟ هل هوَ يمينٌ؟ هل هوَ لغوٌ؟ هذا فيه خلافٌ عندَ العُلماءِ، والصوابُ أنَّ الأصلَ أنَّه يمينٌ، إذا حرَّمَ زوجتَه فقالَ: زوجتي عليَّ حرامٌ. أو قالَ لها: أنتِ عليَّ حرامٌ. فالأصلُ أنَّه يمينٌ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى:

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمْ تَحُرِّمُ مَا آَحَلَ ٱللهُ لَكُ تَبْنَغِي مَرْضَاتَ أَزُونِجِكُ وَٱللهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ اللهُ له، فتدخلُ في لَكُرْ تَجِلَة أَيْمَنِكُمْ ﴾ [التحريم:١-٢]، ولا شكَ أنَّ الزوجة عِمَّا أحلَ اللهُ له، فتدخلُ في العموم، فإنْ أرادَ الطلاق صارَ طلاقًا، وإن أرادَ أنَّها حرامٌ بحُكمِ اللهِ وشرعِه كانَ كاذبًا؛ لأنَّ اللهَ لم يُحرِّمُها. فعلى كلِّ حالٍ نَأخذُ بالأصلِ أنَّ قولَ الرجلِ لزوجتِه: أنتِ عليَّ حرامٌ. أنَّه يمينٌ، ودليلُه قولُ اللهِ تَعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّيِيُ لِمَ ثَحَرِّمُ مَا أَحَلَ ٱللهُ لَكُمْ يَعَلَلُهُ وَلُ اللهِ تَعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّيِيُ لِمَ ثَحَرِّمُ مَا أَحَلَ ٱللهُ لَكُمْ تَعَلَى اللهُ تَعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّيِيُ لِمَ ثَحَرِّمُ مَا أَحَلَ ٱللهُ لَكُ تَبْنَغِي

فإنْ قالَ قائلٌ: إذا قالَ الرجلُ لزوجتِه: أنتِ عليَّ حرامٌ. قُلنا لهُ: إذا نَوى الطلاقَ يَكونُ طلاقًا، كيفَ يَكونُ طلاقًا وهوَ قد قالَ: أنتِ عليَّ حرامٌ.

فالجواب: هذا كِنايةً.



قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وبكلِّ حالٍ فالأمورُ المشتبِهةُ الَّتي لا يَتبيَّنُ أنَّها حلالٌ ولا حرامٌ لكثيرٍ منَ الناسِ كما أُخبرَ بهِ النبيُّ عَلَيْهِ قد تَبيَّنَ لبعضِ الناسِ أنَّها حلالٌ أو حرامٌ؛ لِما عندَه مِن ذلكَ مِن مزيدِ علمٍ.

التعليق

نُضيفُ هُنا أيضًا: أو مَزيدِ فهم.

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ أَللَّهُ:

وكلامُ النبيِّ عَيَّكُمُ يَدلُّ على أنَّ هذهِ المُشتبِهاتِ مِن الناسِ مَن يَعلمُها، وكثيرٌ مِنهم لا يَعلمُها، فدخلَ فيمن لا يَعلمُها نوعانِ: أحدُهما مَن يَتوقَّفُ فيها لاشتباهِها عليه. والثاني: مَن يَعتقدُها على غيرِ ما هي عليه. ودلَّ كلامُه على أنَّ غيرَ هؤلاءِ يعلمُها، ومرادُه أنَّه يَعلمُها على ما هي عليه في نفسِ الأمرِ مِن تحليلٍ أو تحريم، وهذا مِن أظهرِ الأدلَّةِ على أنَّ المصيبَ في مسائلِ الحلالِ أو الحرامِ المشتبِهةِ المختلفِ فيها واحدٌ عندَ اللهِ عَرَّبَكَم، وغيرُه ليسَ بعالِم بها، بمَعنى أنَّه غيرُ مصيبٍ لحُكمِ اللهِ فيها في نفسِ الأمرِ، وإن كان يَعتقدُ فيها اعتقادًا يَستندُ إلى شبهةٍ يَظنُّها دليلًا، ويكونُ مأجورًا على اجتهادِه، ومغفورًا له خطؤُه؛ لعدم اعتهادِه.

التعليق

أَيْ: لعدم تعمُّدِه. وهذا لا شَكَّ فيه أَنَّ المصيبَ واحدٌ، ولا يُمكنُ أَن يَكُونَ المصيبُ اثنينِ أَبدًا، والدليلُ على هذا أَنَّ الرسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ قسَّمَ المجتهدَ إلى خُطئٍ ومُصيبٍ (١)، وكيفَ يُمكنُ أَن يَقُولَ أحدُهما: هذا حرامٌ. باجتهادِه، و يَقُولَ الثاني: حلالُ. باجتهاده، ونَقُولَ: كلاهُما مصيبٌ؟! لأَنَّ هذا جمعٌ بينَ نقيضَينِ، وأمَّا مَن قالَ: المجتهدُ مصيبٌ ولو أَخطاً في مسائلِ الفروضِ، ومُخطئٌ إذا أَخطاً في مسائلِ الفروضِ، ومُخطئٌ إذا أَخطاً في مسائلِ الأصولِ. فهذا التفصيلُ لا دليلَ عليه، إنَّما المجتهدُ مصيبٌ في اجتهادِه، مسائلِ الأصولِ. فهذا التفصيلُ لا دليلَ عليه، إنَّما المجتهدُ مصيبٌ في اجتهادِه،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، رقم (۷۳۵۲)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، رقم (۱۷۱٦) من حديث عمرو بن العاص رَضَّالِلَهُ عَنهُ قال: "إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب، فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ، فله أجرا».

وقد يُصيبُ حكمَ اللهِ، وقد لا يُصيبُه، هذا هوَ التفصيلُ.

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمُهُ ٱللَّهُ:

وقولُه ﷺ: «فَمَنِ اتَّقَى الشَّبُهَاتِ فَقَدِ اسْتَبْرًا لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشَّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الحَرامِ» قُسِّمَ الناسُ في الأمورِ المشتبهة إلى قِسمينِ، وهذا إنَّما هو بالنسبة إلى مَن هي مُشتبهة عليه، وهو مَن لا يَعلمُها، فأمّا مَن كانَ عاليًا بها واتَّبعَ ما دلَّه علمُه عليها فذلكَ قسمٌ ثالثٌ لم يَذكُره؛ لظهورِ حكمِه، فإنَّ هذا القسمَ هو أفضلُ الأقسامِ الثلاثة؛ لأنَّه عَلمَ حكمَ اللهِ في هذه الأمورِ المشتبهةِ على الناسِ، واتَّبعَ علمَه في ذلكَ، وأمَّا مَن لم يَعلَمْ حكمَ اللهِ فيها فهمْ قسمانِ: أحدُهما مَن يَتَّقي هذهِ الشَّبهاتِ؛ لاشتباهِها عليهِ، فهذا قدِ استَبرَأَ لدِينِه وعرضِه. ومَعنى استَبرَأَ طلبَ البراءةَ لدينِه وعرضِه منَ النقصِ والشَّينِ. والعرضُ هوَ موضعُ المدحِ والذمِّ مِن الإنسانِ، وما يَحصلُ لهُ بذكرِه بالجميلِ مدحٌ، وبذِكرِه بالقبيحِ قدحٌ، وقد يكونُ والجنبَها فقَدْ حصَّن عرضَه منَ القدحِ والشَّينِ الداخلِ على مَن لا يَجتنبُها.

وفي هذا دليلٌ على أنَّ مَنِ ارتكبَ الشَّبهاتِ قد عرَّضَ نفسه للقدِ فيهِ والطعنِ، كما قالَ بعضُ السَّلفِ: مَن عرَّضَ نفسَه للتُّهمِ فلا يَلومَنَّ مَن أساءَ بهِ الظنَّ. وفي روايةٍ للتِّرمذيِّ في هذا الحديثِ: «فَمَنْ تَركها اسْتِبْرَاءً لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ فَقَدْ سَلِمَ». والمعنَى أنَّه يَتركُها بهذا القصدِ، وهو براءة دينِه وعِرضِه مِن النقصِ لا لغرضٍ آخرَ فاسدٍ مِن رياءٍ ونحوِه. وفيهِ دليلٌ على أنَّ طلبَ البراءةِ للعِرضِ ممدوحٌ كطلبِ

البراءةِ للدِّينِ؛ ولهذا وردَ أنَّ ما وقَى بهِ المرءُ عرضَه فهوَ صدقةٌ.

وفي روايةٍ في الصحيحينِ في هذا الحديثِ: «فَمَنْ تَرَكَ مَا يَشْتَبِهُ عَلَيْهِ مِنَ الإِثْمِ كَانَ لِمَا اسْتَبَانَ أَتْرَكَ» يَعني: أنَّ مَن تركَ الإِثْمَ معَ اشتباهِه عليه وعدم تحقُّقِه فهوَ أولَى بتركِه إذا استبانَ لهُ أنَّه إثمٌ، وهذا إذا كانَ تركُه تَحَرُّزًا منَ الإِثْمِ فأمَّا مَن يقصدُ التَّصنُّعَ للناسِ فإنَّه لا يَتركُ إلا ما يظنُّ أنَّه مَدوحٌ عندَهم تركه.

فإِنْ قَالَ قَائلٌ: هل وقوعُ الرجلِ في الشُّبهاتِ يَكُونُ مسوِّغًا لإساءةِ الظنِّ بهِ؟

فالجوابُ: رُبَّما يَكُونُ الناسُ الَّذينَ هوَ بينَ أيديهِم لا يَعرفونَ إلَّا الحرامَ فَيَتَّهمونَه؛ ولهذا إذا كانَ عالمًا مرموقًا بينَهم وحُجَّةً أَتَوْا يَسألونَه، يَقولونَ: كيفَ فعلتَ كذا. أمَّا إذا لم يَكُنْ عالمًا فهُم يَقَعون في عِرضِه.

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

القِسمُ الثاني: مَن يَقعُ في المشتبِهاتِ معَ كونها مُشتبهةً عندَه، فأمّا مَن أتى شيئًا مَّا يَظنّه الناسُ شبهة العلمِه بأنّه حلالٌ في نفسِ الأمرِ فلا حرجَ عليهِ منَ اللهِ في ذلك، لكِنْ إذا خشِيَ مِن طعنِ الناسِ عليهِ بذلكَ كانَ تركُها حينئذِ استِبراءً لعرضِه فيكونُ حسنًا، وهذا كما قالَ النبيُّ عَلَيْ لَنْ رآه واقفًا معَ صفيّة : «إِنّهَا صَفِيّةُ بِنْتُ حُمَيً»، وخرَجَ أنسٌ إلى الجمعةِ فرأى الناسَ قد صلّوْا ورجَعوا، فاستَحيا ودخلَ موضعًا لا يَراهُ الناسُ فيهِ، وقالَ: مَن لا يَستحيي مِنَ الناسِ لا يَستحيي منَ اللهِ. وخرَجَه الطبرانيُّ مرفوعًا، ولا يَصحُّ.

وإِنْ أَتَى ذلكَ لاعتقادِه أَنَّه حلالٌ إمَّا باجتهادِ سائغٍ أو تقليدٍ سائغٍ وكانَ خطئًا في اعتقادِه، فحكمُه حكمُ الَّذي قبلَه، فإن كانَ الاجتهادُ ضعيفًا، أو التقليدُ غيرَ سائغ، وإنَّما حمَّلَه عليهِ مجرَّدُ اتِّباعِ الهوَى فحكمُه حكمُ مَن أَتاه معَ اشتباهِه عليهِ، والَّذي يَأْتِي الشبهاتِ معَ اشتباهِها عليهِ فقَدْ أُخبرَ عنهُ النبيُّ ﷺ أَنَّه وقعَ في الحرام.

التعليق

فالقسمُ الأوَّلُ: مَن يَأْتِي مسألةً مشتبِهةً عندَ الناسِ، لكنَّه يَعلمُ أَنَّها حلالٌ، فهذا جائزٌ عندَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ولا حرجَ عليهِ في ذلكَ، لكِنْ إذا خافَ مِن ألسُنِ الناسِ فعليهِ تجنُّبُ ذلكَ.

والقسمُ الثّاني: مَن يَعتقدُ أنّه حلالٌ، إمّا باجتهادٍ سائغٍ، أو بتقليدِ عالمٍ، لكنّه لا يَعلمُ ذلكَ، والاجتهادُ يُمكنُ أن يُخطئ ويُصيبَ، بخلافِ الَّذي يَعلمُ أنّها حلالٌ فهذا حُكمُه حكمُ الَّذي قبلَه، أي: أنّه يَجوزُ له عندَ اللهِ عَنْجَلَ، ولا إثمَ عليه، لكِنْ فهذا حُكمُه حكمُ الَّذي قبلَه، أي: أنّه يَجوزُ له عندَ اللهِ عَنْجَلَ، ولا إثمَ عليه، لكِنْ إذا خافَ مِن ألسنِ الناسِ فالأوْلى تَجنّبُ ذلكَ أو الاختفاءُ. أمّا إذا كانَ الاجتهادُ ضعيفًا، أو التقليدُ غيرَ سائغ لكِنْ قلَّد اتّباعًا لهواهُ؛ لأنّه وجدَ أنّ هذا القولَ أهونُ، فهذا لا يَحلُّ له ذلك؛ لأنّه يَقعُ في الحرامِ؛ لقولِه ﷺ: «مَنْ وَقعَ فِي الشّبُهَاتِ فَقَدْ وَلَم تُعجِبْه فتواهُ ذهبَ إلى عالمٍ آخرَ، وقد كانَ يَعتقدُ أنّ العالمَ الأوَّل هو عمدتُه، ولم تُعجِبْه فتواهُ ذهبَ إلى عالمٍ آخرَ، وقد كانَ يَعتقدُ أنَّ العالمَ الأوَّل هو عمدتُه، فهذا حرامٌ عليهِ؛ لهذا قالَ العلماءُ رَحَهُ مُؤلِلَهُ: مَنِ استَفتَى عاليًا ملتزمًا بفتواهُ؛ لاعتقادهِ بصحَّتِها فإنَّه يَحرمُ عليهِ أن يَستفتيَ عاليًا آخرَ.

لكِنْ في هذه الحالِ لو أنّه صادف مجلسًا لعالم آخرَ تَكلَّمَ في المسألةِ وبيَّنَ أنّها على خلافِ ما أُفتِي بهِ هذا المُستفتِي، وذكرَ الأدلّة واقتنعَ، فهذا لا بأسَ أن يَعدلَ عمَّا أَفتاهُ به الأوَّلُ إلى ما سمِعَ منَ الثاني، لكِنْ يَنبغي في هذهِ الحالِ أن يُناقشَ العالِمَ الثَّاني إذا كانَ العالمُ الأوَّلُ قد ذكرَ لهُ الدليل، فيقولُ لهُ: أنتَ قد قلتَ: إنَّ هذا حلالٌ. فما تَقولُ في هذا الدليلِ؟ ليكونَ على طُمأنينةٍ.

فإِنْ قَالَ قَائلُ: بِالنِّسبةِ لاختِلافِ المناهجِ في التعاملِ معَ الأدلَّةِ، كيفَ يَعرفُ الطالبُ أَنَّ هذا المنهجَ مثلًا أصحُّ مِن غيرِه حتَّى يَتبنَّاهُ؛ خاصَّةً إذا عَلمَ أَنَّه إذا جعلَه قاعدةً عندَه قد يُخطئُ.

فالجواب: الطالبُ ليسَ له الحقُّ أن يَستقلَ، بل يَتبعُ شيخَه في كلِّ شيءٍ، وما أَشكلَ عليهِ يَنبغي عليهِ أن يُناقشَ شيخَه ، حتَّى يَترعرعَ ويَكونَ أكبرَ مِن شيخِه في العلم، حينئذٍ يَختارُ ما يَرَى.

أمَّا أن يَأْتِيَ إلى الشيخِ ويقول: أنا أحضُرُ لأسمعَ ولا أنتفعُ ولا أستمعُ، فهذا ليسَ طالبَ عِلم. وهذهِ محنةٌ وقَعَت في بعضِ الطلبةِ الآنَ، تَجَدُه يَحضرُ، لكِنْ لا يَشعرُ نفسَه أنَّه يَستفيدُ مِن شيخِه أو يَسيرُ وراءَه، فيَفقدُ ما جاءَ مِن أجلِه للشيخِ، وتضيعُ عليهِ الأمورُ، لكِنْ هوَ الآنَ تلميذٌ قاصرٌ يَرَى نفسَه أنَّه أقصرُ مِن شيخِه فلْيَتَبِعْه، حتَّى إذا تَرعرعَ ورأَى أنَّه في موقفٍ يُساوِي موقفَ شيخِه حينئذِ لهُ أن يَجتهدَ، فلْنَتنبَّهُ لهذا.

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحْمَهُ ٱللَّهُ:

وهذا يُفسَّرُ بمَعنينِ: أحدُهما أنَّه يكونُ ارتكابُه للشُّبهةِ معَ اعتقادِه أنَّها شبهةٌ ذريعةً إلى ارتكابِه الحرامِ الَّذي يَعتقدُ أنَّه حرامٌ بالتدريجِ والتسامح، وفي روايةٍ في الصَّحيحينِ لهذا الحديثِ: "وَمَنِ اجْتَرَأَ عَلَى مَا يَشُكُّ فِيهِ مِنَ الإِثْمِ أَوْشَكَ أَنْ يُواقِعَ الصَّحيحينِ لهذا الحديثِ: "وَمَنْ يُخَالِطُ الرِّيبَةَ يُوشِكُ أَنْ يَجْسُرَ". أي: يُقدِمُ على الحرامِ مَا اسْتَبَانَ"، وفي روايةٍ: "وَمَنْ يُخَالِطُ الرِّيبَةَ يُوشِكُ أَنْ يَجْسُرَ". أي: يُقدِمُ على الحرامِ المحضِ. والجَسورُ: المقدامُ الَّذي لا يَهابُ شيئًا ولا يُراقبُ أحدًا. ورواه بعضُهم: المحضِ. والجَسُورُ: المعجمةِ. أي: يَرتعُ. والجشرُ: الرعيُ، وجشَرْتُ الدابَّةَ: إذا رعيتُها. وفي (مراسيل أبي المُتوكِّلِ النَّاجي) عنِ النبيِّ ﷺ: "مَنْ يَرْعَى بِجَنبَاتِ الحَرَامِ يُوشِكُ أَنْ يُخَالِطَ الكَبَائِرَ".

والمعنى الثاني: أنَّ مَن أقدمَ على ما هو مُشتبِهُ عندَه لا يَدري أهوَ حلالٌ أو حرامٌ فإنَّه لا يَأْمنُ أن يَكونَ حرامًا في نفسِ الأمرِ، فيُصادفُ الحرامَ وهوَ لا يَدري أنَّه حرامٌ، وقد رُويَ مِن حديثِ ابنِ عمرَ عنِ النبيِّ عَلَيْ أَنَّه قالَ: «الحَلالُ بَيِّنٌ، وَالحَرَامُ بَيِّنٌ، وَالحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَعْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ، فَمَنِ اتَّقَاهَا كَانَ أَنْزَهَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ، فَمَنِ اتَّقَاهَا كَانَ أَنْزَهَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ أَوْشَكَ أَنْ يَقَعَ فِي الحَرَامِ، كَالمُرْتِعِ حَوْلَ الحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُواقِعَ الحِمَى وَهُو لَا يَشْعُرُ» خرَّجه الطبرانيُّ وغيرُه.

واختلفَ العُلماءُ: هل يُطيعُ والدَيْه في الدخولِ في شيءٍ منَ الشَّبهةِ أم لا يُطيعُها؟ فرُويَ عن بشرِ بنِ الحارثِ قالَ: لا طاعة لهُما في الشَّبهةِ. وعَن محمدِ بنِ مقاتلِ العبدائيِّ قالَ: يُطيعُها. وتَوقَفَ أحمدُ في هذه المسألةِ وقالَ: يُداريهما. وأَبَى أن يُجيبَ فيها، وقالَ: يُداريهما. وأَبَى أن يُجيبَ فيها، وقالَ أحمدُ: لا يَشبعُ الرجلُ منَ الشَّبهةِ، ولا يَشتري الثوبَ للتَّجمُّلِ منَ الشَّبهةِ.

التعليق

ذَكَرَ الطعامَ واللِّباسَ، أي: أنَّه يَقتصرُ على أدنَى شيءٍ في المالِ المشتبَهِ فيهِ.

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وتَوقَّفَ في حدِّ ما يُؤكلُ وما يُلبس، وقالَ في التمرةِ يُلقيها الطيرُ: لا يَأكلُها، ولا يَأخذُها، ولا يَتعرَّضُ لَها.

التعليق

أَرَى أَنَّ الأَظهرَ أَنَّه إذا كَانَ مُحتاجًا للأكلِ أَكلَها، وكذلكَ إذا سقطَتْ في طريقٍ تَسلكُه الأقدامُ فإنَّه يَأْخذُها يَأْكلُها أو يَرفعُها.

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقالَ الثَّوريُّ في الرجلِ يَجدُ في بيتِه الأفلُسَ أوِ الدراهمَ: أحبُّ إليَّ أن يَتنزَّهَ عنها. يَعني: إذا لم يَدرِ مِن أينَ هيَ. وكانَ بعضُ السلفِ لا يَأْكُلُ إلَّا شيئًا يعلمُ مِن أينَ هوَ، ويَسألُ عنهُ حتَّى يَقفَ على أصلِه، وقد رُويَ في ذلكَ حديثُ مرفوعٌ إلَّا أنَّ فيه ضعفًا.

التعليق

هذا لا شكَّ أنَّه ضعيفٌ؛ لأنَّ الناسَ لو كُلِّفوا أن يَبحَثوا في هذا شقَّ عليهم كثيرًا، كأنْ نَقولَ مثلًا: هذا الَّذي باعَه عليكَ مِن أينَ أَتاك؟ هل هو مَغصوبٌ، أو مسروقٌ، أو مَبيعٌ على وجهِ الجهالةِ، وما أشبه ذلك؟ فإِنْ قالَ: البيعُ سليمٌ، قدِ اشتَريتُه مِن فلانٍ. ذهَبْنا إلى فلانٍ وقُلْنا لهُ: مِن أينَ أَتاك؟ فإِنْ قالَ: أَتاني مِن فلانٍ. قُلنا لفلانٍ: مِن أينَ أَتاكَ. فإِنْ قالَ: أَتاني بطريقٍ سليمٍ بيعٍ وشراءٍ صحيحٍ. ذهَبْنا إلى الأوَّلِ. وهذهِ مشقَّةُ عظيمةٌ، والصوابُ أنَّ هذا ليسَ بواجبٍ، بل لو قيلَ: إنَّ هذا إلى الأوَّلِ. وهذهِ مشقَّةُ عظيمةٌ، والصوابُ أنَّ هذا ليسَ بواجبٍ، بل لو قيلَ: إنَّ هذا مِن بابِ التَّنظُعِ في دينِ اللهِ الَّذي نَهى عنهُ الرسولُ عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَلامُ وأَخبرَ بهلاكِ أهلِه. لم يَكُنْ بعيدًا، وما علِمنا أنَّ أحدًا منَ الصحابةِ يَفعلُ هذا، بلِ الأصلُ أنَّ ما بيكِ الإنسانِ فهوَ ملكُه اللهُمَّ إلَّا مَن عُرفَ بالسَّرقاتِ والغصبِ فهذا قد يَتوقَفُ الإنسانُ فيه، وأمَّا عامَّة الناسِ فالأصلُ أنَّ ما في أيديمِ ملكُهم، ولا يَحتاجُ إلى البحثِ.

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقولُه ﷺ: «كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حَمَى، وَحَمَى اللهِ مَحَارِمُهُ»، هذا مثلٌ ضرَبه النبيُّ ﷺ لَمِنْ وقعَ في الشبهاتِ، وأنَّه يَقربُ وقوعُه في الحرامِ المحضِ، وفي بعضِ الرواياتِ أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «وَسَأَضْرِبُ لِلَاكَ مَثْلًا»، ثُمَّ ذكرَ هذا الكلامَ، فجعلَ النبيُّ ﷺ مثلَ المحرَّماتِ كالحِمَى الَّذي تَحميهِ الملوكُ، ويَمنعون غيرَهم مِن قُربانِه، وقد جعلَ النبيُّ ﷺ حولَ مَدينتِه اثني عشرَ ميلًا حمّى محرَّما؛ لا يُقطعُ شجرُه، ولا يَصادُ صيدُه، وحمَى عمرُ وعُثهانُ أماكنَ يَشتَ فيها الكلاَّ؛ لأجلِ إبلِ الصدقةِ، واللهُ عَرَّبَطَ حمَى هذهِ المحرَّماتِ ومنعَ عبادَه مِن قُربانِه، وقد بيانُ أنَّه حدَّ لهُم ما أحلَ لهُم مِن قُربانِه، وهذا فيهِ بيانُ أنَّه حدَّ لهُم ما أحلَ لهُم عائِنهِ النَّاسِ لَمَلَهُمْ يَتَقُونَ ﴾ [البقرة:١٨٧]، وهذا فيهِ بيانُ أنَّه حدَّ لهُم ما أحلَ لهُم

وما حُرَّم عليهِم، فلا يَقرَبوا الحرام، ولا يَتعدَّوُا الحلال؛ ولذلكَ قالَ في آيةٍ أُخرَى: ﴿ وَلَا يَتعدُّوهُ أَنْ اللَّهِ فَأُولَتِكَ هُمُ ٱلظَّالِمُونَ ﴾ [البقرة:٢٢٩].

التعليق

قالَ أهلُ العلمِ: إذا قالَ اللهُ تَعالى: فلا تَقرَبوها. يَعني بالحدودِ المحرَّماتِ، وإذا قالَ: لا تَعتَدوها. فيَعني بها الواجباتِ؛ لأنَّ الواجباتِ لا تُتعدَّى ولا تُتخطَّى، وأمَّا المحرَّماتُ فلا تُقرَبُ. وهذا ضابطٌ جيِّدٌ أنَّه يُقالُ في المأموراتِ: لا تَعتَدوها. وفي المنهيَّاتِ: لا تَقرَبوها.



قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وجعلَ مَن يَرعَى حولَ الحِمَى وقريبًا مِنه جديرًا بأَنْ يَدخلَ الحَمَى ويَرتعَ فيهِ، فكذلكَ مَن تَعدَّى الحلالَ ووقعَ في الشبهاتِ فإنَّه قد قاربَ الحرامَ غايةَ المقاربةِ، فها أَخلقَه بأَنْ يُقاربَ الحرامَ المحضَ ويقعَ فيه! وفي هذا إشارةٌ إلى أنَّه يَنبغي التباعدُ عنِ المحرَّماتِ، وأن يَجعلَ الإنسانُ بينه وبينها حاجزًا، وقد خرَّجَ التِّرمذيُّ وابنُ ماجَهُ مِن حديثِ عبدِ اللهِ بنِ يزيدَ عنِ النبيِّ عَلَيُهُ أَنَّه قالَ: «لَا يَبْلُغُ العَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ المُتقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ حَذَرًا عِمَّ بِهِ بَأْسٌ». وقال أبو الدرداء: تمامُ التَّقوَى أن يَتُقيَ اللهَ العبدُ حتَّى يَتقيّه مِن مثقالِ ذرَّةٍ، وحتَّى يَتركَ بعضَ ما يَرَى أَنَّه حلالٌ؛ خشيةَ أن يَكونَ حرامًا حجابًا بينه وبينَ الحرامِ. وقالَ الحسنُ :ما زالَتِ التَّقوَى بللتَقينَ حتَّى تركوا كثيرًا منَ الحلالِ مخافةَ الحرامِ. وقالَ الثَّوريُّ: إنَّمَا شُمُوا المَّقينَ بللتَقينَ حتَّى تركوا كثيرًا منَ الحلالِ مخافةَ الحرامِ. وقالَ الثَّوريُّ: إنَّمَا شُمُوا المَّقينَ بللَّة مِنْ مَا لا يُتَقَى وينِ ابنِ عمرَ أَنَّه قالَ: إنِّي لأُحبُ أَن أَدعَ بيني وبينَ وبينَ النَّه قالَ: إنِّ لأُحبُ أَن أَدعَ بيني وبينَ وبينَ وبينَ وبينَ وبينَ النَّا لَا أَنْ أَدعَ بيني وبينَ وبينَ النَّهُ قالَ: إنَّا لأُحبُ أَن أَدعَ بيني وبينَ وبينَ النَّا لَا يُولَ اللَّوريُّ أَن أَدعَ بيني وبينَ

الحرامِ سترةً منَ الحلالِ لا أَخرقُها. وقالَ ميمونُ بنُ مهرانَ: لا يَسلمُ للرجُلِ الحلالُ حتَّى يَجعلَ بينَه وبينَ الحرامِ حاجزًا منَ الحلالِ. وقالَ سفيانُ بنُ عُيينةَ: لا يُصيبُ عبدٌ حقيقةَ الإيهانِ حتَّى يَجعلَ بينَه وبينَ الحرامِ حاجزًا منَ الحلالِ، وحتَّى يَدعَ الإثمَ وما تَشابَهُ منهُ. ويَستدلُّ بهذا الحديثِ مَن يَذهبُ إلى سدِّ الذرائعِ إلى المحرَّماتِ وتحريم الوسائلِ إليها.

التعليق

هذا الحديثُ المرفوعُ، حديثُ عبدِ اللهِ بنِ يزيدَ رَضَالِلَهُعَنهُ: «لَا يَبْلُغُ العَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ المُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ حَذَرًا مِمَّا بِهِ بَأْسٌ». يُريدُ بذلكَ المُشتبِهاتِ، وأمَّا الحلالُ البيِّنُ فلا شكَّ أنَّ الإنسانَ يَبلغُ أن يَكُونَ منَ المتَّقينَ، وإن لم يَدَعْه، وما رُوِيَ منَ الآثارِ عَن بعضِ السلفِ رَحَهُمُ اللَّهُ فهذا مِن بابِ الزُّهدِ، وهوَ تركُ ما لا يَنفعُ في الآخرةِ.

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ويَستدلُّ بهذا الحديثِ مَن يَذهبُ إلى سدِّ الذرائعِ إلى المحرَّماتِ وتحريمِ الوسائلِ المها، ويَدلُّ على ذلكَ أيضًا مِن قواعدِ الشريعةِ تحريمُ قليلِ ما يُسكِرُ كثيرُه، وتحريمُ الخلوةِ بالأجنبيَّةِ، وتحريمُ الصلاةِ بعدَ الصبحِ وبعدَ العصرِ؛ سدَّا لذريعةِ الصلاةِ عندَ طلوعِ الشمسِ وعندَ غروبِها، ومنعُ الصائمِ منَ المباشرةِ إذا كانَت تُحرِّكُ شهوتَه، ومنعُ كثيرِ مِن العلماءِ مباشرةَ الحائضِ فيها بينَ سرَّتِها وركبتِها إلَّا مِن وراءِ حائلٍ، كها كانَ كثيرٍ مِن العلماءِ مباشرةَ الحائضِ فيها بينَ سرَّتِها وركبتِها إلَّا مِن وراءِ حائلٍ، كها كانَ النبيُّ عَلَيْهُ يَأْمرُ امرأتَه إذا كانَت حائضًا أن تَتَّزرَ فيباشرَها مِن فوقِ الإزارِ.

التعليق

سدُّ الذرائعِ لا شكَّ أَنَّه ثابتٌ، وهوَ قاعدةٌ شرعيَّةٌ مهمَّةٌ جدًّا؛ لأنَّ الوسائلَ لَها أحكامُ المقاصدِ، ويَدلُّ لذلكَ قولُه تَعالى: ﴿ وَلَا تَسُبُّوا ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللّهِ فَيَسُبُّوا ٱللَّهِ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمِ ﴾ [الأنعام:١٠٨]، فنهى عن سبِّ آلهةِ المشرِكينَ؛ لأنَّها ذريعةٌ لسبِّهمُ الله عَرَّوَ أَلهُ فدلَّ ذلكَ على أنَّ سدَّ الذرائعِ معتبرٌ شرعًا.

··· @ ···

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ومِن أمثلةِ ذلكَ، وهو شبيهٌ بالمثلِ الَّذي ضرَبَه النبيُّ ﷺ: مَن سيَّبَ دابَّتَه ترعَى بقربِ زرعِ غيرِه فإنَّه ضامنٌ لِها أفسدَتْه منَ الزرعِ ولو كانَ ذلكَ نهارًا، هذا هوَ الصحيحُ؛ لأنَّه مفرِّطٌ بإرسالِها في هذه الحالِ، وكذا الخلافُ لو أرسلَ كلبَ الصيدِ قريبًا منَ الحرَم، فدخلَ الحرمَ فصادَ فيهِ، ففي ضهانِه روايتانِ عَن أحمدَ، وقيلَ: يَضمنُه بكلِّ حالٍ.

التعليق

ما ذكرَه مِن ضهانِ الزروعِ إذا أَتلفَتْها البهائمُ صحيحٌ، ومعناهُ: أنَّه إذا أُرسِلَت بهيمتَه بقربِ الزرعِ فإنَّه ضامنٌ؛ لأنَّه أُرسِلَها بقُربِه، ومعروفٌ أنَّ البهيمةَ إذا أُرسِلَت بقربِ الزرعِ فسوفَ تَرعَى وتَذهبُ إليهِ سواءٌ في الليلِ أو في النهارِ، لكِنْ لو أُرسلَها بعيدًا عنِ المزارعِ، ثُمَّ هي مشَتْ إلى المزارعِ وأكلَتْ في النهارِ فليسَ على صاحبِها ضهانٌ؛ لأنَّ المزارعَ في النهارِ على أصحابِها أن يَحفظوها ويَحموها، والليلُ بالعَكسِ. ووجهُ ذلكَ ظاهرٌ؛ لأنَّ الناسَ يُطلِقون مواشيَهُم في النهارِ تَرعَى وتَجولُ يمينًا ووجهُ ذلكَ ظاهرٌ؛ لأنَّ الناسَ يُطلِقون مواشيَهُم في النهارِ تَرعَى وتَجولُ يمينًا

وشِمالًا، وأهلُ المزارعِ أيضًا يَقِظون يَعمَلون في مزارعِهم، ويَحمونها، أمَّا في الليلِ فالأمرُ بالعكسِ، ما أَتلفَتِ البهيمةُ منَ الزرعِ في الليلِ فهوَ على صاحبِه، ولو كانَ أرسلَها بعيدًا عنِ الزرعِ؛ وذلكَ لأنَّ أهلَ المزارعِ نائِمون لا يَستطيعونَ حمايتَها، وأهلُ المواشِي جرَتِ العادةُ أنَّهم في الليلِ يَحفَظون مواشيَهم.

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقولُه ﷺ: «أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلَّهُ، أَلَا وَهِيَ القَلْبُ». فيهِ إشارةٌ إلى أنَّ صلاحَ حركاتِ العبدِ بجوارحِه واجتنابِه للمحرَّماتِ، واتِّقائِه للشُّبهاتِ بحسبِ صلاح حركةِ قلبِه، فإِنْ كَانَ قَلْبُهُ سَلَيًا لَيْسَ فَيْهِ إِلَّا مَحْبَةُ اللهِ وَمُحَبَّةُ مَا يُحَبُّهُ اللهُ، وخشيةُ اللهِ وخشيةُ الوقوع فيها يَكرهُه؛ صلَحَت حركاتُ الجوارحِ كلِّها، ونَشَأَ عَن ذلكَ اجتنابُ المحرَّماتِ كلُّها وتَوقِّي الشُّبهاتِ؛ حذرًا مِن الوقوع في المحرَّماتِ، وإن كانَ القلبُ فاسدًا قدِ استَولَى عليهِ اتِّباعُ هواهُ وطلبُ ما يُحبُّه ولو كرهَه اللهُ؛ فسَدَت حرَكاتُ الجوارح كلُّها، وانبَعثَتْ إلى كلِّ المعاصِي والمشتبِهاتِ بحسبِ اتِّباع هوَى القلبِ؛ ولِهذا يُقالُ: القلبُ ملكُ الأَعضاءِ، وبَقيةُ الأعضاءِ جنودُه، وهُم معَ هذا جنودٌ طائعونَ له مُنبَعِثون في طاعتِه وتنفيذِ أوامرِه، لا يُخالفونَه في شيءٍ مِن ذلكَ، فإِنْ كانَ الملكُ صالحًا كانَت هذهِ الجنودُ صالحةً، وإِنْ كانَ فاسدًا كانت جنودُه بهذهِ المثابةِ فاسدةً، و لا يَنفعُ عندَ اللهِ إلَّا القلبُ السليمُ، كما قالَ اللهُ تَعالى ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبِ سَلِيمٍ ﴾ [الشعراء:٨٨-٨٩]، وكانَ النبيُّ ﷺ يَقُولُ في دعائِه: «أَسْأَلُكَ

قَلْبًا سَلِيمًا»، فالقلبُ السليمُ هوَ السالمُ منَ الآفاتِ والمكروهاتِ كلِّها، وهوَ القلبُ الَّذي ليسَ فيهِ سِوَى محبَّةِ اللهِ وما يُحبُّه اللهُ، وخشيةِ اللهِ وخشيةِ ما يُباعدُ عنهُ.

وفي (مسنَد الإمامِ أحمدَ) عَن أنسٍ، عنِ النبيِّ ﷺ أنَّه قالَ: «لَا يَسْتَقِيمُ إِيمَانُ عَبْدٍ حَتَّى يَسْتَقِيمَ قَلْبُهُ». والمرادُ باستقامةِ إيهانِه استقامةُ أعمالِ جوارحِه؛ فإنَّ أعمالَ الجوارح لا تَستقيمُ إلَّا باستقامةِ القلبِ. ومَعنى استقامةِ القلبِ أن يَكونَ مُمتلئًا مِن محبةِ اللهِ ومحبةِ طاعتِه وكراهةِ معصيتِه، قالَ الحسنُ لرجلِ: داوِ قلبَك، فإنَّ حاجةَ اللهِ إلى العبادِ صلاحُ قلوبِهم. يَعني أنَّ مرادَه مِنهم ومَطلوبَه صلاحُ قلوبهم، فلا صلاحَ للقلوب حتَّى تَستقرَّ فيها معرفةُ اللهِ وعظمتُه ومحبَّتُه وخشيتُه ومهابتُه ورجاؤُه والتوكُّلُ عليهِ، وتَمتلئ مِن ذلكَ، وهذا هوَ حقيقةُ التوحيدِ؛ وهوَ معنَى (لا إلهَ إِلَّا اللهُ)، فلا صلاحَ للقلوبِ حتَّى يَكُونَ إِلهُها الَّذي تَأَلُّهُه وتَعرفُه وتُحبُّه وتَخشاهُ هُوَ اللهَ وحدَه لا شريكَ لهُ، ولو كانَ في السمواتِ والأرض إلهُ يُؤلهُ سِوَى اللهِ لفسَدَت بذلكَ السمواتُ والأرضُ، كما قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَأَةُ إِلَّا ٱللهُ لَفَسَدَتًا ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فعُلمَ بذلكَ أنَّه لا صلاحَ للعالَم العُلويِّ والسُّفليِّ معًا حتَّى تَكُونَ حركاتُ أهلهِا كلُّها للهِ، وحركاتُ الجسدِ تابعةٌ لحركاتِ القلب وإرادتِه، فإِنْ كَانَت حركتُه وإرادتُه للهِ وحدَه فقَدْ صلحَ وصلَحَت حركاتُ الجسدِ كلُّه، وإن كانت حركةُ القلبِ وإرادتُه لغيرِ اللهِ تعالى فسَدَ وفسَدَت حركاتُ الجسدِ بحسب فسادِ حركةِ القلبِ، ورَوَى الليثُ عَن مجاهدٍ في قولِه تَعالى: ﴿ أَلَّا تُشَرِّكُوا بِدِ - شَيَّتًا ﴾ [الأنعام:١٥١] قال: لا تُحِبُّوا غيري.

التعليق

معلومٌ أنَّ الإرادةَ والحركةَ تَتبعُ المحبةَ حتَّى إنَّ ابنَ القيِّمِ رَحَمُهُ اللهُ في كتابِه (روضة المُحبِّين) (۱) قالَ: إنَّ كلَّ شيءٍ يَدورُ على المحبَّةِ. فلا يُمكنُ للإنسانِ أن يَفعلَ ما يُؤمرُ بِه، ولا يَتركَ ما يُنهَى عنهُ إلَّا لمحبةِ اللهِ عَرَّقَ بَلَّ فكلُّ الإراداتِ تابعةٌ للمحبَّةِ، وإذا كانَ كذلكَ فإنَّنا نقولُ: إذا تَحرَّكَ القلبُ نحوَ اللهِ عَرَّقَ بَلَ وأحبَّ اللهَ فلا بدَّ أَنْ تَصلُحَ إراداتُه، وإذا صلَحَت إراداتُه صلَحَت جوارحُه.

وأمَّا تمثيلُ المؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ القلبَ بأنَّه كالملكِ المُطاعِ، فقَدْ سبقَ لَنا في شرحِ الحديثِ أنَّ هذا أنقصُ مِمَّا قالَه الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلاَ وَالسَّلامُ؛ لأنَّ النبيَّ عَلَيْهِ قالَ: «إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ»، وصلاحُ المَلكِ قد لا يَستلزمُ صلاحَ الرعيَّةِ.

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وفي (صَحيح الحاكِم) عن عائشة عن النبي ﷺ أنّه قال: «الشّرْكُ أَخْفَى مِنْ دَبِيبِ الذّرِّ عَلَى الصَّفَا فِي اللّيْلَةِ الظّلْمَاءِ، وَأَدْنَاهُ أَنْ تُحِبَّ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الجَوْدِ، وَأَنْ تُبِيبِ الذّرِّ عَلَى الصَّفَا فِي اللّيْلَةِ الظّلْمَاءِ، وَأَدْنَاهُ أَنْ تُحِبَّ عَلَى شَيْءٍ مِنَ العَدْلِ»، وهل الدِّينُ إلّا الحبُّ والبغض، قالَ اللهُ عَنَقِبَلَ: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُجَبُونَ اللهُ عَنَقِبَلَ: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُجَبُونَ اللهَ عَلَى أَنَّ عَبَّةَ مَا يَكُوهُ الله، وبغض مَا يُحبُّهُ مَتَابِعةٌ للهوى، والموالاةُ على ذلك، والمعاداةُ عليهِ من الشّركِ الخفيّ، ويدلُّ على ذلك قولُه: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُجِبُونَ اللهَ فَاتَبِعُونِ يُحْبِبَكُمُ الله ﴾ وهول إلى الله على أنّ المحبة لا تَتمُّ بدونِ الطاعةِ الله على على أنّ المحبة لا تَتمُّ بدونِ الطاعةِ الله علامة الصّدقِ في محبتِه اتّباعَ رسولِهِ، فدلً على أنّ المحبة لا تَتمُّ بدونِ الطاعةِ

⁽١)روضة المحبين (ص:١١، وما بعدها).

والموافقة، قالَ الحسنُ: قالَ أصحابُ النبيِّ عَلَيْهِ يا رسولَ اللهِ، إنَّا نُحبُّ ربَّنا حبًّا شديدًا. فأحبَّ اللهُ أن يَجعلَ لحبِّه عَلَمًا فأنزلَ اللهُ هذهِ الآيةَ: ﴿ قُلَ إِن كُنتُمْ تُجبُونَ اللهَ فَاتَبِعُونِ يُخبِبَكُمُ اللهُ أن يُجعلَ لحبِّه عَلَمًا فأنزلَ اللهُ هذهِ الآيةَ: ﴿ قُلَ إِن كُنتُمْ تُجبُونَ اللهَ فَأَتَبِعُونِ يُخبِبَكُمُ اللهُ ﴾ [الأنعام: ٣١]، ومِن هُنا قالَ الحسنُ: اعلَمْ أنَّكُ لن تُحبَّ اللهَ حتَّى تُحبَّ طاعتَه. وسُئلَ ذو النونِ: متى أُحبُّ ربِّي؟ قالَ: إذا كانَ ما يُبغضُه عندك أمرَّ من الصبرِ. وقالَ بِشرُ بنُ السَّريِّ: ليسَ مِن أعلامِ الحبِّ أن تُحبُّ ما يُبغضُه حبيبُك.

التعليق

وفي ذلكَ يَقُولُ ابنُ القيِّمِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أَتُّحِبُّ أَعْدَاءَ الْحَبِيبِ وَتَدَّعي حُبًّا لَهُ، ما ذاكَ في إِمْكانِ (١)

فلا يُمكنُ للإنسانِ أن يَدَّعيَ أنَّه يُحبُّ اللهَ وهو يُحبُّ أعداءَ اللهِ، هذا مُستحيلٌ.

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقالَ أبو يَعقوبَ النهرجوريُّ: كلُّ مَنِ ادَّعَى محبَّةَ اللهِ عَرَّفَ وَلم يُوافِقِ اللهَ في أمرِه فدَعواهُ باطلةٌ. وقالَ رُويْمُ: المحبَّةُ: الموافقةُ في كلِّ الأحوالِ. وقالَ يَحيى بنُ معاذِ: ليسَ بصادقٍ مَنِ ادَّعى محبَّةَ اللهِ ولم يَحفظُ حدودَه. وعَن بعضِ السلفِ قالَ: قرأتُ في الكتبِ السالفةِ: مَن أحبَّ اللهَ لم يَكُن عندَه شيءٌ آثرُ مِن رضاهُ، ومَن أحبَّ قرأتُ في الكتبِ السالفةِ: مَن أحبَّ اللهَ لم يَكُن عندَه شيءٌ آثرُ مِن رضاهُ، ومَن أحبَّ

⁽١) الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (النونية) (ص:٧٥٢).

الدُّنيا لم يَكُن عندَه شيءٌ آثرُ مِن هوَى نفسِه. وفي السُّننِ عنِ النبيِّ عَلَيْهُ أَنَّه قَالَ:

«مَنْ أَعْطَى للهِ وَمَنَعَ للهِ، وَأَحَبَّ للهِ وَأَبْغَضَ للهِ فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الإِيمَانَ». ومعنى هذا أنَّ حركاتِ القلبِ والجوارحِ إذا كانت كلُّها للهِ فقدْ كمَلَ إيهانُ العبدِ بذلك ظاهرًا وباطنًا، ويَلزمُ مِن صلاحِ حركاتِ القلبِ صلاحُ حركاتِ الجوارحِ، فإذا كانَ القلبُ صالحًا ليسَ فيهِ إلَّا إرادةُ اللهِ وإرادةُ ما يُريدُه لم تَنبعِثِ الجوارحُ إلَّا فيها يُريدُه اللهُ، فسارعَتْ إلى ما فيهِ رضاهُ، وكفَّتْ عمَّا يَكرهُه وعمَّا يَخشَى أن يَكونَ يُريدُه اللهُ، فسارعَتْ إلى ما فيهِ رضاهُ، وكفَّتْ عمَّا يَكرهُه وعمَّا يَخشَى أن يَكونَ مَا يَكرهُه وإن لم يَتيقَّنْ ذلكَ. قالَ الحسنُ: ما نظَرْت ببصري، ولا نطقت بلِساني، ولا بطَشت بيدي، ولا لهَوْت على قدم حتَّى أنظرَ: على طاعةٍ أو على معصيةٍ؟ فإن كانت معصيةً تَأخَّرْت. وقالَ محمدُ بنُ الفضلِ البَلخيُّ: عا خطوة لغير اللهِ عَنْ عَبَلَ.

التعليق

فصاروا مثلَ هؤلاءِ فيها يَقولونَ عَن أنفسِهم، وقد يَقولُ قائلٌ: أليسَ في هذا تزكيةٌ للنفسِ؟ فيُقالُ: الأعهالُ بالنَّيَّاتِ، والقومُ لم يُريدوا أن يُزكُّوا أنفسَهم عندَ الناسِ، فأهمُّ شيءٍ أن تَكونَ أنفسُهم زكيَّةً عندَ اللهِ، لكِنْ يَقولونَ بمثلِ هذا ليَقتديَ الناسُ بهِم، هذا ما نَظنُّه فيهِم، وليسَ قصدُهم أن يُمتدَحوا عندَ الناسِ وأن يُزكُّوا أنفسَهم؛ لأنَّ هذا لا يُمكنُ أن يَقعَ مِن مثلِ هؤلاءِ الأخيارِ.

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقيلَ لداودَ الطائيِّ: لـو تَنحَّيْت منَ الظـلِّ إلى الشمسِ! فقالَ: هذه خُطَّى لا أُدري كيفَ تُكتبُ.

التعليق

هذا مِن بابِ المبالغةِ، فنقولُ: لو أنّه تَنحَّى منَ الظلِّ إلى الشمسِ في أيّامِ الشتاءِ لعلِمْنا ماذا تُكتبُ، فإنّها تُكتبُ حسنةً؛ لأنّه أرادَ بذلكَ الرِّفقَ في نفسِه، والرِّفقُ في النفسِ لا شكَّ أنّه خيرٌ، وأنّه مِمَّا جاءَت بهِ الشريعةُ: «إِنَّ لِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا»(۱)، فهوَ رَحَمَهُ اللهُ مِن بابِ المبالغةِ في أنّه لا يَفعلُ حتَّى الشيءَ المعلومَ حُسنُه حتَّى يَعرفَ كيفَ يُكتبُ.

.....

قَالَ ابنُ رَجبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فهؤلاءِ القومُ لمَّا صلَحَت قلوبُهم فلَمْ يَبقَ فيها إرادةٌ لغيرِ اللهِ عَرَّفَجَلَّ صلَحَت جوارحُهم فلَمْ يَبقَ فيها إرادةٌ لغيرِ اللهِ عَرَّفَجَلَّ وبها فيهِ رضاهُ، واللهُ تَعالى أعلمُ.

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب ما يؤمر به من القصد في الصلاة، رقم (١٣٦٩)، وأحمد (٢/ ٢٦٨) من حديث عائشة رَضِّ اللهُ عَنْهُ قاله النبي لعثمان بن مظعون رَضَّ اللهُ عَنْهُ. وصححه الألباني في "صحيح أبي داود» (١٢٣٩)، وفي "الصحيحة» (٣٩٤). وأخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع، ولم ير عليه قضاء إذا كان أوفق له، رقم (١٩٦٨)، من قول سلمان لأبي الدرداء رضي النبي عَنْهُ وأقره النبي عَنْهُ.

التعليق

اعلَمْ أَنَّ هذا الحديثَ: «أَلَا وَإِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً»، يَردُّ على أولئكِ الأقوامِ اللَّذينَ إذا نَهيتَهم عَن معصيةٍ قالوا: التَّقوَى هاهُنا، وأشاروا إلى صدورِهم؛ لأنَّ النبيَّ عَلِيْ قالَ: «التَّقُوى هَاهُنا» (۱)، وأشارَ إلى صدرِه فنقولُ لهم: لو كانَ ما هاهُنا مُتَقيًا لاَتَقى الظاهرَ؛ لأنَّ النبيَ عَلِيْ يَقولُ: «إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ»، ففسادُ الظاهرِ يَدلُّ على فسادِ الباطنِ، وأمَّا صلاحُ الظاهرِ فلا يَدلُّ على صلاحِ الباطنِ؛ لأنَّ هذا قد يَقعُ منَ المنافقِ يُصلحُ ظاهرَه، لكِنَّ باطنَه خبيثُ.

١٤٧٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِكَ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، وَالدِّينَارِ، وَالدِّينَةِ، إِنْ أَعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢).

قولُهُ عَلَيْهِ: «تَعِسَ» أي: هَلَكَ وشَقِيَ وخابَ وخَسِرَ، «عَبْدُ الدِّينَارِ»: هو السِّكَةُ المضروبةُ منَ الفضَّةِ و«الْقَطِيفَةِ»: المضروبةُ منَ الفضَّةِ و«الْقَطِيفَةِ»: الفراش، ومعنى عَبَدَها فَسَرَهُ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ باللازم، فَقالَ: «إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ» ولذلك صارَ عَبْدًا لها؛ لأنَّ هذه الأشياءَ مَلكَتْهُ، يَرْضى بحصولِها، ويَغْضَبُ بفَواتِها، فصارَ عَبْدًا ذليلًا لها، هذا مِن وجُهٍ.

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله، رقم (۲۰٦٤) من حديث أبي هريرة رَضِّالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله، رقم (٢٨٨٧).

وجه ٚآخَرُ: أنَّ هذه الأشياءَ الثَّلاثة، وقد جاءَ في لفظٍ أوْسَعَ مِن هذا أنَّها أربعة (١) هذه الأشياءُ مَلكت قَلْبَهُ، واسْتَوْلَتْ عليه، حتى كانتْ هي فكرَهُ وعقلَهُ وإرادتَهُ، وهذا هو حقيقةُ العُبوديَّةِ.

فصارتِ العُبوديَّةُ مِن وجْهينِ:

الوجْهُ الأوَّلُ: أَنَّهُ قد ذلَّ لها، بحيث يَكونُ رضاهُ وغَضَبُهُ تبعًا لِحُصولِها أَو عَدَمِهِ.

الوجْهُ الثَّاني: أنَّهَا مَلَكَتْ قلبَهُ، بحيث تكونُ هي فِكْرُهُ وتفكيرُهُ وعَقْلُهُ وحَقْلُهُ وحَقْلُهُ وحَدَاتُهُ، لا يَسْعى إلا لها، ولا يَتَوَقَّفُ عن السَّعْي إلا لها.

وليس المَعْنى أنَّ الرَّجُلَ يَنْصِبُ الدِّينارَ ويَسْجُدُ له، أو يَرْكَعُ له، فإنَّ النَّبِيَّ ﷺ اللهِ يُرِدُ هذا.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

الله على الله من كانت هِمَّتُهُ الدُّنْيا يَرْضى لِحُصولِها ويَغْضَبُ لفَواتِها فإنَّهُ خاسرٌ؛ ويشهدُ لهذا قولُهُ تَعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا نُلْهِكُو اَمُولُكُمْ وَلَا أَوْلَدُكُمْ عَالَى الله عَلَى الله عَل

٢- فيه دليلٌ على أنَّهُ يَنْبغي للإنسانِ أن يُخْرِجَ الدُّنْيا مِن قلبِهِ قبلَ أنْ تَخْرُجَ
 مِن يدِهِ ؛ حتى لا يَكونَ عَبدًا ذَليلًا لها.

⁽١) الرابعة: «الخميصة»، وهي عند البخاري.

٣- الإشارةُ إلى أنَّ مَن تَعلَّقَ بشيءٍ تَعَلُّقًا تامًّا صارَ له مثلَ العبدِ؛ ولذلك نَجِدُ العُشَاقَ يفخرونَ أنْ يُوصَفوا بأنَّهم عَبيدٌ لَمنْ عَشقوهُم، كما قيلَ^(۱):

لَا تَدْعُنِي إِلَّا بِيَاعَبْدَهَا فَإِنَّهُ أَشْرَف أَسْمَائِي وَذَلَكُ لأَنَّهُ يَتَلَذَّذُ بكونِهِ رَقيقًا لها والعياذُ باللهِ.

٤- أَنَّهُ يَنْبغي للإنْسانِ أَنْ يَكُونَ رضاهُ في ما يُرْضِي اللهَ وَسَخَطُهُ في ما يُسْخِطُ
 الله ؟ لا أَنْ يَكُونَ ذلك تَبَعًا للدُّنْيا ؟ لأَنَّ الدُّنْيا فانيةٌ.

إِذَنْ: فالحديثُ هنا مِن بابِ الزُّهْدِ والوَرَعِ جميعًا، وهذا هو الظاهرُ؛ لأنَّ تَرْكَ ما يَضُرُّ وَرَعٌ، وتَرْكَ ما لا يَنْفَعُ زُهْدٌ.

....

١٤٧٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضَالِتُهُ عَنَا اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ بِمَنْكِبِي، فَقَالَ: اللهِ عَلَيْهِ بِمَنْكِبِي، فَقَالَ: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ» وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: «إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ المَسَاءَ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِسَقَمِكَ، فَلَا تَنْتَظِرِ المَسَاءَ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِسَقَمِكَ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ لِسَقَمِكَ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمُوتِكَ الْبُخَارِيُّ (١٠).

الشَّرحُ

قولُهُ رَضَالِتَهُ عَنْهُ: «مَنْكِبِي»؛ المَنْكِبُ: طرفُ الكَتِفِ، ولكلِّ إنسانٍ مَنْكِبانِ، وأخَذَ بمَنْكِبَيْهِ: كَأَنَّهُ أَمَامَهُ فأَمْسَكَ بهما؛ وذلك مِن أَجْلِ أَنْ يَنْتَبِهَ بِمَا يُلْقى إليه.

⁽۱) البيت غير منسوب، وانظره في الرسالة القشيرية (۲/ ٣٥٠)، وتفسير القرطبي (۱/ ٢٣٢)، وتفسير ابن كثير (۱/ ١٣٦).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب قول النبي على: «كن في الدنيا كأنك غريب»، رقم (٦٤١٦).

قولُهُ عَلَيْ الدُّنيا كَالغريب، والغريب، أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ»: أوصاهُ في هذه الوَصِيَّةِ: الْ يَكُونَ في الدُّنيا كالغريب، والغريب؛ هو مَنْ أقامَ في غير وطنِه، ومعلومٌ أنَّ مَنْ أقامَ في غير وطنِه، ومعلومٌ أنَّ مَنْ أقامَ في غير وطنِه لا تَتِمُّ له الرَّاحةُ، بل هو قَلِقٌ؛ لأَنَّهُ يَخْرُجُ إلى السُّوقِ، إلى المسجِدِ، وهنلا فلا يَرى أحدًا يَعْرِفُهُ؛ لأَنَّهُ غريبٌ، «أَوْ عَابرُ سَبيلٍ»: وهذا أشدُّ، فعابرُ السَّبيلِ مثلًا فلا يَرى أحدًا يَعْرِفُهُ؛ لأَنَّهُ غريبٌ، «أَوْ عَابرُ سَبيلٍ»: وهذا أشدُّ، فعابرُ السَّبيلِ ليس له إقامةٌ، فهكذا تكونُ في الدُّنيا، وهو إشارةٌ إلى أنَّ الإنسانَ يَنْبغي أنْ يَبْتَعِدَ عن أهلِ الدُّنيا، وأن يَكونَ بينهم كالغريب، أو كرَجُلٍ عابِرِ سبيلٍ، لا يريدُ المُكثَ، وهما يُنْسَبُ للشَّافعيِّ (۱).

وَسِيقَ إِلَيْنا عَذْبُها وَعَذَابُها كَمَا لَاحَ فِي ظَهْرِ الفَلاةِ سَرابُها وإِنْ تَجْتَذِبُها نَازَعَتْكَ كِلابُها

وَمَنْ يَذُقِ اللَّهُ نَيا فَا إِنِّي طَعِمْتُها فَلَا فَا إِنِّي طَعِمْتُها فَلَلْمُ أَرَهَا إِلَّا غُرُورًا وبَاطِلًا فَإِنْ تَخْتَنِبُهَا كُنْتَ سِلْمًا لِأَهْلِها

وقولُهُ: «فإنْ تَجْتَنِبْها كنتَ سِلُمَا لأَهْلِها» هو محطُّ الفائدةِ. وهذا حقُّ، إنِ اجْتَنَبْتَها اجْتَنَبْتَها اجْتَنَبْكَ النَّاسُ، وليس بينك وبينهم علاقة، وإنْ تَجْتَذِبْها فلن تَأْتِيكَ سَهْلةً، بل ستُنازِعُكَ فيها كِلابُها، فوصيَّةُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هذه مِن أحسنِ الوَصايا.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - حرصُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ على الوَصِيَّةِ فيما يَنْفَعُ.

٢- أنَّ النَّبِيَ عَلَيْ يَسْتَعْمِلُ ما فيه تأكيدُ الخبرِ والالتفاتُ إليه؛ إمَّا بالقولِ وإمَّا بالفعلِ، ففي حديثِ النَّعمانِ بنِ بَشيرٍ رَضَائِلَةُ عَنْهُا استَعْمَلَ القولَ: «ألا، ألا، ألا»،

⁽١) ديوان الشافعي (ص:٨٢)، وانظر: الدر الفريد للمستعصمي (٢/ ٦٤).

وأمَّا هنا فاسْتَعْمَلَ الفعلَ، والنَّبِيُّ عَلَيْهِ يستعملُ ما يَحْصُلُ به الانْتِباهُ، إمَّا بمثلِ هذا، وإمَّا بأنْ يُمْسِكَ بيدِ الرَّجُلِ بين كَفَّيْهِ، كها فَعَلَ مع عبدِ اللهِ بن مَسْعودٍ رَضَالِلَهُ عَنهُ حين عَلَّمَهُ التَّشَهُّدَ، أَمْسَكَ بيدِهِ ووضَعَها بين كَفَّيْهِ، وجَعَلَ يُعَلِّمُهُ "، فإذا استَعْمَلْتَ عَلَّمَهُ التَّشَهُّدَ، أَمْسَكَ بيدِهِ ووضَعَها بين كَفَّيْهِ، وجَعَلَ يُعَلِّمُهُ "، فإذا استَعْمَلْتَ الأساليبَ التي تُوجِبُ أَنْ يَرْعى الإنسانُ انْتباهَهُ، فإنَّ هذا منَ الهدي النَّبويِّ.

٣- أَنْ لا يَرْكَنَ إِلَى الدُّنْيا وأَنْ لا يَتَّخِذَها مَحَلَّ إِقَامَةٍ؛ يقولُ ﷺ: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ» يعني: قَلِقًا لست مُسْتَأْنِسًا، «أَوْ عَابِرُ سَبِيلِ».

٤- أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَم يَأْمُوْ أَنْ نَجْتَنِبَ الدُّنْيا كُلَّها؛ إِنَّما أَمَرَ أَنْ نكونَ منها بمنزلةِ الغريبِ الذي لا يَأْخُذُ إلا ما اضْطُرَّ إليه، أو عابرِ السَّبيلِ، وهكذا يَنْبغي لنا أَنْ لا نَجْعَلَ الدُّنْيا أكبرَ هَمِّنا؛ لأَنَّنا إِنْ جَعَلْناها أكبرَ هَمِّنا فإنَّها تَفُوتُنا هي والأُخْرى، وإنْ جَعَلْناها عَوْنًا ها عَوْنًا على الطَّاعة صارَتْ هي لنا والأُخْرى أيضًا.

ولقد سَمِعْتُ كَلامًا لبعضِ العُلَماءِ، يقولُ: «اجْعَلِ المالَ لك كالحِمارِ الذي تَرْكَبُهُ، أو كالخلاءِ الذي تَقْضي فيه حاجَتَكَ»، يعني: لا يُمِمَّك منها إلا ما تَقْضي به حاجتَكَ فقط.

قال: «وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ المَسَاءَ». أخذَهُ مِن وصيَّةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

فقولُهُ: «إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ» يعني: اعْمَلْ عَمَلَ الجَادِّ الذي يَسْتحضرُ أَنَّ أجلَهُ قد حَضَرَ؛ ليكونَ مُسْتَعِدًّا غايةَ الاسْتِعْدادِ، لا تَقُلْ: أَفْعَلُ هذا غدًا، فربَّما

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب الأخذ باليدين، رقم (٦٢٦٥)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٤٠٢/ ٥٩).

لا تُدْرِكُ غدًا، وفي الصَّباحِ لا تُؤَخِّرْ إلى المساءِ؛ لأنَّك ربَّما لا تُدْرِكُ المساءَ، وهذا أمْرٌ مُشاهَدٌ، فالإنْسانُ الحازمُ هو الذي يَنْتَهِزُ الفُرَصَ، ويَأْخُذُ بالجدِّ.

ويقولُ رَخَالِتَهُ عَنهُ: «وَخُذُ مِنْ صِحَّتِكَ لِسَقَمِكَ» وهذه كلمةُ حِكْمةٍ، فالإنسانُ الصَّحيحُ يسهلُ عليه العملُ وصَدْرُهُ مُنْشرحٌ، ونَفْسُهُ طَيِّبةٌ، والمريضُ بالعكسِ، يَضْعُبُ عليه العملُ؛ ولهذا قالَ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ لعِمْرانَ بنِ حُصَيْنٍ: «صَلِّ قاتِهًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى الجَنْبِ» (۱۱)، وكذلك أيضًا تضيقُ نفسُهُ ولا يَنْشِرحُ صَدْرُهُ ولا يَنْشِطُ؛ ولهذا تجدُ أحيانًا إذا أصابَكَ المرضُ تَودُّ أَنْ لا يُكلِّمَكَ أحدٌ منَ النَّاسِ، ولو أقْرَبَ النَّاسِ إليك.

فخذُ منَ الصِّحَةِ للمرضِ؛ حتى إذا أتاكَ المرضُ، فإذا أنت قد أَخَذْتَ بحظً وافرٍ منَ العملِ الصَّالِحِ في حالِ الصِّحَةِ، وأكبرُ مِن ذلك قالَ: «ومِن حَياتِكَ لَوْتِكَ» اللهُ أكبرُ، فالإنسانُ ما دامَ حيًّا فإنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَعْمَلَ، لكنْ إذا ماتَ انْقَطَعَ عملُهُ إلا مِن ثلاثةٍ: صدقةٍ جاريةٍ، أو عِلْمٍ يُنتَفعُ به، أو ولدٍ صالِحٍ يَدْعو له، فخذْ مِن حياتِكَ الآنَ ما دُمْتَ حيًّا لمَوْتِكَ؛ لأَنَّكُ سوف تَبْقى أَزْمانًا طَويلةً بعد الموتِ حياتِكَ الأَنْ ما دُمْتَ حيًّا فاعْمَلْ.

مِنْ فوائِدِ هذه الوَصِيَّةِ:

١ - الزُّهْدُ في الدُّنْيا؛ وأنَّ الإِنْسانَ لا يَتَّخِذُها مَوْطنًا؛ بل مَعْبَرًا، أو دارَ وحْشةٍ؛ لقولِهِ: «كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ».

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصلاة، باب إذا لم يطق قاعدا صلى على جنب، رقم (١١١٧)، من حديث عمران بن حصين رَضِيَالِلَّهُ عَنْهُ.

٢- الاعْتِبارُ بهذه الوَصِيَّةِ؛ ﴿إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ اللَسَاءَ».

٣- أنَّ الإنسانَ الحازمَ الذي يَغْتَنمُ الفُرَصَ يَأْخُذُ مِنَ الصِّحَةِ للمَرضِ ومنَ الحياةِ للمَوْتِ؛ وكذلك أيضًا كها جاءَ في الحديثِ: «اغْتَنِمْ خُسًا قَبْلَ خُسٍ» ومنها: «الفَرَاغُ قَبْلَ الشُّغُلِ» (١)، فالإنسانُ ما دام مُتَفَرِّغًا فلْيَنْتَهِزِ الفُرْصةَ، ولْيَتَّخِذِ الفراغَ مَلُوءًا بالعملِ الصَّالِحِ قبلَ أَنْ يَنْشَغِلَ؛ ولهذا يُرْوى عن عُمَرَ بنِ الخطَّابِ رَضَالِكُ عَنْهُ مَلُوءًا بالعملِ الصَّالِحِ قبلَ أَنْ يَنْشَغِلَ؛ ولهذا يُرْوى عن عُمَرَ بنِ الخطَّابِ رَضَالِكُ عَنْهُ اللهُ قالَ: «تَفَقَهوا قبلَ أَنْ تُسَوَّدُوا» (١) أي: قبلَ أَنْ تُتَخذوا سادةً؛ لأنَّ الإنسانَ إذا كانَ منَ السَّاداتِ وسُوِّدَ وصارَ مَرْجعًا للناسِ انْشَغَلَ.

وسمعتُ أحدَ الإِخْوةِ يقولُ: أنت لنَفْسِكَ ما لم تُعْرَفْ، فإذا عُرِفْتَ كنتَ لغَيْرِكَ، هذا صحيحٌ؛ ولهذا تجدُ الإِنْسانَ في أوّلِ حياتِهِ وفي غفلةِ النَّاسِ عنه عنده أوقاتٌ يستطيعُ أنْ يُراجِعَ، أو أنْ يَزورَ قَريبًا، أو يَعودَ مَريضًا، لكنْ إذا عَرَفَهُ النَّاسُ انْكَبَّتِ الحوائجُ عليه، كلَّ يحتاجُهُ مِن جهةٍ، وحينئذٍ يَنْشغلُ عها كانَ قادرًا عليه بالأمْس.

*. @ **-

⁽١) أخرجه الحاكم (٢/٦/٤)، والبيهقي في الشعب رقم (٩٧٦٧)، من حديث ابن عباس رَضَاًلِلَهُ عَنْهُا.

وأخرجه ابن المبارك في الزهد (١/ ٢، رقم ٢)، وابن أبي شيبة في المصنف رقم (٣٥٤٦٠)، والنسائي في الكبرى رقم (١١٨٣٢)، من حديث عمرو بن ميمون مرسلا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب الاغتباط في العلم، (١/ ٢٥)، معلقا، ووصله ابن أبي شيبة في المصنف رقم (٢٦٦٤٠)، والدارمي رقم (٢٥٦)، والبيهقي في شعب الإيمان رقم (١٥٤٩).

١٤٨٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضَيَ اللَّهُ عَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «مَنْ تَشَبَّهُ بِقَوْمٍ، فَهُوَ مِنْهُمْ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْهِ: «مَنْ تَشَبَّهُ بِقَوْمٍ» أي: أتى ما يَكونُ به مُشابِهًا لهم، وذلك أنْ يَفْعَلَ شيئًا مِن خَصائِصِهم، والتَّشَبُّهُ يَكونُ بالعقيدةِ، ويكونُ بالعِبادةِ، وباللِّباسِ، وبالحُلِيِّ، ويكونُ بالعِبادةِ، وباللِّباسِ، وبالحُلِيِّ، ويكونُ بالعاداتِ، فالحديثُ عامٌّ، وإذا كانَ عامًّا فيَنْزِلُ قولُهُ عَلَيْهِ: «فَهُوَ مِنْهُمْ» على ما تَقْتضيهِ الأَدِلَّةُ الأُخْرى.

فمثلًا: مَنْ تَشَبَّهَ بقومٍ في العقيدةِ فهو منهم، يعني يعتقدُ ما يَعْتقدونَ، سواءً فيها يتعلَّقُ بالعِبادةِ، أو بالرُّبوبيَّةِ، أو بالأسْهاءِ والصِّفاتِ، هو منهم حتى لو نفى أنْ يكونَ منهم، فنقولُ له: أنت منهم.

ومَنْ تَشَبَّهَ بهم في العِبادةِ فهو منهم؛ لو أنَّ الإنْسانَ تَشَبَّهَ بأصحابِ الطُّرُقِ في عِباداتِهم، وقالَ: أنا مِن أهلِ السُّنَّةِ، نعوذُ باللهِ منَ البِدْعةِ، وهو يفعلُ في العِبادةِ ما يَفْعَلُهُ أهلُ الطُّرُقِ، فلا يُقْبَلُ؛ وهو منهم.

ومَنْ تَشَبَّهَ بهم في العاداتِ فهو منهم؛ ولا سيَّما إنْ نهى الشرعُ عن ذلك بعينِهِ، مثلُ إنسانٍ تَشَبَّهَ بالكُفَّارِ في الأكْلِ باليسارِ؛ لأَنَّهُ يوجَدُ الآنَ أُناسٌ يَرَوْنَ أَنَّ الأَكْلَ باليسارِ وَقَدُّمُ الْمُتَحَضِّرةُ على زَعْمِهِ، فهو حضارةٌ وتَقَدُّمُ، باليسارِ تَقَدُّمٌ وحضارةٌ وتَقَدُّمُ المُتَحَضِّرةُ على زَعْمِهِ، فهو حضارةٌ وتَقَدُّمٌ، فهذا يَكونُ منهم.

⁽۱) أخرجه أحمد (۲/ ٥٠)، وأبو داود: كتاب اللباس، باب لبس الشهرة، رقم (٤٠٣١)، من حديث ابن عمر رَضِّالِلَّهُ عَنْهُا.

ومَن تَشَبَّهَ بهم في اللِّباسِ، وصارَ يَلْبَسُ مثلَ لباسِ الكُفَّارِ، نقولُ: هو منهم. المهمُّ: إذا تَشَبَّهُ بهم، والتَّشَبُّهُ أَنْ يَفْعلَ ما كانَ مُخْتصًّا بِالْمَتَشَبَّهِ به، أمَّا ما كانَ مُشْتَركًا فلا تَشَبُّهُ به، لكنْ ما كانَ مُخْتَصًّا به.

ثم قولُهُ عَلَيْهِ الصَّلاَهُ وَالسَّلامُ: "فَهُوَ مِنْهُمْ "هل المَعْنى أَنَّهُ يَكُونُ كَافرًا؟ نقولُ: هو على حَسَبِ الشَّبَهِ، أي: حَسَبَ ما تَشَبَّهَ به، فإذا قُلْنا: تَشَبَّهَ بهم في لِباسِهم مثلًا، هل يَكُونُ مِثْلَهم في الكُفْرِ؟ أو هو مِثْلُهُم فيها تَشَبَّهَ بهم فيه؟ الجوابُ: الثَّاني، لكنْ قد يُكُونُ مِثْلَهم في الكُفْرِ؟ أو هو مِثْلُهُم فيها تَشَبَّهَ بهم فيه؟ الجوابُ: الثَّاني، لكنْ قد يُقالُ: إنَّ قـولَهُ عَيَيَةٍ: "فَهُو مِنْهُمْ " يعني: يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ منهم؛ لأنَّ التَّشَبُّهُ بهم في النَّالِ وعلى هذا فيكونَ منهم " باعتبارِ المآلِ، في النَّالِ التَّشَبُّهُ بهم في الباطِنِ، وعلى هذا فيكونُ "منهم" باعتبارِ المآلِ، لا باعْتبارِ الحَالِ.

وإذا قُلْنا: إنَّهُ منهم في هذه الخصلةِ التي تَشَبَّهَ بها، فهو باعتبارِ الحالِ.

أُمَّا إذا قُلْنا: «فهو منهم» أي: أنَّ التَّشَبُّهَ بالظَّاهِرِ يُؤَدِّي إلى التَّشَبُّهِ في الباطِنِ، فهذا يُفَسِّرُ قولَهُ: «فهو منهم» في المآلِ.

ولا شكَّ أنَّ التَّشَبُّهَ بالقومِ يُؤَدِّي إلى مَحَبَّتِهم وتَعْظيمِهم والرُّكونِ إليهم، وهذا قد يَجُرُّ المرءَ إلى أنْ يَتَشَبَّهَ بهم حتى في العِبادةِ.

فإنْ قيلَ: أوردَ بعْضُهم على مسألةِ لُبْسِ البنطالِ في البلادِ التي عُرِفَ فيها ذلك، وقالَ هذا: لا يجوزُ؛ لأنَّهُ لباسُ الكُفَّارِ في الأصلِ، فهل إذا تَشَبَّهَ بعضُ المُسْلِمينَ بهم، وعمَّ ذلك الفعل، أيكونُ حُجَّةً على أنْ يَلْبَسَهُ المسلمونَ، فكيف يُرَدُّ عليهم؟

قُلْنا: نَرُدُّ عليهم بأنَّ الرَّسولَ عَلَيْ يقولُ: «مَنْ تَشَبَّهُ بِقَوْمٍ»، وهذا الآنَ حَسَبَ

الواقع صارَ لِباسًا للجَميع، وليس خاصًّا بالكُفَّارِ، وقد نصَّ على هذا في (فتحِ الباري) (١) ، ونقلَهُ أيضا عن مالِكِ رَحِمَهُ اللَّهُ اللَّهُ الكَنْ يَبْقى النظرُ في البنطلونِ، الباري) أنّهُ يَمْنَعُ مِن كَهَالِ الصَّلاةِ إذا كَانَ ضَيِّقًا، فنجدُ أحيانًا هؤلاءِ الذين يُصَلُّونَ في البنطلوناتِ نجدُهُ لا يَسْتَقِرُ في الجلوسِ، ولو استقرَّ لا نُشَقَّ اللِّباسُ.

فإنْ قيلَ: وإذا كانَ بعضُ النَّاسِ يَنْشُرُ في الجرائِدِ أنَّ الثوبَ ما له داعٍ، والأفضلُ أنْ يَلْبَسَ النَّاسُ البنطلونَ؟

قُلْنا: هذا ليس صَحيحًا، فالآنَ البنطلونُ بالنسبةِ للباسِ السُّعوديِّ شُهْرةٌ، ولا إنْسانًا مُخْتصًّا مثلًا يعملُ في المكائِنِ أو ما أشْبَهَ ذلك، وهو شُهْرةٌ لكنْ ليس فيه إشكال، ولكنْ أظنُّ في بعضِ البلادِ الأُخْرى يَكونُ لُبْسُ البنطلونِ عاديًّا، وأحيانًا يَكونُ هو الأصل، وقد يَكونُ لباسُ القميصِ عندهم شُهْرةٌ، وفي بعضِ البلادِ يَكونُ هذا وهذا، فلو لَبِسَ القميصَ لا يُعْتَبَرُ شُهْرةً لكثرةِ مَنْ يَلْبَسُهُ، وكذلك البنطلون، وقيل: إنَّ في بعضِ البُلدانِ مَنْ يَلْبَسُ القَميصَ يُنْظَرُ إليه أَنَّهُ مِن أهلِ الدِّينِ.

فإنْ قال قائلٌ: هَل يُقالُ: إنَّ لباسَ الدبلةِ عند عقدِ النَّكَاحِ هو الآخَرُ جائزٌ؟ الجوابُ: هذا لا يجوزُ؛ لأنَّ هذه الدبلةَ مَصْحوبةٌ بعقيدةٍ؛ ولهذا تجدُ بَعْضَهم يَكْتُبُ اسمَ زوجتِهِ في خاتمَهِ، والزَّوْجةُ تكتبُ اسمَ الزَّوجِ في خاتمَها، فهذا يُشْبِهُ التَّولَةَ، التي جَعَلها الرَّسولُ عَلَيْهِ منَ الشَّرْكِ(٢).

⁽١) فتح الباري (١٠/ ٢٧٥).

⁽٢) فتح الباري (١٠/ ٢٧٢).

⁽٣) أخرجه أحمد (١/ ٣٨١)، وأبو داود: كتاب الطب، باب في تعليق التهائم، رقم (٣٨٨٣)، وابن ماجه: كتاب الطب، باب تعليق التهائم، رقم (٣٥٣٠)، من حديث ابن مسعود رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

فلو صارتِ العادةُ مِن عُرْفِ المُسْلِمِينَ فهي ليست منَ التَّشَبُّهِ، إلا فيما يَتَعَلَّقُ بالعقيدةِ، كالدبلةِ، فهذه نَمْنَعُها؛ لأنَّها تُخِلُّ بالعقيدةِ؛ إذْ يَدَّعي الزوجُ الذي لَبِسَ الدبلةَ المكتوبَ عليها اسْمُ زَوْجتِهِ أنَّ هذا سببُ للاقترانِ، يعني: لبقاءِ الصِّلةِ بينها، وقد عَلِمْنا ذلك منَ الحُجَّاجِ، يكونُ عليهم لباسُ خواتِمَ منَ الذَّهبِ، إذا قُلْنا لأحَدِهِم: اخْلَعْها، فإنَّ بَعْضَهم يقولُ: ستَغْضَبُ زَوْجَتي، وبعْضُهم يقولُ: أَخْشَى أنْ يكونَ هذا سببًا للفراقِ، يعني هذا هو الصِّلةُ بينه وبينها، وهذا كُلُّهُ غَلَطٌ.

فإنْ قيلَ: الآنَ مَفْهومُ الدبلةِ تَغَيَّرَ، ولم يَعُدْ مسألةَ عَقيدةٍ، وفي بعضِ البُلْدانِ لا يَتَمَيَّزُ الرَّجُلُ المُتَزَوِّجُ عن غيرِ المُتَزَوِّجِ إلا بهذه، وكذلك المرأةُ، فإذا خَلَعَتِ الدبلة ظنَّ النَّاسُ أنَّها غيرُ مُتزوِّجةٍ وسَعَوْا في خِطْبَتِها، فتقول: لا أستطيعُ أنْ أَخْلَعَها مِن أجلِ هذا، يعني: لو خَلَعَتُها لأتى إليها الخاطبونَ وربَّها اخْتَطَفُوها مِن زَوْجِها.

قُلْنا: لو كانَ الأمرُ كذلك وما كانَ عندهم حلَّ إلا أنْ يَلْبَسوا الدبلة، فلا بَأْسَ ولكنْ في غيرِ الإصبعِ الذي يَتَّخِذُها الكُفَّارُ فيه، المهمُّ أنَّ هذه إشارةٌ إلى أنَّ هذا الرَّجُلَ أو هذه المرأة ذو زوج، وسَمِعْتُ أنَّ المرأة إذا كانتْ مُتَزَوِّجةً فإنَّما تَلْبَسُ الدبلة في اليسارِ، وإنْ كانتْ مُحْطوبةً فإنَّما تَلْبَسُها في اليُمْنى.

والحاصل: أنَّ لُبْسَ الدبلةِ إذا كانَ مَصْحوبًا بعقيدةٍ فيُنْهي عن ذلك، وإنْ لم تَكُنْ عقيدةً فهي خاتَمٌ يُلْبَسُ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - الحَتُّ على التَّشَبُّهِ بالصَّالحينَ؛ من قولِهِ ﷺ: «مَنْ تَشَبَّهُ بِقَوْمٍ، فَهُوَ مِنْهُمْ» ويتفرَّعُ على هذه الفائدةِ:

٢- الحَثُ على اتباع السَّلفِ الصَّالحِ؛ في العبادة والعقيدة والمَنْهجِ، وفي كُلِّ شَيْء ليكونَ الإنسانُ منهم، وهل يَتَشَبَّهُ الإنسانُ بهم فيها لا يَفْعلونَهُ على وجهِ التعبُّدِ، كهيئةِ المشي، وهيئةِ اللِّباسِ، وما أشْبَهَ ذلك؟ أم يُقالُ: إنَّ التَّشَبُّهَ بهم في اللِّباسِ أنْ يَلْبَسَ الإنسانُ ما اعتادَهُ أهلُ بلدِهِ ما لم يَكُنْ عُرَّمًا؟ الجوابُ: الثَّاني؛ ولهذا نقولُ: إنَّ اتباعَ العادةِ في اللِّباسِ هو سُنَّةٌ ما لم يَكُنْ ذلك حَرامًا.

٣- التَّحْذيرُ منَ التَّشَبُّهِ بالكُفَّارِ؛ لقولِهِ عَلَيْهِ: «فَهُوَ مِنْهُمْ»، وهل هذا على سبيلِ التَّحْريم، فيَحْرُمُ على الإنسانِ الكَراهةِ أم على سبيلِ التَّحْريم، فيَحْرُمُ على الإنسانِ أَنْ يَتَشَبَّهَ بالكُفَّارِ، قَالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحْمَهُ اللهُ في كتابِ (اقتضاءِ الصِّراطِ السُّتقيم): «أقلُّ أحوالِ هذا الحديثِ التَّحْريمُ، وإنْ كانَ ظاهِرُهُ يَقْتضي كُفْرَ المُتشَبَّهِ بهم» (۱).

3- أنَّهُ متى حَصَلَ الشَّبَهُ ثَبَتَ الحُكُمُ؛ سواءً كانَ بإرادةٍ أم بغيرِ إرادةٍ، فلو قالَ قائلُ: إنَّهُ لَبِسَ ثِيابَ الكُفَّارِ، لكنْ لم يَقْصِدِ التَّشَبُّه، قُلْنا: ولكنْ حَصَلَ الشَّبَهُ، والنيَّةُ عَلَّها القلبُ، فنُنْكِرُ عليه ما أظْهَرَهُ منَ المُشابَهةِ، وأمَّا فيها بينه وبين ربّهِ فهذا ليس إلينا؛ لأنَّ بعضَ النَّاسِ الآنَ إذا نَهَيْتَهُ قالَ: ما قَصَدْتُ التَّشَبُّه، تجدُهُ مثلًا يجعلُ شَعَرَهُ على صفةٍ مُعَيَّنةٍ معروفةٍ أنّها مِن حُلى الكُفَّارِ، فإذا قُلْتَ له، قالَ: أنا ما أردتُ التَّشَبُّه، على صفةٍ مُعَيَّنةٍ معروفةٍ أنّها مِن حُلى الكُفَّارِ، فإذا قُلْتَ له، قالَ: أنا ما أردتُ التَّشَبُه، فنقولُ: التَّشَبُّهُ حاصلٌ، والنيَّةُ أمرٌ خفيٌ لا يُطَلِعُ عليها، والنّبيُّ عَلَيْهِالْصَلَاهُ وَالسَّلَامُ قالَ: «مَنْ تَشَبَّهُ بِقَوْم فَهُوَ مِنْهُمْ»، فعلَّقَ الحُكْمَ على المُشابَةِ.

٥- الحَذَرُ مِن مُتابِعةِ أهلِ البِدَعِ؛ لأنَّهُ إذا تابَعَهم فقدْ تَشَبَّهَ بهم، فيكونُ منهم،

⁽١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٢٧٠).

وقد قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٍ، وكُلُّ ضَلالَةٍ فِي النَّارِ»(١).

١٤٨١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضَالِلَهُ عَنْهَا قَالَ: كُنْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ يَوْمًا، فَقَالَ: «يَا غُلَامُ! احْفَظِ اللهَ يَحْفَظِ اللهَ تَجِدْهُ ثُجَاهَكَ، وَإِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللهَ، وَإِذَا اللهَ وَإِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللهَ، وَإِذَا اللهَ عَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ » رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ: «كُنْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ » والظَّاهرُ أَنَّهُ كانَ راكبًا ورَديفًا للنَّبِيِّ عَلَيْهِ فَقالَ عَلَيْهِ: «يَا غُلَامُ» ناداهُ بهذا الوصفِ؛ لأنَّهُ كانَ صغيرَ السِّنِّ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «احْفَظِ اللهَ يَخْفَظْكَ» احْفَظِ اللهَ أي: احْفَظْ دينَهُ، فهو كقولِهِ تَعالَى: ﴿ يَمَا لَهُ اللهِ عَامَنُوا إِن نَنصُرُوا اللهَ يَنصُرُكُم ﴾ [محد:٧]، وليس المُرادُ أَنْ يَحْفَظَ اللهَ نفسهُ؛ لأنَّ الله تَعالَى غَنيٌّ عنِ العالمينَ، لكنَّ المُرادَ حِفْظُ الدِّينِ، بالقيامِ بشَرائِعِهِ الواجِبةِ والمُسْتحبَّةِ، وتَرْكِ نَواهِيهِ المُحَرَّمةِ والمَكْروهةِ.

«يَحْفَظْكَ» هذا هو جوابُ الأمْرِ، وهو الجَزاءُ والثَّوابُ، يَحْفَظْكَ في دينكَ ودُنْياكَ، في أَهْلِكَ ومالِكَ وبَدَنِكَ، وفي جميعِ أَحْوالِكَ، يعني: النَّبِيُّ صَالَىً اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَطْلَقَ ولم يُقَيِّدُ.

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (۸٦٧)، من حديث جابر رَضِّ اَلِللَهُ عَنْهُ. دون قوله: «وكل ضلالة في النار»، وهي في رواية النسائي: كتاب صلاة العيدين، باب كيف الخطبة، رقم (١٥٧٨).

⁽٢) أخرجه الترمذي: كتاب صفة القيامة، رقم (٢٥١٦).

قولُهُ رَبِيَكِ اللهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ»؛ هذا أيضًا فائدةٌ عظيمةٌ، والمعنى: احْفَظِ اللهَ بَحِفْظِ دينِكَ تَجِدْهُ تُجاهَكَ، أي: أمامَكَ، وهذا يعني أَنَّهُ عَرَّوَجَلَّ يَدُلُّكَ على كُلِّ خيرٍ، فإذا حَفِظْتَ دِينَ اللهِ دلَّكَ على كُلِّ شَيْءٍ؛ لأنَّ الذي أمامَكَ هو قائِدُكَ، فيدلُّكَ على كُلِّ شَيْءٍ؛ لأنَّ الذي أمامَكَ هو قائِدُكَ، فيدلُّكَ على كُلِّ شَيْءٍ. ودليلُهُ من القُرْآنِ قولُهُ تَعالى: ﴿ وَالَّذِينَ الْهَتَدَوْا زَادَهُمْ هُدَى وَ انتَهُمْ مَقَوَمُهُمْ ﴾ [محمد:١٧].

قولُهُ عَلَيْ اللهُمَّ اللهَ وحْدَهُ، وأنت إذا سَأَلْتَ اللهَ الضَّرورةِ القُصْوى، فهذا له حالُ أُخرى، لكنِ اسْأَلِ اللهَ وحْدَهُ، وأنت إذا سَأَلْتَ اللهَ بَصِدْقٍ ويقينٍ فإنَّ اللهُ تَعالَى سوف يُجيبُك؛ لقولِ اللهِ تَعالَى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى بِصِدْقٍ ويقينٍ فإنَّ اللهُ تَعالَى سوف يُجيبُك؛ لقولِ اللهِ تَعالَى: ﴿ وَإِذَا سَأَلُكَ عِبَادِى عَنَى فَإِنِي قَالِهُ أَخِيبُ دَعُوةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقالَ تَعالَى في آيةٍ أُخرى: ﴿ وَانِي قَرِيبُ أُجِيبُ دَعُونَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقالَ تَعالَى في آيةٍ أُخرى: ﴿ وَمَن يَتَقِ ٱللهَ يَعْمَل لَهُ مَخْرَجًا اللهُ لك مثلًا، لكنْ لا تَسْتَبْعِدُ هذا؛ فإنَّ اللهَ يقولُ: ﴿ وَمَن يَتَقِ ٱلللهَ يَعْمَل لَهُ مَخْرَجًا اللهُ وَيَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ هذا؛ فإنَّ اللهَ يقولُ: ﴿ وَمَن يَتَقِ ٱلللهَ يَعْمَل لَهُ مَخْرَجًا اللهُ وَيَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ [الطلاق: ٢-٣].

ويُؤْخَذُ مِن هذه الوَصِيَّةِ: كراهةُ أَنْ يَسْأَلَ الإِنْسانُ غيرَهُ أَنْ يَدْعُوَ له، فيقولُ له: يا فلانُ ادعُ اللهَ لي، فالظَّاهرُ العمومُ حتى ولو كانَ رَجلًا صالحِيًا.

قولُهُ ﷺ: «وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ»؛ اسْتَعَنْتَ: أي طَلَبْتَ مَعونةً فلا تَلْجَأُ إلى الخلقِ، أي: اسْتَعِنْ باللهِ، فإنَّكَ إذا اسْتَعَنْتَ باللهِ عَنَّوَجَلَّ استعانةً حقيقيةً بإيهانٍ وصِدْقٍ أعانَكَ.

مِن فوانِدِ هذا الحَديثِ:

١ - جوازُ الإردافِ على الدَّابَّةِ؛ بناءً على أنَّ قولَهُ رَضَالِتَهُ عَنْهُ: «خَلْفَ النَّبِيِّ عَيَالِيَّةٍ»

أي: على الدَّابةِ، وقد ذكرَ الشارحُ أنَّهُ كانَ رديفَ الرَّسولِ عَلَيْ لكنَّ هذا مشروطٌ بأمريْنِ: بأمريْنِ:

الأَمْرُ الأَوَّلُ: أَنْ لا يَشُقَّ على الدَّابةِ، فإنْ شَقَّ على الدَّابةِ فلا يجوزُ الإرداف.

الأَمْرُ الثَّانِ: أَنْ لا يَخَافَ سُقُوطًا، فإنْ خافَ سُقُوطًا فقد قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَلَا نَقْتُكُوا أَنفُسَكُمُ ﴿ وَلا نَقْتُكُوا أَنفُسَكُمُ ﴾ [النساء: ٢٩]، ويخافُ السُّقُوطَ؛ لأَنَّهُ أحيانًا يَكُونُ رِدْفُ البعيرِ مُنزَلِقًا، فإذا رَكِبَهُ الإِنْسانُ فربَّما يَسْقُطُ على ظهرِهِ، ففي هذه الحالِ نقول: لا تُرْدِفْهُ، وهذا مُراعاةً لحالِ الرَّاكِ والأُولى لحالِ المَرْكوبِ.

٢- تواضعُ النّبي عَلَيْ باردافِ الصّغارِ، وهذا أمرٌ لا يحتاجُ إلى إقامةِ البَيّنةِ عليه، فإنّ النّبي عليه عنده من التّواضع الجمّ للحقّ وللخَلْقِ، وإنْ شِئتُم دليلًا على ذلك فمَنِ الذي أرْدَفَهُ النّبيُ عَلَيْ في رُجوعِهِ مِن عَرَفة؟ أسامةُ بنُ زَيْدٍ، وهو مَوْلًى من الموالي، وصغيرُ السّنِ أيضًا، ومنِ الذي أرْدَفَهُ حين ذَهابِهِ مِن مُزْدلِفة إلى منَى؟ الفضلُ بنُ العَبّاسِ، وهو صغيرٌ لكنّهُ مِن أقاربِهِ، فَرَاعَى النّبيُ عَلَيْ هذا وهذا، فالفضلُ بنُ العبّاسِ مِن أشرفِ النّاسِ نسبًا، وأسامةُ مَوْلًى من الموالي، لكنْ كُلٌّ منهم صغيرُ السّنّ، فالمهمُ أنّهُ لا حاجةَ إلى إقامةِ البَيّنةِ على تواضع الرّسولِ عَلَيْ لأنّ هذا أمرٌ مُتواتِرٌ.

٣- أَنَّهُ يَنْبغي في الحَديثِ الهامِّ أَنْ تُنادِيَ الإنْسانَ ولو كانَ أقربَ قريبٍ اللهاءِ اللهُ على الدَّابةِ، فلا شكَّ أَنَّهُ قَريبٌ اللهُ على الدَّابةِ، فلا شكَّ أَنَّهُ قَريبٌ جدًّا، لكنَّ الحَديثَ مُهِمُّ.

٤ - هذه الوَصايا العظيمةُ مِن رَسُولِ اللهِ ﷺ «احْفَظِ اللهَ يَحْفَظُكَ، احْفَظِ اللهَ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهِ اللهِ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهَ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ الل

٥- أنَّ مَنْ حَفِظَ حُدودَ اللهِ وشَرائِعَهُ حَفِظَهُ اللهُ في دينِهِ وبدنِهِ ومالِهِ وأَهْلِهِ وعِرْضِهِ؛ قالَ تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهُ يُدَفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواً ﴾ [الحج:٣٨].

٦- أنَّ الجَزاءَ مِن جِنْسِ العملِ؛ وأنَّ الإنْسانَ ليَّا حَفِظَ ربَّهُ حَفِظَهُ اللهُ.

٧- أَنَّهُ مِنَ الْحَزْمِ أَنْ يَحْفَظَ الإِنْسَانُ رَبَّهُ؛ ولا يُبالي بأحدٍ، يعني يَعْبُدُ اللهَ ولا يُبالي بالنَّاسِ، يَتَجَنَّبُ الحرامَ وإنِ انْتَهَكَهُ النَّاسُ «احْفَظِ اللهَ يَحْفَظْكَ».

٨- أنَّ أهمَّ مَنْ يُوجَّهُ إليه هذا ولاةُ الأُمورِ؛ فولاةُ الأُمورِ؛ الصَّغيرُ والكبيرُ
 -كلُّ منهم- يُحِبُّ أنْ يُحْفَظَ في مالِهِ وبدنِهِ وعِرْضِهِ، نقولُ: إذا كُنْتَ تريدُ ذلك فهناك مِفتاحٌ واحدٌ، وهو أنْ تَحْفَظَ اللهَ.

9- أَنَّ مَن حَفِظَ اللهَ كَانَ اللهُ دليلَهُ؛ ومَنْ كَانَ اللهُ دليلَهُ فهو مُهْتدِ بلا شكً؛ لقولِه ﷺ: «احْفَظِ اللهَ تَجِدْهُ ثَجَاهَكَ».

وهنا إشكالٌ في قولِهِ عَلَيْهُ: «تَجِدْهُ ثَجَاهَك»، إذا قالَ قائلٌ: ألا يَدُلُّ ذلك على ما ذَهَبَتْ إليه الجَهْميَّةُ الحُلُوليَّةُ مِن أَنَّ اللهَ تَعالَى في كُلِّ مكانٍ؛ لأَنَّهُ قالَ: «تُجاهَك»، ما ذَهَبَ إليه هؤلاءِ المُلْحِدونَ الذين أي: مُقابِلَ وجْهِك؟ فهل في هذا ما يَدُلُّ على ما ذَهَبَ إليه هؤلاءِ المُلْحِدونَ الذين يقولونَ: إنَّ الله في كُلِّ مكانٍ؟

قُلْنا: لا، ليس كذلك؛ لأنَّ الرَّسولَ قالَ: «تَجِدْهُ ثُجاهَكَ»، وقالَ في المُصَلِّي: «إِنَّ اللهَ قِبَلَ وجْهِهِ الْأَنَّ اللهَ تَعالَى «إِنَّ اللهَ قِبَلَ وجْهِهِ الْأَنَّ اللهَ تَعالَى

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب حك البزاق باليد من المسجد، رقم (۲۰۶)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن البصاق في المسجد، رقم (٥٤٧)، من حديث ابن عمر رَضِّالِلَّهُ عَنْهُمَا.

قِبَلَ وجْهِهِ، وهذا لا يَلْزَمُ منه أَنْ يَكُونَ اللهُ تَعالَى فِي الأَرْضِ، فقد يَكُونُ الشيءُ أمامَكَ وهو عالٍ جدًّا عنك، أرأيتَ نَجْمًا قارَبَ الغروب؟ أليس يَكونُ أمامَكَ رغمَ أَنَّهُ بعيدٌ فِي السَّماءِ، فلا يَلْزَمُ مِن كونِ اللهِ تُجاهَ الإنسانِ أَنْ يَكونَ اللهُ فِي مكانِهِ، لكنَّ الله عَنَّوَجَلَّ جَعَلَ فِي أُدلَّةِ شَريعتِهِ ما هو مُشْتَبِهُ؛ امْتحانًا واخْتبارًا للعبادِ؛ لأَنَّ لكنَّ الله عَنَّوَجَلَّ جَعَلَ فِي أُدلَّةِ شَريعتِهِ ما هو مُشْتَبِهُ؛ امْتحانًا واخْتبارًا للعبادِ؛ لأَنَّ هذه الأَدِلَةَ المُشْتَبَهةَ يُمَيِّزُ اللهُ بها الخبيثَ من الطَيِّبِ، ﴿ فَأَمَّا الّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْعُ فَي مَيْزُ اللهُ بها الخبيثَ من الطَيِّبِ، ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْعُ فَي مَيْزُ اللهُ وَالرَّسِخُونَ فِي السَّمِ مَنْهُ البَيْعَاءَ الْفِتِيلِةِ وَمَا يَعْمَلُمُ تَأْوِيلَهُ وَ إِلّا اللهُ وَالرَّسِخُونَ فِي الْمِيهُ وَالرَّسِخُونَ فِي الْمِيهِ مَنْهُ اللهُ وَالرَّسِخُونَ فِي الْمِيهِ مَنْهُ اللهُ وَالرَّسِخُونَ فِي الْمَا اللهُ اللهُ وَالرَّسِخُونَ فِي الْمَالِمُ وَالرَّسِخُونَ فِي اللهُ عَلَيْهُ وَالرَّسِخُونَ فِي السَّدِي وَاللهُ وَالرَّسِخُونَ فِي اللهُ وَالرَّسِخُونَ فِي اللهُ وَالرَّسِخُونَ فِي اللهُ وَلَهُ وَالرَّسِخُونَ فِي اللهُ وَلِهُ وَالرَّسِخُونَ فِي اللهُ اللهُ وَالرَّسِخُونَ فِي اللهُ وَلَهُ وَالرَّسِخُونَ فِي اللهُ وَالرَّسِخُونَ فِي اللهُ وَلَا يَعْمَلُهُ وَالرَّسِخُونَ فِي اللهُ اللهُ وَالرَّالِمِي اللهُ وَلَا يَعْلَلُهُ وَالرَّسِخُونَ فِي اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَيْ اللهُ اللهُ وَالرَّسِخُونَ فِي اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلِي اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلِهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا لَهُ اللهُ ولَا اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ الل

إِذَنِ: الجوابُ عن هذا الإشكالِ: أنَّهُ لا يَلْزَمُ مِن كونِ الشيءِ تُجاهَ الإنْسانِ أنْ يَكُونَ فِي مكانِهِ، بل قد يَكونُ تُجاهَهُ وهو فوقُ.

ثانيًا: إنَّنا لو قُلْنا بذلك لأَبْطَلْنا نُصوصًا واضحةً صَريحةً في أنَّ اللهَ فوقَ كُلِّ شَيْءٍ.

ثالثًا: إنَّهُ لو قُدِّرَ أنَّ بين كَوْنِ الشيءِ تُجاهَكَ وكَوْنِهِ في السَّماءِ تَعارضًا بالنسبةِ للمخلوقِ، فلا يَلْزَمُ ذلك بالنسبةِ للخالِقِ؛ لأنَّ اللهَ تَعالَى ليس كمِثْلِهِ شَيْءٌ.

• ١- أنَّهُ يَنْبغي للإنسانِ أنْ يُعَلِّقَ حاجاتِهِ بربِّهِ؛ لقولِهِ ﷺ: "وَإِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ الله الكنْ هل يَكُونُ السُّوالُ بلسانِ المقالِ، أم يَكُونُ بلسانِ الحالِ؟ أمَّا السُّوالُ بلسانِ الحالِ أمَّا السُّوالُ بلسانِ الحالِ فهو أنْ يُفَوِّضَ الإنسانُ أمْرُهُ إلى ربِّهِ، وأمَّا السُّوالُ بلسانِ المقالِ فأنْ يَقولَ: "اللَّهُمَّ ارْزُقْني" مثلًا.

١١ - أنَّهُ يَنْبغي للإنسانِ إذا اسْتعانَ أنْ يَسْتعينَ بالله؛ وأنَّهُ منَ الحزمِ أنَّك
 مهما اسْتَغْنَيْتَ عنِ النَّاسِ فافْعَلْ، حتى لو شقّ عليك ذلك وكَبُرَ عليك، فافْعَلْ؛

لئلَّا يَكُونَ لأحدٍ عليك مِنَّةٌ، فاجْعَلِ الْمِنَنَ للهِ عَزَّوَجَلَّ.

هذه وصايا نافعةٌ منَ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ لَمَنْ هُو مِنْ أَقربِ النَّاسِ إليه، وهو ابنُ عبَّاسِ رَضَالِلَهُ عَنْهُا.

··· @ ···

١٤٨٢ – وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضَالِكُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهُ فَقَالَ: «ازْهَدْ يَا رَسُولَ اللهِ! دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتُهُ أَحَبَّنِي اللهُ، وَأَحَبَّنِي النَّاسُ. فقَالَ: «ازْهَدْ فِيمَا عِنْدَ النَّاسِ يُحِبَّكَ النَّاسُ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه، وَسَنَدُهُ حَسَنُ (۱).

الشَّرحُ

قولُهُ رَضَالِتُهُ عَنْهُ: «دُلَّنِي»: مأخوذٌ منَ الدَّلالةِ، وهي الإرشادُ إلى الشيءِ، «عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتُهُ أَحَبَّنِي اللهُ، وَأَحَبَّنِي النَّاسُ» يعني: حَصَلَ لي محبَّةُ اللهِ، ومحبَّةُ النَّاسِ،

⁽١) أخرجه ابن ماجه: كتاب الزهد، باب الزهد في الدنيا، رقم (٢٠١٤)، وضعف إسناده البوصيري في مصباح الزجاجة (٤/ ٢١٠).

وأخرجه أيضا الطبراني في المعجم الكبير (٦/ ١٩٣، رقم ٥٩٧٢)، والحاكم (١٩٣/٤) وقال: صحيح الإسناد، والبيهقي في شعب الإيهان رقم (١٠٠٤٣)، وابن الجوزي في العلل المتناهية رقم (١٣٥٢)، وأورده ابن أبي حاتم في العلل (٥/ ٧٦)، وقال: قال أبي: حديث باطل يعني مذا الإسناد.

وقال المنذري في الترغيب والترهيب (٤/ ٧٤): رواه ابن ماجه، وقد حسن بعض مشايخنا إسناده، وقال المنذري في الترغيب والترهيب (٤/ ٧٤): رواه ابن ماجه، وقد حسن بعض مشايخنا إسناده، وفيه بُعد؛ لأنه من رواية خالد بن عمرو القرشي الأموي السعيدي، وخالد هذا قد ترك واتهم ولم أر من وثقه؛ لكن على هذا الحديث لامعة من أنوار النبوة، ولا يمنع كون راويه ضعيفًا أن يكون النبي على قاله، وقد تابعه عليه محمد بن كثير الصنعاني. ومحمد هذا قد وثق على ضعفه، وهو أصلح حالاً من خالد.

فيَحْصُلُ له محبَّةٌ مِن جانبِ الخالِقِ وجانِبِ المَخْلُوقِ، وكلُّ إنسانٍ يُحِبُّ أَنْ يُحِبَّهُ اللهُ، وكلُّ إنسانٍ يُحِبُّ أَنْ يُحِبَّهُ النَّاسُ، أَمَّا الأَوَّلُ فخاصٌّ بالمُؤْمِنينَ، والثَّاني عامٌّ، حتى الكُفَّارُ يُحِبُّونَ أَنْ يُحِبَّهُمُ النَّاسُ. وهذا سؤالٌ عظيمٌ.

فقالَ له الرَّسولُ عَلَيْ الدُّنْيَا» يعني: اتْرُكْها، ولا تَتَعَلَّقْ بها، ولا تُهِمَّكَ، إِنْ جَاءَتْكَ فقد أَتَتْكَ، وإِنْ فَاتَتْكَ فَلا تُعَلِّقْ نَفْسَكَ بها، «يُحِبَّكَ اللهُ»؛ لأَنَّهُ مِن لازِمِ الزُّهْدِ في الدُّنْيا الرَّغْبةُ في الآخِرةِ، وإذا رَغِبَ الإنْسانُ في الآخِرةِ فسوف يَعْمَلُ ما يُرْضِي الله، ويكونُ سَببًا لمَحَبَّتِهِ، فصارتْ محبَّةُ اللهِ للزَّاهِدِ في الدُّنْيا مِن بابِ اللَّزومِ؛ لأَنَّهُ متى زَهِدَ في الدُّنْيا لا بُدَّ أَنْ يَرْغَبَ في الآخِرةِ، وحينئذِ يُحِبُّهُ الله عَنَّهَ عَلَى الله عَنَاهُ عَنَاهَ عَلَى الله عَنَاهُ عَلَى الله عَنَاهُ عَنَاهُ الله عَنَاهُ عَلَى الله عَنَاهُ عَلَى الله عَنَاهُ عَلَى الله عَنَاهُ عَلَيْهُ الله عَنَاهُ عَنَاهُ عَلَيْهُ الله عَنَاهُ عَنَاهُ الله عَنَاهُ عَنَاهُ الله عَنَاهُ عَلَى الله عَنَاهُ الله عَنَاهُ عَلَيْهُ الله عَنَاهُ عَلَيْهُ الله عَنَاهُ عَلَيْهُ الله عَنَاهُ الله عَنَاهُ عَنَاهُ عَنَاهُ عَنَاهُ عَنَاهُ عَنَاهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ الله عَنَاهُ عَنَاهُ عَلَاهُ عَنَاهُ عَنَاهُ عَنَاهُ عَنَاهُ عَنَاهُ عَنَاهُ عَلَاهُ عَنَاهُ عَنَاهُ عَنَاهُ عَلَيْهُ الله عَنَاهُ عَلَيْهُ عَنَاهُ عَنَاهُ عَنَاهُ عَنَاهُ عَلَاهُ عَلَيْهُ الله عَنَاهُ عَنَاهُ عَلَاهُ عَنَاهُ عَلَيْهُ الله عَنَاهُ عَلَيْهُ الله عَنَاهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَاهُ عَنَاهُ عَنَاهُ عَنَاهُ عَلَيْهُ عَلَاهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَنَاهُ عَلَيْهُ عَلَيْه

قولُهُ ﷺ: «وَازْهَدْ فِيهَا عِنْدَ النَّاسِ يُحِبَّكَ النَّاسُ» هذه أيضًا منَ الوسائِلِ العظيمةِ، فلا تَنْظُرْ إلى ما في أيْدي النَّاسِ، وازْهَدْ فيه؛ لأَنَّهُ ليس مِلْكَكَ، ولا يَنْفَعُكَ، فازْهَدْ فيه عِن أَجْلِ أَنْ يُحِبَّكَ النَّاسُ. فيه مِن أَجْلِ أَنْ يُحِبَّكَ النَّاسُ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - حرصُ الصَّحابةِ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ على الاستقامةِ والسُّؤالِ عن سُبُلِها؛ لأنَّ الرَّجُلَ
 سألَ عن شَيْءٍ يَكُونُ به مَحَبَّةُ اللهِ عَرَّوَجَلَّ ومحبَّةُ الخَلْقِ.

٧- أنَّ كلماتِ النَّبِيِّ عَلَيْةٍ كلماتُ جامعةٌ؛ لأنَّ قولَهُ عَلَيْةٍ: «ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا» كلمةٌ لو أرادَ الإنسانُ أنْ يَشْرَحَها شَرْحًا وافيًا لمَلاَ لها صفحاتٍ، لكنَّها جاءَتْ كلمةً مُوجزة، «ازْهَدْ في الدُّنْيا» يشملُ الزُّهْدَ في المالِ، والزُّهْدَ في الجاهِ، والزُّهْدَ في المَلْ كوباتِ، والزُّهْدَ في أَلُ شَيْءٍ، ولو أرَدْتَ أنْ تُعَدِّدَ ما يَتَعَلَّقُ بالدُّنْيا لتَعِبْتَ، لكنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ جَمَعَها في كلمةٍ واحدةٍ.

٣- إثباتُ مَحَبَّةِ اللهِ عَنَّوَجَلَ لقولِهِ عَيَّلِيْةِ: «يُحِبُّكَ اللهُ»، وأهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ يُثبتونَ أنَّ اللهَ يُحِبُّ محبَّة حقيقيَّة، ومِن لوازِم محبَّتِهِ الثَّوابُ، وأهلُ التَّعْطيلِ يقولونَ: إنَّ اللهَ لا يُحِبُّ، وإنَّ مَحَبَّتَهُ كنايةٌ عن ثوابِهِ، فيُفَسِّرونَ الشيءَ بلازمِهِ مع إنْكارِهِ.
 لا يُحِبُّ، وإنَّ مَحَبَّتَهُ كنايةٌ عن ثوابِهِ، فيُفَسِّرونَ الشيءَ بلازمِهِ مع إنْكارِهِ.

٤- أنَّ مَن لم يَزْهَدْ في الدُّنيا وتَعَلَّقَ بها فصارَتْ أكبرَ همِّهِ فإنَّ ذلك مِن أسبابِ انْتفاءِ مَحَبَّةِ اللهِ عنه؛ ويُستفادُ ذلك مِن مَفْهومِ الحديثِ.

٥- الحَتُّ على الزُّهْدِ في الدُّنْيا؛ لأنَّها إذا كانت سَببًا لمحبَّةِ اللهِ فلا يَنْبغي للعاقِلِ أَنْ يُفَوِّتَ هذا.

7- الحثُّ على الزُّهْدِ فيها في أيْدي النَّاسِ؛ لأَجْلِ أَنْ يِنالَ محبَّةَ النَّاسِ، أَمَّا كُونُ الإِنْسانِ لا يزهدُ فيها في أَيْدِيهِم فإنَّ النَّاسَ سوف يَسْتَثْقلونَهُ ولا يُحِبُّونَهُ، مثلاً: إنسانُ كلَّها رأى مع شخصٍ ما يُعْجِبُهُ قالَ: واللهِ هذا زَيْنُ، واللهِ ليتَ لي مِثْلَهُ، يقولُ هذا أَوَّلَ كلمةٍ، لعلَّ صاحبَهُ يقولُ له: تَفَضَّلْ، فإذا لم يَقُلْ هذا تَرَقَّى إلى دَرجةٍ أُخْرى، فيقولُ: واللهِ هذا زَيْنٌ، أنا لو أعْطَيْتني إيَّاهُ فلعلي أكتبُ به شيئًا يَنْفَعُ، وهكذا حتى يَتَدرَّجَ به.

ولا شكَّ أنَّ كثيرًا منَ النَّاسِ إذا رَأَى مِن شخصٍ أَنَّهُ يُحِبُّ مَا فِي يدِهِ يُعْطيهِ إِيَّاهُ، إذا لم يَكُنْ لضَروراتِهِ، لكنَّهُ سوف يَسْتَصْغِرُ هذا الرَّجُلَ ويَسْتَثْقِلُهُ وربَّما يَكْرَهُهُ، حتى لو كانَ ذا عبادةٍ وأحبَّهُ للهِ فستَنْقُصُ مَحَبَّتُهُ.

كذلك أيضًا بعضُ النَّاسِ لا يَطْلبُونَ أَمُوالَهُم على سبيلِ التَّمَلُّكِ، لكنْ على سَبيلِ التَّمَلُّكِ، لكنْ على سَبيلِ التَّمَلُّكِ، لكنْ على سَبيلِ السَّعارةِ، وربَّم يستعيرُ وهو في غيرِ حاجةٍ، لكنْ نَهْمةً ومَرضًا في القلبِ، أنَّه يطمعُ فيها في أيْدي النَّاسِ، هذا لاشكَ أنَّ النَّاسَ تَقِلُّ مَحَبَّتُهُم له.

٧- أنّه يَنْبغي للإنْسانِ أنْ يَسْعى فيما يَكونُ سَببًا لَحَبَّةِ النَّاسِ له؛ دليلُ هذا أنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الطَّلَامُ أقرَّ الرَّجُلَ على قولِهِ: «وَأَحَبَّنِي النَّاسُ»، وإلا لقالَ له: لا عليك مِن حُبِّ النَّاسِ، أحَبُّوكَ أم كَرِهوكَ، لكنْ يَنْبغي للإنْسانِ أنْ يَسْعى بكُلِّ لا عليك مِن حُبِّ النَّاسِ، أحَبُّوكَ أم كَرِهوكَ، لكنْ يَنْبغي للإنْسانِ أنْ يَسْعى بكُلِّ ما يَستطيعُ في كُلِّ وسيلةٍ تُوجِبُ أنْ يُحِبَّهُ النَّاسُ، وفضلُ اللهِ يُؤْتيهِ مَنْ يشاءُ، أحيانًا لا يملكُ الإنسانُ نفسَهُ حتى يَفْعَلَ ذلك، لكنْ يَنْبغي له إذا لم يَكُنْ ذلك مِن طبيعتِهِ أَنْ يَتَطَبَّعَ به.

ورُوِيَ عن بعضِ السَّلفِ أَنَّهم كانوا يَتعمَّدونَ أَنْ يَفْعلوا مَا يُسْقِطُ جاهَهُم عند النَّاسِ، فنقولُ: هذا إِنْ كَانَ رياءً فهو على خطرٍ، وإِنْ كَانَ مَحَبَّةً منه أَنْ لا يُشارَ إليه بالأصابع لئلَّا يَغْتَرَّ بنفسِهِ ويُعْجَبَ بنفسِهِ فهذا طيِّبٌ، لكنَّ الذي نرى أَنْ يَتَبعَ الإِنْسانُ مَا فيه المَصْلحةُ.

١٤٨٣ – وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ يَكُ مَنْ اللهِ عَلَيْهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ عَنْهُ مَنْ اللهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ التَّقِيَّ، الْغَنِيَّ، الْخَفِيَّ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْهِ: «إِنَّ اللهَ يُحِبُّ» هذه الجُمْلةُ مُؤكَّدةٌ بـ(إنَّ)، والمَحبَّةُ صفةٌ حقيقيَّةٌ ثابتةٌ لله عَنَّوَجَلَّ فهو سُبْحَانهُ وَتَعَالَى يُحِبُّ مَنْ شاءَ منَ الأشْخاصِ والأعْمالِ والأزْمانِ والأرْمانِ والأماكنِ، فمحبَّةُ اللهِ تَتَعَلَّقُ بهذا كُلِّهِ، فقولُهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَحَبُّ البِلادِ إِلَى اللهِ والأماكنِ، فمحبَّةُ اللهِ تَتَعَلَّقُ بهذا كُلِّهِ، فقولُهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «أَحَبُّ البِلادِ إِلَى اللهِ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الزهد والرقائق، رقم (٢٩٦٥).

مَسَاجِدُهَا»^(۱) مُتَعَلِّقٌ بِالأَماكِنِ، و «أَحَبُّ العَمَلِ إِلَى اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَ الصَّلاةُ عَلَى وَقْتِهَا»^(۲)، هذا يَتَعَلَّقُ بِالأَعْمالِ والأَزْمانِ أَيضًا؛ لأَنَّ أَوَّلَ الزَّمنِ مَعْبُوبٌ إِلَى اللهِ عَنَقِجَلَّ أَمَّا الأَشْخاصُ فَمنهُ أَنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمَتَّقِينَ، وهذا عمومٌ، وهناك خُصوصٌ مثلُ قولِهِ أَمَّا الأَشْخاصُ فَمنهُ أَنَّ اللهَ يُحِبُّ المُتَّقينَ، وهذا عمومٌ، وهناك خُصوصٌ مثلُ قولِهِ عَلَيْ الرَّايَةَ عَدًا رَجُلًا يُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ»^(۱)، فهذا مُقَيَّدٌ بشخصٍ، وقالَ النَّبيُ عَلَيْ فِي الرَّجُلِ الذي كانَ يقرأُ فيَخْتِمُ بِهِ قَلْ هُو اللهَ أَحَدَدُ ﴾ لأنها صفةُ الرَّحمنِ، قالَ: «أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللهَ يُحِبُّهُ»^(۱).

وهنا يقولُ: «إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ»، والمُرادُ هنا العبدُ بالعُبودِيَّةِ الشَّرْعيةِ؛ لأَنَّ العبدَ بالعُبودِيَّةِ اللهُ، كالكافرِ، فهو عبدٌ للهِ بالعُبودِيَّةِ الكَوْنيَّةِ؛ لأَنَّ العبدَ بالعُبودِيَّةِ الكَوْنيَّةِ؛ لأَنَّ اللهَ تَعالَى يَفْعَلُ فيه ما شاءَ.

الصِّفةُ الثَّانيةُ: التَّقِيُّ؛ يعني مُتَّتِ للهِ عَنَّوَجَلَّ والتَّقْـوى هي فعلُ ما يَقِـي مِن عذابِ اللهِ، مِن طاعةِ اللهِ تَعالَى، بفِعْلِ أوامِرِهِ، واجْتِنابِ نَواهِيهِ، وهذا أجمعُ ما قيلَ في التَّقْوى.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل الجلوس في مصلاه بعد الصبح وفضل المساجد، رقم (٦٧١)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل الصلاة لوقتها، رقم (٥٢٧)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان كون الإيهان بالله تعالى أفضل الأعمال، رقم (٨٥).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب فضل من أسلم على يديه رجل، رقم (٣٠٠٩)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل على رَضَوَلِيَّكُ عَنْهُ، رقم (٢٤٠٦)، من حديث سهل بن سعد رَضَوَلِيَّكُ عَنْهُ.

⁽٤) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ، رقم (٧٣٧٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل قراءة ﴿قُلَ هُوَ اللَّهُ أَحَــَدُ ﴾، رقم (٨١٣)، من حديث عائشة رَضَالِلَّهُ عَنْهَا.

الصِّفةُ النَّالثةُ: الغنيُّ؛ يعني الغنيَّ عن غيرِ اللهِ، وهو غنيٌّ بنفسِهِ، قانعٌ بها أعطاهُ اللهُ، لا يَسْأَلُ النَّاسَ، ولا يُلْحِفُ في المَسْأَلةِ.

الصّفةُ الرَّابِعةُ: الحفيُّ؛ إنسانٌ خَفِيَ لا يُحِبُّ الظهورَ، ولا يَتَصَدَّرُ لشيءٍ؛ لأنَّ أهمَّ ما عندَهُ هو مَحَبَّةُ اللهِ له، ورِضَا اللهِ عنهُ، ولهذا قالَ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «رُبَّ أَشْعَتَ أَغْبَرَ مَدْفُوعٍ بِالأَبُوابِ، لوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لَأَبَرَّهُ»(١)، ولا شكَ أنَّ هذا الأشعتَ الأَغْبَرَ المَدْفُوعِ بِالأَبُوابِ خفيٌّ ما يُعْرَفُ، ولا يُؤذَنُ له فيَدْخُلُ.

وقال عَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ وَالسَّلَامُ اللَّهِ الْحِدْ بِعِنانِ فَرَسِهِ فِي سَبيلِ اللهِ، إِنْ كَانَ فِي الحِرَاسَةِ كَانَ فِي الحِرَاسَةِ -وَلَا يُبالِي بِنَفْسِهِ أَيَّ السَّاقَةِ كَانَ فِي الحِرَاسَةِ -وَلَا يُبالِي بِنَفْسِهِ أَيَّ مَكَانٍ يُوضَعُ فيهِ يُوضَعُ فيهِ - إِنْ شَفَعَ لَمْ يُشَفَّعْ، وَإِنْ سَأَلَ لَمْ يُعْطَ (())، فالإنسانُ الحَفيُّ الذي لا يُحِبُّ أَنْ يَتظاهَرَ أَمامَ النَّاسِ، هذا هو الذي يُحِبُّهُ الله، أمَّا مَن أَحَبَّ أَنْ يَظَهْرَ فَتَجِدُهُ مثلًا إذا جَلَسَ في المجلسِ قامَ يَتَحَدَّثُ، وكأنْ لم يَكُنْ في المجلسِ سواهُ، أو إذا كانَ حولَهُ طالبُ عِلْمٍ سواهُ، أو إذا جَلَسَ في المَجْلِسِ قام يُلْحِفُ في المَسْألةِ، وإذا كانَ حولَهُ طالبُ عِلْمٍ أَخَذَ يَسْألُهُ عنِ المسائِلِ، وأدِلَتِها، وكيفيَّةِ الجمعِ بينها، وكأنَّهُ يُفَصِّلُ؛ ليُظْهِرَ أَنَّهُ مِن أَكْبِ العُلْمَاءِ، كُنْ خَفيًّا تَكُنْ عند اللهِ تَعالَى عَظيمًا رَفِيعًا.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - إِثْبَاتُ مَحَبَّةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لقولِهِ عَيْكِيْةٍ: ﴿إِنَّ اللهَ يُحِبُّ ﴾.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل الضعفاء والخاملين، رقم (٢٦٢٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله، رقم (٢٨٨٧)، من حديث أبي هريرة رَضِّيَالِيَّهُ عَنْهُ.

[لقهان:۱۷].

٢- الحَتُّ على هذه الأوْصافِ الأرْبعةِ؛ وهي تحقيقُ العُبودِيَّةِ للهِ عَزَّوَصَلَ والثَّاني التَّقُوى، والثَّالثُ الغِنى عمَّا في أيْدي النَّاسِ، والرَّابعُ الحَفاءُ، فهذه الصِّفاتُ يُحِبُّها اللهُ، ورَسُولُ اللهِ عَيَّلِيَّ لم يُخْبِرْنا بها إلا حَثًا عليها.

٣- أنّه يَنْبغي للإنسانِ أنْ يَسْتَغْنِيَ عَمَّا في أيْدي النّاسِ؛ بل ويَسْتَغْني حتى عن النّاسِ، فلا يَطْلُبُ مالًا، ولا يَطْلُبُ عند الضّرورةِ، لا يَطْلُبُ مالًا، ولا يَطْلُبُ مُساعدةً، ولا يَطْلُبُ أيَّ شَيْءٍ، إلا عند الضّرورةِ؛ لأنّه لا يَتَحَقَّقُ مُساعدةً، ولا يَطْلُبُ أيَّ شَيْءٍ، إلا عند الضّرورةِ؛ لأنّه لا يَتَحَقَّقُ كونُهُ غنيًا إلا بهذا.

٤- أَنَّهُ يَنْبغي للإنسانِ أَنْ يَكُونَ خفيًّا؛ لكنْ لا يَلْزَمُ مِن ذلك أَنْ نَأْمُرَهُ بالعُزْلةِ، فلا نقول: اعْتَزِلِ النَّاسَ، لكنْ نقول: لا تَحْرِصْ على إبرازِ نَفْسِكَ، ثم اعْلَمْ أَنَّك إذا أَخْفَيْتَ نَفْسَكَ وكنتَ أَهلًا لأَنْ تَظْهَرَ وتُبْرَزَ فإنَّ اللهَ سوف يُظْهِرُكَ، فسوف يُظْهِرُكَ اللهُ عَزَقِجَلَّ ويُبْرِزُكَ، ويُعْلِمُ النَّاسَ بك.

أمَّا العُزْلَةُ فأصحُّ الأقوالِ فيها: أنَّها إذا كانتْ دِفاعًا عن الدِّينِ فهي خَيرٌ، مثلًا: إنسانٌ يقولُ: لو اخْتَلَطْتُ بالنَّاسِ لفَسَدَ ديني؛ لأنَّ النَّاسَ دِينُهُم فاسدٌ، وإلا فالمُؤْمِنُ الذي يُخالِطُ النَّاسَ ويَصْبِرُ على أَذاهُم خيرٌ مِنَ الذي لا يُخالِطُهم ولا يَصْبِرُ على أَذاهُم.

إِذَنْ: خَالِطِ النَّاسَ وَاصْبِرْ عَلَى أَذَاهُم، وقُولُ الرَّسُولِ ﷺ: "وَيَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ" يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هذَا الرَّجُلَ كَانَ يَأْمُرُهم بِالمَعْرُوفِ، ويَنْهاهُم عَنِ المُنْكَرِ؛ لأَنَّ الذي لا يَتَعَرَّضُ للهم هو الذي يُؤذى، وقد قالَ لُقْهانُ لا يَتَعَرَّضُ للهم هو الذي يُؤذى، وقد قالَ لُقْهانُ لابنِهِ: ﴿ يَبُنَى أَقِمِ الصَّكَاوَةَ وَأَمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَاصْبِرَ عَلَى مَا أَصَابِكَ ﴾ لابنِهِ: ﴿ يَبُنَى أَقِمِ الصَّكَاوَةَ وَأَمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَاصْبِرَ عَلَى مَا أَصَابِكَ ﴾

١٤٨٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِكُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ اللهِ عَلَيْهِ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ اللهِ عَلَيْهِ» رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْهِ: "مِنْ حُسْنِ" (مِن) هنا للتَّبعيَّةِ، وهي خبرٌ مُقَدَّمْ، و "تَرْكُ" مُبْتدأٌ مُؤَخَّرْ، "مَا لَا يَعْنِيهِ" أي: ما لا يُجِمَّهُ، ولا تَتَعَلَّقُ به حاجتُهُ ولا ضَرورتُهُ ولا كمالُهُ، بل لا شَأْنَ له فيه، فإذا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يَتْرُكُ هذا الشيءَ، ولا يَتَعَرَّضُ للسُّؤالِ عَمَّا لا يَعْنِيهِ فاعْلَمْ أَنَّهُ حَسَنُ الإسْلامِ؛ لقولِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَمْ: "مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ المَرْءِ، تَوْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ".

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- أنَّ الإسلام منه حَسَنٌ ومنه ما ليس بحَسَنٍ باعْتبارِ فِعْلِ العبدِ؛ وأنَّ لحُسْنِ الإسلامِ عَلاماتٍ، منها هذه العلامةُ، فمِنَ الإسلامِ ما هو حَسَنٌ ومنه ما هو سَيِّئ باعْتبارِ فِعْلِ الفاعِلِ، يعني: منَ المُسْلِمينَ مَنْ لا يقومونَ بالواجِبِ، فهذا باعْتبارِ فِعْلِ الفاعِلِ، يعني: منَ المُسْلِمينَ مَنْ لا يقومونَ بالواجِبِ، فهذا باعْتبارِ فعْلِ الإنسانِ، لا باعْتبارِ أصلِ الإسلامِ، فأصلُ الإسلامِ لا شَكَّ أنَّهُ كُلُّهُ حَسَنٌ وكُلَّهُ خيرٌ.

٢- الحَتُ على تَرْكِ الإنسانِ ما لا يَعْنيهِ؛ وجْهُ ذلك أَنَّ الرَّسولَ ﷺ جَعَلَ ذلك مِن حُسْنِ إسلامِ المَرْءِ، وبه نَعْرِفُ أَنَّ أُولئكَ القومَ الذين يَتَنَصَّتونَ على النَّاسِ ليَسْمَعوا ما قالوا، هذا ممَّا لا يَعْنيهم، أمَّا الذي يَعْنيكَ فابْحَثْ عنه، لكنْ ما لا يَعْنيكَ

⁽۱) أخرجه الترمذي: كتاب الزهد، رقم (۲۳۱۷)، وابن ماجه، كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، رقم (۳۹۷٦).

اتُرُكُهُ، وأنت إذا سَلَكْتَ هذا المُسْلَكَ فإنَّكَ سوف تَسْتريحُ؛ لأنَّ الإِنْسانَ إذا بَحَثَ عنِ الأشْياءِ التي لا تَعْنيهِ فقد يَسْمَعُ ما لا يَسُرُّهُ، بل قد يَسْمَعُ ما يَسُوءُهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائلٌ: وهل مِن ذلك -أي: مِن تَرْكِ ما لا يَعْنيكَ-: أَنْ لا نَتَكَلَّمَ إلا بخيرِ؟

الجواب: نعم، إذا كانَ لا يَتكَلَّمُ إلا بخيرٍ فقد تَرَكَ ما لا يَعْنيهِ، وقد قالَ النَّبِيُّ الْجُوابُ: نعم، إذا كانَ لا يَتكَلَّمُ إلا بخيرٍ فقد تَرَكَ ما لا يَعْنيهِ، وقد قالَ النَّبِيُّ هذا وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتُ اللهِ فإذا جَمَعْتَ هذا الحَديثَ للحديثِ الذي معنا صارَ في ذلك انْضباطُ الأقوالِ وانْضباطُ الأفعالِ.

فإنْ قيلَ: هذا الحَديثُ في الأُمورِ العاديَّةِ والشَّخصيَّةِ واضحٌ معناهُ، لكنَّ المرءَ أَحْيانًا يَرى النَّاسَ على خطأٍ في الأُمورِ الشَّرْعيَّةِ، فهل يقولُ المرءُ حينَها: إنَّ هذا لا يَعْنيني وإنَّ الآثِمَ يَحْمِلُ إثْمَهُ؟

قُلْنا: لو حَدَثَ هذا فهو يَعْنيني، فالدَّعْوةُ إلى اللهِ والأمرُ بالمَعْروفِ والنَّهْيُ عِنِ الْمُنْكِرِ مُمَّا يَعْني الإِنْسانَ، سواءً كانَ في المسجِدِ أو في غيرِه، وليس معنى هذا أنَّ الحَديثَ عامٌّ ويُسْتَثْني منه الأمرُ بالمَعْروفِ والنَّهْيُ عنِ المُنْكَرِ، لا، بل الحَديثُ عامٌّ مُتْقنٌ ومُحُكمٌ، فالأمرُ بالمَعْروفِ والنَّهْيُ عنِ المُنْكرِ يعني الإِنْسانَ.

٣- أنَّ ما يَعْني المرءَ فإنَّ عليه أنْ يَبْحَثَ عنه ويسألَ عنه؛ ويُؤَيِّدُ ذلك قولُ النَّبِيِّ عَلِيْهِ: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ»(٢).

أبي هريرة رَضَِّةًلِيَّكُ عَنْهُ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، رقم (٦٠١٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف، رقم (٤٧)، من حديث أبي هريرة رَضِّاللَّهُ عَنْهُ. (٢) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز، رقم (٢٦٦٤)، من حديث

١٤٨٥ - وَعَنِ المِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ: «مَا مَلاً ابْنُ آدَمَ وِعَاءً شَرَّا مِنْ بَطْنِ» أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ(١).

الشَّرحُ

المِقْدامُ: اسمٌ مُنْصَرِفٌ، ومَعْدي كَرِبَ: اسمٌ غيرُ مُنْصرفٍ، فهو مَجْرورٌ بالفتحةِ نيابةً عنِ الكَسْرةِ؛ لأنَّهُ مُرَكَّبٌ تَرْكيبًا مَزْجيًّا، يعني: مُزِجَ أحدُ الاسْمينِ بالآخِرِ، مثلُ: حَضْرموت، وهناك تَرْكيبٌ يُسمَّى تَرْكيبًا إسْناديًّا مثلُ (الشَّنْفَرَى)، وأصْلُهُ: الشَّنْ فَرَى، ومثلُ رجُلٍ يُسمَّى شابَ قَرْناهُ، فتقولُ: جاءَ شابَ قَرْناهُ، وهناك تركيبٌ الشَّنْ فَرَى، وهو مُرَكَّبٌ مِن مُضافٍ ومُضافٍ إليه، مثل: كِتابُ محمَّدٍ، وهناك تركيبٌ عدديٌّ، يعني: يُركَّبُ أحدُ العَدديْنِ مع الآخِرِ، مثل: ثَلاثةَ عَشَرَ، إلى تِسْعةَ عَشَرَ.

وعلى كُلِّ حالٍ: هذه الأنْواعُ للتَّرْكيباتِ تَخْتلفُ مِن حيثُ الإعرابُ، فالمُرَكَّبُ تَرْكيبًا مَزْجيًّا يُرْفَعُ بالضَّمَّةِ ويُنْصَبُ بالفتحةِ ويُجُرُّ بالفتحةِ.

قولُهُ ﷺ: «مَا مَلَأَ» ما نافيةٌ، وملاً: فعلٌ ماضٍ، «وعاءً» مفعولُ مَلاً، و «شرًّا»: صفةٌ.

يقولُ الرَّسولُ عَلَيْ الإِنْسانُ يَمْلاً وعاءَهُ حَليبًا، يَمْلاُ الإِناءَ حَليبًا ليَشْرَبَهُ النَّاسُ، هذا طَيِّبٌ، لكنَّ هذا الوِعاءَ الذي النَّاسُ، هذا طَيِّبٌ، لكنَّ هذا الوِعاءَ الذي ذَكَرَهُ الرَّسولُ هو البطنُ، فهذا لا تَمْلأُهُ، فها مَلاَّتَ وِعاءً شرَّا منه، والبطنُ وِعاءً؛ لأَنَّهُ مَقَرُّ الطَّعامِ والشَّرابِ، ويُسمَّى المَعِدةَ، ويقولُ الرَّسولُ عَلَيْ : «مَا مَلاَ ابْنُ آدَمَ وِعَاءً شَرَّا

⁽١) أخرجه أحمد (٤/ ١٣٢)، والترمذي: كتاب الزهد، باب ما جاء في كراهية كثرة الأكل، رقم (٢٣٨٠)، وابن ماجه: كتاب الأطعمة، باب الاقتصاد في الأكل، رقم (٣٣٤٩).

مِنْ بَطْنٍ » أي: مِن مَعِدتِهِ؛ لأنَّ مِلْءَ البطنِ سببٌ للغَفْلةِ، وكثرةِ النَّومِ، وكونُ الإنسانِ لا يُهِمُّهُ إلا بَطْنُهُ، وسببٌ لأمراضِ تَأْتِي مِن تركيبِ الغذاءِ، وكَثْرةِ الغذاءِ.

والمَعِدةُ ليست كِيسًا يَمْتَلِئُ طَعامًا ثم يُفَرَّقُ، فالمَعِدةُ مَعْمَلُ، يعني أَنَّهُ يشتغلُ بالطَّعامِ الذي يُوضَعُ فيه، وهذا المَعْملُ إذا أَكْثَرْتَ عليه فلا بُدَّ أَنْ يَتْعَبَ ولهذا قالَ بعضُ النَّاسِ: لا تَأْكُلُ طَعامًا على طَعامٍ، فإنَّ إدخالَ الطَّعامِ على الطَّعامِ منَ النَّاسِ: ومثلُ ذلك قالَ: لو أعْطَيْتَ عَملًا لرجالٍ يَعْملونَهُ، وقُلْتَ اعْمَلوا هذا، المُهْلكاتِ، ومثلُ ذلك قالَ: لو أعْطَيْتَ عَملًا لرجالٍ يَعْملونَهُ، وقُلْتَ اعْمَلوا هذا، وهو عملٌ مُضْنٍ، يعني مُتْعِبٌ، ثم أتيتَ لهم بعملٍ آخَرَ وقُلْتَ: اعْمَلوا، فهاذا سيكونُ؟ سيَتْعَبونَ، إمَّا أَنْ يَدَعوا العملَ الأوَّلَ على عُجُرِهِ وبُجُرِهِ، وإمَّا أَنْ يَتْعَبوا تَعَلَى عَظيًا، وهكذا المَعِدةُ.

ولهذا نقولُ: لا تَمْلأها، وما كانتِ الأمراضُ الحديثةُ الأخيرةُ كمرضِ السُّكَرِ ومرضِ الغمِّ، ومثلِ ذلك، إلا لأسبابِ كَثْرةِ الأكْلِ، وقد ذَكَرَ ابنُ القيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ في (زادِ المعادِ) أنَّ الأمْراضَ المُركَّبةَ منَ الغذاءِ المُركَّب، والآنَ تجدُ بعضَ النَّاسِ يَأْكُلُ ثَهانيةَ أو تِسْعةَ أَصْنافٍ منَ الطَّعامِ، وهذه الأغْذيةُ تَخْتلطُ، ويَخْتلطُ الغِذاءُ، ويَخْتلِطُ النَّامِ مَركَبًا مِن عدَّةِ أَغْذيةٍ، ويَصْعُبُ عِلاجُهُ ولهذا قالَ ابنُ القيِّم رَحَمُهُ اللَّهُ الدَّمُ، يصيرُ مُركَّبًا مِن عدَّةِ أَغْذيةٍ، ويَصْعُبُ عِلاجُهُ ولهذا قالَ ابنُ القيِّم رَحَمُهُ اللَّه وهو حتُّ: «ولذلك كانَ الباديةُ أقلَّ النَّاسِ أمْراضًا مُرَكَّبةً، وأسْهَلَهُم مُعالجةً »(١) وهو حتُّ: «ولذلك كانَ الباديةُ أقلَّ النَّاسِ أمْراضًا مُرَكَّبةً، وأسْهَلَهُم مُعالجةً »(١) لأنَّ مُعالجَتَهم لا تحتاجُ إلى تَعبِ.

ولملءِ البطنِ مَفاسِدُ كثيرةٌ، وفي آخِرِ الحديثِ: «فإنْ كانَ لا تحالةَ، فتُلُثُ لطَعامِهِ، وثُلُثٌ لطَعامِهِ، وهذا هو العَدْلُ، فالطَّعامُ يحتاجُ إلى شَرابٍ؛ ولهذا

⁽١) زاد المعاد (٤/ ١٠).

يقول: ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾، فاجْعَلْ للطَّعامِ الثَّلُثَ، وللشَّرابِ الثُّلُثَ، واجْعَلْ ثُلُثًا للنَّفسِ؛ لتَتَنَفَّسَ ويَتَّسِعَ نَفَسُكَ، وهذا لو أَنَّنا مَشَيْنا عليه ما أُصِبْنا بالأمْراضِ، إلا أَنْ يَشاءَ اللهُ، لكنَّ هذا من أسبابِ الوقايةِ، ويُذْكَرُ أَنَّ بعضَ الأُوربيِّينَ لا يَشْبعونَ في الأَكْلِ، لكنْ يُكْثرونَ عددَ الوجباتِ، ونحنُ الآنَ نأكُلُ ثلاثَ مرَّاتٍ، وهم يَأْكلونَ الأَكْلِ، لكنْ يُكثرونَ عددَ الوجباتِ، ونحنُ الآنَ نأكُلُ ثلاثَ مرَّاتٍ، وهم يَأْكلونَ خُسْسَ مرَّاتٍ، لكنَّهم لا يُكثِرونَ الأَكْلَ، وهذا هو التَّرْتيبُ الصِّحِيُّ، كُلُ قليلًا وإذا جُعْتَ فكُلْ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - أنَّ الشَّريعةَ الإسْلاميَّةَ جاءتْ بدَواءِ القُلوبِ ودَواءِ الأبْدانِ؛ وفي ذلك أنَّ هذا القَدْرَ منَ الغذاءِ هو المُناسِبُ للطبِّ تَمَامًا.

٢- أنَّ الشَّريعةَ الإسْلاميَّةَ جاءتْ بتَوقِّي الأسْبابِ المُوجبةِ للأَذى؛ تُؤْخَذُ منَ النَّهْيِ عن مِلْءِ البطنِ؛ لأَنَّهُ مُوجِبٌ للأَذى، ولهذا قالَ شيخُ الإسْلامِ رَحَمُهُ اللهُ؛ لا يَجُلُّ للإنسانِ أَنْ يَأْكُلَ أَكُلًا يَتَأذَّى به» (١)، وبعضُ النَّاسِ الآنَ، ما شاءَ اللهُ، يَأْكُلُ كُثيرًا، يَمْلَأُ بطنَهُ حتى أَنَّهُ لا يكادُ يستطيعُ القيامَ منَ الطَّعامِ الذي مَلاَ به بطنَهُ، ثم بعد ذلك يطلبُ أَشْربةً تَهْضِمُ، فاللهُ المستعانُ، الواحدُ يُلطِّخُ بَدَنَهُ بالنَّجاسةِ، ثم يَبْحثُ عن ماءٍ ليُطَهِّرَ ثِيابَهُ، كانَ الأَوْلى به منَ الأصلِ ألا يُكثِرُ!.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أليس أبو هُرَيْرَةَ رَضَالِللَّهُ عَنْهُ قد شَرِبَ لَبَنًا حتى لم يَجِدْ له مكانًا؟ (٢)

⁽١) الآداب الشرعية لابن مفلح (٣/ ١٩٦)، وانظر: مجموع الفتاوي (٢٤/ ٢٨٦).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب: كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه، رقم (٦٤٥٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

قُلْنا: بلي، ولكنَّ هذا أمرٌ نادرٌ، والنادِرُ لا حُكْمَ له، والرَّسولُ ﷺ عَذَرَهُ مِن أَجِلِ أَنَّهُ كَانَ جَائِعًا مِن قَبْل، حتى يَعْرِفَ قَدْرَ نِعْمَةِ اللهِ عليه، وهذا مِن حِكْمَةِ الرَّسولِ ﷺ يَجْعَلُ المرءَ يَمُرُّ بها يُقابِلُ حالَهُ التي كانَ عليها، حتى يَعْرِفَ قَدْرَ حِكْمةِ اللهِ ونِعْمتِهِ، كما فَعَلَ مع جابِرِ رَضَالِلَّهُ عَنْهُ فكان مع جابِرِ جَمَلٌ قد أعياهُ التعبُ، حتى أيس منه جابرٌ رَضِحَالِلَهُ عَنْهُ وأرادَ أَنْ يُسَيِّبُهُ، أي: يَتْرُكَهُ، فلَحِقَهُ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فضرَبَ الجمل، ودَعا له، فانْطَلَقَ الجملُ يَمْشي حتى كانَ في سابِقِ القوم، بَعْدَما كانَ في أُخْرِياتِ القوم، ولكنْ ببركةِ دُعاءِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ صارَ هذا الجملُ على هذا الوجْهِ، ثم قالَ ﷺ: «بِعْنِيهِ بأُوقِيَّةٍ»، فَقالَ: لا، بينها كانَ قبلَ ذلك يريدُ أَنْ يُسَيِّبُهُ، والآنَ امْتَنَعَ أَنْ يَبِيعَهُ على أشرفِ الخلقِ، نبيِّ اللهِ عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ مع أَنَّ الرَّسولَ ﷺ هو السببُ في أنَّ الجملَ صارَ يَمْشي قَويًّا، ومع ذلك أبَى، لكنَّهُ قالَ: «بِعْنيهِ»، فلمَّا رأى جابرٌ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ مُتَمَسِّكٌ به باعَهُ عليه، ولمَّا وصلَ المدينةَ أعطاهُ النَّبيُّ عَلَيْهُ الثَّمَنَ، وقالَ له: «أَتُراني مَاكَسْتُكَ؛ لآخُذَ جَمَلَكَ؟ خُذْ جَمَلَكَ ودَرَاهِمَكَ، وهُوَ لكَ»(١)، اللهُمَّ صلِّ وسلِّمْ عليه، هذا الكرمُ وهذا الامتحانُ، أرادَ عَلَيْ أَنْ يَمْتَحِنَ هذا الرَّجُلَ، كانَ بالأوَّلِ كارهًا لهذا الجملِ، ثم صارَ رَاضيًا به، ثم باعَهُ، ثم جاءَهُ الجملُ والثَّمَنُ، وأصلُ شراءِ النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ له مِن أجلِ الاختبارِ والامتحانِ.

إِذَنْ نقولُ: ممَّا يَنْبغي للإنسانِ أَنْ يَأْكُلَ ثُلُثًا، ويَشْرَبَ ثُلُثًا، ويَتَنَفَّسَ بثُلُثٍ، هذا الذي يَنْبغي أَنْ يَكُونَ عليه غِذاؤُكَ دائمًا، لكنَّ النادرَ لا حُكْمَ له، يعني: لَوْ أَعْجَبَكَ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب استئذان الرجل الإمام، رقم (۲۹٦٧)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب بيع البعير واستثناء ركوبه، رقم (۷۱۵)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِوَاللَّهُ عَنْهُما.

الطَّعامُ أو الشَّرابُ، وملأْتَ بَطْنَكَ منه أحيانًا فلا بأسَ، أمَّا أنْ تَجْعَلَ هذا دَيْدَنَكَ فلا.

فإذا قالَ قائلٌ: إنَّ هذا الحَديثُ قد يُشْكِلُ، فعلى ما يَقولُهُ الأطبَّاءُ أنَّ مَنْفَذَ الطَّعامِ والشرابِ غيرُ مَنْفذِ الهواءِ، والمُتبادَرُ مِن هذا الحَديثِ أنَّ منفذَ الهواءِ في البطنِ؟

قُلْنا: لا، فالمَعْلومُ أنَّ الهواءَ في الرِّئةِ، لكنْ يَضيقُ النَّفَسُ معَ المَلْءِ، والنَّاسُ عادةً يستخدمونَ مثلَ هذا التَّعْبيرِ، فيقولونَ: فلانٌ أكلَ ومَلاَّ بَطْنَهُ حتى أنَّهُ لا يستطيعُ التَّنَقُسَ.

١٤٨٦ - وَعَنْ أَنْسِ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ، وَسَنَدُهُ قَوِيُّ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ (كُلُّ اللهُ اللهِ عَلَى اللهِ عَرَّمِ اللهِ اللهِ عَرَّمِ اللهِ اللهِ عَرَّمَ اللهِ اللهِ عَرَقَمَلَ حتى لو تكرَّر؛ الأنَّ كلمة (خطَّامُ اللهُ اللهِ عَرَقَمَلَ حتى لو تكرَّر؛ الأنَّ كلمة (خطَّامُ اللهُ على الكثرة، والتَّوَّابونَ عن اللهِ عَلَى الكثرة، والتَّوَّابونَ على الكثرة، والتَّوَّابونَ على اللهِ عَلَى اللهِ عَرَفَمَلَ على اللهِ عَرَفَمَلَ اللهِ عَرَفَمَلَ اللهِ عَرَفَمَلَ اللهِ عَرَفَمَلَ اللهِ عَرَفَمَلَ اللهِ اللهِ عَرَفَمَلَ اللهِ اللهِ عَرَفَمَلَ اللهِ عَرَفَمَا اللهِ اللهِ عَرَفَمَلَ اللهِ اللهِ عَرَفَمَ اللهِ اللهِ عَرَفَمَا اللهُ اللهِ عَرَفَمَا اللهِ اللهِ عَرَفَمَ اللهِ اللهِ عَرَفَهَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَرَفَمَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَرَفَمَ اللهِ اللهُ اللهِ الله

⁽۱) أخرجه أحمد (۲/۱۹۸)، والترمذي: كتاب صفة القيامة، رقم (۲٤۹۹)، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب ذكر التوبة، رقم (۲۵۱).

أمَّا الذي لا يتوبُ، ولا يُبالي، ولا يَهْتَمُّ، فهذا سيِّئُ الخَطَّائينَ، وقد ثَبَتَ عن النَّبِيِّ -صلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ - أنَّهُ قالَ: «لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَذَهَبَ اللهُ بِكُمْ وَلَجَاءَ النَّبِيِّ -صلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ - أنَّهُ قالَ: «لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَذَهَبَ اللهُ بِكُمْ وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ وَيَسْتَغْفِرُونَ اللهَ فَيَغْفِرُ لَهِمُ »(١)، فالحمدُ للهِ، أنتَ وإنْ كَثُرَ خَطَوُكَ فِلا تَنْأُسْ، وتُبْ إلى اللهِ يَمْحُ الخطأ، حتى ولو تَكَرَّرَ، واعْلَمْ أنَّ التَّوْبة هي الرُّجوعُ إلى اللهِ عَنَّوَجَلَّ مِن مَعْصِيتِهِ إلى طاعتِهِ، وشروطُ قبولِ التَّوْبةِ خسةٌ:

الأوَّلُ: إخْلاصُ النَّيَةِ شِهِ؛ وهذا أساسُ كُلِّ عملِ صالِحٍ، فكُلُّ عملِ صالِحٍ لا بدَّ فيه منَ الإخلاصِ شهِ وإلا كانَ مَرْدودًا، كما قالَ اللهُ تَعالَى في الحَديثِ القُدْسيِّ: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلاً أَشْرَكَ بِهِ مَعِيَ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ» (١٠). ولو تابَ الإنسانُ إرضاءً لوالدِهِ لا تقرُّبًا للهِ عَنَّوَجَلَّ فإنَّهُ لا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ لفَقُدانِ شرطِ الإِخْلاصِ للهِ عَنَّوَجَلَّ فإنَّهُ لا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ لفَقُدانِ شرطِ الإِخْلاصِ للهِ عَنَوَجَلَّ.

والثّاني: النَّدَمُ على ما وَقَعَ؛ بحيث يَتَحَسَّرُ ويتأسَّفُ، وأَنْ لا يَكُونَ فِعْلُهُ للذَّنبِ وعدمُهُ سواءً، ولو تابَ بلا نَدَم، فأقْلَعَ عن الذَّنبِ لكنْ لم يَنْدَمْ على اقْترافِهِ الذَّنْب، وإذا تَذَكَرَهُ لم يَتْأَثَّرْ، فهذا أيضًا لا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ، يعني لا بُدَّ مِن أَنْ يَشْعُرَ الإنسانُ بأَنَّهُ مُذْنِبٌ.

فإنْ قيلَ: وكيف نُفسِّرُ فِعْلَ بعضِ الصَّحابةِ رَضَالِيَّهُ عَنْهُمْ أَنهم كانوا يَتَحدَّثُونَ عن جاهِلَيتِهم ويَتضاحَكونَ؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب التوبة، باب سقوط الذنوب بالاستغفار توبة، رقم (٢٧٤٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيًا لِللهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله غير الله، رقم (٢٩٨٥)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِلَهُ عَنْهُ.

قُلْنا: هم كانوا يَتَحدَّثُونَ بنعمةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَ أُنَّهُم كانوا على هذا مِن قَبْلُ، والآنَ على هذا، فلم يَكُنْ قَصْدُهم التَّبَجُّحُ بذلك، بل قَصْدُهم إظهارُ نعمةِ اللهِ عليهم.

والثَّالثُ: الإقْلاعُ عن الذَّنْبِ في الحالِ؛ فلو تابَ الإنْسانُ منَ السَّرقةِ ولكنْ لم يَرُدَّ المالَ إلى أهْلِهِ. لم يَرُدَّ المالَ إلى أهْلِهِ.

إذا قالَ قائلٌ: الإقلاعُ بالنسبةِ للأمُوالِ واضحٌ، أنَّ الإنْسانَ يَرُدُّ الأمُوالَ إلى أهْلِها، وإنْ كانت أرْضًا فيَردُّها إلى أهْلِها، هذا واضحٌ، لكنْ إذا كانَ الإنسانُ لا يَعْلَمُ أهْلَها؛ إذْ أَخَذَ دَراهِمَ مِن إنسانٍ وتاب، ولكنْ لا يَدْري، وهذا يقعُ أحْيانًا، فأحْيانًا يَأْخُذُ الإنسانُ مِن دُكَّانٍ حاجةً ثم يَنْتَقِلُ صاحبُ الدُّكَّانِ، ولا يَدْري أين ذَهَب، ويَيْأَسُ منه، ماذا يصنعُ؟

نقول: يَتَصَدَّقُ بها عن صاحِبِها تَخَلُّصًا منها، فإنْ تَصَدَّقَ بها تَقَرُّبًا بها إلى اللهِ لم تَنْفَعُ صاحِبَها؛ لأنَّهَا لا تُقْبَلُ منه، حيثُ إنَّها حرامٌ، ولم تَنْفَعْ صاحِبَها؛ لأنَّهُ لم يَنْوِها له، فيُطالِبُهُ صاحِبُها بها يَومَ القِيامةِ.

وإذا كانتِ المظلَمةُ غيرَ مالٍ، مثلًا: إنسانٌ اغتابَ شَخْصًا، فكيف يَتَخَلَّصُ؟ قالَ العُلَماءُ في ذلك: يَذْهَبُ إلى هذا الرَّجُلِ الذي اغْتابَهُ، ويقولُ: سامِنْي حَلِّلْني، وإذا قالَ له ذلك، فلا يُسْتَحْسَنُ مِن أخيه أنْ يَسْأَلَهُ عَمَّا صَدَرَ منه واسْتَوْجَبَ طلبَ السَّامِةِ والتَّحْليلِ، بل يُسامِحُهُ عن حَقِّ مجَهولٍ، ولا يَطْلُبُ مَعْرفةَ السَّببِ، ولا يَسْأَلُ؛ لأَنّهُ ربَّما لو سَأَلَهُ وأخبَرَهُ كانَ ذلك عَظيمًا في نفسِهِ، ثم لم يُسامِحُهُ. لكنْ إذا سامحة ولو كانَ فِعْلُهُ مَعْهولًا فطيبٌ.

وقيَّدَ بعضُ العُلَمَاءِ ذلك فَقالَ: إنْ كانَ صاحبُهُ الذي اغْتابَهُ قد عَلِمَ بالِغيبةِ فلْيَتَحَلَّلُ منه، وإنْ لم يَعْلَمْ ووثِقَ أنَّهَا لم تَبْلُغْهُ فالأَوْلَى أنْ لا يَتَحَلَّلُ منه؛ لأَنَّهُ ربها لو تَحَلَّلُ منه لأَبى، ولكنْ يَسْتَغْفِرُ له كما جاءَ في الحديثِ: «كَفَّارَةُ الاغْتِيَابِ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لو كَمَا جاءَ في الحديثِ: «كَفَّارَةُ الاغْتِيَابِ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لو كَمَا جاءَ في الحديثِ: «كَفَّارَةُ الاغْتِيَابِ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَو كَمَا جاءَ في الحديثِ: «كَفَّارَةُ الاغْتِيَابِ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَو كَمَا جاءَ في الحجالِسِ التي كانَ يُثني عليه فيها شرَّا.

لكنْ لا شكَّ أنَّ الذي تَطْمَئِنُّ إليه النفسُ ويُطَمْئِنُ الإِنْسانَ هو أَنْ يَذْهَبَ ويُطَمْئِنُ الإِنْسانَ هو أَنْ يَذْهَبَ ويُصالِحَ، فإذ اللهُ عَهْدِهِ وإنْ لم يُسلمِحْ له، فإذا عَلِمَ اللهُ مِن نِيَّةِ هذا التائبِ الصِّدْقَ فإنَّ اللهَ جَلَّوَعَلَا يتحمَّلُ عنه.

فإنْ قيلَ: ولو عَلِمَ أَنَّهُ لو ذَهَبَ يَتَحَلَّلُهُ أَنْ تَقَعَ مَفْسدةٌ مُحَقَّقةٌ؟

قُلْنا: إذا عَلِمَ الرَّجُلُ بأنَّ هذا قد اغْتابَهُ فلا بدَّ أنْ يَتَبَيَّنَ مهما كانَ، وإذا كانَ يَخشى أَنَّهُ لو صارَحَهُ مُشافهةً فلْيُرْسِلْ إليه شَخْصًا يُعَظِّمُهُ الرَّجُلُ الآخَرُ، فيقولُ له: إِنَّ إِنْسانًا أَخْطاً في حقِّكَ، وفعلَ وقالَ، فلَعَلَّكَ تُسامِحُهُ، وأنا آتي به إليك ليَعْتَذِرَ، وما أشْبَهَ ذلك؛ لأَنَّهُ صحيحُ ربَّها أَنَّهُ لو ذَهَبَ إليه وشافَهَهُ ربَّها يَحْصُلُ بينهم مَفْسدةٌ، لكنْ في مثلِ هذه الحالِ يُمْكِنُ يَتَخَلَّصُ بأنْ يُوصِيَ أَحَدًا يَتَوسَّطُ بينهما.

والرَّابِعُ: «أَنْ يَعْزِمَ على أَنْ لا يعودَ»؛ ولم نقل: «أَنْ لا يَعودَ»؛ لأَنَك لو قُلْتَ: العَزْمُ على شرطٌ أَنْ لا يَعودَ، ثم عادَ مرَّةً ثانيةً، بَطَلَتِ التَّوْبةُ الأُولى، لكنْ إذا قُلْتَ: العَزْمُ على أَنْ لا يعودَ، صحَّتِ التَّوْبةُ، ثم إِنْ عادَ مرَّةً ثانيةً احْتاجَ إلى تَجْديدِ توبةٍ للذَّنبِ الثَّاني، وإِنْ كانَ مُتَردِدًا فأرادَ التَّوْبةَ لكنَّهُ يَتَشَكَّكُ في العودةِ للذَّنبِ، ويخافُ إِنْ تَعَرَّضَ لشيءٍ منَ المُغْرياتِ أَنْ يَعودَ للذَّنبِ، فهنا لا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ؛ لأَنَّهُ لم يَعْزِمْ على أَنْ لا يَعودَ.

⁽١) أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده كما في بغية الباحث رقم (١٠٨٠)، وابن أبي الدنيا في الصمت رقم (٢٩١)، والبيهقي في الدعوات الكبير رقم (٥٧٥)، من حديث أنس رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ.

والخامسُ: أَنْ تَكُونَ التَّوْبَةُ فِي وقتٍ لا تُرَدُّ فيه التَّوْبَةُ؛ والوقتُ الذي تُرَدُّ فيه التَّوْبَةُ والوقتُ الذي تُرَدُّ فيه التَّوْبَةُ نوعانِ: خاصُّ وعامُّ.

فالخاصُّ حضورُ أجلِ كُلِّ إنسانٍ، فكُلُّ مَن حَضَرَ أجلُهُ وتابَ بعد حضورِ الأجلِ لم يُقْبَلُ منه؛ لقولِهِ تَعالَى: ﴿ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَ لَهُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّكِيَّاتِ الأَجلِ لم يُقْبَلُ منه؛ لقولِهِ تَعالَى: ﴿ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَ لَهُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّكِيَّاتِ حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِي تُبْتُ ٱلْكَنَ ﴾ [النساء:١٨]، وانظُرْ إلى كلامِ الرَّسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَا أَوْلَكُمْ لَعَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: ﴿ قُلْ: لَا إِللهَ إِلا اللهُ ، كَلِمةٌ أُحاجُ لكَ إِلَا اللهُ ، كَلِمةٌ أُحاجُ لكَ بَا عندَ اللهِ ﴾ وقد لا تَنْفَعُ .

ولمّا غَرِقَ فِرْعُونُ وأَحَسَّ بِالهلاكِ قَالَ: ﴿ اَمَنتُ أَنَّهُۥ لَاۤ إِلَهُ إِلَّا ٱلَّذِىٓ اَمَنتُ بِهِ عَنَى اللّهُ عَنَا اللّهُ عَنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ فقيلَ له: ﴿ آلْنَنَ ﴾ يعني: أَلاَنَ تُسْلِمُ ؟ ﴿ وَقَدْ عَصَيْتَ بَنُواْ إِسْرَهِينَ ﴿ فَالْمُوْمِ فَقَيلَ له: ﴿ أَلْنَنَ ﴿ اَلْنَنَ لَا اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿ فَالْمُومُ وَيَبُرُزُ ؟ لأَنَّ فِرْعُونَ قِد أَرْعَبَ بني إسْرائيلَ ، [يونس: ٩٠- ٩٦] يعني: بدَنك يَظْهَرُ ويَبُرُزُ ؟ لأَنَّ فِرْعُونَ قَد أَرْعَبَ بني إسْرائيلَ ، وربّها إذا لم يَرَوْهَ ويُشاهِدُوهُ يَكُونُ فِي نُفُوسِهِم أَنّهُ لعلّهُ نَجَا، أو لعلّهُ يَنْجُو، لكنْ إذا رَأَوْهُ مَيّتًا طَابَتْ نُفُوسُهُم ولهذا قالَ: ﴿ لِنَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً ﴾ .

أما النَّوْعُ الثَّاني منَ الوقتِ الذي تُرَدُّ فيه التَّوْبةُ فهو العامُّ، وذلك عند طُلوعِ الشَّمْسِ مِن مَغْرِبها، هذه الشَّمْسُ العظيمةُ تُشْرِقُ منَ المَشْرِقِ وتُغْرِبُ منَ المَغْرِبِ، ولَيَّ مَنَ المَشْرِقِ وتُغْرِبُ منَ المَغْرِبِ، فإذا أَذِنَ اللهُ تَعالَى في انْقطاعِ التَّوْبةِ خَرَجَتْ منَ المَغْرِبِ، وحينئذٍ يُؤْمِنُ كُلُّ إنْسانٍ، فإذا أَذِنَ اللهُ تَعالَى في انْقطاعِ التَّوْبةِ خَرَجَتْ منَ المَغْرِبِ، وحينئذٍ يُؤْمِنُ كُلُّ إنْسانٍ، ويتوبُ كُلُّ إنسانٍ، وهو طلوعُ وهو طلوعُ ويتوبُ كُلُّ إنسانٍ، لكنْ يقولُ اللهُ عَنَّهَ عَلَى: ﴿ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَاينتِ رَبِّكَ ﴾ وهو طلوعُ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٤)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت، رقم (٢٤)، من حديث المسيب بن حزن رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

الشَّمْسِ مِن مَغْرِبِها ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَنْهَا لَرَ تَكُنَّ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَنِهَا خَيْرًا ﴾ [الأنعام:١٥٨].

١٤٨٧ – وَعَنْ أَنْسٍ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «الصَّمْتُ حِكْمَةٌ، وَقَلِيلٌ فَاعِلُهُ» أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي (الشُّعَبِ) بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ، وَصَحَّحَ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ مِنْ قَوْلِ لُقْهَانَ الْحَكِيمِ (۱).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «الصَّمْتُ» يعني السُّكوتَ، «حِكْمَةٌ » يعني: وضْعٌ للشيءِ في مَوْضِعِهِ، و قَلِيلٌ » خبرٌ مقدَّمٌ، و «فَاعِلُهُ » مُبْتدأٌ مُؤخَّرٌ، يعني: أنَّ فاعِلَهُ قليلٌ.

ولا شكَّ أنَّ الصَّمْتَ أسلمُ منَ الكلامِ، فالمُتكلِّمُ بين أمْرينِ، إمَّا مفيدٍ وإمَّا ضارِّ، هذا الغالبُ، لكنَّ الصامتَ سالِمٌ، فالصمتُ حِكْمةُ، ولكنَّ هذا الحديث حكما قالَ المُؤلِّفُ رَحْمَهُ اللهُ للا يُصِحُّ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ إنَّما هو مِن قولِ لُقْمانَ الحكيم، أو غيرِهِ أيضًا، لا نَدْري، هل تَصِحُّ عن لُقْمانَ أم لا؟ لأنَّ لُقْمانَ الحكيمَ ذَكرَ اللهُ عنه أشياءَ في سُورةِ لُقْمانَ.

واعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَا يُنْقَلُ عِنِ الأَمْمِ السَّابِقَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي القُرْآنِ أَو فِي صحيحِ الشَّنَّةِ فَإِنَّهُ لا يُقْبَلُ؛ لأَنَّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَ قَالَ: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبُولُا ٱلَّذِينَ مِن قَبِلِكُمْ قَوْمِ الشَّنَّةِ فَإِنَّهُ لا يُقْبَلُ؛ لأَنَّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَ قَالَ: ﴿ أَلَمْ يَأْتُكُمْ نَبُولُا ٱلله ﴾ [إبراهيم: ٩] إِذَنْ: فعلمُ نُوجٍ وَعَادٍ وَثَمُوذٌ وَٱلَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱلله ﴾ [إبراهيم: ٩] إِذَنْ: فعلمُ

⁽١) أخرجه ابن عدي في الكامل (٦/ ٢٨٧-٢٨٨)، والبيهقي في شعب الإيهان رقم (٢٧٢).

الأُممِ السَّابِقِةِ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي القُرْآنِ أَو فِي السُّنَّةِ الصَّحيحةِ عن رَسُول اللهِ عَيْكِيةٍ.

لكنْ لنَقِفْ في هذا الكلام: هل الصَّمْتُ حِكْمةٌ في كُلِّ حالٍ؟ الجوابُ: لا؛ قد يَكُونُ الصَّمْتُ سَفَهًا إذا رأى الإنسانُ مُنْكَرًا، فهل نقولُ: اسْكُتْ؟ الجوابُ: لا، بل تَكَلَّمْ، والسُّكُوتُ هنا سَفَهٌ.

وإذا سُئِلَ إنسانٌ عن مسألةِ عِلْم يَعْلَمُها ويَعْرِفُها، فهل نقول: اسْكُتِ؟ الجُوابُ: لا، والسُّكوتُ هنا سَفَهٌ وحرامٌ أيضًا؛ لأنَّ «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ أُلْجِمَ يَوْمَ القِيامةِ بِلِجَامِ مِنْ نَارٍ»(١).

وعلى هذا: فليس هذا القولُ على الإطلاقِ، بل فيه تفصيلٌ.

أمَّا قولُهُ عَلَيْ: ﴿ وَقَلِيلٌ فَاعِلُهُ ﴾ يعني: قليلٌ مَنْ يَسْلُكُ سبيلَ السُّكوتِ، فأكثرُ النَّاسِ عُجِبُونَ الكلامَ ويتكلَّمونَ، حتى أنك تجدُ المَسْألة تُوضَعُ أو تُطْرَحُ ويَتكلَّمُ عنها مَنْ ليس مِن أهلِ الكلامِ فيها، ربَّما يجيءُ إنسانٌ فيقولُ: ماذا تقولُ في رَجُلٍ صلَّى وهو آكِلُ خَمَ إبلِ جاهلًا ؟ ويكونُ في المجلسِ طلَبَةُ عِلْمٍ وعوامٌ، فيقولُ عاميٌّ: لا يضرُّ، وليس فيه شَيْءٌ، واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يقولُ في كتابِهِ المُحْكمِ كِتابِهِ العظيمِ: ﴿ رَبَّنَا يَصُرُّ، وليس فيه شَيْءٌ، واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يقولُ في كتابِهِ المُحْكمِ كِتابِهِ العظيمِ: ﴿ رَبَّنَا لَا تُواخِذُنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأَنًا ﴾ [البقرة:٢٨٦]، فهذا الصَّمْتُ في حقّهِ حِكْمةٌ والكلامُ سَفهٌ، لكنْ قليلٌ مَنْ يفعلُ هذا، أي: أنَّ كثيرًا منَ النَّاسِ يتكلَّمونَ في موضعٍ لا يَنْبغي أنْ يَتكلَّموا فيه.



⁽۱) أخرجه أحمد (۲/۲۲۳)، وأبو داود: كتاب العلم، باب كراهية منع العلم، رقم (٣٦٥٨)، والترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء في كتهان العلم، رقم (٢٦٤٩)، وابن ماجه: المقدمة، باب من سئل عن علم فكتمه، رقم (٢٦٦)، من حديث أبي هريرة رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

بابُ التَّرْهيبِ مِن مَساوِئِ الأخْلاقِ

لمَّا كانتِ الأُمورُ لا تَتِمُّ إلا بإثباتٍ ونفي، جَعَلَ العُلَماءُ رَحَهُمُ اللَّهُ بابًا للتَّرغيب، وبابًا للتَّرهيب؛ ليَكُمُلَ سيرُ الإنسانِ وأخلاقه؛ لأنَّ الأخلاقَ منها أخلاقٌ مطلوبةٌ يُرغَّبُ فيها، وأخلاقٌ غيرُ مَطْلوبةٍ، وهذه يُرَهَّبُ منها؛ ولهذا قالَ: «بابُ التَّرْهيبِ مِن مَساوِئِ الأَخْلاقِ».

والأخْلاقُ: جمعُ خُلُقٍ، وهي الصُّورةُ الباطنةُ، أي: ما يَتَخَلَّقُ به الإِنسانُ؛ لأَنّنا نقولُ: خَلْقٌ وخُلُقٌ، الخَلْقُ: الصُّورةُ الباطنةُ، أي ما يَتَخَلَّقُ نقولُ: خَلْقٌ وخُلُقٌ، الخَلْقُ: الصُّورةُ الباطنةُ، أي ما يَتَخَلَّقُ بقولُ: فالأُخلاقُ منها سَيِّخٌ، ومنها حَسَنٌ، ومنها ما لا يُوصفُ بسوءٍ ولا حُسْنٍ.

.....

١٤٨٨ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالْحَسَدَ؛ فَإِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْحَسَدَ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عِلْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ

١٤٨٩ - وَلِابْنِ مَاجَهْ: مِنْ حَدِيثِ أَنْسٍ نَحْوُهُ (٢).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالْحَسَدَ» هذه الجملةُ جملةٌ تَحْذيريَّةٌ، أي: أُحَذِّرُكُمُ الحسد، لكنْ قُدِّمَ الضميرُ اهْتهامًا بالأمرِ، والحسدُ: هو أَنْ يَتَمَنَّى الإِنْسانُ أَنْ يُزيلَ اللهُ النَّعْمةَ

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب في الحسد، رقم (٤٩٠٣).

⁽٢) أخرجه ابن ماجه: كتاب الزهد، باب الحسد، رقم (٢١٠).

عن غيرِهِ، سواءً تَمَنَّى أَنْ تزولَ النِّعْمةُ إليه، أو أَنْ تزولَ النِّعْمةُ عن غيرِهِ لا إليه، أو أَنْ تزولَ النِّعْمةُ عن غيرِهِ لا إليه، أو أَنْ تزولَ النِّعْمةُ عن غيرِهِ إلى غيرِهِ. فأقسامُ الحسدِ ثلاثةٌ:

الأُوَّلُ: أَنْ يَتَمَنَّى أَنْ تزولَ النِّعْمَةُ عن غيرِهِ إلى نفسِهِ.

الثَّاني: أَنْ يَتَمَنَّى زوالَ نِعْمةِ اللهِ عن زَيدٍ لتكونَ لعَمْرِو.

الثَّالثُ: أَنْ يَتَمَنَّى زوالَ نعمةِ اللهِ عن زَيدٍ مُطْلقًا.

كُلُّ هذا منَ الحسدِ، وهذا هو المَعْروفُ عند جمهورِ العُلَماءِ في تعريفِ الحسدِ، وقالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحَمُهُ اللَّهُ: «الحَسَدُ كَراهةُ نِعْمةِ اللهِ على الغيرِ» (۱)، أي: يكْرَهُ أَنْ يُنْعِمَ اللهُ على غيرِهِ، وهذا أعمَّ، فإذا رأيتَ نفسَكَ تَكْرَهُ أَنْ يُنْعِمَ اللهُ على غيرِكَ بعِلْمٍ أو مالٍ أو خُلُقِ أو صِحَّةٍ أو ما أشْبَة ذلك، فاعْلَمْ أَنَّ فيك شيئًا منَ الحَسَدِ، وحاوِلْ أَنْ تَقْضِيَ عليه؛ ولهذا قالَ اللهُ عَنَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تَنَمَنَّواْ مَا فَضَلَ اللهُ عَنَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تَنَمَنَّواْ مَا فَضَلَ اللهُ عِنْ اللهُ عَنَّ المُسَبِّرُ أَو اللهِ اللهُ عَنَّ المَسَابَ عَلَى اللهُ عَنَ اللهُ عَلَى اللهُ عَنَالَ اللهُ عَنَالَ اللهُ عَنَالَ اللهُ عَنَالَ اللهُ عَنْ اللهُ عَنَالَ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَلْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَالَى اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ

يا أَخي! لا تَتَمَنَّ أَنَّ نعمةَ اللهِ على فُلانٍ تَأْتِي إليك، اسألِ اللهَ مِن فَضْلِهِ، ودعِ نعمةَ اللهِ على فُلانٍ على أَنْ يُعْطِيَكَ. نعمةَ اللهِ على فُلانٍ لفُلانٍ، فالذي أعطاهُ قادرٌ على أَنْ يُعْطِيَكَ.

قولُهُ ﷺ: «فَإِنَّ الحَسَدَ يَأْكُلُ الحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الحَطَبَ» فإنَّهُ أي: الحسد، يأكلُ حسناتِ الحاسِد، كما تَأْكُلُ النَّارُ الحطب، والنَّارُ إذا وُلِّعَتْ في الحطبِ أكلَتْهُ، وهذا تعليلٌ للحُكْم.

⁽۱) مجموع الفتاوي (۱۱/۱۱).

فَذَكَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّ فِي الحسدِ ذَهابَ الحسناتِ؛ وذلك للمفاسِدِ العظيمةِ التي تَحْصُلُ فِي الحسدِ، فمنها:

- اعتراض الحاسِدِ على حِكْمةِ الله عَزَّوَجَلَّ لأَنَّك إذا كَرِهْتَ ما أَنْعمَ اللهُ به على غيرِكَ فهذا اعتراضٌ، كأنَّك تقولُ: هذا الرَّجُلُ مثلًا لا يَسْتَحِتُّ هذه النَّعْمة، ففيه اعتراضٌ على القَدَرِ.
- الحسدُ يُنافي تمامَ الإيهانِ؛ وذلك لِها سَبَقَ مِن أَنَّ فيه اعتراضًا على قدرِ اللهِ عَرَّفَجَلَ كَها أَنَّ اللهَ عَرَّفَجَلَ نَهى عنه، فيكونُ فِعْلُهُ مَعْصِيةً، والمَعْصِيةُ تَقْتضي نقصَ الإيهانِ؛ ولقولِ النَّبِيِّ عَيَّلِيْةٍ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ» (١) ولا شكَ أَنَّ الحاسدَ ليس كذلك.
- الحسدُ لا يَخْلو غالبًا منَ البغي على المحسود؛ فتجدُ الحاسدُ يَبْغي على
 المحسودِ إمَّا بلسانِهِ أو بفعالِهِ، مِن أجلِ أنْ تزولَ هذه النَّعْمةُ.
- أنَّ الحاسدَ دائمًا يَكونُ قَلِقًا ضيِّقَ الصَّدرِ؛ حتى أنَّهُ ربَّما لا يطيبُ له الأكْلُ ولا النَّومُ، وكلَّما ازْدادتْ نعمةُ اللهِ على المحسودِ ازْدادَ نكدًا وهمًّا وغمَّا، ومعلومٌ أنَّ النكدَ والهمَّ والغمَّ يوجِبُ انقباضَ النفسِ، وعدمَ انشراحِ الصَّدرِ بالطَّاعاتِ وغَيْرِها، حتى إنَّهُ ربَّما يَكونُ يُصَلِّي وقلبُهُ يُفكِّرُ فيما أنعمَ اللهُ به على المحسودِ، فيقِلُّ ثوابُ الحَسناتِ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب من الإيهان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، رقم (۱۳)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الدليل على أن من خصال الإيهان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه، رقم (٤٥)، من حديث أنس رَضِحَالِيَلَةُ عَنْهُ.

- انَّ الحاسدَ يَنْحَسِرُ أَنْ يَسْبِقَ المحسودَ فيها أنعمَ اللهُ به عليه؛ فمثلًا إذا رأى طالبَ عِلْمٍ قد فَضَلَهُ في العلمِ تجدُهُ يقولُ: ما حاجةٌ أنِّي أتعبُ؛ لأَنَّني لن أصلَ إلى درجةِ هذا الطالب، فيتَوَقَّفُ عن الخيرِ بسببِ الحسدِ، والعياذُ باللهِ.
- وأوَّلُ مَن حَسَدَ فيما نعلمُ هو إبليسُ؛ فيكونُ الحسدُ إِذَنْ مِنِ اتِّباعِ خُطُواتِ الشَّيْطانِ، والتَّأسِّي بالشَّيْطانِ.

هذا مِن مَفاسِدِهِ، وله مَفاسِدُ كثيرةٌ أُخْرى، فالحَسَدُ فيه شرٌّ كثيرٌ.

فإذا قالَ قائلٌ: الحسدُ في الواقِعِ غَريزةٌ، وكلُّ إنسانٍ يَعْرِفُ نعمةَ اللهِ على أحدٍ يَتَمَنَّى أَنْ يَكُونَ له مِثْلُها؟

قُلْنا: لو كانَ الإنسانُ يَكْرَهُ أَنْ يُنْعِمَ اللهُ على شخصٍ نِعْمةً تكونُ أكثرَ ممَّا عنده، فإنّ وُجودَهُ في كثيرٍ منَ النَّاسِ لا يَجْعَلُه مَقْبولًا، بل على هؤلاءِ النَّاسِ ممَّنْ يُوجَدُ في نُفوسِهم مثلُ هذا المرضِ أَنْ يُعالجِوهُ، وأَنْ يُتابِعوا ويُداوموا على ذلك، فإذا وَجَدْتَ ذلك في نفسِكَ فعليك أَنْ تُعالجِهُ، وأَنْ تُنَزِّهَ نفسَكَ عنه، وفي الحديثِ: «إِذَا حَسَدْتُمْ فَلَا تَبْغُوا وَإِذَا ظَنَنْتُمْ فَلَا تُحَقِّقُوا»(١).

أمَّا إِنْ كَانَ مَا فِي نَفْسِهِ هُو حَبُّ أَنْ يَأْتِيَهُ اللهُ مثلَ مَا عَندَ غيرِهِ، دُون أَنْ يَكْرَهَ له ذلك، فهذا ليس الحَسَدَ المذموم، هذا الحسدُ يُسمَّى حسدَ غِبْطةٍ، ولا بأسَ به، ولكنِ

⁽١) أخرجه أبو بكر الشافعي في الغيلانيات رقم (٤٢٦)، وابن عدي في الكامل (٥/٩٠٥)، من حديث أبي هريرة رَضَالِلَنْهُ عَنْهُ.

وقال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٣/ ٤٨٩): فيه عبد الرحمن بن سعد مدني ضعفه ابن معين، وقال البخاري: فيه نظر، وعبد الله المقبري متروك. وقال المناوي في فيض القدير (١/ ٣٣٠): قال عبد الحق: إسناده غير قوي.

احْمِلْ نَفْسَكَ على أَنْ تَصِلَ إلى ما وَصَلَ إليه هذا الإِنْسانُ منَ الدَّرجةِ، فإنْ كنتَ تَحْسُدُهُ على علم فاحْمِلْ نفسَكَ على طلبِ العلم حتى تَصِلَ إلى ما وصَلَ إليه، وإنْ كُنْتَ تَحْسُدُهُ على جاهٍ فاحْمِلْ نَفْسَكَ على أَنْ تَكُونَ حَسَنَ الأَخْلاقِ، كريمَ الطَّبعِ، كُنْتَ تَحْسُدُهُ على جاهٍ فاحْمِلْ نَفْسَكَ على أَنْ تَكُونَ حَسَنَ الأَخْلاقِ، كريمَ الطَّبعِ، عُسْنًا إلى النَّاسِ، باذلًا نَفْسَكَ لهم، وحينئذٍ يَكُونُ لك عندهم جاهٌ، وهلُمَّ جَرًّا، وقد أقرَّ النبيُّ الغِبْطة في قولِهِ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ» (۱).

١٤٩٠ - وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الشَّدِيدُ الشَّدِيدُ الشَّدِيدُ الشَّدِيدُ النَّسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ النَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «لَيْسَ الشَّدِيدُ» يعني: ليس القويُّ، «بِالصُّرَعَةِ» أي: بالذي يَصْرَعُ النَّاسَ، والصُّرَعةُ مِن صِيَغِ المُبالغةِ، أي: كثيرُ الصَّرْعِ، وقويُّ الصَّرْعِ، مثل ﴿ هُمَزَةٍ لَمُنَاسَ، والصُّرَعةُ مِن صِيغِ المُبالغةِ، أي: كثيرُ الصَّرْع صاحِبَهُ ويَضْرِبُ به لَمُناقِهُ ، يعني: كثيرُ الهَمْزِ واللَّمزِ، والمُصارعةُ المُغالبَةُ، أيها يَصْرَعُ صاحِبَهُ ويَضْرِبُ به على الأرْضِ، وللمُصارعةِ أساليبُ، وليست مَبْنِيَّةً على قُوَّةِ الشخصِ، فقد يكونُ الشخصُ قَويًّا فيَصْرَعُهُ مَن هو دونَهُ، وهي عند النَّاسِ فنُّ مِن فُنونِ الرِّياضةِ، ولها عُشَاقٌ، لكنَّهم في الواقع يُضَيِّعونَ أوْقاتَهم في غيرِ فائدةٍ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب الاغتباط في العلم، رقم (٧٣)، أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب فضل من يقوم بالقرآن، رقم (٨١٦)، من حديث ابن مسعود رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الحذر من الغضب، رقم (٢١١٤)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل من يملك نفسه عند الغضب، رقم (٢٦٠٩).

ويُذْكُرُ أَنَّ رُكَانَةَ بِنَ يزيدَ كَانَ قَويًّا شَديدًا لا يَصْرَعُهُ أحدٌ، حتى أَنَّهُ مِن قُوَّتِهِ يَقَالُ: إِنَّهُم كَانُوا يَضَعُونَ جِلْدَ الثورِ تحت قَدَمَيْهِ، ويَأْتِي أَقُوى الرِّجالِ ليَجُرَّهُ مِن تحتِ قدميْهِ فيَعْجِزُ عنه، ويَتَقَطَّعُ الجِلْدُ دون أَنْ تَزولَ قَدماهُ، وهذا يدلُّ على أَنَّهُ قويٌّ جدًّا، فجاءَ إلى النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ليُسْلَم، وطَلَبَ منَ الرَّسُولِ أَنْ يُصارِعَهُ، فقالَ: إنْ صَرَعْتَنِي يا محمَّدُ عَرَفْتُ أَنَّكُ نبيٍّ، وأَسْلَمْتُ، وإنْ صَرَعْتُكَ فهذه هي عادةً أيَّامي، وهذا معنى قولِه، فصارَعَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ فصَرَعَهُ النبيُّ عَلَيْهِ، فلمَّا صَرَعْتُهِ آمَنَ الْ شَكَّ أَنَّهُ مِن فوائِدِ قُوَّةِ الجسم وحِنْكِيهِ.

قولُهُ ﷺ: «إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ»، أي: القويُّ الذي يَصْرَعُ نفسَهُ ويَمْلِكُها عند الغضب، والغضبُ كها قالَ النبيُّ: «بَمْرَةُ يُلْقِيهَا الشَّيْطانُ فِي قَلْبِ الإِنْسانِ» (٢)، ولهذا تَجِدُهُ يَحْتمي ويَظْهَرُ دمُهُ على جِسْمِهِ، ويَحْمَرُ وجْهُهُ وعَيْناهُ، ويَنْتَفِشُ شَعَرُهُ مِن قُوَّةِ ما يَسْمَعُ، فالشديدُ هو الذي يَمْلِكُ نفسَهُ وترعدُ أطْرافُهُ، ويَنْتَفِشُ شَعَرُهُ مِن قُوَّةِ ما يَسْمَعُ، فالشديدُ هو الذي يَمْلِكُ نفسَهُ إذا غَضِبَ، ولا يَنْفُذُ مُقْتضى غَضَبِهِ ولهذا جاءَ رَجُلُ إلى الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ قالَ: أوْصِني، قالَ: أوْسِني، قالَ: أوْسُنِهُ أَلْهُ أَلَّهُ أَلَّهُ أَلْهُ أَلَا أَلْهُ أَلْهُ أَلَاهُ أَلَاهُ أَلَاهُ أَلَالُهُ أَلَالَالْهُ أَلْهُ أَلْهُ أَلْهُ أَلَا أَلْهُ أَلَا أَلْهُ أَلْهُ أَلَا أَلْهُ أَلَا أَلَالْهُ أَلَا أَلَاهُ أَلَا أَلَاهُ أَلَا أَلَاهُ أَلَا أَلَاهُ أَلَالَالْهُ أَلَالْهُ أَلَالَالُهُ أَلَالَالْهُ أَلَا أَلَاهُ أَلَا أَلَالَالُهُ أَلَالَالُهُ أَلَالَالَالُهُ أَلَالَالَالِلْهُ أَلَالَالِهُ أَلَالَالْهُ أَلَالَالْهُ أَلَالَالْهُ أَلَالَالْهُ أَلَالَالُهُ أَلَالَالْهُ أَلَالَالُهُ أَلَالَالُهُ أَلَا أَلَالَالُهُ أَلَالَاللَّهُ أَلَا أَلَالَالْهُ أَلَالَالْلَالَالُهُ أَلَا أَلْهُ أَلَا

فإنْ قيلَ: وهل هذا الحصرُ حقيقيٌّ أو نِسبيٌّ؟

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب اللباس، باب في العمائم، رقم (٤٠٧٨)، والترمذي: كتاب اللباس، باب العمائم على القلانس، رقم (١٧٨٤)، من حديث أبي جعفر بن محمد بن ركانة، عن أبيه.

⁽٢) أخرجه أحمد (٣/ ٦١)، والترمذي: كتاب الفتن، باب ما جاء ما أخبر النبي ﷺ أصحابه بها هو كائن إلى يوم القيامة، رقم (٢١٩١)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِحًا لِللهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الحذر من الغضب، رقم (٦١١٦)، من حديث أبي هريرة رَضِّاً لِللَّهُ عَنهُ.

قُلْنا: نِسبِيُّ؛ لأنَّ الشديدَ في المُصارِعةِ لا شكَّ أَنَّهُ قُويُّ، لكنْ كأنَّ الرَّسُولَ يقولُ: الشِّدَّةُ المحمودةُ هي أَنْ يَمْلِكَ نفسَهُ عند الغضب، ونظيرُ هذا قولُهُ عَلِيدٍ: «لَيْسَ المِسْكِينُ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ فَتَرُدُّهُ اللَّقْمَةُ واللَّقْمَتَانِ وَإِنَّهَا المِسْكِينُ الَّذِي يَعَفَّفُ »(۱) ، فهذا قولُ الرَّسُولِ عَلَيْ ليس المسكينُ بهذا، مع أَنَّهُ مِسْكِينُ، لكنَّ المسكينَ حقيقة الذي هو أهلٌ لذلك، هو الذي يَتَعَفَّفُ ولا يُفْطَنُ له، ويَظُنُّهُ النَّاسُ غَنيًّا لتَعَفَّفِهِ.

والغضبُ ثلاثةُ أقسام:

القسمُ الأوَّلُ: مبتدأُ الغضبِ، وهذا يَعْتري كُلَّ إنسانٍ، ولا يَمْنَعُ تَصَرُّفَ الإِنْسانِ في نفسِهِ.

القسمُ الثَّاني: مُنْتهى الغضب، وهذا هو الذي يَسْتولي على الإنْسانِ حتى لا يَدْري ماذا يقولُ، ولا ماذا يَفْعَلُ، ولا هل هو في الأرْضِ أو في السَّماءِ، وهذا يقعُ. القسمُ الثَّالثُ: وسطُّ بين هذا وهذا، الغضبُ شديدٌ لكنَّهُ يَحُسُّ بنفسِهِ، ولكنَّ الغضبَ يَضْغَطُ عليه.

أَمَّا الأُوَّلُ: وهو الغضبُ في ابتدائِهِ، فحُكْمُ تَصَرُّفِ مَنِ اتَّصَفَ به النُّفوذُ، فَتَصَرُّفُهُ نافذٌ، وإنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ فَتَصَرُّفُهُ نافذٌ، وإنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ فَتَصَرُّفُهُ نافذٌ، وإنْ أعْتَقَ عبدَهُ فعِنْقُهُ نافذٌ، فكُلُّ تَصَرُّفاتِهِ نافذةٌ، ما دامَ في مُبْتدأِ فطلاقُهُ نافذٌ، وقد قضى النَّبيُ عَلِيْهِ القضاءَ الغضبِ، وهذا بإجماعِ العُلَهاءِ، ولم يَخْتلِفْ فيه أحدٌ، وقد قضى النَّبيُ عَلِيْهِ القضاءَ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافَا﴾، رقم (۱۰۳۹)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب المسكين الذي لا يجد غنى ولا يفطن له، رقم (۱۰۳۹)، من حديث أبي هريرة رضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

وهو غضبانُ في قِصَّةِ الزُّبيرِ وصاحِبِهِ الأنصاريِّ(١).

أمَّا الثَّاني: وهو الغضبُ الذي يصلُ بصاحِبِهِ إلى حدِّ لا يشعرُ بنفسِه، فهذا لا عِبْرةَ بتَصَرُّفِهِ باتِّفاقِ العُلَماءِ؛ لأَنَّهُ ذَهَبَ عنه وعيهُ؛ ولذلك تَجِدُهُ ربَّما يَأْخُذُ أكْبَرَ ما يجدُ ويضربُ به ولدَهُ، وربَّما يَضْرِبُ أولادَهُ بعْضَهم ببعضٍ، يأخُذُ الولدَ الصَّغيرَ عاليهُ كأنَّهُ عصًا يضربُ بها الكبيرَ، وهناك أشياءُ عجيبةٌ تُذْكَرُ عن بعضِ الغاضبينَ أشدُّ منَ المجنونِ، فهذا حُكْمُهُ لا يَنْفُذُ، إنْ قالَ قولًا لم يُعْتَبَرْ، وإن فَعَلَ فعلًا لم يُعْتَبَرْ، وإن فَعَلَ فعلًا لم يُعْتَبَرْ، وإذ فيما لا يُشْتَرَطُ فيه العقلُ، كالجنايةِ على الآدميِّ، فإنْ جنى لا بُدَّ وأنْ يُؤْخَذَ حَقُّ الآدميِّ، فإنْ جنى لا بُدَّ وأنْ يُؤْخَذَ حَقُّ الآدميِّ، فإنْ جنى لا بُدَّ وأنْ يُؤْخَذَ حَقُّ الآدميِّ، فإنْ جنى الآدميِّ.

فلو أنَّ إنْسانًا غَضِبَ غَضبًا شديدًا مِن هذا النوع، فجَعَلَ يسبُّ الدِّينَ؛ فإنَّهُ لا يَكْفُرُ، ويُعْذَرُ لأَنَّهُ غضبانُ غيرُ مُريدٍ لقولِهِ؛ لأَنَّهُ لا يَمْلِكُ نفسَهُ ولا يَدْري ما يقولُ؛ ولهذا فإنَّ هؤلاءِ الصِّنْف من النَّاسِ إذا انْتهى غَضَبُهم وبرَدَ وقالَ لهم مَن حَوْلَهم: أنتم قُلْتم كذا وكذا، قالوا: أبدًا ما قُلْنا، ولا عَلِمْنا أنَّا قُلْنا هذا.

أمّا الثّالثُ: وهو الوَسَطُ، فقد اختلفَ فيه العُلَماءُ رَحَهُمُ اللّهُ هل يُعْتَبُرُ بقولِهِ أو لا؟ والصَّحيحُ أنَّ قولَهُ غيرُ مُعْتبرِ؛ لأنَّهُ يقولُ القولَ وهو غيرُ مُريدٍ له، قد ضُغِطَ عليه، ومِنْ ذلك: إذا طَلَّقَ زوجتَهُ وهو غَضْبانُ بهذا الغضبِ فإنَّ الصَّحيحَ أنَّ طلاقَهُ لا يقعُ، ولو أوْقَفَ أملاكَهُ فإنَّهُ لا ينْفُذُ، ولو باعَ شيئًا فلا يَنْفُذُ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب المساقاة، باب سكر الأنهار، رقم (٢٣٥٩، ٢٣٦٠)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب وجوب اتباعه على ، رقم (٢٣٥٧)، من حديث عبد الله بن الزبير رَضَالِلَهُ عَنْهُا.

فالقاعدةُ: أَنَّ مَنْ كَانَ هذا غَضَبَهُ فإنَّهُ لا يَنْفُذُ تَصَرُّ فُهُ.

هذه أقسامُ الغضبِ، وقد بَيَّنَ هذه الأقسامَ ابنُ القيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ في كتابهِ (إغاثةُ اللَّه في كتابهِ (إغاثةُ اللَّه فانِ -وهو غيرُ الكتابِ الكبيرِ المَعْروفِ- في عَدمِ وُقوعِ طَلاقِ الغَضْبانِ) (١).

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - الثَّناءُ على مَنْ يَمْلِكُ نفسَهُ عند الغضبِ؛ لقولِهِ ﷺ: «إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَب».

٢- الحَتُ على ضبطِ النَّفْسِ عند وُجودِ ما يُثيرُها؛ لأنَّ الإِنْسانَ عندما يحصلُ
 له ما يسوءُ نفسَهُ ربَّما تَكلَّمَ بكلامِ لا يجوزُ، أو يفعلُ أفْعالًا غيرَ جائزةٍ.

٤- حُسنُ تعليمِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ؛ حيث يُبيِّنُ للناسِ الحُكْمَ أو الحالَ بأشياءَ مَحْسوسةٍ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منَ النَّاسِ يَعْرِفُ أَنَّ الذي يُصارعُ النَّاس فيصرَعُهُم بأشياءَ مَحْسوسةٍ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منَ النَّاسِ يَعْرِفُ أَنَّ الذي يُصارعُ النَّاس فيصرَعُهُم يعرفُ أَنَّهُ قويٌّ وشديدٌ، فبيَّنَ الرَّسولُ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ- مَنْ هو أحقُ منه بوصفِ الشِدَّةِ، وهو الذي يَمْلِكُ نفسَهُ عند الغَضَبِ.

...............................

⁽١) إغاثة اللهفان في حكم طلاق الغضبان (ص:٣٨-٣٩).

١٤٩١ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضَالِلَهُ عَنْهَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

الظُّلْمَ؛ فَإِنَّ الظُّلْمَ؛ فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢).

الشَّرحُ

في هذين الحديثينِ التَّحْذيرُ من الظُّلْمِ، والظُّلْمُ في الأصلِ: هو النقصُ، ومنه قولُهُ تَعالَى: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّنَيْنِ ءَانَتَ أَكُلَهَا وَلَمُ تَظْلِم مِّنَهُ شَيْتًا ﴾ [الكهف:٣٣] أي: لم تنقصُ منه شيئًا، بل أتت به كاملًا، أمَّا في الشرع: فهو العُدُوانُ على الغيرِ وعلى النفسِ أيضًا، إمَّا بالتَّفريطِ فيها يجبُ، وإما بالتَّعدِّي فيها يَحْرُمُ، وهذا هو ضابطُ الظُّلْمِ.

والظُّلْمُ يَكُونُ فِي المَالِ والنفسِ والعِرْضِ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا...» إلى آخرِهِ (٢).

فمثالُ الظُّلْمِ في المالِ: أنْ يدَّعي الإنْسانُ على شخصٍ ما ليس له، أو أنْ يُنْكِرَ ما كانَ واجبًا عليه، فالأوَّلُ تَعدِّ فيها لا يجوزُ، والثَّاني فيها يجبُ عليه، ومثالُ الأوَّلِ: أنْ يَدَّعي على شخصٍ أنَّهُ يَطْلُبُهُ بكذا وكذا، ثم أقامَ بَيِّنةَ زورٍ، أو ما أشْبَهَ ذلك، وأخذَهُ، هذا تَعدِّ في أُخْذِ ما ليس له، ومثالُ الثَّاني: الذي أنْكَرَ ما يجبُ عليه، فهذا تَعدِّ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب المظالم والغصب، باب الظلم ظلمات يوم القيامة، رقم (۲۶٤٧)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، رقم (۲۵۷۹).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، رقم (٢٥٧٨).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب، رقم (١٠٥)، ومسلم: كتاب القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء، رقم (١٠٥)، من حديث أبي بكرة رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ.

فيها عليه، وكِلاهُما ظُلْمٌ، كذلك أيضًا لو أنَّ إنْسانًا أخَذَ مالَ شخصٍ سَرِقةً أو غَصْبًا فهذا ظلمٌ؛ لأنَّهُ عُدُوانٌ على الغيرِ.

ومثالُ الظُّلْمِ في النفسِ: أَنْ يَعْتديَ على نفسِهِ، إمَّا بقطعِ عُضْوٍ أَو جرحٍ، أَو إهانةِ كرامةٍ؛ بزنًا أو لواطٍ، أو ما أشْبَهَ ذلك.

وأما الظُّلْمُ في العِرضِ: أَنْ يَنْتَهِكَ عِرْضَهُ فيَغْتَابُهُ أَو يَقْذِفُهُ أَو مَا أَشْبَهَ ذلك. والخلاصة: أَنَّ الظُّلْمَ مَحَلُّهُ ثلاثةُ أشياءَ: المالُ والنفسُ والعِرْضُ.

يقولُ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلاَ وَالسَّلامُ: «الظُّلْم ظُلُمَاتُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، فيَوْمَ القِيامةِ تكونُ عُقوبةُ الظَّالِمِ أَنْ يُسْلَبَ منه النورُ، فلا يكونُ له نورٌ، فيكونُ بمنزلةِ الكُفَّارِ والمُنافِقينَ؛ لأنَّ المُؤْمِنينَ ﴿ يَسْعَى نُورُهُم بَيِّنَ أَيَدِيهِمْ وَبِأَيْمَنِهِ ﴿ [الحديد: ١٢]، أمَّا الكافِرُ فليس له نورٌ، وأمَّا المُنافِقُ فيُعطى نورًا ثم يُنْزَعُ منه، وهذا الذي يَظْلِمُ يَكُونُ ظُلْمُهُ ظُلْماتٍ عليه يَومَ القِيامةِ.

وفي حديثِ جابِرٍ رَضَالِلَهُ عَنهُ قالَ صَالَاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: "وَاتَّقُوا الشُّحَّ»؛ الشحُّ هو الطمعُ في عند الغيرِ، فهو محاولةُ أَخْذِ ما ليس لك، أمَّا البُخْلُ فهو منعُ ما يَجِبُ عليه بَذْلُهُ، مِن علم أو مالٍ أو عَمَلٍ، وفي الحديثِ: "البَخِيلُ مَنْ إِذَا ذُكِرْتُ عِنْدَهُ لَمْ يُصَلِّ مِن علمٍ أو مالٍ أو عَمَلٍ، وفي الحديثِ: "البَخِيلُ مَنْ إِذَا ذُكِرْتُ عِنْدَهُ لَمْ يُصَلِّ عَلَيّ» (۱۱) ، فاللهُمَّ صلّ وسلِّمْ عليه، فهذا بُخْلُ بعملٍ، وإذا قلتُ: سألتُ فُلانًا مالًا ولم يُعْطِني، العُلمَاءِ ولم يُجِبْني، فهذا بُخْلُ بالعلمِ، وإذا قُلْتُ: سألتُ فُلانًا مالًا ولم يُعْطِني، فهذا بُخْلُ بالمالِ.

⁽۱) أخرجه أحمد (۱/ ۲۰۱)، والترمذي: كتاب الدعوات، باب قول رسول الله ﷺ: «رغم أنف رجل»، رقم (۳۰٤٦)، من حديث الحسين بن علي بن أبي طالب رَضَالِيَّهُ عَنْهُمَا.

فَإِنْ قَيلَ: وهل امتناعُ الدَّاعي إلى اللهِ عَرَّوَجَلَ منَ الدَّعْوةِ يُعدُّ شُحَّا أَم مِن بابِ الشُّبْهةِ؟

قُلْنا: لا، أرى أنَّهُ في أيامِ الفِتْنةِ يجبُ على الدُّعاةِ أَنْ يُكرِّسوا الجهودَ في الدَّعْوةِ المُناسِبِ في أيَّامِ الفِتْنةِ أَنْ يُسْكَتَ عنِ الدَّعْوةِ، فإنَّها تَزْدادُ الفِتْنةُ وأرى أنَّ المُهاجمةَ ربَّها يَكونُ فيها وأرى أنَّ الإنسانَ يُدافِعُ عن الحقِّ، لكنْ لا يُهاجِمُ الأنَّ المُهاجمةَ ربَّها يَكونُ فيها احْتَكاكُ، ﴿ وَلَا تَسُبُّوا اللَّهِ عَنَ الحَقْ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ ﴾ [الأنعام:١٠٨]، لكنْ يُبيِّنُ الحق، ويَطْهِرُهُ للنَّاسِ بمظهرٍ حَسَنٍ، والإنسانُ جَبُولُ على قبولِ الحقّ. ويَدْعو إليه، ويُظْهِرُهُ للنَّاسِ بمظهرٍ حَسَنٍ، والإنسانُ جَبُولُ على قبولِ الحقّ.

فإنْ قال قائلٌ: وأيُّهُما أشدُّ، الشُّحُّ أم البُخْلُ؟

الجوابُ: الشُّحُّ أشدُّ؛ لأنَّ منعَ ما عندك أهونُ مِن طلبِ ما ليس عندك.

قولُهُ عَلَيْهِ: «فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» أَهْلَكَهم إِهْلاكًا حسيًّا أَو مَعْنويًّا أَو هما جميعًا، أَهْلَكَهُم إِهْلاكًا مَعْنَويًّا؛ لأنَّ هذا -لا شكَّ- نقصٌ في دينِهِم، وأَهْلَكَهم إهْلاكًا حسيًّا؛ لأنَّهم بذلك سَفكوا دِماءَهم، واسْتَحَلُّوا أَمْوالَهم.

مِن فوائِدِ هذينِ الحَديثيْنِ:

١- التَّحْذيرُ عن الظُّلْمِ؛ لأنَّ النَّبِيَ عَلِيَةٍ إذا ذَكَرَ الوَعيدَ على عملِ فإنَّهُ يكونُ أشدَّ ممَّا لو نهى عنه فقط؛ لأنَّ النَّهْيَ عن الشَّيءِ بدون ذِكْرِ الوَعيدِ يَجْعَلُهُ مِن صغائِرِ الذُّنوبِ، وعلى هذا فنقولُ: في هذا الحَديثِ الذُّنوبِ، وعلى هذا فنقولُ: في هذا الحَديثِ تَحْريمُ الظُّلْم.

٢- أنَّ الجَزاء مِن جنسِ العملِ؛ لمَّا ظَلَمَ النَّاسِ في الدُّنيا أظْلَمَ اللهُ عليه يَومَ
 القِيامةِ.

٣- إثباتُ يَومِ القِيامةِ؛ وهو اليومُ الذي يُبْعَثُ فيه النَّاسُ للهِ عَرَّقَجَلَ وسُمِّيَ
 يومَ القيامةِ لأُمورِ ثَلاثةٍ:

الأُوَّلُ: أَنَّ النَّاسَ يقومونَ فيه مِن قُبورِهِم للهِ عَنَّوَجَلَّ دليلُ ذلك قولُهُ تَعالَى: ﴿ لِيَوْمِ عَظِيمٍ ﴿ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ [المطففين:٥-٦].

الثَّاني: أَنَّهُ تُقامُ فيه الأشهادُ، كما قالَ تَعالَى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ عَالَى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ عَالَمُ الْأَشْهَادُ ﴾ [غافر:٥١].

الثَّالثُ: أَنَّهُ يُقامُ فيه العدلُ؛ لقولِهِ تَعالَى: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَذِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيكَمَةِ فَلَا نُظْلَمُ نَفْسُ شَيْئًا ﴾ [الأنبياء:٤٧].

٤- وجوبُ اتِّقاءِ الظُّلْمِ؛ لأنَّ الأصلَ في الأمرِ الوُجوبُ، لا سيَّا وأنَّهُ عَلَيْهِ علَّلهُ بقولِهِ: «فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» فيكونُ حينئذٍ منَ الكَبائِرِ.

٥- أنَّ التَّقُوى ليست خاصَّةً باللهِ عَرَّفَجَلَّ؛ بل تكونُ للهِ وللمَخْلوقاتِ، فهنا: «اتَّقُوا الظُّلْمَ» وجِّهَتْ إلى المَخْلوقِ، وهو عملٌ مِن أعْمالِ الإنسانِ، وفي قولِهِ تَعالى: ﴿وَاتَقُواْ يَوْمَا تُرْجَعُوكَ فِيهِ إِلَى اللّهِ ﴾ [البقرة: ٢٨١] أُضيفَتْ إلى زمنٍ، وفي قولِهِ تَعالى: ﴿وَاتَقُواْ النَّارَ الَّتِيَ أُعِدَتْ لِلْكَفِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣١] أضيفَتْ إلى مكانٍ، وفي قولِهِ تَعالى: ﴿وَاتَقُواْ اللّهَ اللّهِ عَزَّوَجَلًى؛ لأنَّ تَعالى: ﴿وَاتَقُواْ اللّهَ اللهِ عَزَّوَجَلًى؛ لأنَّ عَالَى: ﴿وَاتَقُواْ اللّهَ اللهِ عَزَّوَجَلًى؛ لأنَّ أَصلَ التَّقُوى النِّهَ اللهِ عَزَّوَجَلًى؛ لأنَّ أصلَ التَّقُوى النِّهَ اللهِ عَزَوجَلًى ومِن عُقوباتِهِ وعذابهِ.

- ٦- أنَّ الظُّلْمَ مِن كَبائِرِ الذُّنوبِ.
- ٧- تَعْريمُ الشُّحِ؛ لقولِهِ ﷺ: ﴿ وَاتَّقُوا الشُّحَّ».

فإنْ قالَ قائلٌ: إنَّ اللهَ تَعالَى جَعَلَ الشُّحَ فِي كتابِهِ مِن طبائِعِ النُّفوسِ، فَقالَ تَعالَى: ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةُ خَافَتَ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحًا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصَّلَحُ خَيْرٌ وَأَحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَ ﴾ [النساء:١٢٨]، فكيف نَدْفَعُ ما كانَ مِن طبيعةِ النُّفوس؟

الجوابُ: إنَّ الشُّحَّ أمرٌ كَسبيُّ، والأمرُ الكسبيُّ يُمْكِنُ للإِنْسانِ أَنْ يُحْتَرَزَ منه، ويُتَخلَّى عنه، وإن كانتِ النُّفوسُ مَجْبولةً على محبَّةِ المالِ مثلًا، لكنَّ الإِنْسانَ يَغْلِبُهُ دينُهُ حتى يُطْفِئ عنه حرارةَ الشُّحِّ.

٨- الاعتبارُ بمَنْ خلا منَ الأُممِ؛ لقولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ».

9- أنَّ ما كانَ سَببًا للعُقوبةِ في الأُممِ الماضيةِ فإنَّهُ يَكُونُ سببًا للعُقوبةِ في هذه الأُمَّةِ؛ بل لو قالَ قائلٌ: إنه يَكُونُ في هذه الأُمَّةِ أعظمَ؛ لأنَّها أكرمُ الأُممِ عند اللهِ وإذا كانت أكْرَمَ وجَبَ عليها مِن شُكْرِ اللهِ ما لا يَجِبُ على غَيْرِها، وانْظُرْ إلى نساءِ النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ مَن يأتِ منهُنَّ بفاحشةٍ مُبيِّنةٍ يُضاعَفْ لها العَذابُ ضِعْفينِ، النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ مَن يأتِ منهُنَّ بفاحشةٍ مُبيِّنةٍ يُضاعَفْ لها العَذابُ ضِعْفينِ، ومَنْ يَقْنُتْ منهُنَّ وتعملُ صالحًا يُؤْجِها اللهُ أَجْرَها مَرَّتينِ، فلكَرَمِهِنَّ عند اللهِ ضوعِفَ لها للهُ أَجْرَها مَرَّتينِ، فلكَرَمِهِنَّ عند اللهِ ضوعِفَ لها للهُ أَجْرَها مَرَّتينِ، فلكَرَمِهِنَ عند اللهِ ضوعِفَ عليهِ في العقابِ، وهذا هو المواكِبُ للفِطْرةِ؛ لأنَّنا لو فرَضْنا أَنَّ رَجلًا صَديقًا لك يُظهِرُ المَودَّةَ في قلبِهِ ولسانِهِ فأساءَ إليك أَدْنى إساءةٍ لو فرَضْنا أَنَّ رَجلًا صَديقًا لك يُظهِرُ المَودَّةَ في قلبِهِ ولسانِهِ فأساءَ إليك أَدْنى إساءةٍ تَحدُ أَنَّ هذه الإساءة في حقِّهِ عظيمةً جدًّا، لكنْ لو أساءَ إليك بها أو بها هو أعظمُ منها شخصٌ آخَرُ لكانَ ذلك عندك أَهُونَ.

فلهذا نقولُ: إذا كانَ الشُّحُّ سببًا لإهلاكِ مَنْ قَبْلنا، فإنَّهُ سيكونُ سَببًا لإهلاكِنا.

والنّبيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَم يَقُلْ: «فإنَّهُ أَهْلكَ مَنْ كانَ قَبْلَكم» عَفْوَ الخاطِرِ، بل قالَ ذلك تَحْذيرًا، إِذَنْ: يُستفادُ منه: أنَّ ما جَرى على مَن سَبقَنا بعملِ فإنَّهُ يوشِكُ أَنْ يَجْرِيَ علينا بعملٍ آخَرَ، إلا أنَّهُ يُسْتَثْني مِن ذلك مسألةٌ واحدةٌ، وهي أنَّ اللهَ تَعالَى أنْ يَجْرِيَ علينا بعملٍ آخَرَ، إلا أنَّهُ يُسْتَثْني مِن ذلك مسألةٌ واحدةٌ، وهي أنَّ اللهَ تَعالَى أجابَ دعوةَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَاللَّهُ أَنْ لا يُهْلِكَ أُمَّتَهُ بسَنَةٍ، أي: بعامً، فهذا مُسْتَثْني، وهذه الأُمَّةُ لنْ تُهْلكَ على سبيلِ العمومِ كما هَلكَ مَنْ هَلكَ من الأُممِ السَّابِقينَ.

١٤٩٣ - وَعَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «إِنَّ أَخُوفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشِّرْكُ الأَصْغَرُ: الرِّيَاءُ» أَخْرَجَهُ أَحْدُ بِسَنَدٍ حَسَنٍ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «الشَّرْكُ» خبرُ (إنَّ)، وأمَّا قولُهُ: «مَا أَخَافُ» فـ(ما) اسمٌ موصولٌ، و(أخافُ) صلةُ الموصولِ.

ويَبْدُو لِي أَنَّ الْمُؤَلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ اختصرَ فَقَالَ: (الرِّياءُ)، والحديثُ بطولِهِ فيه أَنَّهُ وَيَبْدُو لِي أَنَّ الْمُؤَلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ اختصرَ فَقَالَ: (الرِّياءُ، كجاهَدَ يُجاهِدُ جِهادًا، وهو مصدرُ رَاءَى يُرائي رِياءً، كجاهَدَ يُجاهِدُ جِهادًا، ولرَاءَى مصدرٌ آخَرُ وهو: مُراءاةٌ، كها أنَّ جاهَدَ له مصدرٌ آخَرُ وهو: مُجاهدةٌ.

⁽١) أخرجه أحمد (٥/ ٤٢٨).

وقال المنذري في الترغيب والترهيب (١/ ٣٤): إسناده جيد. وقال الهيثمي (١/ ١٠٢): رجاله رجال الصحيح.

فما هو الرِّياءُ؟

الرِّياء أَنْ يُحَسِّنَ الإِنْسانُ عبادتَهُ ليراهُ النَّاسُ فيَتَقَرَّبُ إليهم بذلك، وإِنْ شِئْتَ فَقُلْ: أَنْ يُظْهِرَ الإِنْسانُ عبادتَهُ ليراهُ النَّاسُ فيَمْدحوهُ بذلك، سواءً أظْهَرَها على وجْهِ حسنٍ، أم على وجْهِ عاديِّ، وسُمِّيَ رِياءً؛ لأَنَّ الإِنْسانَ يُراقِبُ فيه رُؤيةَ النَّاسِ.

فإنْ قال قائلٌ: وهل يَدْخُلُ في الرِّياءِ أَنْ يقولَ قَولًا فيُظْهِرُهُ للناسِ مِن أجلِ أَنْ يَمْدحوهُ عليه؟

الجوابُ: نعم يَدْخُلُ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قالَ: «مَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ اللهُ به، ومَنْ رَاءَى رَاءَى اللهُ به» (۱).

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - شفقةُ النَّبِيِّ عَلَيْ أُمَّتِهِ؛ لقولِهِ عَلَيْ إِن الْحُوفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ».

٢- أنَّ السَّيِّئَاتِ تَخْتَلَفُ؛ فبَعْضُها أَشدُّ خَطرًا مِن بعضٍ؛ لقولِهِ عَيَّكِيْهُ: «إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ»، فقولُهُ: «أخوفَ» اسمُ تفضيلٍ، واسمُ التَّفْضيلِ لا بُدَّ فيه مِن مُفضَّلٍ، ومُفضَّلٍ عليه، فالرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ يَخَافُ مِنَّا أَنْ نَعْمَلَ عَمَلًا سَيِّئًا، لكنْ يختلفُ خَوْفُهُ، بعضُهُ أَشدُّ مِن بعضٍ.

٣- انقسامُ الشِّركِ إلى قِسْمينِ أصغرَ وأكبرَ؛ وإنْ أرَدْتَ ضابطًا حُكْميًّا لذلك فهناك ضابطٌ، وإنْ أرَدْتَ ضابطًا ذاتيًّا، يعني الحدَّ فهناك أيضًا ضابطٌ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب الرياء والسمعة، رقم (۲۶۹۹)، ومسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله غير الله، رقم (۲۹۸۷)، من حديث جندب بن عبد الله رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

أمَّا الضابطُ الحكميُّ: فيقالُ: الشركُ الأكْبَرُ مَا يَخْرُجُ بِهِ الإِنْسَانُ مِنَ اللِّلَةِ، وهذا يُسمَّى تَعريفًا بِالحُكْمِ، والتعريفُ بِالحُكْمِ عند أهلِ الكَلامِ معيبٌ ومردودٌ، كما قالَ الناظمُ (۱):

وَعِنْدَهُم مِنْ جُمْلَةِ المَرْدودِ أَنْ تُدْخَلَ الأَحْكَامُ فِي الْحَدُودِ

وأمّا التعريفُ بالحدِّ الذاتيِّ: فيقالُ: الشِّرْكُ الأصغرُ ما كانَ وسيلةً للأكبرِ عالبًا، فلْنَنْظُرِ: الرِّياءُ وسيلةٌ للشِّرْكِ الأكبرِ؛ لأَنَّهُ يتدرجُ بالإنسانِ حتى يَصِلَ إلى عِبادةِ النَّاسِ، فهو الآنَ يَعْبُدُ اللهَ لكنْ يُزَيِّنُ العِبادةَ ليَمْدَحَهُ النَّاسُ عليها، فيتَقَرَّبُ بالعِبادةِ إلى النَّاسِ، فلهذا نقولُ: هو شِرْكُ بالعِبادةِ إلى النَّاسِ، فلهذا نقولُ: هو شِرْكُ أصغرُ.

وابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ يُعَبِّرُ عن الشِّركِ الأصغرِ فيها يَتَعَلَّقُ بالرِّياءِ، فيقولُ: «يسيرُ الرِّياءِ» لأنَّ الرِّياءَ الكثيرَ الأكبرَ يُحْبِطُ العملَ، فإذا كانَ الإنسانُ يُرائي في كُلِّ عِبادةٍ لنَّ يَبْقى عندَهُ عبادةٌ.

إِذَنْ: نَاخُذُ مِن هذا الحَديثِ: انْقسامَ الشِّركِ إلى أكبرَ وأصغرَ، والضابطُ في الحُكْمِ أَنَّ الشِّرْكَ الأصغرَ ما لا يَخْرُجُ به منَ اللِّلَةِ، والأكبرُ يَخْرُجُ به منَ اللِّلَةِ، وفي الحَدِّ الذاتيِّ نقولُ: الشركُ الأصْغرُ ما كانَ وسيلةً وذَريعةً إلى الشركِ الأكْبرِ.

ومنَ الشركِ الأَصْغرِ: تعليقُ التَّمَائمِ؛ لأَنَّهُ وسيلةٌ إلى الإشراكِ في الرُّبوبيَّةِ؛ حيثُ يعتقدُ أنَّ التمائمَ سببٌ لمنع الضررِ، أو الشفاءِ منَ المَرضِ، وما أَشْبَهَ ذلك،

⁽١) متن السُّلم المُنَوْرق لعبد الرحمن الأخضري، فصل في المعرفات (ص: ١٠).

⁽٢) إغاثة اللهفان (١/ ٥٩).

فَيَتَعَلَّقُ قَلْبُهُ بَهَا، وربَّمَا يَتَدَرَّجُ حتى يعتقدَ أنَّ السببَ نفسَهُ هو الذي يكشفُ الضُّرَّ فيكونُ شِرْكًا أكبرَ.

أُمَّا ضابطُ الشركِ الأكبرِ: فكلُّ ما أطْلَقَ الشرعُ أَنَّهُ شِرْكٌ وَلَيْسَ أَكْبَرَ فَهُوَ أَصْغَرُ، ومِثالُ الأَكْبَرِ: الشَّجودُ لغيرِ اللهِ، والذَّبْحُ لغيرِ اللهِ، والنَّذُرُ لغيرِ اللهِ، والنَّبْحُ لغيرِ اللهِ، والنَّذُرُ لغيرِ اللهِ، والاستغاثةُ بالأمواتِ، وما أَشْبَهَ هذا.

ومنَ الرِّياءِ ما يَكونُ رِياءً بلا عمل، فبعضُ النَّاسِ يُرائي بهيئتِهِ أو مَلْبسِهِ أو طَعامِهِ أو ما أشْبَهَ ذلك، أي: لا تَظُنُّ أنَّ الرِّياءَ يَكونُ في العِبادةِ فقط، بل في كُلِّ عَملٍ يُنْسَبُ به -أي: بسببِهِ - إلى الدِّيانةِ والعِبادةِ والزُّهْدِ، فإنَّهُ منَ الرِّياءِ؛ ولذلك يجبُ على الإنْسانِ -ونسألُ اللهَ أنْ يُعيننا وإيَّاكم على ذلك - أنْ يَحْرِصَ على أنْ لا يُرائيَ بعملِهِ الدالِّ على العِبادةِ، لكنْ لو تَرَكَ الشيءَ، مثلًا: تَرَكَ اللَّباسَ الجيِّد، أو المركوبَ الجيِّد، وتواضعَ للهِ عَنَّهَ عَلَى فلا بَأْسَ به تَواضعًا، بشرطِ ألا يَكونَ مِن أجلِ أنْ يُمْدَحَ عند النَّاسِ.

فإنْ قيلَ: وما ضابطُ الشركِ الخفيِّ؟

قُلْنا: الشركُ الخفيُّ هو الذي يَكونُ في القلبِ، فالتَّائمُ شركٌ ظاهرٌ، لكنَّهُ أصغرُ، أمَّا الرِّياءُ فمنَ الشركِ الخفيِّ، يعني: نحن قد نَرى إنْسانًا يُصلِّي، لكنْ لا نَدْري هل هو مُراءٍ أم مُخْلصٌ، فالخفيُّ ما كانَ خافيًّا على النَّاسِ، ويجوزُ أَنْ يَكونَ المُرادُ بالشركِ الخفيِّ ما كانَ خافيًّا على النَّاسِ، ويجوزُ أَنْ يَكونَ المُرادُ بالشركِ الخفيِّ ما خَفِيتْ دلالةُ النَّصوصِ على كونِهِ شِرْكًا.

فإنْ قيلَ: إنْ كانتِ العِلَّةُ في تَحْريمِ التَّمَائمِ وكونِ تَعْليقِها شِرْكًا، هي أنَّ الإنسانَ يظنُّ أنَّها سببٌ لمنعِ الضُّرِّ، فإنَّ هذه العِلَّةَ يمكنُ أنْ توجَدَ في كُلِّ سببٍ لمُسَبِّهِ، مثلُ الدَّواءِ وغيرِهِ منَ الأشياءِ؟

قُلْنا: إِنَّ الأَسْبابَ أو ما يُعْتقدُ أَنَّهُ سببٌ على ثلاثةِ أنواعِ: النوعُ الأُوَّلُ: ما دل الشرعُ على أَنَّهُ سببٌ.

ره وري پاک

والنوعُ الثَّاني: ما دلَّتِ التجارِبُ على أنَّهُ سببٌ.

والنوعُ الثَّالثُ: ما لم تَدُلَّ عليه الأدِلَّةُ الشَّرْعيةُ والحسيَّةُ بالتجارِبِ.

فالنَّالثُ هو الذي يَكونُ شِرْكًا؛ لأنَّ الإِنْسانَ إذا اعْتَقَدَ أَنَّهُ سببٌ واللهُ تَعالَى لم يَجْعَلْهُ سَببًا لا بالتجارِبِ ولا بالوحْيِ، فإنَّهُ جَعَلَ نفسهُ شَريكًا مع اللهِ، فمثلًا: قراءةُ القُرْآنِ شفاءٌ، وقد عَلِمْنا ذلك بالشرعِ، والعسلُ شفاءٌ، والحبَّةُ السوداءُ شفاءٌ، وأشياءُ أُخْرى كثيرةٌ لم نَعْلَمْ عن كَوْنها شفاءً بالقُرْآنِ، ولكنْ عَلِمْنا ذلك بالتجارِبِ، فهذه لا يوجدُ دليلٌ على أنَها سبب، ونحن جرَّ بْناها ووجَدْناها مُؤَثِّرةً، لكنَّ التهائم لم يأتِ الشرعُ بأنَها سبب، ولم تَدُلَّ التجاربُ أيضًا على أنَها سبب، ولا علاقة بين المرضِ وبين أنْ تُعَلِّقَ شيئًا على صَدْرِكَ، أو في يَدِكَ، ثم إنَّ الشرعَ جاءَ بالنهي عنها، والرَّسولُ عَيْدِالصَّدَةُ وَالسَّرَعُ فَالَ: "إِنَّ التَّهَائِمَ والتَّولَةَ شِرْكٌ» (١).

فإنْ قيلَ: وهل للتجربةِ ضابطٌ مُحَدَّدٌ لتكونَ دَليلا؟

الجوابُ: قد يَكونُ ذلك بمرَّتينِ أو ثلاثةٍ.

٤- تَحْريمُ الرِّياءِ؛ لأَنَّهُ منَ الشِّركِ الأصغرِ، ولكنْ هل يدخلُ في الذُّنوبِ التي
 هي تحت المشيئةُ، أم أنَّهُ لا بُدَّ منَ المُجازاةِ عليه ما لم يَتُبْ منه؟

⁽۱) أخرجه أحمد (١/ ٣٨١)، وأبو داود: كتاب الطب، باب في تعليق التهائم، رقم (٣٨٨٣)، وابن ماجه: كتاب الطب، باب تعليق التهائم، رقم (٣٥٣٠)، من حديث ابن مسعود رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ.

فيه خلافٌ، فمنَ العُلَماءِ مَن يقولُ: إِنَّ قولَ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُطْرُ وَمَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء: ٤٨] يرادُ به الشركُ الأكبرُ؛ لقولِهِ تَعالَى: ﴿إِنَّهُ, مَن يُشَرِكَ بِاللّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَلَهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّلِمِينَ مِنْ أَنصَكَادٍ ﴾ [المائدة: ٧٧]، وأمَّا الشِّرْكُ الأصْغرُ فإنَّهُ داخلٌ تحت المشيئةِ، فتكونُ كُلُّ الذُّنوبِ وإِنْ عَظُمَتْ ما عدا الكُفْرَ والشركَ داخلةً تحتَ المشيئةِ.

ومنهم مَنْ يقولُ: الشركُ أعظمُ منَ الكَبائِرِ، قالَ ابنُ مَسْعودٍ رَضَالِتُهُ عَنْهُ: «لَأَنْ أَحْلِفَ بغيرِهِ صَادقًا» (١) مع أنَّ الحلفَ باللهِ كاذبًا مَنْ أَحْلِفَ بغيرِهِ صَادقًا» (١) مع أنَّ الحلفَ باللهِ كاذبًا مِن كَبائِرِ الذُّنوبِ، فتكونُ سَيِّئَةُ الشركِ سيئةً قَبيحةً لا يُمْكِنُ أَنْ تَدْخُلَ تحتَ المشيئةِ، ويؤيدُ هؤلاءِ قولَهم بنفسِ الآيةِ: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ عَهِ، قالوا: إنَّ (أنْ) هنا مصدريَّةٌ، يُؤوَّلُ ما بَعْدها بمصدرٍ، فإذا أوَّلْنا ما بَعْدها بمصدرٍ صار تقديرُ الآيةِ: ﴿إِنَّ اللهَ لا يَخْفِرُ شِرْكًا به » ويكونُ (شِرْكًا) هنا نكرةً في سياقِ النفي فتَعُمُّ.

وعلى كُلِّ حالٍ: الشركُ ولو كانَ أصغرَ فإنَّ صاحبَهُ في خطرٍ، يجبُ عليه أنْ يتوبَ منه، ومِن جميعِ النُّنوبِ، لكنَّهُ يتأكَّدُ في حقِّهِ؛ لأنَّهُ ليس داخلًا تحتَ المشيئةِ، على رأي بعضِ العُلَماءِ، هذا بالنسبةِ لحُكْمِ الرِّياءِ.

لكنْ ما حكمُ العِبادةِ إذا اقْتَرَنَ بها الرِّياءُ؟

وهذا مهمٌّ جدَّا، فإنِ اقْتَرَنَ الرِّياءُ بالعِبادةِ مِن أَصْلِها فهي باطلةٌ لا تُقْبَلُ منَ الإِنْسانِ، لا فريضةً ولا نافلةً؛ لقولِ اللهِ تَعالَى في الحَديثِ القُدْسيِّ: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكاءِ

⁽١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف رقم (١٥٩٢٩)، وابن أبي شيبة في المصنف رقم (١٢٤١٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٩/ ١٨٣، رقم ٨٩٠٢).

عنِ الشِّرْكِ مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وشِرْكَهُ " حتى لو كانَ صدقة، مثلا: إنسانٌ رأى النَّاسَ يَتَصَدَّقونَ، فقامَ يَتَصَدَّقُ مُراءاة، فصَدَقَتُهُ غيرُ مَقْبولةٍ، أو رأى النَّاسَ مثلًا يَنْظرونَ إليه فقامَ يُصَلِّي، فهذه صلاةٌ لا تُقْبَلُ.

فإنْ راءَى في وصفِ العِبادةِ، بأنْ زَيَّنَ صلاتَهُ، ولكنْ كانتْ أصلُ العِبادةِ للهِ، فهل تبطلُ العِبادةُ، أم يَبْطُلُ الثَّوابُ الحاصلُ بتَحْسينها؟ الجوابُ: الثَّاني، وهذا مُقْتضى عدلِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ أَنْ يُحْبَطَ العملُ الذي حَصَلَ فيه الرِّياءُ، وأمَّا الأصلُ فلا يُحْبَطُ عَمَلُهُ؛ لأَنَّهُ فَعَلَهُ للهِ.

أيْ: إذا كانَ الرِّياءُ مُشاركًا للعبادةِ مِن أَصْلِها فهي باطلةٌ، أمَّا إذا طَرَأَ عليها، مثلُ رجلٍ قامَ يُصلِّي شهِ، لكنْ لهَّا رأى النَّاسَ حولَهُ حَسَّنَ صلاتَهُ، فهذا طرأ عليه الرِّياءُ في أثناءِ العِبادةِ، فلا نقولُ: إنَّهُ تَبْطُلُ صلاتُهُ، لكنْ في ذلك تفصيلُ: فإنْ كانتِ العِبادةُ يَتَعَلَّقُ آخِرُها بأوَّلِها بَطَلَتْ، وإنْ كانَ لا يَتَعَلَّقُ آخِرُها بأوَّلِها لم تَبْطُلُ.

مثالُ الأوَّلِ: الصَّلاةُ، فلو طراً الرِّياءُ عليه في أثناءِ الصَّلاةِ يُبْطِلُها، كما لو أَحْدَثَ في أثناءِ الصَّلاةِ ، والصَّلاةُ آخِرُها في أثناءِ الصَّلاةِ، والصَّلاةُ آخِرُها يَتْبَعُ أَوَّلَهَا، فنقولُ: إنَّ الصَّلاةَ كلَّها باطلةٌ.

أمَّا إذا كانَ لا يَنْبني آخِرُها على أوَّلِها فإنَّهُ يَبْطُلُ ما حَصَلَ فيه الرِّياءُ فقط، كرَجُلٍ أعدَّ ألفَ ريالٍ للصَّدقةِ، وتَصدَّقَ بخَمْسِ مئةٍ بنيَّةٍ خالصةٍ، ثم طرأً عليه الرِّياءُ

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله غير الله، رقم (۲۹۸۰)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ.

حين الصَّدَقةِ فيها بَقِيَ، فإنَّ الذي يَبْطُلُ هو الأخيرُ، أمَّا الأوَّلُ فلا يَبْطُلُ؛ لأنَّهُ وقعَ بإخْداصِ.

إذا قالَ قائلٌ: إذا عَرَفَ المُسْلَمُ مِن نفسِهِ يعني حُسْنَ الإخلاصِ للهِ في عبادةٍ ما، ثم جاءَهُ الوسوسةُ بالرِّياءِ منَ الشَّيْطانِ، لكنَّهُ لم يَدْفَعْها ولم يُجاهِدُها، ولم يَلْتَفِتْ إليها، وترك الوسواسَ اعْتهادًا على صِدْقِهِ مع اللهِ، وإخلاصِهِ للهِ، فهل يَضُرُّهُ هذه الوسوسةُ؟

قُلْنا: هذا موضوعٌ مهمٌّ، وهو أنَّ الشَّيْطانَ يَأْتِي إلى الإِنْسانِ، ويقولُ: إنك مُراءٍ قبلَ أنْ يَبْدَأَ بالعملِ لكيْ لا يَعْمَلَ، فتجدُ بعض النَّاسِ يمتنعُ عن قراءةِ القُرْآنِ، أو يمتنعُ منَ الصَّلاةِ، أو منَ الصَّدَقةِ؛ خوفًا منَ الرِّياءِ، فلا يجوزُ للإِنْسانِ أنْ يَدَعَ العِبادةَ مِن أجلِ ذلك، وهو مخلصٌ للهِ عَنَّ حَلَّ ويَتلهَّى عن ذلك، وهو مخلصٌ للهِ تَعالَى العِبادةَ مِن أجلِ ذلك، وليعْتَمِدْ على اللهِ عَنَّ حَلَّ ويتلهَّى عن ذلك، وهو مخلصٌ للهِ تَعالَى في هذا، ثم إنَّهُ لو طرأً عليه فدافَعَهُ فإنَّ ذلك لا يَضُرُّهُ، بل له أجرٌ على مُدافعتِهِ؛ لأنَّ النَّبِيَ عَيَالِيهُ قالَ في الذي يقرأُ القُرْآنَ ويَتَتَعْتَعُ فيه وهو عليه شاقٌ قالَ: "لَهُ أَجْرَانِ".

لكنْ إذا كانَ لم يُدافِعْهُ ولم يُبالِ به، لا دافَعَهُ ولم يُبالِ به، فهذا أيضًا لا يَضُرُّهُ الْأَنَّهُ لم يُؤَثِّرْ عليه، ولكنْ ما تقولُ في رجلٍ يُدافِعُ الوَسْواسَ للرِّياءِ، ورجلٍ آخَرَ لأَنَّهُ لم يُؤثِّر عليه الرِّياءُ إطْلاقًا؟ فإنَّ الثَّانيَ أكملُ، والدَّليلُ هو ما ذكرنا بَعْضَهُ في الم يَطْرَأُ عليه الرِّياءُ إطْلاقًا؟ فإنَّ الثَّانيَ أكملُ، والدَّليلُ هو ما ذكرنا بَعْضَهُ في الحَديثِ السابقِ، مِن قولِ النَّبِيِّ ﷺ: «المَاهِرُ فِي القُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الكِرَامِ البَرَرَةِ»، هذا المقامُ العادلُ، «وَالَّذِي يَتَتَعْتَعُ فِيهِ وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌ لَهُ أَجْرَانِ»(۱)، لكنَّهُ ليس في

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، سورة عبس، رقم (٤٩٣٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل الماهر في القرآن والذي يتتعتع فيه، رقم (٧٩٨)، من حديث عائشة رَضَحَاللَّهُ عَنْهَا.

المنزلةِ كالأوَّلِ، فذاك أفضلُ وأرْقى، فالذي يَسْلَمُ منَ الرِّياءِ لا شكَّ أكملُ وأفضلُ، والذي يُدافِعُهُ ويَتَلَهَّى عنه لا يَضُرُّهُ.

١٤٩٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثُ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا ائْتُمِنَ خَانَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

١٤٩٥ - وَلَهُمَا: مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِوٍ: «وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ» (٢). الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «آيَةُ» أي: علامةُ، لكنَّ الآيةَ لا تُطْلَقُ إلا على العلامةِ الدَّالةِ دلالةً لا إشْكالَ فيها؛ وذلك لأنَّ الدَّليلَ يَكُونُ دالًا على المَدْلولِ دَلالةً ضِمْنيَّةً، لكنَّ الآية تكونُ دَلالتُها قَطْعِيَّةً، لا يَتَخَلَّفُ مَدْلولُها.

قولُهُ ﷺ «المُنافِقِ» هو الذي يُبْطِنُ الشَّرَّ ويُظْهِرُ الخير، وهو مَأْخوذٌ مِن نافِقاءِ النَرْبوع، والنَرْبوع دُوَيْبَةٌ أكبرُ من الفأرِ قليلًا، ولكنَّ أرْجُلَها طويلةٌ وأيْدِيَها قصيرةٌ، هذه الدُّويْبَةُ أعْطاها اللهُ ذَكاءً، فهي تَحْفِرُ لها بيتًا في الأرْضِ جَحرًا، وتَجْعَلُ له بابًا، ثم إذا انتهى إلى ما تريدُ حَفَرَتُهُ صاعدةً إلى ظَهْرِ الأرْضِ، حتى إذا لم يَبْقَ إلا قِشْرةٌ رقيقةٌ تَوَقَّفَتْ، لفائدةٍ؛ وهي أنَّهُ إذا هَاجَمها أحدٌ مِن بابِ الجُحْرِ خَرَجَتْ مِن عند

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب علامة المنافق، رقم (٣٣)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان خصال المنافق، رقم (٥٩).

 ⁽۲) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب علامة المنافق، رقم (۳٤)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب
 بيان خصال المنافق، رقم (٥٨).

هذه القِشْرةِ الرَّقيقةِ، وهكذا المُنافِقُ، ﴿ وَإِذَا لَقُواْ الَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيْطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٤]، فلهم بابانِ، لهم وجْهٌ مع المُؤْمِنينَ، ووجْهٌ مع الكوفرينَ، إِذَنِ المُنافِقُ بالمَعْنى العامِّ هو كُلُّ مَنْ أَبْطَنَ شرَّا وأظهرَ خَيرًا، أمَّا بالمَعْنى الحَاصِّ الخاصِّ الذي يَكُونُ صَاحِبُهُ فِي الدَّركِ الأسفلِ منَ النَّارِ - فهو إبْطانُ الكُفْرِ وإظهارُ الإسلامِ.

ولم يكنِ النِّفاقُ مَعْروفًا إلا بعد أَنْ ظَهَرَ الإسْلامُ، واعْتَزَّ المُسْلِمونَ في بدرٍ، وصارتْ له الغلبةُ، فبَزَغَ نجمُ النِّفاقِ، والعياذُ باللهِ، فصارَ الواحدُ إذا لقيَ المُؤْمِنينَ يقولُ: آمنًا وصدَّقْنا ومحمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، ويأتونَ إلى الرَّسولِ ويقولونَ: نشهدُ إنَّكَ لرَسُولُ اللهِ، ويَذْكرونَ اللهَ إلا قليلًا.

قولُهُ عَلَيْهِ: «إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ»؛ أي: إذا أخْبَرَ عن أمرٍ واقعٍ أو أمرٍ سيقعُ فهو يُخْبِرُ بالشيءِ على خلافِ يُخْبِرُ بالشيءِ على خلافِ وجْهِهِ، فإنَّ هذا هو الكذب، الإخبارُ بالشيءِ على خلافِ وجْهِهِ.

قولُهُ صَالَىٰلَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ» يعني إذا وعَدَ إنْسانًا بشيءٍ أو على شَيْءٍ أ أُخْلَفَ.

[الأنفال: ٣٠]، وقيال: ﴿ وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَكَ فَقَدْ خَانُواْ اللّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكُنَ مِنْهُمْ ﴾ [الأنفال: ٧١]، ولم يَقُلُ فخانَهُم؛ لأنَّ الله لا يُوصَفُ بالخيانة؛ إذْ إنَّ الخيانة هي الخديعةُ في موضع الائتهانِ، والمَكْرُ هو الخديعةُ في غيرِ مَوْضعِ الائتهانِ؛ ولهذا صارَ المكرُ في مَحلّهِ كَهالًا.

هذه علاماتُ المُنافِي، وهناك علامةٌ رابعةٌ لم تُذْكَرْ في حديثِ أبي هُرَيْرَةَ رَضِّالِلَّهُ عَنْهُ وهي: «وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ»، أي: فَجَرَ في خُصومتِه، فادَّعَى ما ليس له، أو كَتَمَ ما وَجَبَ عليه.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - التّحذيرُ مِن الكذبِ في الحديثِ؛ وجهُ ذلك أنَّ النَّبِيَ عَلَيْ جَعَلَ ذلك مِن علاماتِ النّفاقِ، مُحَذِّرًا أُمَّتَهُ منه، وظاهرُ الحديثِ أنَّ الكذبَ مُحَرَّمٌ على أيِّ صورةٍ كانت، فأيًّا كانت صُورتُهُ فهو كَذِبٌ، وقَسَّمَ بعضُ النَّاسِ الكذبَ إلى قِسْمينِ: كذبٌ أبيضُ وكذبٌ أسودُ، ولا شكَّ أنَّ هذا التقسيمَ باطلٌ، والصَّوابُ أنَّ الكذبَ كُلَّهُ أبيضُ وكذبٌ أسودُ، لكنْ ما يَظُنُّ أنَّهُ كذبٌ وليس بكذبٍ، فهذا لا يكونُ كذبًا، كالتَّوريةِ مثلًا التي حَصَلَتْ مِن إبراهيمَ الخليلِ عَينهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ فإنَّ هذا ليس كذبًا في الواقع، الكنَّهُ كَذِبٌ صورةً فيما يظنُّ السامعُ، وهو حقيقةً ليس كذبًا.

ويشملُ الكَلْفِ هذا الكَلْفِ في الخصومةِ، بأنْ يَدَّعِيَ الإنْسانُ ما ليس له، أو يَنْفِيَ ما عليه، فإنَّ هذا كذبٌ، ويشملُ الكذبَ لِيُضْحِكَ به النَّاسَ، وما أكثرَ هذا بين النَّاسِ؛ إذْ يَأْتِ بقصَّةٍ كذِبٍ، ما لها أصلُ، لكنْ مِن أجلِ أنْ يُضْحِكَ النَّاسَ، وقد جاءَ في الحديثِ: "وَيُلٌ لِمَنْ حَدَّثَ فَكَذَبَ لِيُضْحِكَ بِهِ القَوْمَ وَيُلٌ لَهُ،

ثُمَّ وَيْلُ لَهُ»(١).

واعْلَمْ أَنَّ الكَذِبَ يُطْلَقُ فِي اللَّغةِ العربيَّةِ على الخطأِ، وإنْ لم يَتَعَمَّدُهُ الإنسانُ، ومنه قولُ النَّبِيِّ عَلَيْةِ: «كَذَبَ أَبُو السَّنَابِلِ»، فأبو السَّنابِلِ بن بَعْكَكٍ مرَّ على سُبَيْعةَ الأَسْلميَّةَ وَهَا بليالٍ قصيرةٍ، أي: الأَسْلميَّةَ وَهَا بليالٍ قصيرةٍ، أي: وضَعَتْ حَمْلَها، فجَعَلَتْ تَتَجَمَّلُ للخُطَّابِ، فمرَّ بها أبو السَّنابلِ ونهاها عن ذلك، وقال: إنّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ تَتَزَوَّجِي حتى يَمْضِيَ عليكِ أَرْبَعةُ أَشْهُرٍ وعشرٌ، فلفَّتْ عليها وقال: إنّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ تَتَزَوَّجِي حتى يَمْضِيَ عليكِ أَرْبَعةُ أَشْهُرٍ وعشرٌ، فلفَّتْ عليها وقال: إنّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ تَتَزَوَّجِي حتى يَمْضِيَ عليكِ أَرْبَعةُ أَشْهُرٍ وعشرٌ، فلفَّتْ عليها ويابَها، وذَهَبَتْ إلى النبيِّ عَلَيْهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ تسألُهُ، وأَخْبَرَتْهُ بها قَالَ أبو السَّنابِلِ بنُ بعُكُكٍ، فقالَ وَ السَّنابِلِ؛ لأَنَّ أَبا السَّنابِلِ السَّنابِلِ السَّنابِلِ السَّنابِلِ السَّنابِلِ السَّنابِلِ السَّنابِلِ السَّنابِلِ السَّنابِلِ والسَّنابِلِ السَّنابِلِ السَّنَابِلِ السَّنابِلِ السَّنَابِلِ السَّنابِلِ السَّنابِلِ السَّنابِلِ السَّنَابِلِ السَّنابِلِ السَّنابِلِ السَّنابِلِ السَّنَابِلِ السَّنَابُ السَّنَابِ السَّنَابِلِ السَّنَابِلِ السَّنَابِلِ السَّنَابِلِ السَّنَابِلِ السَّنَابِ السَّنَابِ السَّنَابِ السَّنَابِ السَّنَابِ السَّنَابِ السَّنَابِ السَّنَابِ السَ

والتَّوْريةُ ثلاثةُ أَقْسامٍ:

القسمُ الأوّلُ: توريةُ الظَّالِمِ؛ فهذه حرامٌ، ولا إشْكالَ فيها، ومنه قولُ الدَّعى عليه: «واللهِ ما لك عندي شَيْءٌ»؛ فهذا قِسْمٌ في إنْكارِ ما يجبُ عليه، فادَّعى أحدُهُما على الآخرِ بأنَّ في ذِمَّتِهِ له ألفَ ريالٍ، فقيلَ للمُدَّعي: أين البَيِّنةُ؟ قالَ: ما عندي بَيِّنةٌ، فطولِبُ المُدَّعى عليه، فقالَ: واللهِ ما له عندي شَيْءٌ، ونوى أنَّ (ما) اسمٌ موصولٌ، يعني: واللهِ الذي له عندي شَيْءٌ، وهذه تَوْريةٌ إذا جَعَلَ (ما) بمعنى (الذي) فهو صادقٌ، لكنْ قالها عند القاضي وعند الخصْمِ على أنَّها نافيةٌ، فهذه حرامٌ،

⁽۱) أخرجه أحمد (٥/٢)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في التشديد في الكذب، رقم (٤٩٩٠)، والترمذي: كتاب الزهد، باب فيمن تكلم بكلمة يضحك بها الناس، رقم (٢٣١٥)، من حديث معاوية بن حيدة رَضِّوَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (١/ ٤٤٧)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضَّالِلَهُ عَنْهُ.

ولا إشْكَالَ فيه، وكذلك كُلُّ توريةٍ يَكُونُ بها ضَررٌ على المُسْلمِ، أو إسْقاطُ للحقّ، فهي حرامٌ.

القسمُ الثَّاني: التَّوْريةُ مِن مَظْلُوم؛ أي: إنسانٌ بُغِيَ عليه وظُلِمَ، فتَوَرَّى، هذا لا بَأْسَ به؛ لأنَّ هذه التَّوْريةَ يريدُ بها الدَّفْعَ عن نفسِه، ولا حَرَجَ فيها، مثالُهُ: قصَّةُ إبْراهيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حيث قالَ للمَلِكِ: «هذه أُخْتي» (١) ويعني بها زَوْجَتَهُ؛ ليَدْفَعَ الظُّلْمَ عن نفسِه.

القسمُ الثَّالثُ: ما ليس بظالِم ولا مَظْلُومٍ؛ فهذه اختَلَفَ فيها العُلَماءُ، منهم مَنْ أجازَها، ومنهم مَنْ مَنَعَها، والصَّوابُ المنعُ؛ لأنَّها تُؤَدِّي إلى اتِّهامِ الإنسانِ بأنَّهُ كَذُوبٌ، إذا ظَهَرَ الأمرُ على خلافِ تَوْرِيَتِهِ وعُرِفَ، قالَ النَّاسُ: هذا كاذبٌ، فلم يَأْمنوهُ على أيِّ شَيْءٍ.

واختارَ شيخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لا تجوزُ التَّوريةُ إلا لِظلومٍ فقط، فأمَّا الظَّالِمُ ومَنْ ليس بظالِمٍ ولا مَظْلومِ فلا^(٢).

فإنْ قال قائلٌ: وهل تجوزُ التَّوريةُ للمَصْلحةِ؟

الجوابُ: الظَّاهرُ -إِنْ شَاءَ اللهُ- أَنَّهَا تَجُوزُ، مثلُ أَنْ يَأْتِيَ إِنسَانٌ يَسَأَلُ عَن صَديقٍ لَك، وأنت تَعْرِفُ أَنَّهُ لو عَلِمَ به لأمْسَكَ بيدِهِ وذَهَبَ يَتَسَكَّعُ في الأَسْواقِ بدونِ فائدةٍ، وهو الآنَ في مجلسِ عِلْمٍ، فقلتَ: فلانٌ ليس هنا، أو: ليس مَوْجودًا،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب شراء المملوك من الحربي وهبته وعتقه، رقم (۲۲۱۷)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ، رقم (۲۳۷۱)، من حديث أبي هريرة رَضَّالَيَهُ عَنْهُ.

⁽٢) مجموع الفتاوي (٢٨/ ٢٢٣)، ومختصر الفتاوي المصرية (ص: ٥٤٣).

فيظنُّ المُخاطَبُ أَنَّهُ ليس مَوْجودًا في هذا المجلسِ، وأنت تريدُ: ليس مَوْجودًا في مجلسٍ آخَرَ، فهذا لا بَأْسَ به؛ لأنَّ فيه مَصْلحةً، كذلك أيضًا بعضُ النَّاسِ يُجِبُّ أَنْ لا يَفْتَحَ بابَهُ لأحدِ، فإذا قَرَعَ البابَ أحدٌ يقولُ أهلُ البيتِ: غيرُ مَوْجودٍ، فيَفْهم أَنَّهُ غيرُ مَوْجودٍ في البيتِ، ولكنَّهُم يَنُوونَ أَنَّهُ غيرُ موجودٍ في حُجْرةٍ مُعَيَّنةٍ، فهذا جائزٌ؛ لأنَّ فيه مَصْلحةً، فلا بَأْسَ به.

فإنْ قيلَ: وإذا كانَ المَقْصودُ منَ الكذبِ الإنْكارَ على المُخاطَبِ أو الاستهزاءُ به، وهو نَفْسُهُ يعلمُ أنَّ هذا الخبرَ ليس صَحيحًا، فهل هذا كقولِ إبْراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ بَلَّ فَعَلَهُ وَكَالِهُ مُ هَاذَا ﴾ [الأنبياء: ٣٣].

قُلْنا: نعم، هذا مَقْصودٌ لإِفْحامِ الخَصْمِ، والاستهزاءِ به، وفيه نوعٌ منَ التَّوريةِ.

٧- تَحْرِيمُ إِخْلافِ الوعدِ؛ وجْهُهُ: أَنَّهُ مِن آياتِ النَّفاقِ، وظاهرُ الحديثِ أَنَّهُ لا فَرْقَ بِين أَنْ يَكُونَ فِي إِخْلافِ الوَعدِ ضَرَرٌ على الغيرِ أم لم يَكُنْ، وهذا هو الصَّوابُ، أَنَّ الوفاءَ في الوعدِ واجبٌ، سواءً تَضَمَّنَ إِخْلافُهُ ضَررًا أم لم يَتَضَمَّنْ، الصَّوابُ، أَنَّ الوفاءَ في الوعدِ واجبٌ، سواءً تَضَمَّنَ إِخْلافُهُ ضَررًا أم لم يَتَضَمَّنْ، أمَّا إذا تَضَمَّنَ ضَرَرًا فلا شكَّ في تَحْريمِهِ، مثلُ أَنْ يَأْتِينِي رجلٌ يَسْتَقْرِضُ مني مالا ليَشْتَرِي به حاجةً، سيَّارةً أو بَيتًا أو غيرَ ذلك، فيقولُ لي: أنا الآنَ ليس عندي شَيْءٌ، ليَشْتَرِي به حاجةً، سيَّارةً أو بَيتًا أو غيرَ ذلك، فيقولُ لي: أنا الآنَ ليس عندي شَيْءٌ، فأقولُ: اذْهَبْ، ولا تُوفِّنِي إلا بعد سنةٍ، فالآنَ وعَدْتُهُ أَنَّنِي لن أُطالِبَهُ إلا بعد سنةٍ، فالآنَ وعَدْتُهُ أَنَّنِي لن أُطالِبَهُ إلا بعد سنةٍ، وليَّا مَضى أشْهُرٌ طالَبْتُهُ، قلتُ: أعْطني قَرْضي، فهذا إخلافٌ، فيكونُ حَرامًا.

ولهذا كانَ القولُ الرَّاجِحُ أَنَّ القرضَ إذا أُجِّلَ يَتَأَجَّلَ، وأَنَّهُ لا يجوزُ للمُقْرِضِ أَنْ يُطالِبَ به، حتى يتمَّ الأَجَلُ، أمَّا إذا كانَ الوفاءُ بالوعدِ سيعودُ بالضَّررِ على الواعِدِ فله أَنْ يَفِيَ أُو يُخْلِفَ حَسَبَ الضَّررِ الذي سيقعُ عليه إنْ وفَّ، مثلًا: وعدَ شَخْصًا فله أَنْ يَفِيَ أُو يُخْلِفَ حَسَبَ الضَّررِ الذي سيقعُ عليه إنْ وفَّ، مثلًا: وعدَ شَخْصًا

السَّاعة الخامسة، وطَرَأَ على بعضِ عائِلَتِهِ مَرضٌ، واحتاجَ أَنْ يَذْهَبَ به إلى المُسْتَشْفى، فإنَّهُ لا يَلْزَمُهُ الوفاءُ ليَذْهَبَ بالمريضِ للمُسْتَشْفى، ويكونُ هذا عُذْرًا.

وذَهَبَ كثيرٌ منَ العُلَماءِ إلى أنَّ الوفاءَ بالوعدِ ليس بواجبٍ، بل هو سُنَّةً، لكنْ لا وجْهَ لِمَا قالوا، وكيف نقولُ: إنَّ الكَذِبَ حرامٌ، والإخلافَ ليس بحرامٍ، مع أنَّ الحَديثَ واحدٌ، في أن كلَّا منهما مِن آياتِ النّفاقِ.

٣- الرَّدُّ على أُولَئِكَ الذين يَتَبَجَّحونَ بالغَرْبيِّنَ؛ ويقولونَ: هم أهلُ الوفاءِ بالوَعْدِ، وإذا أرادَ أحدُهُم أَنْ يُوَكِّدَ الوفاءَ قالَ: وعدٌ إنْجليزيٌّ، سُبْحانَ اللهِ! يعني الإنجليزُ هم أهلُ الوفاء، والمسلمونَ ليسوا أهْلَ الوفاء، نعم هذا هو واقعٌ مِن بعضِ المُسْلِمينَ، نسألُ اللهَ الهداية لنا ولهم، فالواقعُ أنَّ بعضَ المُسْلِمينَ لا يُمِمُّهُ أنْ يَغِي بالوعدِ أو لا، سواءً كانَ ذلك ضَررًا لأخيهِ أو ليس ضَررًا، لكنْ كونُهُ يقولُ: (الوعدُ إنجليزيٌّ) فهذا غفلةٌ، وهَضْمٌ للإسلامِ، الوعدُ الذي لا يُخْلَفُ هو وعدُ المُؤمِنِ، والشَّريعةُ التي جاءَتْ بالوفاءِ بالوعدِ هي الدِّينُ الإسلاميُّ، كُلُّ الشَّرائعِ جاءَتْ بالوفاءِ بالوعدِ العامَّةِ.

إِذَنْ: إخلافُ الوعدِ حرامٌ سواءً تَضَمَّنَ ضَررًا، ومِن صُورِهِ القرضُ الذي سَبَقَ ومثَّلْنا به، وله صورٌ كثيرةٌ، أو لم يَتَضَمَّنْ ضَررًا، كما لو أَخْلَفَهُ في موعدٍ على التَّمشِّي، مثلًا: وعَدَ صاحِبَهُ فقالَ: سنخرجُ إلى أطرافِ البلدِ لنتَمَشَّى، ثم أَخْلَفَهُ، فهذا لا يَتَضَرَّرُ به صاحبُهُ، وهو حرامٌ، فلا بُدَّ أَنْ يفيَ بالوعدِ.

٤- تَحْريمُ الحِيانةِ؛ فالحِيانةُ أشدُّ خصالِ النَّفاقِ وأعْظَمُها؛ لقولِهِ ﷺ: «إِذَا ائْتُمِنَ ولم يُؤَدِّ الأمانةَ، وهذا يشملُ الائتهانَ على العِرْضِ،
 اثْتُمِنَ خَانَ»، أي: إذا ائْتُمِنَ ولم يُؤَدِّ الأمانةَ، وهذا يشملُ الائتهانَ على العِرْضِ،

وعلى المالِ، وعلى القَوْلِ، وأيِّ شَيْءٍ يُؤْتَمَنُ عليه، فإنَّهُ إذا خانَ فهو منَ المُنافِقينَ، أو فقدِ اتَّصَفَ بصفةٍ مِن صفاتِ المُنافِق، مثالُ ذلك: رَجُلٌ وضَعَ عند آخَرَ دَراهِمَ وَديعةً، فاحتاجَ المودَعُ إلى هذه الدَّراهِمِ وأَنْفَقَها بناءً على أنَّهُ سوف يَردُّها على صاحِبِها، فهذه خيانةٌ ولا تَحِلُّ، لو قالَ: إنَّ صاحِبَها يَأْذَنُ لِي، قُلنا: اسْتَأْذِنْ منه إذا كنتَ صادقًا، أو إنسانٌ ائتَمَنَكَ على حديثٍ، فقالَ: هذا بيني وبينِكَ، ثُمَّ إنَّ هذا المُخاطَبَ أفْشى حديثَهُ، وأظْهَرَهُ، فهذا اتَّصفَ بصفةٍ مِن صفاتِ المُنافِقينَ؛ لأنَّهُ التَّمِنَ فخانَ، لكنْ لو قالَ: أنا ما خُنْتُ؛ لأنَّ الرَّجُلَ قالَ: بيني وبينِكَ، وهو كذلك، وحدَّثني وليس عندنا أحدٌ بيني وبينَهُ، لكنْ لم يَقُلْ: لا ثُحَدَّثْ به أحدًا. قُلْنا له: كُلُّ وحدَّثني وليس عندنا أحدٌ بيني وبينِكَ، فهنيَ ؛ لا ثُخَدِّثْ به أحدًا. قُلْنا له: كُلُّ إنسانٍ يعرفُ أنَّ المُحدِّثُ إذا قالَ: "بيني وبينِكَ» فإنَّهُ يعني: لا ثُخْبِرْ أحدًا.

ومنَ الائتمانِ أيضًا: ما ذَكَرَهُ بعضُ العُلَماءِ مِن أنَّ الإِنْسانَ إذا صارَ يُحدِّثُكَ وتَلَفَّتَ حولَهُ، فقدِ ائْتَمَنَكَ، فلا يجوزُ أنْ تُفْشِيَ سِرَّهُ.

ومنَ الخيانةِ: أَنْ يَكُونَ الإِنْسَانُ عنده أَجِيرٌ اسْتَعْمَلَهُ لُدَّةِ شَهِرٍ أَو أَكثرَ أَو أَقلَ، ثم عند المُحاسبةِ خانَهُ، ولم يُبَيِّنْ له أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الأُجْرة، سواءً أيامَ العُطْلِ أو أقلَ، ثم عند المُحاسبةِ خانَهُ، ولم يُبَيِّنْ له أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الأُجْرة، سواءً أيامَ العُطْلِ أو غيرَ أيامِ العُطْلِ، فهذه أيضًا خِيانةٌ، والمهمُّ أنَّ الخيانة هي الغدرُ في موضع الاثتهانِ.

لكنْ لو أنَّ أحدًا منَ النَّاسِ أعْطاكَ وَديعةً، دراهِمَ لِتَحْفَظَها عندك، وكنتَ تَطْلُبُهُ بدراهِمَ وقد جَحَدَها، فلا يجوزُ لك أنْ تَأْخُذَ هذه الوديعةَ عِوضًا عن الدَّراهِمِ اللهُ بدراهِمَ وقد جَحَدَها، فلا يجوزُ لك أنْ تَأْخُذَ هذه الوديعةَ عِوضًا عن الدَّراهِمِ اللهُ بدراهِمَ وقد جَحَدَها، فلا يجوزُ لك أنْ تَأْخُذَ هذه الوديعة عِوضًا عن اللهَ اللهُ اللهُ عنده؛ أوَّلا لأنَّ هذه حيانةٌ في موضعِ ائتهانٍ، ثانيًا لأنَّهُ إنْ كانَ عَصى اللهَ فيَّ التي لك عنده؛ أوَّلا لأنَّ هذه حيانةٌ في موضعِ ائتهانٍ، ثانيًا لأنَّهُ إنْ كانَ عَصى اللهَ فيَّ فأنا أُطيعُ الله وَهَلَ اللهُ وَسَلَّم -: «أَدِّ الأَمَانَةَ فأنا أُطيعُ الله وَهَلَ آلِهِ وَسَلَّم -: «أَدِّ الأَمَانَةَ

لَنِ ائْتَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ »(١).

بينها قَـالَ العُلَهاءُ: يجوزُ لَمِنْ وجَبَتْ له النفقةُ على شخصٍ وامْتَنَعَ مِن إعطائِهِ أَنْ يَأْخُذَ مِن مالِهِ بغيرِ عِلْمِـهِ؛ وذلك لحديثِ هندَ بنتِ عُتْبةَ أنّها شَكَتْ زَوْجَـها أَنْ يَأْخُذَ مِن مالِهِ بغيرِ عِلْمِـهِ؛ وذلك لحديثِ هندَ بنتِ عُتْبةَ أنّها شَكَتْ زَوْجَـها أبا سُفْيانَ إلى النّبيِّ عَلَيْهِ أنّهُ لا يُعْطيها النّفقةَ فقالَ عَلَيْهِ: «خُذِي مِنْ مَالِهِ مَا يَكُفِيكِ وَوَلَدَكِ بِالمَعْروفِ» (٢).

فإذا قيلَ: ما الفرقُ بين منِ ائْتُمِنَ على مالِ مَنْ خانَـهُ، وبين قضيَّـةِ هندَ بنتِ عُتْـةَ؟

قُلْنا: يُقالُ: إِنَّ هذا الرَّجُلَ ائْتَمَنَهُ على مالِهِ، والعهودُ أمانةٌ، أمَّا في قَضيَّةِ هندَ فإنَّ أبا سُفْيانَ مُلْزَمٌ بالنَّفقةِ، فيجبُ عليه أنْ يُؤَدِّيها لها، أمَّا إنْ لم يُؤَدِّهِ كانَ للمُسْتَحِقِّ الْخُو أَنْ يَأْخُذَ مِن أَمُوالِهِ، ولكنْ يَرِدُ على هذا أنَّ مسألةَ المُؤْتَمَنِ على مالِ مَنْ خانَهُ هو الآخَرُ له الحُقُ، والأفضلُ أنْ يُقالَ: إنَّ هندَ بنتَ عُتْبةَ قد رَفَعَتِ الأمرَ إلى الحاكمِ، فأرْشَدَها إلى هذا الطريقِ؛ ولهذا فللمُؤْتَمَنِ هو الآخَرُ أَنْ يَفْعَلَ ذلك ويَرْفَعَ الأمرَ للحاكِم. للحاكِم.

يقولُ العُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللهُ: إذا كانَ السببُ حقًّا ضائعًا فلا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَ مِن مالِهِ قَدْرَ حَقِّها، كالنَّفقةِ الواجِبةِ، والضِّيافةِ إذا نَزَلْتَ بقومٍ لضِيافتِهِم ولم يُضَيِّفوكَ، فلك أَنْ تَأْخُذَ مِن مالِهم بغيرِ عِلْمِهم؛ لأنَّ السَّببَ ظاهرٌ، بخلافِ الدَّيْنِ فإنَّ السَّببَ

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب البيوع، باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده، رقم (٣٥٣٥)، والترمذي: كتاب البيوع، رقم (١٢٦٤)، من حديث أبي هريرة رَضِّالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب النفقات، باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ، رقم (٥٣٦٤)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب قضية هند، رقم (١٧١٤)، من حديث عائشة رَضَيَالِيَّهُءَنْهَا.

غيرُ مَعْلُومٍ للنَّاسِ، ولو أُبيحَ للإنسانِ أَنْ يَأْخُذَ قَدْرَ حَقِّهِ مَّنْ جَحَدَ دَيْنَهُ لَحَصَلَ في هذا فَوْضي، ولكانَ كلُّ واحِدٍ يَأْخُذُ مِن مالِ الثَّاني ويَدَّعي أَنَّ له عليه دَيْنًا، أمَّا النَّفقةُ والضِّيافةُ فأمْرُهُما ظاهرٌ، وقالوا: إنَّ مسألةَ الظَّفَرِ جائِزةٌ بشرطِ أَنْ يكونَ سببُ الحقِّ ظاهرًا، لا يَلُومُهُ أَحَدٌ فيه.

فإنْ قيلَ: وما الفرقُ بين السَّببِ الظَّاهرِ وغيرِ الظَّاهِرِ؟

قُلْنا: لو أَنَّ شَخْصًا أَقْرَضَ الآخَرَ مَبْلَغًا، ولم يَشْهَدْ عليهما أحدٌ، ثم جاءَ الدَّائنُ في مجلسٍ عامٍّ يُطالِبُ المَدينَ، فأَنْكَرَ مَنْ عليه الحقُّ أَنَّهُ أَخَذَ شيئًا، فهذا سببٌ خفيٌ، أمَّا إذا نَزَلَ رَجلٌ ضَيفًا على قوم، والضَّيْفُ له حقُّ الضيافةِ فلم يُضَيِّفوهُ، فهنا السببُ ظاهرٌ؛ لأنَّ وُجوبَ إعْطائِهِ ضِيافَتَهُ ظاهرٌ، ولو أنَّ رَجلًا لم يُنْفِقْ على زَوْجتِهِ، فلا على أَبْنائِهِ، فإنَّ وجوبَ الإنْفاقِ على الأهلِ في ذمَّةِ هذا الرَّجُلِ سببٌ ظاهرٌ، مع أنَّ صاحبَ البيتِ قد يُكْرِمُ ضَيْفَهُ، ثم يَأْتِي الضَّيْفُ فيُنْكِرُ أَنَّهُ أَخَذَ حقَّ ضيافتِهِ، لكنَّ هذا الشيءَ بينَهُ وبينَ اللهِ، ونقولُ للضَّيفِ: يجوزُ أنْ تَأْخُذَ مِقْدارَ ضِيافَتِك؛ لأنَّ السببَ ظاهرٌ.

لكنْ هنا مَسْأَلَةٌ: لو أَنَّ امرأةً عند زَوْجِها ولها أشهرٌ أو سنواتٌ، ثم لمَّا فارَقَها قالت: إنَّهُ في كُلِّ هذه المُدَّةِ لم يُنْفِقْ عليَّ، فهل نَقْبَلُ دَعْواها ونقولُ: الأصلُ عدمُ الإِنْفاقِ، أم نقولُ: لا نَقْبَلُ الدَّعْوى؟

فمنَ العُلَماءِ مَنْ قالَ: إنَّنا نَقْبَلُ دَعْواها؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الإنْفاقِ، ولمَّا كانتِ الحالُ بينهما سائرةً جيِّدةً كانتْ راضيةً وساكتةً، ولمَّا حَصَلَ الفراقُ وسوءُ التَّفاهُم، تريدُ أنْ تُطالِبَ بحَقِّها، فالأصلُ هو عدمُ الإنْفاقِ.

والقولُ الثَّاني: أنَّ الأصلَ هو عدمُ الإنْفاقِ، لكنَّ الظَّاهرَ هو الإنْفاقُ، فرجلٌ نُشاهِدُهُ كُلَّ يوم يدخلُ بيتَهُ بأكْياسِ الخُبْزِ وكراتينِ اللَّحمِ وما أشْبَهَ ذلك، فكيف نقولُ: إنَّهُ لا يُنْفِقُ؟! هذا بعيدٌ.

والصَّوابُ في مثلِ هذا أنَّنا نُغَلِّبُ الظَّاهرَ على الأصلِ، وأنتم تَعْرِفونَ أنَّ الأصلَ والظَّاهرَ قد يَتصارعانَ، فنُغَلِّبُ أحيانًا الأصلَ، ونُغَلِّبُ أحْيانًا الظَّاهرَ.

١٤٩٦ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(۱).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْكِيْ: «سِبَابُ» مَصْدَرُ (سَبَّ يَسُبُّ سبًّا وسِبَابًا).

وقولُهُ ﷺ: «المُسْلِمِ» هو مَن شَهِدَ أَنْ لا إِلهَ إِلا اللهُ، وأَنَّ مُحَمَّدًا رسولُ اللهِ، والْتَزَمَ بأحْكامِ الإسْلامِ.

وقولُهُ: «فُسُوقٌ» الخُروجُ عن الطَّاعةِ، مَأْخوذٌ مِن قولهم: «فَسَقَتِ الثَّمرةُ» إذا خَرَجَتْ مِن قِشْرها.

وقولُهُ: «قِتَالُهُ» أي: قتالُ المُسْلِم.

وقولُهُ: «كُفْرٌ» الكفرُ هو الرِّدَّةُ، أو ما يُقارِبُها.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، رقم (٤٨)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان قول النبي ﷺ: «سباب المؤمن فسوق»، رقم (٦٤).

هنا يخبرُ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ أَنَّ مَنْ سَبَّ الْمُسْلِمَ فَهُو فَاسَقٌ، فإذا سَبَّ أَحدٌ من المُسْلِمِينَ أَخَاهُ المُسْلَمَ فقد فسَقَ، أي: انْتَقَلَ مِن وصفِ العدالةِ إلى وصفِ الفِسْقِ، وإنْ قاتَلَهُ فقد كَفَرَ، أي: فَعَلَ فِعْلَ الكافِرِينَ؛ لأَنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَحْمِلَ السِّلاحَ على أخيه مَنْ كَانَ مُسْلِمًا حقًّا؛ ولهذا قالَ النَّبيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلاحَ فَلَيْسَ مِنَّا» (أ).

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- احترامُ عِرْضِ الْمُسْلِمِ وُجوبًا؛ أو: وُجوبُ احْترامِ عِرْضِ الْمُسْلِمِ، وجهُ الدَّلالةِ أَنَّ سَبَّهُ فُسوقٌ، ويُسْتَثْنَى مِن ذلك ما إذا سَبَّهُ ردًّا على سَبِّهِ، فإنَّهُ ليس فِسْقًا؛ للدَّلالةِ أَنَّ سَبَّهُ فُسوقٌ، ويُسْتَثْنَى مِن ذلك ما إذا سَبَّهُ ردًّا على سَبِّهِ، فإنَّهُ ليس فِسْقًا؛ لقولِهِ تَعالَى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوفِبْتُم بِهِ ﴾ [النحل:١٢٦]، ولقولِ النَّبِيِّ لقولِهِ تَعالَى: ﴿ وَإِنْ عَاقَبُ مُعَلَى البَادِئِ مِنْهُمَا، مَا لَمْ يَعْتَدِ المَظْلُومُ ﴾ (٢).

٢- أنَّ الفِسْقَ دونَ الكُفْرِ؛ وجهُ ذلك أنَّ الفسقَ صارَ جَزاءً للسَّبِ، والسبُّ أهونُ منَ القتالِ، وعِظمُ العُقوبةِ يدلُّ على عِظمَ العملِ والذَّنْبِ.

٣- أنَّ قتالَ المُسْلمِ كُفْرٌ؛ ولكنَّهُ ليس الكُفْرَ المُخْرِجَ عن المِلَّةِ، والدَّليلُ على هذا قولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَ: ﴿ وَإِن طَآبِهِ عَلَى إِنْ المُؤْمِنِينَ اقْنَـتَلُواْ فَأَصَّلِحُواْ بَيْنَهُمَّا فَإِنْ بَعَتَ إِنْ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَ: ﴿ وَإِن طَآبِهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلْمَ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِه

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الديات، باب قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَخْيَاهَا فَكَأَنَّهَا ٓ أَخْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾، رقم (٦٨٧٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «من حمل علينا السلاح فليس منا»، رقم (٩٨)، من حديث ابن عمر رَضَالِللَّهَ عَنْهَا.

⁽٢) أخرَجه مسلم: كتاب البر والصلة والأداب، باب النهي عن السباب، رقم (٢٥٨٧)، من حديث أبي هريرة رَضِّيَالِيَّهُ عَنْهُ.

بِالْعَدْلِ وَأَفْسِطُواً إِنَّ اللَّهَ يُحِبُ الْمُقْسِطِينَ (آ) إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةً فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخُويَكُونَ وَالْحَوْاتِ الْفُتَتِلَتَينِ إِخْوةً للطَّائِفةِ اللَّحِرات: ٩- ١٠]، وهذا قتالُ صريحٌ، فسمَّى اللهُ تَعالَى الطَّائِفتينِ المُقْتَتِلتَينِ إِخْوةً للطَّائِفةِ التَّي تُصْلِحُ بينها، فدلَّ هذا على أنَّ القتالَ كُفْرٌ لا يُخْرِجُ منَ اللِلَّةِ؛ ولهذا لم يقل: «قِتالُهُ الكُفْرُ»، قالَ: «كُفْرٌ»، أي: مِن خِصالِ الكُفْرِ؛ لأَنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَحْمِلَ السِّلاحَ على الْسُلم إلا إنْ كانَ كافرًا.

فإنْ قَالَ قَائلٌ: فَمَا تَقُولُونَ فِي قَتْلِهِ؟

قُلْنا: القتلُ أشدُّ منَ القتالِ، ومع ذلك لا يَخْرُجُ به الإنْسانُ منَ الإيهانِ؛ لقولِ اللهِ تَعالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللَّذِينَ ءَامَنُواْ كُنِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَنْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ اللهِ قولِهِ: ﴿ فَمَنْ عُفِى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَى اللهِ عَالَمُعُرُوفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنِ ﴾ [البقرة:١٧٨]، فجعَلَ اللهُ المقتولَ أخًا للقاتِل، وهذا يدلُّ على أنَّهُ لا يَخْرُجُ بذلك منَ الإيهانِ.

ذَكُرْنا أَنَّ القتلَ أَشدُّ مِنَ القتالِ، وأَنَّ القتالَ أَهُونُ؛ لأَنَّ القتالَ يَجُوزُ فيها لا يجوزُ فيه القتل، ذَكَرَ العُلَهاءُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لو اتَّفَقَ أَهلُ بلدٍ على تَرْكِ الأذانِ، أو على تَرْكِ صلاةِ العيدِ فإنَّهُم يُقاتلونَ، ولكنَّهم لا يُقْتلونَ، ولو امْتَنَعوا عنِ الزَّكاةِ فإنَّهم يُقاتلونَ، ولكنَّ لا يُقْتلونَ، ولح بَغَوْا على الإمامِ وخرجوا عليه فإنهم يُقاتلونَ، ولكنَّهم لا يُقْتلونَ، بمعنى: أَنَّنا نُقاتِلَهم حتى نَكُفَّ شرَّهُم، ولكنْ لا نَقْتُلُهم، بينها الكُفَّارُ لا يُقْتلونَ، بمعنى: أَنَّنا نُقاتِلَهم حتى نَكُفَّ شرَّهُم، ولكنْ لا نَقْتُلُهم، بينها الكُفَّارُ إذا قاتَلْناهم ثم صارَتِ لنا الغلبةُ عليهم فلنا أَنْ نَقْتُلَ مُقاتِلتَهُم، لكنَّ هؤلاءِ الذين يُقاتلونَ منَ المُسْلِمينَ لا يجوزُ أَنْ نَقْتُلَهم إذا قَدَرْنا عليهم، بلْ ولا يجوزُ أَنْ نَلْحَقَ مَن ولَى منهم وأدْبَرَ، ولا يجوزُ أَنْ نُجْهِزَ على جَريجِهِم؛ لأنَّهُم مَعْصومونَ، وقِتالُنا مَن ولَى منهم وأدْبَرَ، ولا يجوزُ أَنْ نُجْهِزَ على جَريجِهم؛ لأنَّهُم مَعْصومونَ، وقِتالُنا ويَا مُدافِعةٍ، ليس قِتالًا نريدُ منهم شيئًا آخَرَ سِوى أَنْ نُدافِعَ عن أَنفُسِنا.

٤- تَحْريمُ سبِّ المُسْلمِ وتحريمُ قِتالِهِ والقتالُ أعظمُ؛ وإذا كانَ كذلك فإنَّ الفائدةَ المَنْهجيَّةَ في هذا الحديثِ أَنْ يَتَجَنَّبَ بَعْضُنا سبَّ بعضٍ، سواءً كانَ في مُقابَلَتِهِ وجْهًا لوجهٍ، وهذا سبُّ، أو في غَيْبَتِهِ وهذه غِيبةٌ، وكِلاهُما حرامٌ، كِلاهُما كبيرةٌ مِنْ كَبائِرِ الذُّنوبِ، وإذا كانَ كذلك فإنَّهُ لا يَحِلُّ لنا أَنْ يَسُبَّ بَعْضُنا بعضًا، لا في مُقابَلَتِهِ ولا في غَيْبَتِهِ، ولا سيَّا إذا كانوا طَلبةَ عِلْم، فإنَّ الواجِبَ على أهلِ العلمِ في هذه ولا في غَيْبَتِهِ، ولا سيَّا إذا كانوا طَلبةَ عِلْم، فإنَّ الواجِبَ على أهلِ العلمِ في هذه الأُمورِ أكثرُ منَ الواجِبِ على غَيْرِهِم، وإذا كُنَّا نقولُ لعامَّةِ النَّاسِ: إنَّ الغِيبةَ مِن كَبائِرِ الذُّنوبِ، فإنَّنا نقولُ لطلبةِ العلمِ الذين يَغْتابُ بَعْضُهم بَعضًا: إنَّها مِن كَبائِرِ الذُّنوبِ وزيادةٌ.

.....

١٤٩٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: "إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ» هذا مِن بابِ التَّحْذيرِ، والظَّنُّ هو اعتقادُ شَيْءٍ ليس له أصلُ، أي: تظنُّ في نفسِكَ شيئًا لا أصلَ له، وهو حديثُ النفسِ؛ ولهذا قالَ النَّبِيُّ عَلَيْدِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ: "فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ».

وظاهرُ الحَديثِ العمومُ، أيْ: يجبُ علينا أنْ نَحْذَرَ الظَّنَّ، لكنَّ الآيةَ الكريمةَ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع، رقم (١٤٣)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظن والتجسس والتنافس والتناجش، رقم (٢٥٦٣).

بَيْنَتْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ علينا أَنْ نَحْذَرَ جَمِيعَ الظنِّ؛ حيثُ قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا الْمَتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِ إِنَّ مَعْضَ الظَّنِ إِثْرٌ ﴾ [الحجرات: ١٦] وعلى هذا فتكونُ هذه الآيةُ مُقيِّدةً للحديثِ، بأَنَّ المُرادَ بالظَّنِّ الذي يَكُونُ إثْبًا، أمَّا الظَّنُّ الذي ليس بإثم فلا يجبُ علينا أَنْ نَتَجَنَّبُهُ، والظَّنُّ الذي ليس بإثم هو أَنْ تَقْوى القرينةُ جدًّا حتى كأنَّ الإنسانَ يُشاهِدُ الشيءَ ويَتَيَقَّنُهُ، فهذا لا يَحْرُمُ؛ لأَنَّهُ أَمرٌ يَفْرِضُهُ الواقعُ، والأَمْرُ الذي يَفْرِضُهُ الواقعُ يشتُّ التَّحَرُّزُ منه، و ﴿ لَا يُكْلِفُ اللّهُ نَقْسًا إِلّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - التَّحْذيرُ منَ الظَّنِّ؛ والمُرادُ به الظَّنُّ الذي ليس عليه قرائنُ، فأمَّا ما عليه قرائنُ فإنَّهُ لا يَحْرُمُ؛ ولهذا قالَ العُلَماءُ رَحِمَهُ اللهُ: يَحْرُمُ ظنُّ السُّوءِ في مُسْلِمٍ ظاهرُهُ العدالةُ، فَقَيَّدوا ذلك بأمْرَيْنِ: ظنِّ السُّوءِ، في مُسْلِمٍ ظاهِرُهُ العدالةُ، أمَّا إذا كانَ ظاهِرُهُ خلافُ العدالةِ فلا بَأْسَ أَنْ تَظُنَّ به ما يليقُ بحالِهِ.

فإنْ قيلَ: وهلِ العملُ بالقرائِنِ مُطْلَقًا، مَثلًا أَنْ تَكُونَ عِندَ الإِنْسانِ قرينةٌ أَنَّ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ انْتَقَصَ شَيئًا مِن حقِّهِ، فهل يَعْمَلُ بهذه القرينةِ مُطْلقًا، أو فيه تفصيلٌ؟

قُلْنا: أمَّا مِن جهةِ حقِّكَ أنت فالأَحْسَنُ ألا تَبْحَثَ؛ لِها رواهُ أبو داودَ عن عبدِ اللهِ بنِ مَسْعودٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبيَّ عَلَيْهِ قالَ: «لَا يُحَدِّثُنِي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ شَيْئًا، فَإِنِّ عبدِ اللهِ بنِ مَسْعودٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبيَّ عَلَيْهِ قالَ: «لَا يُحَدِّثُنِي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ شَيْئًا، فَإِنِّ عبد، أَنْ أَخْرُجَ إِلَيْكُمْ وَأَنَا سَلِيمُ الصَّدْرِ»(۱)، فالشيءُ الذي تَظُنُّ فيه لا تَبْحَثْ عنه،

⁽۱) أخرجه أحمد (۱/۳۹٦)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في رفع الحديث من المجلس، رقم (٤٨٦٠)، والترمذي: كتاب المناقب، باب في فضل أزواج النبي ﷺ، رقم (٣٨٩٦).

فَتَذْهَبَ بِحَقِّكَ، حتى لو نُقِلَ لك الأمرُ أو اسْتَنْتَجْتَ مِن ملامِحِ وجهِ الرَّجُلِ أَنَّهُ قالَ فيك شَيئًا، فلا تَبْحَثْ حتى لا يَحْمِلَ قَلْبُكَ غَلَّا على أَحَدٍ.

وأمَّا المَسائِلُ الأُخْرَى فلا بَأْسَ أَنْ تَبْحَثَ وتَفْعَلَ ما به يتَحَقَّقُ الأَمْرُ، فإنَّ النَّهِ المَجَعَقَ لَمَّا فَتَحَ خَيْبَرَ قالَ لأحدِ أقارِبِ حُيَّى بنِ أَخْطَبَ: أين المالُ؟ قالَ يا رَسُولَ الله الله قالَ: يا مُحَمَّدُ أَفْنَتُهُ الحروب، قالَ: سُبْحانَ الله! العهدُ قريبٌ والمالُ كثيرٌ، فالعهدُ قريبٌ لأنَّ بني النَّضيرِ لمَّا خَرَجوا عنِ المدينةِ حَمَّلوا أَمُوالَهُم إلى خَيْبَرَ، ثم أعطاهُ الزُّبيْرَ بنَ العَوَّامِ قالَ له: اضْرِبهُ حتى يُقِرَّ، فمسَّهُ الزُّبيْرُ بعذابِ فَقالَ: أنا أَذُلُّكُم على خربةٍ كانَ حُيَيٌّ يحومُ حَوْلَها، فذَهَبوا إلى الخربةِ وحَفروا وإذا مالُ حُييٍّ في نفسِ الخربةِ كَانَ حُيَيٌّ يحومُ حَوْلَها، فذَهَبوا إلى الخربةِ وحَفروا وإذا مالُ حُييٍّ في نفسِ الخربةِ أَنَا النَّبيُّ عَلَيْهِ الضَلاةُ وَالسَلامُ الخربةِ أَنْ العُلَمَاءُ: أَخذوا مِن هذا أَنَّهُ يجوزُ تعزيرُ المُتَهَمِ إذا كانتْ مُهْمةً قويَّةً حتى يُقرَّ.

٢- أنَّ حديث النَّفسِ يُطْلَقُ عليه الحديث؛ لقولِهِ ﷺ: «فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ»، ولهذا قالَ النَّبيُ ﷺ: «إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ» (١) ، وهذا الحديث مِن أعظمِ الأحاديثِ، فيا أكثرَ الأحاديث التي تُعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ» (١) ، وهذا الحديث مِن أعظمِ الأحاديثِ، فيا أكثرَ الأحاديث التي تُعَدِّثُنا بها أَنْفُسُنا فيها يَتَعَلَّقُ باللهِ، أو يَتَعَلَّقُ بعبادِ اللهِ، أو يَتَعَلَّقُ بخاصَّةِ النفسِ، أحاديث كثيرةٌ، لكنَّها -والحمدُ للهِ - لا أثرَ لها؛ لأنَّها مما عُفِيَ.

فمثلًا يَأْتِي الشَّيْطَانُ إلى ابنِ آدَمَ ويُحَدِّثُهم في ذاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بِمَا لا يليقُ باللهِ،

⁽١) أخرجه ابن حبان في صحيحه رقم (١٩٩٥)، من حديث ابن عمر رَضَِّ لِللَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكره، رقم (٥٢٦٩)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب تجاوز الله عن حديث النفس، رقم (١٢٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

فإنَّهُ لا يَأْثَمُ، ما لم يَرْكَنْ إلى هذا الحديثِ، ويُصدِّقْ به، فإنَّهُ إنْ رَكَنَ إليه وصَدَّقَ به فإنَّهُ لا يَأْثَمُ، ما لم يَرْكَنْ إلى هذا الحديثِ، ويُصدِّقْ به، فإنَّهُ إنْ رَكَنَ إليه وصَدَّقَ به حُكِمَ عليه بها يَقْتضيهِ ذلك، وأمَّا إذا كانَ مُجُرَّدَ طارِئٍ على النفسِ، ولكنَّهُ دافَعَهُ أو أَعْرَضَ عنه، فإنَّهُ لا يَضُرُّ.

١٤٩٨ - وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رَضَالِكُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللهُ رَعِيَّةِ، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ، وَهُوَ غَاشٌ لِرَعِيَّتِهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ الجَنَّةَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

الشَّرحُ

هذا حديثٌ عظيمٌ، ويجبُ على الإنسانِ أنْ يَكُونَ نُصْبَ عَيْنيهِ دائمًا وأبدًا، وهو لا يختصُّ بالإمامِ الأعْظَمِ، أو بمَنْ هو نائبٌ عنه كالوزراءِ والأُمراءِ فقط، بل هو

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأحكام، باب من استرعي رعية فلم ينصح، رقم (۷۱۵۰ – ۷۱۵۱)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب استحقاق الوالي الغاش لرعيته النار، رقم (۱٤۲).

عامٌ؛ والدَّليلُ قولُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وكُلُّكُمْ مَسْؤُولُ عن رَعِيَّتِهِ» (١)، فالرَّجُلُ رَاعٍ في أَهْلِهِ، اسْترعاهُ اللهُ عليهم، وإذا ماتَ وهو غاشٌ لهؤلاءِ الأهلِ فإنَّ النَّبِيَّ يَقُولُ: «حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ الجَنَّةَ».

ومنَ الغشِّ في رَعِيَّةِ النَّاسِ اليومَ مَن نَصبوا هذه (الدُّشوشَ) التي أَفْسَدَتِ العقائدَ والأُخْلاقَ، ودَمَّرَتِ الأُمَمَ، فإنَّ الذي يَنْصِبُها سيكونُ عليه وبالُها وهو في قبرِهِ -والعياذُ باللهِ- ويكونُ حينَ ماتَ ماتَ وهو غاشٌ لأَهْلِهِ ولرَعِيَّتِهِ؛ ولهذا يجبُ الحَذَرُ مِن أَنْ يُخَلِّفَ الإِنْسانُ في أَهلِهِ شيئًا مُحَرَّمًا عليهم.

فإنْ قالَ قائلٌ: وهل يَدْخُلُ في ذلك مديرُ المدرسةِ؟

قُلْنا: نعم، يَدْخُلُ في ذلك مديرُ المدرسةِ، فإذا ماتَ وهو غاشٌ لَمَنْ تحتَ يدِهِ فإنَّ اللهَ عَنَّوَجَلَّ مُحكِم عليه الجنَّة.

ويَدْخُلُ فِي ذلك أيضًا المُدَرِّسُ، والمرأةُ فِي بيتِ زَوْجِها راعيةٌ، فهي أيضًا تَدْخُلُ فِي ذلك إذا كانتْ غاشَّةً لزَوْجِها، وصارَتْ تُنْفِقُ لِمَا لا يُحتاجُ إليه، وتُعطي ممَّا لم يَأْذَنْ لهَا فيه، وما أشْبَهَ ذلك، فهذا غشُّ، إنْ ماتَتْ على ذلك فإنَّ اللهَ يُحُرِّمُ عليها الجنَّةَ.

مِن فوانِدِ هذا الحَديثِ:

١ - أنَّ الأُمورَ كُلَّها بيدي اللهِ؛ وأنَّهُ لا يُمْكِنُ لأحدٍ أنْ يَصِلَ لسُلْطةٍ ما قليلةٍ
 كانتْ أو كثيرةً إلا بإذْنِ اللهِ، ودليلُ ذلك: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللهُ».

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، رقم (۸۹۳)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائـر، رقم (۱۸۲۹)، من حديث ابن عمـر رَضَّالِيَّهُ عَنْهُا.

٢- أنَّ هذا الغاشَّ لو تابَ وماتَ وهو ناصحٌ فإنَّهُ لا يَلْحَقُهُ هذا الوَعيدُ؛
 وعلى هذا فالحمدُ للهِ، لكُلِّ داءٍ دواءٌ.

٣- وجوبُ النُّصْحِ على الوليِّ إذا ولَّاهُ اللهُ تَعالَى على رَعِيَّةٍ؛ وجهُ ذلك: الوَعيدُ الشَّهُ تَعالَى على رَعِيَّةٍ؛ وجهُ ذلك: الوَعيدُ الشَّديدُ على هذا.

٤ - أنَّ غشَّ منِ اسْتَرْعَاكَ اللهُ عليه مِنْ كَبائِرِ الذُّنوبِ؛ وجْهُهُ الوَعيدُ، وكُلُّ ذنبِ فيه وعيدٌ في الآخِرةِ فإنَّهُ يَكُونُ مِنْ كَبائِرِ الذُّنوبِ.

فإنْ قيلَ: إذا كانَ هذا الذي استرعاهُ اللهُ لا يُؤَدِّي حقَّهُ، ولا يُعْطى للرَّعيَّةِ حقَّهُم، والمرءُ يَعْلَمُ أَنَّهُ لن يُعْطِيَهُ حقَّهُ إلا برَشْوةٍ، فهل يجوزُ أَنْ يَرْشُوَهُ؟

قُلْنا: نعم، وقد نصَّ على هذا أهْلُ العِلْمِ، وقالوا: إنَّ هذه الرِّشُوةَ إِنَّها هي مِن أَجلِ الوصولِ إلى الحقِّ أو الدِّفاعِ عن النفسِ، فأحْيانًا مثلًا يأمُرُ هذا الرَّاعي أنْ تُجْلَدَ بدونِ حقِّ، ولم تَفْعَلْ شيئًا، لكنْ لعداوةٍ شخصيَّةٍ أو ما أشْبَهَ ذلك أمَرَ بأنْ تُجْلَدَ، فإذا أعْطَيْتَهُ ما تَدْفَعُ به عن نفسِكَ فلا بَأْسَ، والإثْمُ عليه هو، وكذلك إذا أعْطَيْتَهُ ما تَدْفَعُ به حقَّكَ فلا بَأْسَ، والإثْمُ عليه، وهذا ليس هو الرِّشُوةَ التي حرَّمها النَّبيُّ عَلَيهِ الصَّهُ وَالسَّمُ اللهِ عَلَيْهُ عليه، وهذا ليس هو الرِّشُوةَ التي حرَّمها النَّبيُّ عَلَيهِ الصَّهُ وَالسَّلَامُ.

٥- أنَّ هذا الغشَّ كُفْرُ؛ لأَنَّهُ تُحُرَّمُ عليه الجنَّةُ، فإنَّهُ إذا حُرِّمَتْ عليه الجنَّةُ في النَّارِ، ولا نَعْلَمُ أحدًا يُخَلَّدُ في النَّارِ، ولا نَعْلَمُ أحدًا يُخَلَّدُ في النَّارِ، ولا نَعْلَمُ أحدًا يُخَلَّدُ في النَّارِ الذَا كَانَ كَافرًا.

لكنَّ مَذْهَبَ أهلِ السُّنَّةِ والجهاعةِ أنَّ مثلَ هذه النُّصوصِ الوَعيديَّةِ يَحْمِلُونها على النُّصوصِ الأُخْرى؛ ولذلك انْقَسَمَ أهلُ القِبْلةِ في أحاديثِ الوَعيدِ والوعدِ،

فمنهم مَنْ غَلَّبَ جانبَ الوعدِ ونَسِيَ جانبَ الوَعيدِ، وقالَ: كُلُّ نصِّ وَرَدَ فِي الوَعيدِ النَّاهُ وَ فِي الكافرينَ، وأمَّا المُسْلمُونَ فإنَّهُ لا يَلْحَقُ بهم، فالمُسْلمُ عندهم مهما عَمِلَ من المَعْصيةِ فإنَّهُ لا يَلْحَقُهُ الإثْمُ مِن هذه المَعْصيةِ ولو كانتْ مِن كَبائِرِ الذُّنوبِ، وهؤلاءِ هم المُرْجِئةُ، وهذا لا شكَّ أنَّهُ فَتَحَ بابًا -بل كَسَرَ بابًا- للعُصاةِ، فالعاصي إذا اعْتَقَدَ هذه العَقيدةَ فإنَّهُ سيفعلُ أيَّ مَعْصيةٍ دون الكُفْرِ، ويقولُ: «الحمدُ للهِ، إياني كاملٌ، والإثْمُ مَرْفوعٌ»، فلا شكَّ أنَّ هذا باطلٌ.

وعلى العكسِ مِن ذلك أَخَذَ قومٌ بنصوصِ الوَعيدِ، وقالوا: إنَّ نُصوصَ الوَعيدِ مُطْبِقةٌ على إطْلاقِها، وليس فيها قيْدٌ فتُقَيَّدُ، ولا ردُّ بالنُّصوصِ الأُخْرى، وهؤلاءِ هم المُعْتَزِلةُ والخوارجُ، فقالوا: كُلُّ نصِّ وعيدٍ فإنَّهُ نافذٌ، وإذا اقْتضى الخلودَ في النَّارِ هم المُعْتَزِلةُ والخوارجُ، فقالوا: كُلُّ نصِّ وعيدٍ فإنَّهُ نافذٌ، وإذا اقْتضى الخلودَ في النَّارِ فمن عُوقِبَ به فهو في النَّارِ لا يَخْرُجُ منها أبدًا، وعلى هذا يَتَنزَّلُ ظاهرُ الحديثِ الذي معنا الآنَ، أنَّ مَن ماتَ وهو غاشٌ لرَعِيَّتِهِ فإنَّهُ يَخْلُدُ في النَّارِ؛ لأَنَّهُ ليس هناك إلا دَارانِ: إمَّا الجنَّةُ وإما النَّارُ، فإذا حُرِّمَتِ الجنَّةُ لَزِمَ أنْ يَخْلُدَ في النَّارِ.

وهذانِ الطَّرفانِ كِلاهُما على غيرِ صَوابٍ، والصَّوابُ أنَّ هذه النَّصوصَ الوَعيديَّةَ مُطْلقةٌ، تُقَيَّدُ بِالنُّصوصِ الأُخْرى الدَّالةِ على أنَّ مَنْ في قَلْبِهِ أَدْنى مِن مِثْقالِ حبَّةِ خَرْدَلٍ مِن إيهانٍ فإنَّهُ لا يَخْلُدُ في النَّارِ، وبذلك نعملُ بالنُّصوصِ.

واعْلَمْ أَنَّ هذا هو شَأْنُ كُلِّ خِلافٍ يقعُ في الأُمَّةِ على طَرَفِي نقيضٍ، فإنَّ سَبَهُ أَنَّ الناظرَ يَنْظُرُ مِن جانبٍ واحدٍ، أي بنظرِ أعْوَرَ، فينظرُ مِن جانبٍ واحدٍ، ويَحْمِلُ النَّصوصَ على هذا الجانبِ.

فإذا قالَ قائلٌ: على مَذْهَبِ أهلِ السُّنَّةِ كيف نُخرِّجُ هذا الحديثَ وأمثالَهُ؟

قُلْنا: إِنَّ دخولَ الجُنَّةِ دُخولانِ: (دُخولٌ مُطْلَقٌ) لَم يُسْبَقُ بعذابٍ، ودُخولٌ مُطْلَقٌ لَم يُسْبَقُ بعذابٍ، ودُخولٌ مُطْلَقً دُخولٍ هنا هو مُقيَّدٌ نُسَمِّيهِ (مُطْلَقَ دُخولٍ) وهو الذي يَسْبِقُهُ العذابُ، فالمُرادُ بالدُّخولِ هنا هو الدُّخولُ المُطْلَقُ يعني اللهُ يُحَرِّمُ عليه أَنْ يَدْخُلَ الجُنَّةَ دُخولًا مُطْلَقًا لَم يُسْبَقْ بعذابٍ، إِذَنْ: لا بُدَّ أَنْ يُعَذَّبَ ثم يَدْخُلَ الجِنَّة، فيكونُ «حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ الجِنَّة» بمعنى أَنَّ اللهَ عَنَى حَرَّمَ عليه الجنَّة عتى يُعاقِبَهُ.

فإذا قالَ قائلٌ: إذا قلتَ هكذا، فهل تكونُ مثلُ هذه النَّصوصِ مُخَصِّصةً لِعُمومِ قُولِ اللهِ تَعالَى: ﴿ إِنَّ ٱللّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء: ٤٨]، وأنْ يُقالَ: ﴿ لِمَن يَشَآءُ ﴾ إلا مَنْ وَرَدَ أَنَّهُ لا بُدَّ أَنْ يُعَذَّبَ، ولو لم يَكُنْ مُشْرِكًا فإنَّهُ لا يُغْفَرُ له؟

قُلْنا: هذا الاحتمالُ واردٌ، وأنْ نقولَ: إنَّ النَّصوصَ الدَّالَةَ على تَعْذيبِ فاعِلِ شَيْءٍ منَ الأعْمالِ تُخَصِّصُ قولَهُ تَعالَى: ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾، فيكونُ المَعْنى: ويَغْفِرُ مَا دون ذلك لَمْ يشاءُ إلا إذا وَرَدَ أنَّهُ لا بُدَّ أَنْ يُعاقَبَ عليه، كما في هذا الحديثِ، وهذا وجُهٌ قَويُّ.

وقال بَعْضُهم: إنَّ هذا الحديثَ يُخَصَّصُ بالآيةِ، فيكونُ هذا مُطْلقًا، فيُخَصَّصُ بالآيةِ، وعلى هذا التَّقديرِ، يعني: لو أنَّنا تَنَزَّلْنا جَدلًا ية، ويقالُ: إنَّ فاعِلَهُ داخلٌ تحت المشيئةِ، وعلى هذا التَّقديرِ، يعني: لو أنَّنا تَنَزَّلْنا جَدلًا لهذا الاحتهالِ وهو خلافُ الظَّاهرِ، فإنَّنا نقولُ: وفاعلُ المَعْصيةِ التي لا تُغْفَرُ بالحسناتِ مُحَاطِرٌ، فلا أَحَدَ يَضْمَنُ أنَّهُ يَدْخُلُ في قولِهِ تَعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاهُ ﴾. إذَنْ فالإنسانُ مُحَاطِرٌ على كُلِّ حالٍ.

٦- إثباتُ الجنَّةِ؛ وقد يقولُ قائلٌ: إنَّ ذِكْرَ هذه الفائدةِ كقولِ القائِل: السَّماءُ فَوْقَنا

والأرْضُ تَحْتَنا، أو قولِ آخَرَ (١):

كَأَنَّنَا وَالمَاءُ مِنْ حَوْلِنَا قَوْمٌ جُلُوسٌ حَوْلَهُمْ مَاءُ لأنَّ هذا أمرٌ مَعْلُومٌ بالضّرورةِ؟

فَيُقالُ: إِنَّ زِيادةَ الأَدِلَّةِ يَزْدادُ بها اليقينُ، لكنَّنا نحن عندنا عِلْمٌ يَقينيٌّ بوجودِ الجنَّةِ والنَّارِ.

١٤٩٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضَالِلَهُ عَنْ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اللهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا، فَشَقَّ عَلَيْهِم، فَاشْقُقْ عَلَيْهِ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢).

الشَّرحُ

قد يَكُونُ هذا الحَديثُ ضدَّ الأوَّلِ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «شَيْئًا» نكرةٌ في سياقِ الشرطِ فيَعُمُّ أيَّ شَيْءٍ يكونُ، «فَشَقَّ عَلَيْهِم» أي: حمَّلَهُم ما يَشُقُّ عليهم، فاشْقُقْ عليه، والذي دَعا بهذا الدُّعاءِ هو الرَّسولُ عَلَيْهُ وهو دُعاءٌ بها تَقْتضيهِ حِكْمةُ اللهِ عَرَّفَجَلَّ؛ فإنَّ الجَزاءَ مِن جنسِ العملِ، فكها أنَّ الإنسانَ شقَّ على عبادِ اللهِ، فإنَّ اللهَ تَعالَى يَشُقُّ عليه.

ومِن جُمْلةِ المَشَقَّةِ عليه أَنْ يَتَهَادَى فيها يَشُقُّ على المُسْلِمينَ؛ لأَنَّهُ كلَّمَا تَمَادَى فيها يشقُّ على المُسْلِمينَ، فإنَّ اللهَ عَرَّوَجَلَّ يَشُقُّ عليه، فيكونُ ذلك مِن عُقوبَتِهِ، والعياذُ باللهِ.

⁽١) غير منسوب؛ انظره في: الكشكول لبهاء الدين العاملي (١/ ٢٦١).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر، رقم (١٨٢٨).

وقولُهُ عَلِيْةِ: «فَشَقَّ عَلَيْهِم» يُسْتَثنى منه المشقَّةُ التي أُمِرَ بها، فمثلًا: قالَ النَّبيُّ قَد عَلَيْهَا لِعَشْرِ»(١)، والضَّرْبُ قد يَسُقُ على الإنسانِ، لكنَّ هذا أمرٌ ممَّ أُذِنَ فيه، وقالَ تَعالَى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ يَشُقُ على الإنسانِ، لكنَّ هذا أمرٌ ممَّ أُذِنَ فيه، وقالَ تَعالَى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَخِرِ مِنْهُمَا مِأْنَةً وَلَا تَأْخُذُكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللهِ ﴾ [النور:٢] وهذا مَشَقَّةٌ، لكنَّها مَشقَّةٌ مَامُورٌ بها، وثَبَتَ عن النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّ الزَّانِي المُحْصَنَ يُرْجَمُ (٢)، وهذه مَشَقَّةٌ، لكنَّها مَأْمُورٌ بها.

فالمهمُّ: أنَّ قولَهُ: «فَشَقَّ عَلَيْهِم» يرادُ بها أيُّ مَشُقَّةٍ لَم يُؤْمَرْ بها، أمَّا إذا أُمِرَ بها فإنَّ اللهَ يقولُ في الزَّانية والزَّاني: ﴿وَلَا تَأْخُذُكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللهِ ﴾.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - أَنَّهُ يَجِبُ على مَن تَولَّى شيئًا مِن أُمورِ المُسْلِمينَ أَنْ يَرْفُقَ بهم ما استطاع؛ لأنَّهُ إذا رَفَقَ بهم رَفَقَ اللهُ عَرَّفَجَلَ عليْهِ.
 إذا رَفَقَ بهم رَفَقَ اللهُ عَرَّفَجَلَ به، وإذا شقَّ عليهم شقَّ اللهُ عَرَّقَجَلَ عليْهِ.

٢ - حرصُ النّبيِّ عَلَيْةٍ وشَفَقَتُهُ على أُمَّتِهِ؛ وجهُ الدَّلالةِ: أَنَّهُ عَلَيْةٍ دَعا على مَنْ وَلِيَ
 مِن أمرِ أُمَّتِهِ شَيئًا فشَقَ عليهم.

٣- أنَّ الجَزاءَ مِن جِنْسِ العملِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ لم يَطْلُبْ شيئًا أكثرَ ممَّا عَمِلَ هذا الرَّجُلُ.

⁽١) أخرجه أحمد (٢/ ١٨٠)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة، رقم (٤٩٥)، من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رَضِّالِلَهُعَنْهُا.

⁽۲) أخرجه البخاري: كتاب الحدود، باب لا يرجم المجنون والمجنونة، رقم (٦٨١٥)، ومسلم: كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا، رقم (١٦٩١/١٦)، من حديث أبي هريرة رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

٤- أنَّهُ يجوزُ للإنسانِ أنْ يَأْخُذَ بحقِّهِ مَنْ اعْتَدى عليه؛ وجْهُهُ أنَّ النَّبِيَ عَلِيهِ وَعليه مَنْ شَقَّ على الأُمَّةِ بأنَّ الله عَنَّوَجَلَّ يشقُّ عليهم؛ وذلك لأنَّ المشقوقَ عليه من المُولَّى عليهم لا يستطيعُ الدِّفاعَ عن نفسِهِ؛ لأنَّهُ مأمورٌ تحت أميرٍ، ولكنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ اللهَ تَعالَى أنْ يَشُقَ عليه.
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَفَاهُم المُؤْنةَ بدَعْوتِهِ الله تَعالَى أنْ يَشُقَ عليه.

فإنْ قَالَ قَائِلُ: أَفَلَا يَحْتَمَلُ أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لَا يَجِيبُ دَعُوتَهُ؟

قُلْنا: هذا مُقْتضى حِكْمةِ اللهِ عَزَّقَجَلَ فإذا كانَ الرَّسولُ دَعا بها تَقْتضيهِ الحِكْمةُ فإنَّنا نعلمُ أَنَّهُ سيُجابُ؛ لأنَّ هذا مُقْتضى حِكْمةِ اللهِ عَزَّقَجَلَّ وإلا فمنَ المَعْلومِ أنَّ كُلَّ فَإِنَّنا نعلمُ أنَّهُ سيُجابُ؛ لأنَّ عُجابَ، ويحتملُ ألَّا يجابَ، لكنْ أولًا: الأصلُ هو أنَّ الرَّسولُ مُجابُ الدَّعاءُ تَقْتضيهِ حِكْمةُ اللهِ عَنَّهَ عَلَى الرَّسولَ مُجابُ الدَّعوةِ، وثانيًا: أنَّهُ إذا كانَ هذا الدُّعاءُ تَقْتضيهِ حِكْمةُ اللهِ عَنَّهَ عَلَى اقْتضاءِ الحِكْمةِ.

٠٠٠٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَتَجَنَّبِ الْوَجْة» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْهِ: «إِذَا قَاتَلَ» يشملُ القتالَ الأعْظَمَ المُؤدِّيَ إلى الموتِ والهلاكِ، ويشملُ القتالَ الأعْظَمَ المُؤدِّي إلى الموتِ والهلاكِ، ويشملُ القتالَ الذي دون ذلك، قولُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَامُ: «إِذَا صَلَّى القتالَ الذي دون ذلك، مثالُ الذي دون ذلك، قولُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَامُ: «إِذَا صَلَّى القتالَ الذي دون ذلك، من النَّاسِ فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبَى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ من النَّاسِ فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبَى

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب العتق، باب إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه، رقم (٢٥٥٩)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن ضرب الوجه، رقم (٢٦١٢).

فَلْيُقَاتِلْهُ (۱) ، وليس هذا هو القتالُ الذي يُؤَدِّي إلى الهلاكِ، (فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانُ »، أو: (فَإِنَّ مَعَهُ القَرِينَ »، المهمُّ: أنَّهُ إذا قاتَلَ قِتالًا يُؤَدِّي إلى الهلاكِ، وقد أُذِنَ له به، أو قِتالًا دون ذلك، فإنَّهُ يجبُ عليه أنْ يَتَّقِيَ الوَجْهَ.

قولُهُ ﷺ: «فَلْيَتَجَنَّبِ الْوَجْهَ»؛ لأنَّ الوجة مَجْمعُ المحاسِنِ، وفيه ما هو أرقُّ الأشياءِ، كالعَيْنينِ، فيكونُ الجنايةُ عليه أو ضَرْبُهُ أشدَّ مِن ضربِ الظَّهْرِ، أو ضربِ الطَّهْرِ، أو ضَرْبِ الفَخِذِ، أو ما أشْبَهَ ذلك. وقد سَبَقَ أنَّ اللهَ تَعالَى الصَّدْرِ، أو ضَرْبِ العَصُدِ، أو ضَرْبِ الفَخِذِ، أو ما أشْبَهَ ذلك. وقد سَبَقَ أنَّ اللهَ تَعالَى خَلَقَ آدَمَ على صُورةِ الوَجْهِ؛ لأنَّ المَعْنى خَلَقَ آدَمَ على صُورةِ الوَجْهِ؛ لأنَّ المَعْنى لا يَسْتقيمُ؛ لأنَّهُ لو كانَ كذلك لكانتْ كُلُّ المَخْلوقاتِ خُلِقَتْ على وَجْهِها، وإنها المُرادُ «على صُورةِ الرَّحنِ عَزَقِجَلَ».

وقد أَنْكَرَ بَعْضُهم حديثَ الصُّورةِ، وقالَ: إِنَّهُ لا يَصِحُّ، وأَنَّهُ مُنْكَرٌ؛ لأَنَّهُ لو كانَ كذلك لَزِمَ أَنْ يَكُونَ اللهُ تَعالَى مُماثلًا للخلقِ، «خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»، وإذا كانَ هذا اللازمُ باطلًا، فالملزومُ باطلٌ.

وذَهَبَ بَعْضُهم إلى تَأْويلِهِ بِتَأْويلاتٍ مُسْتَكْرَهةٍ بعيدةٍ، ويَلْزَمُ عليه لوازمُ باطلةٌ، وقالَ بعضُ العُلَماءِ: إمَّا أَنْ يَبْقى الحديثُ على ظاهِرِهِ، ويقالُ: إنَّ اللهَ خَلَقَ الطلةٌ، وقالَ بعضُ العُلَماءِ: إمَّا أَنْ يَبْقى الحديثُ على ظاهِرِهِ، ويقالُ: إنَّ الله خَلَقَ آدَمَ على صُورتِهِ أَنْ يَكُونَ مُمَاثلًا له، بدليلِ أَنَّ آدَمَ على صُورتِهِ أَنْ يَكُونَ مُمَاثلًا له، بدليلِ أَنَّ أَوْلُ زُمْرةٍ تَدْخُلُ الجنّة على صورةِ القمرِ ليلةَ البدرِ، ومع ذلك فليست مُماثلةً له،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب يرد المصلي من مر بين يديه، رقم (٥٠٥)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٠٥)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضَّ اللَّهُ عَنهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن ضرب الوجه، رقم (٢٦١٢/ ١١٥)، من حديث أبي هريرة رَضِّمَالِلَّهُ عَنْهُ.

وقالَ آخرونَ: «على صُورتِهِ» كقولِهِ: «ناقةُ اللهِ، وبيتُ اللهِ» وما أشْبَهَ ذلك، أي: على صورتِهِ التي اخْتارَها اللهُ عَنَّهَ لَهذا البشرِ الذي منهم الأنبياءُ والأولياءُ والأثقياءُ، فاعْتَنى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بهذا الوجهِ، فأضافَهُ إلى نفسِهِ، أو بهذا الإنسانِ، فأضافَهُ إلى نفسِهِ، وهذان القولانِ هما اللَّذانِ يَتَوَجَّهانِ نفسِهِ، ويكونُ هذا مِن بابِ إضافةِ التَّشريفِ، وهذان القولانِ هما اللَّذانِ يَتَوَجَّهانِ بالحديثِ، أمَّا ما سِواهُم فهو باطلٌ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - وجوبُ اتِقاءِ الوَجْهِ عند المُقاتَلةِ؛ حتى في قتالِ الكُفَّارِ، إنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَتَجَنَّبَ الوجة فافْعَلْ، ويَتَفَرَّعُ على أَنَّ المُصارَعة جائزةٌ، بشرطِ ألَّا تكونَ على عِوضٍ، يعني: بشرطِ ألا يقولَ أحدُهُما للآخرِ: إنْ غَلَبْتَني فعليَّ كذا، وإنْ غَلَبْتُكَ فعليكَ كذا، أمَّا المُلاكمةُ فلا تجوزُ؛ لأنَّما خطيرةٌ، لا سيَّما أنَّ مِن قواعِدِها أنْ يكونَ الضربُ على الوجهِ خاصَّةً؛ فإذا كانَ على الوجْهِ خاصَّةً فهي مُخالفةٌ لهذا الحديثِ، فلا يجوزُ، فصارتْ مُحرَّمةً مِن وجهينِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّهُ يُقْصَدُ بها الوجهُ قَصدًا أوليًّا، وقد نُهِيَ عن ذلك.

الوجهُ الثَّاني: أنَّ فيها خَطرًا، وهو أنَّ الْمُلاكمَ لو ضَرَبَ أَخاهُ على صَدْرِهِ أو على كبدِهِ أهْلَكهُ، لا سيَّما وأنهم يَلْعبونَ بانْفعالِ شديدٍ، وكأنَّهم يريدونَ أنْ يَقْضوا على بعضِهم البعض.

والضابطُ في ذلك: أنَّ كُلَّ ما أدَّى إلى ضربِ الوَجْهِ فهو مُحَرَّمٌ، وكُلُّ ما صارَ خَطيرًا فإنَّهُ يُمْنَعُ؛ لأنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يقولُ: ﴿وَلَا نَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ خَطيرًا فإنَّهُ يُمْنَعُ؛ لأنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يقولُ: ﴿وَلَا نَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾

[النساء: ٢٩].

٢- أنَّ الوجه هو جمالُ الإنسانِ؛ ولهذا أُمِرَ باتِّقائِهِ عند الْمُقاتَلةِ.

ويَتَفَرَّعُ مِن هذا: مسألةُ الحجابِ، فالحجابُ الآنَ لا نَشُكُ أَنَّهُ يجبُ على المرأةِ أَنْ تُعَطِّي وَجْهَها عنِ الرِّجالِ الأجانبِ الذين ليسوا مِن مَحارِمِها، وأنَ هذا مُقْتضى الحِكْمةِ، وأنَّهُ ليس مِن مُقْتضى الحِكْمةِ إطلاقًا أنْ يُقالَ للمرأةِ: يجبُ عليكِ أنْ تَسْتُري وَجْهَكِ، فأيُّها أَشدُّ فِتْنةً ؟! الوجهُ أَشدُّ فِتْنةً، وأَنْ للسَّفيرِ: ابْحَثْ لي عن قَدَمِها، وأَنْ للسَّفيرِ: ابْحَثْ لي عن قَدَمِها، وإنَّا يقولُ بالسَّترِ، والإنسانُ إذا خَطَبَ امْرأةً فلا يقولُ للسَّفيرِ: ابْحَثْ لي عن قَدَمِها، وإنَّا يقولُ: عن وجْهِها، أمَّا القَدَمُ فهو أمرُ ثانٍ، صحيحٌ أنَّهُ يُقْصَدُ أنْ يَكونَ جَمِيلًا، لكنَّهُ ليس الأهمَّ، الأهمُّ هو الوَجْهُ، فكيف يُقالُ: إنَّ الوجةَ الذي هو مَحَلُّ الرَّغبةِ وعُطُّ الفِتْنةِ لا بَأْسَ مِن كَشْفِهِ، وأنَّ القَدَمَ يجبُ أنْ تُسْتَرَ؟!

فإذا قالوا: جاءتِ الشَّريعةُ بهذا مِن أجلِ أنْ تَهْتديَ المرأةُ إلى طَريقِها؟

قُلْنا: هذه علَّةٌ عليلةٌ؛ لأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ تَهْتَدِيَ إلى طَريقِها بالنِّقابِ، أو بالخمارِ تضعُهُ على نصفِ الوَجْهِ مثلًا، وأمَّا أَنْ تَكْشِفَ الوَجْه، فهذا حرامٌ، ثُمَّ إنَّ المرأة في الحقيقةِ قاصرةٌ، إذا أُذِنَ لها بكشفِ الوَجْهِ، فلن تَقْتَصِرَ على الوَجْهِ بطبيعتِه، فهي تريدُ أنْ تَكُونَ زَهْرةً، فستُدْخِلُ على الوجْهِ تَحْسيناتٍ، تحميرَ شفاه، وتَشْقيرَ حواجب، أَنْ تَكُونَ زَهْرةً، فستُدْخِلُ على الوجْهِ تَحْسيناتٍ، تحميرَ شفاه، وتَشْقيرَ حواجب، وماكياجَ، وهلمَّ جرَّا، وهذا شَيْءٌ نسمعُ عنه كثيرًا، فلو لم يَكُنْ منَ القولِ بوجوبِ سترِ الوجهِ إلا أنَّهُ سَدُّ للذَّريعةِ لكانَ كافيًا لثُبُوتِ الحُكْم.

١٥٠١ - وَعَنْهُ (١) أَنَّ رَجُلاً قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! أَوْصِنِي. فَقَالَ: «لَا تَغْضَبْ»، فَرَدَّدَ مِرَارًا. قَالَ: «لَا تَغْضَبْ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢).

الشَّرحُ

هذا الحَديثُ كانَ يَنْبغي للمُؤلِّفِ رَحْمَهُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَهُ بعد قولِهِ عَلَيْهِمْ: «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ».

وهذا الرَّجُلُ طَلَبَ الوَصِيَّةَ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ فأوصاهُ الرَّسولُ، قالَ:

«لَا تَغْضَبْ»، والنَّبِيُّ عَلَيْهِ يُوصِي كُلَّ إنسانٍ بها يُناسِبُ حالَهُ، فهذا الرَّجُلُ يَظْهَرُ - واللهُ أعلمُ - أنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ كَانَ يَعْرِفُ أَنَّهُ سريعُ الغضبِ؛ فلهذا لم يُوصِهِ بتَقْوى اللهِ، ولم يُوصِهِ بتَوْكِ اللهِ عَرْفُ أَنَّهُ سريعُ الغضبِ؛ فلهذا لم يُوصِهِ بتَقْوى اللهِ، ولم يُوصِهِ بتَرْكِ الكذبِ، ولا بكَثرةِ الطَّاعةِ، أوصاهُ وقالَ: «لَا تَغْضَبْ» ممَّا يَدُلُّ على أنَّ النَّبِيَ عَلَيْهُ كَانَ يَعلمُ أنَّ هذا الرَّجُلَ كَانَ غَضوبًا.

قولُهُ عَلَيْهِ: «لَا تَغْضَبْ» لا يرادُ به: أَلَّا تَغْضَبَ الغضبَ الطَّبيعيَّ، الذي لا بُدَّ لكِلِّ إِنسانٍ منه، فإنَّ النَّبيَ عَلَيْهِ لا يُمْكِنُ أَنْ يَنْهِى عن هذا، ويُنَزَّهُ كلامُهُ -صلواتُ ربِي وسلامُهُ عليه- عن هذه الإرادةِ، لكنْ يريدُ أحدَ أمْرينِ:

الأمرُ الأوَّلُ: أنَّ المعنى: لا تَسْتَرْسِلْ مع الغضبِ، فتزدادَ غَضبًا وشَيطًا، بل اكْتُمْهُ بِقَدْرِ الإمكانِ.

الأمرُ الثَّاني: أنَّ المَعْني: لا تُنَفِّذْ مُقْتضي الغَضَبِ.

أمَّا مجرَّدُ الغضبِ فلا بُدَّ لكُلِّ إنسانٍ حيِّ القلبِ أنْ يَغْضَبَ عند وُجودِ السَّببِ،

⁽١)أي: عن أبي هريرة رَضِحَاٰلِلَهُعَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الحذر من الغضب، رقم (٦١١٦).

ولا يُمْكِنُ أَنْ يَتَخَلَّى.

فإنْ قالَ قائلٌ: ما دواءُ الغَضَبِ؟

قُلْنا: له أدْويةٌ:

أُولًا: أَنْ يَكُونَ الإِنْسَانُ قَويًّا يَغْلِبُ نفسَهُ ولا تَغْلِبُهُ، دليلُ هذا قولُهُ عَيَّا اللهُ ولا تَغْلِبُهُ، دليلُ هذا قولُهُ عَيْلِهُ: ﴿ إِنَّهَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّلَّا مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُنَا اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللّ

ثانيًا: أَنْ يستعيذَ باللهِ منَ الشَّيْطانِ الرَّجيمِ؛ لأَنَّ النَّبيَّ عَيَكِيْ قَالَ للرَّجُلِ الذي رَهُ غاضبًا: «إِنِّي أَعْلَمُ كَلِمَةً لَوْ قَالَها لَذَهَبَ عنه مَا يَجِدُ، لَوْ قَالَ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»(۱)، ومناسبةُ الاسْتِعاذةِ عند الغَضَبِ ظاهرةٌ جدًّا؛ لأَنَّ الغَضَبَ «جَمْرةٌ يُلْقِيهَا الشَّيْطانُ فِي قَلْبِ ابْنِ آدَمَ»(۲).

ثالثًا: أنْ يَتَوَضَّأَ، فإنَّ النَّبِيَ عَلَيْ أَمَرَ الغاضبَ أنْ يَتَوَضَّأً أنّ ، ووجْهُ ذلك أنَّ الوُضوء فيه تبريدٌ للأعْضاء، وفيه أنَّ الإنسانَ يَشْتَغِلُ عن الغَضَبِ بعَملٍ هو الوضوء ، وبَّما يَكونُ مُحْتاجًا إلى أنْ يَأْتِي بالماء، ويُقرِّبَ الإناء، وما أشْبَهَ ذلك، وهذا الانشغالُ يُبَرِّدُ عليه الغَضَب، فصارَ الوضوء يُبَرِّدُ الغَضَبَ مِن وجْهينِ:

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم (۳۲۸۲)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب فضل من يملك نفسه عند الغضب، رقم (۲۲۱۰)، من حديث سليهان بن صرد رَضَّالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (٣/ ٦١)، والترمذي: كتاب الفتن، باب ما جاء ما أخبر النبي ﷺ أصحابه بها هو كاثن إلى يوم القيامة، رقم (٢١٩١)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه أحمد (٤/ ٢٢٦)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب ما يقال عند الغضب، رقم (٤٧٨٤)، من حديث عطية السعدي رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

الأُوَّلُ: لأَنَّهُ يُبَرِّدُ الأطرافَ والأعْضاءَ التي تكادُ تَتَفَجَّرُ منَ الغضبِ. الثَّاني: أنَّهُ يُوجِبُ اشْتغالَ النَّفسِ بهذه الأعْمالِ فيَهْدَأُ الغضبُ.

رابعًا: إذا كانَ قائمًا فلْيَجْلِسْ، وإذا كانَ جالسًا فلْيَضْطَجِعْ، هكذا أَمَرَ النَّبِيُّ وَالْمُ النَّهُ إذا غَيِّرَ حالَهُ هَدَأً غَضَبُهُ، وأحْيانًا تَرى الإنْسانَ إذا غَضِبَ وهو جالسٌ مِن شدَّةِ الغضبِ يقومُ، فيقالُ: إذا غَضِبْتَ وأنت واقفٌ فاجْلِسْ، إنْ هَدَأَ الغضبُ فذاكَ، وإلَّا فاضْطَجِعْ، ولا شكَّ أنَّ الإنسانَ إذا فَعَلَ ذلك سوفَ يزولُ الغضبُ لأنَّ هذه حركاتٌ تُوجِبُ انشغالَ النفسِ عن تَنْفيذِ الغَضبِ.

هذه أشياء جاءَت بها السُّنَّة، وهناك أيضًا شَيْءٌ آخَرُ، وهو مُغادرة المكانِ، يعني إذا غَضِبْتَ على أهْلِكَ فاخْرُجْ منَ البيتِ، حتى يَهْدَأَ الغضب، وكم مِن إنسانِ إذا بَقِيَ في مكانِهِ يُخاصِمُ ويضادُّ، فإنَّهُ لا يزيدُ بذلك إلا غَضَبًا، لكنْ إذا انْصَرَفَ وتَرَكَ المكانَ هَدَأَ غَضَبُهُ.

مِن فوانِدِ هذا الحَديثِ:

١ - حِكْمةُ النَّبِيِّ عَلَيْكَةٍ؛ حيث يُوصي كُلَّ إنسانٍ بها يليقُ بحالِهِ.

٢- أنّه يَنْبغي للمُجيبِ أنْ يَنْظُرَ إلى حالِ السَّائِلِ؛ فيُخاطِبُهُ بها يليقُ بحالِهِ، فالإِنْسانُ العاميُّ تُخاطِبُهُ بلغةٍ عاميَّةٍ واضحةٍ، ليس فيها تعقيدٌ، لو سأل سائلُ عاميٌّ فقالَ: ما تقولُ فيمَنْ أكلَ كَمْ إبلٍ، أيْصَلِّي بلا وُضوءٍ أم لا بُدَّ أنْ يَتَوَضَّأَ؟ فتقولُ: لا بُدَّ أنْ يَتَوَضَّأً؟
 لا بُدَّ أنْ يَتَوَضَّأً.

وهل منَ الْمُسْتَحْسَنِ أَنْ تَقُولَ: لا بُدَّ أَنْ يَتَوَضَّأَ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْ اللَّهِ: «تَوَضَّؤُوا

مِنْ لُحومِ الإِبِلِ (()، وقد اخْتَلَفَ العُلَماءُ رَحَهُمُ اللهُ فِي هذا: أله حِكْمةٌ أم لا؟ فقالَ بعضُ العُلَماءِ: إِنَّهُ تَعَبُّدٌ لأَنَّ كُلَّ حُكْمٍ شَرْعيِّ لا نَعْقِلُ معناه فهو للتَّعَبُّدِ، وقالَ بعضُ العُلَماءِ: اللهُ تَعَبُّدٌ لأَنَّ كُلَّ حُكْمٍ شَرْعيٍّ لا نَعْقِلُ معناه فهو للتَّعَبُّدِ، وقالَ بعضُ العُلَماءِ: بل فيها حِكْمةٌ، والحِكْمةُ أنَّ الرَّسولَ أمَرَ بذلك، وامْتثالُ أمرِ النَّبيِّ عَلَيْ حِكْمةٌ، وقالَ آخرونَ: بل الحِكْمةُ هو أنَّ الإِبلَ خُلِقَتْ منَ الشَّيْطانِ كما جاءَ في الحديثِ (۱)، وقالَ آخرونَ: بل الحِكْمةُ أنَّ كُمَ الإِبلِ يُثيرُ الأعْصابَ؛ ولهذا نهى الأطبَّاءَ عن كثرةِ وقالَ آخرونَ: بل الحِكْمةُ أنَّ كُمَ الإِبلِ يُثيرُ الأعْصابَ؛ ولهذا نهى الأطبَّاءَ عن كثرةِ أكْل كَمْ الإبلِ عَنْ كانَ عَصَبيًّا.

والظَّاهرُ أَنَّكَ إِنْ ذَكَرْتَ له الفائدةَ والجِكْمةَ وأقوالَ أَهْلِ العِلْمِ يضيعُ عليه الخُكْمُ، فأنت كَلِّمْ كُلَّ مُحَاطَبٍ وكُلَّ سائِلٍ بها يَحْمِلُهُ عَقْلُهُ، وبها يُناسِبُ حالَهُ.

لكنْ هنا مسألةٌ مُهِمَّةٌ، وهي أنَّ الإنسانَ إذا جاءَكَ يسألُ ورأيتَهُ على مَعْصيةٍ، ولْنَفْرِضْ أنَّهَا حَلْقُ اللَّحْيةِ، أو إسبالُ ثوبٍ، فمنَ المُسْتَحْسَنِ أنْ تُعْرِضَ عليه النَّصيحة؛ لأنَّهُ جاءَ إليك كالمُضْطَرِّ؛ ولأنَّ هذه طريقُ الرُّسُلِ، فيُوسُفُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ ليَّا جاءَهُ صاحِبا السِّجْنِ، قالَ لهما عند اسْتِفْتائِهما: ﴿ يَصَحِبِي ٱلسِّجْنِ ءَأَرَبَابُ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرُ صاحِبا السِّجْنِ، قالَ لهما عند اسْتِفْتائِهما: ﴿ يَصَحِبِي ٱلسِّجْنِ ءَأَرَبَابُ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرُ أَمِ اللَّهُ ٱلْوَحِدُ ٱلْقَهَارُ ﴾ [يوسف: ٣٩]، وهذه تفوتُ كثيرًا مِن طلبةِ العلم، تجدُ السَّائلَ مَن اللهِ العلم، تجدُ السَّائلَ ويجيءُ وينصرفُ، لكنْ إذا حَصَلَ لك فُرْصةٌ أنْ تُمْسِكَ هذا الرَّجُلَ، إنْ لم يَكُنْ عندكم أحدٌ فاطلُبْ منه الانتظارَ، أو اهْمِسْ في عندكما أحدٌ فهذا واضحٌ، وإنْ كانَ عندكم أحدٌ فاطلُبْ منه الانتظارَ، أو اهْمِسْ في أَذُنِهِ بهذا، ففي هذا خيرٌ كثيرٌ وتَأثيرٌ بليغٌ.

⁽١) أخرجه أحمد (٤/ ٣٠٣)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب الوضوء من لحوم الإبل، رقم (١٨٤)، والترمذي: كتاب الطهارة، باب الوضوء من لحوم الإبل، رقم (٨١)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل، رقم (٤٩٤)، من حديث البراء رَضِّيَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (٤/ ٢٨٨)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب الوضوء من لحوم الإبل، رقم (١٨٤)، من حديث البراء رَضِوَالِيَّهُ عَنْهُ.

٣- أنّه يجوزُ للسّائِلِ أنْ يُردِّدَ السُّوالَ اسْتِثْباتًا للأمْرِ لا اعْتراضًا عليه؛ لأنَّ هذا الرَّجُل كانَ يقولُ: أوْصِني، ويقولُ النَّبيُّ ﷺ: «لَا تَغْضَبْ»: ويُكرِّرُ: أوْصِني، ويقولُ النَّبيُّ ﷺ: «لَا تَغْضَبْ»، وكأنَّ هذا الرَّجُلَ اسْتهانَ بهذه الوَصِيَّةِ العظيمةِ، أو كأنَّهُ يقولُ: قُلْ لِي شيئًا آخَرَ، لكنْ وصَّاهُ الرَّسولُ ﷺ بهذه الوَصِيَّةِ، فعلى هذا يجوزُ أنْ يقولُ: قُلْ لِي شيئًا آخَرَ، لكنْ وصَّاهُ الرَّسولُ ﷺ بهذه الوَصِيَّةِ، فعلى هذا يجوزُ أنْ يُكرِّرَ السائلُ السُّؤالَ إذا كانَ يَتَرَقَّبُ جَوابًا آخَرَ، أمَّا إذا كانَ لا يَتَرَقَّبُ جَوابًا آخَرَ فلا فائدةَ مِن إعادةِ السُّؤالِ.

٤- أنَّ منَ الآدابِ ألَّا يَغْضَبَ الإنسانُ وأنْ يَكْتُمَ غَضَبَهُ ويَكْتُمَ غَيْظَهُ بقدرِ الْمُسْتطاعِ؛ وكم مِن إنسانٍ غَضِبَ ونَفَّذَ غضبَهُ ثم نَدِمَ! وما أكثرَ الذين يَسْأَلُونَ اللَّانَ عنِ الطَّلاقِ، فيقولُونَ: نحنُ طَلَّقْنا على غَضَبِ. واللهُ أعلمُ.

٧٠٥٠ - وَعَنْ خَوْلَةَ الأَنْصَارِيَّةِ رَضَيَّكُ عَنْهَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ رِجَالًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللهِ بِغَيْرِ حَقِّ، فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١).

الشَّرحُ

خولةُ امرأةٌ، فكيف قَبِلْنا خَبَرَها وهي امرأةٌ، واللهُ عَنَّوَجَلَّ يقولُ: ﴿ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَامْرَأَتَكَانِ ﴾ [البقرة:٢٨٢]، والنَّبيُّ ﷺ جَعَلَ شَهادةَ امْرأتينِ بشهادةِ رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَامْرَأتينِ بشهادةِ رَجُل؟ (٢)

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب فرض الخمس، باب قول الله تعالى: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ مُخْسَمُهُ وَلِلرَّسُولِ ﴾، رقم (٣١١٨).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان نقص الإيهان، رقم (٨٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِحَالِلَهُ،عَنهُ.

الجوابُ: أنَّ هذا مِن بابِ الإخبارِ الدِّينيِّ، والإخبارُ الدينيُّ يَسْتوي فيه المرأةُ والرَّجُلُ، حتى لو أنَّ المرأة شَهِدَتْ بغروبِ الشَّمْسِ فإنَّ للصائِمِ أنْ يُفْطِرَ، ولو شَهِدَتْ برُؤيةِ الهلالِ فإنَّ على النَّاسِ أنْ يَصوموا؛ لأنَّ هذا خبرُ دينيٌّ فقُبِلَتْ فيه المرأةُ، فينُبُتُ بشَهادَتِها خُروجُهُ، والدَّليلُ فينُبُتُ بشَهادَتِها خُروجُهُ، والدَّليلُ قالَ النَّبيُّ بَيَّيْةِ: "إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ فَصُومُوا وأَفْطِرُوا» (١) لهذا فلا تَدْخُلُ المرأةُ في ذلك.

قولُهُ ﷺ: ﴿إِنَّ رِجَالًا﴾ ورجالٌ نكرةٌ في سياقِ الإثباتِ، والنَّكِرةُ في سياقِ الإثباتِ تَدُلُّ على الإطلاقِ، لا تَدُلُّ على العُمومِ، فكأنَّهُ قالَ: إنَّ منَ الرِّجالِ؛ لأنَّ النَّكِرةَ في سياقِ الإثباتِ تدلُّ على الإطلاقِ إلا في موضعٍ واحدٍ، إذا كانَتْ في سياقِ الإثباتِ على وجْهِ الامْتنانِ، فإنَّها تكونُ للعُموم.

قولُهُ ﷺ: «يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللهِ» يَتخوَّضونَ: منَ الخَوْضِ، والخَوْضُ هو الشيءُ الباطلُ الذي يَتَصَرَّفُ فيه الإنسانُ تَصَرُّفَ أَهْوجَ، كما قالَ تَعالَى: ﴿ ٱلَّذِينَ هُمَّ الشيءُ الباطلُ الذي يَتَصَرَّفُ فيه الإنسانُ تَصَرُّفَ أَهْوجَ، كما قالَ تَعالَى: ﴿ ٱلَّذِينَ هُمَّ فِي خَوْضٍ يَلْعَبُونَ ﴾ [الطور: ١٢]، والتَّخَوُّضُ في المالِ نوعانِ: سابقٌ ولاحقٌ.

فَأَمَّا التَّخَوُّضُ السابقُ: فمعناهُ أَنْ يَكْتَسِبَ الإِنْسانُ المالَ مِن أَيِّ وجهِ كان، حَلالًا أو حَرامًا، المهمُّ: أَنْ يَجْمَعَ المالَ، فهذا تَخَوُّضُ سابقٌ على كسبِ المالِ.

والتَّخَوُّضُ اللاحقُ: هو الذي يَكونُ بعد كَسْبِ المالِ، فلا يَحْسُنُ التَّصَرُّفَ فيه، ويَتَخَوَّضُ فيه يمينًا وشِمالًا بالملذَّاتِ والمَلاهي وغَيْرِها منَ الأشياءِ التي لا تَنْفَعُ، بل هي إضاعةٌ للمالِ.

⁽۱) أخرجه أحمد (٤/ ٣٢١)، والنسائي: كتاب الصيام، باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان، رقم (٢١١٦)، عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، عن أصحاب رسول الله ﷺ.

قولُهُ عَيَّيَةٍ: «بِغَيْرِ حَقِّ»، الظَّاهرُ أنَّها صفةٌ كاشفةٌ وليست صفةً مُقيِّدةً، أيْ: تُبيِّنُ أَنَّ أَيَّ خَوضٍ فِي المالِ فإنَّهُ بغيرِ حقِّ، وليست صفةً مُقيِّدةً؛ لأنَّها لو كانتْ صفةً مُقيِّدةً لكانَ الخوضُ ينقسمُ إلى قِسْمينِ: حقِّ وباطلٍ، وهذا ليس بواردٍ؛ لأنَّ التخوُّض كُلُّهُ باطلٌ، والصِّفةُ الكاشفةُ لا تُفيدَ التَّقْييدَ، وإنَّها تفيدُ التَّعْليلَ، مثالُ ذلك: ﴿يَنَأَيُّهَا النَّاسُ الطلٌ، والصِّفةُ الكاشفةُ لا تُفيدَ التَّقْييدَ، وإنَّها تفيدُ التَّعْليلَ، مثالُ ذلك: ﴿يَنَأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١]، لو جَعَلْنا ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١]، لو جَعَلْنا ﴿الذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِنا، والثَّانِ مِن قَبْلِنا، والثَّانِ اللهُ ولكنَ لنا رَبَّانِ، أحدُهُم الذي خَلَقنا والذين مِن قَبْلِنا، والثَّانِ اللهُ ولكنَّها صفةٌ كاشفةٌ، أي: مُبيِّنةٌ للواقِعِ وتُفيدُ التَّعْليلَ، أي: مِن أَجْلِ أَنَّهُ الخالقُ، يجبُ أَنْ تَقَوهُ.

قولُهُ ﷺ: ﴿فِي مَالِ اللهِ » قـد يقـولُ قـائلٌ: إنَّ المُرادَ به التَّخَوُّضُ في الأَمْوالِ الشَّرْعيَّةِ كالزَّكاةِ والغَنيمةِ والفَيْءِ والخَراجِ وما كانَ في بيتِ المالِ؟

فنقول: إنَّ هذا احتمالٌ واردٌ لا شكَّ، والتَّخَوُّضُ في هذه الأمْوالِ أشدُّ منَ التَّخَوُّضِ في مالِ الفردِ الحُرِّ يُمْكِنُ للإنْسانِ أنْ يَبْرَأَ منه بطلبِ المساعدةِ والمُعاوضةِ أو ما أشْبَهَ ذلك، ويحتملُ أنَّهُ عامٌّ كما في قولِهِ يَبْرَأَ منه بطلبِ المساعدةِ والمُعاوضةِ أو ما أشْبَهَ ذلك، ويحتملُ أنَّهُ عامٌّ كما في قولِهِ تَعالَى في المُكاتبينَ: ﴿وَمَاتُوهُم مِن مَالِ اللهِ الَّذِي ءَاتَنكُمُ ﴾ [النور:٣٣]، وهذا ليس المُرادُ به الأموالَ الشَّرْعيَّة، بلِ الأموالَ المُكْتَسبة، وعلى هذا فيكونُ قولُهُ عَيْقٍ: ﴿فِي مَالِ اللهِ اللهُ عَلَى المُوالِ الشَّرْعيَّةِ والمُكْتَسبة.

قولُهُ عَلَيْهُ : «فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» هذا وعيدٌ، والجملةُ هنا مَرْبوطةٌ بالفاءِ؛ لأنَّ الجُمْلةَ التي قَبْلها فيها معنى العُموم، فيجوزُ أنْ يَقْتَرِنَ خَبرُهُ بالفاءِ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - تَحْريمُ التحوُّضِ في المالِ؛ وأنَّ ذلك منَ الكَبائِرِ، وجهُ الدَّلالةِ أَنَّهُ تَوعَّدَ عليه بالنَّارِ، ويَتَفَرَّعُ مِن هذه الفائدةِ أَنَّهُ يجبُ على الإنْسانِ حِمايةُ مالِهِ منَ التَّخَوُّضِ فيه، وهذا بمعنى النَّهْي عن إضاعةِ المالِ^(۱).

٢- أنّه يَحْرُمُ على الإنسانِ أنْ يَكْسِبَ المالَ إلّا مِن وجْهِ حلالٍ بحقّ؛ بناءً على ما سَبَقَ مِن أنَّ التَّخَوُّضَ يَكُونُ سابقًا ولاحقًا، فالواجِبُ على الإنسانِ أنْ يحتاطَ احْتياطًا تامًّا لِهَا يَكْسِبُهُ منَ المالِ، وأنْ لا يَأْخُذَ كُلَّ ما هبّ ودبّ، بل يَتَّقي الشُّبُهاتِ.

٣- إضافة ما في أيْدينا إلى اللهِ عَنَّوَجَلً ؛ لقولِهِ: «فِي مَالِ اللهِ»، فإذا قالَ قائلً:
 أليستِ الأموالُ لنا؟

فالجوابُ: بلى، أضافَها اللهُ عَنَّهَ عَلَا اللهُ عَنَّهَ اللهُ عَنَّهَ اللهُ عَنَّهُ اللهُ اللهُ عَنَّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنَّهُ اللهُ عَنَّهُ اللهُ عَنَّهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

إِذَنْ: وجْهُ الإِضافةِ هنا ظاهرٌ، أنَّ اللهَ تَعالى هو الذي خَلَقَها، وهو الذي رَزَقَنا إِيَّاها، وهو الذي رَزَقَنا إِيَّاها، وهو الذي شَرَعَ لنا أنْ نَتَصَرَّف فيها كها شاءَ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الاستقراض، باب ما ينهى عن إضاعة المال، رقم (۲٤٠٨)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل، رقم (٥٩٣)، من حديث المغيرة بن شعبة رَضِّالَيْلَهُمَانُهُ.

٤- أنَّهُ يَنْبغي للإنسانِ إذا ذَكَرَ الحُكْمَ أَنْ يَذْكُرَ العِلَّةَ لاطْمئنانِ النفسِ؛ لقولِهِ وَيَلِيِّهُ: «بِغَيْرِ حَقِّ».

٥- إثباتُ النَّارِ، وإثباتُ يَومِ القِيامةِ؛ لقولِهِ عَلَيْهِ السَّلامُ: «فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

١٥٠٣ - وَعَنْ أَبِي ذَرِّ رَضَالِلَهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ عَيْكِ فِيهَا يَرْوِي عَنْ رَبِّهِ، قَالَ: «يَا عِبَادِي! إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَّالَمُوا» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١). إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَّالَمُوا» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١). الشَّرحُ

اقْتَصَرَ الْمُؤلِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - على الشاهِدِ منَ الحديثِ، وهنا نبحثُ هل يجوزُ للرَّاوي الذي أعدَّ نفسهُ لنقلِ الحديثِ عنِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَ وَالجَوابُ: أمَّا الرَّاوي الذي أعدَّ نفسهُ لنقلِ الحديثِ عنِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَ وهذا الأصلُ الموجودُ، الذي هو صحيحُ مُسْلِم، كالمُصنِّفِ مَثلًا نقلَهُ مِن أصْلٍ وهذا الأصلُ الموجودُ، الذي هو صحيحُ مُسْلِم، يُمْكِنُ الرُّجوعُ إليه فنعم، لكنْ إنسانٌ يَرْوي الحديثَ عن شَيْخِهِ، يريدُ أنْ يَنقُلَهُ للأُمَّةِ، فهذا لا بُدَّ أنْ يُتِمَّهُ، لكنْ يجوزُ حذفُ شَيْءٍ منه بشرطِ أنْ لا يَتَعَلَّقَ به ما قَبْلَهُ، فإنْ تَعَلَّقَ به ما قبلَهُ فالحذف حرامٌ، ومع ذلك القولِ بأنَّهُ يجوزُ حذفُ شَيْءٍ من الحديثِ فإنَّ الأَوْلى عدمُ الحذفِ، حتى لو طالَ الحديثُ، لكنْ لو كانَ الحديث صَفْحةً أو صَفْحتينِ فنعم.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، رقم (٢٥٧٧).

وفي هذا الحديثِ يقولُ: «فيهَا يَرْوِي عَنْ رَبِّهِ» أَيْ فيها يَرْويهِ الرَّسولُ عَلَى مَبْهِ يقولُ: ربِّهِ فَمُنتهى السَّندِ هو اللهُ عَرَّفِهَ وهذا الحديثُ الذي يَرْويهِ النَّبِيُّ عَلَيْ عَن ربِّهِ يقولُ: «قالَ اللهُ تَعالَى»، مثلُ حديثِ زيدِ بْنِ خالِدِ الجُهنيِّ رَحَالِشَعْنهُ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَى صلَّى بهم ذات يوم صلاة الصَّبْحِ في الحُدَيْبيةِ على إثرِ سهاءٍ كانت من اللَّيلِ فقالَ: «هَلْ تَدُرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟» قالوا: اللهُ ورسولُهُ أعلمُ، قالَ: «قالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟» قالوا: اللهُ ورسولُهُ أعلمُ، قالَ: «قالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ...» (١)، فهذا الحديثُ أيضًا مِن روايةِ النَّبِيِّ عَلَى عن ربِّهِ، ويُسمَّى عندَ العُلَمَاءِ حديثًا قُدْسيًّ، وهو في مَرْتبةٍ بين الحديثِ النَّبويِّ والقُرْآنِ الكريمِ، والحديثُ القُدْسيُّ فيه الصَحيحُ وفيه الحَسنُ وفيه الضعيفُ وفيه الموضوعُ، أمَّا القُرْآنُ فكُلُّهُ صحيحٌ مُتواتِرٌ، ليس فيه كلمةٌ ولا حرفٌ إلا وهو مُتواتِرٌ، وهذا منَ الفروقِ العظيمةِ بين الحديثِ والقُرْآنِ الكريمِ.

وقالوا: إِنَّ الحَديثَ القُدْسيَّ معناهُ منَ اللهِ عَنَّوَجَلَّ وَلَفْظُهُ منَ النَّبيِّ وَعَلَيْهِ وهذا هو الظاهرُ؛ بدليلِ أَنَّ الأحاديثَ القُدْسيَّةَ تَخْتلفُ هذا مِن وجْهِ، وبدليلِ أَنَّهُ ليس مُعْجزًا كالقُرْآنِ، وأَنَّهُ يجوزُ مشُهُ بلا طَهارةٍ، وأشياءُ وفروقٌ كثيرةٌ.

وأنا أرى هذا الرَّأْيَ، لكنْ أرى منَ السَّلامةِ -أصلًا- أنْ نقولَ: هو كلامُ اللهِ مَعْنَى لا لَفْظًا، وقلْ: هو ما رواهُ النَّبيُّ ﷺ عن رَبِّهِ (٢).

فإنْ قيلَ: ألا يدخلُ ذلك في تعريفِ كلام اللهِ عند الأشاعرةِ؟

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم، رقم (۸٤٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان كفر من قال مطرنا بالنوء، رقم (۷۱)، من حديث زيد بن خالد الجهني رَضَّاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) انظر: (مصطلح الحديث) لفضيلة شيخنا الشارح -رحمه الله تعالى- (ص:٩-١٠).

قُلْنا: لا، فالأشاعرةُ يقولونَ: إنَّ لفظَهُ منَ اللهِ لكنَّهُ مخلوقٌ، وكلَّ كلامٍ يَتَكَلَّمُ به اللهُ، فإذا أرادَ شيئًا فيقولُ له: كُنْ فيكونُ، ولكنَّهُ لا يقولُ، وأمَّا مَن وَهِمَ أو مَن تَوهَّمَ ذلك فهو واهمٌ.

فنقول: إنَّ الحَديثَ القُدْسِيَّ لا يَثْبُتُ له أَحْكَامُ القُرْآنِ أَبدًا بأيِّ حالٍ منَ الأَحْوالِ، فهو ليس صَحيحًا كُلُّهُ، بل فيه الضَّعيفُ والموضوعُ، وفيه المُخْتَلِفُ، وما لم يُنْقَلْ بالتَّواتُرِ، ثم فيه عُلوُّ الإسنادِ، فإذا قُلْنا: الحَديثُ القُدْسِيُّ كلامُ اللهِ لَفظًا صارَ مِن حيثُ الإسنادِ أعْلى منَ القُرْآنِ؛ لأنَّ النَّبيَّ عَلَيْ رواهُ عن اللهِ مُباشرةً، والقُرْآنُ نَزَلَ به جِبْريلُ على قلبِ النَّبيِّ عَلَيْهِ.

فعلى كُلِّ حالٍ أَرى أَنَّ منَ السَّلامةِ قـولُ: إِنَّ الحَديثَ القُدْسيَّ معناهُ منَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ولفظُهُ منَ النَّبِيِّ عَلِيْهِ وَإِلا فأنا أُرَجِّحُ أَنَّهُ كلامُ اللهِ تَعالَى معنَى، نَقَلَهُ الرَّسولُ عن ربِّهِ.

فإنْ قيلَ: أليس الرَّسولُ عَلَيْ يقولُ: «قالَ اللهُ تَعالَى»؟

قُلْنا: بلى، قالَ اللهُ، ونحنُ نقولُ: هذا قولُ اللهِ، كما أنَّ اللهَ يقولُ عن فِرْعونَ، وعن مُوسى، قالَ فِرْعونُ، قالَ مُوسى، وهو سُبْحَانهُ وَتَعَالَى يَنْقُلُهُ بِالمَعْنى قَطْعًا؛ لأنَّ لُغةَ مُوسى وفِرْعونَ ليستِ العربيَّةَ، ثم نجدُ أيضًا أنَّ نفسَ المَعْنى يُعبَّرُ به مَثلًا في أَيةٍ بلفظٍ، وفي آيةٍ أُخرى بلفظٍ آخرَ، السَّحرةُ قالوا: ﴿ اَمنَا بِرَبِ ٱلْمَاكِمِينَ ﴿ آَوَا مُوسَىٰ وَهَرُونَ ﴾ [الشعراء:٤٧-٤]، وفي سورةِ طه قالوا فيما نَقَلَ اللهُ عَرَّقِجَلَ عنهم: ﴿ اَمنَا بِرَبِ هَرُونَ وَمُوسَىٰ ﴾ [طه:٧٠] فأخرَ ما قدَّمَهُ السَّحرةُ؛ لأنَّهُ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى يَنْقُلُ الكلامَ بِلَعْنى.

وأيضًا لولا أنَّهُ يَنْقُلُهُ بِالمَعْنِي لَكَانَ كَلامُ هؤلاءِ الذين يَنْقُلُ اللهُ عنهم مُعْجِزًا باعْتبارِهِ كَلامًا لهم، وليس الأمرُ كذلك.

فنحنُ نرى أنَّ الحكديث القُدْسيَّ نَقَلَهُ النَّبيُّ ﷺ عن ربِّهِ بالمعنى، وعبَّرَ به هو، لكنًا أيضًا نقولُ: إنَّ السَّلامةَ أسلمُ، لا تَقُلْ: إنَّهُ مِن كلامِ رسولِ اللهِ لفظًا نقلَهُ بمعناهُ عنِ اللهِ عَنَّوجَلَّ وقل: الحكديثُ القدسيُّ هو ما يَرْويهِ النَّبيُّ ﷺ عن ربِّه، ولا تَتَكَلَّمْ بغيرِ هذا؛ لأنَّ الصَّحابة لم يَتَكلَّموا بغيرِ هذا، قالوا: قالَ النَّبيُّ ﷺ فيها يَرُويهِ عن ربِّهِ، وليسَعُكَ ما وَسِعَ الصَّحابة، وإنْ كنت في قرارةِ نَفْسي أرى أنَّ هناك فَرْقًا بين القُرْآنِ وبين الحديثِ القُدْسيِّ.

يقولُ جَلَوَعَلا: «إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ» أي: منعتُ الظُّلْمَ على نفسي، وللهِ عَزَّفَجَلَّ أَنْ يُحِرِّمَ على نفسِهِ مَا شَاءَ، فلقد حَرَّمَ على نفسِهِ أَنْ يُحِرِبَ على نفسِهِ مَا شَاءَ، فلقد حَرَّمَ على نفسِهِ أَنْ يُحِرِبَ على نفسِهِ أَنْ يُحَرِّمَ على نفسِهِ أَنْ يَحْدِهِ أَنْ يُحَرِّمَ على نفسِهِ أَنْ يُحَرِّمَ على نفسِهِ أَنْ يَحْدِهِ عَلَى نَفسِهِ أَنْ يَحْدِهِ عَلَى نَفسِهِ أَنْ يَحْدِهِ أَنْ يَحْدِهِ وَأَصِّلُكَ فَأَنَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام: ١٤]. قالَ: ﴿كَنْ نَفْسِهِ أَلْرَحْمَةَ ﴾ [الأنعام: ١٢].

وهنا نقولُ: هل هناك شَيْءٌ واجبٌ على اللهِ؟

الجوابُ: نعم، يُوجَدُ واجبٌ على اللهِ، لكنَّهُ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى الذي أَوْجَبَهُ على نفسِهِ، إذا أَوْجَبَ شيئًا على نفسِهِ نقولُ هو ربُّ عَرَّفَجَلَ يفعلُ ما يشاءُ، فعلى اللهِ واجباتُ أَوْجَبَها هو على نفسِهِ، ولهذا قالَ ابنُ القيِّم رَحَمَهُ ٱللَّهُ في النُّونيَّةِ (١):

مَا لِلعِبادِ عَلَيْهِ حَتُّ وَاجِبٌ هُوَ أَوْجَبَ الأَجْرَ العَظِيمَ الشَّانِ

⁽١) نونية ابن القيم (ص: ٢٠٨).

كَ لَّا وَلَا عَمَ لُ لَدَيْدِ ضَائِعٌ إِنْ كَانَ بِالإِخْلَاصِ وَالإِحْسَانِ

يعني: لا يُمْكِنُ أَنْ يَضيعَ عند اللهِ عَملٌ إطْلاقًا بهذينِ الشَّرطينِ، إنْ كانَ بالإِخْلاصِ والإِحْسانِ، يعني المُتابعة.

والمهمُّ: أنَّ اللهَ يُوجِبُ على نفسِهِ ما يشاءُ، ويُحَرِّمُ على نفسِهِ ما يشاءُ؛ ولهذا قالَ: «حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي».

والظُّلْمُ يدورُ على شيئينِ: إمَّا عُدُوانٌ، وإمَّا نقصُ حقَّ، فمَنْ سَطا على مالِكَ وأَخَذَهُ فهو منَ العُدُوانِ، ومَنْ جَحَدَ حَقَّكَ فهو منَ النَّقصِ، والرَّبُّ عَرَّوَجَلَّ لا يُمْكِنُ أَنْ يُضيفَ إليه عُقوبةَ سَيِّئةٍ لم يَعْمَلُها، ولا يُمْكِنُ أَنْ يُضيفَ إليه عُقوبةَ سَيِّئةٍ لم يَعْمَلُها، قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَمَن يَعْمَلُ مِنَ ٱلصَّلِحَتِ وَهُوَ مُؤْمِثُ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضَمًا ﴾ قال اللهُ تَعالَى: ﴿وَمَن يَعْمَلُ مِنَ ٱلصَّلِحَتِ وَهُو مُؤْمِثُ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضَمًا ﴾ [طه:١١٢].

قولُهُ تَعَالَى: «وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا»، هذا هو الشاهد، أي: وجَعَلْتُهُ بين النَّاسِ مُحَرَّمًا، حتى بين المُسْلِمينَ والكافرينَ، فحتى بين المُؤْمِنِ والكافرِ الظُّلْمُ حرامٌ؛ لذا نقولُ للكافِرِ: إمَّا أَنْ تُسْلِمَ، أو قاتَلْناكَ، أو تُؤَدِّيَ الجِزْيةَ، وهذا ليس ظُلْمًا؛ لأنَّنا نفعلُ ذلك لحق اللهِ لا لجِقِّنا، أمَّا فيها بيننا وبينهم منَ الحُقوقِ فلا نَظْلِمُهم، فيجبُ أَنْ تُوفِي بعقدِ البيعِ الذي بينك وبينه، وبعقدِ الإجارةِ بينك وبينه، وبحقِ الشُّفْعةِ، فعلى رأي بعضِ العُلَهاءِ الذي يقولُ: إنَّ حقَّ الشُّفْعةِ حقُّ مِلْكِ لا مالِكِ، فيقولُ: لو كانَ شريكُكَ كافرًا وبِعْتَ نَصيبكَ على مُسْلِمٍ فللكافِرِ أَنْ يَأْخُذَهُ بالشُّفْعةِ؛ لأنَّ لفذا حتُّ مِلْكِ لا مالِكِ.

فالشاهدُ: أنَّ الظُّلْمَ مُحَرَّمٌ بين العبادِ، حتى بين المُسْلمِ والكافِرِ، فإذا أَوْرَدَ الكافرُ

وقال: أنتم ظَلَمْتُموني، وأنا حُرٌّ في الدِّينِ، أكونُ يَهوديًّا أو نَصْرانيًّا، فنقولُ: هذا حقٌّ للهِ لازمٌ علينا وعليك، نحنُ ما ظلَمْناك في حقِّكَ الحاصِّ، إنَّما عامَلْناك بما أمَرَنا اللهُ به، وهو رَبُّكَ، وهذا ليس بظُلْم.

قولُهُ تَعَالَى: «فَلَا تَظَّالَمُوا»، هذا تأكيدٌ لقولِهِ: «وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا»، ومعناه: لا يَظْلِمْ بَعْضُكم بَعضًا، حتى الأبُ مع ابنِهِ، فهذا هو الأصلُ، حتى إذا جاء «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ» (١) وأخذَ أبوكَ مِن مالِكَ بها جَعَله الشَّارعُ له فليس هذا بظلم، لأنَّه أَخَذُهُ بأمرِ اللهِ، فوجَبَ عليك هو أيضًا أَنْ تَسْتَسْلِمَ لأَمْرِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ فالظُّلُمُ بين العبادِ حرامٌ، حتى بين الأبِ وابنِهِ، والأُمِّ وولَدِها.

فمثلًا لو أرادَ الأبُ أَنْ يَأْخُذَ نصفَ مالِ ابنِهِ، فأَخْذُ النَّصفِ لا يَتَضَرَّرُ الولدُ، لكنْ لو كانَ الولدُ له سُرِّيَةٌ جميلةٌ شابَّةٌ وأرادَ الأبُ أَنْ يَأْخُذَها، فقد قالَ العُلَماءُ وَحَهُمُ اللهُ: لا يَأْخُذُها؛ لأنَّ هذا تَتَعَلَّقُ به حاجتُهُ الشخصيَّةُ النفسيَّةُ، ولا يُمْكِنُ أَنْ يَطَأَها؛ لأنَّما في حلالِ يُمكَنَ منها، أمَّا مسألةُ أَنْ يَطَأَها فالمَعْروفُ أَنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَطَأَها؛ لأنَّما في حلالِ أبْنائِهِ، ولكنْ نظرًا لأنَّها تَتَعَلَّقُ بها حاجَتُهُ فلا يُمْكِنُ أَنْ يَأْخُذَها، أمَّا لو كانَ عند الابنِ إماءٌ ولكنَّ لم يَطَأُ واحدةً منهُنَّ فللأبِ أَنْ يَأْخُذَ منهُنَّ ما شاءَ.

وإذا أرادَ الأبُ أَنْ يَأْخُذَ أوانيَ بيتِ الابنِ، والابنُ فقيرٌ، فإنَّهُ لا يُمَكَّنُ؛ لتَعَلَّقِ حاجةِ الابنِ بها، وربَّما الضَّرورةُ.

⁽۱) أخرجه أحمد (۲/٤/۲)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في الرجل يأكل من مال ولده، رقم (۲۲۹۲)، من (۳۵۳۰)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب ما للرجل من مال ولده، رقم (۲۲۹۲)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِّ اللهُ عَنْهُمَا.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - روايةُ النّبي ﷺ عن اللهِ عَزَقَجَلَ فيكونُ النّبي ﷺ بالنسبةِ للحديثِ الْقُذْسيّ
 كرَجُلِ منَ الإسنادِ.

٢- إثباتُ الكلامِ للهِ عَزَّبَجًا؛ أي: أنَّ اللهَ يَتكلَّمُ، نَأْخُذُ هذا مِن قولِهِ ﷺ:
«فيمَا يَرْوِي عَنْ رَبِّهِ، قَالَ: يَا عِبَادِي..» إلخ، فاللهُ عَزَيْجَلَّ يَتكلَّمُ حقيقةً لا جَازًا،
وكلامُهُ صفةٌ مِن صفاتِهِ، ولكنَّهُ ليس منَ الصِّفاتِ اللازمةِ كالعلمِ والقُدْرةِ، بل هو من الصِّفاتِ اللازمةِ كالعلمِ والقُدْرةِ، بل هو من الصِّفاتِ اللازمِ أَصْلُها دون آحادِها؛ لأنَّ الله تعالى كما قالَ أهلُ الشَّنَةِ: يَتكلَّمُ من الصَّفاتِ اللازمِ أَصْدُ عَلَى اللهُ عَلَى كما قالَ أهلُ الشَّنَةِ: يَتكلَّمُ من المَّه عنى شاءَ، بما شاءَ، كيف شاءَ، يَتكلَّمُ كَلامًا حَقيقيًّا مَسْمُوعًا، بحرفٍ وصوتٍ، وليس كلامُ اللهِ هو المَعْنى القائمُ بالنفسِ، كما قالَ بعْضُهم، فإنَّهُ لم يُشِتْ كلامَ وليس كلامُ اللهِ هو المَعْنى القائمُ بالنفسِ، كما قالَ بعْضُهم، فإنَّهُ لم يُشِتْ كلامَ اللهِ، وإنَّما أثْبَتَ علمَ اللهِ.

والعجبُ أنَّ مذهبَ الأشاعرةِ في هذا البابِ مَذْهبٌ غيرُ مَعْقولٍ، يقولونَ: وهو يتكلَّمُ، وكلامُهُ هو المَعْنى الواقعُ بنفسِه، ويقولونَ: إنَّ ما سَمِعَهُ جِبْريلُ منَ اللهِ عَنَّوَجَلَّ هو صوتٌ خَلقَهُ اللهُ في الجوِّ فسَمِعَهُ جِبْريلُ، وقالتِ المُعْتَزِلةُ: كلامُ اللهِ مخلوقٌ، لكنَّهُ صفةٌ مِن صفاتِهِ، والحقيقةُ أنَّهُ لا فَرْقَ بين المَذْهبينِ؛ ولهذا قالَ بعضُ المُحَقِّقينَ منهم: الواقعُ أنَّهُ لا فَرْقَ بينا وبين المُعْتَزِلةِ، فكُلُّنا مُتَّفِقونَ على أنَّ ما بين أيدينا مِن مُصْحفٍ مَخْلوقٌ، وكلُّنا مُتَّفقونَ على أنَّ ما سَمِعَهُ جِبْريلُ منَ اللهِ مَخْلوقٌ.

فنقولُ: إِنَّ قَوْلَهم: ﴿إِنَّ كَلَامَ اللهِ هُو المَعْنَى القَائمُ بِنَفْسِهِ، وأَنَّ مَا سَمِعَهُ جِبْرِيلُ أو مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَو مُحَمَّدٌ وَيَلِيْهُ فَإِنَّهُ مُخْلُوقٌ لَلتَّعبيرِ عَمَّا في نَفْسِ اللهِ * فَهذا قُولُ باطلٌ. وكلامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ إذا أَرَدْنا أَنْ نقولَ على سبيلِ الإِجْمالِ: صفةٌ مِن صفاتِهِ، يَتَعَلَّقُ بمَشيئَتِهِ، متى شاءَ تَكَلَّمَ، ويتكلَّمُ بها شاءَ، وكيف شاءَ.

٣- إثباتُ أَنَّ جَمِعَ الخلقِ عبادٌ لله؛ لقولِهِ تَعالَى: «يَا عِبَادِي»، ولا شكَّ أَنَّ الأَمرَ كذلك، ﴿ إِن كُلُ مَن فِي السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا ءَاقِ الرَّحْنِ عَبْدًا ﴾ [مريم: ٩٦]، وقولُهُ تَعالَى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَسْجُدُ لَهُ، مَن فِي السَّمَوَتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمْسُ وَاللَّمَاتُ الله عَنْ وَمِا مِنْ شَيْءٍ ﴿ إِلَّا يَسْجُدُ لِللهِ عَنْ وَمِا مِنْ شَيْءٍ ﴿ إِلَّا يَسْجُدُ بِعَدِهِ وَالْمَانَةُ وَالْإِنْسِ وَالْإِنْسِانُ، وكذلك الجنَّ مُحاطبونَ بالشَّرِيعةِ هو مُكلَّفٌ، ومَنْ ثَكَمَّلَ الأَمانةَ، وهو الإنسانُ، وكذلك الجنُّ مُحاطبونَ بالشَّرِيعةِ كَالْإِنْس.

إنَّ الظُّلْمَ في حقِّ اللهِ مُمْكِنُ لكنَّهُ لكمالِ عَدْلِهِ حرَّمَهُ على نفسِهِ وجْهَهُ أَنَّهُ قالَ: «حَرَّمْتُ الظُّلْم عَلَى نَفْسِي»، ولو كانَ منَ الأُمورِ المستحيلةِ لم يَتَمَدَّحِ اللهُ به أَنْ حَرَّمَهُ على نفسِهِ، وهذه المَسْأَلةُ مُهِمَّةٌ، فيجبُ أَنْ نَعْرِفَ الفرقَ بين هذا وبين ما قالَتْهُ الجَهْميَّةُ مِن أَنَّ اللهَ سُنْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يُمْكِنُ أَنْ يَظْلِمَ الْإِنْ الظَّلْمُ عندهم محالُ لذاتِهِ، ونحنُ نقولُ: بإمكانِ اللهِ عَنَّقِجَلَّ أَنْ يُهْدِرَ حَسنةً عَمِلَها الإنسانُ، ولا يُثِيبَهُ لذاتِهِ، ونحنُ نقولُ: بإمكانِ اللهِ عَنَّقِجَلَّ أَنْ يُهْدِرَ حَسنةً عَمِلَها الإنسانُ، ولا يُثِيبَهُ عليه وزْرًا دون أَنْ يَعْمَلَ سَيِّةً، فهذا مُمْكِنُ، لكنْ لكمالِ عَدْلِهِ سُنْحَانَهُ وَتَعَالَى صارَ مُمْتَنعًا عليه عَنَّوَجَلًا الأَنْهُ كاملُ العَدْلِ.

مثالُ ذلك -وللهِ المثلُ الأَعلى-: مَلِكٌ يَأْخُذُ مِن أموالِ النَّاسِ ظُلْمًا بغيرِ حقِّ، ثم مَنَّ اللهُ عليه بالتَّوْبةِ، فتَرَكَ ذلك، فإنَّهُ يُحْمَدُ؛ ولذلك يُحْمَدُ الرَّبُّ عَنَّوَجَلَّ؛ حيثُ

حَرَّمَ الظُّلْمَ على نفسِهِ، ولو كانَ غيرَ مُمْكِنٍ ما كانَ هناك حَمْدٌ وثناءٌ على اللهِ تَعالَى بذلك.

٥ - أنَّ للهِ تَعالَى أنْ يُحَرِّمَ على نفسِهِ ما شاءَ؛ أما نحنُ فلا نُحَرِّمُ على اللهِ.
 فإنْ قال قائلٌ: فهل أنتم تجوِّزونَ الظُّلْمَ على اللهِ عَزَّوَجَلَّ أم تَمْنعونَهُ؟

قُلْنا: نَمْنَعُهُ بِمُقْتضى الرَّحْمةِ والحِكْمةِ، وبمُقْتَضى صفاتِهِ التي اتَّصَفَ بها، أمَّا من حيثُ العمومُ فإنَّهُ لا شكَّ أنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قادِرٌ على أنْ يَظْلِمَ، ولكنَّهُ حرَّمَهُ على نفسِهِ لكمالِ عَدْلِهِ وحِكْمتِهِ ورَحْمَتِهِ.

7- إثباتُ النَّفسِ لله؛ وهذا ثابتٌ لله، أثبتَهُ هو عَرَّفَجَلَ لنفسِه، قَالَ تَعالَى: ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ ﴾ [آل عمران:٢٨]، وكذلك أنبياؤُهُ أثبتوا ذلك، فقالَ عِيسى عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: ﴿ وَتَعَلّمُ مَا فِي نَفْسِى وَلا آعَلَمُ مَا فِي نَفْسِك ﴾ [المائدة:١١٦]، وهنا وصف اللهُ تَعالَى نفسَهُ بذلك، وقالَ: «حَرَّمْتُ الظُّلْم عَلَى نَفْسِي»؛ فهل النفسُ شَيْءٌ زائدٌ عنِ الذَّاتِ أم هي الذَّاتُ؟

الجوابُ: هي الذاتُ، «على نفسي» أي: عليّ، ﴿وَيُحَذِرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ ﴾ أي: اللهُ ذاتَهُ، ﴿ وَيُحَذِرُكُمُ اللهُ نَفْسِكَ ﴾ ، وليس هو اللهُ ذاتَهُ، ﴿ وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ ، وليس هو صفة زائدة على الذَّاتِ، بل هو بمعنى الذَّاتِ تَمَامًا، وهذا هو مُقْتضى اللَّغةِ العربيَّةِ، ولا يَمْنَعُهُ شَرْعٌ ولا إجْماعٌ منَ السَّلفِ.

٧- تَحْرِيمُ التَّظَالُمِ بِينِ النَّاسِ؛ لقولِهِ: «وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا».

٨- تَحْرِيمُ ظُلْمِ الْكُفَّارِ؛ لأنَّهُم داخلونَ في عبادِ اللهِ، العِبادةَ الكونيَّةَ، فظُلْمُهُم

حَرامٌ.

إذا قالَ قائلٌ: وهل منَ الظُّلْمِ الاعتداءُ على منِ اعْتَدى عليَّ؟

١٥٠٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلِيْهِ قَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا الْغِيبَةُ؟» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِهَا يَكْرَهُ». قِيلَ: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدِ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَقَدْ بَهَتَّهُ» أَخْرَجَهُ أُخِي مَا أَقُولُ؟ قَالَ: «إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدِ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَقَدْ بَهَتَّهُ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْهِ: «أَتَدْرُونَ» أي: أتعلمونَ؟ والاسْتِفهامُ هنا استفهامُ اسْتِعْلام، يعني يَسْأَلُهم لكنَّ المُرادَبه أنْ يَنْتَبِهوا، وإلا فالرَّسولُ يعلمُ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أنَّهُ لا عِلْمَ لهم بهذه الأُمورِ الشَّرْعيَّةِ، أو يَعْلَمُ أنَّهم يَعْلَمُ ونَهَا لكنْ أرادَ التَّقْريبَ والتَّنْبية.

قولُهُ عَلَيْهِ: «مَا الْغِيبَةُ؟» الغِيبةُ: فِعْلَةٌ منَ الغَيْبِ، وليس كما يَنْطِقُهُ بَعضُ النَّاسِ (الغَيبةُ) بالفتح، فهذا لحنٌ مُحيلٌ للمَعْنى.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن السباب، رقم (٢٥٨٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الغيبة، رقم (٢٥٨٩).

قَوْلهم رَضَالِلَهُ عَنْهُمَ: «اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ» أي: أعلمُ منّا، وهذا الواجِبُ مِن كُلِّ مَن لا يَعْلَمُ، أَنْ يَقُولَ: «اللهُ ورَسُولُهُ أعلمُ».

وهنا إشْكالُ في قَوْلِهم: «اللهُ وَرَسُولُهُ» مع أنَّ الرَّسولَ عَلَيْ لَمَّا سَمِعَ قائلًا يقولُ: ما شاءَ اللهُ وشئت، قالَ: «أَجَعَلْتَنِي للهِ نِدًّا» (١)، حيث أتى بالواوِ، فالجوابُ: أنَّ الأُمورَ القَدَريَّةَ لا بدَّ أَنْ تَأْتِي بها يدلُّ على التَّرْتيبِ، أمَّا الأُمورُ الشَّرْعيةُ فلا يحتاجُ إلى أنْ تَأْتِي بها يدلُّ على التَّرْتيبِ؛ لأنَّ ما شَرَعَهُ الرَّسولُ فقد شَرَعَهُ الله، ﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَد شَرَعَهُ الله مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَد شَرَعَهُ الله مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَد أَطَاعَ الله الله عَلَى في الإتيانِ الشرعيِّ: ﴿ وَلَوْ أَنَهُمُ مَن يُطِع الرَّسُولَ فَقَد أَطَاعَ الله عَلَى الله عَلَى في الإتيانِ الشرعيِّ: ﴿ وَلَوْ أَنَهُمُ مَن اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى في الأمرِ الكونيِّ لا يُمْكِن أَنْ رُضُولُ الله عَلَى في الأمرِ الكونيِّ لا يُمْكِن أَنْ يُشْرَكُ الله مَع غيرهِ بالواوِ، مثلُ: «ما شاءَ الله وشِئتَ».

وقَوْلُهم: «أَعْلَمُ» اسمُ تَفْضيلٍ، أي: أعلمُ بها، والعَجَبُ أنَّ بعضَ العُلَماءِ، عَفَا اللهُ عنَّا وعنهم، يُفَسِّرونَ (أعلمُ) المضافةُ إلى اللهِ بـ(عالِمٌ)، فيقولونَ في قولِهِ تَعالى: ﴿ اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ [الأنعام:١٢٤] يقولونَ: مَعْناها اللهُ عالِمٌ حيثُ يجعلُ رسالَتَهُ ؛ قالوا ذلك: لئلا يكونَ بين الخالِقِ والمَخْلوقِ مُفاضلةٌ، فيقولُ: إذا قلتَ: اللهُ عالِمٌ صارَ بينهُ وبين المَخْلوقِ مُساواةٌ، وإذا قلتَ: اللهُ أعلمُ صارَ بينها مُفاضلةٌ، فأولى، فانظُرْ إلى مَنْ حَكَّمَ العقلَ ورجَعَ إليه في بابِ الصِّفاتِ، كيف يَنْغَمِسُ فيها فرَّ منه!!

فَيُقَالُ: إِنَّ قَوْلَهم: «أعلمُ» في مثل هذا الحَديثِ وفي الآيةِ على بابِها، أنَّها اسمُ تَفْضيل.

⁽١) أخرجه أحمد (١/ ٢١٤)، من حديث ابن عباس رَضَالِتُهُ عَنْهُا.

قولُهُ عَلَيْهِ: «ذِكْرُكَ أَخَاكَ»؛ هذه كلمةٌ جامعةٌ مانعةٌ، والرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يميلُ في الكَلِهاتِ الجامعةِ إلى الاختصارِ، وأصْلُها: (هي ذِكْرُكَ أخاكَ)؛ لأنَّ (ذِكْرُ) خَبرٌ لمبتدأٍ مَحْذُوفٍ، لكنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ عبَّرَ بها مُراعاةً للاختصارِ.

وقال: «أَخَاكَ» بألِفٍ؛ لأنَّها منصوبةٌ مَفْعولًا به للمصدرِ (ذِكْرُ)، فالمصدرُ هنا مضافٌ إلى الفاعِلِ، و(أخاكَ) مَفْعولُ به، ويدُلُّك لهذا: أنَّك لو قُلْتَ: «هي أنْ تَذْكُرَ أخاكَ» فإنَّك تَنْصِبُها، ومِثْلُها أَنْ تَقولَ: «ضَرْبُكَ زَيْدًا تَأْديبٌ له»، ف(زَيْدًا) مفعولٌ به للمَصْدرِ (ضَرْبُ)، المضافُ للفاعِلِ، والدَّليلُ أنَّك تقولُ: «أَنْ تَضْرِبَ زِيدًا تَأْديبٌ له». والمُرادُ بالأخ هنا هو المُسْلِمُ.

قولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «بِمَا يَكْرَهُ» أي: بالذي يَكْرَهُهُ مِن خِلْقةٍ أو خُلُقٍ أو عَمَلٍ. الحِلْقةُ: مثلُ أَنْ تَقولَ: هو قصيرٌ، هو ضخمٌ، هو بَطِينٌ، وما أشْبَهَ ذلك ممَّا يَكْرَهُ أَنْ يُوصَفَ به.

الْحُلُقُ: مثلُ أَنْ تَقُولَ: هذا الرَّجُلُ سيِّئُ الأَخْلاقِ، غَضوبٌ، عَصبيٌّ، انْفعاليُّ، فهذا يَكْرَهُهُ مِن ناحيةِ التَّخَلُّقِ به.

العمل: مثلُ أَنْ تَقُولَ: فُلانٌ فاستٌى، يتعاملُ بالرِّبا، ويتركُ صلاةَ الجماعةِ، وما أشْبَهَ ذلك.

إِذَنْ: فقولُهُ ﷺ: «ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ» كلمةٌ عامَّةٌ، بما يَكْرَهُ من خِلْقةٍ أو خُلُقٍ أو خُلُقٍ أو عَمَلٍ. فقيلَ له: «أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِيه مَا أَقُولُ؟» يعني: إنْ كانَ فيه ما وصَفْتُهُ به.

قولُهُ عَلَيْهِ: «إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدِ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَقَدْ بَهَتَّهُ»، يعني:

بَهَنَّهُ واغْتَبْتَهُ، فلا بُهتانَ بدون غِيبةٍ، وهذا يعني: إنْ كانَ فيه ما تقولُ فهذا غِيبةٌ، وإنْ لم يكنْ فيه ما تقولُ فهو بُهْتانٌ وغِيبةٌ.

مثالُ ذلك: رجلٌ قالَ: فُلانٌ عَصبيٌّ يَغْضَبُ لكُلِّ شَيْءٍ، وهو غيرُ حاضرٌ، فهذه غِيبةٌ، وهو حاضرٍ فهو سبُّ، وإنْ كانَ بَريئًا من ذلك فهذا بُهْتانٌ وغِيبةٌ إذا كانَ في غَيْبَتِهِ.

فإنْ قيلَ: هل جَرى منَ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مثلُ هذا التَّعْبيرِ، أَنْ يَذْكُرَ الأهمَّ ويَحْذِفَ ما دونَهُ؟

قُلْنا: نعم، وذلك فيها صحَّ عنه أنَّهُ قالَ: «لَيْتَ أَنَّا نَرَى إِخْوَانَنَا» قالوا: يا رَسُولَ اللهِ أَلسنا إِخُوانَكَ؟! قالَ: «أَنْتُمْ أَصْحَابِي، وإِخْوَانِي قَوْمٌ آمَنُوا بِي وَلَمْ يَرَوْنِي»(١)، فهل معناهُ: أنتم أصْحابي ولستُمْ إِخُواني؟ بل المَعْنى: إنَّ صُحْبَتَكُم أخصُّ منَ الأُخوَّةِ؛ لأنَّ الصحابيَّ منِ اجْتَمَعَ بالرَّسولِ ﷺ مُؤْمِنًا به، فكأنَّهُ قالَ: «أنتم أصْحابي وإخُواني لأنَّ الصحابيَّ منِ اجْتَمَعَ بالرَّسولِ ﷺ مُؤْمِنًا به، فكأنَّهُ قالَ: «أنتم أصْحابٍ»؛ وهنا قالَ: «أَبَتُهُ الذين آمَنوا بي ولم يَرَوْني هم إِخُوانٌ، وليسوا بأَصْحابٍ»؛ وهنا قالَ: «بَهَتَّهُ» لأنَّ البُهْتَ أعظمُ منَ الغِيبةِ، فيكونُ المعنى: فقد بَهَتَهُ مع الغِيبةِ.

فإنْ قيلَ: أصحابُ البِدَعِ الذين يُرَوِّجونَ بِدْعَتَهُم، هل يجوزُ للإنسانِ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِم بالغِيبةِ للنَّاسِ، وهم يدَّعُونَ العِلْمَ، ويَدْعونَ النَّاسَ لبِدَعِهم؟

قُلْنا: إِنَّ دُعاةَ البِدَعِ بجبُ أَنْ يُبيَّنَ أَمْرُهُم للنَّاسِ، وأَنْ يُحِذَّرَ النَّاسُ منهم، وأَنْ يُبيَّنَ للناسِ أَنَّهُ لا يَحِلُّ لهم أَنْ يَقْتدوا بظاهِرِ حالِ أهلِ البِدَعِ، وإلا لو سَكَتْنا

⁽١) أخرجه أحمد (٣/ ١٥٥)، من حديث أنس رَضَالِلَهُ عَنْهُ. وأخرجه بنحوه مسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة، رقم (٢٤٩)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِلَهُ عَنْهُ.

لانْتَشَرَتِ البدعُ وانْتَشَرَ الشُّر، فالواجِبُ بيانُ الحقِّ.

فإنْ قيلَ: وهل غِيبةُ الكافرِ جائزةٌ؟

قُلْنا: إذا كَانَ في ذلك مَصْلحةٌ فلا بَأْسَ، حتى الْمُسْلِمُ إذا كَانَ اغتيابُهُ لَصْلحةٍ فلا بَأْسَ، وقد قالَ النَّبيُّ عَيَالِةٍ لفاطمةَ بنتِ قَيْسٍ حين جاءَتْ تَسْتشيرُهُ في ثلاثةِ رِجالٍ خَطبوها: أسامةُ بنُ زَيْدٍ، ومُعاويةُ بنُ أبي سُفْيانَ، وأبو جَهْمٍ، أخبرها بأنَّ مُعاويةَ صُعْلوكٌ لا مالَ له، وأمَّا أبو جَهْمٍ فكان ضَرَّابًا للنساء، انْكحي أسامة، فنكحَتُهُ (۱).

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - حُسنُ تعليمِ الرَّسولِ ﷺ؛ حيث يُلقي المسائلَ الخبريَّةَ بصيغةِ الاسْتِفْهامِ مِن أَجلِ اسْتِرْعاءِ الانْتباهِ، يُؤْخَذُ مِن قولِهِ ﷺ: «أَتَدْرُونَ؟» فهذه مِن حُسْنِ التَّعليمِ أَنْ يُلقيَ الإنْسانُ الكلامَ مِن وجْهٍ يَسْتَرْعي الانْتباهَ.

٢- حُسْنُ أدبِ الصَّحابةِ رضوانُ اللهِ عليهم؛ حيثُ قالوا: «اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ»، وهذا واجبٌ على كُلِّ مَنْ لا يعلمُ أَنْ يَقولَ: «اللهُ ورسولُهُ أَعْلَمُ»، وُجوبًا؛ لأنّهُ لو اقْتَحَمَ وأجابَ بشيءٍ لا يَعْلَمُهُ صارَ منَ القائلينَ على اللهِ ما لا يَعْلَمُ؛ لهذا قالَ بعضُ العُلَمَاء: منَ العِلْمِ أَنْ يقولَ الإنسانُ (لا أَعْلَمُ) فيها لا يَعْلَمُ.

٣- جوازُ التَّشريكِ بالواوِ بين اللهِ ورسولِهِ فيها كانَ مِنْ أُمورِ الشَّرعِ بخلافِ القَدَرِ؛ لأنَّ الرُّبوبيَّةَ لا يَمْلِكُها الإِنْسانُ في الواقِعِ؛ ولذلك فإنَّ النَّاسَ باعتبارِ عُبوديَّةِ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها، رقم (١٤٨٠)، من حديث فاطمة بنت قيس رَضِحَالِلَّهُ عَنْهَا.

الرُّبوبيَّةِ كانوا كُلُّهم سواءً الكافرُ والمُؤْمِنُ، وعُبوديَّةُ الرُّبوبيَّةِ هي التي نُسَمِّيها لكمُ العُبودِيَّةَ الكَوْنيَّةَ، أمَّا الشرعُ فلا.

فإنْ قالَ قائلٌ: هل تَعُدُّونَ ذلك إلى أنْ يقولَ النَّاسُ: «اللهُ والعالمُ الفلانيُّ أعلمُ» في أُمورِ شرعيَّةٍ؟

قُلْنا: لا، لأنَّ هذا العالِمَ ليس مُشَرِّعًا، أمَّا الرَّسولُ ﷺ فمُشرِّعٌ، ويقولُ عنِ اللهِ، والعالمُ ليس بمَعْصوم، ولهذا لا يجوزُ إذا سألكَ سائلٌ عن مسألةٍ دِينيَّةٍ أنْ تَقولَ: «اللهُ والشيخُ أعْلَمُ».

فإنْ قالَ قائلٌ: وهل نقولُ مثلَ هذه العبارةِ بعد موتِ الرَّسولِ عَلَيْهِ ، ما دامَ الأمرُ شَرْعًا، فاللهُ ورسولُهُ –ولو كانَ عَلِيْهِ مَيِّتًا – أعلمُ منَّا.

قُلْنا: بلا شكِّ، وإنْ كُنَّا الآنَ لا نعرفُ ما عندَ الرَّسولِ ﷺ، لكنْ هو أعلمُ منَّا بشريعةِ اللهِ بلا شكِّ.

٤- مُراعاةُ الاختصارِ في الكلامِ؛ حيثُ حَذَف ﷺ المبتدأَ اختصارًا؛ لأنَّ الاختصارَ الاختصارَ الله الحفظِ، والجُمَلُ المُخْتَصرةُ التي تَأْتيكَ جُمَلًا مُخْتَصرةً لكنْ تَشْملُ المُختصارَ أقربُ إلى الحفظِ، والجُملُ المُخْتَصرةُ التي تَأْتيكَ جُملًا مُختَصرةً لكنْ تَشْملُ مَعانيَ كثيرةً، يَكُونُ لها رَوْنَقٌ في النَّفْسِ، وبقاءٌ في النَّفْسِ أيضًا.

٥- الاستعطاف؛ يعني استعمالَ الاستعطافِ في الكلام؛ لقولِهِ ﷺ: «أَخَاكَ»؛ لأنّك إذا شَعَرْتَ أَنّهُ أخوك فلن تَغْتابَهُ، فهذه منَ الأساليبِ الاستعطافيَّة، وانْظُرْ إلى قولِهِ تَبَارَكَوَتَعَالَ: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿ اللَّهُ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُونَ ﴾ [النجم:١-٢] الذي تَعْرفونَهُ، كانَ واجبًا أَنْ تُدافِعوا عنه، وقالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونِ ﴾ [التكوير:٢٢]، فهذه منَ الأساليبِ التي تَسْتَعْطِفُ اللَّهُ أَعَالَى: ﴿ وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونِ ﴾ [التكوير:٢٢]، فهذه منَ الأساليبِ التي تَسْتَعْطِفُ اللّه أَلْخاطَبَ حتى يستقيمَ.

7 - جوازُ غِيبةِ الكافرِ؛ لقولِهِ ﷺ: «ذِكْرُكَ أَخَاكَ»، لكنتَا لو قُلْنا بهذا صارَ مُعارِضًا لِهَا قرَّرناهُ في الحديثِ السابقِ، مِن قولِهِ تَعالَى: «وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَّالَمُوا» (١)، فنقولُ: لا شكَّ أنَّ غِيبةَ الكافرِ ليست كغِيبةِ المُسْلِم، وحُرْمةَ الكافرِ ليست كحُرْمةِ المُسْلِم، ولكنْ متى كانت غِيبتُهُ ظُلْمًا فهو داخلٌ في الظُّلْمِ المنهيِّ عنه؛ لأنَّ دلالةَ الحديثِ الأوَّلِ بالمنطوقِ، ودلالةَ هذا الحديثِ بالمَفْهومِ، والمَعْروفُ عنِ الفُقهاءِ في أصولِ الفقهِ أنَّ دلالةَ المنطوقِ مُقَدَّمةٌ على دلالةِ المَفْهوم.

٧- أنَّ الغِيبةَ هي أنْ تَذْكُرَ أَخَاكَ بها يَكْرَهُ، وإنْ كَانَ غيرُهُ لا يَكْرَهُها؛ فإذا كَانَ هذا الرَّجُلُ بالذَّاتِ يَكْرَهُ هذا الوصفَ الذي تَصِفُهُ به، وغيرُهُ لا يُبالي فهذه غيبةٌ، ولا يُقالُ: إنَّنا نَعْتَبِرُ العُرْفَ في ذلك، فها دامَ الرَّسولُ عَنِيَ قَالَ: «ذِكْرُكَ أَخَاكَ غِيبةٌ، ولا يُقالُ: إنَّنا نَعْتَبِرُ العُرْفَ في ذلك، فها دامَ الرَّسولُ عَنِيَ قَالَ: «ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِهَا يَكْرَهُ أَنْ يُقالَ عنه: شائبٌ، كبيرُ السنِّ، رغمَ أنَّ هذه هي الحقيقةُ والواقعُ، لكنْ ما دامَ أنَّهُ يَكْرَهُ ذلك فلا تَقُلهُ له، رغمَ أنَّهُ قد يُذْكَرُ منَ الابنِ للأب، كقولِ أبناءِ يَعْقوبَ: ﴿وَأَبُونَا شَيْخُ كَيْرَهُ وَلك اللّهِ القصص: ٢٣].

وكذلك المرأةُ إِنْ كانتْ تَكْرَهُ أَنْ يقالَ عنها عجوزٌ، فهو غِيبةٌ لها، حتى وإِنْ كانت عَجوزًا، ومنَ النَّاسِ مَنْ يُطْلِقُ لفظَ (العجوزِ) على الرَّجُلِ، ويَكْرَهُ الرَّجُلُ هذا الوصفَ؛ لأَنَّهُ مِن صفاتِ النِّساءِ، حتى ولو كانَ النَّاسُ مُتعارفينَ بينهم بإطلاقِ العجوزِ على الشيخ، فها دام هو يَكْرَهُ ذلك فلا تَقُلْهُ عنه، وإلا كنتَ تَغْتابُهُ بهذا.

إذا قالَ قائلٌ: نجدُ في عُلماءِ الأحاديثِ مَن يُسمَّى الأعْرَجَ والأعْمَشَ والأَحْوَلَ وما أَشْبَهَ ذلك، فهل هذا مما يُكْرَهُ أم لا؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، رقم (٢٥٧٧)، من حديث أبي ذر رَضِّوَالِلَهُعَنٰهُ.

قُلْنا: إِنَّ هذا مِن بابِ التَّعْريفِ الذي لا تُمْكِنُ معرفةُ المَذْكورِ إلا به، فإذا كانَ مِن بابِ التَّعْريفِ، أَيْ لا يُمْكِنُ معرفةُ المَذْكورِ إلا به صارتْ هذه مَصْلحةً راجحةً على مَفْسدةِ الغِيبةِ، على أَنَّ الذي يقولُ ذلك لا يَقْصِدُ عَيبًا، وإنَّما يَقْصِدُ التَّعْريفَ به، والنَّيَّةُ لها أثرٌ في هذا.

٨- سعة صدر النّبي عَلَيْهِ للمُناقشة؛ نأخذُه مِن أَنّه عَلَيْهِ ليّا قال: «ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ»، أوردَ الصّحابة عليه، فقالوا: «إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟»، وهذا مِن خُلْقِ النّبيّ عَلَيْهِ أَنّه يتحمّلُ المُناقشة؛ لأنّ المُناقشة في الحقيقة تزولُ بها إشكالاتٌ كثيرةٌ، لكنْ إذا عَلِمْتَ أَنّ المُناقِشَ مُتَعَنِّتُ فلا تَسْتَمِرَ معه، وامْنَعْهُ؛ لأنّ الله قالَ للرّسولِ عَلَيْهِ الصّلَةُ وَالسّلَامُ فِي الذين يَسْتَفْتُونَهُ مِن أهلِ الكِتابِ مُتَعَنِّتِينَ: ﴿ فَإِن جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَو أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ [المائدة: ٢٤].

9- أنَّ الغِيبة مُحَرَّمةُ؛ ولو كانَ في (المُغتَابِ) وأريدُ اسمَ المفعولِ ما يَذْكُرُهُ (المُغتَابُ) وأريدُ اسمَ الفاعِلِ؛ لأنَّ كلمةَ (المُغتَابِ) تصلحُ لاسمِ الفاعِلِ، واسمِ المَفْعولِ، فلا بُدَّ مِن أَنْ تُبيِّنَ، مثلُ (المُخْتارِ) تَصْلُحُ للمَعْنينِ، وكانَ أَصْلُهُما في اسمِ الفاعِلِ (المُغتيبُ، والمُخْتيرُ)، هذا هو الأصلُ، الفاعِلِ (المُغتيبُ، والمُختيرُ)، هذا هو الأصلُ، لكنَّ اللَّغةَ العربيَّةَ تَأْبِي هذا، فالقاعدةُ أَنَّهُ إذا تَحَرَّكَتِ الياءُ وانْفَتَحَ ما قَبْلَها فإنَّما تُقْلَبُ الفَّا، فصارتِ المُغْتيبُ (المُغْتابَ).

فحتى إذا كانَ في (المُغْتابِ) اسمِ مَفْعولِ ما قالَهُ (المُغْتابُ) اسمُ الفاعلِ فإنَّها تكونُ غِيبةً، وإذا لم يَكُنْ فيه ما قيلَ فهو جُهْتانٌ وغِيبةٌ.

١٠ - أنَّ هذا يجمعُ بين الغِيبةِ والبُّهْتانِ.

١١ - أنَّ أوصافَ الذَّمِّ إذا تَعَدَّدَتْ فإنَّ الإنْسانَ يُعاقَبُ عليها جميعًا ولا تَتَداخَلُ ؟ لقولِه عَيْكَة : «فَقَدْ بَهَتَّهُ»، ولو تَداخَلَتْ لاكْتَفى بعُقوبةِ ذنبِ واحدٍ.

١٢ – التَّعْبيرُ بالأخصِّ وطَيُّ ذِكْرِ الأعمِّ؛ لقولِهِ ﷺ: «فَقَدْ بَهَتَّهُ»، وطَوى ذِكْرَ الأعمِّ، وهو الغِيبةُ، لكنْ للعلمِ به؛ لأنَّهُ ليس منَ المَعْقولِ أنَّك إذا ذَكَرْتَ شَخصًا بها يَكْرَهُ وهو مَوْجودٌ فيه أَنْ يَكُونَ غِيبةً، وإذا ذَكَرْتَهُ وهو غيرُ مَوْجودٍ فيه لا يَكُونُ غِيبةً، فهذا غيرُ مَعْقولٍ.

فإنْ قالَ قائلٌ: ما تقولونَ في الغِيبةِ، أكبيرةٌ هي أم منَ الصَّغائِرِ؟ قُلْنا: قالَ ابنُ عبد القويِّ رَحْمَهُ اللَّهُ (١):

وَقَدْ قِيلَ صُغْرَى غِيبَةٌ وَنَمِيمَةٌ وَكِلْتَاهُمَا كُبْرَى عَلَى نَصِّ أَحْمَدِ

والصَّوابُ: أنَّ الغِيبةَ مِن كَبائِرِ الذُّنوبِ، وأنَّ النَّميمةَ مِن كَبائِرِ الذُّنوبِ، أمَّا الغِيبةُ مَن كَبائِرِ الذُّنوبِ، وأنَّ النَّميمةُ فقد جاءَ فيها حديثُ: «لَا يَدْخُلُ الجَنَّةُ قَتَّاتٌ» (٢) أي: نمَّامٌ، وأمَّا الغِيبةُ فيدُلُّ على أنّها مِن كَبائِرِ الذُّنوبِ أنَّ اللهَ تَعالَى قالَ في كتابِهِ: ﴿وَلَا يَغْتَب بَعْضُكُم بَعْضًا فيدُلُّ على أنّها مِن كَبائِرِ الذُّنوبِ أنَّ اللهَ تَعالَى قالَ في كتابِهِ: ﴿وَلَا يَغْتَب بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحُم آخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهِمْتُمُوهُ وَانَقُوا اللهَّ إِنَّ اللهَ تَوَّابُ رَحِيمٌ ﴾ أَكُدكُ مَن النَّاسِ يُقَدَّمُ له أخوهُ مَيِّتًا ليَأْكُلَهُ، هذا لا يُمْكِنُ، وهذا الذي يدلُّ على أنَّهُ مِن أقبحِ الأعْمالِ، حتى أنَّ بعض العُلَماءِ قَالَ في الآيةِ: إنَّ هذا الذي اغْتابَهُ على أنْ يَأْكُلَهُ الذي اغْتابَهُ على أنْ يَأْكُلَهُ

⁽١) ألفية الآداب الشرعية (ص: ٢٧).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ما يكره من النميمة، رقم (٦٠٥٦)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان غلظ تحريم النميمة، رقم (١٠٥)، من حديث حذيفة بن اليهان رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُا.

- نسألُ اللهَ العافية - تَعْذيبًا له، كما يُكلَّفُ الذي يَكْذِبُ في الرُّؤْيا أَنْ يَعْقِدَ بين شَعِيرتينِ، فكلُّ إنسانٍ يقولُ: رأيتُ كذا وكذا وهو كاذب، فإنَّهُ يَوْمَ القِيامةِ يُعْطى شَعِيرتينِ فيُقالُ: «اعْقِدْ بينهما»(١)، ولنْ يُمْكِنَهُ ذلك، واللهُ أعلمُ.

٥٠٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِتُهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «لَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَبَعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا، المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ، التَّقْوَى هَا هُنَا»، عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا، المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ، التَّقْوَى هَا هُنَا»، وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلَاثَ مِرَارٍ، «بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ المُسْلِمَ، كُلُّ المُسْلِم عَلَى المُسْلِم حَرَامٌ، دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ الْخُرَجَةُ مُسْلِمٌ اللهُ اللهِ عَلَى المُسْلِم حَرَامٌ، دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ الْخُرَجَةُ مُسْلِمٌ اللهُ اللهِ عَلَى المُسْلِم حَرَامٌ، دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ اللهُ الْحَرَجَةُ مُسْلِمٌ اللهُ اللهِ اللهُ الله

الشَّرحُ

هذه كلُّها أخلاقٌ فاضلةٌ وآدابٌ عاليةٌ، حتَّ عليها النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ.

قولُهُ ﷺ: «لَا تَحَاسَدُوا» المعنى: لا يَحْسُدْ بَعْضُكم بعضًا، وليس المَعْنى التَّحاسُدَ مِنَ الطَّرفينِ، بل الحَسَدُ مَذْمومٌ، ولو مِن طرفٍ واحدٍ، وليس بالشرطِ أنْ يكونَ بين اثْنينِ، وسَبَقَ لنا أنَّ الحسدَ عرَّفَهُ أكثرُ العُلَماءِ بأنَّهُ: ثَمَنِّي زوالِ نِعْمةِ اللهِ على غيرِهِ، وعرَّفَهُ شيخُ الإسلام رَحَمَهُ اللهُ بأنَّهُ كُرْهُ ما أنْعَمَ اللهُ به على غيرِهِ (٢)، وهذا أعمُّ وأقربُ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التعبير، باب من كذب في حلمه، رقم (٧٠٤٢)، من حديث ابن عباس رَضِّ اللَّهُ عَنْهَا.

⁽۲) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره، رقم(۲۰۶٤).

⁽٣) مجموع الفتاوي (١١/١١).

قولُهُ عَلَيْهِ: ﴿ وَلَا تَنَاجَشُوا ﴾ أي: لا يَنْجُشْ بَعْضُكُم على بعضٍ ، في البيعِ والشِّراءِ ، والنُّراءِ ، والنُّناجَشةُ فسَّرَها العُلَماءُ بأنْ يزيدَ في السِّلْعةِ ، وهو لا يريدُ بَيْعَها ، وإنَّما يريدُ مَضَرَّةَ النُّنتري ، أو مَنْفعة البائِعِ ، أو الأمرينِ جَميعًا .

أَمَّا الصورةُ الأُولى: فيَنْظُرُ إلى الذي سامَها، فإذا هو مِن أعْدائِهِ سامَها بمئةٍ، فقالَ هذا الرَّجُلُ: أنا أشْتريها بمئةٍ وعَشَرةٍ، فهذا نَجْشٌ لإضرارِ المُشْتري.

والصورةُ الثَّانيةُ: أَنْ يَكُونَ صاحبُهُ يريدُ أَنْ يبيعَ شَيئًا فعرَضَهُ في المُزايدةِ، فزادَ في ثمنِهِ، وهو لا يريدُ شِراءَهُ، ولكنَّهُ يريدُ مَنْفعةَ البائعِ.

والصورةُ التَّالثةُ: مُرَكَّبةٌ منَ الأمريْنِ، أنْ يَكُونَ السائمُ عَدوًّا له، والبائعُ صَديقًا له، فيَنْجُشُ مِن أَجلِ مَنْفعةِ البائع، ومَضَرَّةِ المُشْتري.

وهناك شَيْءٌ رابعٌ لكنّهُ قليلُ الوقوع، وهو أنْ يزيدَ في السِّلْعةِ ليَزْدادَ الشَّمَنُ له، وذلك فيها إذا كانَ هو صاحبُ السِّلْعةِ، أو هو شريكٌ فيها، فتُعْرَضُ للبيعِ في المُزايدةِ، فيزيدُ وهو صاحبُ السِّلْعةِ لمنفعةِ نفسِهِ، وإذا قيلَ له: لماذا تزيدُ والسلعةُ المُزايدةِ، فيزيدُ وهو في قولِهِ: «مُوكَلُّ» كاذبٌ، لك؟ قالَ: إني مُوكَلُّ، ومعلومٌ أنَّ الوكيلَ له أنْ يزيدَ، وهو في قولِهِ: «مُوكَلُّ» كاذبٌ، أو أنْ تكونَ السِّلعةُ شَراكةً بينه وبين غيرِهِ، له نِصْفُها وللآخرِ نِصْفُها، فيزيدُ مِن أجل زِيادةِ سَهْمِهِ.

أمَّا إذا كانَ يزيدُ في السِّلْعةِ المُشْتركةِ؛ لأَنَّهُ يريدُ شِراءها حَقيقةً فهذا لا بَأْسَ به. إِذَنْ: فالمُناجَشةُ هي أنْ يزيدَ في السِّلْعةِ وهو لا يريدُ شِراءَها.

قولُهُ عَلَيْهِ: «وَلَا تَبَاغَضُوا» أي: لا يَبْغَضْ بَعْضُكم بَعْضًا، والغالبُ أنَّ البَغْضاءَ مُتبادلةٌ كالمَحَبَّةِ، بمعنى أنَّك إذا كُنْتَ تَبْغَضُ شَخصًا فهو يَبْغَضُكَ؛ ولهذا فإنَّ منَ الأمثالِ المضروبةِ السائدةِ: «القلوبُ شواهِدُ»، ويُرْوى عن عليِّ بنِ أبي طالِبٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالُ في رَجَزِ (١):

ولِلْقَلْبِ عَلَى القَلْبِ دَلِيلٌ حِينَ يَلْقَاهُ

ولكنْ قد يَكُونُ بُغْضٌ مِن واحدٍ والآخَرُ ليس مُبْغِضًا؛ ولهذا قالَ النَّبيُّ ﷺ في قصَّةِ مُغيثٍ وبَريرةَ قالَ لأصحابِهِ: «أَلَا تَعْجَبُونَ مِنْ حُبِّ مُغِيثٍ لِبَرِيرَةَ، وَبُغْضِ بَرِيرَةَ لِمُغِيثٍ» وبَريرةُ كانت أَمَةً أُعْتِقَتْ فصارَتْ حُرَّةً، فَقالَ لها النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْتِ الآنَ بِالْخِيَارِ، إِنْ شِئْتِ أَنْ تَبْقِي مَعَ زَوْجِكِ فَهُوَ زَوْجُكِ، وَإِنْ شِئْتِ أَنْ تَفْسَخِي النَّكَاحَ فَالأَمْرُ إِلَيْكِ»، فقالتْ: أريدُ فَسْخَ النِّكاح، هي لا تريدُ زَوْجَها، ففَسَخَ النَّبيُّ ﷺ نِكَاحَهَا، فَتَأَثَّرَ لَذَلَكَ زَوْجُهَا تَأَثَّرًا شَدِيدًا، حتى جَعَلَ يَلْحَقُهَا في أَسُواقِ المدينةِ، يَبْكي مِن شِدَّةِ مَحَبَّتِهِ لَها، وهي رَضِيَالِتَهُ عَنْهَا تَبْغضُهُ بُغْضًا شديدًا، ولم تَرْحَمْهُ، فطَلَبَ منَ النَّبيّ عَلَيْهُ أَنْ يَشْفَعَ إليها، وكان النَّبيُّ عَلَيْهُ سَمْحًا حَسَنَ الأَخْلاقِ، فشفَعَ لهذا الرَّجُل إلى امْرأتِهِ، قالَ: «ارْجَعِي إِلَيْهِ»، قالتْ: «يا رَسولَ اللهِ إِنْ كُنْتَ تَأْمُرُني فسَمْعًا وطاعةً»، فَمِن إِيهَا يُقَـدِّمُ أَمْرَ اللهِ ورسولِهِ على هَـوى نَفْسِها، (وإنْ كُنتَ تُشيرُ فلا حاجةً لي فيه)، فَقَالَ ﷺ: «لَا، بَلْ أَنَا مُشيرٌ» فقالت: لا حاجةً لي فيه (٢)، والمَقْصودُ مِن سياقِ هذا الحَديثِ أنَّ الرَّسولَ ﷺ قالَ: «أَلَا تَعْجَبُونَ مِن حُبِّ مُغِيثٍ لِبَرِيرَةَ، وبُغْضِ بَريرةَ لُغِيثٍ»، إذِ الغالبُ أنَّ القلوبَ تَتبادَلُ البَغْضاءَ والمَحَبَّةَ.

⁽١) ديوان علي بن أبي طالب رَضِّمَالِلَّهُ عَنْهُ (ص:٥٠٥)، وانظر: روضة العقلاء لابن حبان (ص:١١٩)، والعزلة للخطابي (ص:٤٨-٤٩).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب شفاعة النبي ﷺ في زوج بريرة، رقم (٥٢٨٣)، من حديث ابن عباس رَضَالِلَهُ عَنْهُما.

قُولُهُ عَلَيْتُهِ: «وَلَا تَدَابَرُوا» أي لا يُولِّي أحدُكُم أخاهُ دُبُرَهُ، وهذا يشملُ التَّدابُرَ المَعْنويَ، والتَّدابُرَ الحِسِّيَ.

أمَّا التَّدَابُرُ المعنويُّ: فهو أَنْ تَخْتَلْفَ وجهاتُ النظرِ، وأَنْ يَبْتَعِدَ كُلُّ واحدٍ عنِ الآخرِ، وأَنْ يُفسِّقَهُ، وأَن يُضلِّلَهُ ويُبدِّعَهُ، وما أشْبَهَ ذلك، فهذا كُلُّهُ تَدابُرُ، والذي يَنْبغي منَ المُسْلِمينَ أَنْ تَكُونَ وِجهَتُهم واحدةً، وأنَّهُ إذا خالَفَ أحدٌ في الرَّأي حاوَلوا أَنْ يَجْذِبوهُ إليهم، فإنْ أبى فإنَّهُ لا يَضُرُّ، فإنَّهُ لا يُؤثِّرُ في اتجاهِ بَعْضِهم إلى بَعْض.

أمّا التّدائرُ الحِسِّعُ: فمعناهُ أنَّ كُلَّ واحدٍ يُولِي الآخرَ دُئرَهُ، ولهذا وصفَ اللهُ تَعالَى أهلَ الجنّةِ بأنّهم على سُرَرٍ مُتقابلينَ، لا يَتدابَرونَ، فهذا التّدائرُ منهيٌّ عنه، وعندي -وإنْ كنتُ لا أُخْزِمُ به كثيرًا- أنَّ منه ما يَفْعَلُهُ بعضُ النَّاسِ الآنَ إذا انْتهى منَ الصَّلاةِ، وسلَّمَ تَقدَّمَ على الصفِّ، فاسْتَدْبَرَ إخوانَهُ، ثم إنَّك تَشْعُرُ بأنَّ هذا الذي يتقدَّمُ يرى في نفسِهِ شيئًا منَ الزَّهْوِ، فتُشاهدونَ هذه الجِلسةَ تدُلُّ على أنَّ الإنسانَ عنده شيء منَ الغُرورِ، وإنْ كنا لا نَتَّهِمُ أحدًا في قلبِهِ، والقلوبُ لا يَعْلَمُها إلَّا علَّامُ القُلوب.

وبعضُ النَّاسِ يُبَرِّرُ ذلك بأنَّ رجليْهِ تُتْعِبُهُ، والصفُّ متراصُّ والحمدُ للهِ، فنقولُ: قُم إلى مُؤخَّرِ المسجِدِ أو مُقدَّمِ المسجِدِ واجْلِسْ حيثُ شئتَ، أمَّا أنْ تَتَقدَّمَ فنقولُ: قُم إلى مُؤخِّرِ المسجِدِ أو مُقدَّمِ المسجِدِ واجْلِسْ حيثُ شئتَ، أمَّا أنْ تَتَقدَّمَ في شِبرًا أو نحوَهُ، وتُولِي إخوانكَ ظهركَ، فهذا ثقيلُ عليهم، ولهذا بعضُ النَّاسِ شَكى إلى هذا الأمرَ، أنَّهُ يجدُ في نفسِهِ شَيئًا مَّنْ يُصَلِّي بجوارِهِ أحْيانًا، ثم يقومُ ويتَقدَّمُ على الصفِّ.

قولُهُ ﷺ: "وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ"، وهذا منَ الآدابِ أَنْ لا يبيعَ الإِنْسانُ على بيع أخيهِ، مثالُ ذلك: إنسانٌ اشْترى سلعةً بعَشَرةٍ، فذَهَبَ إليه واحدٌ من النَّاسِ وقالَ: أنا أُعْطيكَ مِثْلَها بتِسْعةٍ، أو أُعْطيكَ أَحْسَنَ منها بعَشَرةٍ، فإنْ قالَ: أنا أُعْطيكَ مِثْلها بعَشَرةٍ فليس هذا بَيْعًا على بيع صاحِبِهِ؛ لأنَّ المُشْتَرِيَ لنْ يَرُدَّها على صاحِبِها، ويأتيَ إليك، فهذا زيادةُ تَكَلُّفٍ، لكنَّهُ لا يكونُ بَيْعًا على بيعِه، إلا إذا كانَ أَنْقَصَ ثَمنًا، أو كانتِ السلعةُ أَجْوَدَ صفةً، فهذا حرامٌ.

وظاهرُ الحَديثِ أَنَّهُ لا يبيعُ على بيعِ أَحيهِ، سواءً كانَ بعدَ لُزومِ البيعِ، أو قبلَ لُزومِ البيعِ، أمَّا إذا لُزومِ البيعِ، بمعنى أَنَّهُ لا فَرْقَ بين أَنْ يَكُونَ فِي مُدَّةِ الخيارِ، أو بعدَ لُزومِ البيعِ، أمَّا إذا كانَ فِي مُدَّةِ الخيارِ فالتَّحْريمُ ظاهرٌ، مثالُ ذلك: اشْترى سِلْعةً بعَشْرةِ ريالاتِ، وجَعَلَ الخيارَ له لُدَّةِ يَوْمينِ، فذَهَبَ إنسانٌ للمُشْتري، وقالَ: أنا أُعْطيكَ بتسعةٍ، أو خَيْرًا منها بعَشَرةٍ، فهذا واضحٌ أنَّهُ حرامٌ؛ لأنَّ المشتريَ سوفَ يَفْسَخُ البيعَ فورًا ويَذْهَبُ إلى البائِعِ ويقولُ: لا أريدُ سِلْعَتَكَ.

فإنْ قال قائلٌ: لكنْ إذا كانَ بعدَ زمنِ الخيارِ يعني: بعد لُـزومِ البيعِ، حيث لا خيارَ، فهل يَحْرُمُ البيعُ على بيعِ أخيهِ؟

الجوابُ: قالَ بعضُ العُلَمَاءِ: إِنَّهُ لا يَحْرُمُ؛ لأَنَّهُ لو أَرادَ أَنْ يَفْسَخَ البيعَ لَم يَتَمَكَّنْ، ولكنَّ الصَّحيحَ أَنَّهُ عامُّ، والضررُ مِن بيعِ أُخيهِ بعد لُزومِ البيعِ هو أَنَّهُ يقعُ في قَلْبِ الشَّمري حَسْرةٌ ونَدَمٌ، وهذا قد يُولِّدُ في قلبِهِ بُغضًا للبائِعِ، ويقولُ: خَدَعني، ثم ربَّما يُحاوِلُ أَنْ يَجِدَ عَيْبًا في السِّلعةِ ليَرُدَّها على صاحِبِها.

لهذا فإنَّ القولَ الرَّاجِحَ في هذه المَسْألةِ أَنَّهُ يَحْرُمُ البيعُ على بيعِهِ، سواءً كانَ بعدَ لُزومِ البيعِ، أو قبلَ لُزومِ البيعِ.

فإنْ قال قائلٌ: وهل الشِّراءُ على الشِّراءِ مثلُهُ؟

الجوابُ: نعم، الشِّراءُ على الشِّراءِ مِثْلُهُ، مثالُ ذلك: أَنْ يَذْهَبَ إلى شخصٍ باعَ سِلْعةً بعَشَرةٍ، ويقولَ: بِعْتَ بعَشَرةٍ؟ قالَ: نعم، فيقولُ: قد غلبوكَ، أنا أُعْطيكَ خَسْةَ عَشَرَ، فهذا حرامٌ؛ لأَنَّ هذا البائعَ لو كانَ قبلَ لُزومِ البيعِ سوف يَذْهَبُ فَوْرًا ويَفْسَخَ البيعَ، وإنْ كانَ بعدَ لُزومِهِ فسيقعُ في قلبِهِ شَيْءٌ على المُشْتري، ويقولُ: خَدَعني وغَلَبني، ويُعُاوِلُ أَنْ يَرُدَّهُ.

ومِمَّا يدخلُ في ذلك: السَّوْمُ على سَوْمِ المُسْلمِ، وقد وَرَدَ في حديثٍ صحيح: «أَنَّهُ عَلَيْهُ مَهِى عنِ السَّوْمِ على سَوْمِهِ» (١) ، ومعناهُ أَنْ يَرْكَنَ البائعُ إلى السَّوْمِ، ولم يَبْقَ عليه إلا أَنْ يُطْلِقَ البيعَ على السَّائِمِ، ثم يأتي إنسانٌ ويقولَ: أنا أزيدُ، مثالُ ذلك: سامَ مني رَجُلٌ هذه السِّلعة بعشَرةٍ ورَضيتُ بالسَّوْمِ، وما بَقِيَ عليَّ إلا أَنْ أعقدَ البيعَ، فيَأْتي منى رَجُلٌ هذه السِّلعة بعشَرةٍ ورَضيتُ بالسَّوْمِ، وما بَقِيَ عليَّ إلا أَنْ أعقدَ البيعَ، فيَأْتي إنسانٌ بعد أَنْ عَلِمَ أَنَّني قد رَكَنْتُ إلى السَّومِ، ويزيدُ في السِّلعةِ، فهذا حَرامٌ؛ لأنَّهُ مِن جنسِ الخِطْبةِ على خِطْبةِ أخيكَ، أمَّا إذا كانَ في المُزايدةِ فإنَّهُ يجوزُ، ووجهُ ذلك أَنَّهُ في بابِ المُزايدةِ لم يَقْتَنِعِ البائعُ بالسَّومِ، ويقولُ: مَنْ يَزيدُ؟ مَنْ يَزيدُ؟

ومثلُهُ أيضًا: الإجارةُ على إجارتِهِ، والخِطْبةُ على خِطْبَتِهِ، وهذه أيضًا جاءَ بها الحديثُ: «لَا يَخْطُبْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ»(٢)، مثالُ ذلك: سَمِعَ أنَّ فُلانًا خَطَبَ امرأةً،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في النكاح، رقم (۲۷۲۷)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها، رقم (۳۸/۱٤۰۸)، من حديث أبي هريرة رَضِّاللَيْهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب لا يبيع على بيع أخيه، رقم (٢١٤٠)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها، رقم (٣٨/١٤٠٨)، من حديث أبي هريرة رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ

فذَهَبَ إلى المرأةِ، أو إلى وليِّها، وخَطَبَها منهم، وهو يَعْلَمُ أَنَّهُ إذا خَطَبَ سوفَ يُؤوِّجونَهُ دون الأوَّلِ، فهذا حرامٌ لا يجوزُ.

مَسْأَلَةٌ: فإنْ خَطَبَ وهو دون الأوَّلِ مَقامًا وشَبابًا ومالًا، فهل يَحْرُمُ؟

الجوابُ: هو يَعْرِفُ أنهم لن يُزَوِّجوهُ، وأنَّ الخاطبَ الأَوَّلَ رجلٌ عنيُّ وشابُّ ومُهَذَّبٌ، والثَّاني شيخٌ كبيرٌ فقيرٌ، فنحنُ نعلمُ أنَّهم لن يَقْبلوهُ، وهنا إذا كانَ يعلمُ أنهم لن يَقْبلوهُ، وهنا إذا كانَ يعلمُ أنهم لنْ يَعْدلوا عن خِطْبةِ الأَوَّلِ، فإنَّنا إذا أَخَذْنا بالظَّاهِ قُلْنا: حرامٌ، وإذا أخَذْنا بالطَّعنى قُلْنا: إنَّ خِطْبةَ هذا الرَّجُلِ ما تُؤَثِّرُ شيئًا للأَوَّلِ، إلا إذا عَلِمْنا أنَّها قد تُؤَثِّرُ، بالمَعْنى قُلْنا: إنَّ خِطْبة هذا الرَّجُلِ ما تُؤَثِّرُ شيئًا للأَوَّلِ، الاَ إذا عَلِمْنا أنَّها قد تُؤثِّرُ، يعنى: غَلَبَ على ظنّنا أنَّها تُؤثِّرُ؛ لأنَّ بعضَ النِّساءِ تَرْغَبُ الرَّجُلَ الكبيرَ، أو الرَّجُلَ المُعوق لوجهِ اللهِ، تقولُ: أعرفُ أنَّهُ لو خُطِبَ ما أُجيبَ، وأنا أريدُ أنْ أَتَزَوَّجَهُ رَحْمةً به، وهذا مُكِنُّ.

وعلى كُلِّ حالٍ نقولُ: السَّلامةُ أسلمُ، فلا تَخْطِبْ على خِطْبةِ أخيكَ. فإن قِيلَ: ومتى تجوزُ الخِطْبةُ؟ الجواب: تجوزُ فيما يلي:

١- إذا رُدَّ الخاطبُ الأوَّلُ؛ يعني: عَلِمَ أَنَّ فُلانًا خَطَبَ وردُّوهُ، حينها يجوزُ أَنْ يَخْطُب، فلا يقالُ: لا تَخْطُب؛ لأَنَّهُ ربَّها عادَ للخِطْبةِ مرَّةً ثانيةً؛ لأَنَّ بعضَ النَّاسِ إذا خَطَبَ ورُدَّ، وبَقِيَ شهرًا أو شهرينِ رَجَعَ وخَطَبَ مرَّةً ثانيةً، بل إذا عَلِمْتَ أَنَّهُ رُدَّ فلا بَأْسَ أَنْ تَخْطُب.

٢- إذا أَذِنَ الخاطبُ الأوَّلُ؛ بمعنى أنَّكَ عَلِمْتَ أنَّ فُلانًا خَطَبَ المرأة، فذَهَبْتَ
 إليه، وقلتَ: أريدُ منك أنْ تَتَنازَلَ؛ لأنِّي أُريدُها، فتَنازلَ، فيُجوزُ، ما لم تَعْلَمْ أنَّهُ تَنازَلَ

رِياءً أو خَجلًا، فإنْ عَلِمْتَ ذلك فلا تُقْدِمْ على الخِطْبةِ؛ لأنَّ هذا الإِذْنَ ليس عن رِضًا.

قولُهُ ﷺ: ﴿وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا ﴾، كونوا: فِعْلُ أَمْرٍ ، عِبادَ: يحتملُ أَنْ تَكُونَ مُنادًى ، وأَنْ تَكُونَ جُمْلةً مُعْتَرضةً بِين اسمِ كَانَ وخَبَرَها، وإخْوانًا: هو خبرُ كَانَ ، أي: كُونوا يا عبادَ اللهِ إخْوانًا، ويحتملُ أَنْ تَكُونَ (عبادَ) خبرًا لكانَ، وإخوانًا خبرًا ثانيًا، أي: كونوا عبادَ اللهِ، أي: مُتَعَبِّدينَ للهِ عِبادةً واحدةً، إخْوانًا: أي مُتآخِينَ، يحتملُ هذا وهذا، وكلُّ منها صحيحٌ، واللهُ أعلمُ.

قولُهُ عَلَيْهِ: ﴿إِخْوَانًا»: لا يُمْكِنُ أَنْ يُرادَ بِها أُخُوَّةَ النَّسِ، فَكُلُّ له أُمُّ وأَبُ، لكنَّ المُرادَ الأُخوَّةُ فِي الدِّينِ والمُعامَلةُ والمَودَّةُ وغيرُ ذلكِ، والأُخُوَّةُ فِي الدِّينِ أعظمُ صِلةً منَ الأُخُوَّةِ فِي النَّينِ أَعظمُ الغَرقُ قالَ: الأُخُوَّةِ فِي النَّسِ، دليلُ ذلك أَنَّ نُوحًا عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ لها أَدْرَكَ قومَهُ الغَرقُ قالَ: ﴿إِنَّهُ مِنْ المَّلِي ﴾ [هود: ٤٥] فقالَ اللهُ عَرَقَجَلَّ: ﴿إِنَّهُ لِيشَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ [هود: ٤٦]، فقالَ اللهُ عَرَقَجَلَّ: ﴿إِنَّهُ لِيشَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ [هود: ٤٦]، فقالَ الله عَرَقَجَلَّ: ﴿إِنَّهُ لِيشَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ [هود: ٤٦]، فقالَ الله عَرَقَجَلَّ: ﴿إِنَّهُ لِيشَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ [هود: ٤٦]، اللهُ عَرَقَجَلَّ: ﴿إِنَّهُ لِيشَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ [هود: ٤٦]، اللهُ عَرَقَجَلَّ: ﴿إِنَّهُ لِيشِ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ [هود: ٤٦]، اللهُ عَرَقَجَلَّ: ﴿إِنَاهُ وَلِي الفرائِضِ: إذا كانَ أَخُو المَيِّتِ مُخَالفًا له في الدِّينِ فإنَّهُ لا يَرِثُ منه، إذَنِ الأُخُوَّةُ فِي الدِّينِ أَقْوَى منَ الأُخُوَّةِ فِي النَّسِبِ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِمِ» هذه أيضًا مِن عباراتِ الاسْتِعْطافِ، يعني: أخوكَ المُسْلِمُ هو أخٌ لك، فعامِلْهُ مُعاملةَ الأخ لأخيهِ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «لَا يَظْلِمُهُ» تَقَدَّمَ الكَلامُ على الظُّلْمِ مرَّاتٍ كثيرةً، وأَنَّهُ إمَّا اعْتداءٌ عليه، أو نَقْصٌ في حقِّهِ، مثالُ الأوَّلِ: أَنْ يَدَّعِيَ ما ليس له على هذا الرَّجُلِ، ومثالُ الثَّاني: أَنْ يُنْكِرَ ما هو له، والظُّلْمُ يَكُونُ في ثلاثةِ أشياءَ، كما سَيَأْتي في الحديثِ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «وَلَا يَخْذُلُهُ» الخِذْلانُ هو أَنْ يُذِلَّهُ في موضع يُحِبُّ الانتصارَ فيه،

مثلا: ترى شخصًا مُتَسَلِّطًا على آخَرَ، والثَّاني المُتَسَلَّطُ عليه يحتاجُ إلى نصرٍ ، فتضيفُ إليه تَسَلُّطًا آخَرَ، ولا سيَّما إذا كانَ الثَّاني الذي يحتاجُ إلى نصرٍ مِن أهلِ الجِسْبةِ، الذين يأمُرونَ بالمَعْروفِ ويَنْهى عنِ المُنْكَرِ ، فترى شَخصًا يَأْمُرُ بالمَعْروفِ ويَنْهى عنِ المُنْكَرِ وقد سُلِّطَ عليه رَجُلٌ منَ الفُسَّاقِ بسبِّ أو شَتْمٍ أو ضَرْبٍ أو ما أشْبَهَ ذلك، فتُعينُ هذا الفاسقَ على خِذْلانِ هذا الآمِرِ النَّاهي، فهذا يَكونُ أشَدَّ.

ومِن ذلك أيضًا: أنْ تَكْتُمَ الشَّهادةَ في موضعٍ يحتاجُ أخوكَ إلى أنْ تُقيمَها له، فإنَّ هذا خِذْلانٌ له.

فإنْ قال قائلٌ: وهل يدخلُ الكافرُ إذا وَقَعَ عليه ظُلْمٌ ضِمْنَ هذا الحديثِ؟ الجوابُ: نعم، هذا إذا كانَ له ذِمَّةٌ وعهدٌ، فلا بأسَ، بشرطِ أنْ لا تَنْصُرَهُ على مُسْلِم، فأمَّا على مُسْلِم فلا يجوزُ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «وَلَا يَحْقِرُهُ» يعني: لا يراهُ حَقيرًا، سواءٌ رأى ذلك في قلبِهِ أو كلامِهِ وخُعاطَبَتِهِ إيَّاهُ، فإنَّهُ لا يحلُّ للإنسانِ أنْ يَحْقِرَ أخاهُ، بل الواجِبُ عليه أنْ يُعلِيَهُ، لكنْ لا يَرْفَعُهُ فوقَ مَنْزِلَتِهِ.

ثم قالَ ﷺ: «التَّقْوَى هَا هُنَا» ويشيرُ إلى صدرِهِ، ثلاثَ مرَّاتٍ؛ وها هنا: اسمُ إشارةٍ، لكنَّها إشارةٌ للمكانِ، قالَ ابنُ مالِكٍ رَحْمَهُ ٱللَّهُ (١):

وبِ (هُنَا) أَوْ (هَا هُنَا) أَشِرْ إِلَى دَانِي المَكَانِ وَبِهِ الكَافَ صِلَا أَيْ وَبِهِ الكَافَ صِلَا أَي: في البُعْدِ، فتقولُ: هناكَ للبعيدِ، وهنا للقَريبِ، وهاهنا للقَريبِ؛ لأنَّ هاهنا

⁽١) ألفية ابن مالك (ص: ١٥).

هي هنا، لكنْ دَخَلَتْ عليها ها التَّنبيهِ، كما دخَلَتْ ها التَّنبيهِ على ذا في قولِكَ: هذا فُلانٌ، وأصْلها ذا فُلانٌ.

قولُهُ ﷺ: «بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْسُلِمَ»، بحسبِ: أي كافٍ، والباءُ هنا حرفُ جرِّ زائدٌ لتحسينِ اللفظِ، وهو خبرٌ مُقدَّمٌ، والتقديرُ: «احتقارُ الأخِ المُسْلمِ كافٍ في الشَّرِّ»، وإنْ شئت فاجْعَلْ (حَسْبِ) مُبْتدأً، و(أَنْ يَحْقِرَ) خَبَرَهُ، وأَنْ تَجْعَلَهُ خَبرًا مُقَدَّمًا، وهذا هو الأصلُ؛ لأَنَّ زيادةَ الحرفِ في الخبرِ أكثرُ مِن زِيادَتِها في المُبْتدأِ.

«بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ المُسْلِمَ» وإنْ لم يَتَكَلَّمُ، أي: حتى لو اعْتَقَدَ في قلبِهِ أَنَّ هذا المُسْلَمَ حَقيرٌ، فإنَّ هذا يكفيهِ منَ الشَّرِّ والعياذُ باللهِ، فكيف إذا أضافَ إلى ذلك أَنْ يَتَكَلَّمَ فيها يَحْقِرُهُ، مثلُ أَنْ يَقولَ: أنت لا تُعْرَفُ، مُثْلِكُ لا يَتَكَلَّمُ، وما أَشْبَهَ ذلك منَ الكَلِهاتِ التي يَحْقِرُ بها أخاهُ.

فإنْ قيلَ: لماذا خُصَّ الاحتقارُ بهذه العبارةِ، رَغْمَ اشتراكِهِ مع الظُّلْمِ والخِذْلانِ فِي التَّحْريم؟

قُلْنا: لأنَّ الغالبَ أنَّ مَن يَحْقِرُهُ يَعْتدي عليه؛ لأَنَّهُ يهونُ في عَيْنِهِ، واحتقارُ المُسْلمِ يَكُونُ له الأثرُ البالغُ في المُحْتقرِ، حتى يكادُ يَتَمَيَّزُ منَ الغيظِ، وهذا كما في حديثِ أبي بَكْرةَ رَضَالِكُهُ عَنهُ: «أَلَا أُنبَّنُكُمْ بِأَكْبَرِ الكَبائِرِ؟» قالوا: بلى يا رَسُولَ اللهِ. قالَ: «الإِشْرَاكُ بِاللهِ وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ»، وكان مُتَكِئًا فجلسَ فَقالَ: «أَلَا وَشَهَادةَ الزُّورِ»(۱)، مع أنَّ الإشراكَ باللهِ أعْظمُ، ولكنْ لمَّا كانَ هذا أمْرًا يُبْتلى به كثيرٌ منَ النَّاسِ، اهتمَّ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور، رقم (۲٦٥٤)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (۸۷).

به النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاءُ وَالسَّلَامُ، فالاحتقارُ كَثيرًا ما يقعُ مِن شخصٍ لا يُمْكِنُ أَنْ يَظْلِمَهُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ، لكنْ يَخْتَقِرُهُ ولا يُبالي.

قولُهُ ﷺ «كُلُّ المُسْلِمِ عَلَى المُسْلِمِ حَرَامٌ»، ثم فسَّرَ هذه الكُلِّيَّةَ وقالَ: «دَمُهُ، وَعِرْضُهُ»، دمُهُ: يعني أَنْ يَعْتديَ عليه بالقتلِ والجَرْحِ، ومالُهُ: يعني أَنْ يَعْتَدِيَ على مالِهِ بالسَّرقةِ أو بدَعْوى باطلةٍ، وعِرْضُهُ: أَنْ يَنْتَهِكَ عِرضَهُ أَمَامَ النَّاسِ بالغِيبةِ، ويشملُ العِرْضُ أيضًا ما يَتَمَتَّعُ به الإنسانُ من الأخلاقِ، فيأتي إنسانٌ مثلاً ويعيبُهُ في هذا، وأعظمُ شَيْءٍ في العِرضِ أَنْ يَقْذِفَهُ بالزِّنا واللِّواطِ -والعياذُ باللهِ- فإنَّ هذا مِن أَعْظم ما يَكُونُ منِ انْتَهَاكِ العِرْضِ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- النَّهِيُ عن الحسد؛ لقولِهِ عَلَيْهِ: «لَا تَحَاسَدُوا»، وهل الحسدُ منَ المُحَرَّماتِ الصَّغائِرِ أو منَ الكَبائِرِ؟ هو مِنْ كَبائِرِ الذُّنوبِ؛ لأنَّ النَّبيَ عَلَيْهِ أُخبرَ بأنَّهُ «يَأْكُلُ الصَّغائِرِ أو منَ الكَبائِرِ؟ هو مِنْ كَبائِرِ الذُّنوبِ؛ لأنَّ النَّبيَ عَلَيْهِ أُخبرَ بأنَّهُ «يَأْكُلُ الخَبَائِرِ؟ هو مِنْ كَبائِرِ الذُّنوبِ؛ لأنَّ النَّبيَ عَلَيْهِ أُخبرَ بأنَّهُ «يَأْكُلُ النَّارُ الحَطَبَ»(١)، والعُقوبةُ قد تكونُ بحصولِ العُقوبةِ، أو بحصولِ المُحروهِ، وقد تكونُ بفَواتِ مَحْبوبِ.

وقولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَامُ: «يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كُمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ» مِن فواتِ المَحْبوبِ، وقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَامُ: «مَنِ اقْتَنَى كُلْبًا إِلَّا كُلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ كُلْبَ صَيْدٍ نَقَصَ كُلَّ يَوْمٍ وقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَامُ: «مَنِ اقْتَنَى كُلْبًا إِلَّا كُلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ كُلْبَ صَيْدٍ نَقَصَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ أَجْرِهِ قِيرَاطُ »(٢) هذا أيضًا فواتُ مَحْبوبٍ، أمَّا حصولُ المَكْروهِ فأنْ يُتَوَعَّدَ بعذابٍ، أو باللَّعْنةِ، أو ما أشْبَهَ ذلك.

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب في الحسد، رقم (٤٩٠٣)، من حديث أبي هريرة رَضَِّالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب المزارعة، باب اقتناء الكلب للحرث، رقم (٢٣٢٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه، رقم (١٥٧٥)، من حديث أبي هريرة رَضِّيَالِيَّهُ عَنْهُ.

٢- تَحْرِيمُ الْمُناجَشةِ؛ وقد سَبَقَ مَعْناها في الشَّرْحِ، ولكنَّها ليست من الكَبائِرِ؛
 لأنَّهُ لم يَرِدْ فيها عُقوبةٌ خاصَّةٌ، وهو هنا لم يَتَرَتَّبْ عليه وعيدٌ خاصٌ، فهل معنى ذلك أنَّهُ ليس كبيرةً؟ والجوابُ: أنَّهُ قد يَدْخُلُ في قولِهِ عَلَيْةٍ: «اتَّقُوا الظُّلْم، فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ» لكنَّهُ غيرُ صريحٍ، ولكنَّهُ قطعًا يدخُلُ في قولِهِ عَلَيْقٍ: «مَنْ غَشَنَا فَلَيْسَ مِنَّا» (١).

٣- النّه ي عنِ التّباغُضِ؛ يعني: الأمرُ بالتّحابّ، ولا يُمْكِنُ أَنْ تقومَ الأُمَّةُ،
 وتَتّحِدَ كلِمَتُها إلا بالمَحَبّةِ، ولا يُمْكِنُ لأيّ إنسانٍ أَنْ يَدَّعيَ أَنّهُ مع أخيه، وأَنّهُ وليّ له، إلا إذا كانَ يُحِبُّهُ.

٤- النّهْ عن التّدابُر؛ لقولِهِ عَلَيْهِ: «وَلَا تَدَابَرُوا»، وهذا يَقْتضي أَنْ نكونَ مُتَجِهينَ النّجاهًا واحدًا، وأَنْ نَتَأَدَّبَ في الجلوسِ، بحيث لا يكونُ أَحَدُنا مُوَلِّيًا ظهرَهُ لأخيهِ.
 لأخيهِ.

٥- أنَّ هذا الدِّينَ الإسْلاميَّ أكملُ الأديانِ في المُعامَلةِ؛ حيث نهى عن هذه الأخلاقِ التي تُوجِبُ الافتراق.

٦- تَحْرِيمُ بيعِ الْمُسْلَمِ على بيعِ أَخيهِ؛ لقولِهِ ﷺ: «وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ».

فإنْ قالَ قائلٌ: إذا ثَبَتَ ذلك، فهل يُفْسَخُ البيعُ الثَّاني وتعادُ السِّلعةُ للأوَّلِ؟ قُلْنا: نعم، إذا عَلِمْنا أنَّ هذا الإنسانَ مُعْتدِ، وأنَّهُ باعَ على بيعِ أخيه، فلنا أنْ نَفْسَخَ البيعَ ونَرُدَّ الصَّفْقةَ إلى الأوَّلِ، ولكنْ إذا سَمَحَ مَن بِيعَ على بَيعِهِ فهل يَسْقُطُ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب قول النبي ﷺ: «من غشنا فليس منا»، رقم (١٠١)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَالِلَهُ عَنْهُ.

الإِثْمُ ويمتنعُ الفسخُ؟ فالجوابُ: أمَّا امتناعُ الفسخِ فلا شكَّ فيه، أَنَّهُ إِذَا سَمَحَ الذي بِيعَ على بيعِهِ، وقالَ: أنَا لا يَهُمُّني، وأشتري سِلْعةً أُخْرى مِن مكانٍ آخَرَ، فلا شكَّ أَنَّ العقدَ يَبْقى، وأمَّا الإِثْمُ فإنْ قُلْنا: إنَّهُ لحقِّ الآدميِّ المحضِ فإنَّهُ يَسْقُطُ الإِثْمُ، وإنْ قُلْنا: إنَّهُ لحقِّ اللهِ؛ لكونِ الرَّسولِ عَلَيْهِ نَهى عنه، وقد ارْتُكِبَ النَّهُ يُ وَثَبَتَ الوِزْرُ، فإنَّهُ لا يَسْقُطُ الإِثْمُ، واللهُ أعلمُ.

فإنْ قيلَ: وهل إذا رَجَعَ المُشْتري في البيع لشيءٍ ما ثُمَّ جاءَ بائعٌ آخَرُ يَعْرِضُ عليه أَنْ يَبيعَهُ سلعةً مُماثلةً بسعرٍ أقلَّ أو سلعةً أفضلَ بسعرٍ مُماثِلٍ، أيكونُ هذا بَيعًا على بيع؟

قُلْنا: إذا رَجَعَ سقطَ حقّهُ، يعني لو رأيتَ أنَّ البائعَ رَكَنَ إلى السَّائمِ يُريدُ أنْ يبيعَ إليه، ثم إنَّ البائعَ عَدَلَ عن هذه العزيمةِ، فالسَّوْمُ على سَوْمِهِ كالخِطْبةِ على خِطْبتِهِ، متى رُدَّ أو أَذِنَ فإنَّهُ يجوزُ السَّوْمُ، وهذا السَّائِمُ هو الذي أوْصَلَهُ لهذا السِّعْرِ، إذا قالَ: رجعتُ لا أريدهُ، فلا بَأْسَ، حتى لو أدَّى ذلك لسقوطِ سِعْرِ السِّلعةِ قَليلًا قَليلًا حتى ترْجِعَ إلى سِعْرِها الأوَّلِ الرَّحيصِ؛ فها دام المُشْتري رَجَعَ لي، والشَّرْعُ جَعَلَ لي الخيار، حتى بعد عقدِ البيع، فإنَّ لي الخيارَ ما دامَ في المَجْلِسِ.

٧- أنَّ الواجِبَ علينا أنْ نكونَ عِبادًا للهِ؛ وهذا يَقْتضي أنْ نَتَوَجَّدَ في العِبادةِ، وأنْ لا نَخْتَلِفَ، وأنَّ الواجِبَ أيضًا أنْ نكونَ إخْوانًا، وعلى هذا فلا يَحِلُّ لنا أنْ نَتَفَرَّقَ في دينِ اللهِ وعِبادةِ اللهِ، بحيث يُضَلِّلُ بَعْضُنا بَعْضًا، ويُبدِّعُ بَعْضُنا بَعْضًا، بل إذا رَأَيْنا مِن أخينا مُخالفةً لنا في العَقيدةِ أو في العَملِ القوليِّ أو الفعليِّ فإنَّ الواجِبَ أَنْ نَنْصَحَهُ إِنْ كَانَ دُونَنا، ونُناقِشَهُ إِنْ كَانَ مِثْلَنا، لا أَنْ نُولِيَّهُ الأَدَبارَ، ونَذْهَبَ نَتَكَلَّمُ فيه عند النَّاسِ، ويَبْقى هو في ضلالِهِ، ويَحْصُلُ التَّفْرقةُ بين الأُمَّةِ.

ونحنُ نأسفُ كثيرًا لِمَا حدثَ بين بعض الشَّبابِ فيها بينهم، حيث نَرى أنَّ بَعْضَهِ م يحملُ على الآخرِ حَمْلًا عظيمًا بدونِ أيِّ مُبَرِّرٍ، بل لاختلافٍ في الرَّأيِ، والاختلافُ في الرَّأيِ لا يَسْتَلْزِمُ اختلافَ القلبِ أبدًا، بل إذا خالَفَني في رأيهِ مُتَّبِعًا للدَّليلِ يجبُ أَنْ أَشْعُرَ بأَنَّهُ لم يُخالِفْني؛ لأنَّهُ عَمِلَ كعملي بالضَّبْطِ، ولو أنني شَعَرْتُ للدَّليلِ يجبُ أَنْ أَشْعُرَ بأَنَّهُ لم يُخالِفْني؛ لأنَّهُ عَمِلَ كعملي بالضَّبْطِ، ولو أنني شَعَرْتُ في هذه الحالِ أنَّهُ على باطلٍ لكنتُ قد ادَّعيتُ لنفسي مقامَ الرِّسالةِ والنَّبُوَّةِ، وأنَّهُ يجبُ عليه أَنْ يَتَبعَ ما أقولُ.

٨- استعمالُ ما يَحْصُلُ به الأَلْفةُ؛ حتى في الألفاظِ، وذلك بأنْ تَسْتَعْمِلَ الألفاظَ التي فيها الاستعطافُ والحُنُوُّ؛ لقولِهِ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِم».

9- أَنَّهُ لا تَجُوزُ الْمُؤاخاةُ بين الْمُسْلَمِ والكَافِرِ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُـولَ للكَافِرِ: إِنَّهُ أَخِي، اللَّهُمَّ إلا في أُخُوَّةِ النَّسبِ، فالأمرُ ظاهـرٌ، ولكـنْ في غيرِ أُخُوَّةِ النَّسبِ لا يجوزُ أَنْ تَقُولَ: إِنَّهُ أَخِي.

فإنْ قَالَ قَائِلُ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ فِي الرُّسُلِ -عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ-: ﴿ وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ﴾ [هود: ٢١]، ﴿ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَدَلِحًا ﴾ [هود: ٢١]، ﴿ وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾ [هود: ٨٤]؟

قُلْنا: إِنَّ الْمُرادَ بِذَلِكَ أُخُوَّةُ النَّسَبِ؛ لأَنَّهُ مِنهِم، ويدلُّ لهذا قولُهُ سُبَحَانَهُ وَتَعَالَ: ﴿ كُذَبَ أَصَحَبُ لَيْكَةِ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ صَدِيقٌ ؟ وهل يجوز أَنْ أصِفَ الكافرَ بأَنَّهُ صَدِيقٌ ؟

قُلْنا: أما إذا كانتِ الكلمةُ تعني مَدْلُولَها فلا يجوزُ؛ لأنَّ اللهَ تَعالَى قالَ في القُرْآنِ: ﴿ يَكُونَا عَلَوْكُم اللَّهِ اللَّهَ عَالَى اللَّهُ على العامِلِ البوذيّ الكافرِ، أو النصرانيّ، ويقولُ له: (صَديقٌ)، لكنّ هذه الكلمةَ قد انْتُزعَ مَعْناها تَمَامًا.

١٠ - أنَّ مُقْتضى الأُخوَّةِ انْتفاءُ هذه الأُمورِ الثَّلاثةِ؛ وهي: الظُّلْمُ والخِذْلانُ والاحتقارُ، وأنَّ وُجودَها يُنافي الأُخُوَّةَ الإسْلاميَّةَ.

١١ - أنَّ احتقارَ المُسْلَمِ مِنْ كَبائِرِ الذُّنوبِ؛ لأنَّ النَّبيَّ عَلَيْهِ توعَّدَ عليه، وقالَ: «بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ المُسْلِمَ»، وهذا يَتَفَرَّعُ عليه مسألةٌ أُخْرى، وهي:

١٢- أنَّ الواجِبَ للمُسْلِمِ على أخيهِ أنْ يَراهُ مُعَظَّمًا لا مُحَقَّرًا؛ لكنْ بدونِ مُغالاةٍ. أمَّا الكافرُ فلا بَأْسَ منِ احْتقارِهِ، فليس له رِفْعةٌ إطلاقًا، لكنْ هل يشملُ العالِمَ والجاهل؟ لأنَّ اللهَ يقولُ: ﴿يَرُفَعِ ٱللهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ﴿ اللَّهُ اللَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ﴿ اللَّهُ اللَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ﴾ [المجادلة: ١١]، فإذا رأيتَ جاهلًا لا يجوزُ أنْ تَحْتَقِرَهُ؛ لأنَّ النَّبيَ عَلَيْهِ: قالَ: «المُسْلِمُ أَخُو اللَّهُ اللهُ الجاهلُ أخوكَ.

١٣ - أنَّ مدارَ العملِ على القلبِ؛ وأنَّ التَّقُوى مَصْدَرُها منَ القلبِ؛ لقولِهِ عَيَالِيَّةِ: «التَّقُوى هَا هُنَا» ويشيرُ إلى صَدْرِهِ الذي فيه القلبُ.

١٤ - يدلُّ على أنَّ العقلَ في القلبِ.

١٥ - جوازُ تَكْرارِ الحديثِ؛ سواءً كانَ جُمْلةً أو كَلمةً أو أكثرَ إذا دعتِ الحاجةُ

إلى ذلك؛ لأنَّهُ عَلَيْهِ كرَّر: «التَّقْوَى هَا هُنَا»، ولم يُكَرِّرْ غَيْرَها منَ الأَلْفاظِ؛ ليُبَيِّنَ أَهُمِّيَّةَ كونِ القلبِ مُتَّقِيًا.

١٦ - تَحْريمُ الْمُسْلمِ على أخيهِ في مالِهِ ودَمِهِ وعِرْضِهِ؛ وغيرُ الْمُسْلمِ ينقسمُ إلى أربعةِ أقْسامٍ: مُعاهَدٍ وذِمِّيٍّ ومُسْتَأْمِنٍ ومُحارِبٍ، فالثَّلاثةُ الأصنافُ الأُولى مُحْترمونَ مَعْصومونَ، أمَّا المُحارِبُ فليس مَعْصومًا، لا في دَمِهِ ولا في مالِهِ.

فإنْ قيلَ: المُحاربةُ الآنَ أَصْبَحَتْ فِكُريَّةً.

قُلْنا: الْمُحارِبُ حَرْبًا فِكُريَّةً يُنظرُ، إِنْ كَانَتْ حَرْبُهُ هذه تُؤَدِّي إِلَى الرِّدَّةِ فَدَمُهُ هَدَرٌ، لَكَنَّ الذي يَتَولَّى قتلَهُ هو الإمامُ هَدَرٌ، لَكَنَّ الذي يَتَولَّى قتلَهُ هو الإمامُ أو نائبُهُ، وإِنْ كَانْتِ الْمُحارِبةُ الفِكْريَّةُ لا تَقْتَضِي الرِّدَّةَ، فهو فِسْقٌ ولا يجوزُ قَتْلُهُ.

١٧ - تَحْريمُ هذه الأُمورِ الثَّلاثةِ منَ المُسْلمِ على أخيهِ المُسْلِمِ؛ وأمَّا على الكافِرِ فقد سَبَقَ بيانُهُ.

فإنْ قيلَ: الإنسانُ يَكُونُ مُؤْمنًا لكنْ فيه صفاتٌ سَيِّئةٌ وذميمةٌ؟

قُلْنا: هذا الرَّجُلُ يَكُونُ مَحْبُوبًا مِن وجْهٍ، ومَكْروهًا مِن وجْهٍ؛ مَحْبُوبًا لها معه منَ الإيهانِ والأخلاقِ الفاضلةِ، ومَكْروهًا لِها معه منَ الأخْلاقِ السَّيِّئةِ.

مسألةٌ: إذا عَلِمْنا أنَّ هنالك شابَّةً مُسْتقيمةً في دينِها، تقدَّمَ لها رجلٌ فاسقٌ، فهل لنا أنْ نَخْطُبَ عليه؛ اتِّقاءً لفسقِهِ؟

قُلْنا: إذا كانَ الخاطبُ فاسقًا، لو قُلْنا: «لا يَخْطُبُ على خِطْبةِ أَخيهِ»، فإنَّهُ قد يُفْسِدُ هذه الصَّالحة، لكنَّهُ ما دام لم يَصِلْ إلى الكُفْرِ فيَظَلُّ تحت الحديثِ بالنَّهْيِ عن الجِطْبةِ على خِطْبتِهِ، لكنْ إذا كانَ مِن بابِ النُّصْحِ يَذْهَبُ مَثلًا للمرأةِ، أو لأوليائِها وهو يعلمُ أنَّ هذا فاستُّ، شرَّابُ خَمْرٍ أو حشيشٍ وما أشْبة ذلك، يَنْصَحُهُم، فهذا لا بَأْسَ به.

فإنْ قيلَ: وكيف خَطَبَ مُعاويةُ وأبو جَهْمٍ وأسامةُ فاطمةَ بنتَ قيسٍ؟ قُلْنا: إنَّ كُلَّ واحدٍ منهم لم يَكُنْ يَعْلَمُ أنَّ أخاهُ قد خَطَبَ، فيقالُ: إنهم تَوارَدوا على خِطْبَتِها، وهم لا يعلمونَ، وهذا يقعُ كثيرًا.

فإنْ قيلَ: هل إذا كنتُ أعرفُ أنَّ البائعَ قد غَبَنَ المُشْتريَ، وأنَّ السِّعْرَ أقلُّ بكثيرٍ في أماكنَ أُخرى، أو قد تكونُ مَغْشوشة، لكنَّ المُشْتريَ لا يَعْرِفُ ذلك، فهل أُملِّغُهُ؟

قُلْنا: هذا يجبُ أَنْ تُبلِّغَهُ، فتقولُ للمُشْتري: السِّلْعةُ أقلُّ مِن هذا بكثيرٍ في مكانٍ آخَرَ، لكنْ لو كانَ البائعُ يُمْكِنُ أَنْ يَغْضَبَ عليك أو يسيءُ إليك، فخُذِ المُشْتري جانبًا وكلِّمهُ؛ لأنَّ بعضَ النَّاسِ، والعياذُ باللهِ، إذا رأى المُشْتري غَريرًا لا يَعْرِفُ جَعَلَ ما يُساوي مئةً بمئتينِ، ولا يُبالي، ويرى أنَّ هذا كَسْبٌ، والواقعُ أنَّهُ ليس بكسبٍ؛ لأنَّ المُشْتري لا يُحْسِنُ الشِّراءَ، وقَالَ العُلَماءُ في مثلِ هذه الحالِ: إنَّهُ إذا تَبَيَّنَ أَنَّ المُشْتري مَغْبونٌ فله خيارُ الرَّدِ.

مسألةٌ: بعضُ مَعارضِ السَّياراتِ تَعْرِضُ السيَّارةَ المَصْدومةَ ثم يَبيعُها ولا يُخْبِرُ المُشتري: أبيعُك على ما هي المُشتري: أبيعُك على ما هي عليه؟

نقولُ: إنْ كانَ صاحبُ السَّيَّارةِ والدَّلَّالُ يعلمانِ العيبَ المُعيَّنَ فيها وَجَبَ عليهما أَنْ يُبَيِّنَاهُ، ولا يجوزُ أَنْ يقولا للمُشْتري: إنَّما اشتريتَ الإطاراتِ، أو إنَّما تَشْتري هَيكلًا، أو إنَّما عَيْبُها كذا وكذا ويعدونَ عليه بعض العيوبِ على أنَّهم يُذَكِّرونَهُ، فهذا لا يجوزُ، والقاعدةُ: أنَّ البائعَ أو مَنْ ينوبُ عنه إذا عَلِمَ العَيْبَ فيجبُ عليه أَنْ يُبَيِّنَهُ، فلو أَنَّهُ لم يُبَيِّنُهُ وقالَ للمُشْتري: إني أبيعُها عليك وأبْرِئْني منَ العيوبِ، فقالَ: أبْرَأْتُكَ، وكان البائعُ أو نائِبُهُ يَعْلَمُ أَنَّ بها عَيبًا، فهو لا يَبْرَأُ بذلك.

فإنْ قال قائلٌ: وهل إذا كانَ المشتري عالمًا بأنَّهُ يَشْتري سيَّارةً مَعيبةً، فما وجهُ التَّحْريم، مع أنَّهُ أخْبَرَهُ أنَّها مَعيبةٌ كلُّها؟

فالجوابُ: لأنّه لم يُعَيِّنِ العيب، لكنْ لو عَيَّنَ العيبَ فلا بأسَ، فلو قالَ: إنّها صُدِمَتْ وأصْلَحْناها، أو: غَيَّرْنا ماكِينَتَها، فهذا لا بَأْسَ فيه، وذلك لأنّه إذا قالَ: فيها عيبُ كذا وكذا، نَقَصَتْ قيمَتُها مثلًا عَشَرةً بالمئةِ، فإذا رَضِيَ المشتري بها فله ذلك، لكنْ ليس كلُّ عيبٍ تَنْقُصُ به القيمةُ عَشَرةً بالمئةِ، بل حَسَبَ حالِ السَّيَّارةِ، وقد يُقالُ: إنَّ مُعْظمَ الذين يَشْترونَ عندهم خِبرةٌ، ينظرُ ويَفْهَمُ ويعرفُ قيمتها، لكنْ ليس الأمرُ كذلك، خُصوصًا الذين يَشْترونَ منَ المزادِ العلنيِّ.

أمَّا قولُ الفُقَهاءِ: إنَّهُ إذا أبرأهُ منَ العيبِ فإنْ كانَ قبلَ العقدِ أو حينَ العقدِ فإنَّهُ لا يَصِحُّ الإبراءُ، وإنْ كانَ بعدَهُ فلا بأسَ؛ لأنَّهُ إسقاطٌ، فقد قالَ فيه شيخُ الإسلام

ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا خلافُ المَرُويِّ عنِ الصَّحابةِ (١)، فالمرويُّ عن الصَّحابةِ أَنَّهُ إِذَا كَتَمَ العيبَ ولكنْ شَرَطَ البراءة مِن كُلِّ عيبٍ تَغْريرًا بالمُشْتري، فإنَّهُ له خيارُ الفسخ، سواءً قَبْلَ العقدِ أو بعدَهُ، وهذا هو الرَّاجِحُ لا شكَّ.

فإنْ قيلَ: بعضُ دلّالينَ السيَّاراتِ تَأْتيهِ السَّيَّارةُ ليَبيعَها وهو لا يعرفُ أنَّ بها عَيبًا، فهل يَكونُ على هذا الدَّلَّالِ عَيبًا، فهل يَكونُ على هذا الدَّلَّالِ إِثْمٌ؟

قُلْنا: إذا كَانَ الدَّلَالُ لا يعلمُ فليس عليه شَيْءٌ، لكنْ إذا عَلِمَ المُشْتري أنَّ البائعَ قد عَلِمَ لكنَّ وَخَالِمَ المُشْتري أنَّ البائعَ قد عَلِمَ لكنَّهُ كَتَمَهُ عنه وعنِ الدَّلَالِ، فله أنْ يَفْسَخَ العَقْدَ.

١٥٠٦ - وَعَنْ قُطْبَةَ بْنِ مَالِكٍ رَضَالِلَهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «اللهُمَّ جَنِّبْنِي مُنْكَرَاتِ الأَخْلَاقِ، وَالأَعْمَالِ، وَالأَهْوَاءِ، وَالأَدْوَاءِ» أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الخَّاكِمُ وَاللَّفْظُ لَهُ (٢).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْهِ: «اللهُمَّ» أَصْلُها: (يا اللهُ)، فَحُذِفَتِ يا النِّداءُ منها؛ لكثرةِ الاستعمالِ، وعُوِّضَ عنها الميمُ؛ لأنَّها دالَّةُ على الجمع، فكأنَّ الداعيَ يَجْمَعُ قلبَهُ على اللهِ عَرَّوَجَلَّ وهذه الكلمةُ (اللَّهُمَّ) تُغني عما نسمعهُ وأُخِرتِ الميمُ تَيمُّنًا بالبداءةِ باسمِ اللهِ عَرَّوَجَلَّ وهذه الكلمةُ (اللَّهُمَّ) تُغني عما نسمعهُ

⁽١) انظر: الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوي الكبري] (٥/ ٣٨٩).

⁽٢) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، بأب دعاء أم سلمة، رقم (٣٥٩١)، والحاكم (١/ ٥٣٢)، وقال: صحيح الإسناد على شرط مسلم.

مِن أَفُواهِ الْمُطَوِّفِينَ: «يَا اللهُ يَا اللهُ اللهُ اللهُمَّ إِنِي أَسَأَلُكَ يَا اللهُ اللَّهُمَّ ارْحَمْني يَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُمَّ اغْفِرْ لِي يَا اللهُ اللهُ تَعَالَى لا يسمعُ حتى يُكرِّرَ هذا النِّداءَ الذي لم أَسْمَعْ مثلَهُ فِي الشَّنَةِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ دعا بذلك، وإنَّما يَدْعو بقولِهِ: «اللَّهُمَّ».

قولُهُ ﷺ: «جَنَّبْنِي مُنْكَرَاتِ الأَخْلَقِ» أي: اجْعَلْني في جانبٍ وهي في جانبٍ، والمُرادُ المُباعدةُ، أي باعِدْ عني مُنْكراتِ الأَخْلاقِ، وهي ما يُنْكَرُ منها، وعلى هذا فتكونُ «مُنْكراتِ» مِن بابِ إضافةِ الصِّفةِ إلى مَوْصوفِها، أي: الأَخْلاقَ المُنْكراتِ، والأَخْلاقُ: جمع خُلُقٍ، وهي صورةُ الإنسانِ الطَّبعيَّةُ لا الجِسْميَّةُ؛ لأنَّ الحَلْقُ هو الصُّورةُ الباطنةُ المَعْنويَّةُ، والأَخْلاقُ جمع خُلُق.

قولُهُ ﷺ: «وَالأَعْمَالِ» يعني ما يَفْعلهُ الإِنْسانُ بجوارجِهِ، كالضربِ والنَّهْبِ والقَتلِ، وما أَشْبَهَ ذلك، وكذلك الأعْمالُ السَّيِّئةُ، كالمَعاصي.

قولُهُ ﷺ: "وَالأَهْوَاءِ" جمعُ هوًى، والمُرادُ بها الأهواءُ المُضِلَّةُ؛ لأنَّ الهَوى هو الإرادةُ، يقالُ: هَوَيْتُ كذا، بمعنى أرَدْتُهُ، منها مُنْكَرٌ ومنها ما ليس بمُنْكرٍ، والذي سألَ النَّبيُّ ﷺ ربَّهُ -إنْ صحَّ الحديثُ- هو أنْ يُجنبُهُ المُنْكراتِ منَ الأهْواءِ؛ لأنَّ كُلَّ إنسانٍ لا بُدَّ له مِن هوًى.

قولُهُ ﷺ: ﴿وَالْأَذُواءِ ﴾ جمعُ داءٍ ، وهو الأمراضُ ، والأمراضُ بمُقْتضى هذا الحَديثِ إِمَّا أَمراضٌ مُنْكَرةٌ ، وهي ما خَرَجَ عنِ العادةِ ، سواءً كانتْ أدواءً قلبيَّةً ، أو أدواءً جَسَديةً ، وإمَّا ما تَجْري به العادةُ ، ويحصلُ للنَّاسِ جَميعًا منَ الأمراضِ الجَسديَّةِ ، فهذه ليست منَ المُنْكَراتِ .

قولُ الْمُصَنِّفِ: «أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ» التَّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ دائمًا يَعْتني بمثلِ أحاديثِ الأخلاقِ والآدابِ، حتى إنَّهُ يَنْفَرِدُ بكثيرٍ منها، وكذلك أيضًا الرَّقائِقِ واليومِ الآخِرِ، وما أشْبَهَها.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- أنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَشَرٌ مُفْتَقِرٌ إلى ربِّهِ عَنَّوَجَلَّ؛ لا يستطيعُ أنْ يُكمِّلَ نفسَهُ، ولا أنْ يَدْفَعَ عنها ما يَنْقُصها، وجهُ الدَّلالةِ دعاءُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ ربَّهُ، ولو كانَ يَمْلِكُ ذلك ما احتاجَ إلى الدُّعاءِ.

٢- أنَّ الأخلاق تنقسمُ إلى مُنْكَرٍ ومَعْروفٍ؛ فها كانَ محمودًا عند اللهِ وعند عبادِ اللهِ فهو عبادِ اللهِ فهو مَعْروفٌ، وما كانَ مَذْمومًا عندَ اللهِ وعندَ رَسولِهِ وعندَ النَّاسِ فهو مَدْمومٌ؛ ولهذا يُروى عنِ ابنِ مَسْعودٍ رَضِيَالِلهُ عَنْهُ أَنَّهُ قالَ: «ما عَدَّهُ المُسْلِمونَ حَسَنًا فهو عندَ اللهِ حَسَنٌ، وما عَدُّوهُ قَبيحًا فهو عندَ اللهِ قَبيحٌ» (١).

٣- حِرصُ النَّبِيِّ عَلِيَّةٍ على البُعْدِ عنِ مُنْكَراتِ الأَخْلاقِ؛ وإذا أَثْبَتْنا الضِّدَّ صارَ معناهُ: حرصُ النَّبِيِّ عَلَى التزامِ محاسِنِ الأَخْلاقِ، وكذلك يَنْبغي لكُلِّ مُسْلمٍ أَنْ يَكُونَ حَسَنَ الأَخْلاقِ فَيُعامِلَ النَّاسَ بخُلُقٍ حَسَنِ.

٤ - سؤالُ اللهِ عَنَّوَجَلَّ أَنْ يُجَنِّبَ العبدَ مُنْكراتِ الأعْمالِ؛ سواءٌ كانتْ منَ الأعْمالِ التَّعَبُّديَّةِ كالشِّرْكِ بجميعِ التَّعَبُّديَّةِ، أو منَ الأعْمالِ التَّعَبُّديَّةِ كالشِّرْكِ بجميعِ أنواعِهِ صغيرِهِ وكبيرِهِ، جَليِّهِ وخَفيِّهِ، كالزِّنا واللِّواطِ والسَّرقةِ والسِّحْرِ وشُرْبِ الخمرِ أنواعِهِ صغيرِهِ وكبيرِهِ، جَليِّهِ وخَفيِّهِ، كالزِّنا واللِّواطِ والسَّرقةِ والسِّحْرِ وشُرْبِ الخمرِ

⁽۱) أخرجه أحمد (۱/ ۳۷۹)، والطيالسي في المسند رقم (٢٤٣)، والبزار في المسند (٥/ ٢١٢، رقم ١٨١٦).

إلى غَيْرِ ذلك، ومنَ الأعْمالِ غيرِ التَّعَبُّديَّةِ ما يَعُدُّه النَّاسُ فُحْشًا ومُنْكرًا غيرَ مَعْروفِ بينهم، فإنَّ اللائقَ بالمُؤْمِنِ أَنْ يَبْتَعِدَ عن ذلك، وألا يقولَ: هذا أمرٌ ليس بمُحَرَّمٍ، ولا أُبالي بالنَّاسِ؛ لأنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم - قالَ مُحَدِّرًا مِن مِثْلِ هذا المنهجِ: "إِنَّ عِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبُوَّةِ الأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ اللهِ عَنَّكِمَ النَّاسُ فِنْ كَلَامِ النَّبُوَّةِ الأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ اللهِ عَنَّكِمَ اللهِ عَنَّكَ اللهِ عَنَّكَ وهذا بالعِبادةِ، ولا بُدَّ أَنْ يَكُونَ له صلةٌ باللهِ عَنَّكِمَ وهذا بالعِبادةِ، ولا بُدَّ أَنْ يَكُونَ له صلةٌ باللهِ عَنَّكِمَلُ وهذا بالعِبادةِ، ولا بُدَّ أَنْ يَكُونَ له صلةٌ باللهِ عَنَّكِمَلُ ما يُنْكُرُ عند النَّاسِ، وإنْ يَكُونَ له صِلةٌ مَدنيٌّ بالطبعِ، فلا يَفْعَلُ ما يُنْكُرُ عند النَّاسِ، وإنْ كانَ لا يُنْكَرُ عندَ اللهِ.

7 - جوازُ سؤالِ المرءِ أَنْ لا يُصيبَهُ اللهُ تَعالَى بمَرضٍ مُنْكَرٍ وهذا نوعٌ منَ الرَّفْعِ، والإِنْسانُ اللهَ فَعِ، فإذا نَزَلَ المرضُ وسألتَ اللهَ أَنْ يَشْفيكَ فهذا نوعٌ منَ الرَّفْعِ، والإِنْسانُ اللهُ مَامورٌ بدَفْعِ الأَذى عن نفسِهِ، ورَفْعِهِ عن نفسِهِ، إذنْ: فدعاءُ الإِنْسانِ أَنْ لا يُصيبَهُ اللهُ تَعالَى بمرضٍ مُنْكَرٍ ليس مُخالفًا للسُّنَّةِ، ولا مُخالفًا للرِّضا بالقَدَرِ، بل هو منَ القَدرِ، وهو أيضًا عمَّا وافَقَ السُّنَةَ ولأَنْ الإِنْسانَ إذا مَرِضَ فاتَهُ الشيءُ الكثيرُ منَ الأعْمالِ الجليلةِ النَّافعةِ، وضاقَتْ عليه نفسُهُ، وصارَ لا يَنْشرحُ صَدرُهُ لعبادةٍ ولا لحَلْقٍ،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب إذا لم تستحي فاصنع ما شئت، رقم (٦١٢٠)، من حديث أبي مسعود رَضَاً لِلَّهُ عَنْهُ.

فإذا رَزَقَهُ اللهُ تَعالَى صِحَّةً صارَ نَشيطًا، مُنْشَرِحَ الصَّدْرِ، مُطْمَئِنَّ القلبِ. المَهمُّ: أَنَّهُ يَنْبغي أَنْ نَدْعوَ اللهَ تَعالَى بهذا الدُّعاءِ، تَأْسِيًا بالرَّسولِ عَلَيْةٍ.

١٥٠٧ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضَالِلَهُ عَنَاهَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تُمَارِ أَخَاكَ، وَلَا تُمَازِحُهُ، وَلَا تَعِدْهُ مَوْعِدًا فَتُخْلِفَهُ» أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ بِسَنَدٍ فِيهِ ضَعْفٌ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ: «لَا تُمَارِ أَخَاكَ»، المُهاراةُ هي المُجادلةُ انْتصارًا للنَّفْسِ، أمَّا المُجادلةُ انْتصارًا للنَّفْسِ، أمَّا المُجادلةُ انْتصارًا للحقِّ فهذا ليس منَ المِراءِ المَذْمومِ، وقولُهُ: «أَخَاكَ» يعني المسلمَ.

وقولُهُ: «وَلا تُمَازِحُهُ» أي لا تُكْثِرْ معه المزاح، وربَّما يقالُ: ولا تُمازِحْهُ حين يَتَأَذَّى بالمزاح؛ وذلك لأنَّ المَزْحَ مَذْمومٌ في حالينِ:

الأُولى: إذا كانَ كثيرًا، فإنَّ بعضَ النَّاسِ لا يكادُ يَتكَلَّمُ بكلمةٍ إلا مازحًا، وهذا غلطٌ؛ لأَنَّهُ يَذْهَبُ بهيبةِ العبدِ ويُميتُها، لأنَّ مَنْ كَثُرَ مزاحُهُ قلَّ قَدْرُهُ في أَعْيُنِ النَّاس.

والثَّاني: المزاحُ الْمؤْذي؛ لأنَّ بعضَ النَّاسِ لا يُحِبُّ أنْ تُمَازِحَهُ ولو مرَّةً واحدةً، بل يريدُ أنْ يَكونَ كلامُكَ معه على سبيلِ الجدِّ.

فالنَّهْيُ إذا صحَّ الحَديثُ محمولٌ على أحدِ أمرينِ، وذلك حَسَبَ التجارِبِ، أنَّ منَ النَّاسِ مَنْ لا يُحِبُّ أنْ تَمْزَحَ معه ولو مرَّةً واحدةً، وإذا مَزَحْتَ معه غَضِبَ،

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب البر والصلة، باب ما جاء في المراء، رقم (١٩٩٥).

فلا تُمَازِحْهُ، أو الإنسانُ يَكُونُ كثيرَ المَزْحِ، كلَّما تَكَلَّمَ إنسانٌ أَوَّلَهُ إلى مَزْحِ، أو كلَّما كلَّم إنساناً كلَّمَهُ بمزح، فهذا غَلَطٌ.

وقد قيلَ: المزاحُ في الكلامِ، كالملحِ في الطَّعامِ، إنْ خَلا الطَّعامُ منَ الملحِ فهو فاسدٌ، وإنْ كَثُرَ فيه الملحُ فَسَدَ.

قولُهُ: «وَلَا تَعِدْهُ مَوْعِدًا فَتُخْلِفَهُ» مَوْعدًا: هنا نَكِرةٌ في سياقِ النَّهْيِ، فتَعُمُّ أيَّ موعدٍ، فلا تَعِدْهُ أيَّ موعدٍ فتُخْلِفَهُ، سواءٌ كانَ يَتَضَرَّرُ بالإخلافِ أو لا يَتَضَرَّرُ، وقولُهُ: «فتُخْلِفَهُ» منصوبةٌ بـ(أن) مُضْمَرةً بعد فاءِ السَّبَيَّةِ، أي: (فأنْ تُخْلِفَهُ).

ويقولُ الْمُؤلِّفُ: «أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِسَنَدٍ فِيهِ ضَعْفٌ»، ومعلومٌ أنَّ السندَ إذا كانَ ضعيفًا لَزِمَ مِن ذلك ضعفُ المتنِ؛ لأنَّ المَتْنَ مَبْنيُّ على سندِ الحديثِ، فالمتنُ صِحَّةً وضَعفًا قَبولًا وردًّا مبنيُّ على السَّندِ، وعلى هذا فنقول: السَّندُ ضعيفٌ، ويَلْزَمُ مِن ضَعْفِ السَّندِ ضَعْفُ المَتْنِ.

فإن قِيلَ: ولكنْ بالنظرِ للمتنِ جُمْلةً جُمْلةً هل معناهُ صحيحٌ أو غيرُ صحيحٍ؟ أولًا: «لَا تُمَارِ أَخَاكَ» هذا صحيحٌ، الماراةُ مِن أجلِ الانتصارِ للنَّفسِ، أو للقوْلِ، منْهِيٌّ عنها؛ لأنَّ المُهاراةَ تَتَطَوَّرُ حتى تكونَ مُلاحاةً، والمُلاحاةُ يَتَرَتَّبُ عليها العداوةُ والبغضاءُ والكراهةُ، حتى إنَّ الإنسانَ إذا نَظرَ إلى صاحِبِهِ أو صادَفَهُ يَجِدُ نفسَهُ مُشْمَئِزَّةً منه، وأنت في غِنَى عن هذا.

إِذَنْ: فالجُملةُ الأُولى صحيحةُ المعنى، فنَأْخُذُ بها، لا على أنَّها ثابتةٌ عن الرَّسولِ عَلَيْهُ بِلَفْظِها، ولكنْ لأنَّ مَعْناها تَشْهَدُ له الأدِلَّةُ العامَّةُ.

ثانيًا: «وَلَا تُمَازِحْهُ» هذا على إطلاقِهِ غيرُ صحيح؛ لأنَّهُ ثَبَتَ عن النَّبِيِّ عَلَيْهُ أَنَّهُ «كَانَ يَمْزَحُ ولا يقولُ إلا حَقًّا»(١)، فقد جاءَهُ رجلٌ يطلبُ منه بعيرًا يَحْمِلُهُ، فَقالَ النَّبيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «إِنَّا حَامِلُوكَ عَلَى وَلَدِ النَّاقَةِ»، وولَدُ الناقةِ الفصيلُ الصَّغيرُ، يعني الذي يَرْضَعُ مثلًا، فهل هذا يُحْمَلُ عليه؟ فاسْتَنْكَرَ الرَّجُلُ وقالَ: كيف يا رَسُولَ اللهِ، ولدُ النَّاقةِ؟ قالَ: «وَهَلْ تَلِدُ الإِبِلُ إِلَّا النُّوقُ؟!»(٢)، الإبلُ الجمالُ الكبارُ الشديدةُ القويَّةُ، إِنَّمَا ولَدَتْهَا النَّاقَةُ، فيكونُ قولُ الرَّسولِ ﷺ: «عَلَى وَلَدِ النَّاقَةِ» صَحيحًا، لكنَّهُ على سبيلِ المَزْحِ، فولَدُ النَّاقةِ لو حُمِلَ عليه الإِنْسانُ يَبْرُكُ ولا يَمْشي، لكنَّ الرَّسولَ لم يُرِدْ هذا، بل أرادَ أنْ يُمازِحَ الرَّجُلَ، كذلك امرأةٌ جاءَتْ للنبيِّ عَيْكِيْ تَسْأَلُهُ شَيئًا، فَقَالَ لها: «لَا تَدْخُلُ الجِنَّةَ عَجُوزٌ»(٢)، إنَّ صحَّ الحَديثُ فهي كلمةٌ عظيمةٌ، تُوجبُ للمرأةِ أَنْ تَتَأَثَّرَ تَأَثَّرًا عظيمًا، فهي عَجوزٌ، ولا تَدْخُلُ الجنَّةَ عجوزٌ، فَقالَ لها نبيُّ اللهِ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ-: ﴿ إِنَّا أَنشَأْنَهُنَّ إِنشَآءُ ﴿ ۚ فَكَالَنَهُنَّ أَبْكَارًا ﴾ [الواقعة:٣٥-٣٦]، والبِكرُ صغيرةٌ وليست عَجوزًا، هذا هو الغالبُ.

المهم: أنَّ النَّهْيَ عن المزحِ على سبيلِ الإطلاقِ لا يَصِحُّ، فالحديثُ -حديثُ البابِ- بهذا اللفظِ لا يَصِحُّ، لكنْ هل المزحُ مَمْدوحٌ مُطْلقًا، أو مَذْمومٌ مُطْلقًا؟

⁽١) أخرجه أحمد (٣٤٠/٢)، والترمذي: كتاب البر والصلة، باب ما جاء في المزاح، رقم (١٩٩٠)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَالِيَّكُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (٣/ ٢٦٧)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب ما جاء في المزاح، رقم (٤٩٩٨)، والترمذي: كتاب البر والصلة، باب ما جاء في المزاح، رقم (١٩٩١)، من حديث أنس بن مالك رَضَّاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط رقم (٥٥٤٥)، والبيهقي في البعث والنشور رقم (٣٤٣)، من حديث عائشة رَضَالِيَّةُ عَنْهَا.

نقول: في ذلك تفصيل:

فإذا كَثُرَ فهو مَذْمومٌ؛ مِن أجلِ أَنَّهُ خُلُقٌ سيِّعٌ، وكثيرُ المزاحِ لا قيمةَ له، ويُضْجِرُ النَّاسَ، ويَسْقُطُ مِن أَعْيُنِهم.

وإن قَلَ نَظُرْنا: إنْ نُحوطبَ به مَنْ يَكْرَهُ ذلك، ويَتَأَذَّى به، فإنَّهُ مَنْهيٌّ عنه؛ لأنَّ إِيذاءَ المُؤْمِنِ حَرامٌ.

وبقي عندنا قسمٌ ثالثٌ: أنْ لا يَكون كثيرًا، وأنْ لا يَتَأذَّى به مَن خُوطِبَ به، ولكنْ يقولُهُ الإنسانُ مِن أجلِ أنْ يُذهبَ الهيبةَ مِن قُلوبِ الحاضرينَ، ويُدْخِلُ الشُّرورَ عليهم؛ لأنَّ الإنسانَ إذا كانَ يَمْزَحُ زالتِ الهيبةُ الشَّديدةُ التي تحولُ بينه وبين النَّاسِ، وصار النَّاسَ يُحِبُّونَهُ.

ثَالثًا: «وَلَا تَعِدْهُ مَوْعِدًا فَتُخْلِفَهُ» هذه الجملةُ مُطْلَقةٌ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ قالَ في آيةِ المُنافِقِ: «وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ» (١).

ونحنُ دَرَجْنا في هذا الحديثِ على ما بَيَّنَاهُ، وهكذا نُدْرِجُ في كُلِّ حديثٍ سَنَدُهُ ضعيفٌ، فنُفَصِّلُهُ جُمْلةً، وننظرُ ما الذي تَدُلُّ عليه الأدِلَّةُ مِن هذه الجُمَلِ، لكنْ لا يَحِلُّ لك أَنْ تَنْسُبَهُ إلى الرَّسولِ ﷺ لأنَّ سَنَدَهُ ضعيفٌ.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب علامة المنافق، رقم (٣٣)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان خصال المنافق، رقم (٥٩)، من حديث أبي هريرة رَضَالِلَتُهُ عَنْهُ.

١٥٠٨ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْكَةٍ: «خَصْلَتَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي مُؤْمِنٍ: البُخْلُ، وَسُوءُ الْخُلُقِ» أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفُ (١). لَا يَجْتَمِعَانِ فِي مُؤْمِنٍ: البُخْلُ، وَسُوءُ الْخُلُقِ» أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفُ (١). الشَّحُ

قولُهُ عَلَيْكِةِ: «خَصْلَتَانِ» أي: خُلُقانِ.

قولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَا أَوَ السَّلَامُ: «الْبُخُلُ»: منعُ ما يَجِبُ بَذْلُهُ مِن مالٍ أو جاهٍ أو عملٍ، وهو في الأصلِ: منعُ ما يَجِبُ بَذْلُهُ منَ المالِ، لكنْ يَتعدَّى إلى ما يَجِبُ بَذْلُهُ منَ المالِ، لكنْ يَتعدَّى إلى ما يَجِبُ بَذْلُهُ منَ المعملِ، ومنه: «البَخِيلُ مَنْ إِذَا ذُكِرْتُ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ»(٢)، فهنا ليس بُخْلًا في العملِ، ولكنْ في العَمَلِ، والبخيلُ أيضًا: مَنْ يَبْخَلُ بجاهِهِ عند الحاجةِ إليه، وهذا أيضًا بخيلٌ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «سُوءُ الْخُلُقِ» الخُلُقُ -كما ذكرْنا-: الجِبِلَّةُ والتطبُّعُ؛ وسوءُ الخُلُقِ بالنَّهْرِ والزَّجْرِ وما أَشْبَهَ ذلك؛ ولهذا كانَ المُؤْمِنُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَبْخَلَ بالمالِ مع سُوءِ الخُلُقِ أبدًا، فالمُؤْمِنُ كاملُ الإيهانِ؛ لأَنَّهُ إنْ وَجَدَ بَذَلَ وإنْ لم يَجِدْ قالَ قَولًا مَيْسورًا، كما قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَإِمَّا نَعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱلْمِعَاءَ رَحْمَةٍ مِن رَبِكَ تَرْجُوهَا فَقُل لَهُمْ قَولًا مَيْسُورًا ﴾ [الإسراء:٢٨].

مثالُ ذلك: رجلٌ غنيٌّ جاءَهُ إنْسانٌ يسألُهُ شيئًا منَ المالِ وهو غنيٌّ، قالَ: قُمْ، واغْرُبْ عن وجْهي، ليس عندي شَيْءٌ لك، فهذا ليس بمُؤْمِنٍ كاملِ الإيمانِ.

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب البر والصلة، باب ما جاء في البخيل، رقم (١٩٦٢).

⁽٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٠١)، والترمذي: كتاب الدعوات، باب قول رسول الله ﷺ: «رغم أنف رجل»، رقم (٣٥٤٦)، من حديث الحسين بن علي بن أبي طالب رَضِّالِلَثُّعَنْهُمَا.

مثالٌ ثانٍ: غنيٌّ جاءَهُ سائلٌ: فقالَ: يا أخي الآنَ ليس بيدي شَيْءٌ، ائتِنا مرَّةً أُخْرى، يُسَرِّ اللهُ لك، فهذا بخيلٌ لكنَّ خُلُقَهُ حَسَنٌ، فقد يَكونُ المُؤْمِنُ كاملَ الإيهانِ، ويَبْخَلُ ولا يُعْطي، لكنَّهُ يقولُ قَولًا مَيْسورًا، إلا أنَّهُ مع ذلك ناقصٌ عن الكهالِ؟ لأنَّ الكهالَ مع الغِنى أنْ يَبْذُلَ ويُعْطِيَ.

ومثالُ ثالثُ: إنسانٌ فقيرٌ، جاءه إنسانٌ يسألُ: فَقالَ: اذْهَبْ، أنا ليس عندي، ولا أَشْبَعْتُ عيالي، حتى أُعْطِيكَ، فهذا فقيرٌ لكنَّهُ أساءَ الخُلُق، يعني منعَهُ الإعطاءَ بحقِّ؛ لأَنَّهُ لا يَجِدُ، لكنَّهُ سَيِّئُ الخُلُقِ.

مثالٌ رابعٌ: فقيرٌ سئِلَ، فَقالَ للسَّائِلِ: يا أخي، أنا ليس عندي شَيْءٌ، وعيالي أَحْيانًا يَبيتونَ جِياعًا، لعلَّ اللهَ يَرْزُقُكَ مِن غيري، فهذا لا يُذَمُّ، بل يُحْمَدُ؛ لأَنَّهُ رَدَّ رَدًّا مَيْسورًا.

المهمُّ: أنَّ هاتينِ الخَصْلتينِ: البُخْلُ وسوءُ الخُلُقِ لا يَجْتمعانِ في مُؤْمِنٍ كاملِ الإيهانِ.

يقولُ المُصنَفُ رَحَمُهُ اللّهُ: «أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفُ»؛ كأنَّ المُؤلِّف رَحَمُهُ اللّهُ هُوَنَ ضعف هذا الحديثِ بالنسبةِ للحديثِ السَّابقِ؛ إذْ قالَ في السابقِ: «بسندِ ضعيفٍ»، فجَزَمَ بضعفِ السَّندِ على سبيلِ الإطْلاقِ، أمَّا هنا فقالَ: «وَفِي سَندِهِ ضَعْفٌ»، وهذا أهونُ تَضْعيفًا منَ الأوَّلِ، لكنْ مع ذلك فإنَّ هذا الحديث ليس على إطْلاقِه؛ لأَنَّنا لو أَخَذْنا بإطلاقِهِ لقُلْنا: إنَّ المُؤْمِنَ لا يُمْكِنُ أَنْ يكونَ بَخيلًا سَيِّعَ الشَّلْقِ، مع أنَّ هذا قد يكونُ في المؤْمِنِ، وحينئذٍ يجبُ حَمْلُ النفي هنا على نَفْي كمالِ الخَيانِ.

١٥٠٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «المُسْتَبَّانِ مَا قَالَا فَعَلَى الْبَادِئِ، مَا لَمْ يَعْتَدِ المَظْلُومُ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١).

الشَّرحُ

إعرابُ هذا الحديثِ: «المُسْتَبَّانِ» مُبْتدأً، «مَا» اسمٌ موصولٌ مبتدأٌ ثانٍ، و «قَالًا» جملةُ صلةِ المَوْصولِ، والعائدُ مَخْذوفٌ، والتقديرُ: (ما قالاهُ)، و «عَلَى الْبَادِئِ»: جارٌ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ، تقديرُهُ: (فهو على البادئِ)، والجملةُ خبرُ المُبْتدأُ الثَّاني، والجُملةُ خبرُ المُبْتدأُ الثَّاني، والمُبْتدأُ الثَّاني وخبرُهُ خبرُ للمبتدأِ الأوَّلِ.

و «المُسْتَبَّانِ» على وزنِ المُفْتَعِلانِ، وأصْلُها (المُسْتَبِبَانِ)، أي: اللَّذانِ يَسُبُّ بعضُها بَعْضًا، والسَّبُّ ذِكرُ المُخاطَبِ بها يَكْرَهُ، والغِيبةُ ذِكْرُ الغائِبِ بها يَكْرَهُ، فإذا تَسابَّ الرَّجُلانِ، وصارَ أحدُهُما يشتمُ الآخَرَ، قالَ: أنت بخيلٌ، وقالَ البخيلُ: أنت فاسقٌ، وقالَ الفاسقُ: أنت غاشٌ، وقالَ الغاشُّ: أنت خله في ذلك على مَنْ بدأَ بالسبِّ، أي: فإثْمُهُ على البادئِ؛ لأنّهُ هو السَّبُ، فالإثم في ذلك على مَنْ بدأَ بالسبِّ، أي: فإثْمُهُ على البادئِ؛ لأنّهُ هو السَّبُ، حتى وإنْ كانَ ذلك قد انْتقمَ لنفسِهِ، وعادَ عليه بها قال، فإنَّ الإثمَ على الأوَّلِ.

ووجْهُ ذلك ظاهرٌ، وهو أنَّ الأوَّلَ قالَ ما لم يُؤْذَنْ له فيه، بل قالَ ما نُهيَ عنه، أمَّا الثَّاني فَقالَ ما أُذِنَ له فيه؛ لأنَّ ردَّ السبِّ مِن قِسْم الْمباحِ؛ لقولِهِ تَعالَى: ﴿فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة:١٩٤].

ولمَّا قالَ النَّبيُّ ﷺ: «لَعَنَ اللهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ»، قالوا: يا رَسُولَ اللهِ أَوَيَلْعَنُ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن السباب، رقم (٢٥٨٧).

الرَّجُلُ والدِيْهِ؟ قالَ: «نَعَمْ. يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ، فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ، فَيَسُبُّ أُمَّهُ»(١).

قولُهُ عَلَى الْبَادِئِ» أي الظالم الذي هو المُبْتَدِئ، فيكونُ عليه إثمُ المُباشرةِ، وهو العدوانُ الأوَّلِ، والسَّبَبُ وهو العدوانِ الثَّانِ، الأَنَّ الرَّدَّ على السبِّ منَ المباحِ بالنسبةِ للرادِّ، لكنْ بالنسبةِ للمُتَسَبِّ يَكونُ إثْمُهُ عليه.

وهذا الحَديثُ لو قالَ قائلٌ: ما مُناسبَتُهُ لمساوئِ الأَخْلاقِ؟ قُلْنا: مُناسَبَتُهُ هي أَنَّ الحَديثَ يدلُّ على التَّحْذيرِ منَ البدءِ بالسِّبابِ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

اللّه لا يَنْبغي السبُّ بين المُسْلِمينَ؛ وأنَّ مَنْ سَبَّكَ فبَيِّنْ له أَنَّك قادرٌ على الرّدِ، ولكنْ تَركْتَهُ للهِ؛ ولهذا قالَ النّبيُّ -صلّى اللهُ عليْهِ وعلى آلِهِ وسلّمَ - في الصائِمِ: «إِنْ سَابَّهُ أَحَدُ أَوْ شَاتَمَهُ فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ» (٢)، أي: لا يَسْكُتُ فيظنُّ سابُّهُ أَنَّهُ ضعيفٌ عاجزٌ عن الردِّ، لكنْ يَسْكُتُ، ويُبَيِّنُ سَبَبَ عدمِ الرَّدِّ، حتى يَجْمَعَ بين الحُسْنييْنِ، بين عاجزٌ عن الردِّ، لكنْ يَسْكُتُ، ويُبَيِّنُ سَبَبَ عدمِ الرَّدِّ، حتى يَجْمَعَ بين الحُسْنييْنِ، بين إظهارِ القُوَّةِ والحزم، والقُدْرةِ على الرَّدِّ، وبين تَرْكِ هذا الشيءِ للهِ عَرَّوَجَلَّ.

٢- أنَّ المُتسبِّب له إثمُ المُباشِرِ؛ لقولِهِ ﷺ: «مَا قَالَا، فَعَلَى الْبَادِئِ»، فالرادُّ مُباشِرٌ لكنَّ سَبَبَهُ هو البادئ أوَّلا، ولهذا جُعِلَ إثْمُهُ عليه، ويُؤْخَذُ مِن هذا أنَّ المُباشرة إذا كانت مَبْنيَّةً على السَّبِ فالضهانُ على المُتسبِّب.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب لا يسب الرجل والديه، رقم (٩٧٣)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (٩٠)، من حديث عبد الله بن عمرو رَضَوَالِلَهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب هل يقول: إني صائم إذا شتم، رقم (١٩٠٤)، ومسلم: كتاب الصيام، باب فضل الصيام، رقم (١١٥١/ ١٦٣)، من حديث أبي هريرة رَضِّيَالِيَّهُ عَنْدُ

ولهذا لو حَكَمَ الحاكمُ على شخصِ بالقتلِ بشهادةِ رَجُلينِ، فَقُتِلَ، ثم قالَ الرَّجُلانِ الشَّاهدانِ: إِنَّنا كَذَبْنا، ونريدُ قتلَهُ، ولم نَجِدْ وسيلةً نَتَوَصَّلُ بها لذلك إلا الشَّهادة، فشهِدْنا، فهنا يُقْتَلُ الشَّاهدانِ؛ إذ شَهِدا بأمرٍ يُحَتِّمُ قتلَ المُتَّهمِ، أمَّا القاضي الذين نَقَّدُوا الحُكْمَ بقتلِ المُتَهمِ، اللّه الذي حَكَمَ بشَهادَتِها بقتلِ الرَّجُلِ، ورِجالُ القاضي الذين نَقَّدُوا الحُكْمَ بقتلِ المُتَهمِ، فكُلُّ منهم إنَّما فعلَ ما أُذِنَ له فيه، بل إنَّ القاضي فعلَ ما وَجَبَ عليه؛ لأنَّهُ يجبُ عليه إذا تَمَّتِ البَيِّنةُ أَنْ يَحْكُمَ بمُقْتَضاها.

فَلْنَنْظُرُ إِلَى هذه السِّلسلةِ: رجالُ القاضي: الذين نَفَّذوا القتلَ مُباشرةً بإطلاقِ الرَّصاصِ أو بالسيفِ على المَقْتولِ، هؤلاءِ باشَروا القتلَ، لكنْ فيها أُذِنَ لهم شَرْعًا، في قولِهِ تَعالى: ﴿ أَطِيعُوا اللّهُ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِ الْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ [النساء:٥٩]، والقاضي: الذي حَكَمَ بالقتلِ ونُفِّذَ ليس عليه إثمٌ؛ لوُجودِ البَيِّنةِ التامَّةِ، فعادَ الأمرُ إلى البَيِّنةِ التي هي الشَّاهدانِ، فصارَ الحُكْمُ كلَّهُ مَبْنيًّا على شَهادَتِها؛ ولهذا قالَ العُلَاءُ: إذا شَهِدَ اثنانِ على شخصِ بها يُوجِبُ قَتْلَهُ، ثم قُتِلَ، ورَجَعوا وقالوا: تَعَمَّدْنا قَتْلَهُ فَإِنَّهُ مُبْنيًّا على السَّبِ كانَ السَّبِ كانَ السَّبِ كانَ السَّبِ كانَ الشَّاسِ؛ لأَنَّهُ أُسِّسَ عليه حُكمُ ذلك.

وإذا كانتْ إحالةُ الضَّمانِ على المُباشِرِ مُمْتَنعةً فإنَّها تكونُ على المُتَسَبِ، مثلُ أنْ يُلقِيَ شَخصًا بين يدي الأسدِ، ويَأْكُلَهُ الأسدُ، فهنا الأسدُ هو المباشِرُ، لكنَّ الضَّمانَ على الذي ألقى الرَّجُلَ بين يَدَي الأسَدِ وليست على الأسَدِ.

وكذلك إذا كانتِ المُباشرةُ مَبْنِيَّةً على السَّببِ، بمعنى أنَّ السَّبَ مُلْجِئُ للمُباشرةِ، كمسألةِ القاضي ما أمَرَ به القاضي،

فهنَا الضَّمانُ على الْمُتَسبِّ؛ لأنَّ هذا السَّبَ مَلْجَأُ للحُكْمِ بالقتلِ، فلا يسعُ القاضيَ إذا ثَبَتَ عنده القتْلُ بِبَيِّنةٍ أَنْ يَتَخَلَّى، ولا رجالَ القاضي كذلك، فهم لا يَسَعُهُمُ التَّخلِّي.
التَّخلِّي.

إِذَنْ: فهذه المباشرةُ مَبْنِيَّةٌ على السَّبب.

مثالُ: رَجُلٌ حَفَرَ بئرًا في الشَّارعِ، ووقَفَ عليها رجالٌ يُشاهِدونها، فجاءَ شخصٌ مِن ورائِهم فدَفَعَهم في القَلِيبِ، فالضَّمانُ على المباشِرِ وهو الدَّافعُ.

فإذا قالَ قائلٌ: لولا هذه البئرُ لكانَ إذا دَفَعَهم سَقطوا على الأرْضِ، ولم يَمُوتوا؟ قُلْنا: بلى، لكنْ هو دَفَعَهم على مَحَلِّ يموتونَ فيه، كما لو أَلْقاهُم في النَّهرِ.

فانْتَبِهُوا لَهَذُهُ القُواعِدِ، فأنا كثيرًا مَا أُؤَكِّدُ أَنَّ طَالَبَ العَلْمِ لَيْسَ الذي يُكَدِّسُ المُسائل، لَكُنَّهُ الذي يُقَرِّرُ القُواعدَ والضَّوابطَ؛ لأنَّ القاعدةَ تَحْمِلُ فُرُوعًا كَثيرةً، والضوابطَ تَحْمِلُ جُزْئيَّاتٍ كثيرةً.

٣- بيانُ حِكْمةِ اللهِ تَعالَى في جَزائِهِ وعدلِهِ فيه؛ لقولِهِ عَلَيْهِ: «مَا لَمْ يَعْتَدِ المَظْلُومُ»، يعني: فإنِ اعْتدى فعليه إثمُ ما اعْتدى به، أو عليه إثمُ ما قالَهُ، فإنَّ قولَهُ: «مَا لَمْ يَعْتَدِ المَظْلُومُ» يحتملُ أنَّ المعنى: فإنِ اعْتدى فعليه إثمُ العُدُوانِ، ويحتملُ أنَّهُ إذا اعْتدى ارْتَفَعَ إثمُ الرَّدِّ عن الأوَّلِ وعاد على الرادِّ، فها يقولُهُ الرادُّ على البادئِ ما لم يعتدِ المَظْلُومُ، فإذا اعْتَدى فعلى كُلِّ إثمُ ما قالَ، هذا ظاهرُ الحديثِ، ووجْهُ ذلك: أنَّ الذي ردَّ صارَ ظالمًا بعُدُوانِهِ، فلِمَ يتحمَّلُ الأوَّلُ إثمَ ردِّهِ؟

فإنِ اعْتَدى فهل على المُعْتدي إثمُ العُدُوانِ فقط؛ لأنَّهُ هو الذي تجاوَزَ به الحدَّ، أم عليه إثمُ ما قالَ حتى فيما لم يَعْتدِ به؟ ظاهرُ الحَديثِ الثَّاني، أنَّهُ إذا اعْتَدى المظلومُ

ارْتَفَعَ إِنْمُ سَبِّهِ عِنِ الأُوَّلِ، مثالُ ذلك: رجلٌ قالَ لآخَرَ: يا فاستُى، فَقالَ: أنت فاستُّ كَافَرٌ، فهذا اعْتدى، بقولِ: كافرٌ، فهل إِنْمُ الأُوَّلِ فِي قولِهِ: يا فاستُ فقط، والثَّاني: إِنْمُ الأُوَّلِ فِي قولِ: يا فاستُ عليه، وإنْمُ إنْمُهُ فِي قولِ: يا فاستُ عليه، وإنْمُ الأُوَّلِ فِي قولِ: يا فاستُ عليه، وإنْمُ الثَّاني فِي قولِ: يا فاستُ على الأُوَّلِ أيضا؛ لأنَّهُ فِي قولِ الثَّاني: يا فاستُ على الأُوَّلِ أيضا؛ لأنَّهُ فِي قولِ الثَّاني: يا فاستُ عن الم يَعْتَدِ، أمَّا قولُهُ: يا كافرُ، فإثْمُهُ على الثَّاني، لكنَّ الذي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الإِثْمَ يرتفعُ عنِ الأُوَّلِ باعتداءِ الثَّاني، وجهُ ذلك:

أولًا: أنَّهُ ظاهرُ الحديثِ، «مَا لَمْ يَعْتَدِ المَظْلُومُ».

وثانيًا: أنَّ المَظْلُومَ ليَّا اعْتَدَى تَعَدَّى ما أُذِنَ له فيه، فسَقَطَتِ الرُّخْصةُ في حقِّه، وصارَ آثيًا في الكُلِّ، ونظيرُ هذا مِن بعضِ الوُجوهِ قولُ النَّبِيِّ عَيَيْ : «الصَّلَواتُ الخَمْسُ، والجُمُعَةُ إِلَى الجُمُعَةِ، ورَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ، مُكَفِّرَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ مَا اجْتُنِيَتِ الكَبائِرُ »(۱)، فهل يعني ذلك أنَّهُ إذا فُعِلَتِ الكَبيرةُ لم تَكُنْ هذه العباداتُ مُكَفِّرةً ؟ الكَبائِرُ »(۱)، فهل يعني ذلك أنَّهُ إذا فُعِلَتِ الكَبيرةُ لم تَكُنْ هذه العباداتُ مُكَفِّرةً ؟ فالجوابُ: نعم، هذا ظاهرُ اللفظِ، لكنَّ جُمهورَ العُلَمَاءِ يقولونَ: الصَّلواتُ الحَمْسةُ، والجُمْعةُ إلى الجُمُعةِ ورَمضانُ إلى رَمضانُ، مُكَفِّراتٌ لها بينهُنَّ إلا الكَبائِر، وبين المَعْنيينِ فَرْقٌ.

فجُمهورُ العُلَماءِ على الثَّاني: أي أنَّهُ يُكَفِّرُ الصغائرَ حتى مع غشيانِ الكَبائِرِ لكَبائِرِ لكَبائِر لكَبائِر لا تُكَفِّرُها هذه الصَّلواتُ.

.....

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة، رقم (٢٣٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

٠١٥١- وَعَنْ أَبِي صِرْمَةَ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «مَنْ ضَارَّ مُسْلِمًا ضَارَّهُ اللهُ، وَمَنْ شَاقَ مُسْلِمًا شَقَّ اللهُ عَلَيْهِ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْهِ: «ضَارَّ مُسْلِمًا» أي فعلَ ما يَضُرُّ أخاهُ المُسْلمَ عَمْدًا، ولهذا جاءتُ كلمةُ (ضارً) الدالةِ على المُفاعلةِ في غالِبِ مَعانيها، وقولُهُ: «مُسْلِمًا» قد يُقالُ: إنَّهُ احْترازُ من الكافِر، وأنَّهُ لا بُدَّ مِن مَضارَّةِ الكافِر كما سَيَأْتِي بالأَحْكامِ إنْ شاءَ اللهُ.

وقد يُقالُ: إنَّ هذا بناءٌ على الأغلبِ.

قولُهُ ﷺ: «ضَارَّهُ اللهُ»، أي ألحُقَ به الضَّرَرَ.

قولُهُ ﷺ: «وَمَنْ شَاقَ مُسْلِمًا شَقَّ اللهُ عَلَيْهِ»، أي: مَن فَعَلَ ما يشقَّ على مُسْلِمٍ شَقَّ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْ

وهذا الحَديثُ يقولُ المُصَنِّفُ: «أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ» أي: قالَ: إنَّهُ حَسَنٌ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - التَّحْذيرُ مِن هذينِ الخُلُقَيْنِ؛ وهما مُضارَّةُ المُسْلِمِ، سواءً في مالِهِ أو بَدَنِهِ أو عِرْضِهِ أو أَهْلِهِ، أو غيرِ ذلك، المهمُّ أَنْ يُلْحِقَهُ الضَّرَرَ.

⁽١) أخرجه أحمد (٣/ ٤٥٣)، وأبو داود: كتاب الأقضية، باب من القضاء، رقم (٣٦٣٥)، والترمذي: كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الخيانة والغش، رقم (١٩٤٠)، وابن ماجه: كتاب الأحكام، باب من بني في حقه ما يضر بجاره، رقم (٢٣٤٢).

٢- التَّحْذيرُ مِن ألم المَشَقَّةِ على المُسْلِمينَ؛ وأنَّ مَنْ شاقَ شقَّ اللهُ عليه.
 ٣- احترامُ أعْراضِ المُسْلِمينَ؛ وجْهُهُ أنَّ مُنْتَهِكَ أعراضِ المُسْلِمينَ مُضارُّ

: ۲۰

٤- أنَّ الجَزاءَ مِن جنسِ العملِ؛ وأنَّ مَن ضارَّ بإخوانِهِ المُسْلِمين ضارَّ اللهُ به،
 ولكنْ هل المُرادُ ضارَّ اللهُ به في نفسِ القضيَّةِ أم مُطْلقًا؟ الثَّاني هو المُرادُ؛ لأنَّ هذا
 المضارَّ قد لا يَتَضَرَّرُ بهذه القضيَّةِ، لكنْ قد يَلْحقُهُ الضَّررُ فيها بَعدُ.

مثالُ ذلك: البيعُ على بيعِ المُسْلِمِ، معناهُ ضَررُهُ بذلك، فهذا مضارٌ، وهل يَلْزَمُ مِن هذا الحَديثِ أَنْ يَتَضَرَّرَ المُسْلَمُ في نفسِ السِّلعةِ، بمعنى أَنْ تَكْذِبَ عليه، أو تَنْقُصَ مِن هذا الحَديثِ أَنْ يَتَضَرَّرَ المُسْلَمُ في نفسِ السِّلعةِ، بمعنى أَنْ تَكْذِبَ عليه، أو تَنْقُصَ مِن قيمتِها؟ الجوابُ: أَنَّهُ لا يلزمُ، بل المهمُّ أَنَّهُ عرْضةٌ لأَنْ يُلْحِقَ اللهُ به الضَّرَرَ.

٥- حمايةُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لعبادِهِ الْمُسْلِمِينَ؛ وأَنَّهُ هو نفسهُ يدافعُ عنهم؛ لقولِهِ وَعَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ إِنَّ اللهَ يُدَفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [الحج: ٣٨]، وهذا معناهُ أنَّ اللهَ يُدافِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [الحج: ٣٨]، وهذا معناهُ أنَّ اللهَ يُدافِعُ عَنِ عَرضِهِ ومالِهِ وأهلِهِ، وعن كُلِّ ما يَضُرُّهُ.

7- أنَّ الأحْكامَ قد تُقَيَّدُ بِالأَعْلَبِ؛ لقولِهِ عَلَيْ: «مَنْ ضَارَّ مُسْلِمًا ضَارَّهُ اللهُ»، فإنَّهُ لا يعني أنَّهُ يجوزُ أنْ يضارَّ غيرَ المُسْلِمينَ؛ لأنَّ غيرَ المُسْلِم إنْ كانَ حَربيًّا فلا حُرْمةً لا يعني أنَّهُ يجوزُ أنْ يضارَّ غيرَ المُسْلِمينَ؛ لأنَّ غيرَ المُسْلِم إنْ كانَ حَربيًّا فلا حُرْمةً لا يعني أنَّهُ يَكُلِيدٍ: له أصلًا، وإنْ كانَ مُعاهَدًا أو مُسْتَأْمِنًا أو ذِمِّيًّا فله حُرْمةٌ؛ ولهذا قالَ النَّبيُ عَلَيْدٍ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الجَنَّةِ» (١)، وحرَّمَ أذِيَّةَ المُعاهَدينَ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجزية، باب إثم من قتل معاهدًا، رقم (٣١٦٦)، من حديث عبد الله ابن عمرو بن العاص رَضَالِلَهُعَنْهُمَا.

إِذَنْ: يُؤْخَذُ مِن هذا الحَديثِ أَنَّهُ قد تُقيَّدُ الأَحْكَامُ بِالأَغْلَبِ، ولا يُنافي ذلك الإطْلاق.

٧- إثباتُ عِلْمِ اللهِ عَزَّقِجَلَّ وقُدْرَتِهِ وحِكْمَتِهِ ورَحْمَتِهِ وعَدْلِهِ؛ لأَنَّ مضارَّةَ اللهِ للإِنْسانِ المضارِّ تَسْتَلْزِمُ هذا كُلَّهُ، فتَسْتَلْزِمُ أَنَّ اللهَ عليمٌ، وتَسْتَلْزِمُ أَنَّهُ حكيمٌ وأَنَّهُ رحيمٌ، المهمُّ: أَنَّ هذا الحَديثَ يدلُّ على عدَّةِ صفاتٍ مِن صفاتِ اللهِ عَزَّقِجَلَّ باللازمِ.

٨- تَحْريمُ مَشاقَةِ المسلمِ؛ أَيْ: تَحْريمُ فِعْلِ ما يَشُقُ عليه، وجهُ ذلك الوَعيدُ على مَن شاقٌ مُسْلًا، ويتفرَّعُ عن ذلك أنّهُ يجبُ على المُؤْمِنِ سلوكُ الأهونِ في مُعاملةِ المُسْلِمينَ؛ لأنّهُ إذا حرُم الضِّدُّ وجَبَ ضدُّهُ، وأوَّلُ مَن يُخاطَبُ بهذا الحديثِ مَن ولاهُم اللهُ أمورَ المُسْلِمينَ، سواءً كانتْ في الولايةِ العامَّة أم الخاصَّةِ، فالأبُ لا يجوزُ أنْ يُكلِّفَ أبناءَهُ أو بناتِهِ ما يَشُقُّ عليهم؛ لأنّهُ عُرضةٌ بأنَّ الله يشقُّ عليه، وكذلك مديرُ المدرسةِ لا يجوزُ له أنْ يُلْزِمَ مَن تحت يدِهِ منَ المُدرِّسينَ والمُراقبينَ وغَيْرِهم بها يَشقُّ عليهم، وكذلك أميرُ البلدةِ، وأميرُ المنطقةِ، والأميرُ العامُّ، لا يجوزُ أنْ يَشقُّوا على الحدِ، متى أمْكنَ السهولةُ في مُعاملةِ النَّاسِ فهي الواجِبُ.

9- أنَّ مَن عاملَ النَّاسَ بالسُّهولةِ عامَلَهُ اللهُ تَعالَى بمِثْلِها؛ وقد جاءَ في الحديثِ: «وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ، يَسَّرَ اللهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» (١)، وعلى هذا فيَنْبغي لنا أنْ نَسْلُكَ سبيلَ التَّيْسيرِ على المسلمِ، حتى في الأحْكامِ الشَّرْعيَّةِ، إذا لم يَتبَيَّنُ أنَّ الأشدَّ هو الأصوبُ، ومنَ القواعِدِ المُهِمَّةِ: أنَّهُ إذا تَعارَضَ الدَّليلانِ تَعارضًا تامًّا، ولم يَكُنْ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، رقم (٢٦٩٩)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُ.

لأَحَدِهِما مُرجِّحٌ مِن قواعِدِ الشرعِ، فالأَوْلَى اتِّباعُ الأيسرِ، أمَّا خلافُ العُلَماءِ فإذا تَعارَضَتْ أقوالُهم ولم يَكُنْ لأَحَدِها مُرجِّحٌ فخُذْ بالأيْسَرِ.

* 0

١١٥١ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْكِمْ: «إِنَّ اللهَ يَبْغَضُ الْفَاحِشَ الْبَذِيءَ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْهِ: «يَبْغَضُ» البغضاءُ ضدُّ المَحبَّةِ، وهي أرقُّ منَ الكَراهةِ، وقولُهُ: «إِنَّ اللهَ يَبْغَضُ» يعني أَنَّهُ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى موصوفٌ بهذا البُغْضِ الذي يَتَرَتَّبُ عليه المجازاةُ والعُقوبةُ.

قولُهُ ﷺ: «الْفَاحِشَ» الفُحْشُ يَكُونُ بالقولِ وبالفعلِ، فقد يَكُونُ الإنسانُ فاحشًا بفعلِهِ، فإذا أَدَّبَ أَوْجَعَ، وإذا مَشى على شَيْءٍ أَفْسَدَهُ، كرَجُلٍ مشى في زرعِ النَّاسِ، فجَعَلَ يَبْطِشُ به، ويَرْكُلُ الأرْضَ والزَّهْرَ برِجْلِهِ حتى يُفْسِدَهُ، أمَّا الفاحشُ باللِّسانِ فظاهرٌ؛ إذ يَكُونُ الإنْسانُ في أقوالِهِ فاحشًا جَهورًا غَليظًا، ولا شكَّ أنَّ الفُحْشَ بالقولِ خُلُقٌ ذميمٌ أي بَذيءٌ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- إثباتُ البُغضِ للهِ عَرَّفَجَلَّ؛ لقولِهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ يَبْغَضُ»، ومِن أُدِلَّتِهِ في الكتابِ: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللهِ ﴾ [الصف:٣]؛ لأنَّ المقتَ هنا تمييزٌ له تَفْسيرانِ، إمَّا أَنَّهُ

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب البر والصلة، باب ما جاء في حسن الخلق، رقم (٢٠٠٢).

مُنْقَلِبٌ عن الفاعلِ، أو المفعولِ به، والمقتُ أشدُّ البُغْضِ، ومذهبُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ والسَّلفِ الصَّالحِ إثباتُ أنَّ الله يَبغضُ، كما يُثبتونَ أنَّ الله يُحِبُّ، وذَهَبَ أهلُ التَّعطيلِ منَ المُعْتَزِلةِ والجَهْمِيَّةِ والأشاعرةِ ونَحْوِهم إلى أنَّ الله لا يوصفُ بذلك، ولا يقالُ: إنَّهُ مُبغِضٌ، وفسَّروا البغضاءَ بلازِمها وهي العُقوبةُ، وقالوا: معنى يَبْغَضُ: يُعاقِبُ، والجوابُ عليه:

أُولًا: أنَّهم جَنَوْا على النصِّ مِن وجْهَينِ:

الوجهُ الأوَّلُ: إخْراجُهُ عن ظاهِرِهِ، بإثباتِ معنَّى له لم يَدُلَّ عليه إلا بطريقِ اللَّزومِ.

الوجهُ الثَّاني: مِن حيثُ التَّحريفُ، وهو صرفُ للفظِ مِن معناهُ ببدلِهِ.

ثانيًا: يقالُ لهم: هَبْ أَنَّ معنى البغضاءِ العُقوبةُ؛ فإنَّ العُقوبةَ لا تَأْتي إلا عن بُغْضٍ؛ إذْ لا يُمْكِنُ أَنْ يُعاقِبَ مَن كَانَ مَحْبُوبًا أَبدًا، وهل يقالُ لشخصٍ أمسَكَ رجلًا وجَعَلَ يَضْرِبُهُ ضربًا شديدًا، وذاك يَصيحُ: اتَّقِ اللهِ، فيقولُ الضاربُ: واللهِ أَنا أُحِبُّكَ. فهل يقولُ المُضروبُ: إذا كَانَ هذا مُقْتضى المَحبَّةِ عندك فاضْرِبْني؟!

فلا يُمْكِنُ أَنْ يعاقِبَ اللهُ إلا عن بُغضٍ، أو كُرْهِ لِما كانَ سببًا في هذا العقابِ، في جبُ أَنْ لا نُعارِضَ اللهَ، فهم لـو فَرُّوا منه فإنَّهم لا يَسْلمونَ مِن طَعْنِ الحقِّ في ظُهورِهِم.

٢- الحَذَرُ منَ الفُحْشِ؛ وأنَّ الإِنْسانَ إذا تَكَلَّمَ فيجبُ أنْ يَكُونَ رقيقًا لَيِّنًا،
 طاهرَ القلب، طاهرَ اللَّفظِ.

٣- تَحْرِيمُ البذاءةِ والحَذَرُ منها؛ وأنَّهُ لا يجوزُ للإنْسانِ أنْ يَكونَ بَذيئًا، بل يَكونُ
 لَطيفًا حَنونًا رَقيقًا مَأْلُوفًا عند النَّاس، يَأْلُفُهم ويَأْلُفُونَهُ.

١٥١٢ – وَلَهُ (١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ رَفَعَهُ: «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ، وَلَا الْفَاحِشِ، وَلَا الْبَذِيءِ» وَحَسَّنَهُ، وَصَحَّحَهُ الحَاكِمُ (٢)، وَرَجَّحَ الدَّارَ قُطْنِيُّ وَقُفَهُ (٣). اللَّارَ قُطْنِيُّ وَقُفَهُ (٣).

الشَّرحُ

قولُهُ: «رَفَعَهُ» أي: رَفَعَهُ إلى النَّبِيِّ عَلَيْ والحديثُ إمَّا مرفوعٌ وإمَّا موقوفٌ وإمَّا مقطوعٌ، فالحديثُ المرفوعُ: هو ما أُضيفَ إلى النَّبِيِّ عَلَيْهِ، والموقوفُ: هو ما أُضيفَ إلى الصحابيِّ، ولم يَثْبُتْ له حُكْمُ الرَّفعِ، والمَقطوعُ: هو ما أُضيفَ إلى التَّابعيِّ فمَنْ بعدَهُ، وهو غيرُ المُنْقطع، فالمُنْقَطِعُ مِن أوصافِ السَّندِ، والمقطوعُ مِن أوصافِ المتنِ، والمقطعُ يَلْزَمُهُ ذلك فقد يكونُ والمُنْقَطِعُ يَلْزَمُ منه الضَّعفُ لانقطاعِ السَّندِ، والمقطوعُ لا يَلْزَمُهُ ذلك فقد يكونُ صحيحًا بالنسبةِ إلى مَنْ أُضيفَ إليه، والمهمُّ أنَّ قولَهُ: «رَفَعَهُ» يعني إلى النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليْهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ.

فلهاذا لم يَقُلِ الرَّاوي: مِن حديثِ ابنِ مسعودٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ قَالَ، وقالَ بدلا مِن ذلك: «رَفَعَهُ»؟

⁽١)أي الترمذي.

⁽٢) أخرجه أحمد (١/ ٤٠٥)، والترمذي: كتاب البر والصلة، باب ما جاء في اللعنة، رقم (١٩٧٧)، وقال: حسن غريب، والحاكم في المستدرك (١/ ١٢)، وصححه على شرط الشيخين.

⁽٣) علل الدارقطني (٥/ ٩٢).

والجَوابُ: أنَّ الرَّاويَ -واللهُ أعلمُ- صارَ عنده تَرَدُّدُ: هل قالَ ابنُ مَسْعودٍ هذا الحَديثَ مُضافًا إلى الرَّسولِ ﷺ بهذا اللفظِ، (قال رَسُولُ اللهِ) أم أنَّهُ قاله بغيرِ هذا اللفظِ؟ لكنَّ الرَّاويَ فَهِمَ أَنَّهُ مَرْفوعٌ.

قولُهُ عَلَيْ اللَّهُ اللَّهُ مِنُ بِالطَّعَانِ هي جملةٌ سَلْبيَّةٌ؛ لأنَّها مبدوءةٌ بـ (ليس)، و «المُؤمِنُ بِالطَّعَانِ» صيغة مُبالغةٍ مِن: (طَعَنَ يَطْعَنُ، و «الطَّعَانِ» صيغة مُبالغةٍ مِن: (طَعَنَ يَطْعَنُ، فهو طاعنٌ)، والمُرادُ بالطَّعَانِ: الذي يَطْعَنُ في النَّاسِ، أي: يَعيبُهُم، إمَّا بأنسابِهم وإمَّا بأعْالِهم.

قولُهُ عَلَيْكِ اللَّعَانِ أي: كثيرِ اللَّعنِ، كُلَّما مرَّ بشخصٍ يقولُ: «لَعَنَكَ اللهُ ا أعْطني قَلَمًا لَعَنَكَ اللهُ ، أعْطني كِتابًا لَعَنَكَ اللهُ »، ويَتَبَرَّمُ على النَّاسِ، (الله يَلْعَنُكَ، لماذا فَعَلْتَ كذا، ولم تَفْعَلْ كذا؟)، وهذا يوجدُ في بعضِ النَّاسِ، فيكونُ اللَّعْنُ على لسانِهِ أَسْهَلَ منَ الذِّكرِ في الصَّلواتِ، فتَجِدُهُ دائمَ اللَّعْنِ.

وقد سَبَقَ أَنَّ اللهَ تَعالَى يَبْغَضُ الفاحشَ البذيءَ، فالمُّؤْمِنُ ليس بالبذيءِ.

قولُهُ: «وَرَجَّحَ الدَّارَقُطْنِيُّ وَقْفَهُ» أي أنَّهُ مِن قولِ عبدِ اللهِ بنِ مَسْعودٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ وإذا كانَ مِن قولِ عبدِ اللهِ بن مَسْعودٍ لم يَكُنْ حُجَّةً، لكنْ يُعْرَضُ على النُّصوصِ مِن حيثُ صحَّةُ معناهُ:

فَلْنَعْرِضْ «الطَّعَّانِ»: فإنَّهُ لا يقعُ مِن مُؤمِنِ كاملِ الإيهانِ، فالمُؤْمِنُ لا يَطْعَنُ فِي النَّسِبِ ولا فِي الْخُلُقِ ولا فِي الخُلُقِ، فالمُؤْمِنُ مَنْ سَلِمَ النَّسبِ ولا فِي الْخُلُقِ، فالمُؤْمِنُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلمونَ مِن لسانِهِ ويدِهِ.

ولْنَعْرِضِ «اللَّعَّانِ»: فإنَّ الْمُؤْمِنَ ليس لعَّانًا، قد يقعُ في اللَّعْنِ مرَّةً أو مرَّتينِ، لكنَّهُ ليس لَعَّانًا.

ولْنَعْرِضِ «الْفَاحِشِ»: فالمُؤْمِنُ أيضًا ليس بفاحِشٍ، كلامُهُ نورٌ هَيِّنْ يسيرٌ. كذلك «البَذِيءِ» المُؤْمِنُ ليس ببذيءٍ، فالمُؤْمِنُ يتحمَّلُ ما أُوذِي، ولا يُؤْذِي، فصارَ معنى الحكديثِ صَحيحًا بشهادةِ الأدِلَّةِ له، أمَّا كونُهُ مَوْقوفًا أو مَرْفوعًا، فهذا لا يضرُّ ما دامَ المَعْنى صَحيحًا.

١٥١٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضَالِلَهُ عَنَهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْكِمْ: «لَا تَسُبُّوا الأَمْوَاتَ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ(١).

الشَّرحُ

الخطابُ في قولِهِ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا» يعودُ إلى كُلِّ الأُمَّةِ، الصَّحابةِ ومَنْ بَعْدَهم، و الأَمْوَاتَ»: جمعُ ميِّتٍ، ولم يُقَيِّدُهُ النبيُّ ﷺ لا بمؤمنٍ ولا بكافِرٍ، وقولُهُ: «فَإنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا» أي: وصَلوا وانْتَهَوْا إلى ما قدَّموا منَ العملِ، وصدَقَ رسولُ اللهِ ﷺ أَفْضَوْا إلى العملِ؛ لأنَّ الإنسانَ ينقطعُ عملُهُ بموتِهِ، إذا ماتَ إنسانُ انقطع عَملُهُ أَفْضَوْا إلى العملِ؛ لأنَّ الإنسانَ ينقطعُ عملُهُ بموتِهِ، إذا ماتَ إنسانُ انقطع عَملُهُ إلا مِيَّا استثناهُ الرَّسولُ عَيَنهَ الصَّدَةُ وَالسَّلَامُ وهو: صدقةٌ جاريةٌ، والعلمُ الذي يُنتَفَعُ به، والوالدُ الصَّالحُ الذي يَدْعو له (٢)، أفضَى الرَّجُلُ إلى ما قدَّمَ، فيجدُ ما قدَّمَهُ مِن والوالدُ الصَّالحُ الذي يَدْعو له (٢)، أفضَى الرَّجُلُ إلى ما قدَّمَ، فيجدُ ما قدَّمَهُ مِن حينِ يموتُ، بل قبلَ أنْ يَمُوتَ يُبشَّرُ إمَّا بالخيرِ، جَعَلَنا اللهُ وإيَّاكُم منهم، وإمَّا بالشرِّ، أعاذَنا اللهُ وإيَّاكُم مِن ذلك.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما ينهي من سب الأموات، رقم (١٣٩٣).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِّ اللهُ عَنهُ.

إِذَنْ: هم أَفْضَوْا إلى ما قدَّموا منَ الأعْمالِ، وحينئذِ لا حاجة لسَبِّهم، والمُرادُ بذلك السَّبُ المُتَعَلِّقُ بأعْيانِهم لا بأقْوالهم، أمَّا أقْوالُهم فلا بُدَّ أَنْ نُبَيِّنَ الخطأ منَ الصَّوابِ، ولو كانَ قولَ ميِّتٍ قد ماتَ، لكنَّ المَقْصودَ عَمَلُهُ، بأنْ نقولَ لرَجُلٍ ميِّتٍ: هذا الرَّجُلُ الذي مات كثيرُ الفُسوقِ، كثيرُ الذُّنوبِ، كثيرُ السَّرقةِ، كثيرُ شُرْبِ الخمرِ، لا نقولُ ذلك؛ لأَنَّهُ أَفْضى إلى ما قدَّمَ، وليس هناك فائدةٌ منَ القدحِ فيه، أمَّا إذا كانَ قد قالَ قولًا وحَكَمَ حُكمًا شاعَ في الأُمَّةِ فلا بُدَّ أَنْ نُبَيِّنَ بُطْلانَ قولِهِ؛ ولهذا كانَ العُلَمَاءُ يرُدُّونَ على مَنْ أَخْطأَ في العقيدةِ أو في الفقهِ، وإنْ كانوا أمْواتًا.

وفي بعضِ الرِّواياتِ لهذا الحديثِ: «فَتُؤْذُوا الأَحْيَاءَ»(١)، يعنى: إذا سَبَبْتُمُ المَيِّتَ الْمَيْتَ الْمَيْتَ الْمَيْتِ أَيْ الْمُرينِ: آذَيْتُمُ الحَيَّ، أي: أهلَهُ وأقاربَهُ، فيكونُ تعليلُ هذا الحُكْمِ في أمْرينِ:

الأُوَّلُ: أَنَّهُ لا فائدةَ مِن ذمِّهِ وسبِّهِ؛ لأَنَّهُ أَفْضي إلى عَمَلِهِ.

الثَّاني: المضرَّةُ، وهي إيذاءُ الأحياءِ كأقارِبِهِ ونَحْوِهم، وقد يَكونُ أقارِبُهُ مِن عبادِ اللهِ الصَّالحينَ فيَتَأَذَّوْنَ بذلك.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- النّهيُ عن سبّ الأمواتِ، والمُرادُ سبُّ أعْمالِهم الخاصَّةِ بهم، مثلُ أنْ يَقولَ: فُلانٌ قليلُ الصَّلاةِ، بعدَما ماتَ، فُلانٌ يرتادُ بيوتَ الدَّعارةِ، فُلانٌ يَشْرَبُ الخمرَ؛ إذْ لا فَلدةَ، لكنْ إذا كانَ قد قالَ قولا خَطأً فالواجِبُ بيانُهُ، لا سيّما إذا كانَ ممَّنْ يُعْتَبَرُ بقولِهِ، وينتشرُ بين النّاسِ، فإنّ الواجِبَ بيانُهُ، حتى لا يَغْتَرَّ به أحدٌ.

⁽١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٥٢)، والترمذي: كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الشتم، رقم (١٩٨٢)، من حديث المغيرة بن شعبة رَضَوَالِلَّهُ عَنْهُ.

٢- مراعاة خواطِرِ النَّاسِ فيها يَتَأَذَّوْنَ به؛ وإنْ كانَ ليس فيه على وجهِ المُباشرةِ،
 بناءً على الرِّوايةِ الأُخْرى: «فتُؤْذُوا الأَحْيَاءَ».

٣- أَنَّهُ لا يَنْبغي للإنسانِ أَنْ يقولَ ما لا فائدةَ منه؛ كما قالَ النَّبيُّ عَلَيْهِ: «مَنْ كَانَ يُولِيَ مِنْ النَّبيُّ عَلَيْهُ لا فائدةَ مِن سبِّ الأَمْواتِ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ »(١)؛ لأَنَّهُ لا فائدةَ مِن سبِّ الأَمْواتِ فيما يَتَعَلَّقُ بالأُمورِ الشخصيَّةِ.

لو قال قائلٌ: أيجوزُ لي أنْ أَسُبَّ رئيسًا مِن رُؤساءِ الكُفْرِ قد ماتَ كأبي لهبٍ؟ فالجوابُ: لا، الحديثُ يدلُّ على أنَّهُ لا يَسُبُّهُ باعتبارِ عَمَلِهِ الشخصيِّ، أمَّا باعتبارِ إيذائِهِ للنبيِّ عَيَالِهُ فهذا نعم، يقالُ: هذا الرَّجُلُ كانَ يُؤْذِي الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ لا يَسْبَهُ فَكلَّم النَّبِهِ عَيرُهُ عن أذيَّةِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ وكذلك يقالُ في كُلِّ كافرٍ سبَّهُ، فكلَّم للنَّبِهِ عَيرُهُ عن أذيَّةِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلامُ وكذلك يقالُ في كُلِّ كافرٍ سبَّهُ، فكلَّم كانَ السبُّ بسببِ شخصيٍّ فإنَّهُ يُنهى عنه، أمَّا ما كانَ يعودُ إلى المصلحةِ العامَّةِ كالنَّيلِ مِن أقوالِهِ أو مِن أفعالِهِ التي قد يُقْتَدى به فيها، فلا بأسَ؛ لأنَّ السبَّ هنا يَنْصَبُّ على القولِ أو الفعل، لا على الميِّتِ.

فإنْ قالَ قائلٌ: ما هو الأولى فيها يخصُّ الدَّعُوةَ إِلَى اللهِ سُبحانَهُ، والتَّحْذيرَ مُمَّنْ أَخْطأً في المَنْهج، وله أتباعٌ كثيرونَ، فهل يَذْكُرُ اسمَهُ وإنْ كانَ هذا يُؤْذي الأحياء، ويَجْعَلُهم يَنْفِرونَ منَ المَنْهجِ الصَّحيحِ بسببِ التعرُّضِ لهذا الشَّخصِ الذي يُحِبُّونَهُ ويَرَوْنَهُ عَظيمًا؟

قُلْنا: المَقْصودُ هو التَّحْذيرُ منَ المناهِجِ المُنْحَرِفةِ التي تثيرُ النَّاسَ على وُلاةِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، رقم (٢٠١٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف، رقم (٤٧)، من حديث أبي هريرة رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

أُمورِهِم، وعلى عُلمائِهِم، وما أَشْبَهَ ذلك، وبهذا يُعْرَفُ أَنَّ نهجَ النَّبِيِّ يَّكِلِيَّهُ كَانَ عَدْلًا، فالإسْلامُ يَهْتَمُّ بالمناهِجِ لا الأَشْخاصِ المُعَيَّنينَ؛ ولهذا قَالَ مؤمنُ آلِ فِرْعونَ: ﴿ النَّشْخاصِ المُعَيَّنينَ؛ ولهذا قَالَ مؤمنُ آلِ فِرْعونَ: ﴿ النَّهُ تَعُولَ رَبِّ اللَّهُ ﴾ [غافر: ٢٨]، وهو يعرفُ مُوسى، لكنَّهُ كَانَ يَخْشى أَنْ يَقُولَ رَبِّ اللَّهُ مُتَعَصِّبُ لشخصِ مُوسى.

ونَذْكُرُ مَا ذَكَرَ التاريخُ عن أبي بكرٍ رَضَالِلَهُ عَنهُ حين ثارَ المشركونَ بالنبيِّ عَلَيْهُ عند الكعبةِ وهو يطوف، فأمْسَكَهُم أبو بكرٍ رَضَالِلَهُ عَنهُ يَرُدُّهم، وقالَ: «أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا الكعبةِ وهو يطوف، فأمْسَكَهُم أبو بكرٍ رَضَالِلَهُ عَنهُ يَرُدُّهم، وقالَ: «أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا عَلَى أَنْ يقولَ رَبِّيَ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَريبًا على أَنْ يقولَ رَبِّيَ اللهُ اللهُ

فالذي يَنْبغي للإنسانِ ألَّا يَتعرَّضَ للمنهجِ الخاطئِ، ويقولَ: هذا خطأُ، وإنَّ فُلانًا وفُلانًا ليس بشيءٍ، إلا إذا كانَ يَخْشَى أنْ يَغْتَرَّ النَّاسُ بأقوالِهِ، ولا يُفَرِّقونَ بين المنهجِ وبين الرَّأيِ الصَّحيحِ، فحينئذِ لا بَأْسَ؛ لأَنَّهُ يوجَدُ بعضُ العُلَماءِ الذين ألَّفُوا كُتُبًا قديبًا يوجدُ في كُتُبِهِم كلماتُ طَيِّبةٌ نافعةٌ مُوجِّهةٌ، ويوجدُ في كُتُبِهم كلماتُ ضَلالٍ على وجهِ بَيِّنٍ كالشَّمْسِ، ويُوجَدُ في كُتُبِهم ما يحتملُ هذا وهذا، فإذا ذُكِرَ ضَلالٍ على وجهِ بَيِّنٍ كالشَّمْسِ، ويُوجَدُ في كُتُبِهم ما يحتملُ هذا وهذا، فإذا ذُكِرَ أَمثالُ هؤلاءِ لاغتَرَّ النَّاسُ بها يقولونَ عمَّا يَشْتَبِهُ، فلا أرى في ذلك بَأْسًا.

لكنْ مع ذلك، فإنَّ الأفضلَ عدمُ الذِّكْرِ؛ لأنَّ مِنَ النَّاسِ مَن إذا ذَكَرْتَ لهم شخصًا بعينِهِ ربَّما يَتعصَّبونَ له، فإنْ قُلتَ: المَنْهجُ فقط بَعُدَتِ الشُّبْهةُ، لكنَّ الذي

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذًا خليلًا..»، رقم (٣٦٧٨).

يُخْشى منه أيضًا أنَّ هذا الرَّجُلَ إذا لم تُعَيِّنْهُ قد يقولُ قَولًا فاسدًا، ولا يَعْرِفُ النَّاسُ أَنَّهُ فاسدٌ أو فاسِقٌ؛ لأنَّهُ ليس كُلُّ أحدٍ يُدْرِكُ ما يقولُهُ المُتكلِّمونَ، ويَعْرِفُ معناهُ، لكنْ أنا أُرَجِّحُ دائمًا عدَمَ التعرُّضِ للشَّخْصِ بعَيْنِهِ، إلا إذا دَعَتِ الحاجةُ أو الضَّرورةُ لذلكَ.

١٥١٤ - وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ قَتَّاتٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(۱).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْهِ: «قَتَّاتٌ»: النَّمامُ، وقولُهُ عَلَيْهِ: «لَا يَدْخُلُ الجَنَّة» أي: الدُّخولَ المُطْلَقَ الذي لم يُسْبَقْ بعذابٍ، وذلك أنَّ دُخولَ الجنَّةِ نوعانِ: دُخولُ بلا حِسابٍ وعِقابٍ، كما في الحديثِ الثَّابتِ عنِ النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ: «إِنَّ مِنْ أُمَّتِي سَبْعِينَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ كما في الحَديثِ الثَّابتِ عنِ النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: «إِنَّ مِنْ أُمَّتِي سَبْعِينَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الجَنَّة بِلا حِسَابٍ وكَلا عَذَابٍ» (١)، ودخولُ مُقيَّدٌ يَسْبِقُهُ حِسابٌ وعَذَابٌ، والمُرادُ في الجَنَّة بِلا حِسَابٍ وكَلا عَذَابٍ» (١)، ودخولُ مُقيَّدٌ يَسْبِقُهُ حِسابٌ وقولُهُ: «قَتَّاتٌ» أي: هذا الحَديثِ هو الدُّخولُ المُطْلَقُ، أي: الذي لم يُسْبَقْ بعذابٍ، وقولُهُ: «قَتَّاتٌ» أي: نامٌ.

فها هي النَّميمةُ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ما يكره من النميمة، رقم (٦٠٥٦)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان غلظ تحريم النميمة، رقم (١٠٥).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره، رقم (٥٧٠٥)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب رقم (٢٢٠)، من حديث ابن عباس رَضَّالِيَّهُ عَنْهَا.

النّميمةُ مَأْخوذةٌ مِن (نمّ) الحديث، فهي فَعِيلةٌ، بمعنى مَفْعولةٍ، أي: مَنْمومةٌ، ومعنى (نَمَّ الحديثَ) أي: عَزاهُ إلى قائلِهِ، والمُرادُ بذلك النَّمُّ الذي يُقْصَدُ به التّفريقُ بين النّاسِ، وإلقاءُ العَداوةِ بينهم، مثلًا: يقولُ: فُلانٌ قالَ فيك كذا، فنقولُ أيضًا: النيّامُ مَنْ يَنْقُلُ كلامَ النّاسِ بعْضِهم لبعضٍ على جهةِ الإفسادِ بينهم والتّحْريشِ والتّباغُضِ، ووجْهُ ذلك أنَّ النّميمةَ سَببٌ لإيقاعِ العداوةِ والبَغْضاءِ بين المُسْلِمينَ، وهذا ممّا يَنْهَى عنه الإسلامُ أشَدَّ النّهي، حتى أنَّهُ حرَّمَ المُعاملاتِ التي تُؤدِّي إلى ذلك غالبًا، مثلُ الغِشِّ والخِداعِ والظُّلْمِ والبيع على بيع المُسْلم، والشِّراءِ على شِرائِهِ، وما أشْبَهَ ذلك. والغالبُ أنَّ النَّامَم يَكُونُ كاذبًا، يَنْقُلُ الحَديثَ على غيرِ وجْهِهِ؛ ولهذا قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَلَا تُطِعَ كُلَ عَلَافٍ مَهِينٍ (اللهُ مَنَاذِ مَشَاءَ بِنَعِيمِ اللهُ القالم: ١٠- والغال.

والإنسانُ الذي يَنُمُّ إليك كلامَ الغيرِ سوف يَنُمُّ عنْكَ كلامَكَ إلى الغيرِ؛ ولذلكَ يجبُ الحَذَرُ منَ النَّمَام.

وقوْلُنا في التَّعريفِ: «على سَبيلِ الإفسادِ» يَخْرُجُ به مَنْ نمَّ الحديثَ على وجهِ النَّصيحةِ، فإنَّ ذلك ليس داخلًا في النَّهْيِ، وليس داخلًا في هذا الوَعيدِ، ومثالُ ذلك أنْ تَرى شَخْصًا قد اغترَّ بشخصٍ واصْطَحَبَهُ وصارَ يُفْضي إليه أسرارَهُ، وهذا الشخصُ يُفْشي أسرارَ صاحِبِهِ ويَنْشُرُها بين النَّاسِ، ويَتَكَلَّمُ فيه، فهنا لا نقولُ: هذه الشخصُ يُفْشي أسرارَ صاحِبِهِ ويَنْشُرُها بين النَّاسِ، ويَتَكَلَّمُ فيه، فهنا لا نقولُ: هذه نميمةٌ، بل يجبُ أنْ تُبلِّغَ هذا المُغْتَرَّ بها يَفْعَلُهُ به صاحبُهُ، وهذا مِن بابِ النَّصيحةِ، وليس مِن بابِ النَّميمةِ، حتى لو أفضى إلى التَّفْريقِ بينها، فإنَّهُ لا بَأْسَ به؛ لكونِهِ وليس مِن بابِ النَّميمةِ، حتى لو أفضى إلى التَّفْريقِ بينها، فإنَّهُ لا بَأْسَ به؛ لكونِهِ

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - أنَّ هذه الشَّريعة مَبْنِيَّةُ على كلِّ ما يَكونُ فيه التَّالُفُ بين المُسْلِمينَ؛ وجْهُ الدَّلالةِ أنَّ النَّبِيِّ عَلِيْكِةٍ تَوَعَّدَ بهذا الوَعيدِ الشديدِ على مَنْ نَمَّ، والنَّميمةُ سَببُ للتَّفريقِ وإلقاءِ العَداوةِ.

٢- أنَّ النَّميمةَ مِن كَبائِرِ النُّنوبِ؛ وجْهُهُ أنَّ فيها هذا الوَعيدَ الشَّديدَ، وكُلُّ ذنبِ جاءَ فيه وَعيدٌ في الآخِرةِ أو حَدُّ في الدُّنيا فإنَّهُ مِن كَبائِرِ الذُّنوبِ، بل إنَّ الكَبيرةَ حدُّها أوسعُ مِن هذا، وهو: أنَّ كُلَّ مَعْصيةٍ رُتِّبَ عليها عِقابٌ خاصٌ فهي مِن كَبائِرِ الذُّنوبِ، أمَّا المعاصي التي ليس فيها إلا: لا تَفْعَلْ كذا، اجْتَنبوا كذا، حرَّمَ اللهُ عليكم كذا، بدونِ ذِكْرِ عُقوبةٍ خاصَّةٍ فإنَّها منَ الصَّغائِرِ.

فإنْ قالَ قائلٌ: أرأيتَ لو أنَّ شخصًا سألَكَ، وقالَ: هل قالَ فيَّ فلانُّ كذا، فهل يَلْزَمُكَ أَنْ ثُخْبِرَهُ إذا كانَ قد قالَ فيه قَولًا يُؤَدِّي إلى التَّنافُرِ؟

قُلْنا: لا يَلْزَمُكَ، ووجْهُ ذلك أَنَّك مَنْهِيٌّ عن النَّميمةِ، وأنَّ سُؤالَهُ إِيَّاكَ خَطأً، فليس له أنْ يَسْأَلَكَ: ماذا قالَ فِيَّ فُلانٌ؟ لها رُويَ عن النَّبِيِّ -عليه أفضلُ الصَّلاةِ والسَّلامِ- مِن حديثِ عبدِ اللهِ بْنِ مَسْعود رَضَيَلِيَهُ عَنْهُ أَنَّهُ قالَ: «لَا يُحَدِّثُنِي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ شَيْئًا، فَإِنِي أُحِبُّ أَنْ أَخْرُجَ إِلَيْكُمْ وَأَنَا سَلِيمُ الصَّدْرِ» (١)، فكيف يَبْحثُ هذا الرَّجُلُ ويقولُ: هل قالَ فُلانٌ فِيَّ كذا؟ إِذَنْ: لا يَلْزَمُكَ، إلا إذا كانَ في كِتْمانِكَ ضَررٌ على هذا السَّائِلِ، فهنا يَتعيَّنُ البَيانُ، كها لو كانَ هذا الرَّجُلُ أسرَّ إليك بأنَّهُ سوف على هذا السَّائِلِ، فهنا يَتعيَّنُ البَيانُ، كها لو كانَ هذا الرَّجُلُ أسرَّ إليك بأنَّهُ سوف

⁽۱) أخرجه أحمد (۱/ ٣٩٥)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في رفع الحديث من المجلس، رقم (٤٨٦٠)، والترمذي: كتاب المناقب، باب فضل أزواج النبي ﷺ، رقم (٣٨٩٦).

يُؤْذي صاحِبَهُ، أو يَقْتُلُهُ، أو يَتَّهِمُهُ بشيءٍ يَقْدَحُهُ في عِرْضِهِ، فحينئذِ لا بُدَّ منَ البيانِ.

····

١٥١٥ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضَالِتَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْةِ: «مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ،
 كَفَّ اللهُ عَنْهُ عَذَابَهُ» أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الأَوْسَطِ^(۱).

١٥١٦ - وَلَهُ شَاهِدٌ: مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا(٢).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ» أي: منعَهُ، والمُرادُ: مَنَعَ ما يَتَرَتَّبُ على الغضبِ؛ وذلك لأنَّ الغَضَبَ غريزةٌ في الإنسانِ، كلَّ إنسانٍ يَغْضَبُ، لكنْ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَمنُّ اللهُ عليه، فيَمْلِكُ نفسَهُ عند الغَضَبِ -وقد سَبَقَ أنَّ النَّبِيَ ﷺ سمَّى هذا شَديدًا (٢) - ومِنَ النَّاسِ مَنْ يَنْسابُ وراءَ غَضبِهِ فيَحْصُلُ له بذلك شرُّ كثيرٌ.

فَمَنْ كُفَّ غَضَبَهُ كُفَّ اللهُ عنه عذابَهُ، والْمُرادُ: مَنْ كُفَّ غَضَبَهُ امْتِثَالًا لأمرِ النَّبِيِّ فَي قولِهِ: «لَا تَغْضَبْ» (١) أمَّا مَنْ كُفَّ غَضبَهُ تَرْويضًا لنفسِهِ على حُسْنِ

⁽١) أخرجه أبو يعلى في المسند رقم (٤٣٣٨)، والطبراني في المعجم الأوسط رقم (١٣٢٠)، والبيهقي في الشعب رقم (٧٩٥٨).

⁽٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في الصمت رقم (٢١).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الحذر من الغضب، رقم (٦١١٤)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل من يملك نفسه عند الغضب، رقم (٢٦٠٩)، من حديث أبي هريرة رَضِّاَلِلَهُ عَنْهُ.

⁽٤) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الحذر من الغضب، رقم (٦١١٦)، من حديث أبي هريرة رَضِّيَاللَّهُ عَنْدُ.

الخُلُقِ وضَبْطِ النَّفسِ، فهذا قد لا يُثابُ هذا الثَّوابَ؛ لأنَّ كفَّ الغضبِ: إمَّا أنْ يَكُونَ رجُلٌ يريدُ أنْ يُمرِّنَ نفسَهُ على التَّحَمُّلِ والخيرِ وعدمِ الغضبِ، فهذا لا شكَّ أنَّهُ عَمَلُ خيرٍ، وإمَّا أرادَ أنْ يَكُفَّ غَضبَهُ امْتثالًا لقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا شَكَّ أَنَّهُ عَمَلُ خيرٍ، وإمَّا أرادَ أنْ يَكُفَّ غَضبَهُ امْتثالًا لقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «لَا تَغْضَبْ» فهذا هو الذي له هذا الوعدُ الذي وعَدَهُ النَّبِيُ ﷺ وأَخْبَرَنا عنه.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - الحثُّ على كفِّ الغضب؛ فإنِ انسابَ الإنسانُ مع غضبِهِ، فهل يَنْفُذُ قولُهُ أو فِعْلُهُ؟ نقولُ: أمَّا الفعلُ فيَنْفُذُ، فلو غَضِبَ على إنسانٍ وضَرَبَهُ حتى كَسَرَ عُضْوًا من أعضائِهِ مثلًا فإنَّهُ يَضْمَنُهُ، ولو غَضِبَ فأتْلَفَ مالًا لغيرِهِ فإنَّهُ يَضْمَنُهُ.

أمَّا القولُ: فإذا كانَ الغضبُ شَديدًا لا يَمْلِكُ الإنْسانُ نفسَهُ فيه، فإنَّهُ لا يُؤاخَذُ به، ويكونُ قولُهُ هذا كعدمِهِ، وعليه فلو أنَّ الإنْسانَ غَضِبَ على زَوْجِتِهِ غَضبًا شَديدًا فطلَّقَها فإنَّها لا تَطْلُقُ.

وقد قَسَّمَ العُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ الغَضَبَ إلى ثلاثةِ أقْسامٍ: الغايةُ والبدايةُ والوَسَطُ. أمَّا البِدايةُ: فبالاتِّفاقِ أنَّ قولَ الغاضِبِ نافذٌ، وأنَّ الغضبَ لا يَمْنَعُ نُفوذَ وله.

وأمَّا الغايةُ: فإنَّهُ لا يَنْفُذُ قولُهُ بالاتَّفاقِ، وغايةُ الغضبِ: ألا يَحُسَّ الإنْسانُ بنفسِهِ ولا يَدْري أهو ذَكَرَ اللهَ تَعالَى أم سَبَّهُ؟ بنفسِهِ ولا يَدْري أهو ذَكَرَ اللهَ تَعالَى أم سَبَّهُ؟ فهذا حُحْمُهُ أَنَّهُ لا يُؤاخَذُ بقولِهِ إطْلاقًا؛ لأنَّ هذا يُشْبِهُ حالَ السُّحْرِ، وحالَ الجُنونِ.

وأمَّا النَّالثُ وهو الوَسَطُ: فهذا مَحَلُّ نزاع بين أهْلِ العِلْمِ، فمنهم مَن ألْغى قولَهُ، ومنهم من اعْتَبَرَهُ، والظَّاهرُ إلْغاؤُهُ، وأنَّ الإنسانَ إذا غَضِبَ غَضبًا لا يَمْلِكُ نفسَهُ، لكنَّ يُدري أَنَّهُ في الأرْضِ، ويَدْري أَنَّهُ يتكلَّمُ، لكنْ كأنَّ شيئًا عَقَرَهُ حتى قالَ، فهذا لا عِبْرة بقولِهِ.

٢ - وصفُ اللهِ تَعالَى بالكَفّ؛ لقولِهِ ﷺ: «كَفَّ اللهُ عَنْهُ»، وهذه الصِّفةُ مِن صفاتِ الأَفْعالِ، وصفاتُ الأَفْعالِ لا حَصْرَ لها؛ لأنَّ أَفْعالَ اللهِ لا تَنْتهي، فلك أَنْ تَصِفَ اللهَ تَعالَى بكُلِّ ما يُمْكِنُ أَنْ يقعَ منه جَلَّوَعَلا.

فمثلًا تقول: الله مُدَبِّر، مُتكلِّم، باطش، وما أشْبَه ذلك من الأفعالِ التي يُمْكِنُ أَنْ يَتَّصِفَ الله به فهذا لا يجوزُ، فلا يُمْكِنُ أَنْ يَتَّصِفَ الله به فهذا لا يجوزُ، فلا يُمْكِنُ أَنْ يَتَّصِفَ الله به فهذا لا يجوزُ، فلا يُمْكِنُ أَنْ يَتَّصِفَ الله تَقولَ: إِنَّ الله يَخونُ؛ لأَنَّ الله تَعالَى مُنزَّهُ عنِ الخيانةِ، لكنْ كُلُّ ما يُمْكِنُ أَنْ يَتَّصِفَ الله به مِن أَفْعالِهِ فإنَّه يجوزُ أَنْ تَصِفَهُ به، وإنْ لم يَرِدْ نصُّهُ في القُرْآنِ والسُّنَةِ.

فمثلًا: لو قالَ قائلٌ: هل الله تَعالَى يَكُفُّ؟

فالجوابُ: نعم؛ لأنَّهُ يمنعُ، والكفُّ منعٌ، وعلى هذا فقِسْ، لكنَّ الضَّابطَ في هذا النوعِ أَنْ يَكُونَ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَّصِفَ اللهُ به، أمَّا ما لا يُمْكِنُ فهذا لا يجوزُ، فلا يُوصَفُ اللهُ بها لا يُمْكِنُ عَقلًا، أو ما لا يُمْكِنُ شَرْعًا كالظُّلْمِ، فإنَّه يُمْكِنُ أَنْ تَقولَ: إنَّ اللهَ لا يَظْلِمُ مع أَنَّهُ قادرٌ على ذلك، لكنّهُ حرَّمَهُ على نفسِهِ تَبَارَكَوَتَعَالَ.

قالَ: «وَلَهُ شَاهِدٌ» اعْلَمْ أَنَّ الأحاديثَ الضَّعيفةَ تحتاجُ إلى تقويةٍ، والتَّقُويةُ إمَّا أَنْ تكونَ للمَّنْ وَإِمَّا أَنْ تكونَ للسَّندِ، فإنْ كانت للمَتْنِ سُمِّيتْ شاهدًا، بمعنى: أَنْ يَأْتِيَ هذا الحَديثُ أو هذا المتنُ مِن طريقٍ آخَرَ، يُقَوِّي الطَّريقَ الأوَّلَ فهذا يُسَمَّى شاهدًا.

وإمّا أنْ تكونَ في السَّندِ فهذا يُسمَّى مُتابعةً، بمعنى أنَّ راويًا ضَعيفًا يَرْوي عن هذا الشَّخصِ، ثمَّ وجَدْنا آخَرَ ضَعيفًا يَرْوي عن هذا الشَّخصِ، أيضًا نُسمِّي هذا مُتابعًا، ونُسمِّي المُوافقة مُتابعةً، ثم إنْ كانت مِنْ أوَّلِ السَّندِ فهي مُتابعةٌ تامَّةٌ، بمعنى أنَّ هذا روى عَنْ شيخِهِ الضَّعيفِ مُباشرة، ثم ساقَ السَّندَ، فنُسمِّي هذه مُتابعةً تامَّةً؛ لأَنَّهُ تابَعَ الضعيفَ في كُلِّ الإسنادِ، وإنْ كانَ فيمَنْ فَوْقَ شيخِهِ فهي مُتابعةٌ قاصرةٌ، لكنْ على كُلِّ حالٍ نحنُ لا نحتاجُ في قُوَّةِ الحَديثِ أو تَصْحيحِهِ إلى شاهِدٍ أو مُتابعٍ لكنْ على كُلِّ حالٍ نحنُ لا نحتاجُ في قُوَّةِ الحَديثِ أو تَصْحيحِهِ إلى شاهِدٍ أو مُتابعٍ الا عند الضَّعفِ.

١٥١٧ - وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ خِبُّ، وَلَا بَخِيلٌ، وَلَا سَيِّئُ المَلكَةِ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَفَرَّقَهُ حَدِيثَيْنِ، وَفِي الْجَنَّةَ خِبُّ، وَلَا بَخِيلٌ، وَلَا سَيِّئُ المَلكَةِ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَفَرَّقَهُ حَدِيثَيْنِ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفُ (۱).

الشَّرحُ

أبو بكرٍ: هو عبدُ اللهِ بنُ عُثْمانَ بنِ أبي قُحافةَ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ وسُمِّيَ صِدِّيقًا لأَنَّهُ صدَّقَ النَّبيَ عَلَيْهِ بدونِ أيِّ تَرَدُّدٍ، من حينِ ما دعاهُ إلى الحقِّ، لم يَكُنْ في قلبِهِ أيُّ تَرَدُّدٍ (١)، صَدَّقَ وآمَنَ وتابَ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽١) أخرجه أحمد (١/٧)، والترمذي: كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الإحسان إلى الخدم، رقم (١٩٤٦)، وباب ما جاء في البخيل، رقم (١٩٦٣).

⁽٢) انظر: سيرة ابن هشام (١/ ٢٥٢)، والمجالسة للدينوري رقم (١٠٧٧)، ودلائل النبوة للبيهقي (٢/ ١٦٤).

وقيل: إنّه سُمِّي الصِّدِيقَ؛ لأنّه صدَّقَ النبيَّ حين تحدَّثَ يَلِيَّةٍ عنِ المِعْراجِ والإسراءِ، فإنَّ النبيَّ عَلَيْةٍ صَبيحةَ المِعْراجِ صارَ يُحَدِّثُ النَّاسَ، واجْتَمَعَتْ قُريشُ إليه، وقالوا: سُبْحانَ اللهِ! كيف يَزْعُمُ مُحَمَّدٌ أَنَّهُ وصلَ إلى بيتِ المَقْدِسِ في ليلةٍ واحدةٍ ورَجَعَ، مع أَنَّهُ لا يُقْطَعُ إلا في شَهْرِينِ؟! هذا كَذِبٌ. ثم زِدْ على ذلك أَنَّهُ ادَّعى أَنَّهُ وصَلَ إلى السَّمواتِ السَّبع! وصاروا يُكذِّبونَهُ، وصارَتْ هذه فُرْصةً لهم، وصارتْ فِتْنَةٌ، فبلغَ ذلك أبا بكرِ الصِّدِّيقَ رَضَالِيَهُ عَنهُ فَقالَ: "إِنْ كَانَ قالَهُ فقَدْ صَدَقَ» (١)، فسُمِّي الصِّدِيقَ مِن ذلك اليوم.

ولكنَّ المَعْنى الأُوَّلَ أَبلغُ، أي: أَنَّهُ ما مِن إنْسانٍ دعاهُ الرَّسولُ إلا صارَ في قلبِهِ شَيْءٌ، إلا أبا بكرِ رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ.

وإذا كانَ أبو بكرٍ أفْضلَ هذه الأُمَّةِ، وكانت هذه الأُمَّةُ أفضلَ الأُمَمِ، صارَ أفضلَ السَّمِ، صارَ أفضلَ الصِّدِيقينَ على أفضلَ الصِّدِيقينَ على السَّاعةِ، فهو رَضَالِللَهُ عَنْهُ أفضلُ الصِّدِيقينَ على الإطْلاقِ.

قُولُهُ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ» سَبَقَ بيانُهُ عند قُولِهِ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَّاتٌ».

وقولُهُ ﷺ: ﴿خِبُّ أَي: خدَّاعٌ، فالحَدَّاعُ لا يَدْخُلُ الجَنَّة، وقولُهُ: ﴿وَلَا بَخِيلٌ ﴾ أي: مانعٌ ما يجبُ بَذْلُهُ مِن مالٍ أو جاهٍ أو عِلْمٍ أو عَمَلٍ، كها سَبَقَ، ﴿وَلَا سَبِّئُ المَلَكَةِ » أي: سَيِّئُ المُلكَةِ ، والمُرادُ: لا يَدْخُلُ دُخولًا مُطْلقًا، فهو وعيدٌ.

⁽۱) انظر: سيرة ابن هشام (۱/ ۳۹۹)، والمستدرك للحاكم (۲/ ۲۲)، ودلائل النبوة للبيهقي (۲/ ۳۲۰–۳۲۱).

وقولُهُ: «خِبُّ» قُلْنا: الخبُّ هو الخدَّاعُ؛ ولهذا قالَ عُمَرُ رَضَالِلَهُ عَنهُ: لستُ بخِبً ولا يَخْدَعُني الخِبُّ(١)، يعني: أنا لستُ خَدَّاعًا، ولكنْ عندي حَزْمٌ وكياسةٌ وفِطْنةٌ، لا يَخْدَعُني الخِبُّ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- تَحْرِيمُ الجِداعِ؛ بل دليلٌ على أنَّهُ مِن كَبائِرِ الذُّنوبِ، فهل الجِداعُ كُلُّهُ مَذْمومٌ يستحقُّ هذا الوَعيدَ؟ الجوابُ: لا، فالجداعُ في مَوْضِعِ الائتمانِ هو الذي عليه الوَعيدُ، أي: أَنْ يَأْتَمِنَكَ على سرِّ أفضاهُ إليك، ثم تُصْبِحُ أي: أَنْ يَأْتَمِنَكَ الإِنْسانُ فتَخْدَعَهُ، مثلُ أَنْ يَأْتَمِنَكَ على سرِّ أفضاهُ إليك، ثم تُصْبِحُ تَنْشُرُهُ بين النَّاسِ، أو يُعامِلكَ فيخْدَعَكَ في المُعامَلةِ، مثلًا يقولُ: إنَّ السِّلعةَ بُذِلَ فيها كذا وكذا، وهو كاذبٌ، أو يقولُ: إنَّ السِّلعةَ طَيِّبةُ الأوْصافِ، وما أشبهَ ذلك، وهو كاذبٌ، أو يقولُ: إنَّ السِّلعةَ طَيِّبةُ الأوْصافِ، وما أشبهَ ذلك، وهو كاذبٌ،

أمَّا الخداعُ في مَوْضِعِهِ فهو مَحْمودٌ وقُوَّةٌ، ويُمْدَحُ الإنسانُ عليه، واسْتَوِعْ إلى قولِ اللهِ تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَفِقِينَ يُحَكِيعُونَ ٱللّهَ وَهُو خَدِعُهُمْ ﴾ [النساء:١٤٢]، و (الحَرْبُ خُدْعةٌ) (١) فالجِداعُ في موطنِهِ محمودٌ، ودليلٌ على أنَّ المُخادِعَ كانَ أعظمَ من مُخادَعِه، فَدُعَةُ أَرَادَ أَنْ يُبارِزَهُ رَجُلٌ يُسمَّى عَمْرَو ذَكُرُوا أَنَّ أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ عليَّ بنَ أبي طالِبٍ رَضَالِيَهُ عَنْهُ أَرادَ أَنْ يُبارِزَهُ رَجُلٌ يُسمَّى عَمْرَو ابنَ وُدِّ، والمُبارِزةُ مَشْهُورةٌ عند القتالِ، يعني: إذا الْتقى الصَّفَّانِ، صفَّ المُؤْمِنِينَ وصفُّ المُؤْمِنِينَ مِنَ الآخِوِ أَنْ يَعْلَبُ كُلُّ مِنَ الصَّفَّينِ مِنَ الآخِوِ أَنْ يَعْلَبُ كُلُّ مِنَ الصَّفَّينِ مِنَ الآخِو أَنْ يَعْنَى مِنَ الآخِوِ أَنْ يَعْنَى مِنَ الآخِوِ أَنْ يَعْنَى مَنَ الآخِوِ أَنْ يَعْنَى مِنَ الآخِوِ أَنْ يَعْنَى مِنَ الآخِو أَنْ يَعْنَى مِنَ الآخِوِ أَنْ يَعْنَى مِنَ الآخِوِ أَنْ يَعْنَى مِنَ الآخِوِ أَنْ يَعْنَى مِنَ الآخِو أَنْ يَعْنَالُهُ مُنْ الصَّفَّينِ مِنَ الآخِو أَنْ يَعْنَى مِنَ الْمُقَارِ، قد تُطْلَبُ المُبارِزةُ أَحْيَانًا، فيَطْلُبُ كلُّ مِنَ الصَّفَّينِ مِنَ الآخِو أَنْ يَعْنَى مِنَ الآخِو أَنْ يَعْنَالُ مَنَ الصَّفَّينِ مِنَ الآخِو أَنْ يَعْنَالُ مَنَ الصَّفَي مِنْ الْمَالِونَ أُولِي اللْمَارِقُ أَعْنِيلُ مِنْ الْعَلَامُ وَالْمُ الْمُنْ يُعْرَفِقُونَ مِنْ السَّعُونَ مِنَ الْمُورَةُ وَلَامُ الْمُنْ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْعَنْ الْمُعْتَقِيلُ مِنْ الْمُعْرَاقُ مِنْ الْمُعْرِقِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ الْمُؤْمُ وَالْمُورُ وَالْمُؤْمِنِ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ الْمُقُونُ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ مُولِعُونَ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنُ مِنَ الْمُؤْمِنِ مُنْ الْمُؤْمِنُ مِنْ الْمُؤْمِنِ مِنْ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنُ مُوالِمُ مُولِعُونَ الْمُؤْمِنُ مُولُونُ الْمُؤْمِنِهُ مُؤْمِنُ مُولِعُونُ اللْمُؤْمِنُ مُولِعُونُ اللْمُؤْمِنُ مُوالْمُؤْمِنِ الْمُؤْمُ مِنْ الْمُؤْمُ الْمُؤُمُ وَالْمُؤُمُ الْمُولُ مُؤْمِنُونُ مُولِقُونُ مُولِولِهُ مُوالِمُولِمُوا أَنْمُ الْم

⁽١) انظر: أدب الدنيا والدين للماوردي (ص: ٢٥)، ومجموع الفتاوي (١٠/ ٣٠٢).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الحرب خدعة، رقم (٣٠٢٩)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب جواز الخداع في الحرب، رقم (١٧٤٠)، من حديث أبي هريرة رَضَِّ اللَّهُ عَنْهُ.

وفيه فائدةٌ، وهي: أنَّهُ إذا قُتِلَ أحدُ الرَّجُلينِ صارَ في ذلك كسرٌ لقلوبِ صَحْبِهِ، وتقويةٌ لقُلوبِ الآخرينَ، فطلَبَ المُبارزةَ عَمرُو بنُ وُدِّ، وكان رَجلًا شُجاعًا، فخرَجَ إليه عليُّ بنُ أبي طالبِ رَضَيَلِيَّهُ عَنهُ فلمَّا أقبلَ عَمْرٌو صَرَخَ عليُّ قائلًا: ما خَرَجْتُ لأُبارِزَ رَجُلينِ! وذلك قولٌ ذكيُّ، فالْتَفَتَ عَمْرُو بنُ وُدٍّ ظنَّا منه أنَّهُ قد تَبِعَهُ أحدٌ، ولمَّا الْتَفَتَ قضى عليه عليٌّ بضَرْبِهِ حتى أبانَ رأسَهُ عن جِسْمِهِ، فهذا خداعٌ لكنَّهُ ولمَّ النَّهُ في محلِّهِ.

فهذا الرَّجُلُ الذي خَرَجَ، خَرَجَ ليَقْتُلَ عَليًّا، لكنَّ عَليًّا قتلَهُ بهذه الخديعةِ، فالحَديعةُ في مَوْضِعها صفةٌ مَحْمودةٌ، لكنَّها في موضعِ الائتهانِ مَذْمومةٌ، وفيها هذا الوَعيدُ.

وقولُهُ ﷺ: «وَلَا بَخِيلٌ» هذا أيضًا فيه الوَعيدُ، وسَبَقَ لنا بيانُ البُخْلِ، وأنَّ البُخْلِ، وأنَّ البُخْلِ كُلَّهُ مَذْمُومٌ، لا ينقسمُ.

وقولُهُ ﷺ: «سَيِّعُ المَلَكَةِ» كذلك سَيِّعُ المُعامَلةِ لا يَدْخُلُ الجنَّة، ولكنَّ هذا أيضًا ليسَ على إطْلاقِهِ؛ لأنَّ سوءَ المُعامَلةِ جائزٌ إذا قابَلَ به مَنْ أساءَ إليه؛ والدَّليلُ قولُهُ عَالَى اللهُ عَلَيْكُمُ اللهُ وَالدَّليلُ قولُهُ عَالَى اللهُ عَلَيْكُمُ اللهِ وَالدَّليلُ قولُهُ عَالَى اللهُ عَلَيْكُمُ اللهِ وَالدَّليلُ قولُهُ عَالَى اللهَ اعْتَدَى عَلَيْكُمُ اللهِ وَالدَّليلُ قولُهُ عَالَى اللهُ عَلَيْكُمُ اللهُ وَالنَّلُ اللهُ وَاللهُ اللهُ عَلَيْكُمُ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ عَلَيْكُمُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُمُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُمُ اللهُ الل

١٥١٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضَالِلَهُ عَنَاهُمَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «مَنْ تَسَمَّعَ حَدِيثَ قَوْمٍ، وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، صُبَّ فِي أُذْنَيْهِ الْآنُكُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» يَعْنِي: الرَّصَاصَ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ(۱).

الشَّرحُ

هذا وعيدٌ شديدٌ -والعياذُ باللهِ - على مَن قامَ بهذا العملِ، «تَسَمَّعَ حديثَ قوم» أي: صارَ يُسارِقُهُمُ السمعَ، بمعنى: يَنْصِتُ وهم يَظُنُّونَ أَنَّهُ لا يَسْمعُ، لكنَّهُ يَتَصَيَّدُ ماذا يقولونَ.

والمُرادُ بالقومِ هم الذين يَتسارُّونَ فيها بينهم، أمَّا الذينَ يَجْهرونَ فهؤلاءِ لم يَحْتاطوا لأَنْفُسِهم؛ فلا حَرَجَ على مَنْ سَمِعَ كَلامَهُم، وهؤلاءِ الذين يَجْهرونَ لا يُقالُ: لا تَسْمَعْ كَلامَهُم الولئَ القومَ يُسِرُّونَ، لا يُقالُ: لا تَسْتَمِعْ، لكنَّ أولئكَ القومَ يُسِرُّونَ، فجعلَ ذلك يَتَنَصَّتُ عليهم مِن أجل أنْ يَأْخُذَ ما عندهم.

قولُهُ ﷺ: «وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ» جُملةٌ في موضعِ نَصبٍ على الحالِ، مِن «قومٍ»، يعني: والحالُ أنهم له كارهونَ، ولـولا الواوُ لقُلْنا: إنَّ الجُمْلةَ صفةٌ لقـومٍ؛ لأنَّها نَكِرةٌ.

قولُهُ ﷺ: «صُبُّ فِي أُذُنَيْهِ» هذه جوابُ «مَن»، والصابُّ هم مَنْ أَمَرَهُمُ اللهُ أَنْ يَصُبُّوا ذلك عليه، وقد قالَ الله سُبْحَانهُ وَتَعَالَى: ﴿خُذُوهُ فَأَعْتِلُوهُ إِلَى سَوَآءِ ٱلجَحِيمِ ﴿ اللهِ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى: ﴿خُذُوهُ فَأَعْتِلُوهُ إِلَى سَوَآءِ ٱلجَحِيمِ ﴿ اللهِ سُبُوا ذَلَكَ عليه، وقد قالَ الله سُبْحَانهُ وَتَعَالَى: ﴿خُذُوهُ فَأَعْتِلُوهُ إِلَى سَوَآءِ ٱلجَحِيمِ ﴾ أن الدخان:٤٧-٤٩]، فالصابُ هنا لم يُبيّن لكنْ حَسَبَ ما جاءَ في القُرْآنِ في تَعْذيبِ المُجْرِمِ أَنَّ الذي يَصُبُّ هم المَلائِكةُ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التعبير، باب من كذب في حلمه، رقم (٧٠٤٢).

قولُهُ عَلَيْهِ: «الْآنُكُ» يعني الرَّصاص، ولا يَكونُ صَبُّ الرَّصاصِ إلا إذا كانَ مُذابًا، وعليه فالمُرادُ: الرَّصاصُ المُذابُ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- تَحْريمُ التَّسَمُّعِ إلى قومٍ يَكْرهونَ أَنْ يَسْمَعَهُم أَحدُّ؛ سواءٌ تَصَنَّتَ عن طريقِ مُكَبِّرِ الصوتِ؛ لأَنَّهُ ظَهَرَتْ أشياءُ تُكَبِّرُ الصوت، فيسمعُ الصَّوت مِن بعيدٍ، أو مِن طريقِ البابِ، كأنْ يَجْلِسَ إلى البابِ يَسْتَمِعُ، أو يجلسَ قَريبًا منهم يَتظاهَرُ أَنَّهُ يَقْرَأُ، يَأْخُذُ مثلًا كِتابًا أو القُرْآنَ الكريمَ، ويُحَرِّكُ شَفَتيهِ على أَنَّهُ يَقْرَأُ، فإذا رَأَوْهُ يَقْرَأُ رَبَّا ينشغلونَ عنه ويَأْمنونَ له، فيَتَكلمونَ بِحُرِّيتِهم.

ومِن ذلك أيضًا: أنْ يَضَعَ مُسَجِّلًا، بل قد يَكُونُ أبلغَ؛ لأنَّ هناك مُسَجِّلاتٍ صَغيرةً على قدرِ عُلْبةِ الكبريتِ، يَضَعُها في أماكنِ جُلُوسِهِم المعتادِ، وهم لا يَعْلمونَ بهذا المُسَجِّلِ، وهناك أيضًا مُسَجِّلاتٌ غريبةٌ تَأْتَمِرُ بأَمْرِكَ إذا أَمَرْتَها، لها ذُبذباتٌ خاصَّةٌ إنْ تَكلَّمَ حوْلَها أحدٌ سَجَّلَتْ، وإنْ لم يَكُنْ كلامٌ لم تُسَجِّل، فيَجْعَلُ مثلَ هذا عندهم حتى يَسْتَرِقَ السَّمْعَ.

والمهمُّ أنَّ طُرُقَ التَّسمُّعِ كَثيرةٌ، والنَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَطْلَقَ، ولم يَقُلْ: مَنْ تَسمَّعَ بكذا، فيكونُ عامًّا بكُلِّ سَمْعِ.

٢- أنَّ التَّسمعَ بحديثِ قومٍ يَكْرهونَهُ مِن كَبائِرِ النُّنوبِ؛ وجه ذلك: الوَعيدُ الشديدُ، أنَّهُ يُصَبُّ في أُذُنيْهِ الآنُكُ يَومَ القِيامةِ، وهل يُسْتَثنى مِن ذلك شَيْءٌ؟ الشديدُ، أنَّهُ يُصَبُّ في أُذُنيْهِ الآنُكُ يَومَ القِيامةِ، وهل يُسْتَثنى مِن ذلك شَيْءٌ؟ الجواب: نعم، يُسْتَثنى منه التَّسَمُّعُ إلى العَدُوِّ، فإنَّ التَّسَمُّعَ إلى العَدُوِّ جائزٌ؛ ولهذا كانَ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- يُرْسِلُ الجواسيسَ (العيونَ) ترى ماذا

يصنعُ العَدُوَّا)، وماذا يريدُ، فيكونُ هذا الحديثُ ليس على عُمومِهِ، بل هو مَحْصوصٌ بها إذا تَسمَّعَ إلى العدوِّ، للتَّحرُّزِ مِن خِداعِهِ ومَكْرِهِ.

٣- أنَّهُ لو تَسمَّعَ إلى حديثِ قومٍ وهم يُسَرُّونَ بذلك فلا شَيْء عليه؛ لأنَّهُ زادَهُم سُرورًا، فلو فرَضْنا أنَّ قومًا يتناجَوْنَ بينهم في مسائلَ عِلْميَّةٍ دينيَّةٍ، وإنسانٌ يَتَسَمَّعُ لهم ليَسْتفيدَ، ثم يُخْبِرُهُم بعد ذلك أنَّهُ استفادَ منهم، فهذا لا بَأْسَ به.

٤- أنَّ الجَزاءَ مِن جِنْسِ العملِ؛ وجْهُهُ أَنَّهُ لِمَّا كانَ التسمُّعُ بالأُذُنِ كانَ العدابُ على الأُذُنِ، ولهذا نظائرُ، كما تَقَدَّمَ أنَّ النَّبيَّ ﷺ رأى أصحابَهُ لا يُسْبغونَ الوُضوءَ وأنَّهم أخَلُوا به في بعضِ الأعْضاءِ، فنادَى بأعْلى صوتِهِ: «وَيْلُ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّوضوءَ وأنَّهم أخلُوا به في بعضِ الأعْضاءِ، فنادَى بأعْلى صوتِهِ: «وَيْلُ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»(١)، فجعل العذابَ على الأعقابِ؛ لأنَّما هي التي حَصَلَ بها المخالفةُ، وكذلك قال: «مَا أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ فَفِي النَّارِ»(١)، فجعَلَ العُقوبةَ على ما كانت فيه المُخالفةُ فقط، وهنا العُقوبةُ على ما كانَ فيه المُخالفةُ أيضًا.

فإنْ قال قائلٌ: وهل يُقاسُ على التَّسمُّعِ النَّظَرُ؟

الظَّاهرُ: نعم، فلو أنَّ إنسانًا كانَ بعيدًا عن قومٍ وفي يدِهِ مِنْظارٌ فجَعَلَ يُوجِّهُهُ نَحْوَهم مِن أجلِ أنْ يَراهم وهم طَبعًا يَكْرهونَ أنْ يَراهُم أَحَدٌ؛ إذْ قد يَكونُ الإنسانُ

⁽١) كما في إرسال حذيفة رَضِّمَالِيَّهُ عَنْهُ يوم الخندق، أخرجه مسلم: كتاب الجهاد والسير، باب غزوة الأحزاب، رقم (١٧٨٨)، من حديث حذيفة رَضِّمَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب من رفع صوته بالعلم، رقم (٦٠)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما، رقم (٢٤١)، من حديث عبد الله بن عمرو رَضَّالَلُهُ عَنْهُا.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار، رقم (٥٧٨٧)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِلَهُعَنْهُ.

مع زَوْجَتِهِ، فلا يُحِبُّ أَنْ يَطَّلِعَ عليه أحدٌ، فهذا أيضًا مِثْلُهُ، لكنْ لا أَجْزِمُ أَنَّ عَيْنيهِ تُكحَّلُ بالرَّصاصِ يَومَ القِيامةِ؛ لأَنَّ العذابَ لا يُمْكِنُ القِياسُ فيه، أمَّا الحُكْمُ فنعم، لا شكَّ أَنَّ هذا مُحَرَّمٌ وأنَّهُ مِن كَبائِرِ الذُّنوبِ.

فإنْ قال قائلٌ: وهل مثلُ ذلك أنْ يَلْتَقِطَ صُورَتَهم وهم جلوسٌ؟

الجوابُ: نعم، وهذا أيضًا قد يَكُونُ مِن بابٍ أَوْلى؛ لأنَّ الصُّورةَ تُخْفَظُ وتُنشَرُ، فيكونُ البلاءُ والفِتْنةُ فيها أكبرُ وأعْظمُ، وعلى هذا: فلا يجوزُ لإنسانٍ أنْ يَلْتَقِطَ صورةَ أحدٍ إلا بإذْنِهِ، حتى لو كانَ يعرفُ أنَّ هذا الرَّجُلَ يقولُ بجوازِ الْتقاطِ الصُّورِ، فإنَّهُ لا يجوزُ أنْ يَلْتَقِطَ صورتَهُ إلا بإذنِهِ، لا سيَّا إذا كانَ يعْلَمُ أنَّهُ يَكْرَهُ أنْ تُلتَقطَ صُورتُهُ.

٥- كَمَالُ عَدَلِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ؛ وأَنَّهُ جَلَّوَعَلَا يُؤاخِذُ الْمُذْنِبَ أَو يُؤاخِذُ الْمُؤْمِنَ بَحَسَبِ ذَنِيهِ، وظاهرُ الحَديثِ أَنَّ مُجُرَّدَ التَّسَمُّعِ تحصلُ به هذه العُقوبةُ، وإنْ لم يَكْشِفْ سِرَّهُ، فإنْ أَفْشَى السِّرَّ كَانَ أعظمَ وأشدً.

فإنْ قيلَ: إنسانٌ تَسمَّعَ إلى قومٍ يَكْرهونَ أَنْ يَتَسَمَّعَ إليهم، وهو يستفيدُ مِن ذلك، ولا يَضُرُّهم، كاثنينِ يُراجعانِ دُروسَهُما مثلًا، هما يَتدارسانِ لكنْ يَكْرهانِ أَنْ يَسْمَعَهُما أحدٌ؛ لئلَّا يتفوَّقَ عليهما في الاختبارِ مثلًا، فهل يدخلُ ذلك في الحديثِ؟

قُلْنا: ظاهرُ الحديثِ أَنَّهُ يدخلُ فيه؛ لأَنَّهُ عامٌ؛ لأنَّها لا يُريدانِ أحدًا يَسْمَعُهُا، ولكنْ قد يقالُ: إنَّ المُرادَ بذلك إذا كانَ الحديثُ ممَّا يَكونُ خاصًا، وأمَّا إذا كانَ مَقْصُودُهم الحَسَدَ فإنَّ هؤلاءِ إرادَتُهم سَيِّتٌ، ولا حقَّ لهم فيها، ومِن ذلك أيضًا أو قريبٌ منه إذا كانوا على كراسيِّ الاختبارِ، وسمعَ شخصٌ زَميلينِ يُعْلِمُ أحدُهُما الآخرَ، فهل يَجِلُّ له أنْ يُنْصِتَ ليَأْخُذَ منها؟ والجَوابُ: أَنَّهُ لا يَجِلُّ، لكنْ لو أنَّ المُعَلِّمَ المَعَلِّمَ المَعْلَمَ المَعْلَمَ المَعْلَمَ المَعْلَمَ المَعْلَمَ المَعْلَمَ المَعْلَمَ اللهَ المَعْلَمَ المَعْلَمَ المَعْلَمَ المَعْلَمَ اللهَ المَعْلَمَ المَعْلَمَ المَعْلَمَ المَعْلَمَ اللهَعْلَمَ اللهَ المَعْلَمُ المَعْلَمَ المَعْلَمَ المَعْلَمَ المَعْلَمَ اللهَ الْمَعْلَمَ اللهَ المَعْلَمَ المَعْلَمَ اللهَ الْمَعْلَمَ اللهَ الْمَعْلَمَ اللهَ الْمُؤْمِنَ لَو أَنَّ المُعَلِّمَ المَعْلَمَ اللهُ الْمَعْلَمَ المَعْلَمَ المَعْلِي المَعْلَمَ المَعْلَمَ اللهُ الْمُؤْمِنَ المَعْلَمَ المَعْلَمَ المَعْلَمَ المَعْلَمَ اللهُ الْمُؤْمِنَ لَو أَنَّ المُعَلِّمُ اللهُ عَلَمْ المَعْلَمُ المَعْلَمَ المَعْلَمُ المَعْلَمَ اللهُ اللهُ اللهُ المُعْلَمَ المُعْلَمَ المَعْلَمَ المَعْلَمُ المَالَعْلَمَ المَعْلَمَ المُعْلَمَ المَعْلَمَ المَعْلَمَ المَعْلَمَ المَعْلَمَ المَعْلَمَ المَعْلَمُ المَعْلَمُ المَعْلَمَ المَعْلَمُ المَعْلَمَ المَعْلَمُ المَعْلَمُ المَعْلَمُ المُعْلَمُ المَعْلَمَ المَعْلَمُ المَعْلَمُ المَعْلَمُ المَعْلَمُ المُعْلَمُ المَعْلَمُ المَعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمَ المَعْلَمُ المَعْلَمُ المَعْلِمُ المَعْلَمُ المَعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المَعْلَمُ المُعْلَمُ المَعْلَمُ المَعْلَمُ المَعْلَمُ المَعْلَمُ المَعْلَمُ المُعْلَمُ المَعْلَمُ المَعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المَعْلَمُ المَعْلَمُ المَعْلَمُ المَعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المَعْلَمُ المَعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلِمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المَعْلَمُ المُعْلَمُ المَعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ ا

الْمُراقبَ عَلَم الطالبَ، وسَمِعَهُ طالبٌ آخَرُ فإنَّهُ يَحِلُّ له أَنْ يَأْخُذَ ذلك، فهذا رزقٌ ساقَهُ اللهُ إليه؛ لأنَّ المُراقبَ أخْبَرَ بصوتٍ مُرْتَفِعٍ، وهذا سَمِعَ، والحمدُ للهِ، بدونِ كُلْفةٍ.

١٥١٩ - وَعَنْ أَنْسٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «طُوبَى لَمِنْ شَغَلَهُ عَيْبُهُ اللّهِ عَيْبُهُ عَلَى اللّهُ عَيْبُهُ عَيْبُولُ عَيْبُولُ عَيْبُهُ عَيْبُهُ عَيْبُهُ عَيْبُهُ عَيْبُهُ عَيْبُهُ عَيْبُهُ عَيْبُهُ عَيْبُهُ عَيْبُولِ عَنْ عَيْبُهُ عَلَالًا عَلَالُهُ عَيْبُهُ عَيْبُولُ عَلَالًا عَلَابُ عَيْبُهُ عَلَالًا عَلَالًا عَنْ عَلَالًا عَيْبُولُولُ عَلَالًا عَلَالًا عَلَالًا عَلَالِهُ عَلَالًا عَلَالًا عَلَالِهُ عَيْبُهُ عَلَالًا عَلَالِهُ عَلَالًا عَلَالِهُ عَلَالِهُ عَلَالًا عَلَالِهُ عَلَالًا عَلَالِهُ عَلَالًا عَلَالِهُ عَلَالًا عَلَالِهُ عَلَالًا عَلَالًا عَلَالًا عَلَالِهُ عَلَالًا عَلَالًا عَلَالِهُ عَلَالًا عَلَالِهُ عَلَالِهُ عَلَالِهُ عَلَالًا عَلَالِكُ عَلَالِهُ عَلَالًا عَلَالِهُ عَلَالًا عَلَالِهُ عَلَالِهُ عَلَالِهُ عَلَالِهُ عَلَالِهُ عَلَالِهُ عَلَالًا عَلَالِهُ

الشَّرحُ

الْمُوَلِّف - رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجزاهُ اللهُ خيرًا - يُنقِّبُ عن الأحاديثِ مِن أَيِّ كتابٍ، فالبزَّارُ وَحِمَهُ ٱللهُ ليس مُسْندُهُ كمُسْندِ الأئمَّةِ المشهورينَ، لكنْ جاءَ بهذا الحديثِ: «طُوبَى لَمَنْ شَغَلَهُ عَيْبُهُ عَنْ عُيُوبِ النَّاسِ».

قولُهُ عَيَالِيَةٍ: «طُوبَى» قيلَ: إنَّهُ اسمٌ لشجرةٍ في الجنَّةِ، وقيلَ: إنَّهُ فُعْلَى منَ الطَّيِّبِ، أي: الخَصْلةُ الطُّوبَى، أي: الطَّيِّبةُ لَمِنْ فَعَلَ كذا وكذا، وهذا التقديرُ الأخيرُ أعمَّ منَ الأوّلِ، وهو أقربُ.

والمَعْنى: أنَّ مَن شَغَلَهُ عَيْبُهُ عن عُيوبِ النَّاسِ فهذا هو الذي نالَ الطَّيِّبَ، وهو معنَّى صحيحٌ، وهل أنت سالِمٌ منَ العيوبِ؟ الجوابُ: لا، والدَّليلُ قولُهُ عَيَّكِمُ: «كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ » (٢) فلا أَحَدَ يَسْلَمُ منَ العيوبِ،

⁽١) أخرجه البزار في المسند (١٢/ ٣٤٨، رقم ٦٢٣٧)، والبيهقي في الشعب رقم (١٠٠٧٩).

⁽٢) أخرجه أحمد (٣/ ١٩٨)، والترمذي: كتاب صفة القيامة، رقم (٢٤٩٩)، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب ذكر التوبة، رقم (٤٢٥١)، من حديث أنس رَضِّ لِللَّهُ عَنْهُ.

بل منِ ادَّعَى أَنَّهُ سَالِمٌ منَ العُيوبِ فهو مَعيبٌ بدَعُواهُ هذه، فهل منَ العقلِ والحِكْمةِ أَنْ تَشْتَغِلَ بعُيوبِ النَّاسِ، وتقولَ: ماذا قالَ فلانٌ؟ أو ما أَشْبَهَ ذلك، ممَّا نُهِيَ عنه، فقد «نَهَى عَنْ قِيلَ وَقَالَ»(۱)، أم الأَوْلى أَنْ تَشْتَغِلَ بعُيوبِ نَفْسِكَ؟

والجَوابُ: الثَّاني أَوْلى، اشْتَغِلْ بعُيوبِ نَفْسِكَ، وستَجِدُ عُيوبًا كثيرةً، فإنِ انْشَغَلْتَ بعيوبِ نَفْسِكَ، فهل تَشْتَغِلُ بها وتَيْأَسُ مِن رحمةِ اللهِ وتَسْتَحْسِرُ، أم تُحاولُ أَنْ تَرْجِعَ عنها، أم أنَّ المُرادَ بالاشتغالِ بعيوبِ النَّفسِ مُحاولةُ التَّخَلُّصِ مِنْهَا؟

والجَوابُ: الثّاني، يعني أنت إذا نَظَرْتَ إلى عُيوبِكَ فلا تَنْظُرْ إليها نظرَ إقرارٍ، أو نظرَ اسْتِيئاسٍ منَ الإصلاحِ؛ وانْظُرْ إليها نظرَ مُريدٍ للإصْلاحِ والتَّخلِّي عنها، وإذا نَظرَ الإنسانُ إلى عُيوبِهِ بهذا المنظارِ فسوف يُوفَّقُ، أمَّا أنْ يَنْظُرَ إليها ويَسْكُتَ فهذا غَلَطٌ، أو يَنْظُرَ إليها ويقول: الإصلاحُ غيرُ مُمْكِنٍ، وما أشْبَهَ ذلك منَ الكلِهاتِ التي فيها يأسٌ فهذا غَلَطٌ، بل حاوِلِ الإصلاحَ ما اسْتَطَعْتَ.

واعلمْ أَنَّك لنْ تستطيعَ أنْ تُصْلِحَ ما كانَ فاسدًا بِمُجَرَّدِ التَّفكيرِ، بل لا بُدَّ مِن عَمَلٍ ومُمارسةٍ، وكونُ الإنسانِ أيضًا يَصْمُدُ؛ لأنَّ بعضَ النَّاسِ إذا عَجَزَ في أوَّلِ مرَّةٍ قَالَ: لا أستطيعُ الإصْلاحَ، ثم يَسْتَيْئِسُ، ويَبْقى على عُيوبِهِ، ولا يُحاوِلُ أنْ يُصْلِحَ، وهذا منَ الغَلَطِ.

والعيوبُ هي كلُّ ما يُعابُ عليه الإنسانُ، من خِلْقةٍ أو خُلُقٍ أو عَمَلٍ، والإنسانُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب في الاستقراض، باب ما ينهى عن إضاعة المال، رقم (٢٤٠٨)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، رقم (١٢/٥٩٣)، من حديث المغيرة ابن شعبة رَضِّاً لِلَيْهَنَهُ.

لا يَخْلُو مِن عَيْبٍ في خِلْقَتِهِ، أو عيبٍ في خُلُقِهِ، أو عيبٍ في عَمَلِهِ، فاشْتَغِلْ بعُيوبِكَ عن عُيوبِ النَّاسِ، ودَعْ عُيوبَ النَّاسِ للنَّاسِ.

فإنْ قيلَ: بعضُ أَهْلِ العِلْمِ إذا ردَّ على صاحبِ البِدْعةِ، قيلَ له: اشْتَغِلْ بعُيوبِكَ واتْرُكْ عُيوبِكَ واتْرُكْ عُيوبِكَ النَّاسِ، فهل هذا صحيحٌ وممَّا يَشْمَلُهُ الحديثُ؟

قُلْنا: الرَّدُّ على الباطِلِ -سواءً بِدْعةً قوليَّةً أو عَقَديَّةً أو فِعْليَّةً -: هو الحَقُّ، وتَرْكُهُ هو العيبُ، وإذا قيلَ لَمَنْ يَرُدُّ ذلك: اشْتَغِلْ بعَيْبِكَ عَن عُيوبِ غيرِكَ، قُلْنا لهم: وهذا مِن عَيْبِي إنْ لم أَرُدَّ على الباطِلِ؛ لأنَّ الرَّدَّ على الباطِلِ واجبُ.

• ١٥٢ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضَالِلَهُ عَنْهَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «مَنْ تَعَاظَمَ فِي نَفْسِهِ، وَاخْتَالَ فِي مِشْيَتِهِ، لَقِي اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ» أَخْرَجَهُ الحَاكِمُ وَرِجَالُهُ ثِفَاتُ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «تَعَاظَمَ» أي: نزَّلَ نفسَهُ مَنْزلةَ العظيمِ، وهذا كِبْرٌ باطنٌ، و «اخْتَالَ في مِشْيَتِهِ» أي: مَشى مِشْيةَ المُخْتالِ المُفْتخرِ، وهذا كِبْرٌ ظاهرٌ، فقولُهُ: «تَعَاظَمَ» هذا الكِبْرياءُ في القلبِ، و «اخْتَالَ في مِشْيَتِهِ» هو الكِبْرياءُ في العملِ الظَّاهرِ.

قُولُهُ عَيَا إِنَّهُ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ اللَّهِ عَنْ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يَـومَ القِيامـةِ،

⁽١) أخرجه أحمد (٢/ ١١٨)، والبخاري في الأدب المفرد رقم (٥٤٩)، والحاكم في المستدرك (١/ ٦٠)، وقال : صحيح على شرط الشيخين.

واللهُ عَزَّوَجَلَّ غَضْبَانُ على هذا المُتعالي المُختالِ، وجملةُ «وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ» جُمْلةُ حالٍ مِن لفظِ الجلالةِ، فيقولُ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: إنَّ التَّعاظُمَ في النفسِ والاختيالَ في المِشْيةِ إذا اجْتَمَعا اسْتَحَقَّ فاعِلُهما هذا الوَعيدَ، وهو غَضَبُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

التَّعاظُمِ في النَّفسِ؛ ولْيُعْلَمْ أَنَّ الإنْسانَ كلَّما تَعاظَمَ في نفسِهِ ازْدادَ ضَعفًا عندَ اللهِ وعندَ النَّاسِ، وهذا منَ الجزاءِ الذي يَكونُ مِن جنسِ العملِ، وكلَّما ذَلَ الإنسانُ في نفسِهِ وتَواضَعَ ازْدادَ رِفْعةً، وبهذا جاءَ في الحَديثِ الصَّحيحِ: "وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدُ للهِ إلَّا رَفَعَهُ اللهُ "()، وجاءَ في الحَديثِ الصَّحيحِ أيضًا: «الكِبْرُ بَطَرُ الحَقِ وغَمْطُ النَّاس "().
 الحَقِّ وغَمْطُ النَّاس "().

إِذَنْ: فالواجِبُ أَنْ يَذِلَّ الإِنْسانُ فِي نفسِهِ، لكنْ هل يجوزُ أَنْ يُذِلَّ نفسَهُ أَمامَ النَّاسِ؟ الجوابُ: لا، إنَّما يَذِلُّ فِي نفسِهِ، ولكنْ لا يُذِلُّ نفسَهُ بمعنى: لا يَكونُ أَمامَ النَّاسِ ذليلًا فيتَعَرَّضُ لها لا يُمْكِنْهُ دَفْعُهُ، يعني مِن أسبابِ الذُّلِّ أَنْ يَتَعرَّضَ الإِنْسانُ النَّاسِ ذليلًا فيتَعَرَّضُ لها لا يُمْكِنْهُ دَفْعُهُ، يعني مِن أسبابِ الذُّلِّ أَنْ يَتَعرَّضَ الإِنْسانُ الشَيءِ لا يُمْكِنُهُ دَفْعُهُ، فليَكُنْ عَزيزًا يَبْتَعِدُ عن مَواطِنِ الذُّلِّ، أَمَّا أَنْ يَعْلُو فِي نفسِهِ للشيءِ لا يُمْكِنْهُ دَفْعُهُ، فليَكُنْ عَزيزًا يَبْتَعِدُ عن مَواطِنِ الذُّلِّ، أَمَّا أَنْ يَعْلُو فِي نفسِهِ فلا.

٢- تَحْريمُ الاختيالِ في المِشْيةِ؛ كأنْ يَمْشِيَ مَثلًا مُتَسَكِّعًا مرَّةً يَكُونُ على رِجْلٍ،
 ومرَّةً يَكُونُ على رِجْلٍ، وتجدُهُ ينظرُ في كَتِفَيْهِ، وفي عِطْفيهِ، وما أشْبَهَ ذلك، ففيهِ تَحْريمُ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب استحباب العفو والتواضع، رقم (٢٥٨٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ: «وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله».

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه، رقم (٩١)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِوَاللَّهُ عَنْهُ.

الاختيالِ في المِشْيةِ، والاختيالُ في المِشْيةِ واللِّباسِ والصَّوْتِ والهيئةِ كُلُّهُ حَرامٌ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُغْنَالِ فَخُورٍ ﴾ [لقان:١٨].

٣- إثباتُ لقاءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ وهو لكُلِّ أحدٍ؛ لقولِهِ تَعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلْإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِكَ كَدْحًا فَمُلَقِيهِ ﴾ [الانشقاق:٦]، ويقولُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَٱتَّقُوا ٱللهَ وَٱعْلَمُوا أَنَّكُم مُلَاقُوهُ ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

٤- إثباتُ الغضبِ اللهِ عَرَّوَجَلًا؛ لقولِهِ عَلَيْهِ: «وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ»، والغضبُ صفةٌ تَحْمِلُ الغاضبَ على الانتقامِ مِن خَصْمِهِ، فهي صفةُ قُوَّةٍ، وليست صِفةَ نَقْصٍ.

واعْلَمْ أَنَّ أَهِلَ السُّنَّةِ والجهاعةِ طَريقَتُهم في هذه الصَّفةِ وأمْثالِها أَنْ يُشْبِتُوها للهِ عَنَّوَجَلَ على وجْهِ الحقيقةِ دون مُماثَلةٍ، وأنَّ أهلَ التَّعطيلِ كالأشعريَّةِ والمُعْتَزِلةِ والجَهْميَّةِ يُنْكِرونها، لكنْ لا إنكارَ جَحْدٍ، بل إنكارَ تأويلٍ؛ لأنَّهُم لا يَجْحدونَ أَنَّ اللهَ يَغْضَبُ، فلو أنهم جَحدوا لكفروا، لكنَّهم يُشْبتونَ الغَضَبَ، إلا أنهم يُؤوِّلونَهُ، وحقيقة تُأُويلِهم أَنَّهُ تَحْريفٌ للكلِمِ عن مَواضِعِهِ، فيقولونَ: الغضبُ هو الانتقامُ أو إرادة الانتقام، وهذا تفسيرٌ عجيبٌ، فعندنا غَضبٌ وإرادةٌ وانتقامٌ، هم يُنكرونَ الأوَّلَ، ويقولونَ: لا يُوجَدُ غَضَبٌ، فيُفسِّرونَ غَضَبَ اللهِ إمَّا بالانْتقامِ وإمَّا بإرادةِ الانتقامِ؛ ذلك لأنَّ الانْتقامَ فِعْلُ بائنٌ منَ اللهِ، ينزلُ بالمُنْتَقَمِ منه، فصفةُ الغضبِ كصفةِ الخلقِ فلا يُنْكِرُونَهُ، أو إرادةُ الانْتقام؛ لأنَّهُم كانوا يُشْبتونَ الإرادةَ.

ونحنُ نقولُ لهم: أخْطَأْتُم، بل الإرادةُ والانْتقامُ مِن أثرِ الغضبِ، ودليلُ ذلك قولُهُ تَبَارُكَوَتَعَالَ: ﴿ فَلَمَّا ءَاسَفُونَا ٱنْكَمَّنَا مِنْهُمْ ﴾ [الزخرف:٥٥]، فجَعَلَ الانْتقامَ غيرَ الغضبِ، فالأسَفُ هنا لا يُمْكِنُ أَنْ يُرادَ به الحُزْنُ، بل هو الغَضَبُ؛ لأنَّ الأسفَ

يُطْلَقُ على الغضب، فيقال: «فلانٌ آسِفٌ» أي: غاضبٌ.

إِذَنْ: فالقولُ الحقُّ أَنَّ اللهَ موصوفٌ بالغَضَبِ، قالوا: لا يُمْكِنُ أَنْ يُوصَفَ عَنَّوَجَلَّ بالغضبِ؛ لأَنَّ الغَضَبَ غليانُ دمِ القلبِ لإرادةِ الانتقامِ، وجَوابُنا على هذا أَنْ نقولَ: هذا الغضبُ هو غَضَبِ المَخْلوقِ، أمَّا الخالقُ فغَضَبُهُ وَصْفٌ يليقُ بجلالِهِ وعَظَمَتِهِ، لا نعلمُ كَيْفِيَّتَهُ.

···· @ ···

١٥٢١ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضَّالِكُ عَنْهُا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْكِمْ: «الْعَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطان» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنُ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «الْعَجَلَةُ» أي: الإقدامُ على الشيءِ مِن غيرِ تَفْكيرٍ ولا تأمَّلٍ، وسواءً كانتْ عَجلةً في الاعتقادِ أو في القولِ أو في الفعلِ، فكُلُّ إنسانٍ يُقْدِمُ على الشيءِ بدون تروِّ فهو عَجُولُ، والعجيبُ أنَّ العجلة مِن طبيعةِ الإنْسانِ، ووُصِفَ بها الإنْسانُ في قولِهِ تَعالى: ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَنُ مِنْ عَجَلِ ﴾ [الانبياء:٣٧]، كأنَّهُ مُكوَّنٌ منَ العَجَلِ، كها في قولِهِ: ﴿ خُلَقَ كُم مِن طِينِ ﴾ أي مُكوَّنٌ منَ الطِّينِ، ثم العَجَلةُ هي وَصْفُهُ، ﴿ وَكَانَ ٱلإِنسَنُ عَجُولُا ﴾ [الإسراء:١١]، فإذا اجتمع الأصلُ والوصفُ والشَّيْطانُ -كها في الحديثِ: «منَ الشَّيْطانِ » صارتِ المَسْألةُ تحتاجُ إلى مُدافعةٍ قويَّةٍ، وأنَّ الإنسانَ لا يَتَعَجَّلُ بدونِ العجلة التي هي المُبادرةُ بالإقدامِ بدونِ تفكيرٍ ولا تَروِّ، وكم مِن إنْسانِ تَعَجَّلُ بدونِ تفكيرِ ولا تَروِّ، وكم مِن إنْسانِ تَعَجَّلُ بدونِ تفكيرِ ولا تَروِّ، وكم مِن إنْسانِ تَعَجَّلُ بدونِ تفكيرِ ولا تَروِّ، ولا تَروِّ فندِمَ وفي العَجَلةِ وفي العَجَلةِ تفكيرِ ولا تَروِّ فندِمَ وفي العَجَلة وفي العَجَلة وفي العَجَلة وفي العَجَلة وفي التَّانِّي السَّلامةُ وفي العَجَلة وفي العَجَلة وفي العَجَلة وفي العَجَلة وفي العَجَلة وفي العَبَلة وفي العَبْ وفي العَجَلة التي هي المُبادرة ولهذا فمنَ الأمثالِ المَضْروبةِ: «في التَّانِّي السَّلامةُ وفي العَجَلة وفي العَجَلة وفي العَجَلة وفي العَجَلة وفي العَبَ وفي العَبَاثِ المُنْ المُنْ السَّلامةُ وفي العَبَاثِ العَبْ الْمَالِ العَبْ الْعَافِي السَّلامةُ وفي العَبْ الْمَالِ المُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْعَلْمُ الْمِنْ الْمُنْ الْمَالِ الْمُنْ الْمَنْ الْمُنْ الْ

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب البر والصلة، باب ما جاء في التأني والعجلة، رقم (٢٠١٢).

النَّدامةُ»، ويقولُ الشاعرُ(١):

قَدْ يُكُونُ مَعَ الْمُستَعْجِلِ الزَّلَلُ وَقَدْ يَكُونُ مَعَ الْمُستَعْجِلِ الزَّلَلُ وَكَانَ المَّانِّي وَكَانَ الرَّأْيُ لَوْ عَجِلُوا وَرُبَّا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهِمُ مَعَ التَّأَنِّي وَكَانَ الرَّأْيُ لَوْ عَجِلُوا

إِذَنْ: قد تكونُ العجلةُ مَحْمودةً، وقد تكونُ مَذْمومةً، فهي إذا كانت في مَوْضِعها كانتُ منَ الْمسابقةِ إلى الخيرِ، وإذا كانتْ في غيرِ مَوْضِعِها فهي المَذْمومةُ، وهي التي تكونُ منَ الشَّيْطانِ.

مِن فُوائِدِ هذا الْحَدِيثِ إذا صحَّ عنِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: أَنَّهُ دليل على أَنَّهُ يَنْ لَا يَتَعَجَّلَ؛ وما أكثرَ المُسْتَعْجلينَ الذين إذا قصَصْتَ عليه الحَديثَ قالَ: كذا وكذا، وردَّ عليك الجوابَ قبلَ أَنْ تَسْتَكْمِلَ، وهذا غَلَطٌ، بل إنَّ ابنَ عُمَر رَضَ اللَّهُ عَلَيْ يُحَدِّثُ بحديثٍ مع صاحبٍ له، وفي أثناءِ الحَديثِ قالَ: ما مَعْنى كذا وكذا؟ فقالَ له ابنُ عُمَرَ: إنَّك لَضَخْمٌ، يعني: كبيرُ الجسم، ولا نقولُ: إنَّ كبيرَ الجسمِ في العادةِ يَكونُ عَجِلًا، قالَ: ما قَصَصْتُ عليك الجسم، ولا نقولُ: إنَّ كبيرَ الجسمِ في العادةِ يَكونُ عَجِلًا، قالَ: ما قَصَصْتُ عليك الخسم، ولا نقولُ: إنَّ كبيرَ الجسمِ في العادةِ يَكونُ عَجِلًا، قالَ: ما قَصَصْتُ عليك المُشروبةِ إذا تَعَجَّلُ ، وهذا يقعُ كثيرًا، أنَّ بعضَ النَّاسِ يَتَعَجَّلُ، وعندنا منَ الأمثالِ المَصْروبةِ إذا تَعَجَّلَ قيلَ له: كم بَقِيتَ في بَطْنِ أُمِّكَ؟ الغالبُ أنَّهُ بقيَ تِسْعةَ أَشْهُرٍ، فيقالُ له: فانْتَظِرْنِ يَ تسعَ دَقائقَ أو أقلَّ.

⁽١) هو عمير بن شييم القطامي، والبيت في ديوانه (ص:٢٥). وانظر: الإعجاز والإيجاز للثعالبي (ص:١٤٢)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٧/ ٢٢٤).

 ⁽۲) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة من
 آخر الليل، رقم (۷٤٩/ ۱۵۷).

١٥٢٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الشَّوْمُ: سُوءُ الخُلُقِ» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ (١).

الشَّرحُ

هنا لا بُدَّ أَنْ نَعْرِفَ إعرابَ الجُملةِ، «الشَّوُّمُ» الظَّاهرُ لِي أَنَّ الشُّوْمَ خبرٌ مُقَدَّمٌ؛ لأَنَّ المعنى: سوءُ الخُلُقِ منَ الشُّوْم، وليس المعنى: الشُّوْمُ مِن سُوءِ الخُلُقِ، هذا هو الظاهرُ، لكنْ لو قالَ قائلُ: إنَّ «الشُّوْمُ» مُبْتدأٌ، و «سُوءُ» الخبرُ، فله وجُهٌ.

وعلى كُلِّ حالٍ: فإنَّ الشُّوْمَ يعني كونَ الإنسانِ مَشْؤُومًا، هو الذي يكونُ سَيِّعَ الْخُلُقِ، فسوءُ الْخُلُقِ مِن الشُّوْمِ، وكم مِن إنسانٍ حَصَلَ له منَ النَّكباتِ والبلاءِ بسببِ اقْترانِهِ بسُوءِ الْخُلُقِ! وكم مِن إنسانٍ حَصَلَ له البلاءُ والشَّرُّ والفِتْنةُ بسببِ سُوءِ خُلُقِهِ، وليس المُرادُ بهذا الحصر، بل المُرادُ أنَّ هذا منَ النَّوعِ، يعني أنَّ سُوءَ الثُلُقِ مِن نوعِ الشُّوْمِ، بدليلِ أنَّ مثلَ هذه الصِّيغةِ تَرِدُ ولا يُرادُ بها الحصر، مثلُ قولِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّرَةُ والتَّمْرَةُ واللَّهُ عَلَى النَّسِ فَتَرُدُّهُ اللَّقْمَةُ المَالِقُ عليه واللَّهُ مَتَانِ والتَّمْرَةُ والتَّمْرَةُ والتَّمْرَةُ والتَّمْرَةُ والتَّمْرَةُ والتَّمْرَةُ والتَّمْرَةُ والتَّمْرَةُ واللَّهُ عَلَى النَّسِ يقولُ: أعْطني تَمَوي لُقمةً! لكنَّ المُرادَ: المسكينُ الذي يُطلَقُ عليه على النَّاسِ يقولُ: أعْطني يَتَعَفَّفُ، قالَ الرَّسولُ صَلَّاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ الْمِسْكِينُ اللَّهِ وَهُ اللَّهُ مَا المُسكِينُ الذي يَعَفَّ اللَّالِي يُعلَقُ عليه لهُ المَسكنةِ وهو الذي يَتَعَفَّفُ، قالَ الرَّسولُ صَلَّاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: "إِنَّا المِسْكِينُ الَّذِي يَعَفَّفُ، قالَ الرَّسولُ صَلَّاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: "إِنَّا المِسْكِينُ الَّذِي

⁽١) أخرجه أحمد (٦/ ٨٥)، والطبراني في المعجم الأوسط رقم (٤٣٦٠)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ١٠٣)، والبيهقي في شعب الإيمان رقم (٧٦٥٩).

وقال الهيثمي في المجمع (٨/ ٢٥): فيه أبو بكر بن أبي مريم، وهو ضعيف. وقال ابن عدي في الكامل (٢/ ٢٣) [ترجمة أبي بكر بن أبي مريم]: الغالب على حديثه الغرائب وقلَّما يوافقه عليه الثقات، وأحاديثه صالحة وهو ممن لا يحتج بحديثه ولكن يكتب حديثه.

يَتَعَفَّفُ...»(١)، فلا يُفْطَنُ له فيُعْطى.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- التَّحْذيرُ مِن سُوءِ الخُلُقِ؛ وآنَّهُ شؤمٌ، وضدُّ ذلك حُسْنُ الخُلُقِ، وإذا كانَ سوءُ الخُلُقِ مُخَدِّرًا منه، كانَ حُسْنُ الخُلُقِ مَأْمورًا به؛ ولهذا قالَ الرَّسولُ ﷺ: «البِرُّ حُسْنُ الخُلُقِ مُخْسِنُ الْحُلُقِ مُنْ النَّبِيُ ﷺ، فكم مِن إنسانٍ حَسَنِ الخُلُقِ واسِعِ الصَّدرِ مُنْشرحٍ، تَجِدُهُ يحصلُ له خيرٌ كثيرٌ في مُعاملةِ النَّاسِ، ومُعاملةِ اللهِ عَرَّفِجَلَّ إِنْ أصابَهُ بلاءٌ منَ اللهِ صَبَرَ، وصارَ حَسَنَ الخُلُقِ مع اللهِ، وإنْ أصابَهُ أذًى من النَّاسِ صَبَرَ وصارَ حَسَنَ الخُلُقِ مع اللهِ، وإنْ أصابَهُ أذًى من اللهِ عَرَّفِجَلَّ إِنْ أَصابَهُ اللهِ عَرَّفَ اللهِ عَرَّدَ وَما وَم مِن إنسانٍ سَيِّ الخُلُقِ يَعْصُلُ من اللهِ مَبَرَ، وصارَ حَسَنَ الخُلُقِ مع اللهِ، وإنْ أَصابَهُ أذًى من النَّاسِ! وكم مِن إنسانٍ سَيِّ الخُلُقِ يَعْصُلُ عليه نكباتٌ عظيمةٌ، سواءً فيها يَتَعَلَّقُ بمُعاملةِ اللهِ، أو مُعاملةِ الخَلْقِ.

....

١٥٢٣ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّعَّانِينَ لَا يَكُونُونَ شُفَعَاءَ، وَلَا شُهَدَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْ : «اللَّعَّانينَ» صيغةُ مُبالغةٍ، مُشْتقَّةٌ منَ اللَّعنِ، أمَّا اللاعنُ فهي اسمُ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافَا﴾، رقم (۱۰۳۹)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب المسكين الذي لا يجد غنى ولا يفطن له، رقم (۱۰۳۹)، من حديث أبي هريرة رضِّ الله عنه.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تفسير البر والإثم، رقم (٢٥٥٣)، من حديث النواس بن سمعان رَضِّ لِللَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن لعن الدواب وغيرها، رقم (٢٥٩٨).

فاعلٍ، والمُرادُ باللَّعَانينَ: كَثيرو اللَّعْنِ، يعني الذي يَلْعَنُ دائهًا، ولسانُهُ رَطْبٌ منَ اللِّعانِ والعياذُ باللهِ، فهو لاءِ «لَا يَكُونُونَ شُفَعَاءً» أي: لا يَشْفعونَ في أحدٍ منَ النَّاسِ، «وَلَا شُهَدَاءً» أي: لا يَشْفعونَ في أحدٍ منَ النَّاسِ، «وَلَا شُهَدَاءً» أي: لا تُقْبَلُ شَهادَتُهم يَومَ القِيامةِ، فنسألُ اللهَ العافية يَومَ القِيامةِ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - التَّحْذيرُ مِن كثرةِ اللَّعنِ؛ لأنَّهُ ورَدَ فيه هذا العقابُ.

٢- أنَّ كَثْرةَ اللَّعْنِ مِن كَبائِرِ الذُّنوبِ؛ وجهُ ذلك أنَّهُ اسْتَحَقَّ الوَعيدَ بهذا الذي ذكرَهُ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ.

٣- إثباتُ يَومِ القِيامةِ؛ لقولِهِ ﷺ: «يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وهو يومُ البعثِ، وسُمِّيَ يَوْمَ القِيامةِ لوُجوهِ ثلاثةٍ:

الأوَّلُ: أنَّ النَّاسَ يقومونَ فيه مِن قُبورِهِم لربِّ العالمينَ، ودليلُهُ قولُهُ تَعالَى: ﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ [المطففين:٦].

الثَّاني: أَنَّهُ تُقامُ فيه الأشهادُ؛ لقولِهِ تَعالَى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي المُنُوا فِي الْمُشْهَادُ ﴾ [غافر:٥١].

الثَّالَث: أَنَّهُ يُقامُ فيه العدلُ؛ لقولِهِ تَعالَى: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰذِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيكَمَةِ ﴾ [الأنبياء:٤٧].

إثباتُ الشَّفاعةِ لغيرِ النَّبِيِّ عَلَيْةٍ؛ وجهُ ذلك أَنَهُ لو لم تَثْبُتِ الشَّفاعةُ لغيرِ الرَّسولِ عَلَيْةٍ لكانَ اللَّعَانونَ وغيرُهم سَواءً؛ إذْ كُلُّهم لا شَفاعةَ لهم، ولكنْ لِيُعْلَمْ أنَّ الشَّفاعةَ العُظمى خاصَّةٌ بالرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاءُ وَالسَلَامُ ، وله شَفاعاتُ ثلاثٌ خاصَّةٌ أنَّ الشَّفاعةَ العُظمى خاصَّةٌ بالرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاءُ وَالسَلَامُ ، وله شَفاعاتُ ثلاثٌ خاصَّةٌ

الأُولى: الشَّفاعةُ العُظْمى؛ وهي أعظمُها وأعمُّها وأشْمَلُها، وذلك أنَّ النَّاسَ يَوْمَ القِيامةِ يَلْحَقُهم في الموقفِ من الكَرْبِ والغمِّ ما لا يُطيقونَ، فيَسْتَشْفعونَ إلى آدَمَ، ثم نوحٍ، ثم إبْراهيمَ، ثم مُوسى، ثم عيسى –عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ – إلى أنْ تَصِلَ إلى مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ فيَشْفَعُ (۱)، فهذه خاصَّةٌ به، وهي داخلةٌ في قولِهِ تَعالَى: ﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا تَحْمُودًا ﴾ [الإسراء: ٧٩].

الثَّانيةُ: الشَّفاعةُ في أهلِ الجنَّةِ أَنْ يَدْخُلُوها؛ وهذه لا يَنالُها أحدٌ إلا رَسُولُ اللهِ صَلَّالِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ.

والثّالثة: شفاعته في عمّه أبي طالِبٍ؛ وهي شفاعة لكافِرٍ، ولا تكون لأحدٍ الا لرَسُولِ اللهِ عَلَيْ لأنَّ الكفّارَ لا تَنْفَعُ فيهم الشَّفاعة ، لكنَّ أبا طالِبٍ نَفَعَتْ فيه الشَّفاعة لما حَصَلَ مِنه مِن تَأْييدِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ ونُصْرِتِهِ إِيَّاهُ والدِّفاعِ عنه، مِن أجلِ ذلك أذِنَ الله لنَبِيِّهِ أَنْ يَشْفَعَ لعَمِّهِ أبي طالِبٍ، ولكنَّه لا يَخْرُجُ منَ النَّارِ؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿وَمَا هُم مِنْهَا بِمُخْرَمِينَ ﴾ [الحجر:٤٨]، لكنه وُضِعَ في ضَحْضاحٍ مِن نارٍ عليه نَعْلانِ مِن نارٍ، يَعْلى منها دِماغُهُ (١)، فدِماغُه وهي أعْلى ما في جسدِه يَعْلى مِن نعالٍ في أسفلِ جَسَدِه، والعياذُ باللهِ، وإذا كانَ الدِّماغُ يَعْلى فيها باللَّك بها دون نعالٍ في أسفلِ جَسَدِه، والعياذُ باللهِ، وإذا كانَ الدِّماغُ يَعْلى في اللَّسَمِرِّ يَرى أَنَّهُ الدِّماغِ، سيكونُ أشدَّ غَليانًا، ثم مع هذا العذابِ العظيمِ الدَّائِمِ المُسْتَمِرِّ يَرى أَنَّهُ الدِّماغِ، سيكونُ أشدَّ غَليانًا، ثم مع هذا العذابِ العظيمِ الدَّائِمِ المُسْتَمِرِّ يَرى أَنَّهُ الدِّماغِ، سيكونُ أشدَّ غَليانًا، ثم مع هذا العذابِ العظيمِ الدَّائِمِ المُسْتَمِرِّ يَرى أَنَّهُ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قول الله تعالى: ﴿ ذُرِّيَةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوجٍ ﴾، رقم (۲۷۱۲)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم (۱۹٤)، من حديث أبي هريرة رَضِّالِيَلْعَنْدُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب شفاعة النبي على لأبي طالب، رقم (٢١٠)، من حديث أبي سعيد الخدري

أَشدُّ النَّاسِ عَذَابًا؛ لأَنَّهُ لو رأى أَنَّهُ أهونُ النَّاسِ عَذَابًا لاقْتَنَعَ، لكنْ يرى أَنَّهُ أَشَدُّهم عَذَابًا». عَذَابًا، قَالَ النَّبِيُّ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ-: «وإِنَّهُ لَأَهْوَنُهُمْ عَذَابًا».

٥- إثباتُ الشُّهداءِ يَومَ القِيامةِ؛ والشُّهداءُ يَوْمَ القِيامةِ أربعةُ أَنْواعٍ، المَلائِكةُ، والنَّبِيُّونَ، والعُلَماءُ، والجَوارحُ.

المَلائِكةُ: قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ إِذْ يَنْلَقَّى ٱلْمُتَلَقِيّانِ عَنِ ٱلْمَينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ فَعِيدٌ ﴿ أَذْ يَنْلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْمَينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ فَعِيدٌ ﴿ مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْدِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [ق:١٧-٢٣].

النَّبَيُّونَ: قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ لِلْكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمُ شَهِيدًا ﴾ [البقرة:١٤٣].

العُلَمَاءُ: قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَكَذَالِكَ جَعَلْنَكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِنَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى العُلَمَاءُ: قَالَ اللهُ تَعَالَى اللهُ تَعَالَى اللهُ تَعَالَى اللهُ ال

الجوارِحُ: تَشْهَدُ أَيضًا: ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [النور: ٢٤].

وهؤلاءِ اللعَّانونَ لا يكونونَ مِن الشُّهداءِ يَومَ القِيامةِ، ولا تُقْبَلُ شَهادَتُهم؟ لكنَّ هذا الوَعيدَ ليس نافذًا فيمَنْ تاب؛ لأنَّ مَنْ تابَ تابَ اللهُ عليه، والتَّوْبةُ تَهْدِمُ ما قَبْلَها، وهكذا جميعُ أنواعِ الوَعيدِ مِن آياتٍ وأحاديثَ، إذا تابَ الإنْسانُ ممَّا فيه الوَعيدُ فإنَّهُ يَرْتَفِعُ عنه، والكُفَّارُ لهم نارُ جَهَنَّمَ خالدينَ فيها أبدًا، وإذا تابوا فاللهُ يتوبُ عليهم، ﴿ قُل لِلَذِينَ كَفَرُوا إِن يَنتَهُوا يُغْفَر لَهُم مَا فَد سَلَفَ ﴾ فاللهُ يتوبُ عليهم، ﴿ قُل لِلَذِينَ كَذلك.

وعلى هذا: فكُلُّ نصِّ فيه وعيدٌ مُقيَّدٌ بها إذا لم يَتُبْ منه، فإنْ تابَ منه تابَ اللهُ عليه، فهؤلاءِ اللعَّانونَ إذا تابوا وأقْلَعوا عنْ كثرةِ اللَّعنِ، فإنَّهم يكونونَ كغَيْرِهم يَومَ القِيامةِ، مَنْ أُذِنَ له في الشَّهادةِ شَهِدَ.

.....

١٥٢٤ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: "مَنْ عَبَرَ أَخَاهُ بِذَنْبٍ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَعْمَلَهُ" أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ، وَسَنَدُهُ مُنْقَطِعٌ (''.

الشَّ حُ

قولُهُ ﷺ: «عَيَّرَ» بمعنى: عاب، و(الذَّنْبُ) المَعْصيةُ أو ما يَكونُ به الإثْمُ، وقد يُقالُ: إنَّهُ أعمُّ مِن ذلك، فيكونُ مَنْ عيَّرَهُ بذنبٍ أو خِلْقةٍ أو خُلُقٍ لم يَمُتْ حتى يَعْملَهُ جَزاءً وِفاقًا، أي: أنَّ هذا الذَّنْبَ يُدْرِكُ هذا المُعَيِّرَ.

لكنّ المُصنّف رَحَهُ اللهُ يقولُ في الحديثِ: "وَسَنَدُهُ مُنْقَطِعٌ"، والذي إسنادُهُ مُنْقَطِعٌ يَكُونُ ضَعيفًا؛ لأنّ مِن شرطِ صِحّةِ الحَديثِ أنْ يَكُونَ مُتَّصِلَ السَّندِ، فإذا كانَ مُنْقطعًا فإنّهُ يَكُونُ وَكذلك مِن شرطِ كونِهِ حَسنًا أنْ يَكُونَ مُتَّصِلَ السَّندِ، فإذا كانَ مُنْقطعًا فإنّهُ يَكُونُ ضَعيفًا، لكنْ هل المَعْنى صحيحٌ؟ فقد يُبْتلى الإنسانُ بها عيّرَ به أخاهُ، وقد لا يُبْتلى، والواقعُ ليس شاهدًا لهذا ولا لهذا؛ لأنّ الإنسانَ أحيانًا يُعيّرُ أخاهُ بذَنْبٍ أو بذُنوبٍ ثم لا يَأْتِيها هو، وأحْيانًا يُبْتلى بذُنوبِ بدون تَعْييرٍ.

ومِن أَجلِ ذلك نقولُ: الحمدُ للهِ أنَّ الحَديثَ ضعيفٌ، وليس في مَرْتبةِ الصِّحَةِ، ولا في مُرْتبةِ الحُسْنِ، لكنْ لا شكَّ أنَّ تعييرَ أخيهِ بذَنْبٍ عُدُوانٌ عليه وإيذاءٌ له،

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب صفة القيامة، رقم (٢٥٠٥)، وقال : غريب وليس إسناده بمتصل.

وقد تَوعَّدَ اللهُ تَعالَى الذين يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنينَ والْمُؤْمِناتِ بغيرِ ما اكْتَسبوا بأنَّهم قد احْتَملوا بُهْتانًا وإثْمًا مُبينًا.

١٥٢٥ - وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:
﴿ وَيْلٌ لِلَّذِي يُحَدِّثُ فَيَكْذِبُ لِيُضْحِكَ بِهِ الْقَوْمَ، وَيْلٌ لَهُ! ثُمَّ وَيْلٌ لَهُ! ﴾ أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ، وَإِسْنَادُهُ قَوِيُّ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ صَالَلتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «وَيْلٌ» كَلمةُ دُعاءٍ ووعيدٍ؛ ولهذا جازَ الابتداء بها وهي نَكِرةٌ، نَكِرةٌ، كقولكَ: «سلامٌ عليكَ» ليًا كانتْ دُعاءً صحَّ الابتداء بها وهي نَكِرةٌ، وكذلك «وَيْلٌ» صحَّ الابتداء بها وهي نَكِرةٌ؛ لأنها كَلمة وعيدٍ ودُعاءٍ، وقيلَ: إنّه وكذلك «وَيْلٌ» صحَّ الابتداء بها وهي نَكِرةٌ؛ لأنها كَلمة وعيدٍ ودُعاءٍ، وقيلَ: إنّه وادٍ في جهنّم، ولكنْ هو يُسْتَعْمَلُ في هذا وفي هذا، قد يكونُ واديًا في جهنّم إذا عُوقِبَ به شخصٌ مُعَيَّنٌ، وأمّا إذا كانَ على سبيلِ العُمومِ فالظّاهرُ أنها كلمةُ وعيدٍ مُطْلقًا.

قولُهُ ﷺ: «لِلَّذِي يُحَدِّثُ النَّاسَ، فالمفعولُ به محذوفٌ، «فَيَكْذِبُ» الكذبُ: الإخبارُ بخلافِ الواقِع، «لِيُضْحِكَ بِهِ الْقَوْمَ» يعني ليس لحديثِهِ أصلٌ، ولكذبُ: الإخبارُ بخلافِ الواقِع، «لِيُضْحِكَ بِهِ الْقَوْمَ» يعني ليس لحديثِهِ أصلٌ، ولكنْ مِن أَجْلِ أَنْ يُضْحِكَ به القومَ، فيقولُ: «وَيْلٌ لَهُ! ثُمَّ وَيْلٌ لَهُ!».

⁽۱) أخرجه أحمد (٥/٢)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في التشديد في الكذب، رقم (٤٩٩٠)، والنسائي والترمذي: كتاب الزهد، باب فيمن تكلم بكلمة يضحك بها الناس، رقم (٢٣١٥)، والنسائي في الكبرى رقم (١١٠٦١).

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - أنَّهُ دليلٌ على أنَّ الكذبَ لإضحاكِ القومِ مُحَرَّمٌ بل مِن كَبائِرِ الذُّنوبِ؛
 لأنَّهُ تَوَعَّدَ عليه بالوَيْل.

فإنْ قيلَ: وهل يَنْطبقُ ذلك على مَنْ قالَ قولًا قد قيلَ ليُضْحِكَ النَّاسَ، وهو لا يَدْري أَنَّهُ كَذِبٌ أو غيرُ كَذِبٌ؟

قُلْنا: لا؛ إذا قالَ قولًا قد قيلَ وهذا القولُ مُضْحِكُ، فلا بَأْسَ؛ لأَنَّهُ لم يَكْذِبْ، وربَّما يَكونُ في ذلك مَصْلحةٌ، إذا رأى أنَّ المجلسَ قد غَلَبَ عليه الجدُّ، وأنهم ساكتونَ؛ فأحيانًا يجلسُ القومُ في المجلسِ ويقومونَ ولا يَتكلَّمونَ؛ هَيبةً للمقامِ، أو لغيرِ ذلك مِن أسبابٍ، فإذا حدَّثَ بأمرٍ واقعِ فلا بَأْسَ.

٢- أنَّ ما يَقعُ في التَّمْثيلياتِ مِن ذِكرِ أشياءَ لا حَقيقةَ لها وتُنْسَبُ إلى شخصٍ فإنَّ هذا داخلٌ في الحديثِ.

٣- تكرارُ الكَلامِ للتَّوكيدِ؛ لقولِهِ ﷺ: «وَيْلُ لَهُ! ثُمَّ وَيْلُ لَهُ!» وهذا تَوكيدُ لَفظيُّ؛ لأَنَّهُ إذا أُعيدَ التَّوْكيدُ بلفظٍ مُؤكِّدٍ فهو لَفظيُّ، وإنْ أُعيدَ بمعناهُ أو بالأدواتِ المَعْروفةِ فهو مَعْنويُّ.

والكَذِبُ منه ما هو خَيرٌ، ومنه ما هو شَرٌّ، فمَنْ كَذَبَ ليُصْلِحَ بين النَّاسِ فهو خَيرٌ، ومَنْ كَذَبَ في الحربِ ومَوَّهَ على العَدُوِّ بأنَّ الجمعَ كثيرٌ والعُدَّةَ قويَّةٌ فهو خيرٌ، ومَنْ كَذَبَ على المُرأتِهِ بشيءٍ لا يُمْكِنُ أَنْ تَطَّلِعَ عليه فيها بعدُ أَنَّهُ كَذِبٌ مِن أَجْلِ الأُلْفةِ والقُرْبي منها فإنَّهُ خَيرٌ، ولهذا أبيحَ الكذبُ في هذه الثلاثِ، ثم إنَّ الكَذِبَ قد يَكُونُ أشدَّ ممَّا ذُكِرَ في هذا الحديثِ، إذا تَضَمَّنَ أَكْلَ مالٍ بالباطِلِ، فإنَّهُ الكَذِبَ قد يَكُونُ أشدَّ ممَّا ذُكِرَ في هذا الحديثِ، إذا تَضَمَّنَ أَكْلَ مالٍ بالباطِلِ، فإنَّهُ

يكونُ فيه مَفْسَدتانِ:

المَفْسدةُ الأُولى: مَفْسدةُ الكذبِ.

والمَفْسدةُ الثَّانيةُ: مَفْسدةُ الأكْلِ بالباطِلِ.

إِذَنِ: العمومُ ليس له مَفْهومٌ.

١٥٢٦ - وَعَنْ أَنْسٍ رَضَالِلَهُ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «كَفَّارَةُ مَنِ اغْتَبْتَهُ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُ» رَوَاهُ الحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةً بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ^(١).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «كَفَّارَةُ» الكُفَّارةُ بمعنى الساترةِ، يعني: سَتْرُ الذَّنْبِ الذي ارْتَكَبَهُ منِ اغْتابَ صاحبَهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ له، أي: لَنِ اغتابَهُ، فيقولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ له.

وهذا الحديث - كما ذكر المؤلِّفُ رَحْمَهُ اللهُ - إسنادُهُ ضعيفٌ، ولكنَّ معناهُ له وجهةُ نظرٍ، إلا أنَّهُ لا بُدَّ منَ التَّفْصيلِ، فيُقالُ: إذا اغتابَ شَخصًا فعَلِمَ به فلا بُدَّ أنْ يَسْتَحِلَّهُ، بأنْ يَذْهَبَ إليه ويقولَ: إني اغْتَبْتُكَ، وأطلبُ منك أنْ ثُحَلِّلني؛ لأنَّهُ لمَّا عَلِمَ به صارَ مُتَعَلِّقًا به، ولا بُدَّ أنْ يَسْتَحِلَّهُ، وأمَّا إذا لم يَعْلَمْ به وليس مَظنَّة أنْ يَعْلَمَ به فهنا يَسْتَغْفِرُ له، ووجهُ ذلك: أنَّ هذا الذي اغتابَ ارْتَكَبَ ذَنبًا، فجزاؤُهُ أنْ يَسْتَغْفِرَ لأخيهِ عن ذُنوبهِ حتى يُكافِئَهُ.

⁽١) أخرجه الحارث بن أبي أسامة -كما في بغية الباحث رقم (١٠٨٠)، وابن أبي الدنيا في الصمت رقم (٢٩١)، والبيهقي في الدعوات الكبير رقم (٥٧٥).

ثم هناك أيضًا شَيْءٌ آخَرُ منَ الكُفَّارةِ، وهو أنْ يَذْكُرَهُ بالخيرِ في المجالسِ التي اغْتابَهُ فيها؛ أخذًا بقولِهِ تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَتِ يُذْهِبُنَ ٱلسَّيِّئَاتِ ﴾ [هود:١١٤].

١٥٢٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضَالِيَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللهِ الأَلَدُّ الْخَصِمُ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «أَبْغَضُ» هذه صيغة تَفْضيلٍ منَ البُغْضِ، وهو الكراهة، وقولُهُ: «الرِّجَالِ» مِن بابِ التَّغْليبِ، وإلا فالمرأة مِثْلُهُ، لكنْ لمَّا كانتِ المرأة ضعيفة في الحصومة، كما قالَ الله تَعالَى عنها: ﴿أَوْمَن يُنَشَّؤُا فِى ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾ [الزخرف:١٨]، كانَ ذِكْرُ الخصومة في جانِبها لا حاجة له.

قولُهُ ﷺ «الألكُ» أي: الصَّعْبُ الذي كلَّما ذكرْتَ له شيئًا حَمَلَهُ على محملِ آخر، أو قالَ: نعم هذا صحيحٌ لكنْ ربَّما، فهذا هو الألدُّ، وهو مأخوذُ مِن لُدودةِ الوادي، أي: جانِبيهِ؛ لأنَّهُ كلما حَمَلْتَهُ على جانِبٍ حوَّلَهُ إلى جانِبٍ آخَرَ، و «الخَصِمُ» يعني: الذي يَخْصِمُ غيرَهُ لكنْ بالباطِلِ، وأمَّا الذي يَخْصِمُ غيرَهُ بحقٌ فهذا حقٌّ وليس مَبْغوضًا إلى اللهِ عَنَى عَلَى والعقلِ وهذا يقعُ كثيرًا، خُصوصًا فيمَنْ أُعْجبوا بأنْفُسِهم، ورَأَوْا أنَّهم أصحابُ الرَّأي والعقلِ والعلم، فتَجِدُهم إذا حاجَهُم أحدٌ في ذلك جَعلوا يأتونَ بالأشياءِ الرَّأي والعقلِ والعلم، فتَجِدُهم إذا حاجَهُم أحدٌ في ذلك جَعلوا يأتونَ بالأشياء

⁽۱) كذا قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ؛ والحديث أخرجه البخاري: كتاب الأحكام، باب الألد الخصم، الخصم وهو الدائم في الخصومة، رقم (۷۱۸۸)، ومسلم: كتاب العلم، باب في الألد الخصم، رقم (۲۲۲۸).

البعيدة والاحتمالات البعيدة مِن أَجْلِ إفحام الخَصْم والانتصار لأَنْفُسِهم. مِن فوائد هذا الحَديث:

١- إثباتُ البُغضِ للهِ عَرَّوَجَلَّ؛ وأنَّ بُغْضَ اللهِ تَعالَى يَتفاوَتُ؛ لقولِهِ عَلَيْهِ:
 «أَبُغَضُ»، وقد تَقَدَّمَ أنَّ البغضاءَ ثابتةٌ للهِ تَعالَى بالكتابِ والسُّنَّةِ، ومنه: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف:٣].

٢- أنَّ الأعْمالَ السِّيَّةَ تَتفاوَتُ في القُبْحِ؛ لقولِهِ ﷺ: «أَبْغَضُ» كما أنَّ الأعْمالَ الصَّالِحة تَتفاوَتُ في الحُسْنِ والمَحبَّةِ.

٣- أنَّ اللدودَ الخَصِمَ مَكروهٌ عندَ اللهِ؛ وهذا يَقْتضي أنْ يَكونَ الاتِّصافُ بهذه الصِّفةِ حَرامًا.

فإنْ قالَ قائلٌ: وهل يَدْخُلُ في ذلك مَن يُحاجُّ لإثباتِ الحَقُّ وإبطالِ الباطِلِ؟ قُلْنا: هذا محبوبٌ عندَ اللهِ عَرَّفَجَلَ وليس هذا مُمَّنْ يَتَّصِفُ بهذه الصِّفةِ؛ لأَنَّهُ ليس ألدَّ خَصِمًا، ولكنّهُ يريدُ الوصولَ إلى الحقِّ.

. . .

بابُ التَّرْغيبِ في مَكارمِ الأخْلاقِ

أَرْدَفَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بابَ التَّرْغيبِ في مَكارِمِ الأَخْلَقِ بها قبلَهُ؛ لأَنَّ الأَوْلَى تَقديمُ التَّخْليةِ على التَّحْليةِ، بمعنى أَنْ نُنظف المكانَ ثم نَأْتِي بالصِّفاتِ الطَّيِّبةِ، فيَتَخَلَّى الإِنْسانُ أُولًا عن مَساوِئِ الأَخْلاقِ، ثم يَتَّصِفُ بمَحاسِنِها، فأوَّلًا وقبلَ كُلِّ فَيَتَخَلَّى الإِنْسانُ أُولًا عن مَساوِئِ الأَخْلاقِ، ثم يَتَّصِفُ بمَحاسِنِها، فأوَّلًا وقبلَ كُلِّ فَيَتَخَلَّى الإِنْسانُ أُولًا عن مَساوِئِ الأَخْلاقِ، ثم يَتَّصِفُ بمَحاسِنِها، فأوَّلًا وقبلَ كُلِّ فَي يَتَخَلَّى المراءُ من المساوِئِ، ثم بعد ذلك يَتَحَلَّى بالمكارِم، حتى تَرِدَ المكارِمُ على حَلَّى خالٍ منَ المساوِئِ.

١٥٢٨ – عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضَالِكُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْكُ هُ بِالصَّدْقِ ، فَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ ، فَإِنَّ الْبِرِّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ ، فَإِنَّ الْبِرِّ عَنْدَ اللهِ صِدِّيقًا. وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ ؛ فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ ، وَإِنَّ الْكَذِبَ ؛ فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ ، وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ ، وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ ، وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ ، حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللهِ صِدِّيقًا يُوالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ ، وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ ، وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ ، وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ ، حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللهِ كَذَّابًا » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (۱) .

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ» هذا يُسمِّيهِ أهلُ النحوِ بالإغْراءِ، أي الحَتِّ بشَدَّةٍ،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، قول الله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَكُونُوا مَعَ ٱلصَّدِقِينَ ﴾، رقم (۲۰۹٤)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب قبح الكذب وحسن الصدق وفضله، رقم (۲۲۰۷).

والصِّدقُ يَكُونُ في العقيدةِ، وفي القولِ، وفي العملِ، فهو شاملٌ لهذه الأقسامِ الثَّلاثةِ: أولًا: الصِّدقُ في العَقيدةِ؛ هو إخلاصُ العِبادةِ للهِ وحدَهُ، والبُعْدُ عن الشَّرْكِ، خَفِيِّهِ وجَلِيِّهِ، وكذلك اتِّباعُ السَّلفِ فيها يجبُ للهِ تَعالَى منَ الأسْهاءِ والصِّفاتِ.

ثانيًا: الصِّدْقُ في الفعلِ؛ وهو أنْ يَكُونَ الفعلُ مُطابقًا لها جاءَتْ به الشَّريعةُ. ثالثًا: الصِّدْقُ في القولِ؛ وهو أنْ يَكُونَ القولُ مُطابقًا للواقِعِ، إذا حدَّثَ عن شَيْءٍ حدَّثَ عَنْ أَمْرٍ واقِع لا يَتَغَيَّرُ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «فَإِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ»؛ هذه الجملةُ تَعليلُ لها قَبْلها، يعني أَنَّهُ عَلِي إلى هذه الغايةِ الحَميدةِ، وهي البِرُّ، والبِرُّ هو جماعُ الخيرِ كُلِّهِ.

قولُهُ عَلَيْهِ: "وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الجَنَّةِ»؛ هذه هي المرحلةُ الثَّانيةُ، أي أنَّ الإنْسانَ إذا كانَ من الأَبْرارِ كانَ مُسْتَحِقًا لدخولِ الجنَّةِ، وكلُّ إنْسانٍ مُؤْمِنٍ فإنَّ غايتَهُ الوصولُ إلى جنَّاتِ النَّعيم، حَقَّقَ اللهُ لنا ولكم ذلك.

قولُهُ ﷺ: ﴿ وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ، وَيَتَحَرَّى الصِّدْقَ » ما يزالُ: مِن أفعالِ الاستمرارِ، أي أنَّهُ إذا اسْتَمَرَّ يَصْدُقُ ويَتَحَرَّى الصِّدْقَ، فإنَّهُ يُكْتَبُ عند اللهِ صِدِّيقًا.

وقولُهُ عَلَيْهِ: «يَصْدُقُ» أي يقولُ الصِّدْقَ اليقينَ، «وَيَتَحَرَّى الصِّدْقَ» أي: يَلْتَمِسُ الصِّدْقَ بها يَغْلِبُ على ظَنِّهِ؛ لأنَّ التَّحَرِّي هو سُلوكُ الطُّرُقِ التي تُوصِلُ إلى غلبةِ الظَّرِّ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللهِ صِدِّيقًا» أي: يُكْتَبَ منَ الصِّدِّيقينَ عندَ اللهِ عَنْوَجَلَ.

واعْلَمْ أَنَّ الصَّدوقَ يَكُونُ مَقْبولًا عند النَّاسِ، مُعْتبَرًا بينهم، لا يحتاجونَ إلى تَقْكيرِ في قولِهِ، بل يَقْبلونَهُ ولا يَرُدُّونَ منه شيئًا؛ لأَنَّهُ مَعْروفٌ بالصِّدْقِ، وهذا منَ الجَزاءِ العاجِلِ.

قُولُهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ وَالْكَذِبَ اللَّهُ مِنَ الكَذِبِ.

قولُهُ عَيَالِيَّةِ: «فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ» والفجورُ ضدُّ البِرِّ، قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِنَبَ ٱلْفُجَارِ لَغِي سِجِينِ﴾ [المطففين:٧]، وقالَ في مُقابلةِ ذلك: ﴿كَلَّا إِنَّ كِنَبَ ٱلْفُجَارِ لَغِي سِجِينِ﴾ [المطففين:٧]،

قولُهُ ﷺ: ﴿ وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ ﴾؛ وهذا كما قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفَ جَمِيمٍ ﴾ [الانفطار: ١٤]، فالفجورُ يَهْدي إلى النَّارِ، ويُوصِلُ إلى النَّارِ، أعاذَنا اللهُ وإيَّاكُم منه.

قولُهُ ﷺ: «وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ، وَيَتَحَرَّى الْكَذِب، حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللهِ كَذَّابًا» أي: منَ الكَّذَابينَ، نسألُ اللهَ العافية، والكذَّابونَ جَزاؤُهُمُ النَّارُ.

في هذا الحديثِ حَرَصَ النبيِّ عَلَيْهُ على مَكارِمِ الأَخْلَقِ، أَو على التَّحلِّي بمكارِمِ الأَخْلَقِ، كما حَرَصَ على التَّخلِّي عن مَساوِئِ الأَخْلَقِ، أَمَّا التَّحَلِّي بالمكارِمِ فيستفادُ الأَخْلَقِ، كما حَرَصَ على التَّخلِّي عن مَساوِئِ الأَخْلَقِ، أَمَّا التَّحَلِّي بالمكارِمِ فيستفادُ مِن قولِهِ عَلَيْهُ مَ السَّاوِئِ يُؤْخَذُ مِن عَلَيْهُمْ وَالْكَذِبَ». وحِرْصُهُ على التَّخلِّي عن المساوِئِ يُؤْخَذُ مِن قولِهِ: «وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ».

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - فضيلةُ الصِّدْقِ وأنَّهُ يَهْدي إلى البِرِّ؛ وهو ظاهرٌ منَ الحديثِ، والإنسانُ الصَّدوقُ مُعْتبرٌ عند النَّاسِ؛ حتى أنَّهُ لا يَفْنى ذِكرُهُ بين النَّاسِ، وإنْ كانَ ماتَ منذُ أمدٍ بعيدٍ.

٢- أنَّ الأعْمال الصَّالحة يقودُ بَعْضُها إلى بعضٍ؛ لقولِهِ ﷺ: «يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ»؛
 ووجْهُ ذلك أنَّ الإنْسانَ إذا صَبَرَ على الطاعاتِ تمرَّنَ عليها، وصارَتْ كالغريزةِ له،
 وسَهُلَ عليه أنْ يُسابِقَ في الخيراتِ.

٣- إثباتُ الجنَّةِ؛ لقولِهِ ﷺ: «يَهْدِي إِلَى الجَنَّةِ».

٤- أنَّ للجنَّةِ أعْمالًا تُوصلُ إليها؛ ويُعْرَفُ ذلك في الكتابِ والسُّنَّةِ.

٥- أنَّ الإنْسانَ كلَّما كانَ صَدوقًا مُتَحَرِّيًا للصِّدْقِ كَتَبَهُ اللهُ تَعالَى صِدِّيقًا؛ وكما نعلمُ جَمِيعًا أنَّ الصِّدِيقِيَّةَ هي أعلى مراتبِ الخُلْقِ، ما عدا النَّبُوَّةَ، أي: يَكُونُ في الطبقةِ الثَّانيةِ مِن طبقاتِ الذين أنْعَمَ اللهُ عليهم.

٦- التَّحْذيرُ منَ الكذبِ؛ لقولِهِ عَلَيْهُ: «وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ».

وليس منه كَذِبُ الرَّجُلِ على امْرأَتِهِ، فكذبُ الرَّجُلِ على امرأَتِهِ كَذِبُ مُباحٌ، مثلُ أَنْ يقولَ لها: واللهِ أُحِبُّكِ، أو: أنا أراكِ أجملَ امرأةٍ، أو: يُعْجِبُني أنَّكِ حَسَنةُ الأُخلاقِ، وما أشْبَهَ ذلك، لكنْ لو قَالَ: "إنْ شاءَ اللهُ أشْتري لكِ غدًا حُلِيًّا قيمتُهُ ألفُ رِيالٍ» فهنا حَدَّدَ الغدَ، وهذه مشكلةٌ، أي: تحديدُ أيَّامٍ في المُسْتَقْبَلِ، فنقولُ: لا تَكْذِبُ؛ لأنَّهُ إِنْ ظَهَرَ عليك كذبةٌ ما عادَتْ تَثِقُ بك أبدًا.

٧- أنَّ عاقبة الكذبِ وخيمةٌ؛ وهي أنَّهُ يُؤدِّي إلى الفُجورِ.
 فإنْ قيلَ: وهل يشملُ ذلك مَنْ كَذَبَ تَخَلُّصًا منَ الضَّرْبِ أو القتلِ؟
 قُلْنا: يَتَأَوَّلُ؛ فإنَّ في المعاريضِ لَمُنْدُوحةً عن الكذبِ، والحمدُ للهِ ما مِن شَيْءٍ إلا يُمْكِنُ أَنْ تَتَأَوَّلَ فيه.

٨- أنَّ الفجورَ طريقٌ إلى النَّارِ؛ كما قَالَ النَّبيُّ ﷺ: «وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ».

٩- أَنَّ الإِنْسَانَ إِذَا تَعَوَّدَ الكَذِبَ وتَّعَرَّى الكَذِبَ كُتِبَ عند اللهِ منَ الكَّذَّابِينَ.

• ١ - أنَّ الإِنْسانَ إِذَا تَحَرَّى الصِّدْقَ فَإِنَّهُ لا يَأْثُمُ؛ وإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ مُحَالِفٌ للصَّوابِ؛ لقولِهِ ﷺ: «يَتَحَرَّى»، وهذا عامُّ في كُلِّ شَيْءٍ؛ حتى في الأيهانِ والطَّلاقِ وغيرِ ذلك، إذا تبيَّنَ أنَّ كَلامَهُ على خلافِ الواقع وهو يظنُّ أنَّهُ الواقعُ فإنَّهُ لا شَيْءَ عليه؛ ولا يَتَرَتَّبُ عليه إثْمٌ، ولا حُكْمٌ شَرْعيُّ.

مثالُ ذلك: رَجلٌ طلَّقَ زَوْجتَهُ بناءً على أنَّها كَلَّمَتْ أَجنبيًّا، وتبيَّنَ أنَّها لم تُكلِّمْ أَجْنبيًّا، فلا شَيْءَ عليه، أي: لا طلاقَ عليه.

مثال آخَرُ: رجلٌ قالَ: «واللهِ لَيَقْدَمَنَّ فُلانٌ غدًا» يخبرُ عمَّا في قلبِهِ، وعمَّا في ظنِّهِ، ثم لم يَقْدَمْ أحدٌ، فلا شَيْءَ عليه. أي: فلا حِنْثَ عليه؛ لأنَّهُ أقْسَمَ بناءً على غالبِ ظنِّهِ، أي: أنَّ غالبَ ظنِّهِ أَنَّ هذا هو الصِّدْقُ.

ومِن ذلك أيضًا: إذا قالَ لزوجتِهِ: "إنْ كَلَّمتِ فُلانًا فأنتِ طالقٌ» فكلَّمَتْ رَجلًا يَظُنُّهُ إِيَّاهُ، فَقَالَ لها: "أنتِ كَلَّمتِ مَنْ علَّقْتُ طَلاقَكِ عليه؛ فأنتِ طَالقٌ»، ثمَّ تبيَّنَ أَنَّهُ إِيَّاهُ، فَقَالَ لها: "أنتِ كَلَّمتِ مَنْ علَّقْتُ طَلاقَكِ عليه؛ فأنتِ طَالقٌ»، ثمَّ تبيَّنَ أَنَّهُ لا طلاقَ عليه.

والمهمُّ: أنَّ كُلَّ مَنْ أَخبرَ بشيءٍ يَظُنَّهُ صِدْقًا فهو قد تَحَرَّى الصِّدْقَ، فلا إثْمَ عليه، ولا كَفَّارةَ فيها إذا بانَ خلافُ ظنِّهِ، والكذبُ نفسُ الشيءِ، فإنَّ الإِنْسانَ إذا حدَّثَ بكذبٍ يَعْلَمُ أَنَّهُ كَذِبٌ، أو يَغْلِبُ على ظنِّهِ أَنَّهُ كذبٌ، فإنَّهُ واقعٌ في الإِثْمِ.

١٥٢٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلِيَهِ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الطَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

الشَّرحُ

هذا الحَديثُ سَبَقَ في بابِ التَّرْهيبِ مِن مَساوئِ الأَخْلاقِ، ولا أَدْري ما وجهُ فِكِرِ الْمُؤلِّفِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى- له مَرَّةً أُخْرى هنا في بابِ التَّرْغيبِ في مَكارِمِ الأَخْلاقِ، ولكنْ لعلَّ المُؤلِّف -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى- ذَهَبَ وهمهُ حين ذَكَرَ: «إِيَّاكُمْ وَالْكَذِب» وهو ولكنْ لعلَّ المُؤلِّف -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى- ذَهَبَ وهمهُ حين ذَكَرَ: «إِيَّاكُمْ وَالْكَذِب» وهو مِن مَساوِئِ الأَخْلاقِ، فذكرَ بعدَهُ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ»، وإلا فالعهدُ قريبٌ بين المرَّتينِ، لكنَّ الظَّاهرَ -واللهُ أعلمُ- أنَّ هذا وقَعَ في هذا المكانِ على سَبيلِ الوَهْمِ.



⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع، رقم (١٤٣٥)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظن والتجسس والتنافس والتناجش، رقم (٢٥٦٣). وتقدم برقم (١٤٨٨).

١٥٣٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضَالِلُهُ عَنَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: "إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ بِالطُّرُقَاتِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! مَا لَنَا بُدُّ مِنْ مَجَالِسِنَا؛ نَتَحَدَّثُ فِيهَا. قَالَ: «فَأُمّا إِذَا أَبَيْتُمْ، فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ». قَالُوا: وَمَا حَقُّهُ؟ قَالَ: «غَضَّ الْبَصَرِ، وَكَفُّ الْأَذَى، وَرَدُّ السَّلَامِ، وَالأَمْرُ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّهِيُ عَنِ المُنْكَرِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (۱).

الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْهِ: «إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ» هذا مِن بابِ التَّحْذيرِ، و «بِالطُّرُقَاتِ» جمعُ طريقٍ، وهو أخصُّ منَ الأسواقِ؛ لأنَّ الأسواقَ تشملُ الطُّرُقَ وغيرَ الطُّرُقِ، أمَّا الطُّرُقُ فهي للأسواقِ المسلوكةِ، وقولُهُ عَلَيْهِ: «الجُلُوسَ بِالطُّرُقَاتِ» يشملُ ما إذا كانَ جالسًا وحْدَهُ، أو جالسًا مع غيرِهِ.

قوْلُهم: «مَا لنَا بُدُّ» (ما) نافيةٌ، و(لنا بدُّ) مبتدأٌ وخبرٌ، ولا نقولُ: إنَّهُ خبرُ (ما)، أو اسمُ (ما)؛ لأنَّ (ما) هنا لا تعملُ؛ لعدمِ التَّرتيبِ، و(ما) الحجازيَّةُ لا تعملُ إلا إذا تَقَدَّمَ اسْمُها على خَبَرِها، ومعنى: «مَا لنَا بُدُّ» أي: ما لنا مَناصٌ ولا مَفرُّ منَ الجلوسِ، قالوا ذلك ليس اعْتراضًا على تَعْريمِ النَّبيِّ عَيْكِ منَ الجلوسِ على الطُّرقاتِ، ولكنّهُ بَيانٌ للحاجةِ إلى الجلوسِ؛ لعلَّ النَّبيَّ صَاَلَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ يَذْكُرُ حالًا أَخْرى تُمونُ ما أرادَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ.

فلمَّا فَهِمَ النبيُّ عَلَيْ أُنَّهِم لا بُدَّ لهم منها، قالَ: «فَأَمَّا إِذَا أَبَيْتُمْ، فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب قول الله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَـدْخُلُواْ بِيُوتِّا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰ أَهْلِهَا﴾، رقم (٦٢٢٩)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن الجلوس في الطرقات، رقم (٢١٢١).

حَقَّهُ»؛ ولم يقل: «أمَّا إذا أبَيْتُمْ فقد عَصَيْتُمْ»؛ لأنَّ التَّحْذيرَ الأوَّلَ للإِرْشادِ، و «أَبَيْتُمْ» أي التَّحْذيرَ الأوَّلَ للإِرْشادِ، و «أَبَيْتُمْ» أي الطَّرقاتِ؛ أي المُتَنَعْتُمْ، «فَأَعْطُوا الطَّريقَ حَقَّهُ» فبهذا حَذَّرَ النَّبيُّ عَيَلِيْهُ مِنَ الجلوسِ على الطُّرقاتِ؛ خَوْفًا مِن عدم إعطاءِ الطَّريقِ حقَّهُ.

ووجهُ النَّهْيِ: أنَّ الإنسانَ إذا جَلَسَ في الطُّرقاتِ فإنَّهُ يَتَعَرَّضُ للفتنةِ؛ فقد تَمُرُّ في الطَّريقِ امرأةٌ حسناءُ فتَتَعَلَّقُ نفسُهُ بها، أو قد يمرُّ رَجُلٌ معه حاجةٌ لأهْلِهِ يَكْرَهُ أَنْ يَطَّلِعَ عليه أحدٌ، فيَطَّلِعُ عليها هذا الرَّجُل؛ وقد يَمُرُّ به أعرجُ أو أعْمى أو أبْكَمُ أو أصمُّ فيُؤدِّي ذلك إلى السُّخْريةِ والاسْتِهْزاءِ به.

المهمُّ: أنَّ الجالسَ على الطَّريقِ يُعرِّضُ نفسَهُ لأشياءَ كثيرةٍ، كذلك أيضًا إذا جَلَسَ وحدَهُ؛ فإنَّهُ عُرْضةٌ لأنْ يُنتَهَكَ عِرْضُهُ؛ لأنَّ النَّاسَ سيقولونَ: لماذا هو جالسٌ هنا؟ أهو جاسوسٌ، أهو يَتَرقَّبُ النِّساءَ؟ أو ما أشْبَهَ ذلك؛ لهذا حذَّرَ النبيُّ عَيَّا مِنَ الجُلوسِ على الطُّرُقاتِ.

قولُهُ عَلَيْ: «فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ» قالوا: ما حقَّهُ يا رَسُولَ اللهِ؟ قالَ: «غَضُّ الْبَصَرِ» أي: يغضُّ الإنسانُ بصرَهُ عن المارَّةِ، سواءً كانَ رَجلًا أم امْرأةً، صَغيرًا أم كَبيرًا، معه حاجةٌ أم لم يَكُنْ معه حاجةٌ، غُضَّ البصرَ فإذا مرَّ بك لا تُتْبِعْهُ بَصَرَكَ، خلافًا لبعضِ النَّاسِ، تَجِدُهُ إذا جَلَسَ في الطَّريقِ وأقْبَلَ أحَدُهم يُتْبِعُهُ بَبَصَرِهِ خُطُوةً خلوةً خُطُوةً حتى يَخْتَفِي، فهذا قد أساءَ إلى المارِّ، وكلُّ إنسانٍ مرَّ وقد ركَّزَ هذا الجالسُ غَيْبيهِ فيه فسوف يَخْجَلُ، وربَّما إذا أصيبَ المارُّ بشيءٍ قالَ: «هذا الرَّجُلُ قد عانني»، فغضُّ البصر أمرٌ لا بُدَّ منه.

قولُهُ عَلَيْد: «وَكَفُّ الأَذَى»؛ هذا هو الحقُّ الثَّاني، وكفُّ الأَّذى يرادُ به الأَّذى

القوليَّ والفعليُّ، فالقوليُّ كأنْ يُعَيِّرَهُ إذا مرَّ، ومِن ذلك أنْ يقولَ إذا مرَّ: عرَفناكَ يا فُلانُ، معكَ اليومَ كذا وكذا منَ الحاجاتِ، معكَ لَحْمٌ وخُبْزٌ، فهذا أيضًا منَ الأذيَّةِ القوليَّةِ، والفعليُّ كأنْ يَمُدَّ رِجْلَهُ لأجلِ أنْ يُعَثِّرَهُ بها، أو يَأْخُذَ حصاةً فيضَعُها في طريقِهِ، أو ما أشْبَهَ ذلك، أو إذا مرَّ فيه وعليه مِشْلحٌ مَثلًا جَذَبَ طَرَفَ المِشْلحِ، فالمهمُّ: أنَّ الأذَى المَنْهِيَّ عنه يَشْمَلُ الأذَى القوليَّ والأذى الفِعْليَّ.

قولُهُ ﷺ: «وَرَدُّ السَّلَامِ»، وهذا هو الحقُّ الثَّالثُ، وقالَ ﷺ: «رَدُّ السَّلَامِ» وهذا هو الحقُّ الثَّالثُ، وقالَ ﷺ: «رَدُّ السَّلَامِ» ولم يقلْ: «والسَّلامُ»؛ لأنَّ الجالسَ يُسلَّمُ عليه ولا يُسلِّمُ؛ فإذا مرَّ بك أحدُ وسَلَّمَ فمِنْ حقِّ الطَّريقِ أَنْ تَرُدَّ عليه السَّلامَ، وقد سَبَقَ ذِكْرُ كيفيَّةِ الردِّ مُفَصَّلًا.

مَسْأَلَةٌ: فإنْ لم يُسلِّمْ فهل مِن حقِّ الطَّريقِ أَنْ أُسلِّمَ عليه؟

والجَوابُ: لا؛ مِن حقِّ الطَّريقِ أَنْ أَنْصَحَهُ، فأقولُ: سلِّمْ يا فلانُ، فإذا مرَّ بي ولم يُسلِّمْ أقولُ: سلِّمْ يا فُلانُ.

وهل إذا قالَ: السَّلامُ عليكُمْ يجبُ عليَّ الردُّ، أو لي أنْ أُعزِّرَهُ بتركِ الرَّدِّ؟ والجَوابُ: بل رُدَّ عليه السَّلامَ، وحينئذٍ تكونُ تَأَلَّفْتَهُ بردِّ السَّلامِ.

قولُهُ عَلَيْ: «وَالأَمْرُ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ المُنْكَرِ»؛ وهذا مِن أهمِّ حقَّ الطريقِ:

الأمرُ بالمَعْروفِ: فإذا رأيتَ مارًّا مُتجاوزًا للمسجِدِ مُرْهُ: «يا أخي! ادْخُلِ المسجِدَ، صَلِّ»، ولكنْ أنت جالسٌ على الطَّريقِ تَنْتظرُ الإقامة، ولا حَرَجَ أَنْ يَجْلِسَ المِنْسانُ ينتظرُ الإقامة ما لم يكنْ في ذلك مَفْسدةٌ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ إنَّما أمرَ بالسعي إلى الصَّلاةِ إذا سَمِعْنا الإقامة، فمَثلًا: هذا إنسانٌ جالسٌ على الطَّريقِ ينتظرُ الإقامة،

فمرَّ به رجلٌ وذَهَبَ عنِ المسجِدِ، وهو يَعْرِفُ أَنَّ هذا الرَّجُل لم يُصلِّ، فأمَرَهُ بدخولِ المسجدِ للصَّلاةِ.

ومنَ الأمرِ بالمَعْروفِ ما سَبَقَتِ الإشارةُ إليه أَنْ تَأْمُرَهُ بالسَّلامِ إِذَا لَم يُسلِّمْ. والنَّهْيُ عن المُنْكَرِ: مثلُ أَنْ يَمُرَّ إِنسانٌ في الطَّريقِ وقد أسبلَ ثوبَهُ، فهذا مُنْكَرٌ مِن حقِّهِ عليك ومِن حقِّ الطَّريقِ عليك أَنْ تُنْكِرَها عليه.

فإنْ قال قائلٌ: لكنْ هل أَصْرُخُ في وجْهِهِ: يا مُسبلُ! لنْ يَنْظُرَ اللهُ إليك؟ الجوابُ: لا؛ بل أقومُ وأَتَكَلَّمُ معه برفقٍ، فأقولُ: هذا حرامٌ عليك، وكها قالَ أميرُ المُؤْمِنينَ رَضِّ اللَّهُ عَمْرُ بنُ الخَطَّابِ حين رأى شابًّا منَ الأنصارِ قد جرَّ ثوبَهُ، فقالَ: «يا ابنَ أخي! ارْفَعْ ثَوْبَكَ فإنَّهُ أَتْقى لرَبِّكَ، وأَبْقى لثَوْبِكَ» (١).

فهذه خمسةُ حقوقٍ: غضَّ البصرِ، وكفُّ الأَذى، وردُّ السَّلامِ، والأمرُ بالمَعْروفِ، والنَّهْيُ عنِ المُنْكَرِ؛ وهذه كُلُّها منَ الحقوقِ الواجِبةِ.

وهناك حُقوقٌ أُخْرى لكنَّها على سبيلِ التَّطَوُّع، مثلُ: إعانةِ المُستعينِ بقولِهِ أو بحالِهِ، مثالُ ذلك: رجلٌ سيَّارتُهُ تَعَطَّلَتْ بالطريقِ، فهو يحتاجُ مُساعدةً، فإنِ اسْتَطَعْتَ مُساعدَتَهُ في إصْلاحِها فساعِدْهُ، هذا أيضًا مِن حقِّه؛ لكنَّ هذا ليس خاصًا بالطريقِ، فإعانةُ المستعينِ منَ الحقوقِ، سواءً كانَ في الطَّريقِ أو غيرِه، وسواءً كانتِ استعانَتُهُ بمقالِهِ أو بحالِه، فهذه منَ الأُمورِ المَطْلوبةِ، وهي مِن حقِّ المُسلمِ على المُسْلِم.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان بن عفان، رقم (۳۷۰۰).

وكذلك هدايةُ الأعْمى مِن حقِّ الطريقِ، فمثلًا: إذا رأيتَ رَجُلًا أعْمى، يتلمسُ طريقَهُ ولا يَهْتدي للطريقِ، فمِنْ حقِّهِ أَنْ تَهْديَهُ إلى الطريقِ، وأنت في ذلك مأجورٌ.

المهمُّ: أنَّ للطريقِ حُقوقًا كثيرةً، وكأنَّ الرَّسولَ ﷺ اقتصرَ على هذا؛ لأنَّ هذه الأُمورَ واجبةٌ.

فإنْ قيلَ: ما وجهُ كونِ هذا الحَديثِ داخلًا في مكارِمِ الأَخلاقِ مع أنَّ فيه التَّحْذيرَ: «إِيَّاكُمْ وَالجُلُوسَ»؟

فالجوابُ: إذا قامَ الإنسانُ بهذه الحقوقِ فهو مِن مكارِمِ الأَخْلَاقِ. فإنْ قالَ قائلٌ: الأفضلُ لي أَنْ أَبْقى في بَيتي أو أَنْ أَجْلِسَ في السُّوقِ؟

قُلْنا: إذا كانَ يُمْكِنُكَ البقاءُ في البيتِ فهو أفضلُ؛ لأنَّ الصَّحابة رَضَالِكَ عَنْهُ إنها أَذِنَ لهم حين قالوا: «مَا لَنَا بُدُّ مِنْ مَجَالِسِنَا»، أمَّا مَن كانَ لا يُبالي أَجَلَسَ في السوقِ أو في بيتِهِ، فبيتُهُ أفضلُ، وأبرأُ لذِمَّتِهِ؛ لأنَّهُ ربَّها يجلسُ في الطريقِ، ولا يُعْطيهِ حقَّهُ، وربَّها يتهاوَنُ في الأمرِ بالمَعْروفِ والنَّهيِ عنِ المُنْكرِ، ربَّها لا يغضُّ البصرَ، فتمرُّ به امرأةُ جميلةٌ شابَّةٌ فلا يَمْلِكُ نفسَهُ، فهذا بيتُهُ أسلمُ له، لكنْ إذا كانَ لا بُدَّ منَ الجلوسِ فيجبُ إعْطاءُ الطَّريقِ حقَّهُ.

فإنْ قال قائلٌ: وهل إذا جَلَسَ في الطَّريقِ له أَنْ يَأْكُلَ ويَشْرَبَ في الطريقِ؟ الجوابُ: هذا حَسَبُ العُرفِ، فالعرفُ الآنَ أَنَّ للإنْسانِ أَنْ يَأْكُلَ ويَشْرَبَ، فتَجِدُهم على عتباتِ الدَّكاكينِ جالسينَ يَشْربونَ الشايَ، وربَّما يَكونُ معهم ما يُؤْكَلُ مِن بسكوتٍ أو مجبوزاتٍ، أو ما أشْبَهَ ذلك، فهذا لا بَأْسَ به.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - حِرْصُ النّبيِّ عَلَى السّلامةِ والبُعْدِ عنِ الفِتْنةِ؛ وجْهُـهُ: التّحديرُ منَ الجلوس على الطُّرقاتِ.

٢- حِرْصُ النَّبِيِّ عَلَيْ على كفِّ الأَذى؛ لأنَّ منَ الحِكْمةِ في النَّهْيِ عنِ الجلوسِ
 في الطُّرقاتِ ألا يَتَأَذَّى أو يُؤْذِي.

٣- جوازُ مُراجعةِ العالِمِ فيها يقولُ؛ وجْهُهُ أَنَّ الصَّحابةَ راجَعوا النَّبيَّ عَيَالِيْ وَهُوهُ أَنَّ الصَّحابةَ راجَعوا النَّبيَّ عَيَالِيْ وهو المطاعُ في أمرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَامُ ومع ذلك راجَعوهُ.

٤- أنَّ الإنْسانَ إذا راجعَ في أمرٍ فإنَّ المشروعَ في حقِّهِ أنْ يُبَيِّنَ العظةَ والسبب؛
 يُؤْخَذُ مِن قولِهم: «مَا لَنَا بُدُّ مِنْ مَجَالِسِنَا».

٥- حُسنُ خُلُقِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ ؛ حيثُ عَلِمَ أَنَّ هذا إيذاءٌ منهم، لكنَّهُ مُبرَّرٌ بالحاجةِ ؛ لقولِهِ عَلَيْهِ: «فَأَمَّا إِذَا أَبَيْتُمْ»، وهذا لا شكَّ أَنَّهُ مِن حُسْنِ خُلُقِهِ، وإلا لأكَّدَ عليهم: قد حَذَّرْ تُكُم فلا تَجْلِسوا، لكنْ مِن حُسْنِ خُلُقِهِ قالَ هذا.

٦- مُراعاةُ الأحوالِ؛ وأنَّ الأحْكامَ قد تَخْتَلِفُ بحسبِ الأحْوالِ، تُؤْخَذُ مِن مُراعاةِ النَّبِيِّ حَالَ الصَّحابةِ؛ حيث قالوا: «مَا لَنَا بُدُّ مِنْ مَجَالِسِنَا»، فرَخَصَ لهم بعد ذلك.

فَمثلًا: إذا قلتَ: «هذا حرامٌ» ثم رأيتَ أنَّ منَ المَصْلَحةِ أو منَ الضَّرورةِ أنْ يُحِلَّهُ لهذا الشخصِ في نطاقِ الشَّريعةِ فلا بأسَ، حلِّلهُ ولو كُنْتَ قد حرَّمْتَهُ قَبلًا.

٧- أَنَّهُ إذا تَنازَلَ الإنسانُ عن مَفْسدةٍ فلا بُدَّ أَنْ يَذْكُرَ ما تَخِفُّ به هذه المفسدةُ

أُو تزولُ؛ وجْهُهُ أَنَّهُ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «فَأَمَّا إِذَا أَبَيْتُمْ، فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ»؛ حتى تزولَ المفسدةُ.

٨- أنَّهُ يجبُ على مَن جَلَسَ على الطُّر قاتِ أَنْ يَغُضَّ بصرَهُ عن النَّاسِ؛ خَوفًا مِن أَنْ يَفْتَتِنَ أُو يُؤْذِيَ غيرَهُ؛ لأنَّهُ إِنْ كَانَ الشيءُ فاتنًا فإنَّهُ يُخْشى عليه منَ الفِتْنةِ، وإنْ لم يَكُنْ فاتنًا فإنَّهُ يُخْشى عليه أَنْ يُؤْذِيَ غيرَهُ.

9- وجوبُ كفِّ الأذى على الجالِسِ في الطُّرقاتِ؛ وهذا كغيرِهِ، لكنْ لمَّا كانَ الجُلوسُ على الطَّريقِ مَظِنَّةَ الأذى نصَّ عليه النبيُّ ﷺ في قولِهِ: «وَكَفُّ الأَذَى»، وإلا فالأذى واجبٌ كفُّهُ على كُلِّ حالٍ.

٠١- أنَّ مِن حقِّ الطَّريقِ ردُّ السَّلامِ؛ لقولِهِ ﷺ: «فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ... وَرَدُّ السَّلَام».

فإنْ قالَ قائلٌ: «مَرحبًا بكم أيها الجُلُوسُ» فما الجوابُ؟

فالردُّ عليه هو: «مرْحبًا بك أيُّها المارُّ»، كذا ﴿ وَإِذَا حُيِّينُم بِنَحِيَةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَا ﴾ والنساء:٨٦]، لكنْ هنا يَنْبغي أنْ يُقالَ له: السُّنَّةُ السَّلامُ دون الترحيبِ، فسلِّمْ ثم رَحِّبْ إنْ شِئْتَ.

١١ - أنَّهُ يجبُ على الجالسِ في الطَّريقِ ألا يَدَعَ الأَمرَ بالمَعْروفِ والنَّهْيَ عنِ المُنْكَرِ؛ لقولِهِ على: «وَالأَمْرُ بِالمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ المُنْكَرِ».

·· @ ··

١٥٣١ - وَعَنْ مُعَاوِيَةً رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَبْرًا يُطَلِّهُ إِنَّهُ بِهِ خَبْرًا يُفَقِّهُ فِي الدِّينِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْ الْكَانِينِ، وجوابُ الشَّرْطِ: «يُوفِقُهُ فِي الدِّينِ»؛ يعني: إذا أرادَ اللهُ بعبدِهِ الخيرَ لالتقاءِ السَّاكنينِ، وجوابُ الشَّرْطِ: «يُفَقِّهُهُ فِي الدِّينِ»؛ يعني: إذا أرادَ اللهُ بعبدِهِ الخيرَ فَقَهُهُ فِي الدِّينِ، أي في أحْكامِ الدِّينِ، وهذا يشملُ أحكامَ الدِّينِ الْعَقَديَّةَ والفَرْعيَّةَ، التي هي القولُ والعملُ، بل الفقهُ في الدِّينِ المتعلِّقُ بأعمالِ القلوبِ وأحْوالِها هو الفقهُ الأكبرُ؛ ولهذا سَمَّى أهْلُ العِلْمِ العِلْمَ التوحيدِ والعقيدةِ (الفِقْهَ الأكبر)؛ لأنَّ الفقهَ الأصغرَ -وهو المُتعلِّقُ بأفعالِ المُكلَّفينَ- وسيلةٌ للأكبرِ المتعلِّقِ بذاتِ اللهِ وصفاتِهِ؛ فلهذا كانَ الفقهُ الأكبرُ هو مَعْرفةُ اللهِ تَعالَى بأسمائِهِ وصفاتِهِ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- إثباتُ الإرادةِ للهِ عَنَّوَجَلَ القولِهِ عَلَيْةٍ: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا»، واعلمْ أنَّ إرادةَ اللهِ نوعانِ: إرادةٌ شرعيَّةٌ، وإرادةٌ كونيَّةٌ.

فالإرادةُ الكونيَّةُ: هي التي بمعنى المشيئةِ، أرادَ اللهُ أي: شاءَ، والإرادةُ الشَّرْعيةُ هي التي بمعنى المشيئةِ، أرادَ اللهُ أي: شاءَ، والإرادةُ الشَّرْعيةُ هي التي بمعنى المَحبَّةِ، فأراد بمعنى أحَبَّ، ويجبُ الانتباهُ لهذا الفرقِ بين حَقِيقَتَيْهِما، فالإرادةُ الشَّرْعيَّةُ: هي التي تعني المَحبَّة، فالإرادةُ الشَّرْعيَّةُ: هي التي تعني المَحبَّة،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين، رقم (٧١)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة، رقم (١٠٣٧).

فبينهما فرقٌ مِن حيثُ الحُكْمُ والأثرُ الْمَرَتِّبُ عليهما.

إِذِ الإِرادةُ الكونيَّةُ لا بُدَّ من وُقوعِ المُرادِ الذي أرادهُ اللهُ، فيتَعَيَّنُ أَنْ يقعَ، ويَتَعَلَّقُ فيها يُحِبُّهُ وما لا يُحِبُّهُ، يعني لا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ المُرادُ مَحْبُوبًا إلى اللهِ، لكنْ يَلْزَمُ مِن هذه الإِرادةِ الوُقوعُ.

والإرادةُ الشَّرْعيَّةُ لا يلزمُ فيها وقوعُ المُرادِ، وتختصُّ بها أحبَّ، ولا علاقةَ لها فيها كَرِهَ.

قال اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ رُبِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْتَرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ [البقرة:١٨٥]، فهذه إرادةٌ شرعيَّةٌ، وقالَ تَعالَى: ﴿ مَا يُرِيدُ اللهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنَ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُم ﴾ [المائدة:٦] أيضًا شرعيَّةٌ، أما قولُهُ تَعالَى: ﴿ وَإِذَا أَرَدُناَ أَن نُهُلِكَ قَرْيَةً أَمَرُنا مُتَرَفِهَا فَفَسَقُواْ فِهَا ﴾ [الإسراء:١٦] فهذه كونيَّةٌ، وقولُهُ تَعالَى: ﴿ وَلَوَ لَهُ مَا اَقْتَتَلُواْ وَلَكِنَ اللّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ [البقرة:٢٥٣] هذه كونيَّةٌ.

فإذا قالَ قائلٌ: هل اللهُ تَعالَى يريدُ الشَّرَّ؟

قُلْنا: أمَّا شَرْعًا فلا، وأمَّا كونًا فنَعَمْ، ولكنِ اعْلَمْ أنَّ الشَّرَّ الذي يُريدُهُ اللهُ كَونًا هو الشَّرُّ الإضافيُّ، وليس الشَّرَّ المحض، وهو شرُّ إضافيُّ باعتبارِ المُرادِ، أمَّا باعتبارِ إلى اللهِ عنه الشَّرِ، فالجدبُ والقحطُ والمرضُ والموتُ وفَقْدُ المالِ وما أشْبَهَ ذلك هذا شرُّ، لكنَّ كونَ اللهِ يريدُهُ فهو خيرٌ لا شرُّ.

فمثلًا: المطرُ خيرٌ، لكنْ قد يَكُونُ شرَّا إذا هَدَّمَ البناءَ وأغرقَ المالَ، حينها يَكُونُ شَرَّا نِسْبيًّا، وإنْ كانَ -في الأصلِ- خَيرًا، لكنْ قد يُقَدِّرُ اللهُ فيه هذا الشَّرَ لحكمةٍ، فالفسادُ في الأرْضِ شرُّ لا يُحِبُّهُ اللهُ، لكنَّهُ قد يريدهُ سُبْحَانهُ وَتَعَالَىٰ كُونًا، ﴿ ظَهَرَ الفَسَادُ فَا اللهُ مَا لَفَسَادُ فَي الأرْضِ شرُّ لا يُحِبُّهُ اللهُ، لكنَّهُ قد يريدهُ سُبْحَانهُ وَتَعَالَىٰ كُونًا، ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ

فِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُواْ ﴾ [الروم: ١٤]، ولهذا جاءَ في الحديث: «والشَّرُ لَيْسَ إِلَيْكَ» (٢)، وجاءَ في الحديث: «والشَّرُ لَيْسَ إِلَيْكَ» (٢)، وجاءَ في الحديث: «والشَّرُ لَيْسَ إِلَيْكَ» (٢)، ولا تَناقُضَ بينهما؛ لأنَّ الشَّرَ في القَدرِ هو في المقدورُ فقط، أمَّا في التقديرِ فلا.

ولهذا يجبُ علينا أَنْ نَرْضَى بقضاءِ اللهِ عَنَّقَجَلَّ وإِنْ كَانَ شَرَّا، يعني وإِنْ كَانَ اللهَ قَدَّرَ المعاصيَ في المقضيُّ شَرَّا، وأمَّا المكتوبُ فعلى حسبِ الحالِ، فنَرْضَى أَنَّ اللهَ قَدَّرَ المعاصيَ في المُجْتمعِ مثلًا، ونَتَقَبَّلُ تقديرَ المعاصي كَوْنيًّا؛ لأَنَّهُ ربُّ يفعلُ ما يشاءُ، لكنْ لا نَرْضَى بالمَعاصى.

فبالنسبةِ لإرادةِ اللهِ الفِسْقَ مثلًا أو المعاصيَ أو الكُفْرَ خيرٌ، بأنْ يَتَرَتَّبَ على ذلك مصالحُ كثيرةٌ؛ فلولا هذا ما كانَ جِهادٌ، ولا أمرٌ بالمَعْروفِ، ولا نَهْيٌ عن المُنْكرِ، ولا ابتلاءٌ ولا امتحانٌ.

وبالنسبةِ للواقِعِ هو شَرُّ، وهو أَنَّ الشَّرَ في الواقعِ قد يَكُونُ خيرًا بالنسبةِ لَمَنْ أُصيبَ به؛ لأَنَّهُ كفَّارةٌ للذُّنوبِ، وسَببًا لرِفعةِ الدَّرجاتِ، ولولا هذا ما حَصَلَ له ذلك؛ ولهذا كانَ الرَّسولُ عَلَيْهُ يُوعَكُ، يعني في الحُمَّى، كما يُوعَكُ الرَّجُلانِ (٣)، وأُوذِي عَلَيْهُ في اللهِ عَنْ عَلَى لَهُ مَراتبَ الصَّبْرِ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب بيان الإيهان والإسلام والإحسان، رقم (٨)، من حديث عمر رَضِّكَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٧١)، من حديث على رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب أشد الناس بلاء الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل، رقم (٥٦٤٨)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب ثواب المؤمن فيها يصيبه من مرض أو حزن، رقم (٢٥٧١)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيًا لِللهُ عَنْهُ.

ولهذا أعْجَبَتْني كلمةٌ قالها شيخُ الإسلامِ رَحْمَهُ اللّهُ ليّا ذَكَرَ حُكْمَ السّلفِ في أهلِ الكلامِ -يعني الأشْعريّة والمُعْتَزِلة والجههميّة وشِبْههم- وكان مِن أشدِّ مَنْ حَكَمَ فيهم الشافعيُّ رَحْمَهُ اللّهُ حيث قالَ: حُكْمي في أهلِ الكلامِ أنْ يُضْربوا بالجريدِ والنّعالِ، ويطافُ بهم في العَشائرِ، ويُقالُ: هذا جزاءُ مَنْ تَرَكَ الكتابَ والسُّنّة، وأقبلَ على عِلم الكلامِ (۱).

قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّة رَحَهُ اللَّهُ (٢): وهم مُسْتحقُّونَ لها قالَهُ الشافعيُّ رَحَمُهُ اللَّهُ مِن وجهِ مُخالفةِ الشرعِ، فيَسْتَحقونَ التأديبَ حتى يُعْتَبرَ بهم مَنْ وراءَهُم، لكنْ مَنْ نَظَرَ إليهم بعينِ القدرِ رقَّ إليهم، وتَرَحَّم عليهم؛ وقالَ: إنهم مساكينُ ضلُّوا الطريقَ، فيرِقُ ويَرْحَمُهُم، لكنْ لا يَرْحَمُهم في دِينِ اللهِ، قالَ اللهُ عَزَقِجَلَّ: ﴿ الزَّانِيةُ وَالزَّانِيةُ وَالزَّانِيةُ وَالزَّانِيةُ وَالزَّانِيةُ وَالزَّانِيةُ وَالزَّانِيةُ وَالزَّانِيةُ وَالزَّانِيةِ اللهِ ال

وهذه عُقوبةٌ شديدةٌ! أَنْ يُؤتى بأكبرِ عالِمٍ منهم، طويلِ العمامةِ، كبيرِ الهامةِ، ويُطافُ به في العشائِرِ والأسواقِ، ويُضْرَبُ بالجَريدِ والنِّعالِ؛ إهانةً له، ويقالُ: هذا جزاءُ مَنْ تَرَكَ الكتابَ والسُّنَّة، وأقبلَ على عِلم الكلام.

إِذَنِ: الإرادةُ الكونيَّةُ لا بُدَّ فيها مِن وُقوعِ المُرادِ، وتَتَعَلَّقُ فيها يُحِبُّهُ اللهُ وما لا

⁽١) أخرجه عنه أبو نعيم في الحلية (٩/ ١١٦)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم رقم (١٧٩٤).

⁽۲) مجموع الفتاوي (۵/ ۱۱۹).

يُحِبُّهُ، وانْظُرْ إلى قولِهِ تَعالَى: ﴿ وَلَوْ شَاءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَـٰتَلَ ٱلَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِم مِنْ بَعْدِ مَا جُآءَتُهُم ٱللَّهُ مَا ٱقْتَـٰتَلُواْ جَآءَتُهُم آن كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَـٰتَلُواْ وَلَكِنَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَـٰتَلُواْ وَلَكِنَ ٱللَّهُ مَا أَقْتَـنَلُواْ وَلَكِنَ ٱللَّهُ مَا يُرِيدُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وهو عَزَقِجَلَّ لا يريدُ قِتالًا؛ لكنْ لا بُدَّ أَنْ يَقَعَ مُرادُهُ جَلَّوَعَلا.

أمَّا الإرادةُ الشَّرْعيَّةُ فتَتَعَلَّقُ بالمحبَّةِ، أي: بها أحبَّهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى ولا يَلْزَمُ منها وقـوعُ المُرادِ.

فاللهُ يريدُ منَّا أَنْ نستقيمَ، وأَنْ نقيمَ الصَّلاةَ، وأَنْ نُعْطِيَ الزَّكاةَ، وأَنْ نُطِيعَهُ في كُلِّ ما أَمَرَ، فيريدُ منا ذلك إرادةً شرعيَّةً، لكنْ ليس كُلُّ واحدٍ منَّا يفعلُ ذلك.

٢- أنَّ الإنْسانَ يَنْبغي له أنْ يَتعرَّضَ للخيرِ، بالتفقُّهِ في دِينِ اللهِ؛ يعني كُلُّ إِنسانٍ يُحِبُّ أَنْ يُريدَ اللهُ به خَيرًا، فنقولُ: الوسيلةُ والطَّريقُ هو أَنْ تَتَفَقَّهَ في دِينِ اللهِ عَزَّوَجَلَ.
 عَزَّوَجَلَ.

٣- الحث على الفقه في الدِّينِ؛ لأنَّهُ وسيلةٌ إلى هذا الخيرِ الذي يُريدُهُ اللهُ عَزَوَجَلَ.
 ٤- أنَّ لإرادةِ اللهِ تَعالَى عَلاماتٍ ظاهرةً؛ يعني لإرادةِ اللهِ الخيرَ بالعبدِ علامات، فمِنْ علامةِ الخيرِ الفقهُ في الدِّينِ.

٥- أنَّ الفِقْهَ فِي غيرِ الدِّينِ لا يُحْمَدُ ولا يُذَمُّ؛ يعني كالعلمِ بالصنائِعِ وغيْرِها، هذا لا يُحْمَدُ ولا يُنذَمُّ، بل إنْ كانَ وسيلةً لمحمودٍ كانَ مَحْمودًا، وإن كانَ وسيلةً لعجمودٍ كانَ مَحْمودٍ لم يَكُنْ مَحْمودًا، وجهذا نقولُ: المَفْهومُ فِي قولِهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فِي الدِّينِ» لا عُمومَ له.

فإنْ قالَ قائلٌ: وهل يُؤْخَذُ منَ الحَديثِ أنَّ مَنْ لم يُفَقِّهُ اللهُ في الدينِ لم يُرِدْ به خَيرًا؟

الجواب: هذا مفهومُ الحديثِ، ولكنْ فيه تفصيلٌ؛ أمَّا الخيرُ المطلقُ فلا شكَّ أنَّ مَن حُرِمَ الفِقْهَ في الدِّينِ فإنَّهُ محرومٌ منَ الخيرِ المُطلَقِ، وأمَّا مُطلقُ الخيرِ فقد يَكونُ لشخصٍ لم يَتَفَقَّهُ في الدِّين، هذا إنْ صحَّ هذا التَّعْبيرُ، وإلا فلا أظنُّ أحدًا يفعلُ خيرًا في دِينِ اللهِ إلا وقد كانَ فيه فقيهًا، ولولا فِقْهُهُ إيَّاهُ ما عَمِلَ به، وعلى هذا فالخيرُ المطلَقُ إنها يَكونُ لَمِنْ فَقِهَ في دِينِ اللهِ، وأمَّا مُطلقُ الخير فيكونُ لَمِنْ تَوسَّعَ في الفقهِ ومَنْ قَصُرَ فِقْهُهُ في دينِ اللهِ عَرَّوَجَلَّ.

٦- البِشارةُ العظيمةُ لَمِنْ رَزَقَهُ اللهُ الفِقْهَ فِي الدِّينِ؛ وهي أَنَّ اللهَ أَرادَ به خَيرًا في كونُ هذا داخلًا في قولِهِ تَعالَى: ﴿ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَوْةِ الدُّنيَا وَفِ الْآخِرَةِ ﴾ المؤخرة اللهُ أَرادَ بك [بونس: ٢٤]، فإذا رأيتَ اللهَ قد مَنَّ عليك بالفقهِ في دِينكَ فاعْلَمْ أَنَّ اللهَ أرادَ بك خَيرًا.

لكنْ قد يقولُ قائلٌ: إنَّنا نرى بعضَ العُلَماءِ عندهم الفِقْهُ العقديُّ والعمليُّ ومع ذلك هم على جانبٍ كبيرٍ منَ المعاصي والفُسوقِ.

فنقول: هؤلاء ليسوا فُقهاء، بل هم قُرَّاء، وهناك فرقٌ بين الفقيهِ والقارِئ، وهناك فرقٌ بين الفقيهِ والقارِئ، ومهذا قالَ ابنُ مَسْعودٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ: «كيفَ بِكُمْ إذا كَثُرَ قُرَّاؤُكُم وقلَّ فُقهاؤُكُم» (۱)، فالفقيهُ في الدِّينِ في الواقعِ هو الذي يَعْلَمُ الأحْكامَ وأسرارَ الشَّريعةِ وحِكَمَها، ويَعْبُدُ اللهَ عَنَّهَ جَلَّ بمُقْتضاها، وإلا فليس بِفَقيهٍ.

⁽۱) أخرجه عبد الرزاق في جامع معمر رقم (۲۰۷٤۲)، وابن أبي شيبة في المصنف رقم (۳۸۳۱)، والدارمي في سننه رقم (۱۹۱، ۱۹۲)، والحاكم في المستدرك (۶/ ۵۱۶).

١٥٣٢ – وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْكَةٍ: «مَا مِنْ شَيْءٍ فِي الْمِيزَانِ أَثْقَلُ مِنْ حُسْنِ الْحُلُقِ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «أَنْقَلُ» بالرَّفع، فما الذي رَفَعَها؟ الذي رَفَعَها أَنَّ (مِن) في قولِهِ: «مِنْ شَيْءٍ» حرف جرِّ زائدٌ، وعلى هذا يَكونُ التقديرُ: «ما شَيْءٌ في الميزانِ أثقلُ مِن حُسْنِ الحُلُقِ».

وإذا أَخَذْنا بظاهرِ الحَديثِ فإنَّهُ يَكُونُ مُشكِلًا؛ لأنَّ كلمةَ التوحيدِ أَثقلُ ما يَكُونُ في الميزانِ، كما في حديثِ صاحبِ البطاقةِ الذي أُخْرِجَ له يَوْمَ القِيامةِ سِجلَّاتُ كثيرةٌ منَ الذُّنوبِ، ثم وُزِنتْ بـ(لا إلهَ إلا اللهُ)، فرَجَحَتْ بها (لا إلهَ إلا اللهُ)، فرَجَحَتْ بها (لا إلهَ إلا اللهُ)، فكيف يمكنُ الجمعُ بين هذا وبين ما جاء في هذا الحديثِ؟

الجواب: أوَّلا: إنْ صحَّ هذا الحديثُ فإنَّ قولَ: «لا إلهَ إلا اللهُ» مِن توحيدِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ بل هي توحيدُ اللهِ، ولا شكَّ أنَّ اعْتقادَ مُقْتضاها مِن حُسْنِ الخُلُقِ؛ لأنَّ حُسْنَ الخُلُقِ لا يُرادُ به أنْ يَكُونَ الإنسانُ مع النَّاسِ واسعَ الصدرِ مُنْطَلِقَ الوجهِ فقط، بل إنَّ حُسْنَ الخُلُقِ يشملُ حُسْنَ الخُلُقِ مع اللهِ، ومع عبادِ اللهِ، ومع ذلك حتى في هذا الجوابِ يَبْقى إشكالُ أيضًا؛ لأنَّا إذا قُلْنا: إنَّ حُسْنَ الخُلُقِ هو حُسْنُ الخُلُقِ مع اللهِ

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب في حسن الخلق، رقم (٤٧٩٩)، والترمذي: كتاب البر والصلة، باب ما جاء في حسن الخلق، رقم (٢٠٠٣).

⁽٢) أخرجه أحمد (٢/٢١٣)، والترمذي: كتاب الإيهان، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله، رقم (٢٦٣٩)، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة، رقم (٤٣٠٠)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضَالِلَهُ عَنْهُا.

ومع عبادِ اللهِ، شَمِلَ الدِّينَ كلَّهُ، وحينئذِ ليس هناك شَيْءٌ أثقلُ مِن شَيْءٍ، فالحديثُ مُشْكِلٌ؛ ولهذا لا بدَّ أنْ نَهْتَمَّ بتخريج هذا الحديثِ تَخْريجًا تامَّا.

وعلى كُلِّ حالٍ: إِنَّ حُسْنَ الخُلُقِ أَمرٌ مطلوبٌ، فالخُلُقُ الْحَسَنُ يَكُونُ به الإنسانُ دائيًا راضيًا، إذا كانَ عنده حُسْنُ خُلُقٍ يَصبرُ على الأذى، ويتحمَّلُ المشاقَّ، ويأخذُ بالعَفْو، كما قالَ اللهُ عَرَّفِجَلَّ: ﴿ خُذِ ٱلْعَفُو وَأَمْنُ بِٱلْعُرْفِ ﴾، يعني خُذْ ما عُفِيَ منَ النَّاسِ، وما حَصَلَ مِن أَخْلاقِهِم، ولا تُكلِفْهُمُ الكمالَ؛ لأنَّ مَنْ أرادَ الكمالَ حُرِمَ الكمالَ.

١٥٣٣ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضَالِكَ عَلَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «الحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «الحَيَاءُ»؛ الحياءُ: صفةٌ خُلُقيَّةٌ تَعتري الإنسانَ، ولا يستطيعُ الإنسانُ أَنْ يُعَبِّرَ عنها تَعْبيرًا يَكُونُ تَفْسيرًا لَحَقيقَتِها، ولكنَّها تُعْرَفُ بآثارِها، فهي خُلُقٌ يَعْتري الإنسانَ، يَمْنَعُهُ أَنْ يَتَكلَّمَ أَو يَفْعَلَ ما يَخْجَلُ منه وما يُوبَّخُ عليه، وهو من الإيهانِ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ عَليه، وأَدْنَاهَا: إِمَاطَةُ لقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَعْلَاهَا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا: إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ ""، وهنا قالَ: «الحَيَاءُ مِنَ الإِيمَانِ ".

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب الحياء من الإيهان، رقم (٢٤)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان عدد شعب الإيهان وأفضلها وأدناها، رقم (٣٦).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان، رقم (٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها، رقم (٣٥)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُ.

وقولُ الرَّسولِ عَلَيْهِ: «الحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ» (مِن) هنا للتَّبعيضِ، أي: بعضٌ منه، ثم اعْلَمْ أنَّ الحياءَ يَكُونُ منَ المَخْلُوقِ، ويكونُ منَ الخالِقِ.

فالحياءُ مِنَ الخالِقِ: أَنْ تَسْتَحْيِيَ مِنَ اللهِ أَنْ يَفْقِدَكَ حيث أَمَرَكَ، أَو أَنْ يراكَ حيث نَهَاكَ، وعلى هذا التفسيرِ فإنَّ الحياءَ يَسْتَلْزِمُ القيامَ بالمَأْمورِ، واجتنابَ المحظورِ، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ أَمَرَكَ أَنْ تُزَكِّيَ فلم تُزكِّ، فاسْتَحِ مِنَ اللهِ، اسْتَحِ مِن رَبِّكَ، ونهاكَ عَزَّوَجَلَّ فاللهُ عَزَّوَجَلَّ أَمَرَكَ أَنْ تُزكِّيَ فلم تُزكِّ، فاسْتَحِ مِنَ اللهِ، اسْتَحِ مِن رَبِّكَ، ونهاكَ عَزَوجَلَ أَنْ تَشْرَبَ الحمرَ فشرِبْتَ، فنقولُ: اسْتَحِ مِنَ اللهِ، كيف يراكَ اللهُ حيث نهاك؟! وكيف يَفْقِدُكَ حيث أَمَرَكَ؟! هذا هو الحياءُ مِنَ اللهِ، وهو يستلزمُ القيامَ بأوامِرِ اللهِ، واجتنابَ نَواهيهِ.

والحياءُ منَ المَخْلُوقِ: هو أَنْ يَتَجَنَّبَ الإنسانُ كلَّ أمرٍ يُعابُ عليه ويُذَمُّ، وهذا عائدٌ إلى المُروءةِ، فتجدُ بعضَ النَّاسِ مَثلًا لا يَسْتحيي، ولا يُبالي إنْ خَرَجَ على النَّاسِ بصفةٍ مَرْغوبةٍ، حَصَلَ على وجهٍ يخالفُ العادة، أو على وجهٍ بصفةٍ مَرْغوبةٍ، حَصَلَ على وجهٍ يخالفُ العادة، أو على وجهٍ لا يخالفُ العادة، حَصَلَ على وجهٍ تكونُ به الشَّهْرةُ، أو على وجهٍ لا تكونُ به الشُّهْرةُ، فهو لا يُبالي، ويخرجُ مثلًا في هيئتِهِ في لِباسِهِ في أيِّ حالٍ منَ الأحوالِ، لكنَّ الحييَّ لا يُمْكِنُ أَنْ يأتي خَصْلةً يَذُمُّهُ النَّاسُ عليها، ويَعيبونَهُ بها.

ثم اعْلَمْ أَنَّ مِنَ الحياءِ ما لا يُمْنَعُ منه وليسَ كذلك، فبعضُ النَّاسِ يَسْتَحْيي أَنْ يَسْأَلُ عَمَّا يَجَبُ السُّؤالُ عنه، وهذا ليس حَياءً ولكنَّهُ خَوَرٌ، فالحياءُ منَ الحقُّ خَورٌ وجُبْنٌ وعدمُ قُدْرةٍ على الاندفاعِ لطلبِ الحقِّ؛ ولهذا قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ فَإِذَا طَعِمْتُمْ وَاللّهُ مَسْتَغِيمِ مِن الْحَقِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ الله

مَثَلًا مَا بَعُوضَة ﴾ [البقرة: ٢٦]، وقالتْ أُمُّ سُليمٍ -وقد سَأَلَتِ النبيَّ ﷺ عمَّا يَتَعَلَّقُ مِن غُسْلِ إذا بطَهارَتِها: يا رَسُولَ اللهِ! إِنَّ اللهَ لا يَسْتَحْيي منَ الحقِّ، فهل على المرأةِ مِن غُسْلِ إذا احْتَلَمَتْ؟ (١)، فالحياءُ الذي يَمْنَعُكَ مِن قولِ الحقِّ أو طلبِ الحقِّ هذا خَورٌ وجُبْنُ، وليس حَياءً.

فلا تَسْتَحِ منَ الحقّ أبدًا، لا تَقُلْ: «أنا واللهِ أَسْتَحي أَنْ أَسْأَلَ هذا السُّوالَ، أَخْشَى أَنْ يَكُونَ سَهلًا، فيقولُ النَّاسُ: إِنَّ هذا واللهِ طالبُ عِلْمٍ ضعيفٌ، أو: أخشى أَنْ يَكُونَ صَعْبًا فيقال: هذا مُتَعنَّتٌ، وهذا يريدُ الإعناتَ والإشقاقَ على المسؤولِ»، لا، إذا كانَ الأمرُ لا بُدَّ منه فلا بُدَّ أَنْ تَسْأَلَ ولا تَهْتَمَّ.

فصارَ الحياءُ منَ الإيهانِ سواءً مع اللهِ أو مع النَّاسِ، لكنْ هناك ما يُظَنُّ أَنَّهُ حياءٌ وليس بحياءٍ، وهو الحياءُ منَ الحقِّ؛ فإنَّ هذا ليس حَياء مَحْمودًا، بل هو خَوَرٌ وجُبْنٌ مَذْمومٌ.

١٥٣٤ - وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبُوَّةِ الأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحِ، فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢). النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبُوَّةِ الأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحِ، فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢). الشَّرِحُ

قولُهُ عَلَيْةِ: «مِمَّا» (مِن) هنا للتَّبْعيضِ، و(ما) اسمٌ موصولٌ، أي: مِن الذي أَدْرَكَ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب الحياء في العلم، رقم (۱۳۰)، ومسلم: كتاب الحيض، باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها، رقم (٣١٣)، من حديث أم سلمة رَضَّالِلَّهُ عَنْهَا. (٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب إذا لم تستح فاصنع ما شئت، رقم (٦١٢٠).

النَّاسُ، و(النَّاسُ) المُرادُ به أهلُ الجاهِليَّةِ إلى وقتِ البَعْثةِ.

قولُهُ ﷺ: «كَلَامِ النَّبُوَّةِ الأُولَى» الأُولى: مُؤَنَّثُ (أُوَّل)؛ فيكونُ ظاهرُ الحَديثِ أَنَّ هذه الكلمة مِن أوَّلِ النَّبُوَّاتِ، أي: أنَّها مُتوارثةٌ مِن جميع الأنْبياءِ.

قولُهُ عَلَيْ الله الأمرُ هنا قد يَكونُ للإباحةِ أو للتَّهديدِ؛ وذلك بناءً على معنى قولِهِ: «إِذَا لَمْ تَسْتَحِ»: هل المَعْنى إذا لم يَكُنْ بك حياءٌ فاصْنَعْ ما شئت، أو المَعْنى إذا لم تَأْتِ فِعْلًا مُسْتَحْيًا منه فاصْنَعْ ما شئت، فالحديثُ يحتملُ المَعْنيينِ:

المَعْنى الأوَّلُ: أنك إذا لم يَكُنْ بك حياءٌ فإنَّك سوف تَصْنَعُ ما شئتَ ولا تُبالي.

والمَعْنى الثَّاني: أَنَّك إذا أرَدْتَ فِعْلَ شَيْءٍ أو قولَ شَيْءٍ لا يُسْتَحْيَا منه فافْعَلْ.

فعلى الأوَّلِ: يَكُونُ الأمرُ هنا للتَّوبيخِ، وإنْ شِئْتَ فقُلْ: إنَّهُ أمرٌ بمعنى الخبرِ، أي إذا لم يَكُنْ بك حَياءٌ صَنَعْتَ ما شئت، وعلى الثَّاني: يَكُونُ الأمرُ للإباحةِ، يعنى إذا أرَدْتَ أَنْ تَفْعَلَ فِعْلًا لا يُسْتَحْيا منه فاصْنَعْهُ ولا تُبالِ.

مِن فوائِدِ هذينِ الحَديثيْنِ:

١ - أنَّ الإيمانَ له خِصالٌ مُتَعَدِّدةٌ؛ وجهُ ذلك قولُهُ عَلَيْهِ: «مِنَ الْإِيمَانِ» و«مِن» للتَّبعيض.

٢- الحَتُّ على الحياء؛ لكنْ ما لم يَكُنْ خَورًا أو جُبْنًا.

٣- أنَّ الإيهانَ له آثارٌ حَميدةٌ؛ ومنها الحياء، فإنَّ الحياءَ خُلُقٌ -لا شكَّ - محمودٌ عند كُلِّ النَّاسِ، وهو مِن آثارِ الإيهانِ.

٤- يُسْتَأْنَسُ فيه أَنَّ النَّاسَ قد يَتوارثونَ كلمةَ الحقِّ منَ النَّبُوَّاتِ السابقةِ؛
 لقولِهِ ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبُوَّةِ الأُولَى».

٥- أنَّ الكَلِماتِ المُتوارثةَ إذا كانتْ حقًّا فإنَّهُ يَنْبغي العنايةُ بها؛ لأنَّ إقرارَ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ إِيَّاها لا شكَّ أَنَّهُ منَ العنايةِ بها.

7- أنَّ الفعلَ إذا كانَ لا يُسْتَحْيا منه فإنَّك تَصْنَعُهُ ولا تُبالي؛ ولكنْ هل هذا على إطلاقِهِ، أو يقالُ: هو مباحٌ، ثم المباحُ قد يكونُ منَ الحَسَنِ أن يُفْعَلَ، وقد يكونُ منَ الحَسَنِ أن يُفْعَلَ، وقد يكونُ منَ الحَسَنِ ألا يُفْعَلَ، حَسَبَ ما ترتضيهِ الحالُ؟ الجوابُ: الثَّاني؛ لأنَّ المباحَ ليس معناهُ أنَّهُ مُطْلَقٌ، بل قد يكونُ المباحُ واجبًا، وقد يكونُ حَرامًا، وقد يكونُ مَكْروهًا، وقد يكونُ مُسْتَحَبًّا، حَسَبَ ما يوصلُ إليه.

٧- أنّه يَنْبغي للإنسانِ مراعاة النّاسِ، وألا يَفْعَلَ ما يُسْتَحْيَا منه بينهم؛ وهذه الفائدة بناءً على الوجهِ الثّاني في المَعْنى أنّ الذي لا يَسْتحي يصنعُ ما شاءَ ولا يُبالي بالنّاسِ وهذا لا شكَّ أنّه ذمٌّ؛ أرأيتَ مدَّ الرِّجْلِ في المجالِسِ، هل هو ممَّا يُسْتَحْيا منه؟ نعم هو ممَّا يُسْتَحْيَا منه، لا سيَّما في مُجْتَمَعِنا المجتمع المسلم، فلو مَدَّ الإنسانُ رِجْلَهُ لقُلْنا: هذا لا يَسْتَحْيي؛ لأنَّ الذي يَسْتَحْيي يصنعُ ما شاء، فهذا ليس عنده حياءٌ. أو رجلٌ يُكلِّمُ النَّاسَ وهو مُعرِضٌ عنهم، هذا أيضًا لا يَسْتَحْيي، بل وفيه نوعٌ من الكِبْرِ؛ وهذا لا يحتاجُ إلى أمثلةٍ لإيضاحِهِ.

٨- أنَّ الأمرَ قد يَأْتِي بمعنى الخبرِ؛ وذلك على الوجهِ الأوَّلِ فِي الثَّانِي، حيث قُلْنا: مَعْناها (اصْنَعْ)، وكذلك الأمرُ قد يَأْتِي بمعنى الخبرِ فِي اللَّغةِ العربيَّةِ، ومنها قولُهُ تَعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفُرُوا لِلَّذِينَ عَامَنُوا ٱتَبِعُوا سَبِيلَنَا وَلَنَحْمِلْ خَطَايَكُمْ ﴾

[العنكبوت:١٢] هذا ليس أمرًا، ولكنَّهُ خَبرٌ، أي نحنُ نحملُ خَطاياكُمْ، إلا أنَّهُ خبرٌ مُؤكَّدٌ؛ حيثُ جاءَ بصيغةِ الأمْرِ.

··· @ ···

١٥٣٥ – وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلِّ خَيْرٌ، احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ، وَلَا تَعْجِزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَلْ: قَلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَلْ: قَلْ: قَلْ الشَّيْطَانِ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (۱).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «المُؤْمِنُ الْقَوِيُّ اللهُوْمِنُ الْقَوِيُّ اللهُويُّ فِي إِيهانِهِ، وإِنَّها اخْتَرْنا ذلك؛ لئلَّ يقولَ قائلُ: المُؤْمِنُ القويُّ في بدنِهِ، فهو المُؤْمِنُ القويُّ في إِيهانِهِ؛ لأَنَّ الوصفَ يعودُ على ما سَبَقَ، وما سَبَقَ اسمُ مُشْتَقُّ وهو (المُؤْمِنُ)، فلو قالَ: «الرَّجُلُ القويُّ» لربَّها قيل: إنَّه أرادَ القويُّ في جسمِهِ، كما أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ نقولَ: إِنَّهُ القويُّ في رُجولتِهِ، لكنْ إذا قالَ: «المُؤْمِنُ» فيكونُ الوصفُ الذي وصفَهُ به عائدًا عليه، يعني: «المُؤْمِنُ القويُّ في إيهانِهِ».

والقويُّ في إيمانِهِ أي القويُّ إيمانُهُ في قلبِهِ، وكلَّما قَوِيَ الإيمانُ في القلبِ كَثُرَتِ الأَعْمالُ الصَّالِحةُ؛ لأنَّ الإيمانَ يحملُ صاحبَهُ على الهُدَى.

قولُهُ عَلَيْ: «خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ» أي: خيرٌ عندَ اللهِ منَ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز، رقم (٢٦٦٤).

الْمُؤْمِنِ الضَّعيفِ، وأحبُّ إلى اللهِ منَ الْمُؤْمِنِ الضَّعيفِ، فذَكَرَ في الْمُؤْمِنِ القَويِّ خَصْلتينِ عَظيمَتين:

الأُولى: أنَّهُ خيرٌ مِن ضدِّهِ.

والثَّانيةُ: أنَّهُ أحبُّ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ منَ الْمؤْمِنِ الضَّعيفِ في الإيهانِ.

ولا شكَّ أنَّ النَّاسَ يَخْتلفونَ في الإيمانِ قُوَّةً وضَعفًا.

قولُهُ عَلَيْ: "وَفِي كُلِّ حَيْرٌ"؛ هذه الجملة فيها احترازُ واحتراسٌ؛ لأنّه ليّا قالَ: المؤمنُ القويُّ حيرٌ منَ المؤمنِ الضّعيفِ، وأحبُّ منَ المؤمنِ الضّعيفِ، قد تهونُ قيمةُ المؤمنِ الضّعيفِ عند الإنسانِ، فقالَ عَلَيْ: "وَفِي كُلِّ حَيْرٌ"، ومثلُ ذلك قولُهُ تَعالَى: المؤمنِ الضّعيفِ عند الإنسانِ، فقالَ عَلَيْ: "وَفِي كُلِّ حَيْرٌ"، ومثلُ ذلك قولُهُ تَعالَى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنُ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَائلًا أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَائلُهُ وَعَدَاللهُ عليه، ولمّا كانَ من المحتملِ أنْ بَعْدُ وَقَائلُهُ [الحديد: ١٠] فذكرَ هنا مُفضَّلًا ومُفضَّلًا عليه، ولمّا كانَ من المحتملِ أنْ يَكُونَ فِي النَّفُوسِ أنَّ المفضَّلَ عليه نازلُ المُرْتبةِ قالَ عَرَقِجَلَّ بعد ذلك: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللّهُ لَنْ المفضَّلَ عليه نازلُ المُرْتبةِ قالَ عَرَقِجَلَّ بعد ذلك: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللّهُ الْمُسْتَىٰ ﴾ [الحديد: ١٠].

ومِن ذلك قولُهُ تَعالَى: ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَتُمَنَ إِذَ يَحَكُمَانِ فِي ٱلْحَرُثِ إِذْ نَفَشَتَ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِللهُ عَرَقَهُمْ شَهِدِينَ ﴿ فَالْقَمَنَ اللّهَ عَلَى اللّهَ عَرَقَهَمُ اللّهُ عَرَقَهَمُ الحُكْمَ الصَّحيحَ الموافق للصَّوابِ، ثم قالَ: فائة على سُلْيهانَ بأنَّ الله عَرَقَ عَلَى اللّهُ عَرَقَهَمُ الحُكْمَ الصَّحيحَ الموافق للصَّوابِ، ثم قالَ: ﴿ وَكُلًّا ءَانَيْنَا حُكُمًا وَعِلْمًا ﴾ [الأنبياء: ٢٩] لأنَّ هذا الاحتراز أو الاحتراس ضروريُّ؛ لأنَّهُ إذا قالَ: ﴿ وَفُكُلًّا عَنْ داودَ فقد يَكُونُ فِي قلبِ لاَنَّهُ إذا قالَ: ﴿ وَفَكُلًّا عَنْ داودَ فقد يَكُونُ فِي قلبِ الإِنسانِ تَنَقُصُ لداودَ عَلَيْهِ الصَّلَامُ فَقالَ: ﴿ وَكَبُناها عَن داودَ فقد يَكُونُ فِي قلبِ الإِنسانِ تَنَقُصُ لداودَ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ فَقالَ: ﴿ وَكُلُّ عَلَيْهُ إِللّهُ مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلِّ خَيْرٌ وأَحَبُ إِلَى اللهِ مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلِّ خَيْرٌ وأَحَبُ إِلَى اللهِ مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلِّ خَيْرٌ وأَحَبُ إِلَى اللهِ مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلِّ خَيْرٌ وأَحَبُ إِلَى اللهِ مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلِّ خَيْرٌ وأَحَبُ إِلَى اللهِ مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلُّ خَيْرٌ وأَحَبُ إِلَى اللهِ مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلُّ خَيْرٌ وأَحَبُ إِلَى اللهِ مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلُّ خَيْرٌ وأَحَبُ إِلَى اللهِ مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلُّ خَيْرٌ وأَحَبُ إِلَى اللهِ مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلُّ حَيْرُ وأَحَبُ إِلَى اللهِ عَنْ المُونِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلُّ حَيْرُ المَّلِي اللهُ عَنْ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلُّ حَيْرٌ المَّالِي اللهِ عَنْ المُؤْمِنِ المُؤْمِنِ المَالِمُ اللهُ اللهِ مِنَ المُؤْمِنِ المُؤْمِنَ المُؤْمِنَ المُؤْمِنِ المَالَقِيمُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

لئلَّا يَظُنَّ الظانُّ أنَّ الْمؤمِنَ الضَّعيفَ لا قيمةَ له.

وقولُهُ عَلَيْدَ: «وَفِي كُلِّ خَيْرٌ» أي: في كُلِّ مُؤمنٍ، فكُلُّ مُؤْمِنٍ فيه الخيرُ.

قولُهُ عِلَيْ الْحُرِصُ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَمَا آَكِ اللهُ عَلَى الله على الله على

وهذا يُفيدكَ فيها لو قلت: هاتِ فعلَ الأمرِ مِنْ (نامَ) فنقولُ: (نَمْ)، لأَنَّنا بِللصَّارِعِ المَجْزومِ (لم يَنَمْ)، فحَذَفْنا أداةَ الجزمِ وياءَ المُضارِعةِ، فتَبْقى (نَمْ)؛ كذلك الفعلُ (خافَ)، كي نَأْتيَ بالأمرِ منه لا بُدَّ أَنْ نَأْتِيَ أُولًا بمُضارِعِهِ بَجْزُوما (لم يَخَفْ)، فإذا حَذَفْتَ أداةَ الجزمِ وحرفَ المُضارِعةِ، تَبَقَّى لدَيْنا (خَفْ) فهو فعلُ الأمرِ؛ وكذلك الفعلُ (رَأَى) هاتِ مُضارِعَهُ بَجْزُومًا (لم يَرَ)، ثم احْذِفْ منه أداةَ الجزمِ وحرفَ المُضارِعةِ بَجْزُومًا (لم يَرَ)، ثم احْذِفْ منه أداةَ الجزمِ وحرفَ المُضارِعةِ بَعْزُومًا (لم يَرَ)، فيكونُ الأمرُ المَيْ وَكذلك الفعلُ (وقى) لنصوغَ فعلَ الأمرِ وكذلك الفعلُ (وقى) لنصوغَ فعلَ الأمرِ وكذلك الفعلُ (وقى) لنصوغَ فعلَ الأمرِ منه لا بدَّ أَنْ نَأْتِيَ أُولًا بمُضارِعِهِ بَجْزُومًا (لم يقِ)، فيكونُ الأمرُ (قِ).

فهذا الضابطُ مُفيدٌ للِّسانِ؛ لأنَّ الإنْسانَ أحيانًا يقولُ في فعلِ الأمرِ مِن خافَ: (خِف)، فنقولُ: هذا غلطٌ، والصَّوابُ أنْ تَقولَ: (خَفْ)؛ لأنَّ فعلَ الأمرِ مُضارعٌ حُذِفَتْ منه أداةُ الجزمِ وياءُ المُضارعةِ.

إِذَنْ: نقولُ: «احْرِصْ»، ولا نقولُ: «احْرَصْ»؛ لأنَّ فعلَ الأمرِ مُضارعٌ حُذِفَتْ منه أداةُ الجزم وياءُ المُضارعةِ.

وقولُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ» هذا ممَّا لك به قُدْرةُ، ولكنْ هل تَعْتَمِدُ على نفسِك؟ لا، ولهذا قالَ: «وَاسْتَعِنْ بِاللهِ».

قولُهُ ﷺ: «وَاسْتَعِنْ بِاللهِ» أي: لا تَعْتَمِدْ على نفسِكَ.

إِذَا لَمْ يَكُنْ عَوْنٌ مِنَ اللهِ لِلفَتَى فَأَكْثَرُ مَا يَجْنِي عَلَيْهِ اجْتِهَادُهُ (١)

فاستعِنْ باللهِ مع الحرصِ، فالإنْسانُ يَبْذُلُ ما هو باستطاعَتِهِ وهو الحرصُ، ويُفوِّضُ الأمرَ إلى اللهِ فيها لا يستطيعُ، وهو الاستعانةُ باللهِ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «وَلَا تَعْجِزْ» ليس المعنى: ولا يَكُنْ فيك عجزٌ؛ لأنَّ العجزَ ليس بقُدرةِ الإنسانِ، فقد يَمْرَضُ الإنسانُ ويَعْجِزُ، وقد يشقُّ عليه الشيءُ ويَعْجِزُ عنه، لكنَّ المُرادَ: لا تَكْسَلُ فتَفْعَلَ فِعْلَ العاجزِ؛ لأنَّ الإنسانَ إذا كَسَلَ أو تَراخى عنِ الفعلِ صارَ فِعْلَهُ فِعْلَ العاجزِ.

فأَمَرَ الرَّسولُ عِلَيْ بثلاثةِ أُمورٍ: الحرص، والاستعانة، وعدمُ اللَّلِ والكَسَلِ.

⁽١) البيت ينسب لعلي بن أبي طالب رَضِّالَيْكَ عَنْهُ، انظر: الفرج بعد الشدة للتنوخي (١/ ١٧٧)، ومحاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني (١/ ٥٣٢).

قولُهُ ﷺ: "وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ" يعني: بعد أَنْ تَبْذُلَ مَا تستطيعُ، بعد الحرصِ، والاستعانة بالله، والثباتِ على الأمْرِ، "وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا"، فالإنسانُ يُؤْمَرُ بالشيء، ثم بعد أَنْ يُؤْمَرَ بالشيء يَكِلُ الأَمرَ إلى اللهِ عَرَّفَجَلَ إذا فَعَلْتَ مَا يَلْزَمُكَ مَنَ الحرصِ على النَّافعِ، والاستعانة بالله، والثَّباتِ على الأَمرِ، ثم اختلفتِ الأُمورُ فإنَّكُ لا تُلامُ؛ وحينئذٍ فَوِّضِ الأَمرَ إلى الله، أمَّا أَنْ تُفوِّضَ الأَمرَ إلى الله بدونِ أَنْ تَفْعَلَ الأَسْباب، فهذا لا شكَّ أَنَّهُ خطأٌ، بل افْعَلِ الأَسْباب كُلَّها، ثم إذا كانتِ الأُمورُ على خلاف ما تريدُ فلا تقلْ: "لو أَنِّي فعلتُ كذا لكانَ كذا"؛ لأَنْ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لو أَرادَ ذلك لفَعَلَهُ، لكنَّ الله لم يُرِدْ، ولا يُمْكِنُ تغييرُ ما كانَ عَمَا كانَ، أي: لا يُمْكِنُ رَفْعُهُ، ولكنْ يُمْكِنُ مُداواتُهُ.

قولُهُ ﷺ: «وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللهُ» هذه تربيةٌ نفسيَّةٌ عظيمةٌ، ورضًا بالقدرِ ما فَوْقَهُ شَيْءٌ، قل: «قَدَّرَ اللهُ» لها وجهانِ:

الوجهُ الأوَّلِ: بتشديدِ الدَّالِ وفتحِ القافِ، ويكونُ المعنى: قدَّرَ اللهُ، أي: وقُلْ قدَّرَ اللهُ وليس بإرادتي، وما شاءَ فَعَلَ.

الوجهُ الثَّاني: وهو أَوْلَى (قَـدَرُ اللهِ) أي: هـذا الذي وقـعَ قَـدَرُ اللهِ، وليس باختياري.

قولُهُ عَلَيْهِ: «وَمَا شَاءَ فَعَلَ»؛ ما شاءَ: جملةٌ شرطيَّةٌ، فإنَّ (ما) هنا اسمُ شرطٍ، وفِعْلُ الشرطِ (شاءَ)، وجوابُ الشرطِ (فَعَلَ) أي: أيُّ شَيْءٍ يَشاؤُهُ اللهُ فلا بُدَّ أَنْ يَفْعِلُهُ، هذا بلا شكِّ.

قولُهُ عِلَيْ: «فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ»؛ فإنَّ قولَ الإنسانِ: (لو) في الأمرِ

الْمُقَدَّرِ تَفْتَحُ عملَ الشَّيْطانِ، وعملُ الشَّيْطانِ هنا يُرادُ به ما يُحْدِثُهُ في قلبِ الإنسانِ من التلوُّمِ والندَمِ والحَسْرةِ وعدمِ الانشراحِ، وهي لا تفيدُ؛ لأنَّ ما وقَعَ لا يُمْكِنُ رَفْعُهُ. والدِّين الإسْلاميُّ يريدُ مِن أهلِهِ أنْ يَكُونَ الإنسانُ دائمًا مُنْشَرِحَ الصَّدرِ، مُنْطلقَ اللِّسانِ، طليقَ الوَجهِ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - في هذا الحديثِ حثُّ على مَكارمِ الأخلاقِ.

٢- أنَّ الإيهانَ يَتفاوتُ؛ تُؤخذُ مِن قولِهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «المُؤْمِنُ الْقَوِيُّ... المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ»، فإنْ قالَ الإنسانُ: بهاذا يَتفاوتُ الإيهانُ؟ قُلْنا: يتفاوتُ بأسبابٍ مُتَعدِّدةٍ، أولًا يتفاوتُ باليقينِ، فبعضُ النَّاسِ يَكونُ إيهانُهُ إيهانًا بيقينٍ، كأنَّها يَرى الجنَّة والنَّارَ، واليومَ الآخِرَ، بل قالَ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ» (١)، وهذا أعلى ما يَكونُ مِن درجاتِ اليقينِ، وهذا مِنَ الأسبابِ.

فإنْ قالَ قائلٌ: وهل لليقينِ دليلٌ على أنَّهُ ربَّما يزدادُ وينقصُ؟

نقول: نعم؛ فيه دليلٌ مِن القُرْآنِ، ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَهِءَمُ رَبِّ أَرِنِ كَيْفَ تُحِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنَ قَالَ بَلَى وَلَكِن لِيَطْمَيِنَ قَلْبِي ﴾ [البقرة:٢٦٠] أي ليزدادَ ثَباتًا، هذا دليلٌ من القُرْآنِ، ودليلٌ من الواقِعِ إنَّك إذا أتاكَ رجلٌ ثقةٌ بخبرِ تَثِقُ بخبرِهِ لصِدْقِهِ وأمانتِهِ وإِذْراكِهِ الأُمُورَ على ما هي عليه، فإذا أتاكَ بخبرِ صارَ عندك إيهانٌ، فإنْ أتاكَ رَجُلٌ آخَرُ بنفسِ الخبرِ ازدادَ الإيهانُ، وكلَّها كَثُرَتْ طُرُقُ الخبرِ ازْدادَ الإيهانُ، وازدادَ وردادَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ، رقم (٥٠)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان الإيهان والإسلام والإحسان، رقم (٩)، من حديث أبي هريرة رَضِّاً لِللهُ عَنْهُ.

الإنسانُ قُوَّةً في العلم بهذا الخبرِ.

كذلك أيضًا يَقُوى الإيهانُ بكثرةِ اللَّجوءِ إلى اللهِ عَنَّوَجَلَّ بأن يَكونَ قَلْبُكَ دائمًا مُتَعَلِّقًا باللهِ، فإذا ذَكَرْتَ اللهَ تَذْكُرُهُ في قَلْبِكَ قبلَ أَنْ تَذْكُرَهُ بلسانِكَ، وإذا تَرَكْتَ شيئًا تَذْكُرُ اللهَ بقَلْبِكَ قبلَ أَنْ تَتْرُكَهُ، وهكذا يكونُ قلبُكَ دائمًا مع اللهِ، حتى في لُبْسِ النوبِ تَذْكُرُ اللهَ عَنَّوَجَلَّ وتَشْكُرُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ أَنْعَمَ به عليك، ويَسَّرَهُ لك.

وكذلك الأكْلُ والشرب، والنَّكاحُ، والسَّكنُ، فكُلُّ ذلك تَذْكُرُ اللهَ عَنَّوَجَلَّ فيه، يَزْدَادُ بذلك يَقينُكَ.

وكذلك مما يَزيدُ اليقينَ العملُ الصَّالحُ؛ كقولِهِ تَعالَى: ﴿ وَالَّذِينَ اَهْنَدُواْ زَادَهُمْ هُدُى وَ النّهُمْ تَقْوَنِهُمْ ﴾ [محمد: ١٧] فكلَّما كَثُرَ العملُ الصَّالحُ ازدادَ الإيمانُ قُوَّةً؛ ولهذا يقالُ: إنَّ الأعْمالُ الصَّالحة في منزلةِ الماءِ في الشَّجرةِ، كلَّما أكثرُتَ مِن سَقْيها ازْدادتْ نُمُوَّا وحَياةً.

٣- إثباتُ تفاضُلِ النَّاسِ حَسَبَ قُوَّةِ إِيهانِهِم؛ تُؤْخَذُ مِن قولِهِ ﷺ: «خَيْرٌ»، فهذا عائدٌ على المُؤْمِنِ.

٤ - إثباتُ مَحَبَّةِ اللهِ عَزَّوَجَلَ اللهِ عَزَوَجَلَ اللهِ عَزَوَجَلَ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلْمِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَي عَلَيْهِ عَلْمَا عَلَيْهِ عَلَيْ

٥- أنَّ محبَّةَ اللهِ تَعالَى تَتفاوَتُ بحَسَبِ أعمالِ العبدِ؛ لأنَّ اللهَ علَّقَ زيادةَ المَحبَّةِ بقُوَّةِ الإيهانِ.

٦- حسنُ تعبيرِ النبيِّ ﷺ كما هو في كلامِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ؛ لقولِهِ ﷺ: «وَفِي كُلِّ خَيْرٌ». ٧- أنَّهُ يَنْبغي للإنْسانِ إذا أرادَ أنْ يُفاضِلَ بين شَخْصينِ وفي كُلِّ منها خَيرٌ أنْ يَذْكُرَ الخيرَ في الجميع؛ حتى لا تَهْبِطَ قيمةُ الآخرِ مِن قُلوبِ النَّاسِ.

٨- إرشادُ النبي -صلَّى اللهُ عليْهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ- إلى الحرصِ على ما يَنْفَعُ؛
 لقولِهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ»، وهو شاملٌ لِما يَنْفَعُ في الدِّينِ أو في الدُّنيا.

9- أَنَّهُ يَنْبغي على الإنسانِ ألا يَحْرِصَ على ما لا نَفْعَ فيه؛ لقولِهِ ﷺ: «عَلَى مَا يَنْفَعُكَ» وأمَّا ما لا يَنْفَعُكَ فلا تَحْرِصْ عليه، ولكنْ هل يجوزُ لك أنْ تُمَارِسَهُ أو لا؟ يُنظرُ، فإنْ كانَ شَيئًا مُحَرَّمًا فإنَّهُ لا يجوزُ، وإنْ كانَ لَغوًا فإنَّ الأَوْلى حِفْظُ النفسِ واللِّسانِ عنه.

١٠ وجوبُ الاستعانةِ باللهِ عَرَّوَجَلَّ مع فِعْلِ الأسْبابِ؛ أما فعلُ السببِ فلقولِهِ عَلَيْةٍ: «وَاسْتَعِنْ بِاللهِ».
 عَلَيْهِ: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ»، وأمَّا الاستعانةُ فلقولِهِ عَلَيْةٍ: «وَاسْتَعِنْ بِاللهِ».

١١ - أنَّ فعلَ الأَسْبابِ مُقدَّمٌ على التَّوكُّلِ والاسْتعانة؛ لأَنَّهُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ:
 «احْرَضْ... واسْتَعِنْ».

فإنْ قالَ قائلٌ: لا نُسَلِّمْ بهذه الفائدةِ؛ لأنَّ الواوَ لا تَقْتضي التَّرْتيبَ.

قُلْنا: نعم؛ هي لا تَقْتضي التَّرتيب، لكنَّها لا تُنافي التَّرتيب، ولهذا قَالَ النَّبيُّ عَلَيْهِ السَّمَا فَي قولِهِ تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:١٥٨] قالَ حين دَني منَ الصَّفا: ﴿أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللهُ بِهِ﴾ [١٠].

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر بن عبد الله رَضَى الله وَضَالَتَهُ عَنْهُما.

والفعلُ يَتَقَدَّمُ على الاستعانة باللهِ على شَيْء لم يَفْعَلْهُ فإنَّهُ لا يستقيمُ، ولكنْ يُقالُ: الأَوْلى يعني لو قدَّمَ الاستعانة باللهِ على شَيْء لم يَفْعَلْهُ فإنَّهُ لا يستقيمُ، ولكنْ يُقالُ: الأَوْلى أَنْ تَكُونَ الاستعانةُ مُقارنةً بالفعلِ، بمعنى مِن حين أنْ يقومَ بالفعلِ يَنْوي الاستعانة باللهِ؛ لئلَّا يُعْجَبَ بنفسِهِ في أوَّلِ الفعلِ، فالاستعانةُ إمَّا أنْ تَسْبِقَ أو تَتَأَخَّرَ أو تُقارِنَ والمَطْلوبُ المقارنةُ.

١٢ - أنَّك إذا حَرَصْتَ على ما يَنْفَعُكَ فلا تَسْتَعِنْ بغيرِ اللهِ؛ وهذه الفائدةُ فيها تفصيلٌ، فإنْ كانتْ لا تُمْكِنُ الاستعانةُ به كها لو كانَ مَيِّتًا أو غائبًا فهذا لا يجوزُ، وهو منَ الشِّرْكِ، وإنْ كانتْ تُمْكِنُ الاستعانةُ به فهذا يَدْخُلُ في قولِهِ: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ»، فيكونُ منَ السَّبِ والاسْتِعانةِ.

17 - النَّهْ عَنِ الكَسلِ والفُتورِ؛ وهو يَسْتلزمُ الثَّباتَ والاستمرارَ، يُؤْخَذُ مِن قولِهِ عَلَيْهِ: ﴿ وَلَا تَعْجِزْ ﴾، أي: لا تَفْتُرْ عن العملِ، وتَثْرُكِ العملَ، بل اثْبُتُ واستمِرَّ؛ ولهذا قالَ اللهُ عَنَّوَجَلَّ: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاتْبُتُواْ وَادْكُرُواْ اللّهَ صَالِهُ اللّهُ عَنَّوَجَلَّ: ﴿ يَتَأَيُّهَا الّذِينَ ءَامَنُواْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاتْبُتُواْ وَادْكُرُواْ اللّهَ صَالِحَالَ اللهُ عَنَّوَجَلَّ: ﴿ يَتَأَيُّهَا الّذِينَ ءَامَنُواْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاتْبُتُواْ وَادْكُرُواْ اللّهَ صَالَى اللهُ عَنَّوَجَلَّ: ﴿ يَالَيْهَا اللّهِ عَالَى اللهُ عَنَّوَا وَادْتُكُمُ اللّهُ عَنَّوَا وَالْمُعَالَى اللهُ عَنَّالًا اللهُ عَنَّالًا اللهُ عَنَّالًا اللهُ عَنَّالًا اللهُ عَنْ اللّهُ عَنَّالًا اللهُ عَنَّالُهُ اللّهُ عَنَّالًا اللهُ عَنْ وَاللّهُ عَنْ اللّهُ عَلَيْكُمْ لُفُولُونَ ﴾ [الأنفال: ٤٥].

14- أنَّ الإنسانَ إذا فَعَلَ ما يَلْزَمُهُ منَ الأسبابِ النافعةِ، واستعانَ باللهِ ثم صارَ على خلافِ ما أرادَ فهنا يجبُ عليه التفويضُ المُطْلَقُ؛ وإلا فالواجِبُ أنْ يَفْعَلَ السَّبب، فمثلًا: لو أنَّ ناسًا يُقاتلونَ عَدوًّا ونَفِدَتْ أجهزةُ القتالِ معهم، أو تَكسَّرتْ، فهنا ما بَقِيَ عليهم إلا التفويضُ إلى اللهِ عَنَّفَجَلَّ يُفَوِّضُونَهُ تمامًا؛ لأنَّهُم لا يستطيعونَ أنْ يَفْعلوا أسْبابًا، أمَّا مع إمكانِ فِعْلِ الأسببِ فإنَّ الواجِبَ فعلُ السببِ؛ ولهذا نقولُ: إنَّ منَ الاسْتِهْتارِ أنْ يَذْهَبَ إنسانٌ ليُقاتِلَ بعصاهُ أو بسكينِ مَطْبَخِهِ أو ما أشْبَهَ نقولُ: إنَّ منَ الاسْتِهْتارِ أنْ يَذْهَبَ إنسانٌ ليُقاتِلَ بعصاهُ أو بسكينِ مَطْبَخِهِ أو ما أشْبَهَ

ذلك مع أُناسٍ يُقاتلونَهُ بالدَّباباتِ والرَّشاشاتِ، ويقولُ: «أَنَا مُتَوَكِّلُ عَلَى اللهِ»، فهذا غلطٌ. أمَّا إذا حُوصِرَتْ ولم تَسْتطعِ الفرارَ حينئذٍ قاتِلْ ما اسْتَطَعْتَ بأيِّ سلاحٍ معك.

10- النَّهْيُ عن قولِ (لو)؛ يعني إذا فعلتَ الأسبابَ ولم يَحْصُلِ المَقْصودُ فلا تَقُلْ (لو)، وتعلمونَ أنَّ الحكديث يدلُّ على أنَّ النَّهْيَ عن قولِ (لو) إنَّها هو في هذه الصُّورةِ المُعَيَّنةِ، وهي الحرصُ على ما يَنْفَعُ، وبذلُ الأسبابِ، والاسْتِعانةُ باللهِ ثم إنِ اخْتَلَفَتِ الأُمورُ، فهنا لا تقلُ: «لو أنِّي فعلتُ كذا لكانَ كذا».

مثالُ ذلك: رجلٌ سافَرَ إلى مكَّةَ لأداءِ عُمْرةٍ، واستعانَ باللهِ عَنَّقَجَلَّ ثم أُصيبَ بحادثٍ أثناءَ الطريقِ، فليس له أنْ يَقولَ: «لو أنِّي ما سافرتُ لسَلِمْتُ»؛ لأنَّ الرَّجُلَ لم يَذْهَبُ ليُصابَ بالحادِثِ، بل ذَهَبَ لفعلِ ما يَنْفَعُهُ مُسْتعينًا بربِّهِ، مُسْتَمرًا على ما أرادَ، فحصَلَ الأمرُ على خلافِ المُرادِ، فحينئذٍ يُفوِّضُ الأمرَ إلى اللهِ، ولا يَقُلُ: «لو أنِّي فعلتُ كذا وكذا لكانَ كذا وكذا».

وأمَّا استعمالُ (لو) مِن حيثُ هو ففيه تفصيلُ:

الأوَّلُ: إِنِ اسْتُعْمِلَتْ لمجرَّدِ الخبرِ فهي جائزةٌ، وليس فيها شَيْءٌ، مثلُ أَنْ تَقُولَ لَصَاحِبِكَ: «لو جِئْتني لأَكْرَمْتُكَ»، فهذا خبرٌ، ومنه قولُ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَوِ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سُقْتُ الهَدْيَ»(١).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب التمني، باب قول النبي ﷺ: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت»، رقم (۷۲۲۹)، ومسلم: كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج، رقم (۱۲۱۱/ ۱۳۰)، من حديث عائشة رَضِحًا لِللَّهُ عَنْهَا.

الثَّاني: أَنْ يَقُولَهَا للتَّمنِّي؛ فهذا على حسبِ ما تَمَنَّاهُ، مثلُ أَنْ يَقُولَ: «لُو أَنَّ لِي مثلَ مالِ فُلانٍ لَعَمِلْتُ فيه مِثلَ عَمَلِهِ» فهذا الذي تمنى: إنْ كَانَ خيرًا فقولُهُ خيرٌ، وإنْ كَانَ شرَّا فقولُهُ شرُّ.

الثَّالث: أَنْ يَقُولَها على سَبيلِ التَّحَسُّرِ والنَّدمِ؛ وهذه مَنْهيٌّ عنها، كما في هذا الحديثِ.

١٦ - أنَّ قَدَرَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فوقَ كُلِّ الأَسْبابِ؛ وأنها قد تَأْتِي الأقدارُ مَعَ تَمَامِ الأسبابِ، ولكنَّ قُلْ: قَدَرَ اللهُ...».

١٧ - إِثْبَاتُ القَدَرِ؛ وأنَّهُ سابقٌ لإراداتِ كُلِّ مُريدٍ؛ لقولِهِ ﷺ: «وَلَكِنْ قُلْ: قَدْرَ اللهُ» وليس المُرادُ قَوْلُها باللِّسانِ فقط، بل باللِّسانِ والقلبِ.

١٨- إثباتُ المَشيئةِ للهِ عَنَّوَجَلَّ وإثباتُ الفعلِ؛ لقولِهِ عَيَّافِيْ: «وَمَا شَاءَ فَعَلَ» وإثباتُ الفعلِ للهِ عَنَّوَجَلَّ هو الذي عليه أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ، فهم يُثبتونَ للهِ الأَفْعالَ الاَخْتياريَّةَ، ويقولونَ: إنَّ اللهَ يَفْعَلُ ما يشاءُ، أي: أيَّ شَيْءٍ شاءَهُ فإنَّ اللهَ تَعالَى يَفْعَلُهُ، والذين يُنْكرونَ الأَفْعالَ الاَخْتياريَّةَ يقولونَ: لو قامَ بالرَّبِّ فِعْلُ لكانَ حادثًا؛ لأنَّ والذين يُنْكرونَ الأَفْعالَ الاَخْتياريَّةَ يقولونَ: لو قامَ بالرَّبِّ فِعْلُ لكانَ حادثًا؛ لأنَّ الفعلَ حادثٌ، والحادثُ لا يكونُ إلا بحادثٍ، فيقالُ: مَن قالَ لكم هذا؟ بل قيامُ الأَفْعالِ باللهِ عَنَوَجَلَّ تدلُّ على كهالِهِ، وأنَّهُ يَفْعَلُ ما يريدُ، فيَخْلُقُ ويَرْزُقُ، ويُحْيي ويميتُ، ويُعِزُّ ويُذِلُّ.

19 - أنَّ الشَّيْطانَ قد يُسلَّطُ على الإنْسانِ؛ لقولِهِ ﷺ: «فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطانِ»، ولا شكَّ أنَّ الشَّيْطانَ يُسَلَّطُ على المرءِ في إدخالِ الأَّحْزانِ، وإدخالِ التَّحْشُرِ عليه، وتَشْكيكِهِ في أُمورٍ لا أصلَ لها، وتخيُّلِهِ أمورًا لا حَقيقةَ لها، كُلُّ ذلك

مِن أَجلِ إِذْخَالِ الحُنْزِنِ على الإِنْسَانِ، وإلى هذا يشيرُ قولُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا النَّجُوَىٰ مِنَ الشَيْطُنِ لِيَحْزُنَ اللَّهِ المَادِلة: ١٠]، ومنه الشَّيْطُنِ لِيَحْزُنَ اللَّهِ المَجادلة: ١٠]، ومنه الحُلْمُ في المنامِ؛ إذْ قد يُري الشَّيْطانُ الإِنْسَانَ حُلمًا يُكدِّرهُ، ويُنَغِّصُ عليه حياتَهُ، ويَأْتيهِ التَّعْبِيرُ مِن كُلِّ وجهٍ يُقَدِّرُهُ في نفسِهِ، وكُلُّ هذا منَ الشَّيْطانِ.

• ٢- بيانُ شِدَّةِ عَداوةِ الشَّيْطانِ للإنسانِ؛ حيثُ يَفْتَحُ عليه بابَ اللَّومِ.

١٥٣٦ - وَعَنْ عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ رَضَالِلُهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ أَوْحَى إِلِيَّ أَنْ تَوَاضَعُوا، حَتَّى لَا يَبْغِيَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا يَفْخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْهِ: «إِنَّ اللهَ أَوْحَى إِلَيَّ» الوحيُ في اللَّغةِ: الإعلامُ، وفي الشرعِ: هو إعلامٌ بشرعٍ يُوحيهِ اللهُ عَنَّوَجَلَّ إلى نبيِّ منَ الأنبياءِ، أو إلى رَسولٍ منَ الرُّسُلِ، وقد يَكونُ إلْهامًا؛ كقولِهِ تَعالَى: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحَٰلِ ﴾ [النحل: ٢٨]، وكقولِهِ تَعالَى: ﴿ وَأَوْحَىٰ نَبُكَ إِلَى النَّعَٰلِ ﴾ [النحل: ٢٨]، وكقولِهِ تَعالَى: ﴿ وَأَوْحَىٰ نَبُكَ إِلَى النَّعَلِ ﴾ [النحل: ٢٨]، وكقولِهِ تَعالَى: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّعَلِ ﴾ [النحل: ٢٨]، وكقولِهِ تَعالَى: ﴿ وَأَوْحَىٰ نَبُكَ إِلَى النَّعَلِ ﴾ [النحل: ٢٨]، وكقولِهِ تَعالَى: ﴿ وَأَوْحَىٰ نَبُكَ إِلَى اللهَ عَلَى اللهُ وَهُولِهِ عَالَى: ﴿ وَأَوْحَىٰ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ وَلَوْحَىٰ اللهُ اللهُو

وقد جاءَ هذا المَعْنى في قولِهِ تَعالَى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَكُمْ مِن ذَكْرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَكُمُ شُعُوبًا وَقَبَآبِلَ لِتَعَارَفُوا ﴾ [الحجرات:١٣]، يعني أنَّ اختلافَ القبائِلِ والشُّعوبِ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة، رقم (٢٨٦٥/ ٦٤).

إنَّما هو للتَّعارُفِ لا للتَّفاخُرِ، وقالَ تَعالَى: ﴿ وَلَا نُصَعِرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ ﴾ [لقمان:١٨]، وهذا هو التَّواضُعُ.

وقد يقولُ قائلٌ: قولُهُ عَلَيْهِ: «إِنَّ اللهَ أَوْحَى إِلَيَّ» أي هذا الحديثَ نفسَهُ، فيكونُ هذا منَ الأحاديثِ التي أوْحاها اللهُ تَعالَى إلى الرَّسولِ عَلَيْهِ وحيًا خاصًّا.

قولُهُ عَيَالِيَّةِ: «حَتَّى لَا يَبْغِيَ أَحَـدٌ عَلَى أَحَـدٍ»؛ وهذا نهيٌ عن البَغْيِ، وهو أيضًا موجودٌ في القُرْآنِ، كما في قولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى اللَّهِ مَا لَكُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فَي القُرْآنِ، كما في قولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى اللَّهِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ [الشورى: ٤٢]، وقالَ تَعالَى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِنْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ [الأعراف: ٣٣].

فقولُهُ عَلَيْهِ: «حَتَّى لَا يَبْغِيَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ» يعني: لا يَعْتدي عليه، وهذا اعتداءٌ بالفعلِ؛ وقولُهُ عَلَيْهِ: «وَلَا يَفْخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ»؛ هذا اعتداءٌ بالقولِ، فيقولُ: «أنا خيرٌ منك، أنت ليس فيك خيرٌ، أنت منَ القبيلةِ الفُلانيَّةِ»، وما أشْبَهَ ذلك.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

- ١ الحَتُّ على التَّواضُع؛ وهو منَ الخُلُقِ الحَسَنِ.
 - ٢ النَّهْيُ عن البَغْيِ والنَّهْيُ عنِ الفَخْرِ.
- ٣- إثباتُ الوحي للرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ منَ اللهِ؛ لقولِهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ أَوْحَى إِلَيَّ» وهذا أمرٌ لا إشكالَ فيه، لكنْ نريدُ أنْ نَأْخُذَ الفائدةَ.
- ٤- العنايةُ بها تَضَمَّنَهُ منَ الأَخْلاقِ؛ لأَنَّ كونَ الرَّسولِ عَلَيْهِ يُعَبِّرُ بهذا التَّعْبيرِ
 مع أنَّهُ ليس مِن عادتِهِ يدلُّ على العنايةِ بهذا الخُلُقِ الحميدِ.

فإنْ قالَ قائلٌ: إذا كانَ الإنسانُ يَخْشَى أَنْ يُذِلَّ نفسَهُ بالتَّواضُعِ؟ قُلْنا: هذا مِن إيحاءِ الشَّيْطانِ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «مَنْ تَوَاضَعَ للهِ رَفَعَهُ»(١). فألنا: هذا مِن إيحاءِ الشَّيْطانِ؛ لأنَّ النَّبيَ ﷺ قالَ: «مَنْ تَوَاضَعَ للهِ رَفَعَهُ»أَنْ فَهُلُ فَا اللَّجَادِلَةِ أَم أُشْعِرُهُ بأَنَّني فَهُلُ أَتُواضَعُ له فِي الْمُجادِلَةِ أَم أُشْعِرُهُ بأَنَّني فوقَهُ فِي ذلك؟

الجوابُ: الثَّاني؛ لأنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ تَقْضِيَ عليه إلا إذا أَشْعَرْتَهُ أَنَّكَ أَقُوى منه، فإذا أَشْعَرْتَهُ أَنَّك أَقُوى منه، فإذا أَشْعَرْتَهُ أَنَّك أَقُوى منه حينئذٍ تَغْلِبُهُ.

.....

١٥٣٧ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضَالِلَهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنْ رَدَّ عَنْ عِرْضِ أَخِيهِ بِالْغَيْبِ، رَدَّ اللهُ عَنْ وَجْهِهِ النَّارَيَوْمَ الْقِيَامَةِ» أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَحَسَّنَهُ (٢). بِالْغَيْبِ، رَدَّ اللهُ عَنْ وَجْهِهِ النَّارَيَوْمَ الْقِيَامَةِ » أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَحَسَّنَهُ (٢). مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ نَحْوُهُ (٢).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْهِ: «مَنْ رَدَّ عَنْ عِرْضِ أَخِيهِ»؛ أي: سَمِعَ شخصًا يغتابُ أخاهُ فرَدَّ عن عِرْضِهِ، لكنْ بحقً، فيقولُ: إنَّ فُلانًا لم يقلْ كذا، وإنَّ هذا كذبٌ عليه، وما أشبهَ ذلك.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب استحباب العفو والتواضع، رقم (٢٥٨٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِتَهُ عَنْهُ: «وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله».

⁽۲) أخرجه أحمد (٦/ ٤٥٠)، والترمذي: كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الذب عن عرض المسلم، رقم (١٩٣١).

⁽٣) أخرجه أحمد (٦/ ٤٦١)، بلفظ: «من ذب عن لحم أخيه بالغيبة كان حقا على الله أن يعتقه من النار».

قولُهُ ﷺ: «رَدَّ اللهُ عَنْ وَجْهِهِ النَّارَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» جَزاءً وِفاقًا.

وقولُهُ: «وَلِأَحْمَدَ، مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ نَحْوُهُ»؛ هذا يُسمَّى (شاهدًا) لأنَّ الصحابيَّ مُحتلِفٌ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- الحث على الرَّدِّ عن عِرضِ أخيك؛ وهذا يحتاجُ إلى تفصيلٍ، فإذا كانَ هذا الرَّجُلُ الذي جَعَلَ النَّاسُ يَتحدَّ ثونَ عنه صاحبَ بدعةٍ أو صاحبَ فِكْرٍ مُنْحرفٍ، وذُكِرَ في المجلِسِ فلا تَرُدَّ عنه؛ لأنَّ هذا كذبٌ، ولأنَّ هذا المُبْتَدِعَ وصاحبَ الفكرِ المُنْحَرِفِ ليس له عِرْضُ فيها كانَ يَذْهَبُ إليه، فلا تَرُدَّ عن عِرْضِهِ، بل قد يَكونُ منَ المُسْتَحْسَنِ أَنْ تزيدَ في ذلك، فتُبيِّنَ خَطَأَهُ في بِدْعتِهِ، أو انحرافَهُ في مَنْهجِهِ.

٢- أنَّ الرَّدَّ المحمودَ إذا كانَ بالغيبِ؛ أي: في حالِ غيبةِ أخيكَ، أمَّا في حالِ خيبةِ أَلَّهُ لا ينالُ هذا الثَّوابَ؛ لأنَّهُ قد يردُ عن عِرْضِ أخيه رِياءً ومِنَّةً على هذا الشخصِ، ولكنْ إذا كانَ في غَيْبتِهِ دلَّ ذلك على أنَّ الرَّجُلَ كانَ سَليًا.

فإذا قالَ قائلٌ: وإذا أرادَ شَخصٌ أنْ يَنْتَهِكَ عِرضَ أخيك مع حُضورِهِ، فهل يجبُ عليك أنْ تَرُدَّ عنه؟

فَالْجُوابُ: نعم، يجبُ؛ لأنَّ هذا مِن بابِ إعانةِ المُسْلَمِ على مَنْ يُريدُ إذلالَهُ واحتقارَهُ.

٣- أنَّ الجَزاءَ مِن جنسِ العملِ؛ لأنَّ هذا رَدَّ عن عِرضِ أخيه فردَّ اللهُ النَّارَ
 عن وجْههِ يَومَ القِيامةِ.

٤ - إثباتُ النَّارِ وإثباتُ يَوم القِيامةِ.

١٥٣٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ، وَمَا زَادَ اللهُ عَبْدًا بِعَفْ وِ إِلَّا عِزًّا، وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ للهِ إِلَّا رَفَعَهُ » أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١).

الشَّرحُ

«مَا» نافية، و «صَدَقَةٌ» فاعلٌ، و «مِنْ مَالٍ» جارٌ ومجرورٌ، متعلِّقٌ بـ «نَقَصَتْ»؛ يعني: إنَّ الصَّدَقة لا تَنْقُصُ المالَ، وقد يَرْويهِ بعضُ العامَّةِ بلفظِ «بل تَزِدْهُ»، وهذا اللفظُ مُنْكَرٌ.

أولًا: لأنَّهُ لم يَرِدْ في الحديثِ.

ثانيًا: أنَّهُ خطأٌ منَ الجهةِ الإعرابيَّةِ؛ لأنَّهُ قالَ: «بل تَزِدْهُ»، فجَزَمَ الفعلَ بدون جازِم.

وعلى كُلِّ حالٍ: فهذه الزِّيادةُ خطأٌ، وليست منَ الحديثِ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ» أي لا ينقص المالُ بالصَّدَقة؛ لأنَّ الإنْسانَ قد يَظُنُ أنَّ النقصَ هو النقصُ الجِسيُّ، والحقيقةُ أنَّ النقصَ هو النقصُ المعنويُّ.

مثالُ ذلك: رجلٌ عنده مئةُ ريالٍ تَصَدَّقَ منها بعشرةٍ، فستصبحُ تِسْعينَ رِيالًا، فيقالُ: نَقَصَتْ، ولكنَّ النبيَّ عَلِيْ لم يُرِدْ هذا؛ لأنَّهُ يعلمُ أنَّهُ لا بُدَّ أنْ يَنْقُصَ العددُ، لكنَّهُ لم يَنْقُصْ من حيثُ المعنى؛ وذلك أنَّ اللهَ تَعالَى يُنزلُ البركةَ فيها بَقِيَ منَ المالِ،

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب العفو والتواضع، رقم (٢٥٨٨).

ويَقي المالَ الآفاتِ التي قد تَحْدُثُ للمالِ نفسِهِ، أو لمالِكِ المالِ، أرأيتَ لو كانَ عند إنسانٍ مئةُ ريالٍ مثلًا، وأصيبَ بمرضٍ، واحتاجَ المئةَ للمُعالجةِ، ألا تكونُ قد ذَهَبَتِ المئةُ؟! أمَّا إذا تَصَدَّقَ مِن هذا المالِ فإنَّهُ مِن أسبابِ وِقايَتِهِ، أي وقايةِ ما يُتْلِفُهُ، سواءً كانَ في مرضِ الإنسانِ، أو في مرضِ أهْلِهِ، أو في ضياعِ المالِ، أو في سَرقتِهِ، أو ما أشْبَهَ ذلك.

إِذَنْ: مَا نَقَصَتْ صِدقةٌ مِن مَالٍ مَعنَّى.

قولُهُ ﷺ: "وَمَا زَادَ اللهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا» الإنسانُ إذا جَنى عليه الشخصُ وضَرَبَهُ، فعَفى عنه ابتغاءَ وجهِ اللهِ، فقد تقولُ له نفسُهُ: إنَّ عَفْوكَ عنه يعني أنَك ضَعُفْتَ أمامَهُ، وذَلَلْتَ أمامَهُ، وهذا واردٌ، لكنَّ الرَّسولَ ﷺ رغَّبَ في العفو، وقالَ: إنَّهُ عَزَّ، وإنَّ الإنسانَ الذي يظنُّ أنَّهُ بالعفوِ يَكُونُ ذَليلًا سوفَ يُعِزَّهُ اللهُ عَرَّوَجَلَّ ويزيدهُ عِزَّا.

قولُهُ ﷺ: «وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ للهِ إِلَّا رَفَعَهُ»؛ هل المُرادُ تَواضَعَ للهِ؟ أي: لأمرِ اللهِ، فأقامَ الصَّلاةَ، وآتى الزَّكاةَ، وأطاعَ اللهَ ورسولَهُ؟ أو تواضَعَ لعبادِ اللهِ إخْلاصًا للهِ؟

والجوابُ أنَّ المُرادَ هو: مَنْ تواضَعَ لهم جميعًا، فهو يَشْمَلُ المعنييْنِ جَميعًا؛ لأنَّ القاعدة: أنَّ النصَّ منَ القُرْآنِ والسُّنَّةِ إذا كانَ يحتملُ مَعْنيينِ على السَّواءِ، ولا مُنافاة بينها، فالواجِبُ أنْ يُحْمَلَ عليها جميعًا.

فيكونُ على الوجهِ الأوَّلِ: ما تواضَعَ أحدُّ للهِ، أي: لأوامِرِ اللهِ عَزَّقَجَلَّ إلا غَفَرَ له؛ لأنَّ مِن بني آدَمَ مَن يَسْتَكْبِرُ، قَـالَ اللهُ تَعَـالَى: ﴿وَمَن يَسْتَنكِفَ عَنْ عِبَادَتِهِـ وَيَسْتَكِيْرِ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴾ [النساء:١٧٢]، وقَـالَ تَعَـالَى: ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [غافر:٧٦]، فمِن النَّاسِ مَن يَتَكَبَّرُ على أوامِرِ اللهِ، ولا يَتواضعُ.

ويكونُ حَسَبَ المَعْنَى الثَّانِي: «مَنْ تَواضَعَ لَعبادِ اللهِ لِرِضَا اللهِ عَرَّفَ عَلَى اللهُ اللهُ للتَّعْلِيلِ، أي: لوجهِ اللهِ عَرَّفَ عَلَى الصَّغيرِ، وانْشَرَحَ صَدْري لجُلسائي، فإنَّ تواضَعْتُ وكلَّمْتُ الفقيرَ، وسلَّمْتُ على الصَّغيرِ، وانْشَرَحَ صَدْري لجُلسائي، فإنَّ ذلك يَقْتضي أَنْ أَنْزِلَ في أَعْيُنِهم. فنقولُ: هذا مِن وحي الشَّيْطانِ، بل أنت كلَّما تواضَعْتَ للهِ رَفَعَكَ اللهُ ولهذا قالَ بعضُ العامَّةِ كلمةً طيبةً، قالَ: «إنَّك في أَعْيُنِ النَّاسِ، بمِقْدارِ النَّاسِ في عَيْنِكَ» فإذا كنتَ تُجِلُّ النَّاسَ وهم عندك في منزلةٍ عاليةٍ، فأنت كذلك عندهم، وإذا كانَ العكسُ فالعكسُ.

ولهذا تَجِدُ النَّاسُ يحتقرونَ الْمَتَكَبِّرَ، حتى وإنْ نَفَخَ نفسَهُ، وأَصْلَحَ ثوبَهُ، ورَكِبَ سيَّارةً فَخمةً، فهم يَكْرهونَهُ، لكنَّ المتواضعَ يُحِبُّونَهُ ويُجِلُّونَهُ ويُقِدِّرونَهُ، وفرقٌ بين مَنْ يُجِلُّ الإنسانَ خَبَّةً وتَعْظيًا له.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- الحث على الصّدقة؛ لقولِه ﷺ: «مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ»، وإنها قالَ ذلك الرّسولُ ﷺ لئلّا يَمْتنعَ أحدٌ عنِ الصّدقة، بحُجَّةِ أنَّ الصَّدَقة تَنْقُصُ المالَ حِسِّيًا.

٢- أنَّ الصَّدَقة سببُ لحمايةِ المالِ ونُزولِ بَركتِهِ؛ لأَنَّنا نعلمُ أنَّ المالَ يَنْقُصُ عَددًا بلا شكِّ بالصَّدَقةِ، لكنَّ نفيَ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ النقصَ عنه، يعني أنَّهُ سيكونُ مَحْميًّا منَ الآفاتِ، ولا يُسَلِّطُ اللهُ على صاحبِهِ ما يُنْفِقُ المالَ فيه.

٣- أَنَّهُ لا يَنْبغي الاعتبادَ على الأُمورِ الماديَّةِ؛ لأنَّ هناك أشياءَ وراءَ الأُمورِ الماديَّةِ، وهو قدَرُ اللهِ عَرَّيَعِلَّ فلا تَقُلْ: واللهِ أنا إذا أنفقتُ عَشَرةً بالمئةِ نَقَصَ مالي، وإنْ أَنْفَقتُ عَشَرةً أُخْرى نَقَصَ، فنقولُ: هناك شَيْءٌ وراءَ ذلك، ومِن هذا أنَّ بعضَ النَّاسِ يقولُ: أنا لا أُحِبُّ أنْ يَكْثُرُ أوْلادي؛ لأنَّهُم إذا كَثُروا طَلبوا مني نَفقاتٍ أكثرَ، فإذا كانوا ثلاثةً فإنَّهم سيحتاجونَ ثلاثةً أرْغفةٍ، وإذا كانوا أربعةً فسيحتاجونَ أربعة أرْغفةٍ، فون أين يَأْتيني الرغيفُ الرَّابعُ؟ فنقولُ: الأمرُ بيدِ اللهِ عَنَقِجَلَّ وقد قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا مِن دَآبَةِ فِي ٱلأَرْضِ إِلّا عَلَى ٱللهِ رِزْقُهَا﴾ [هود:٦]، وقالَ النَّبيُّ عَيَّا اللهُ عَلَى اللهِ رَزْقُها اللهُ اللهُ عَنَالَ اللهُ عَنَالَ اللهُ عَنَالَ اللهُ عَنَالَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنَالَ اللهُ عَنَالَ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهِ رَزْقُها اللهُ اللهُ اللهُ عَنَالَ اللهُ اللهُ اللهُ عَنَالَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنَالَ اللهُ ا

وكما قُلنا في الصَّدَقةِ فإنَّ العافيَ أيضًا قد يظنُّ في نفسِهِ أو يَتَخَيَّلُ أنَّهُ إذا عَفا فهذا ذلُّ له، فبيَّنَ النَّبيَّ ﷺ أنَّهُ ما زادَ بعفوِهِ إلا عزَّا.

٤ - الحَتُّ على العفو؛ لقولِهِ ﷺ: «وَمَا زَادَ اللهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزَّا»، ولا شكَّ أَنَّ الْمُرادَ بهذا الحَتُّ على العفو.

٥- أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُعِزُّ الإِنْسانَ الذي يَعْفُو عن إخوانِهِ؛ لأنَّ مَن عَفا عَفا اللهُ عنه، وإذا عَفا اللهُ عن عَبْدٍ فهذا سَببٌ لعِزَّتِهِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب، رقم (٢٨٩٦)، من حديث سعد بن أبي وقاص رَضَاً لِللهُ عَنهُ.

وأخرجه أحمد (١٩٨/٥)، وأبو داود: كتاب الجهاد، باب في الانتصار برذل الخيل، رقم (٢٥٩٤)، والترمذي: كتاب الجهاد، باب ما جاء في الاستفتاح بصعاليك المسلمين، رقم (٢٠٠٢)، والنسائي: كتاب الجهاد، باب الاستنصار بالضعيف، رقم (٣١٧٩)، من حديث أبي الدرداء رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُ.

٦- الحَتُ على التَّواضُعِ للهِ؛ وقد ذَكَرْنا أنَّ التَّواضُعَ للهِ له مَعْنيانِ.

٧- مُراعاةُ الإخْلاصِ؛ وأنَّ الإخْلاصَ له أثرٌ كبيرٌ في حصولِ التَّوابِ؛ لقولِهِ عَلَيْهُ: «وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ للهِ».

9 - أَنَّ الأَمرَ كلَّهُ للهِ؛ وأنَّ مَن رفعَهُ اللهُ فلا خافضَ له، ومَن وَضَعَهُ فلا رافعَ له؛ لقولِهِ عَلَيْةٍ: «إِلَّا رَفَعَهُ».

......

• ١٥٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ رَضَالِلهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! أَفْشُوا السَّلَام، وَصِلُوا الأَرْحَام، وَأَطْعِمُوا الطَّعَام، وَصَلُّوا بِاللَيْلِ وَالنَّاسُ إِنَّاسُ النَّامُ، تَدْخُلُوا الجَنَّة بِسَلَامٍ» أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ (يَا أَيُّهَا النَّاسُ) صدَّرَ النَّبِيُّ قولَهُ بهذا النِّداءِ إشارةً إلى الاعتناءِ بها سيقولُ؛ لأنَّ النِّداءَ يستلزمُ التَّنبيه، فكأنَّهُ يقولُ: انْتَبِه، وهذا كثيرٌ في اللَّغةِ العربيَّةِ، وفي قولِهِ تَعالَى: ﴿ يَكَأَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلُ فَاسْتَمِعُواْ لَهُ ﴾ [الحج: ٢٧]، فهنا يقولُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾ إشارةً إلى أهميَّةِ ما يريدُ أنْ يُخاطِبَ به النَّاسَ.

⁽١) أخرجه أحمد (٥/ ٥٥)، والترمذي: كتاب صفة القيامة، رقم (٢٤٨٥)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام الليل، رقم (١٣٣٤).

قولُهُ صَلَّالَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «أَفْشُوا السَّلَامَ» أي انْشُرُوهُ، وأكثروا منه، وإفشاءُ السَّلامِ له مَعْنيانِ:

المَعْنى الأوَّلُ: الإكثارُ منه؛ أي: أنْ يُسَلِّمَ الإنْسانُ على كُلِّ مَنْ لَقِيَهُ، عرفَهُ أم لم يَعْرِفْهُ، وقَصْرُ السَّلامِ على المعرفةِ - في الحقيقةِ - فيه نقصٌ في الإخلاصِ، يعني الذي لا يُسَلِّمُ إلَّا على مَنْ عَرَفَ هذا إخلاصُهُ ناقصٌ، بل المُخْلِصُ يُسَلِّمُ على مَنْ عَرَفَ هذا إخلاصُهُ ناقصٌ، بل المُخْلِصُ يُسَلِّمُ على مَنْ عَرَفَ هذا إخلاصُهُ ناقصٌ، بل المُخْلِصُ يُسَلِّمُ على مَنْ عَرَفَ هذا إخلاصُهُ ناقصٌ، بل المُخْلِصُ يُسَلِّمُ على مَنْ عَرَفَ هذا إخلاصُهُ ناقصٌ، بل المُخْلِصُ يُسَلِّمُ على مَنْ عَرَفَ هذا إخلاصُهُ ناقصٌ، بل المُخْلِصُ يُسَلِّمُ على مَنْ عَرَفَ هذا إخلاصُهُ ناقصٌ، بل المُخْلِصُ يُسَلِّمُ على مَنْ عَرَفَ هذا إخلاصُهُ ناقصٌ، بل المُخْلِصُ يُسَلِّمُ على مَنْ عَرَفَ هذا إخلاصُهُ ناقصٌ، بل المُخْلِصُ يُسَلِّمُ عَلَى مَنْ عَرَفَ هذا إخلاصُهُ ناقصٌ، بل المُخْلِصُ يُسَلِّمُ عَلَى مَنْ عَرَفَ هذا إخلاصُهُ ناقصٌ من المُنْ عَرَفَ هذا إخلاصُهُ ناقصٌ اللهِ عنه نقصٌ لم يَعْرِفْ.

المَعْنى الثَّاني: إظهارهُ باللَّفْظِ؛ بمعنى أَنْ تُسَلِّمَ سَلامًا يَسْمَعُهُ مَنْ تُسَلِّمُ عليه، فلا تُسَلِّمُ سَلامًا لا يَسْمَعُهُ مَنْ في جَيْبِكَ، بل سَلِّمْ سَلامًا يَسْمَعُهُ الْسَلَّمُ عليه، فلا تُسَلِّمُ الْسَلَّمُ عليه، وهل الأفضلُ أَنْ يَكُونَ بصوتٍ أكثرَ مما يُسْمِعُ أو بصوتٍ بقدرِ ما يُسْمِعُ ؟ الظَّاهرُ: الأوَّلُ، إلا إذا كانَ رَفعًا خارِجًا عن الأَدَبِ، فهنا لا يَنْبغي، وبعضُ النَّاسِ إذا دَخَلَ المجلسَ رَفَعَ صوتَهُ رَفعًا خارجًا عنِ الأَدَبِ، فهذا يُمْنَعُ، ولا يَنْبغي أيضًا الإخفاءُ.

واسْتَثْنى العُلَماءُ منَ الصُّورةِ الثَّانيةِ -وهي رفعُ الصَّوتِ بالسَّلامِ - ما إذا سلَّم على قومٍ بينهم نِيامٌ، يعني فيهم أحدٌ نائمٌ، مثلُ أنْ تَدْخُلَ على حُجرةٍ فيها أُناسٌ مُسْتيقظونَ، وأُناسٌ نائمونَ، فهنا لا تَرْفَعْ صَوتَكَ، بل سلِّمْ بقدرِ ما يسمعُ اليقظانُ، ولا يَسْتَيْقِظُ النائمُ، وهذا مِن حُسْنِ الحُلُقِ، وقد كانَ رَسُولُ اللهِ عَلَى فعلُ ذلك، «إذَا دَخَلَ على قَوْمٍ فيهم نِيامٌ، فإنَّهُ يَرْفَعُ صَوْتَهُ رَفْعًا يَسْمَعُهُ اليَقْظانُ، ولا يَسْتَيْقِظُ به النَّائمُ» (١).

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الأشربة، باب إكرام الضيف وفضل إيثاره، رقم (٢٠٥٥)، من حديث المقداد بن الأسود رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

ويُسْتَثنى مِن قولِهِ عَلَيْ: «أَفْشُوا السَّلامَ»؛ وهو لفظٌ مُطْلَقٌ، فالأفْعالُ لا تكونُ للعُموم، فهي لا تكونُ إلَّا للإطْلاقِ إذا لم تُقَيَّد، وهذا عمَّا يُفَرَّقُ فيه بين الأسْماءِ والأفْعالِ، فإنَّ الأسْماء تكونُ للعُموم، أمَّا الأفْعالُ فلا تكونُ للعُموم، وإنَّما تكونُ للإطْلاقِ، فقولُهُ: «أَفْشوا» مُطْلَقٌ، لكنَّهُ مُقيَّدٌ بها إذا كانَ المسلَّمُ عليه أهلًا للسَّلامِ عليه، فأمَّا إذا كانَ كانَ كانَ كافرًا فلا تُنْشِ السَّلامَ عليه؛ لأنَّ النَّبيَ عَلَيْهُ قالَ: «لَا تَبْدَؤُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلام»(۱).

فإذا قالَ قائلٌ: وهل يدخلُ فيه الرَّدُّ؟

فنقولُ: أمَّا الابتداءُ فظاهرٌ، وأمَّا الردُّ فيحتملُ أنْ يَكونَ داخلًا فيه، وحينئذٍ نقولُ: يُؤْمَرُ الرادُّ بأنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ بحيثُ يَسْمَعُهُ المُسلِّمُ.

فإذا قالَ قائلٌ: وهل مِن إفشاءِ السَّلامِ ما يَفْعَلُهُ البعضُ إذ يدخلُ على جمعٍ فيُسَلِّمُ عليه سَلامًا خاصًّا؟ فيُسَلِّمُ عليه سَلامًا خاصًّا؟

فنقول: هذا ليس منَ السُّنَّةِ، وكم حَرَصْنا على أَنْ نَعْرِفَ بهذا سُنَّةً ولم نَجِدْ؟ ولهذا أَنا أَدْعُوكم إلى البحثِ في هذا؛ وقد سَمِعْتُ شَيْخنا عبدَ العزيزِ بنَ بازِ رَحِمَهُ آللَهُ يُسألُ عن ذلك فقال: لا أعلمُ في ذلك سُنَّةً، وكذلك أيضًا طَلَبْنا مِن بعضِ الطَّلبةِ أَنْ يَبْحثوا عن هذا ولم يَجِدوا فيه سُنَّةً، وظاهرُ السُّنَّةِ خلافُهُ؛ فإنَّ مِن هَدْيِ الرَّسولِ عَلَيْهِ المَّالَةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ إذا دَخَلَ يَجْلِسُ حيث يَنْتهي به المجلسُ (١)، ولم يَنْقِلْ أحدٌ الرَّسولِ عَلَيْهِ المَالِمَةُ السَّلَامُ أَنَّهُ إذا دَخَلَ يَجْلِسُ حيث يَنْتهي به المجلسُ (١)، ولم يَنْقِلْ أحدٌ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام، رقم (٢١٦٧)، من حديث أبي هريرة رَضِوَلِيَّكُ عنه.

⁽٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ١٥٨، رقم ٤١٤)، من حديث علي بن أبي طالب رَضِوَاللَّهُ عَنهُ.

عنه أنّه كانَ يَأْخُذُهم واحدًا واحدًا يُسَلِّمُ عليه ويُصافِحُهُ، فأقولُ لكم: هذه السُّنةُ ما رَأَيْناها من قبلُ، ونحنُ عاشَرْنا مشايخَ كِبارًا ما كانوا يفعلونَ هذا، بل كانوا إذا دَخَلَ الرَّجُلُ جَلَسَ حيث يَنْهي به المجلسُ، أو يُقامُ له، ثم لا يُسَلِّمُ عليهم واحدًا واحدًا؛ فلذلك يَنْبغي أنْ يُبْحَثَ في هذا، ويُحَقَّقَ الموضوعُ؛ لأنّهُ في الحقيقةِ يَثْقُلُ على الجالسينَ أنْ يَمْشِيَ عليهم واحدًا واحدًا، ويُسَلِّمَ عليهم، وبَعْضُهُم قد يَتكلَّفُ إذا قامَ، وإنْ سلَّم وهو قاعدٌ نُسِبَ إلى الكِبْرياءِ.

قولُهُ ﷺ: «وَصِلُوا الأَرْحَامَ»؛ الأرحامُ جمعُ رَحِم، وهم القراباتُ، قالَ أهْلُ العِلْمِ: والقرابةُ من الجدِّ الرَّابعِ في دُونَهُ، والنُّصوصُ في صلةِ الأرحامِ لم تُعَيِّنْ صلةً مُعَيَّنةً، وعليه فيرجعُ فيه إلى العُرفِ، كما قيل في القواعِدِ^(۱):

وَكُلُّ مَا أَتَى وَلَهُ يُحِدَّدِ بِالشَّرْعِ كَالِحِرْزِ فَبِالعُرْفِ احْدُدِ

ولم يُبَيَّنْ كيف الصِّلةُ؛ وعلى هذا فيرْجَعُ فيها إلى العُرفِ، وإذا رَجَعْنا فيها إلى العُرفِ، وإذا رَجَعْنا فيها إلى العُرْفِ صارتْ تختلفُ باختلافِ القرابةِ، فصلةُ الأقربِ أوْلى مِن صلةِ الأبعدِ، وإنْ كانت حَسَبَ الحاجةِ، فصلةُ المُحتاجِ أوْلى مِن صِلَةِ المُسْتغني، ثالثًا حَسَبَ الحالِ النفسيَّةِ، فبعضُ القراباتِ لا يُهِمُّهُ أَنْ تَصِلَهُ في الشهرِ مرَّةً، أو في السَّنةِ مرَّةً، وبعضُ القراباتِ لا يُهِمُّهُ أَنْ تَصِلَهُ في الشهرِ مرَّةً، أو في السَّنةِ مرَّةً، وبعضُ القراباتِ يريدُ أَنْ تَصِلَهُ كُلَّ أسبوعٍ؛ ولهذا إذا فقدَكَ في أسبوعٍ قالَ: لماذا لم تَزُرْني؟! فهو إذًا يختلفُ باختلافِ النُّفوسِ.

فعليه نقولُ: كُلُّ ما كانَ صلةً -حَسَبَ الاختلافِ الذي ذَكَرْنا أو غيرِهِ- فهو داخلٌ في قولِهِ ﷺ: «وَصِلُوا الأَرْحَامَ».

⁽١) انظر: منظومة أصول الفقه وقواعده لفضيلة شيخنا الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص:٢٤).

فإذا قالَ قائلٌ: وهل الأصْهارُ منَ الأرْحام؟

الجوابُ: لا؛ والأصْهارُ هم أقاربُ الزَّوجِ أو الزَّوْجةِ، وليسوا منَ الأرْحامِ، إلا أنْ يكونوا مِن بني العمِّ، فهنا يكونونَ أرْحامًا.

قولُهُ عَلَيْهِ: «وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ»؛ أي: مَن يحتاجُ إليه، فيشملُ هذا إطعامَ الجائعِ، وإطعامَ مَنْ تَجِبُ عليك نَفَقتُهُ، وإطعامَ المساكينِ في الكُفَّاراتِ ونَحْوها، فهو عامُّ شاملٌ لإطعامِ الطَّعامِ الواجِبِ، وإطعامِ الطَّعامِ المُسْتحَبِّ.

فإن قِيلَ: وهل مِنَ المُرادِ بالطَّعامِ الشرابُ أو ما يُؤْكَلُ فقط؟

الجوابُ: يشملُ هذا وهذا؛ لأنَّ ما يُشْرَبُ يُسمَّى طعامًا، قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَمَن لَمْ وَعَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِي وَمَن لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِي ﴾ [البقرة:٢٤٩]، فَقالَ: ﴿وَمَن لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِي ﴾ [البقرة:٢٤٩]، فَقالَ: ﴿وَمَن لَمْ يَطْعَمْهُ ﴾؛ ولأن الشَّرابَ له طَعْمٌ، لكنَّ الأكْلَ والشُّرْبَ يختلفُ، الأكْلُ غيرُ الشُّرْبِ، فالشُّرْبُ في المائعاتِ، والأكْلُ في الجامداتِ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «وَصَلُّوا بِاللَيْلِ» يشملُ الفريضةَ والنَّافلة، فمنَ الفريضةِ صلاةُ العِشاءِ، ولا سيَّما إذا أُخِّرَتْ عن أوَّلِ الوقتِ، وصلاةُ الفجرِ أيضًا؛ ولهذا كانتْ هاتانِ الصَّلاتانِ أثقلَ الصَّلواتِ على المُنافِقينَ (۱)؛ لأنَّهُم ينامونَ ولا يَقومونَ لهما.

قولُهُ ﷺ: «وَالنَّاسُ نِيَامٌ» المُرادُ بالنَّاسِ الذين لا يُصَلُّونَ، سواءً كانوا منَ المُسْلِمينَ أو منَ الكافرينَ؛ لأنَّهُ يوجدُ بعضُ المُسْلِمينَ -نسألُ اللهَ لنا ولهم الهداية-

⁽١) كما أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب فضل العشاء في الجماعة، رقم (٦٥٧)، ومسلم: كتاب المساجد مواضع الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها، رقم (٢٥١/ ٢٥٢)، من حديث أبي هريرة رَضَالِلَهُ عَنهُ.

لا يُصَلُّونَ الصُّبْحَ إلا إذا قاموا، ولو بعدَ طُلوعِ الشَّمْسِ، وكذلك في العِشاءِ ينامونَ عنها.

قولُهُ عَلَيْتُ: «تَدْخُلُوا»؛ حُذِفَتِ النونُ منَ الفعلِ «تَدْخلوا» للجزم؛ لأنَّها جوابُ الأمرِ، فقولُهُ: «أَفْشُوا» أمرٌ، وقد عُطِفَ عليه بقيَّةُ الأوامرِ، فيكونُ «تَدْخلوا» جَوابًا للأمْرِ، وجوابُ الأمرِ يَكونُ مَجْزُومًا.

فإذا قالَ قائلٌ: وهل هو مَجْزُومٌ بصيغةِ الأمرِ أو بشرطٍ مُقدَّرٍ؟

الجواب: بعضُ النَّحْويِّينَ يقولُ: إنَّهُ مجزومٌ بشرطٍ مُقدَّرٍ، والتقديرُ إنْ تَفْعلوا تَدْخلوا، وبَعْضُهم يقولُ: إنَّهُ مجزومٌ بنفسِ فعلِ الطَّلبِ، والخلافُ قريبٌ في اللفظِ؛ لأنَّهُم مُتَّفقونَ على أنَّ الفعلَ إذا وَقَعَ جَوابًا للطَّلبِ فهو مجزومٌ.

قولُهُ عَلَيْكِيْ: «الْجَنَّةَ» يعني جنَّةَ الخُلدِ التي وُعِدَ الْمُتَّقونَ.

قولُهُ ﷺ : «بِسَلَامٍ» يحتملُ أَنْ يَكُونَ المعنى: تَدْخلوا الجِنَّةَ وأنتم سالمونَ، ويحتملُ: أَنَّهُ يُسلَّمُ عليكم، فتكُونُ الباءُ للمُصاحبةِ؛ لأنَّ المَلائِكةَ ﴿يَدَخُلُونَ عَلَيْمِم وَيَحْتَملُ: أَنَّهُ يُسلَّمُ عَليكُمْ بِمَا صَبَرْتُم ﴾ [الرعد: ٢٣-٢٤]، وإذا كانَ اللَّفظُ يحتملُ مَعْنيينِ مِن كُلِّ بَابٍ أَنَا نَحْمِلُهُ عليهما جَميعًا، فهم يَدْخلونَ الجُنَّةَ سالمينَ مِن كُلِّ سوءٍ، لا مُنافاة بينهما فإنَّنا نَحْمِلُهُ عليهما جَميعًا، فهم يَدْخلونَ الجُنَّةُ سالمينَ مِن كُلِّ سوءٍ، ومِن كُلِّ عيبٍ، حاضرًا ومُسْتَقْبلًا، وهم أيضًا يَدْخلونَ الجُنَّةُ والمَلائِكَةُ يَتَلَقَّوْنَهُم بالسَّلام.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- إثباتُ الأسبابِ؛ أي: أنَّ الرَّسولَ ﷺ ذَكَرَ إفشاءَ السَّلامِ، وصلةً الأرحامِ، وإطعامَ الطَّعامِ، والصَّلاةَ في اللَّيلِ؛ أربعةَ أسبابٍ لدُخولِ الجنَّةِ، فيكونُ

هذا إثباتًا للأسبابِ، وهو أمرٌ معلومٌ بالشرعِ، ومعلومٌ بالفِطْرةِ والحِسِّ، ولا أَحَدَ يُنْكِرُهُ.

وقد اختلف النَّاسُ في الأسبابِ، فمنهم مَن أَنْكَرَها مُطْلقًا، ومنهم مَنْ أَثْبَتها مُطْلقًا، ومنهم مَن أَثْبَتها وجَعَلَها تابعةً لمشيئة الله وهذا الأخيرُ هو الصحيحُ، وهو الحُقُّ، أمَّا مَن أَنكرَ الأسبابَ فإنَّ قولَهُ مُنافٍ للشرعِ وللفطرةِ وللحِسِّ، ولا حُجَّة له إلا شُبهةً يُلقيها الشَّيْطانُ في قلبِهِ، فيقولُ: لو أَنَّك أَثْبَتَ الأسبابَ وقُلتَ: إنَّها تُؤَثِّرُ له إلا شُبهةً يُلقيها الشَّيْطانُ في قلبِهِ، فيقولُ: لو أَنَّك أَثْبَتَ الأسبابَ وقُلتَ: إنَّها تُؤَثِّرُ لاَ ثَبَتَ خالقًا مع اللهِ، فلو قُلنا: إنَّك إذا ضَرَبْتَ الزُّجاجةَ بالحجرِ أَنَّها انْكَسَرَتْ منَ الحجرِ، لكانَ ذلك إثباتَ خالقٍ مع اللهِ، وهذا لا صِحَّة له؛ لأنِّي أنا أقولُ: انْكَسَرَتِ الزَّجاجةُ بالحَجَرِ بإذنِ اللهِ، وإرادةِ اللهِ.

وإذا وضَعْتَ شَيئًا في النَّارِ يحترقُ بالنَّارِ؛ لكنَّ الذي جَعَلَ النَّارَ تَحْرِقُهُ هو اللهُ عَنَّوَجَلَ؛ ولهذا لَمَّا أُلقِيَ إبراهيمُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ في النَّارِ قالَ اللهُ: ﴿ كُونِي بَرْدًا وَسَلامًا عَلَى إِبْرَهِيمَ ﴾ [الأنبياء: ٦٩] فكانت بَردًا وسَلامًا، ولم تُؤَثَّرُ فيه شَيئًا.

إِذَنْ: فالقولُ بأنَّ إثباتَ تأثيرِ الأسْبابِ يعني إثباتَ خالِقٍ مع اللهِ قولُ مُخالِفٌ للشرعِ والفطرةِ والجِسِّ.

أمَّا الذين يقولونَ: إنَّ الأسبابَ مُؤتِّرةٌ بنَفْسِها ولا بُدّ، فهؤلاءِ أيضًا أخطأُوا، وهؤلاءِ هم الذين أثبتوا مع اللهِ خالقًا، ونقولُ: إنَّ هذه الدَّعوى يُبْطِلُها الواقعُ؛ فإنَّ النَّارَ تُحْرِقُ بلا شكّ، ومع ذلك نَجا منها إبراهيمُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ بإرادةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فالصَّوابُ أنَّ الأسبابَ ثابتةٌ، وأنَّها مُؤثّرةٌ، لكنْ بها أوْدَعَ اللهُ فيها منَ القُوى المُؤثّرةِ.

٢- الحَتُّ على إفشاءِ السَّلامِ؛ وجهُ ذلك أنَّ إفشاءَ السَّلامِ مِن أسبابِ دُخولِ الجُنَّةِ، وإفشاءُ السَّلامِ سُنَّةُ ما لم يَكُنْ هَجْرًا، فإنْ كانَ هَجْرًا فإنَّهُ لا يزيدُ على ثلاثةِ أيَّامٍ.

فإنْ قيلَ: وهل يجوزُ للمرءِ أَنْ يَبْدَأَ اليَهودَ والنَّصارى بالسَّلامِ إذا أرادَ بذلك الدَّعْوة؟

قُلْنا: لا تُسْلِّمْ بها، وإذا كُنتَ تريدُ أَنْ تَتَأَلَّفُهم فقلْ: "صباحُ الخيرِ، مَرْحبًا، أهلاً يا فُلانُ»، لكنْ لا تُسَلِّمْ، والأمر بإفشاءِ السَّلامِ هنا هو أمرٌ مطلقٌ، لكنَّهُ مُقَيَّدٌ بأُمورٍ، منها أَنَّ الرَّسولَ ﷺ يقولُ: "لَا تَبْدَؤُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ» (١)، فنحنُ نقولُ: ابْدَأْهُم بتحيَّةٍ غيرِ السَّلامِ، فقلْ مثلًا: "صباحُ الخيرِ».

٣- الحَتُّ على صلةِ الأرْحامِ؛ لأنَّ الرَّسولَ عَلَيْ جَعَلَهُ مِن أسبابِ دُخولِ الجنَّةِ، وصلةُ الأرحامِ فرضُ عينٍ على الإِنسانِ؛ لأنَّ الله تَعالَى تَوعَدَ مَنْ لم يَصلِ الرَّحمَ، فقالَ تَعالَى: ﴿ فَهَلَ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَيْتُمْ أَن تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُواْ أَرْحَامَكُمْ ﴿ فَقَالَ تَعالَى: ﴿ فَهَلَ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَيْتُمْ أَن تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُواْ أَرْحَامَكُمْ ﴿ فَقَالَ تَعالَى: ﴿ فَهَلَ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَيْتُمْ أَن تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُواْ أَرْحَامَكُمْ ﴿ فَقَالَ النّهِ عَلَى اللهُ أَلْكِكَ ٱلّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللهُ فَأَصَمَعُمُ وَأَعْمَى أَبْصَرَهُمْ ﴾ [محمد: ٢٢-٢٣] وقالَ النبيُّ -صلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ -: «لَا يَدْخُلُ الجُنَّةُ قَاطِعٌ ﴾ (٢ يعني: قاطعُ رَحِمٍ. إذَنْ: فصلةُ الأرحامِ واجبةٌ، فرضٌ عَينٍ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام، رقم (٢١٦٧)، من حديث أبي هريرة رَضِحُالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب إثم القاطع، رقم (٥٩٨٤)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، رقم (٢٥٥٦)، من حديث جبير بن مطعم رَضَاللَهُعَنَهُ.

٤- الحثُ على إطْعامِ الطَّعامِ؛ لأنَّ الرَّسولَ ﷺ جعلَهُ مِن أسبابِ دُخولِ الجُنَّةِ، وإنَّهُ يَكُونُ أَحْيانًا واجبًا، وأَحْيانًا سُنَّةً، فيكونُ واجبًا في إطْعامِ الجائِعِ، إذا وَجَدْتَ جائِعًا إذا لم تُطْعِمْهُ هَلَكَ، وَجَبَ عليك إطْعامُهُ.

ثم اختلفَ العُلَماءُ في هذه الحالِ: إذا لم تُطْعِمْهُ فَهَلَكَ هل تَضْمَنُهُ أَو لا؟ فقالَ بعضُ العُلَماءِ: إنَّك تَضْمَنُهُ؛ لأَنَّكَ تَرَكْتَ واجبًا أَوْجَبَهُ اللهُ عليك، فكنتَ مُعْتَديًا، والمُعْتدي ضامنٌ لِظُلْمِهِ، وهذا كها قالَ تَعالَى: ﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ﴾ [التوبة: ٩١]، فيكونُ مفهومُ الآيةِ أنَّ على المُسيئينَ سبيلًا.

والقولُ الثَّاني: لا يَلْزَمُهُ الضَّمَانُ؛ لأَنَّهُ لم يَهْلِكْ بسبَبِهِ، بخلافِ ما لو أَخَذَ طعامَهُ منه حتى هَلَكَ، فمثلًا وَجَدَ مع شَخصٍ طَعامًا فأخَذَهُ منه فجاع صاحبُ الطَّعامِ وهلَكَ، هنا يَضْمَنُ؛ لأَنَّهُ تسبَّبَ في قَتْلِهِ.

ومنَ الإطْعامِ الواجِبِ الضَّيفُ، فإطعامُ الضَّيفِ واجبُ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ»(١).

ومنَ الإطْعامِ الواجِبِ: إطعامُ مَنْ تَجِبُ عليه نَفَقَتُهُ، مِن زوجةٍ، أو قريبٍ.
ومنَ الإطْعامِ الواجِبِ: الإطْعامُ في الكُفَّاراتِ، عَشَرةِ مَساكينَ، أو سِّتينَ.
وما عدا الإطْعامَ الواجِبَ فهو سُنَّةٌ، ولا يَدْخُلُ في ذلك الإطْعامُ الذي يَكونُ إسْرافًا؛ لأنَّ النَّبيَ عَلِيْ لا يُمْكِنُ أَنْ يَأْمُرَ بها لا يُحِبُّ اللهُ عَرَقِجَلَ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، رقم (۱) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب الحث على إكرام الجار والضيف ولزوم الصمت، رقم (٤٧)، من حديث أبي هريرة رَضِّيَاللَّهُ عَنْهُ.

لكنْ منَ المَعْلُومِ أَنَّ مَن كانتْ عليه دُيُونٌ فإنَّهُ لا يجوزُ له أَنْ يَتَطَوَّعَ، وقُلْنا هنا: إكرامُ الضَّيفِ واجبٌ، فهل إذا صادَفَهُ الضيفُ وأتى إلى بيتِهِ، الواجِبُ عليه أَنْ يُكْرِمَهُ؟ نقولُ: يُكْرِمُهُ بقدرِ المُسْتطاع.

٥- أنَّهُ يَنْبغي لَمَنْ أَطْعَمَ الطَّعَامَ أَنْ يَنْوِيَ بذلك الامْتثالَ للنبيِّ عَلَيْهِ؛ لأَنَّ بعضَ النَّاسِ قد يُطْعِمُ الطَّعامَ؛ لأنَّهُ كريمٌ، والكريمُ يُحِبُّ الكرمَ، فيَنْبغي أَنْ يلاحظَ أَنَّهُ يُطْعِمُ الطَّعامَ اللَّعامَ الرَّسولِ عَلَيْةٍ ليكونَ بذلك حَائزًا على العِبادةِ، وعلى الخُلُقِ الحَسَنِ.

٧- فضيلةُ قيامِ الإنْسانِ بالعِبادةِ على حينِ غَفْلةِ النَّاسِ؛ تُؤْخَذُ مِن قولِهِ ﷺ: «وَصَلُّوا بِالليْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ» فجملةُ «وَالنَّاسُ نِيَامٌ» جملةُ حالٍ.

٨- أنّه منَ المعلومِ أنّ الليلَ عَلَّ النّومِ؛ لقولِهِ ﷺ: «وَالنّاسُ نِيَامٌ» وهذا هو الموافِقُ للفِطْرةِ، ولها خَلَقَ اللهُ عَرَّفِجَلَّ منَ اختلافِ الزَّمانِ، ولكنْ مع الأسفِ النّاسُ في عَصْرِنا هذا -ولا سيّما من قريبٍ - جَعَلوا لَيْلَهم نَهارًا، ونَهارَهُم ليلًا، حتى الصّبيانُ الصّغارُ بعدما كانوا ينامونَ مِن حينِ صلاةِ المغربِ، صاروا الآنَ يَسْتَيْقِظُونَ إلى الفجرِ دون نومٍ، ثم إذا جاءَ النّهارُ ناموا، وهذا خلافُ ما تَقْتضيهِ حِكْمةُ اللهِ عَنَّوَجَلَّ حيثُ جَعَلَ الليلَ لِباسًا والنّوْمَ سُباتًا.

٩- أنَّهُ يَنْبغي للمُتكلِّمِ إذا أرادَ أنْ يَتكلَّمَ في أمرٍ مُهمٍّ أنْ يَذْكُرَ ما يُوجبُ الانْتباه؛ لقولِهِ ﷺ في بدايةِ كلامِهِ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ».

١٠ جوازُ السَّجعِ في الكلامِ؛ فإنَّنا إذا تَأَمَّلْنا الجُملَ وجَدْناها سَجعًا:
 «السَّلام، الأرْحام، الطَّعام، نيام، سلام»، وقد جاء ذلك أيضًا في أحاديث أُخرى

مثلِ قولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «قَضَاءُ اللهِ أَحَقُّ، وشَرْطُ اللهِ أَوْثَقُ، وإِنَّمَا الوَلاءُ لَمِنْ أَعْتَقَ»(۱)، ولا شكَّ أنَّ السجع يُزَيِّنُ الكلام، ويُرغِّبُ في الاستماعِ إليه، لكنْ بشرطِ ألَّا يكونَ مُتكلَّفًا، وضابطُ السجع المُتكلَّفِ أنْ يَغْصِبَ الإنسانُ الألفاظ، ويأتي بألفاظٍ غريبةٍ صَعْبةِ الفهم، أو بألفاظٍ تَحْسُنُ لكنْ بينها وبين ما إلى جانِبها منَ الكلِماتِ تَنافُرْ، فهنا لا يَنْبغي السجعُ.

أمَّا إذا جاءَ عَفْوًا بِمُقْتضى الطَّبيعةِ، فهذا طَيِّبٌ ولا شكَّ؛ ولذلك إذا قَرَأَ الإنْسانُ في كتابِ (التَّبصرةِ) لابنِ الجَوزيِّ رَحْمَهُ اللَّهُ يَجِدُ لَذَّةً؛ لأنَّ اللهَ أعطاهُ قُدْرةً بالغةً على السجع، وكتابُهُ (التَّبصرةُ) ليس مَوجودًا فيها نعلمُ، لكنَّ الموجودَ مُخْتصرُ الكتابِ، وسُبْحانَ اللهِ تَجدُ كلامَهُ مَسْجوعًا، ولكنَّ السامعَ لا يَمُلُّ؛ لأَنَّهُ ليس بالمُتكلَّفِ.

١٥٤١ - وَعَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ عَلَيْهِ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» ثَلَاثًا. قُلْنَا: لَمِنْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «للهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ» قُلْنَا: لَمِنْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «للهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْهِ: «الدِّينُ» اسمٌ معرَّفٌ بـ(أل)، و«النَّصِيحَةُ» كذلك اسمٌ معرَّفٌ بـ(أل)، وقد ذكرَ علماءُ البلاغةِ أنَّهُ إذا صارَ المبتدأُ والخبرُ مَعْرفتينِ، فالجملةُ تفيدُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطا في البيع لا تحل، رقم (٢١٦٨)، ومسلم: كتاب العتق، باب إنها الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤)، من حديث عائشة رَضِّاَلِيَّهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب بيان أن الدين النصيحة، رقم (٥٥).

الحصرَ؛ وكأنَّهُ قالَ: «الدِّينُ هو النَّصيحةُ».

وأيُّ دِينٍ يريدهُ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ؟

يريدُ الرَّسولُ عَلَيْكُمْ بِالدِّينِ مَا رَضِيَهُ اللهُ لنا في قولِهِ عَلَيْهِ: ﴿ اَلْبَوْمَ أَكُمُ اللهُ لنا في قولِهِ عَلَيْكُمْ وَيَنَكُمْ وَيَنَكُمْ وَأَتَمَنَتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ [المائدة:٣]، إِذَنْ: فالدِّينُ الذي رَضِيَهُ اللهُ لنا هو النَّصيحةُ ، والنَّصيحةُ مَعْناها الإِخلاصُ في القصدِ، لكنْ هنا تَشْمَلُ ما سيَذْكُرُهُ النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ.

قال: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» ثَلَاثًا؛ فكيف قالَها ثلاثًا؟ أي: هل قولُهُ: «ثلاثًا» مُتَعلِّقٌ بالنَّصيحةِ، أم مُتَعَلِّقٌ بـ(قالَ)؟

ومَا مِنَ التَّوكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي

قولُهُ: «قُلْنَا: لَمِنْ يَا رَسُولَ اللهِ؟» فلما قالَ ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»، والصَّحابةُ يعرفونَ معنى النُّصحِ، لكنَّهم يحتاجونَ معرفةَ: لَمِنْ؟

قولُهُ صَلَىٰلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «للهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ» فهؤلاءِ خمسةٌ.

فها هي النَّصيحةُ للهِ؟

⁽١) ألفية ابن مالك (ص: ٤٦).

النَّصيحةُ للهِ على رَأْسِها عبادتُهُ وحدَهُ لا شريكَ له؛ لأنَّك بهذا نَصَحْتَ للهِ عَزَّوَجَلَّ ولو عَبَدْتَ معه غيرَهُ فلا شكَّ أنَّك لم تَنْصَحْ له؛ لأنَّك ساوَيْتَهُ بمَنْ هو دونَهُ في حقِّ اختصَّ باللهِ عَزَّوَجَلَّ.

ومِنَ النَّصِحِ للهِ عَرَّفَجَلَّ المحبَّةُ والتَّعظيمُ، وإنْ كانتِ المحبَّةُ والتعظيمُ هما رُكْنُ العِبادةِ، لكنْ زيادةً على أنْ يُجَرَّدَ التَّعَبُّدُ، أنْ يَكونَ في قلبِكَ عَبَّةً للهِ عَرَّفَجَلَّ ومِن أكبرِ العِبادةِ، لكنْ زيادةً على أنْ يُجَرَّدَ التَّعَبُّدُ، أنْ يَكونَ في قلبِكَ عَبَّةً للهِ عَرَّفَجَلَّ والعالِمُ اللهُ عَرَقَجَلَّ والعالِمُ المُؤْمِنُ قد تزدادُ عَرَقَجَلَّ فإذا تَذَكَّرَ النِّعمَ أوْجَبَ ذلك له أنْ يُجِبَّ الله عَرَقَجَلَّ والعالِمُ المُؤْمِنُ قد تزدادُ عَبَّتُهُ للهِ بمعرفةِ آياتِهِ الشَّرْعيَّةُ وآياتِهِ الكونيَّةَ، لكنَّ عامَّةَ النَّاسِ -وكلُّ واحدٍ- إنْ عَرَفَ نِعَمَ اللهِ فإنَّهُ يُجِبُّ اللهَ فإنَّهُ يُجِبُّ اللهَ واللهِ المَّرْزِ: عَرَفَ نِعَمَ اللهِ فإنَّهُ يُجِبُّ اللهَ ولهذا جاءَ في الأثرِ: قَرَفَ نِعَمَ اللهِ فإنَّهُ يُجِبُّ اللهَ ولهذا جاءَ في الأثرِ: قَرَفَ نِعَمَ اللهِ فإنَّهُ يُجِبُّ اللهَ فِإِنَّهُ يُجِبُّ اللهَ فِإِنَّهُ مِن النِّعَمِ» (١).

وأنت انْظُرْ، فقد يَسَّرَ اللهُ لك الأكْلَ والشُّرْبَ واللَّباسَ والسَّكَنَ والأهلَ والأَمْنَ، وكُلُّ هذه يَبْذُلُ الإِنْسانُ في تَحْصِيلها الشيءَ الكثيرَ، لكنَّها لم تَكُنْ لتَحْصُلَ له لو أنَّ اللهَ مَنَعَهُ إيَّاها، فإذا كانَ اللهُ قد مَنَحَكَ إيَّاها وتَفَكَّرْتَ في هذا فإنَّك تُحِبُّ اللهَ عَرَّفَجُلَّ لكنْ هناك مَجَبَّةُ اللهِ تَعالَى لها يَعْرِفُهُ الإِنْسانُ مِن آياتِهِ الكونيَّةِ وآياتِهِ الشَّرْعيَّةِ.

وكذلك منَ النُّصْحِ للهِ عَرَّفَجَلَّ أَنْ تُعَظِّمَهُ، ولا تَسْتَهْزِئَ أَو تَسْخَرَ به، ولا تَنْتَهِكَ حُرماتِهِ، وعلى هذا فتكونُ النَّصيحةُ للهِ تَتَضَمَّنُ جميعَ أنواعِ عبادةِ اللهِ عَرَّفَجَلَّ.

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب المناقب، باب في مناقب أهل بيت النبي ﷺ، رقم (٣٧٨٩)، من حديث ابن عباس رَضَالِتَهُ عَنْهَا.

ومنَ النَّصيحةِ للهِ عَنَّهَ عَلَّا أَيضًا: أَنْ تُؤْمِنَ بِما له منَ الأَسْماءِ والصِّفاتِ؛ فإنَّ ذلك مِن أعظمِ النَّصيحةِ للهِ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى لأَنَّ مَن لَم يُؤْمِنْ بذلك فهو بين أَمْرينِ: إمَّا مُكذِّبٌ، وإمَّا مُعْتدِ، فكُلُّ مَن لَم يُؤْمِنْ بِما وَصَفَ وبها سمَّى الله سُبْحَانهُ وَتَعَالَى نفسَهُ به، فهو إمَّا مكذِّبٌ وإما مُعْتدٍ، فهو إمَّا مُكذِّبٌ فيقولُ مثلًا: ليس للهِ وجهٌ، ليس للهِ عينٌ، وليس للهِ يدٌ، وإما مُعْتدٍ بصرفِ اللَّفظِ عمَّا أرادَ اللهُ عَنَّوجَلَّ إلى ما لم يُردِ اللهُ، وهذا يكونُ مُعْتديًا مِن وجُهينِ:

الوجهُ الأوَّلُ: صَرْفُ اللَّفظِ عَمَّا أرادَ اللهُ سُبْحَانهُ وَتَعَالَىٰ كالذي يَلُوي عُنُقَ البعيرِ إلى جهةٍ غيرِ الاسْتِقامةِ.

والوجهُ الثّاني: إثباتُ ما لم يُرِدِ اللهُ؛ لأنَّ هؤلاءِ المُعطِّلةَ الذين يقولونَ: أرادَ اللهُ باليدِ كذا، وأرادَ اللهُ بالوجهِ كذا، نقولُ لهم بكُلِّ سهولةٍ: ما دَليلُكُم بأنَّ اللهَ أرادَ بهذا كذا؟ وهلِ اللهُ تَعالَى عاجزٌ عن أنْ يَنْطِقَ بها قُلْتم أَنَّهُ مرادُهُ؟ والجَوابُ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَاجزٌ من أنْ يَنْطِقَ بها قُلْتم أَنَّهُ مرادُهُ؟ والجَوابُ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى اللهُ تَعالَى عاجزٌ عن أنْ يَنْطِقَ بها قُلْتم أَنَّهُ مرادُهُ؟ والجَوابُ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى اللهُ تَعالَى عاجزٌ من أنْ يَنْطِقَ بها قُلْتم أَنَّهُ مرادُهُ؟ والجَوابُ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى اللهُ عَالَى عاجزٌ من أنْ يَنْطِقَ بها قُلْتم أَنَّهُ مرادُهُ؟ والجَوابُ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْ وقد قالَ: إنَّ له يدًا ووجْهًا، فكيف نقولُ: إنَّهُ لم يُردِ اليدَ ولا الوَجْهَ؟

ولهذا نقولُ: كلُّ مَن أَنْكَرَ اسمًا مِن أسماءِ اللهِ، أو صِفةً مِن صِفاتِهِ، فإنَّهُ لا يَخْرُجُ عِن إحْدى الدَّائرتينِ وهما: التَّكذيبُ والعُدُوانُ، فالتَّكْذيبُ بأنْ يَقولَ: ليس للهِ وجهٌ، وليس للهِ يدُّ. أمَّا العُدوانُ فإنَّهُ بالأمرينِ سابقي الذِّكرِ، الأوَّلُ: صرفُ اللَّفظِ عما أرادَ اللهُ، والثَّاني: إثباتُ مَعنَى لم يُرِدْهُ اللهُ عَنَّهَجَلَ.

ومنَ النُّصْحِ لكتابِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ تُؤْمِنَ أَنَّهُ كلامُ اللهِ حقَّا، حروفُهُ ومعانيهِ؛ لأنَّ الإنْسانَ إذا لم يَعْتَقِدْ هذه العَقيدةَ صارَ كلامُ النَّاسِ وكلامُ اللهِ في نَظرِهِ على حدٍّ

سواء، لكنْ إذا اعْتَقَدَ أَنَّهُ كلامُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وأَنَّهُ تَكَلَّمَ به لفظًا ومعنَى، فلا شكَ أَنَّهُ سيكونُ في قلبِهِ مِن تعظيمِ هذا الكتابِ ما لم يَكُنْ لو لم يَعْتَقِدْ ذلك.

ولهذا نقول: القائلونَ بأنَّ كلامَ اللهِ مخلوقٌ لم يُعظِّموا هذا القُرْآنَ أبدًا؛ إذْ جَعلوهُ كسائِرِ المَخْلوقاتِ، بل في قَوْلهم هذا إبطالُ لِما فيه منَ الأمرِ والنَّهيِ؛ لأنَّك إذا قُلْتَ: إنَّهُ مخلوقٌ، صارَ قولُهُ: ﴿ أَقِيمُوا ٱلصَّكَوْةَ ﴾ [الأنعام: ٧٧] حُروفًا مخلوقةً على هذا اللَّفظِ، وعلى هذا الرَّسمِ، أي: خطُّ مستقيمٌ طوليٌّ، ثم دائرةٌ مُعْجمةٌ من أعلى باثْنَينِ، ثم ياءٌ مَعْكوفةٌ، ثم ميمٌ مدورةٌ، ثم واوٌ مُقَوَّسةٌ، أي: كأنَّهُ ليس له مَعْنَى إطلاقًا.

ولهذا قالَ علماءُ السُّنَةِ: مَنْ قالَ: إِنَّ القُرْآنَ مُحلوقٌ فقد أبطلَ الأمرَ والنَّهيَ، فمثلًا ﴿وَاعْبُدُوا اللّهَ وَلَا نَشَرِكُوا بِهِ مَثَيّعًا ﴾ [النساء: ٣٦] إذا قُلْنا: إنَّهُ مُحلوقٌ، صارَ المعنى: إنَّ الله خَلَقَ شَيئًا على هذه الصُّورةِ، لا يدلُّ على معنى، كما أنّنا نجدُ في النَّجومِ مثلًا ما يُسمَّى بالقوسِ، وهي مجموعة نُجومٍ لو نَظَمْتَها صارَتْ كأنمًا قوسٌ، ولو أنَّ الإِنْسانَ قالَ: هذه علامةُ استفهام، فإنَّهُ لا أَحَدَ يُطيعُهُ على ذلك؛ لأنّنا جميعًا ننظرُ إلى السَّماءِ، فنراها على هيئةِ قوسٍ، فإنْ كانتْ مجموعةٌ على شكلِ استفهام، ثم قالَ قائلُ: السَّماءِ، فنراها على هيئةِ قوسٍ، فإنْ كانتْ مجموعةٌ على شكلِ استفهام، ثم قالَ قائلُ: هذه استفهامٌ منَ الله عَرَقِجَلَّ فهل يَصِحُ ؟ لا يَصِحُّ، فهذه مخلوقاتُ خَلَقها اللهُ على هذا الوجهِ، ومثلُ ذلك إذا قُلْنا: إنَّ القُرآنَ مُخلوقٌ، صارَ معناهُ أَشْكالًا خَلَقَها اللهُ على هذا الشَّكل.

إِذَنْ: منَ النَّصيحةِ لكتابِ اللهِ أنْ يُؤْمِنَ الإنْسانُ بأنَّهُ كلامُ اللهِ حقيقةً، تكلَّمَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى به حَرفًا ومَعنَى.

ومنَ النَّصيحةِ لكتابِ اللهِ: التَّصديقُ بكُلِّ ما جاءَ فيه منَ الأخبارِ، سواءً كانَ عنِ اللهِ عَنَّفَجَلَّ أو عنِ اليومِ الآخِرِ، أو عن الأُممِ الماضيةِ، أو عن الأحوالِ المُستقبلةِ، في وَبُولِها، حتى لو فَرَضْنا أنَّ العقلَ قد فيؤمِنُ الإنْسانُ بكُلِّ هذه الأخبارِ ولا يَتَردَّدُ في قَبولِها، حتى لو فَرَضْنا أنَّ العقلَ قد يستبعدُهُ، فلا يجوزُ أن نَحْكُمَ بالعقلِ على ما في كتابِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ بل يجبُ أنْ نُؤمِنَ به وإنْ كانَ العقلُ يَسْتبعدُهُ.

ومنَ النَّصيحةِ لكتابِ اللهِ: امتثالُ أوامِرِ القُرْآنِ، سواءً كانتْ أدبيَّةً، أم خُلُقيَّةً، أم تَعَبُّديَّةً؛ فيجبُ أَنْ تَمْتَثِلَ لأوامرِ القُرْآنِ على حَسَبِ ما يَقْتَضِيهِ النصُّ؛ لأنَّ هذا منَ النَّصيحةِ لكتاب اللهِ.

ومنَ النَّصيحةِ لكتابِ اللهِ: اجتنابُ ما نَهى اللهُ عنه، فمَنْ لم يَقُمْ بذلك فإنَّهُ ليس بناصِح للقرآنِ.

والنَّصيحةُ للرَّسولِ ﷺ المُرادُ بها فيها يظهرُ العُمُوم، وإِنْ كَانَ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ النُّصْحُ الْمُرادُ الخصوصُ ؛ لأَنَّ ظاهرَ قولِهِ: (الكتابُ) أَنَّهُ القُرْآنُ، وكذلك يَكُونُ النُّصْحُ لرسولِهِ هو محمَّدٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فكيف تكونُ النَّصيحةُ لرسولِهِ؟

أُولًا: تصديقُ أنَّهُ رسولٌ مِن عندِ اللهِ، تَصْديقًا جازمًا لا يَعْتريهِ شكٌّ.

ثانيًا: الإيمانُ بأنَّهُ بشرٌ، لا يَمْلِكُ لنفسِهِ نَفعًا ولا ضرَّا، ولا يَمْلِكُ لغيرِهِ نَفعًا ولا ضَرَّا، فمَنْ قالَ: إِنَّهُ يَمْلِكُ النَّفعَ والضُّرَّ، فإنَّهُ لم يَنْصَحْ للرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ لأَنَّ الرَّسولِ عَلَيْهِ السَّهُ اللَّهَ اللهُ اللَّهُ اللهُ اللهُ

⁽١) أخرجه أحمد (٣/ ١٥٣)، من حديث أنس رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

ثَالثًا: الإيمانُ بأنَّهُ عبدٌ للهِ، وكَفى به شَرفًا أَنْ يَكُونَ عَبدًا للهِ عَنَّوَجَلَّ فتُؤْمِنُ بأَنَّهُ عَبدٌ لا حقَّ له في الرُّبوبيَّةِ إطْلاقًا؛ وحينئذٍ يَبْطُلُ تعلُّقُ النَّاسِ بالرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ في دَفعِ ضررٍ، أو جَلْبِ نفعِ؛ إلا ما كانَ قادرًا عليه في حياتِهِ فهذا شَيْءٌ آخَرُ.

خامسًا: ومنَ النَّصيحةِ للرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ طاعتُهُ فيها أَمَرَ، أي: ألَّا تَعْصيهِ فيها أَمَرَ، فإنَّ ذلك منَ النَّصيحةِ له، ولا يَرِدُ على هذا أنَّ الصَّحابةَ رَضَالِللَّهُ عَنْهُمُ كانوا أَحْيانًا يُعارضونَ الرَّسولَ عَلَيْهُ فإنَّهم كانوا إذا انْكَشَفَ لهم الأمر سَلَّموا، واسْتَسْلموا غاية الاسْتِسْلام.

مثالُ ذلك: لمَّا طافَ بالبيتِ وسَعى في حَجَّةِ الوداعِ أَمَرَ مَن لَم يَسُقِ الهَدْيَ أَنْ يَجْعَلَها عُمْرةً، فناقشوهُ في ذلك، وقالوا: يا رَسُولَ اللهِ! قد سَمَّيْنا الحجَّ، فكيف نَجْعَلُهُ عُمْرةً؟ فهل نُحِلُّ الحِلَّ كُلَّهُ؟ قالَ: نعم. قالوا: يا رَسُولَ اللهِ! أَوَنَأْتِي النِّساءَ؟ قالَ: نعم. قالوا: إلى هذا الحدِّ! وهي كلمةٌ قالَ: نعم. قالوا: أنَذْهَبُ إلى مِنَى وذَكَرُ أحدِنا يَقْطُرُ مَنِيًّا؟ إلى هذا الحدِّ! وهي كلمةٌ قد يَسْتَحْيي منها كثيرٌ منَ النَّاسِ، لكنَّهم يريدونَ منَ الرَّسولِ بكُلِّ هذا أَنْ يُنْسَخَ

ما أمرَهم به مِن قَلْبِ الحجِّ عُمْرة، لكنَّهُ ﷺ حَكَمَ عليهم وقالَ: «افْعَلُوا ما آمُرُكُم به» ففَعَلوا(١).

فلا يُعَدُّ هذا مِن تركِ النَّصيحةِ للرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ لأنَّ المُراجعة في وقتِ التَّشريعِ جائزةٌ؛ إذْ قد يختلفُ الشرعُ؛ ولهذا ليَّا أمرَ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ في تَحْريمِ لحَومِ الحُمُرِ، أَمَرَ أَنْ تُغْسَلَ القُدورُ؛ لأَنَّهُ قد حُرِّمَتِ الحُمُرُ، فجاءَ هذا النَّهٰي وهم قد ذَبحوها وقطعوا كَمْها وجعلوها في القُدورِ، حتى غَلَتْ بها القُدورُ وفاحَتْ رائِحَتُها، فحُرِّمَتْ وأمرَ أَنْ تُغْسَلَ القُدورُ وتُكْسَرَ، فقالوا: يا رَسُولَ اللهِ أو نَغْسِلُها؟ رائِحَتُها، فحُرِّمَتْ وأمرَ أَنْ تُغْسَلَ القُدورُ وتُكْسَرَ، فقالوا: يا رَسُولَ اللهِ أو نَغْسِلُها؟ فقالَ: «اغْسِلُوها» (٢). فهنا لم يُراجعوهُ، أمّا في الأمرِ الأوَّلِ فنجدُ الصَّحابةَ رَضَالِيَهُ عَنْهُمَ يراجعونَ الرَّسولَ اللهِ لَا الأَمرَ يُنْسَخُ.

ومثلُ ذلك: تَأَخُّرُهم عن الحَلْقِ فِي صُلْحِ الحُديبيةِ؛ حيثُ تَأَخَّرُوا يرجونَ النَّسْخَ، فلم خَرَجَ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بمشورةِ أُمِّ سَلَمةَ رَضَيَالِلَهُ عَنْهَ إليهم ودَعا بالحلَّاقِ، وحَلَقَ رأسَهُ، جَعلوا يَقْتَتلونَ على حَلْقِ رُؤُوسِهِم، رَضَالِلَهُ عَنْهُ (٣).

فالمهمُّ: أنَّ منَ النَّصيحةِ للرَّسولِ طاعتُهُ فيها أمَرَ، ولا يَرِدُ على ذلك أنَّ الصَّحابةَ وَخِيَالِيَّهُ عَنْهُمُ لَمْ يَكُونُوا يُناقشُونَهُ للعِصْيانِ، ولكنْ يَرْجُونَ رَضِيَالِيَهُ عَنْهُمُ كَانُوا أَحْيانًا يُناقشُونَهُ لأَنَّهُم لَم يَكُونُوا يُناقشُونَهُ للعِصْيانِ، ولكنْ يَرْجُونَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الشركة، باب الاشتراك في الهدي والبدن، رقم (٢٥٠٥)، ومسلم: كتاب الحج، باب جواز العمرة في أشهر الحج، رقم (١٢٤٠)، من حديث ابن عباس رَضَّالِلَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب المظالم والغصب، باب هل تكسر الدنان التي فيها الخمر، رقم (٢٤٧٧)، ومسلم: كتاب الصيد والذبائح، باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية، رقم (١٨٠٢/٣٣)، من حديث سلمة بن الأكوع رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد، رقم (٢٧٣١، ٢٧٣٢)، من حديث المسور بن مخرمة، ومروان بن الحكم.

النَّسخَ، وقد وقَعَ النَّسخُ بعد مُراجَعَتِهم إِيَّاهُ كها في حديثِ تكسيرِ القُدور التي تُفورُ بلحومِ الحُمُرِ.

سادسًا: ومنَ النَّصيحةِ له أَنْ يَجْتَنِبَ الإنْسانُ ما نَهى عنه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ فإذا نَهى عن مَني عنه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ فإذا نَهى عن شَيْءٍ فلْيَجْتَنِبْهُ، حتى إذا هَوَتْهُ نفسُهُ؛ لأنَّ الخيرَ فيها جاءَ عن رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ.

واعْلَمْ أَنَّ العاقبة ستكونُ حميدةً إذا نَصَحْتَ للرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وقد أشارَ اللهُ إلى النُّصحِ له عَزَّوَجَلَّ ولرسولِهِ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- في قولِهِ: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [التوبة: ٩١]، فلا بدَّ منَ النُّصح للرَّسولِ.

سابعًا: ومنَ النَّصْحِ للرَّسولِ ﷺ الذَّبُ عن سُنَّتِهِ؛ لأَنَّ النبيَّ ﷺ له أعداءٌ، قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ [الفرقان:٣١]، فهو ﷺ له أعداءٌ.

فمنَ النَّصيحةِ له أَنْ تَذُبَّ عن سُنَّتِهِ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم - القوليَّةِ والفعليَّةِ والإِقْراريَّةِ، وهذا أمرٌ ظاهرٌ؛ فالسكوتُ عن الذَّبِّ عن سُنَّتِهِ ليس منَ النَّصيحةِ له، بل عليك أَنْ تَذُبَّ عن سُنَّتِهِ -صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليْهِ - كليَّا دعتِ الحاجةُ إلى ذلك.

ثامنًا: ومنَ النَّصيحةِ للرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إعانتُهُ، ومشاركَتُهُ في الجِهادِ في سبيلِ الله، كما وقع للصَّحابةِ رَضَالِللَّهُ عَنْهُمْ فإنَّهم خَرجوا معَ الرَّسولِ، وقاتَلوا معهُ، ولم يَخْذُلُوهُ، إلا مَن كانَ مُنافقًا، كما في غَزوةِ أُحُدٍ، وإلا فكُلُّهم يَخْرجونَ معهُ،

والذين تَخَلَّفُوا عنه عاتَبَهُمُ الرَّسُولُ ﷺ أَشَدَّ عتابٍ؛ كَكَعْبِ بن مالِكٍ وصاحِبَيْهِ، حتى تابوا إلى اللهِ عَزَّقَجَلَ فمَحا اللهُ عنهم ما جَرى (١).

تاسعًا: نشرُ الشَّريعةِ بين النَّاسِ؛ لأنَّ نشرَ سُنَّتِهِ بين النَّاسِ منَ النَّصيحةِ له، ولا سيَّما إذا كنتَ في مُجْتمعِ يَتعصَّبون لَذاهِبِهم؛ فإنَّ منَ النَّصيحةِ للرَّسولِ ﷺ أَنْ تَنْشُرَ سُنَّتَهُ بين النَّاسِ؛ حتى تَثْبُتَ.

قولُهُ عَلَيْ: ﴿ وَلِأَئِمَةِ الْمُسْلِمِينَ ﴾؛ أئمةٌ جمعُ إمام، والمُرادُ به كُلُّ مَن يُقْتدى به، فيَشْملُ: الأُمراء، والعُلَماء، وأئمَّة المساجِد، ومُدراء المدارِس، وغيْرَهُم؛ لأنَّ قولَهُ ﴿ لأَئمةِ ﴾ جمعُ إمام، والمُرادُ كُلُّ مَن يُؤْتَمُّ به، سواءٌ إمامةً كُبْرى أو صُغْرى، وسواءٌ كانتْ إمامةً دينيَّةً أو إمامةً دُنيويَّة، وقد فرَّق النَّبيُّ –صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم بينهم وبين عامة المُسْلِمين، فقالَ: ﴿ وَلِأَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ ﴾ ممَّا يدلُّ على أنَّ بينهم وبين عامة المُسْلِمين، فقالَ: ﴿ وَلِأَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ ﴾ ممَّا يدلُّ على أنَّ النَّصيحة للأئمَّةِ النَّميحة للائمَّةِ أنْ يُراعي الإنسانُ مَقامَهم، بحيث تكونُ النَّصيحة مُناسبةً لمَقامِهم، وهذا مِن تنزيلِ النَّاسِ مَنازِلَهُم.

والنُّصحُ لولاةِ الأُمورِ أو لأئمَّةِ المُسْلِمينَ أمرٌ مُهمُّ، وهو أهمُّ منَ النُّصحِ لعامَّتِهم، ولكنْ كيف يكونُ ذلك؟ لا بُدَّ مِن سلوكِ الجِكمةِ في النَّصيحةِ لهم؛ فالعُلَماءُ لهم نصيحةٌ خاصَّةٌ، والطُّرُقُ الموصلةُ إليهم غَلْنَاهُ أيضًا باختلافِ الأحُوالِ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك، رقم (٤٤١٨)، ومسلم: كتاب التوبة، باب حديث كعب بن مالك وصاحبيه، رقم (٢٧٦٩)، من حديث كعب بن مالك رَضَاً لِلَّهُ عَنْهُ.

ونبدأُ بالنَّصيحةِ للأُمراءِ:

أولًا: أَنْ تَعْتقدَ وُجوبَ طاعَتِهم في غيرِ مَعْصيةِ اللهِ؛ لأَنَك إذا لم تَعْتَقِدْ ذلك فلن تُطيعَهُ، والذي أوْجَبَ طاعَتَهُ هو اللهُ عَنَّهَجَلَّ في قولِهِ تَعالَى: ﴿ يَا يَهُا الّذِينَ ءَامَنُوا فلن تُطيعُهُ، والذي أوْجَبَ طاعَتَهُ هو الله عَنَّهَ عَنَّهَ في قولِهِ تَعالَى: ﴿ يَا يَهُا الّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللهِ عَنْ الرَّسُولَ وَأُولِهِ الأَمْنِ مِنكُمْ ﴾ [النساء: ٥٥]، وفي قولِ النَّبيِّ عَيْلَةُ: «اسْمَعُوا وأَطيعُوا» (١)، وفي مُبايعةِ الصَّحابةِ له على ذلك، كما في حديثِ عُبادةَ بن الصَّامتِ وَخَالِكَ عَنْهُ: «بَايَعْنَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ على السَّمْعِ والطَّاعةِ، في مَنْشَطِنَا ومَكْرَهِنَا، ويُسْرِنَا وعُسْرِنَا، وأَثَرَةٍ عَلَيْنَا» (١).

ثانيًا: أَنْ نُطيعَهُم وإِنْ عَصَوْا إِلا في معصيةِ اللهِ؛ يعني لو كانوا فُسَّاقًا يشربونَ الخمرَ، ويُعَاقِرونَ النِّساءَ، ويَلْعبونَ القِمارَ، يجبُ علينا طاعَتُهم، حتى في هذه الحالِ؛ لأَنَّهُ يجبُ أَنْ نُطيعَهُم وإِنْ عَصَوْا، لكنْ لا طاعةَ في المَعْصيةِ، فلو أمرَنا بأدْنى مَعْصيةٍ ولو لم تَكُنْ كبيرةً، فإنَّهُ لا يجبُ علينا أَنْ نُطيعَهُ.

ولكنْ هل نُنابِذُ، أو أنْ نقولَ: لا نستطيعُ أنْ نَفْعَلَ، ونُقابِلَهُم بهدوءٍ؛ لعلَّهم يَرْجعونَ؟

الجوابُ: يَتَعَيَّنُ الجوابُ الثَّاني؛ لأنَّ مُنابَذَتَهم قد تُؤَدِّي إلى أنْ يُصَمِّموا على رَأْيِهم، وأنْ يُلزموكَ أو يُكْرهوكَ على الشيءِ، لكنْ إذا أتيتَ بهدوءٍ ونصيحةٍ، وقلت:

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إمامة العبد والمولى، رقم (٦٩٣)، من حديث أنس رَضِّوَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: «سترون بعدي أمورا تنكرونها»، رقم (٢٠٥٦)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، رقم (٢٠٠٩).

رَبُّنَا ورَبُّكَ اللهُ، واللهُ عَنَّوَجَلَّ نَهى عن هذا، والذي أَوْجَبَ علينا طاعَتَكُم هو اللهُ عَنَّوَجَلَّ لكنَّ الطَّاعةَ في هذا الأمرِ مَعْصيةٌ، فتَنْصَحُهُ، فإذا اهْتدى فهذا هو المَطْلوبُ، وإن لم يَهْتدِ وأَجْبَرَكَ فأنت معذورٌ؛ لأنَّك مُكْرَهٌ.

ثالثًا: ألا نُثيرَ النَّاسَ عليهم؛ وإثارةُ النَّاسِ عليهم ليس مَعْناها أَنْ نقولَ: «يا أَيُّها النَّاسُ ثُوروا على أُمرائِكم»، فلا أحدَ يقولُ هذا، ولكنَّ الإثارةَ عليهم تكونُ بذِكْرِ المساوئِ وإخفاءِ المحاسِنِ؛ لأنَّ الإنْسانَ بَشرٌ، وإذا ذُكِرَتْ عنده مَساوئُ شخصٍ دون ذِكْرِ مَحَاسِنِهِ فسوف يَمتلئُ قلبُهُ بُعْضًا له، وقد جَعَلَ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ عدمَ الإثارةِ عليه منَ الدِّينِ.

رابعًا: إبداءُ خَطئِهم فيها خالَفوا فيه الشرع؛ بمعنى ألا نَسْكُت، ولكنْ على وجهِ الحِكْمةِ والإخفاء؛ فلهذا أمَرَ النبيُّ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إذا رأى الإنسانُ منَ الأميرِ شَيئًا أَنْ يُمْسِكَ بيدِهِ » وتُكلِّمهُ فيها بينك وبينه، لا أنْ تقومَ أنْ يُمْسِكَ بيدِهِ » وتُكلِّمهُ فيها بينك وبينه، لا أنْ تقومَ في النَّاسِ، ولا أنْ تَنْشُرَ مَعايِبَهُ؛ لأنَّ هذا يحصلُ به فتنةٌ عظيمةٌ، فالسكوتُ على الباطلِ لا شكَّ أنَّهُ خطأٌ، لكنَّ الكلامَ في الباطلِ الذي يُؤدِّي إلى ما هو أشدُّ هذا خطأٌ أيضًا.

فالطَّريقُ السَّليمُ الذي هو النَّصيحةُ، وهو مِن دِينِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ هو أَنْ يَأْخُذَ الإِنْسانُ بيدِهِ ويُكلِّمهُ سرَّا، أو يُكاتِبَهُ سرَّا، فإنْ أَمْكَنَ أَنْ يُوصِلَهُ إيَّاهُ فهذا هو المَطلوبُ، وإلا فهناك قنواتُ الإِنْسانُ البصيرُ يعرفُ كيف يوصلُ هذه النَّصيحةَ إلى الأميرِ بالطَّريقِ المَعْروفِ.

خامسًا: احترامُهُ الاحترامَ اللائقَ به؛ وليس احترامُ وليِّ الأمرِ كاحترامِ عامَّةِ النَّاسِ؛ إذ رُبَّما يأتيكَ فاستُّ مِن عامَّةِ النَّاسِ لا تُبالي به، ولا تلتفتُ إليه، ولا تُكلِّمُهُ،

ولكنَّ وليَّ الأمرِ على خلافِ ذلك، ولا سيَّما إذا كانَ أمامَ النَّاسِ؛ لأَنَّك إذا أظْهَرْتَ أَنَّك غيرُ مبالٍ به فإنَّ ذلك يَنْقُصُ من شأنِهِ ومِن قَدْرِهِ أمامَ النَّاسِ، ونقصانُ قَدْرِ أَنَّك غيرُ مبالٍ به فإنَّ ذلك يَنْقُصُ من شأنِهِ ومِن قَدْرِهِ أمامَ النَّاسِ، ونقصانُ قَدْرِ الأميرِ أمامَ النَّاسِ له سلبياتٌ خطيرةٌ جدًّا، ولا سيَّما إذا كَثُرَتِ البَلْبَلةُ، وكَثُرَ الكلامُ، فإنَّهُ يُؤَدِّي إلى مفاسدَ عظيمةٍ، وكما يَتبَيَّنُ لَمَنْ كانَ منكم مُتأمِّلا أحوالَ النَّاسِ له.

سادسًا: منَ النَّصيحةِ له ألا نَكْذِبَ عليه؛ فنُظْهِرَ له أنَّ الأُمورَ على ما يَنْبغي، وهي خلافُ الواقِع، بمعنى أنْ نُبَيِّنَ له حقائقَ الأُمورِ على ما هي عليه مِن سيئةٍ أو صالحةٍ؛ وذلك لأنَّ بعضَ النَّاسِ -والعياذُ باللهِ - يغشُّ الأميرَ، فيذكرُ له أنَّ الأُمورَ على ما يُرامُ؛ زَعًا منه أنَّهُ يريدُ أنْ يُدْخِلَ الشَّرورَ على الأميرِ، وهذا غلطٌ عظيمٌ، بل الواجِبُ أنْ تَذْكُرَ الأُمورَ على ما هي عليه؛ لأنَّهُ لا يُمْكِنُ لإنسانٍ أنْ يُداوي جُرحًا حتى يَعرفَ ما ذَّتَهُ ويَسْتَخْرِجَها، وإلا فكما قالَ الشاعرُ (۱):

إِذَا مَا الْجُرْحُ رُمَّ عَلَى فَسَادٍ تَبَيَّنَ فِيهِ تَفْرِيطُ الطَّبِيبِ

فليس منَ النَّصيحةِ أَنَّك تُدْخِلُ السرورَ عليه، فتكْذِبُ عليه ليَهْرَحَ، فتقولُ: الأُمورُ على ما يَنْبغي، أمْنُ تامٌّ، ورخاءٌ تامٌّ، ونعمةٌ تامَّةٌ، والشعبُ كلَّهُ شبعانُ، والشعبُ كلَّهُ يشكرُ لك، بينها الأمرُ بخلاف هذا، وليس بصحيحٍ؛ ولهذا مِن أخطرِ النَّاسِ وأغشِّ النَّاسِ أولئكَ الصَّحفيُّونَ، الذين إذا سَمِعْتُموهم في الصَّحُفِ الأجنبيَّةِ النَّاسِ وأغشِّ النَّاسِ أولئكَ الصَّحفيُّونَ، الذين إذا سَمِعْتُموهم في الصَّحُفِ الأجنبيَّةِ يَمْدحونَ رُوساءَهُم، بأنَّ هؤلاءِ مِن أحسنِ الرُّؤساءِ، بينها هم مِن أسوأِ الرُّؤساءِ، لكنَّ هؤلاءِ الصَّحفيِّينَ غيرُ ناصحينَ، فالواجِبُ في نصيحةِ وليِّ الأمرِ أنْ نُبيِّنَ له الحقيقةَ، حتى يسيرَ على منهج سليم.

⁽١) البيت للبحتري، انظر: ديوانه (١/ ١٠٠).

سابعًا: منَ النُّصْحِ لولاةِ الأُمورِ القيامُ بالوظائِفِ التي تحت إمْرَتِهم؛ لأنَّ بعضَ النَّاسِ يَكُونُ مَوظَّفًا عند أميرٍ، سواءً كانَ السُّلطانَ الأعْلى أو مَنْ دونَهُ، ولكنَّهُ لا يقومُ بالوظيفةِ على ما يَنْبغي، إما بقصدٍ سيِّع ليُظْهِرَ فشلَ الأميرِ، وأنَّ الأميرَ غيرُ قادِرٍ على تدبيرِ ما تحت يدِهِ، أو بغيرِ قصدٍ سيِّع، لكنَّهُ متهاونٌ، فكُلُّ منها لم يَنْصَحْ لأئمةِ المُسْلِمينَ، وعلى هذا يَكُونُ ناقصًا في دِينِهِ.

إِذَنْ: كلُّ الذين يتهاونونَ في أداءِ واجِبِهم في الوظائفِ يُعْتبرونَ غيرَ ناصحينَ لأَئمَّةِ المُسْلِمينَ؛ لأنَّ منَ النَّصْحِ أَنْ تَعْمَلَ وكأَنَّكَ أنت المسؤولُ الأوَّلُ، يعني لو أنَّ المُوظَّفينَ عَملوا وكأنَّ الواحدَ منهم هو المسؤولُ الأوَّلُ لسارتِ الأُمورُ على ما يَنْبغي، لكنَّ كثيرًا منَ المُوظَّفينَ – ولا نقولُ أكثرَ المُوظَّفينَ – يشتغلونَ وظائفَ مِن أجلِ الرَّغباتِ الخاصَّةِ؛ ولذلك قليلًا ما تَجِدُ فيهم النَّاصحَ.

ثامنًا: الدُّعاءُ لهم بالتوفيقِ والسدادِ والحزمِ، وأنْ يُصْلِحَ اللهُ لهمُ البِطانـة، ويُعيذَهُم مِن سُوءِ البِطانةِ.

فإنْ قيلَ: بالنسبةِ للحُكَّامِ الذين لا يَحْكمونَ بها أَنْزَلَ اللهُ إطْلاقًا، فها موقفُ النُسلم تُجاهَهم؟

قُلْنا: موقفُ المُسْلمِ تُجاهَهم هو أَنْ يَنْظُرَ: هل هم لا يَحْكمونَ بها أَنزلَ اللهُ تأويلًا أو اسْتكبارًا؟ لأنَّ مِن وُلاةِ الأُمورِ مَنْ لا يَحْكُمُ بها أَنزلَ اللهُ بناءً على فَتُوى منَ العُلَهاءِ، فهناك علماءُ ضلالةٍ، يُفْتونَ الولاةَ بغيرِ الحقِّ، ألم تَعْلموا أَنَّ بعضَ العُلَهاءِ -وأعني بهم عُلهاءَ الدَّولةِ - أخذوا مِن قولِ الرَّسولِ عَلَيْةٍ: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأُمُورِ دُنْيَاكُمْ»(۱)

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره ﷺ من معايش الدنيا على سبيل الرأي، رقم (٢٣٦٣)، من حديث عائشة وأنس رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُمَا.

أَنْ يُحَلِّلُوا مَا يُحَرِّمُ اللهُ في كتابِهِ، كالرِّبا، ويُسَمِّونَهُ رِبًا اسْتِثْهاريًّا - فلا بُدَّ منَ التَّوقُفِ حتى يُنْظَرَ.

ثم إذا صارَ الكفرُ ظاهرًا، وعندنا فيه منَ اللهِ بُرْهانٌ، فهل يجبُ علينا أنْ نَثورَ عليه؟

والجَوابُ: ننظرُ، إذا كانَ يُمْكِنُ إزالةُ هذا عن مكانِهِ؛ حتى يقومَ مقامَهُ مَن يحكمُ بكتابِ اللهِ، فهذا واجبٌ، لكنْ إذا نَظَرْنا للواقعِ الآنَ رَأَيْنا أَنَّهُ لا يُمْكِنُ إلا بإراقةِ دماءٍ كثيرةٍ، ولا نَدْري مَنِ المُنتَصِرُ أيضًا، أليس هذا هو الواقعُ؟ فعلى الإنسانِ ألَّا يعيشَ بخيالِهِ، ويجبُ أنْ يعيشَ في الواقع، فلو قُلْنا: إنَّ هذا الذي حَكَمَ بغيرِ ما أَنْزَلَ اللهُ، وقرَّرَ حُكُمًا شَيْطانيًا بدلًا من الحُكْمِ الرَّحانِيِّ، مُعاندًا مُسْتَكْبرًا بغيرِ ما أَنْزَلَ اللهُ، وقرَّرَ حُكُمًا شَيْطانيًا بدلًا من الحُكْمِ الرَّحانِيِّ، مُعاندًا مُسْتَكْبرًا مُسْتَنْكِرًا، ويقولُ بلسانِ حالِهِ أو مقالِهِ: إنَّ هذا النظامَ لا يَصْلُحُ للناسِ، فالآنَ مُسْتَنْكِرًا، ويقولُ بلسانِ حالِهِ أو مقالِهِ: إنَّ هذا النظامَ لا يَصْلُحُ للناسِ، فالآنَ وبلا شكِّ – هو كافرٌ، لكنْ هل منَ الجِكْمةِ أنْ نثورَ عليه؟ وحينئذٍ لا نَدْري منِ المُنتصرُ؟ فتُراقُ دماءٌ، وتذهبُ أموالُ، وتُهْتَكُ أعْراضٌ، فهذا ليس بصحيح، لكنْ نستعينُ اللهَ تَعالَى على إزالتِهِ، ونَسْلُكَ السُّبُلَ التي يُمْكِنُ بها زَحْزَحَتُهُ عن الحُكمِ بها فو أخفُ من ذلك.

هذه ثمانيةُ أمورٍ كلُّها تدخلُ تحتَ قولِ الرَّسولِ ﷺ: "وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ»، وربَّما يَكونُ هناك أشياءُ أُخْرى تَطْلُبُ التَّأَمُّلَ لم نَذْكُرْها فيها سَبَقَ.

ونتكلَّمُ الآنَ عن نوعٍ آخَرَ منَ الأئمَّةِ، وهمُ العُلَمَاءُ، فالعُلَماءُ، وما أدراكَ ما العُلَماءُ؟! مَصابيحُ الدُّجى، ومناراتُ الهُدى، فالعُلَماءُ هم المسؤولونَ الأوَّلونَ عن هذه الأُمَّةِ؛ لأنَّهُم يحملونَ شريعةَ النبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاءُ فِي صُدورِهِم، ويُؤَدُّونَها إلى

النَّاسِ، فعليهم مسئوليَّةُ الأُمَّةِ، وهم أشدُّ النَّاسِ مَسْئوليَّةً؛ لأنَّ الأُمراءَ يَتَوَجَّهونَ بتوجيهِ العُلَماءِ، فالنَّصيحةُ لهم مِن أوجبِ الواجِباتِ، وهي داخلةٌ في النَّصيحةِ لكتابِ اللهِ عَنَّهَ عَلَى وَرَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ فمنَ النَّصيحةِ للعالِم:

أولًا: أَنْ يَحْمِلَ الإِنْسَانُ مَا أَخْطاً فَيهُ عَلَى حُسْنِ النَّيَّةِ بِقَدْرِ الإِمْكَانِ؛ لأَنَّ العَالِمَ لا بُدَّ أَنْ يُخْطِئَ؛ إلا أَنْ يَشَاءَ اللهُ، وكلُّ إِنسَانٍ مُعرَّضٌ للخطاِ، فتَحْمِلُ خطأهُ على أحسنِ المحامِلِ متى وجَدْتَ لذلك مساغًا.

ثانيًا: أَنْ تُناقِشَهُ فيها تَرى أَنَّهُ أَخْطاً فيه، لكنْ قد تكونُ المناقشةُ علنيَّةً، وقد تكونُ سريَّةً، فيتَبَغُ الأصلحَ في ذلك، فإنْ أشْكَلَ عليك فعليكَ بالسِّرِيَّةِ، فهي في الغالبِ أنفعُ وأجْدى.

ثَالثًا: أَنْ تَسَأَلَ اللهَ له التوفيقَ للصَّوابِ؛ لأَنَّ العُلَماءَ إِذَا ضَلَّوا أَضَلُّوا، فيَنْبغي أَنْ تَسْأَلَ اللهَ دَائيًا لعلماءِ المُسْلِمينَ أَنْ يُوفَقُوا للصَّوابِ؛ لأَنَّ هذا منَ الأُمورِ المُهِمَّةِ.

رابعًا: إذا أخطأ العالِمُ، وكُلُّ عالِمٍ مُعرَّضٌ للخطأ، فالنَّصيحةُ حقيقةٌ للعالِم ولدِينِ اللهِ عَنَقَجَلَ بأنْ تَقْصِدَ العالِمَ، وتُخاطِبَهُ مُخاطبة الأخ لأخيه، إنْ كانَ مُساويًا لك، أو مُخاطبة الابنِ لأبيهِ إنْ كانَ أعلى منك، وتُناقِشَهُ بأدبٍ واحترام وهدوء، فيما كانَ مُخْطئًا فيه في ظنّك، حتى يَتبَيَّنَ هل هو أخطأ أو لم يُخْطئ، وعلى العالِم ألا يَسْتَنْكِرَ مِن بيانِ الخطأ مَنْ هو دونَهُ، فكم مِن إنسانٍ دون غيرِه وُفّق للصّوابِ، ولم يُوفّقُ مَن هو أعلى منه، فتُناقِشُهُ بهدوء حتى يَتبَيَّنَ له الحقُّ، ويَرْجِعَ.

خامسًا: ألا تَنْشُرَ أَخْطاءَهُم بين النَّاس؛ مع العلمِ بأنَّهُ قد يكونونَ هم الذين على الصَّوابِ، لكنَّ بعضَ النَّاسِ إذا رأى خطأً في ظنِّهِ مِن عالِم طارَ به فرحًا، وأخَذَ

يَنْشُرُهُ بِينِ الأُمَّةِ؛ لأَنَّهُ يُحِبُّ أَن يَزِلَّ هذا العالِمُ، فيَشمتُ به النَّاسُ، والعياذُ باللهِ. فواللهِ مِن أنصحِ النُّصْحِ للعالِمِ أَنَّهُ إذا أَخْطاً أَنْ تَذْهَبَ إليه وتُوَجِّهَهُ، وكما قُلْنا - في الفقرةِ السابقةِ - يَكُونُ التوجيهُ بهدوءٍ، وإرادةِ الصَّوابِ.

ومنَ العجبِ أيضًا، والعياذُ باللهِ، ومِن غِشِّ البعضِ للعُلماءِ، أَنَّهُ إِذَا كَتَبَ الإِنْسَانُ مِقَالَةً فيها حقُّ وفيها خطأً -أي: فيها صوابٌ وفيها خطأً - تجدُ البعضَ يَأْخُذُ الخِطاً ويَتُرُكُ الصَّواب، ولرَّبها كَانَ هذا الصَّوابُ الذي حَدَّنَهُ مُقيِّدًا الخِطاً، فيكونُ هذا الخطاء ويَتُرُكُ الصَّوابُ الذي يقولُ: ﴿لَا تَقَرَبُوا الصَّكَوٰةَ ﴾ مثلَ الذي يقولُ: ﴿لَا تَقَربُوا الصَّكَوٰةَ ﴾ الماعون:٤]، أو يقولُ: ﴿لَا تَقَربُوا الصَّكَوٰةَ ﴾ [الساء:٣٤]، وهذه -والعياذُ باللهِ - جنايةٌ وخيانةٌ، وليست منَ النَّصيحةِ، لكنْ -مع الأسفِ الشديدِ - الحَسَدُ بين العُلَماءِ أكثرُ منه في غيرِهِ، نسألُ اللهَ السَّلامة، مع أنَّ الواجِبَ أَنْ يَكُونَ العُلَماءُ يدًا واحدةً؛ لأَنّنا هماةُ الشَّريعةِ، ثُمَّ إِنَّ اللهَ إِذَا آتَى أَحدًا الواجِبَ أَنْ يَكُونَ العُلَماءُ يدًا واحدةً؛ لأَنْنا هماةُ الشَّريعةِ، ثُمَّ إِنَّ اللهَ إِذَا آتَى أَحدًا لَقَلَى بَعْضُ لِلرَّجَالِ فَضَلَ اللهُ بِهِ عِبْمَكُمْ عَلَى بَعْضُ لِلرِّجَالِ نَصِيبُ مِّمَا اللهُ عَرَقِجَلَّ: ﴿وَلَا تَنَمَنَوْا مَا فَضَلَ اللهُ بِهِ عِبْمَكُمْ عَلَى بَعْضُ للهِ عَرَقِجَلَّ: ﴿ وَلَا تَنَمَنَوْا مَا فَضَلَ اللهُ بِهِ عِبْمَكُمْ عَلَى بَعْضُ لِلرِّجَالِ نَصِيبُ مِنَّ اللهُ عَرَقِجَلَّ: فَولَا تَنَمَنَوْا مَا فَضَلَ اللهُ يَو مِنْعَلُوا الله عَرَقِجَلَّ: فَولَا تَنَمَنَوْا مَا فَضَلَ اللهُ يَو مِنْعَلُوا اللهَ عَرَقِجَلَّ: فَولَا تَنَمَنَوْا مَا فَضَلَ اللهُ عَرَقَتَلُوا الله عَرَقِحَلَ وَلِلنِسَاءِ عَلَى اللهُ عَرَقِحَالًا وَلِلْسَاءِ اللهُ عَرَقِهُ اللهُ عَرَقِهُ اللهُ عَرَقِهُ اللهُ عَلَي بَعْضَ الْعَلَاءُ وَلِللْمَاءُ عَلَى اللهُ عَرَقِهُ الشَّالَةُ عَلَى اللهُ عَنَالَهُ اللهُ عَرَالَهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَرَقِهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

يا أخي! أنت إذا رأيتَ الله قد منَّ على شخصٍ بعلم ودِينٍ وجاهٍ، فلا تَحْسُدُهُ، وقلِ: اللَّهُمَّ زِدْهُ؛ حتى يَنفعَ النَّاسَ؛ لأنَّ الإنسانَ إذا كانَّ له جاهٌ صارَ نَفْعُهُ النَّاسَ أكثرَ، وانتفاعُ النَّاسِ به أكثرَ، وقلِ: اللَّهُمَّ زِدْهُ، وكها أعْطَيْتَهُ فأَعْطِني، واسألِ اللهَ مِن فَضْلِهِ، ولا تَتَمَنَّ ما فَضَلَ اللهُ به غَيْرَكَ عليكَ.

سادسًا: نشرُ ما يَبُثُونَهُ منَ العلمِ بشريعةِ اللهِ؛ وهذه مساعدةٌ للعُلماءِ، فمثلًا عالِمٌ حضرَ عنده عِشْرونَ طالبًا، إذا نَشَرَ كلُّ واحدٍ منهم عِلْمه لعَشرةٍ صارَ علمهُ عند مِثْتينِ، بالإضافةِ إلى العشرينِ، وهذا لا شكَّ أنَّهُ منَ النَّصْحِ إلى العُلماءِ، أنْ تَنْشُرَ عند مِثْتينِ، بالإضافةِ إلى العشرينِ، وهذا لا شكَّ أنَّهُ منَ النَّصْحِ إلى العُلماءِ، أنْ تَنْشُرَ

عِلْمَهُم، سواءً أضَفْتَ هذا العلمَ إليهم فقلتَ: قالَ العالِمُ فلانٌ كذا، أو لم تُضِفْهُ ؟ لأنَّ الذي يُعْطي الأجرَ هو اللهُ عَرَّوَجَلَّ وهو عالِمٌ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بمَنْ نَشَرَ هذا العلمَ، فيُثِيبُهُ الثَّواب، سواءً نُسِبَ إليه أو لم يُنْسَب ولهذا لا يَنبغي للإنْسانِ أنْ يَجْزَعَ إذا قالَ أحدٌ بقولِهِ ولم يَنْسُبهُ إليه.

بل قلِ: الحمدُ للهِ، فأنت لا تريدُ أَنْ تَشْتَهِرَ عند النَّاسِ، ولا تُريدُ رِضى النَّاسِ، ولا تُريدُ رِضى النَّاسِ، ولا تُويدُ رِضى النَّاسِ، ولا ثوابَ اللهِ عَنَّقَجَلَّ فإذا نَشَرَ قولَكَ سواءً نسَبَهُ إليك أم لا، فهذه مِن نِعمةِ اللهِ عليكَ.

سابعًا: منَ النَّصْحِ للعُلماءِ أَنَّك إذا رأيت العالِمَ فَعَلَ ما يَزْ دَرِيهِ النَّاسُ به، لأيِّ سبب، أَنْ تَنْصَحَهُ، فتقول: النَّاسُ انْتقدوكَ في كذا، حتى وإنْ لم يَكُنْ في مسألةٍ شرعيَّةٍ، تقولُ: انْتقدوكَ في كذا؛ لأَنَّكم تَعلمونَ أَنَّ العوامَّ وُصِفوا بأَنَّهم هوامُّ، يأكلونَ المرءَ مِن تحتِ ثَوْبِهِ، فأنتَ إذا رأيتَ مَثلًا مِن عالِمٍ منَ العُلماءِ ما يُنتقدُ عليه، وإنْ لم يكنْ على وجهٍ شَرعيًّ، فإنَّك تُبيِّنُ لهذا العالِم، وأنا لم أقُلْ: يُبيِّنُ للنَّاسِ، وعليه فإنَّ النبيَّ عَينهِ الصَّدَةُ وَالسَّلَامُ لمَّا مَرَّ برَجُلينِ منَ الأنصارِ ومعه صَفِيَّةُ رَضَالِيهُ عَلَى اللَّاسِ، للأنصارِ ومعه صَفِيَّةُ رَضَالِيهُ عَلَى اللَّاسِ اللانصارِ ومعه صَفِيَّة رَضَالِيهُ عَلَى اللانصارِ ومعه مَنْ بالعالِم؛ لكونِهِ فَعَلَ للانصارِ يَنْنِ: «عَلَى رِسْلِكُمَا إِنَّهَا صَفِيَّةُ» (أَ لأَنَّ النَّاسَ قد يَشْمَتُونَ بالعالِم؛ لكونِهِ فَعَلَ ما لا يعرفونَ لكنَّهُ سُنَّةٌ.

مثالُ ذلك: رأى إنسانٌ شخصًا يَمْشي حافيًا، والمشيُ عند النَّاسِ حافيًا مِن أكبرِ العيوبِ، حتى لربَّها تَرى النَّاسَ يَقفُونَ ليُشاهدوا مَن يَمْشي حافيًا وليس عليه نعالٌ،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم (۳۲۸۱)، ومسلم: كتاب السلام، باب بيان أنه يستحب لمن رئي خاليا بامرأة وكانت زوجته أو محرما له أن يقول هذه فلانة، رقم (۲۱۷۵)، من حديث صفية بنت حيي رَضَّالِلَهُ عَنْهَا.

فهل يُبيِّنُ أَنَّ هذا منَ السُّنَّةِ، أَنْ يَمْشِيَ الإِنْسانُ حافيًا؛ لأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «كَانَ يَنْهَى عَنْ كَثْرَةِ الإِرْفَاهِ، وَيَأْمُرُ بِالاحْتِفَاءِ أَحْيانًا» (١)، إِذَنْ: منَ النَّصيحةِ للعُلماءِ أَنَّك إذا رَأَيْتَ النَّاسَ يَنْتَقِدونَهم في شَيْءٍ -وإنْ لم يكنْ أمرًا شَرعيًّا- أَنْ تُبَيِّنَ لهم.

فإنْ قيلَ: إذا كانَ الأمرُ مُسْتَحَبَّا شرعًا، لكنَّهُ يُسْتَحْيَا منه عُرْفًا، فهل يَفْعَلُ بَهْده السُّنَّةِ، أم يُقالُ: لا بُدَّ مِن مُراعاةِ النَّاسِ؟

قُلْنا: أمَّا إذا كانَ الأمرُ فيه سَعةٌ، وليس منَ الأُمورِ التَّعَبُّديَّةِ، مثلًا كرفعِ اليدينِ في الصَّلاةِ، فهذا لا بَأْسَ به للإنسانِ، وهو يَقْوَى أَنْ يَنْصَحَ؛ لأَنَّهُ جائزٌ في الأمرِ الجَائِزِ، وأمَّا إذا كانَ أمرًا تَعبديًّا وأنَّنا لو لم نَنْشُرُها بين النَّاس ماتَتْ، فهذا لا بُدَّ مِن نَشْرِها؛ ولهذا قد يَكونُ الشيءُ المُسْتَحَبُّ للعامَّةِ واجبًا على العُلَمَاءِ، مِن أجلِ الإبلاغِ، لحفظِ الشَّرِيعةِ.

فإنْ قيلَ: بعضُ العُلَماءِ يَدْعُونَ إلى بدعةٍ، أو إلى ضلالةٍ، كأصحابِ البِدَعِ والضلالةِ، فهل منَ الصَّوابِ أنْ نُناصِحَهُم؟

قُلْنا: نحنُ عندما نتكلَّمُ عنِ العُلَماءِ، فإنَّما نريدُ بذلك العُلَماءَ الربَّانيِّينَ النَّابضينَ بالإِخْلاصِ، والنَّصيحةَ لكتابِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ أمَّا أهلُ البدعِ فلا بُدَّ أَنْ تُبَيَّنَ بِدْعَتُهم على كُلِّ حالٍ، حتى لو كانَ أخذها مِن سَلَفِهِ فأخطأً فيها، لا بُدَّ أن يُبيَّنَ أنَّهُ خطأٌ، لكنَّ النَّصيحةَ على الملاِ سَبَقَ الكلامُ فيها، وأنَّهُ لا يَنْصَحُهُ على الملاِ إلا إذا خِيفَ أَنْ يَفْتَيِنَ النَّاسُ به، فنعم.

⁽۱) أخرجه أحمد (٦/ ٢٢)، وأبو داود: كتاب الترجل، رقم (٤١٦٠)، من حديث فضالة بن عبيد رَضِحَاللَهُهَنهُ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «وَعَامَّتِهِمْ»؛ أي: عامَّةِ المُسْلِمينَ، والنَّصيحةُ للعامَّةِ لا تُتكلَّفُ كَمَا يَتكلَّفُ الإِنْسانُ لنصيحةِ العُلَماءِ؛ لأنَّ العاميَّ ممكنٌ أنْ تُنْكِرَ عليه بدونِ أنْ تُذكرَ الدَّليلَ، وبدونِ مُناقشةٍ؛ لأَنَّهُ عاميٌّ، لكنْ أحيانًا يطلبُ العاميُّ الدَّليلَ، فمنَ النَّصيحةِ له أنْ تُبيِّنَ له الدَّليلَ، وأن تُنْزِلَهُ مَنْزِلتَهُ، وبعضُ العوامِّ يَسْتَحْسِنُ أنْ تُقابِلَهُ ببشاشةٍ ومزحٍ وأنْ تُقبِلَهُ، وبعضُ العوامِّ يَسْتَحْسِن خلافَ ذلك، والمهمُّ أنْ تُعامِلَ ببشاشةٍ ومزحٍ وأنْ تُقبِلُهُ، وبعضُ العوامِّ يَسْتَحْسِن خلافَ ذلك، والمهمُّ أنْ تُعامِلَ العاميَّ بما يَجْعَلُهُ يَقْبَلُ الحَقَّ مُطْمَئِنَا له، فهذا هو الضابطُ في نصيحةِ العامَّةِ.

وهذا الحَديثُ حقيقةً مِن أعظمِ الأحاديثِ وأعَمِّها وأنْفَعِها؛ ولهذا قالَ الرَّسولُ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» لهؤلاءِ الخمسةِ، فنسألُ اللهُ أَنْ يُوفِّقَنا لذلك.

.....

١٥٤٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «أَكْثَرُ مَا يُدْخِلُ الجَنَّةَ تَقْوى اللهِ وَحُسْنُ الْخُلُقِ» أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْهِ: «أَكْثَرُ مَا يُدْخِلُ الجَنَّة»؛ يعني هناك أسبابُ لدخولِ الجنَّة، وقد تَقَدَّمَ في حديثِ عبدِ اللهِ بنِ سلام رَضَالِلَهُ عَنْهُ وغيرِهِ منَ النَّصوصِ، لكنَّ أكثرَ ما يُدْخِلُ الجنَّة هذانِ الشَّيْئانِ: «تَقْوى اللهِ وَحُسْنُ الخُلُقِ»، وأنتم تعلمونَ كثرةَ النَّصوصِ الواردةِ في التَّقْوى، حَثَّا وتَرْغيبًا وأمْرًا.

⁽١) أخرجه أحمد (٢/ ٤٤٢)، والترمذي: كتاب البر والصلة، باب ما جاء في حسن الخلق، رقم (١) أخرجه أحمد (٢/ ٤٤٢)، وقال : صحيح غريب، والحاكم (٤/ ٣٢٤)، وقال : صحيح الإسناد.

وتَقُوى اللهِ عَزَّوَجَلَّ يَجْمعها شَيْئانِ، هما: امتثالُ أمرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ واجتنابُ نَهْيِ اللهِ، على علم وبَصيرةٍ، هذه هي التَّقُوى.

أما حُسْنُ الخُلُقِ فسَبَقَ الكَلامُ عليه، ولا حاجةَ إلى إعادةِ الكَلامِ عليه؛ لئلا يَتكرَّرَ.

··· @ ···

١٥٤٣ – وَعَنْهُ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «إِنَّكُمْ لَا تَسَعُونَ النَّاسَ بِأَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ لِيَسَعْهُمْ بَسْطُ الْوَجْهِ، وَحُسْنُ الْخُلُقِ» أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١).

الحَاكِمُ (١).

الشَّرحُ

وما أجدرَ هذا الحديثَ بالتَّصحيحِ، فصحيحٌ أنَّ الإنسانَ لا يُمْكِنْهُ أن يَسَعَهُم بأموالِهِ، ومعنى النَّاسَ بأموالِهِ، ولو كانَ عنده أموالُ الدُّنيا فإنَّهُ لن يُمْكِنَهُ أنْ يَسَعَهُم بأموالِهِ، ومعنى ذلك أنَّك لا بُدَّ أنْ تُعْطيَ كلَّ النَّاسِ إذا أردتَ أنْ يَرْضوا عنك، فلو أعْطَيْتَ واحدًا عَشَرةَ ريالاتِ لقال: ما أرْضى، وإذا أعْطيتَ الثَّانيَ عشرينَ قالَ: ما أرْضى، أريدُ أربعينَ، فلن تَتَمَكَّنَ أنْ تَسَعَ النَّاسَ بالِك، ولا يُمْكِنُ أنْ تَسَعَهُم وتَجلِبَهم إليك وثُحبُّهم إليك إلا بشيئينِ: بَسْطُ الوجْهِ، وحُسْنُ الخُلُقِ.

أُولًا: بَسْطُ الوجهِ؛ فهو توسيعُهُ، بأن يَكونَ الوجهُ مُنْبَسطًا، وضدُّهُ أَنْ يَعْبسَ الإِنْسانُ، فإذا عَبسَ ضاقَ وجْهُهُ.

⁽۱) أخرجه البزار في مسنده (۱/ ۱۷۷، رقم ٤٤ ٨٥)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٢٤)، والبيهقي في شعب الإيهان رقم (٧٦٩٥). وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/ ٢٢): فيه عبد الله بن سعيد المقبري وهو ضعيف.

ثانيًا: حُسْنُ الخُلُقِ؛ في المقالِ والفِعَالِ.

فإذا اسْتَعْمَلْتَ هذا فَثِقْ أنك ستسعُ النَّاسَ، وستَمْلِكُ قُلوبَهم، وكم مِن إنسانٍ ليس ذاك في الجودِ والكرمِ، لكنْ عنده حُسْنُ خُلُقٍ وبشاشةٌ وبساطةُ وجْهِ، وتَجِدُهُ عَبْوبًا عند النَّاسِ كثيرًا؛ لها عنده منَ البشاشةِ، وبَسْطِ الوجْهِ، وحُسْنِ الحُلُقِ.

فمثلًا: تُعينُ منِ احتاجَ إلى معونةٍ، أو تُمَازحُ منِ احتاجَ إلى مزحٍ، وتَضْحَكُ إلى منِ احتاجَ إلى مزحٍ، وتَضْحَكُ إلى منِ احتاجَ إلى ضحكٍ، فإنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ إذا مَرَّ على قومٍ كانَ يَمْزَحُ (١) مِن أجلِ أَنْ يُدْخِلَ السُّرورَ على صاحِبِهِ، حتى لا يَبْقى مُهتمًّا خائفًا هائبًا.

فإذا استعملتَ هذا مع النَّاسِ فإنَّك تَسَعُهم.

الْمُؤْمِنُ مِرْآةُ الْمُؤْمِنِ» أَخْرَجَهُ اللهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ مِرْآةُ الْمُؤْمِنِ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ (٢).

الشَّرحُ

وهذا أيضًا حديثٌ جيِّدٌ في المعنى «المُؤْمِنُ مِرْآةُ المُؤْمِنِ» وتَصَوَّرْ أَنَّك تنظرُ في المرآةِ، والمرآةُ لا يُمْكِنُ أَنْ تَكْتُمَك مَحاسِنك، ولا مَساوِئك، فإنْ كانَ الوجهُ قدْ لُطِّخَ بأذًى رأيتَهُ فيه، وإذا كانَ الوجهُ نَظيفًا رأيتَهُ نظيفًا، فأخوكَ المُؤْمِنُ بهذه المنزلةِ،

⁽١) كما أخرجه أحمد (٢/ ٣٤٠)، والترمذي: كتاب البر والصلة، باب ما جاء في المزاح، رقم (١٩٩٠)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِلَهُ عَنْهُ قـال: «قالـوا: يا رسول الله، إنك تداعبنا، قـال: «إني لا أقـول إلا حقا».

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب في النصيحة والحياطة، رقم (٩١٨).

لا يُمْكِنُ أَنْ يَكْتُمَكَ خُلُقًا كَانَ عليك، إِنْ رأى منك حَسَنًا بيَّنَهُ لك، وشجَّعَكَ عليه، ورغَّبَكَ فيه، وقالَ: أنت على خيرٍ، وعلى أُجْرٍ وثوابٍ، وإِنْ رأى سُوءًا أيضًا بيَّنَهُ لك، حتى يَكُونَ صَريحًا معك، فيُحذِّركَ مِن هذا السُّوءِ، ويُبَيِّنَ لك عاقِبَتَهُ، حتى يَرى الإنسانُ خُلُقهُ الباطلَ بفكرِ أخيهِ، كأنَّما ينظرُ إلى خِلْقتِهِ الظاهرةِ بالمرآةِ. وهذا هو الناصحُ الحقيقيُّ، وهذا هو الأخُ.

أمَّا مَن يَكْتُمُ المساوئ، ويُبَيِّنُ المحاسِنَ، وربَّما يزيدُ عليها كاذبًا، فهذا ليس بمؤمنٍ، هذا ناقصُ الإيهانِ بلا شكً، فالمؤْمِنُ حقَّا هو الذي يَكونُ لأخيهِ بمنزلةِ المرآةِ.

ولو قالَ قائلٌ: أخشى إنْ بَيَّنتُ لأخي المساوئ أنْ يَغْضَبَ؟

فأقول: نعم، هذا واردٌ؛ لكنْ لا تُبيِّنِ المساوئ وتَكْتُمِ المحاسنَ، قل: واللهِ أنت فيك الحُلُقُ الفلانيُّ، وهذا خُلُقٌ طَيِّبٌ، ولكنْ لا بُدَّ لكُلِّ جوَادٍ كَبْوَةٌ، ولكلِّ صارمٍ فيك الحُلُقُ الفلانيُّ، وهذا خُلُقٌ طَيِّبٌ، ولكنْ لا بُدَّ لكلِّ جوَادٍ كَبْوَةٌ، ولكلِّ صارمٍ نبُوةٌ، وربَّما لا تقول: هذا عَيبٌ أيضًا، وربَّما يستنكرُ بعضُ النَّاسِ منكَ فعلَ كذا وكذا، فلو تَجَنَّبْتَهُ لكنْتَ أكملَ وأحسنَ، وتَأْتِيهِ بهدوءٍ، حينئذٍ تكونُ بيَّنْتَ المحاسنَ والمساوئ.

٥٤٥ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضَالِلَهُ عَنَاكَ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «المُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ وَيَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ» أَخْرَجَهُ النَّاسَ وَيَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ» أَخْرَجَهُ النَّاسَ وَلَا يَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ الْخُرَجَهُ النَّاسَ وَلَا يَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ الْمُ يُسَمِّ الصِّحَابِيَّ (۱).

⁽١) أخرجه أحمد (٥/ ٣٦٥)، والترمذي: كتاب صفة القيامة، رقم (٢٥٠٧)، وابن ماجه: كتاب الفتن، باب الصبر على البلاء، رقم (٤٠٣٢).

الشَّرحُ

قولُهُ: إِنَّ التَّرْمِذِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَم يُسَمِّ الصحابيَّ، لا تَضُرُّ؛ لأنَّ الصَّحابةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُمْ كُلُّهم عُدولُ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «المُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ»؛ يُخالِطُهم: يعني يَذْهَبُ معهم، ويجيءُ معهم، ويجيءُ معهم، ويتكلَّمُ معهم، وضِدُّهُ مَن لا يُخالِطُ النَّاسَ، وهو المعتزلُ للنَّاسِ.

قولُهُ ﷺ: "وَيَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ"؛ لأنَّ الإنسانَ الذي يُخالِطُ النَّاسَ لا بُدَّ مِن أَنْ يَسْمَعَ كلامًا مُؤْذيًا، أو يرى فِعْلَا يُؤْذيهِ، فلا بُدَّ أَنْ يُهانَ، وهذا شَيْءٌ معروف، لكنْ يَصْبِرُ على أذاهُمْ، ويُسامِحُ، ويقولُ: الذي لا يَأْتِي اليومَ يَأْتِي غدًا، ويستحضرُ دائيًا قولَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ ﴾ فاجْعَلْ هذه الآية دائيًا أمامَكَ في مُعاملةِ النَّاسِ لك، ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ ﴾ أي: خُذْ ما عفا وسَهُلَ، أمّا غيرُ ذلك فلا تَهْتَمَّ به؛ ولهذا قالَ تَعالَى: ﴿ خُذِ ٱلْمَفْوَ وَأَمْ بِٱلْمُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلجَهِلِينَ ﴾ [الأعراف:١٩٩].

قولُهُ ﷺ: «خَيْرٌ»؛ أي: خيرٌ منَ المُؤْمِنِ الذي لا يُخالِطُ النَّاسَ، وعلى هذا فقولُهُ: «الَّذِي» صفةٌ للموصوفِ المحذوفِ، والتقديرُ «منَ المُؤْمِنِ الذي» دليلُ ذلك وُجودُها في الجملةِ الأُولى.

ثم إنَّ الْمؤمِنَ الذي يُخالِطُ النَّاسَ يَعْرِفُ النَّاسَ، ويَعْرِفُ أَحْوَالهم، ويَعْرِفُ مَمْ إِنَّ الْمؤمِنَ الذي يُحَدِّلهُ، ويحاولُ أَنْ يَعْرِفَ مشاكلَ النَّاسِ، ويحاولُ أَنْ يَعْرِفَ مشاكلَ النَّاسِ، ويحاولُ أَنْ يَعْرِفَ مشاكلَ النَّاسِ فيها خيرٌ، وربَّما يَسْتغني الإنسانُ عن مُحالطةِ النَّاسِ بتوكيلِ مَن يُحَالِطُ النَّاسَ، ويُحْبِرُهُ بأَحُوالِهم، حتى يَكونَ على بصيرةٍ منَ الأَمْرِ، ويستطيعَ أَنْ يُعالِجَ مشاكلَ النَّاسَ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - تفاضُلُ النَّاسِ في الإيهانِ؛ وجهُ الدَّلالةِ قَولُهُ ﷺ: «خَيْرٌ».

٢- أنَّ الأعْمال تزيدُ في الإيهانِ؛ لأنَّ الخيريَّةَ هنا قد ثَبَتَتْ بأفعالٍ هي: مُخالطةُ النَّاسِ، والصبرُ على أذاهُم، إِذَنْ: فالأعْمالُ منَ الإيمانِ، يزيدُ بزيادَتِها، وينقصُ بنُقْصانِها.

٣- أنَّ الخُلطة مُقدَّمةٌ على العُزلةِ؛ فلو قالَ قائلٌ: هل الأفضلُ أنْ ألْتَزِمَ في البيتِ، ولا أَخْرُجَ من بيتي إلا للمسجِدِ، ولا أكلِّمَ النَّاسَ، ولا أُخالِطَهُم، أو الأفضلُ أنْ أُخالِطَ النَّاسَ؟

قُلْنا: منَ الأفضلِ المُخالطةِ، والصَّبْرُ على أذاهُم، ولكنْ في هذا تفصيلٌ في الواقع؛ فإذا كانتِ مُخالطةُ النَّاس تُؤَدِّي إلى الوقوعِ في المُحَرَّم، فمثلًا إن كُنتَ لا تجدُ مُخالطةً إلا مع قومٍ يَلْعبونَ القهارَ، أو مع قومٍ يُعاقرونَ الخمرَ، وما أشْبَهَ ذلك، فهنا لا شكَّ تكونُ العُزْلةُ عنهم واجبةً؛ لأنَّ البقاءَ معهم بقاءٌ على مُنْكَرٍ، والبقاءُ على المُنْكَرِ مُحَرَّمٌ.

وعلى هذا فيقال: الخُلْطةُ أفضلُ منَ العُزْلةِ مِن حيثُ الأصلُ، لكنْ قد تكونُ هناك أحوالٌ نُفضِّلُ فيها العُزْلةَ على الخُلْطةِ، فلا يقالُ: إنَّ الخُلْطةَ أفضلُ مُطْلقًا، ولا العُزْلةَ أفضلُ مُطْلقًا، لكنْ عند المُوازنةِ بينها -بقطعِ النظرِ عن العوارِضِ- الخُلْطةُ أفضلُ.

٤- حثُّ النَّبيُّ ﷺ على الاختلاطِ بالنَّاسِ؛ حتى يَعْرِفَ النَّاسَ بأَحُوالِهِم وتَعامُلِهِم على بصيرةٍ، فأنت إذا لم تُخالِطِ النَّاسَ لم تَدْرِ ما الذي يَجْري في المُجْتمعِ؟

وما تَدْري ما مشاكلُ النَّاسِ حتى تُحاولَ حَلَّها، ولا تَدْري ما حالُ الرَّجُلِ المُعَيَّنِ حتى تُعامِلَهُ بها تَقْتضيهِ حالُهُ، فلا بُدَّ منَ الاختلاطِ.

١٥٤٦ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ: «اللهُمَّ كَمَا أَحْسَنْتَ خَلْقِي، فَحَسِّنْ خُلُقِي» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (١).

الشَّرحُ

هذا الحَديثُ أيضًا جديرٌ بالصِّحَّةِ.

قولُهُ ﷺ: «اللَّهُمَّ كُمَا أَحْسَنْتَ خَلْقِي » يقولُهُ الآدميُّ أَيًّا كانت خِلْقَتُهُ، حتى لو كانَ مِن أَشدِّ النَّاسِ دَمامةً فهو حَسَنُ الخَلْقِ؛ فإنَّهُ لا شَيْءَ مِن مخلوقاتِ اللهِ فيها نَعْلَمُ أكملُ مِن خِلْقةِ الإنسانِ، فالإنسانُ في خِلْقَتِهِ مُكمَّلُ مُفضَّلُ على غيرِه، وخِلْقَتُهُ أحسنُ خِلْقة، قالَ اللهُ عَنَجَجَلَّ: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلإِنسَنَ فِي آخسَنِ تَقْوِيمِ ﴾ [التين:٤]، وقالَ: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَنَ فِي أَخْسَنِ تَقْوِيمِ ﴾ [التين:٤]، وقالَ: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَنَ فِي أَخْسَنِ تَقْوِيمِ ﴾ [التين:٤]، وقالَ: ﴿ لَقَدْ فَلَقْنَا ٱلْإِنسَنَ فِي كَبَدٍ ﴾ [البلد:٤]، أي في ارتفاعٍ وعُلُوً على غيرِه، وقيلَ: ﴿ فِي كَبَدٍ ﴾ أي: في مُكابدةِ الأُمورِ، وكلا المَعْنيينِ صَحيحٌ.

لكنْ على كُلِّ حالٍ: الإنسانُ خِلْقتُهُ مُحسَّنةٌ على كُلِّ حيوانٍ.

قولُهُ ﷺ: «فَحَسِّنْ خُلُقِي»، والخُلُقُ هو الصُّورةُ الباطنةُ، وكم مِن إنسانٍ جَميلِ الجِلْقةِ، ومِن أحسنِ النَّاسِ، لكنَّ خُلُقَهُ سَيِّئ، فيُغطي سوءُ خُلُقِهِ محاسِنَ خِلْقَتِهِ، وكم مِن أحسنِ النَّاسِ، لكنَّ خُلُقَهُ سَيِّئ، فيُغطي سوءُ خُلُقِهِ محاسِنَ خِلْقَتِهِ، وكم مِن إنسانٍ دِميمِ الجِلْقةِ ولكنَّهُ جميلُ الخُلُقِ، فيُغَطِّي حُسْنُ خُلُقِهِ دَمامةَ خِلْقتِهِ،

⁽١) أخرجه أحمد (١/ ٤٠٣)، وابن حبان في صحيحه رقم (٩٥٩).

فَإِذَا اجْتَمَعَ الأمرانِ صارَ هذا خيرًا لا شكّ، وصارَ خيرًا مِن عَدَمِهما، أو مِن عدمِ أحدِهما، لكنْ على كُلِّ حالٍ قلِ: «اللَّهُمَّ كها أَحْسَنْتَ خَلْقي فَحَسِّنْ خُلُقي».

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - جوازُ التَّوشُلِ بأفعالِ اللهِ عَرَّوَجَلَ القولِهِ عَلَيْةٍ: «كَمَا أَحْسَنْتَ خَلْقِي» وكقوله عَلَيْهُ التَّوسُلُ اللهِ عَرَّوَجَلَ اللهِ عَرَّدِ وعلى آلِ مُحَمَّدٍ كما صَلَّيْتَ على إِبْراهيمَ» (١) عَلَيْهُ أَلْسَلَمُ : «اللَّهُمَّ صَلِّ على محمَّدٍ وعلى آلِ مُحَمَّدٍ كما صَلَّيْتَ على إِبْراهيمَ» (١) فالتَّوسُلُ إلى اللهِ بأفعالِهِ تَوسُّلُ شَرعيُّ.

٢ - الثَّناءُ على اللهِ عَزَّوَجَلَّ والاعترافُ له بالنِّعْمةِ؛ بتَحْسينِ الخِلْقةِ.

٣-حثُّ الإنسانِ على سُؤالِ اللهِ تَعالَى أَنْ يُحسِّنَ خُلُقَهُ؛ لأَنَّهُ إذا حسَّنَ اللهُ خُلُقَهُ المَّنَّةِ اللهُ خُلُقَهُ الإنسانِ على سُؤالِ اللهِ تَعالَى أَنْ يُحسِّنَ خُلُقَهُ؛ لأَنَّهُ إذا حسَّنَ اللهُ خُلُقَهُ السَراحَ واطْمَأَنَّ، وصارَ دائمًا في رضَّى، فلا يَغْضَبُ، وإذا غَضِبَ فهو سريعُ الفَيْئةِ، ولا يَعْبَسُ في وجهِ أحدٍ، بل تَجِدُهُ دائمًا راضيًا مَرْضيًّا عنهُ.

.....

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، رقم (٣٣٧٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي عجرة رَضِاً لِللهُ عَنْهُ.

بَابُ اَلذُّكْرِ وَالدُّعَاءِ بَابُ الذُّكْرِ وَالدُّعَاءِ ...

انتهى المُصنِّفُ رَحِمَهُ آللَهُ مِن ذكرِ الأَخْلاق محاسِنِها ومَساوِئِها، ثم خَتَمَ كتابَهُ بِهذا العنوانِ العظيم (الذِّكْرِ والدُّعاءِ).

والذِّكرُ باللِّسانِ: بكسرِ الذَّالِ، وبالقلبِ: بضُمَّ الذَّالِ، فإذا كانَ بمعنى التَّذَكُّرِ فهو بضُمِّ الذَّالِ، تقولُ: «نسيتُ فُلانًا بعد الذُّكرِ»، هذا ذُكْرُ القلبِ، ولا تقولُ: «بعد الذِّكرِ»؛ لأنَّ الذِّكرَ هو قولُ اللِّسانِ، كما ذَكرَهُ أهلُ اللُّغةِ، وقيلَ: يجوزُ الكَسْرُ في المَعْنيينِ جَميعًا، يعني: يجوزُ أنْ تَجْعَلَ ذِكْرَ القلبِ بالكَسْرِ، وذِكرَ اللِّسانِ بالكَسْرِ؛ وَمُ اللِّسانِ بالكَسْرِ؛ أمَّا ذِكْرُ اللِّسانِ فلا يُقالُ بالضَّمِّ؛ وما المُرادُ بالذِّكْرِ؟ المُرادُ به ذكرُ اللهِ عَنَّوَجَلَ.

ثم اعْلَمْ أَنَّ ذكرَ اللهِ تَعالَى يَكُونُ بِالقلبِ، ويكونُ بِاللِّسانِ، ويكونُ بِالجُوارِحِ، إِذَنْ مُتَعَلَّقهُ ثلاثةٌ: القلبُ، واللِّسانُ، والجُوارحُ؛ وأهَمُّها ذِكْرُ القلبِ؛ ولهذا قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَلَا نُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ، عَن ذِكْرِنَا ﴾ [الكهف: ٢٨] قالَ: ﴿قَلْبَهُ، ﴾، ولم يقلْ: (لسانَهُ أو جَوارِحَهُ»؛ ولذلك يَكُونُ الذِّكْرُ بِاللِّسانِ والجَوارحِ دون القلبِ قُشورًا بلا لُبِّ، تَجِدُ الإِنْسانَ لا يَزْدادُ بِه إيهانًا، ولا ينتفعُ بِه ذلك الانتفاع، لكنْ إذا اجْتَمَعَ ذِكْرُ القلبِ واللِّسانِ والجَوارحِ فهذا أعلى الذِّكْرِ.

ومعنى ذِكْرِ اللهِ بالقلبِ: هو استحضارُ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يراهُ، وأَنَّهُ يُراقِبُهُ أَيضًا، يفعلُ ذلك ولو كانَ مَريضًا ولا يَتكَلَّمُ، فيتذَكَّرُ عَظمةَ اللهِ، وأَنَّهُ لا إلهَ إلا اللهُ، وأَنَّهُ مُنزَّهٌ عن كُلِّ نقصٍ وعيبٍ، إلى آخِرِ ما يُوصَفُ اللهُ به.

فعليكَ -يا أخي- أنْ تَذْكُرَ اللهَ دائها بقَلْبِكَ، واحْرِصْ على أنْ يَكُونَ قلبُكَ حاضرًا عند الذِّكْرِ باللِّسانِ والجَوارِح، والذِّكْرُ باللِّسانِ هو: قولُ اللِّسانِ، وهو معروفٌ: «سُبْحانَ اللهِ، والحمدُ للهِ، ولا إلهَ إلا اللهُ، واللهُ أكبرُ»، والذِّكْرُ بالجَوارِح هو العملُ بطاعةِ اللهِ، فالعملُ بطاعةِ اللهِ يُسمَّى ذِكْرًا، كما قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ اتّلُ مَا أُوحِى العملُ بطاعةِ اللهِ عَلَى الصَّكَوةَ تَنْهَىٰ عَنِ الفَحْسَاءِ وَاللهُ مَا أُوحِى إليّكَ مِنَ الْمَحْسَاءِ وَاللهُ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَاللّهُ مَنْ اللهُ مَنْ اللهُ عَنِ اللهُ ا

إِذَن: الذِّكْرُ يَكُونُ بِالقلبِ، واللِّسانِ، والجَوارِحِ، لكنْ إذا ذُكِرَ اتِّخاذُ الجَوارِحِ والذِّكْرِ صارَ خاصًا بِاللِّسانِ، فإذا ذُكرَتِ الصَّلاةُ وبَعْدها ذِكْرُ مثل: ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُهُ وَالذِّكْرِ صارَ خاصًا بِاللِّسانِ، فإذا ذُكرَتِ الصَّلاةُ وبَعْدها ذِكْرُ مثل: ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُهُ الصَّلاةِ، الصَّلاةِ مَنَ الصَّلاةِ، الصَّلاةِ فَاذُكُرُ بعدَ القضاءِ منَ الصَّلاةِ، الصَّلاةِ، فهنا صارَ المُرادُ بالذِّكْرِ: ذِكْرُ اللِّسانِ المَعْروفُ، «سُبْحانَ اللهِ، والحمدُ للهِ، واللهُ أكبرُ »، وما أشْبَهَ ذلك.

والدُّعاءُ في الحقيقةِ: ذِكْرُ القلبِ، والتَّفَكُّرُ في آياتِ اللهِ ذِكْرٌ للقلبِ، عندما تقولُ: «لا إله إلا اللهُ»، وتَتَفَكَّرُ في مَعْناها، فإنَّ هذا ذِكْرُ القلبِ، يعني: حضورُ القلبِ عند ذِكْرِ اللّسانِ، أو ذِكْرِ الجَوارحِ، فهذا ذِكْرُ القلبِ، وقد لا يَكونُ هناك ذِكْرٌ للسانِ أو الجَوارحِ، لكنْ ذِكْرٌ للقلبِ، كالتَّفَكُّرِ في خلقِ السَّمواتِ والأرْضِ، وآياتِ اللهِ الأُخْرى.

إِذَنْ: دعاءُ اللهِ عَنَّهَ جَلَّ يَكُونُ بلسانِ المقالِ، وبلسانِ الحالِ، فإذا قُلْتَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي» فهذا دعاءٌ بالمقالِ، وإذا قَرَأْتَ القُرْآنَ فهو دُعاءٌ بلسانِ الحالِ؛ لأنَّ القارئ

للقرآنِ يُريدُ النَّوابَ، وكَأَنَّهُ يقولُ بلسانِ حالِهِ: «اللَّهُمَّ أَثْبني»؛ ولهذا نقولُ: الدُّعاءُ عبادةٌ، والعِبادةُ دعاءٌ، كما قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ اَدْعُونِ آسْتَجِبَ لَكُوْ إِنَّ عبادةٌ، والعِبادةُ دعاءٌ، كما قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ اَدْعُونِ ﴾، ثم قالَ: ﴿ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَامَ عِبَادَةٍ ﴾، فدلً هذا على أنَّ الدُّعاءَ عِبادةٌ.

وكذلك نقول: إنَّ الدُّعاءَ دِينٌ، أو هو منَ الدِّينِ، كما قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَإِذَا غَشِيهُم مَّوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعُوا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [لقمان: ٣٢]، وهم لا يَرْكعونَ، ولا يَسْجدونَ، لكنَّهم يَسْألونَ اللهَ تَعالَى أَنْ يُنْجِيَهُم، فسمَّى اللهُ تَعالَى دُعاءَهُم دِينًا.

إِذَنِ: الدُّعاءُ منَ الدِّينِ، والدُّعاءُ عِبادةٌ، والعِبادةُ دُعاءٌ، والدِّينُ دعاءٌ؛ لأنَّ كُلَّ إِنسانٍ يدينُ اللهَ، أو يدينُ للهِ، إنَّما يريدُ الثَّوابَ، فهو داعِ بلسانِ الحالِ.

لكنْ إذا ذُكِرَ الذِّكُرُ والدُّعاءُ، فهنا يَفْترقانِ، أي: يَكُونُ الذِّكْرُ بها أَشَرْنا إليه أَوَّلًا، ويكونُ الذُّكُرُ بها أَشَرْنا إليه أَوَّلًا، ويكونُ الدُّعاءُ دعاءَ السُّؤالِ باللِّسانِ أي بالمقالِ، كقولِهِ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْني، واغْفِرْ لي» وما أشبه.

واعْلَمْ أَنَّ الدُّعاءَ هو إظهارُ العبدِ افتقارَهُ إلى اللهِ عَنَّوَجَلَ واستغاثَتُهُ به، واعتهادُهُ عليه، فهو -في الحقيقة - حقيقةُ العُبودِيَّةِ، وأنَّ الإنسانَ مُضْطَرُّ ومُفْتَقِرٌ إلى ربِّهِ؛ ولهذا كلَّما اشْتَدَّتِ الحاجةُ إليه كانَ الإنسانُ إلى ربِّهِ أخبتَ وأطْوَعَ؛ لأَنَّهُ يعلمُ أَنَّهُ لا مُجيبَ الله عَرَقِجَلَ لكنْ له شروطٌ وآدابٌ.

ومِن أهمِّ شُروطِهِ:

الشَّرطُ الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الإِنْسانُ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ عاجزٌ عن حُصولِ مَطْلُوبِهِ إلا باللهِ، يعني أَنْ يَعْرِفَ أَنَّهُ عاجزٌ مُفْتَقِرٌ إلى اللهِ غايةَ الافتقارِ، أمَّا أَنْ يَدْعُوَهُ وهو يشعرُ بأَنَّهُ

مُسْتَغْنِ عن اللهِ، فهذا لا يجابُ، وكيف يُجيبُ اللهُ عَرَّوَجَلَّ شَخصًا وهو يَرى أَنَّهُ غيرُ مُعْتَاجِ إلى اللهِ؟ هذا غيرُ مُمْكِنٍ.

الشرطُ الثَّاني: أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يَحْيَبُ سُوَالًا؛ بل أَنَّهُ قادرٌ على إجابتِهِ؛ ولهذا لو دَعا وهو يَشُكُّ: هل يجيبُ اللهُ دُعاءَهُ أَمْ لا؟ فإنَّهُ لا يُجابُ، وفي الحديثِ: «ادْعُوا اللهَ وأنتم مُوقِنونَ بالإجابةِ»(۱).

الشرطُ الثَّالثُ: أَنْ يَتَجَنَّبَ أَكلَ الحرامِ؛ فإنَّ أكلَ الحرامِ مِن أكبرِ موانِعِ الإجابةِ، واسْتَمِعْ إلى الحَديثِ العظيمِ، وهو قولُ الرَّسولِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ طَيِّبُ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وإِنَّ اللهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿ يَثَأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَنَتِ وَأَعْمَلُواْ صَلِيحًا ﴾ [المؤمنون:٥١]، وقالَ تَعالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَتِ مَا رَزَقْنَكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٧٢]، ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ: يَا رَبِّ يَا رَبِّ، ومَطْعَمُهُ حَرَامٌ، ومَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وغُذِيَ بالحَرام، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ له»(٢)، فهذا الرَّجُلُ قد جمعَ أسبابَ الإجابةِ، وهي: إطالةُ السَّفرِ، أَشْعَثَ، أَغْبَرَ، مهتمٌّ بالعِبادةِ، دون هندامِ نفسِهِ، يمدُّ يديْهِ إلى السَّماءِ، ومدُّ اليديْنِ مِن أسبابِ الإجابةِ، يقولُ: «يا ربِّ، يا ربِّ» أي: يَتَوَسَّلُ إلى اللهِ تَعالَى برُبُوبِيَّتِهِ التي بها يَكونُ الخلقُ والتقديرُ والأمرُ والتدبيرُ، ومع ذلك يقولُ الرَّسولُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «أَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ»؛ لأَنَّهُ كانَ يأكلُ الحرامَ، ويشربُ الحرامَ، ويَتَغَذَّى بالحرام، «فأنَّى يُسْتجابُ لذلكَ».

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، رقم (٣٤٧٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَاليَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها، رقم (١٠١٥)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَالِيَّهُ عَنْهُ.

الشرطُ الرَّابِعُ: أَنْ لا يَدْعُو بِإثْم؛ فإنْ دَعا بِإثْمٍ أُو قطيعةِ رحِمٍ فإنَّهُ لا يجابُ، ولو سأل ما لا يُمْكِنُ شَرْعًا فإنَّهُ لا يجابُ، كأنْ يَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَهُ نَبيًّا، فهذا مسكينٌ لم يَرْضَ أَنْ يَكُونَ عالِيًا، فقالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْني نبيًّا»، فإنَّهُ لا يجابُ، ولو سألَ اللهَ تَعالَى أَنْ يَجْمَعَ بين النَّقيضينِ لا يجابُ، وكلاهُما مُعْتدِ، الأوَّلُ سألَ ما لا يُمْكِنُ شَرعًا، والثَّاني سألَ ما لا يُمْكِنُ عَقلًا وقدرًا، فهذا أيضًا اعتداءٌ، فمِنْ شرطِ إجابةِ الدُّعاءِ والثَّاني سألَ ما لا يُمْكِنُ عَقلًا وقدرًا، فهذا أيضًا اعتداءٌ، فمِنْ شرطِ إجابةِ الدُّعاءِ ألَّا يَدْعُو بإثم، أو قطيعةِ رَحِم، وإنْ شئتَ فقُلْ: «ألا يَعْتَدِيَ في دُعائِهِ» وهذا أعمُّ وأشملُ؛ لقولِهِ تَعالَى: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنّهُ، لَا يُحِبُ المُعْتَدِينَ ﴾ والأعراف:٥٥].

وللدُّعاءِ آدابٌ كثيرةٌ، منها:

رفعُ اليدينِ عند الدُّعاءِ؛ فإنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: ﴿إِنَّ اللهَ رَحيمٌ حَبِيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحْبِي إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ ﴾ إذا رَفَعَ الرَّجُلُ إليهِ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا خَائِبَتَيْنِ ﴾ (١) ، فقولُهُ: ﴿إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ ﴾ يدلُّ على أنَّ رَفْعَ اليَدينِ مِن أسبابِ إجابةِ الدُّعاءِ، إلا في المواطِنِ التي جاءتِ السُّنَةُ يبدلُ على أنَّ رَفْعَ اليَدينِ مِن أسبابِ إجابةِ الدُّعاءِ، إلا في المواطِنِ التي جاءتِ السُّنَةُ فيها بعدمِ الرَّفع، إمَّا صريحًا وإمَّا ظاهرًا، فهنا لا تَرْفَعْ.

فالصَّريحُ: كرفعِ اليَدْينِ منَ الخطيبِ في خطبةِ الجُمُعةِ، فإنَّ الرَّسولَ كانَ لا يرفعُ يديْهِ إلا في الاسْتِسْقاءِ أو الاسْتِصْحاءِ (٢)، ومِن ذلك أيضًا: الدُّعاءُ في الصَّلاةِ،

⁽۱) أخرجه أحمد (٩/ ٤٣٨)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الدعاء، رقم (١٤٨٨)، والترمذي: كتاب الدعوات، رقم (٣٥٥٦)، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب رفع اليدين في الدعاء، رقم (٣٨٦٥)، من حديث سلمان الفارسي رَضِيَالِنَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الاستسقاء، باب رفع الإمام يده في الاستسقاء، رقم (١٠٣١)، ومسلم: كتاب صلاة الاستسقاء، باب رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء، رقم (٨٩٥)، من حديث أنس رَضِيَاللَيْهِ عَنْهُ.

فإنَّ النَّبَيِّ عَيَّا كَانَ لا يرفعُ يديْهِ في دُعاءِ الصَّلاةِ، لا في دُعاءِ الاسْتفتاح، وهو قولُ: «اللهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْت بَيْنَ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ» (١) ولا الدُّعاءِ بين السَّجْدتينِ، ولا في التَّشَهُّدِ، كانَ لا يرفعُ يَدَيْهِ إلا في القُنوتِ؛ فإنَّهُ كانَ يرفعُ يَدَيْهِ إلا في القُنوتِ؛ فإنَّهُ كانَ يرفعُ يَدَيْهِ إلا في القُنوتِ؛ فإنَّهُ كانَ يرفعُ يَدَيْهِ -صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهِ - إذا قَنتَ لقومٍ أو على قَوْمٍ، وما عدا ذلك فإنَّهُ لا رفعَ لليديْنِ في الصَّلاةِ بالدُّعاءِ.

وأمَّا ظاهرًا مثلما كانَ النَّبيُّ عَلَيْهِ إذا فَرَغَ مِن دَفْنِ الميِّتِ وقفَ عليه وقالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُوا لَهُ التَّثْبِيتَ؛ فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ»(١)، فإنَّ ظاهرَ الحديثِ أنَّهُ كانَ لا يرفعُ يَدَيْهِ.

المهمُّ: أنَّ الأصلَ في الدُّعاءِ رفعُ اليديْنِ، إلا ما وَرَدَ في السُّنَّةِ بعدمِ الرَّفعِ ظاهرًا، أو صَريحًا، فلا يَرْفَعُ.

وقولُ المُصلِّي بعدَ السَّلامِ: «أستغفرُ اللهَ» هل كانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يرفعُ يَدَيْهِ فيه؟

والجَوابُ: ظاهرُ السُّنَّةِ أَنَّهُ لا رَفْعَ فيه؛ لأنَّ الذين يَصفونَ صلاةَ الرَّسولِ عَلَيْهُ لم يَقولوا أَنَّهُ كانَ يَرْفَعْ يديْهِ عند الاسْتِغْفارِ.

ومِن آدابِ الدُّعاءِ ألا يَخُصَّ الإمامُ نفسَهُ بالدُّعاءِ الذي يَجْهَرُ به ويُؤَمِّنُ عليه النَّاسُ؛ كما في دُعاءِ قُنوتِ الوِتْرِ، فلا يقولُ: «اللَّهُمَّ اهْدني فيمَنْ هَدَيْتَ» مع أنَّ الواردَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير، رقم (٧٤٤)، ومسلم: كتاب المساجد، باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة، رقم (٩٨٥)، من حديث أبي هريرة رَضِّيَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف، رقم (٣٢٢١)، من حديث عثمان بن عفان رَضِحَالِلَةُعَنْهُ.

في السُّنَّةِ والذي علَّمَهُ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ للحسَنِ رَضَالِتَهُ عَنْهُ: «اللَّهُمَّ اهْدِني» وقد جاءَ في الحديثِ: «وَلَا يَوُمَّنَ أَحَدُكُمْ فَيَخُصَّ نَفْسَهُ لِكَنْ لا يقولُ: «اللَّهُمَّ اهْدِني» وقد جاءَ في الحديثِ: المأمومينَ؛ لأنَّك تقولُ: اللَّهُمَّ اهْدِني، بِالدُّعَاءِ دُونَهُمْ، فَمَنْ فَعَلَ فَقَدْ خَانَهُمْ (٢)، يعني: المأمومينَ؛ لأنَّك تقولُ: اللَّهُمَّ اهْدِني، والنَّاسُ يقولونَ: آمينَ، فيُؤمِّنونَ على دُعائِكَ لنفسِكَ، فإذا كانَ وراءكَ ناسٌ فقُلِ: «اللَّهُمَّ اهْدِنا فيمَنْ هَدَيْتَ...» إلى آخِرِهِ.

ولهذا جاء الدُّعاءُ في الفاتحة بلفظِ الجمع ﴿ آمْدِنَا الصِّرَطَ الْمُسْتَغِيمَ ۞ صِرَطَ الْفَيْنَ اَنْعَنْ عَلَيْهِمْ عَيْرِ الْمَعْشُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الشَّالِينَ ﴾ [الفاتحة:٦-٧]، وقد اسْتَشْكَلَ بعضُ العُلَماءِ فَقالَ: كيف يَكُونُ الدُّعاءُ بلفظِ الجمع، ولفظُ الجمع للمُفْردِ يَدُلُّ على التَّعظيم، والدَّاعي في مقام الذُّلِّ، ليس في مقام العظمة؛ ولهذا علَّم النبيُّ عَيَّا الحسنَ دُعاءَ القنوتِ، فَقالَ: «اللَّهُمَّ اهْدِني»، فكانَ حكْمُهُ -واللهُ أعلمُ- أنَّ هذه السُّورة سوف تُقْرَأُ منَ المُسْلِمينَ عُمومًا، فيكونُ الذي يقولُ: ﴿ آمْدِنَا الضِرَطَ الْمُسْلِمينَ عُمومًا، ولا سيَّا إذا كانَ إمامًا؛ لأنَّهُ لو كانَ إمامًا وقالَ لفظَ الآيةِ (اهْدِني الصِّراطَ المُسْتقيمَ)، صارَ في هذا تَخصيصٌ مع أنَّهُ يَدْعو للعُموم.

⁽۱) أخرجه أحمد (۱/ ۱۹۹)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب القنوت في الوتر، رقم (۱٤٢٥)، والنسائي: كتاب قيام والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في القنوت في الوتر، رقم (٤٦٤)، والنسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب الدعاء في الوتر، رقم (١٧٤٥)، من حديث الحسن بن علي رَضِّؤَلِيَّهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه أحمد (٥/ ٢٦٠)، من حديث أبي أمامة رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه أحمد (٥/ ٢٨٠)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب أيصلي الرجل وهو حاقن، رقم (٩٠)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يخص الإمام نفسه بالدعاء، رقم (٣٥٧)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب لا يخص الإمام نفسه بالدعاء، رقم (٩٢٣)، من حديث ثوبان رَضَالِلَهُ عَنهُ.

فإذا قالَ قائلٌ: ما وجْهُ كونِ العِبادةِ دُعاءً؟

قُلْنا: لأنَّ الداعيَّ يَرْجو بذلك ثُوابَ اللهِ، فهو داعٍ بلسانِ حالِهِ.

وقد ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الدَّليلَ على أنَّ الدُّعاءَ عبادةٌ، فَقالَ:

١٥٤٧ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: أَنَا مَعَ عَبْدِي مَا ذَكَرَنِي، وَتَحَرَّكَتْ بِي شَفَتَاهُ» أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهْ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانَ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانَ، وَتَحَرَّكَتْ بِي شَفَتَاهُ» أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهْ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَذَكَرَهُ البُخَارِيُّ تَعْلِيقًا (۱).

الشَّرحُ

قولُهُ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَقُولُ اللهُ تَعَالَى»: وهذا يُسمَّى الحَديثَ القُدْسِيَّ، وهو في مَرْتبةٍ بين القُرْآنِ الكريم والحديثِ النَّبويِّ.

قولُهُ: «أَنَا مَعَ عَبْدِي»: (مع) تفيدُ المُصاحبةَ والمُقارنةَ، هذا على وجْهِ الإطْلاقِ، فهي في اللَّغةِ للمُصاحبةِ والمُقارنةِ، ولكنَّها تختلفُ بحسبِ ما تُضافُ إليه، أي أنَّ مُقْتضى المعيَّةِ يختلفُ بحسبِ ما تُضافُ إليه، وإلا فالمَعْنى الشاملُ العامُّ هو المُصاحبةُ والمُقارنةُ (۱).

وقولُهُ: «مَا ذَكَرَنِي»: (ما) مَصْدريَّةٌ ظَرْفيَّةٌ، أي: مُدَّةَ دوامِ ذِكْرِهِ.

⁽۱) أخرجه أحمد (۲/ ٥٤٠)، وابن ماجه: كتاب الأدب، باب فضل الذكر، رقم (٣٧٩٢)، وابن حبان في صحيحه رقم (٨١٥)، والبخاري تعليقا: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكُ بِهِ عَلَى اللهُ عَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكُ لِيَعْجَلَ بِهِ عَلَى اللهُ عَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكُ اللهُ عَالَى: ﴿لَا تَحْرَلُ لِيَعْجَلَ بِهِ عَلَى اللهُ عَالَى: ﴿لَا تَحْرَلُ لِللهُ عَالَى: ﴿لَا تَحْرَلُ لِللهُ عَالَى: ﴿لَا تَحْرَلُ لِللَّهُ عَالَى: ﴿لَا تَعْرَلُ لِللَّهُ عَالَى اللَّهُ عَلَيْكُ لِللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَالَى اللَّهُ عَالَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَالَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَالَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَالَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّ عَلَى اللّهُ عَلَّمُ عَلَى اللّه

⁽٢) انظر الفائدة رقم (٣) من فوائد هذا الحديث.

قوله: «وَتَحَرَّكَتْ بِي شَفَتَاهُ»: هذا يُشْعِرُ بأنَّ المُرادَ ذِكْرُ اللِّسانِ.

مِن فوانِدِ الحديثِ:

١- فيه إثباتُ رِوايةِ النّبيِّ عَلَيْهِ السّبِ اللهِ عَتَاجُ أَوَّلًا إلى صحَّةِ السّندِ إلى رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ النّبيِّ عَلَيْهِ الصّلَةُ وَالسّلَامُ عن ربّهِ تحتاجُ أَوَّلًا إلى صحَّةِ السّندِ إلى رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

٢- فَضيلةُ ذِكْرِ اللهِ عَرَّفَجَلَ وَجُهُ ذلكَ أَنَّ اللهَ تَعالَى يَكُونُ مع الذَّاكِرِ طالَ ذِكْرُهُ أَمْ قَصُر اللهِ وَلَهِ: «مَا ذَكَرَنِي»، فإنْ شئت أَنْ تَذْكُر الله دائمًا فإنَّ الله تَعالَى يَذْكُركَ دائمًا ولهذا جاء في القُرْآنِ الكريم: ﴿ يَتَأَيّنُهَا الّذِينَ عَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاتَبُتُوا وَادْكُرُوا اللهُ تَعالَى بذِكْرِ اللهِ كثيرًا عِند مُلاقاةِ اللهَ صَحْبُيرًا لَعَلَكُمْ نُفلِحُونَ ﴾ [الأنفال:٤٥]، فأمرَ الله تعالى بذِكْرِ اللهِ كثيرًا عِند مُلاقاةِ العدُوِّ الله معه فهو غالبٌ ولا بُدَّ الله معك، ومَنْ كانَ الله معه فهو غالبٌ ولا بُدَّ ولهذا أمرَ بالثَّباتِ الذي هو نتيجةُ الصَّبرِ، والله مع الصَّابرينَ، وكذلك أمرَ بذِكْرِ اللهِ واللهُ تَعالَى مع النَّاكِرينَ، فصارَ مُقْتضى المعيَّةِ في هذه الآيةِ شَيْئِينِ:

الأوَّلُ: الصَّبْرُ؛ الذي نتيجتُهُ الثَّباتُ.

الثَّاني: ذِكْرُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وكِلاهُما يَقْتضي النَّصرَ، وأنْ يَكونَ اللهُ مع الْمُقاتلينَ.

٣- إثباتُ المعيَّةِ الخاصَّةِ؛ لأنَّ قولَهُ: «أَنَا مَعَ عَبْدِي مَا ذَكَرَنِي» مَفْهومُهُ إذا لم يُحْسِنِ الذِّكْرَ فإنَّ اللهَ ليس معه، ولكنَّ هذا في المعيَّةِ الخاصَّةِ، فالمعيَّةُ الخاصَّةُ لها أسبابٌ تُوجَدُ لوُجودِها، وتَنْتفي لانْتِفائِها.

ولهذا لو سألنا سائلٌ: هل المعيَّةُ صفةٌ ذاتيَّةٌ لازمةٌ للهِ، أو هي صفةٌ فعليَّةٌ توجَدُ بوُجودِ أَسْبابها؟

فالجواب: أنَّ في هذا تَفْصيلًا:

أمَّا المعيَّةُ العامَّةُ: وهي التي تَقْتضي العلمَ والإحاطةَ بالخَلْقِ سَمعًا وبَصرًا وسَطًا وبَصرًا وسُلطانًا وتَدْبيرًا وغيرَ ذلك، فهذه معيَّةٌ عامَّةٌ، وصفةٌ ذاتيَّةٌ.

أَمَّا المعيَّةُ الحَاصَّةُ: وهي التي لها سببٌ، فهي مَعيَّةٌ خاصَّةٌ وصفةٌ فعليَّةٌ؛ لأنَّها توجَدُ بوجودِ أَسْبابِها، وتَنْتفي بانْتفاءِ أَسْبابِها.

فإذا قال قائلٌ: كيف تَصِحُّ المعيَّةُ مع أنَّ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ يقولونَ: إنَّ اللهَ تَعالَى فوقَ كُلِّ شَيْءٍ، فهو على العرشِ اسْتَوى؟

فالجوابُ: أوَّلا: أنَّ اللهَ تَعالَى لا مثيلَ له في جميع صفاتِهِ، فإذا قُلْنا: إنَّهُ يَتَعَذَّرُ أَنْ يَكُونَ الإنْسانُ في السَّطِح وهو معكَ وأنت في الأسفلِ، فإنَّ ذلك في حقِّ اللهِ لا يَتعذَّرُ؛ لأنَّ اللهَ تَعالَى ليس كمثلِهِ شَيْءٌ في جميع صفاتِهِ، فيكونُ اللهُ معك وهو عالٍ في كُلِّ شَيْءٍ، ولا يَلْزَمُ مِن مَعِيَّتِهِ أَنْ يَكُونَ مُلازِمًا لك في المكانِ، بل هذا مُتَعذَّرٌ غايةَ التَّعَذُر.

ثانيًا: أنَّ اللهَ أن سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أثْبَتَ لنفسِهِ أَنَّهُ مع الخَلْقِ، وأثبتَ لنفسِهِ أَنَّهُ فوقَ كُلِّ شَيْءٍ، ولا مُنافاة بينهما؛ فيجبُ أنْ نُثْبِتَ للهِ ما أثْبَتَهُ لنفسِهِ، ونَنْفِيَ عنه ما نفاهُ عن نفسِه، فنُثْبِتُ له العُلُوَّ المُطْلَق، ونُثْبِتُ له المَعيَّة، ونقولُ: إنَّ اللهَ ليس كمثلِهِ شَيْءٌ؛ ولهذا قالَ شيخُ الإسلامِ في (العقيدةِ الواسطيَّةِ) (١): «وَمَا ذَكَرَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَةِ مِنْ قُرْبِهِ وَمَعِيَّتِه لَا يُنَافِي مَا ذَكَرَ مِنْ عُلُوِّهِ وَفَوْقِيَّتِهِ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي مِنْ قُرْبِهِ وَمَعِيَّتِه لَا يُنَافِي مَا ذَكَرَ مِنْ عُلُوِّهِ وَفَوْقِيَّتِهِ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي مِنْ قُرْبِهِ وَمَعِيَّتِه لَا يُنَافِي مَا ذَكَرَ مِنْ عُلُوِّهِ وَفَوْقِيَّتِهِ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ حتى جَمِيعِ نُعُوتِهِ وَهُو عَلِيٌّ فِي دُنُوِّهِ قَرِيبٌ فِي عُلُوِّهِ اللهُ تَعالَى ليس كمثلِهِ شَيْءٌ حتى نقولَ: إنَّ حقيقةَ المعيَّةِ ثَنافي حقيقةَ العُلُوِّ.

ثالثًا: أنَّهُ لا مُنافاة بين العُلُوِّ والمعيَّة، حتى في حقِّ المَخْلُوقِ، وقد ضَرَبَ شيخُ الإِسْلامِ رَحِمَهُ اللّهُ مثلًا لذلك في (العقيدة الواسطيَّة) - وهي مِن أَبْرَكِ كُتُبِ العقائِدِ - قال (٢): « الْقَمَرُ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللهِ مِنْ أَصْغَرِ عَنْلُوقَاتِهِ هُوَ مَوْضُوعٌ فِي السَّمَاءِ؛ وَهُوَ مَا الْشَمَافِرِ وَغَيْرِ الْمُسَافِرِ أَيْنَمَا كَانَ»، فإذا كانَ هذا مُكنًا في حقِّ المَخْلُوقِ -أنْ يكونَ عاليًا، وأن يكونَ مع الإنسانِ حقيقةً - فذلك في حقِّ الخالِقِ مِن بابِ أَوْلَى.

وعلى هذا التَّقديرِ الذي ذَكرَهُ الشيخُ رَحَهُ اللهُ يَطْمَئِنُّ الإِنْسانُ، ويسلمُ مِنِ اعْتراضِ أهلِ التَّعطيلِ الذين أوَّلوا الصِّفاتِ، ثم احْتَجُّوا علينا بتأويلِ المعيَّة، فنقولُ: نحن لا نُوَّوِلُها، بل نقولُ: هي حقُّ على حَقيقَتِها، ولا مُنافاة بين كونِ اللهِ معنا وكونِهِ في السَّهاءِ، أمَّا كما قالَ الحُلوليَّةُ أنَّ اللهَ في الأرْضِ، فهذا كُفْرٌ، ومَنْ قالَهُ فهو مُباحُ الدَّمِ، ومُباحُ المالِ؛ لأَنَّهُ مُكذِّبٌ للهِ ورسولِهِ وإجماعِ سَلَفِ الأُمَّةِ، ومُحَالِفٌ للعقلِ، وكيف ومُباحُ المالِ؛ لأَنَّهُ مُكذِّبٌ للهِ ورسولِهِ وإجماعِ سَلَفِ الأُمَّةِ، ومُحَالِفٌ للعقلِ، وكيف يصِحُّ أنْ يَكونَ اللهُ عَرَقِبَلَ معنا في أمْكِتَتِنا؟! أي يزيدُ بزيادةِ الأمكنةِ ويَنْقُصُ بنَقْصِها، أي يكونُ مع الإنسانِ في الحُشِّ والأماكنِ القَذرةِ، أي يَكونُ في بُطونِ الكلابِ والخنازيرِ؟! نسألُ اللهَ العافية، هذا قولٌ مُنْكَرٌ مِن أعظم ما كانَ.

⁽۱) مجموع الفتاوي (۳/ ۱۶۳).

⁽۲) مجموع الفتاوي (۳/ ۱٤۲).

وقد صَرَّحَ بعضُ السَّلفِ أَنَّ مَن قالَ ذلك فهو كافرٌ، وهذا هو الحقُّ؛ إلا أَنْ يَكُونَ جاهلًا لم يَبْلُغِ الحقَّ، فهذا قد يُعْذَرُ بجَهْلِهِ، لكنْ بعد أَنْ يَتَبَيَّنَ له الحقُّ ﴿ وَمَن يَكُونَ جاهلًا لم يَبْلُغِ الحقَّ، فهذا قد يُعْذَرُ بجَهْلِهِ، لكنْ بعد أَنْ يَتَبَيَّنَ له الحقُّ ﴿ وَمَن يُسَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَيِّنَ لَهُ ٱللهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُولِهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِهِ عَلَيْ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُولِهِ مَا تَولَّى وَنُصَلِهِ عَلَيْ سَبِيلِ ٱلمُؤْمِنِينَ نُولِهِ مَا تَولَّى وَنُصَلِهِ عَلَيْ سَبِيلِ ٱلمُؤْمِنِينَ نُولِهِ مَا تَولَى

على هذا القول: لو ذَهَبْتَ وأنت الآنَ في المسجِدِ فأينَ الله ؟ على هذا القولِ يَكُونُ في المسجِدِ، فإذا خَرَجْتَ للسُّوقِ فهو في السُّوقِ، وعُدْتَ للبيتِ فهو في البيتِ، ودخلْتَ الغُرْفةَ فهو في الغُرفةِ، فإنْ دخَلْتَ الحَيَّامَ فهو في الحَيَّامِ! هذا قولُهم في كلِّ مكانٍ، نسألُ الله العافية، ومَنْ يقولُ هذا لَزِمَ منه إمَّا التعدُّدُ، وإمَّا التجزُّؤ، وإمَّا أنْ يكونَ الله ملايينَ الملايينِ، وإمَّا أنْ يكونَ مُتَجَزِّاً بعضُه هنا وبعضُه هناكَ.

فعلى كلِّ حالٍ نحن نقولُ: المعيَّةُ الحقيقيَّةُ لا تُنافي العُلُوَّ.

وقد ذَكَرْنا أَوْجُهًا ثلاثةً:

أُولًا: أَنَّ اللهَ أَثبتَ لنفسِهِ هذا وهذا، فالواجِبُ إِثباتُهُ، والحمدُ للهِ نقولُ: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ ء شَيَ يُ ﴾ [الشورى:١١].

ثانيًا: أنَّ اللهَ لا مثيلَ له، فلو قُدِّرَ أنَّ العُلُوَّ والمعيَّةَ مُتناقضانِ في حقِّ المَخْلوقِ، فهما مُمْكنانِ في حقِّ الخالقِ.

ثالثًا: أنَّهُ لا تَناقُضَ بينهما في الواقع، فقد يَكُونُ الشيءُ عاليًا وهو معك، وقد قال شيخُ الإسْلامِ رَحِمَهُ اللهُ: إنَّ اللهَ معنا على حقيقتِهِ، ولا يحتاجُ إلى تحريفٍ، لكنْ يُصانُ عنه الظُّنونُ الكاذبةُ (١)، ومنَ الظُّنونِ الكاذبةِ ما ذَهَبَ إليه الجَهْميَّةُ الحلوليَّةُ

 ⁽۱) مجموع الفتاوى (۳/ ۱٤۲–۱٤۳).

الذين يقولونَ: إنَّ اللهَ معنا في أمْكِنتِنا في كُلِّ مكانٍ، هذا ظنُّ كاذِبٌ يُصانُ اللهُ عنه، ويُصانُ كلامُهُ عن هذا المَعْني.

إِذَن: المعيَّةُ تَنقسِمُ إلى قِسْمينِ: عامَّةٍ وخاصَّةٍ:

المعينة العامّة : هي الشاملة لجميع الحناقي، مُؤْمِنِهم وكافِرِهم، ومنها قولُ اللهِ تَبَالِكَوَتَعَالَى: ﴿ أَلَمْ مَرَ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُوثُ مِن نَجْوى ثَلَنَةٍ ﴾ [المجادلة:٧]، فقولُهُ: ﴿ ثَلَنَةٍ ﴾ نكرة في سياقِ النّفي تفيدُ العموم، أي: أيُّ نَجْوى بين مُتناجِييْنِ أو ثلاثة ﴿ إِلّا هُو رَابِعُهُمْ وَلَا خَسَةٍ إِلّا هُو سَادِسُهُمْ وَلاَ أَدْفَى مِن ذَلِكَ وَلاَ أَكْثَرُ مُتناجِييْنِ أو ثلاثة ﴿ إِلّا هُو رَابِعُهُمْ وَلا خَسَةٍ إِلّا هُو سَادِسُهُمْ وَلاَ أَدْفَى مِن ذَلِكَ وَلاَ أَكْثَرُ اللهَ هُو مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُونُ ﴾ [المجادلة:٧]، فهذه معيّة عامّة، وقالَ تَعالَى: ﴿ هُو اللّذِي حَلَقَ السَّمَوَى عَلَى الْمَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَعْرُجُ مِنْهَا وَمَا لَكُنْ مِن السَّمَوَى عَلَى الْمَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَعْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَعْرُبُ مِن السَّمَاءِ وَمُنا وَنَا عَرُمُ وَمُنا وَمُنا وَلَا تَأْيِدُ وَلا تَأْيِدُ وَمُنَا وَمُنا وَمُنا وَلا تَأْيِدُ وَلا تَأْيِدُ وَمُ وَمُنا وَمُنا وَلا تَأْيِدُ وَلا تَأْيِدُ وَلا تَأْيِدُ وَلا تَأْيِدُ وَلا تَأْيِدُ وَلا تَأْيِدُ وَلا تَأْنِونَ وَلا تَأْيِدُ وَلَا تَأْيِلِهُ وَلا تَأْيِرُ وَلا تَأْيِدُ وَلا تَأْيِدُ وَلا تَأْيِهُ وَلَا تَلْوَلَا اللهُ وَلَا تَلْوَلُونُ وَلِهُ وَلا تَأْتِقُ وَلَا تَعْرُهُ وَلا تَأْمُونُ وَلا تَأْيِولِ وَلا تَأْمِونَ مُنْ وَلا تَأْمِونُ وَلا تَأْمِنَا وَلا تَأْمُونُ وَلا تَأْمُونُ وَلا تَأْمِونُ وَلا تَأْمُونُ وَلا تَأْمِونُ وَلا تَأْمِنُ وَا يَعْرَاقُ وَلِهُ وَلِونُ وَلا تَأْمُونُ وَلا تَأْمُونُ وَلا تَأ

المعيَّةُ الخاصَّةُ: وهي خاصَّةٌ بوصفٍ، أو خاصَّةٌ بشخصٍ.

أمَّا الخاصَّةُ بوصفِ فمثلُ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقُواْ وَٱلَّذِينَ هُم مُحْسِنُونَ ﴾ [النحل:١٢٨]، فليس هذا لواحِدٍ ولا اثنيْنِ، بل كُلُّ منِ اتَّصَفَ بالتَّقُوى والإحسانِ فاللهُ معهُ، جَعَلَنَا اللهُ وإيَّاكُم منهم، ومثلُ: ﴿وَٱصْبِرُوا اللهَ مَعَ ٱلصَّبِرِينَ ﴾ [الأنفال:٤٦]، والأمثلةُ على هذا كثيرةٌ، فهذه معيَّةٌ خاصَّةٌ بوصفٍ.

وأمَّا الخاصَّةُ بشخصٍ، وهي أخصُّ منَ الأُولى، مثلُ قولِ الرَّسولِ عَلَيْكِ لصاحِبِهِ: ﴿ لَا تَحْدَزُنْ إِنَ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة: ٤٠]، فهذه المعيَّةُ ليست عامَّةً لكُلِّ مُؤْمِنٍ،

بل خاصَّةٌ بهذينِ الرَّجُلينِ: نبيِّ اللهِ محمَّدٍ ﷺ والصِّدِّيقِ أبي بكرٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ وكقولِهِ تَعَالَى لُمُوسَى وهارونَ: ﴿ قَالَ لَا تَخَافَأُ إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَكَ ﴾ [طه:٢٦]، هذا الخطابُ لمُوسَى وهارونَ، إذن هو خاصٌّ بشخصِ.

ولا شكَّ أنَّ الإنْسانَ إذا عَلِمَ أنَّ اللهَ معه فسوف ينشطُ على العملِ ويَقْوى، ويُقْدِمُ حيثُ أُمِرَ بالإحْجامِ.

وفي الحَديثِ الذي معنا يقولُ تَعالَى: «أَنَا مَعَ عَبْدِي مَا ذَكَرَنِي، وَتَحَرَّكَتْ بِي شَفَتَاهُ»، فهو خاصٌ، لكنَّهُ ليس مِن خاصَّةِ الخاصِ؛ لأنَّهُ مُقيَّدٌ بوصْفٍ.

٤ - أَنَّ معيَّةَ اللهِ للذَّاكرِ تكونُ إذا الْتَقى القلبُ واللِّسانُ؛ لقولِهِ: «وَتَحَرَّكَتْ بِي شَفَتَاهُ».

وليتَ الْمُؤَلِّفَ رَحِمَهُ اللهُ أَتَى بالحديثِ الذي هو أَصْرَحُ مِن هذا، وهو أَنَّ اللهَ قالَ: «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكُرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكُرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرْنِي فِي مَلَإٍ ذَكُرْتُهُ فِي مَلَإٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ »(۱)، فهذا فيه التَّفصيلُ، وفيه أيضًا البشارةُ بأنَّ اللهَ عند ظنِّ عبدِهِ به.

ولكنْ لاحِظْ أَنَّ الظنَّ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ له سببُ، وإذا لم يَكُنْ سببُ فالظنَّ وهم وحيالٌ، فمثلًا الإنسانُ إذا ظنَّ أَنَّ الله يَغْفِرُ له بدونِ أسبابِ المَغْفِرةِ فهذا الظَّنُّ وهم وحيالٌ لا مَحَلَّ له، لكنْ إذا عَمِلَ صالحًا فليظنَّ باللهِ خَيرًا، إذا دَعا اللهَ فليظنَّ باللهِ خيرًا، إذا دَعا اللهَ فليظنَّ باللهِ خيرًا؛ لأنّهُ قالَ: ﴿ أَدْعُونِ آستَجِبْ لَكُنَ الْعَافِرَ: ١٠]، فحُسْنُ الظَّنِ باللهِ فيرًا؛ لأنّهُ قالَ: ﴿ أَدْعُونِ آسَتَجِبْ لَكُنَ الْعَافِرِ: ١٠]، فحُسْنُ الظَّنِ باللهِ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُ, ﴾، رقم (٧٤٠٥)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب الحث على ذكر الله تعالى، رقم (٢٦٧٥)، من حديث أبي هريرة رَضِحَاللَّهُ عَنْهُ.

لا بُدَّ له مِن سبب، أمَّا بدونِ سبب، أو إنسانٌ يعملُ عَملًا سَيِّنًا، ثم يُحْسِنُ الظَّنَّ باللهِ، ويقولُ: إنَّ اللهَ يَغْفِرُ لِي، فهذا غيرُ صحيحٌ، بل لا بُدَّ مِن فِعْلِ سببٍ.

ولو أنَّ الإنْسانَ أَحْسَنَ الظنَّ باللهِ أنَّ اللهَ سيَرْزُقُهُ ولَدًا، لكنَّهُ لم يَتَزَوَّجْ، وقالَ أنا أُحْسِنُ الظَّنَّ باللهِ، وإنَّ اللهَ سيَرْزُقُني الولدَ، فهذا وَهُمٌّ.

كذلك الأُمورُ المعنويَّةُ التي جَعَلَها اللهُ تَعالَى أَسْبابًا لا بُدَّ مِن وُجودِها، ولذلك بعضُ النَّاسِ قد يَعْتَمِدُ ويغلبُ عليه الرَّجاءُ، فيقولُ: "إِنَّ اللهَ يقولُ: أنا عند ظَنِّ عَبْدي بي "، فنقولُ: لا بُدَّ أَنْ تَفْعَلَ ما يَكُونُ سَببًا لحُسْنِ الظنِّ، فإذا فَعَلْتَ السَّبَ فلا تَظُنَّ أَنَّ اللهَ يُحَيِّبُكَ؛ ولهذا قالَ بعضُ السَّلفِ: "ما أُلْهِمَ عَبْدُ الدُّعاءَ، إلا وُفِّقَ للإجابةِ "؛ لأنَّ اللهَ يقولُ: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِ آسَتَجِبَ لَكُو ﴾ [غافر: ٢٠].

وفي الحديثِ الذي ذكرناهُ أنَّ الإنسانَ إذا ذَكرَ ربَّهُ في نفسِهِ، يعني ليس عنده أحدٌ، ذَكَرَهُ اللهُ في نفسِهِ، فهنيتًا لك أيَّا الذَّاكرُ، إنَّ الله يَذْكُرُكَ في نفسِهِ إذا ذَكرْتَهُ في نفسِهِ، فهنيتًا لك أيَّا الذَّاكرُ، إنَّ الله يَذْكُرُكَ وإنْ ذَكرْتَ اللهَ في ملاً، أي: نَفْسِكَ، حتى وأنت على فِراشِك، فاللهُ تَعالَى يَذْكُرُكَ، وإنْ ذَكرْتَ اللهَ في ملاً خيرٍ منه؛ لأنَّ ثوابَ اللهِ أعظمُ مِن عملِ العبدِ، فأيُّها أعْظمُ: فَشُكَ أو نفسُ اللهِ؟ في ملاً خيرٍ منه؛ لأنَّ ثوابَ اللهِ؟! فلا شكَّ أنَّ اللهَ إذا ذَكرَكَ في نفسِهِ فَهُ أَنْ اللهَ إذا ذَكرَكَ في ملاً خيرٍ منه، مِن فهو أعْظَمُ، والأعْظمُ أنْ تَذْكُرَهُ في ملاً، فإنَّهُ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى يَذْكُرُكَ في ملاً خيرٍ منه، مِن ملائكةٍ كرام، وهذا يُشَجِّعُ الإنسانَ أنْ يَذْكُرَ اللهَ في مجلِسٍ، فيَذْكُرُهُ اللهُ عَرَقِجَلَ ويُثني عليه عندَ اللَلائِكةِ.

أُمَّا كيفَ يَذْكُرُهُ اللهُ عَرَّهَ عَلَا نَدْري، أيقولُ للملائكةِ: إِنَّ عَبْدي ذَكَرَني، أَوْ يَتَكَلَّمُ بكلام لا نَعْلَمُهُ، لكنْ يَكْفينا أَنْ نَعْلَمَ أَنَّهُ ذَكَرَهُ عند المَلائِكةِ، بأيِّ صفةٍ

أرادَ عَزَّوَجَلَّ بأَيِّ كيفيَّةٍ أرادَ، هذا أمرٌ لا نَعْلَمُهُ؛ لأنَّ الرَّسولَ ﷺ أَخْبَرَنا أنَّ اللهَ يَذْكُرُ، ولم يُخْبِرْنا كيف يَذْكُرُ.

١٥٤٨ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضَالِكُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا عَمِلَ ابْنُ ابْنُ اللهِ عَلَيْهِ: «مَا عَمِلَ ابْنُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَالطَّبَرَانِيُّ بِإِسْنَادٍ آدَمَ عَمَلًا أَنْجَى لَهُ مِنْ عَذَابِ اللهِ مِنْ ذِكْرِ اللهِ». أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَالطَّبَرَانِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْهِ: «ابْنُ آدَمَ»: يعني الذُّكورَ والإناثَ؛ لأنَّ الابنَ إذا ذُكِرَ بالجنسِ فهو عامُّ، مثل قوْلِهم: «بنو تميمٍ» يشملُ الذُّكورَ والإناثَ، لكنْ إذا أُضيفَ (ابنُ) إلى مُعَيَّنِ بشخصِهِ، فهذا يُخْرِجُ الإناثَ، مثل: «بنو عليًّ» فهذا لا يعمُّ الإناثَ.

قولُهُ ﷺ: «عَمَلًا أَنْجَى لَهُ مِنْ عَذَابِ اللهِ مِنْ ذِكْرِ اللهِ»: «عملًا»: مَفْعُولُ «عَمِلَ»، أَنْجَى صفةٌ لـ«عَمَلٍ»، يعني: أشدَّ إنجاءً، مِن عذابِ اللهِ مِن ذِكْرِ اللهِ: مُتَعَلِّقٌ بـ(أَنْجَى صفةٌ لـعني: إنَّ أَنْجَى ما يُنْجِي العبدَ مِن عذابِ اللهِ هو ذِكْرُ اللهِ عَنَوَجَلَّ.

⁽۱) أخرجه أحمد (۷۳۹/۵)، وابن أبي شيبة في المصنف (۳۰۰٦٥)، والطبراني في المعجم الكبير (۱۲/۲۰)، رقم ۳۵۲). وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (۷۲/۱۰): رجاله رجال الصحيح إلا أن زياد بن أبي زياد مولى ابن عياش لم يدرك معاذًا.

وأخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، رقم (٣٣٧٧)، وابن ماجه: كتاب الأدب، باب فضل الذكر، رقم (٣٧٩)، ومالك في الموطأ (١/ ٢١١، رقم ٢٤)، عن معاذ رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ موقوفا.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ؛

١- الحَتُّ على إدامة ذِكْرِ اللهِ عَرَّوَجَلَّ؛ لأنَّ أنْجى ما يُنْجيكَ مِن عذابِ اللهِ هو ذِكْرُ اللهِ، فعليك بالذِّكْرِ دائمًا، والإنسانُ الموقَّقُ يُمْكِنُ أَنْ يَذْكُرَ اللهَ على كُلِّ حالٍ، كما قالتْ عائشةُ رَضَالِيَةَعَهَا: «كَانَ النَّبيُ عَلَيْكِ يَنْكُرُ اللهَ على كُلِّ أَحْيانِهِ» (١)، إنْ أكلَ ذَكَرَ اللهَ فلت عائشةُ رَضَالِيَةِ» وَيَكْمَدُ في آخِرِهِ، ويَتَمَتَّعُ بنعم اللهِ عَرَّوَجَلَّ ويَرى فضلَ اللهِ عليه بهذه في أوَّلِهِ، ويَحْمَدُ في آخِرِهِ، ويَتَمَتَّعُ بنعم اللهِ عَرَّوَجَلَّ ويَرى فضلَ اللهِ عليه بهذه النعمةِ، ويُريدُ الاسْتِعانة بها على طاعةِ اللهِ، ويريدُ بها تقويمَ نفسِهِ، ومَنْعَها منَ الهلاكِ، وما أشْبَهَ ذلك، فيستطيعُ أَنْ يجعلَ كُلَّ حَركةٍ منه ذِكرًا للهِ عَرَقَجَلَّ فيَنْجو بذلك مِن عذابِ اللهِ.

٢- أنَّ الأعْمالَ تَتفاضَلُ في قُوَّةِ تَأْثِيرِها؛ يُؤْخَذُ مِن اسمِ التَّفضيلِ (أَنْجى).
 ٣- إثباتُ العذابِ؛ وأنَّهُ مُحْدِقُ بالعبدِ إلا أَنْ يُنْجِيَهُ اللهُ منه، لقولِهِ: «مِنْ عَذَابِ اللهِ».

٤ - فضيلةُ الذِّكْرِ.

.....

١٥٤٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَّالِكَ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا جَلَسَ قَـوْمٌ عَلَيْهِ، اللهُ عَلَيْهُ عَنْهُ مُ اللهُ فِيمَنْ عَبْلِسًا، يَذْكُرُونَ اللهَ إِلَّا حَفَّتْ بِهِمُ اللَّائِكَةُ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢).

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها، رقم (٣٧٣).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، رقم (٢٧٠٠).

الشَّرحُ

قولُهُ: «مَا»: نافيةٌ؛ بدليل «إلَّا حَفَّتْهم».

قولُهُ: «تَجُلِسًا»: عامٌ، يشملُ المجالسَ المُعَدَّةَ للذِّكْرِ، ومجالسَ الدُّنْيا، فكُلُّ مجلسِ يَذْكرونَ اللهَ فيه حَفَّتْهُمُ اللَائِكةُ.

لكنَّ قولَهُ: «يَذْكُرُونَ اللهَ» يَقْتضي أَنْ يَكُونَ مُرادُهُ بِالمَجلسِ عَجْلِسَ الذِّكْرِ، ويذكرونَ اللهَ تَعالَى إِمَّا بِالذَّكْرِ المَعْروفِ كَذِكْرِ المُسْلِمينَ بِعدَ الصَّلواتِ، كُلُّ يقولُ: «سُبْحانَ اللهِ، والحمدُ للهِ، واللهُ أكبرُ»، وإمَّا بتلاوةِ القُرْآنِ، فإنَّ تلاوةَ القُرْآنِ مِن ذِكْرِ اللهِ، ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَيْظُونَ ﴾ [الحجر: ٦]، فهو ذِكْرٌ وأعظمُ الذِّكْرِ، وإمَّا على العلم؛ لأنَّ العلمَ من الذِّكْرِ؛ لقولِهِ تَعالى: ﴿ فَتَعَلَّوا أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٣٤]؛ ولأنَّ الذي يَبْحَثُ في العلم تَعَلَّمُ الهُ تَعْليمًا أَو مُذاكرةً إِنَّا يريدُ بذلك حِفْظَ الشَّريعةِ والعلمَ بها، وهذا ذِكْرٌ للهِ عَنَوَجَلَ ولأنَّ اللهَ تَعالَى يقولُ: ﴿ يَتَأَيُّمُا بِذِلك حِفْظَ الشَّريعةِ والعلمَ بها، وهذا ذِكْرٌ للهِ عَنَوَجَلَ ولأنَّ اللهَ تَعالَى يقولُ: ﴿ وَيَأَيمُا اللهِ يَعْلَى اللهُ اللهَ اللهِ عَنْ اللهَ عَالَى اللهُ اللهَ عَالَى يقولُ: ﴿ وَيَأَيمُا اللهِ عَنْ اللهَ اللهِ عَلَى اللهَ عَالَى يقولُ: ﴿ وَيَأَيمُونَ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَمَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ عُمْرَا اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ ال

وقولُهُ: «إِلَّا حَفَّتْ بِهِمُ اللَّلَائِكَةُ»: وهذا يشملُ أنَّها تحيطُ بهم إكْرامًا لهم، كها يحيطُ الجنودُ بالرُّؤساءِ والعُظهاءِ، أو تَحُفُّهم تحيطُ بهم مُشاركةً ورَغْبةً في الذِّكرِ، أمَّا الأوَّلُ فلأنَّ النَّبيَ عَلَيْهُ أخبرَ في حديثٍ مَشْهورِ «أنَّ المَلائِكةَ تَضَعُ أَجْنِحَتَهَا تَوَاضُعًا الأوَّلُ فلأنَّ النَّبي عَلَيْهُ أخبرَ في حديثٍ مَشْهورِ «أنَّ المَلائِكةَ تَضَعُ أَجْنِحَتَهَا تَوَاضُعًا لِطَالِبِ العِلْمِ رِضًا بِمَا يَطْلُبُ »(۱)، تُكْرِمُهُ وتُجِلَّهُ، فهي تَحُفُّهم إكْرامًا وإجْللاًلا،

⁽١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٤٠)، والترمذي: كتاب الدعوات، باب في فضل التوبـــة والاستغفـــار، رقم (٣٥٣٥)، والنسائـــي: كتاب الطــهارة، باب الوضوء من الغائــط والبــول، رقـــم (١٥٨)،

وتَحُفَّهُم مُشارَكَةً في عَمَلِهم؛ لأنَّ المَلائِكَةَ يُحِبُّونَ ذِكْرَ اللهِ عَنَّقَجَلَّ وهم ﴿ يُسَبِّحُونَ اللهِ عَنَّقَجَلَّ وهم ﴿ يُسَبِّحُونَ اللهِ عَنَّقَجَلَ وهم ﴿ يُسَبِّحُونَ اللهِ عَالَمَهُمُ وَلَا يَفْتُرُونَ ﴾ [الانبياء:٢٠].

واللائكةُ: أصلُ هذا الاشتقاقِ منَ الألُوكَةِ وهي الرِّسالةِ، ومنشأُ هذا قولُ اللهِ تَارَكَوَقَعَاكَ: ﴿ جَاعِلِ ٱلْمَكَيِكَةِ رُسُلًا ﴾ [فاطر:١]، وإنْ كانتِ المَلائِكةُ مَّنْ يَعْبُدُ اللهَ ومنهم مَنْ يُرْسَلُ، لكنَّ أَشْرَفَهم الذين يُرْسَلُونَ.

قولُهُ: «وَغَشِيَتُهُمُ الرَّحْمَةُ»: أي غَطَّتُهُم، منَ الغِشاءِ وهو الغِطاءُ؛ لقولِهِ تَعالى: ﴿وَاللَّهِ إِذَا يَنْفَى ﴾ [الليل:١]، أي يُغَطِّي الأرضَ، وغشيانُ الرَّحْمةِ كنايةٌ عن أنَّ الرَّحْمة للهِ، والرَّحْمةُ اللهِ، عن كُلِّ جانبٍ، حتى كأنَّها كساءٌ يُغَطَّوْنَ به، والرَّحْمةُ المُرادُ بها رحمةُ اللهِ، فرال) للعهدِ، أي العَهْدِ الذهنيِّ.

قولُهُ: «وَذَكرَهُمُ اللهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ»: لأنَّهم ذكروا الله في ملاً؛ ولهذا ذَكرَهُمُ اللهُ فيمن عنده، وهم المَلائِكةُ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ.

فَإِنْ قَيلَ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؛ ذِكْرُ الْمُسْلَمِ اللهَ فِي نَفْسِهِ فَيَذْكُرُهُ اللهُ عَنَّوَجَلَّ فِي نَفْسِهِ، أَو يَذْكُرُهُ فِي مَالًا عَنَّهَ جَلَّ فِي مَالًا ؟ أَو يَذْكُرُهُ فِي مَالًا عَنَّهَ جَلَّ فِي مَالًا ؟

فالجوابُ: هذا يختلفُ، أمَّا مَن خافَ على نفسِهِ الرِّياءَ وعَجَزَ عن مُدافَعَتِهِ فالسِّرُ أفضلُ، وأمَّا مَنْ لم يَخَفْ ذلك فالإعلانُ أفضلُ؛ لِما فيه مِن إعلانِ الإنسانِ لذِكْرِ اللهِ عَزَقَجَلٌ وافتخارِهِ به، وتَذْكِيرِ مَنْ كانَ ناسيًا.

__ وابن ماجه: في المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، رقم (٢٢٦)، من حديث صفوان بن عسال رَضَالِيَّهُ عَنهُ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ؛

١- فضيلةُ الاجتماع على ذِكْرِ اللهِ؛ لقوله: «مَا جَلَسَ قَوْمٌ مَجْلِسًا...» إلخ، لكنْ لَا يَلْزَمُ منِ اجْتَمَاعِهِم أَنْ يُؤَدُّوا هذا الذِّكْرَ بصوتٍ واحدٍ، وبهذا نقطعُ حُجَّةَ أُولئكَ الصوفيَّةِ الذين يَجْلسونَ لذِكْرِ اللهِ عَزَّهَجَلَّ ثم يَبْتدعونَ الذِّكْرَ بصوتٍ واحدٍ، فمما يُحْكى لنا في بعضِ الدُّولِ أنَّ قوْمًا يجتمعونَ فيقولونَ: «لا إلهَ إلا اللهُ، لا إلهَ إلا اللهُ» بصوتٍ واحدٍ، ومِن ذلك ما يحدثُ في بعض الدُّولِ ويُسمُّونَهُ (السَّنَويَّةِ)، حيث يجتمعونَ في ليلةٍ، يشاركُ فيها الكثيرونَ، فيَصْطَفُّونَ صَفَّينِ، فيميلونَ يَمينًا ويَسارًا، وهم يقولونَ بعضَ الأذكارِ، ولو وقَعَ منهم رَجُلٌ على الأرْضِ في حالٍ منَ الصَّرع، قالوا: «إنَّهُ وصلً!» يعني وصلَ بالقُرْبِ منَ اللهِ، وفي الحقيقةِ أنَّ هذا جنونٌ وليس وُصولًا، فهؤلاءِ عندهم بِدَعٌ، أوَّلًا: في الأذْكارِ يَأْتُونها بصوتٍ واحدٍ، ثانيًا: منهم مَنْ يَأْتِي بأذكارٍ لم تَرِدْ، ثالثًا: في الهيئاتِ بهزِّ الرُّؤوسِ أو هزِّ الرُّؤوسِ والأكْتافِ أو رفع البدنِ وتَنْزيلِهِ أو ما أشْبَهَ ذلك، وأحْيانًا يَذْكرونَ بالضَّمائرِ فقط، فيقولونَ: «هو هو»، لأنَّ الله َ قَالَ: ﴿ لَا إِلَهُ إِلَّا هُوَ ﴾ وما أَشْبَهَ ذلك.

والمهمُّ: أنَّ هذا الحديث لا يدلُّ على ما ذكروا، وما وَرَدَ مُطْلقًا منَ النُّصوصِ عِبُ أَنْ يُحْمَلَ على ما كانَ العملُ عليه في عهدِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ وهذه قاعدةٌ مُهمَّةٌ، فليس كُلُّ مُطْلقٍ منَ الأحاديثِ في فضلٍ منَ الثَّوابِ يُوْخَدُ على إطلاقِهِ، بل مُهمَّةٌ، فليس كُلُّ مُطْلقٍ منَ الأحاديثِ في فضلٍ منَ الثَّوابِ يُوْخَدُ على إطلاقِهِ، بل يُحْمَلُ على ما كانَ عليه في عَهْدِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ لأَنَّ السُّنَّة تُفَسِّرُ القُرْآنَ، ويُفَسِّر بَعْضُها بعضًا، ولم يكنِ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ وأصحابُهُ يَجُلسونَ هذا المجلسَ، فيَذْكرونَ اللهَ بصوتِ واحدٍ، ويَهُزُّونَ أَكْتافَهم، أو رُؤُوسَهُم، أو ما أشبهَ ذلك، ومن ادَّعى ذلك فعليْهِ الدَّليلُ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِنَّهُ يَقُولُ: «جَالسًا يَذْكرونَ اللهَ فيه».

قُلْنا: المُصلُّونَ إذا انْتَهَوْا منَ الصَّلاةِ جَلَسوا بَحُلْسًا يَذْكُرُ اللهَ وَحُدَهُ، ولها كانَ الصَّحابةُ مع الرَّسولِ ﷺ في حَجَّةِ الوداعِ كانوا كُلُّهم يُذْكُرُ اللهَ وحُدَهُ، ولها كانَ الصَّحابةُ مع الرَّسوتِ واحدٍ؛ لأنَّ أنسَ بنَ مالِكِ يقولُ: يُلبُّونَ، وكُلُّهُم يُكَبِّرُونَ، ولكنْ لم يَذْكروا بصوتٍ واحدٍ؛ لأنَّ أنسَ بنَ مالِكٍ يقولُ: «منَّا المُلبِّي، ومنَّا المُهِلُّ»(۱)، كلُّ واحدٍ يَذْكُرُ اللهَ وحدَهُ، ما ورَدَ الاجتهاعُ إلا في حالٍ واحدةٍ في الصَّلاةِ، يَجْتمعُ النَّاسُ فيها على إمامٍ واحدٍ، ويُؤَمِّنونَ على دُعائِهِ، ويَقْتدونَ بأَفْعالِهِ.

٢- إثباتُ المَلائِكةِ؛ لقولِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِلَّا حَفَّتْ بِهِمُ المَلائِكةُ»، وقد عُلِمَ للجميعِ أنَّ الإيهانَ بالمَلائِكةِ أحدُ أركانِ الإيهانِ السِّتَّةِ التي مَنْ لم يُؤْمِنْ بها كُلِّها فهو كافرٌ.

٣- تسخيرُ اللهِ سُنِحَانَهُ وَتَعَالَى المَلائكةَ للذَّاكرينَ مِن بني آدَمَ؛ حيث يُحِفُّونَ بهم
 - يُحيطونَ بهم - حِفْظًا وإكْرامًا ومُشاركةً؛ لقولِهِ ﷺ: «إلَّا حَفَّتْ بِهِمُ المَلائِكَةُ».

٤- أنَّ الاجتماعَ على ذِكْرِ اللهِ مِن أسبابِ الرَّحْةِ؛ لقولِهِ ﷺ: "وَغَشِيتُهُمُ الرَّحْمَةُ"، وعلى هذا فالحاضرونَ في مجالسِ العِلْمِ يُرْجى لهم هذا الثَّوابُ العظيمُ، وهو أنَّ رحمة اللهِ تَعالَى تَغْشاهُم مِن كُلِّ جانِبٍ، وتُغَطِّيهم كما يُغَطِّي الرِّداءُ النَّائمَ.

مسألةٌ: بعضُ النَّاسِ يَجْتمعونَ قُبيلَ الصَّلاةِ فيقُرؤونَ وِرْدًا منَ القُرْآنِ بصوتٍ واحدٍ، فهل هذا يَدْخُلُ فيها ذكرناهُ؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب التلبية والتكبير في الذهاب من منى إلى عرفات في يوم عرفة، رقم (١٢٨٥).

فالجوابُ: هذا منَ البِدَعِ، فكلُّ شَيْءِ جاءَ مُطْلقًا منَ القُرْآنِ أو السُّنَّةِ فيجبُ أَنْ نُقَيِّدَهُ بها وَرَدَ مِن عملِ الرَّسولِ وأصحابِهِ، فلو جِئْنا إلى الذين يَفْعلونَ الموالدَ مثلًا وجَدْناهم يقولونَ: نحنُ نُصَلِّي على الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ ونَذْكُرُ الله، وهل أحدٌ يستطيعُ أَنْ يُنْكِرَ على شخصٍ أَنْ يَذْكُرَ الرَّسولَ ويُصَلِّي عليه ويَذْكُرَ سِيرتَهُ ؟!

٥ - وهو أعْظَمُها فيها أرى، أنَّ الله تَعالَى يَذْكُرُهم فيمَنْ عندَهُ؛ فهم جالسونَ في حِلَقِ الذِّكْرِ ويَذْكُرُهُمُ هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في السَّهاءِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنا مِن هؤلاءِ، وهذه مِن أفضلِ ما ذُكِرَ في هذا الحديثِ.

٦- إثباتُ عُلُوِّ اللهِ عَرَّوَجَلَ ؛ يُؤْخَذُ مِن قولِهِ: «فِيمَنْ عِنْدَهُ»، والعِنْديَّةُ تَقْتضي المُفاضلة بين محَلِّ الذَّاكرينَ ومحَلِّ مَنْ ذَكَرَ اللهُ الذَّاكرينَ عندَهُ، وقد اسْتدَلَّ بهذا وأمثالِهِ كثيرٌ منَ العُلَهَ ، كشيخِ الإسْلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ، وتلميذِهِ ابنِ القَيِّمِ، وغَيْرِهِم رَحِمَهُ مُاللَّهُ.

مسألةٌ: هل يُؤْخَذُ مِن هذا الحَديثِ «ذَكَرَهُمُ اللهُ فيمَنْ عندهُ» إثباتُ كلامِ اللهِ تَعالَى ؟

الجواب: نعم، هذا هو الظَّاهرُ؛ لأنَّهُ يَلْزَمُ مِن ذكرِ اللهِ تَعالَى لهؤلاءِ فيمَنْ عنده أَنْ يَتكَلَّمَ.

لكنْ قد يقولُ قائلٌ: أليس الذِّكْرُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ بالإشارةِ مثلًا؟

فنقولُ: الأصلُ أنَّهُ باللِّسانِ، وهذا باعتبارِ الآدميِّ، وأمَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ فلا نُشْبِتُ له اللِّسانَ لأنَّهُ يَتَكَلَّمُ، ولا نزيدُ على ذلك.

١٥٥٠ - وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا قَعَدَ قَوْمٌ مَقْعَدًا لَمْ يَذْكُرُوا اللهَ،
 وَلَمْ يُصَلُّوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ،
 وَقَالَ: «حَسَنٌ» (١).

الشَّرحُ

يعني ما اجتمعتْ جماعةٌ منَ المُؤْمِنينَ، يَتَكَلَّمُونَ بِمَا يَتَكَلَّمُونَ بِه، ثم يَنْصر فونَ دونَ أَنْ يَنْدُكُروا الله، ودون أَنْ يُصَلُّوا على النَّبِيِّ عَلَيْهِ، لا شَكَّ أَنَّ هذا خسارةٌ عظيمةٌ؛ ولا سيَّها إذا طالَ الوقتُ فسيخسرونَ خسارةً أكبرَ؛ لأنَّ كُلَّ وقتٍ يَمُرُّ بك في هذه الدُّنيا وأنت لم تَكْسِبْ فيه خيرًا، فسيكونُ حَسْرةً عليك يَومَ القِيامةِ، وسوف تَتَمنَّى حينها لو أَنَّكَ كنتَ عَمِلْتَ.

فهؤلاءِ القومُ قومٌ قَعدوا مَقْعدًا، وتَعرفونَ أَنَّ مَقْعدَ القومِ في الغالبِ يَكُونُ طُويلًا، يتحدَّثونَ بها يريدونَ أَنْ يَتَحدَّثوا به، ثم يَنْصرفونَ دون أَنْ يَذْكروا اللهَ ويُصَلُّوا على النَّبيِّ عَلَيْهِ، فهؤلاءِ سوفَ يَجدونَ هذا المجلسَ حَسْرةً عليهم؛ حيث فاتهُم أَنْ يَذْكُروا اللهَ أو يُصَلُّوا على الرَّسولِ.

فإنْ قالَ قائلٌ: «لم يَذْكُروا اللهَ) هل المُرادُ ذِكْرُ اللهِ المَعْروفُ، وهو (لا إلهَ إلا اللهُ) أو ما هو أعمُّم؟

فالجوابُ: المُرادُ هو الذِّكْرُ الأعمُّ؛ لأنَّنا يُمْكِنُ أَنْ نقولَ: حتى البحثُ في العلمِ يُعْتَبَرُ مِن ذِكْرِ اللهِ، أمَّا الصَّلاةُ على النَّبِيِّ عَلِيْهُ فهو كذلك أيضًا، لا بُدَّ أَنْ يُصَلُّوا على

⁽۱) أخرجه أحمد (۲/ ٤٦٣)، والترمذي: كتاب الدعوات، باب في القوم يجلسون ولا يذكرون الله، رقم (٣٣٨٠).

الرَّسولِ، أي على النَّبيِّ عَلَيْقٍ، ومِن ثَمَّ أَخذَ العُلَماءُ أَنَّ مِن أَفضلِ العلومِ عِلْمَ الحديثِ؛ لأنَّ قارئَ الحَديثِ كلَّما قالَ: «قالَ رَسُولَ اللهِ» قالَ بَعْدَها: «صلَّى اللهُ عليْهِ وسلَّمَ» فيكون صاحبُ الحديثِ مِن أكثرِ النَّاسِ صلاةً على النَّبيِّ عَلَيْهٍ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - فيه الحَتُّ على ذِكْرِ اللهِ والصَّلاةُ على رسولِهِ ﷺ في المجالِسِ؛ لتكونَ المجالسُ غنيمةً لا حَسْرةً.

٢ - فضيلةُ ذِكْرِ اللهِ عَرَّفَجَلَّ وفضيلةُ الصَّلاةِ على النَّبِيِّ عَيَّكِيْ وأنَّ مَن لم يَقُمْ بها فسوفَ يكونُ ما فاتَه عليه يَوْمَ القِيامةِ حَسْرةً.

.....

١٥٥١ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضَّ لِللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ اللَّكُ وَلَهُ الحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، عَشْرَ مَرَّاتٍ، كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ أَرْبَعَةَ أَنْفُسٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْ الله الله عَلَا الله الله الله الله الله عَلَا عَلَا الله عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب فضل التهليل، رقم (٦٤٠٤)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء، رقم (٢٦٩٣).

وقولُهُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»: هذه كلمةٌ عظيمةٌ، هي كلمةُ التَّوحيد، كلمةُ الإخلاص، كلمةُ النَّجاةِ منَ النَّار؛ ولهذا قالَ الرَّسولُ -صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليْهِ لعمِّهِ أبي طالِبٍ: «قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ كَلِمَةٌ أَحَاجُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللهِ»(۱)، وقَالَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: «أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي مَنْ قالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ»(۱)، وقالَ: «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلامِهِ فِي الدُّنْيَا (لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ) دَخَلَ الجنَّة »(۱).

وعلى هذا: فتكونُ هذه الكلمةُ مِن أعظمِ الكَلِماتِ؛ لأنَّها خلاصةُ ما بُعِثَ به الرَّسولُ، واقْرَأْ قولَ اللهِ تَعالَى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَ مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُ، الرَّسولُ، واقْرَأْ قولَ اللهِ تَعالَى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَ مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُ، لا مَعْبُودَ حَقَّ إِلاّ اللهُ. لا إِلَهَ إِلاّ اللهُ ال

لو قالَ قائلُ: لماذا قَدَّرْتَ (حُتُّى)؟

قُلْنا: لا بُدَّ مِن تقديرِهِ؛ لأنَّ هناك آلهةً باطلةً، مثلَ اللاتِ والعُزَّى ومناةَ وهُبَلَ والشَّمْسِ والقمرِ، هناك آلهةٌ يُسَمِّيها عابِدُوها آلهةً، وسَيَّاها الله عَنَّوْجَلَ آلهةً، فَقالَ: ﴿ وَلَا تَغْنَتُ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِي يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللّهِ مِن شَيْءٍ ﴾ [هود: ١٠١]، وقالَ تَعالَى: ﴿ وَلَا تَغَمَّلُ مَعَ ٱللّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ ﴾ [الإسراء: ٣٩]؛ لأنَّ كُلَّ معبودٍ فهو مَأْلُوهٌ، لكن ليس كُلُّ مَعْبودٍ مُسْتَحِقًا للعبادةِ؛ ولهذا لا بُدَّ أَنْ نُقَدِّرَ (حَقُّ) لأَنَّنا لو لم نُقَدِّرُ هذا التَقديرَ،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٤)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت، رقم (٢٤)، من حديث المسيب بن حزن رَضِّ لِللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، رقم (٩٩)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه أحمد (٥/ ٢٣٣)، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب في التلقين، رقم (٣١١٦)، من حديث معاذ بن جبل رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

لصارتُ جميعُ الآلهةِ هي اللهُ عَزَّوَجَلَّ فكأَنَّنا نقولُ: إِنَّهُ لا مَعْبودَ إِلَّا وهو إِلهٌ، وهذا لا أُحدَ يقولُ به، وإِمَّا أَنْ يَكُونَ كَذِبًا؛ لأَنَّك لو قُلْتَ: «لا مَعْبودَ إلا اللهُ ربُّ السَّماواتِ» قيلَ: هذا كذبٌ، فأصبحَ لا بُدَّ مِن أَنْ نُقدِّرَ كلمةَ (حقُّ)؛ لأَنَّهُ يَلْزَمُ مِن عدم تَقْديرِها أحدُ مَحْظورينِ:

- إمَّا أَنْ تَجعلَ جميعَ المعبوداتِ هي اللهُ؛ إذْ لا إلهَ إلا اللهُ، إِذَنْ: كُلُّ مَن عَبَدَ أيَّ شَيْءٍ فهو اللهُ.
- وإمَّا أَنْ يَكُونَ مُكَذِّبًا للواقِعِ؛ لأنَّ هناك آلهةً سِوى اللهِ الذي هو ربُّ العالمينَ.

فإذا قالَ إنسانٌ: بعضُ النَّاسِ قدَّرَ كلمةَ (موجودٌ).

قُلْنا: هذا مِن أكبرِ الغلطِ؛ لأَنَّهُ يُكَذِّبُهُ الواقعُ، أو يَقْتضي أَنَّ كُلَّ الموجوداتِ مَمَّنْ تُعَدُّ إِلهًا هي اللهُ ربُّ العالمَينَ.

واعْلَمْ أَنَّ العِبادةَ مَبْناها على أمرينِ: الحَبُّ والتَّعظيمُ، فلا يُمْكِنُ أَنْ تَعْبُدَ مَعْبودًا إلا وهو في قلبكَ أحبُّ شَيْءٍ إليك؛ لأَنَّك تَذِلُ له الذُّلَ المُطْلَق، كذلك فإنَّك تُعَظِّمُهُ وتُجِلُّهُ؛ ولهذا كانَ المُسْتَهْزِئُ باللهِ كافرًا.

فبالحُبِّ يَكُونُ فعلُ المأمورِ، وبالتَّعظيمِ يَكُونُ تَرْكُ المَحْظورِ، فالإنْسانُ إذا أحبَّ شيئًا طلبَهُ، والطلبُ يَكُونُ بفِعْلِ المأمورِ، فأنا أُقيمُ الصَّلاةِ لِأنالَ ثوابَ اللهِ، وآتي الزَّكاةَ كذلك، والإنْسانُ إذا عَظَّمَ شَيئًا خافَ منه، وإذا كانَ فعلُ المحظورِ سَببًا للعُقوبةِ، فالإنْسانُ لا بُدَّ أَنْ يَتَجَنَّبَ المحظورَ.

إِذَنْ قَوْلُكَ: «لا إِلهَ إِلا اللهُ» كَأَنَّكَ تقولُ: لا شَيْءَ في قلبي أُحِبُّهُ وأُجِلُّهُ إِلا اللهُ، ولا شَيْءَ أَعَظِّمُهُ إِلا اللهُ؛ ولذلك لا أَعْبُدُ سوى اللهِ عَزَّفَجَلَّ.

قوله: «وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ»: وحدَهُ: تَوْكيدٌ للإِثباتِ، فهي تَوْكيدٌ لها بَعْدَ (إلا)، لا شريكَ له: تَوْكيدٌ للنَّفْي، والنَّفْيُ ما قَبْلَ (إلَّا).

قولُهُ: «لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ»: لا يَخْفى علينا جَمِيعًا أَنَّ هاتينِ جُمْلتانِ فيها حصرٌ عن طريقِ تَقْديمِ ما حقَّهُ التأخيرُ، فعبارةُ (له المُلْكُ) المُلْكُ: مُبْتدأٌ، وله: خبرٌ، والمُرادُ مُلْكُ الأَغْيانِ والأَفْعالِ، فهالِكُ الأَشْياءِ كُلِّها هو اللهُ، ومالِكُ ما تقومُ به هذه الأَشْياءُ هو اللهُ عَنَّوَجَلَّهو المالِكُ لها مِلْكًا مُطْلَقًا، أمَّا مِلْكُ الإِنْسانِ لها يَمْلِكُ فمِلْكُ قاصرٌ، لا يَمْلِكُ أَنْ يَفْعَلَ ما شاءَ؛ ولهذا نُهِيَ عن إضاعةِ المالِ(١)، فلا يَمْلِكُ الإِنسانُ أَنْ يُعْرِفَهُ في غيرِ ما يُرْضِي الله.

قولُهُ: «وَلَهُ الْحَمْدُ»: جاءَ بالحمدِ بعد المِلْكِ إشارةً إلى أنَّ كُلَّ ما يَفْعَلُهُ في مِلْكِهِ فهو مَحْمودٌ عليه، سواءً أساءَ الإنسانَ أم سرَّهُ، كُلُّ ما يَفْعَلُهُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في مِلْكِهِ فهو مَحْمودٌ عليه، فمِلْكُهُ مَبْنيُّ على الحمدِ، حتى لو أصابَ النَّاسَ بالحروبِ أو الأمراضِ أو الفقرِ أو الجهلِ فهو مَحْمودٌ عليه؛ ولهذا كانَ النَّبيُّ عَلَيْهُ إذا أصابَهُ ما يَسُوؤُهُ يقولُ: «الحمدُ للهِ على كُلِّ حالٍ»(١)، فهو جَلَّوَعَلا المحمودُ على كُلِّ حالٍ،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الاستقراض، باب ما ينهى عن إضاعة المال، رقم (٢٤٠٨)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب النهمي عن كثرة المسائل، رقم (٥٩٣)، من حديث المغيرة بن شعبة رَضَّالَيْهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه ابن ماجه: كتاب الأدب، باب فضل الحامدين، رقم (٣٨٠٣)، من حديث عائشة رَضِّاللَّهُ عَنْهَا.

وعنده منَ الخيرِ على عبادِهِ ما لا يَخْطِرُ على البالِ، حتى لو أصابَكَ بالضّيقِ والهمّ والغمّ وقلّةِ ذاتِ اليدِ وغيرِ ذلك فهو خيرٌ لك، ما أكْثَرَ ما يَدَّخِرُهُ اللهُ لك! فأيُّ شَيْءٍ يُصيبُكَ حتى الشَّوكةِ تُشاكُها يَكْتُبُ اللهُ لك بها أَجْرًا(١).

إذنْ: فمِلْكُهُ عَنَّهَ مَلْكُ حَمْدٍ مهما أصابَ عِبادَهُ مِن مُصيبةٍ، فإنَّهُ يُحْمَدُ عليها عَزَّهَ عَلَى اللهُ عَنَّهَ عَلَى اللهُ عَنَّهَ عَلَى اللهُ عَنَّهَ عَلَى اللهُ عَنَّهَ عَلَى اللهُ عَنَّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى

فإنْ قيلَ: أَلَسْنَا نَحْمَدُ غيرَ اللهِ إذا أَحْسَنَ إلينا، إذن كيف نجمعُ بين هذا وبين قَوْلِنا: إنَّ الجُمْلةَ فيها حصرٌ؟

قُلْنا: إِنَّ الحمدَ المُطْلَقَ للهِ عَرَّيَجَلَّ أَمَّا الحمدُ الإضافيُّ فيُحْمَدُ الإِنْسانُ عليه، فلو أَنَّ رَجلًا ضَرَبَهُ لَيُوَدِّبَهُ، حينَها تَخْمَدُهُ، أَمَّا اللهُ عَرَّقِجَلَّ فلو أصابَ أحدًا بمَرضٍ فإنَّنا نَحْمَدُهُ على ضَرَبَهُ لَيُؤَدِّبَهُ، حينَها تَحْمَدُهُ، أَمَّا اللهُ عَرَقِجَلَّ فلو أصابَ أحدًا بمَرضٍ فإنَّنا نَحْمَدُهُ على ضَرَبَهُ لَيُؤَدِّبَهُ، حينَها تَحْمَدُهُ، أَمَّا الله عَرَّرَ الشَّوكانيُّ رَحَمُهُ اللهَ في رسالتِهِ رَفْعِ الأساطينِ (*): أيِّ حالٍ، وهذا هو الفرقُ، وقد ذَكَرَ الشَّوكانيُّ رَحَمُهُ اللهَ في رسالتِهِ رَفْعِ الأساطينِ (*): أنَّ رَجلًا حَكَمَ عليه السُّلطانُ بالقتلِ، قالَ: لا بُدَّ أَنْ يُقْتَلَ فطَلبوا مَنْ يَشْفَعُ له عند السُّلطانِ، قالوا: يشفعُ له فُلانٌ يُجَالِسُهُ، فذَهَبوا إلى هذا الرَّجُلِ الذي يُجالِسُ السُّلطانِ، قالوا: اشْفَعْ لنا في هذا الذي قَرَّرَ السلطانُ أَنْ يُقْتَلَ، فذَهَبَ إليه وجَلَسَ السُّلطانِ، قالوا: اشْفَعْ لنا في هذا الذي قَرَّرَ السلطانُ أَنْ يُقْتَلَ، فذَهَبَ إليه وجَلَسَ السُّلطانِ، قالوا: حَكَمْتَ عليه بالقتلِ ونحنُ نَطْلُبُ منك أَنْ تَرْفَعَ القتلَ وأَنْ يَقْتَصِرَ على جَلْدِهِ، قالَ: لا، لا بُدَّ أَنْ يُقْتَلَ، فصارَ أَخذُ ورَدُّ بين العالِمِ والسُّلطانِ، تَقْتَصَرَ على جَلْدِهِ، قالَ: لا، لا بُدَّ أَنْ يُقْتَلَ، فصارَ أَخذُ ورَدُّ بين العالِمِ والسُّلطانِ،

⁽١) كما أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب ما جاء في كفارة المرض، رقم (٥٦٤٠)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب ثواب المؤمن فيها يصيبه، رقم (٢٥٧٢)، من حديث عائشة رَضِّاَلِيَّهُ عَنْهَا.

⁽٢) الفتح الرباني من فتاوى الشوكاني (٩/ ٢٨٢٤)، وانظر تعليق فضيلة شيخنا الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ على (رسالة رفع الأساطين في حكم الاتصال بالسلاطين) (ص:٣٦-٣٧).

ثم قالَ السُّلُطانُ: أنا لا أرفعُ القتلَ عنه حتى تَنْزِلَ أنت بنفسِكَ أمامَ النَّاسِ وتَضْرِبَ الرَّجُلَ بالسوطِ، فوافَقَ العالِم، فلمَّا بدأ في ضربِهِ صاحَ النَّاسُ بهذا العالِم، واتَّهَموهُ أنَّهُ يُعينُ الظَّالِمَ على ظُلْمِهِ، لكنْ لمَّا عَلِموا أنَّ ضربَهُ هذا رَفَعَ عنه القَتْلَ حَمِدُوهُ.

فالحاصلُ: أنَّ الذي له الحمدُ المُطْلَقُ دون أنْ نَعْرِفَ أَسْبابَهُ هو اللهُ عَرَّفَجَلَ أَمَّا غيرُهُ فتجدُ أنَّ حَدَهُ محدودٌ ومُقَيَّدٌ، ولا بُدَّ أنْ نَعْرِفَ وجْهةَ عَمَلِهِ حتى نَحْمَدَهُ.

مسألةٌ: هل منَ الاعْتداءِ في الدُّعاءِ ما يَفْعَلُهُ بعضُ الأئمَّةِ منَ التطويلِ في دُعاءِ القُنوتِ حتى يَتْعَبَ النَّاسُ؟

نقول: هذا ليس اعْتداءً في الدُّعاء؛ لأنَّهُ لو كانَ بينهُ وبينَ اللهِ ما قُلْنا له: لا تُطوِّل، لكنَّهُ اعتداءٌ في حقِّ المَاْمومينَ، وهذا هو الذي غَضِبَ منهُ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ فالرَّسولُ غَضِبَ مِن مُعاذٍ رَضَالِكُهُ وهو يقرأُ القُرْآنَ (١)، فكيف هؤلاءِ الذين يَقْنتُونَ فالرَّسولُ غَضِبَ مِن مُعاذٍ رَضَالِكُهُ عَنْهُ وهو يقرأُ القُرْآنَ (١)، فكيف هؤلاءِ الذين يَقْنتُونَ فينتُعِبُونَ النَّاسَ، وأحْيانًا يَذْكرونَ أشياءَ مُكرَّرةً لا حاجةَ للتَّكرارِ فيها، وأحْيانًا تكونُ أَدْعيةٌ مُنْكرةٌ لا تجوزُ، فمُجَرَّدُ التَّطويلِ ليس عُدُوانًا في الدُّعاءِ، ولكنَّهُ عُدُوانً على المَاْمومينَ.

قولُهُ: «وَهُو عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»: فاللهُ قديرٌ على كُلِّ شَيْءٍ، ولا يُعْجِزُهُ، فليس قادرًا مع الظَّوَّةِ عَرَّوَجَلَّ قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللهُ لِيُعْجِزُهُ, قادرًا مع الظَّوَّةِ عَرَّوَجَلَّ قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللهُ لِيُعْجِزَهُ, مِن شَيْءٍ فِي ٱلضَّمَوْتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُ، كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴾ [فاطر: ٤٤]، فنفى عنه العَجْزَ؛ وعَلَّلَ ذلك فقالَ: ﴿إِنَّهُ، كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴾، والعجزُ عن الشيءِ إمَّا أَنْ يكونَ العَجْزَ؛ وعَلَّلَ ذلك فقالَ: ﴿إِنَّهُ، كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴾، والعجزُ عن الشيءِ إمَّا أَنْ يكونَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من شكا إمامه إذا طول، رقم (٧٠٥)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب القراءة في العشاء، رقم (٤٦٥)، من حديث جابر بن عبد الله رَضَالِلَهُ عَنْهُا.

لجهلِهِ بكيفيَّةِ عَمَلِهِ، وإمَّا أَنْ يَكُونَ لعَجْزِهِ عن تَنْفيذِ عَمَلِهِ.

فلو قالَ لك قائلٌ: اصْنَعْ لنا مُسَجِّلًا، فلو كنتَ لا تعرفُ فإنَّك لا تَقْدِرُ أَنْ تَصْنَعَهُ ويكونُ المانعُ في ذلك هو الجهل، ولو أنَّ الإنسانَ عنده عِلْمٌ كيف يُصْنَعُ هذا المُسَجِّلُ، لكنَّهُ لا يقدرُ لشللٍ مَثلًا، أو مَرَضٍ، فحينَها عدمُ قُدْرتِهِ تكونُ للعَجْزِ ولهذا قالَ: ﴿ إِنَّهُ وَكَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴾ إشارةً إلى أنَّ عَدَمَ القُدْرةِ على الشيءِ سببُهُ أحدُ أمْرينِ: إمَّا الجهلُ، وإمَّا العجزُ ، فالقُدْرةُ تُنافي الجَهْلَ والعجزَ.

فكُلُّ شَيْءِ موجودٌ يُمْكِنُ أَنْ يَعْدِمَهُ اللهُ، وكُلُّ شَيْءٍ مَعْدومٌ يُمْكِنُ أَنْ يُوجِدَهُ اللهُ، ويُقالُ: إِنَّ الشَّيْطانَ أرادَ أَنْ يَخْتِبرَ جُنودَهُ حين قالوا له: ما لنا نراكَ إذا مات العالِمُ فَرِحْتَ فَرَحًا عَظيمًا وإذا مات العُبَّادُ لا يُهِمُّونَك؟ قالَ: لأنَّ العابدَ صلاحُهُ على نفسِهِ ولا يفيدُ غيرَهُ، ولا يَهُمُّني ماتَ واحدٌ أو وُلِدَ عَشَرةٌ، لكنَّ العالِمَ يُصْلِحُ على نفسِهِ ولا يفيدُ غيرَهُ، ولا يَهُمُّني ماتَ واحدٌ أو وُلِدَ عَشَرةٌ، لكنَّ العالِمَ يُصْلِحُ أُمَّةً؛ فلذلك يَفْرَحُ لَمُوتِهِ فَرَحًا كَبيرًا، ثم أرادَ أَنْ يَخْتَبرَهُم فَقالَ: اذْهَبُوا إلى فُلانِ العابِدِ الذي هو مُقيمٌ على عِبادتِهِ ليلَ نهارٍ، وقولوا له: هل يستطيعُ اللهُ أَنْ يَجْعَلَ السَّهَاواتِ والأرضَ في بَيْضةٍ؟ فذهبوا إلى العابِدِ وسَألوهُ، فَقالَ: لا، وما البَيْضةُ بالنسبة للسَّمواتِ والأرْضِ؟! فأنْكَرَ قُدرةَ اللهِ، ثم ذَهبوا إلى العالِمِ فسَألُوهُ نفسَ بالنسبة للسَّمواتِ والأرْضِ؟! فأنْكَرَ قُدرةَ اللهِ، ثم ذَهبوا إلى العالِمِ فسَألُوهُ نفسَ السَّؤالِ فَقالَ: نعم، إذا أرادَ ذلك قالَ له: «كُنْ» فيكونُ.

فالمهمُّ: أنَّهُ لا يَنْبغي أَنْ نُقَيِّدَ القُدْرةَ بشيءٍ، فنقولُ: هو قديرٌ على كُلِّ شَيْءٍ، لكنَّ مُتَعَلَّقَ العلمِ أوسعُ مِن مُتَعَلَّقِ القُدْرةِ؛ لأنَّ العلمَ يَتَعَلَّقُ بالواجِبِ والمُسْتحيلِ والمُسْتحيلِ والمُسْكنِ، فاللهُ تَعالَى يَعْلَمُ أَنَّهُ لا إلهَ إلا اللهُ، وهذا علمٌ بالواجِبِ، وهو يَعْلَمُ أَنَّهُ لو وَهُ وَجِدَ مع اللهِ إلهُ آخَرُ لفَسَدَتِ السمواتُ والأرْضُ، وهذا مُتَعَلِّقٌ بالمُسْتحيلِ،

أَمَّا الْمُمْكناتُ فكثيرةٌ، لكنَّ القُدْرةَ لا تَتَعَلَّقُ بها ليس بشيءٍ؛ لأنَّ اللهَ قالَ: ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾، وما ليس بشيءٍ فإنَّهُ لا تَعَلَّقَ للقُدْرةِ به؛ لأنَّهُ ليس بشيءٍ.

وقد انْتقدوا على الجلالِ السُّيوطيِّ حين قالَ في قولِهِ تَعالَى في سُورةِ المائدةِ: ﴿ وَلَهِ مُلكُ السَّمَوَتِ وَٱلأَرْضِ وَمَا فِهِنَّ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَيرِا ﴾ [المائدة: ٢٠١]، فقالَ: ﴿ خصَّ الْعَقْلَ ذَاتَهُ، فليس عليها بقادِرٍ ﴾ (١) ، وهذا غلطٌ عَظيمٌ ، هو يريدُ مَعْنَى لكنْ أساءَ في التَّعْبيرِ ، يقولُ: إنَّ اللهَ عَنَوَجَلَّ لا يَقْدِرُ على أنْ يَفْنِيَ ذَاتَهُ ، وهذا خطأٌ ولأنَّ إفناءَ الذاتِ العليَّةِ مستحيلٌ ، والمستحيلُ ليس بشيءٍ ، والآيةُ الكريمةُ تقولُ: ﴿ وَهُو عَلَىٰ كُلِ شَيْءٍ قَيدِ ﴾ ، والمستحيلُ إنَّها هو مَفروضٌ في الذَّهْنِ ، وليس مَوْجودًا في الواقِع ، لكنْ مع ذلك نقولُ: إنَّ هذه العبارةَ خطأٌ ، ثم قد تكونُ تَرْمي إلى معنَى فاسِدٍ ، وهو نفيُ مع ذلك نقولُ: إنَّ هذه العبارةَ خطأٌ ، ثم قد تكونُ تَرْمي إلى معنَى فاسِدٍ ، وهو الذي يَفْعَلُها ، الأَفْعالِ الاختياريَّة للهِ و لأنَّ الأَفْعالَ الاختياريَّة تَتَعَلَّقُ بمشيئِهِ ، وهو الذي يَفْعَلُها ، فإذا قالَ: ليس عليها بقادرٍ فيُوهِمُ أنَّهُ لا يَقْدِرُ أنْ يَسْتَوِيَ على العرشِ ، ولا أنْ يَنْزِلَ فإذا قالَ: ليس عليها بقادرٍ فيُوهِمُ أنَّهُ لا يَقْدِرُ أنْ يَسْتَوِيَ على العرشِ ، ولا أنْ يَنْزِلَ اللنَّاء الذُّنيا، ولا أنْ يَأْتِيَ للفصلِ بين عبادِهِ ، ولا أنْ يَضْحَكَ إلى رَجُلينِ يَقْتُلُ أحدُهُما الآخَرَ كِلاهُما يَدْخُلُ الجُنَّة ، وما أشْبَهَ ذلك .

وعلى هذا نقولُ: هو على كُلِّ شَيْءٍ قديرٌ، فيقْدِرُ عَنَّوَجَلَّ على أَنْ يَفْنِيَ العالَمَ بكلمةٍ واحدةٍ، ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَحِدَّةُ بكلمةٍ واحدةٍ، ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَحِدَّةً بكلمةٍ واحدةٍ، ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَحِدَّةً كَلَمْجِ بِٱلْبَصَرِ ﴾ [القمر: ٥٠]، سُبْحانَ اللهِ مهما كانَ الشيءُ وأرادَ له اللهُ أَنْ يكونَ كانَ في لمَح البصرِ، قالَ الله عَنَّوَجَلَّ: ﴿ فَإِنَمَا هِمَ زَجْرَةٌ وَحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنظُرُونَ ﴾ [الصافات: ١٩]، فكلُّ المَدْفونينَ في الأرْضِ والغائصينَ في البحارِ كلمةٌ واحدةٌ فإذا هم على ظَهْرِ الأرْضِ،

⁽١) تفسير الجلالين (ص:١٦١).

مع أنَّ الأُمَمَ لو جَعَلَتْ تَحْفِرُ هذه القبورَ لاستخراجِ ما فيها لاسْتَغْرَقَتْ في ذلك أَرْمِنةً لا يَعْلَمُها إلا اللهُ، لكنَّ اللهَ بكلمةٍ واحدةٍ يُخْرِجُهُم جَمِيعًا، ويقولُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ إِن كَانَتَ إِلَا صَيْحَةً وَحِدةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس:٥٦]، كُلُّهم مُحْضَرونَ عندَ اللهِ عَزَقَجَلَّ.

إِذَنِ: العقلُ يحارُ حيرةً عظيمةً في كهالِ قُدْرةِ اللهِ عَنَّوَجَلَ فأنت إذا كنت تحتاجُ إلى شَيْءٍ، فلا تَسْتَبْعِدْهُ على قُدْرةِ اللهِ، ولا تقلْ: لا أدْعو به لأنَّهُ مستحيلٌ، بل ادعُ اللهَ، فإنَّ اللهَ تَعالَى على كُلِّ شَيْءٍ قديرٌ، إنْ ضاقَتْ نَفْسُكَ فإنَّ الذي جَعلَها ضَيِّقةً قادرٌ على أنْ يَرْفَعَ هذا الضِّيقَ، وأنْ يُعيدَ الأمرَ كها كانَ، وإنْ فَقَدْتَ مالًا فالذي أعطاكَ المالَ أوَّلًا قادرٌ على أنْ يَرُدَّهُ عليك ثانيًا، لكنَّكَ تَسْتعجلُ.

وتوجدُ عبارةٌ يَقولُها النَّاسُ، "إنّهُ على ما يشاءُ قديرٌ"، ويتزيّنُ بها بعضُ النَّاسِ ويختمُ بها كلامَهُ أو دُعاءَهُ، فهذه الكلمةُ غلطٌ؛ أولًا: لأنّها تَقْييدٌ لِها أطْلَقَهُ اللهُ، فهو عَنَوَجَلَّ يقولُ: ﴿كُلِّ شَيْءٍ ﴾، وثانيًا: لأنّها تُوهِمُ مَعْنَى فاسِدًا، وهو أنَّ ما لا يشاؤُهُ لا يَقْدِرُ عليه، والمعتزلةُ يقولونَ: أفعالُ العبادِ غيرُ مَشيئةٍ لله، يعني إنَّ الله لا يَشاؤُها، وعلى هذا فلا يَقْدِرُ عليها، وحينئذٍ يَتَفَرَّعُ عن ذلك أنّهُ لا يَقْدِرُ أنْ يَهْدِي ضالًا ولا أنْ يُضِلَّ مُهْتَديًا.

فإنْ قالَ قائلٌ: بهاذا تُجيبونَ عن قولِهِ تَعالَى: ﴿ وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ ﴾ [الشورى:٢٩]؟

قُلْنا: المشيئةُ هنا مُقيِّدةٌ للجمعِ لا للقُدْرةِ؛ ولهذا جاءَتْ بعد ذِكْرِ الجمعِ لا بعد ذِكْرِ الجمعِ لا بعد ذِكْرِ القُدْرةِ، فَقالَ: ﴿وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ ﴾ أي: إذا شاءَ جَمْعَهُم قديرٌ،

خِلافًا لَمَنْ قَالَ: إِنَّ اللهَ لَا يَقْدِرُ عَلَى البعثِ، وقَالَ: ﴿مَن يُحِي ٱلْعِظْمَ وَهِى رَمِيكُ ﴾ [يس:٧٨]، فيقالُ: إذا أرادَ اللهُ عَنَّوَجَلَّ وشاءَ فالأمرُ عليه هَيِّنٌ، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَوُا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ، وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [الروم:٢٧].

والقُدْرةُ ضِدُّها العَجْزُ، والقُوَّةُ ضِدُّها الضَّعْفُ، وبين القُدْرةِ والقُوَّةِ عُمومٌ وخُصوصٌ؛ لأنَّ القُوَّةَ تَشْمَلُ مَنْ له شعورٌ ومَنْ ليس له شعورٌ، يعني الحيَّ والجهادَ، فيقالُ للحيِّ: قويٌّ، ويقالُ للجهادِ: قويٌّ، فالحديدُ قويٌّ وهو جمادٌ، والإنسانُ ﴿مِن ضَعْفِ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَةٍ ضَعْفَا وَشَيْبَةَ ﴾ [الروم:٤٥]، ضَعْفِ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَةٍ ضَعْفَا وَشَيْبَةَ ﴾ [الروم:٤٥]، أمَّا القُدرةُ فخاصَّةُ بالحيِّ، مِن جهةِ أنَّها قُوَّةٌ وزيادةُ قُدْرةٍ؛ لأنَّ كُلَّ قويً مِن حيٍ قادرٌ، وليس كُلُّ قادرٍ قويًّا مِن جهةٍ أُخرى، فالقُدْرةُ أخصُّ مِن جهةٍ مُتَعَلَّقِها؛ لأنَّها لا تكونُ وليس كُلُّ قادرٍ قويًّا مِن جهةٍ أُخرى، فالقُدْرةُ أخصُّ مِن جهةٍ مُتَعَلَّقِها؛ لأنَّها لا تكونُ فالإنسانُ قادرٌ، وتقولُ للحيِّ: إنَّهُ قادرٌ، وتقولُ للحيِّ: إنَّهُ قادرٌ، والحيوانُ قادرٌ، وكُلُّ ذي روحٍ يُوصَفُ بأنَّهُ قادرٌ.

ولْنَضْرِبْ مثلًا يَتَبَيَّنُ به الأمرُ: رجلٌ قيلَ له: احْمِلْ هذه الصَّخرة فحَمَلَها بسُرْعة ووضَعَها فوقَ رأسِهِ، فهذا قادرٌ وقويُّ، ورَجُلٌ آخَرُ قيلَ له: احْمِلْ نفسَ الصَّخرةِ، فجاءَ يَحْمِلُها فَتَقُلَتْ عليه، ثم تَعَصَّبَ وتَلَوَّنَ وجْهُهُ واشْتَدَّتْ عَضلاتُهُ، فرَفَعَها عن الأرضِ، فهذا قادرٌ وليس قَويًّا، وقيل لثالثٍ: احْمِلِ الصَّخرة، فجاءَ يُزَحْزِحُها فعَجَزَ، وجاهَدَ فه رَفَعَها قَدْرَ أُنْمُلةٍ، فهذا عاجِزٌ.

قولُهُ: «كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ أَرْبَعَةَ أَنْفُسٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ»: أي كانَ كالذي حَرَّرَ منَ الرِّقِ أربعة انْفُسٍ مِن ولدِ إسماعيلَ، قالَ: «أربعة» بالتأنيثِ مع أنَّ النفسَ مُؤَنَّتُةً؛ لأنَّ الأَنْفُسَ هنا بمعنى رجالٍ، فصارَ العددُ المضافُ إليها مُؤَنَّتًا.

و "إسماعيل»: هو إسماعيلُ بنُ إبراهيم، أبو العرب، وإنها خصَّ ولَدَ إسْهاعيل؛ لأنَّ أفضلَ أجناسِ بني آدَمَ هم العَرَبُ هم بنو إسهاعيلَ، ونحنُ لا نقولُ هذا لأنَّنا عربٌ، بل لأنَّ هذا هو الواقعُ؛ بدليل قولِهِ تَعالى: ﴿اللهُ أُعَلَمُ حَيْثُ يَعَمَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ ورسَالَتَهُۥ اللهُ عَنَى العربِ، إذن هم أهلُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الرِّسالة العُظْمى في العربِ، إذن هم أهلُ الرِّسالة العُظْمى في العربِ، إذن هم أهلُ الرِّسالة العُظْمى فهم أفضلُ مِن غَيْرِهم، ولهذا وهَبَهُمُ اللهُ عَرَّفَجَلَّ منَ العلمِ والفهمِ والشَّجاعةِ والحزمِ ما لم يَهَبْ غَيْرهم، وأقولُ هذا باعتبارِ الجنسِ لا باعتبارِ الجنسِ لا باعتبارِ الخنسِ لا باعتبارِ الخنسِ الكرب، لكنَّ العربِ، لكنَّ العربِ، لكنَّ العربِ، لكنَّ العربِ، فجنسُ العربِ أفضلُ مِن غَيْرِهم.

ولذلك كانَ الذي يقولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» عَشْرَ مرَّاتٍ كَمَنْ أَعْتَقَ أربعةَ أَنْفُسٍ مِن ولدِ إسماعيلَ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - فضيلةُ هذا الذِّكْرِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ، ولَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

٢- أنَّهُ ليس فيه زيادةُ «يُحْيي ويُميتُ»، لكنَّها وَرَدَتْ في الذِّكْرِ الذي بعد المغرب والفَجْر.

٣- انفرادُ اللهِ تَعالَى بالأُلوهِيَّةِ، وانفرادُهُ بالمِلْكِ، وانفرادُهُ بالحمدِ، فانفرادُهُ بالأُلوهِيَّةِ تُؤْخَذُ مِن قولِهِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، وانفرادُهُ بالمِلْكِ تُؤْخَذُ مِنَ الحصرِ في قولِهِ: «لَهُ المُلْكُ» بتقديم ما حقَّهُ التأخيرُ، ويقالُ كذلك في الحمدِ.

٤ - أنَّهُ يَنْبغي في الأُمورِ اللَّهِمَّةِ أَنْ تُؤَكَّدَ، سواءً كانت إثباتًا أو نَفيًا؛ من قوله:
 ﴿وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ﴾.

٥- أَنَّ اللهَ له المُلْكُ المُطْلَقُ، ويتفرَّعُ على هذه الفائدةِ:

7- أنّه لا اعتراضَ عليه، حتى كانَ بعضُ السلفِ يقولُ: «أخْشى أنْ أكونَ آثُما لو قلتُ: لو أنْزَلَ اللهُ المطرَ لكانَ أنفعَ للنّاسِ»؛ لأنّهُ كأنّهُ فيه اعتراضٌ أنّ الله تعالى منعَ المطرَ مع أنّ فيه نفعًا، فإلى هذا الحدِّ؛ وذلك لأنّ الله سُبْحَانهُ وَتَعَالَى له المُلكُ اللهُ؛ لأنّهُ المُطْلَقُ، كُلُّ ما حَصَلَ في الأرْضِ أو في السّماءِ مِن خيرٍ أو شَرِّ فهو مِلْكُ اللهِ؛ لأنّهُ لا مُنازِعَ له، فاعْلَمْ أنّهُ هو الخيرُ.

٧- أنَّ الله له الحمدُ المُطْلَقُ أيضًا؛ لقوله: «لَهُ الحَمْدُ»، فيُحْمَدُ عَرَّفَ عَلَى كَمالِ صفاتِه، وعلى كمالِ حِكْمتِه ورَحْمتِه، وغيرِ ذلك مِن مُقْتضياتِ أسمائِه وصفاتِه.

٨- عمومُ قُدْرةِ اللهِ؛ لقوله: «وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

9 - اعتبارُ العددِ؛ والعددُ يختلفُ، فتارةً يُرتَّبُ الحكمُ على عددِ عَشْرٍ، وتارةً على سبع وهو أكثرُ الأحْكامِ، وتارةً على ثلاثٍ، وتارةً على خمسٍ، ومثلُ هذه الأحْكامِ المُرتَّبةِ على الأعدادِ هي في الحقيقةِ تَعَبُّديَّةٌ مَحْضةٌ، ومَن حاوَلَ أَنْ يَلْتَمِسَ لها عِلَّةً فإنَّهُ لنْ يستطيعَ إلا بتكلُّفٍ مَكْروهِ لا تَقْبَلُهُ النَّفسُ تَمَامًا، فمثلًا الصَّلاةُ المفروضةُ سَبْعَ عَشْرةَ رَكْعةً مُوزَّعةٌ على أوْقاتِها، ولا تستطيعُ أَنْ تُعَلِّلُ لماذا كانت الظُّهرُ والعصرُ والعِشاءُ أَرْبعًا أَربعًا؛ لأَنَّ هذه الأعدادَ لا نستطيعُ أَنْ نَعْرِفَ الحِكْمةَ منها، وحينئذِ سيكونُ ترتيبُ الحُكْمِ ثَوابًا كانَ أو عِقابًا على عددٍ مُعَيَّنٍ عمَّا لا مَجَالَ فيه للعقلِ، لكنْ مِن أكثرِ الأحْكام ما رُتِّبَ على الثلاثِ والسبع.

وظاهرُ الحَديثِ عَشْرُ مرَّاتٍ، أنَّهُ لا فَرْقَ بين أنْ يَأْتِيَ بها مُتتابعةً أو مُتَفَرِّقةً؛

لأنّها جاءَتْ مُطْلقة، لم يقلِ الرَّسولُ «مُتتابعاتٍ»، وهذه قاعدةٌ تُفيدُكَ: أنَّ المُطْلَقَ يَبُقى على إطْلاقِهِ، ومِن أمثلتِهِ قولُهُ تَعالَى في صيامِ التَّمَتُّعِ: ﴿فَنَ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْخَيْقَ فَلَ الْسَيْسَرَ مِنَ الْهَدِيُ فَنَ لَمْ يَجِدُ فَصِيامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْخَيِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦]، فما أستيسر مِن الهَدِي فَن لَمْ يَجِدُ فَصِيامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْخَيِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦]، فبهذه لا يجبُ التَّتابع في الثَّلاثةِ والسَّبعةِ، فلو صامَ في مَكَّة ثلاثةً مُتتابعاتٍ أو غيرَ مُتتابعاتٍ، وليَّا رَجَعَ صامَ السَّبعة في سبعةِ أسابيعَ فهذا جائزٌ؛ لأنَّ الله لم يُقيِّدُ؛ مُتنابعاتٍ، وليَّا رَجَعَ صامَ السَّبعة في سبعةِ أسابيعَ فهذا جائزٌ؛ لأنَّ الله لم يُقيِّدُ؛ ولهذا قالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ يَلُولُ عَشَرَةً كَامِلَةً ﴾ [البقرة:١٩٦]، حتى لا يَتَوَهَّمُ الإنْسانُ ولهذا قالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ وَلِكَ عَشَرَةً كَامِلَةً ﴾ [البقرة:١٩٦]، حتى لا يَتَوَهَّمُ الإنْسانُ أَنّها بالتفريقِ ينفردُ كُلُّ يومِ عنِ الآخرِ.

ولمّا أرادَ اللهُ تَعالَى التّتابُعَ في صيامِ الظّهارِ وفي صيامِ كفّارةِ القتلِ قالَ: ﴿ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ مُتَكَابِعَيْنِ ﴾ [النساء: ٩٦]، وفي كفارةِ اليمينِ مَنْ أخذَ بالقراءةِ غير السَّبْعيّةِ (فصيامُ ثلاثةِ أيامٍ مُتتابعاتٍ)، هكذا في قراءةِ ابنِ مسعودٍ (١)، فمَنْ أَخذَ بها قالَ: إنّ الصيامَ في كفّارةِ اليمينِ ثلاثةُ أيّامٍ مُتتابعةٍ، والمُصْحَفُ الذي بين أَيْدينا ليس على قراءةِ ابنِ مَسْعودٍ رَضَائِلَهُ عَنْهُ.

إِذَنْ: مَا أَطْلَقَهُ اللهُ ورسولُهُ فَهُو عَلَى إطْلاقِهِ، وعلى هذا إذا قُلْتَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ: «لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له، له اللَّكُ، وله الحمدُ، وهو على كُلِّ شَيْءٍ قديرٌ»، وبَعْدها بساعةٍ قُلْتَ مرَّةً ثانيةً، وهكذا حتى أَثْمَمْتَ العَشَرةَ في يومٍ أَجْزَأَكَ؛ لأَنَّ الحَديثَ مُطْلَقٌ.

٠١- إثباتُ جَرَيانِ الرِّقِّ على العربِ؛ من قولِهِ: «أَعْتَقَ»؛ إذْ لا عِتْقَ إلا بعدَ رِقِّ، ويُمْكِنُ أَنْ يُسْتَرَقَّ العربُ، فالكُفَّارُ منَ العربِ إذا قُوتِلوا وسُبِيَتِ النِّساءُ

⁽١) انظر: تفسير عبد الرزاق (٢/ ٢٤)، وتفسير الطبري (٨/ ٢٥٢).

والذُّرِّيَّةُ صاروا أرِقَّاءَ كغَيْرِهم منَ النَّاسِ، وليس هذا على سبيلِ المُبالغةِ، وأنَّهُ المُرادُ به ضربُ المثلِ، بل هو حقيقةٌ، فإنَّ العربَ قد يُسْتَرَقُّونَ إذا وُجدَ سببُ الرِّقِّ.

١١ - إشارةٌ إلى فضيلةِ العربِ؛ لأنَّهُ قالَ: «مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ»، ولم يقلْ: «كَمَنْ أَعْتَقَ أَرْبعةَ أَنْفُسٍ منَ الأرقَّاءِ»، وقد ذَكَرْنا في الشرحِ أنَّ العربَ هم أفْضلُ أَجناسِ البَشرِ.

وإذا كانوا أفْضَلَ أجناسِ البشرِ وقد جُبِلوا على اللَّغةِ العربيَّةِ فإنَّ هذا يعني أنَّ اللَّغةَ العربيَّةَ هي أفضلُ اللغاتِ، ومع الأسفِ أنَّ المخدوعينَ في الكُفَّارِ يُحاولونَ أَنْ يَجْعلوا لِسائمُ م لسانًا أعْجَميًّا، حتى الصِّغارَ يُعَلِّمُونَهُ مُ اللَّغةَ الإنجليزيَّة، فتجدُهُ يعرفُ اللَّغةَ الإنجليزيَّة أكثرَ عمَّا يَعْرِفُ منَ العربيَّةِ، نسألُ الله العافية، وكانَ أميرُ المؤْمِنينَ عُمَرُ رَضَالِكُ عَنْهُ لعِلْمِهِ بخطرِ اللَّغاتِ غيرِ العربيَّةِ، كانَ يَضْرِبُ على الرَّطانة (۱۱)، المؤمنينَ عُمَرُ رَضَالِكُ عَنْهُ لعِلْمِهِ بخطرِ اللَّغاتِ غيرِ العربيَّة، كانَ يَضْرِبُ على الرَّطانة (۱۱)، إذا سَمِعَ أحدًا يَتكَلَّمُ بغيرِ اللَّغةِ العربيَّةِ يَضْرِبُهُ؛ لئلَّا يُعَوِّدَ النَّاسَ اللِّسانَ غيرَ العربيَّ، وفينا مَنْ يُعلِّمُ أبناءَهُ السَّلامَ بغيرِ العربيَّةِ، نسألُ الله الهداية.

··· @ @ ···

١٥٥٢ – وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَالَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَالَمَ: «مَنْ قَالَ: مُنْ فَالَ: مُنْ فَالُ: مُنْ فَالًا وَاللَّهُ مُنْ فَالًا وَاللَّهُ مُنْ فَالًا وَاللّهُ مُنْ فَالًا وَاللَّهُ مُنْ فَالًا وَاللَّهُ مُنْ فَالًا وَاللَّهُ مُنْ فَالًا وَاللَّهُ مُنْ فَاللَّا وَاللَّهُ مُنْ فَالًا وَاللَّهُ مُنْ فَالًا وَاللَّهُ مُنْ فَاللَّذُ مُنْ فَالًا وَاللّهُ مُنْ فَاللَّذُ مُنْ فَاللَّذُ مُنْ فَاللَّا وَاللَّهُ مُنْ فَاللَّا وَاللَّهُ مُنْ فَالْذَالِكُ مُنْ فَالْذَالِكُ مُنْ فَالْذَالِكُ مُنْ فَاللَّذُ مُنْ فَاللَّذَالِكُ مُنْ فَاللَّذَالِكُ مُنْ فَالْذَالِكُ مُنْ فَالْذَالِكُ مُنْ فَاللَّذَالِكُ مُنْ فَاللَّذُ مُنْ فَاللَّذَالِكُ مُنْ فَالْذَالِكُ مُنْ فَالْذَالِكُ مُنْ فَاللَّهُ مُنْ فَاللَّذُ مُنْ فَالْذَالِكُ مُنْ فَالْذَاللَّهُ مُنْ فَاللَّذَالِكُ مُنْ فَاللَّذُ مُنْ فَاللَّذَالِكُ مُنْ فَاللَّذُ مُنْ فَاللَّذَالِكُ مُنْ فَاللَّذُ مُنْ فَاللَّذُالِكُ مُنْ فَاللَّذُ مُنْ فَا مُنْ فَاللَّذُ مُنْ فَاللَّذُالِكُ مُنْ فَاللَّالِمُ مُ

⁽١) أخرج عبد الرزاق في المصنف رقم (١٦٠٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٢٣٤) أن عمر رَضَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَمُ وَاللهُ الأعاجم...».

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب فضل التسبيح، رقم (٦٤٠٥)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء، رقم (٢٦٩١).

الشَّرحُ

قولُهُ: «مَنْ قَالَ»: جملةٌ شرطيَّةٌ، جَوابُها: «حُطَّتْ»، والمُرادُ أَنْ يَقولَها بلسانِهِ مُعْتَقِدًا مَعْناها في قلبهِ.

قولُهُ: «سُبْحَانَ اللهِ»: سُبحانُ: اسمُ مَصْدرٍ مِن (سَبَّحَ)، وهي منصوبةٌ على المَفْعوليَّةِ المُطْلقةِ دائمًا، ولا يُذْكَرُ مَعَها العاملُ، فلا يَصْلُحُ أَنْ تَقولَ: «أُسَبِّحُ سُبْحانَ»، بل يَتَعَيَّنُ أَنْ يُحْذَفَ الفعلُ، ولا يقالُ: إنَّها مَصْدرٌ؛ لأنَّ مَصْدرَ (سَبَّحَ) تسبيحٌ، وكلُّ بل يَتَعَيَّنُ أَنْ يُحْذَفَ الفعلُ، ولا يقالُ: إنَّها مَصْدرٌ؛ لأنَّ مَصْدرٍ. ومعنى التَّسبيحِ هو تَنْزيهُ ما لاقى المصدرَ في معناهُ وخالَفَهُ في لَفْظِهِ فهو اسمُ مَصْدرٍ. ومعنى التَّسبيحِ هو تَنْزيهُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن كُلِّ عيبٍ ونقصٍ، وحينئذٍ يَتَبيَّنُ أَنَّ اللهَ تَعالَى هو السَّلامُ القُدُّوسُ. قَدْ أَهُ في اللهُ مَا اللهُ اللهُ مَا اللهُ اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ اللهُ مَا اللهُ اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ مَا اللهُ اللهُ

قولُهُ: «وَبِحَمْدِهِ»: الواوُ والباءُ للمُصاحبةِ، أي واقْرنوا ذلك بحَمْدِهِ، فيجمعُ الإنْسانُ بين التَّنزيهِ عن المعايبِ وإثباتِ الكهالاتِ، فالتَّنزيهُ يُؤْخَذُ مِن قولِهِ: «سُبْحانَ»، وإثباتُ الكهالاتِ يُؤْخَذُ منَ «الحمدِ».

قولُهُ: «مِائَةَ مَرَّةٍ»: نقولُ في تعيينِ هذا العددِ ما قُلْناه في تَعْيينِ العددِ «عَشَرةَ» في الحَديثِ السابقِ، أنَّهُ أمرٌ تَوْقيفيُّ، لا نعلمُ حِكْمَتَهُ، ومِن حيثُ الإطْلاقِ فإنَّـهُ لا يُشْتَرَطُ أن تُقالَ في مجلسٍ واحدٍ، بل لو فَرَّقْتَها حَصَلَ لك هذا الأَجْرُ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- أنَّ مَن قالَ هذا الذِّكْرَ ثُحَطُّ خطاياهُ ولو كانت كثيرةً؛ لقولِهِ: "وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبِدِ الْبَحْرِ»، لأنَّ زبدَ البحرِ كثيرٌ لا يُحْصيهِ إلا اللهُ عَنَّوَجَلَّ فالحديثُ يَتَكَلَّمُ عنِ النُّنوبِ الكثيرةِ، لكنْ هل يشملُ ذلك النُّنوبَ الكبيرة؟ اختلفَ العُلَماءُ رَحَهُمُ اللهُ هذا الذِّكُرُ يَقْتضي مَغْفرة جميعِ النُّنوبِ، أو جميعِ الخطايا، ولو كانَتْ كبيرةً؟

أو أنَّها خاصَّةٌ بالكَبائِرِ؛ لأنَّهُ إذا كانتِ العباداتُ العظيمةُ مثلُ الصَّلواتِ لا تُكَفِّرُ إلا الصَّغائرَ، فهذه مِن بابِ أَوْلى.

ولو قَالَ قَائلٌ: ليس لنا أنْ نخوضَ في هذا، بل نقولُ كما قَالَ الرَّسولُ ﷺ حُطَّتْ خَطاياهُ ولو كانت مثلَ زبدِ البحرِ، ونُوصي مَن أتى بكبيرةٍ أنْ يتوبَ منها وتَنْتهيَ المشكلةُ، ولا حاجة أنْ نَتَعَمَّقَ ونقولَ: هذه تشملُ الكَبائِرَ أو الصَّغائرَ، بل نقولُ: هذا الحَديثُ يدلُّ على أنَّ الخطايا تُكفَّرُ أو تُحَطُّ ولو كانت كبيرةً جدًّا، أمَّا الكَبائِرُ فإنَّنا نَنْصَحُ مَنْ فَعَلَها بأنْ يَتوبَ.

قالَ أَهْلُ العِلْمِ: ويَنْبغي أَنْ يقولَ هذا الذِّكْرَ في آخرِ اليومِ، ولولا أَنِّ أَخْشى أَنْ أَبْتَدِعَ لَقُلْتُ يَقُولُها: إذا آوى إلى فِراشِهِ؛ لأَنَّ عندَ النومِ هو آخرُ عملِهِ اليوميِّ، فإذا قالَها عند آخِرِ عَمَلِهِ اليوميِّ صارَتْ تُكفِّرُ كُلَّ ما سَبَقَ، أَمَّا لو قالَها في الصَّباحِ فإذا قالَها في النَّهارِ لا يدخلُ في الحديثِ؛ ولهذا يقولُ العُلَهاءُ: يَنْبغي أَنْ يَكُونَ هذا مِن أَذْكارِ المساءِ حتى ثُحُطَّ خطاياهُ التي يَفْعَلُها في النَّهارِ.

٢- فيه الرَّدُّ على الجبريَّةِ؛ لأنَّهُ مَنْ قالَهُ حُطَّتْ عنه خطاياهُ.

١٥٥٣ - وَعَنْ جُويْرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رَضَالِلَهُ عَنَا قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ: «لَقَدْ قُلْتُ بَعْدَكِ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ، لَوْ وُزِنَتْ بِمَا قُلْتِ مُنْذُ الْيَوْمِ لَوَزَنَتْهُنَّ: سُبْحَانَ الله وَرِنَتْ بِمَا قُلْتِ مُنْذُ الْيَوْمِ لَوَزَنَتْهُنَّ: سُبْحَانَ الله وَبِحَمْدِهِ، عَدَدَ خَلْقِهِ، وَرِضَا نَفْسِهِ، وَزِنَةً عَرْشِهِ، وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (۱).

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب التسبيح أول النهار وعند النوم، رقم (٢٧٢٦).

الشَّرحُ

جُوَيْرِيَةُ رَضَالِلُهُ عَنْهَا هِي إحْدى زوجاتِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ كانت تُسَبِّحُ، وخَرَجَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ كانت تُسَبِّحُ، وخَرَجَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ أَرادَ أَنْ يَخْتَصِرَ لَهَا الوقتَ مِن عندها وهي تُسَبِّحُ، ورَجَعَ وهي تُسَبِّحُ، وكأنَّهُ عَلَيْهِ أَرادَ أَنْ يَخْتَصِرَ لَهَا الوقتَ فَيُعَلِّمُهَا كَلَمَاتٍ أَكْثَرَ أَجْرًا ممَّا قالت، مِن أَجلِ أَنْ تَتَفَرَّغَ للعباداتِ الأُخْرى مِن فيعَلِّمُها كلماتٍ أكثرَ أَجْرًا ممَّا قالت، مِن أَجلِ أَنْ تَتَفَرَّغَ للعباداتِ الأُخْرى مِن شؤونِ البيتِ وغيرِهِ.

قولُهُ: «كَلِمَاتٍ»: جمعُ كلمةٍ، والكلمةُ لها اصْطلاحانِ: اصْطلاحٌ نَحْويٌ واصْطلاحٌ لُغويٌ شرعيٌّ، والاصطلاحُ النحويُّ للكلمةِ أنَّها قولٌ مُفْرَدٌ غيرُ مُرَكَّبٍ، واصْطلاحٌ النحويُّ للكلمةِ أنَّها قولٌ مُفْرَدٌ غيرُ مُرَكَّبٍ، فـ (زيدٌ) كلمةٌ، و(دارٌ) كلمةٌ، و(دارٌ) كلمةٌ، أمَّا في الشَّريعةِ فهي لا تُطْلَقُ إلا على القولِ المفيدِ، سواءً كانَ طويلًا أو قصيرًا، فإذا قلتَ: «إنْ قامَ زيدٌ فأكْرِمْهُ» فهذا كلمةٌ في اللغةِ العربيَّةِ، وعند النَّحْويينَ كلامٌ؛ ولهذا قالَ ابنُ مالِكِ(۱):

وَكِلمةٌ بها كَلامٌ قدْ يُوَمّ

لقولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ حَقَّى ٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ حَقَّى ٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿ اللهِ مَنْ اللهِ عَلَى أَعْمَلُ صَالِحًا فَيها تَرَكْتُ ﴾ [المؤمنون: ٩٩-١٠٠]، مع أنَّ قولَهُ: ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِي أَعْمَلُ صَالِحًا فَيها تَرَكْتُ ﴾ كلهاتُ.

وقال النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قالَها شاعرٌ كلمةُ لبيدٍ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلٌ»(٢)، هذه أصدقُ كلمةٍ مِن كلماتِ الشُّعراءِ.

⁽١) ألفية ابن مالك (ص:٩).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب أيام الجاهلية، رقم (٣٨٤١)، ومسلم: كتاب الشعر، رقم (٢٢٥٦)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِلَّهُ عَنْهُ.

قولُهُ: «سُبْحَانَ الله وَبِحَمْدِهِ»: كلمةٌ لغةً وشَرعًا، لكنْ عند النَّحْويِّينَ كلامٌ، وقد سَبَقَ الكلامُ على مَعْناها.

قوله: «عَدَدَ خَلْقِهِ»: هل الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ أَرادَ أَنْ يَجْعَلَ (سُبْحانَ اللهِ وبحمدِهِ) عَدَدَ الحَلْقِ، أو يَجْعَلَ أَنَّ كُلَّ مُحلوقٍ مِن خَلوقاتِ اللهِ فهو ناطقٌ بلسانِ الحالِ بالتَّسبيح والتَّحْميدِ؟ الثَّاني هو المُرادُ.

قولُهُ: «وَرِضَا نَفْسِهِ»: ومَنْ ذا الذي يَبْلُغُ رِضا اللهِ عَنَّوَجَلَّ؟! فإنَّهُ شَيْءٌ عظيمٌ، وهذا لا يُمْكِنُ أَنْ يَبْلُغَهُ أحدٌ، لكنَّ المَعْنى أنَّني مأمورٌ أنْ أُسَبِّحَ اللهَ وأحْمَدَهُ حتى يَرْضى.

قوله: «وَزِنَةَ عَرْشِهِ»: لا يُقَدِّرُ زِنَةَ عرشِ اللهِ عَرَّوَجَلَّ أُحدٌ وإِنْ تَوهَّمَ أَنَّهُ ملايينُ الأطنانِ؛ لأَنَّهُ لا يَقْدِرُ قَدْرَهُ إلا اللهُ عَرَّفَجَلَّ كها جاء ذلك عن ابنِ عبَّاسٍ رَضَّالِيَهُ عَنْهُا(۱)، ويَدَّلُ لذلك أَنَّ عرشَ الرَّحنِ عَرَّجَلَ كها جاء في الحديثِ: «مَا السَّمَواتُ السَّبْعُ ويدلُّ لذلك أَنَّ عرشَ الرَّحنِ عَرَّجَلَ كها جاء في الحديثِ: «مَا السَّمَواتُ السَّبْعُ ويدلُّ لذلك أَنَّ عرشَ الرَّحنِ عَرَّجَلَ كها جاء في الحديثِ: «مَا السَّمَواتُ السَّبْعُ ويدلُّ السَّبْعُ بِالنِّسْبَةِ للكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلْقَةٍ أُلْقِيَتْ فِي فَلَاةٍ مِنَ الأَرْضِ»، فحلْقة اللهُرْعِ إذا أُلْقِيَتْ في فَلاةٍ مِنَ الأَرْضِ كم تَشْغَلُ مِن مساحةٍ؟ لا شَيْءَ يُذْكَرُ في الواقِع، «وفَضْلُ العَرْشِ عَلَى الكُرْسِيِّ كفَضْلِ الفَلاةِ عَلَى هَذِهِ الحَلْقةِ» (١)، إذَنْ فهو لا يُمْكِنُ أَنْ يَقْدِرَ الإِنْسَانُ قَدْرَهُ.

⁽۱) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٢٥٠ رقم ٣٠٣٠)، وعثمان الدارمي في الرد على بشر المريسي (١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٢٥٠ في السنة رقم (٥٨٦، ٥٩٠)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٤٨)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٦/ ١٩٢٠ رقم ١٩٢١)، والطبراني في معجمه الكبير (١/ ٣٩١ رقم ٢٨٢)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٥٢)، والحاكم (٢/ ٢٨٢).

⁽٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه رقم (٣٦١)، وابن بطة في الإبانة (٧/ ١٨١)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٦٦)، من حديث أبي ذر الغفاري رَضِّالِلَّهُ عَنْهُ.

قولُهُ: «وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ»: قالَ تَعالَى: ﴿ قُل لَوْكَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَتِ رَقِي لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ فَبْلُ أَن الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَتُ رَقِي ﴾ [الكهف:١٠٩]، وقالَ: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامُ وَٱلْبَحْرُ وَٱلْبَحْرُ مَنْ نَفَدَ كَلِمَتُ اللهِ ﴾ [الكهف:٢٧]، يعني لو كانت كُلُّ يَمُذُهُ, مِنْ بَعْدِهِ عَسَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَتُ ٱللهِ ﴾ [لقهان:٢٧]، يعني لو كانت كُلُّ الأشجارِ أَقْلامًا، إِذَنْ فمدادُ كلهاتِ اللهِ مِدادٌ عظيمٌ، لا يَعْلَمُ قَدْرَهُ إلا اللهُ عَرَّفَجَلَ.

فيكونُ هذا التَّسبيحُ الذي ذَكَرَهُ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَمُ تَسْبيحًا عَظيمًا بالكميَّةِ، وعظيمًا بالكميَّةِ، وعظيمًا بالكميَّةُ مِن قولِهِ: «وَرِضَا نَفْسِهِ، وعظيمًا بالكيفيَّةُ مِن قولِهِ: «وَرِضَا نَفْسِهِ، وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ».

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - أنَّ اللَّفظَ القليلَ قد يُغْني عنِ اللَّفظِ الكثيرِ؛ وجْهُهُ: «لَقَدْ قُلْتُ بَعْدَكِ أَرْبَعَ
 كَلِمَاتٍ، لَوْ وُزِنَتْ بِمَا قُلْتِ مُنْذُ الْيَوْمِ لَوَزَنَتْهُنَّ».

٢- أنَّ الكلامَ يَتفاضَلُ بعضُهُ، وتفاضلُ الكلامِ له عدَّةُ جهاتٍ، إمَّا مِن حيثُ التَّاثيرُ، المُتكلِّمُ به، وإمَّا مِن حيثُ مَدْلُولُهُ، وإمَّا مِن حيثُ البلاغةُ، وإمَّا مِن حيثُ التَّاثيرُ، فجهاتُ التفاضلِ في الكلام كثيرةٌ.

أمَّا القُرْآنُ فلا يَتفاضَلُ مِن حيثُ الْمَتكلِّمِ؛ لأنَّ الْمَتكلِّمَ به هو اللهُ عَرَّوَجَلَّ أمَّا مِن حيثُ المُتكلِّمِ؛ لأنَّ المُتكلِّم به هو اللهُ عَرَّوَجَلَّ أمَّا مِن حيثُ المدلولُ والتأثيرُ فهو يَتفاضَلُ بلا شكّ؛ ولهذا أخبرَ النَّبيُّ ﷺ: «أَنَّ أَعْظَمَ آيةٍ في كتابِ اللهِ (٢)، وأنَّ فاتحة الكتابِ أفضلُ سورةٍ في كتابِ اللهِ (٢)،

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي، رقم (٨١٠)، من حديث أبي بن كعب رَضِوَالِللهُ عَنهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ما جاء في فاتحة الكتاب، رقم (٤٤٧٤)، من حديث أبي سعيد بن المعلى رَضِيَالِللهُ عَنْهُ.

ونحنُ نُشاهِدُ الآنَ أنَّ منَ الآياتِ ما يُؤَثِّرُ تَأْثِيرًا بالغًا إذا وَرَدَ على القلبِ، وبعضُ الآياتِ دون ذلك؛ وعلى ذلك فإنَّ القُرْآنَ لا يَتفاضَلُ فيها بينَهُ على الإطْلاقِ، فمِن حيثُ المَعْنى والموضوعُ يَتفاضَلُ بلا شكِّ.

وأمَّا جنسُ الكَلامِ عُمومًا فلا شكَّ أَنَّهُ يَتفاضَلُ مِن حيثُ الأسلوبُ والفصاحةُ والبلاغةُ وغيرُ ذلك.

٣- أَنَّهُ يَنْبغي للإنسانِ أَنْ يُكْثِرَ مِن هذا الذِّكْرِ: «سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، عَدَدَ
 خَلْقِهِ، وَرِضَا نَفْسِهِ، وَزِنَةَ عَرْشِهِ، وَمِدَادَ كَلِهَاتِهِ».

إثباتُ الرِّضا للهِ؛ لقولِهِ: «وَرِضَا نَفْسِهِ»، وهو صفةٌ زائدةٌ على المحبَّةِ، وأنْكرَ ذلك أهلُ التَّعطيلِ، وقالوا: إنَّ اللهَ لا يَرْضى؛ لأنَّ الرِّضا صفةٌ حادثةٌ، والحادثُ لا يقومُ إلا بحادثٍ، والحقُّ أنَّ اللهَ تَعالَى يُوصَفُ بالرِّضا ويُوصَفُ بالغضبِ.

٥- إطلاقُ النفسِ على اللهِ؛ لقوله: «وَرِضَا نَفْسِهِ»، وليست النفسُ صفةً زائدةً على الذاتِ، بل هي الذاتُ.

٦ - أنَّ العرشَ له جِرْمٌ وثِقَلٌ؛ لقوله: «وَزِنَةَ عَرْشِهِ».

٧- عظمةُ العرشِ؛ لإضافتِهِ إلى اللهِ عَزَّقِجَلَ وهذه الإضافةُ إضافةٌ خاصَّةٌ
 كإضافةِ البيتِ إليه، وإضافةِ النَّاقةِ إليه، وإضافةِ المساجدِ إليه.

٨- أنَّ كلماتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لا حَصْرَ لها؛ لقوله: «وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ».

٩ - أنَّ اللهَ تَعالَى يَتكَلَّمُ؛ وقد اتَّفَقَتِ الأُمَّةُ على كلامِ اللهِ، حتى أهلُ التَّعطيلِ
 قالوا: إنَّ اللهَ يَتكَلَّمُ، لكنَّ الأقوالَ في هذا ثلاثةٌ:

قولُ المُعْتَزِلةِ والجَهْميَّةِ: إنَّ اللهَ يَتَكَلَّمُ وكلامُهُ خَالوقٌ.

وقولُ الأشاعرةِ ومَنْ سلكَ سَبيلَهُم: إنَّ اللهَ يَتَكَلَّمُ وكلامُهُ هو المَعْنى القائمُ بنفسِهِ، وليس شيئًا يُسْمَعُ.

والثَّالثُ: وهو قولُ أهلِ السُّنَّةِ -جَعَلَنا اللهُ وإِيَّاكُم منهم- يقولونَ: إنَّ اللهَ يَتكلَّمُ بحروفٍ وأصواتٍ مَسْموعةٍ يَسْمَعُها مَنْ شاءَ مِن خَلْقِهِ، فإنَّ اللهَ تَعالَى يَتكلَّمُ بعروفٍ وأصواتٍ، وهو سُبْحَانهُ وَتَعَالَى بِهَا شاءَ، متى شاءَ، كيف شاءَ؛ كلامًا حَقيقيًّا بحروفٍ وأصواتٍ، وهو سُبْحَانهُ وَتَعَالَى ناجَى مُوسى ﷺ: ﴿ وَمَا يَلْكَ بِيمِينِكَ يَنمُوسَىٰ ﴿ اللهُ قَالَ هِى عَصَاى أَتَوَكَّوُا عَلَيْهَا ناجَى مُوسى عَلَيْ : ﴿ وَمَا يَلْكَ بِيمِينِكَ يَنمُوسَىٰ ﴿ اللهُ قَالَ اللهُ عَمَا عَلَى غَنمِي وَلِي فِيهَا مَنَارِبُ أُخْرَىٰ ﴿ قَالَ أَلْقِهَا يَنمُوسَىٰ ﴿ فَا فَإِذَا هِي عَلَى غَنمِي وَلِي فِيهَا مَنَارِبُ أُخْرَىٰ ﴿ فَا لَا اللهُ له: ﴿ قَالَ خُذُهَا وَلَا خَنَفُ سَنُعِيدُهَا عَيْدُهَا اللهُ له: ﴿ قَالَ خُذُهَا وَلَا خَفَقُ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا اللهُ له: ﴿ قَالَ خُذُهَا وَلَا خَفَقُ سَنُعِيدُهَا اللهُ له: ﴿ قَالَ خُذُهَا وَلا خَفَقُ سَنُعِيدُهَا اللهُ له اللهُ له: ﴿ قَالَ خُذُهَا وَلا خَفَقُ سَنُعِيدُهَا اللهُ له اللهُ له: ﴿ قَالَ خُذُهَا وَلا خَفَقُ سَنُعِيدُهَا اللهُ عَنفُ اللهُ له اللهُ له: ﴿ قَالَ خُذُهَا وَلا خَفَقُ سَنُعِيدُهَا اللهُ وَلا خَلَا اللهُ له اللهُ له اللهُ له اللهُ عَنْ اللهُ له اللهُ اللهُ له اللهُ له اللهُ له اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ له الهُ اللهُ ال

فهذه مُناجاةٌ مع اللهِ عَرَّقَجَلَّ بكلامٍ يَسْمَعُهُ مُوسى ويَفْهَمُهُ ويَعْرِفُهُ ويجيبُ عليه، ولا أدلَّ على أنَّ كلامَ اللهِ تَعالَى بحرفٍ وصوتٍ أَوْضَحُ مِن مثلِ هذه المُحاورةِ، واللهُ أعلمُ.

١٥٥٤ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْحَدْرِيِّ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ: لَا إِللهَ إِلَّا اللهُ، وَسُبْحَانَ اللهِ، وَاللهُ أَكْبَرُ، وَالْحَمْدُ للهِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ الصَّالِحَاتُ: لَا إِللهَ إِلَّا اللهُ، وَسُبْحَانَ اللهِ، وَاللهُ أَكْبَرُ، وَالْحَمْدُ للهِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةً إِلَّا بِاللهِ». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ (۱).

⁽١) أخرجه أحمد (٣/ ٧٥)، والنسائي في عمل اليوم والليلة -كما في تحفة الأشراف للمزي (٣/ ٣٦٢، رقم ٤٠٦٦)- وابن حبان في صحيحه رقم (٨٤٠)، والحاكم في المستدرك (١/ ٥١٢).

الشَّرحُ

قولُهُ: «الْبَاقِيَاتُ الصَّالِجَاتُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»: يشيرُ إلى قولِ اللهِ تَعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَهُ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا وَٱلْبَقِينَ ٱلصَّلِحَن خَيْرُ عِندَ رَبِكَ ثَوَابًا وَخَيْرُ أَمَلا ﴾ وَالْبَنُونَ زِينَهُ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَ وَالْبَقِينَ ٱلصَّلِحَن خَيْرُ عِندَ رَبِكَ ثَوَابًا وَخَيْرُ أَمَلا ﴾ [الكهف:٤٦]، فهذا تفسيرٌ من النَّبي عَيَّا للباقياتِ الصالحاتِ المَذْكوراتِ في هذه الآيةِ الكريمةِ، وسُمِّيتْ باقيةً ؛ لأنَّهَا تَبْقى مُدَّخرةً للعبدِ عندَ اللهِ عَنَّفِحُلَّ يَنتَفِعُ بها ﴿وَقُومَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿ اللهِ إِلَا مَنْ أَقَى اللهَ بِقَلْبِ سَلِيمٍ ﴾ [الشعراء:٨٨-٨٨]، وسُمِّيتُ صالحةً ؛ لأنَّها مِن أفضلِ الكلام وأطْيَبِهِ.

قولُهُ: «لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ»: يحتملُ أَنْ تَكُونَ جُملة «لا إلهَ إلا اللهُ» وما عُطِفَ عليها مُبْتداً، والباقياتُ الصالحاتُ خَبرًا، ويحتملُ العكسُ، وكِلاهُما صحيحٌ، لكنَّ جملة «لا إلهَ إلا اللهُ» يَحْسُنُ بها أَنْ تَكُونَ خبرًا؛ وذلك لأنَّ المَعْروفَ أَنَّ الذي يَكُونُ جُمْلةً هو الخبرُ، أمَّا وجْهُ كُوْنِها مُبْتَداً وما قَبْلَها خبرٌ فتكونُ هذه الجملةُ مُؤَوَّلةٌ بهذا اللَّفظِ، يعني كأنَّهُ قالَ: هذا اللَّفظُ الباقياتُ الصالحاتُ، فصارَ لنا في إعْرابها وجْهانِ:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ أَخْرِ الأَلْفَيَّةِ مقولُ القولِ، فَالْجُمَلُ كُلُّها قَامَتْ مقامَ اللهُ وَدُ اللهُ وَاللهُ عَمَّدُ رَبِّي...» إلى آخِرِ الأَلْفيَّةِ مقولُ القولِ، فَالْجُمَلُ كُلُّها قَامَتْ مقامَ اللهُورَدِ، أي: قالَ محمَّدُ بنُ مالكِ هذا القولَ.

⁽١) ألفية ابن مالك (ص: ٩).

وهنا نقولُ: إنَّ «لا إلهَ إلا اللهُ» إذا جَعَلْناها مُبْتدأً صارَتْ على تأويلِ «هذا اللَّفظِ».

الوجهُ النَّاني: أنَّ «الباقياتُ» مُبْتدأٌ، و«لا إلهَ إلا اللهُ» خبرٌ، فلا إشْكالَ في ذلك؛ لأنَّ جُملةَ «لا إلهَ إلا اللهُ» خبرٌ، وهو لا غرابة فيه، إذْ إنَّ الخبرَ يقعُ جُمْلةً، ويقعُ مُفْردًا، ويقعُ شِبْهَ جُمْلةٍ.

وسَبَقَ الكَلامُ على معنى «لا إلهَ إلا اللهُ»، و«سُبْحانَ اللهِ».

وأمَّا قولُهُ: ﴿ وَاللهُ أَكُبُرُ ﴾ فاللهُ أكبرُ حقيقةً ومَعنَى، فاللهُ تَعالَى أكبرُ مِن كُلِّ شَيْءٍ فِي عِلْمِهِ وقُدْرتِهِ وسَمْعِهِ وبَصِرِهِ وسُلْطانِهِ وغيرِ ذلك، وهو سُبْحَانَهُ وَعَالَىٰ ذاتُهُ أكبرُ مِن كُلِّ شَيْءٍ ولاَنَّ السَّمواتِ السَّبعَ والأرضينَ السَّبعَ في كفّ الرَّ هن كخردلةٍ في كفّ أحدِنا (١١)، ولأنَّ اللهَ تَعالَى يقولُ: ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا فِي كفّ أحدِنا (١١)، ولأنَّ اللهَ تَعالَى يقولُ: ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا فَي كفّ أحدِنا (١٠)، ولأنَّ اللهَ تَعالَى يقولُ: ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا فَي كفّ أحدِنا (١٠)، ولأنَّ اللهَ تَعالَى عَمَّا مِنْ كُلُ مَنْ وَمَ اللهُ أَكبرُ ويقولُ جَلَوْعَلَا عَلَيْ اللهُ أَكبرُ وَمَا مَلْوِى ٱلسَّكَاءَ كَطَى آلسِجِلِّ لِلْكُتُبُ كُمَا بَدَأَنَا أَوْلَ خَاقٍ نَهُ يُدُهُ وَعَدًا عَلَيْناً إِنَا كُنَا فَعِلِينَ ﴾ [الأنبياء:١٠٤]، فاللهُ أكبرُ مِن كُلِّ شَيْءٍ فِي أَسْمائِهِ وصفاتِهِ.

وكذلك في ذاتِهِ، ولا يَقْدِرُ أحد قَدْرَهُ، فإذا كانَ العرشُ يقولُ فيه ابنُ عبَّاسٍ رَضَى اللهُ اللهُ

⁽۱) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة رقم (۱۰۹۰)، والطبري في التفسير (۲۰/۲۶)، عن ابن عباس رَضَالِلَهُ عَنْهَا موقوفا.

⁽٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٢٥٠)، وعثمان الدارمي في الرد المريسي (ص: ٢٥٠، ٢١٢). ٤٢٣)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٥٨٦، ٥٩٠)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٤٨).

وعندما تقول: «اللهُ أكبرُ» لا بُدَّ أَنْ تَشْعُرَ بِأَنَّهُ أَكبرُ مِن كُلِّ شَيْءٍ عِلمًا وقُدرةً وسُلْطانًا وحِكْمةً وتَدْبيرًا وغيرَ ذلك، كما أنَّهُ ذاتِهِ تَعالَى أكبرُ مِن كُلِّ شَيْءٍ.

قولُهُ: «وَالْحَمْدُ للهِ»: سَبَقَ لنا بيانُ معنى الحمدِ، وأنَّهُ وصفُ المحمودِ بالكمالِ مع المحبَّةِ والتَّعظيمِ، ولا يُشْترطُ التَّكرارُ؛ لأنَّك إذا كَرَّرْتَ الحمدَ صارَ ثَناءً، وقالَ العُلَماءُ: إنَّ «الى» في «الحمدُ» للاستغراقِ، أي: كُلُّ حَمْدٍ، وإنَّ اللامَ في قولِهِ: «للهِ» للاستحقاقِ والاختصاصِ، فالذي يَسْتَحِقُّ الحمدَ كُلَّهُ هو اللهُ، والحمدُ كُلُّهُ خاصُّ باللهِ لا أَحَدَ يُحْمَدُ الحمدُ كُلُّهُ، وإنَّما يُحْمَدُ الإنسانُ أو فاعلُ الإحسانِ على شَيْءٍ باللهِ لا أَحَدَ يُحْمَدُ الحمدُ كُلُّهُ، وإنَّما يُحْمَدُ الإنسانُ أو فاعلُ الإحسانِ على شَيْءٍ مُعَيَّنِ خَصُوصِ وصغيرِ.

قولُهُ: "وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوّةَ إِلَّا بِاللهِ": لا: نافيةٌ للجِنْسِ، ومعنى كوْنِها نافية للجنسِ أنّها شاملةٌ لجميعِ أفرادِ المَنْفيِّ على التَّنصيصِ؛ وذلك لأنَّ العمومَ قد يَكُونُ شاملًا لجميعِ أفرادِ العامِّ بحسبِ الظَّاهرِ، لكنْ "لا حولَ» تَنُصُّ على جميعِ أفرادِ العامِّ نصًّا قطعيًّا، إِذَنْ: "لا حَوْلَ إلا باللهِ»، والحولُ: قيل معناهُ التَّحَوُّلُ مِن أفرادِ العامِّ نصًّا قطعيًّا، إِذَنْ: "لا حَوْلَ إلا باللهِ»، والحولُ: قيل معناهُ التَّحَوُّلُ مِن حالٍ إلى حالٍ إلا باللهِ، ولا يستطيعُ حالٍ إلى حالٍ، يعني: لا تَتَحَوَّلُ الأحوالُ مِن حالٍ إلى حالٍ إلا باللهِ، ولا يستطيعُ أحدٌ أَنْ يُحَوِّلُ الرَّخاءَ إلى شِدَّةٍ والشِّدَّةَ إلى رَخاءِ إلا اللهُ عَرَقِجَلَّ فيكونُ "حَوْلَ» بمعنى تَحُويلٍ، تَحُويلٍ، تَحُويلٍ، تَحُويلٍ، تَحُويلٍ، تَحُويلٍ، أَذا كانَ التحوُّلُ بذاتِ الشيءِ، والتَّحْويلُ: إذا كانَ التحوُّلُ بذاتِ الشيءِ، والتَّحْويلُ: إذا كانَ التحوُّلُ بذاتِ الشيءِ، والتَّحْويلُ. إذا كانَ بفعلِ فاعِلِ.

وقولُهُ: «وَلَا قُوَّةَ»: أي: لا قُوَّةَ على هذا التَّحَوُّلِ إلا باللهِ عَزَّوَجَلَّ يعني: لا أُحدَ يَقُوى على تحويلِ شَيْءٍ إلى شَيْءٍ، أو على التَّحَوُّلِ مِن شَيْءٍ إلى شَيْءٍ إلا باللهِ عَزَوَجَلَّ.

وعلى هذا: فيكونُ مَعْنى هذه الجُملةِ العظيمةِ البراءةُ -أو إِنْ شِئْتَ فقلِ: التَّبَرُّؤُ- منَ الحولِ والقُوَّةِ، وتفويضُ ذلك إلى اللهِ عَرَّفَجَلَّ وحْدَهُ؛ ولهذا كانتْ هذه الكلمةُ كلمة استعانةٍ، والذين يأتونَ بها في محلِّ كلمةِ الاسْترجاعِ إنَّما يقصدونَ بذلك الاسْتِعانةَ على الصَّبْرِ على هذه المُصيبةِ، يعني: إنَّ كثيرًا منَ النَّاسِ إذا أُصيبَ بمُصيبةِ قالَ: لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ، فإذا قيلَ له: إنَّهُ حَصَلَ كذا وكذا منَ المعاصي أو المصائِبِ، قالَ: لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ، ولكنَّ المشروعَ أَنْ يَقولَ: إنَّا للهِ وإنَّا إليه راجعونَ، فهذا هو ذِكْرُ المصائِبِ، لكنْ لمَنْ قالَ: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ عند المصائِبِ وجهٌ، وهو أَنَّهُ قَصَدَ الاسْتِعانةَ على الصبرِ الذي هو مَأْمورٌ به.

ونحنُ إذا سَمِعْنا الْمؤذِّنَ يقولُ: «حيَّ على الصَّلاةِ، حيَّ على الفَلاحِ» نقولُ: لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ، استعانةً؛ لأنَّ الْمؤذِّنَ دعاكَ: «حيَّ على الصَّلاةِ، حيَّ على الفَلاحِ»، الذي يَكونُ بالصَّلاةِ، فتقولُ: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ، وهذا الذِّكْرُ مُتَضَمِّنُ لقولِ السامع: سَمِعْنا وأطَعْنا.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - الحَتُّ على ذِكْرِ هذه الأذْكارِ؛ وهي: لا إلهَ إلا اللهُ، وسُبْحانَ اللهِ، واللهُ أكبرُ،
 والحمدُ للهِ، ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ.

فإنْ قال قائلٌ: وهل يُشْترطُ أَنْ يَقولَها جَميعًا، وإلا لم تَكُنْ منَ الباقياتِ؟ الجوابُ: لا؛ لأنَّ الرَّسولَ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم - لم يَقُلِ: «الباقياتُ الصَّالِحاتُ أَنْ يقولَ كذا وكذا»، حتى نقولَ: إنَّ الكلامَ جملةٌ واحدةٌ، ولكنَّهُ قالَ: «الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ الصَّالِحَاتُ: لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ...» أي: الباقياتُ هي هذه وهذه، وعلى هذا

فيكونُ كلُّ واحدةٍ منَ الباقياتِ الصَّالحاتِ.

٢- أنَّ الذي يَبْقى للإنسانِ هو العملُ الصَّالِحُ؛ وأمَّا المالُ والبنونَ فإنِ استعانَ به على طاعةِ اللهِ صارَتْ منَ الباقياتِ، وإلا فهيَ منَ الفانياتِ، تَفْنى بفناءِ الدُّنيا.

٣- تفسيرُ القُرْآنِ بالسُّنَّةِ؛ وهذا له أمثلةٌ كثيرةٌ، وقد قالَ العُلَماءُ رَحَهُماللَهُ: إنَّ الواجِبَ في التفسيرِ أنْ نَرْجِعَ أولًا إلى تفسيرِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ ثم إلى تفسيرِ الرَّسولِ، ثم إلى تفسيرِ الصَّحابةِ، ثم إلى تفسيرِ عُلماءِ التَّفسيرِ منَ التَّابعينَ، فهذه أربعُ مَراتبَ:

المرتبةُ الأُولى: الرُّجوعُ إلى تفسيرِ اللهِ، فاللهُ تَعالَى أعلمُ بمُرادِهِ، فإذا فَسَّرَ شيئًا بشيءٍ فلا عُدولَ عنه، مثالُهُ قولُهُ تَعالَى: ﴿ وَالسَّمَةِ وَالطَارِةِ اللهِ وَمَا أَذَرَنكَ مَا الطَّارِةُ اللَّهُ النَّجُمُ الطَّارِقَ اللَّهُ وَلَهُ النَّاقِ اللَّهُ وَلَهُ النَّامِةُ اللَّهُ وَالطَّارِقِ اللَّهُ وَمَا أَذَرَنكَ مَا الْقَارِعَةُ اللَّهُ وَالطَارِق: ١-٣]، وقوله: ﴿ الْقَارِعَةُ اللهِ مَا الْقَارِعَةُ اللهِ وَمَا أَذُرَنكَ مَا الْقَارِعَةُ اللهِ وَمَا أَذَرَنكَ مَا الْقَارِعَةُ اللهِ وَمَا أَذَرَنكَ مَا يَوْمُ الدِينِ اللهُ يَعْمُ الدِينِ اللهُ يَوْمُ لَا تَمْلِكُ نَفْسُ لِنَفْسِ شَيْتًا ﴾ [الانفطار: ١٧- اللهِ وهذه كثيرةٌ.

المرتبةُ الثّانيةُ: تفسيرُ النّبيِّ عَلَيْهُ؛ لأنّهُ أعلمُ الخَلْقِ بمرادِ اللهِ، مثلُ هذا الحديثِ، وفيه تفسيرُ الباقياتِ الصّالحاتِ، ومثلُ قولِهِ تَعالى: ﴿وَأَعِدُواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِن وَفيه تفسيرُ الباقياتِ الصّالحاتِ، ومثلُ قولِهِ تَعالى: ﴿وَأَعِدُواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِن قُونِيادَةٌ ﴾ قُونٍ ﴿ اللهُ ال

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب فضل الرمي والحث عليه وذم من علمه ثم نسيه، رقم (۱۹)، من حديث عقبة بن عامر رَضَوَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، رقم (١٨١)، من حديث صهيب رَضَالِيَّهُ عَنْهُ.

إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ ﴾ [الأنعام: ٨٦] فسَّرَ الظُّلْمَ بِأَنَّهُ السِّرْكُ(١).

المرتبةُ الثَّالِثةُ: تفسيرُ الصَّحابة، ومثالُ تفسيرِ الصحابيِّ قولُ اللهِ تَعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهُو اللهِ الْمُحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ﴾ [لقان:٦]، فَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ، قَالَ فيها: «هُوَ وَاللهِ الغِنَاءُ» (٢). وكتبُ التفسيرِ التي تَعتني بالآثارِ كثيرةٌ: كتفسيرِ ابنِ جَريرٍ، وابنِ كثيرٍ، وغيرِهما مملوءةٌ بهذَا.

وإذا اختلفتْ آراءُ الصَّحابةِ رَضَالِلَهُ عَنْهُ فِي تفسيرِ آيةٍ مِن كتابِ اللهِ، فنرجعُ إلى مَن هوَ أعلمُ بكتابِ اللهِ، ولاشكَ أن الخلفاءَ الرَّاشدينَ أعلمُ الصَّحابةِ بتفسيرِ كتابِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ، ثم يليهمْ مَنِ اشتُهرَ عنهُ العنايةُ بتفسيرِ كتابِ اللهِ، ما لم يوجدْ مُرجِّحٌ للمَفضولِ من القرآنِ أو السنةِ، فإن وُجدَ مُرجِّحٌ فلا شكَ أن القولَ معَ المُرجحِ.

المرتبةُ الرَّابِعةُ: تفسيرُ عُلماءِ التَّفسيرِ منَ التَّابِعينَ، وهُمُ الَّذينَ اشتهرُوا بالأخذِ عنِ الصَّحابةِ رَضَالِلَهُ عَنْمُ، كمُجاهدِ بن جبرٍ، الذي أخذَ التفسيرَ عنِ ابنِ عبَّاسٍ عنِ الصَّحابةِ مَرَضَ عليهِ المصحفَ مِن أولِه إلى خاتمتِه، يوقفُه عندَ كلِّ آيةٍ ويسألُه عنْ تفسيرِها، وأما عامةُ التَّابِعينَ الَّذينَ لم يشتَهرُوا بالعنايةِ بالتفسيرِ، فهؤلاءِ لا يُرجعُ إلى قولِهم؛ لأنهمْ كغيرِهم منَ العُلمَاءِ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَالتَّحَذَ اللَّهُ إِبْرَهِيمَ خَلِيلًا ﴾، رقم (٣٣٦٠)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب صدق الإيهان وإخلاصه، رقم (١٢٤)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِحَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٤٤٥) رقم (٣٥٤٢)، والبيهقي في شعب الإيهان (٧/ ١٠٦) رقم (٤٧٤٣).

٤ - إثباتُ انفرادِ اللهِ تَعالَى بالأُلوهِيَّةِ؛ لقولِهِ: «لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ».

٥ - تنزيهُ اللهِ تَعالَى عن كُلِّ ما لا يليقُ به؛ في قولِهِ: «وَسُبْحَانَ اللهِ».

7 - بيانُ عظمةِ اللهِ عَرَّوَجَلَّ وكبريائِهِ؛ في قولِهِ: «وَاللهُ أَكْبَرُ».

٧- أنَّ أفعالَ اللهِ تَعالَى كلَّها مُتَضمِّنةٌ للحمدِ، فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى محمودٌ عليها؛ لأنَّها كلَّها حِكْمةٌ، مِن قولِهِ: «وَالحَمْدُ للهِ».

٨- تفويضُ الحولِ والقُوَّةِ للهِ عَنَّوَجَلَّ؛ في قولِهِ: «وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ»، ويتضمَّنُ هذا التفويضُ إثباتَ قُدْرةِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ وقُوَّتَهُ على تحويلِ الأُمورِ مِن حالٍ إلى حالٍ، وعلى هذا فلا نَلْجَأُ إلى تَقْييدِها إلَّا إلى اللهِ عَنَّوَجَلَّ.

فإنْ قَالَ قَائلُ: الصَّلاةُ منَ الباقياتِ الصَّالحاتِ لا شكَّ وهي لم تأتِ في الحديثِ؟

فالجواب: مِن أحدِ وجْهينِ:

إمَّا أَنْ يُقالَ: إِنَّ الحَديثَ ذكرَهُ الرَّسولُ عَلَيْ على سبيلِ التَّمثيلِ لا الحصرِ. وإمَّا أَنْ يُقالَ: الصَّلاةُ فيها ذِكْرٌ تسبيحٌ وحَمدٌ وقُرآنٌ.

وإذا قالَ قائلٌ: والزَّكاةُ منَ الباقياتِ الصَّالحاتِ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْكِمْ: «كُلُّ امْرِئِ فِي ظَلِّ صَدَقَتِهِ يَوْمَ القِيامةِ»(١)، وهي لم تُذْكَرْ في الحديثِ؟

فَالْجُوابُ: أَيضًا مِن وجْهَينِ: إمَّا أَنْ يُقالَ: إنَّ الرَّسولَ عَيَلِيٌّ ذَكَرَ هذا على

⁽١) أخرجه أحمد (١٤٧/٤)، من حديث عقبة بن عامر رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

سبيلِ التَّمثيلِ، وإمَّا أَنْ يُقالَ: إِنَّ دفعَ الزَّكَاةِ تَقَرُّبًا إِلَى اللهِ عَنَّوَجَلَّ مُتَضَمِّنٌ لمعنى قولِ: «لا إِلهَ إِلا اللهُ»، فأيُّ إنسانٍ يدفعُ ما يُحِبُّ، والمالُ مَحْبوبٌ إلى النُّفوسِ، تَقَرُّبًا إلى اللهِ، إلا وهو يعتقدُ أَنَّهُ لا إِلهَ إلا اللهُ.

١٥٥٥ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللهِ أَرْبَعْ، لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهِنَّ بَدَأْتَ: سُبْحَانَ اللهِ، وَالحَمْدُ للهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَالْخَمْدُ للهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمُ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ: «أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللهِ»: أي ما يَتَكَلَّمُ به الإنسانُ، والظَّاهِ أَلَهُ لا يُنْسَبُ إليه لا يشملُ القُرْآنَ؛ لأنَّ القُرْآنَ كلامُ اللهِ عَرَّفَجَلَّ والإنسانُ إذا تلاهُ فإنَّهُ لا يُنْسَبُ إليه إلا تِلاوةً، ولا يُنْسَبُ إليه ابْتداءً؛ لأنَّ الكلامَ إنها يُنْسَبُ إلى مَنْ قالَهُ ابْتداءً، لا إلى مَنْ قالَهُ ابْتداءً، لا إلى مَنْ قالَ مُبَلِّغًا مُؤَدِّيًا أو تاليًا وما أشْبَهَ ذلك، فيُقالُ: أحبُّ الكلامِ: أي ما يَتكلَّمُ به الإنسانُ، فيَخْرُجُ من ذلك القُرْآنُ الكريمُ، فإنَّهُ أحبُّ ما يُتَقَرَّبُ إلى اللهِ به ما خَرَجَ منه، وهو القُرْآنُ.

وقولُهُ: «إِلَى اللهِ أَرْبَعٌ»: هذا مِن أسلوبِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي التَّعليمِ، أَحْيانًا يذكرُ الأشياءَ مَحْصورةً بعددٍ مِن أَجْلِ تَقْريبِها إلى الحفظ؛ لأنَّ الشيءَ إذا كانَ مَحْصورًا كانَ أَقْرَبَ إلى الجِفْظِ والإِدْراكِ، وإنْ كانَ هناك أشياءُ أُخْرى تُوافِقُ هذا

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب الآداب، باب كراهة التسمية بالأسماء القبيحة وبنافع ونحوه، رقم (۲۱۳۷).

الحُكْمَ، مثلًا: «سَبْعةٌ يُظِلَّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ» (١)، فهناك مَنْ يُظِلَّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ غيرُ هؤلاءِ السَّبْعِ، وقولُهُ: «ثَلاثةٌ لا يُكلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ القِيامةِ ولا يَنْظُرُ إليهم (٢)، وهنالكَ أيضًا آخرونَ لا يَنْظُرُ اللهُ إليهم ولا يُكلِّمُهُمْ ولا يُزَكِّيهم.

قولُهُ: «لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّمِنَّ بَدَأْتَ»: يعني أنَّ التَّرْتيبَ ليس بشرطٍ، فيُمْكِنُ أنْ تَقولَ: اللهُ أكبرُ، ولا إلهَ إلا اللهُ، والحمدُ للهِ، وسُبْحانَ اللهِ، ويمكنُ أنْ تُخالِفَ بينها، فالمهمُّ أنْ تَقُولَها، وإنها نصَّ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ على ذلك؛ لأنّهُ لا يُكلِّفُ الإنسانُ نفسهُ في مُراعاةِ التَّرتيبِ، يقولُ: «سُبْحانَ اللهِ، والحمدُ للهِ، ولا إلهَ إلا اللهُ، واللهُ أكبرُ» وقد سَبَقَ الكلامُ على مَعاني هذه الكلِهاتِ.

فيُستفادُ مِن هذا الحديثِ:

١- إثباتُ عَبَّةِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ؛ وأنَّ الله تَعالَى موصوفٌ بالمحبَّةِ، وهو سبحانَهُ يُحِبُّ ويُحِبُّ، والدَّليلُ قولُ اللهِ تَعالَى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللّهُ بِقَوْمِ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥ ﴿ [المائدة: ٤٥]، فأثبَتَ عَنَّوَجَلً أَنَّهُ يُحِبُّ وأنَّهُ يُحِبُّ، وهذا مذهبُ السَّلفِ الصَّالح وعليه أهلُ السُّنَّةِ.

وقال بعضُ أهلِ البدعِ: أنَّهُ لا يُحِبُّ ولا يُحَبُّ، وأنَّ مَحَبَّتُهُ ثوابُهُ، ومحبَّةُ الإنسانِ إيَّاهُ قِيامُهُ بطاعتِهِ، ففَسَّروا المَحَبَّةَ بآثارِها.

وقالَ آخرونَ: إِنَّهُ يُحِبُّ ولا يُحَبُّ، وهذا أيضًا باطلٌ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، رقم (٦٦٠)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١)، من حديث أبي هريرة رَضَيَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب المساقاة، باب من رأى أن صاحب الحوض والقربة أحق بهائه، رقم (٢٠١)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار، رقم (١٠٧)، من حديث أبي هريرة رَضِّىَالِلْكَعَنْهُ.

والصَّوابُ: أنَّهُ عَزَّفَجَلَّ يُحِبُّ ويُحَبُّ، ومَحَبَّةُ اللهِ عَزَّفَجَلَّ تكونُ مُعَلَّقةً بالوصفِ، ومُعَلَّقةً بالشخص.

فمِنْ تَعلَّقِها بالوصفِ: قولُهُ تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُ ٱلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَيِيلِهِ صَفَّا ﴾ [الصف:٤]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة:١٩٥]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة:١٩٥]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة:٤]، هذا عامٌ في الوَصْفِ.

ومِن تَعَلَّقِها بالشخصِ: قولُ الرَّسولِ عَلَيْهِ فِي الرَّجُلِ الذي كانَ يقرأُ ويختمُ بـ: ﴿ قُلُ هُوَ اللّهُ أَحَكُ ﴾، ويقولُ: إنَّها صفةُ الرَّحنِ، وأنا أُحِبُّ أنْ أقْرَأَهَا فَقالَ الرَّسولُ عَلَيْةِ: «أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللهَ يُحِبُّهُ» (١) ، ومنه أيضًا قولُ الرَّسولِ عَلَيْةِ: «لَأُعْطِيَنَ الرَّايَةَ غَدًا فِي خَيْبَرُ لِرَجُلِ يُحِبُّ اللهَ ورَسُولُهُ ورَسُولُهُ» (٢).

وهذا أثبتَ المحبَّةَ منَ الطَّرفينِ، فأعطاها عليَّ بنَ أبي طالِبٍ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ، ومِن ذلك أيضًا -وهي أخصُّ - إثباتُ الخلَّةِ لشَخْصينِ فقط، فيها نَعْلَمُ لمحمَّدٍ وإبْراهيمَ -عليها الصَّلاةُ والسَّلامُ - أمَّا إبراهيمُ فقد قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَهِيمَ خَلِيلًا ﴾ الصَّلاةُ والسَّلامُ - أمَّا إبراهيمُ فقد قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَاتَّخَذَ اللهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا السَّاء: ١٢٥]، وأمَّا محمَّدٌ صلَّى اللهُ عليْهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ فقد قالَ: ﴿إِنَّ اللهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ، رقم (٧٣٧٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب فضل قراءة ﴿ قُلْ هُو ٱللَّهُ أَحَــَدُ ﴾، رقم (٨١٣)، من حديث عائشة رَضَى اللَّهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب فضل من أسلم على يديه رجل، رقم (٣٠٠٩)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رَضِّ لِللَّهُ عَنْهُ، رقم (٢٤٠٦)، من حديث سهل بن سعد رَضِّ لِللَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، رقم (٥٣٢)، من حديث جندب بن عبد الله رَضِّوَاللَّهُ عَنْهُ.

كذلك أيضًا محبَّةُ اللهِ تَتَعَلَّقُ بالأعْمالِ كما في هذا الحديث: «أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللهِ أَرْبَعٌ»، و «أَحَبُّ الأَعْمالِ الصَّلاةُ عَلَى وَقْتِهَا»(١)، وهي كثيرًا تتعلَّقُ بالأعْمالِ.

وقد تَتَعَلَّقُ بالأمكنةِ مثلُ: «أَحَبُّ الْبِقَاعِ إِلَى اللهِ مَسَاجِدُهَا»(٢)، فهنا تعَلَّقَتْ بالأمكنةِ.

٢- إثباتُ أنَّ محبَّةَ اللهِ تَتَفاضَلُ؛ ليست على مُسْتوًى واحدٍ، أُخِذَتْ مِن قولِهِ:
 ﴿أَحَبُّ»، فهذه اسمُ تَفْضيلٍ، وعليه فيكونُ هناك فاضلٌ ومفضولٌ.

٣- شَرَفُ هذه الكَلِماتِ الأربعِ؛ وأنَّها أحبُّ ما قالَهُ العبدُ إلى اللهِ عَنَّوَجَلَّ وهي كما سَمِعْتُم عنها.

٤- الحثُّ على لُزومِ هذه الكلِماتِ؛ لأنَّ المُؤْمِنَ إذا عَلِمَ أنَّ اللهَ تَعالَى يُحِبُّ هذا الشيءَ فإنَّ يُحْرِصُ على أنْ يَفْعَلَهُ؛ مِن أجلِ أنْ ينالَ مَحَبَّةَ اللهِ لقولِ اللهِ تَعالَى:
 ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُونَ اللهَ فَأُتَبِعُونِي يُحْبِبُكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُرْ ذُنُوبَكُرُ وَاللهُ عَفُورٌ رَّحِيمُ ﴾
 [آل عمران: ٣١].



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل الصلاة لوقتها، رقم (٥٢٧)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان كون الإيهان بالله تعالى أفضل الأعهال، رقم (٨٥)، من حديث عبد الله ابن مسعود رَضَاً لِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل الجلوس في مصلاه بعد الصبح وفضل المساجد، رقم (٦٧١)، من حديث أبي هريرة رَضِّكَالِلَّهُ عَنْهُ.

١٥٥٦ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَـالَ: قَـالَ لِي رَسُـولُ اللهِ عَلَيْهِ:

«يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ قَيْسٍ، أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ؟ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (۱).

زَادَ النَّسَائِيُّ: «وَلَا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إِلَّا إِلَيْهِ» (٢). الشَّرحُ

قولُهُ عَلَيْهِ: «يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ قَيْسٍ»: هذا اسمُ أبي مُوسى رَضَّالِلَهُ عَنْهُ وقد اشْتُهِرَ بكُنْيَتِهِ، وقولُهُ: «يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ قَيْسٍ» بدأً الخطابَ بالنِّداءِ مِن أجلِ أَنْ يَنْتَبِهَ لِمَا يُلْقى إليه.

وقولُهُ ﷺ: «أَلَا أَدُلُّكَ»: ألا: أداةُ اسْتفتاحِ، الغرضُ منها تَنْبيهُ المُخاطَبِ، والاعتناءُ بها يُلْقى إليه، وعلى هذا يَكونُ هذا الكَلامُ فيه ما يدلُّ على الاعْتناءِ مِن وجْهينِ:

الأوَّلُ: النِّداءُ المُوجَّهُ للمُخاطَبِ.

والثَّاني: أداةُ الاستفتاح والتَّنبيهِ.

قولُهُ: «كَنْزِ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ»: يعني أنَّ مَنْ قالَهُ فقد دفعَ الثَّمَنَ إلى دخولِ الجنَّةِ، وليس المَعْنى أنَّهُ ثَمرةٌ مِن ثمارِ الجنَّةِ؛ لأنَّ ثمراتِ الجنَّةِ في الجنَّةِ، حتى إنَّ الرَّسولَ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، رقم (٤٢٠٥)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب استحباب خفض الصوت بالذكر، رقم (٢٧٠٤).

⁽۲) أخرجه أحمد (۲/ ۳۰۹)، والنسائي في السنن الكبرى رقم (۱۰۱۱۸)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَاللَّهُهَنْهُ.

في الكسوفِ أرادَ أَنْ يَتناول قِطْفًا مِن عنبِ الجنَّةِ، ولكنْ بَدا له ألَّا يَفْعَلَ^(۱)؛ لأَنَّ ما للآخِرةِ يَكُونُ في الآخِرةِ، لكنَّ المُرادَ «بكَنْزِ» أنَّها تُوَصِّلُ إلى الجنَّةِ، كما قالَ الرَّسولُ عَلَيْهِ الطَّلَامُ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِياضِ الجنَّةِ» (٢).

وقولُهُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُـوَّةَ إِلَّا بِاللهِ»: هي خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ هي أو هو، والكنزُ: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ»، وقد سَبَقَ شرحُهُ.

قولُهُ: «وَلَا مَلْجَاً مِنَ اللهِ إِلَّا إِلَيْهِ»: الملجأُ: الملاذُ والمعادُ، ومنه الملاجئُ التي تكونُ تحت الأرْضِ، والمعنى: لا شَيْءَ تَلْجَأُ إليه منَ اللهِ إلا إلى اللهِ، فلا أحدَ يُنْجيكَ إلا اللهُ إذا أرادَ بك سُوءًا، ﴿ وَإِذَا أَرَادَ اللّهُ بِقَوْمِ سُوءًا فَلا مَرَدَ لَهُ ﴾ [الرعد: ١١]، فهو عَنَهِجَلَّ مستعاذٌ به منه، كها جاء في دُعاءِ القُنوتِ: ﴿ أَعُوذُ بِكَ مِنْكَ ﴾ (٣)؛ لأنّهُ هو الذي بيدِهِ الدي بيدِهِ العُقوبةُ، لو شاءَ أَنْ يُعاقِب، وهو الذي بيدِهِ رَفْعُ العُقوبةِ، بيدِهِ المُقوبة، وهذا هُو المعني في قولِ: ﴿ لَا حَوْلَ وَلَا قُونَةَ إِلّا بِاللهِ ﴾؛ لأنّ لو شاءَ أَنْ يَرْفَعَ العُقوبةَ، وهذا هُو المعني في قولِ: ﴿ لَا حَوْلَ وَلَا قُونَةَ إِلّا بِاللهِ ﴾؛ لأنّ حقيقتَهُ: يجبُ تفويضُ الأمرِ إلى اللهِ، والتّبَرُّقُ مِن كُلِّ أحدٍ سواهُ، فلا يَلْجَأُ الإِنْسانُ إلا إلى ربّهِ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب رفع البصر إلى الإمام في الصلاة، رقم (٧٤٨)، ومسلم: كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف، رقم (٩٠٧)، من حديث ابن عباس رَضَاللَهُ عَنْهُما.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل ما بين القبر والمنبر، رقم (١١٩٥)، ومسلم: كتاب الحج، باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة، رقم (١٣٩٠)، من حديث عبد الله بن زيد المازني رَضِّ اللهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٦)، من حديث عائشة رَضِّوَلِيَّهُ عَنْهَا.

ولهذا كانَ الإنسانُ بطبيعتِهِ البشريَّةِ لا يَلْجَأُ إلا إلى اللهِ، فالمشركونَ الذين يَعْبدونَ الأصنامَ ليلًا ونهارًا، ﴿ وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوَجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوُا ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ [لقان:٣٢]، يعرفونَ أنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ يُنْجِيَهُم مِنْ هذا إلا اللهُ عَنَّوَجَلَّ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - أنَّهُ يَنْبغي للمُتكلِّمِ أَنْ يَأْتِيَ بها يَنْتَبِهُ به المُخاطَبُ؛ إمَّا بالصِّيغةِ وإمَّا بكيفيَّةِ النُّطْقِ، يعني يَجْهَرُ بالكلمةِ ليَنْتَبِهَ المخاطَبُ؛ لأَنَّهُ كلَّها تَغَيَّرَ الأسلوبُ ولو بالصَّوتِ أدَّى ذلك إلى انْتباهِهِ.

٢ - حُسْنُ تعليمِ الرَّسولِ عَلَيْ عِلَيْهُ عيثُ يَأْتِي فِي كُلِّ خطابٍ بها يُناسِبُهُ.

٣- فضيلة عبدِ الله بنِ قَيْسٍ أبي مُوسى الأشعريِّ رَضَالِلَهُ عَنهُ حيث إنَّ الرَّسولَ خصَّهُ بهذا النِّداءِ اللطيفِ المحبوبِ إلى النفسِ «يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ قَيْسٍ، أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ؟» وهكذا يَنْبغي إلى الإنسانِ في مُلاطفةِ إخوانِهِ وأصحابِهِ بأنْ يَأْتِيَ بالأساليبِ المُحَبَّبةِ التي تُؤلِّفُ بين القُلوبِ، لا سيا إذا كانَ المُخاطَبُ أهْلًا لذلك.

٤ - إِثْبَاتُ الجِنَّةِ وَأَنَّ لَهَا كُنُوزًا؛ لقوله: «أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ؟».

٥- أنَّ للجنَّةِ كُنوزًا غيرَ هذا؛ غيرَ «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ» وجهُ ذلك: التَّبعيضُ في قولِهِ: «كَنْزِ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ».

٦- التَّبَرُّؤُ منَ الحولِ والقُوَّةِ؛ وتفويضُ الأمرِ إلى مَنْ بيدِهِ الحولُ والقوَّةُ، في قولِ القائِلِ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ».

٧- استحبابُ هذا الذِّكْرِ؛ وإنْ لم يَكُنْ عندَ المشاقّ، يعني أن الإنسانَ يَنْبغي أنْ عندَ الله الله عني أن الإنسانَ يَنْبغي أنْ يكونَ دائمَ الذِّكْرِ بـ (لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ)، ولو لم يَكُنْ يريدُ الاسْتِعانةَ على شَيْءٍ.

٧٥٥٧ - وَعَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضَالِكُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ». رَوَاهُ الأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (۱).

الشَّرحُ

بدأً الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بِالدُّعاءِ؛ لأنَّ البابَ هنا ذِكْرٌ ودُعاءٌ، وقد سَبَقَ شَيْءٌ منَ الكَلامِ عنِ الدُّعاءِ عندَ الكَلامِ عن التَّرجمةِ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ»: ظاهرُ الحَديثِ الحصرُ، وأنَّ الدُّعاءَ هو العِبادةُ، ووجهُ ذلك: أنَّ العابدَ إذا تَعَبَّدَ لله بعبادةٍ ليس فيها دُعاءٌ فهو داع بلسانِ الحالِ، إذا قالَ: «لا إلهَ إلا اللهُ» ليس فيها دعاءٌ ولكنْ هو داع بلسانِ الحالِ، وهذا وجهُ الحصرِ في قولِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ».

إِذَنْ: كُلُّ إِنسانٍ يَدْعو فهو عابدٌ، وكُلُّ إِنسانٍ يَعْبُدُ فهو داعٍ، فصَدَقَتِ الكلمةُ سواءً كذا أو كذا، سواءً قلتَ: كُلُّ داعٍ عابدٌ، أو: كُلُّ عابدٍ داعٍ، فهو صحيحٌ.

⁽۱) أخرجه أحمد (٤/ ٢٦٧)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الدعاء، رقم (١٤٧٩)، والترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة البقرة، رقم (٢٩٦٩)، وقال : حسن صحيح. والنسائي في الكبرى رقم (١١٤٠٠)، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب فضل الدعاء، رقم (٣٨٢٨).

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- الحَتُّ على الدُّعاء؛ حيثُ جعلَهُ النَّبِيُّ وَيَكُ مِنَ العِبادةِ، وعلى هذا فداعي اللهِ رابحٌ على كُلِّ تقديرٍ، إنْ أعطاهُ اللهُ سُؤْلَهُ فقد رَبِحَ رِبْحينِ: أَوَّلًا: العِبادةُ، وثانيًا: حُصولُ مَطْلُوبِهِ، وإنْ مَنَعَهُ إيَّاهُ وكفَّ عنه شرَّا فهو أيضًا رابحٌ رِبْحينِ: الأَوَّلُ العِبادةُ، والنَّاني دَفْعُ المَكْروهِ عنه، وإنْ لم يَكُنْ هذا ولا هذا لكنِ ادَّخَرَهُ ثَوابًا له يَوم القِيامةِ، فهو أيضًا رابحٌ؛ حيث إنَّهُ سيَجِدُهُ مُدَّخرًا عند اللهِ عَنَّوَجَلًّ؛ لأَنَّهُ عِبادةٌ، وهنا أيضًا نقول: إنَّهُ رَبِحَ رِبْحينِ: الأَوَّلُ العِبادةُ، والثَّاني الثَّوابُ، فكُلُّ عابِدٍ يُثابُ على هذه العِبادةِ الحسنةِ بعَشْرِ أَمْثالِها.

إِذَنْ: أَكْثِرْ مِنَ الدُّعاءِ سواءً أُجِبْتَ أو لم تُجَبْ، لكنْ هل إذا دعوت، ثم دعوت، ثم دعوت، ثم دعوت، ثم دعوت، ولم يُسْتَجَبْ لك هل تقول: لو كانَ في هذا خيرٌ لأعطاني اللهُ إيَّاهُ ثم تَسْتَحْسِرُ وتَتْرُكُهُ؟

الجوابُ: لا يجوزُ الاسْتِحْسارُ، بل كَرِّرِ الدُّعاءَ؛ فإنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ يَقولُ: «إِنَّهُ يُسْتَجُبُ لِأَحَدِكُمْ مَا لَمْ يَسْتَحْسِرْ، يقولُ: دَعَوْتُ ودَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ يقولُ: دَعَوْتُ ودَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ يقولُ: دَعَوْتُ ودَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ يقولُ: وَعَوْتُ وَدَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ لِإِنَّهُ يَسْتَجُبُ اللهِ عَرَقَجَلَ أَنَّ اللهَ أَخَرَ لِي اللهِ عَرَقَجَلَ أَنَّ اللهَ أَخَرَ إِي اللهِ عَرَقَجَلَ أَنَّ اللهَ أَخَرَ إِي اللهِ عَرَقَجَلَ أَنَّ اللهَ أَخْرَ إِي اللهِ عَرَقَبَالَ أَنَّ اللهُ أَخْرَ عِبادَتُكَ مِن أَجِلُ أَنْ اللهَ اللهِ عَرَقَبَاللهُ اللهُ الل

··· @ ·•·

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب يستجاب للعبد ما لم يعجل، رقم (۲۳٤٠)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب بيان أنه يستجاب للداعي ما لم يعجل، رقم (۲۷۳٥)، من حديث أبي هريرة رَضِّيَلِيَّهُ عَنْهُ.

١٥٥٨ - وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ بِلَفْظِ: «الدُّعَاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ» (١). الشَّرحُ

قولُهُ: «مُخُّ العِبَادَةِ»: أي لبُّها.

وهذا الحَديث بهذا اللَّفظِ في صِحَّتِهِ نظرٌ، لكنْ يَكْفي أَنْ يَكُونَ الدُّعاءُ هو العِبادةُ.

١٥٥٩ - وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: «لَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَمَ عَلَى اللهِ مِنَ اللهُ مِنَ اللهُ عَاءٍ». وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ (٢).

الشَّرحُ

الظَّاهرُ -واللهُ أعلمُ- أنَّ قولَهُ: «لَيْسَ شَيْءٌ» أيْ مِن مطلوباتِ الإنسانِ، «أَكْرَمَ عَلَى اللهِ مِنَ الدُّعَاءِ»؛ لأنَّ الداعيَ -أعني داعيَ اللهِ- إنَّما دَعا ربَّهُ؛ لأنَّهُ يُؤْمِنُ بأنَّهُ كريمٌ صارَ وصفًا للهِ عَنَّوَجَلَّ بالكرمِ بلسانِ الحالِ، وهذا لا شكَّ أنَّهُ مِن أكرم الأشياءِ على اللهِ عَنَّوَجَلَّ.

والحديثُ يحتاجُ إلى النَّظرِ في صِحَّتِهِ (٣).

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، باب ما جاء في فضل الدعاء، رقم (٣٣٧١).

⁽٢) أخرجه أحمد (٢/ ٣٦٢)، والترمذي: كتاب الدعوات، باب ما جاء في فضل الدعاء، رقم (٣٣٧٠)، وابن حبان في صحيحه رقم (٣٣٧٠)، وابن حبان في صحيحه رقم (٨٧٠)، والحاكم في المستدرك (١/ ٤٩٠).

 ⁽٣) قال الترمذي (٥/ ٤٥٥): هذا حديث حسن غريب لا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث عمران القطان وعمران القطان هو ابن داور ويكنى أبا العوام. اه. وصححه ابن حبان رقم (٨٧٠)، وقال الحاكم (١/ ٤٩٠): صحيح الإسناد، وصححه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٥/ ١٥).

وَعَنْ أَنْسٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الدُّعَاءُ بَيْنَ الأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لَا يُرَدُّ» أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَغَيْرُهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَغَيْرُهُ أَنْ الْأَذَانِ

هذه إجمالياتٌ عَجيبةٌ منَ الْمُؤلِّفِ رَحِمَهُ اللّهُ ﴿ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَغَيْرُهُ ﴾ ، إذا قالَ قائلٌ: ﴿ غيرُهُ ﴾ يدخلُ فيه البخاريُّ ومسلمٌ ، قُلْنا: لا يَدْخُلُ البخاريُّ ومسلمٌ ، وإنْ كانَ لفظُ الغيرِ يَدْخُلُ فيه ، لكنْ لا يَدْخُلُ مِن حيثُ استعالُ المحدِّثينَ واصْطلاحُهم ؛ لأنَّهُم لا يَذْكرونَ الأدْنى مع روايةِ الأعْلى ، ولا شكَ أنَّ روايةَ النَّسائيِّ أدْنى مِن روايةِ البُخاريُّ ومُسلمًا عُلِمَ أنَّ المُرادَ بـ ﴿ غيرُهُ ﴾ ما كانَ البُخاريُّ ومُسلمًا عُلِمَ أنَّ المُرادَ بـ ﴿ غيرُهُ ﴾ ما كانَ مُساويًا للنَسائيِّ أو دُونَهُ ؛ أمَّا أعْلى فلا.

وكذلك: «وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَغَيْرُهُ» يَقْتضي أَنَّهُ صَحَّحهُ الأئمةُ كالإمامِ أحمدَ والبخاريِّ وغيْرِهِما، فيقالُ في ذلك مثلها قيلَ في الأوَّلِ، أي: «غيرُهُ» ممَّنْ يُساوي ابنَ حِبَّانَ في التَّصحيح، أو دونَهُ.

قولُهُ: «الدُّعَاءُ»: مُبْتدأٌ، و«لَا يُرَدُّ» خبرُهُ، وبين الأذانِ والإقامةِ معروفٌ، وذلك أنَّهُ مِن حينِ أَنْ يَفْرُغَ الْمؤذِّنُ يَشْرَعُ الإِنْسانُ فِي الدُّعاءِ يُصَلِّي على النَّبيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم يَدْعُو بها يشاءُ، ومِن ذلك إذا قامَ يُصَلِّي فإنَّهُ يَدْعو.

⁽۱) أخرجه أحمد (۳/ ۱۱۹)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب ما جاء في الدعاء بين الأذان والإقامة، رقم (۵۲۱)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في أن الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة، رقم (۲۱۲) وقال: حسن صحيح. والنسائي في الكبرى رقم (۲۱۲)، صححه وابن خزيمة رقم (۲۲۲)، وابن حبان رقم (۱۲۹۲).

ومِن فوائِدٍ هذا الحَديثِ:

1 - أنَّ للدُّعاءِ زَمنًا يَكونُ فيه أقربَ للإجابةِ؛ وذلك بين الأذانِ والإقامةِ، هذا أوَّلًا، وثانيًا: منَ الأزمنةِ التي يَكونُ فيها الدُّعاءُ أقربَ للإجابةِ آخِرُ الليلِ، الثَّلُثُ الأخيرِ؛ لِما ثَبَتَ في الصَّحيحيْنِ وغَيْرِهما: «أَنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّماءِ الدُّنْيَا، حينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرُ، فيقولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلْنِي فَأَعْطِيتُهُ؟ حينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرُ، فيقولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلْنِي فَأَعْطِيتُهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟ (١)، ومِن ذلك أيضًا: عند لقاءِ العَدُوّ، فإنَّ الدُّعاءَ مُسْتجابٌ، قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ يَعَأَيُهُا اللَّذِينَ ءَامُنُوا إِذَا لَقِيتُهُ فِكَةً فَاقْبُوا وَاذْكُرُوا اللّهَ كَثِيرًا قَلَلُ اللهُ تَعالَى: ﴿ يَعَأَيُهُا اللَّذِينَ ءَامُنُوا إِذَا لَقِيتُهُ فِكَةً فَاقْبُوا وَاذْكُرُوا اللّهَ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَالَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهِ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ عَلَى اللّهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ اللهُ عَلَى اللّهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللللللللللهُ الللللهُ الللهُ الللهُ الللللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللللهُ اللهُ الللّهُ الللللهُ الللهُ اللللهُ اللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللهُ

وهناك أيضًا أمكنةٌ أو أحوالٌ تكونُ أقربَ للدُّعاءِ كما سَبَقَ في أوَّلِ التَّرجمةِ.



⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِيَّةُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (٢/ ٣٠٥)، والترمذي: كتاب الدعوات، باب في العفو والعافية، رقم (٣٥٩٨)، وابن ماجه: كتاب الصيام، باب في الصائم لا ترد دعوته، رقم (١٧٥٢)، من حديث أبي هريرة رَضِّاللَّهُهَنْهُ.

١٥٦١ - وَعَنْ سَلْمَانَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «إِنَّ رَبَّكُمْ حَبِيٌّ كَرِيمٌ، يَسْتَحِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفرًا» أَخْرَجَهُ الأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ الْحَرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ الْحَرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ: «إِنَّ رَبَّكُمُ»: الخِطابُ للصَّحابةِ رَضَالِلَهُ عَنْهُمْ وخِطابُ الرَّسولِ ﷺ للصَّحابةِ شَاملٌ لَمَنْ بَعْدَهُم، وليس غَريبًا أَنْ يُخاطَبَ أَوَّلُ الأُمَّةِ ويُرادُ جميعُ الأُمَّةِ، بل إِنَّ اللهَ أَحْيانًا يُخاطِبُهُمُ أَحْيانًا يُخاطِبُهُمُ اللهُ تَعالَى دائمًا بأمْرِ كَانَ فَعَلَهُ بأَسْلافِهِم.

قولُهُ ﷺ: «حَبِيٌّ كَرِيمٌ»: حييٌّ: منَ الحياءِ، أي: أنَّهُ جَلَّوَعَلَا مَوْصوفٌ بالحياءِ، كريمٌ: أي ذو عطاءٍ كَثيرٍ يَسْتَحْيي مِن عبْدِهِ، هذا مِن أمثلةِ حَيائِهِ جَلَّوَعَلَا.

قولُهُ: «يَسْتَحِي مِنْ عَبْدِهِ»: المُرادُ بعبدِهِ هنا العُبودِيَّةُ الخاصَّةُ، وهي عُبوديَّةُ الشرع، وإنَّما قُلْنا: عُبودِيَّةُ الشرع؛ لأنَّ العُبودِيَّةَ نَوْعانِ:

عُبوديَّةُ الكونِ: وهي عامَّةٌ شاملةٌ لكُلِّ مَنْ في السَّمواتِ والأرْضِ، قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا ءَاتِي ٱلرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾ [مريم: ٩٣].

عُبوديَّةٌ خاصَّةٌ: وهي عُبوديَّةُ الشَّرعِ، أي الذي يَتَعَبَّدُ للهِ تَعالَى بشَرْعِهِ، وهذا يعني العُبودِيَّةَ الخَاصَّةَ، هي التي يُمْدَحُ عليها الإنسانُ، ويثابُ عليها ويُعاقَبُ بتَرْكِها.

⁽۱) أخرجه أحمد (٥/ ٤٣٨)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الدعاء، رقم (١٤٨٨)، والترمذي: كتاب الدعوات، رقم (٣٥٥٦)، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب رفع اليدين في الدعاء، رقم (٣٨٦٥)، والحاكم في المستدرك (١/ ٤٩٧).

قولُهُ: «إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ»: إلى اللهِ، يعني يَرْفَعُ يديْهِ عند الدُّعاءِ، ولم يَذْكُرْ هنا كيفيَّةَ الرَّفعِ، فيجوزُ أَنْ تُرْفَعَ على كُلِّ صفةٍ، إلا أَنَّ العُلَماءَ رَحَهُ مُاللَّهُ قالوا: يَنْبغي أَنْ يَرْفَعَ يديْهِ إلى صَدْرِهِ، وأَنْ يَضُمَّ بَعْضَهما إلى بعضٍ، إلا عند الابتهالِ والمُبالغةِ في أَنْ يَرْفَعَ يديْهِ حتى يَبْدُو بَياضُ إِبْطَيْهِ كما كانَ الرَّسولُ عَلَيْهُ يَفْعَلُ، ويزادُ في الدُّعاءِ في الاستِسْقاءِ؛ فإنَّ الرَّسولَ دعا ورَفَعَ حتى كانت ظُهورُ يَدَيْهِ إلى السَّماءِ، مِن شِدَّةِ الرَّفعِ.

قولُهُ: «أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفرًا»: الصُّفْرُ هو الخاتمُ الذي ليس فيه شَيْءٌ، وهذا يعني أنَّهُ لا بُدَّ أَنْ يُعْطِيَهُ اللهُ شَيئًا حَسَبَ ما تَقْتضيهِ الجِكْمةُ.

مسألةٌ: بعضُ النَّاسِ يَلْتَزِمُ ويُداوِمُ رفعَ اليَدْينِ في الدُّعاءِ بعد النَّافلةِ؟

فنقولُ: هذا فيها نَرى: غيرُ مَشْروع، فبعضُ النَّاسِ كلَّها صلَّى نَفْلًا رفعَ يَدَيْهِ وَدَعا، وهذا لا أَصْلَ له، فلم يَرِدْ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لا في حديثٍ صحيحٍ ولا ضعيفٍ، اللَّهُمَّ إلا أَنَّهُ لَيَّا فَعَلَ به كُفَّارُ قُريْشٍ فيها فَعَلُ وا حين كانَ ساجِدًا ووضَعوا على ظَهْرِهِ سَلا الجَزُورِ (۱)، ففي بعضِ الرِّواياتِ أَنَّهُ لَيَّا سَلَّمَ رَفَعَ يَدَهُ يَدْعو، لكنْ هذا بسببٍ، وهو إزعاجُ قُريْشٍ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - إِثْبَاتُ رُبُوبِيَّةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ وهذا شَيْءٌ لا يحتاجُ إلى إقامةِ الدَّليلِ، قالَ اللهُ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب إذا ألقي على ظهر المصلي قذر أو جيفة، رقم (۲٤٠)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين والمنافقين، رقم (١٧٩٤)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَالِلَهُ عَنهُ.

تَعالَى: ﴿ رَبُ ٱلسَّمَوْتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَأَعْبُدُهُ وَاصْطَبِرَ لِعِبَدَتِهِ عَلَ تَعْلَمُ لَهُ، سَمِيًا ﴾ [مريم: ٢٥]، مِن قولِهِ: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمْ ﴾.

٧- إثباتُ صفةِ الحياءِ إلى الله؛ لقولِهِ: «إِنَّ رَبَّكُمْ حَيِيٌ»، والذي وصَفة بذلك رسولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَهو أعلمُ النَّاسِ به، ويَأْتِي قومٌ مُحْدَثُونَ فيقولونَ: إنَّ الله لا يُوصَفُ بالحياء؛ لأنَّ الحياءَ انْكسارٌ يَعْتري الإِنْسانَ عند الله لا يَكونُ به الحَبَجُلُ، وهذا لا يليقُ بالله، فنقولُ: هذا الحياءُ الذي ذكرْتُم هو فعلِ ما يكونُ به الحَبَجُلُ، وهذا لا يليقُ بالله، فنقولُ: هذا الحياءُ الذي ذكرْتُم هو حياءٌ من المَخْلوقِ، أمَّا حياءُ الله فليس انْكسارًا، ولكنْ لكرمِهِ يَسْتَحْيي أنْ يَرُدَّ هذا الدَّاعي، وليس كحيائِنا، كسائِرِ الصِّفاتِ، ﴿يَسَ كَمِثْلِهِ عَنَيٍ ثُوهُو السَّمِيعُ الشَّمِيعُ الشَّمِيعُ وليس كحيائِنا، كسائِرِ الصِّفاتِ، ﴿يَسَ كَمِثْلِهِ عَنَيٍ أَوْهُو السَّمِيعُ اللَّاعي، وليس كحيائِنا، كسائِرِ الصِّفاتِ، ﴿يَسَ كَمِثْلِهِ عَنَيٍ أَوْهُو السَّمِيعُ اللَّاعي، وليس كحيائِنا، كسائِرِ الصِّفاتِ، ﴿يَسَ كَمِثْلِهِ عَنَى اللهِ إِنَّ اللهُمَ الله عَلَى الله الحياءَ؛ لأنَّ الحياءَ لا يليقُ بك، والله لو يُمْكِنُهم أنْ يقولوا: يا ربِّ لا نُشِتُ لك الحياءَ؛ لأنَّ الحياءَ لا يليقُ بك، والله لو أجابوا بهذا الجوابِ لم يَنْفَعُهُمْ؛ ولهذا كانَ واجبًا على كُلِّ مُؤْمِنِ أَنْ يُثْبِتَ للهِ ما أَثْبَتُهُ له رسولُهُ عَلَيْهِ.

٣- إثباتُ الكرمِ الله؛ لقولِه: «كَرِيمٌ»، والكريمُ كثيرُ العَطاءِ والخيراتِ.

٤ - فيه إثباتُ اسْمَيْنِ: «حَيِيٌّ، كَرِيمٌ»، وهما يَتَضَمَّنانِ صِفَتَيِ الحياءِ والكرم.

٥- أنَّ حياءَ اللهِ تَعالَى قد يَحْدُثُ عند مُقْتَضيهِ، مِن قولِهِ: «يَسْتَحِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ»، فهذا حياءٌ مُقيَّدٌ، حَصَلَ بعد رَفْعِ العبدِ يدَهُ إلى اللهِ، فيكونُ الحياءُ إذَنْ منَ الصِّفاتِ الفِعْلِيَّةِ.

لو قالَ قائلٌ: بعد انتهائي مِن صلاةِ الفريضةِ، هل الأفضلُ أنْ أقومَ بالدُّعاءِ أو بالذِّكْرِ؟ الجوابُ: الثَّاني.

٦- استحبابُ رفعِ اليَدْينِ في الدُّعاءِ؛ تَحَرِّيًا للإِجابةِ؛ لقولِهِ: «إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ».

٧- أنَّ رَفْعَ اليدِ الواحدةِ يَخْتَلِفُ به الحُكْمُ، فإنْ كانَ اقْتصارُهُ على رفعِ اليدِ الواحدةِ تَكَبُّرًا فهذا لا خَيْرَ فيه، ولنْ يُجابَ له، لكنِّي لا أعتقدُ أنَّ داعيًا يَرْفَعُ يَدَهُ الواحدةَ تَكَبُّرًا، وهو يَدْعُو اللهَ ويَرى نفسَهُ ذليلًا أمامَ اللهِ عَرَّفَجَلَّ مُحْتاجًا أمامَ عينِ اللهِ، لكنْ نقولُها مِن بابِ تَتْميمِ التَّقْسيمِ، وإنْ كانَ غيرَ واقِع، وإذا رَفَعَ الواحدة لعُذْدٍ كما لو كانتْ إحْدى اليَدْينِ شَلَّاء أو اشْتَغَلَ بإحْدى اليَدْينِ بشُغُلٍ لا بُدَّ منه لعُذْدٍ كما لو كانتْ إحْدى اليَدْينِ شَلَّاء أو اشْتَغَلَ بإحْدى اليَدْينِ بشُغُلٍ لا بُدَّ منه لهُ اللهُ بَأْسَ.

ولهذا لمَّا سَقَطَ زِمامُ ناقةِ النَّبِيِّ عَلَيْةٍ وهو واقفٌ بعَرَفَةَ أَمْسَكَهُ بيدِهِ، وهو رافعٌ اليدَ الأُخرى^(۱).

٨- إطلاقُ رَفْعِ اليديْنِ؛ وقالَ الفُقَهاءُ: يَنْبغي أَنْ تَكونَ مَبْسوطةً إلى حذاءِ
 الصَّدْرِ، لكنَّنا قُلْنا: ما لم يَكُنِ الدُّعاءُ ابْتِهالًا إلى اللهِ، فهنا يُكرِّرُ الدُّعاءَ ويَرْفَعُ أكثرَ.

9 - أنَّ الإشارةَ بالفعلِ لِما في القلبِ أَمْرٌ مَشْروعٌ واردٌ؛ لأنَّ الإنْسانَ إذا قالَ: «اللَّهُمَّ أَعْطِني كذا وكذا»، وهو لم يَرْفَعْ يديْهِ، فهو لا شكَّ يَسْأَلُ اللهَ لكنَّهُ إذا رَفَعَ يديْهِ كالمُسْتَرْجي صارَ أَبْلَغَ في ارتفاعِ القلبِ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

• ١ - أنَّ الأصلَ في الدُّعاءِ هو رَفْعُ اليديْنِ؛ ما لم تَرِدِ السُّنَّةُ بعدمِ الرفعِ تَصريحًا أو ظاهِرًا، فإذا كانَ ظاهرُ السُّنَّةِ أو صريحُ السُّنَّة ألَّا رَفْعَ فلا تُرْفَعُ الأيْدي، لكنْ إذا لم يَكُنْ هذا هو الظَّاهرُ فهو الأفْضَلُ: أنْ يَرْفَعَ الإنْسانُ يَدَيْهِ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

⁽١) أخرجه أحمد (٩/٩)، والنسائي: كتاب مناسك الحج، باب رفع اليدين في الدعاء بعرفة، رقم (١١)، من حديث أسامة بن زيد رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُمَا.

١٥٦٢ – وَعَنْ عُمَرَ رَضَيَلِيَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ عَيَلِيَةٍ إِذَا مَدَّ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ، لَمْ يَرُدَّهُمَا، حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١).

وَلَهُ شَوَاهِدُ مِنْهَا:

١٥٦٣ - حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضَالِلُهُ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ^(٢) وَبَجْمُوعُهَا يَقْتَضِي أَنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

الشَّرحُ

قولُهُ: «وَلَهُ شَوَاهِدُ»: يفيدُ أنَّ فيه ضَعفًا؛ لأنَّنا لا نحتاجُ إلى الشواهِدِ غالبًا، الا خَبْرِ النَّقصِ، وهذا الشاهدُ هو ما ذَكَرَهُ عنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَّالِلَهُ عَنْهُ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- فيه دليلٌ على أنّه إذا فَرغ من الدُّعاءِ وقد رَفعَ يديْهِ أنّه يَنْبغي أنْ يَمْسَحَ بها وجْهَهُ، وإذا ثَبَتَ هذا الحَديثُ فإنّهُ مِن بابِ التَّعَبُّدِ؛ لأنّهُ لو كانَ يَمْسَحُ جميعَ البدنِ لقُلنا: هذا مِن أجلِ أنْ تَكونَ بركةُ الدُّعاءِ لجميعِ البدنِ، كما كانَ الرَّسولُ يَفْعَلُ ذلك عند النَّومِ في الاسْتِعاذةِ، يَمْسَحُ وجْهَهُ وما استطاعَ مِن بدنِهِ، لكنَّ الوجة فقط فلا أعلمُ حِكْمةً في ذلك، واللهُ أعلمُ لكنَّ الحَديثَ يُقوِّيهِ ابنُ حَجَرٍ رَحَمَهُ اللهُ بمَجْموعِ الشواهِدِ بها يَقْتَضَى أنَّهُ حديثٌ حسنٌ، لكنَّهُ حَسَنٌ لغَيْرِهِ.

وأنت إذا تَأَمَّلْتَ المَواضعَ التي كانَ الرَّسولُ يَدْعو فيها، وجَدْتَ أنَّ الأحاديثَ

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، باب ما جاء في رفع الأيدي عند الدعاء، رقم (٣٣٨٦).

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب الدعاء، رقم (١٤٨٥)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب من رفع يديه في الدعاء ومسح بهما وجهه، رقم (١١٨١).

الصَّحيحة لم يُذْكُرْ فيها المسحُ إطلاقًا أبدًا، فقد رَفَعَ النَّبِيُ عَلَيْهُ في هذه المواضع: في الخُطْبة، عند الاسْتِسْقاء (۱)، وكذلك في عَرَفَة (۲)، وكذلك في مُزْ دَلِفة، وكذلك على الصَّفا (۲)، وغيرُ ذلك، كُلُّ هذه الأحاديثِ صَحيحةٌ على كَثْرةِ ما وَرَدَ مِن رَفْعِ اليَدْينِ، فلم يُنْقَلْ عنِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ أَنَّهُ كَانَ يَمْسَحُ وجهة في هذه الأحاديثِ الصَّحيحةِ، إلا في هذا الحديثِ؛ ولهذا قالَ شيخُ الإسلامِ رَحْمَهُ اللَّهُ: «وأمَّا مَسْحُهُ وجهة بيدَيْهِ فليس عنه فيه إلا حديثٌ أو حديثانِ لا يقومُ بها حُجَّةٌ» (٤).

وعلى هذا: فالمذهبُ أنّها اجتهاديّةٌ (٥) مَنْ رأى أنّ هذه الشواهدَ يُجْبِرُ بَعْضُها بَعْضًا قالَ: إنّهُ سُنَةٌ، أنّ الإنسانَ إذا فَرَغَ يَمْسَحُ وجْهَهُ، ومَن رأى أنّهُ لا يُجْبِرُ بَعْضُها بَعْضًا لشُذوذِها، وكثرةِ الأحاديثِ التي فيها أنّ الرّسولَ كانَ يَدْعو، ولم يُنْقَلْ أنّهُ يَمْسَحُ وجهَهُ قَالَ: إنّهُ ليس بسُنّةٍ، ثم قَالَ: إنّها بِدْعةٌ، كشيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيّةَ -رَجِمَهُ اللهُ تَعَالَ.

ولعلَّ قائلًا يقولُ: نحنُ لا نُنْكِرُ على مَنْ مَسَحَ، ولا نَدْعو إلى المَسْحِ، ولا نَفْعَلُهُ، يعني: نحنُ لا نَمْسَحُ لعدمِ ثُبوتِ السُّنَّةِ عندنا، ولا نُنْكِرُ على مَنْ مَسَحَ اتِّباعًا لبعضِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة (٩٣٣)، ومسلم: كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، رقم (٨٩٧)، من حديث أنس بن مالك رَضَّالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (٩/ ٩٠٩)، والنسائي: كتاب مناسك الحج، باب رفع اليدين في الدعاء بعرفة، رقم (٢٠١)، من حديث أسامة بن زيد رَضِّالِيَّهُ عَنْهُا.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الجهاد والسير، باب فتح مكة، رقم (١٧٨٠/ ٨٤)، من حديث أبي هريرة رَضِّرَالْلَهُعَنْدُ.

⁽٤) مجموع الفتاوي (۲۲/ ۱۹٥).

⁽٥) الروايتين والوجهين (١/ ١٦٤)، والمبدع (٢/ ١٥).

العُلَماءِ الذين جَعَلوا مَجْموعَ هذه الأحاديثِ تَرْفَعُ الحَديثَ إلى درجةِ الحَسَنِ مع أَنَّهُ حَسَنٌ لغيرِهِ ليس بذاتِهِ، فاللهُ أعلمُ.

١٥٦٤ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضَالِلَهُ عَنهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهِ عَلَيْ النَّاسِ إِن مَسْعُودٍ رَضَالِلَهُ عَالَى عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ النَّاسِ إِن أَوْلَى النَّاسِ إِن يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ ﷺ «إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِي»: أي أقْرَبُهم منِّي وأَوْلاهُم بشَفاعَتي، «يَوْمَ الْقِيَامَةِ» يعني يومَ يقومُ النَّاسُ لربِّ العالمين، «أَكْثَرُهُم علَيَّ صلاةً» فمَنْ كانَ أكثرَ صَلاةً كانَ أوْلَى بالرَّسولِ عَلَيَدِالصَّلاةِ على الرَّسولِ عَلَيَدِالصَّلاةِ على الرَّسولِ عَلَيَدِالصَّلاةُ وَالسَّلامُ ووجه ذلك ظاهرٌ؛ لأنَّ المُكثِرَ للصَّلاةِ على الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةَ على الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةَ على الرَّسولِ عَلَيْهِ دائمًا في قلبِهِ ولهذا يُكثِرُ الصَّلاةَ عليه كما أنَّ مَن كانَ ذِكْرُ اللهِ تَعالَى دائمًا في قلبِهِ، فسيكثِرُ ذِكْرَ اللهِ عَنَّقِ مَلَ فإذا كانَ ذِكْرُ النَّسِ به يَومَ القِيامةِ؛ لقُوَّةِ صِلَتِه به.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- أنَّ النَّاسَ يَخْتلفونَ يَوْمَ القِيامةِ في وِلايَتِهِم إلى النَّبِيِّ عَلَيْهِ، وجْهُ ذلك:
 (أُوْلَى) اسمُ تَفْضيلٍ، واسمُ التَّفضيلِ يدلُّ على فاضلٍ ومفضولٍ عليه.
 ٢- إثباتُ يَوم القِيامةِ؛ والإيهانُ به أحدُ أركانِ الإيهانِ السِّتَةِ.

⁽۱) أخرجه الترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في فضل الصلاة على النبي ﷺ، رقم (٤٨٤)، وقال: حسن غريب. وابن حبان في صحيحه رقم (٩١١)، والطبراني في المعجم الكبير (١٠/١٠، رقم ٩٨٠٠)، والبيهقي في شعب الإيهان رقم (١٤٦٢).

٣- استحبابُ كثرةِ الصَّلاةِ على النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليْهِ وعلى آلِهِ وسلَّم؛ لقوله: «أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً»، ولكنْ يجبُ أَنْ نَبْتَعِدَ ابتعادًا تامًّا عنْ أَنْ تَكونَ مَحَبَّةُ الرَّسولِ اللهِ؛ لأَنَّهُ أعظمَ مِن محبَّةِ اللهِ، فإنَّ هذا شركٌ بالمَحبَّةِ، ولا شكَّ أَنَّنا إنَّما أَحْبَبْنا رسولَ اللهِ؛ لأَنَّهُ رَسُولُ اللهِ، فمَحَبَّتُنا لرَسُولِ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تابعةٌ لَحَبَّةِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ ولا يُمْكِنُ أبدًا أَنْ نَجْعَلَها أكثرَ وأقوى مِن مَحبَّةِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ بل ولا مُساويةً؛ إلا في الأُمورِ الشَّرْعيَّةِ، فطاعةُ الرَّسولِ عَينهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ كطاعةِ اللهِ تمامًا ولا فَرْقَ.

١٥٦٥ - وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضَالِلُهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ: «سَيِّدُ الِاسْتِغْفَارِ، أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ: اللهُمَّ أَنْتَ رَبِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي، وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُودُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُودُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُودُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُودُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اللهُ فَا فَيْوَرُ لِي وَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ أَنْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

الشَّرحُ

قولُهُ: «سَيِّدُ الِاسْتِغْفَارِ»: يعني: أشْرَفُهُ، والاسْتِغْفارُ هو طلبُ المَغْفِرةِ بأيّ صيغةٍ تكونُ، سواءً كانتْ بقولِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي»، أو بقولِ: «أسْتَغْفِرُ الله»، أو بقولِ: «اللَّهُمَّ يا غَفَّارُ»، أو ما أشْبَهَ ذلك، والمَغْفِرةُ: هي طلبُ العفو والتَّسامُحِ عن الذَّنبِ، وسترُ الذَّنبِ أيضًا؛ وأخَذْنا هذينِ المَعْنينِ -وهما العَفْوُ والسِّترُ- منَ الاشتقاقِ؛ لأنَّ المَعْفِرةَ مُشْتَقَةٌ منَ المِغْفَرِ، والمِغْفَرُ ما يُوضَعُ على الرأسِ مِن حديدٍ أو نحوِهِ؛ اتّقاءً للسِّهام، ففيه سترٌ، وفيه وقايةٌ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب أفضل الاستغفار، رقم (٦٣٠٦).

قولُهُ: «اللهُمَّ أَنْتَ رَبِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ»: هذا فيه إثباتُ الرُّبوبيَّةِ وإثباتُ الأُلوهيَّةِ. قولُهُ: «خَلَقْتَنِي»: هذا فعلُ مِن مُقْتضى الرُّبوبيَّةِ؛ لأنَّ معنى الرُّبوبيَّةِ أَنَّهُ خالقٌ مالكٌ مُدَبِّرٌ، فيقولُ العبدُ: «أنت رَبِّي»، ثم يقولُ: «خَلَقْتَني».

قولُهُ: «وَأَنَا عَبْدُكَ»: عَبْدُك كَوْنًا وشَرْعًا؛ لأنَّ هذا القولَ مِن مُؤْمنٍ، فأنا عَبْدُك كَوْنًا تَفْعَلُ بِي ما شئت، وأنا عَبْدُكَ شَرْعًا، أقومُ بأمْرِكَ، وأدعُ نَهْيَكَ.

فإنْ قيلَ: البعضُ يقولُ: إنَّ المرأةَ لا تقولُ «عَبْدُكَ»؟

قُلْنا: منَ العُلَمَاءِ مَن يقولُ: المرأةُ تقولُ: «وأنا أَمَتُكَ»، ومنهم مَنْ يقولُ: المرأةُ تقولُ: «وأنا عَبْدُكَ» اتِّباعًا للَّفْظِ، وهي في الحقيقةِ عبدٌ للهِ باعتبارِ الشخصِ، لا باعْتبارِ الأمةِ، فكلمةُ «شَخْصٍ» مُذَكَّرٌ، ومِثْلُهُ: «عَبْدُكَ ابْنُ عَبْدِكَ ابْنُ أَمَتِكَ»، فهل تقولُ المرأةُ: «أنا عَبْدُك ابنُ عَبْدِكَ ابنُ عَبْدِكَ»؟

الجوابُ: المرأةُ تقولُ: «وأنا أَمَتُكَ، وأنا على عَهْدِكَ ووعْدِكَ ما استْطَعْتُ»، وهذا أقربُ إلى الصَّوابِ؛ لأنَّ إبقاءَ اللَّفظِ: «وأنا عَبْدُكَ» يجتاجُ إلى تأويلٍ، وأمَّا «وأنا أَمَتُكَ» فلا يحتاجُ إلى تَأْويلٍ؛ لأنَّها حقيقةً أمةُ اللهِ عَرَّفَجَلَّ؛ ولهذا جاءَ في الحديثِ الصَّحيحِ: «لَا تَمْنَعُوا إماءَ اللهِ مَساجِدَ اللهِ»(۱).

قُولُهُ: «وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ»: عَهْدُكَ أي مِيثَاقُكَ، ووعْدُكَ أي وعْدُكَ أي وعْدُكَ أي وعْدُكَ أي وعْدُكَ أي وعْدُكَ بالثَّوابِ، ففي الأوَّلِ الْتزامُ بالعملِ، وفي الثَّاني إيهانٌ بالجزاءِ؛ لأنَّ اللهَ أَخَذَ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل، رقم (۹۰۰)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المسجد إذا لم يترتب عليه فتنة، رقم (٤٤٢)، من حديث ابن عمر رَضَيَ لِللَّهُ عَنْهَا.

علينا العَهْدَ والميثاقَ بها أعطانا من العِلْمِ والعَقْلِ، وبها بَعَثَ إلينا من الرُّسُلِ أَنْ نُؤْمِنَ به ونَعْبُدَهُ على وعْدِهِ بالشَّوابِ والجزاءِ، أي أَنَّني مُصَدِّقٌ بالوعدِ، ففي هذا إيهانٌ وعملٌ صالحٌ، فالعهدُ يَتَضَمَّنُ العَمَلَ الصَّالحَ، والوَعدُ يَتَضَمَّنُ الإيهانَ، ولكنَّهُ قالَ: «ما اسْتَطَعْتُ، فعلى الأوَّلِ تكونُ (ما) مَصْدريَّة طَرْفِيَّةً، وعلى الثَّاني تكونُ (ما) شَرْطيَّةً وجوابُها محذوفٌ، أي: ما استطعتُ فأنا فاعِلٌ، فلا الله عنوف أي: ما استطعتُ فأنا فاعِلٌ، والاستطاعةُ هي القُدْرةُ، ومنه قولُهُ تَعالَى عن الحَوارِيِّينَ، حيث قالوا: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآيِدَةً مِن السَّمَآءِ ﴾ [المائدة:١١٦]، وهي مَأْخوذةٌ من الطَّاعةِ؛ لأنَّ الطَّاعةَ والطَّاعة مَعْناها فعلُ الشيءِ عن انْقيادٍ واختيارٍ.

وقولُهُ: «مَا اسْتَطَعْتُ»: هل هو للتَّرخيص، أو للتَّشديدِ؟ فهي تحتملُ هذا وهذا، إنَّما هي تَدُلُّ على أنَّ الإِنْسانَ لا بُدَّ أنْ يقومَ بالعهدِ بقَدْرِ الاستطاعةِ، وأنَّ ما وراءَ الاستطاعةِ ليس مُكَلَّفًا به، ومِثْلُها قولُهُ تَعالَى: ﴿ فَأَنْقُوا اللَّهَ مَا اَسْتَطَعْتُم ﴾ [التغابن:١٦]، أي: هيِّنةٌ مِن وجْهٍ، وشديدةٌ مِن وجْهٍ آخَرَ، فمِنْ جِهةِ أنَّ الإِنْسانَ لا بُدَّ أنْ يَسْتَنْفِدَ جُهْدَهُ في فعلِ الطَّاعةِ تكونُ شديدةً، ومِن جهةِ أنَّهُ لا يُكَلَّفُ فوقَ طاقَتِهِ تكونُ يَسبرةً.

قولُهُ: «أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ»: بضمِّ التاءِ، أي: أعتصمُ بك مِن شرِّ مَا صَنَعْتُ»: مِن شرِّ ما صَنَعْتُ، أي منَ الذُّنوبِ، فإن الذُّنوبَ كلَّها شرُّ، ومُوجِبةٌ للعُقوبةِ، إلا أَنْ يَعْفُوَ اللهُ عَنَوَجَلَّ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ»: بمعنى أعترفُ لك، أي للهِ عَزَّوَجَلَّ بنعمتِكَ عَلَيَّ، وقولُهُ: «أَبُوءُ لَكَ» أبلغُ مِن قولِ: أبوءُ بنعمتِكَ؛ لأنَّ هذا تَخْصيصٌ وتَنْصيصٌ على الشُّكْرِ للهِ عَزَّوَجَلَّ والاعترافِ بنعمِهِ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

- ١ فَضِيلةُ هذه الصِّيغةِ منَ الاسْتِغْفارِ؛ تُؤْخَذُ مِن قولِهِ: «سَيِّدُ الاسْتِغْفارِ».
- ٢- أنَّ صيغَ الاسْتِغْفارِ تختلفُ؛ فبَعْضُها أشرفُ مِن بعضٍ؛ وذلك لأنَّها لو كانتْ سواءً لم يَكُنْ هناك سيِّدٌ ومَسودٌ، ولكنَّها تَخْتَلِفُ.
- ٣- بيانُ وجهِ كونِ هذا الاسْتِغْفارِ أو هذه الصِّيغةِ هي سَيِّدُ الاسْتِغْفارِ، أنَّها تَتَضَمَّنُ أشياءَ كثيرةً أوْجَبَتْ أنْ تَكونَ هذه الصِّيغةُ سيِّدَ الاسْتِغْفارِ.
 - ٤ الاعترافُ برُبوبيَّةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقولِهِ: «اللهُمَّ أَنْتَ رَبِّي».
- ٥- أنَّ صيغة (اللَّهُمَّ) أفضلُ مِن صيغةِ (يا اللهُ) التي يُدَنْدِنُ بها المُطوِّفونَ الذين يَطوفونَ بالكَعْبةِ، حتى أنَّك لَتَسْمَعُ أنَّهم يقولونَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي يا اللهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْني يَطوفونَ بالكَعْبةِ، حتى أنَّك لَتَسْمَعُ أنَّهم يقولونَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي يا اللهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْني يا اللهُ»، فهذه صيغٌ بِدْعيَّةٌ لم تَرِدْ عنِ النَّبيِّ عَيَالِيْه، و «اللَّهُمَّ» يا اللهُ، اللَّهُمَّ ارْزُوْنني يا اللهُ»، فهذه صيغٌ بِدْعيَّةٌ لم تَرِدْ عنِ النَّبيِّ عَيَالِيْه، و «اللَّهُمَّ»

خيرٌ مِن كلمةِ «يا اللهُ»، ولا أعلمُ أنَّها وَرَدَتْ بهذا القدرِ الذي يَقولُهُ المُطَوِّفونَ.

7- إقرارُ العبدِ بقولِهِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ»، وهنا نقولُ: الإقرارُ بتوحيدِ الأُلوهيَّةِ، مُتْضَمِّنٌ لتوحيدِ الرُّبوبيَّةِ مُسْتَلْزِمٌ لتوحيدِ الأُلوهيَّةِ، والإقْرارُ بتوحيدِ الرُّبوبيَّةِ مُسْتَلْزِمٌ لتوحيدِ الأُلوهيَّةِ فَمَنْ أقرَّ بتوحيدِ الرُّبوبيَّةِ ضِمنًا؛ لأَنَّهُ لَنْ يَعْبُدَ ولَنْ يَتَأَلَّهَ فَمَنْ أقرَّ بالأُلوهيَّةِ فَإِنَّهُ مُتناقِضٌ؛ لأَنَّ إقرارَهُ إلا الرَّبَ، وأمَّا مَنْ أقرَّ بالرُّبوبيَّةِ ولم يُقِرَّ بالأُلوهيَّةِ فَإِنَّهُ مُتناقِضٌ؛ لأَنَّ إقرارَهُ بالرُّبوبيَّةِ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يُقِرَّ بالأُلوهِيَّةِ؛ ولهذا يَحْتَجُّ اللهُ دائمًا على أولئكَ الذين يُنْكِرُونَ بالرُّبوبيَّةِ ويقولُ: كيف تُقِرُونَ بأَنَّ اللهَ هو الرَّبُ توحيدِ الرُّبوبيَّةِ ويقولُ: كيف تُقِرُّونَ بأَنَّ اللهَ هو الرَّبُ وأَنَّهُ اللهَ مَورِ، ثم تُصْرَفُونَ عَنِ الحَقُّ مع ظُهورِهِ وبَيانِهِ.

٧- إقرارُ العبدِ بالرُّبوبيَّةِ على وجْهِ التَّفصيلِ؛ لقولِهِ: «خَلَقْتَنِي»، وبالأُلوهيَّةِ على وجْهِ التَّفصيلِ؛ لقولِهِ: «خَلَقْتَنِي»، وبالأُلوهيَّةِ على وجْهِ التَّفصيلِ أيضًا بقولِهِ: «وَأَنَا عَبْدُكَ».

٨- تجديدُ العبدِ لهَا عَاهَدَ اللهَ عليه، وأنَّهُ على عَهْدِهِ الذي عاهَدَ اللهَ عليه،
 وهو أنْ يقومَ بطاعتِهِ وشَريعتِهِ.

9- أنَّ مِن تَمَامِ الإِيهَانِ بِاللهِ عَنَّوَجَلَّ أَنْ يُؤْمِنَ بُوعِدِهِ؛ ولهذا قالَ أُولُو الألبابِ: ﴿ رَبُّنَا وَءَانِنَا مَا وَعَدَتَّنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا شُخْزِنَا يَوْمَ ٱلْقِينَمَةِ إِنَّكَ لَا شُخْلِفُ ٱلْمِيمَادَ ﴾ [آل عمران:١٩٤]، ولإيهانِ العبدِ بوَعْدِ اللهِ، ولولا ذلك ما عَمِلَ عَمَلًا صالحًا؛ لأنَّك لو تَسْأَلُ أيَّ إِنسانٍ: لماذا تَعْمَلُ عَمَلًا صالحًا؟ قالَ: أرْجو بذلكَ ثوابَ اللهِ، وأخشَى عِقابَهُ.

١٠ - أنَّ العبدَ مُلْتَزِمٌ بأنْ يَكُونَ على عَهْدِ اللهِ ما اسْتَطاعَ، ففيه إقرارٌ واعترافٌ أنَّ العبدَ يجبُ عليه أنْ يقومَ بعهدِ اللهِ تَعالَى بقدرِ اسْتطاعَتِهِ، ولكنْ يُمْكِنُ أنْ تَكُونَ تَسْديدًا، ويُمْكِنُ أنْ تَكُونَ تَيْسيرًا.

١١ - أنَّ الإنسانَ يَعْتَصِمُ باللهِ مِن شرِّ ما صَنَعَ، وذلك على وجهينِ:
 الوجهُ الأوَّلُ: أنْ يَعْفُوَ اللهُ عنه وذلك بعد وُقوعِهِ.

والوجهُ الثَّاني: أنَّ اللهَ تَعالَى يُوفِّقُهُ للتَّوبةِ مِنْ هذا الذي صَنَعَ؛ لأنَّ الإنسانَ إذا تابَ وقاهُ اللهُ شرَّ ما صَنَعَ، فهذا الدُّعاءُ يَضْمَنُ الأمرينِ جَميعًا، إمَّا أنَّ العبدَ يقولُ: أعوذُ بك مِن شرِّ ما صَنَعْتُ وفَقْني للتَّوبةِ منه، أو اعْفُ عني، وكِلاهُما حقُّ.

١٢ - اعترافُ العبدِ بنعمةِ اللهِ؛ ونعمةُ اللهِ تَعالَى على العبدِ نَوْعانِ:

نِعْمَةٌ عَامَّةٌ: تشتركُ فيها الخلائقُ، وهي التي أشارَ اللهُ إليها، بقولِهِ: ﴿ وَمَا مِن
 ذَا اللهُ فِي اللهُ وَاللهُ اللهُ وَالكافِرِ، والبرِّ
 وَهَذَهُ النَّعْمَةُ تَكُونُ للمُؤْمِنِ والكافِرِ، والبرِّ
 وَالْعَاجِرِ، والآدميِّ وغيرِ الآدميِّ، كُلُّ الخَلْقِ رافِلُونَ بنِعْمَةِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ.

والنّعْمةُ الخاصّةُ: وهي التي يَمُنُّ اللهُ بها على عبدِهِ، وهي نعمةُ الدِّينِ والدُّنيا، ومنه قولُ اللهِ تَعالى: ﴿ الْيُوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾ [المائدة: ٣]، فجعلَ اللهُ تَعالى إكهالَ الدِّينِ مِن إثّامِ النّعْمةِ، وهذا النّوعُ من النّعْمةِ هو النّعْمةُ المُحقيقيَّةُ؛ لأنّهُ لا أحَدَ أنعمُ بالًا ولا أشَدُّ انشراحًا في الصّدْرِ ولا أطيبُ نَفْسًا منَ المُوْمِنِ، وكلّها ازدادَ الإنسانُ إيهانًا ازدادَ صَدْرُهُ انشراحًا، وقلبُهُ طُمَأْنينةً، وصارَ لا يَرى شَيئًا يُحْزِنُهُ إلا وفَرِحَ به رجاءَ ثوابِهِ عندَ اللهِ عَرَقَبَلَ.

مثالٌ للنّعمةِ العامَّةِ: الصِّحَّةُ والرِّزْقُ والنِّعَمُ التي يَتَنَعَّمُ بها البَدَنُ، وهذا كثيرٌ، ويشيرُ إلى هذا قولُهُ: ﴿ وَمَا مِن دَآبَةِ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللّهِ رِزْقُهَا ﴾ [هود:٦]، فالرِّزْقُ ويشيرُ إلى هذا قولُهُ: ﴿ وَمَا مِن دَآبَةِ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللّهِ رِزْقُهَا ﴾ [هود:٦]، فالرِّزْقُ نعمةٌ، وقالَ عَنَّوَجَلَّ فِي آلِ فِرْعونَ: ﴿ فَأَخْرَجْنَهُم مِّن جَنَّتٍ وَعُيُونٍ ﴿ اللّهِ وَكُنُوزٍ وَمَقَامِ كَرِيعٍ ﴾ نعمةٌ، وقالَ عَنَّوَجَلَّ فِي آلِ فِرْعونَ: ﴿ فَأَخْرَجْنَهُم مِّن جَنَّتٍ وَعُيُونٍ اللّهِ وَكُنُوزٍ وَمَقَامِ كَرِيعٍ ﴾

[الشعراء:٥٧-٥٨]، و﴿ وَنَعْمَةِ كَانُوا فِيهَا فَنَكِهِينَ ﴾ [الدخان:٢٧]، أي: ونِعَمِ كانـوا فيها فاكِهينَ.

ومثالُ النَّعْمةِ الخاصَّةِ: وهي نعمةُ الدِّينِ، فالإِنْسانُ المُؤْمِنُ يَعْترفُ بالنَّعْمتينِ جَميعًا، العامَّةِ والخاصَّةِ.

17 - الاعترافُ بالذَّنْبِ؛ وأنَّ الاعترافَ بالذَّنْبِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ ليس منَ المُجاهرةِ؛ لقولِهِ: «وَأَبُوءُ لَكَ بِذَنْبِي»: أي أعترفُ بِذَنْبِي، أمَّا الذي يَعْتَرِفُ بالذَّنْبِ عند النَّاسِ فهذا منَ المُجاهرةِ؛ ولهذا جاءَ في الحديثِ: «كُلُّ أُمَّتِي مُعَافًى إِلَّا المُجاهِرِينَ»(١)، الذي يفعلُ الذَّنْب وقد سَتَرَهُ اللهُ، ثم يُصْبِحُ يُحَدِّثُ به النَّاسَ فهذا مُجَاهِرٌ.

١٤ - التَّوَسُّلُ إلى اللهِ تَعالَى بحالِ العبدِ؛ لقولِهِ: «وَأَبُوءُ لَكَ بِذَنْبِي»: أي أعترفُ بذَنْبي، يعني: وإذا اعْتَرَفْتُ بذَنْبي فأنا محتاجٌ لَمُغْفِرَتِكَ.

١٥ - إقرارُ العبدِ بأنَّهُ لا يَغْفِرُ الذُّنوبَ إلا اللهُ.

فإنْ قالَ قائلٌ: أليس الرَّجُلُ يستغفرُ لأخيهِ فيُغْفَرُ له باسْتِغْفارِهِ؟

فَالْجُوابُ: بِلَى، لَكُنْ هِلِ استغفارُهُ أَنْ يَغْفِرَ لَه، أَو أَنْ يَسْأَلَ اللهُ أَنْ يَغْفِرَ لَه؟ هِي الثَّانِيةُ بِلا شَكَّ؛ ولهذا قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لَعمِّهِ أَبِي طَالِبٍ: «لَأَسْتَغْفِرَنَّ هَي الثَّانِيةُ بلا شَكَّ؛ ولهذا قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لَعمِّهِ أَبِي طَالِبٍ: «لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْهُ» (٢)، فنُهِيَ عنِ اسْتِغْفارِهِ له.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه، رقم (٦٠٦٩)، ومسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب النهي عن هتك الإنسان ستر نفسه، رقم (٢٩٩٠)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا الله، رقم (١٣٦٠)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت، رقم (٢٤)، من حديث المسيب بن حزن رَضِحَالِيَّهُ عَنْهُ.

١٦ - التَّوَشُّلُ إلى اللهِ تَعالَى بِصِفَتِهِ؛ مثلُ قولِهِ: «فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ»، فإنَّ التَّوَشُّلَ إلى اللهِ في الدُّعاءِ يَنْقَسِمُ إلى قِسْمينِ: ممنوعٍ وجائزٍ، والجَائزُ أنواعٌ: الأَوَّلُ: التَّوَشُّلُ إلى اللهِ تَعالَى بأسْمائِهِ عُمومًا.

الثَّاني: التَّوَسُّلُ إلى اللهِ تَعالَى باسمٍ خاصٌّ مِن أسمائِهِ.

الثَّالثُ: التَّوسُّلُ إلى اللهِ تَعالَى بصفاتِهِ عُمومًا.

والرَّابِعُ: التَّوَسُّلُ إلى اللهِ تَعالَى بصفةٍ مِن صفاتِهِ.

والخامسُ: التَّوَسُّلُ إلى اللهِ بفِعْلِ مِن أَفْعَالِهِ.

والسادسُ: التَّوَسُّلُ إلى اللهِ تَعالَى بالإيهانِ به ورُسُلِهِ.

والسابع: التَّوَسُّلُ إلى اللهِ تَعالَى بالعملِ الصَّالِح.

والثامنُ: التَّوَسُّلُ إلى اللهِ تَعالَى بحالِ العبدِ الدَّاعي.

والتاسعُ: التَّوَسُّلُ إلى اللهِ تَعالَى بدَعْوةِ مَنْ تُرْجِي إجابةُ دَعْوتِهِ.

هذه تسعةُ أنواع كلُّها جائزةٌ.

أمَّا التَّوسُّلُ المنوعُ فهو التَّوسُّلُ الشِّرْكِيُّ، كفعلِ المُشْرِكِينَ الذين يَعْبدونَ الأصنامَ ويقولونَ: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللهِ زُلْفَى ﴾ [الزمر:٣]، فجعلوا الشِّرْكَ وسيلةً إلى اللهِ عَنَوَجَلَّ أي وسيلةً إلى قُرْبِ اللهِ، وهذا مِن أكبرِ الظُّلْمِ، أي الممنوعِ، أنْ يُتوسَلَ إلى اللهِ تَعالَى بشيءٍ ليس بوسيلةٍ يُتوسَّلَ إلى اللهِ تَعالَى بشيءٍ ليس بوسيلةٍ عُدُوانٌ على اللهِ عَنَهَجَلًا وقولٌ على اللهِ بلا عِلْمٍ! وفَرْضٌ على اللهِ تَعالَى بأن يُجيبَ بأمر ليس سَببًا للإجابةِ!

ومنه: التَّوَسُّلُ إلى اللهِ بجاهِ النَّبِيِّ عَلَيْلِهُ؛ فإنَّ جاهَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ ليس وَسيلةً إلى أنْ يَغْفِرَ اللهُ لك أو يُجيبَ دُعاءَكَ؛ لأنَّ وَجاهة الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ إنَّما تكونُ له هو وحْدَهُ، نعم إنَّ النَّاسَ في الدُّنْيا يَتَوَسَّلُونَ إلى المُلُوكِ بجاهِ مَنْ حَوْلَهُم، أمَّا اللهُ عَنَّوَجَلَّ فلا يُتَوسَّلُ إليه بجاهِ أحدٍ.

١٧ - أَنَّهُ يَنْبغي للإِنْسانِ أَنْ يَحْرِصَ على دُعاءِ اللهِ تَعالَى به؛ لأَنَّهُ سيِّدُ الاسْتِغْفارِ.

١٩٦٦ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضَالِكُ عَنْهُا قَالَ: لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ يَدَعُ هَوُلَاءِ الْكَلِمَاتِ حِينَ يُمْسِي وَحِينَ يُصْبِحُ: «اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيةَ فِي دِينِي، وَدُنْيَايَ، وَأَهْلِي، وَمَالِي، اللهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِي، وَآمِنْ رَوْعَاتِي، وَاحْفَظْنِي مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ، وَمِنْ وَأَهْلِي، وَمَالِي، اللهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِي، وَآمِنْ رَوْعَاتِي، وَاحْفَظْنِي مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ، وَمِنْ خَلْفِي، وَمَا لِي، اللهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِي، وَآمِنْ نَوْقِي، وَأَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ أُغْتَالَ مِنْ تَحْتِي» خَلْفِي، وَعَنْ شِمَالِي، وَمِنْ فَوْقِي، وَأَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ أُغْتَالَ مِنْ تَحْتِي» أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ: «لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَعُ هَؤُلاءِ»: في هذا استعمالِ «هؤلاءِ» في غيرِ مَنْ يَعْقِلُ، وهو نادرٌ في اللغةِ العربيَّةِ، لكنَّهُ ثابتٌ، ومنه قولُ الشاعِرِ (٢):

ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّام

⁽۱) أخرجه أحمد (۲/۲۷)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب ما يقول إذا أصبح، رقم (٥٠٧٤)، والنسائي في سننه الكبرى رقم (١٠٣٢٥)، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب ما يدعو به الرجل إذا أصبح وإذا أمسى، رقم (٣٨٧١)، والحاكم في المستدرك (١/٧١٥).

⁽٢) هو جرير بن عطية، انظر: ديوان جرير (ص:٤٥٢).

فأشارَ إلى غيرِ العاقِلِ بـ «أُولئك» وهو قَليلٌ، فها هو الكثيرُ إذن؟ الكثيرُ أنْ يُشيرَ إلى جَمْعِ غيرِ العاقِلِ باسمِ إشارةِ المُؤنَّثِ المُفْردةِ، فيقولُ مثلًا في هذا الحديثِ: «يَدَعُ هذه الكَلِهاتِ» أو تلك الكَلِهاتِ، وقولُهُ: «هؤلاءِ الكَلِهاتِ» الكَلِهات جمعُ كَلِمةٍ، والكلمة في اللَّغةِ العربيَّةِ وفي الخِطابِ الشرعيِّ ليست هي الكلمةُ المَعْروفةُ في اصْطلاحِ النَّحْويِّينَ.

وقولُهُ: «حِينَ يُمْسِي وَحِينَ يُصْبِحُ»: أي حينَ يَدْخُلُ في المَساءِ، وحين يَدْخُلُ في المَساءِ، وحين يَدْخُلُ في الصَّباحِ إذا طَلَعَ الفجرُ؛ ولهذا تُسَمَّى صلاةُ الفجرِ صلاةَ الصَّباحِ، يَدْخُلُ في الصَّباحِ إذا طَلَعَ الفجرُ؛ ولهذا تُسَمَّى صلاةُ الفجرِ صلاةَ العصرِ بها يَدْخُلُ المساءُ. الصَّبْحِ، وفي المساء يَدْخُلُ إذا صلَّى العصرَ، فإنَّ صلاةَ العصرِ بها يَدْخُلُ المساءُ.

ثم متى يَنْتهي الصباح؟ ومتى يَنْتهي المساءُ؟

قيل: يَنْتهي الصَّباحُ إلى وقتِ الإِضْحاءِ، بمعنى أَنْ تَنْتَشِرَ الشَّمْسُ وتعمُّ أرجاءَ الأَرْضِ، فحينئذٍ يَكونُ الصَّباحُ قد انْتَهي، وقالَ بعْضُهُم: إلى الزَّوالِ.

أمَّا المساءُ فيَنتهي حينها يَغيبُ بياضُ النَّهارِ في الأُفْقِ، وهو إلى قُرْبِ ثُلُثِ اللَّيلِ. وقال بَعْضُهُم: إنَّهُ يَنتهي المساءُ بدُخولِ وقتِ العِشاءِ، حينها يغيبُ الشَّفَقُ لأَّمْرُ.

وعلى كُلِّ حالٍ: الأمرُ في هذا واسعٌ، وإذا أرَدْتَ أَنْ تَحتاطَ فبادِرِ الأمرَ مِن أُوَّلِهِ حتى تحتاطَ لنفسِكَ، لكنْ هناك أذكارٌ وأوْرادٌ قُيِّدَتْ في اللَّيلِ، وبَعْضُها قُيِّدَ في النَّهارِ، أو قُيِّدَ بعدَ صلاةِ الصُّبْحِ، فها قُيِّدَ بشيءٍ مِن هذا وَجَبَ أَنْ نَتَقَيَّدَ به.

قولُهُ: «اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ فِي دِينِي»: يقولُ الرَّسولُ ﷺ يُخاطِبُ ربَّهُ عَرَّفِجَلَّ: «اللَّهُمَّ إِنِي أَسْأَلُكَ العافيةَ في ديني»، والدِّينُ كُلُّ ما يَتَقَرَّبُ به العبدُ إلى ربِّهِ

عَرَّوَجَلَّ والعافيةُ في الدِّينِ تَشْملُ شَيْئينِ:

الشيءُ الأوَّلُ: العافيةُ منَ الشُّبُهاتِ.

والشيءُ الثَّاني: العافيةُ منَ الشُّهواتِ.

فأمّا العافية منَ الشُّبُهاتِ: فتَعْني أنَّ اللهَ تَعالَى يَمُنَّ عليك بالعلم، الذي هو نُورٌ تَهْتدي به، ولا يَلْتَبِسُ عليك الحقُّ بالباطلِ؛ ولهذا جاء في الدُّعاءِ المأثورِ: «اللَّهُمَّ أُرني الحقَّ حقًّا وارْزُقْني اتِّباعَهُ، وأرِني الباطِلَ باطلًا وارْزُقْني اجْتِنابَهُ، ولا تَجْعَلْهُ مُلْتَبسًا عليَّ فأضِلَ »(۱).

أَمَّا العافيةُ منَ الشَّهواتِ: فهو أَنْ يَسْأَلَ ربَّهُ أَنْ يُعافِيَهُ منَ الإيراداتِ السِّيِّئةِ؛ لأنَّ الإنسانَ قد يَكونُ عنده عِلْمٌ لكنْ ليس عنده إرادةٌ حَسَنةٌ، يَعْرِفُ أَنَّ هذا باطِل، ولكنْ لا يَفْعَلُهُ. ولكنْ لا يَفْعَلُهُ.

فعندنا الآن مَثلانِ:

المَثْلُ الأوَّلُ: رجلٌ وَقَعَ في باطِلٍ وهو لا يَعْلَمُ، فنوعُ بلائِهِ منَ الشُّبُهاتِ. ورَجُلٌ آخَرُ: وقَعَ في باطِلٍ يعلمُ أنَّهُ باطِلٌ لكنَّ نفسَهُ دَعَتْهُ إليه، فهذا بلاؤُهُ منَ الشَّهواتِ.

إِذَنْ: مدارُ الضَّلالِ على هذينِ الأمْرينِ، إمَّا الجهلُ وإمَّا الهَوى، فإذا سَأَلْتَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ على المُرينِ، إمَّا الجهلُ وإمَّا الهَوى، فإذا سَأَلُتُ اللهَ العافيةَ فإنَّكَ تسألُ اللهَ في الواقعِ عِلْمًا، وتَسْأَلُهُ هُدًى وتَوْفيقًا.

⁽١) ذكره الغزالي في الإحياء (٢/ ٣٦٩) بنحوه، وقال العراقي في تخريجه: «لم أقف لأوله على أصل». وذكره أيضا ابن كثير في تفسيره (١/ ٥٧١) وقال: «الدعاء المأثور» ولم ينسبه لأحد، ونسبه البهوتي في شرح منتهى الإرادات (٣/ ٤٩٧) لعمر رَضِيَالِنَهُ عَنْهُ موقوفا.

والعافيةُ في الدُّنْيا: أنَّ اللهَ تَعالَى يُعافيكَ منَ الأَسْقامِ والأَمْراضِ الجَسَديَّةِ؛ حتى تُصْبِحَ مُعافَى تستطيعُ أنْ تقومَ بطاعةِ اللهِ عَنَّقِجَلَّ.

قولُهُ: «وَأَهْلِي»: هذا مِن عافيةِ الدُّنْيا، أَنْ يُعافِيَكَ اللهُ تَعالَى في أَهْلِكَ، بمعنى أَنْ يَجْعَلَ أَهْلَكَ في طاعَتِكَ، وفي تَوْجِيهِكَ، وأَنْ يُبْقِيَهُم لك، وأَنْ لا يُكَدِّرَ صَفْوَكَ فيهم بمرض أو عاهةٍ أو ما أَشْبَهَ ذلك.

قولُهُ: «وَمَالِي»: فتسألُ اللهَ أَنْ يُعافِيَكَ في مالِكَ، بأَنْ يَحْفَظَهُ ويَقِيَهُ الآفاتِ، سواءً كانتِ الآفاتُ بفعلِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ أو بفعلِ مَحْلوقٍ يَسْرَقُ ويخونُ، وما أشْبَهَ ذلك.

قولُهُ: «اللهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِي»: اسْتُرْ بمعنى غَطِّ، والعَوْرةُ ما يَقْبُحُ مِن قـولٍ أو عَمَلٍ، وسَتْرُها أَنْ يُوارِيَها اللهُ عَرَّوَجَلَّ عن أنظارِ النَّاسِ فلا يَسْمعونَ قَوْلًا يَسوءُ، ولا يَرَوْنَ فِعْلًا يَسوءُ.

قولُهُ: ﴿ وَآمِنْ رَوْعَاتِي ﴾: أي اجْعَلْني آمنًا عند الرَّوْعاتِ، والرَّوْعُ هو الخوفُ ﴾ لقولِ اللهِ تَعالى: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنَ إِبْرَهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتُهُ ٱلْبُشْرَىٰ ﴾ [هود:٤٧]، والإنسانُ لا شكَ أَنّهُ يقعُ في قلْبِهِ مَحَافةٌ طَبِيعيَّةٌ عاديَّةً، فيسألُ اللهَ تَعالَى أَنْ يُؤَمِّنَ هذا الرَّوْع، وإبراهيمُ عَلَيْهِ السَّلَمُ أُصِيبَ بالرَّوْع، ومُوسى أُصيبَ بالرَّوع، ومحمَّدٌ عَلَيْهِ أُصيبَ بالرَّوْع أَصيبَ بالرَّوْع أَصيبَ بالرَّوع وصحمَّدٌ عَلَيْهِ أُصيبَ بالرَّوع والرَّوْع ليس خَوْف بالرَّوْع أَوْل ما جاءَهُ الوحيُ وضَمَّةُ جبريلُ، ولكنَّ هذا الخوف والرَّوْع ليس خَوْف العِبادةِ ولا الخَوْف الذي يَسْتَلْزِمُ تَرْكَ ما أَمَرَ اللهُ به ورسولُهُ.

قولُهُ: «وَاحْفَظْنِي مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ، وَمِنْ خَلْفِي، وَعَنْ يَمِينِي، وَعَنْ شِمَالِي، وَعَنْ شِمَالِي، وَمِنْ فَوْقِي»: هذه خمسةُ جهاتٍ.

قولُهُ: «وَأَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ أَغْتَالَ مِنْ تَخْتِي»: هذه السادسة، وهذا يدلُّ على أنَّ العذابَ الذي يَأْتِي مِن تحتُ أشدُّ وأعظمُ؛ ولهذا اعْتَصَمَ النَّبيُّ ﷺ بعظمةِ اللهِ أَنْ العذابَ الذي يَأْتِي مِن تحتُ أشدُّ وأعظمُ؛ ولهذا اعْتَصَمَ النَّبيُّ ﷺ بعظمةِ اللهِ أَنْ يُغتالَ مِن تحتِهِ منَ الشَّياطينِ، منَ الجنِّ، منَ الجَسْف، وما أشْبَهَ ذلك.

ومعنى «أُغتالَ»: يعني أُهْلَكَ، والاغتيالُ هو القتلُ بغيرِ اسْتعدادٍ له بأنْ يُقْتَلَ على غَفْلةٍ، ووجْهُ ذلك أنَّ الإنسانَ إذا جاءَهُ الشُّرُ مِن بين يَدَيْهِ، أو مِن خَلْفِهِ، أو عن يمينِهِ، أو عن شمالِهِ، أمْكنَهُ الفرارُ مِن فوقِهِ، فربَّما يُمْكِنُهُ إذا شاهَدَ أسبابَ العذابِ أو ما أَشْبَهَ ذلك يُمْكِنُهُ أَنْ يَخْتَبِئَ، لكنْ إذا جاءَهُ مِن تحتِ وخُسِفَ به وهو غافلٌ لا يَحُسُّ بشيءٍ صارَ هذا أشدً.

وعلى كُلِّ حالٍ: كانَ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لا يَثْرُكُ هذه الكَلِماتِ.

ويستفادُ مِن هذا الحديثِ:

١ - المُحافظةُ على هؤلاءِ الكَلِماتِ اقْتداءً بالرَّسولِ ﷺ.

٢- أنَّ هذه الكَلِماتِ مُقَيَّدةٌ بالصَّباحِ والمساءِ، كما كانَ الرَّسولُ ﷺ يقولُ في الصَّباحِ والمَساءِ.

فإنْ قال قائلٌ: وهل إذا قالَها في غيرِ ذلك مِن وسطِ اللَّيلِ أو وسطِ النَّهارِ يَكُونُ مُبْتَدعًا؛ لأَنَّهُ أتى بالعِبادةِ في غَيْرِ وقْتِها؟

الجوابُ: إِنْ أَرَادَ التَّعَبُّدَ بِذَلِكَ، وقالَ: إِنِي أَتَعَبَّدُ بِهَا فِي وقَتِ اللَّيلِ والنَّهَارِ قِياسًا على الصَّباحِ والمساءِ، قُلْنا: هذا مُبْتَدِعٌ، أمَّا إذا عنى بقولِهِ وفِكْرِهِ أَنْ يَقُولَها بغيرِ قَصْدٍ فِي الطَّباحِ والمساءِ، قُلْنا: هذا مُبْتَدِعٌ، أمَّا إذا عنى بقولِهِ وفِكْرِهِ أَنْ يَقُولَها بغيرِ قَصْدٍ في اغْتنام هذا الوقتِ، فلا بأسَ.

٣- أنَّ كُلَّ إنسانٍ عُرْضةٌ للآفاتِ في الدِّينِ والدُّنْيا والأهْلِ والمالِ؛ وجْهُهُ أنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وهو أشرفُ بني آدَمَ يُمْكِنُ أَنْ يُصابَ بذلك، فمَنْ دونَهُ مِن بابٍ أَوْلى.

٤ - أنَّ البلاءَ يكونُ في نفسِ الإنسانِ وفي دينِهِ وفي أَهْلِهِ وفي مالِهِ؛ وقد ذَكَرْنا في الشَّرِحِ أَنَّ الابتلاءَ في الدِّينِ يَنْقَسِمُ إلى قِسْمينِ: شُبُهاتُ وشَهواتٌ.

٥- أنَّ الإنْسانَ مَأْمُورٌ بسؤالِ العافيةِ في الدِّينِ والعافيةِ في الدُّنيا؛ لأنَّ الإنْسانَ قد يُبْتَلَى بتَسَلُّطِ النَّاسِ عليه، وأكْلِ كَمْهِ وسَبِّهِ قد يُبْتَلَى بتَسَلُّطِ النَّاسِ عليه، وأكْلِ كَمْهِ وسَبِّهِ حاضرًا، وإيذائِهِ، فكُلُّ هذا يَدْخُلُ في قولِهِ: «ودُنْيايَ».

٦- أنَّهُ لا حَرَجَ على الإنسانِ أنْ يَسْأَلَ اللهَ تَعالَى العافية في المالِ، ولا يُقالُ: إِنَّ الوَرَعِ أَلَّا يَتَعَلَّقَ قَلْبُكَ بهالِك، فهذا خطأ، سيِّدُ الوَرِعِينَ مُحَمَّدٌ ﷺ، ومع ذلك يَسْأَلُ اللهَ أنْ يُعافِيَهُ في مالِهِ.

٧- أنَّ العافية في الأهْلِ مُقدَّمَةٌ على العافيةِ في المالِ، وعلى هذا فأيُّها أوْلى بالمُراعاةِ: أنْ تُراعيَ أهْلَكَ وتَحْفَظَهُم مِنَ الشُّرورِ وتُحافِظَ على مَصالِحِهم، أو أنْ تُراعِيَ مالَكَ؟ ولهذا منَ السَّفهِ في العقلِ والضَّلالِ في الدِّينِ أنَّ بعضَ النَّاسِ اليومَ يُراعي مالَكُ مُراعاةً كبيرةً، ويُحافِظ عليه، وأهلهُ غيرُ مُبالٍ بهم.

٨- أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ له عَوراتُ القولِهِ: «اسْتُر ْعَوْرَاتِي»، فهل يُمْكِنُ أنْ يُؤخذَ مِن هذا، أو يقال: «اسْتُر ْعَوْراتِي إنْ كانتْ»؟ نعم، يحتملُ هذا وهذا، والنَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ليس مَعْصومًا منَ الخطأِ في غيرِ الوحي، فقد يَجْتَهِدُ ويُخْطِئ، ولكنَّ اللهَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ليس مَعْصومًا منَ الخطأِ في غيرِ الوحي، فقد يَجْتَهِدُ ويُخْطِئ، ولكنَّ اللهَ

وعلى كُلِّ حالٍ: لنا أَنْ نقولَ: إِنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَم يَسْأَلْ سَتْرَ عَوْراتِهِ، إلا وهو محتاجٌ إلى ذلك، ولكنَّهُ لا يُقَرُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ على خطأٍ، ويُمْكِنُ أَنْ يُقالَ: «اسْتُرْ عَوْرَاتِي إِنْ كَانَتْ» ولا يَلْزَمُ مِن ذلك الوقوع، كما لم يَلْزَمْ وقوعُ الشِّرْكِ منه في قولِهِ تَعالى: ﴿ لَهِنَ أَشَرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَ مِنَ الْخَسِرِينَ ﴾ الشِّرْكِ منه في قولِهِ تَعالى: ﴿ لَهِنَ أَشَرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَ مِنَ الْخَسِرِينَ ﴾ الزمر: ٢٥].

9 - أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كغيرِهِ منَ البشرِ، يَلْحَقُهُ الرَّوْعُ؛ لقوله: «وَآمِنْ رَوْعَاتِي».

فإنْ قال قائلٌ: وهل نقولُ بأنَّ هذا دعاءٌ بأنْ يَجْعَلَ اللهُ في قلبِكَ أَمانًا إذا حَصَلَ الرَّوْعُ، أم هو دُعاءٌ برَفْعِ الرَّوْعِ وتَخْفيفِهِ إذا وَقَعَ؟

الظَّاهرُ الأمرانِ، يعني آمِنِي منَ الرَّوْعاتِ، أو ارْفَعْ عني الرَّوْعَ إذا نَزَلَ، والإِنْسانُ مُحْتاجٌ لهذا وهذا.

١٠- أنَّ الرَّسولَ ﷺ مُفْتَقِرٌ إلى حفظِ الله؛ لقولِه: «وَاحْفَظْنِي مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ»،
 وهذا يرُدُّ دَعْوى الذين يَدَّعُونَ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قادِرٌ على حِفْظِهم، ولهذا يَسْتغيثونَ به،
 ويَسْتَعينونَ به، ويَسْتَعيذونَ به، ويَعْتَقِدُ الواحدُ منْهُم أَنَّهُ في حفْظِ الرَّسولِ ﷺ فيُقالُ:
 إنَّ الرَّسولَ ﷺ هو نفسُهُ مُحتاجٌ إلى حِفْظِ الله!.

١١ - أَنَّهُ يَنْبغي التَّبَسُّطُ في الدُّعاءِ؛ لقولِهِ: "وَاحْفَظْنِي مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ... اللهُ الحَرِهِ؛ إذْ بإمكانِهِ أَنْ يَأْتِيَ بَهذا مُجْملًا، فيقولُ: "احْفَظْني مِن كُلِّ ناحيةٍ او: "مِن كُلِّ اَحْدِهِ؛ إذْ بإمكانِهِ أَنْ يَأْتِيَ بَهذا مُجْملًا، فيقولُ: "احْفَظْني مِن كُلِّ ناحيةٍ او: "مِن كُلِّ جهةٍ"، لكنَّ التَّبَسُّطَ في الدُّعاءِ أفضلُ لوُجوهٍ ثلاثٍ:

الوجهُ الأوَّلُ: طولُ مُناجاةِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ وكُلُّنا يَعْلَمُ أَنَّ الإِنْسانَ يحبُ أَنْ يُطيلَ المُؤْمِنِ. المناجاةَ مع حَبيبِهِ، والرَّبُّ عَنَّوَجَلَّ أحبُّ شَيْءٍ إلى المُؤْمِنِ.

الوجهُ النَّاني: أنَّ التَّفصيلَ يُؤَدِّي إلى الاستحضارِ، اسْتِحْضارِ الذُّنوبِ إذا كانتْ ذَنْبًا، واستحضارِ الحاجةِ إذا كانتْ حاجةً، ولا شكَّ أنَّ التفصيلَ في ذلك أوْلَى منَ الإجمالِ؛ لأنَّ عند الإجمالِ قد يغيبُ عنك شَيءٌ ممَّا تريدُ أنْ تَدْعُو اللهَ مِن أَجْلِهِ؛ ولهذا جاءَ في الحديثِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ، دِقَّهُ وجِلَّهُ، عَلَانِيَتَهُ وسِرَّهُ، وأَوَّلَهُ والجَرَهُ» (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي ذنبي كُلَّهُ، وكذلك في دُعاءِ الميِّتِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي ذنبي كُلَّهُ»، وكذلك في دُعاءِ الميِّتِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي ذنبي كُلَّهُ»، وكذلك في دُعاءِ الميِّتِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي ذنبي كُلَّهُ»، وكذلك في دُعاءِ الميِّتِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي ذنبي كُلَّهُ»، وكذلك في دُعاءِ الميِّتِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي ذنبي كُلَّهُ»، وكذلك في دُعاءِ الميِّتِ:

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٣)، من حديث أبي هريرة رَضِّىَ اللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (٢/ ٣٦٨)، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب الدعاء للميت، رقم (٣٢٠١)، والترمذي: كتاب الجنائز، باب ما يقول في الصلاة على الميت، رقم (١٠٢٤)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنازة، رقم (١٤٩٨)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِيَّكُ عَنْهُ.

«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحِيِّنا ومَيِّتِنا» عن كُلِّ ذلك، لكنَّ التفصيلَ فيه مَصْلحةٌ.

الوجهُ الثَّالثُ: كَثْرةُ الثَّوابِ؛ لأنَّ كُلَّ جُمْلةٍ نَطَقْتَ بها فإنَّكَ مُثابٌ عليها؛ لامْتِثالِكَ لأمرِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في قولِهِ: ﴿ أَدْعُونِ ٓ أَسْتَجِبُ لَكُر ﴾ [غافر: ٦٠].

وإنْ شِئْتَ زِدْ رابعًا: وهو التَّأَسِّي برَسُولِ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَلَكَنَّ هذا لا يَعْني أَنْ نَأْتِيَ بِالأَلْفَاظِ الْمُتَكَرِّرةِ التي ليس فيه إلا الإطالةُ بدونِ فائدةٍ، فإنَّ هذا يُنْهى عنه أنْ نَأْتِي بالأَلْفَاظِ الْمُتَكَرِّرةِ التي ليس فيه إلا الإطالةُ بدونِ فائدةٍ، فإنَّ هذا يُنْهى عنه كما يُوجَدُ عند بعضِ النَّاسِ في دُعاءِ القُنوتِ في لَيالي رمضانَ، تَجِدُهُ يَأْتِي بأشياءَ طويلةٍ مُملَّةٍ غيرِ واردةٍ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وهي أيضًا مُكرَّرةٌ تَكُريرًا إمَّا لَفْظيًّا وإمَّا مَعْنويًّا.

١٢ - أنَّ الإنسانَ يَخافُ منَ العذابِ أو الانْتقامِ يَأْتيهِ مِن أسفلَ أكثرَ مِنْ أَنْ يَأْتِيَهُ
 مِن بَقِيَّةِ الجهاتِ؛ يشيرُ إلى هذا قولُهُ: «وَأَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ أُغْتَالَ مِنْ تَحْتِي».

١٣ - جوازُ السَّجعِ في الدُّعاءِ؛ لأنَّ في هذا الحديثِ سَجْعًا، في قولِهِ: «اسْتُرْ عَوْرَاتِي، وَآمِنْ رَوْعَاتِي»، وغيرُ ذلك، ولكنَّهُ ليس سَجعًا ظاهرًا، إنَّما السَّجعُ في الدُّعاءِ لا بَأْسَ به بشرطِ ألَّا يَكونَ مُتكِّلفًا.

١٥٦٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضَالِلَهُ عَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ، وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ، وَفُجَاءَةِ نِقْمَتِكَ، وَجَمِيعِ سَخَطِكَ» أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ، وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ، وَفُجَاءَةِ نِقْمَتِكَ، وَجَمِيعِ سَخَطِكَ» أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ، وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ، وَفُجَاءَةِ نِقْمَتِكَ، وَجَمِيعِ سَخَطِكَ» أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ، وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ، وَفُجَاءَةِ نِقْمَتِكَ، وَجَمِيعِ سَخَطِكَ» أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ، وَتَحَوِّلُ عَافِيَتِكَ، وَفُجَاءَةِ نِقُمَتِكَ، وَجَمِيعِ سَخَطِكَ» أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ، وَتَحَوِّلُ عَافِيَتِكَ، وَفُجَاءَةِ نِقُمَتِكَ، وَجَمِيعِ سَخَطِكَ»

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الرقاق، باب أكثر أهل الجنة الفقراء وأكثر أهل النار النساء، رقم (٢٧٣٩).

الشَّرحُ

قولُهُ: «اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ»: أي النَّعْمتينِ: الخاصَّةِ والعامَّةِ، وتَشْمَلُ نِعْمةَ الدِّينِ، ونِعْمةَ الدُّنيا.

قولُهُ: «وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ»: تحوُّلُ العافيةِ يعني إلى مَرَضٍ، سواءً كانَ مَرضًا دِينيًّا أُو مَرضًا دُنْيويًّا، وسواءً كانَ مَرَضًا في البَدَنِ، أو مَرَضًا في المالِ، أو مَرَضًا في الأهْلِ، أو مَرَضًا في الأهْلِ، اللهِ مِن تَحَوُّلِ العافيةِ، يعني تَغَيُّرُها أَلُهِمُّ أَنَّ الرَّسولَ عَلَيْدِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كانَ يَسْتعيذُ باللهِ مِن تَحَوُّلِ العافيةِ، يعني تَغَيُّرُها مِن حالٍ إلى حالٍ.

قولُهُ: "وَفَجْاءَةِ نِقْمَتِكَ": يعني أَنْ تُفْجَأَنِي نِقْمتُكَ، واللهُ عَنَّوَجَلَّ يَنْتقمُ مَّنْ عصاهُ، وربَّما يَأْتِي الأَمرُ مُفاجئًا كما في قولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ أَفَأَمِنَ أَهَلُ ٱلْقُرَىٰ أَن لَأَتِهُم بَأْسُنَا شُحَى وَهُمَ يَأْتِيهُم بَأْسُنَا ضُحَى وَهُمَ يَأْتِيهُم بَأْسُنَا ضُحَى وَهُمَ يَأْتِيهُم بَأْسُنَا ضُحَى وَهُمْ يَأْتِيهُم بَأْسُنَا مِنْ وَهُمْ يَأْتِيهُم بَأْسُنَا ضُحَى وَهُمْ يَأْتِيهُم بَأْسُنَا ضُحَى وَهُمْ يَأْتُونَ ﴾ [لأعراف: ٩٨]، نائمٌ آمِنٌ، فيُفاجأُ بالانْتقامِ والعياذُ باللهِ، لاعبٌ في الضَّحى في الضَّحى في الضَّحى في الضَّحى في الضَّعى في الضَّعة أَبالانْتقام.

لو قَالَ قَائِلٌ: وهل يُمْكِنُ أَنْ نقولَ: إِنَّ الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاهُ وَٱلسَّلَامُ يَخْشى أَنْ يَنْتَقِمَ اللهُ منه فيستعيذ، أو قالَ: «فُجاءَةِ نِقْمَتِكَ» التي تكونُ مِن فعلِ غيرِهِ؟

والجواب: «فُجاءَةِ نِقْمَتِكَ» التي تكونُ مِنْ فِعْلِ غيرِهِ؛ لأنَّ نقمةَ اللهِ تكونُ للمُخْطئِ وغيرِ المُخْطئِ، كما قالَ اللهُ: ﴿ وَاتَقُواْ فِتْنَةً لَا تَصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمُ للمُخْطئِ وغيرِ المُخْطئِ، كما قالَ اللهُ: ﴿ وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لَا تَصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمُ خَاصَدَةً ﴾ [الانفال: ٢٥]، فالذي يَظْهَرُ لي الثَّاني، وأنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ استعاذَ مِن مُفاجأةِ النَّقْمةِ؛ لأنَّ الله عَرَقَبَلَ قد يُهْلِكُهُم بفعلِ العاصينَ وإنْ كانَ فيهمُ الصَّالحونَ.

قولُهُ: «وَبَمِيعِ سَخَطِكَ»: أي كُلِّ السَّخطِ، سواءً على المعاصي القوليَّةِ، أو المعاصي القوليَّةِ، والسَّخَطُ ضِدُّ الرِّضا.

ومِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - افتقارُ النَّبِيِّ عَلَيْكِةً إلى ربِّهِ؛ وجْهُ ذلك أنَّهُ استعاذَ به عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ.

٢- أنَّ النِّعمَ قد تزولُ حتى عنِ الأنْبياء؛ وهذا في نِعَمِ الدُّنيا، لكنَّ نعمَ الدِّينِ
 لا تزولُ؛ لأنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَرْتَدَّ أحدٌ منَ الأنبياءِ أبدًا، فلا يُمْكِنُ أَنْ تزولَ نعمةُ اللهِ
 عليهم في الدِّينِ، أمَّا بَقِيَّةُ الخَلْقِ فقد يقعُ، تُزالُ عنهم نعمةُ الدِّينِ، سواءً بنقصِ الإيهانِ
 لدى البعض، أو بأنْ يَرْتَدَّ بَعْضُهم.

٣- أنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ استعاذَ مِن تَحَوُّلِ العافيةِ، وهذا يَتَضَمَّنُ بَقاءَ العافيةِ، إذَنْ: فالإِنْسانُ ما دامَ في عافيةٍ لا يَنْبغي أنْ يَتَحَوَّلَ عنها، فلْيَبْقَ على ما هو عليه، ما دام في عافيةٍ، فإنْ أُصيبَ فلْيتَّجِهْ للهِ عَرَّفَجَلَّ.

٤ - تَعوُّذُ النَّبِيِّ عَلَيْ مِن مُفاجأةِ الانتقامِ؛ وهل يشملُ هذا ما لو جاءَ الانتقامُ
 شَيئًا فشيئًا؟

نقول: الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ إِنَّمَا تَعَوَّذَ مِن مُفاجأةِ الانْتقامِ لاَّنَهُ أَشدُّ مَّا لو كانَ يَأْتِي بالتَّدريجِ؛ إِذْ إِنَّهُ إِذَا أَتَى بالتَّدريجِ ربَّمَا يَكُونُ الإِنْسانُ مُنْتَبهًا، فيَسْتَعْتِبُ، ويسألُ الله تَعالَى العافية، ويَرْفَعُ عنه.

٥- إثباتُ السَّخَطِ للهِ عَنَّهَ جَلَّ؛ لقولِهِ صَالَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «وَجَمِيعِ سَخَطِكَ»، أي: كُلِّ ما يُسْخِطُكَ، فيكونُ في هذا اسْتِعاذةٌ باللهِ منَ الأعْمالِ الموجِبةِ للسُّخْطِ ١٥٦٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍ و رَضَالِكَ عَنْ اللهِ يَكُلِيْ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللهِ يَكُلِيْ يَقُولُ: «اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلَبَةِ الدَّيْنِ، وَغَلَبَةِ الْعَدُوِّ، وَشَهَاتَةِ الأَعْدَاءِ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١).

الشَّرحُ

قولُهُ: «اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلَبَةِ الدَّيْنِ»: ولم يقلْ منَ الدَّينِ، بل مِن غَلَبَتِهِ، أي: تَراكُمِهِ وكَثْرِتِهِ؛ ولهذا يَكُونُ الرَّسولُ عَلَيْهِ ٱلصَّلاَةُ وَٱلسَّلاَمُ مَدِينًا أَحْيانًا، وأَحْيانًا يُوَفِّي، وأَحْيَانًا لَا يُوَفِّي، فصارَ مَدينًا لجابرِ بنِ عبدِ اللهِ رَضَاً لِللَّهُ بَثْمَنِ الْجَمَل؛ لأَنَّهُ اشْتَرى منه الجَمَلَ ولم يَنْقُدْهُ الثَّمَنَ، وقصَّةُ الجملِ مَشْهورةٌ، وهي باختصارٌ: كانَ مع جابِرٍ جملٌ قد أعْيا، يعني تَعِبَ، فأرادَ أَنْ يُسَيِّبَهُ، يعني يَثْرُكَهُ، فلَحِقَهُ النَّبيُّ –صلَّى اللهُ عليْهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ- وكان مِن عادتِهِ أَنْ يَكُونَ فِي أُخرِياتِ القوم، يَتَفَقَّدُ مَنْ يَتَوَقَّفُ، ويحتاجُ إلى مَعونةٍ، فلَحِقَهُ النَّبيُّ ﷺ ورآهُ قد أعْيا وأرادَ أنْ يُسَيِّبُهُ فَضَرَبَ الجَمَلَ، ودعا له فسارَ سَيرًا لم يَسِرْ مِثْلَهُ قطُّ، ثم قالَ له الرَّسولُ عَلِيلًا: بِعْني إيَّاهُ، وسامَهُ أربعينَ دِرْهمًا، ولكنَّ جابرًا أبي، فانْظُرْ كيف كانَ طَمَعُ الإنسانِ، كانَ في بادئِ الأمرِ يريدُ أنْ يُسيِّبَهُ، ثم أبى أنْ يَبِيعَهُ على الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ بأربعينَ دِرهمًا الذي هو السَّبَبُ في كونِهِ صارَ جَملًا جيِّدًا، ولكنَّ الرَّسولَ قالَ: بِعْني فباعَهُ عليه، لكنَّهُ اشْتَرَطَ أَنْ يَحْمِلَهُ إلى المدينةِ، فوافقَ النَّبيُّ عَلَى ذلك، ولمَّا قَدِمَ المدينةَ أعطاهُ الثَّمَنَ (٢)، هنا صارَ ثمنُ

⁽۱) أخرجه أحمد (۲/ ۱۷۳)، والنسائي: كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من غلبة الدين، رقم (۱) أخرجه أحمد (۱/ ۵۳۱)، وقال: صحيح على شرط مسلم.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب شراء الدواب والحمر، رقم (٢٠٩٧)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح البكر، رقم (٧١٥)، من حديث جابر بن عبد الله رَضَالِيَّكُ عَنْهُا.

الجَمَلِ دَيْنًا على رَسُولِ اللهِ عَيَالِين لكنَّهُ دَيْنًا ليس غالِبًا، والحمدُ للهِ أوفاهُ.

وقد لا يُوفِّي الدَّيْنَ، وذلك في الطَّعامِ الذي اشتراهُ لأهْلِهِ منَ اليَهوديِّ، فإنَّ الرَّسولَ عَلَيْ اشْترى طَعامًا لأهْلِهِ مِن يَهوديِّ، ورَهَنَهُ دِرْعهُ (۱)، وماتَ عَلَيْهِ الصَّلامُ وَالسَّلامُ وَدِرْعُهُ مرهونٌ عند هذا اليَهوديِّ بطعامِ اشتراهُ لأهْلِهِ (۱)، إِذَنْ: ماتَ مدِينًا، ولكنَّ هذا الدَّيْنَ لم يَغْلِبْهُ؛ لأنَّ الدَّيْنَ مُوَثَّقٌ بالدِّرْعِ، والذي يَبْدو أنَّ هذا الدِّرْعَ يَكُفي دَيْنَهُ؛ لأنَّ الدَّيْنَ أَنْ يَتهاونوا في أمرٍ ما، فهذا الدِّرْعُ يُوفِّي، فصارَ الرَّسولُ عَيْنِهُ الصَّلامُ لم يُغْلَبْ في دَيْنِهِ.

إِذَن: استعاذَ مِن غلبةِ الدَّيْنِ، فأجابَ اللهُ دُعاءَه؛ لأَنَّهُ لم يَقُلِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أعوذُ بك منَ الدَّيْنِ».

قولُهُ: «وَعَلَبَةِ الْعَدُوِّ»: أي: أنْ يَغْلِبَني العدوُّ، فاستعاذَ عَلَيْهِ أَنْ يَغْلِبَهُ العدوُّ ولا شكَّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانتِ العاقبة له، حتى وإن كانَ في بعضِ المواطنِ يَخْصُلُ ما يَحْصُلُ من الهزيمةِ، إلا أنَّ العاقبة للرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ولذلك عَصٰى -والحمدُ للهِ - على العربِ، ومنهم مَنْ أَسْلَمَ، ومنهم مَنْ أُذِلَ، فصارتِ العاقبة للرَّسولِ عَلَيْهِ ولا أعْجَبَ مِن قضيَّة حُنَيْنٍ، فإنَّ هوازِنَ غَلبوا الصَّحابة رَضَ اللَّهُ عَنْهُمُ عَلَيْهِ السَّحابة وهم اثنا عَشَرَ أَلفًا، ولم يَبْقَ مع الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إلا نَحْوُ حتى فَرَ الصَّحابة وهم اثنا عَشَرَ أَلفًا، ولم يَبْقَ مع الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إلا نَحْوُ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب السلم، باب الرهن في السلم، رقم (۲۲۵۲)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب الرهن وجوازه في الحضر، رقم (۱٦٠٣)، من حديث عائشة رَضَوَلِللَهُ عَنْهَا. وأخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب شراء النبي عَلَيْهُ بالنسيئة، رقم (۲۰۲۹)، من حديث أنس رَضَوَلِللَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب ما قيل في درع النبي ﷺ، رقم (٢٩١٦)، من حديث عائشة رَضَالِلَهُ عَنْهَا.

مئة رَجُلٍ منِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلفًا، ثم كانتِ العاقبةُ -والحمدُ اللهِ - للنبيِّ عَلَيْهُ حتى غَلَبَهُم وغَنِمَ منهم مَغانِمَ كثيرةً (١).

قولُهُ: "وَشَهَاتَةِ الأَعْدَاءِ": يعني: فرحَ الأعداء، ومنه قولُ هارونَ لأخيهِ مُوسى: وَلَا تُشْمِتَ فِي الْأَعْدَاءَ ﴾ [الأعراف:١٥٠]، أي: لا تُفْرِحْهم بي، ولا شكَّ أنَّ شَهاتة الأعْداء، أي: فرحَ العَدُوِّ، إنها يكونُ بها يسوءُ الإنسانَ؛ لأنَّ عَدُوَّكَ يَفْرَحُ بها يسوءُك، ويَخْزَنُ بها يسُرُّكَ ولهذا لهَا تَكلَّمَ الفُقَهاءُ رَحَهُ مُراللَّهُ على أنَّ العَدُوَّ لا تُقْبَلُ شَهادَتُهُ على عَدُوِّه، قالوا: مَنْ سَرَّهُ مَساءَةُ شَخْصِ وغَمَّهُ فَرَحُهُ فهو عدوٌّ واضحٌ.

هذه كُلُّها أَدْعيةٌ عَظيمةٌ، منها ما يَكونُ في المالِ، ومنها ما يَكونُ في الجاهِ والشَّرفِ والسيادةِ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - افتقارُ رَسُولِ اللهِ ﷺ إلى ربِّهِ في كُلِّ حالٍ؛ وهذا الافتقارُ يَنْفي أَنْ يَكُونَ له حظٌ منَ الرُّبوبيَّةِ، وبه يَبْطُلُ تَعلَّقُ هؤلاءِ المساكينِ الذين يَتَعَلَّقُونَ برَسُولِ اللهِ ﷺ في كشفِ الشَّدائدِ، وجلبِ المنافِع، وهو نفسُهُ مُحتاجٌ إلى اللهِ عَنَّوَجَلَّ.

٢- أَنَّهُ يَنْبغي للإنْسانِ أَنْ يَدْعُوَ بهذا الدُّعاءِ تَأْسِيًا برَسُولِ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،
 وابتغاءً لها يَخْصُلُ به مِن صَرْفِ المساوئِ التي تَسوءُ العبدَ في مالِهِ أو جاهِهِ أو ما هو أعمُّ.

٣- أنَّ مُطْلَقَ الدَّينِ لا حَرَجَ فيه؛ لكنْ هل الأفضلُ أنْ يُعَرِّضَ الإنسانُ نفسَهُ
 للدَّيْنِ؟ الجوابُ: في ذلك تفصيلٌ، فإذا كانَ الوفاءُ قَريبًا والدَّينُ قَليلًا فلا بَأْسَ،

⁽١) انظر: سيرة ابن هشام (٢/ ٤٣٧).

وأمَّا إذا كانَ الوفاءُ غيرَ مَرجُوِّ أو كانَ دَينًا كَثيرًا قد يُثْقِلُ كاهلَ الإنْسانِ، فإنَّهُ لا يَنْبغي للإنْسانِ أَنْ يَتَعَرَّضَ له.

ومنَ الخطرِ -بالنسبةِ لشَبابِنا - الذين الْهُمَكوا فيها يُسَمُّونَهُ بالتقسيطِ، يَشْتري الشابُّ سَيارةً فَخْمةً لا يَرْكَبُها إلا الملوكُ وأبناءُ الملوكِ والوزراءُ وأبناءُ الوزراءِ وما الشابُ سَيارةً فَخْمةً لا يَرْكَبُها إلا الملوكُ وأبناءُ الملوكِ والوزراءُ وأبناءُ الوزراءِ وما أشْبَهَ ذلك، وهو ليس عنده شَيْءٌ، لكنْ تَغْلِبُهُ الشركاتُ وتقولُ: خُذْ هذه السَّيَّارةَ الفَخْمةَ بمئةِ ألفِ ريالٍ، وأعْطِنا كُلَّ شهرٍ مِن مَعاشِكَ كذا وكذا، والمسكينُ يَأْخُذُ، ويقولُ: هذا سهلٌ، إنَّ هذا الجزءُ الذي يُؤْخَذُ مِن مَعاشي بسيطٌ، لكنَّهُ سوفَ يَنْدَمُ فيها بعدُ إذا طالبَتْ هذه الشركاتُ بحُقوقِها، وسوفَ يَعْلَمُ أنَّ هذا مِن أسوأِ التَّصَرُّفِ، وأخطر التَّصَرُّفِ.

ولا يَنْبغي للإنسانِ أَنْ يَتهاونَ في الدَّينِ.

مَسَأَلَةٌ: الإنْسَانُ يَكُونُ عليه عَقيقةُ وَلدينِ، أي أربعُ شِياهِ، لكنْ ليس بيدِهِ شَيْءٌ، إلا أَنَّهُ يَرْجُو أَنْ يَأْتِيَهُ الرَّاتِبُ فِي آخِرِ الشهرِ، فهل يَقْتَرِضُ، أو يَنْتَظِرُ حتى يأتيَهُ الرَّاتِبُ؟ الرَّاتِبُ؟

فالجوابُ: الأوَّلُ؛ ولهذا قالَ الإمامُ أَحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَعُقُّ اللَّدينُ، أو الذي عليه الدَّيْنُ، أرْجو أَنْ يُخْلِفَ اللهُ عليه (١).

··· @ ···

⁽١) المغني (١٣/ ٣٩٣)، الشرح الكبير (٩/ ٤٣٥).

١٥٦٩ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضَالِتُهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ رَجُلًا يَقُولُ: «اللهُمَّ إِنِّ أَسْمَلُهُ اللهُمَّ إِنِّي عَلَيْهُ وَلَمْ يُولَدُ، وَلَمْ يُولَدُ، وَلَمْ يُولَدُ، وَلَمْ يُولَدُ، وَلَمْ يُولَدُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ». فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «لَقَدْ سَأَلَ اللهَ بِاسْمِهِ الَّذِي إِذَا سُئِلَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ». فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «لَقَدْ سَأَلُ اللهَ بِاسْمِهِ الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى، وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ». أَخْرَجَهُ الأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (۱).

الشَّرحُ

وهذا الذي سَمِعَهُ منَ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ إِنَّمَا هو التَّوسُّلُ فقط، ولم يَذْكُرْ في الحَديثِ ماذا سَأَلَ الرَّجُلُ إِنَّمَا ذَكَرَ التَّوسُّلَ.

يقولُ عَلَيْ اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ»: ولم يَذْكُرِ المسؤول، وهي حاجةُ الدَّاعي، «بِأَنِي أَشْهَدُ أَنْكَ أَنْتَ اللهُ»: أنت هنا للمُصاحبةِ، يعني: أَسْأَلُكَ سُؤالًا مَصْحوبًا بِأَنِي أَشْهَدُ أَنْكَ أَنْتَ اللهُ لا إلله بهذه الشَّهادةِ العظيمةِ، بأني أشهدُ: أي ناطِقًا موقِنًا بقَلْبي، بأنَّكَ «أَنْتَ اللهُ لا إِلهَ بِهِذَه الشَّهادةِ العظيمةِ، بالأُلوهيَّةِ، وانفرادِهِ بها عَنَّهَ بَلَ.

قولُهُ ﷺ: «الأَحَدُ»: يعني الذي لا نظيرَ له، بل هو مُتَوَحِّدٌ في الكمالِ والجلالِ والجلالِ والعَظمةِ والإحْسانِ وغيرِ ذلك.

قولُهُ عَلَيْهِ: «الصَّمَدُ»: أجمَعُ ما قيلَ في معناهُ أنَّهُ الكاملُ في صفاتِهِ، الذي افْتَقَرَتْ إليه جميعُ مَعْلُوقاتِهِ، الكاملُ في حِلْمِهِ، الكاملُ في حِلْمِهِ،

⁽۱) أخرجه أحمد (٥/ ٣٤٩)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الدعاء، رقم (١٤٩٣)، والترمذي: كتاب الدعوات، باب جامع الدعوات عن النبي ﷺ، رقم (٣٤٧٥)، والنسائي في الكبرى رقم (٧٦١٩)، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب اسم الله الأعظم، رقم (٣٨٥٧)، وابن حبان في صحيحه رقم (٨٩١)، والحاكم في المستدرك (١/ ٤٠٥) وقال: صحيح على شرط مسلم.

الكاملُ في عِلْمِهِ، إلى آخِرِهِ، هذا داخلٌ في قَوْلِنا: «الكاملُ في صِفاتِهِ»، وتفسيرُ بَعْضِهِم إيَّاهُ بأنَّ الصَّمَدَ الذي تَصْمِدُ إليه الخلائقُ في حَوائِجِها، داخلٌ في قَوْلِنا: «الذي افْتَقَرَتْ إليه جميعُ مَخْلُوقاتِهِ»، ومِن ذلك اسْتِغْناؤُهُ تَبَارَكَوَتَعَالَى عنِ الأَكْلِ والشُّرْبِ وغيرِ ذلك.

ولهذا قالَ شيخُ الإسلامِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: إِنَّ ذَاتَ اللهِ تَعَالَى تُعَالَفُ كُلَّ ذُواتِ اللهِ عَالَى شَعَالَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَالإنسَ والسَّماءَ وَالنَّجُومَ وكُلَّ شَيْءٍ؛ لأَنَّهُ لا نظيرَ لها، فهذه الذَاتُ العليَّةُ مُحَالفةٌ لجميعِ الذَّواتِ؛ لأَنَّهُ اللهُ تَعالَى أُحدٌ مُتَوحِدٌ في كمالِهِ وجلالِهِ وصفاتِهِ.

قولُهُ ﷺ: «الَّذِي لَمْ يَلِدْ»: لكمالِهِ؛ لأنَّهُ مُسْتَغْنِ عنِ الولدِ، والحيوانُ ناقصٌ يَكْمُلُ بالولدِ مِن وجْهٍ، فيستمرُّ بقاءُ النَّوْعِ بالولدِ، أمَّا الرَّبُّ عَنَّوَجَلَّ فغنيٌّ عن هذا، فهو لم يَلِدْ، وقد أَنْكَرَ اللهُ ذلك بأدلَّةٍ عَقْليَّةٍ، قالَ: ﴿ أَنَّ يَكُونُ لَهُ وَلَدُّ وَلَدُّ وَلَمُ تَكُن لَهُ صَحِبَةً فَهُ صَحِبَةً فَهُ صَحِبَةً فَي كُلُ شَيْءٍ، أو أَنْ يُولدَ منه وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴿ الأَنعَامِ: ١٠١]، فالحالقُ لا يحتاجُ أَنْ يَتُولَدَ منه شَيْءٌ، أو أَنْ يُولدَ منه شَيْءٌ.

قولُهُ ﷺ: «وَلَمْ يُولَدْ»: لأَنَّهُ عَنَّوَجَلَّ هو الخالقُ، وما سواهُ نَخْلُوقٌ؛ ولأَنَّهُ الأُوَّلُ الذي ليس قبلَهُ شَيْءٌ، ولأَنَّهُ لو كانَ مَولُودًا لافْتَقَرَ إلى الوالدِ، وكلُّ هذا مُمْتَنِعٌ بحقِّ اللهِ؛ فلهذا انْتَفَتْ عنه الولادةُ.

فإنْ قالَ قائلٌ: الوالدُ سابقٌ للمولودِ، فلماذا نُفِيَ المولودُ قبلَ الوالِدِ؟ فالجوابُ: لأنَّهُ ادَّعِيَ أنَّ اللهَ له ولَدٌ، ولم يَدَّعِ أحدٌ أنَّ اللهَ له والدٌ، فقدَّمَ ما ادَّعاهُ المُبطلونَ في حقِّهِ، فنَفاهُ اهْتمامًا به، وردًّا لقولِ هؤلاءِ: فمَنِ الذين قالوا: إنَّ اللهَ له

⁽۱) مجموع الفتاوي (۳/ ٤٧).

ولدٌ؟ النَّصارى واليَهودُ والمشركونَ، فالنَّصارى قالوا: المسيحُ ابنُ اللهِ، واليَهودُ قالوا: عُزَيْزٌ ابنُ اللهِ، والمشركونَ قالوا: المَلائِكةُ بناتُ اللهِ.

قولُهُ ﷺ: «وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ»: كُفُوًا: أي مُكافئًا، أحدٌ: واحدٌ، هذه اسمُ (يَكُنْ) مُؤَخَّرٌ، يعني: لم يكن للهِ أحدٌ يُكافِئُهُ أبدًا، لا في ذاتِهِ، ولا في صفاتِهِ، ولا في أسمائِهِ، ولا في أفعالِهِ، فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى المتوحِّدُ بصفاتِهِ وأفعالِهِ، فلا يُشابِهُهُ ولا يُهاثِلُهُ أحدٌ.

هذا الدُّعاءُ تَضَمَّنَ الإقْرارَ بأنواعِ الرُّبوبيَّةِ، بل بأنواعِ التَّوحيدِ، تَضمَّنَ الإقْرارَ بأنواعِ التُّوعيدِ، للهُّ الإقْرارَ بأنواعِ اللَّوعيدِ، «أَشْهدُ أَنَّكَ أَنتَ اللهُ لا إلهَ إلا أنتَ» هذا توحيدُ الأُلوهيَّةِ، «الأحدُ الصَّمَدُ» هذا توحيدُ الرُّبوبيَّةِ.

قولُهُ ﷺ: «لَقَدْ سَأَلَ اللهَ بِاسْمِهِ»: الفاعلُ مُسْتَرِّ، يعني: لقدْ سألَ هذا الدَّاعي اللهَ باسْمِهِ، «الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى» باسْمِهِ: ليس المُرادُ هنا الاسمَ الواحد، بل بها ذُكِرَ مِن أسهائِهِ، وذلك لأنَّ «اسمِ» مُفْردٌ مُضافٌ فيَعُمُّ، وعلى هذا فيكونُ «باسْمِهِ» أيْ: بها ذُكِرَ مِن أسهائِهِ، وهذه الصِّيعةُ فيها ذِكْرُ «اللهُ والأحدُ والصَّمدُ»، ففيها ثلاثُ أسهاءٍ، فيكونُ المُرادُ باسْمِهِ المُفْردِ العمومُ، أي عُمومُ ما ذُكِرَ باسْمِهِ.

قُولُهُ ﷺ: «الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى»: وذلك لَمَتَّتِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِمَا تَضَمَّنَتُهُ هذِهِ الصِّيغَةُ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ»: والفرقُ بين السُّؤالِ والدُّعاءِ أَنَّ الدُّعاءَ أَنْ تُعادِي اللهُ عَنَوَجَلَّ واللهُمَّ» فهذا دُعاءً، تُناديَ اللهَ عَنَوَجَلَّ والسُّؤالُ أَنْ تَطْلُبَ منه شيئًا، فإذا قلتَ: «اللَّهُمَّ» فهذا دُعاءً، «اغْفِرْ لي» فهذا سؤالُ؛ ولهذا جاءَ في حديثِ النُّزولِ أَنَّ اللهَ عَنَوَجَلَّ يقولُ: «مَنْ يَدْعُونِي «اغْفِرْ لي» فهذا سؤالُ؛ ولهذا جاءَ في حديثِ النُّزولِ أَنَّ اللهَ عَنَوَجَلَّ يقولُ: «مَنْ يَدْعُونِي

فَأَسْتَجِيبَ له؟ مَنْ يَسْأَلُني فأُعْطِيَهُ؟»(١).

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - أَنَّهُ يَنْبغي أَنْ يَتَوَسَّلَ الإنْسانُ في دُعائِهِ بهذه الصِّيغةِ؛ وجْهُهُ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ وَالْفَانُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ «الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى، وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ».

٢- قد يُلْهَمُ الإنسانُ ما يَكون محبوبًا إلى الله ورسوله؛ لأنَّ الظَّاهرَ أنَّ هذا الإنسانَ الدَّاعيَ قالَ ذلك مِن عند نفسِهِ، ويحتملُ أنَّ الرَّسولَ علَّمَهُم إيَّاهُ ثم سَمِعَهُ مِن هذا الدَّاعي، لكنَّ ظاهرَ الحديثِ الأوَّلُ.

٣- تَأْييدُ مَنْ قَالَ بِالحَقِّ وإِنْ كَانَ دُونَ الْمُؤَيِّدِ؛ وَجْهُهُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَيَّدَ هذا
 الرَّجُلَ، مع أَنَّهُ دُونَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَا أَوْالسَّلَامُ.

٤ - التَّوَسُّلُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ بكمالِ صفاتِهِ؛ فكُلُّ ما ذُكِرَ مِن كمالِ الصِّفاتِ.

٥- انفرادُ اللهِ تَعالَى بالأُلوهِيَّةِ والأحديَّةِ والصَّمديَّةِ؛ لأَنَّهُ قالَ: «أَنْتَ اللهُ لَا إِلَهَ إِلّا أَنْتَ، الأَحَدُ الصَّمَدُ» أمَّا (لا إِلهَ إلا أنتَ) فواضحٌ، وأمَّا (الأحدُ الصَّمدُ) فلأ إِلهَ إلا أنتَ معرَّفانِ؛ لأنَّ المَعنى «أشهدُ أنَّك الأحدُ الصَّمَدُ»، فهما مِن خَصائصِ الرَّبِ عَزَقَجَلَّ.

٦- إثباتُ كهالِ الله عَزَّوَجَلَّ أَزلًا وأبدًا؛ مِن قولِهِ: «لَمْ يَلِدْ، وَلَمْ يُولَدْ»؛ لأنَّ هذا لم يَلِدْ ولم يُولَدْ: نفيٌ للولادةِ التي تَتَسَلْسَلُ في المُسْتَقْبَلِ، ولم يُولَدْ:

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِّ لِللَّهُ عَنْهُ.

للتَّسَلْسُلِ في الماضي، أيْ أنَّ الرَّبَّ عَزَّوَجَلَهو الأوَّلُ الذي ليس قبلَهُ شَيْءٌ، وهو الآخِرُ الذي ليس بعدَهُ شَيْءٌ، وهو الآخِرُ الذي ليس بعدَهُ شَيْءٌ.

٧- إثباتُ الصِّفاتِ التي تُسمَّى الصِّفاتِ السَّنْيَة، أي المَنْفيَة؛ مِن قولِهِ: «لَمْ يَلِدْ، وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوا أَحَدٌ»، واعْلَمْ أنَّ الله تعالى مَوصوفٌ بصفاتِ نَفْي، وصفاتِ إيجابِ، والأكثرُ الإيجابيَّة؛ لأنَّهُ كلَّما تَعَدَّدَتْ صفاتُ الكمالِ ظَهَرَ مِن نَفْي، وصفاتِ إيجابِ، والأكثرُ الإيجابيَّة؛ لأنَّهُ كلَّما تَعَدَّدَتْ صفاتُ الكمالِ ظَهَرَ مِن كمالِ المَوْصوفِ ما لم يَكُنْ مَعْلومًا مِن قبل، أمَّا صفاتُ النَّفي فإنَّها جاءَتْ مُحْملةً غيرَ مُفَصَّلةٍ؛ لأنَّ التَّفصيلَ في صفاتِ النَّفي عيبٌ غيرُ لائِق، والإجمالُ هو الكمالُ، غيرَ مُفَصَّلةٍ؛ لأنَّ التَّفصيلَ في صفاتِ النَّفي عيبٌ غيرُ لائِق، والإجمالُ هو الكمالُ، لو أنَّك أميرٌ لا يساويكَ أحدٌ في الحزمِ والقُوَّةِ والرَّأي والجِحْمةِ، فهذا طَيِّبٌ، لكنْ لو قلتَ: إنَّك أميرٌ ولستَ ببخيلٍ ولا جبانٍ ولا فرَّاشٍ ولا كسَّاحٍ ولا مُنظفٍ للأسْواقِ، فسيَرى أنَّك عِبْتَهُ، وربَّما يَأْمُرُ بتَأْديبِكَ؛ لأنَّهُ غيرُ لائِقٍ؛ ولهذا قالَ العُلَماءُ: منَ الجِحْمةِ أنَّ الله تَعالَى يَذْكُرُ الصِّفاتِ المَنْقِيَةَ على سبيلِ الإجْمالِ؛ لأنَّ ذلك أبلغُ في الكمالِ.

لكنْ قد تُذْكَرُ الصِّفاتُ المَنْفيَّةُ على وجْهِ التَّفْصيلِ لسببٍ، إمَّا لكونِ السَّامِ قد يَتَوَهَّمُها، وإمَّا لكونِ هذه الصِّفةِ المَنْفيَّةِ قد قيلتْ في اللهِ عَنَّوَجَلَّ فمِنَ الأوَّلِ قولُهُ تَعالَى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَنَا مِن لَغُوبٍ ﴾ ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَنَا مِن لَغُوبٍ ﴾ [ق: ٣٨]، هذا نفيٌ لصفةٍ خاصَّةٍ؛ لكنَّهُ نفيٌ في مَحلِّهِ؛ لأنَّ السامع قد يَظُنُّ أنَّ هذه المَخْلُوقاتِ العظيمة تَعي الله عَنَّوَجَلَّ فنفي ذلك عنه، ومثالُهُ نَفْيُ ما ادَّعاهُ المُبْطلُونَ.

وهذا الدُّعاءُ «لم يَلِدْ ولم يُولَدْ» نَفيٌ خاصٌّ؛ لأَنَّهُ ادُّعِيَ في جانبِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ثم اعْلَمْ أنَّ جميعَ الصِّفاتِ المَنْفيَّةِ ليس المُرادُ بها مُطْلقُ النَّفي؛ لأنَّ مُطْلَقَ النَّفي العدمُ، والعدمُ ليس بشيءٍ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ يقولُ عن نفسِهِ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، أي: الوصفُ الأكْمَلُ، فإذا وُصِفَ بأنَّهُ عدمٌ فأيْنَ الكمالُ؟

إِذَنِ: الْمُرادُ بِالصِّفاتِ المَنْفيَّةِ إِثباتُ ضِدِّها على وجْهِ الكمالِ، ولو لم نقلْ ذلك لكانَ يحتملُ أَنْ يُرادَ بِالصِّفاتِ المَنْفيَّةِ القَدْحُ والعيبُ؛ لأَنَّهُ يَنْفي الشيءَ المعيبَ لعيْبِهِ، ومنه قولُ الشَّاعِرِ(۱):

قُبَيِّكَ لَهُ لا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ وَلا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْذَلِ

فمدَحَهُم بالوفاءِ، وعدم الاعْتداءِ، الوفاءُ أنَّهم لا يَغْدرونَ بهم، يعني لا يَغْدرونَ بهم العهدِ، وعدمُ الاعتداءِ، في قولِهِ: «لا يَظْلمونَ النَّاسَ حبَّةَ خَرْدلٍ»، فظاهرُ هذا الكلامِ أنَّهُ أثنى عليهم، فهم أوفياءُ عُدلاءُ، لكنَّ الواقعَ أنَّهُ أرادَ ذَمَّهم، ويَدلُّ لهذا التَّصغيرُ في أوَّلِ البيتِ.

وكذلك أيضًا قولُ الحماسيِّ (٢):

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا

يعني: ما هم بفاعلينَ الشَّرَّ حتى لو كانَ هَيِّنًا، فعدمُ فِعْلِهم للشِّرِ الكثيرِ مِن بابٍ أَوْلى.

يَجْزُونَ مِنْ ظُلَمِ أَهْلِ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً وَمِنْ إِسَاءَةِ أَهْلِ السُّوءِ إِحْسَانَا

⁽١) البيت ينسب للنجاشي الحارثي قيس بن عمرو، انظر: الحماسة الصغرى لأبي تمام (ص:٢١٦)، والشعر والشعراء لابن قتيبة (١/ ٣١٩)، وخزانة الأدب للبغدادي (١/ ٢٣٢).

⁽٢) نسبه أبو تمام في ديوان الحماسة (ص:١١) لرجل من بني العنبر يقال له: قريظ بن أنيف.

أي: إنَّهُ إذا ظَلَمَهم أحدٌ غَفَروا له، وإذا أساءَ إليهم أحْسَنوا إليه، فهذه صفةٌ جميلةٌ، وظاهِرُهُ المدح، لكنَّهُ في الواقع ذمٌّ، بدليلِ ما قبلَهُ وما بعدَهُ: «لكنَّ قَومي وإنْ كانوا ذوي عددٍ، ليسوا منَ الشَّرِّ في شَيْءٍ» وقالَ بعدها:

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبانَا

فهو يَدْعو اللهَ أَنْ يُبَدِّلَهُ عنهم بناسٍ شُجْعانٍ، يَرْكبونَ الخيلَ ويَشُنُّونَ الغاراتِ، فَتَبَيِّنَ بهذا أَنَّ نفي العيبِ قد يكونُ لعدمِ قابليَّةِ العيبِ قد يكونُ لعدمِ قابليَّةِ الشيءِ لذلك العيبِ وليس لكمالِهِ، ولكنْ لعدمِ قابِليَّتِهِ له، ومنه أَنْ تَقولَ: «إِنَّ جِدارَنا لا يَظْلِمُ مَن اسْتَظَلَّ به»، فهذا ليس مَدْحًا للجدارِ؛ لأَنَّهُ غيرُ قابِلٍ للظُّلمِ أو العَدلِ؛ فلذلك لا يكونُ نفيُ الظُّلم في حقِّه مَدْحًا.

٨- كلَّما قويَتِ الوسيلةُ حَصَلَ المَقْصودُ؛ لقولِهِ: «إِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى، وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ».

فإنْ قال قائلٌ: وهل هذا يشملُ الأُمورَ الشَّرْعيَّةَ والأُمورَ القدريَّةَ الكونيَّةَ؟

الجوابُ: نعم، كلَّما قويتِ الوسيلةُ حَصَلَ المَقْصودُ، إلا أَنْ يُوجَدَ مانعٌ أقوى مِن ذلك، فلا يَحْصُلُ، فمثلًا لو قالَ قائلٌ: أرأيتَ لو كانَ هذا الدَّاعي دعا بهذا الدُّعاءِ وهو يأكلُ الحَرامَ، ويَتَغَذَّى به، هل يَدْخُلُ في الحديثِ؟ فنقولُ: لا يَدْخُلُ؟ لأنَّ الرَّسولَ عَلَيْ استبعدَ أَنْ يُجَابَ لَنْ تَغَذَّى بالحرامِ، فكان مَطْعَمَهُ ومَشْرَبَهُ (۱). لأَنَّ الرَّسولَ عَلَيْ السبعدَ أَنْ يُجَابَ لَنْ تَغَذَّى بالحرامِ، فكان مَطْعَمَهُ ومَشْرَبَهُ (۱). وهذه قاعدةٌ يَنْبغي لطالبِ العلمِ أَنْ يَنْتَبِهَ لها: «أَنَّ الأَسْبابَ لا تُؤَثِّرُ في مُسبَّباتها وهذه قاعدةٌ يَنْبغي لطالبِ العلمِ أَنْ يَنْتَبِهَ لها: «أَنَّ الأَسْبابَ لا تُؤَثِّرُ في مُسبَّباتها

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها، رقم (١٠١٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

حتى تَنْتَفِيَ مَوانِعُها»، وهذه القاعدةُ تُريحُ في كثيرٍ منَ الإشكالاتِ، ولتقريبِ هذه القاعدةِ نقولُ: اذْكُروا أسبابَ المواريثِ وموانعَ المواريثِ، فأسبابُ الميراثِ قرابةٌ ونكاحٌ وولاءٌ، إذا وُجِدَ أحدُ هذه الأسبابِ ثَبَتَ الإِرْثُ، لكنْ قد تُوجَدُ هذه الأسبابُ ولا يَرِثُ لوُجودِ مانِع، ومنه اختلافُ الدِّينِ، فلو أنَّ رَجلًا تَزَوَّجَ يهوديَّةً واللهُ الأسبابُ ولا يَرِثُ لوُجودِ مانِع، ومنه اختلافُ الدِّينِ، فلو أنَّ رَجلًا تَزَوَّجَ يهوديَّةً وَ مَاتَتْ عنه أو ماتَ عنها لا يقعُ بينها توارثٌ؛ مع إنها زَوْجَتُهُ، واللهُ يقولُ: ﴿وَلَكُمُ مَ نِصُفُ مَا تَكَرَكَ أَزْوَبَهُكُمْ إِن لَرْ يَكُن لَهُ كَ وَلَا يُوبَعُ مِنَا تَرَكَ أَزْوَبَهُكُمْ إِن لَمْ يَكُن لَهُ كَ وَلَا يُعْفَى وَلَدُّ فَإِن كَانَ لَهُ وَلَكُمْ مِنَا تَرَكَى أَرْبُعُ مِنَا تَرَكَى أَوْ وَمَعَ ذلك نقولُ: لا تَوارُثَ بينها؛ لوجودِ ولَهُ وَلَكُمْ مِنَا تَرَكَتُمْ ﴾ [النساء:١٢]، ومع ذلك نقولُ: لا تَوارُثَ بينها؛ لوجودِ المَانع، وهو اختلافُ الدِّينِ.

على كُلِّ حالٍ: هذه القاعدةُ مُفيدةٌ لطالبِ العلمِ، وتَنْجلي بها إشكالاتٌ كثيرةٌ، فكلُّ الأسْبابِ التي يَجْعَلُها اللهُ تَعالَى أَسْبابًا سواءً أكانَتْ قدريَّةً أم شرعيَّةً، فلا بُدَّ منِ انْتفاءِ مَوانِعِها وإلا فلا تكونُ أَسْبابًا.

، ۱۵۷ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ إِذَا أَصْبَحَ، يَقُولُ: «اللهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا، وَبِكَ أَمْسَيْنَا، وَبِكَ نَحْيَا، وَبِكَ نَمُوتُ، وَإِلَيْكَ النَّشُورُ». وَإِذَا أَمْسَى قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ؛ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «وَإِلَيْكَ المَصِيرُ». أَخْرَجَهُ الأَرْبَعَةُ (۱).

⁽۱) أخرجه أحمد (۲/ ۲۰۵)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب ما يقول إذا أصبح، رقم (۲۰، ۵۰)، والترمذي: كتاب الدعوات، باب ما جاء في الدعاء إذا أصبح وإذا أمسى، رقم (۳۳۹۱)، والنسائي في الكبرى رقم (۱۰۳۲۳)، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب ما يدعو به الرجل إذا أصبح وإذا أمسى، رقم (۳۸۶۸)، وابن حبان في صحيحه رقم (۹۶۶).

الشَّرحُ

كان الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَذْكُرُ اللهَ تَعالَى بهذا الدُّعاءِ صَباحًا ومَساءً، إلا أنَّ الصِّيغة تختلفُ لاختلافِ الزَّمانِ.

قولُهُ عَلَيْ اللّهُمْ بِكَ أَصْبَحُ الله الإصْباحِ، ويكونُ ذلك بعد طُلوعِ الفجرِ. قولُهُ عَلَيْ اللهُمْ بِكَ أَصْبَحْنَا»: لها معنيانِ: الأوَّلُ: أنت الذي أَبْقَيْتَنا حتى أَدْرَكْنا الصَّباحَ، والثَّاني: باعتبارِ الجوِّ والفَلكِ، فالذي أتى بالإصباحِ هو الله، والذي أبقى الإنسانَ إلى الصَّباحِ هو الله، فيكونُ معنى «بِكَ أَصْبَحْنَا» باعتبارِ بقاءِ الإنسانِ إلى الصَّبْحِ، وباعتبارِ الإتيانِ بالإصباحِ، يقولُ اللهُ عَرَّجَلَّ: ﴿ قُلُ أَنَ يَنْدُ إِن جَعَلَ اللهُ عَرَجَكًا: ﴿ قُلُ أَنَ يَنْدُ إِن جَعَلَ اللهُ عَنَدَ أَلَيْ يَوْمِ الله عَمْونَ الله عَلَيْكُمُ اللّهُ عَرَجَكًا إلى يَوْمِ الْقِيمَةِ مَنْ إِلَكُ عَبْرُ اللّهِ يَأْتِيكُم بِضِيماً إِ أَفَلَا تَسْمَعُونَ الله عَلَيْكُمُ النّه اللهُ عَرَدَهُما إِلَى يَوْمِ الْقِيمَةِ مَنْ إِلَكُ عَبْرُ اللهِ عَلَى الله عَلَيْكُمُ النّهُ عَلَيْكُمُ النّهَ عَلَيْكُمُ النّهُ عَنْدُ الله عَرَقِجَلَّ: ﴿ فَالِقُ اللّهُ عَرَقِجَلَّ: ﴿ فَالِقُ اللّهُ عَرَقِجَلَ اللّهُ عَرَقِجَلَ اللّهُ عَرَقِجَلَّ: ﴿ فَالِقُ الْمِحْبَاحِ الله الله عَرَقِجَلَّ: ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ اللهُ عَرَقِجَلَّ: ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ الله اللهُ عَرَقِجَلَ : ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ الله الله عَرَقِجَلَ : ﴿ فَالِقُ اللّهُ عَرَدَهُ الله عَنْ الله عَرَقِجَلَ : ﴿ فَالِقُ الله الله عَلَيْكُمُ اللّهِ اللهُ عَرَقِجَلَ : ﴿ فَالِقُ اللهُ عَرَقِجَلَ : ﴿ فَالِقُ اللهُ عَرَقِهُ اللّهِ اللّهُ عَرَقِجَلًا : ﴿ فَالِقُ اللّهُ اللهُ اللهُ عَرَقِجَلًا : ﴿ فَالِقُ اللهُ عَرَادُ اللهُ عَرَقِهُ اللّهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُ اللهُ اللهُ اللهُ عَرَقِهُ اللهُ اللهِ اللهُ الل

فالمعنى: لولا أنت ما بَقينا إلى الصَّباحِ، ولولا أنت ما جاءَ الإِصْباحُ. قولُهُ: «وَبِكَ أَمْسَيْنَا»: نقولُ فيه مثلَ ما قُلْنا في «بك أَصْبَحْنا».

قولُهُ: «وَبِكَ نَحْيَا»: حياةُ الإنسانِ في الصَّباحِ، أو في المساءِ، أو فيما بين ذلك، باللهِ عَنَّوَجَلَّ؛ لولا أنْ جادَ اللهُ لك بالغذاءِ والهواءِ واللَّباسِ ما بقيتَ أبدًا، فبقاؤُكَ باللهِ عَنَّوَجَلَّ.

قولُهُ: «وَبِكَ نَمُوتُ»: أي: أنت الذي تُميتُنا.

فإنْ قالَ قائلٌ: وماذا لو قُتِلَ الإنسانُ؟

قُلْنا: حتى إذا قُتِلَ فإنَّ الذي أخْرَجَ رُوحَهُ هو اللهُ عَنَّوَجَلَّ وكم مِن إنسانٍ أُصيبَ بحادثٍ ثُميتٍ ومع ذلك يَبْقى، فالموتُ بيدِ اللهِ، والحياةُ بيدِ اللهِ.

قُولُهُ عَيَّلِيْمَ: ﴿ وَإِلَيْكَ النَّشُورُ ﴾ : يعني نشورُ الحَلائقِ يَومَ القِيامةِ ، حين تُنشَرُ إلى اللهِ عَرَّيَجَلَّ وذِكْرُ النَّشُورِ هنا مُناسبٌ ؛ وذلك لأنَّ الإنسانَ إذا أَصْبَحَ فقد بُعِثَ مِن موتٍ ، قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَهُو اللّذِي يَتَوَفَّكُمُ مِا لَيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم اللّهَ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَهُو اللّذِي يَتَوَفَّكُمُ مِا لَيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم اللّهَ اللهُ اللهُ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَهُو اللّذِي يَتَوَفَّكُمُ اللّهُ اللهُ اللهُ

قولُهُ ﷺ: «وَإِلَيْكَ المَصِيرُ»: المصيرُ المُرْجِعُ؛ لأنَّ آخِرَ النَّهارِ كآخِرِ دنيا الإنْسانِ، يَكُونُ مُقْبِلًا على موتِ النَّومِ، أو على وفاةِ النَّومِ على الأصحِ، وهذا يُشْبِهُ مصيرَ الإنْسانِ إلى ربِّهِ تَعالَى عند موتِهِ.

فإنْ قيلَ: لم يَرِدْ في الحَديثِ ما كانَ يقولُهُ في المساءِ، فهل يُكَرِّرُ نفسَ الدُّعاءِ أم يُغَيِّرُ فيه؟

قُلْنا: العباداتُ تكونُ تَوْقيفيَّةً، تَوْقيفيَّةً فِي زَمانِها ومَكانِها، وصِفَتِها وقَدْرها وجِنْسِها، فإذا جاءَ هذا الذِّكُرُ فِي الصَّباحِ، فإنَّهُ يَقْتَصِرُ على الصَّباحِ، وإذا جاءَ في الصَّباحِ وفي المساءِ يقولُهُ في هذا وهذا، وإذا جاءَ في المساءِ يَقْتَصِرُ على المساءِ.

مِن فوانِدِ هذا الحَديثِ:

١ - أنَّهُ يَنْبغي للإنسانِ أَنْ يَدْعُوَ بهذا الدُّعاءِ صَباحًا ومساءً؛ تَأْسِّيًا برَسُولِ اللهِ عَنَّوَجَلَ بأَنَّ الأُمورَ بيدِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَ.
 على اللهِ عَنَّوَجَلَ بأنَّ الأُمورَ بيدِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَ.

٢- أنَّ الإصباحَ والإمْساءَ بيدِ اللهِ؛ وأنَّ الحياةَ والموتَ بيدِ اللهِ، وأنَّ النَّشورَ بيدِ اللهِ، وأنَّ المصيرَ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ بيدِ اللهِ.

٣- عُمومُ رُبوبيَّةِ اللهِ عَنَّوَجَلَ في كُلِّ وقتٍ صَباحًا ومَساءً وما بين ذلك؛ لقولِهِ:
 «بِكَ أَصْبَحْنَا، وَبِكَ أَمْسَيْنَا، وَبِكَ نَحْيَا، وَبِكَ نَمُوتُ، وَإِلَيْكَ النَّشُورُ».

١٥٧١ - وَعَنْ أَنْسٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ: «رَبَّنَا آتِنَا فِي اللهُ عَلَيْهِ (١) . فَتَفَقُّ عَلَيْهِ (١) . فَيَا عَذَابَ النَّارِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١) .

الشَّرحُ

لا يَخْفَى علينا جميعًا أنَّ قولَ القائلِ: (رَبَّنا آتِنا) يعني نداءً، وقولُ: «آتى» بالمدِّ، بمعنى (أعْطى)، وهو ينصبُ مَفْعولينِ: الأوَّلُ (نا)، والثَّاني (حَسَنةً).

أَمَّا قُولُهُ: "وقِ»: الواوُ عاطفةٌ، والقافُ هي الفعلُ؛ لأنَّها من (وَقي)، وإذا صيغَ مِن (وَقي) فعلُ أَمْرٍ وَجَبَ حَذْفُ حرفِ العِلَّةِ وهي الواوُ في أُوَّلِهِ، والألفُ في آخِرِهِ، فتقولُ في (وقي: قِ)، (وفي: فِ)، (وعي: عِ)، كلهم على وَزْنِ (عِ) منَ الفعلِ.

وفي هذا الحديثِ أنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُكْثِرُ مِن هذا الدُّعاءِ؛ لقولِهِ: «كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ رَسُولِ اللهِ»، وفي كلامِ شيخِ الإسْلامِ رَحْمَهُ اللَّهُ في مَنْسكِهِ ما يفيدُ أنَّ النَّبيَ عَلَيْهُ يَعْتِمُ به الدُّعاءَ؛ حيثُ علَّلَهُ بكونِ الطائفِ يقولُ بين الرُّكنِ اليهاني والحَجَرِ النَّبيَ عَلَيْهُ بِهُ الدُّعاءَ؛ حيثُ علَّلَهُ بكونِ الطائفِ يقولُ بين الرُّكنِ اليهاني والحَجَرِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب قول النبي على: «ربنا آتنا في الدنيا حسنة»، رقم (٣٦٨٩)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الدعاء باللهم آتنا في الدنيا حسنة، رقم (٢٦٩٠).

الأسودِ: ﴿رَبَّنَا ءَالِنَا فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْآخِرَةِ حَسَنَةً ﴾ [البقرة: ٢٠١]، قالَ: لأنَّ هذا هو ختامُ الشوطِ، وكان النَّبيُّ ﷺ يَخْتِمُ دُعاءَهُ بهذا الدُّعاءِ (١)، ولم أطَّلِعْ حتى الآنَ على أنَّ الرَّسولَ يَخْتِمُ بهذا الدُّعاءِ، لكنَّهُ يُكْثِرُ منه، ولكنَّها مسألةٌ تحتاجُ البحث.

قولُهُ: «الدُّنْيَا» اسمُ تفضيلِ أَدْنى دُنْيا، كأعْلى عُلْيا، والدُّنُوُّ في هذا له مَعْنيانِ:

المَعْنى الأوَّلُ: التَّقَدُّمُ؛ لأنَّها مقابلُ قولِهِ: ﴿الْآخِرَةِ ﴾، من حيثُ الزَّمنُ.

المَعْنى الثَّاني: الدَّناءةُ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَ: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ ٱلْأُولَى ﴾

[الضحى:٤]، ولقولِهِ تَعالَى: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿ وَٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىَ ﴾

[الأعلى:١٦-١٧].

فهذه الدُّنْيا وُصِفَتْ بهذا الوصفِ لهذينِ السَّبينِ: أولًا لقُرْبها، والثَّاني لدُنُوِّها، والثَّاني لدُنُوِّها، والثَّاني لدُنُوِّها، والثَّاني لدُنُوِّها، والنَّاني لدُنُوِّها، والنَّاني للَّوْضِعُ سَوْطِ أَي نَقْصِها، فهي ناقصة عن الدَّنْيا وَمَا فِيهَا» (٢)، موضعُ السوطِ حوالي مترُّ، خيرٌ منَ الدُّنْيا وما فيها: أي الدُّنْيا كلُها، مِن أوَّلِها إلى آخِرِها، وتشتملُ على دُنْيا الملوكِ، دُنْيا الأُمراءِ، دُنْيا المُوزراءِ، دُنْيا المُترفينَ.

قُولُهُ ﷺ: «حَسَنَةً»: كلمةٌ مُطْلقةٌ غيرُ مُبَيَّنةٍ، فمِن حَسنةِ الدُّنيا المالُ الكثيرُ، المراكبُ الفَخْمةُ، القصورُ المُشَيَّدةُ، البنونَ الكُثْرُ، الزَّوجاتُ الحسانُ، وكُلُّ شَيْءٍ؛

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲٦/ ۱۲۲ – ۱۲۳).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب فضل رباط يوم في سبيل الله، رقم (٢٨٩٢)، من حديث سهل بن سعد الساعدي رَضِّالِللهُ عَنْهُ

ولهذا إذا وجَدْتُم مثالًا على حَسَنةِ الدُّنيا، فهذا على سبيلِ التَّمثيلِ، وليس على سَبيلِ الحَصْرِ، فكُلُّ ما يُسْتَحْسَنُ في الدُّنيا فهو داخلُ في قولِهِ: ﴿فِي ٱلدُّنيَا حَسَنَةً ﴾.

قولُهُ عَلَيْهِ: «الْآخِرَةِ»: لأنَّها مُتَأَخِّرةُ الزَّمنِ، ولأنَّها آخِرُ مَرْحلةٍ للخَلْقِ، ليس بَعْدَها مَرْحلةٌ؛ ولهذا يُعَبِّرُ اللهُ عنها باليومِ الآخِرِ، يعني هو آخِرُ مرحلةٍ يَنْزِلُها الإنسانُ.

وقولُهُ ﷺ: «وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً»: حَسنةُ الآخِرةِ الجُنَّةُ، وبدخولِ الجُنَّةِ يَنْجو الإِنْسانُ منَ النَّارِ، قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا ٱلْحُسَنَى وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس:٢٦].

قولُهُ عَلَيْهِ: «وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ»: هذا مِن بابِ التَبسُّط بالدُّعاءِ، وإلا فمنَ المَعْلومِ أَنَّنا إذا فسرَّنا حسنةَ الآخِرةِ بالجنَّةِ، فإنَّ مَنْ كانَ مِن أهلِ الجنَّةِ، فقد وقاهُ اللهُ عَذابَ النَّارِ.

وقد يُقالُ: إنَّ الإنسانَ قد يَكُونُ مِن أهلِ الجنَّةِ، ولكنْ يُعَذَّبُ في النَّارِ بقدرِ ذُنوبِهِ، فيكُونُ قولُهُ: «وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ» دُعاءً مُسْتَقِلًا ليس مِن لوازِمِ الحسنةِ في الآخِرةِ، والمعنى: آتِنا في الآخِرةِ حَسَنةً ليس فيها سَيِّئةٌ؛ ولهذا قالَ: «وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ».

مِن فوائِدِ هذا العَديثِ:

١ - أنَّهُ يَنْبغي الإكثارُ مِن هذا الدُّعاءِ؛ تأسِّيًا برَسُول اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٢- أنَّهُ لا حَرَجَ على الإنسانِ أنْ يَدْعُوَ اللهَ تَعالَى بحسنةٍ في الدُّنيا، والذي يَضُرُّ الإنسانَ أنْ يُؤْثِرَ الدُّنيا على الآخِرةِ، أمَّا أنْ يَطْلُبَ الخيرَ في الدُّنيا والآخِرةِ فلا حَرَجَ

عليه، وها هو النَّبِيُّ عَلَيْةُ سيِّدُ الوَرِعِينَ والزَّاهدينَ، يقولُ: ﴿رَبَّنَا ءَالِنَا فِي ٱلدُّنِيَا عَلَى الأِنْسَانِ حَسَنَةً وَفِي ٱلْاَخِرَةِ حَسَنَةً ﴾ [البقرة:٢٠١]، ولا شكَّ أنَّ اللهَ إذا مَنَّ على الإِنْسَانِ بحسنةِ الدُّنيا والآخِرةِ، فإنَّ حَسنةَ الدُّنيا ستكونُ عَوْنًا له على حَسَنةِ الآخِرةِ؛ لأَنَّهُ يَتَفَرَّغُ ويعملُ عَمَلًا صالحًا.

٣- إثباتُ الآخِرةِ وإثباتُ النَّارِ؛ لقولِهِ ﷺ: «وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ».

٤- أنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ نَفْسَهُ لا يَمْلِكُ أَنْ يُنْجِيَ نَفْسَهُ مِنَ النَّارِ ؛ لقولِهِ : "وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ "، وهذا أمرٌ لا يحتاجُ إلى تَعمُّقِ أو تَأَمُّلِ لوُضوحِهِ ، حتى إنَّ اللهَ تَعالَى أَمَرَهُ عَلَيْهِ أَنْ يقولَ مُعْلنًا على الملأِ : ﴿ قُلْ إِنِي لاَ أَمْلِكُ لَكُو ضَرَّا وَلا رَشَدًا اللهَ قُلْ إِنِي لَن أَمْلِكُ لَكُو ضَرًّا وَلا رَشَدًا اللهَ قُلْ إِنِي لَن يُعِيرَنِي مِنَ ٱللهِ أَحَدُ الجن : ٢١-٢٢]، يعني لو أرادني بسوءٍ لنْ يُجيرَني أحدٌ ، ﴿ وَلَنَ أَجِد مِن اللهِ وَن اللهِ .

١٥٧٢ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ رَخَالِلَهُمَّ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ يَدْعُو: «اللهُمَّ اغْفِرْ اللهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي، وَجَهْلِي، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ، لِي جِدِّي، وَهَزْلِي، وَخَطَئِي، وَعَمْدِي، وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ، وَمَا أَخْتُ عَنْدِي، اللهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ، وَمَا أَخْتُ عَنْدِي، اللهُمَّ اغْفِرْ أَي مَا قَدَّمْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ المُقَدِّمُ وَالمُؤَخِّرُ، وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ المُقَدِّمُ وَالمُؤَخِّرُ، وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ المُقدِّمُ وَالمُؤَخِّرُ،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب قول النبي ﷺ: «اللهم اغفر لي»، رقم (٦٣٩٨)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب التعوذ من شر ما عُمل ومن شر ما لم يُعمل، رقم (٢٧١٩).

الشَّرحُ

هذا دعاءٌ مفصَّلُ وجامعٌ، وكلُّهُ في دَفْعِ ما يَضُرُّ الإِنْسانَ، أي كُلُّ هذا مِن سُؤالِ اللهِ تَعالَى أَنْ يَدْفَعَ ما يَضُرُّ الإِنْسانَ.

قولُهُ: «اللهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي»: وقد قالَ عَلَيْهِٱلصَّلَاهُ وَٱلسَّلَامُ: «كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَّاءٌ وخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ»(١).

قولُهُ: «وَجَهْلِي»: وهذا مقابلُ الخطيئةِ، فالخطيئةُ ما فَعَلَهُ عن عَمْدٍ، والجهلُ ما فَعَلَهُ عن خطأٍ، والفرقُ بين الخطيئةِ والخطأِ أنَّ الخطيئةَ أنْ يَرْتَكِبَ الإنْسانُ الخطأ عن عَمْدٍ، وسَيَأْتِي معنى الخطأ في قولِهِ: «وَخَطَئِي، وَعَمْدِي».

فإنْ قالَ قائلٌ: هل الرَّسولُ عَلَيْهِ ٱلصَّلاةُ وَٱلسَّلامُ يتعمدُ الخطأ؟

قُلْنا: لا يُمْكِنُ أَنْ يَتَعَمَّدَهُ بقصدِ الخطأِ، وإِنَّما يَتَعَمَّدُهُ لكونِهِ يظُنُّ أَنَّ ذلك خيرٌ، ولكنْ يَتَبَيَّنُ أَنَّ الأمرَ بخلافِهِ؛ لأَنَّ الرَّسولَ بَشَرٌ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

فإنْ قالَ قائلٌ: كيف يقولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي» وقد غَفَرَ اللهُ له ما تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِهِ وما تَأَخَّرَ؟

فيمكنُ أَنْ يُجابَ بِأَنَّ هذا قبلَ أَنْ تَنْزِلَ الآيةُ، وهذا فيه شَيْءٌ منَ الضَّعفِ؛ لأَنَّهُ لا يُمْكِنُ الجزمُ بذلك إلا بعد العلم بالتَّاريخِ، وأبو مُوسى الأشعريُّ مِن وُفودِ الأشعريِّ مِن وَلَا يَعْدَلُ الجَامُ بِالتَّارِيخِ، وأبو مُوسى الأشعريُّ مِن وُفودِ الأشعريِّ مِن التَّاخِرينَ، ولكنْ يقالُ جوابٌ أحسنُ مِن ذلك، وهو: أنَّ دُعاءَ الرَّسولِ عَلَيْهِ الشَّهُ اللهُ تَعالَى وعَدهُ بأنْ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالمَغْفِرةِ مِن جُملةِ أسبابِ مَغْفرةِ اللهِ عَرَقَجَلَّ فيكونُ اللهُ تَعالَى وعَدهُ بأنْ

⁽١) أخرجه أحمد (٣/ ١٩٨)، والترمذي: كتاب صفة القيامة، رقم (٢٤٩٩)، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب ذكر التوبة، رقم (٤٢٥١)، من حديث أنس رَضِّالِلَّهُ عَنْهُ.

يَغْفِرَ له مَا تَقَدَّمَ مِن ذُنبِهِ ومَا تَأَخَّرَ بأسبابٍ، منها أَنْ يَسْتَغْفِرَ اللهَ عَزَّوَجَلً.

واللهُ عَزَّوَجَلَّ قَالَ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَيْهِكَنَهُ, يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ [الأحزاب:٥٦] ثم قَالَ: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب:٥٦]، فقد يقولُ قائلٌ: ما الفائدةُ مِن صَلاتنا عليه وقد أخْبَرَنَا اللهُ بأنَّهُ يُصَلِّي عليه؟

نقولُ: مِن أسبابِهِ أَنْ نَدْعُوَ له بذلك، وعلى هذا فلا مُنافاةً.

قولُهُ ﷺ: «وَجَهْلِي»: أي ما فَعَلْتُهُ عن جهلٍ؛ لأنَّ الرَّسولَ ﷺ لا يَعْلَمُ الغَيْبَ، وقد يفعلُ الشيءَ يَظُنَّهُ صَوابًا فيكونُ خَطأً، إلا أَنَّهُ يُفَرَّقُ بينه وبين غيرِهِ أَنَّهُ لا يُقَرُّ على الخطأِ.

قولُهُ: «وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي»: الإسْرافُ مجاوزةُ الحدِّ، والأمرُ بمعنى الشأنِ، أي إسْرافي في كُلِّ شُؤوني، وهذا مِن كهالِ صِفاتِهِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ أَنَّهُ يَكْرَهُ الإسْراف، ويسألُ الله تَعالَى أَنْ يَغْفِرَ له ما أَسْر فَ، فالرَّسولُ عَلَيْهِ بَشَرٌ قد يَتجاوَزُ الحدَّ في مَأْكلِهِ أو مَشْرِبِهِ أو مَلْبسِهِ أو مَسْكنِهِ أو مَقالِهِ أو فِعالِهِ، فالإنسانُ مُعرَّضُ لهذا.

قولُهُ: «وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي»: فإنَّ الله عَرَّقَجَلَّ أعلمُ بك منك في أفعالِك؟ لأنَّ عِلْمَهُ بها فَعَلْتَ لا يُنْسى، وعِلْمُكَ أنت بها فَعَلْتَ يُنْسى، وإلا فمِنَ المَعْلومِ أنَّ ما لا يَفْعَلُهُ الإنْسانُ لا يُؤاخَذُ به، لكنْ ما يَفْعَلُهُ وينساهُ فقد يُؤاخَذُ به، وهكذا يَكِلُ المرءُ عِلْمَ ما يَنْساهُ إلى اللهِ عَرَّفَجَلَّ.

فالرَّسولُ عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ يقولُ: «وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي» ليس المُرادُ الذَّنْبَ فالرَّسولُ عَلَيهِ المُرادُ الذَّنْبُ الماضي الذي قد يَكونُ الإِنْسانُ نَسِيَهُ، فيسألُ اللهَ أَنْ يَغْفِرَهُ.

قولُهُ: «اللهُمَّ اغْفِرْ لِي جِدِّي، وَهَزْلِي، وَخَطَئِي، وَعَمْدِي»: هذا الذِّكْرُ فيه إشكالاتٌ:

فقولُهُ: «الجِدُّ» ضدُّ الهَزْلِ، وهو ما قَصَدَهُ الإنْسانُ بلفظِهِ، أو بفِعْلِهِ؛ لأنَّ الإنْسانَ قد يَلْفِظُ لَفْظًا يَكُونُ مازِحًا هازلًا، وقد يفعلُ فعلًا يَكُونُ هازلًا مازحًا، وقد يَكُونُ جادًّا في ذلك، فالمُرادُ بالجدِّ هنا ضِدُّ الهَزْلِ؛ بدليلِ أنَّهُ عُطِفَ عليه قولُهُ: «وهَزْلي».

فإنْ قالَ قائلٌ: وهل الهَزْلُ يُؤاخَذُ به الإنسانُ؟

قُلْنا: نعم، يُؤاخَذُ به الإنسانُ، أَحْيانًا يَكُونُ هَزْلُ مِن كَبائِرِ الذُّنوبِ، وأَحْيانًا يَكُونُ هَزْلُ مِن كَبائِرِ الذُّنوبِ، وأَحْيانًا يَكُونُ هَزْلُ مِن آياتِ اللهِ، أو بشيءٍ يَكُونُ هَزْلُ مُمَّا يُخْرِجُ الإِنسانَ منَ الإيهانِ، فلو هَزَلَ بشيءٍ مِن آياتِ اللهِ، أو بشيءٍ مِن صفاتِ اللهِ، أو باللهِ عَرَّوَجَلَّ فإنَّهُ يَكُونُ كَافِرًا.

قولُهُ: «وَخَطَئِي»: الخطأُ يعني ما أَخْطَأَ به الإنْسانُ، وهو كقولِهِ تَعالَى ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذُنَا إِن نَسِينَا آَوُ أَخْطَأَنَا ﴾ [البقرة:٢٨٦].

فإنْ قالَ قائلٌ: كيف يسألُ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّ اللهَ تَعالَى يَغْفِرُ له خطأه، مع أَنَّ اللهَ تَعالَى قالَ: ﴿ رَبِّنَا لَا تُوَاخِذْنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَاأُنَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فقالَ اللهُ: ﴿ قَدْ فَعَلْتُ ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فقالَ اللهُ: ﴿ قَدْ فَعَلْتُ ﴾ [البقرة: ٢٨٦]،

فالجوابُ عن هذا مِن وجهينِ:

أُوَّلًا: قد يَكُونُ هذا الدُّعاءُ قبلَ نُزولِ الآيةِ، فالآيةُ مَدنيَّةٌ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب بيان أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لم يكلف إلا ما يطاق، رقم (١٢٦)، من حديث ابن عباس رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُمَا.

ثانيًا: قد يَكُونُ هذا مِن أَجْلِ أَنَّ الإِنْسانَ قد يَفْعَلُ الخطأ مع تقصيرٍ في مَعْرفةِ الصَّوابِ، وهذا يقعُ كثيرًا، بمعنى أنَّ الإِنْسانَ يَتهاوَنُ ولا يحتاطُ، ولا يَبْحَثُ بعُمتٍ عن مَعْرفةِ الخطأِ منَ الصَّوابِ، فيكونُ بذلك مُقَصِّرًا.

وقولُهُ: «وَعَمْدِي»: أي ما فَعَلْتُهُ عن عَمْدٍ، ونقولُ: كيف نُفَسِّرُ «عَمْدي» بأنَّهُ ما فَعَلْتُهُ عن عَمْدٍ، مع أنَّنا فسَّرْنا «اغْفِرْ لي خَطيئتي وجَهلي» بأنَّ الخطيئة ما فَعَلَهُ عن عَمْدٍ؟

والجمعُ إمَّا أَنْ يُقالَ: إِنَّ بابَ الدُّعاءِ لا بَأْسَ أَنْ تُكَرَّرَ فيه الكَلِماتُ بمعنَى واحدٍ؛ وإمَّا أَنْ يُقالَ: الخطأُ في الأوَّلِ هو تَرْكُ الواجِبِ، وفي الثَّاني فعلُ المُحَرَّمِ الذي يُخْطِئُ به الإنْسانُ كَثيرًا.

وقولُهُ ﷺ: «وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي»: هذا إقرارٌ واعترافٌ منَ العبدِ بأنَّ كُلَّ هذه الأشياءِ التي سألَ اللهُ أنْ يَغْفِرَها له كُلَّها عنده، والإقرارُ بالذَّنْ بالنسبةِ للهِ عَنَّوَجَلَّ هذه والإقرارُ بالذَّنْ بالنسبةِ للهِ عَنَّوَجَلَّ بذَنْ بكَ فكأنَّكَ تَدْعُوهُ، كقولِهِ ﷺ في الدُّعاءُ، يعني أنت إذا أقْرَرْتَ عند اللهِ عَنَّوَجَلَّ بذَنْ بكَ فكأنَّكَ تَدْعُوهُ، كقولِهِ ﷺ في الدُّعاءِ الذي عَلَّمَهُ أبا بكرٍ رَضَالِكُهُ قالَ: «قُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسي ظُلْمًا كثيرًا» (١)، وهذا اعتراف بالذَّن بالذَّن وحقيقتُهُ أنَّك تَدْعُو الله عَنَ وَجَلَّ أنْ يَعْفُو عنك ما ظَلَمْت به فَنْ مَن بالذَّنْ بالذَّنْ بالذَّنْ بالذَّنْ باللَّهُ مَا اللَّهُ عَنْ عَلَى اللهُ عَنَ وَجَلَ أنْ يَعْفُو عنك ما ظَلَمْت به فَنْ مَن بالذَّنْ بالذَّنْ بالذَّنْ بالذَّنْ بالذَّنْ باللهُ عَنْ الله عَنْ اللهُ عَنْ عَلَى الله عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ عَلَى اللهُ عَنْ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ عَلَى اللهُ عَنْ عَلَى اللهُ عَنْ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ عَلَى اللهُ عَنْ عَلَى اللهُ عَنْ عَلْمُ عَلَى اللهُ عَنْ عَلَى اللهُ عَنْ عَا اللهُ عَنْ عَنْ اللهُ عَنْ عَنْ عَلَى اللهُ عَنْ عَلَى اللهُ عَنْ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ الل

وقولُهُ ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ»: أي مَمَّا يحتاجُ إلى مَغْفرتِهِ مِن تفريطٍ فِي واجبٍ، أو فِعْلِ مُحَرَّمٍ، واعْلَمْ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَدْعو بذلك على سبيلِ التذلُّلِ للهِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الدعاء قبل السلام، رقم (٨٣٤)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب خفض الصوت بالذكر، رقم (٢٧٠٥)، من حديث أبي بكر الصديق رَضِّكَاللَّهُ عَنْهُ.

عَزَّوَجَلَّ وإلا فإنَّهُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لا يُقَرُّ على مُحَرَّمٍ.

وقوله: «وَمَا أَخَّرْتُ»: أي ما يَأْتِي مُتَأَخِّرًا، أي بعد قَوْلي هذا؛ لأنَّ قولَ الإنْسانِ مَحفوفٌ بزَمَنينِ: زمنِ سابقٍ، وزمن لاحقٍ، فها فَعَلَهُ في الزَّمنِ السَّابِقِ فهو ما قُدِّمَ، وما فَعَلَهُ في الزَّمنِ السَّابِقِ فهو ما أُخِّرَ.

وقولُهُ: «وَمَا أَسْرَرْتُ، وَمَا أَعْلَنْتُ»: ما يَفْعلُهُ الإِنْسانُ إِمَّا أَنْ يَفْعَلَهُ سرَّا، وإمَّا أَنْ يَفْعَلَهُ عَلَنَا، ولا شكَّ أَنَّ ما فَعَلَهُ جَهْرًا أَشْدُّ عند اللهِ تَعالَى ممَّا فَعَلَهُ سرَّا، وهذا باعتبارِ الذُّنوبِ والمعاصي، فإنَّ مَنْ أَسَرَّ بالذَّنْبِ ليس كَمَـنْ أَعْلَنَهُ، فالمُعْلِـنُ أَشْدُّ وأَقبحُ والعياذُ باللهِ.

وقولُهُ: «وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي»: هذه مع الأوَّلِ مُكَرَّرةٌ، لكنْ -كما تَقَدَّمَ- إِنَّ الدُّعاءَ لا بَأْسَ فيه منَ التَّكرارِ، ومَعْناها: ما أنت أعلمُ به ممَّا فَعَلْتُ.

وقولُهُ: «أَنْتَ المُقَدِّمُ وَالمُوَخِّرُ»: أنت المقدِّمُ للأشياءِ، وأنت المُوَخِّرُ لها، فكم مِن شَيْءٍ يَتَوَقَّعُهُ الإنسانُ ثم مِن شَيْءٍ لا يَتَوَقَّعُهُ الإنسانُ ثم يَأْتِ! فالمُقَدِّمُ هو اللهُ يُقَدِّمُ ما شاءَ، والمُؤخِّرُ هو اللهُ يُؤخِّرُ ما شاءَ، مثلًا: يُقَدِّمُ فوزَ إنسانٍ، يُقدِّمُ حياةَ إنسانٍ ويُؤخِّرُ حياةَ إنسانٍ، يُقدِّمُ موتَ إنسانٍ ويُؤخِّرُ حياةَ إنسانٍ، يُقدِّمُ موتَ إنسانٍ ويُؤخِّرُ موتَ إنسانٍ، فالأمرُ كُلُّهُ بيدِهِ عَنَّهَ كَلَ.

وقولُهُ: ﴿وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾: سَبَقَ لنا مَعْناها، أَنَّ اللهَ تَعالَى على كُلِّ شَيْءٍ قديرٌ، يَفْعَلُهُ بلا عَجْزٍ، وإنَّ هناك صِفتينِ مُتقارِبَتَيْنِ مُتَشابِهتينِ، وهما القُدْرةُ والقُوَّةُ، فاللهُ عَنَّوَجَلَّ على كُلِّ شَيْءٍ قديرٌ، وضِدُّ القُدْرةِ العجزُ، وهو سُبْحَانهُ وَتَعَالَى قويُّ على كُلِّ شَيْءٍ، وضدُّ القُوَّةِ الضَّعْفُ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - فضيلةُ الدُّعاءِ بهذا الدُّعاءِ؛ لوَجْهينِ: الأوَّلُ ما يَحْصُلُ به مِن فائدةٍ
 للإنْسانِ، والثَّاني التَّأسِّي برَسُولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليْهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ.

٢ - أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْاتُ قد يقعُ منه الخطأُ؛ ولهذا طَلبَ المَغْفِرة.

فإنْ قالَ قائلٌ: لعلَّ النَّبيَ ﷺ قَصَدَ بذلك التَّعليمَ، وأَنَّهُ لم يقعْ منه خطأٌ؟ فالجوابُ: هذا خلافُ الظَّاهرِ؛ لأَنَّهُ لو قَصَدَ التَّعليمَ لقالَ: اسْتَغْفروا اللهَ تَعالَى منَ الخَطايا، أو: «قُولوا: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي خَطيئتي».

ويُرَدُّ أيضًا على هذا بأنَّ اللهَ تَعالَى صَرَّحَ بأمرِ رسولِهِ ﷺ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لذنبِهِ وَلَيْكُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لذنبِهِ وَلَلْمُؤْمنينَ.

لو قالَ قائلٌ: إذا قَرَّرْتَ هذا فها الفرقُ بين النَّبيِّ وغيرِهِ؟

قُلْنا: الفرقُ بين النَّبيِّ وغيرِهِ مِن عِدَّةِ أُمورٍ:

أولًا: النَّبِيُّ لا يُمْكِنُ أَنْ يقعَ منه الشِّرْكُ إطْلاقًا.

ثانيًا: لا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ منه التَّكذيبُ.

ثالثًا: لا يُمْكِنُ أَنْ يقعَ منه ما يُخِلُّ بالشَّرفِ والأخْلاقِ الفاضلةِ.

رابعًا: أنَّهُ لا يقعُ منه شَيْءٌ من الكَبائِرِ، إلا عن اجْتهادٍ، ثم يَمُنُّ اللهُ عليه بالتَّوْبةِ.

خامسًا: أنَّهُ لو قُدِّرَ أَنَّهُ حَصَلَ منه صغيرةٌ منَ الصَّغائِرِ فإنَّهُ لا يُقَرُّ عليها، بل لا بُدَّ أنْ يُنَبَّهَ لها، وأنْ يُقْلِعَ عنها. أمَّا غيرُهُ فكلُّ هذا يُمْكِنُ في حقِّهِ، وكَفي بذلك شَرفًا للأنْبياءِ -عليهمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ- أنْ يكونوا مُنَزَّهينَ عن مثلِ هذه الأُمورِ.

٣- أنَّ الإسْرافَ عُرْضةٌ للعُقوبةِ؛ لقولِهِ: «وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي»، ويدلُّ لذلك أنَّ اللهَ تَعالَى قالَ: ﴿وَكُلُوا وَالشَرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ المُسْرِفِينَ ﴾ [الأعراف:٣١]، فأمَرَ بحفظِ النَّفسِ والإبقاءِ عليها، ونهى عنِ الإسْرافِ، والإسْرافُ هو مُجاوزةُ الحدِّ.

٤- إثباتُ أَنَّ الله تَعالَى أعلمُ بالإنسانِ مِن نفسِه؛ لقولِه: «وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي»، والإنسانُ إذا عَلِمَ بذلك فسوف يَسْتَحْيي منَ اللهِ تَعالَى أَنْ يَجِدَهُ في مَحَلِّ نهاهُ عنه، أو يَفْقِدَهُ في مَحَلِّ أَمَرَهُ به، ما دُمْتَ تَعْلَمُ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ حالَكَ السِّرِّيَّةَ والجَهْريَّةَ فإنَّك لا بُدَّ أَنْ تَسْتَحْييَ منَ اللهِ عَنَّهَجَلَّ.

٥- إثباتُ صيغةِ أفضلَ في علمِ الله؛ لقولِهِ: «أَعْلَمُ»، وهذا واقعٌ كثيرًا في القُرْآنِ، قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُو أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ، وَهُو أَعْلَمُ بِاللهُ عَنَالَهُ وَهُو أَعْلَمُ بِاللهُ عَنَا اللهُ عَنَا وعنْهُم - قالوا: [القلم:٧]، والعجبُ الذي لا يَنْقضي أنَّ بعضَ العُلَماءِ -عَفا اللهُ عنَّا وعنْهُم - قالوا: أعلمُ بمعنى عالِم؛ لأنَّ اسمَ التَّفضيلِ يستلزمُ المُشاركة أو الاشتراك بين المُفضَلِ والمُفضَلِ عليه في أصلِ المَعنى، وإذا أثبَتَ ذلك صارَ هذا نوعًا منَ الشَّرْكِ؛ ولهذا يُفَسِّرونَ (أعلمُ) في القُرْآن بعالِم، وهذا منَ الخطأِ المحضِ مِن جِهتينِ:

الجهةُ الأُولى: أنَّ هذا في الحقيقةِ إبطالٌ لها دلَّ عليه القُرْآنُ، والقُرْآنُ نَزَلَ باللَّغةِ العربيَّةِ، واللَّغةُ العربيَّةُ تُفَرِّقُ بين (أعلمُ) و (عالِمٌ).

الجهةُ الثَّانيةُ: أنَّك إذا جَعَلْتَ (أعلمُ) بمعنى (عالِمٌ) فقد أثْبَتَّ العلمَ للهِ ولغيرِهِ

على حدِّ سواءٍ؛ لأنَّ الله عالِمٌ، ونحنُ أيضًا عالمونَ، قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَلُ نَضْرِيبُهَ اللهَ تَعالَى: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَلُ اللهَ تَعالَى: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَلُ اللهَ اللهَ تَعالَى: اللهُ أعلمُ، وَنَجْ اللهَ اللهُ تَعالَى: حينئذِ تُمَيِّزُ الخالقَ منَ المَخْلُوقِ، وأنَّهُ أعلمُ عَزَّيجَلَّ وهذا هو الأكمل، قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَلِللّهِ المُمْلُلُ ٱلْأَعْلَى ﴾ [النحل: ٦٠]، ولهذا نقولُ: اللهُ أعلمُ وأقدرُ وأسمعُ وأبصرُ وأقوى إلى آخِرِ كُلِّ الصِّفاتِ التي يَشْتركُ في أصْلِها الخالقُ والمَخْلُوقُ، فللهِ تَعالَى منها أكمَلُها وأعْلاها، وهذه قاعدةٌ معروفةٌ عند الذين يَتكلَّمونَ في أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ.

7- أنَّ الإنسانَ قد يُؤاخَذُ على هَزْلِهِ كها يُؤاخَذُ على جدِّهِ؛ لقولِهِ صَالَّلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْفُهُمَّ اغْفِرْ لِي جِدِّي، وَهَزْلِي»، وحينئذ يجبُ على الإنسانِ أنْ يَخْتَرِزَ ويَحْتَرِسَ أيضًا منَ المَرْحِ، ولا سيَّا المزحُ الكثيرُ؛ فإنَّ المزحَ الكثيرَ يُوقِعُ دائيًا في الخطأِ؛ ولهذا يُقالُ: المزحُ في الكلامِ كالمِلْحِ في الطَّعامِ، إنْ خلا منهُ الطَّعامُ فقَدَ جُزءًا كبيرًا منَ يقالُ: المزحُ في الكلامِ كالمِلْحِ في الطَّعامِ، إنْ خلا منهُ الطَّعامُ فقدَ جُزءًا كبيرًا منَ الطَّعْمِ اللذيذِ، وإنْ كَثُرَ أيضًا فسَدَ، ولهذا اجْعَلِ المزحَ مَوْزُونًا في محلِّهِ، لا تَمَزَّحْ في موضعِ المَنْحِ، والإنسانُ الحكيمُ العاقلُ يُنَزِّلُ كُلَّ حالٍ مَنْزِلَتَها.

٧- أنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سألَ اللهَ أَنْ يَغْفِرَ لهُ ما قدَّمَ وما أخَر، وهنا يُوجدُ إشْكالٌ:

كيف الرَّسولُ يسألُ اللهَ أَنْ يَغْفِرَ له ما قدَّمَ وأخَّرَ، وقد قالَ اللهُ له: ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأْخَرَ ﴾ [الفتح: ٢]، والصَّحابةُ يقولونَ له: إنَّ اللهَ غَفَرَ لك ما تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وما تَأَخَرَ، ويُقِرُّهم على ذلك؟

الجوابُ: أَنْ يُقالَ: إِنَّ هذا الدُّعاءَ مِن بابِ التَّوْكيدِ، وقد يَكُونُ مِن أسبابِ

أَنَّ اللهَ غَفَرَ له مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ هُو الدُّعَاءُ؛ ولهذا أَخْبَرَنَا اللهُ عَنَّوَجَلَّ أَنَّهُ يُصَلِّي هُو وَمَلائِكَتُهُ عَلَى النبيّ، وقالَ لنا: ﴿صَلُّواْ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب:٥٦]، يعني اسْأَلُوا اللهَ أَنْ يُصَلِّي عليه، ولعلَّ مِن أسبابِ الصَّلاةِ عليه أيضًا أَنْ نَدْعُوَ له، وهذا كثيرٌ أَنْ تَكُونَ الأَسْبابُ للشيءِ الواحدِ مُتَعَدِّدةً.

٨- أنَّ الإنسانَ قد يُسِرُّ وقد يُعْلِنُ في الذُّنوبِ؛ أمَّا المُعْلِنُ والعياذُ باللهِ فهذا أُسُوةٌ سَيِّئةٌ، «ومَنْ سَنَّ في الإسلامِ سُنَّةً سَيِّئةً فَعَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَومِ القِيامةِ» (١)، فهو آثِمٌ مِن جهاتٍ:

أولًا: أنَّهُ فَعَلَ المَعْصيةَ.

ثانيًا: أنَّهُ جَهَرَ بها، وحينئذٍ يَتَأَسَّى النَّاسُ به.

ثالثًا: أنَّ المَعْصيةَ تهونُ في نفوسِ النَّاسِ؛ لأنَّ الشيءَ إذا انْتَشَرَ هانَ عند النَّاسِ؛ ولهذا يقولُ العامَّةُ كَلامًا مَضْبوطًا، يقولونَ: «بكثرةِ الإمساسِ يقلُّ الإحساسُ»، وهذا مُشَاهَدٌ، فالمُنْكِرُ إذا سَمِعَ به فإنَّهُ يَسْتَنْكِرُ منه في بداياتِهِ، ثم إذا فَعَلَ مرَّةً بعد أُخْرى هانَ.

فالمُجاهِرُ بالمعاصي -والعياذُ باللهِ- هو قد أساءَ إلى نفسِهِ أَوَّلًا، وأساءَ إلى غيرِهِ ثانيًا، وأساءَ إلى الشَّريعةِ ثالثًا؛ لأنَّ النَّاسَ سيَتهاونونَ.

أُمَّا مَن أَسَرَّ فهو أهونُ، يَكُونُ أُمرًا بينَهُ وبينَ اللهِ عَنَّوَجَلَّ وقد يتوبُ إلى اللهِ، لكنْ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُسِرُّ ثم يُعْلِنُ، وهذا الذي فَقَدَ العافيةَ، كما جاءَ في الحديثِ:

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة، رقم (١٠١٧)، من حديث جرير بن عبد الله رَضَالِيَّهُ عَنهُ.

«كُلُّ أُمَّتِي مُعَافَى إِلَّا المُجَاهِرِينَ»(١)، وهم الذين يَفْعَلُونَ المعاصِيَ سِرَّا، ثم يُصْبحونَ يَتَحَدَّثُونَ بها.

9- وصفُ اللهِ تَعالَى بهذينِ الوَصْفينِ «المُقدِّمُ وَالمُؤخِّرُ»، وهل هما اسْهانِ مِن أسهاءِ اللهِ؛ اللهِ؛ أنهُ أو وَصْفانِ مِن أوصافِهِ؟ يحتملُ هذا وهذا، فيحتملُ أنهها اسهانِ مِن أسهاءِ اللهِ؛ لأنهُ إجاءًا مُعرِّفينِ بـ(أل)، ويحتملُ أنهها وصْفانِ، لكنْ على الاحتمالِ الأوَّلِ يُقالُ فيها: هما اسْهانِ مُزْدوجانِ مُقْترنانِ، بمعنى أنَّهُ لا يَصِحُّ إفرادُ أحدِهِما عن الآخرِ؛ لأنَّك إذا قُلْتَ: أنت المقدِّمُ فقد عَرَفْنا أنَّهُ مُقدِّمٌ، لكنْ بقي شَيْءٌ آخرُ وهو التأخيرُ ضِدُّ التَّقديمِ، فلا بُدَّ أَنْ تَقولَ: وأنت المُؤخِّرُ، مثلُ: هو الأوَّلُ والآخِرُ، والظَّاهرُ والباطنُ، فلا بُدَّ أَنْ تَقولَ ما يقابِلُ ذلك حتى تكونَ الإحاطةُ في الزَّمنِ السابِقِ وفي الزَّمنِ اللاحقِ. اللاحقِ.

• ١ - إثباتُ اسمِ اللهِ عَنَّهَ القديرِ؛ لقولِهِ عَلَيْهِ: «وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»، وسبقَ البحثُ في هذه المسئلةِ، وبيانُ أنَّ قولَ بعضِ النَّاسِ «إنَّهُ على ما يشاءُ قديرٌ» أنَّه غيرُ سديدٍ ولا يَنْبغي، وأنَّهُ يوهم بمعنًى فاسدٍ، وهو مَذْهَبُ أهلِ الاعْتزالِ، الذين يقولونَ: إنَّ اللهَ لم يَشَأُ أفعالَ العبادِ، وإذ لم يَشَأُها فليس قادرًا إلا على ما يشاءُ! وحينئذٍ لا يَكونُ قادرًا على أفعالِ العبادِ، فلا يَقْدِرُ أَنْ يَهْدِي ضالًا، ولا أَنْ يُضِلَّ مُهْتَديًا.



⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه، رقم (۲۰۲۹)، ومسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب النهي عن هتك الإنسان ستر نفسه، رقم (۲۹۹۰)، من حديث أبي هريرة رَضَّاللَّهُ عَنْدً.

١٥٧٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَالِكُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ يَقُولُ: «اللهُمَّ أَصْلِحْ لِي دُنْيَايَ الَّتِي فِيهَا مَعَاشِي، وَأَصْلِحْ لِي الْخِرَقِي الَّذِي هُوَ عِصْمَةُ أَمْرِي، وَأَصْلِحْ لِي دُنْيَايَ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ مَعَادِي، وَاجْعَلِ الحَيَاةَ زِيَادَةً لِي فِي كُلِّ خَيْرٍ، وَاجْعَلِ المَوْتَ رَاحَةً لِي فِي كُلِّ خَيْرٍ، وَاجْعَلِ المَوْتَ رَاحَةً لِي مِنْ كُلِّ شَرِّ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (۱).

الشَّرحُ

هذا أيضًا منَ الأدعيةِ الجوامعِ التي كانَ النَّبيُّ عَلَيْةٍ يَدْعو بها.

قولُ: «اللهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي»: وهو الإسلامُ والعِبادةُ؛ لأنَّ العِبادةَ دِينٌ، والإسلامُ دِينٌ، أمَّا كَوْنُ الإسلامِ دِينًا فلِقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلامِ دِينًا فلِقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلامَ دِينًا فلقولِ النَّبِيِّ عَيْلِيْ فِي النِّساءِ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ وَاللَّدة: ٣]، وأمَّا كونُ العِبادةِ دِينًا فلقولِ النَّبِيِّ عَيْلِيْ فِي النِّساءِ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِللَّ الرَّجُلِ الحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ» قالوا: وما نُقْصانُ دِينِها؟ قالَ: «إنَّهَا إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ» (٢)، والصَّلاةُ والصِّيامُ عِبادةٌ، إِذَنْ: «دِيني» (إنَّهَا إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ» ومعلومٌ أنَّ العباداتِ بمُجْمَلِها هي الإسلامُ.

قولُهُ: «الَّذِي هُوَ عِصْمَةُ أَمْرِي»: أَيْ أَنِّي أَعْتَصِمُ به منَ النَّارِ، فإنَّهُ لا يُنَجِّي الإِنْسانَ مِن عَذَابِ اللهِ إلا التَّمَسُّكُ بدينِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ ثم هو أيضًا عِصْمَةٌ للإِنْسانِ مِن عَذَابِ اللهِ إلا التَّمَسُّكُ بدينِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ ثم هو أيضًا عِصْمَةٌ للإِنْسانِ من الزَّللِ، فإنَّ الإِنْسانَ كلَّما كَانَ أَتْقى للهِ، وأقومُ دِينًا للهِ كَانَ أقلَّ زَللًا؛ ولهذا نَجِدُ

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب التعوذ من شر ما عمل ومن شر ما لم يعمل، رقم (۲۷۲۰).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان نقصان الإيهان بنقص الطاعات، رقم (٨٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ.

أَنَّهُ كلَّما كانَ وازعُ الدِّينِ أَقُوى، قَلَّتْ فيهم المعاصي، وقلَّ فيهم الفَسادُ، وإذا نَقَصَ الوازعُ الدينيُّ كَثُرَ الفَسادُ، وكَثُرَ الظُّلْمُ.

قولُهُ عَلَيْهِ: «وَأَصْلِحْ لِي دُنْيَايَ الَّتِي فِيهَا مَعَاشِي»: الدُّنيا في الحقيقةِ مَعاشُ، وليست مَقَرَّا، وإنَّما هي متاعٌ يَتَمَتَّعُ به الإنسانُ، ويعيشُ به مِن أَجْلِ أَنْ يقومَ بطاعةِ اللهِ، واللهُ مَا مَتَّعَنا في الدُّنيا مِن أَجْلِ أَنْ نَبْنِيَ القُصورَ ونَكْنِزَ المالَ، ولكنْ لعبادةِ اللهِ، فلهِ، واللهُ مَا مَتَّعَنا في الدُّنيا مِن أَجْلِ أَنْ نَبْنِيَ القُصورَ ونَكْنِزَ المالَ، ولكنْ لعبادةِ اللهِ، فهي معاشُ، فقط عَيْشُ يَتَمَتَّعُ به الإنسانُ؛ ولهذا قالَ عَلَيهِ الصَّلاةُ وَاللهَ ابْنَ المَعَامِهِ، وثُلُثُ لِشَرَابِهِ، وثُلُثُ لِشَرَابِهِ، وثُلُثُ لِشَرَابِهِ، وثُلُثُ لِنَفَسِهِ»(۱).

قولُهُ ﷺ: «وَأَصْلِحْ لِي آخِرَتِي الَّتِي إِلَيْهَا مَعَادِي»: الآخِرةُ إليها المعادُ، أي المرجِعُ، وإصلاحُ الآخِرةِ يَكُونُ بإصْلاحِ الدُّنْيا، بأنْ يَمُنَّ اللهُ عليك بكفايةٍ تُغْنيكَ عن النَّاسِ، وغنَّى لا يُبَطِّئُكَ على أوامرِ اللهِ، وأنْ يُسَهِّلَ لك فيها الأمْرَ، وأنْ يَرْزُقَكَ ما يُعينُكَ على طاعةِ اللهِ، وأنواعُ الإصلاحِ في الدُّنْيا كثيرةٌ، وإصلاحُ الآخِرةِ بشَيْئينِ: النَّجاةُ منَ النَّارِ، ودُخولُ الجنَّةِ، فإنَّ الإنسانَ إذا حَصَلَ له هذانِ الأمْرانِ فهذا إصلاحُ الآخِرةِ.

والآخِرةُ هي المعادُ النَّهائيُّ، الذي هو المَثْوى الأخيرُ، وأمَّا القبورُ فليس إليها المعادُ، فالقبورُ زيارةٌ يقومُ بها الإِنْسانُ، حتى يُبْعَثَ.

قولُهُ: «وَاجْعَلِ الْحَيَاةَ زِيَادَةً لِي فِي كُلِّ خَيْرٍ»: فلم يقلِ الرَّسولُ ﷺ: أطِلْ عُمُري،

⁽۱) أخرجه أحمد (٤/ ١٣٢)، والترمذي: كتاب الزهد، باب ما جاء في كراهية كثرة الأكل، رقم (٢٣٨٠)، وابن ماجه: كتاب الأطعمة، باب الاقتصاد في الأكْل وكراهة الشبع، رقم (٣٣٤٩)، من حديث المقدام بن معدي كرب رَضِحًالِيَّهُ عَنْهُ.

بل قالَ: اجْعَلِ الحياةَ زيادةً لي في كُلِّ خيرٍ، وهذه هي الحياةُ الحقيقيَّةُ، أَنْ يَكْتَسِبَ الإِنْسانُ فيها خَيرًا، أمَّا طولُ العُمُرِ بلا خيرٍ فهو إما لَغْوٌ وإما إثْمٌ.

ولهذا كَرِهَ بعضُ أهْلِ العِلْمِ الدُّعاءَ بطولِ البقاءِ، فمِنْهُمْ مَنْ قالَ: إِنَّ هذا فُرِغَ منه حتى منه، فلا تَدْعُ بطولِ البقاءِ، لكنَّ هذا التَّعْليلَ عليلٌ؛ لأنَّ كُلَّ شَيْءٍ فُرغَ منه حتى الرِّزْقُ، فلو قُلْنا: إِنَّ الشيءَ إذا فُرغَ منه فلا يُدْعَى به لقُلْنا أيضًا: لا تَدْعُ اللهَ بعِلْمٍ نافع؛ لأَنَّ هذا فُرغَ منه، فإنْ كانَ اللهُ كَتَبكَ عالِمًا فأنت عالِمٌ، ولا تَدْعُ اللهَ بالرِّزْقِ؛ لأَنَّ هذا أيضًا فُرغَ منه، المَلكُ الموكَّلُ بالأرحامِ يُؤْمَرُ بكَتْبِ الرِّزْقِ والأَجَلِ والعملِ والشَقيِّ والسعيدِ، لكنَّ وجْهَ الكراهةِ هو أَنَّ طولَ البقاءِ قد يكونُ شَرَّا، «شرُّ النَّاسِ والشَّقيِّ والسعيدِ، لكنَّ وجْهَ الكراهةِ هو أَنَّ طولَ البقاءِ قد يكونُ شَرَّا، «شرُّ النَّاسِ مَنْ طَالَ عُمُرُهُ وسَاءَ عَمَلُهُ»، ولهذا إذا دَعَوْتَ بالبقاءِ لأحدٍ فقيِّدُهُ، قلْ: أطالَ اللهُ مَنْ الكلام.

ولهذا الرَّسولُ ﷺ قالَ: «وَاجْعَلِ الْحَيَاةَ زِيَادَةً لِي فِي كُلِّ خَيْرٍ»، ولا شكَّ أنَّ الْمُؤْمِنَ كلَّما ازدادَ إِيهانُهُ كلَّما ازْدادتْ أيامُهُ في طاعةِ اللهِ، فإنَّهُ خَيرٌ له مِن إنسانٍ بَقِيَ الْمُؤْمِنَ كلَّما ازدادَ إِيهانُهُ كلَّما ازْدادتْ أيامُهُ في طاعةِ اللهِ، فإنَّهُ خَيرٌ له مِن إنسانٍ بَقِيَ المُؤْمِنَ كلَّما ازدادَ إِيهانُهُ كلَّما ازداتٍ كبيرةً فاقَ بها مَنْ سَبَق.

وقولُهُ عَلَيْهِ: «وَاجْعَلِ المَوْتَ رَاحَةً لِي مِنْ كُلِّ شَرِّ» يعني: إذا أَمَتَّني فاجْعَلْ في مَوْتي مَصْلَحةً وهي الرَّاحةُ مِن كُلِّ شرِّ، ومِن ذلك الفِتَنُ.

والفِتَنُ الشُّبُهاتُ التي تَعْتَري القُلُوبَ، والشَّهواتِ التي تَعْتَري الإراداتِ، وفي حديثٍ: «إِنْ أَرَدْتَ بِعِبَادِكَ فِتْنَةً فَاقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مَفْتونٍ^{»(۱)}.

⁽١) أخرجه أحمد (١/ ٣٦٨)، والترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة ص، رقم (٣٢٣٣)، من حديث ابن عباس رَضَالِيَّهُءَنْهُا.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١ - يَنْبغي للإنسانِ الدُّعاءُ بهذا الدُّعاءِ لسَبَينِ:

الأوَّلُ: ما فيه منَ الفائدةِ العظيمةِ العائدةِ للإنسانِ.

والثَّاني: التَّأسِّي برَسُولِ اللهِ ﷺ.

٢- أنَّ الدِّينَ أهمُّ شَيْءٍ على الإنسانِ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ بَدَأُ به؛ ولهذا إذا أَرَدْتَ أَنْ تَدْعُو اللهَ لشخصٍ بصلاحِ دِينِهِ قلْ: أَصْلَحَ اللهُ لك الدِّينَ والدُّنْيا، فابْدَأُ بالدِّينِ؛
 لأنَّهُ إذا صَلَحَ الدِّينُ صَلَحَتِ الدُّنْيا، دليلُ ذلك قولُ اللهِ تَعالَى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَلِحًا مِن ذَكِرٍ أَوْ أَنْنَى وَهُو مُؤْمِنُ فَلنُحْمِينَهُ مَيُوهً طَيِّبَةً وَلَنَجْرِينَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [النحل: ٩٧]، فذكرَ اللهُ له جَزاءَيْنِ: جَزاءً في الدُّنْيا، وجَزاءً في الآخِرةِ.

وذَكَرَ العُلَمَاءُ عن السَّلفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّهُم يقولونَ: لو يَعْلَمُ الملوكُ وأبناءُ الملوكِ ما نحنُ فيه -يعني مِن راحةِ البالِ، وطُمَأْنِينةِ القَلْبِ، وانْشراحِ الصَّدْرِ-: لجَالَدونا عليه بالسُّيوفِ.

٣- أنَّ الدِّينَ عِصْمةٌ للإنْسانِ؛ يَمْنَعُهُ منَ الأعْمالِ السِّيِّئةِ، والأُخْلاقِ الرَّذيلةِ،
 وهو عِصْمةٌ له في الآخِرةِ، يَحْصُلُ به أَنْ يُزَحْزَحَ عنِ النَّارِ ويُدْخَلَ الجنَّة.

٤- أنَّهُ لا حَرَجَ على الإنسانِ أنْ يَسْأَلَ اللهَ تَعالَى إصْلاحَ مَعاشِهِ لقولِهِ:
 «وَأَصْلِحْ لِي دُنْيَايَ الَّتِي فِيهَا مَعَاشِي»، وكُلُّ إنسانٍ يريدُ أنْ تَصْلُحَ دُنياهُ لأنَّا لؤنَّا إنسانَ إذا اشْتَعَلَ بتحصيلِ مَعاشِهِ،
 لو فَسَدَتْ لكانَ ذلك سَببًا في فسادِ دِينِهِ لأنَّ الإنسانَ إذا اشْتَعَلَ بتحصيلِ مَعاشِهِ،
 فربّها يَصُدُّهُ عن أشياءَ كثيرةٍ منَ الدِّينِ، وإنْ كانَ تَحْصيلُ المعاشِ منَ الدِّينِ، كها جاءَ

في الحديثِ: «السَّاعِي عَلَى الأَرْمَلَةِ والمَساكِينِ كَالمُجَاهِدِ في سَبِيلِ اللهِ أَوْ قَالَ كالصَّائِمِ لا يُفْطِرُ والقَائِمِ لَا يَفْتُرُ»^(۱).

٥ - سؤالُ الإنسانِ ربَّهُ أَنْ يُصْلِحَ آخِرَتَهُ.

7- أنَّ الآخِرةَ هي التي إليها المعادُ، وجذا يَتبَيَّنُ خَطَأُ العباراتِ التي نَسْمَعُها كثيرًا في الرَّجُلِ إذا ماتَ، يقولونَ: عادَ إلى مثواهُ الأخيرِ، نقولُ: هذا غَلَطٌ عظيمٌ، ولو أنَّ الإنسانَ اعْتَقَدَ مُقْتضاهُ لكانَ كافِرًا؛ لأنَّ مَضْمونَ قولِهِ: «مَثواهُ الأخيرِ» أنَّهُ لا بَعْثَ، وإنكارُ البَعْثِ كُفْرٌ.

٧- أنَّ الإِنْسانَ يَنْبغي له أنْ يَسْأَلَ اللهَ أنْ يَكونَ طولُ حَياتِهِ زيادةً له في الخَيراتِ؛ لقولِهِ: «وَاجْعَلِ الْحَيَاةَ» يعني طُولَها «زِيَادَةً لي فِي كُلِّ خَيْرٍ».

٨- أنَّ الإنسانَ رُبَّما يَكُونُ مَوْتُهُ راحةً لَهُ مِن شُرورٍ وفِتَنٍ مُقْبلةٍ؛ ولهذا يقولُ:
 اجْعَل الموتَ راحةً لي مِن كُلِّ شَرِّ.

فإنْ قالَ قائلٌ: هل في هذا تَمنِّي الموتِ؟

الجوابُ: لا؛ لأنّهُ لم يَقُلْ: «أَمِتْني»، بل قالَ: اجْعَلِ الموتَ راحةً لي مِن كُلِّ شرّ، وكذلكَ الحديثُ الذي أشَرْنا إليه: «إِنْ أَرَدْتَ بعِبَادِكَ فِتْنةً فَاقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مَفْتُونٍ»، وكذلك «تَوَقّنِي إِذَا عَلِمْتَ الوَفَاةَ خَيْرًا لِي» (٢)، كُلُّ هذا مُقَيَّدٌ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب النفقات، باب فضل النفقة على الأهل، رقم (٥٣٥٣)، ومسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب الإحسان إلى الأرملة والمسكين واليتيم، رقم (٢٩٨٢)، من حديث أبي هريرة رَضِّ الله عَنْدُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب تمني المريض الموت، رقم (٥٦٧١)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب كراهة تمني الموت لضر نزل به، رقم (٢٦٨٠)، من حديث أنس رَضِيَالِلَّهُ عَنْهُ.

فَإِنْ قَـالَ قَائِلٌ: يَرِدُ على قَـوْلِكَ: أَنَّهُ لا يَتمنَّى الموتَ إلا مُقَيَّدًا قـولُ مَرْيمَ عَلَيْهَاٱلسَّلَامُ: ﴿ يَكِنْيَتِنِي مِتُ قَبْلَ هَلَا وَكُنتُ نَسْيًا مَنسِيًّا ﴾ [مريم: ٢٣].

فنقولُ: إِنَّ مَرْيَمَ لَم تَتَمَنَّ الموتَ سَبْقًا، وإِنَّما مَانَتْ، ولَم تَحْصُلْ لَها هذه الفِتْنةُ؛ لأَنَّ هذا الذي حَصَلَ لَها أَمرٌ عظيمٌ؛ ولهذا لمَّا جاءَتْ إلى قَوْمِها بابنِها تَخْمِلُهُ قالوا: ﴿ يَمَرْيَمُ لَقَدْ جِنْتِ شَبْكَا فَرِيّا ﴿ آَمَرُا سَوْءِ مَا كَانَ أَبُوكِ آمَرُا سَوْءِ وَمَا كَانَتُ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾ [مریم: ۲۷-۲۸]، إشارة إلى أنها هي بَغيٌّ، نسألُ الله العافية، والقِصَّةُ مُكمَّلةٌ في القُرْآنِ.

١٥٧٤ - وَعَنْ أَنْسٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ يَقُولُ: «اللهُمَّ انْفَعْنِي بِمَا عَلَّمْتَنِي، وَعَلِّمْنِي، وَارْزُقْنِي عِلْمًا يَنْفَعُنِي». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَالحَاكِمُ (١). بِمَا عَلَّمْتَنِي، وَعَلِّمْنِي، وَالْمُؤْنِي، وَالْمَائِيُّ، وَالحَاكِمُ (١). عَلَمْتَنِي، وَعَلِّمْ فَعُنِي مَا يَنْفَعُنِي، وَارْزُقْنِي عِلْمًا يَنْفَعُنِي». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَالحَاكِمُ (١). وَلِلتَّرْمِذِيِّ مَنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةً رَضَالِلَهُ عَنْهُ نَحُوهُ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ:

«وَزِدْنِي عِلْمًا، وَالْحَمْدُ للهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَعُوذُ بِاللهِ مِنْ حَالِ أَهْلِ النَّارِ». وَإِسْنَادُهُ حَسَرٌ: (٢).

الشَّرحُ

هذا الحَديث يَصْلُحُ للعِلْمِ، والمُرادُ بالعلمِ العلمُ النَّافعُ؛ ولهذا قالَ: «اللهُمَّ

⁽۱) أخرجه النسائي في الكبرى (۷۸۱۹)، والحاكم في المستدرك (۱/ ۰۱۰)، وقال: صحيح على شرط مسلم.

⁽٢) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، باب في العفو والعافية، رقم (٣٥٩٩)، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب دعاء رسول الله ﷺ، رقم (٣٨٣٣).

انْفَعْنِي بِمَا عَلَّمْتَنِي »، ثم قَالَ: «وَارْزُقْنِي عِلْمًا يَنْفَعُنِي»، فسألَ الرَّسولُ عَلَيْهُ ثلاثَ مسائل:

الأُولى: «انْفَعْنِي بِمَا عَلَّمْتَنِي»؛ وذلك أنَّ الإنْسانَ قد يَعْلَمُ ولا يُنْتِجُ، فسألَ النَّبِيُّ عَلِيلٍ ربَّهُ أَنْ يَنْفَعَهُ بِمَا عَلَّمهُ.

الثَّانيةُ: «وَعَلِّمْنِي مَا يَنْفَعُنِي»؛ وهذا سؤالُ الاسْتِزادةِ، والاسْتِزادةُ منَ العلمِ لكنِ الذي يَنْفَعُ.

الثَّالِثَةُ: «وَارْزُقْنِي عِلْمًا يَنْفَعُنِي»؛ هذا في المُسْتَقْبلِ؛ لأنَّ الماضيَ سَبَقَ سؤالُهُ: «اللَّهُمَّ انْفَعْني بها عَلَّمْتني»، والحاضرُ: «عَلِّمْني ما يَنْفَعْني»، والمُسْتَقْبَلُ: «ارْزُقْني عِلْمًا يَنْفَعُني»، والمُسْتَقْبَلُ: «ارْزُقْني عِلْمًا يَنْفَعُني».

وخلاصةُ هذا الدُّعاءِ: أنَّ الإنْسانَ مُحتاجٌ إلى العلمِ، ومُحتاجٌ إلى الانْتفاعِ بالعلمِ، فُختاجٌ إلى الانْتفاعِ بالعلمِ، فَغيه فَضيلةُ الدُّعاءِ بهذا.

وأمَّا روايةُ التِّرْمِذِيِّ ففيها زيادةٌ، قالَ: «وَزِدْنِي عِلْمًا» يعني علمًا فوقَ علْمِي؛ لأنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ مُحتاجٌ إلى زيادةِ العلمِ، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف:٧٦]. فإنْ قالَ قائلٌ: هل يُوصفُ الرَّسولُ عَلَيْهُ بالجهلِ؟

نقول: قالَهُ اللهُ تَعالَى وهو أعلم به، فقال: ﴿ وَوَجَدَكَ ضَالًا فَهَدَىٰ ﴾ [الضحى:٧]، وقال: ﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا وقال: ﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا وقال: ﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِئْبُ وَلَا ٱلْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَهُ نُورًا نَهْدِى بِهِ مَن نَشَاهُ مِنْ عِبْدِهُ وَلَا أَلْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَهُ نُورًا نَهْدِى بِهِ مَن نَشَاهُ مِنْ عِبْدِهُ وَلَا اللهِ عليه أَنَّهُ كَانَ عَلَيْهُ أُمِّيًا لا يَقْرَأً، ولا يَكْتُبُ ولا يَكْتُب فَلَا أَلْمَانُ وَلَا كُنتَ نَتْلُواْ مِن فَبْلِهِ عَليه أَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ أُمِينًا لا يَقْرَأً، ولا يَكْتُب ولا يَكْتُب وليس عنده شَيْءٌ مِن عِلْمِ الكتابِ، ﴿ وَمَا كُنتَ نَتْلُواْ مِن فَبْلِهِ عَليه مِن كِنَابٍ

وَلَا تَخُطُّهُ, بِيمِينِكَ ﴾ [العنكبوت: ٤٨]، لكنْ عَلَّمَهُ اللهُ هذا العلمَ العظيمَ الذي عَلَّمَ في الأُممِ إلى يَومِ القِيامةِ: ﴿ هُوَ الَّذِى بَعَثَ فِي الْأُمِيتِ نَسُولًا مِنْهُمْ يَسُّلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَئِهِم وَايَّكِمْ وَيُوكِمِمُ الْكِنْبُ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ ﴾ [الجمعة: ٢] - يعني وإنهم كانوا - ﴿ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ [الجمعة: ٢].

قولُهُ: «وَالحَمْدُ للهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ»: وهذه كانَ النَّبيُّ ﷺ يَدْعو بها إذا وَجَدَ ما يَسُوُّهُ وَإذا وَجَدَ ما يَسُرُّهُ قالَ: «الحمدُ للهِ الذي بنعمتِهِ تَتِمُّ الصَّالحاتُ» (١) وما يوجدُ الآنَ مِن عبارةِ بعضِ النَّاسِ: «الحمدُ للهِ الذي لا يُحْمَدُ على مَكْروهِ سواهُ»، فهذه عِبارةٌ مُبْتدعةٌ، وخيرٌ منها ما قالَهُ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الحَمْدُ للهِ عَلَى كُلِّ حَالِ».

قولُهُ: «وَأَعُوذُ بِاللهِ مِنْ حَالِ أَهْلِ النَّارِ»: حالِهم في الدُّنيا والآخِرةِ، حالُهُم في الدُّنيا الضَّلالُ والغيُّ والفسادُ، وحالُهُم في الآخِرةِ النَّارُ والعذابُ، فأنتَ تستعيذُ باللهِ مِن حالِ أهلِ النَّارِ في الدُّنيا والآخِرةِ؛ لأنَّ أهلَ النَّارِ سَببُ ضَلالِهم إمَّا الجَهْلُ وإمَّا الاسْتكبارُ.

فأمَّا الجهلُ فيكونُ معَ النَّاسِ، ﴿إِنَّا وَجَدَنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةِ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَرِهِم مُهمَّدُونَ ﴾ [الزخرف:٢٢]، وفي آيةٍ: ﴿وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَرِهِم مُقْتَدُونَ ﴾ [الزخرف:٢٣]؛ فلهذا أتى بعد سُؤالِ العلم لقولِهِ: ﴿وَأَعُوذُ بِاللهِ مِنْ حَالِ أَهْلِ النَّارِ».

⁽۱) أخرجه ابن ماجه: كتاب الأدب، باب فضل الحامدين، رقم (٣٨٠٣)، من حديث عائشة رَخِيَالِيَّكُ عَنْهَا.

١٥٧٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَحَالِكُ عَنَ النَّبِيَ ﷺ عَلَمَهَا هَذَا الدُّعَاءَ: «اللهُمَّ إِنِّ الشَّرِّ الشَّرِ عَلَهِ، عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ، عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا سَأَلُكَ عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا سَأَلُكَ عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ، اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الجَنَّةَ، عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ، اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الجَنَّةَ، عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ، اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الجَنَّةَ، وَمَا قَرَّبَ إِليْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ، وَمَا قَرَّبَ إِلِيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ، وَمَا قَرَّبَ إِلِيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ، وَمَا قَرَّبَ إِلِيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ، وَمَا قَرَّبَ إِلِيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ، وَمَا قَرَّبَ إِلِيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ، وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ، وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ، وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ، وَمَا قَرَّبَ الْمُعَلِّ مَا جَهُ، وَصَحَحَهُ ابْنُ عَبْلَ كُلُو مَا فَرَبَاللهُمْ اللهُ عَبْرًا». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهُ، وَصَحَعَلُ كُلُ قَضَاءٍ قَضَيْتُهُ فِي خَيْرًا». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهُ، وَصَحَد مَا فَلَاهُ مَا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ مَا عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى عَلَى مُلْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مَا عَلَى مُؤْمِلُونُ اللّهُ مَا عَلَى اللّهُ مَا عَلَى اللّهُ مَا عَلَى اللّهُ مَا عَلَى اللّهُ مُ اللّهُ مَا عَلَى الللّهُ مَا عَلَى اللّهُ مَلْ مَا عَلَى اللّهُ مَا عَلَى الللّهُ مَا عَلَى اللّهُ مَا عَلَى الللهُ مَا عَلَى اللّهُ مَا عَلَى الللّهُ مَا عَلَى اللّهُ مَا اللّهُ مَا عَلَى اللهُ مِنْ ا

الشَّرحُ

قولُهُ: «وَعَنْ عَائِشَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهَا»: عائشة أحبُ نسائِهِ إليه عَلَيْهُ اللاي ماتَ عنهن؟ ولهذا سُئِلَ: من أحَبُ النَّاسِ إليه؟ قالَ: «عَائِشَةُ»، قيلَ: من الرِّجالِ؟ قالَ: «أَبُوهَا»(٢)، فعائشة أحبُ نسائِه اللاي شاركْنَها الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمَّا خديجة فلم يُشارِكُها أحدٌ في الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ولهذا لا نَجْزِمُ أَيُّهم أحَبُ: عائشة أو خديجة ؟ لكنَّ بَقيَّة النِّساءِ لا شكَ أنَّ عائشة أحبُ نسائِهِ إليه.

قولُهُ: «عَلَّمَهَا هَذَا الدُّعَاءَ»: وإنها قدَّمْتُ هذه الْقَدِّمةَ ليَتَبَيَّنَ أهميَّةُ هذا

⁽۱) أخرجه ابن ماجه: كتاب الدعاء، باب الجوامع في الدعاء، رقم (٣٨٤٦)، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٤/ ١٤١): «هذا إسناد فيه مقال»، وصححه ابن حبان رقم (٨٦٩)، والحاكم في المستدرك (١/ ٥٢١- ٥٢٢).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي رَبِيْكُ، باب قول النبي رَبِيَكُّ: «لو كنت متخذا خليلا»، رقم (٣٦٦٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رَضَالِلَهُ عَنْهُ، رقم (٢٣٨٤)، من حديث عمرو بن العاص رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

الدُّعاءِ؛ فعلَّمَها هذا الدُّعاءَ، وعلَّمَ أباها دُعاءً آخَرَ يَدْعُو به في صلاتِهِ، وهو: «اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلُمًا كَثيرًا، ولا يَغْفِرُ الذُّنوبَ إلا أنتَ...» إلى آخرِهِ (١).

قولُهُ عَلَيْهِ: «اللهُمَّ إِنِّ أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ، عَاجِلِهِ» أي: مُقدَّمه، «وَآجِلِهِ» أي: مُقدَّمه، «وَآجِلِهِ» أي: مُؤخَّره.

قولُهُ ﷺ: «مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ»: لأنَّ الخيرَ قد يَكُونُ مَعْلُومًا، وقد يَكُونُ مَعْلُومًا،

قولُهُ ﷺ: «اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا سَأَلُكَ عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَاذَ بِهِ عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ»: هذا مُجْمَلٌ، لكنَّهُ عندَ اللهِ مَعْلُومٌ.

ولَو قُلتَ: اللهُمَّ إِنِّي أَسأَلُكَ مِن خَيرِ مَا سَأَلُكَ فُلانٌ، وأَنتَ تَعرِفَ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ يَسأَلُ اللهَ الصَّلاحَ، فالظَّاهرُ أَنَّه لَا بأسَ بِهِ، لكِنْ نَقولُ: خيرٌ مِن ذَلكَ أَنْ تقولَ: «مَا سَأَلُكَ عَبْدُكَ وَنَبيُّكَ».

وقولُهُ ﷺ: «وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ، عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ» هذا مُقابِلُ قولِهِ: «اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الخَيْرِ كُلِّهِ، عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ» وكذلِكَ الأمرُ في قولِه ﷺ: «اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا سَأَلُكَ عِنْ خَيْرِ مَا سَأَلُكَ عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ». عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ».

وقولُهُ ﷺ: «أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا سَأَلَكَ عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ» وإنْ كانت لا تَعْلَمُ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الدعاء قبل السلام، رقم (۸۳٤)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب خفض الصوت بالذكر، رقم (۲۷۰۵)، من حديث أبي بكر الصديق رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

هي كُلَّ ما سألَهُ الرَّسولُ عَيَا لِلهُ الكنَّ اللهَ يَعْلَمُهُ، وكذلك يقالُ في الشَّرِّ.

قولُهُ: «اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الجَنَّةَ، وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ، وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ»: أيضًا علَّمها ﷺ أَنْ تَسْأَلَ اللهَ الجنَّة وما قَرَّبَ إليها، كُلَّ ما قَرَّبَ مِن قَوْلٍ أو عملٍ، واعْلَمْ أَنَّ العملَ إذا أُطْلِقَ دَخَلَ فيه القَولُ، وإذا قُرِنَ بالقولِ صارَ المُرادُ به الفِعْلُ.

ومِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

١- حُسنُ رِعايةِ النبيِّ ﷺ لأهلِهِ، حيثُ علَّم عائشةَ هذا الدُّعاءَ الجامِعَ النَّافعَ، وقَد قالَ ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ».

٧- أَنَّهُ يَنْبغي للإنسانِ أَنْ يُعلِّم أَهْلَهُ مَا يَنْفعُهُم فِي دِينِهِم ودُنياهُم:

أولًا: لِيكونُوا على بَصيرةٍ فِي دِينِهم.

وثانيًا: لِيجرِيَ أَجْرُه عليهِ بعدَ موتِهِ.

وثالثًا: مِن أَحقِّ النَّاسِ بِمَنْفعتِكَ أَقَارِبُكَ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ اللهُ اللهُ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

٣- أنَّهُ يَنْبغي للإنسانِ أَنْ يَدْعُوَ اللهَ بَهذا الدُّعاءِ لسَبَينِ:

أولًا: ما فيه منَ المَصْلحةِ العَظيمةِ والمَنْفعةِ العَظيمةِ.

ثانيًا: التَّأْسِّي بالنبيِّ عَلِيَّةً وهنا التَّأْسِّي بقولِهِ عَلَيَّاتٌ وليس مِن فِعْلِهِ.

٤ - أنَّك تقول: «أَسْأَلُكَ مِنَ الْحَيْرِ كُلِّهِ، عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ»، فإن قال قائل: وهل يجوزُ أنْ تَقول: «أَسْأَلُكَ الخيرَ كُلَّهُ» أو تقول: «منَ الخيرِ»؟

فالجوابُ: الثَّاني؛ لأنَّ (مِن) هنا للتَّبعيضِ، والخيرُ كلُّه لا يَكونُ لأحدٍ، فالحيرُ كلُّه إنَّما هو بيدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فلا يُمْكِنُ أَنْ يَحْصُلَ للإنْسانِ كلُّ خيرٍ، بل يَحْصُلُ له منَ الخيرِ.

٥- أَنَّهُ يَنْبغي البَّسْطُ في الدُّعاء؛ لأنَّ قولَ الدَّاعي: «مِنَ الخَيْرِ كُلِّهِ»، يغني عن قَوْلِهِ: «عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ»، لكنَّ البَسْطَ في الدُّعاءِ منَ الأُمورِ التي جاءَتْ بها الشَّريعةُ ما لم يَخْرُجْ عن حدِّهِ إلى الإسْرافِ؛ ولهذا لو دَعَوْتَ دُعاءً مُفْطَّلًا خَرَجَ عن حدِّهِ صارَ ذلك مَكْروهًا.

7 - أَنَّهُ لا بَأْسَ أَنْ يَسْأَلَ الإنْسانُ رَبَّه سُؤالًا مُجْملًا؛ لقولِهِ: «مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ»، وقد يريدُ الإنْسانُ خَيرًا مُعيَّنًا، يَسْأَلُ اللهَ إيَّاهُ، وهذا أيضًا جائزٌ، وقد يريدُ الإنْسانُ شَيئًا نافعًا، لكنْ يَتَرَدَّهُ في مَنْفعتِهِ هل يكونُ خَيرًا له؟ فهذا يُؤْمَرُ بصلاةِ الاستخارةِ.

٧- الاسْتِعاذةُ باللهِ تَعالَى منَ الشَّرِّ كُلِّهِ عاجِلِهِ وآجِلِهِ، وهنا نقولُ: (مِن) هنا ليَس للتَّبعيضِ، ولكنَّها لِلتَّعدِيَة؛ أي: تَعْديةِ العاملِ؛ ولهذا نقولُ: إنَّ الإنْسانَ يستعيذُ منَ الشَّرِّ كُلِّهِ، قليلِهِ وكثيرِهِ، ففَرْقٌ بينها وبين السُّؤالِ بـ «أَسْأَلُكَ منَ الخيرِ»، قُلْنا: مِن هذه للتَّبعيضِ، أمَّا: أعوذُ بكَ (منَ) الشَّرِّ، فقُلْنا: هذه لِلتَّعدِيَة؛ أي: تَعْديةِ الفِعل، ويقالُ أيضًا في: «عاجِلِهِ وآجِلِهِ».

٨- إثباتُ النَّبُوَّةِ والعِبادةِ للرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ فَفِي إثباتِ نُبوَّتِهِ ردُّ على مَنْ كَذَّبَهُ، وفي إثباتِ عُبُوديَّتِهِ رَدُّ على مَنْ غَلا فيه -صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهِ - ويقالُ أيضًا في: «أعوذُ بك مِنْ شَرِّ ما عاذَ بِهِ عَبْدُكَ ونَبِيُّكَ».

9 - سؤالُ الجنّةِ وكُلِّ ما يُقَرِّبُ إليها مِن قَوْلٍ وعَمَلٍ؛ «مِن قولٍ» يشملُ قولَ اللّسانِ وقولَ القلبِ، و«العملُ» يَشْمَلُ عَمَلَ الجَوارِحِ وعَمَلَ القلبِ، فما هو قولُ القَلْبِ؟ وما هو عَمَلُ القلبِ؟ قولُ القَلْبِ هو إيهانٌ واعترافٌ بالشَّيْء، وعَمَلُهُ هو حَرَكَتُهُ عَبَّةً، يعني أَنْ يُحِبَّ الشَّيْء، وبُغضًا يَبْغَضُ الشَّيْء، ورجاءً يَرْجو الشَّيْء، وخوفًا يخافُ الشَّيْء، وما أشْبَهَ ذلك، المهمُّ أَنَّ عَمَلَ القلبِ حَركةُ القلبِ، وضوفًا يَخافُ اللّسانِ واضحٌ.

• ١ - الاستِعاذةُ باللهِ منَ النَّارِ وما قرَّبَ إليها مِن قَوْلٍ أو عملٍ؛ لأنَّ النَّارَ - اعاذَنا اللهُ وإيَّاكُم منها - لها أقوالُ تُقرِّبُ إليها، وأعمالُ تُقرِّبُ إليها.

قولُهُ: «وَأَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ كُلَّ قَضَاءٍ قَضَيْتَهُ لِي خَيْرًا»: هذه كلمة جامعة ، أَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ كُلَّ قَضَاءٍ قَضَيتَهُ لِي خَيرًا، والله تعالَى يَقْضِي على العبدِ بها يَضُرُّهُ وبها لا يُلائِمُهُ، فأنت تَسْأَلُ الله بَأَنْ يَجْعَلَ كُلَّ قضاءٍ قضاه خيرًا لك، أمَّا قضاءُ ما يَسُرُّ وما يَنفَعُ فظاهرٌ أنَّهُ خيرٌ، لكنْ ما يَضُرُّ وما يَسوءُ كيف يَكونُ خَيرًا لك، أمَّا قضاءُ ما يَسُرُّ وما يَنفَعُ فظاهرٌ أنَّهُ خيرٌ، لكنْ ما يَضُرُّ وما يَسوءُ كيف يَكونُ خَيرًا؟

نَقُولُ: إذا أَصَابَكَ اللهُ بِضَرِ وصَبَرْتَ واحْتَسَبْتَ الأَجرَ مِنَ اللهِ ماذا يَكُونُ هذا الضَّررُ؟ يَكُونُ خَيرًا؛ لأنَّ ثوابَ الآخِرةِ خَيرٌ مِنَ الدُّنْيا، كذلك أيضًا إذا جاءَ الأمرُ على خلافِ ما تُريدُ، فهذا أيضًا لا يُلائِمُكَ، فقد يَكُونُ ذلك خَيرًا لك، قد يَصْرِفُ اللهُ عنك مِنَ السُّوءِ ما لا تَعْلَمُهُ، وأنت تَكْرَهُ أَنْ يقعَ؛ ولهذا جاءَ في القُرْآنِ الكريمِ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَكُرُهُ لَكُمُ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُواْ شَيْعًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمُ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُواْ شَيْعًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمُ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُواْ شَيْعًا وَهُو خَيْرٌ لَكُمُ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُواْ شَيْعًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمُ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُواْ شَيْعًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمُ وَعَسَىٰ أَن اللهُ وَعُونُ معنى: تُحِبُّوا شَيْعًا وَهُو شَرٌ لَكُمُ وَاللّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُهُ لا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة:٢١٦]، فيكونُ معنى:

«وَأَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ كُلَّ قَضَاءٍ قَضَيْتَهُ لِي خَيْرًا» سواءً كانَ هذا القضاءُ مما يَسُرُّ أو يسوءُ أو يَضُرُّ أو يَنْفَعُ.

١٥٧٧ - وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضَيَّلِكُ عَنْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ: سُبْحَانَ اللهِ وَكِلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ: سُبْحَانَ اللهِ وَكِيمَانَ اللهِ الْعَظِيمِ»(١).

الشَّرحُ

قولُهُ: «كَلِمَتَانِ»: الكلمةُ في اللَّغةِ العربيَّةِ وفي لسانِ الشرعِ غيرُ الكلمةِ في اصطلاحِ النَّحْويِّينَ، فهي تَشْملُ الجُمْلةَ والجُمَل، والكلمةَ الطَّويلةَ والكلمةَ القَصيرة، وتَشْملُ أيضًا الشِّعْرَ والنَّثْرَ.

قُولُهُ عَلَيْكِمْ: «حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ»: يعني أنَّ اللهَ يُحِبُّهما.

قولُهُ عَلَيْهِ: «خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ»: هذا مُقابلُ قولِهِ: «تَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ»، خَفيفتانِ على اللِّسانِ؛ لأنَّهم لا يُتْعبانِ، لو بَقِيَ الإنْسانُ يقولُ ليلَهُ ونهارَهُ: «سُبْحانَ اللهِ وبحَمْدِهِ» لم يَتْعَبْ لسانُهُ، وثَقيلتانِ في الميزانِ: أي ما تُوزَنُ به الأعْمالُ يَومَ القِيامةِ.

قولُهُ عَلَيْهُ: «سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ» هذه كلمة، «سُبْحَانَ اللهِ الْعَظِيمِ» هذه الكلمةُ الثَّانية، وسَبَقَ معنى قولِ القائلِ: «سُبْحانَ اللهِ وبحَمْدِهِ، وسُبْحانَ اللهِ العظيمِ»،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰذِينَ ٱلْقِسَطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَــَمَةِ﴾، رقم (٧٥٦٣)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء، رقم (٢٦٩٤).

وأنَّهُ تَنْزِيهُ للهِ تَعالَى عن كُلِّ ما لا يَليقُ بجلالِهِ وعَظمتِهِ.

هذا الحَديثُ خَتَمَ به المُؤلِّفُ كلامَهُ رَحِمَهُ اللهُ تَأْسِيًا بالإمامِ البُخاريِّ رَحِمَهُ اللهُ فالبُخاريُّ خَتَمَ به كتابَهُ الصَّحيحَ مع أَنَّهُ ذَكَرَهُ في مواضعَ أُخْرى، لكنَّهُ اختارَ رَحِمَهُ اللهُ فالبُخاريُّ خَتَمَ به كتابَهُ الصَّحيحَ مع أَنَّهُ ذَكَرَهُ في مواضعَ أُخْرى، لكنَّهُ اختارَ رَحِمَهُ اللهُ أَنْ يَجْعَلَ هذا الحديثَ آخِرَ كتابِهِ.

مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

الباتُ المَحبَّةِ للهِ عَنَّهَجَلَ؛ لأنَّ الله يُحبُّ الأعْمال؛ لقولِهِ: «حَبِيبَتَانِ إِلَى اللهِ عَنَّهَ تَارةً بالعملِ مثلُ هذا الحديث، ومثلُ قولِهِ عَنَّهَ السَّمَالِ إِلَى اللهِ الصَّلاةُ عَلَى وَقْتِهَا» (١) ، و (أَحَبُّ الصِّيامِ إِلَى عَيْهَ الصَّيامُ عَلَى وَقْتِهَا» (١) ، و (أَحَبُّ الصِّيامِ إِلَى اللهِ صِيامُ دَاوُدَ» (٢) ، والأمثلةُ على هذا كثيرةٌ، وتارةً تَتَعَلَّقُ عَبَّةُ اللهِ تَعالَى بالعامِلِ في قولِهِ تَعالَى: ﴿إِنَّ اللهَ يُحِبُ اللَّذِينَ يُقْتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ مَضَا ﴾ [الصف:٤]، ومنها: ﴿إِنَّ اللهَ يُحِبُ اللَّذِينَ ﴾ [النوبة:٤]، ﴿إِنَّ اللهَ يَعِبُ اللَّذِينَ ﴾ [النوبة:٤]، ﴿إِنَّ اللهِ مَسَاجِدُهَا» (٢) ، ومكّةُ أَحَبُّ البلادِ إلى اللهِ بالمكانِ، مثلُ: «أَحَبُّ البِقاعِ إِلَى اللهِ مَسَاجِدُهَا» (٢) ، ومكّةُ أَحَبُ البلادِ إلى اللهِ وأهلُ السُّنَةِ والجَاعةِ يقولُونَ: إِنَّ اللهُ تَعالَى يُحِبُّ عَبَّةً حَقيقيَّةً ثابتةً.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل الصلاة لوقتها، رقم (٥٢٧)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان كون الإيهان بالله تعالى أفضل الأعمال، رقم (٨٥)، من حديث عبد الله ابن مسعود رَضِّىَ لِينَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب من نام عند السحر، رقم (١١٣١)، ومسلم: كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به، رقم (١١٥٩/١٥٩)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضَالِلَنْعَنْهُا.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل الجلوس في مصلاه بعد الصبح وفضل المساجد، رقم (٦٧١)، من حديث أبي هريرة رَضَيَالِتَهُ عَنْهُ.

وغيرُهُم يُحرِّف المحبَّة ويَقُولُ: المحبَّةُ عِبارةٌ عنِ الثَّواب، ولكنَّ هذا وإنْ سُلِّم عَيْرُهُم يُحرِّف المحبَّة ويَقُولُ: المحبَّةُ عِبارةٌ عنِ الثَّواب، ولكنَّ هذا وإنْ سُلِم تَنزُّلًا فِي قُولِهِ تَعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُ ٱلَّذِينَ يُقَنتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا ﴾ [الصف:٤]، فلا يُسلَّم فِي قُولِهِ عَيَلِيَّةٍ: ﴿ أَحَبُّ الأَعْمَالِ إِلَى الله الصَّلاةُ عَلَى وَقْتِهَا ﴾؛ لأنَّ الصَّلاة للهُ يُسلَّم فِي قُولِهِ عَيَلِيَّةٍ: ﴿ أَحَبُّ البِقَاعِ إِلَى الله مَسَاجِدُهَا ﴾، فالمساجِدُ لا تُثابُ (').

٢- إثباتُ اسمِ الرَّحمنِ للهِ عَنَّوَجَلَ؛ لقولِهِ: «إِلَى الرَّحْمَنِ»، ورحمةُ اللهِ تَعالَى نَوْعانِ: عامَّةُ وخاصَّةُ، فالعامَّةُ هي التي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ، كها قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الأعراف:١٥٦]، وقولُهُ تَعالَى: ﴿ وَرَبُكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُم وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الأعراف:١٥٦]، وقولُهُ تَعالَى: ﴿ وَرَبُكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُم مِنْ اللهُ وَسَعَنْ فقط، مثلُ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَلَ هَمُ الْعَذَابَ ﴾ [الكهف:٨٥]، والخاصَّةُ هي التي للمُؤْمنينَ فقط، مثلُ قولِهِ تَعالَى: ﴿ وَكَانَ بِاللَّهُ وَمِنِينَ رَحِيمًا ﴾ [الأحزاب:٢٤]، وعلى هذا لو سألكَ سائلٌ: هل اللهُ تَعالَى راحمٌ للكافرينَ؟ فإن قلتَ: «نعم» أخطأت، وإنْ قُلْتَ: «لا» أخطأت، وإنْ قُلْتَ: «لا» أخطأت، بل هم تحتَ الرَّحْةِ العامَّةِ، أمَّا الرَّحْمَةُ الخاصَّةُ فلا.

٣- التَّرْغيبُ في العملِ؛ يعني: تقليلُ العملِ في نفسِ الإنسانِ، حتى يَنْشَطَ عليه؛ لقولِهِ: «خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ»، ومِن ذلك قولُ اللهِ تَعالَى لها ذَكَرَ الصِّيامَ، قالَ: ﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَتِ ﴾ [البقرة:١٨٤]، يعني: أيامًا قليلةً.

وعلى هذا فيَنْبغي للإنْسانِ عندما يُخاطِبُ النَّاسَ في مَوْعظةٍ منَ المواعِظِ، أَنْ يُقلِّلُ لهم الكُلْفة في الأعْمالِ الصَّالحةِ؛ حتى يُقدموا عليها؛ ولذلك في عِدَّةِ الْمَتوفَّ عنها زَوْجُها قالَ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ حين سَأَلَتْهُ امرأةٌ أَنَّ ابْنَتَها تُوفِي عنها زَوْجُها وأنها اشْتكَتْ عَيْنَها: أَفَنْكَحِّلُها؟ قالَ: «لا»، ثم قالَ: «إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وعَشْرٌ، وأنها اشْتكَتْ عَيْنَها: أَفَنْكَحِّلُها؟ قالَ: «لا»، ثم قالَ: «إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وعَشْرٌ،

⁽١) وللمزيد في هذه المسألة ينظر: شرح العقيدة الواسطية لشيخنا الشارح (ص:١٦٥-١٨٢).

وقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَرْمِي بِالبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الحَوْلِ» (١) يشيرُ إلى قِصَّةٍ غريبةٍ في الجاهِليَّةِ إذا ماتَ الزَّوْجُ عنِ المرأةِ صارَتْ في حِفْشٍ في أقْصى خِبائِها ما عِنْدها أحدٌ، ولا يَأْتُونَ إليها بشيءٍ، فقط الأكْلُ والشُّرْبُ، كلُّ الرَّوائحِ الكريهةِ عندها، روائحُ الجيضِ، روائحُ البَوْلِ والعَذِرةِ، فلا تَخْرُجُ إلى سنةٍ كاملةٍ، وبعد السَّنةِ الكاملةِ تُوْتَى بشيءٍ طائرٍ أو ما أشْبَة ذلك، مِن أَجْلِ أنْ تُدلِّكَ به ما حولَ الفَرْجِ، يقولونَ: قلَّما تَفْعَلُ بشيءٍ مِن ذلك إلا ماتَ منَ الرائحةِ الكريهةِ؛ ثم إذا خَرَجَتْ أَخَذَتْ بَعْرةً منَ الأرْضِ –والبَعْرةُ رَوْنةُ البعيرِ – ثم رَمَتْ بها (١) إشارةً إلى أنَّ كُلَّ ما حَصَلَ لها أَهْوَنُ مِن هذه البَعْرةِ؛ فالجاهِليَّةُ كلُّها جَهْلُ! وفي الإسلامِ أَرْبَعةُ أَشْهُرٍ وعَشَرةُ لها أَهْوَنُ مِن هذه البَعْرةِ؛ فالجاهِليَّةُ كلُّها جَهْلُ! وفي الإسلامِ أَرْبَعةُ أَشْهُرٍ وعَشَرةُ أَيَّامٍ؛ والمهمُّ أَنَّ ذِكْرَ هذا مِن بابِ التَّسْليةِ في الأُمورِ التي يَعْتَقِدُ الإنسانُ أَنَّا شاقَةٌ، ومِن بابِ التَّسْليةِ في الأُمورِ التي يَعْتَقِدُ الإنسانُ أَنَّا شاقَةٌ، ومِن بابِ التَّسْليةِ في الأُمورِ التي يَعْتَقِدُ الإنسانُ أَنَّا شاقَةٌ، ومِن بابِ التَّسْليةِ في الأُمورِ التي يَعْتَقِدُ الإنسانُ أَنَّا شاقَةٌ، ومِن بابِ التَّسْليةِ في الأُمورِ التي يَعْتَقِدُ الإنسانُ أَنَّا شاقَةٌ،

إثباتُ الميزانِ؛ والميزانُ جاءَ مُفْرَدًا، وجاءَ جُمُوعًا، قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ فَأَمَّا مَن خَفَّتُ مَوَزِينَهُ،
 مَن ثَقُلَتْ مَوَزِينَهُ، ﴿ وَ فَهُو فِي عِيشَتِهِ رَّاضِيةٍ ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَزِينَهُ،
 مَن ثَقُلَتْ مَوَزِينَهُ ﴿ وَالقارعة: ٦-٩]، وجاءَ بلفظِ الإفرادِ مثل: «ثَقُلَتْ هذه في الميزانِ»، فقيلَ: إنَّهُ جَمْعٌ؛ لأنَّ كُلَّ أُمَّةٍ لها ميزانٌ خاصٌ، فهو مجموعٌ باعتبارِ الأمم،
 وقيلَ: عَجْموعٌ باعتبارِ الأفرادِ؛ لأنَّ لكلِّ فردٍ مِيزانُهُ، وقيلَ: إنَّهُ جُمِعَ باعتبارِ المؤرونِ،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب تحد المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا، رقم (٥٣٣٦)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة، رقم (١٤٨٨)، من حديث أم سلمة رَضَاًللَّهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب تحد المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا، رقم (٥٣٣٧)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة، رقم (١٤٨٩)، عن زينب بنت أبي سلمة رَضِّوَالِيَّهُ عَنْهَا.

فتَعَدَّدَ الليزانُ بتَعَدُّدِ ذواتِ المُوْزونِ؛ لأَنَّكَ إذا جِئْتَ بالميزانِ الواحِدِ وزَنْتَ به مالَ فُلانٍ ومالَ فُلانٍ ، صارَ كأنَّهُ موازينُ مُتَعَدِّدةٌ ، والأَقْرَبُ - واللهُ أَعْلَمُ - فُلانٍ ، صارَ كأنَّهُ موازينُ مُتَعَدِّدةٌ ، والأَقْرَبُ - واللهُ أَعْلَمُ أَنَّةٍ مِيزانًا؛ لأَنَّ أعهالَ الأُمَم تَخْتلفُ، فيكونُ لها مِيزانٌ بحَسَبِ ما يُؤْتِيها اللهُ تَعالَى منَ التَّوابِ، فميزانُ هذه الأُمَّةِ ميزانٌ واحدٌ ، وميزانُ الأُممِ الأُخرى لكلِّ أُمَّةٍ ميزانٌ ، هذا أقربُ ما يكونُ .

فقوله: «تُقِيلتانِ فِي الْمِيزَانِ» يعني ما تُوزنُ به الأعْمالُ.

وهنا سُؤالٌ: إنَّ الذي يُوزَنُ هو العمل، وهذا هو ظاهرُ النَّصوصِ في الكتابِ والسُّنَّةِ، وهنا إشْكالُ: كيف يُوزَنُ العملُ وهو معنًى قائمٌ ببدنِ العامِلِ، وليس شَيئًا عَسُوسًا؟

فيقال: إنَّ اللهَ تَعالَى يَجْعَلُ هذه المعانيَ أعْيانًا تُوزَنُ، كَمَا أَنَّ المُوتَ مَعنًى وهو فقدُ الحياةِ، لكنَّهُ يُؤْتَى به يَوْمَ القِيامةِ على صورةِ كَبشٍ ويُذْبَحُ أَمامَ أَهلِ الجنَّةِ وأَهلِ النَّارِ، ثم يُنادى: يا أَهْلَ الجنَّةِ خُلودٌ ولا مَوْتَ، ويا أَهْلَ النَّارِ خُلودٌ ولا مَوْتَ (١)، وهو معنًى، فاللهُ تَعالَى على كُلِّ شَيْءٍ قديرٌ، يجعلُ المعانيَ أعْيانًا تُوزَنُ.

وقال بعضُ العُلَماءِ: إنَّ الذي يُوزَنُ العاملُ.

وقال آخَرونَ: إنَّ الذي يُوزَنُ هو صَحائِفُ الأعْمالِ.

٥- فضيلةُ هذا الذِّكرِ؛ «سُبْحانَ اللهِ وبحَمْدِهِ، سُبْحانَ اللهِ العَظيمِ»، واللهِ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ ﴾، رقم (٤٧٣٠)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب النار يدخلها الجبارون، رقم (٢٨٤٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِّ لَلِلَهُ عَنْهُ.

لو أَفْنَى الْإِنْسَانُ دَهْرَهُ كُلَّهُ فِي هذا لكَانَتْ له رَخيصةً؛ لأَنَّهُما ثَقيلتانِ فِي الميزانِ، وحَبيبتانِ إلى الرَّحنِ، وخَفيفتانِ على اللِّسَانِ.

7- أيضًا اسْتعمالُ السَّجعِ في الكلامِ؛ لأنَّ السَّجْعَ يُجَمِّلُ الكلامَ ويَشُدُّ المُخاطَبَ إليه، ويَسُهُلُ على اللِّسانِ، ولكنْ بشرطِ ألَّا يَكونَ مُتَكَلَّفًا.

وجذا انْتَهَى شَرْحُ كتابِ (بُلُوغُ اَلَمَرَامِ مِنْ أَدِلَّةِ اَلْأَحْكَامِ) والحمدُ للهِ الذي بِنِعْمَتِهِ تَتُمُّ الصَّالحاتُ، واللهَ نسألُ أَنْ يَنْفَعَ به، وأَنْ يَجْزِيَ المثوبةَ والأَجرَ لمُؤلِّفِهِ الحافظِ العلَّامةِ أَحمدَ بنِ عليِّ بنِ حَجَرٍ العَسْقلانيِّ المُتَوَفَّ سنة ٢٥٨ه، وشارِحِهِ العلَّامةِ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ صالِح العُثَيْمينِ المُتَوفَّ سنة ٢١٤١ه، وأَنْ يَرْحَمَهُما رحمةً واسعةً ويُسْبغَ عليهم من النَّبيينَ والسَّه عليهم من النَّبيينَ والصَّدِيقينَ والشَّهداءِ والصَّالحينَ، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ وبارَكَ على عبدِهِ ورسولِهِ خاتَمِ والصَّدِيقينَ وإمامِ المُتَقينَ، وسيِّدِ الأوَّلينَ والآخِرينَ نَبينا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وأصحابِهِ ومَنْ النَّبيِّينَ، وإمامِ المُتَقينَ، وسيِّدِ الأوَّلينَ والآخِرينَ نَبينا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وأصحابِهِ ومَنْ تَبِعَهُمْ بإحْسانٍ إلى يَوْم الدِّينِ.

.....

فِهْرِسُ الأحاديثِ والأثارِ

الصفحة	تحديث
لُ الرَّجُلِ: لا واللهِ. بلي واللهِ٤٤	﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغُو فِي آَيْمَانِكُمُ ﴾ قالت: هو قوأ
771	بْدَءُوا بِمَا بَدَأَ اللهُ بِهِ
Y7	أَبْدَأُ بِهِ بِدأً اللهُ بِهِ
770	ابْدَأُ بِنَفْسِكَ
ገለ ለ	أَبْغَضُ الرِّجالِ إلى اللهِ الألدُّ الخَصِمُ
19V	أتَّحْلفونَ، وتَسْتَحِقُّونَ دمَ صاحِبِكم؟
٦٠٥	أتدرونَ ما الغِيبةُ؟
70V	أَتَقْتُلُونَ رَجِلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّي اللهُ
٥٤٨	اتَّقوا الظُّلْمَ، فإنَّ الظُّلْمَ ظُلُماتٌ يَومَ القِيامةِ،
YYA	اجْتَنِبوا السَّبْعَ المُوبِقاتِ
٦٠٦	أَجَعَلْتَني للهِ ندًّا
٥٢٢	أحبُّ البلادِ إلى اللهِ مَساجِدُها
٥٢٣ لو	أحبُّ العملِ إلى اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الصَّلاةُ على وَقْتِهِ
سُبْحانَ اللهِ، والحمدُ للهِ، ولا إلهَ	أحبُّ الكَلامِ إلى اللهِ أَرْبَعٌ، لا يَضُرُّكَ بأَيِّمِنَّ بَدَأْتَ:
	إلا اللهُ، واللهُ أكبرُ
	أخبروهُ أنَّ اللهَ يُجِبُّهُ
٥٦٨ ٨٢٥	أدِّ الأمانةَ لَمنِ اثْتَمَنَكَ، ولا تَخُنْ مَنْ خانَكَ

٧٧٤	ادْعُوا اللهَ وَأَنتُم مُوقَنُونَ بِالْإِجَابَةِ
454	إذا أَكَلَ أَحَدُكُم طَعامًا، فلا يَمْسَحْ يَدَهُ، حتى يَلْعَقَها، أو يُلْعِقَها
٣٧٧	إذا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيمينِهِ، وإذا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ بِيمينِهِ،
187	إذا انْتَصَفَ شعبانَ فلا تَصوموا
	إذا انْتَعَلَ أحدُكُم فلْيَبْدَأُ باليمينِ، وإذا نَزَعَ فلْيَبْدَأُ بالشِّمالِ، ولتكُنِ اليُّمْني أوَّلَهُما تُنْعَلُ،
٣٦٣	وآخِرَهُما تُنزَعُوآخِرَهُما تُنزَعُ
	إذا تَقاضي إليك رَجُلانِ، فلا تَقْضِ للأوَّلِ، حتى تَسْمَعَ كلامَ الآخَرِ، فسوف تَدْري
179	كيف تَقْضي
0 & Y	إذا حَسدْتُم فلا تَبْغُوا وإذا ظَنَنْتُم فلا تُحَقِّقوا
۲۰3	إذا حَكَمَ الحاكمُ فاجْتَهَدَ فأصابَ فله أَجْرانِ، وإنْ أَخْطَأَ فله أَجْرٌ
408	إذا سَلَّمَ عليكم اليَهودُ فإنها يقولونَ: السامُ عليكُمْ
٣١٢	إذا سَلَّمَ عليكم أهلُ الكتابِ فقولوا: وعليكُمْ
	إذا صَلَّى أحدُكُم إلى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ منَ النَّاسِ فأرادَ أحدٌ أنْ يجتازَ بين يديْهِ فلْيَدْفَعْهُ،
٥٨٤	فإنْ أبى فلْيُقَاتِلْهُ
540	إذا طَبَخْتَ مَرَقةً، فأكْثِرْ ماءَها، وتَعاهَدْ جِيرانَكَ
419	إذا عَطَسَ أَحَدُّكُم وَحَمِدَ اللهَ
٥٨٤	إذا قاتَلَ أحدُكُم، فلْيَتَجَنَّبِ الوجهَ
۳۱۸	إذا قُلْتَ لصاحِبِكَ يومَ الجُمُعةِ: أَنْصِتْ والإمامُ يَخْطُبُ فقد لَغَوْتَ
794	إذا كانَ لإحْداكُنَّ مُكاتَبٌ، وكانَ عنده ما يُؤَدِّي، فلْتَحْتَجِبْ منه
۳۳٥	
019	ازْهَدْ فِي الدُّنْيا يُحِبَّكَ اللهُ، وازْهَدْ فيها عندَ النَّاس يُحِبَّكَ النَّاسُ

	أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسم هو لك سَمَّيْتَ به نَفْسَكَ، أو عَلَّمْتَهُ أحدًا مِن خَلْقِكَ، أو أَنْزَلْتَهُ
٤٧	في كِتابِكَ، أو اسْتَأْثَرْتَ به في علمِ الغيبِ عندك
// 7	اسْتَغْفِروا لأَخيكُم، وسَلوا له التَّثبيتَ؛ فإنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ
	اسْتَفْتى سعدُ بنُ عُبادةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ، تُوُفِّيَتْ قبلَ
٧٦	أَنْ تَقْضِيَهُ؟ فقالَ: اقْضِهِ عنها
V9 0	أسعدُ النَّاسِ بشَفاعَتي مَنْ قالَ (لا إلهَ إلا اللهُ) خالصًا مِن قلبِهِ
۲٥٤	اسْمَعوا وأَطِيعوا
097	أَصْبَحَ مِن عِبادي مُؤْمِنٌ بي وكافِرٌ
۱۳۳	أَصَدَقَ ذو اليَدَيْنِ؟ قالوا: نعم
۸۱۰	أصدقُ كلمةٍ قالَها شاعرٌ كلمةُ لَبيدٍ: ألا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلا اللهَ باطِلٌ
779	أُعْتِقُكَ، وأشترطُ عليك أنْ تَخْدِمَ رَسولَ اللهِ ﷺ ما عِشْتَ
307	أَعْتِقها؛ فإنَّها مُؤْمنةٌ
۱٩	أَفْلَحَ وأبيه إِنْ صَدَقَ
٣٤٨	أَقيلُوا ذَوي الهيئاتِ عَثَراتِهِم إلا الحُدُودَ
270	أكبرُ الكَبائِرِ
٧٦٣	أكثرُ ما يُدْخِلُ الجِنَّةَ تَقْوى اللهِ وحُسْنُ الخُلُقِ
171	ألا أُخْبِرُكم بخيرِ الشُّهداءِ؟ الذي يَأْتي بشهادتِهِ قبلَ أَنْ يُسْأَلَها
١٢٠.	إلا الدَّيْنَ فَإِنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ قَالَ لِي ذلك
/ • .	أَلا إِنَّ اللهَ يَنْهاكُم أَنْ تَحْلِفُوا بِآبِائِكُم، فَمَنْ كَانَ حَالْفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ، أو ليَصْمُتْ
،۲۳	

717	أَلَا تَعْجِبُونَ مِن حُبِّ مُغيثٍ لَبَريرةَ، وبُغْضِ بَريرةَ لُغيثٍ
۱۱۸	أَلْحِقُوا الفرائضَ بأَهْلِها، فها بَقِيَ فهو لأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ
	ألم تَرَيْ إلى مُجُزِّزِ اللُّه لِجِيِّ؟ نَظَرَ آنفًا إلى زيدِ بنِ حارثةَ، وأُسامةَ بنِ زَيدٍ فقالَ: هذه
757	أَقْدامٌ بَعْضُها مِن بَعْضٍ
٤١٣	أُمُّك، ثم أُمُّك، ثم أُمُّك، ثم أبوكَ
٥٥٣	إِنَّ أَخُوفَ ما أَخَافُ عليكم الشِّرْكُ الأصغرُ: الرِّياءُ
۸٩٠	إِنْ أَرَدْتَ بِعِبَادِكَ فِتْنَةً فَاقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مَفْتُونٍ
۸۱۲	أنَّ أَعْظَمَ آيةٍ في كتابِ اللهِ آيةُ الكُرْسيِّ
0 0 V	إِنَّ التَّمَائِمَ والتَّوَلَةَ شِرْكٌ
٤٤٧	إِنَّ الحِلالَ بَيِّنٌ، وإِن الحرام بينٌ، وبَيْنهما مُشْتَبَهاتٌ،
۸۲۹	إِنَّ الدُّعاءَ هو العِبادةُ
۸۱۹	إِنَّ القُوَّةَ الرَّمْيُ
٦٨٠	إِنَّ اللَّعانينَ لا يكونونَ شُفعاءَ ولا شُهداءَ يَومَ القِيامةِ
۸۲٤	إِنَّ اللهَ اتَّخَذِي خَليلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبراهيمَ خَليلًا
77	إِنَّ اللهَ أَوْحِي إِليَّ أَنْ تَواضَعُوا،
٥٧٦	إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عِن أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسِها مَا لَم تَعْمَلْ أُو تَتَكَلَّمْ
۲۳۲	إِنَّ اللهَ حَبَسَ عن مَكَّةَ الفيلَ
490	إنَّ اللهَ حَرَّمَ عليكم عُقوقَ الأُمَّهاتِ، ووَأْدَ البناتِ، ومَنْعًا وهاتِ،
٧ ٧٥	إِنَّ اللهَ رحيمٌ حَيِيٌّ كريمٌ يَسْتحيي إذا رَفَعَ الرَّجُلُ إليه يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُما صِفْرًا خائِبَتَيْنِ
٧٧٤	

٧١	إِنَّ اللهَ لا يَصْنَعُ بشقاءِ أُخْتِكَ شيئًا، مُرْها: فلْتَخْتَمِرْ، ولْتَرْكَبْ، ولْتَصُمْ ثَلاثةَ أَيَّامٍ
	إِنَّ اللهَ ليَرْضي عنِ العبدِ أَنْ يَأْكُلَ الأكلةَ فيَحْمَدَهُ عليها أو يَشْرَبَ الشربةَ فيَحْمَدُهُ
409	عليها
70.	إِنَّ اللهَ يَبْغَضُ الفاحشَ البذيءَ
٥٢٢	إِنَّ اللهَ يُحِبُّ العبدَ التَّقِيَّ، الغَنيَّ، الخَفيَّ
۸۳۳	أنَّ اللهَ يَنْزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا، حين يَبْقى ثُلُثُ الليلِ الآخِرُ
٧٨٨	أنَّ المَلائِكةَ تَضَعُ أَجْنِحَتَها تَواضعًا لطالِبِ العلمِ رِضًا بها يَطْلُبُ
757	أنَّ النَّبِيَّ عِيَالِيَّ ردَّ اليَمينَ على طالبِ الحقِّ
	أَنَّ النَّبِيَّ عَلَىٰ عَلَى قومِ اليَمينَ، فأَسْرعوا، فأمَرَ أَنْ يُسْهَمَ بينهم في اليَمينِ،
7.0	أيُّهم يَحْلِفُ
٤٥٥	إِنَّ النَّبِيِّ عَلَيْكِةً قام فِينا خَطيبًا، الغداةَ مِن فتحِ مكَّةَ
٤٩	إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْن يَومَ القِيامةِ غُرًّا مُحَجَّلينَ مِن آثارِ الوُضوءِ
	إِنَّ أُناسًا كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالْوَحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَيْكِيٌّ وإِنَّ الْوَحْيَ قد انْقَطَعَ،
149	وإِنَّهَا نَأْخُذُكُمُ الآنَ بِهَا ظَهَرَ لِنَا مِنَ أَعْمَالِكُم
۸٤٠	إِنَّ أَوْلِي النَّاسِ بِي يَومَ القِيامةِ، أَكْثَرُهُم علَيَّ صلاةً
٧٢٠	أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تراهُ
TVT	أَنْ تَلِدَ الأَمةُ رَبَّها
۱۲۳	إِنَّ خَيْرَكِم قَرْنِي، ثم الذين يَلُونَهم، ثم الذين يَلُونَهم،
٥٤٨.	إِنَّ دِماءَكُم وأَمْوالَكُم وأَعْرَاضَكُم عليكم حرامٌ كحُرْمةِ يَوْمِكم هذا
. ۲۹	إِنَّ رِجالًا يَتَخَوَّضونَ في مالِ اللهِ بغيرِ حقٌّ، فلهم النَّارُ يَومَ القِيامةِ
YVO.	

710	أنَّ رَجلًا منَ الأنصارِ أعْتَقَ غُلامًا له عن دُبُرٍ، لم يكن له مالٌ غيرُهُ،
	أَنَّ رَجُلينِ اخْتَصَهَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي دَابَّةٍ، ليس لُواحدٍ منهما بَيِّنةٌ، فَقَضَى بها
771	رَسُولُ اللهِ بِينهما نِصْفينِ
	أنَّ رجليْنِ اخْتَصَمَا في ناقةٍ، فقالَ كُلُّ واحدٍ منهما: نُتِجَتْ عندي، وأقاما بَيِّنةً، فقَضي
749	بها رَسُولُ اللهِ ﷺ لَمَنْ هي في يدِهِ
191	أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَضي بيمينٍ وشاهدٍ
754	إِنْ سَابَّهُ أَحَدٌ أَو شَاتَمَهُ فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائمٌ
171	إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْزِلَةً عندَ اللهِ مَنْ تَرَكَهُ أَو وَدَعَهُ النَّاسُ اتِّقاءَ فُحْشِهِ
١٨٢	إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا فَصَيَّرَكَ اللهُ إِلَى مَا كُنْتَ
٤٥	إِنَّ للهِ تِسْعةً وتسعينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصاها دَخَلَ الجِنَّةَ
44.5	إِنَّ مَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِن كلامِ النُّبُوَّةِ الأُولى إذا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ ما شِئْتَ
۱۳۷	
701	إِنَّ مِن أُمَّتي سَبْعينَ أَلْفًا يَدْخلونَ الجِنَّةَ بلا حِسابٍ ولا عَذابٍ
٥٣٣	أنا أغْني الشُّركاءِ عن الشِّرْكِ
۸۳۲	إنَّا حاملوكَ على ولدِ النَّاقةِ
	أَنَا عَنْدَ ظُنِّ عَبْدِي بِي، وأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي، فإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي،
٧٨٤	وِإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلاٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلاٍ خَيْرٍ منهم
19	إِنَّا مَعْشَرَ الْأَنبِياءِ لَا نُورَثُ ما تَرَكْنا صَدقةً
	أنت إمامُهم
7 • 1	أنتَ ومالُكَ لأبيكَ
٦٠٨	

٣٤٨	أَنْزِلُوا النَّاسَ مَنازِلَهُمأنْزِلُوا النَّاسَ مَنازِلَهُم
۱۷۷	انْصُرْ أخاكَ، ظالمًا أو مَظْلُومًا
	انْظُرُوا إلى مَنْ هو أَسْفَلُ منكم، ولا تَنْظُرُوا إلى مَنْ هو فَوْقَكُم، فهو أَجْدَرُ أَنْ لا تَزْدَرُوا
475	نِعْمةَ اللهِ عليكم
47 8	إنَّك لستَ عمَّنْ يَصْنَعُ ذلك خُيلاءَ
140	إِنَّكُم تَخْتَصمونَ إِليَّ، ولعلَّ بَعْضُكم أَنْ يَكونَ أَخْنَ بِحُجَّتِهِ مِن بعضٍ،
	إنكم ستَحْرصونَ على الإمارةِ، وستكونُ نَدامةً يَومَ القِيامةِ، فنعم المُرْضعةُ، وبِئْسَتِ
١١.	الفاطمةُ
٧٦٤	إِنَّكُم لا تَسَعُونَ النَّاسَ بِأَمْوالِكُم، ولكنْ لِيَسَعْهُمْ بسطُ الوَجْهِ، وحُسْنُ الخُلُقِ
Y Y 9	
٧٣٣	إِنَّمَا تُرْزَقُونَ أُو تُنْصَرُونَ بِضُعِفَائِكُم
۹ • ٤	
۱۸٤	
٥٢	
177	
٦٠	إِنَّهُ لا يَرُدُّ قَضَاءً
۳۸۰	َانَّهُ يَجْرِي مِنِ ابنِ آدَمَ مَجْرى الدَّمِ
019	اني لأَعْلَمُ كلمةً لو قالَها لذَهَبَ عنه ما يَجِدُ، لو قالَ: أعوذُ باللهِ منَ الشَّيْطانِ الرَّجيمِ
	أَوَّهُ أَوَّهُ، عِينُ الرِّبا، عِينُ الرِّبا، لا تَفْعَلْ. ولكنْ إذا أرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ فبعِ التَّمرَ ببيع
۱۳	آخَرَ، ثم اشْتَرِهِ
	، حر، عم معارِءِ أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لله نِدًّا، وهو خَلَقَكَ

707	أيُّ العملِ أفضلُ؟ قالَ: إيهانٌ باللهِ، وجهادٌ في سبيلِهِ
797	إِيَّاكُم والْجُلُوسَ بِالطُّرقاتِ
049	إِيَّاكُمْ والحَسَدَ، فإنَّ الحَسَدَ يَأْكُلُ الحَسَناتِ، كما تَأْكُلُ النَّارُ الحَطَبَ
٥٧٤	إِيَّاكُم والظنَّ، فإنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحديثِ
170	آيةُ الْمُنافِق ثلاثٌ: إذا حدَّثَ كَذَبَ، وإذا وَعَدَ أَخْلَفَ، وإذا ائْتُمِنَ خانَ
799	أَيُّهَا أَمَةٍ ولَدَتْ مِن سيِّدِها، فهي حُرَّةٌ بعد مَوْتِهِ
707	أَيُّهَا امْرِيٍّ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْراً مُسْلِمًا، اسْتَنْقَذَ اللهُ بِكُلِّ عُضْوٍ منه عُضْوًا منه منَ النَّارِ
٧١٠	الإيهانُ بِضْعٌ وسَبْعُونَ شُعْبَةً، أعْلاها: لا إلهَ إلا اللهُ
	الباقياتُ الصَّالحاتُ: لا إلهَ إلا اللهُ، وسُبْحانَ اللهِ، واللهُ أكبرُ، والحمدُ للهِ، ولا حَوْلَ
۸۱٤	ولا قُوَّةَ إلا باللهِ
	بايَعْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ على السَّمعِ والطَّاعةِ، في مَنْشَطِنا ومَكْرَهِنا، ويُسْرِنا وعُسْرِنا،
٧٥٤	وأثرةٍ علينا
०१९	البَخيلُ مَنْ إذا ذُكِرْتُ عنده لم يُصَلِّ عليَّ
٣٢٨	البِرُّ: حُسْنُ الخُلُقِ، والإِثْمُ: ما حاكَ في صَدْرِكَ، وكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلِعَ عليه النَّاسُ
	بَعْنيهِ بأُوقيةٍ
199	البَيِّنةُ على الْمُدَّعي، واليَمينُ على مَنْ أَنْكَرَ
۱۸۸	تَرى الشَّمْسَ؟ قالَ: نَعم. قَالَ: عَلى مِثْلِها فاشْهَدْ، أو دَعْ
	تَعِسَ عبدُ الدِّينارِ، والدِّرْهمِ، والقطيفةِ، إنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وإنْ لم يُعْطَ لم يَرْضَ
٥٠٨	تَفَقَّهوا قبلَ أَنْ تَسُودواَ
	التَّقْوي هاهنا، التَّقْوي هاهنا
	تَوَفَّني إذا عَلِمْتَ الوفاةَ خَيرًا لي

٧٠٥	تُؤْمِنُ بالقَدَرِ خيرِهِ وشرِّهِتُؤْمِنُ بالقَدَرِ خيرِهِ وشرِّهِ
۲٠	تُكِلَتْكُ أُمُّكَ يا مُعاذُ
~ V0	ثلاثةٌ لا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَومَ القِيامةِ، ولا يَنْظُرُ إليهم، ولا يُزَكِّيهم
198	حتى يقومَ ثَلاثةٌ مِن ذَوي الحِجا مِن قَوْمِهِ: لقد أصابَتْ فُلانًا فاقةٌ
777	الحَرْبُ نُحَدْعةٌ
٣٨٢	حَسْبُ ابنَ آدمَ لُقَيْماتٌ يُقِمْنَ صُلْبَهُ
٣.٧	حقُّ المُسْلِم على المُسْلِم سِتُّ:
777	الحَلِفُ مَنْفَقَةٌ للسِّلعةِ مَمْحَقةٌ للبَركةِ
V9V	الحمدُ للهِ على كُلِّ حالٍ
٧١.	الحياءُ منَ الإيمانِ
١	خُذي ما يَكْفيكِ
079	خُذي مِن مالِهِ ما يَكْفيكِ وولَدَكِ بالمَعْروفِ
٦٤.	خَصْلتانِ لا يَجْتمعانِ في مُؤْمنٍ: البُخْلُ، وسُوءُ الخُلُقِ
٤٣٦	4 .
۸۳۲	الدُّعاءُ بين الأذانِ والإقامةِ لا يُرَدُّ
۸۳۱	الدُّعاءُ مُخُّ العِبادةِ
٧٤٤	الدِّينُ النَّصيحةُ: للهِ ولكِتابِهِ ولرَسُولِهِ ولأئِمَّةِ الْمُسْلِمينَ وعامَّتِهِم
078	رُبَّ أَشْعَتَ أَغْبَرَ مَدْفوعِ بِالأَبْوابِ، لو أَقْسَمَ على اللهِ لأَبَرَّهُ
۸٧٤	
१ • ९	

154	زَجَرَ أَنْ يَشْرَبَ الرَّجُلُ قائمًا
1 P A	السَّاعي على الأرْملةِ والمساكينِ كالْمُجاهِدِ في سَبيلِ اللهِ
٤٣١	سبابُ الْمُؤْمِنِ فُسوقٌ وقِتالُهُ كُفْرٌ
4 • 8	سبعةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ في ظِلِّهِ يومَ لا ظلَّ إلا ظِلُّهُ
۸۲۳	سَبْعةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ في ظِلِّهِ
317	السَّلامُ عليكَ أيُّها النَّبِيُّ ورحمةُ اللهِ وبركاتُهُ
٨٤١	سيِّدُ الاسْتِغْفارِ، أَنْ يقولَ العبدُ: اللَّهُمَّ أنت ربي، لا إله إلا أنت،
۸٩٠	شرُّ النَّاسِ مَنْ طالَ عُمُرُهُ وساءَ عَمَلُهُ
۱۲۳	شَرِبَ مِنْ ماءِ زَمْزَمَ قائمًا
779	الشُّوْمُ: سُوءُ الخُلُقِ
٥٠٧	صلِّ قائيًا، فإنْ لم تَسْتَطِعْ فقَاعدًا، فإنْ لم تَسْتَطِعْ فعلى الجَنْبِ
۸۳	صلِّ ها هنا
	صلاةٌ فيه أفضلُ مِن ألفِ صلاةٍ فيما سواهُ منَ المساجِدِ إلا مسجدَ الكَعْبةِ
787	الصلواتُ الخمسُ، والجُمُعةُ إلى الجُمُعةِ، ورَمضانُ إلى رَمضانَ
947	الصَّمْتُ حِكْمةٌ، وقليلٌ فاعِلُهُ
078	طُوبي لعبدٍ آخِذٍ بعِنانِ فَرسِهِ في سبيلِ اللهِ
777	طُوبِي لَمِنْ شَغَلَهُ عَيْبُهُ عن عُيوبِ النَّاسِ
٥٤٨	الظُّلْمُ ظُلُهاتٌ يَومَ القِيامةِ
٣١٨	عافاكَ اللهُ إِنَّك مَزْكُومٌعافاكَ اللهُ إِنَّك مَزْكُومٌ
٦٧٧	

· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	على رِسْلِكُما إِنَّهَا صَفِيَّةُ
79	عَلَيْكُم بِالصِّدْقِ؛ فإنَّ الصِّدْقَ يَهْدي إلى البِرِّ،
ο ξ ξ	الغضبُ جَمْرةٌ يُلْقِيها الشَّيْطانُ في قلبِ الإنسانِ
A17	فَاتِحَةُ الْكِتَابِ أَفْضُلُ سُورةٍ فِي كِتَابِ اللهِ
۲ •	فاظْفَرْ بذاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يداكَ
۹۳	فأوْفِ بنَذْرِكَ
٤١١	ففيهما فجاهِدْ
737	فلعلَّ ابْنَكَ نَزَعَهُ عِرْقٌ
Tov	قالَ اللهُ تَعالَى: قَسَمْتُ الصَّلاةَ بيني وبين عَبْدي نِصْفينِ،
V	قضاءُ اللهِ أَحَقُّ، وشرطُ اللهِ أَوْثَقُ، وإنَّمَا الولاءُ لَمَنْ أَعْتَقَ
١٠٤	القضاةُ ثَلاثةٌ: اثنانِ في النَّارِ، وواحدٌ في الجنَّةِ
\ o \	قَضي رَسولُ اللهِ ﷺ أَنَّ الخصمينِ يَقْعُدانِ بين يدي الحاكِمِ
٠٣٦	قلْ: لا إلهَ إلا اللهُ، كلمةٌ أحاجُّ لك بها عند اللهِ
نَّىرِّ؛ كَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَني . ٣٢٨	كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عن الخيرِ وكُنْتُ أَسْأَلُهُ عن النَّا
VAV	كَانَ النَّبِيُّ عَلِيْةٍ يَذْكُرُ اللهَ على كُلِّ أحيانِهِ
مْسَحَ بهما وجْهَهُ ۸۳۸	كان رَسُولُ اللهِ ﷺ إذا مدَّ يديْهِ في الدُّعاءِ، لم يَرُدَّهُما، حتى يَهُ
ገ ୯ ለ ለግ୮	كَانَ يَمْزَحُ ولا يقولُ إلا حقًّا
٦٧٥	الكِبْرُ بَطَرُ الحَقِّ وغَمْطُ النَّاسِ
۰٦٤ ٤٢٥	كَذَبَ أَبُو السَّنابِلِكَذَبَ أَبُو السَّنابِلِ
٠٣٥	كَفَّارةُ الاغْتيابِ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَمَنِ اغْتَبْتَهُ

٦٤	كفَّارةُ النَّذْرِ كفَّارةُ يمينِ
Λ ξ V	كُلُّ أُمَّتي مُعافى إلا المُجاهرينَ
۳۸۷ ،۳۰۳	ُ
٥١٤	كُلُّ بِدْعةٍ ضَلالةٌ، وكُلُّ ضلالةٍ في النَّارِ
٥٣٢	كُلُّ بني آدَمَ خَطَّاءٌ، وخيرُ الخَطَّائينَ التَّوَّابونَ
٤٠٨	وئي کُلُّ مُسْكرٍ حرامٌکُلُّ مُسْكرٍ حرامٌ
٤٣٣	كُلُّ مَعْروفٍ صَدقةٌكُلُّ مَعْروفٍ صَدقةٌ
۳۸۲	كُلْ، واشْرَبْ، والْبَسْ، وتَصَدَّقْ، في غيرِ سرفٍ، ولا خَيلةٍ
٥٧٨	كُلُّكُمْ راعٍ، وكُلُّكُم مَسْؤولٌ عن رَعِيَّتِهِ
، الميزانِ: سُبْحانَ اللهِ	كَلِمتانِ حَبيبتانِ إلى الرَّحنِ، خَفيفتانِ على اللِّسانِ، ثَقيلتانِ في
۹ • ۱	وبِحَمْدِهِ، سُبْحانَ اللهِ العظّيمِ
٥٠٤	كُنْ فِي الدُّنْيا كَأَنَّكَ غَريبٌ، أو عابرُ سَبيلٍ
V • A	كيف بكم إذا كَثُرَ قُرَّاقُكم وقَلَّ فُقَهاؤُكم
187	كيف تُقَدَّسُ أُمَّةٌ، لا يُؤْخَذُ مِن شَديدِهِم لضَعيفِهم؟
ToY	لا تَبْدَؤُوا اليَهودَ والنَّصارى بالسَّلامِ،
٣٠٨	لا تَبْدَؤُوا اليَهودَ ولا النَّصارى بالسَّلامِ
١٧٨	لا تجوزُ شهادةُ بَدويٌ على صاحبِ قَرْيةٍ
لا تجوزُ شهادةُ القانِع	لا تجوزُ شهادةُ خائنٍ، ولا خائنةٍ، ولا ذِي غِمْرٍ على أخيه، ولا
١٧٠	لأهلِ البيتًِ
718	لا تَحَاسَدوا ولا تَناجَشوا، ولا تَباغضوا، ولا تَدابَروا،

٤٣٤	لا تَحْقِرَنَّ منَ المَعْروفِ شَيئًا، ولو أَنْ تَلْقى أخاكَ بوَجْهِ طَلْقِ
	لا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُم، ولا بأُمَّهاتِكم، ولا بالأندادِ، ولا تَحْلِفُوا إلا باللهِ، ولا تَحْلِفُوا باللهِ
١٧	
۸۳۲	لا تَدْخُلُ الجِنَّةَ عَجوزٌلا تَدْخُلُ الجِنَّةَ عَجوزٌ
٤٢٩	لا تُسافِرِ المرأةُ إلا مع ذي مَحْرًمٍ
708	لا تَسُبُّوا الأمواتِ؛ فإنَّهم قد أَفْضَوْا إلى ما قَدَّموا
۹١	لا تُشَدُّ الرِّحالُ إلا إلى ثلاثةِ مَساجِدَ: مسجدُ الحرامِ، ومسجدُ الأَقْصى، ومَسْجِدي
0	لا تَغْضَبْ
۲۳٥	لا تمارِ أخاكَ، ولا تُمَازِحْهُ، ولا تَعِدْهُ مَوْعدًا فتُخْلِفَهُ
0 2 4	لا حَسَدَ إلا في اثْنَتَيْنِ
٧٠	لا وفاءَ لنَذْرٍ في مَعْصيةٍ
۲۷۸	لا يَأْكُلُ بشمالِهِ ولا يَشْرَبُ بشمالِهِ
۱۸۲	لا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يقتلُ أصحابَهُ
187	لا يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكم رمضانَ بصومِ يومٍ أو يَوْمينِ
TV 1.	لا يَجْزِي ولدٌ والدَّهُ، إلا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فيُعْتِقَهُ
010	لا يُحَدِّثُني أحدٌ عن أحدٍ شيئًا، فإنِّي أُحِبُّ أَنْ أَخْرُجَ إليكم وأنا سليمُ الصَّدرِ
١٢٣	لا يَحْكُمُ أحدٌ بين اثنينِ، وهو غَضْبانُ
٤٢٩،	لا يَحِلُّ لَمُسْلِمِ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فُوقَ ثلاثِ ليالٍ٣١٠
778.	لا يَدْخُلُ الجَّنَّةَ خِبُّ، ولا بَخيلٌ، ولا سَيِّئُ المَلَكةِ
. ۳۹۲	لا يَدْخُلُ الجِنَّةَ قاطعٌ

۳۱۳	لا يَدْخُلُ الْجِنَّةُ قَتَّاتٌ
٣٦١	لا يَشْرَبَنَّ أَحَدُّ منكم قائمًا
عوا ۳۳۸	لا يقيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِن مَجْلِسِهِ، ثم يَجْلِسُ فيه، ولكنْ تَفَسَّحوا، وتَوَسَّ
٠٦٧	لا يكادُ أحدٌ يُؤَدِّي الأمانةَ، فيقالُ: إنَّ في بني فُلانٍ رَجَلًا أمينًا
٣٦٩	لا يَمْشِ أَحَدُكم في نَعلٍ واحدةٍ، ولْيَنْعَلْهُما جميعًا، أو لِيَخْلَعْهُما جميعًا
٣٧٢	لَا يَنْظُرُ اللهُ إلى مَنْ جَرَّ ثُوبَهُ خُيلاءَ
١٤	لا، ومقلِّبَ القُلوبِ
٠	لْأَطُوفَنَّ الليلةَ على تِسْعينَ امرأةً كُلُّ تَلِدُ غُلامًا يُقاتِلُ في سَبيلِ اللهِ
۰۲۳	لأُعْطِيَنَّ الرايةَ غدًا رَجلًا يُحِبُّهُ اللهُ ورسولُهُ
o o A	لَأَنْ أَحْلِفَ بِاللهِ كَاذِبًا أَحِبُّ إِلَى مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بِغيرِهِ صادقًا
٤٢٨	لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ كانَ قَبْلكم
٧١	لتَمْشِ ولْتَرْكَبْلتَمْشِ ولْتَرْكَبْ
۳۲۸	لعلَّهُ يُخَفِّفُ عنهما، ما لم يَيْبَسا
١٥٣	لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الرَّاشيَ والمرتشيَ في الحُكْمِ
٤١٨	لقد ظننتُ يا أبا هُرَيْرَةَ أَنْ لا يَسْأَلَني عن هذا الحَديثِ أحدٌ أوَّلَ منك
٤٤٤	لقد عُذْتِ بعظيم، الْحَقِي بأَهْلِكِ
۸•۹	لقد قُلْتُ بَعْدكِ أُربِعَ كَلِماتٍ، لو وُزِنَتْ بها قُلْتِ منذُ اليومِ لوَزَنَتْهُنَّ
۸٧٥	لَمُوْضِعُ سَوْطِ أَحَدِكُم في الجِنَّةِ خَيْرٌ منَ الدُّنْيا وما فيها
١٤٧	لَنْ يُفْلِحَ قُومٌ وَلَّوْا أَمْرَهُم امْرأَةً
۸٥١	اللَّهُمَّ أَرِنِي الْحَقَّ حَقًّا وارْزُوقْنِي اتِّباعَهُ

۸۸۸	اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي الذي هو عِصْمةُ أَمْرِي،
10	اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحِيِّنا ومَيِّتِنا، وصَغيرِنا وكَبيرِنا، وذَكَرِنا وأُنْثانا
۸۷۷	اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطيئَتي، وجَهْلي، وإسْرافي في أمْرِي،
10	اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ، دِقَّهُ وجِلَّهُ، عَلانِيَتَهُ وسِرَّهُ، وأوَّلَهُ وآخِرَهُ
۲۶۸	اللَّهُمَّ انْفَعْني بها عَلَّمْتني، وعَلِّمْني ما يَنْفَعُني، وارْزُقْني عِلْمًا يَنْفَعُني
129	اللَّهُمَّ إِنِي أَسْأَلُكَ العافيةَ في ديني، ودُنْياي، وأهْلي، ومالي،
	اللَّهُمَّ إِنِي أَسْأَلُكَ بِأَنِي أَشْهِدُ أَنَّكَ أَنتَ اللهُ لا إِله إِلا أَنتَ، الأحدُ الصَّمَدُ، الذي
ልገደ	لم يَلِدْ، ولم يُولَدْ، ولم يَكُنْ له كُفُوًا أَحَدٌ
۲۹۸	اللَّهُمَّ إِنِي أَسْأَلُكَ مِنَ الخيرِ كُلِّهِ، عاجِلِهِ وآجِلِهِ،
۸٥٧	اللَّهُمَّ إِنِي أَعُوذُ بِكَ مِن زُوالِ نِعْمَتِكَ، وتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ،
۸٦٠	اللَّهُمَّ إِنِي أَعُوذُ بِكَ مِن غلبةِ الدَّينِ، وغَلَبةِ العَدُوِّ، وشهاتةِ الأعداءِ
Y Y Y	اللَّهُمَّ اهْدِني
// 1	اللَّهُمَّ باعِدْ بيني وبين خَطايايَ كما باعَدْتَ بين المَشْرِقِ والمَغْرِبِ
۸۷۱	اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنا، وبِكَ أَمْسَيْنا، وبِكَ نَحْيا، وبِكَ نَموتُ، وإليك النُّشورُ
۲۳۲	اللَّهُمَّ جَنَّبْني مُنْكراتِ الأخْلاقِ، والأعْمالِ، والأهواءِ، والأدْواءِ
VV•	اللهُمَّ صَلِّ على محمَّدٍ، وعلى آلِ محمَّدٍ كما صَلَّيْتَ على إبْراهيمَ
/ ٦٩	اللَّهُمَّ كَمَا أَحْسَنْتَ خُلُقي، فحَسِّنْ خَلْقي
011	اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِن أَمْرِ أُمَّتِي شيئًا، فشَقَّ عليه، فاشْقُقْ عليه
۳۳٥	لو لم تَذْنبوا لذَهَبَ اللهُ بكم ولجاءَ بقومٍ يُذْنِبُونَ ويَسْتَغْفرونَ اللهَ فيَغْفِرُ لهم
	لو يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْواهِم، لادَّعَى ناسٌ دماءَ رِجالٍ، وأَمْوالَهُم، ولكنَّ اليَمينَ على
	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·

199	الْمُدَّعي عليه
	لو يَعْلَمُ النَّاسُ ما في النِّداءِ، والصَّفِّ الأوَّلِ، ثم لم يَجِدوا إلا أنْ يَسْتَهِموا عليه؛
7 • 9	لاسْتَهَموا
0 8 4	ليس الشَّديدُ بالصُّرَعةِ، إنَّما الشديدُ الذي يَمْلِكُ نفسَهُ عند الغَضَبِ
	ليس المِسْكِينُ الذي يَطوفُ على النَّاسِ فتَرُدُّهُ اللُّقْمةُ واللُّقْمتانِ، وإنها المِسْكِينُ
٥٤٥	الذي يَتَعَفَّفُ
707	ليسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ، ولا اللَّعَّانِ، ولا الفاحشِ، ولا البَذيءِ
۳۹۳	ليس الواصلُ بالْمُكافئِ، إنَّما الواصلُ هو الذي إذا قُطِعَتْ رَحِمُهُ وَصَلَها
۸۳۱	ليس شَيْءٌ أكرمُ على اللهِ منَ الدُّعاءِ
771	ليس منَّا مَنْ لَطَمَ الخُدُودَ، وشَقَّ الجُيُوبَ، ودَعا بدَعْوى الجاهِليَّةِ
780	ليُسَلِّمِ الصَّغيرُ على الكبيرِ، والمارُّ على القاعِدِ، والقليلُ على الكثيرِ
V E 9	ما أُحِبُّ أَنْ تُنْزِلُونِي فُوقَ مَنْزِلَتِي التِي أَنْزَلَنِي اللهُ
4 × £	ما أَسْفَلُ منَ الكَعْبينِ منَ الإزارِ ففي النَّارِ
١٩٠	ما أَسْكَرَ كثيرُهُ فقليلُهُ حرامٌ
	ما السَّمواتُ السَّبْعُ والأرَضونَ السَّبْعُ بالنسبةِ للكُرْسيِّ إلا كحَلْقةٍ أُلْقِيَتْ في فَلاةٍ
۸۱۱	
٧٨٥	ما أُلْهِمَ عبدٌ الدُّعاءَ، إلا وُفِّقَ للإجابةِ
۸۲۷	ما بين بَيْتي ومِنْبري رَوْضةٌ مِن رياضِ الجنَّةِ
	ما تَرَكَ رَسولُ اللهِ عِلَيْ عند موتِهِ دِرْهمًا، ولا دِينارًا، ولا عَبدًا، ولا أَمةً، ولا شَيئًا،
797	إلا بَغْلَتَهُ البيضاءَ، وسلاحَهُ، وأرضًا جَعَلَها صَدَقةً
	مَا جَلَسَ قَـومٌ مَجْلِسًا، يَذْكـرونَ اللهَ إلا حَفَّتْ بهم المَلائِكةُ، وغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ،

٧٨٧	وذَكَرَهُمُ اللهُ فيمَنْ عنده
۸۸۸	ما رأيتُ مِن ناقصاتِ عَقْلِ ودينٍ أذهبَ للنِّ الرَّجُلِ الحازِمِ مِن إحْداكُنَّ
377	ما عَدَّهُ الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُو عَندَ اللهِ حَسَنٌ، وما عَدُّوهُ قَبيحًا فهو عندَ اللهِ قَبيحُ
۲۸۷	ما عَمِلَ ابنُ آدَمَ عَملًا أَنْجَى له مِن عذابِ اللهِ مِنْ ذِكْرِ اللهِ
	ما قَعَدَ قُومٌ مَقْعدًا لم يَذْكروا اللهَ، ولم يُصَلُّوا على النَّبيِّ ﷺ إلا كانَ عليهم حَسْرةً
٧ ٩٣	يَومَ القِيامةِ
٥٢٨	ما مَلاً ابنُ آدمَ وِعاءً شَرًّا مِن بَطْنٍ
٧٠٩	ما مِن شَيْءٍ في الميزانِ أَثْقُلُ مِن خُسْنِ الخُلُقِ
	ما مِن عبدٍ يَسْترعيهِ اللهُ رَعِيَّةً، يموتُ يومَ يموتُ، وهو غاشٌّ لرَعِيَّتِهِ، إلا حَرَّمَ اللهُ
٥٧٧	عليه الجنَّةَ
	مَا نَقَصَتْ صَدَقةٌ مِن مَالٍ، ومَا زَادَ اللهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلاّ عِزًّا، ومَا تَواضَعَ أَحدٌ للهِ
٧٣٠	إلا رَفَعَهُ
۱۲۸	ماتَ عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ ودِرْعُهُ مَرْهُونٌ عند يَهُودِيِّ
۰۲۰	الماهرُ في القُرْآنِ مع السَّفَرَةِ الكرامِ البَرَرةِ
٥٧٢	الْمُتسابَّانِ ما قالا فعلى البادِئِ منهما، ما لم يَعْتدِ المظلومُ
٣٢٣	مِثْلُ الجَبَلينِ العَظيمَيْنِ، أَصْغَرُهُما مثلُ أُحُدِ
	مُرَّ بجنازةٍ على النَّبِيِّ عَلِياً وهو جالسٌ بأصْحابِهِ فأَثْنَوْا عليها خيرًا فَقالَ: وجَبَتْ،
۲۲۲	وأُخْرى أَثْنَوْا عليها شَرًّا فَقالَ: وَجَبَتْ
٥٨٣	مُروا أَبْناءَكُم بالصَّلاةِ لسبعٍ، واضْرِبُوهم عليها لعَشْرِ
49.	الْكَاتَبُ عَبْدٌ ما بَقِيَ عليه مِن مُكَاتَبَتِهِ دِرْهمٌ
. ۲۳۴	من اتَّقي الشُّبُهاتِ اسْتَبْرَأَ لدِينِهِ وعِرْضِهِ

٣٨٨	مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ عليه في رِزْقِهِ، وأَنْ يُنْسَأَ له في أثرِهِ، فلْيَصِلْ رَحِمَهُ
۳9.	مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُزَحْزَحَ عَنِ النَّارِ ويُدْخَلَ الجِنَّةَ
717	مَنْ أَخَذَ شِبرًا منَ الأرْضِ ظُلْمًا طُوِّقَهُ إلى سبعِ أَرَضينَ
733	منِ اسْتَعاذَكُمْ باللهِ فأَعيذوهُ، ومَنْ سَأَلَكُمْ بِاللهِ فَأَعْطُوهُ،
	مَنْ أَعَانَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللهِ، أو غارمًا في عُسْرِتِهِ، أو مُكاتَبًا في رَقَبَتِهِ، أَظُلَّهُ اللهُ
۳.,	يومَ لا ظِلِّ إلا ظِلُّهُ
774	مَنْ أَعتَقَ شِرْكًا لَه في عبدٍ،
۲۱.	منِ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بيمينِهِ، فقد أَوْجَبَ اللهُ لهُ النَّارَ، وحَرَّمَ عليه الجنَّةَ
375	منِ اقْتَنى كَلْبًا إلا كلبَ ماشيةٍ أو كَلْبَ صَيْدٍ انْتَقَصَ كُلَّ يومٍ مِن أَجْرِهِ قيراطٌ
£ Y £	منَ الكَبائِرِ شَتْمُ الرَّجُلِ والديْهِ
۸۲۲	مَنْ تَسَمَّعَ حديثَ قومٍ، وهم له كارهونَ، صُبَّ في أُذنيْهِ الآنْكُ يَومَ القِيامةِ
۳۸۱	مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فهو منهَم
٤٧٢	مَنْ تَعاظَمَ في نَفسِهِ، واخْتالَ في مِشْيَتِهِ، لَقِيَ اللهَ وهو عليه غَضْبانُ
770	مَنْ تَواضَعَ للهِ رَفَعَهُمَنْ تَواضَعَ للهِ رَفَعَهُ
118	مَنْ تولَّى مِن أمرِ الْمُسْلِمينَ شيئًا، فاستعملَ عليهم رَجُلًا
770	مِنْ حُسْنِ إسلامِ المَرْءِ، تَرْكُهُ ما لا يَعْنيهِ
۱۸	
377	مَنْ حَلَفَ على مِنْبري هذا بيمينٍ آثمةٍ، تبوَّأَ مَقْعَدَهُ منَ النَّارِ
٧	مَنْ حَلَفَ على يمينٍ، فقالَ: إنْ شاءَ اللهُ فقدِ اسْتَثْنى، فلا حِنْثَ عليه
١٨	مَنْ حَلَفَ فقالَ في حَلِفِهِ: باللاتِ والعُزَّى، فليقل: لا إلهَ إلا اللهُ

٥٧٢	مَنْ حَمَلَ علينا السِّلاحَ فليس منا
٤٤.	مَنْ دَلَّ على خيرٍ، فلهُ مِثْلُ أَجْرِ فاعِلِهِ
V	مَنْ رَدَّ عن عِرْضِ أخيه بالغيبِ، ردَّ اللهُ عن وجْهِهِ النَّارَ يَومَ القِيامةِ
700	مَنْ سَقى مُسْلِمًا على ظمأٍ سقاهُ اللهُ منَ الرَّحيقِ المَخْتومِ
००१	مَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ اللهُ به، ومَنْ راءَى راءَى اللهُ به
۸۳٥	مَنْ سُئِلَ عن عِلْمٍ فكَتَمَهُ أُلِجِمَ يَوْمَ القِيامةِ بلجامٍ مِن نارٍ
٤٠٣	مَنْ صَنَعَ إليكم مَعْروفًا فكافِئُوهُ
۰ •	مَنْ صُنِعَ إليه مَعْروفٌ، فقالَ لفاعِلِهِ: جزاكَ اللهُ خَيرًا. فقد أَبْلَغَ في الثناءِ
787	مَنْ ضارَّ مُسْلِمًا ضارَّهُ اللهُ، ومَنْ شاقَّ مُسْلِمًا شقَّ اللهُ عليه
٦٨٤	مَنْ عَيَّرَ أَخاهُ بِذَنْبٍ لَم يَمُتْ حتى يَعْمَلَهُ
770	مَنْ غَشَّنا فليس مِنَّا
۸۰۷	مَنْ قالَ: سُبْحانَ اللهِ وبحمدِهِ مئةَ مرَّةٍ حُطَّتْ خطاياهُ، وإنْ كانت مِثْلَ زَبَدِ البحرِ
V90	مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ فِي الدُّنْيَا لَا إِلهَ إِلاَ اللهُ دَخَلَ الْجِنَّةَ
٤٠٥	مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيُومِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيرًا أَوْ لِيَصْمُتْ
٤٣٦	مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ
771	مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ، كَفَّ اللهُ عنه عذابَهُ
۲۷۳	مَنْ مَلَكَ ذا رَحِمٍ مَحْرمٍ، فهو حُرُّ
٥٤	مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهَ فَلْيُطِعْهُ
٦٦	مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهَ فلا يَعْصِهِ
	مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَم يُسَمِّهِ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارةُ يَمِينِ، ومَنْ نَذَرَ نَذْرًا في مَعْصيةٍ، فكَفَّارتُهُ

٦٥	كَفَّارةُ يَمينٍ، ومَنْ نَذَرَ نَذْرًا لا يُطيقُهُ، فكَفَّارتُهُ كفَّارةُ يَمينٍ
٤٣٧	مَنْ نَفَّسَ عِن مُؤْمِنٍ كُرْبِةً مِن كُرَبِ الدُّنيا، نَفَّسَ اللهُ عنه كُرْبَةً مِن كُرَبِ يَومِ القِيامةِ
	مَنْ وَلَّاهُ اللهُ شَيئًا مِن أمرِ الْمُسْلِمينَ، فاحْتَجَبَ عن حاجَتِهم وفَقيرِهِم، اخْتَجَبَ اللهُ
10.	دون حاجَتِهِ
۱۰۸	مَنْ وَلِيَ القَضاءَ فقد ذُبِحَ بغيرِ سِكِّينٍ
۷۰۳	مَنْ يُرِدِ اللهُ به خَيْرًا يُفَقِّهُ في الدِّينِ
۷۹۱	منَّا الْمُلَبِّي، ومنا الْمُهِلُّ
	الْمُؤْمِنُ الذي يُخالِطُ النَّاسَ، ويَصْبِرُ على أَذاهُمْ خَيْرٌ منَ الذي لا يُخالِطُ النَّاسَ
/ 77	و لا يَصْبِرُ على أَذاهُم
۲۲۲	الْمُؤْمِنُ القويُّ خَيرٌ وأحبُّ إلى اللهِ منَ الْمُؤْمِنِ الضَّعيفِ وفي كُلِّ خَيرٌ
٧٦٥	الْمُؤْمِنُ مِرآةُ الْمُؤْمِنِ
470	نَهِي النَّبِيُّ عَيْكِيٌّ أَنْ يَنْتَعِلَ الرَّجُلُ قائمًا
719	نَهِي عن السَّوْمِ على سَوْمِ أخيه
۸٠	هل كانَ فيها وَثنُ يُعْبَدُ؟
	وإذا حَلَفْتَ على يمينٍ، فرأيتَ غَيْرَها خيرًا منها، فكَفِّرْ عن يَمينِكَ، وائتِ الذي
	هو خيرٌ
	وإلا قُوِّمَ عليه، واسْتُسْعِيَ غيرَ مَشْقوقٍ عليه
۲۳۲	والذي نَفْسي بيدِهِ لا يَسْألوني خُطَّةً يُعَظِّمونَ فيها حُرماتِ اللهِ إلا أَعْطَيْتُهُم إيَّاها
	والذي نَفْسي بيدِهِ لا يُؤْمِنُ عَبدٌ حتى يُحِبُّ لجارِهِ -أو لأخيهِ- ما يُحِبُّ لنفسِهِ
	والشرُّ ليس إليكوالشرُّ ليس إليك
۲١.	واللهِ ما بينَ لاَبَتَيْها أهلُ بيتٍ أَفْقَرُ منا

۲۳۲ .	واللهِ ما خَلاَّتِ القَصْواءُ، وما ذاك لها بخُلُقٍ
707 .	وأيَّها امرأةٍ أعْتَقَتِ امرأةً مُسْلِمةً، كانت فِكاكَها منَ النَّارِ
Y00.	وأيُّما امْرِيٍّ مُسْلِم أَعْتَقَ امرأتينِ مُسْلِمتينِ، كانتا فِكاكَهُ منَ النَّارِ
711.	وجَعَلْتُهُ بينكم مُحُرَّمًا فلا تَظالموا
۸۹۳.	وزِدْني عِلْمًا، والحمدُ للهِ على كُلِّ حالٍ، وأعوذُ باللهِ مِن حالِ أهلِ النَّارِ
٤١٧.	ولا وهو يُدافِعُهُ الأخْبِثانِ
VVV .	ولا يَؤُمَّنَّ أَحَدُكُم فيَخُصَّ نفسَهُ بالدُّعاءِ دونهم، فمَنْ فَعَلَ فقد خانَهُم
۲۸۲.	الولاءُ لُحُمةٌ كلحمةِ النَّسبِ، لا يُباعُ ولا يُوهَبُ
٣٤٤.	ولكنَّهُ لا يَكُونُ بأَرْضِ قَوْمي
۱۸	ومَنْ قالَ لصاحِبِهِ تعالَ أُقامِرْكَ فلْيَتَصَدَّقْ
۳۱٦.	ومَنْ لَم يُجِبِ الدَّعْوةَ فقد عَصى اللهَ ورسولَهُ
779.	ويلٌ للأعْقابِ منَ النَّارِ
٦٧٠.	ويلٌ للأعْقابِ منَ النَّارِ
۰ ۲۲ ه	ويلٌ لَمَنْ حَدَّثَ فَكَذَبَ ليُضْحِكَ به القَوْمَ، ويْلٌ له ثم ويْلٌ له
799.	يا ابْنَ أَخِي! ارْفَعْ ثَوْبَكَ فإنَّهُ أَتْقَى لرَبِّكَ، وأَبْقَى لثَوْبِكَ
۷۳٤.	يا أيَّها النَّاسُ! أَفْشُوا السَّلامَ، وصِلوا الأرْحامَ،
097.	يا عبادي! إنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ على نَفْسي، وجَعَلْتُهُ بينكم مُحَرَّمًا، فلا تَظالموا
۲۲۸.	يا عبدَ اللهِ بنَ قَيْسٍ، ألا أَدُلُّكَ على كَنْزٍ مِن كُنوزِ الجنَّةِ! لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ
٥١٤.	يا غلامُ! احْفَظِ اللهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ،
" ለገ .	يا قومُ، أَسْلِموا؛ فإنَّ مُحَمَّدًا يُعْطي عطاءَ مَنْ لا يَخْشي الفاقةَ

يَرُدَّ أَحَدُّهُم ٣٥٠	يُجْزِئُ عن الجماعةِ إذا مَرُّوا أَنْ يُسَلِّمَ أَحَدُهُم، ويُجْزِئُ عن الجماعةِ أَنْ
لَّ أَنَّهُ لَم يَقْضِ	يُدْعى بالقاضي العادلِ يَومَ القِيامةِ، فيَلْقى مِن شدَّةِ الحسابِ ما يَتَمَنَّى
187	بين اثنينِ في عُمُرِهِ
٣١٩	يَرْحَمُنا وإِيَّاكُم، ويَغْفِرُ لنا ولكُمْ
٧٣	يَغْسِلُ ذَكَرَهُ ويَتَوَضَّأُيَغْسِلُ ذَكَرَهُ ويَتَوَضَّأُ
٧٧٨	يقولُ اللهُ تَعالَى: أنا مع عبدي ما ذَكَرني، وتَحَرَّكَتْ بي شَفتاهُ
۲۳۳	يقولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ يَومَ القِيامةِ: يا آدَمُ
٤٠	اليَمينُ الغَموسُ، التي يَقْتَطِعُ بها مالَ امريٍ مسلمٍ، هو فيها كاذبٌ
۲۲	اليَمينُ على نِيَّةِ المُسْتَحْلِفِ
۲۲	يَمينُكَ على ما يُصَدِّقُكَ به صاحِبُكَ
790	يُودى الْمُكاتَبُ بقدرِ ما عَتَقَ منه ديةَ الحُرِّ، وبقدرِ ما رَقَّ منه ديةَ العبدِ

فهرس الفوائد

لفائدة	11
لا يَنْبغي للإنسانِ أَنْ يُكْثِرَ اليمينَ ولا يَنْبغي أيضًا أَنْ يَحْلِفَ إِلَّا على شيءٍ مُهمٍّ	Y
علمْ أَنَّهُ يَنْبغي لكَ إذا حَلَفْتَ على شيءٍ أَنْ تُقْرِنَ ذلك بمشيئةِ اللهِ، فتقولَ: إنْ شاءَ	=1
نْبغي أَنْ يُقْرِنَ الإِنْسانُ يمينَهُ دائهًا بقولِهِ: «إِنْ شاءَ اللهُ» أو: «إلا أَنْ يشاءَ اللهُ»	يَ:
ِلا يَكْفي أَنْ يُمِرَّها على قلبِهِ، بل لا بدَّ منَ النُّطقِ بها.	و
نْ كَانَ الْمَحْلُوفُ عَلَيه شيئًا واحدًا كَفَاهُ كَفَّارَةٌ واحدةٌ، وإنْ كَانَ المحلوفُ عليه	إر
تَعَدِّدًا فعليه كفَّاراتُ بعددِهِ	ø
لحَلِف بآياتِ اللهِ الكونيَّةِ لا يجوزُ، ولا ينعقدُ به اليمينُ، مثلُ أنْ يقولَ: (والشَّمْسِ،	-1
القمرِ، والليلِ، والنَّهارِ)، فهذا كلُّهُ حرامٌ	و
ن حُسْنِ الْمُناظِرةِ، أَنْ تُطالِبَ الإِنْسانَ أُولًا بصِحَّةِ الدَّليلِ قبلَ كُلِّ شيءٍ؛ لأنَّهُ إذا	
م يَصِحَّ الدَّليلُ فلا حاجة أَنْ نَتكَلَّفَ في ردِّهِ.	ل
﴿ يَنْبغي للإنْسانِ أَنْ يَتَعَرَّضَ للإمارةِ، فالعافِيةُ خيرٌ والسلامةُ أسلمُ، اللَّهُمَّ إلا إذا	
نانَ القائمُ عليها ليس أهلًا لها، فحينئذٍ لا بَأْسَ أنْ يَسْأَلُها	5
لَلَبِ الإمارةِ مَنْهِيٌّ عنه، أمَّا طلبُ الولايةِ لا بأسَ به إذا كانَ أهلًا، وكذلك إذا	b
م يَكُنِ القائمُ على ذلك أهْلًا	ل
ذَا حَلَفَ الإِنْسان على شيءٍ وأرادَ أَنْ يَحْنَتَ، فهو بالخيارِ، إِنْ شَاءَ حَنِثَ ثُم كَفَّرَ،	ٳۮ
إِنْ شَاءَ كَفَّرَ ثُم حَنِثَ، وهذا هو القولُ الرَّاجِحُ	و
بُغي للإنْسانِ أَن يَبَرَّ المقسِمَ، وألَّا يُحَنَّتُهُ، إلا إذا كانَ هناك ضرورةٌ فلا بأسَ	

	مِنْ أَسَبَابِ تَقْلَيْبِ القُلُوبِ إِلَى شُرِّ: عَدَمُ قَبُولِ الْإِنْسَانِ الْحَقَّ، فَيَتَرَدَّدُ في قبولِهِ من
۳۸	أُوَّلِ مرَّةٍ، فإذا رأيتَ نَفْسكَ أَنَّك لا تَقْبَلُ الحَقَّ مِن أَوَّلِ مرَّةٍ يَتَبيَّنُ لك فاعْلَمْ أَنَّك على خطأٍ.
	الله تَعالَى وِتُرٌ يُحِبُّ الوتْرَ؛ ولهذا كانَ شرعُهُ وِتْرًا، وكانتْ أَقْدارُهُ غالبا وِتْرًا، وكانتْ
٤٥	أسهاؤُهُ المعلومُ منها وترًا
	الإِدْراجُ هو أَنْ يُدْخِلَ أحدُ الرُّواةِ في الحديثِ كَلامًا مِن عندِهِ بدونِ بيانٍ، وحكمُهُ
٤٨	أَنَّهُ حرامٌ إلا أنْ يتعلَّقَ بتفسيرٍ للحديثِ، أو ما شابَهَ ذلك
	مَنْ صَنَعَ إليكَ مَعْروفًا فقُلْ: «جزاكَ اللهُ خَيرًا» سواءً كانَ مُسْلِمًا أو غيرَ مُسْلِم، وقد
٥١	يكونُ الخيرُ لغيرِ الْمُسْلمِ هو أنْ يُسلِمَ.
	أَنْفِقْ لَكُنْ بِدُونِ إِسرافٍ، وبدون بُخْلٍ، قَمْ بِالْوَاجِبِ وقم بِهَا تَقْتَضِيهِ المروءةُ بين
٦٢	النَّاسِ، ولا تَزِدْ على ذلك، والاقتصادُ نصفُ المعيشةِ
	مَن نَذَرَ نذرًا لا يُطيقُهُ فإنَّ عليه كفَّارةَ يمينٍ، ولا يُكَلِّفُ نفسَهُ بذلك؛ فإنْ نَذَرَ
٧١	واسْتَثْني قائلًا: «إِنْ شَاءَ اللهُ ﴾ ولم يَفْعَلْ فليس عليه شيءٌ
٧٤	مَن نَذَر نَذْرًا لا يُطيقُهُ بوصفِهِ فلْيَفْعَلْ أصلَهُ ولْيُكَفِّرْ عن وصفِهِ
	الصُّوابُ أَنَّهُ يجوزُ قضاءُ النَّذْرِ عن الغيرِ، سواءً كانَ أَبًا أم أخًا أم عَمَّا، قَريبًا كانَ أم
٧٧	بَعيدًا
	مَشَى شَيخُ الْإِسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحْمَهُ اللَّهُ وكذلك تلميذُه ابنُ القيِّمِ رَحْمَهُ اللَّهُ على أنَّهُ
٧٨	لا مجازَ في اللُّغةِ العرُّبيَّةِ
	هناك فرقٌ بين الوثنِ والصَّنَمِ، فالصَّنَمُ أخصُّ؛ لأنَّهُ هو الشيءُ المنصوبُ الذي يُعْبَدُ،
۸١	أمَّا الوثنُ فهو أعمُّ، فهو يشمُّلُ القَبْرَ إذا عُبِدَ مِن دونِ اللهِ
	لا يجوزُ مُشارِكةُ الكُفَّارِ في أعْيادِهِم، وأنَّ مُشارَكَتَهم تلك إنْ لم تَكُنْ كُفْرًا فهي

۸٥.	حَرامٌ قَطْعًا؛ لأنَّ مُشارَكَتَهم في أعْيادِهِم الدِّينيةِ رِضًا بدينِهم
٨٥.	مَنْ رَضِيَ بدينٍ يُدانُ للهِ عَنَّوَجَلَّ غيرِ الإسْلام فإنَّهُ مُكذِّبٌ كافرٌ؛ لأنَّهُ مُكذِّبٌ للقُرآنِ
	كما لا يجوزُ النَّذْرُ في مكانٍ يكونُ فيه عيدٌ لللَّكُفَّارِ، فكذلك الزَّمَنُ الذي يَتَّخِذُهُ الكُفَّارُ
٨٥.	عيدًا، فإذا خِيفَ أَنْ يُظَنَّ أَنَّ هذا النَّذْرَ تعظيمٌ لشعائِرِهم صارَ مَمْنوعًا
	الرَّسول ﷺ أمرَ بإبرارِ المُقسِمِ، وكونُهُ يأمُرُ بإبرارِ المُقْسِمِ دليلٌ على أنَّهُ لو لم يُبَرَّ كانَ
۸۷.	حالفًا، ولا نُلْزِمُ الآخَرَ بها نُلْزِّمُ الحالِفَ.
	الصَّحيحُ أنَّ ما زِيدَ في المسجِدِ فله حُكْمُهُ، سواءً كانَ في المسجدِ الأقْصى أو النبويِّ
٩٢	أو الحرامأ
	القَضاءُ مِن أفضلِ الولاياتِ التي يقومُ بها المسلمُ؛ لأنَّهُ يُنَفِّذُ حُكْمَ اللهِ في عِبادِهِ؛
١	ولأنَّهُ إذا لم يَتَوَلَّ القَضاءَ مَن هو أهلٌ له، تولَّاهُ مَنْ ليس له بأهلٍ
	لا يَنْبغي لَنْ كَانَ أهلًا للقضاءِ أنْ يَتَخَلَّفَ عنه لِما فيه مِن هذًا الثَّوابِ العظيمِ
١٠٧	والفوائِدِ العظيمةِ الكثيرةِ.
	لا يَجِلُّ لإنسانٍ أهلٍ للقضاءِ ولا يُوجَدُ مَنْ يقومُ مقامَهُ أَنْ يَعْتَذِرَ، بل اسْتَعِنْ باللهِ،
	فإذا اسْتَعَنْتَ بِاللهِ عَزَّهَجَلَّ ثم بَذَلْتَ الجُهْدَ فإنْ أَخْطَأْتَ فلك أجرٌ واحدٌ، وإنْ أَصَبْتَ
١١.	فلك أَجْرانِ.
	الإنْسانُ الذي يَتَوَلَّى أُمورَ النَّاسِ مِن أجلِ أنْ يَكونَ له السُّلْطةُ والسيطرةُ في الغالِبِ
١١١	يَتَّبِعُ الهوَى ولا يرجعُ حتى لو بُيِّنَ له الحِّقُ، وحينئذٍ تكونُ نَدامةً
	الأصحُّ أَنْ نقولَ: «لكُلِّ مُجْتهدٍ نصيبٌ» وليس «كُلُّ مُجْتهدٍ مُصيبٌ»؛ لكنْ لها وجهٌ
١١٨	أنَّ كُلَّ مُجْتهدٍ مُصيبٌ في الجُهدِ لا في الحقِّ.
	لا يُشترطُ في وليِّ اليتيمِ الذي يَتَصَرَّفُ في المالِ أنْ يَكُونَ مُجْتهدًا فيها تصرَّفَ فيه،
171	بِهِ يَكُفِي أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْبِيعِ وَالشَرَاءِ وَطُرُقِهِ بِل يَكُفِي أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْبِيعِ وَالشَرَاءِ وَطُرُقِهِ

	يَنْبغي للحاكِمِ أَنْ يكونَ فارغَ البالِ عند الحُكْمِ؛ لا يَتَعَلَّقُ باللهُ بشيءٍ سوى القضيَّةِ
771	التي بين يديْهِ؟ لأنَّ ذلك أقربُ إلى إصابةِ الصَّوَابِ.
	لا يجوزُ القَضاءُ على الغائِبِ؛ لأنَّهُ إذا نُمِيَ عن القَضاءِ بين اثنينِ قَبْلَ أَنْ يُدْلِيَ الثَّاني
۱۳.	بِحُجَّتِهِ مع حُضورِهِ، فمعَ غَيْبَتِهِ مِن بابٍ أَوْلى.
	التمنِّي هو أَنْ يَطْلُبَ الإنسانُ لنفسِهِ ما في حُصولِه عُسْرٌ أَو تَعذُّرٌ، أمَّا الرَّجاءُ فهو
1	ما في حُصولِهِ قُرْبٌ، وكِلاهُما يُسمَّى تَمَنِيًّا.
	الحديث إذا كانَ مُعارضًا للقواعِدِ العامَّةِ في الشَّريعةِ؛ فإنَّهُ دليلٌ على ضَعْفِهِ، حتى
127	وإِنْ لَمْ نَنْظُرُ إِلَى سَندِهِ.
	المَرْأَة لا يَصحُّ أَنْ يَكُونَ لها ولايةٌ عامَّةٌ؛ لأنَّ تَوْلِيَتَها ولايةً عامَّةً يُفْضي إلى عدم
١٤٨	الفلاحِ وفسادِ الأُمورِ.
	الرِّشُوةُ الْمُحَرَّمةُ التي يُلْعَنُ فاعِلُها هي التي يريدُ فيها الرَّاشي أَنْ يُحْكَمَ له بالباطِلِ،
108	إمَّا بتحقيقِ دَعْواهِ، وإمَّا بتحقيقِ إنْكارِ ما يجبُ عليه.
	إذا كانتِ الرِّشْوةُ للوُصولِ إلى حقِّ، فهذه حرامٌ على الآخذِ حَلالٌ للمُعطِي؛ لأنَّ
108	هذا المُعْطِيَ لم يَظْلِمْ أحدًا، لكنَّهُ يدفعُ الظُّلْمَ عن نفسِهِ.
	طرُقُ العلمِ بالمشهودِ به ستَّةُ: السَّمعُ، والبصرُ، والشمُّ، والذَّوْقُ، واللَّمْسُ،
17.	والاستفاضةُ، ولا يجوزُ أنْ يَشْهَدَ بالظنِّ
	إذا حضرَ القَضيَّةَ مَنْ لا تُقْبَلُ شهادتُهم؛ لفِسْقِهم، أو قَرابَتِهم منَ المشهودِ له، أو
١٦٠	عَداوَتِهم عليه، فتكونُ الشُّهادةُ فَرْضَ عينٍ على الحاضرِ
	مَنِ ادَّعَى أَنَّ اللهَ أَوْحَى إليه شيئًا بعد موتِ الرَّسولِ فهو كاذبٌ؛ لأنَّ الوحيَ قد
۱۸۰	انْقَطَعَ بعد الرَّسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ
	شهادةُ الزُّورِ مِن أكبرِ الكَباثِرِ لما يَتَرَتَّبُ عليها مِن إتلافِ الأنفُسِ والأمْوالِ والأبضاعِ

١٨٥	والأعراضِ
	جعَلَ النَّبِيُّ عَلِيْةِ الأَيْهَانَ في القسامةِ في جانبِ المدَّعِينَ؛ لأنَّ جانِبَهم قويٌّ للعدَاوةِ
197	التي كانت بينَهم وبين المُدَّعي عليهم
	على الإنسانِ عند إثباتِ الحُقوقِ أنْ يختارَ أعلى المراتِبِ وهي أنْ يَسْتَشْهِدَ شاهديْنِ،
194	فإنْ لم يَكُونا شاهديْنِ رجُلينِ فرجُلٌ وامرأتانِ
	ما يفعلُهُ البعضُ مِن إلزامِ الحالِفِ بالحَلِفِ على المُصْحفِ، فهو بدعةٌ ولا حاجةً
7.7	إليه
۲۱.	تكونُ القُرْعةُ بأيِّ طريقٍ يَتَميَّزُ به المُسْتَحِقُّ، ولها طُرُقٌ كثيرةٌ معروفةٌ
	الأدِلَّةُ الشَّرِعيَّةُ كلُّها كتلةٌ واحدةٌ لا تَتَجَزَّأُ، فيجبُ أَنْ يُقيَّدَ مُطْلَقُها بِمُقَيِّدِها، وأنْ
717	يُخصَّصَ عامُّها بمُخَصِّها؛ لأنَّها دليلٌ واحدٌ.
	سُمِّيَت المُعاهَدةُ مُبايعةً لأنَّ كلًّا منهما يمدُّ باعَهُ إلى الآخرِ ليَأْخُذَ بيدِهِ، فيَمُدُّ يدَهُ
747	ويقولُ: أَبايِعُكَ على كذا وكذا
	القافةُ قَوْمٌ يَعرفونَ الأنسابَ بالشَّبهِ، مُفْردها القائِف، والظَّاهِرُ أَنَّهُ لا يستطيعُ
7 2 7	الإنسانُ أَنْ يَكْتَسِبَها بِالتَّعَلَّمِ، بِل هِي وراثةٌ ثم تَنْمو مع التجاربِ
	حدَّثني بعضُ القافةِ أنَّهُ إذا رأى قدمَ إنسانِ فكأنَّما رأى وجْهَهُ، حتى وإنْ لم يَكُنْ
7 2 7	يَعْرِفُهُ، وهذا غريبٌ.
	أَخَّرَ الْمُؤَلِّفُ رَحْمَهُ ٱللَّهُ كتابَ العِتْقِ إلى آخِرِ أحاديثِ الأحْكامِ؛ تَفاؤُلًا بأنْ يُعْتِقَهُ اللهُ
۲0٠	تَعالَى منَ النَّارِ، وقد سَلَكَ ذلك بعضُ أَهْلِ العِلْمِ.
	العِتْقُ له أسبابٌ مُتَعَدِّدةٌ، وإنَّمَا كَثُرَتْ أسبابُ العِتْقِ دون أسبابِ الرِّقِّ؛ لأنَّ الشارع
	له تَطَلُّعٌ وتشوُّفٌ إلى التَّحْريرِ، ولهذا جَعَلَ له أسبابًا كثيرةً مِن أَجْلِ أَنْ يَقِلُّ رقَّ
101	النَّاس بعْضِهم بعضًا

	اعْلَمْ أَنَّ القُرْآنَ والسُّنَّةَ تارةً يَأْتِي ابتداءً، وتارةً يكونُ جَوابًا لسؤالٍ، وتارةً يكونُ
Y0Y	حَلًّا لمشكلةٍ وقَعَتْ وما أَشْبَهَ ذلك.
	حقّ الرَّسول ﷺ داخلٌ في حقّ اللهِ تَعالَى؛ إذْ لا يُمْكِنُ تحقيقُ عبادةِ اللهِ عَرَّفَجَلَّ إلا
777	باتّباعِ الرَّسولِ ﷺ.
777	الولاء لمَنْ أَعْتَقَ، فإذا أَعْتَقَ الإِنْسانُ عَبْدًا ثَبَتَ للمُعْتِقِ ولاؤُهُ، ولا يُمْكِنُ فِكاكُهُ عنه
	الأَدَبُ مع اللهِ هو القيامُ بطَاعتِهِ، وتعظيمُهُ عَنَّوَجَلَّ وألا يَتَقَدَّمَ الإنسانُ بين يديْهِ
٣٠٥	في تَحْليلِ حرامٍ أو تَحْريمِ حَلالٍ، أو إيجابِ ما لم يُوجِبْهُ
٣٠٥	الأَدَبُ مع عبادِ اللهِ: هو فِعلُ ما يُجَمِّلُهُ ويُزَيِّنُهُ، واجتنابُ ما يُدَنِّسُهُ ويُشينُهُ
	الأَوْلَى بِالمَرْءِ أَنْ يَطْبُخَ فِي بِيتِهِ طَبِخًا يتولَّاهُ هو، ويَطْبُخُهُ على مزاجِهِ وعلى مذاقِهِ،
	فهو آمَنُ له مِن أَنْ يكونَ قد عفَّنَ، وأُعيدَ طَبْخُهُ مرَّةً ثانيةً، وآمَنُ أَنْ يَكُونَ فيه
۲ • ٦	أشياء محظورة
	مع الأسفِ إنَّ الإنسانَ إذا اختارَ شيئًا أو هَوى شيئًا أعماهُ الهَوى عنِ الأَفْضلِ وعنِ
٣٠٦	الحقّ
	للإنسانِ حُقوق تَثْبُتُ للمُسْلِمينَ بعْضِهِم على بعضٍ؛ وذلك مِن أجلِ روابطِ الأُخوَّةِ
۲1.	ووَشَائِحِ الصِّلَةِ
717	قَالَ ابنُ هشامٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّهُ يَجُوزُ الابتداءُ بالنَّكرةِ في القطعِ إِنْ عمَّ أو خصَّ
	أنت إذا قُلْتَ للمُسلِّمِ عليه: «سلامٌ عليكَ» تكونُ قد أفَدْتَ؛ لأنَّ السَّلامَ هنا دُعاءٌ،
414	وإذا كانَ دُعاءً فقدِ اسْتَفَدْنا منه، فإذا اسْتَفَدْنا البدءَ بالنَّكِرةِ جازَتْ
474	يَنْبغي أَنْ يَكُونَ مُتَّبِعُ الجنازةِ مُفَكِّرًا في مآلِهِ، مُتَّعظًا بها يُشاهِدُ
	يَنْبغي عليك أَنْ لا تَنْظُرَ إِلَى العالي؛ لأنَّك إذا نَظَرْتَ إِلَى العالي احْتَقَرْتَ نعمةَ اللهِ
440	عليك، فانْظُرْ إلى مَنْ دونَكَ

	الإنسانُ إذا عَلِمَ الحُكْمَ وعَلِمَ حِكْمَتَهُ يزدادُ طُمَأْنينةً، وإنْ كانَ المؤمنُ سوف
٣٢٧	يُسلِّمُ لأمرِ اللهِ ورسولِهِ، عَلِمَ الْحِكْمةَ أم لم يَعْلَمْ
	حُسْنِ الخُلُقِ مع اللهِ، هو أَنْ تَتَقَبَّلَ أُوامرَهُ بِالرَّاحِةِ وَالشُّرُورِ وَالْأَنْشُرَاحِ، سُواءً كانت
٣٢٩	منَ المَنْهِيَّاتِ أو منَ المَأْمُوراتِ، فلا يَضيقُ صَدْرُكَ به.
	كُنْ مع القَدَرِ، مُطْمَئِنًّا مُسْتريحًا، ولا تقلْ: لو أني فعلتُ كذا لكانَ كذا، أو لَيْتَني
٣٣٣	لم أَفْعَلْ كذا، أو ما أَشْبَهَ ذلك، واعْلَمْ أَنَّهُ لو قُدِّرَ ما تريدُ لكانَ وبذا تستريح
	لا تَعْتَمَدْ عَلَى قُوَّتِكَ وَحِرْصِكَ، فإنَّكَ لُو اعْتَمَدْتَ عَلَى قُوَّتِكَ وَحِرْصِكَ لِخُذِلْتَ،
444	ولكنِ افْعَلِ الأسبابَ مع الاستعانةِ بالمسبِّبِ وهو اللهُ.
	مَنْ كَانَ سَلِّيمَ القلبِ فإنَّ اللهَ تَعَالَى قد يَهَبُهُ فراسةَ يَعْرِفُ بها الإثْمَ؛ حتى أنَّ نفسهُ
377	لا تَطْمَئِنُّ له، ولا ترتاحُ له، وهذه نعمةُ اللهِ على الإنسانِ
	الرَّجُل السليم القلبِ الصَّحيحَ المَنْهجِ يَكْرَهُ أَنْ يَطَّلِعَ النَّاسُ على عُيوبِهِ أمَّا الرَّجُلُ
3 77	الذي لا يستحي فلا يُبالي.
	نصَّ العُلَماءُ على أنَّ مَنْ قُصِدَ بالسَّلامِ بالقَصْدِ الأوَّلِ فإنَّ الرَّدَّ يَكُونُ فَرْضَ عينٍ
	عليه، ولو رَدَّ غيرُهُ لم يَكْفِ؛ لأنَّ الْمُسَلِّمَ أرادَهُ هو بالذَّاتِ، وغيرَهُ بالتَّبَعِ، وهذه
401	مسألةٌ قَلَّ مَنْ يَتَفَطَّنُ لها.
	إذا اخْتَلَفَ العَملانِ والحُكْمانِ فلا تَقْييدَ لأَحَدِهِما بالآخَرِ؛ لأَنَّهُ لو قُيِّدَ لَزِمَ تكذيبُ
440	أَحَدِهِما بِالآخَرِ، وإنَّما يقَيَّدُ إذا كانَ الحُكْمُ واحدًا، وإنِ اخْتَلَفَ السَّبِبُ
	السَّرَفُ: تَجَاوُزُ الحدِّ، والمَخيلةُ: أي الخُيلاءُ، وهي الإعْجابُ والبطَرُ والأشَرُ، وما
٣٨٢	أَشْبَهَ ذلك.
	يجبُ الانْتباهُ إلى أنَّ الإسْرافَ في المَأْكُولِ والمَشْرُوبِ والمَلْبُوسِ يختلفُ باختلافِ
	النَّاسِ والأوْقاتِ؛ ولهذا قد يَكُونُ الأكْلُ إسْرافًا في حقِّ قومٍ وغيرَ إسرافٍ في حقِّ
440	آخوينَ.

٤٠٤	مِنَ الأمثالِ العاميَّةِ: «إنَّ البِرَّ أَسْلافٌ»، أي: إنَّكَ إذا بَرَرْتَ والديْكَ برَّكَ أَوْلادُكَ
٤٠٧	كُلُّ مالٌ تَبْذُلُهُ فيها لا ينفعُ لا في دِينٍ ولا في دُنْيا فهو إضاعةٌ.
	الذُّنوب تَتفاوَتُ في العِظمِ كما أنَّ الأعْمالَ الصَّالحة تَتفاوَتُ في الفضلِ؛ ويَلْزَمُ مِن
173	ذلك تفاوُتُ العُمَّالِ.
	يَنْبغي للإنسانِ أَنْ يَكُونَ صدرُهُ رَحْبًا في الْمُراجعةِ، لكنْ بشرطِ أَنْ يَعْلَمَ حُسْنَ الْمُواجعةِ، لكنْ بشرطِ أَنْ يَعْلَمَ حُسْنَ الْقَصْدِ مِنَ الْمُراجعةِ، أمَّا إذا عَلِمَ أَنَّهُ للتَّعنُّتِ أَو الإحْراجِ أو ما أَشْبَهَ ذلك فله
	القَصْدِ منَ الْمُراجِعةِ، أمَّا إذا عَلِمَ أنَّهُ للتَّعنَّتِ أو الإحْراجِ أو ما أشْبَهَ ذلك فله
573	الحقَّ أَنْ يَغْضَبَ.
	يَنْبغي للإنْسانِ أَنْ يَحْرِصَ على مَعْرفةِ الْمُشْتَبِهِ حتى يَكُونَ على يقينٍ مِن أَمْرِهِ؛ فإنْ
£0V	دامَ الاشتباهُ ولم يَصِلْ إلى نتيجةٍ فالوَرَعُ تَرْكُ الْمُشْتَبِهِ
	يَنْبغي للإنسانِ أَنْ يَسْتبرئ لدِينِهِ وعِرْضِهِ؛ فلا يقعُ في المُشْتَبهاتِ، ولا يُصاحِبُ
٤٥٧	مَن يَشْتَبِهُ فيه، ولا يَتَعَرَّضُ لها يُدَنِّسُ عِرْضَهُ.
٤٥٧	يجِبُ على الإنسانِ أَنْ يَسْتَبْرِئَ لدينِهِ وعِرْضِهِ؛ حتى يَسْلَمَ منَ الشرِّ
	فسادُ الجسدِ دليلٌ على فسادِ القلبِ، وصلاحُ الجسدِ قد يَكُونُ دليلًا على صلاحِ القلبِ، وقد لا يكونُ.
٤٦٠	القلبِ، وقد لا يكونُ.
	قَالَ الْإِمَامُ أَحَمُدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: العقلُ في القلبِ، وله اتِّصالٌ بالدِّماغِ، وهذا هو ما دلَّ عليه القُرْآنُ.
173	عليه القُرْآنُ
	يَنْبغي للإنسانِ أَن يُخْرِجَ الدُّنْيا مِن قلبِهِ قبلَ أَنْ تَخْرُجَ مِن يدِهِ؛ حتى لا يَكونَ عَبدًا
	ذليلا لها
	يَنْبغي للإنْسانِ أَنْ يَكُونَ رضاهُ في ما يُرْضِي اللهَ وَسَخَطُهُ في ما يُسْخِطُ اللهَ؛ لا أَنْ يَكُونَ ذلك تَبَعًا للدُّنْيا؛ لأنَّ الدُّنْيا فانيةٌ.
0 • 8	
	خذ منَ الصِّحَّةِ للمرضِ؛ حتى إذا أتاكَ المرضُ، فإذا أنت قد أُخَذْتَ بحظٌّ وافرٍ

0 • V	منَ العملِ الصَّالِحِ في حالِ الصَّحَّةِ
	ما دام الإنسان مُتَفَرِّغًا فلْيَنْتَهِزِ الفُرْصةَ، ولْيَتَّخِذِ الفراغَ مَمْلوءًا بالعملِ الصَّالحِ
٥٠٨	قبلَ أَنْ يَنْشَغِلَ.
	لا يَلْزَمُ مِن كونِ الشيءِ تُجاهَ الإنسانِ أَنْ يَكُونَ في مكانِهِ، بل قد يَكُونُ تُجاهَهُ وهو
٥١٨	فوقًفوقً
070	يَنْبغي للإنْسانِ أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَمَّا في أَيْدي النَّاسِ؛ بل ويَسْتَغْني حتى عنِ النَّاسِ، فلا يَطْلُبَنَّ مِن أحدٍ شيئًا إلا عند الضَّرورةِ
, ,	
	يَنْبغي للإنسانِ أَنْ يَكُونَ خفيًا؛ لكنْ لا يَلْزَمُ مِن ذلك أَنْ نَأْمُرَهُ بالعُزْلةِ، ثم اعْلَمْ
070	أَنَّكَ إِذَا أَخْفَيْتَ نَفْسَكَ وكنتَ أَهلًا لأَنْ تَظْهَرَ وتُبْرَزَ فإنَّ اللهَ سوف يُظْهِرُكَ
070	العُزْلةُ أصحُ الأقوالِ فيها: أنَّها إذا كانتْ دِفاعًا عن الدِّينِ فهي خَيرٌ
	لَمَّا كَانْتِ الْأُمُورُ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِإِثْبَاتٍ وَنَفِي، جَعَلَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُ وَاللَّهُ بِابًا للتَّرغيبِ،
049	وبابًا للتَّرهيبِ؛ ليَكْمُلَ سيرُ الإنْسانِ وأخَّلاقُهُ.
	أرى أنَّهُ في أيامِ الفِتْنةِ يجِبُ على الدُّعاةِ أَنْ يُكَرِّسوا الجهودَ في الدَّعْوةِ للحقِّ،
00 •	فليس منَ المُناسِبِ في أيَّامِ الفِتْنةِ أَنْ يُسْكَتَ عنِ الدَّعْوةِ، فإنَّها تَزْدادُ الفِتْنةُ
	أرى أنَّ الإنسانَ يُدافِعُ عن الحقِّ، لكنْ لا يُهاجِمُ؛ لأنَّ المُهاجمةَ ربَّها يَكونُ فيها
	احْتَكَاكٌ ، لَكُنْ يُبَيِّنُ الحَقَّ، ويَدْعو إليه، ويُظْهِرُهُ للنَّاسِ بمظهرٍ حَسَنٍ، والإنسانُ
00•	مَجْبُولٌ على قبولِ الحَقِّ
	الشركُ ولو كانَ أصغرَ فإنَّ صاحبَهُ في خطرٍ، يجبُ عليه أنْ يتوبَ منه، ومِن جميعٍ
001	الذُّنوبِ، لكنَّهُ يتأكَّدُ في حقِّهِ؛ لأنَّهُ ليس داخلًا تحتَ المشيئةِ
	الْمَنافِقُ بِالْمَعْنِي العامِّ هُو كُلُّ مَنْ أَبْطَنَ شَرًّا وأَظْهَرَ خَيرًا، أَمَّا بِالْمَعْنِي الخاصِّ -الذي
770	يَكُونُ صاحِبُهُ في الدَّركِ الأسفلِ منَ النَّارِ- فهو إبْطانُ الكُفْرِ وإظْهارُ الإسْلام

	الوعدُ الذي لا يُخْلَفُ هو وعدُ المُؤْمِنِ، والشَّريعةُ التي جاءَتْ بالوفاءِ بالوعدِ هي
٥٦٧	الدِّينُ الإسْلاميُّ، كُلُّ الشَّرائعِ جاءَتْ بالوفاءِ بالوعدِ؛ لأنَّ هذا منَ الأُمورِ العامَّةِ
	الظَّنُّ الذي ليس بإثْم هو أنْ تَقُوى القرينةُ جدًّا حتى كأنَّ الإنْسانَ يُشاهِدُ الشيءَ
	ويَتيَقَّنُهُ، فهذا لا يَحْرُمُ الأَنَّهُ أمرٌ يَفْرِضُهُ الواقعُ، والأمْرُ الذي يَفْرِضُهُ الواقعُ يشقُّ
٥٧٥	التَّحَرُّزُ منه
	يجِبُ على مَن تَولَّى شيئًا مِن أُمورِ المُسْلِمينَ أَنْ يَرْفُقَ بهم ما اسْتطاع؛ لأنَّهُ إذا رَفَقَ
٥٨٣	بهم رَفَقَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ به، وإذا شقَّ عليهم شقَّ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عليْهِ.
	الإخبار الدِّينيّ، يَسْتوي فيه المرأةُ والرَّجُلُ، حتى لو أنَّ المرأةَ شَهِدَتْ بغروبِ الشَّمْسِ
٥٩٣	فإنَّ للصائِمِ أَنْ يُفْطِرَ، ولو شَهِدَتْ برُؤيةِ الهلالِ فإنَّ على النَّاسِ أَنْ يَصوموا
	الحديثُ القُدْسيُّ فيه الصَّحيحُ وفيه الحَسَنُ وفيه الضعيفُ وفيه الموضوعُ، أمَّا القُرْآنُ
٥٩٧	فكُلُّهُ صحيحٌ مُتواتِرٌ، ليس فيه كلمةٌ ولا حرفٌ إلا وهو مُتواتِرٌ
	الظُّلْمُ يدورُ على شيئينِ: إمَّا عُدُوانٌ، وإمَّا نقصُ حقٍّ، فمَنْ سَطا على مالِكَ وأخَذَهُ
7	فهو منَ العُدُوانِ، ومَنْ جَحَدَ حَقَّكَ فهو منَ النَّقصِ.
	التَّدابُرُ المعنويُّ: هو أَنْ تَخْتلفَ وجهاتُ النظرِ، وأَنْ يَبْتَعِدَ كلُّ واحدٍ عنِ الآخرِ،
717	وأَنْ يُفسِّقَهُ، وأَن يُضلِّلَهُ ويُبدِّعَهُ
	التَّدابُرُ الحِسِّيُّ: معناهُ أنَّ كُلُّ واحدٍ يُولِّي الآخرَ دُبُرَهُ، ولهذا وصفَ اللهُ تَعالَى أهلَ
717	الجنَّةِ بأنَّهم على سُرَرٍ مُتقابلينَ، لا يَتدابَرونَ
	إذا نَزَلَ المرضُ وسألتَ اللهَ أَنْ يَشْفيَكَ فهذا نوعٌ منَ الرَّفْعِ، والإنْسانُ مأمورٌ بدَفْعِ
740	الأَذَى عن نَفْسِهِ، ورَفْعِهِ عن نَفْسِهِاللهَّذَى عن نَفْسِهِ، ورَفْعِهِ عن نَفْسِهِ
	دعاءُ الإِنْسانِ أَنْ لا يُصيبَهُ اللهُ تَعالَى بمرضٍ مُنْكَرٍ ليس مُخالفًا للسُّنَّةِ، ولا مُخَالفًا للرِّضا
740	بالقَدَر، بل هو منَ القَدرِ، وهو أيضًا ممَّا وافَقَ السُّنَّةَ

	قد قيل: المزاحُ في الكلام، كالملحِ في الطَّعام، إنْ خَلا الطَّعامُ منَ الملحِ فهو فاسدٌ،
747	وإِنْ كَثُرَ فيه الملحُ فَسَدَ.
	الْمُؤْمِنُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَبْخَلَ بالمالِ مع سُوءِ الخُلُقِ أبدًا، فالمُؤْمِنُ كاملُ الإيهانِ؛ لأنَّهُ
78.	إِنْ وَجَدَ بَذَلَ وإِنْ لَم يَجِدُ قَالَ قُولًا مَيْسُورًا.
	يَنْبغي لنا أَنْ نَسْلُكَ سبيلَ التَّيْسيرِ على المسلمِ، حتى في الأحْكامِ الشُّرْعيَّةِ، إذا لم
789	يَتَبَيَّنْ أَنَّ الأَشْدُّ هو الأَصوبُ.
	منَ القواعِدِ المُهِمَّةِ: أَنَّهُ إذا تَعارَضَ الدَّليلانِ تَعارضًا تامًّا، ولم يَكُنْ لأَحَدِهِما
789	مُرجِّحٌ مِن قواعِدِ الشرعِ، فالأوْلى اتِّباعُ الأيسرِ.
	الفُحْشُ يَكُونُ بِالقولِ وبِالفعلِ، فقد يَكُونُ الإنْسانُ فاحشًا بفعلِهِ، فإذا أدَّبَ أوْجَعَ،
70.	وإذا مَشي على شَيْءٍ أَفْسَدَهُ.
	لا يُمْكِنُ أَنْ يعاقِبَ اللهُ إلا عن بُغضٍ، أو كُرْهِ لِما كانَ سببًا في هذا العقابِ، فيجبُ
101	أَنْ لا نُعارِضَ اللهَ.
	أنا أُرَجِّحُ دائمًا عدَمَ التعرُّضِ للشَّخْصِ بعَيْنِهِ، إلا إذا دَعَتِ الحاجةُ أو الضَّرورةُ
101	لذلك.
	دُخولَ الجنَّةِ نوعانِ: دُخولٌ بلا حِسابٍ وعِقابٍ، ودخولٌ مُقيَّدٌ يَسْبِقُهُ حِسابٌ
101	
	الإنْسانُ الذي يَنُمُّ إليك كلامَ الغيرِ سوف يَنُمُّ عنْكَ كلامَكَ إلى الغيرِ؛ ولذلكَ
709	يجِبُ الْحَذَرُ مِنَ النَّمَّامِ.
	اعْلَمْ أَنَّ الأحاديثَ الضَّعيفة تحتاجُ إلى تقويةٍ، والتَّقْويةُ إمَّا أَنْ تَكُونَ للمَتْنِ، وإمَّا
775	أَنْ تَكُونَ للسَّندِ
	لا يجوزُ لإنْسانٍ أَنْ يَلْتَقِطَ صورةَ أحدٍ إلا بإذْنِهِ، حتى لو كانَ يعرفُ أنَّ هذا الرَّجُلَ
177	يقولُ بجواز الْتقاطِ الصُّور

	لا أَحَدَ يَسْلَمُ مِنَ العيوبِ، بل منِ ادَّعي أنَّهُ سالِمٌ منَ العُيوبِ فهو مَعيبٌ بدَعُواهُ
775	هذه.
	أنت إذا نَظَرْتَ إلى عُيوبِكَ فلا تَنْظُرْ إليها نظرَ إقرارٍ، أو نظرَ اسْتِيئاسٍ منَ الإصلاحِ؛
775	وانْظُرْ إليها نظرَ مُريدٍ للإصْلاحِ والتَّخلِّي عنها
٦٧٣	اعلمْ أَنَّكُ لَنْ تستطيعَ أَنْ تُصْلِحَ ما كانَ فاسدًا بِمُجَرَّدِ التَّفكيرِ، بل لا بُدَّ مِن عَمَلٍ ومُعارسةٍ.
	إِنَّ التَّعاظُمَ في النفسِ والاختيالَ في المِشْيةِ إذا اجْتَمَعا اسْتَحَقَّ فاعِلُهما هذا الوَعيدَ،
770	وهو غَضَبُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ
-	لْيُعْلَمْ أَنَّ الإِنْسَانَ كُلُّمَا تَعَاظَمَ فِي نَفْسِهِ ازْدَادَ ضَعَفًا عَنْدَ اللهِ وَعَنْدَ النَّاسِ، وهذا من
770	الجَزاءِ الذي يَكُونُ مِن جنسِ العملِ
	«الْعَجَلَةُ» أي: الإقدامُ على الشيءِ مِن غيرِ تَفْكيرٍ ولا تأمُّلٍ، وسواءً كانتْ عَجلةً
777	في الاعتقادِ أو في القولِ أو في الفعلِ
٦٨٢	الشُّهداءُ يَوْمَ القِيامةِ أربعةُ أنواعٍ، المَلائِكةُ، والنَّبِيُّونَ، والعُلَماءُ، والجَوارحُ
	مِن شرطِ صِحَّةِ الحَديثِ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلَ السَّندِ، وكذلك مِن شرطِ كونِهِ حَسنًا
372	أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلَ السَّندِ، فإذا كانَ مُنْقطعًا فإنَّهُ يَكُونُ ضَعيفًا
	إذا أرادَ اللهُ بعبدِهِ الخيرَ فقَّهَهُ في الدِّينِ، أي: جَعَلَهُ فَقيهًا في الدِّينِ، أي في أحْكامِ
٧٠٣	الدِّينِ، وهذا يشملُ أحكامَ الدِّينِ العَقَديَّةَ والفَرْعيَّةَ
	الفقهُ في الدِّينِ المتعلِّقُ بأعمالِ القلوبِ وأحْوالِها هو الفقهُ الأكبرُ؛ ولهذا سَمَّى
٧٠٣	أَهْلُ العِلْمِ علمَ التوحيدِ والعقيدةِ (الفِقْهَ الأكبرَ).
	إذا رأيتَ اللهَ قد مَنَّ عليك بالفقهِ في دِينكَ فاعْلَمْ أنَّ اللهَ أرادَ بك خَيرًا
	خُذْ مَا عُفِيَ مَنَ النَّاسِ، ومَا حَصَلَ مِن أَخْلاقِهِم، ولا تُكَلِّفْهُمُ الكَمَالَ؛ لأنَّ مَنْ

٧١٠	أرادَ الكمالَ حُرِمَ الكمالَ.
	الدِّينُ الإسْلاميُّ يريدُ مِن أهلِهِ أنْ يَكُونَ الإنْسانُ دائمًا مُنْشَرِحَ الصَّدرِ، مُنْطلقَ
٧٢٠	اللِّسانِ، طليقَ الوَجهِ.
	يَنْبغي للإنْسانِ إذا أرادَ أنْ يُفاضِلَ بين شَخْصينِ وفي كُلِّ منهم خَيرٌ أنْ يَذْكُرَ الخيرَ
777	في الجميع؛ حتى لا تَهْبِطَ قيمةُ الآخَرِ مِن قُلُوبِ النَّاسِ
	إذا فَعَلَ الإنسان ما يَلْزَمُهُ منَ الأسبابِ النافعةِ، واستعانَ باللهِ ثم صارَ على خلافِ
۷۲۳	ما أرادَ فهنا يجبُ عليه التفويضُ المُطْلَقُ؛ وإلا فالواجِبُ أَنْ يَفْعَلَ السَّببَ
	لا شُكَّ أَنَّ الشَّيْطَانَ يُسَلَّطُ على المرءِ في إدخالِ الأحْزانِ، وإدخالِ التَّحَسُّرِ عليه،
۷۲٥	وتَشْكيكِهِ فِي أُمورٍ لا أصلَ لها، وتخيُّلِهِ أمورًا لا حَقيقةَ لها.
	النصّ منَ القُرْآنِ والسُّنَّةِ إذا كانَ يحتملُ مَعْنيينِ على السَّواءِ، ولا مُنافاةَ بينهما،
١٣٧	فالواجِبُ أَنْ يُحْمَلَ عليهما جميعًا.
٧٤٠	الصُّوابُ أَنَّ الأسْبابَ ثابتةٌ، وأنَّها مُؤَثِّرةٌ، لكنْ بها أوْدَعَ اللهُ فيها منَ القُوَى المُؤثِّرةِ
	يَنْبغي لَمَنْ أَطْعَمَ الطَّعامَ أَنْ يَنْوِيَ بذلك الامْتثالَ للنبيِّ ﷺ؛ ليكونَ بذلك حَائزًا
٧٤٣	على العِبادةِ، وعلى الخُلُقِ الحَسَنِ.
	النُّصحُ لولاةِ الأُمورِ أو لأئمَّةِ المُسْلِمينَ أمرٌ مُهمٌّ، وهو أهمُّ منَ النُّصحِ لعامَّتِهم
۷٥٣	ولا بُدَّ مِن سلوكِ الجِكمةِ في النَّصيحةِ لهم.
	كُلُّ الذين يتهاونونَ في أداءِ واجِبِهم في الوظائفِ يُعْتبرونَ غيرَ ناصحينَ لأئمَّةِ
۷٥٧	الْمُسْلِمِينَ؛ لأنَّ منَ النُّصْحِ أَنْ تَعْمَلَ وَكَأَنَّكَ أنت المسؤولُ الأوَّلُ
	العُلَماءُ هم المسؤولونَ الأُوَّلونَ عن هذه الأُمَّةِ؛ لأنَّهُم يحملونَ شريعةَ النبيِّ عَلَيْةٍ في
۷٥٨	صُدورِهِم، ويُؤَذُّونَها إلى النَّاسِ، فعليهم مسئوليَّةُ الأُمَّةِ
	العُلَماء إذا ضَلُّوا أضَلُّوا، فيَنْبغي أَنْ تَسْأَلَ اللهَ دائمًا لعلماءِ المُسْلِمينَ أَنْ يُوفَّقوا للصّواب؛

v 09	لأنَّ هذا منَ الأُمورِ المُهِمَّةِ.
	ذا رأيتَ اللهَ قد منَّ على شخصٍ بعلم ودِينٍ وجاهٍ، فلا تَحْسُدْهُ، وقلِ: اللَّهُمَّ زِدْهُ؛
٧٦٠	حتى يَنفعَ النَّاسَ؛ لأنَّ الإِنْسانَ إِذا كانَّ له جَاهٌ صارَ نَفْعُهُ النَّاسَ أكثرَ
	منَ النَّصيحةِ للعُلماءِ أنَّك إذا رَأَيْتَ النَّاسَ يَنْتَقِدونَهم في شَيْءٍ -وإنْ لم يكنْ أمرًا
777	شَرعيًّا- أَنْ تُبِيِّنَ لهم.
	نَقُوى اللهِ عَزَّوَجَلَّ يَجْمعها شَيْئانِ، هما: امتثالُ أمرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ واجتنابُ نَهْيِ اللهِ، على
٧٦٤	علم وبصيرةٍ
	نْ تَتَمَكَّنَ أَنْ تَسَعَ النَّاسَ بِمَالِكَ، ولا يُمْكِنُ أَنْ تَسَعَهُم وتَجَلِبَهم إليك وتُحَبِّبهم
٧٦٤	إليك إلا بشيئينِ: بَسْطُ الوجْهِ، وحُسْنُ الخُلُقِ.
	كم مِن إنسانٍ ليس ذاك في الجودِ والكرمِ، لكنْ عنده حُسْنُ خُلُقٍ وبشاشةٌ وبساطةً
	وجْدٍ، وتَجِدُهُ مَحْبُوبًا عند النَّاسِ كثيرًا؛ لما عنده منَ البشاشةِ، وبَسْطِ الوجْدِ، وحُسْنِ
٧٦٥	الخُلْقِ
	الْخُلْطةُ أفضلُ منَ العُزْلةِ مِن حيثُ الأصلُ، لكنْ قد تكونُ هناك أحوالٌ نُفضِّلُ فيها
۸۲۷	العُزْلةَ على الخُلْطةِ.
٧ ٦٩	كم مِن إنسانٍ دِميمِ الخِلْقةِ ولكنَّهُ جميلُ الخُلُقِ، فيُغَطِّي حُسْنُ خُلُقِهِ دَمامةَ خِلْقتِهِ
	الدُّعاء هو إظهارُ العبدِ افتقارَهُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ واستغاثَتُهُ به، واعتهادُهُ عليه، فهو
٧٧٣	حقيقةُ العُبودِيَّةِ، وأنَّ الإنْسانَ مُضْطَرٌّ ومُفْتَقِرٌ إلى ربِّهِ
	مِن آدابِ الدُّعاءِ ألا يَخُصَّ الإمامُ نفسَهُ بالدُّعاءِ الذي يَجْهَرُ به ويُؤَمِّنُ عليه النَّاسُ
	(مع) تفيدُ المُصاحبةَ والمُقارنةَ، هذا على وجْهِ الإطْلاقِ، فهي في اللُّغةِ للمُصاحبةِ
٧٧٨	والْمُقارِنةِ، ولكنَّها تَختلفُ بحسبِ ما تُضافُ إليه
	حُسْنُ الظَّنِّ باللهِ لا بُدَّ له مِن سبب، أمَّا بدونِ سبب، أو إنسانٌ يعملُ عَملًا سَيِّئًا،

	نُم يُحْسِنُ الظَّنَّ باللهِ، ويقولُ: إنَّ اللهَ يَغْفِرُ لي، فهذا غيرُ صحيحٌ، بل لا بُدَّ مِن فِعْلِ
۷۸٥	سبب
	لو أنَّ الإنْسانَ أَحْسَنَ الظنَّ باللهِ أنَّ اللهَ سيَرْزُقُهُ ولَدًا، لكنَّهُ لم يَتَزَوَّجْ، وقالَ أنا
۷۸٥	أُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللهِ، وإنَّ اللهَ سيَرْزُقُني الولدَ، فهذا وَهْمٌ
	أَنْجِي مَا يُنْجِيكَ مِن عَذَابِ اللهِ هُو ذِكْرُ اللهِ، فعليك بالذِّكْرِ دَائِهًا، والإِنْسَانُ الموفَّقُ
٧٨٧	يُمْكِنُ أَنْ يَذْكُرَ اللهَ على كُلِّ حالٍ.
	كُلِّ وقتٍ يَمُرُّ بك في هذه الدُّنيا وأنت لم تَكْسِبْ فيه خيرًا، فسيكونُ حَسْرةً عليك
۷۹۳	يَومَ القِيامةِ، وسوف تَتَمنَّى حينها لو أنَّكَ كنتَ عَمِلْتَ
	توجدُ عبارةٌ يَقولُها النَّاسُ، «إِنَّهُ على ما يشاءُ قديرٌ»، ويتزيَّنُ بها بعضُ النَّاسِ ويختمُ
۸۰۲	بها كلامَـهُ أو دُعاءَهُ، فهذه الكلمةُ غلطٌ.
	تفاضلُ الكَلامِ له عدَّةُ جهاتٍ، إمَّا مِن حيثُ الْمُتَكَلِّمُ به، وإمَّا مِن حيثُ مَدْلُولُهُ،
۸۱۲	وإمَّا مِن حيثُ البلاغةُ، وإمَّا مِن حيثُ التَّأثيرُ.
	يَنْبغي للإنْسانِ أَنْ يُكْثِرَ مِن هذا الذِّكْرِ: «سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، عَدَدَ خَلْقِهِ، وَرِضَا
۸۱۳	نَفْسِهِ، وَزِنَةَ عَرْشِهِ، وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ».
	الذي يَبْقى للإنْسانِ هو العملُ الصَّالِحُ؛ وأمَّا المالُ والبنونَ فإنِ استعانَ به على
۸۱۹	طاعةِ اللهِ صارَتْ منَ الباقياتِ، وإلا فهيَ منَ الفانياتِ، تَفْني بفناءِ الدُّنْيا
	يَنْبغي إلى الإنْسانِ في مُلاطفةِ إخوانِهِ وأصحابِهِ بأنْ يَأْتِيَ بالأساليبِ الْمُحَبَّبةِ التي
۸۲۸	تُؤَلِّفُ بِينِ القُلوبِ، لا سيها إذا كانَ المُخاطَبُ أَهْلًا لذلك.
٨٤١	المَغْفِرةُ: هي طلبُ العفوِ والتَّسامُحِ عن الذَّنبِ، وسترُ الذَّنبِ
۸٤٤	المَغْفِرة مَأْخُوذةٌ مِنَ المِغْفرِ، وهو مُتَضَمِّنٌ لشيئينِ: السِّترِ والوقايةِ
	مَنْ أُقرَّ بِتُوحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ فقد أُقرَّ بِتُوحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ ضِمنًا؛ لأَنَّهُ لَنْ يَعْبُدَ ولنْ يَتَأَلَّهَ

150	إلا الرَّبَّ، وأمَّا مَنْ أقرَّ بالرُّبوبيَّةِ ولم يُقِرَّ بالأُلوهيَّةِ فإنَّهُ مُتناقِضٌ
ለ٤٦	مثال النِّعمة العامَّة: الصِّحَّةُ والرِّزْقُ والنِّعَمُ التي يَتَنَعَّمُ بها البَدَنُ
	مدارُ الضَّلالِ على: إمَّا الجهلُ وإمَّا الهَوى، فإذا سَأَلْتَ اللهَ العافيةَ فإنَّكَ تسألُ اللهَ
۱٥٨	في الواقع عِلْمًا، وتَسْأَلُهُ هُدًى وتَوْفيقًا.
	النِّعم قد تزولُ حتى عنِ الأنْبياءِ؛ وهذا في نِعَمِ الدُّنْيا، لكنَّ نعمَ الدِّينِ لا تزولُ؛
109	لأنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَرْتَدَّ أَحَدٌ مِنَ الأنبياءِ أبدًا.
	«الصَّمَدُ»: أَجَعُ ما قيلَ في معناهُ أنَّهُ الكاملُ في صفاتِهِ، الذي افْتَقَرَتْ إليه جميعُ
ለገ٤	نخُلوقاتِهِ. مَعْدُوْ مِن مِن مِن مِن عُوْرِ مِن مِن مِن عَالْ مِن
	قاعدةٌ يَنْبغي لطالبِ العلمِ أَنْ يَنْتَبِهَ لها: «أَنَّ الأسْبابَ لا تُؤَثِّرُ في مُسبَّاتها حتى
^ ^ ^	تَنْتَفِيَ مَوانِعُها». رئي ويا در در در انجي الله عند المارين التاريخ الله عند التاريخ الله عند التاريخ المارين التاريخ الماريخ الماري
A A 7	الْمُجاهِرُ بالمعاصي -والعياذُ باللهِ- قد أساءَ إلى نفسِهِ أَوَّلًا، وأساءَ إلى غيرِهِ ثانيًا، أَ اللهُ عالَمُ اللهُ ال
/ // \	وأساءَ إلى الشَّريعةِ ثالثًا؛ لأنَّ النَّاسَ سيَتهاونونَ. السَّريعةِ ثالثًا؛ لأنَّ النَّارِ، ودُخولُ الجنَّةِ، فإنَّ الإِنْسانَ إذا حَصَلَ الصلاحُ الآخِرةِ بشَيْئينِ: النَّجاةُ منَ النَّارِ، ودُخولُ الجنَّةِ، فإنَّ الإِنْسانَ إذا حَصَلَ
۸۸۹	إصلاح الأعِرةِ بسيبينِ. النجاه من النارِ، ودعون الجندِ، فإن الإنسان إذا عصل له هذانِ الأمْرانِ فهذا إصلاحُ الآخِرةِ.
	الدِّين عِصْمةٌ للإِنْسانِ؛ يَمْنَعُهُ منَ الأعْمالِ السِّيِّةِ، والأَخْلاقِ الرَّذيلةِ، وهو عِصْمةٌ
۸۹۱	له في الآخِرةِ، يَخْصُلُ به أَنْ يُزَحْزَحَ عنِ النَّارِ ويُدْخَلَ الجَنَّةَ
	ما يوجدُ الآنَ مِن عبارةِ بعضِ النَّاسِ: «الحمدُ للهِ الذي لا يُحْمَدُ على مَكْروهِ سواهُ»،
190	فهذه عِبارةٌ مُبتدعةٌ
	يَنْبغي للإنْسانِ عندما يُخاطِبُ النَّاسَ في مَوْعظةٍ منَ المواعِظِ، أنْ يُقَلِّلَ لهم الكُلْفة
۹۰۳	في الأعْمالِ الصَّالِحةِ؛ حتى يُقدموا عليها.

فِهْرِسُ الْمُوْضوعاتِ

الصفحة	الموضوع
o	كتابُ الأيْهانِ والنُّذُورِ
o	تعريفُ الأَيْمانِ والنُّذُورِ
V	الكَفَّارةُ لا تَجِبُ إلا بشروطٍ:
V	الشرطُ الأوَّلُ: أَنْ تَكُونَ اليَمينُ مُنْعقدةً
۸	الشرطُ الثَّاني: أنْ يَكُونَ في المُسْتَقْبِلِ
۸	هل يجوزُ أنْ يَحْلِفَ على غلبةِ ظنِّهِ في أمرٍ ماضٍ؟
٩	الشرطُ الثَّالثُ: أنْ يَكُونَ المقسَمُ عليه مُمُكنًا
٩	مسألةٌ: مَنْ حَلَفَ ثم حَنِثَ، ثم حَلَفَ على شيءٍ غيرِهِ ثم حَنِثَ
١٠	 حديثُ (١٣٦٩): أَلَا إِنَّ اللهَ يَنهَاكُم أَن تَحلِفُوا بِآبَائِكُم
١٢	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
١٢	مَن كانَ جاهلًا فإنَّهُ لا يُؤاخَذُ
١٢	تعظيمُ الآباءِ كانَ مَعْروفًا في الجاهِليَّةِ
١٢	جوازُ اليَمينِ إذا كانَتْ على وجهٍ مَشْروعٍ
١٣	يَنْبغي للإنْسانِ إذا نَهي عن شيءٍ أنْ يَذْكُرَ ما يكونُ بدلًا عنه
١٤	جوازُ الحَلِفِ بأسهاءِ اللهِ تَعالَى وصفاتِهِ
١٤	التفصيلُ في الحلِفِ بآياتِ اللهِ
١٥	لو حَلَفَ الإِنْسانُ بأبيهِ، فهل تَنْعَقِدُ اليَمينُ

١٦	مَنْ يحلفُ بالطَّلاقِ ولا يَقْصِدُ طلاقَ الزَّوجةِ
١٦	هل منَ الحَلِفِ الجَائِزِ قَوْلُهم: «وحقِّ لا إلهَ إلا اللهُ، وحياةِ كتابِ اللهِ»؟
١٦	الحَلِفُ بالكتبِ السَّماويةِ غيرِ القُرْآنِ الكريم
١٧	 حديثُ (١٣٧٠): لَا تَحلِفُوا بِآبَائِكُم، وَلَا بِأُمَّهَاتِكُم، وَلَا بِالأَندَادِ
١٨	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
١٨	النَّهْي عنِ الحَلِفِ بالآباءِ والأُمَّهاتِ
١٨	تَحْريمُ الحَلِفِ بالأنْدادِ
۲۱	النَّهْيُ عن الحَلِفِ باللهِ إلا وإلانسانُ صادقٌ
۲۲	- حديثُ (١٣٧١) : يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ
۲۳	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
۲۳	الأصلُ الرُّجوعُ إلى نِيَّةِ الحالِفِ
۲٧	 حدیثُ (۱۳۷۲): وَإِذَا حَلَفتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيتَ غَيرَهَا خَيرًا مِنهَا
	طلبُ الإمارةِ أو الولايةِ
۳۱	أَ قَ سامُ الحِنثِأَقَسامُ الحِنثِ
٣٢	هل يُكفِّرُ أولًا ثم يَخْنَثُ، أم يَخْنَثُ أولًا ثم يُكَفِّرُ؟
٣٢	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
	الأَيهانُ لا تُحرِّمُ الشيءَ ولا تُوجِبُهُ
٣٢	يَنْبغي للإنْسانِ أَنْ يَحْنَثَ في اليَمين إذا كانَ خيرًا
٣٢	الانتقالُ عنِ المفضولِ إلى الأفضلِا
٣٣	

٣٣	 حدیثُ (۱۳۷۳): مَن حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ: إِن شَاءَ اللهُ، فَلَا حِنثَ عَلَيهِ
٣٥	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
۳٥	لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هذا القولُ مُقارِنًا لليمينِ
٣٥	اختلافُ العُلَماءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ هل يُشترطُ أَنْ يَنْوِيَ الاستثناءَ قبلَ تمامَ المُسْتَثني منه
٣٧	= حديثُ (١٣٧٤): لَا، وَمُقَلِّبِ القُلُوبِ
۳۸	مِن أسبابِ تَقْليبِ القُلوبِ إلى شرِّ
٣٩	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
٣٩	جوازُ القَسَم بها كانَ مِن صفاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ
٤٠	جوازُ القَسَمُ بِمُقَلِّبِ القُلوبِ وما كانَ مُشابِهًا له
٤٠	- حديثُ (١٣٧٥): جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْةٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! مَا الكَبَائِرُ؟
٤١	ما الكَبائِرُ؟ وهل هي مَحْدودةٌ أم مَعْدودةٌ؟
٤٢	الاقتطاعُ نوعانِ
٤٢	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
٤٢	الذُّنوبُ تَتفاوَتُ
٤٣	اليَمينُ الغَموسُ مِن كبائِرِ الذُّنوبِ
٤٣	لو حَلَفَ على يَمينٍ يقتطعُ بها مالَ امرئٍ مَعْصومِ فهي يمينٌ غَموسٌ
٤٣	ينبغي للإنسانِ أنْ يَسْأَلَ عنِ المُبْهَم لكي لا يَفْهَمُهُ على خلافِ المرادِ
٤٤	 حديثُ (١٣٧٦): فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغُو فِي آَيْمَنِكُمْ ﴾
٤٤	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
	رَ مَن قَصْدِ عَقْدِ اليَمِينِ لا بُدَّ مِن قَصْدِ عَقْدِ اليَمِينِ

عِينَ اسمًا٥	 حديثُ (١٣٧٧): إِنَّ لله تِسعَةً وَتِس
٤٦	هل الإحصاءُ مُجَرَّدُ إِدْراكُها عَددًا؟
٤٨	الحديثُ المُدْرَجُ
تَضَمِّنٌ لصفةٍ	مسألةٌ: كلُّ اسمٍ مِن أسماءِ اللهِ تَعالَى مُنَا
	 حديثُ (١٣٧٨): مَن صُنِعَ إِلَيهِ مَع
، وَإِنَّمَا يُستَخرَجُ بِهِ مِن البَخِيلِ٢٥	 حديثُ (١٣٧٩): إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيرٍ،
٥٣	ه در الله الله الله الله الله الله الله الل
ο ξ	النَّذْرُ خمسةُ أقْسامِ
٥ ٤	الأوَّلُ: نَذْرُ الطَّاعَةِ
00	الثَّاني: نذرُ المَعْصيةِ
00	الثَّالثُ: نَذْرُ مباح
٥٦	الرَّابِعُ: نَذْرُ اليَميِّنِ
٥٦	الخامس: النَّذْرُ الذي لم يُسمَّ
٥٩	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
٥٩	النَّهْيُ عنِ النَّذْرِ
71	
۲ ۲۲	ذمُّ البُخْلذُ
77	
َةُ يَمِينٍ	 حدیثُ (۱۳۸۰): كَفَّارَةُ النَّذرِ كَفَّارَ

٠٠٠٥٢	كفارةُ النَّذْرِ إذا لم يُسمَّ كفارةُ يمينٍ
٠٥	 حديثُ (١٣٨١): مَن نَذَرَ نَذرًا لَم يُسَمِّهِ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ
٦٦	مَنْ نَذَرَ صيامَ ثلاثةِ أَشْهُرٍ مُتتابعةٍ وهو لا يُطيقُها
٦٧	كيف يُعادِلُ إطعامُ عَشَرةِ مساكينَ أو كِسْوَتُهم إعتاقَ رَقَبةٍ؟
٦٨	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
٦٨	صحَّةُ النَّذْرِ الذي لم يُسَمَّ
٦٩	نذرُ المَعْصيةِ مُنعقِدٌ
٦٩	نذرُ المُسْتحيلِ مُنعقِدٌ
٦٩	الطاقةُ تَخْتَلِفُ باختلافِ النَّاسِ
V •	 حدیث (۱۳۸۲): وَمَن نَذَرَ أَن يَعصِيَ اللهَ فَلَا يَعصِهِ
V •	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
V •	■ حديثُ (١٣٨٣): لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعصِيَةٍ
٧١	 حدیث (۱۳۸٤): نَذَرَت أُختِي أَن تَمشِيَ إِلَى بَيتِ الله حَافِيَةً
٧١	 حديثُ (١٣٨٥): إِنَّ اللهَ لَا يَصنَعُ بِشَقَاءِ أُختِكَ شَيئًا
٧٣	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
٧٣	جوازُ التوكيلِ في الاسْتِفْتاءِ
٧٤	لا يَنْبغي لَمْنِ اسْتُفْتِيَ أَنْ يَطْلُبَ الأصلَ
٧٤	مَن نَذَر نَذْرًا لا يُطيقُهُ بوصفِهِ فلْيَفْعَلْ أصلَهُ ولْيُكَفِّرْ عن وصفِهِ
V 0	وجوبُ الاختمارِ
γo	جوازُ رُكوبِ المَرْأَةِ على الرَّاحلةِ

٧٥	قيامُ الأفعالِ الاختياريَّةِ في اللهِ عَنَّوَجَلَّ
	 حدیثُ (۱۳۸٦): اسْتَفْتَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْةِ فِي نَذْرٍ كَانَ
٧٦	عَلَى أُمِّهِ
VV	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
VV	جوازُ قضاءِ النَّذْرِ عن الأُمِّ
VV	لا يُقضى النَّذْرُ عن النَّاذِرِ إلا إذا تَكَكَّنَ مِن فِعْلِهِ فلم يَفْعَلْ
٧٨	السياقُ والقرائنُ تُعَيِّنُ المعنى المرادَ
٧٨	لا مَجازَ في اللُّغةِ العربيَّةِ
٨٠	 حديثُ (١٣٨٧): أوفِ بِنَذْرِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ
۸٠	 حدیث (۱۳۸۸): وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِیثِ کَرْدَمِ عِنْدَ أَحْمَدَ
۸١.,	الفرقُ بين الوَثَنِ والصَّنَمِ
۸۲.	
۸۲.,	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
	جوازُ تعيينِ مكانٍ للنَّذْرِ
٨٤.	لا يجوزُ الذَّبْحُ للهِ عَزَّوَجَلَّ حولَ الأصْنامِ والأوثانِ
٨٤.	سدُّ ذَرائِع الشِّرْكِ ولو كانت بعيدةً
٨٥	لا يجوزُ أَنْ يُخصَّ المكانَ إذا كانَ غَصْوصًا لأعيادِ المُشْركينَ
٨٥	مسألةٌ: ما حُكْمُ مَن شارَكَ الكُفَّارَ في غير أعْيادِهِم الدِّينيةِ؟
	مسألةٌ: إنسانٌ مرَّتْ عليه مُناسبةٌ طَيِّبةٌ كزواجِ
	تحريمُ الوفاءِ بقطيعةِ الرَّحم

۸٧	عدمُ وُجوبِ وفاءِ النَّذْرِ فيها لا يَمْلِكُ
۸٧	مسألةٌ: مَنْ نَذَرَ إِنْ شَفَى اللهُ عَنَّكَ عَلَّ مريضَهُ أَنْ يَذْبَحَ عنه
أَن أُصَلِّيَ فِي	 حدیثُ (۱۳۸۹): یَا رَسُولَ اللهِ! إِنِّي نَذَرتُ إِن فَتَحَ اللهُ عَلَيكَ مَكَّةَ
۸۸	بَيتِ المَقدِسِ
۸٩	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
۸٩	الإنْسانُ إذا نَذَرَ وجَبَ عليه الوفاءُ بالنَّذْرِ
۸٩	يجوزُ الانتقالُ عنِ النَّذْرِ إلى ما هو أفضلُ منه
۹ •	الإنسانُ إذا أرادَ أَنْ يَشُقَّ على نفسِهِ فإنَّنا نُوَلِّيهِ ما تَوَلَّى
٩١	 حدیث (۱۳۹۰): لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ
٩١	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
97	لا يُشَدُّ الرَّحْلُ إلى المقابِرِ لزِيارَتِها
٩٢	شدُّ الرَّحْلِ يختصُّ بالمساجِدِ المُعَيَّنةِ الثلاثةِ
كِفَ لَيلَةً فِي	 حديثُ (١٣٩١): يَا رَسُولَ اللهِ! إِنِّي نَذَرتُ فِي الجاهِليَّةِ؛ أَن أَعتَ
۹۳	المَسجِدِ الحَرَامِ
٩ ٤	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
٩٤	تخصيصُ النَّذرِ في المسجدِ الحرام يجبُ أنْ يُقْضى فيه
٩٤	لو وَقَى الكافرُ بنذرِهِ في حالِ الكُفْرِ سَقَطَ عنه
90	كيف يَنْعَقِدُ النَّذْرُ منَ الكافرِ والإسلامُ يَجُبُّ ما قبلَهُ؟
٩٥	جوازُ الاعْتكافِ بدونِ صيامِ
90	جوازُ الاعْتِكافِ في غير رمضًانَ

٩٧.	مسألةٌ: واعتكافُ المَرْأةِ جائزٌ
	مسألةً: هل هناك فرقٌ بين مَن يقولُ: «نَذَرْتُ للهِ أَنْ أَصومَ شهرًا» ومَنْ يقولُ:
٩٧.	«نَذَرْتُ للهِ أَنْ أَصومَ ثلاثينَ يَومًا»؟
٩ ٩ .	كتابُ القَضاءِ
99.	تعريفُ القَضاءِ
١	الفرقُ بين المُفْتي والحاكمِ
١	القَضاءُ فَرْضُ كفايةٍ
١	فضلُ القَضاءِ
١٠١	الفراسةُا
۱۰۲	مسألةً: طالبُ عِلْمٍ يقيمُ بمكانٍ ليس فيه قُضاةٌ
۱ • ٤	 حديثُ (١٣٩٢): القُضَاةُ ثَلَاثَةٌ: اثنَانِ فِي النَّارِ، وَوَاحِدٌ فِي الجَنَّةِ
١ • ٥	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
١ • ٥	التَّحْذيرُ منَ القَضاءِ بغيرِ عِلْمِ
١ • ٥	التَّحْذيرُ مِن مُخَالفةِ الحَقِّ في الحُّكْمِ
١ . ٦	جوازُ حُكْمِ الحاكِمِ بعِلْمِهِ بدون طُلبِ إقامةِ البَيِّنةِ
١ . ٦	اختلافُ العُلماءِ في حُكمِ القَاضي بعلمِه
۱ • ٧	فضيلةُ القَضاءِ
۱ • ۸	التَّحْذيرُ منَ الحُكْم بالجهلِ
۱ • ۸	
١ • ٩	وجهُ المشَابهةِ بين المَذْبوحِ بغيرِ السِّكِّينِ والقَاضي

١ • ٩	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
١ • ٩	التَّحْذيرُ منَ القَضاءِ
١١.	 حديثُ (١٣٩٤): إِنَّكُم سَتَحرِصُونَ عَلَى الإِمَارَةِ
111	وسُمِّيَ يَوْمُ القِيَامَةِ بذلك لَثلاثةِ أُمورٍ
۱۱۳	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
۱۱۳	التَّحْذيرُ منَ الحِرْصِ على الإمارةِ
۱۱۳	إِثْبَاتُ يَومِ القِيامةِ
۱۱۳	مَنْ حَرَصَ على الإمارةِ لنِيَّةٍ سَيِّئةٍ مقوتٌ
110	 حدیثُ (۱۳۹۰): إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ، فَاجتَهَدَ، ثُمَّ أَصَابَ
117	ما يحتاجُ إليه المُجتهدُ
۱۱۸	أفلا يكونُ عليه إثمٌ لخَطئِهِ، فيَتقابَلُ الأجرُ والإثمُ فيتساقطانِ؟
۱۱۸	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
۱۱۸	يجبُ على الإنسانِ أَنْ يَبْذُلَ الجُهدَ في الحُكْمِ
۱۱۸	الإنْسانُ إذا اجْتَهَدَ فيها هو وليٌّ عليه وأخطأً فلا شيءَ عليه
	هل يجوزُ للمُقَلِّدِ الذي يَحْفَظُ المتنَ أَنْ يُولَّى القَضاءَ، وحديثُ النَّبيِّ ﷺ يَقُولُ:
١٢٢	«فَاجْتَهَدَ»؟
177	مَسَأَلَةٌ: بعضُ مَن يدَّعي العِلْمَ، أو يَعْرِفُ بعضَ أقوالِ العُلَمَاءِ في مسألةٍ ما
۲۳	 حدیثُ (۱۳۹٦): لَا يَحَكُمُ أَحَدٌ بَينَ اثنينِ، وَهُوَ غَضبَانُ
3 7 1	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
178	نَهِيُ الحاكم أَنْ يَقْضِيَ بِينِ اثْنينِ وهو غضبانُ

177	يَنْبغي للحاكِمِ أَنْ يكونَ فارغَ البالِ عند الحُكْمِ
771	لا يجوزُ للحاكِمِ أَنْ يَقْضِيَ في حالِ الغضبِ
170	القاضي لا يحكمُ بين اثنينِ في حالِ تشويشِ فِكْرِهِ بغير الغضبِ
۱۲۸	هل يدخلُ الطبيبُ في هذا الحديثِ، فلا يَدْخُلُ على عَمَلِهِ وهو غضبانُ؟
1 7 9	حمايةُ الأمْوالِ والأعْراضِ والأبْدانِ
1 7 9	 حدیثُ (۱۳۹۷): إِذَا تَقَاضَى إِلَيكَ رَجُلَانِ، فَلَا تَقضِ لِلأَوَّلِ
1 7 9	 حديثُ (١٣٩٨): وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ الْحَاكِمِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ
۱۳۰	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
۱۳.	لا يجوزُ أَنْ يُقْضى لأحدِ الخَصْمينِ حتى يَسْمَعَ الإِنْسانُ كلامَ الخصمِ الآخرِ
۱۳.	لا يجوزُ القَضاءُ على الغائِبِ
۱۳۱	إذا كانَ أحدُ الخصمينِ أخْرَسَ
۱۳۱	لا نحكمُ على الشخصِ بها نَسْمَعُ حتى نَسْمَعَ كلامَ خَصْمِهِ
۱۳۱	قصَّةُ داودَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ مع الخَصْمينِ
۲۳۲	هِل يُؤْخَذُ مِن فعلِ داوُدَ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ مشروعيَّةُ سجودِ التَّوْبَةِ؟
١٣٤	إذا طُلِبَ الخصمُ لمجلسِ القَضاءِ فامْتَنَعَ
17 8	هل للقاضي إذا تحاكم إليه رَجُلانِ أنْ يَعْرِضَ عليهما التَّصالُحَ قبلَ القَضاءِ؟
140	 حدیث (۱۳۹۹): إِنَّكُم تَختَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعضَكُم أَن يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ
77	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
177	الخُصومةُ واقعةٌ في خيرِ القرونِ
۲۳۷	النَّاسُ يَخْتلفونَ في التَّعبير عَمَّا في قُلوبهم

١٣٨	القاضي لا يَحْكُمُ بعِلْمِهِ
١٣٩	الواجبَ على القاضي أنْ يَحْكُمَ بها سَمِعَ
١٤٠	قضاءُ القاضي لا يُحِلُّ الحَرامَ
1 & 1	عُقوبةُ مَنْ أَخَذَ مالًا بغيرِ حقٍّ
1 & 1	هل في الحديثِ دَليلٌ على أنَّ النَّبيَّ عَيَّكِيٌّ يُقِرُّ على الخطأِ؟
1 2 7 ? ,	 حدیثُ (۱٤٠٠): كَیفَ تُقَدَّسُ أُمَّةٌ، لَا يُؤخَذُ مِن شَدِيدِهِم لِضَعِيفِهِم
187	 حدیثُ (۱٤٠١) وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِیثِ بُرَیْدَةَ عِنْدَ البَزَّارِ
1 2 7	 حدیثُ (۱٤۰۲) وَآخَرُ: مِنْ حَدِیثِ أَبِي سَعِیدٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهْ
١٤٣	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
١٤٣	التَّحْذيرُ العظيمُ مِن ألَّا يُؤْخَذَ الحقُّ منَ القويِّ إلى الضَّعيفِ
۱ ٤٣	وجوبُ العدلِ بين كلِّ أحدٍ
187	 حديثُ (١٤٠٣): يُدعَى بِالقَاضِي العَادِلِ يَومَ القِيَامَةِ
187	الحديثُ إذا كانَ مُعارضًا للقواعِدِ العامَّةِ في الشَّريعةِ
١٤٧	 حدیث (۱٤٠٤): لَن یُفلِحَ قَومٌ وَلَوْا أَمْرَهُمُ امرَأَةً
١٤٨	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
١٤٨	الَمْرْأَةُ لا يَصحُّ أَنْ يَكُونَ لها ولايةٌ عامَّةٌ
۱٤۸	بيانُ قصورِ المَرْأةِ في العقلِ والتَّدبيرِ
۱٤۸	النِّساءُ مهما بَلَغْنَ في الذَّكاءِ والحِنْكةِ فإنَّ مَن ولَّاهُنَّ لا يُفْلِحُ
1 & 9	لو تَنازَعَتِ امرأتانِ واحْتَكَمَتا إلى امرأةٍ، فحَكَمَتْ بينهما، أينْفُذُ حُكْمُها؟
١٥٠	هل يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ المَرْأَةُ مُديرةً على مدرسةٍ؟

هل يجوزُ اسْتفتاءُ المَرْأَةِ؟	١٥٠
- حديثُ (٥٠٤٠): مَن وَلَّاهُ اللهُ شَيئًا مِن أَمرِ الْمُسلِمِينَ	١٥٠
	101
الوعيدُ على مَنِ احْتَجَبَ عن حاجةِ المُسْلِمينَ وأُمورِهِم إذا ولَّاهُ اللهُ عليهم ١٥	101
مَنْ كَانَ وَاليًّا عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَجَبَ عَلَيْهِ البُّرُوزُ لَهُمْ لَقَضَاءِ حَوَائِجِهُمْ ٢٠	107
	107
	١٥٣
 حدیث (۱٤٠٧) وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِیثِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍ و 	104
مِن فوائِدِ هذا الحديثِ: ٤ د	108
تحريمُ الرِّشْوةِ في الحُكْمِ على الآخِذِ وعلى المُعْطي ٤ ٥	108
هل يُلْحَقُ بالحاكِمِ في ذَلَك مَنْ سواهُ ٤ ٥	108
إذا تابَ الْمُرْتشي، وَعنده الرِّشْوةُ، أو اخْتَلَطَتْ بهاله، فهاذا يَفْعَلُ؟ ٢٥	107
مسألةٌ: بعض رجالِ أعمالٍ وذَوُو الجاهِ يحتاجونَ إلى عُمَّالٍ٧٥	104
 حديثُ (١٤٠٨): قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنَّ الخَصمَينِ يَقعُدَانِ بَينَ يَدَيِ الْحَاكِمِ ٥٥ 	107
بابُ الشَّهاداتِ	109
تعريفُ الشَّهادةِ ٥٥	109
طُرُقُ العلمِ بالمَشْهودِ به	
الشَّهادةُ تُطَلَقُ على التَّحَمُّلِ والأداءِ	١٦.
هل الأوْلى أنْ يُبادِرَ الإِنْسانُ بالشَّهادةِ قبلَ أنْ يُسْتَشْهَدَ، أم الأَوْلى أنْ يَنْتَظِرَ حتى	
	171

۱۳۱	 حديثُ (١٤٠٩): أَلَا أُخبِرُكُم بِخَيرِ الشُّهَدَاءِ؟
٠, ٢٢	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
٠, ٢٢	تفاضُلُ الشَّهداءِ
٠, ٢٢	الذي يَشهدُ قبلَ أنْ يُسألَ هو خيرُ الشُّهداءِ
۱۳۳	 حدیثُ (۱٤۱۰): إِنَّ خَیْرَکُم قَرنِي، ثُمَّ الَّذِینَ یَلُونَهُم
۱۳۳	ذِكْرُ الْأَقُوالِ فِي الْمُرادِ بِالقَرنِ
١٦٥	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
١٦٥	فضلُ القَرْنِ الأوَّلِ
١٦٥	التَّابعونَ أفضلُ مِن تابِعي التَّابعينَ
٠٦٦	ذُمُّ مَنْ يَشْهَدُ ولا يُسْتَشْهَدُ
٠٦٦	التَّحْذيرُ مِن شهادةِ الزُّورِ
۱٦٧	فسادُ الزَّمانِ
؟ ٧٦٧	هل هذا خاصٌّ بهؤلاءِ القومِ أم أنَّهُ يزدادُ سُوءًا كلما تَباعَدَ العهدُ
۸۶۸	يتغيَّرُ الزَّمانُ بنَقْضِ العهدِ
۸۶۱	هل الأفضلُ للإنسانِ أنْ يَأْتِيَ بالشَّهادةِ قبلَ أنْ يُسأَلها؟
179	مسألةٌ: الآنَ في المحاكِم قد يَطلبونَ شُهودًا ومُزكِّينَ
١٧٠	 حديثُ (١٤١١): لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ، وَلَا خَائِنَةٍ
١٧١	الصديقُ إذا شَهِدَ لصديقِهِ
١٧٢	شروطُ الشَّاهدِ
NY	الشه طُ الأوَّل: أَنْ تَكُونَ مُسْلًا

۱۷۳	الشرطُ الثَّاني: البلوغُ
۱۷۳	اختلافُ العُلماءِ في قبولِ شهادةِ الصِّبيانِ
۱۷٤	الشرطُ الثَّالثُ: العقلُ
۱۷٤	الشرطُ الرَّابِعُ: العدالةُ
۱۷٦	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
۱۷٦	الخيانةُ مانعٌ مِن قبولِ الشَّهادةِ
177	هل منَ الخيانةِ أَنْ لا يُزوِّجَ الأَبُ ابنتَهُ إذا خَطَبَها كَفَّ؟
177	مُراعاةُ الأحْوالِ وأنها مُقدَّمةٌ على مُراعاةِ الأشخاصِ
١٧٦	يَنْبغي للإنْسانِ أَنْ يُزيلَ العداوةَ والبَغْضاءَ عن قلبِهِ بين إخوانِهِ
۱۷۷	ما المانِعُ مِن قَبولِ شهادةِ الأبِ لابْنِهِ، أو الابْنِ لأبيه؟
۱۷۸	 حدیثُ (۱٤۱۲): لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَدَوِيٍّ عَلَى صَاحِبِ قَريَةٍ
۱۷۸	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
۱۷۸	شهادةُ البدويِّ على صاحبِ القريةِ لا تُقْبَلُ
۱۷۸	قبولُ شهادةِ صاحبِ القريةِ على البدويِّ
1 / 9	 حديثُ (١٤١٣): إِنَّ أُنَاسًا كَانُوا يُؤخَذُونَ بِالوَحيِ فِي عَهدِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ
۱۸۰	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
۱۸۰	نْبُوتُ عَلَمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بِمَنْ يُخَالِفُ قَلْبُهُ مَا ظَهَرَ مِن جَوارِحِهِ
۱۸۰	لا وَحْيَ بَعْدَ الرَّسُولِ عِلْيَةِ
۱۸۲	الواجبُ أَخْذُ النَّاسِ بِظُواهِرِهم
۱۸٤	 حديثُ (١٤١٤): أَنَّه النبيّ عَلَيْ عَدَّ شَهَادَةَ الزُّورِ فِي أَكبَرِ الكَبَائِرِ

١٨٤	ئىاھدُ الزُّورِ قِسْمانِ
١٨٤	شهادةُ الزُّورِ مِن أكبرِ الكَبائِرِ
١٨٦	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
١٨٦	الذُّنوبُ كبائرُ وصغائرُ
١٨٦	هل الكَبائِرُ أكثرُ منَ الصَّغائرِ؟
۲۸۱	شَهادةُ الزُّورِ مِن أكبرِ الكَبائِرِ
١٨٧	هل يجوزُ أنْ أشهدَ بها دلَّتِ القرينةُ عليه، أو أشهدُ بالقرينةِ فقط؟
١٨٧	جوازُ استخدامِ أساليبِ التَّنْبيهِ ليَلْتَفِتَ المُخاطَبُ
١٨٨	 حدیثُ (۱۵ کا): تَرَى الشَّمسَ؟ عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ، أُو دَعْ
١٨٩	على تقديرِ صحَّة الحديثِ فإنَّ فيه فوائدَ
١٨٩	يَنْبغي على الإنْسانِ أن يُقرِّرَ الأحْكامَ بالأُمورِ المَحْسوسةِ
١٩٠	لا تجوزُ الشُّهادةُ بغلبةِ الظنِّ وإنْ قَوِيَ
١٩٠	تعظيمُ أمرِ الشَّهادةِ
191	 حدیثُ (١٤١٦): أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَیَالِیْهِ قَضَى بِیَمِینٍ وَشَاهِدٍ
191	 حدیثُ (۱٤۱۷): وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِّالِتَهُ عَنْهُ مِثْلُهُ
191	اختلافُ العُلَماءِ في تخريج هذا الحديثِ
١٩٢	هذا الحديثَ مُطابِقٌ للأُصولِ تمامًا
۱۹۳	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
	جوازُ الحُكْمِ بالشَّاهدِ الواحدِ بالإضافةِ إلى يمينِ الْمُدَّعي
	ر أقسامُ البِّناتِ في الشهو دِ

١٩٤	القِسْمُ الأوَّلُ: ما يُشْتَرَطُ فيه أربعةُ رِجالٍ عدولٍ
١٩٤	القِسْمُ الثَّاني: ما يُشْتَرَطُ فيه ثلاثةُ رِجالٍ
190	القِسْمُ الثَّالثُ: ما يُشْتَرَطُ فيه رَجُلانِ
لمدعي ١٩٥	القِسْمُ الرَّابِعُ: مَا يُشْتَرَطُ لَهُ رَجُلانِ، أَو رَجُلٌ وَامْرَأْتَانِ، أَو رَجُلٌ ويمينُ ا
١٩٦	القِسْمُ الخامسُ: ما يُكْتفى فيه بواحِدٍ مِن رجُلٍ أو امرأةٍ
١٩٦	القِسْمُ السادسُ: اليَمينُ المُجرَّدةُ مع القرائِنِ
197	مسألةً: في مسألةِ القَسامةِ إشْكالٌ
١٩٨	بَابُ الدَّعاوَى وَالبَيِّنَاتِ
۱۹۸	تعريفُ الدَّعاوي والبَيِّناتِ
199	 حدیثُ (۱٤۱۸): لَو يُعطَى النَّاسُ بِدَعوَاهُم، لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ
Y • •	أقسامُ الدَّعْوي
۲۰۱	إذا طُولِبَ الْمُدَّعي بالبَيِّنةِ فقالَ: (ليس لي بَيِّنةٌ)
	صفةُ اليَمينِ
۲۰۳	حُكمُ ما يفعلُهُ البعضُ مِن إلزامِ الحالِفِ بالحَلِفِ على المُصْحفِ
۲۰۳	الاختلافُ في حُكمِ الحلفِ بالمُصحفِ
۲۰٤	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
۲۰٤	الدَّعْوى مَقْبولةٌ بأيِّ حالٍ كانت
۲۰٤	كُلُّ دَعْوى فلا بُدَّ فيها مِن بَيِّنةٍكُلُّ دَعْوى فلا بُدَّ فيها مِن بَيِّنةٍ
۲۰۰	 حديثُ (١٤١٩): أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيَةً عَرَضَ عَلَى قَومِ اليَمِينَ، فَأَسرَ عُوا
Y • 0	صورُ هذا الحديثِ

Y•V	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
Y•V	عرضُ اليَمينِ على مَنْ عليه اليَمينُ
۲۰۸	لو حَلَفَ قَبْلَ أَنْ يُعْرَضَ عليه اليَمينُ فإنَّهُ لا عِبْرةَ بِحَلِفِهِ
Y • A	جوازُ القُرْعةِ
Y • A	مَواضعُ ذِكرِ القُرعةِ في القُرْآنِ الكريمِ
Y • 9	مَواضعُ ذِكرِ القُرعةِ في السُّنةِ
Y • 9	مَنْ قَالَ: القُرْعَةُ فيها غَرَرٌ
Y1 ·	جوازُ الْمُساهمةِ في الحُقوقِ
Y1	 حدیثُ (۱٤۲۰): مَنِ اقتَطَعَ حَقَّ امرِئٍ مُسلِمٍ بِيَمِينِهِ
Y1Y	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
Y1 ·	الإنسانُ قد يستحقُّ شيئًا بيمينِهِ
Y 1 T	فاعلُ الكبيرةِ لا يَدْخُلُ الجِنَّةَ
Y 1 T	هل يُوافِقُ هذا الحديثُ المُعْتَزِلةَ والخَوارِجَ في شيء؟
يًّ مُسلِمٍ ٢١٥	 حدیث (۱٤۲۱): مَن حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، يَقتَطِعُ بِهَا مَالَ امرِ
	هل مَنِ اقْتَطَعَ مالَ مُعاهَدٍ بيمينِهِ يستحقُّ هذا العقابَ المذكورَ
٣١٦	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
717	اليَمينُ قد يكونُ سَببًا للاستحقاقِ ولو ظاهرًا
Y 1 V	وجوبُ احترامِ أموالِ المُسْلِمينَ وعدمُ العُدُوانِ عليها
Y 1 V	إثباتُ مُلاقاةِ الله عَزَّهَ جَلَّ
Y	هل يُستفادُ منَ الْمُلاقاةِ رُؤْيةُ الله عَزَّوَجَلَّ؟

Y \ V	إِثْبَاتُ الْغَضْبِ لللهِ عَنَّهَ جَلَّ
Y 1 A	مَا حُجَّةُ الذينَ يُنْكرُونَ أَنْ يُوصَفَ اللهُ بِالغضبِ؟
Y 1 9	من قال: إنَّ الغضبَ صفةُ نَقْصٍ
Y 1 9	هل صفةُ الغضبِ للهِ عَزَّوَجَلَّ مِن صِفاتِ المُقابَلةِ
دَابَّةٍ	 حديثُ (١٤٢٢): أَنَّ رَجُلَينِ اختَصَمَا إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فِي دَ
YYY	أقوالُ العلماءِ أقوالُ في هذه المسألةِ
۲۲۳	أَلَا يكونُ التَّنصيفُ بينهما أهونَ وإنْ لم يَصِحَّ الحديثُ؟
YY E	 حدیث (۱٤۲۳): مَن حَلَفَ عَلَى مِنبَرِي هَذَا بِيَمِينٍ آثِمَةٍ
770	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
770	التَّحْذيرُ منَ الحلفِ باليَمينِ الكاذبةِ على مِنْبِرِ النَّبِيِّ عَلَيْقٍ
770	هل التَّغْليظُ واجبٌ على القاضي مُطْلقًا؟
770	التغليظُ يكونُ بأربعةِ أُمورٍ
۲۲٦	هل يجوزُ الحَلِفُ بالطَّلاقِ والعِتْقِ والوقفِ؟
Y Y V	إثباتُ النَّارِ
Y Y V	تعظيمُ الحَلِفِ على منبرِ النَّبِيِّ عَلَيْةً
Y Y Y	هل يُلْحَقُ بمنبرِ الرَّسولِ ﷺ في ذلك منابرُ المساجِدِ الأُخْرى؟
Y Y A	الحَلِفُ على منبرِ النَّبِيِّ عَلَيْةٌ بيمينِ كاذبةٍ مِن كبائِرِ الذُّنوبِ
YYA	هل كُلُّ ذنبٍ ذُكِرَ عليه وعيدٌ يكونُ منَ الكَبائِرِ؟
YYA	اختلافُ عِباراتِ الفُقَهاءِ والعُلْماءِ رَحِمَهُمالَلَّهُ في بيانِ حدِّ الكبيرةِ
رُ إِلَيهم ٢٢٩	 حديثُ (١٤٢٤): ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُم اللهُ يَومَ القِيَامَةِ، وَلَا يَنظُ

مذا الحديثُ قيَّدَ الإطلاقَ مِن وجْهينِ
بِن فُوائِدِ هذا الحديثِ:
ثِباتُ أَنَّ اللهَ سبحانَهُ يُكَلِّمُ
إثباتُ النظرِ للهِ
إثباتُ تَزْكيةِ اللهِ للعبدِ
وجوبُ بذلِ فضلِ الماءِ لمَنِ احتاجَهُ
الإنْسانُ إذا كانَ مُحَتاجًا إلى الماءِ فله أنْ يَمْنَعَ غيرَهُ منه
الكَذِبُ في ثمنِ السِّلعةِ بعد العَصْرِ مِن كبائِرِ الذُّنوبِ
هل يقاسُ الكذبُ في الصِّفةِ على الكذبِ في الثَّمنِ؟
مُبايعةُ الأئمَّةِ منَ الدِّينِمناسسينسينسينسينسينسينسينسينسينسينسينسينسين
تحريمُ مُبايعةِ الإمامِ للدُّنيا
 حدیث (۱٤۲٥): أَنَّ رَجُلَينِ اختَصَمَا فِي نَاقَةٍ
 حديثُ (١٤٢٦): أَنَّ النَّبِيِّ عَيَالِةٍ رَدَّ اليَمِينَ عَلَى طَالِبِ الحَقِّ
إذا نَكَلَ الْمُدَّعي عليه
 حديثُ (١٤٢٧): أَلَم تَرَيْ إِلَى مُجُزِّزٍ اللَّدلِجِيِّ؟
مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:من فوائِدِ هذا الحديثِ:
النَّبِيُّ عَلَيْتُهُ بَشَرٌ
يَنْبغي للإنسانِ أَنْ يُسَرَّ بمثلِ هذه الأُمورِ ٥٤
النَّبيُّ ﷺ مِن خيرِ النَّاسِ لأَهْلِهِ
بي وبيم ترقي الله وابنِهِ أو بين الأُمِّ وابنها لا يَسْتَلْزِمُ التَّهْمةَ

Y £ 7	العملُ بالقِيَافةِ
Y & V	إذا تَنازَعَ رَجلانِ في غلامٍ ولا بَيِّنةَ لأَحَدِهِما
Y & V	هل يُلْحَقُ بالنسبِ غيرُهُ
Υ ٤ ٧	هل يُلحقُ بالقِيافَة العَملُ بالبصهاتِ
Yo	كتابُ العِتْقِ
Yo	تعريفُ العِتْقِ والرِّقِّ
	أسبابُ الرِّقِّ
	شُروطُ الزواجِ من أَمةٍ
	العتقُ يحصلُ بأُمورٍ
YO1	
	الثَّاني: بالفعلِ
701	هل يَخْصُلُ بالضربِ؟
	الثَّالثُ: اللِلْكُ
707	الرَّابِعُ: السِّرايةُ
707	العتقُ مشروعٌ مُطْلقًا ومُقَيَّدًا
أً مُسلِمًاأً مُسلِمًا	 حدیثُ (۱٤۲۸): أَیُّهَا امرِئِ مُسلِمٍ أَعتَقَ امرَ
row	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
۲٥٣	الحثُّ على العِتْقِ
اللهَ للهِ لا للنَّوابِ	الردُّ على مَن قالوا: إنَّ مِن تمامِ العبادةِ أنْ يَعْبُدَ
	هذا الثَّوابُ لا يَحْصُلُ إلا إذا كَانَ المُعْتِقُ مُسْلَمًا

Y08	هل يَنْفُذُ عتقُ الكافِرِ؟
Y 00	 حدیث (۱٤۲۹): وَأَیُّمَا امرِئِ مُسلِم أَعتَقَ امرَأَتَينِ مُسلِمَتَينِ
Y07	 حدیثُ (۱٤٣٠): وَأَیُّهَا امرَأَةٍ أَعتَقَتُ امرَأَةً مُسلِمَةً
٢٥٢	 حديثُ (١٤٣١): سَأَلْتُ النَّبِيَّ عَيْكِةٍ أَيُّ العَمَلِ أَفْضَلُ?
Y 0 V	الإيهانُ يُسمَّى عملًا لأمْرينِ
Y 0 V	الإيهانُ باللهِ يَتَضَمَّنُ أمورًا أربعةً
۲٦٠	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
۲٦٠	الإيهانُ باللهِ أفضلُ الأعْمالِ
۱۲۲	فضلُ الجِهادِ في سَبيلِ اللهِ
1	أيها أفضل، طلب العلم، أو الجِهاد؟
۲٦۲	الفضلُ قد يَتَعَلَّقُ بالشيءِ نفسِهِ، وقد يَتَعَلَّقُ بقيمتِهِ
۲٦۲	أيها أفضلُ: عتقُ رقبةٍ نفيسةٍ غاليةِ الثَّمنِ، أو عتقُ رقبتينِ فأكثرَ؟
۲	 حدیثُ (۱٤٣٢): مَن أَعتَقَ شِركًا لَهُ فِي عَبدٍ
۲٦٥	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
۲٦٥	سَرَيانُ العِتْقِ سِرَايةً قَهْريَّةً
۲٦٥	تشوُّفُ الشارع إلى تَحُريرِ الرِّقابِ
۲٦٦	العِتْقُ لا يَسْرِي إذا لم يَكُنْ عند المُعتِقِ ثَمَنٌ يَبْلُغُ قيمةَ العبدِ
۲٦٦	ثبوتُ أصلِ التَّقويمِ
۲٦ ٧	يجِبُ عند التَّقْويمِ مُراعاةُ العدلِ، فلا وَكْسَ ولا شَطَطَ، ولا مُحاباةً
۲٦٧	إذا أُعْتِقَ العبدُ بِالسِّرايةِ فإنَّ الولاءَ يكونُ لمُعْتِقِهِ

إذا لم يَكُنْ عند المُعْتِقِ مالٌ يَدْفَعُهُ عن حصَّةِ شُركائِهِ
 حدیثُ (۱٤٣٣): وَإِلَّا قُوِّمَ عَلَيهِ، وَاستُسعِيَ غَيرَ مَشقُوقٍ عَلَيهِ
تَعريفُ الإدراجِ ٢٦٩
عَلاماتُ الإدراَجِ
هل نُلْزِمُ العبدَ الْاسْتِسْعاءَ ليُعْتِقَ باقيَهُ، أم أنَّهُ بالخيارِ؟
 ◄ حديثُ (١٤٣٤): لَا يَجزِي وَلَدٌ وَالِدَهُ، إِلَّا أَن يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيُعتِقَهُ
مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
عِظَمُ حقِّ الوالديْنِ على الولِدِ
يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الأَبُ مَمْلُوكًا والابنُ حُرًّا
جوازُ شراءِ الرَّجُلِ لأبيهِ وأمِّهِ
الإنْسانُ لا يُمْكِنُ أَنْ يُكافئ والدَهُ بالدَّراهِمِ والطَّعامِ والشَّرابِ
 حدیث (۱٤٣٥): مَن مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحَرَمٍ، فَهُوَ حُرُّ
مَن هو ذو الرَّحِمِ المَحْرَمِ؟
 ◄ حديثُ (١٤٣٦): أَنَّ رَجُلاً أَعتَقَ سِتَّةً مَمْلُوكِينَ لَهُ، عِندَ مَوتِهِ
العِتْقُ نوعٌ منَ التَّبَرُّعِ
مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
إثباتُ التَّدبيرِ
استعمالُ القُرْعةِ في تعيينِ المُبهَمِ
مَواضعُ ذِكرِ القرعةِ في القُرآنِ الكَريمِمواضعُ ذِكرِ القرعةِ في القُرآنِ الكَريمِ
التشديدُ على الحيفِ في الوَصِيَّةِالتشديدُ على الحيفِ في الوَصِيَّةِ

 حدیثُ (۱٤٣٧): أُعتِقُك، وَأَشتَرِطُ عَلَيكَ أَن تَخدِمَ رَسُولَ اللهِ ﷺ
■ حديثُ (١٤٣٨): إِنَّمَا الوَلَاءُ لَمِن أَعتَقَ
في هذا الحديثِ إشكالٌ عظيمٌ كبيرٌ
 حديثُ (١٤٣٩): الوَلَاءُ لُحُمَةٌ كَلُحمَةِ النَّسَبِ، لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ
هل يمكنُ أنَّ ابنَ الأخِ يبيعُ الْتحامَةُ بعَمِّهِ، أو لا يُمْكِنُ؟
لو هلَكَ هالِكُ عن بِنْتٍ وابنِ عمِّ شقيقٍ ومُعْتَقٍ
بَابُ الْمُدَبَّرِ وَالْمُكَاتَبِ وَأُمِّ الوَلَدِ
تعريفُ الْمُدَبَّرِ والْمُكَاتبِ وأُمِّ الوَلدِ
 حديثُ (١٤٤٠): أَنَّ رَجُلًا مِن الأَنصَارِ أَعتَقَ غُلَامًا لَهُ عَن دُبُرٍ
مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
جوازُ التَّدبيرِ
الْمُدَبِّرُ لعتقِ عبدِهِ إذا احتاجَ فإنَّ حاجتَهُ مُقدَّمةٌ
مَنْ عليه دَينٌ ليس له وفاءٌ لا يَصِحُّ أَنْ يَتَبَرَّعَ
جوازُ مُباشرةِ ذَوي الجاهِ البيعَ والشِّراءَ
التَّدْبِيرُ عقدٌ جائزٌ لا يُعْتَقُ به العبدُ
هل يجوزُ الرُّجوعُ في التَّدْبيرِ بدونِ حاجةٍ؟
جوازُ البيع بالمُزايدةِ
جوازُ بيع اللُّدَبَّرِ
 حدیث (۱٤٤۱): المُکَاتَبُ عَبدٌ مَا بَقِيَ عَلَيهِ مِن مُکَاتَبَتِهِ دِرهَمٌ

Y 9 Y	إذا كانَ العبدُ يستطيعُ أنْ يُؤَدِّيَ حالًا، فهل يُشْتَرَطُ التأجيلُ؟
797	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
797	الْكَاتَبُ عبدٌ ما بَقِيَ على مُكاتَبَتِهِ دِرْهمٌ
۲۹۳	هل للسَّيِّدِ أَنْ يَرْجِعَ؟
۲۹۳	 حدیث (۱٤٤۲): إِذَا كَانَ لِإِحدَاكُنَّ مُكَاتَبٌ، وكانَ عِندَهُ مَا يُؤَدِّي
۲۹٤	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
۲۹٤	جوازُ تَمَلُّكِ الْمُرْأَةِ للرَّقيقِ الذَّكَرِ
۲۹٤	للمرأةِ أَنْ تُبْرِزَ مِن زِينَتِها لعَبْدِها
۲۹٤	جوازُ تَصرُّفِ المَرْأَةِ في مالِها بغيرِ إذْنِ زَوْجِها
798	الْكَاتَبُ إِذَا مَلَكَ مَا يُؤَدِّي بِهِ كِتَابَتَهُ صِارَ حُرًّا
790	 حديثُ (١٤٤٣): يُودَى الْمُكَاتَبُ بِقَدرِ مَا عَتَقَ مِنهُ دِيَةَ الحُرِّ
790	هل هناك فرقٌ بين دِيَةِ الحُرِّ ودِيَةِ الرَّقيقِ؟
Y 9 V	 حدیثُ (۱٤٤٤): مَا تَرَكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عِندَ مَوتِهِ دِرهَمًا، وَلَا دِینَارًا.
797	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
Y 9 V	بيانُ قلَّةِ ذاتِ اليدِ بالنسبةِ لرَسولِ اللهِ ﷺ
۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	أُمُّ الولدِ تَعْتِقُ بموتِ سيِّدها
۸ ۹ ۲	بيوتُ النَّبِيِّ عَلَيْةَ ليست له بل لأزْواجِهِ
۸ ۹ ۲	تَرَكَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ثلاثةً أشياءَ
۲۹۹	 حدیثُ (١٤٤٥): أَيُّهَا أَمَةٍ وَلَدَتْ مِن سَيِّدِهَا، فَهِيَ حُرَّةٌ بَعدَ مَوتِهِ
799	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:

لَمْرَأَةُ إِذَا وَلَدَتْ مِن سَيِّدِهَا فَهِي خُرَّةٌ بعد مَوْتِهِ
متى تكونُ أُمَّ ولدٍ؟
ولَدُ الْمُكاتَبِ هل يَدْخُلُ في حقُّ الْمُكاتَبةِ؟
 حديثُ (١٤٤٦): مَن أَعَانَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللهِ
مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
فضيلةُ الجِهادِ في سَبيلِ اللهِ
فضيلةُ الإعانةِ في الجِهادِ في سَبيلِ اللهِ
فضيلةُ إعانةِ الغارِمِ
هل يُجْزِئُ ذلك منَ الزَّكاةِ؟
فضيلةُ إعانةِ الْمُكاتَبِ في رَقَبَتِهِ
مسألةٌ: إذا خَشِيَ الغارمُ المنَّهَ مِنَ الذي يُعْطي عنه
كتابُ الجامعِ
بابُ الأَدَبِ
الأَدَبُ نوعَانِ: أدبٌ مع اللهِ، وأدبٌ مع عبادِ اللهِ
- حديثُ (١٤٤٧): حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتُّ
هل هذا يشملُ مَنْ أتى بمُكَفِّرٍ وَلو على قولٍ مُخْتلة
كيف يَكونُ السَّلامُ عليهم؟
مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
بيانُ شيءٍ مِن حُقوقِ الْمُسْلم على أخيهِ
مِن حقِّ المُسْلَم على أخيه إذا لَقِيَهُ أَنْ يُسَلِّمَ عليه

۳۱.	ما حُكْمُ السَّلامِ على المرأةِ أو ردِّ السَّلامِ عليها؟
۲۱۱	لا حقَّ لغيرِ المُسْلمِ في السَّلامِ عليه
۲۱۱	إذا سَلَّمَ عليه غيرُ الْسُلِمِ
۲۱۲	مُطلَقُ السَّلامِ كافٍ
۲۱۲	لو قالَ: «سلامٌ عليكُمْ» يَكون ابتدأَ بنكِرةٍ، فكيف نُوَجِّهُ ذلك نَحْويًّا؟
٣١٤	بعضُ النَّاسِ لا يكادُ يُسَلِّمُ بكلامٍ مَفْهومٍ
٣١٥	بعضُ النَّاسِ تُسَلِّمُ عليهم ببشاشَّةٍ فيردُّ عليك ببُرودٍ
٣١٥	كيف الرَّدُّ على التَّحيَّةِ غيرِ السَّلامِ؟
۲۱٦	الأفضلُ أَنْ تَبْدَأَ بِالسَّلامِ حتى وإَنْ كانَ دونك
۲۱٦	إذا دعاكَ أخوكَ الْمُسْلِمُ فَإِنَّكَ تُجِيبُهُ
۲۱٦	وهل هذا على سبيلِ الوُجوبِ؟
۳۱۷	لا فَرْقَ بِينِ أَنْ يَكُونَ الدَّاعِي كَبِيرًا أَو صَغيرًا
٣١٧	وجوبُ نَصيحتِهِ إِذَا اسْتَنْصَحَكَ
٣١٨	إذا عَطَسَ فحمِدَ اللهَ فَتُشَمِّتُهُ
419	هل الأمرُ بالتَّشْميتِ هنا للوُجوبِ؟
٣٢.	جوازُ التَّعْزيرِ بتركِ المَحْبوبِ
٣٢.	مِن حَقِّ الْمُسْلِم على أخيه أنْ يَعُودَهُ إذا مَرِضَ
۱۲۲	هل يعودُ غيرَ الْمُسْلَمِ إذا مَرِضَ؟
٣٢٢	مِن حقِّ الْمُسْلِمِ إِذَا مَاتَ أَنْ نَتَّبِعَهُ
٣٢٣	بعضُ التَّنبيهاتِ على اتِّباع الجِنائِزِ

٣٢٤	■ حديثُ (١٤٤٨): انْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْكُمْ
۳۲٦	تفريقُ بعضِ العُلَماءِ بين أُمورِ الدِّينِ والدُّنيا
***	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
***	حُسنُ إِرشادِ النَّبِيِّ عَلَيْةٍ
* YY	فوائدُ ذِكْرِ العِلَّةِ مع الحُكْمِ
بَدْرِكَ	 حديثُ (١٤٤٩): الْبِرُّ: حُسْنُ الْحُلُقِ، وَالْإِثْمُ: مَا حَاكَ فِي صَ
٣٣٠	قِصَّتانِ في هذا المَعْني
	كُنْ مع القَدرِ
٣٣٤	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٣٣٤	الحتُّ على حُسْنِ الخُلُقِ مع اللهِ ومع عِبادِ اللهِ
٣٣٤	ما تَرَدَّدَ فِي صَدْرِ إِنسانٍ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ قَلْبُهُ سَلِيمٌ فَإِنَّهُ إِثْمٌ
إِثْمَ ٣٣٤	مَنْ كَانَ سليمَ القلبِ فإنَّ اللهَ تَعالَى قد يَهَبُّهُ فراسةَ يَعْرِفُ جها الا
على عُيوبِهِعلى عُيوبِهِ	الرَّجُلُ السليمُ القلبِ الصَّحيحَ المَنْهجِ يَكْرَهُ أَنْ يَطَّلِعَ النَّاسُ ع
عَرِ ٥٣٣٥	 حديثُ (٥٠٠): إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً، فَلَا يَتَنَاجَ اثْنَانِ دُونَ الْآخَ
٣٣ 0	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٣٣ 0	الشَّريعةُ الإسلاميَّةَ تُحارِبُ كُلَّ ما يُحْزِنُ أفرادَ المُسْلِمينَ
٣٣٦	تَعْريمُ إِدْخالِ الحُزْنِ على أخيك المُسْلمِ
٣٣٦	إذا كانوا أربعةً فأكثْرَ وتَناجى اثنانِ فلا نَهْيَ
هيُّ عنه ٣٣٦	إذا كانوا ثلاثةً فتكلَّمَ اثنانِ بغيرِ لُغةِ الثَّالثِ ولو جَهْرًا فإنَّهُ مَنْ
٣٣٦	أحكامُ الشَّريعةِ مَبْنِيَّةٌ على العِلَلِ والْمُناسِباتِ

٣٣٧	النبيُّ عَلِيَّةٍ أحسنُ النَّاسِ تَعْليمًا
٣٣٨	 حدیثُ (۱٤٥١): لا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلُ مِنْ عَجْلِسِهِ
٣٣٩	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٣٣٩	تَحْريمُ إقامةِ الرَّجُلِ مِن مكانِهِ ليَجْلِسَ فيه
٣٣٩	الرَّجُلُ أحقُّ بمكانِهِ ما دامت حاجتُهُ لم تَنْقَضِ
٣٤.	الرَّجُلُ لا يقيمُ الرَّجُلَ مِن مَجْلِسِهِ ولو كانَ ابْنَهُ
٣٤.	مسألةُ التَّحَجُّرِ
451	لو أقامَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِن مَجْلِسِهِ لا ليَجْلِسَ فيه فإنَّهُ لا بأسَ
737	 حدیث (۱٤٥٢): إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا، فَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ
73	مِن فوائِدِ هذا الحديثِ:
454	يَنْبغي الأكْلُ باليدِ وهو خيرٌ منَ الأكْلِ بالمِلْعقةِ
757	هل الأكْلُ بالمِلْعقةِ جائزٌ؟
450	بَنْبغي للإنْسانِ التَّواضُعُ
450	جوازُ إلعاقِ الغيرِ لأصابِعِكَ
450	- حديثُ (١٤٥٣): لِيُسَلِّمِ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ
451	بِن فواثِدِ هذا الحَديثِ:
457	مَشْروعيَّةُ السَّلامِ بين الْمُتلاقيينَ
~ { V	لصَّغيرُ سِنَّا يُسَلِّمُ على الكبيرِ سِنَّا
257	مراعاةُ المنازِلِ والرُّتَبِمراعاةُ المنازِلِ والرُّتَبِ
459	كلما كانَ الإنْسانُ في مرتبةِ شَرَفٍ فإنَّهُ يَنْبغي له أنْ يَتواضَعَ أكثرَ

 حدیثُ (۱٤٥٤): یُجْزِئُ عَنِ الجَمَاعَةِ إِذَا مَرُّوا أَنْ یُسَلِّمَ أَحَدُهُمْ
مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
ابتداءُ السَّلامِ سُنَّةُ كِفايةٍ وليست سُنَّةَ عَيْنٍ
يُسَنُّ للجميع أَنْ يُسلِّموا
ردُّ السَّلامِ فَرُّضُ كفايةٍ
 حدیثُ (٥٥٥): لَا تَبْدَؤُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ
مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
يَنْبغي للمُسْلمِ أَنْ يَكُونَ عزيزًا بدينِهِ
النَّهْيُ عَنْ بَداءةِ اليَهودِ والنَّصارى بالسَّلام
إذا سَلَّمُوا نَرُدُّ عليهم
إِنْ سَلَّمَ غيرُ الْمُسْلِمِ بِتَحِيَّةٍ غيرِ تحيَّةِ الْمُسْلِمِينَ
لا يجوزُ أَنْ نَتَفَسَّحَ لَمَنْ قابَلَنا منَ اليَهودِ والنَّصارى
الرَّسولُ عَلَيْةِ كَانَ يُعامِلُ اليَهودَ بالعدلِ
 حدیثُ (١٤٥٦): إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلِ: الْحَمْدُ للهِ
معنى «الحمدُّ»
مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
مَشْروعيَّةُ الحمدِ للهِ عند العُطاسِ
العُطاسُ مِن نِعَمِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ
وهل الجُشاءُ مثلُ ذلك؟
لا يُشَمَّتُ غيرُ المُسْلم

roq	يجِبُ على مَنْ سَمِعَ العاطِسَ يَحْمَدُ اللهَ أَنْ يُشَمِّتَهُ
٣٥٩	مَنْ قَامَ بشيءٍ منَ العِبادةِ فإنَّهُ يَنْبغي أَنْ يُشَجَّعَ عليه بكُلِّ وسيلةٍ .
٣٦١	هل الأَوْلِي فِي العُطاسِ أَنْ يَغُضَّ المرءُ صَوْتَهُ أَم يُحَاوِلَ كَتْمَهُ؟
٣٦١	 حدیثُ (۱٤٥٧): لَا يَشْرَبَنَ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَائِمًا
۳٦١	الإنْسانُ له ثلاثةُ أحوالٍ
٣٦٢	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٣٦٢	النَّهْيُ عنِ الشُّربِ قائمًا
٣٦٣	الشَّريعةُ الإسْلاميَّةُ ليست مُخْتَصرةً على العباداتِ
٣٦٣	- حديثُ (١٤٥٨): إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأُ بِالْيَمِينِ
٣٦٥	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٣٦٥	تكريمُ اليمينِ بالتَّقديمِ
٣٦٦	جوازُ تَرْكِ النَّعْلِ
*7V	هل الأفضلُ أنْ يَنْتَعِلَ الإِنْسانُ دائمًا
۳٦٨	هل يُقاسُ على النِّعالِ ما سِواها في مسألةِ البداءةِ باليمينِ
٣٦٩	- حديثُ (١٤٥٩): لَا يَمْشِ أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ
۳٧٠	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
۳٧٠	النَّهْيُ عن لُبْسِ النَّعْلِ في رِجْلٍ واحدةٍ
~~····································	ما الحِكْمةُ من ذلك؟
** · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	جوازُ الانتعالِ وعَدَمُهُ
۳۷۱	هل مثلُ ذلك أنْ يَلْبَسَ نَظارةً واحدةً في عينِهِ دونَ الأُخْرى؟

مل مثل ذلك السَّماعةُ لإحْدى الأُذْنَيْنِ دونَ الأُخْرى؟
وهل مثلُ ذلك ما يَصْنَعُهُ بعضُ النِّساءِ اليومَ فتَمْلَأُ إحْدى يَدَيْها بالحُليِّ، وتَدَ
لاً خُرى ليس فيها شَيْءٌ؟
هل هذا مثلُ السَّاعةِ، فيَلْبَسُ ساعتيْنِ واحدةً في اليُّمْني والثَّانيةَ في اليُّسْري؟
 حدیثُ (۱٤٦٠): لَا يَنْظُرُ اللهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيلَاءَ
مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
إثباتُ النظرِ للهِ عَزَّوَجَلَّ
جرُّ الثوبِ خُيلاءَ مِن كبائِرِ الذُّنوبِ
مَنْ جَرَّ ثُوبَهُ بغيرِ خُيلاءَ فإنَّهُ لا يَسْتَحِقُّ هذا الوعيدَ
هل يُسْتَثْني ممَّنْ جَرَّ ثوبَهُ خُيلاءَ النِّساءُ؟
مَسْأَلَةٌ: هل يُقاسُ على التَّوْبِ ما سواهُ؟
مَسْأَلَةٌ: هل يُقاسُ على ذلك الأكْمامُ؟
 حدیثُ (۱٤٦١): إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ
مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
إكرامُ اليمينِ
وجوبُ الأكْل باليمينِ
تحريمُ الشُّرْبِ بالشِّمالِ
الشَّيْطانُ يَأْكُلُ ويَشْرَبُ
النَّهيُ عن التَّشَبُّهِ بالكُفَّارِ
النهي عن النشار بو بالمنظيم الله المنظيم الله المنظيم الله المنظيم الله الله الله المنظيم الله المنظيم الله المنظيم الله المنطيم الله المنطيم الله المنطيم الله المنطيم الله المنطق الم

 حدیث (۱٤٦٧): گُل، وَاشْرَبْ، وَانْبَسْ، وَتَصَدَّقْ هل في الصَّدَقةِ إسراف ؟ هل في الصَّدَقةِ إسراف ؟ الإنسانُ يَأْكُلُ ويَشْرَبُ ويَلْبَسُ ويتَصَدَّقُ لكنْ على وجْهِ لا إسراف فيه ولا غيلة ٢٨٧ الإنسانُ يَأْكُلُ ويَشْرَبُ ويَلْبَسُ ويتَصَدَّقُ لكنْ على وجْهِ لا إسراف فيه ولا غيلة ٣٨٧ الإنسانُ اللِيرِّ والصَّلةِ والخَيلاءِ ٣٨٧ بالبِرِّ والصَّلةِ والصَّلةِ والخَيلاءِ ٣٨٨ بن الأقارِبُ الذين تَتَطَلَّبُ صِلتُهم؟ ٣٨٨ عمن فوائِدِ هذا الحَديثِ: ٣٨٨ على صلةِ الرَّحم والتَّرْغيبِ فيها ٣٨٨ على صلةِ الرَّحم والتَّرْغيبِ فيها ٣٨٨ على الفاطعُ على على المَلْق بِين الزَّياراتِ؟ ٣٨٩ عديثُ (١٤٦٤): لاَ يَدْخُلُ الجَنَّةُ قَاطِعٌ ٣٩٩ عديثُ (١٤٦٤): لاَ يَدْخُلُ الجَنَّةُ قَاطِعٌ ٣٩٩ عمل الفاطعُ كافرٌ؟ ٣٩٣ عمل هذا الجَديثِ ٣٩٩ على الأن قطيعة الرَّحم مِنْ كَبائِر الذُنوبِ ٣٩٩ بن فوائِدِ هذا الحَديثِ ٣٩٩ على الذَّ قطيعة الرَّحم مِنْ كَبائِر الذُنوبِ ٣٩٥ بن فوائِد هذا الحَديثِ 	هل الأخْذُ والعَطاءُ لهما نفسُ حُكْمِ الأكْلِ باليمينِ؟	٣٨٢
مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:		۲۸۲
الإنسانُ يَأْكُلُ ويَشْرَبُ ويَلْبَسُ ويَتَصَدَّقُ لَكَنْ عَلَى وَجُهِ لا إِسْرافَ فِيه ولا غَيلةَ ٣٨٧ الإنسارةُ إلى الضَّرورياتِ الدِّينيَّةِ والدُّنْيويَّةِ ٣٨٧ وُجوبُ اجْتنابِ الإِسْرافِ والحُيلاءِ ٣٨٨ بابُ البِرِّ والصَّلةِ ٣٨٨ من الأقارِبُ الذين تَتَطَلَّبُ صِلَتُهُم ؟ ٣٨٨ من الأقارِبُ الذين تَتَطَلَّبُ صِلَتُهُم ؟ ٣٨٨ من فوائِد هذا الحديثِ ٣٨٨ من أَحَبَّ أَنْ يُسْطَ عَلَيْهِ فِي رِزْقِهِ ٣٨٨ من فوائِد هذا الحديثِ ٣٨٨ من الرَّعابِ فيها ٣٨٩ المناطُ القطيعةِ في المُدَّقِ بِين الرَّياراتِ ؟ ١٤٦٣ عديثُ (١٤٦٤): لا يَذْخُلُ الجَنَّةُ قَاطِعٌ ٣٩٩ عديثُ (١٤٦٤): لا يَذْخُلُ الجَنَّةُ قَاطِعٌ ٣٩٩ من القاطعُ ؟ ٣٩٩ من القاطعُ كافرٌ ؟ ٣٩٣ على هذا الإطلاقُ مُقيَّدٌ ؟ ٣٩٩ من فوائِدِ هذا الحديثِ ٣٩٩ من فوائِدِ هذا الحديثِ ٣٩٩ من فوائِدِ هذا الحديثِ ٣٩٩ من القاطعُ ؟ ٣٩٩ من فوائِدِ هذا الحديثِ ٣٩٥ من القاطعُ ٣٩٩ من فوائِدِ هذا الحديثِ ٣٩٥ من القاطعُ من فوائِدِ هذا الحديثِ هذا الحديثِ هذا الحديثِ هذا الحديثِ من فوائِدِ هذا الحديثِ من فوائِدِ هذا الحديثِ من فوائِدِ هذا الحديثِ من أَنْ مُنْ الْحُدُ مِنْ القَاطِعُ من القاطعُ من أَنْ أَنْ مُنْ المُنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ المُنْ المُنْ مُنْ المُنْ مُنْ المُنْ مُنْ المُنْ المُنْ مُنْ المُنْ	هل في الصَّدَقةِ إسرافٌ؟	٣٨٥
الإشارةُ إلى الضَّر ورياتِ الدِّينيَّةِ والدُّنيويَّةِ	بِن فُوائِدِ هذا الحَديثِ:	٣٨٧
وُجوبُ اجْتنابِ الإِسْرافِ والخَيلاءِ	الإنسانُ يَأْكُلُ ويَشْرَبُ ويَلْبَسُ ويَتَصَدَّقُ لكنْ على وجْهِ لا إسْرافَ فيه ولا خَيلةً	٣٨٧
بابُ البِرِّ والصَّلَةِ	الإشارةُ إلى الضَّرورياتِ الدِّينيَّةِ والدُّنْيويَّةِ	٣٨٧
مَنِ الأقَارِبُ الذين تَتَطَلَّبُ صِلَتُهم؟ - حديثُ (١٤٦٣): مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ عَلَيْهِ فِي رِزْقِهِ	رُجوبُ اجْتنابِ الإِسْرافِ والخُيلاءِ	٣٨٧
حديثُ (١٤٦٣): مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ عَلَيْهِ فِي رِزْقِهِ مِن فوائِدِ هذا الحديثِ: حثٌ عظيمٌ على صلةِ الرَّحمِ والنَّرْغيبِ فيها جثٌ عظيمٌ على صلةِ الرَّحمِ والنَّرْغيبِ فيها جثُ الأشبابِ ما ضابطُ القطيعةِ في المُدَّةِ بين الزِّياراتِ؟ ما ضابطُ القطيعةِ في المُدَّةِ بين الزِّياراتِ؟ حديثُ (١٤٦٤): لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ قَاطِعٌ بن الواصلُ، ومنِ القاطعُ؟ من الواصلُ، ومنِ القاطعُ؟ مل القاطعُ كافرٌ؟ مل هذا الإطْلاقُ مُقيَّدٌ؟ من فوائِدِ هذا الحديثِ:	بابُ البِرِّ والصِّلَةِ	٣٨٨
مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ: حثُّ عظيمٌ على صلةِ الرَّحمِ والتَّرْغيبِ فيها	مَنِ الْأَقَارِبُ الذين تَتَطَلَّبُ صِلَتُهم؟	٣٨٨
حثٌ عظيمٌ على صلةِ الرَّحمِ والتَّرْغيبِ فيها	 حدیث (۱٤٦٣): مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ عَلَيْهِ فِي رِزْقِهِ 	٣٨٨
إثباتُ الأسْبابِ	بِن فُوائِدِ هَذَا الْحَدَيْثِ:	۴۸۹
ما ضابطُ القطيعةِ في المُدَّةِ بين الزِّياراتِ؟ حديثُ (١٤٦٤): لَا يَدْخُلُ الجِنَّةَ قَاطِعٌ بنِ الواصلُ، ومنِ القاطعُ؟ مل القاطعُ كافرٌ؟ مل هذا الإطْلاقُ مُقيَّدٌ؟ من فوائِدِ هذا الحَديثِ:	حتٌّ عظيمٌ على صلةِ الرَّحمِ والتَّرْغيبِ فيها	۳۸۹
العداد المنافع على المنافع ال	ثباتُ الأسْبابِ	۳۸۹
من الواصلُ، ومنِ القاطعُ؟ مل القاطعُ كافرٌ؟ مل هذا الإطْلاقُ مُقيَّدٌ؟ مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:	ما ضابطُ القطيعةِ في المُدَّةِ بين الزِّياراتِ؟	491
هل القاطعُ كافرٌ؟ هل هذا الإطْلاقُ مُقيَّدٌ؟ بِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:	• حديثُ (١٤٦٤): لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ	447
هل القاطعُ كافرٌ؟ هل هذا الإطْلاقُ مُقيَّدٌ؟ بِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:	ين الواصلُ، ومن القاطعُ؟	۳۹۳
هل هذا الإطْلاقُ مُقيَّدٌ؟ مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:		494
بِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:		498
a		490
	A	490

490	ا حديثُ (١٤٦٥): إِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ، وَوَأْدَ الْبَنَاتِ
٣٩٦	ناذا نصَّ على الأُمَّهاتِ؟
497	لاذا لم يَذْكُرْ وَأَدَ الأبناءِ؟
499	حكمُ القراءةِ في كُتُبِ الْمُتَكَلِّمينَ؟
٤٠٠	لكوعُ والكُرْسوعُ
٤٠١	صرفُ المالِ فيها لا يفيدُ لكنَّهُ يشرحُ الصَّدْرَ وليس مُحُرَّمًا
٤٠٢	هل الملاهي الموجودةُ الآنَ تَدْخُلُ في الإسرافِ؟
٤٠٢	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٤٠٢	التَّحْليلُ والتَّحْريمُ للهِ عَنَّوَجَلَّ
٤٠٣	تحريمُ عُقوقِ الأُمَّهَاتِ
٤٠٤	ِ تحريمُ وأدِ البناتِتحريمُ وأدِ البناتِ
	 تحریمٔ مَنْع ما یجبُ
	منَ الأساليبِ العربيَّةِ التي تُوجِبُ الانتباهَ أَنْ يَخْتَلِفَ التَّعْبِيرُ في أشياءَ حُكْمُها
٤٠٥	واحدٌ
٤٠٧	كراهةُ اللهِ تَعالَى لكثرةِ السُّؤالِ
٤٠٧	هل يَدْخُلُ فِي ذلك كثرةُ سُؤالِ المرءِ للشَّفاعةِ؟
	النَّهِيُ عن إضاعةِ المالِ
	عل مِن إضاعةِ المالِ أَنْ تُعْطِيَهُ السُّفهاءَ؟
٤٠٩	 حدیثُ (۱٤٦٦): رِضَا اللهِ فِي رِضَا الْوَالِدَيْنِ
	من فوائد هذا الحَديث:

٤	١	•	الحَتُّ على إرضاءِ الوالِدَيْنِ
			إثباتُ الرِّضا للهِ عَزَّهَ عَلَّ وأَنَّهُ صفةٌ حَقيقيَّةٌ
٤	١	٠	التَّحْذيرُ مِن سَخَطِ الوالِدَيْنِ
٤	1	۲	لو تَعارَضَ حَقُّ الأبِ وحَقُّ الأُمِّ، فأيُّها يُقَدَّمُ؟
٤	1	٤	 حدیثُ (۱٤٦٧): وَالَّذِي نَفْسِي بِیَدِهِ لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى یُحِبَّ لِجَارِهِ
٤	. 1	٤	4
٤	. 1	٥	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٤	١,	٥	جوازُ القَسَمِ بغيرِ اسْتِقْسامٍ
٤	. 1	٦	انتفاءُ الإيهانِ عمَّنْ لا يُحِبُّ لَجارِهِ أو لأخيهِ ما يُحِبُّ لنفسِهِ
٤	١.	٧	يجوزُ نَفْيُ الشَّيءِ لنَفْي كمالِهِ
٤	. 1	٧	يَصِحُّ أَنْ يُنْفي الإِيهِ أَنُ المطلَقُ عمَّنْ عنده مُطْلَقُ الإِيهانِ
٤	١,	٧	هل لنا أنْ نقولَ بأنَّ الكمالَ المَنْفِيَّ هنا هو كمالٌ مُسْتَحَبٌّ؟
٤	. 1	٨	 حدیثُ (۱٤٦٨): أَنْ تَجْعَلَ شهِ نِدًّا، وَهُوَ خَلَقَكَ
٤	۲,	٠	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٤	۲.	٠	حِرْصُ ابنِ مَسْعودٍ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ على العلمِ بأَكْمَلِ الأَعْمَالِ وأَكْمَلِ الآثامِ
			الذُّنُوبُ تَتفاوَتُ في العِظَمِ
			الشَّرْكُ أعظمُ الذُّنوبِ
٤	۲	١	الخالقُ هو اللهُ وحْدَهُ
٤	۲	١	عِظَمُ قتلِ الولـدِعِظُمُ قتلِ الولـدِ
			مَن قَتَلَ وَلدَهُ لا لخوفِ أَنْ يَأْكُلَ معه فذَنْبُهُ أَهونُ

277	الزِّنا بحليلةِ الجارِ أعظمُ منَ الزِّنا بالأجْنبيَّةِ
277	إذا ثَبَتَ الزِّنا بحليلةِ الجارِ هل يَكونُ حدُّهُ مُخالفًا لحدِّ الزِّنا بالأجْنبيَّةِ البعيدةِ؟
373	- حديثُ (١٤٦٩): مِنَ الْكَبَائِرِ شَتْمُ الرَّجُلِ وَالِدَيْهِ
878	اختلافُ العُلماءِ في تَعريفِ الكَبيرةِ
573	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
573	الذُّنوبُ قِسْمانِ صغائرُ وكبائرُ
573	شَتْمُ الرَّجُلِ أَباهُ وأُمَّهُ مِن كَبائِرِ الذُّنوبِ
877	مراجعةُ الصَّحابةِ رَضَاًلِلَهُ عَنْهُمُ لَرَسُولِ اللهِ عَلَيْكَةِ
£ 7 V	الجوابُ بنَعَمْ جوابِ صحيحٍ
٤٢٨	الوسائلُ لها أحكامُ المَقاصِدِ
	سدُّ الذَّرائِعِ
279	 حدیث (۱٤۷۰): لَا یَجِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ یَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ
٤٣٠	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٤٣٠	يَجِبُ على المُسْلِمينَ أَنْ يَقُومُوا بِمَا يُوجِبُ المَوَدَّةَ وِالمَحَبَّةَ
173	تَحْريمُ هجرانِ أهلِ المعاصي فوقَ ثلاثٍ
2773	جوازُ هَجْرِ الْمُسْلَمِ لأَخِيهِ فِي ثلاثةِ أَيَّامٍ فأقَلَّ
٤٣٣	الهجرُ يزولُ بالسَّلامِ
244	■ حديثُ (١٤٧١): كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ
	الغرضُ مِن هذا الحَديثِا
	 حدیثُ (۱٤۷۲): لَا تَحْقِرَنَّ مِنَ المَعْرُوفِ شَیْئًا

٤٣٥	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٤٣٥	لا يَحْقِرُ الإِنْسَانُ مِنَ المَعْرُوفِ شَيئًا
٤٣٥	 حدیثُ (۱٤۷۳): إِذَا طَبَخْتَ مَرَقَةً، فَأَكْثِرْ مَاءَهَا
٤٣٦	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٤٣٦	يَنْبغي للإنسانِ أَنْ يُراعيَ جيرانَهُ بالإحْسانِ إليهم
٤٣٦	خلطُ شَيْءِ بِمَا يُضْعِفُ قيمتَهُ إذا كانَ لمصلحةٍ فلا بَأْسَ
٤٣٦	عنايةُ الإسلامِ بالجارِ
٤٣٧	عِظَمُ حقِّ الجارِ
٤٣٧	- حديثُ (١٤٧٤): مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا
٤٣٩	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٤٣٩	الحَتُّ على تفريجِ كُرباتِ المُسْلِمينَ
٤٣٩	التَّيْسيرُ على المُعْسِرِ
٤٣٩	هل هذا الجَزاءُ يشملُ الواجِبَ والْمُسْتَحَبَّ
٤٣٩	مَنْ سَتَرَ مُسْلَمًا سَتَرَهُ اللهُ في الدُّنيا والآخِرةِ
٤٤٠	إثباتُ الآخِرةِ والجَزاءِ فيها
٤٤٠	 ◄ حديثُ (١٤٧٥): مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ، فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ
٤٤١	الدَّلالةُ على الخيرِ نَوْعانِ:
٤٤١	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٤٤١	الحَتُّ على الدَّلالةِ على الخيرِ إمَّا بالقولِ وإمَّا بالفعلِ
£ £ Y	الأسبابُ لها أحْكامُ المَقاصِدِ

£ £ Y .	الأَجْرُ الحاصلُ للدَّالِّ لا يُنْقِصُ أَجْرَ المَدْلولِ
. 733	 حدیثُ (۱٤٧٦): مَنِ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللهِ فَأَعِيذُوهُ
٤٤٣ .	إذا سألَ ما لا يَحِلُّ له
٤٤٥.	إذا سَأَلَني شيئًا مُباحًا لكنْ تَتَعَلَّقُ حاجَتي به
£ £ 7 .	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
£ £ 7 .	جوازُ الاسْتِعاذةِ باللهِ تَعالَى مِن كيدِ الأعْداءِ
£ £ 7 .	مُكافأةُ مَن أتى إليك مَعْروفًا
£ £ 7 .	مَن عَجَزَ عن شَيْءٍ فإنَّهُ قد يَكُونُ له بَدَلٌ وقد لا يَكُونُ له بدلٌ
٤٤ ٧.	
٤٤٧.	 حديثُ (١٤٧٧): إِنَّ الحَلَالَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ الحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ
٤٤٨	اللغةُ في «أُنْمُلةٍ، أُصْبُعِ»
٤٤٩	منِ الذي يعلمُ المُشْتَبَهاتِ؟
٤٥٣	هل مَلِكُ الْمُلُوكِ له حمَّى؟
٤٥٥	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٤٥٥	يَنْبغي لحاملِ الخبرِ أَنْ يُؤَكِّدَهُ بِالْمُؤَكِّداتِ التي تُقْنِعُ السامعَ
٤٥٥	المُحَرَّماتُ والمُحَلَّلاتُ تَنْقسمُ إلى ثلاثةِ أقْسامِ
٤٥٦	النَّاسُ يَخْتلفونَ في العِلْمِ
٤٥٦	ماذا إذا اخْتَلَفَ العُلَماءُ فِي التَّحْريمِ والتَّحْليلِ؟
	يَنْبغي للإنْسانِ أَنْ يَسْتَبْرِئَ لدِينِهِ وَعِرْضِهِ
٤٥٨	" هل يُمْكِنُ الاسْتِدلالُ بهذا الحَديثِ على جوازِ الحِمَى في البَرِّ

09	هل يجوزُ أَنْ يَتَّخِذَ الإِنْسانُ له مَكانًا يَحْميهِ منَ المَراعي الطَّيِّبةِ أم لا؟
६० ९	حِمى اللهِ تَعالَى مَحَارِمُهُ
٤٦٠	القلبُ هو المدبِّرُ للجَسَدِ
٤٦٠	الردُّ على مَنْ قالَ إِنَّ المُرادَ بالقلبِ هو العقلُ الذي عَجِلُّهُ في الدِّماغِ
173	أليس الرَّجُلُ إذا اخْتَلَ دِماغُهُ اختلَّ عَقْلُهُ؟
٤٦١	التصوُّرُ يَكُونُ فِي الرَّأْسِ
0 • ٢	 حديثُ (١٤٧٨): تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، وَالدِّرْهَمِ، وَالْقَطِيفَةِ
٥٠٣	العُبودِيَّةُ مِن وجْهينِ:
٥٠٣	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٥٠٣	يَنْبغي للإنْسانِ أَن يُخْرِجَ الدُّنْيا مِن قلبِهِ قبلَ أَنْ تَخْرُجَ مِن يدِهِ
٥ • ٤	الإشارةُ إلى أنَّ مَن تَعلَّقَ بشيءٍ تَعَلُّقًا تامًّا صارَ له مثلَ العبدِ
٤ • ه	يَنْبغي للإنْسانِ أَنْ يَكُونَ رضاهُ في ما يُرْضِي اللهَ وَسَخَطُهُ في ما يُسْخِطُ اللهَ
٤ • ٥	 حدیثُ (۱٤۷۹): کُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ
0 • 0	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
0 • 0	النَّبيُّ ﷺ يَسْتَعْمِلُ ما فيه تأكيدُ الخبرِ والالتفاتُ إليه
0.7	النبي عَلِيْةِ لم يَأْمُرْ أَنْ نَجْتَنِبَ الدُّنْيا كُلَّها
٥٠٧	مِن فوائِدِ هذه الوَصِيَّةِ:
o • V	الزُّهْدُ فِي الدُّنْيا
٥ • ٨	الإنسانُ الحازمُ الذي يَغْتَنِمُ الفُرصَ
0 • 9	■ حديثُ (١٤٨٠): مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ، فَهُوَ مِنْهُمْ

فيها يَتَعَلَّقُ بالثيابِ	٥١٠
حُكْمُ لُبْسِ الدِّبلةِ	011
مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:	017
الحَتُّ على التَّشَبُّهِ بالصَّالحينَ	017
الحَتُّ على اتِّباعِ السَّلفِ الصَّالحِ	
التَّحْذيرُ منَ التَّشَبُّهِ بالكُفَّارِ	
متى حَصَلَ الشَّبَهُ ثَبَتَ الحُكْمُ	٥١٣
الحَذَرُ مِن مُتابِعةِ أَهلِ البِدَعِ	
- حديثُ (١٤٨١) : يَا غُلَامُ! احْفَظِ اللهَ يَخْفَظْكَ	
كراهةُ أنْ يسألَ الإِنْسانُ غيرَهُ أنْ يَدْعُوَ له	010
مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:	
جوازُ الإردافِ على الدَّابةِ	
تواضعُ النَّبِيِّ ﷺ	
مَنْ حَفِظَ حُدودَ اللهِ وشَرائِعَهُ حَفِظَهُ اللهُ في دينِهِ وبدنِهِ ومالِهِ وأَهْلِهِ وعِرْضِهِ ١٧ ٥	٥١٧
أَهمُّ مَنْ يُوجَّهُ إليه هذا ولاةُ الأُمورِ	
ا الله الله المال الله المال الله المال الله المال الله الله	
َيْبغي للإِنْسانِ أَنْ يُعَلِّقَ حاجاتِهِ بربِّهِ	
- حديثُ (١٤٨٢): ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبُّكَ اللهُ	
مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:	
كلماتُ النَّبِي عَلِيْةِ كلماتٌ جامعةٌ	
・ ・ ・ ・ ・ ・ ・ ・ ・ ・ ・ ・ ・ ・ ・ ・ ・ ・ ・	

0 7 1	لحَتَّ على الزُّهْدِ في الدُّنيا
071	لحتُّ على الزُّهْدِ فيما في أيْدي النَّاسِ
077	بُنبغي للإنسانِ أَنْ يَسْعى فيها يَكُونُ سَببًا لمحبَّةِ النَّاسِ له
077	 حديثُ (١٤٨٣): إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ التَّقِيَّ، الْغَنِيَّ، الْخَفِيَّ
078	بِن فُوائِدِ هَذَا الْحَدَيْثِ:
078	بْبَاتُ مَحَبَّةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ
0 7 0	
0 7 0	يَنْبغي للإنْسانِ أَنْ يَكُونَ خفيًا
070	حكمُ العُزْلةِ
077	 حدیث (۱٤٨٤): مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ المَرْءِ، تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ
077	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
077	الإسلامَ منه حَسَنٌ ومنه ما ليس بحَسَنٍ باعْتبارِ فِعْلِ العبدِ
077	الحَتُّ على تَرْكِ الإِنْسانِ ما لا يَعْنيهِ
077	هل مِنْ تَرْكِ ما لا يَعنيكَ أَنْ لا نَتَكَلَّمَ إلا بخيرٍ؟
٥٢٨	 حدیثُ (۱٤۸٥): مَا مَلاً ابْنُ آدَمَ وِعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنٍ
0 7 9	للءِ البطنِ مَفاسِدُ كثيرةٌ
۰۳۰	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
۰۳۰	الشَّريعةُ الإسْلاميَّةُ جاءتْ بدَواءِ القُلوبِ ودَواءِ الأَبْدانِ
۰۳۰	الشَّريعةُ الإسْلاميَّةُ جاءَتْ بتَوَقِّي الأسْبابِ المُوجبةِ للأذى
۲۳٥	 حدیث (١٤٨٦): کُلُّ بَنِی آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَیْرُ الْخَطَّائِینَ التَّوَّابُونَ

الذي يُخْطِئُ ولا يتوبُ
شُروطُ قَبولِ التَّوْبةِ خَمْسةٌ
لو عَلِمَ أَنَّهُ لو ذَهَبَ يَتَحَلَّلُهُ أَنْ تَقَعَ مَفْسدةٌ مُحُقَّقةٌ؟
النَّوْعُ الثَّاني منَ الوقتِ الذي تُرَدُّ فيه التَّوْبةُ فهو العامُّ
= حديثُ (١٤٨٧): الصَّمْتُ حِكْمَةٌ، وَقَلِيلٌ فَاعِلُهُ
الصَّمْتُ أسلمُ منَ الكلامِ
إذا سُئِلَ إنسانٌ عن مسألةً عِلْمٍ يَعْلَمُها ويَعْرِفُها
بابُ التَّرُهيبِ مِن مَساوئِ الأَخْلاقِ
تَعريفُ الأخلاقِ
حديثُ (١٤٨٨): إِيَّاكُمْ وَالْحَسَدَ، فَإِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ
حديثُ (١٤٨٩): وَلِإِبْنِ مَاجَهْ: مِنْ حَدِيثِ أَنسٍ نَحْوُهُ
أقسامُ الحسدِ ثلاثةً
من مَفاسِدِ الْحَسَدِ
قَوْلُهم: الحسدُ في الواقِعِ غَريزةٌ
= حديثُ (١٤٩٠): لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ
هل هذا الحَصْرُ حقيقيٌّ أو نِسبيُّ؟
الغضبُ ثلاثةُ أقسامٍ:
مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ: ٥٤٧
الثَّنَاءُ على مَنْ يَمْلِكُ نفسَهُ عند الغضبِ
مَنْ يَمْلِكُ نفسَهُ عند الغضب أشدُّ ممَّنْ يُصارِعُ فيَصْرَعُ

٥٤٨	 حديثُ (١٤٩١): الظُّلْم ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
0 & A	 حديثُ (١٤٩٢): اتَّقُوا الظُّلْم، فَإِنَّ الظُّلْم ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
0 & A	الظُّلْمُ يَكُونُ فِي المَالِ والنفسِ والْعِرضِ
٥0٠	هل امتناعُ الدَّاعي إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ منَ الدَّعْوةِ يُعَدُّ شُحًّا أم مِن بابِ الشُّبْهةِ؟
٥0٠	أَيُّهُما أَشدُّ، الشُّحُ أم البُخْلُ؟
00 •	مِن فوائِدِ هذينِ الحَديثيْنِ:
00•	التَّحْذيرُ عن الظُّلْمِ
001	إثباتُ يَومِ القِيامةِ
001	سُمِّيَ يومَ القيامةِ لأمورٍ ثلاثةٍ:
001	وجوبُ اتِّقاءِ الظُّلْمِ
	التَّقُوى ليست خاصَّةً باللهِ عَزَّهَ جَلَّ
007	تحريمُ الشُّحِّ
007	ما كانَ سَببًا للعُقوبةِ في الأُممِ الماضيةِ فإنَّهُ يَكونُ سَببًا للعُقوبةِ في هذه الأُمَّةِ
٥٥٣	 حديثُ (١٤٩٣): إِنَّ أَخْوَف مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشِّرْكُ الأَصْغَرُ: الرِّياءُ
008	ما هو الرِّياءُ؟
008	وهل يَدْخُلُ فِي الرِّياءِ أَنْ يقولَ قَولًا فيُظْهِرُهُ للناسِ مِن أَجلِ أَنْ يَمْدحوهُ عليه؟
008	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
008	شفقةُ النَّبِيِّ عِلِيٌّ على أُمَّتِهِ
008	انقسامُ الشِّركِ إلى قِسْمينِ أَصْغرَ وأكبرَ
008	ضابطُ الشِّرْكينِ الأكبرِ والأصْغَرِ

٥٥٦	ضابطُ الشَّرْكِ الخفيِّ
	الأسبابُ على ثلاثةِ أنواعِ
00V	هل للتَّجربةِ ضابطٌ مُحَدَّدٌ لتكونَ دَليلًا؟
00V	تَحْريمُ الرِّياءِ
٥٥٨	ما حُكْمُ العِبادةِ إِذا اقْتَرَنَ بِها الرِّياءُ؟
٠.١٢٥	 حدیثُ (۱٤٩٤): آیَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ
٥٦١	■ حديثُ (١٤٩٥): «وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ»
٥٦٣	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
۰٦٣	التَّحْذيرُ مِن الكذبِ في الحديثِ
٥٦٤	التوريةُ ثلاثةُ أقْسامٍ:
070	هل تجوزُ التَّوريةُ للمَصْلحةِ؟
٥٦٦	تحريم إخلافِ الوَعْدِ
٥٦٧	الرَّدُّ على الذين يَتَبجَّحونَ بالغَرْبيِّينَ
٥٦٧	تحريمُ الخيانةِ
٥٦٩	ما الفرقُ بين منِ ائْتُمِنَ على مالِ مَنْ خانَهُ، وبين قَضِيَّةِ هندَ بنتِ عُتْبةً؟
٥٧٠	ما الفرقُ بين السَّبِ الظَّاهرِ وغيرِ الظَّاهرِ؟
٥٧٠	مَسْأَلةٌ: لو أنَّ امرأةً عند زَوْجِها ولها أشهرٌ أو سنواتٌ، ثم ليَّا فارَقَها
	 حدیث (۱٤٩٦): سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ
	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
	احترامُ عِرْضِ الْمُسْلِمِ وُجِوبًا

ov¥	قتالُ الْمُسْلَم كُفْرٌ
۰۷۳	القتلُ أَشَدُّ منَ القِتالِ
٥٧٤	تَحْرِيمُ سَبِّ الْمُسْلَمِ وتحريمُ قِتالِهِ والقتالُ أعظمُ
ο ν ξ	 حديثُ (١٤٩٧): إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ
ovo	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
ovo	التَّحْذيرُ منَ الظَّنِّ
ovo	هلِ العملُ بالقرائِنِ يَكُونُ مُطْلَقًا
۰۷٦	حديثُ النفسِ يُطْلَقُ عليه الحديثُ
٥٧٧	 حدیثُ (۱٤۹۸): مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللهُ رَعِيَّةً، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ
ο γ λ	هل يَدْخُلُ في ذلك مديرُ المدرسةِ؟
ο γ λ	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
ο γ λ	الأُمُورُ كُلُّها بيدي اللهِ
ova	غشُّ منِ اسْتَرْعَاكَ اللهُ عليه مِنْ كَبائِرِ الذُّنوبِ
ova	هذا الغشُّ كُفْرٌ
ova	على مَذْهبِ أهلِ السُّنَّةِ كيف نُخرِّجُ هذا الحديثَ وأمثالَهُ؟
٥٨١	إثباتُ الجنَّةِ
oat	 حديثُ (١٤٩٩): اللهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا، فَشَقَّ عَلَيْهِم
۰۸۳	مِن فواثِدِ هذا الحَديثِ:
۰۸۳	يجِبُ على مَن تَولَّى شيئًا مِن أُمورِ الْمُسْلِمينَ أَنْ يَرْفُقَ بهم ما اسْتطاعَ
ολξ	يجوزُ للإنسانِ أَنْ يَأْخُذَ بحقِّهِ ممَّنِ اعْتَدى عليه

٥٨٤	 حدیثُ (۱۵۰۰): إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَتَجَنَّبِ الْوَجْهَ
010	إنكارُ بَعْضِهِم حديثَ الصُّورةِ
۲۸٥	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٥٨٦	وجوبُ اتِّقاءِ الوجهِ عند المُقاتلةِ
٥٨٧	الوجهُ هو جَمَالُ الإنْسانِ
٥٨٨	■ حديثُ (١٥٠١): لَا تَغْضَبْ
٥٨٩	ما دواءُ الغضبِ؟
019	الوضوءُ يُبَرِّدُ الغَضَبَ مِن وجْهينِ
٥٩٠	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٥٩٠	يَنْبغي للمُجيبِ أَنْ يَنْظُرَ إلى حالِ السَّائِلِ
097	يجوزُ للسَّائِلِ أَنْ يُردِّدَ السُّؤالَ اسْتِثْباتًا للأمْرِ لا اعْتراضًا عليه
097	منَ الآدابِ أَلَّا يَغْضَبَ الإنسانُ وأنْ يَكْتُمَ غَضَبَهُ ويَكْتُمَ غَيْظَهُ بقدرِ المُسْتطاعِ
097	 حديثُ (١٥٠٢): إِنَّ رِجَالاً يَتَخَوَّ ضُونَ فِي مَالِ الله بِغَيْرِ حَقِّ
090	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
090	تَحْريمُ التخوُّضِ في المالِ
040	يَحْرُمُ على الإنسانِ أَنْ يَكْسِبَ المالَ إلَّا مِن وجْهِ حلالٍ بحقٍّ
097	يَنْبغي للإنْسانِ إذا ذَكَرَ الحُكْمَ أَنْ يَذْكُرَ العِلَّةَ لاطْمئنانِ النفسِ
097	 حديثُ (١٥٠٣): يَا عِبَادِي! إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي
097	تعريفُ الحَديثِ القُدْسيِّ
099	هل هناك شَيْءٌ واجبٌ على اللهِ؟

7.5	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
7.5	إِثْبَاتُ الْكَلامِ للهِ عَزَّوَجَلَّ
7 • 7	مذهبُ الأشاعرةِ في هذا البابِ
7.5	إِثباتُ أَنَّ جَمِيعَ الْخَلْقِ عِبادٌ للهِ
7.5	الظُّلْمَ فِي حقِّ اللهِ مُمْكِنٌ لكنَّهُ لكمالِ عَدْلِهِ حرَّ مَهُ على نفسِهِ
٦٠٤	إثباتُ النَّفْسِ للهِ
٦٠٤	تَحْرِيمُ التَّظالُمِ بِينِ النَّاسِ
7.0	هل منَ الظُّلْمِ الاعتداءُ على منِ اعْتَدى عليَّ؟
7.0	 حدیث (٤٠٥١): أَتَدْرُونَ مَا الْغِيبَةُ؟ ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِهَا يَكْرَهُ
7 • 7	إشكالٌ في قَوْلهم: «اللهُ ورسولُهُ»
٦•٨	غِيبةُ أصحابِ البِدَعِ
7.9	هل غِيبةُ الكافرِ جائزةٌ؟
7.9	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
7.9	جوازُ التَّشريكِ بالواوِ بين اللهِ ورسولِهِ فيها كانَ مِنْ أُمورِ الشَّرعِ بخلافِ القَدَر
	مُراعاةُ الاخْتصارِ في الكلامِ
71.	الاسْتِعْطافُ
711.	جوازُ غِيبةِ الكافِرِ
۲۱۲.	سعةُ صدرِ النَّبِيِّ عَلَيْةٍ للمُناقشةِ
٦١٣.	أوصافُ الذَّمِّ إذا تَعَدَّدَتْ فإنَّ الإنْسانَ يُعاقَبُ عليها جميعًا ولا تَتَداخَلُ
715	الغِيبةُ، أَكَبِيرةٌ هي أم منَ الصَّغائِر؟

	=
رًا، وَلَا تَدَابَرُوا ٢١٤	 حدیثُ (۱۵۰۵): لَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَبَاغَضُو
719	هل الشِّراءُ على الشِّراءِ مثلُ البيعِ على البيعِ؟
	مَسْأَلَةٌ: فإنْ خَطَبَ وهو دون الأُوَّلِ مَقامًا وشَبابًا ومالًا، فه
٠٢٠	متى تجوزُ الخِطبةُ على خِطْبتِهِ؟
777	هل يَدْخُلُ الكافرُ إذا وقَعَ عليه ظُلْمٌ ضِمْنَ هذا الحديثِ؟.
377	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٦٢٤	النَّهْيُ عن الحَسَدِ
٦٢٥	تحريمُ المُناجشةِ
٠٢٥	تَحْريمُ بيعِ الْمُسْلمِ على بيعِ أُخيهِ
٦ ٢٧	استعمالُ مَا يَحْصُلُ به الأُلْفةُ
٠٢٧	لا تجوزُ الْمُؤاخاةُ بين الْمُسْلمِ والكافِرِ
٠٢٨	هل يجوزُ أَنْ أَصِفَ الكافرَ بِأَنَّهُ صِدِيقٌ؟
٠٢٨	احتقارُ المُسْلمِ مِنْ كَبائِرِ الذُّنوبِ
٠٢٨	مدارُ العملِ على القَلْبِ
179	تَحْريمُ الْمُسْلَمِ على أخيهِ في مالِهِ ودَمِهِ وعِرْضِهِ
ها رجلٌ فاستٌّ	مسألةٌ: إذا عَلِمْنا أنَّ هنالك شابَّةً مُسْتقيمةً في دينِها، تقدَّمَ ل
	كيف خَطَبَ مُعاويةُ وأبو جَهْمِ وأُسامةُ فاطمةَ بنتَ قيسٍ مع و
	مسألةٌ: بعضُ مَعارضِ السَّيَّاراتِ تَعْرِضُ السَّيَّارةَ المَصْدوم
	 حديثُ (١٥٠٦): اللهُمَّ جَنَّبْنِي مُنْكَرَاتِ الأَخْلَاقِ
ITE	من فوائد هذا الحَدث:

375	الرَّسُولُ عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ بَشَرٌ مُفْتَقِرٌ إلى ربِّهِ عَنَّوَجَلَّ
٦٣٤	الأخْلاقُ تنقسمُ إلى مُنْكَرٍ ومَعْروفٍ
٦٣٤	سؤالُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أَنْ يُجَنِّبَ العبدَ مُنْكراتِ الأعْمالِ
٦٣٥	الأهواءُ نَوْعانِ مُنْكَرٌ ومَعْروفٌ
٦٣٥	جوازُ سؤالِ المرءِ أنْ لا يُصيبَهُ اللهُ تَعالَى بمَرضٍ مُنْكَرٍ
ገ ፖ ገ	 ◄ حديثُ (١٥٠٧): لَا ثُمَارِ أَخَاكَ، وَلَا ثُمَازِحْهُ
٦٣٧	هل معنى هذا الحَديثِ صحيحٌ أو غيرُ صَحيحٍ؟
ገ ۳۸	النَّهْيُ عن المزحِ على سبيلِ الإطْلاقِ لا يَصِحُّ أَ
الخُلُقِ	- حديثُ (٨٠ ٩٥): خَصْلَتَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي مُؤْمِنٍ: الْبُخْلُ، وَسُوءُ
ېمُ ۲۶۲	 حديثُ (١٥٠٩): المُسْتَبَّانِ مَا قَالَا، فَعَلَى الْبَادِئِ، مَا لَمْ يَعْتَدِ المَظْلُو
٦٤٢	مناسبةُ هَذا الحَديثِ لمساوئِ الأخْلاقِ
ገ	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
	لا يَنْبغي السبُّ بين المُسْلِمينَ
٦٤٣	الْمُتَسَبِّبُ له إثمُ الْمُباشِرِ
7 8 0	المُباشرةُ مَبْنِيَّةٌ على السَّبِ
	بيانُ حِكْمةِ اللهِ تَعالَى في جَزائِهِ وعدلِهِ فيه
٦٤٥	إنِ اعْتَدى فهل على المُعْتدي إثمُ العُدُوانِ فقط؟
1 £ V	- حديثُ (١٥١٠): مَنْ ضَارَّ مُسْلِمًا ضَارَّهُ اللهُ
١٤٧	مِن فواثِدِ هذا الحَديثِ:
٦٤٧	التَّحْذيرُ مِن ألم المَشَقَّةِ على المُسْلِمينَ

حمايةُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لعبادِهِ الْمُسْلِمِينَ
الأحْكامُ قد تُقيَّدُ بالأغْلبِ
تحريمُ مُشاقَّةِ المُسلمِ
مَن عامـلَ النَّاسَ بِالسُّهولةِ عامَلَهُ اللهُ تَعالَى بِمِثْلِها
 حديثُ (١٥١١): إِنَّ اللهَ يَبْغَضُ الْفَاحِشَ الْبَذِيءَ
مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
إِثْبَاتُ البُغضِ للهِ عَزَّوَجَلَّ
الحَذَرُ منَ الفُحْشِ
تَحْريمُ البذاءةِ والحَذَرُ منها
 حديثُ (١٥١٢): لَيْسَ الْمؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ، وَلَا اللعَّانِ
 حديثُ (١٥١٣): لَا تَسُبُّوا الأَمْوَاتَ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا
تَعليلُ النهيِ عَن سبِّ الأَمواتِ
مِن فُوائِدِ هُذَا الْحَدَيثِ:
النَّهِيُ عن سبِّ الأمْواتِ
مراعاةُ خواطِرِ النَّاسِ فيها يَتَأَذَّوْنَ به
لا يَنْبغي للإنْسانِ أَنْ يقولَ ما لا فائدةَ منه
حكمُ سبِّ رَئيسٍ مِن رُؤساءِ الكُفْرِ قد ماتَ كأبي لهبٍ
- حديثُ (١٥١٤): لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَّاتٌ
ما النَّميمةُ؟
من فوائد هذا الحَديث:

77.	هذه الشَّريعةُ مَبْنِيَّةٌ على كلِّ ما يَكونُ فيه التَّالُفُ بين الْمُسْلِمينَ
77.	النَّميمةُ مِن كَبائِرِ الذُّنوبِ
771	 حديثُ (١٥١٥): مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ، كَفَّ اللهُ عَنْهُ عَذَابَهُ
771	 حديثُ (١٥١٦): وَلَهُ شَاهِدٌ: مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا
777	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
777	الحتُّ على كفِّ الغضبِ
777	الغَضَبُ ثلاثةِ أقْسام
774	وصفُ اللهِ تَعالَى بالكَفِّ
774	هل الله تَعالَى يَكُفُّ؟
778	 حدیثُ (۱۰۱۷): لَا یَدْخُلُ الْجَنَّةَ خِبُّ، وَلَا بَخِیلٌ، وَلَا سَیِّئُ اللَکَةِ
778	
777	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
777	تحريمُ الخداع
77/	 حدیثُ (۱۸ ۱۸): مَنْ تَسَمَّعَ حَدِیثَ قَوْمٍ، وَهُمْ لَهُ کَارِهُونَ
779	
779	
779	
779	9
٦٧٠	
٦٧٠	

٦٧١	هل مثلُ ذلك أنْ يَلْتَقِطَ صُورَتَهم وهم جلوسٌ؟
٦٧١	كَمَالُ عَدْلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ
٦٧٢	حديثُ (١٥١٩) : طُوبَى لِمَنْ شَغَلَهُ عَيْبُهُ عَنْ عُيُوبِ النَّاسِ
٦٧٣	لنْ تستطيعَ أنْ تُصْلِحَ ما كانَ فاسدًا بمُجَرَّدِ التَّفكيرِ
٦٧٤	 حدیث (۱۵۲۰): مَنْ تَعَاظَمَ فِي نَفْسِهِ، وَاخْتَالَ فِي مِشْيَتِهِ
٦٧٥	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٦٧٥	تحريمُ التَّعاظُمِ في النَّفسِ
٦٧٥	تَحْريمُ الاخْتيالِ في المِشْيةِ
٠٧٦	إثباتُ الغضبِ للهِ عَنَّوَجَلَّ
۲۷۲	طريقةُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في إثباتِ الصِّفاتِ
٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	- حديثُ (١٥٢١): الْعَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطانِ
٠٠٠٠ ٨٧٢	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٠٠٠٠ ٨٧٢	يَنْبغي للإنْسانِ التَّأَنِّي في الأُمورِ وأنْ لا يَتَعَجَّلَ
٦٧٩	= حديثُ (١٥٢٢): الشُّؤمُ: سُوءُ الخُلُقِ
٦٨٠	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٦٨٠	التَّحْذيرُ مِن سُوءِ الخُلُقِ
١٨٠	 حديثُ (١٥٢٣): إِنَّ اللعَّانِينَ لَا يَكُونُونَ شُفَعَاءَ
١٨١	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
(A)	التَّحْذيرُ مِن كثرةِ اللَّعنِ
	إثباتُ يَوم القِيامةِ

イ人ア	سُمِّيَ يَوْمَ القِيامةِ لُوُجوهِ ثلاثةٍ
۱۸۲	إِثباتُ الشَّفاعةِ لغيرِ النَّبِيِّ عَيِّكِةٍ
۱۸۲	الرسول ﷺ له ثلاثُ شَفاعاتٍ خاصَّة به
٦٨٢	إثباتُ الشُّهداءِ يَومَ القِيامةِ
31	 حدیثُ (۱۵۲٤): مَنْ عَیَّرَ أَخَاهُ بِذَنْبٍ، لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَعْمَلَهُ
٥٨٢	 ◄ حديثُ (١٥٢٥): وَيْلٌ لِلَّذِي يُحَدِّثُ فَيَكْذِبُ لِيُضْحِكَ بِهِ الْقَوْمُ
て人に	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
て人に	الكذبُ لإضْحاكِ القومِ مُحَرَّمٌ بل مِن كَبائِرِ الذُّنوبِ
	مَا يَقِعُ فِي التَّمْثِيلِياتِ مِن ذِكْرِ أَشْيَاءَ لَا حَقَيْقَةَ لَهَا وَتُنْسَبُ إِلَى شَخْصٍ فَإِنَّ هذا
ア人ア	داخلٌ في الحديثِ
٦٨٧	إذا تَضَمَّنَ الكذبُ أَكْلَ مالٍ بالباطِلِ، فإنَّهُ يَكونُ فيه مَفْسَدتانِ
٧٨٢	حديثُ (١٥٢٦): كَفَّارَةُ مَنِ اغْتَبْتَهُ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُ
٦٨٧	حكمُ الحَديثِ
۸۸۶	 حديثُ (١٥٢٧): أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى الله الأَلَدُّ الخَصِمُ
٦٨٩	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٦٨٩	إثباتُ البُغضِ للهِ عَزَّوَجَلَّ
٦٨٩	لأعْمالُ السِّيَّةَ تَتفاوَتُ في القُبْحِ
٦٨٩	للدودُ الخَصِمَ مَكروةٌ عندَ اللهِ
٦٨٩	هل يَدْخُلُ في ذلك مَن يُحاجُّ لإثباتِ الحقُّ وإبطالِ الباطِلِ؟
	بابُ التَّرْغيبِ في مَكارِم الأَخْلاقِ

79.	ا حديثُ (١٥٢٨): عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ، فَإِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ
791	لصِّدقُ يَكُونُ في العقيدةِ، وفي القولِ، وفي العملِ
798	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
794	فضيلةُ الصِّدْقِ وأنَّهُ يَهْدي إلى البِرِّ
798	الأعْمالُ الصَّالحةَ يقودُ بَعْضُها إلى بعضٍ
798	كلَّما كانَ الإنْسانُ صَدوقًا مُتَحَرِّيًا للصِّدْقِ كَتَبَهُ اللهُ تَعالَى صِدِّيقًا
798	عاقبةُ الكذبِ وخيمةٌ
798	إذا تَعوَّدَ الإنْسانُ الكَذِبَ وتَحَرَّى الكَذِبَ كُتِبَ عند اللهِ منَ الكَّذَّابينَ
790	 حدیث (١٥٢٩): إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ
797	- حديثُ (١٥٣٠): إِيَّاكُمْ وَالجُلُوسَ بِالطُّرُ قَاتِ
797	وجهُ النَّهي عن الجُلُوسِ في الطُّرقاتِ
٦٩٨	مَسْأَلَةٌ: فإنْ لم يُسلِّمْ فهل مِن حقِّ الطَّريقِ أَنْ أُسلِّمَ عليه؟
791	إذا قالَ: السَّلامُ عليكُمْ هل يجبُ عليَّ الردُّ، أو لي أنْ أُعزِّرَهُ بتركِ الرَّدِّ؟
٧٠٠	الأفضلُ لي أنْ أَبْقى في بَيتي أو أنْ أَجْلِسَ في السُّوقِ؟
V • •	إذا جلسَ في الطَّريقِ له أنْ يَأْكُلَ ويَشْرَبَ في الطَّريقِ؟
٧٠١	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٧٠١	حِرْصُ النَّبِيِّ ﷺ على السَّلامةِ والبُعْدِ عنِ الفِتْنةِ
٧٠١	إذا راجَعَ الإنْسانُ في أمرٍ فإنَّ المشروعَ في حقِّهِ أنْ يُبَيِّنَ العظـةَ والسببَ
٧٠١	مُراعاةُ الأحْوالِمُراعاةُ الأحْوالِ
/ • 	يجِبُ على مَن جَلَسَ على الطُّرقاتِ أنْ يَغُضَّ بصرَهُ عن النَّاسِ

٧٠٢	مِن حقِّ الطَّريقِ ردُّ السَّلامِ
V • Y	يجبُ على الجالسِ في الطَّريِّقِ ألا يَدَعَ الأمرَ بالمَعْروفِ والنَّهْيَ عنِ المُنْكَرِ
۷۰۳	 حدیث (۱۰۳۱): مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا، يُفَقِّهُ فِي الدِّينِ
۷۰۳	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٧٠٣	إِثْبَاتُ الإِرادةِ للهِ عَنَّ فَجَلَّ
٧٠٣	إرادةُ اللهِ نوعانِ
٧٠٤	هل اللهُ تَعالَى يُريدُ الشَّرَّ؟
V • V	الإنسانُ يَنْبغي له أَنْ يَتعرَّضَ للخيرِ، بالتفقُّهِ في دِينِ اللهِ
V•V	لإرادةِ اللهِ تَعالَى عَلاماتٌ ظاهرةٌ
V•V	الفِقْهُ في غيرِ الدِّينِ لا يُحْمَدُ ولا يُذَمُّ
٧٠٨	هل يُؤْخَذُ منَ الحَديثِ أنَّ مَن لم يُفَقِّهُ اللهُ في الدِّينِ لم يُرِدْ به خَيْرًا؟
٧٠٨	
٧ • ٩	 حديثُ (١٥٣٢): مَا مِنْ شَيْءٍ فِي الْمِيزَانِ أَثْقَلُ مِنْ حُسْنِ الْخُلُقِ
٧١٠	- حديثُ (١٥٣٣): الحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ
V11	منَ الحياءِ ما لا يُمْنَعُ منه وليس كذلك
٧١٢	لا تَسْتَحِ منَ الحقِّلا تَسْتَحِ منَ الحقِّ
٧١٢	 حديثُ (١٥٣٤): إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ الأُولَى
۷۱۳	بِن فُوائِدِ هَذَيْنِ الْحَدَيثَيْنِ:
۷۱۳	لإيهانُ له خِصالٌ مُتَعَدِّدةٌ
٧١٤	الكَلِماتُ الْمُتوارِثَةُ إذا كانتْ حقًّا فإنَّهُ يَنْبغي العنايةُ بها

νιε	الفعلُ إذا كانَ لا يُسْتَحْيا منه فإنَّك تَصْنَعُهُ ولا تُبالي
νιε	الأمرُ قد يَأْتي بمعنى الخبرِ
نَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ ٧١٥	 حديثُ (١٥٣٥): المُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى الله مِ
V19	«قَدَّرَ اللهُ» له وجُهانِ:
٧٢٠	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٧٢٠	الحتُّ على مَكارم الأخلاقِ
٧٢٠	الإيمانُ يَتفاوَتُ
٧٢٠	هل لليقينِ دليلٌ على أنَّهُ ربَّما يزدادُ ويَنْقُصُ؟
٧٢٠	إثباتُ تفاضُلِ النَّاسِ حَسَبَ قُوَّةِ إِيهانِهِم
نِي كُلِّ منهما خَيرٌ أَنْ يَذْكُرَ	أَنَّهُ يَنْبغي للإنْسانِ إِذَا أَرادَ أَنْ يُفَاضِلَ بِين شَخْصينِ وَفِي
٧٢٠	الخيرَ في الجميعِ
VYY	يَنْبغي على الإنسانِ ألا يَحْرِصَ على ما لا نَفْعَ فيه
VYY	فعلُ الأسْبابِ مُقدَّمٌ على التَّوكُّلِ والاسْتعانةِ
٧٢٣	النَّهْيُ عنِ الكَسلِ والفُتورِ
٧٢٤	النَّهْيُ عن قولِ (لُو)
٧٢٤	التفصيلُ في استعمالِ (لو)
V Y 0	إثباتُ المشيئةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ وإثباتُ الفِعْلِ
	بيانُ شِدَّةِ عَداوةِ الشَّيْطانِ للإنْسانِ
۰۲٦	 حديثُ (١٥٣٦): إِنَّ اللهَ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ تَوَاضَعُوا
VYV	مِن فو ائِدِ هذا الحَديثِ:

VTV	الحَثُّ على التَّواضُعِ
VTV	العنايةُ بها تَضَمَّنَهُ مَنَ الأَخْلاقِ
٧٢٨	إذا كانَ الإنسانُ يَخْشى أنْ يُذِلَّ نفسَهُ بالتَّواضُعِ
٧٢٨	 ◄ حديثُ (١٥٣٧): مَنْ رَدَّ عَنْ عِرْضِ أَخِيهِ بِالْغَيْبِ
٧٢٨	 حدیثُ (۱۵۳۸): وَلِأَحْمَدَ، مِنْ حَدِیثِ أَسْهَاءَ بِنْتِ يَزِیدَ نَحْوُهُ
V 7 9	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
V T 9	الححثُّ على الرَّدِّ عن عِرضِ أخيكَ
V T 4	إثباتُ النَّارِ وإثباتُ يَومِ القِيامةِ
٧٣٠	- حديثُ (١٥٣٩) : مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ
٧٣٢	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٧٣٢	الحثُّ على الصَّدَقةِ
٧٣٣	لا يَنْبغي الاعتمادُ على الأُمورِ الماديَّةِ
VTT	الحثُّ على العَفْوِ
٧٣٤	الحَتُّ على التَّواضُع للهِ
٧٣٤	الإنْسانُ كلَّما ازدادَ طاعةً للهِ وانقيادًا لأمْرِهِ ازدادَ رِفعةً
٧٣٤	 حديثُ (١٥٤٠): يَا أَيُّهَا النَّاسُ! أَفْشُوا السَّلَام، وَصِلُوا الأَرْحَامَ
٧٣٥	إفشاءُ السَّلام له مَعْنيانِ:
	هل يَدْخُلُ فيه الرَّدُّ؟
	هل الأصْهارُ منَ الأرْحام؟
٧٣٨	هل مِنَ الْمُرادِ بالطَّعام الشَّرابُ؟

٧٣٩	بن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٧٣٩	ثباتُ الأسبابِ
٧٤٠	ختِلَافُ النَّاسِ في الأسبابِ
νξι	لحَثُّ على إفشاءِ السَّلامِ
V & 1	هل يجوزُ للمرءِ أَنْ يَبْدَأَ اليَهودَ والنَّصارى بالسَّلامِ
νξι	الحَتُّ على صلةِ الأرْحامِ
V & Y	الحثُّ على إطْعامِ الطَّعامِ
V	اختلافُ العُلَماءِ: إذا لم تُطْعِمْهُ فهَلَكَ هل تَضْمَنُهُ أو لا؟
٧٤٣	فضيلة قيام الإنسانِ بالعِبادةِ على حينِ غَفْلةِ النَّاسِ
٧٤٣	الليلُ مَحَلُّ النَّومِ
٧٤٣	جوازُ السَّجعِ في الكلامِ
ولِهِ	 حديثُ (١٤١): الـدِّينُ النَّصِيحَةُ، للهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُ
	ما النَّصيحةُ للهِ؟
	من النَّصيحةِ للهِمن النَّصيحةِ للهِ
ν ξν	منَ النَّصيحةِ لكتابِ اللهِ
v ٤ 9	مِنَ النُّصْحِ للرَّسولِ ﷺ
۷0 ۴	النَّصيحةُ للأُمراءِ
νολ	النَّصيحةُ للعُلماءِ
	النَّصيحةُ لعامَّةِ المُسْلِمينَ
نُ الخُلُقِنُّ ٢٦٣	 حدیثُ (۱٥٤٢): أَكْثَرُ مَا يُدْخِلُ الْجَنَّةَ تَقُوى الله وَحُسْر

٧٦٤	 حديثُ (١٥٤٣): إِنَّكُمْ لَا تَسَعُونَ النَّاسَ بِأَمْوَالِكُمْ
٧٦٥	■ حديثُ (١٥٤٤): الْمُؤْمِنُ مِرْآةُ الْمُؤْمِنِ
٧٦٦	لو قالَ قائلٌ: أخْشَى إِنْ بَيَّنتُ لأخي المساوئَ أَنْ يَغْضَبَ؟
۰,۲۲	 حديثُ (١٥٤٥): المُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ
٧٦٨	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٧٦٨ ٨٦٧	تفاضُلُ النَّاسِ في الإيهانِ
٧٦٨ ٨٢٧	الخُلطةُ مُقدَّمةٌ على العُزلةِ
٧٦٨ ٨٢٧	حتُّ النَّبِيُّ عَلَى الاختلاطِ بالنَّاسِ
<i>يي</i>	 حديثُ (١٥٤٦): اللهُمَّ كَمَا أَحْسَنْتَ خَلْقِي، فَحَسِّنْ خُلُقِ
VV •	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
VV •	جوازُ التَّوَسُّلِ بأفعالِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ
VV •	حتُّ الإنْسانِ على سُؤالِ اللهِ تَعالَى أَنْ يُحَسِّنَ خُلُقَهُ
	بَابُ اَلذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ
	ما المُرادُ بالذِّكْرِ؟
	مِنْ أَهُمِّ شُرُوطِ الدُّعاءِ
YY0	للدُّعاءِ آدابٌ كثيرةٌ
γγλ	ما وجْهُ كونِ العِبادةِ دُعاءً؟
γγ λ	 حدیثُ (۱٥٤٧): يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: أَنَا مَعَ عَبْدِي مَا ذَكَرَنِي
vv9	مِن فوائِدِ الحديثِ:
۷ ٧ ٩	إِثْبَاتُ رُوايةِ النَّبِيِّ عِلَيِّةٍ عن الـربِّ

إثباتُ المعيَّةِ الخاصَّةِ
هل المعيَّةُ صفةٌ ذاتيَّةٌ لازمةٌ للهِ
كيف تَصِحُّ المعيَّةُ مع أنَّ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ يقولونَ: إنَّ اللهَ تَعالَى فوقَ كُلِّ شَيْءٍ،
فهو على العرشِ اسْتَوى؟
لا مُنافاةَ بين العُلُوِّ والمَعيَّةِ
أقسَامُ المَعيةِأ
مَعِيَّةُ اللهِ للذَّاكِرِ تكونُ إذا الْتَقى القلبُ واللِّسانُ
 حدیثُ (۱٥٤٨): مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ عَمَلًا أَنْجَى لَهُ مِنْ عَذَابِ الله
مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
الحَتُّ على إدامةِ ذِكْرِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ
الأعْمالُ تَتفاضَلُ في قُوَّةِ تَأْثِيرِها
فضيلةُ الذِّكْرِ
 حدیث (۱۵٤۹): مَا جَلَسَ قَوْمٌ نَجُلِسًا، يَذْكُرُونَ اللهَ إِلَّا حَفَّتْ
أَيُّهُما أَفْضَلُ؛ ذِكْرُ الْمُسْلَم اللهَ فِي نَفْسِهِ فَيَذْكُرُهُ اللهُ عَزَّهَجَلَّ فِي نَفْسِهِ، أَو يَذْكُرُهُ فِي مَلْإٍ
فَيَذْكُرُهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ فِي ملَّإِ؟
مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
فضيلةُ الاجْتاع على ذِكْرِ اللهِ
إثباتُ المَلائِكةِ
الاجتماعُ على ذِكْرِ اللهِ مِن أسبابِ الرَّحْةِ
مسألةٌ: بعضُ النَّاسِ يَجْتمعونَ قُبيلَ الصَّلاةِ فيَقْرؤونَ وِرْدًا منَ القُرْآنِ بصوتٍ واحدٍ

7 9 7	مسألةٌ: هل يُؤْخَذُ مِن هذا الحَديثِ «ذَكَرَهُمُ اللهُ فيمَنْ عندَهُ» إثباتُ كلامِ اللهِ؟
۷۹۳	 حدیثُ (۰۰۰): مَا قَعَدَ قَوْمٌ مَقْعَدًا لَمْ يَذْكُرُوا اللهَ
٧٩٤	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٧٩٤	الحَتُّ على ذِكْرِ اللهِ والصَّلاةُ على رسولِهِ ﷺ في المجالِسِ
۷۹٤	 حدیثُ (۱٥٥١): مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ
V 90	لماذا قَدَّرْتَ (حَقُّ) في معنى «لا إلهَ إلا اللهُ»؟
v 97	بعضُ النَّاسِ قدَّرَ كلمةَ (موجودٌ)
٧ ٩٦	العِبادةُ مَبْناها على أمرينِ
	مسألةٌ: هل منَ الاعتداءِ في الدُّعاءِ ما يَفْعَلُهُ بعضُ الأئمَّةِ منَ التطويلِ في دُعاءِ القُنوتِ
V99	حتى يَتْعَبَ النَّاسُ؟
۸٠٠	لا يَنْبغي أَنْ نُقَيِّدَ قُدْرةَ اللهِ بشيءٍ
۸۰۱	الإجابةُ عن قولِهِ تَعالَى: ﴿ وَهُو عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيثٌ ﴾ [الشورى:٢٩]
۸۰٤	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
۸•٤	انفرادُ اللهِ تَعالَى بالأُلُوهِيَّةِ، وانفرادُهُ بالمِلْكِ، وانفرادُهُ بالحمدِ
۸٠٤	يَنْبغي في الأُمورِ الْمُهِمَّةِ أَنْ تُؤكَّدَ، سواءً كانت إثْباتًا أو نَفيًا
۸۰٥	اللهُ له الحمدُ المُطْلَقُ أيضًا
۸۰٥	عتبارُ العددِ
	إثباتُ جريانِ الرِّقِّ على العربِ
	 حدیث (۱۰۰۲): مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ الله وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ
	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

مَن قالَ هذا الذِّكْرَ تُحَطُّ خطاياهُ ولو كانت كثيرةً	۸۰۸
لرَّدُّ على الجبريَّةِ	۸•۹
 حدیثُ (۱۰۵۳): لَقَدْ قُلْتُ بَعْدَكِ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ 	۸•٩
مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:	۸۱۲
اللَّفظُ القليلَ قد يُغْني عنِ اللَّفظِ الكثيرِ	۸۱۲
إِثْبَاتُ الرِّضَا للهِ	۸۱۳
العرشُ له جِرْمٌ وثِقَلٌ	۸۱۳
كلماتُ اللهِ عَنَّوَجَلَّ لا حَصْرَ لها	۸۱۳
اللهُ تَعالَى يَتَكَلَّمُ	۸۱۳
 حديثُ (١٥٥٤): الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ: لَا إِلهَ إِلَّا الله 	۸۱٤
إعرابُ قولِه «الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ: لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ»	۸۱٥
مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:	۸۱۸
الحَتُّ على ذِكْرِ هذه الأذْكارِ ١٨.	۸۱۸
هل يُشْترطُ أَنْ يَقولَهَا جَمِيعًا، وإلا لم تَكُنْ منَ الباقياتِ؟	۸۱۸
تفسيرُ القُرْآنِ بالسُّنَّةِ ١٩	۸۱۹
تنزيهُ اللهِ تَعالَى عن كُلِّ ما لا يليقُ به	۸۲۱
تفويضُ الحـولِ والقُوَّةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ٢١	۸۲۱
الجواب على من يقول: الصَّلاةُ منَ الباقياتِ الصَّالحاتِ لا شكَّ وهي لم تأتِ في	
الحديثِالله المعالم المع	۸۲۱ .
الجواب على من يقول: والزَّكاةُ منَ الباقياتِ الصَّالحاتِ، وهي لم تُذْكَرْ في الحديثِ؟ ٢١	۱۲۱.

تَ ۲۲۸	 حديثُ (١٥٥٥): أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى الله أَرْبَعٌ، لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّمِنَّ بَدَأْ
۸۲۳	فيستفادُ مِن هذا الحديثِ:
۸۲۳	إِثْبَاتُ مَحَبَّةِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ
ΛΥο	إثباتُ أنَّ محبَّةَ اللهِ تَتَفَاضَلُ
FYA	 حدیثُ (۱۰۰٦): يَا عَبْدَ الله بْنَ قَيْسٍ، أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَنْزِ
۸۲۸	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
AYA	يَنْبغي للمُتكلِّمِ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ يَنْتَبِهُ بِهِ الْمُخاطَبُ
AYA	فضيلةُ عبدِ اللهِ بنِ قَيْسٍ أبي مُوسى الأشعريِّ رَضَاْلِلَهُ عَنْهُ
۸۲۸	إثباتُ الجنَّةِ وأنَّ لَها كُنُوزًا
۸۲۸	التَّبَرُّوُّ منَ الحولِ والقُوَّةِ
ΑΥ 9	 حديثُ (١٥٥٧): إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ
۸۳۰	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
۸۳۰	الحَتُّ على الدُّعاءِ
۸۳۱	■ حديثُ (١٥٥٨): الدُّعَاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ
۸۳۱	 حديثُ (١٥٥٩): لَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَمَ عَلَى اللهِ مِنَ الدُّعَاءِ
۸۳۲	 حديثُ (١٥٦٠): الدُّعَاءُ بَيْنَ الأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لَا يُرَدُّ
۸۳۳	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
	 للدُّعاءِ زَمنٌ يَكونُ فيه أقربَ للإجابةِ
۸۳٤	 حدیثُ (۱۵۲۱): إِنَّ رَبَّكُمْ حَيِيٌّ كَرِيمٌ
	العُبودِيَّةُ نَوْعانِ:العُبودِيَّةُ نَوْعانِ:

٥٣٨	مسألةٌ: بعضُ النَّاسِ يَلْتَزَمُ ويُداوِمُ رفعَ اليَدْينِ في الدُّعاءِ بعد النَّافلةِ؟
٥٣٨	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
۲۳۸	إثباتُ صفةِ الحياءِ إلى اللهِ
۲۳۸	حياءُ اللهِ تَعالَى قد يَحْدُثُ عند مُقْتَضيهِ
۸۳۷	استحبابُ رفع اليَدْينِ في الدُّعاءِ
۸۳۷	الإشارةُ بالفعلَ لِما في القلبِ أمْرٌ مَشْروعٌ واردٌ
۸۳۷	الأصلُ في الدُّعَاءِ هو رَفْعُ اليديْنِ
۸۳۸	 حديثُ (١٥٦٢): كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا مَدَّ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ، لَمْ يَرُدَّهُمَا
۸۳۸	 حدیثُ (۲۳ ۱۰): حَدِیثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِّالِتَهُ عَنْهُا عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ
۸۳۸	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
۸۳۸	إذا فَرَغَ منَ الدُّعاءِ وقد رَفَعَ يديْهِ يَنْبغي أَنْ يَمْسَحَ بها وجْهَهُ
۸٤٠	 حديثُ (١٥٦٤): إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً
۸٤٠	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
۸٤٠	النَّاسُ يَخْتلفُونَ يَوْمَ القِيامَةِ في وِلاَيَتِهِم إلى النَّبِيِّ عَلَيْكِ النَّبِيِّ عَلَيْكِ النَّبِيّ
131	استحبابُ كثرةِ الصَّلاةِ على النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليْهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ
131	 حديثُ (١٥٦٥): سَيِّدُ الاسْتِغْفار، أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي
13	البعضُ يقولُ: إنَّ المرأةَ لا تقولُ «عَبْدُكَ»؟
۸٤٤	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
۸٤٤	فَضيلةُ هذه الصِّيغةِ منَ الاسْتِغْفارِ
۸٤٤	بيانُ وجهِ كونِ هذا الاسْتِغْفارِ أو هذه الصِّيغةِ هي سَيِّدُ الاسْتِغْفارِ

۸٤٥	إقرارُ العبدِ بقولِهِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ»
۸٤٥	تجديدُ العبدِ لَا عَاهَدَ اللهَ عليه
۸٤٥	العبدُ مُلْتَزِمٌ بأنْ يَكُونَ على عَهْدِ اللهِ ما اسْتَطاعَ
۸٤٦	الإنسانُ يَعْتَصِمُ باللهِ مِن شرِّ ما صَنَعَ
۸٤٦	نعمةُ اللهِ تَعالَى على العبدِ نَوْعانِ
۸٤٧	التَّوَسُّلُ إلى اللهِ تَعالَى بحالِ العبدِ
۸٤٧	أليس الرَّجُلُ يَسْتَغْفِرُ لأَخيهِ فيَغْفَرُ له باسْتِغْفارِهِ؟
۸٤۸	التَّوَسُّلُ إِلَى اللهِ فِي الدُّعاءِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمينِ: ممنوعٍ وجائِزٍ
۸٤۸	الجائزُ منَ التَّوَسُّلِ أنواعٌ
۸٤٩	 حديثُ (١٥٦٦): اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ فِي دِينِي، وَدُنْيَايَ، وَأَهْلِي
۸٥١	العافيةُ في الدِّينِ تَشْمَلُ شَيْئِينِ:
۸٥٢	العافيةُ في الدُّنيا
۸٥٣	يُستفادُ مِن هذا الحديثِ:
	الْمُحافظةُ على هؤلاءِ الكَلِماتِ اقْتداءً بالرَّسولِ ﷺ
٨٥٣	هل إذا قالَها في غيرِ ذلك مِن وسطِ اللَّيلِ أو وسطِ النَّهارِ يَكُونُ مُبْتَدعًا؟
Λοξ	البلاءُ يَكُونُ في نفسِ الإنسانِ وفي دينِهِ وفي أَهْلِهِ وفي مالِهِ
٨٥٤	العافيةُ في الأهْلِ مُقدَّمَةٌ على العافيةِ في المالِ
٨٥٥	النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كغيرِهِ منَ البشرِ، يَلْحَقُهُ الرَّوْعُ
۲٥٨	يَنْبغي التَّبَسُّطُ في الدُّعاءِ
۸٥٧	 حدیثُ (۱۰۹۷): اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ

109	بِن فُوائِدِ هَذَا الْحَدَيْثِ:
109	فتقارُ النَّبِيِّ عِلَىٰ اللَّهِ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللّ
109	نَعوُّذُ النَّبِيِّ عَلَيْكَةٍ مِن مُفاجأةِ الانْتقامِ
109	إِثْبَاتُ السَّخَطِ للهِ عَنَّوَجَلَّ
۸٦.	 حديثُ (١٥٦٨): اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلَبَةِ الدَّيْنِ
77.	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
77	يَنْبغي للإنْسانِ أَنْ يَدْعُو بهذا الدُّعاءِ تَأَسِّيًا برَسُولِ اللهِ ﷺ
77	مُطْلَقَ الدَّينِ لا حَرَجَ فيهمُطْلَقَ الدَّينِ لا حَرَجَ فيه
۸٦٣	مَسألةٌ: الإنسانُ يَكُونُ عليه عَقيقةُ وَلدينِ، أي أربعُ شِياهٍ، لكنْ ليس بيدِهِ شَيْءٌ
475	- حديثُ (١٥٦٩): اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنِّي أَشْهَدُ أَنَّكَ أَنْتَ الله لَا إِلَـهَ إِلَّا أَنْتَ
170	لماذا نُفِيَ المولودُ قبلَ الوالِدِ؟
۷۲۷	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
177	يَنْبغي أَنْ يَتَوَسَّلَ الإِنْسانُ في دُعائِهِ بهذه الصِّيغةِ
177	تَأْيِيدُ مَنْ قالَ بالحِقِّ وإنْ كانَ دونَ الْمُؤَيِّدِ
17 /	انفرادُ اللهِ تَعالَى بالأُلوهِيَّةِ والأحديَّةِ والصَّمديَّةِ
۸۲/	إثباتُ الصِّفاتِ التي تُسمَّى الصِّفاتِ السَّلْبيَّةَ
٠٧٠	كلَّما قَوِيَتِ الوسيلةُ حَصَلَ المَقْصودُ
٠٧٠	هل هذا يشملُ الأُمورَ الشَّرْعيَّةَ والأُمورَ القدريَّةَ الكونيَّةَ؟
\\\	 حديثُ (۱۰۷۰): اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا، وَبِكَ أَمْسَيْنَا، وَبِكَ نَحْيَا
۱۷۳	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:

۸۷۳	يَنْبغي للإنْسانِ أَنْ يَدْعُوَ بهذا الدُّعاءِ صَباحًا ومساءً
۸٧٤	الإصباحُ والإمْساءُ بيدِ اللهِ
۸٧٤	 حديثُ (١٥٧١): رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً
۸۷٥	والدُّنُوُّ له مَعْنيانِ
۲۷۸	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
۲۷۸	لا حَرَجَ على الإنسانِ أَنْ يَدْعُوَ اللهَ تَعالَى بحسنةٍ في الدُّنْيا
۸۷۷	رَسُولُ اللهِ ﷺ نفسُهُ لا يَمْلِكُ أَنْ يُنْجِيَ نفسَهُ منَ النَّارِ
۸۷۷	 حدیثُ (۱۰۷۲): اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي، وَجَهْلِي، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي
۸٧٨	هل الرَّسولُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يتعمَّدُ الخطأَ؟
۸۸.	هل الهزلُ يُؤاخَذُ به الإِنْسانُ؟
۸۸.	كيف يسألُ الرَّسولُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّ اللهَ تَعالَى يَغْفِرُ له خطأهُ
۸۸۳	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
۸۸۳	النَّبيُّ عَلَيْةٍ قد يقعُ منه الخطأُ
۸۸۳	إذا قَرَّرْتَ هذا فَمَا الفرقُ بين النَّبِيِّ وغيرِهِ؟
۸۸٤	الإشرافُ عُرْضةٌ للعُقوبةِ
۸۸٤	إثباتُ صيغةِ أفضلَ في علم اللهِ
٨٨٥	الإنْسانُ قد يُوْاخَذُ على هَزْلِهِ كما يُوَاخَذُ على جدِّهِ
. <i>Г</i>	الإنْسانُ قد يُسِرُّ وقد يُعْلِنُ في النُّنوبِ
ለለ٦ .	المُجاهِرُ بالمعاصي
	إثباتُ اسم اللهِ عَزَّوَجَلَّ القدير

۸۸۸	 حديثُ (١٥٧٣): اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي الَّذِي هُوَ عِصْمَةُ أَمْرِي
۸۸۹	الآخِرةُ هي المعادُ النَّهائيُّ
۸۹۱	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
۱۹۸	الدِّينُ أهمُّ شَيْءٍ على الإنسانِ
۱۹۸	لا حَرَجَ على الإنسانِ أَنْ يَسْأَلَ اللهَ تَعالَى إصْلاحَ مَعاشِهِ
191	الآخِرةُ هي التي إليها المعادُ
191	الإنْسانُ رُبِّها يَكُونُ مَوْتُهُ راحةً لَهُ مِن شُرورٍ وفِتَنِ مُقْبلةٍ
191	هل في هذا تَمَنِّي الموتِ؟
۸۹۳	 حدیث (۱۵۷٤): اللَّهُمَّ انْفَعْنِي بِمَا عَلَّمْتَنِي، وَعَلِّمْنِي مَا يَنْفَعُنِي
۸۹۳	■ حديثُ (١٥٧٥): وَزِدْنِي عِلْمًا
498	خلاصةُ هذا الدُّعاءِ
198	هل يُوصفُ الرَّسولُ عَلِيَةٍ بالجهلِ؟
۲۹۸	 حديثُ (١٥٧٦): اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْحَيْرِ كُلِّهِ، عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ
۸۹۸	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
۸۹۸	يَنْبغي البَّسْطُ في الدُّعاءِ
۸۹۹	لا بَأْسَ أَنْ يَسْأَلَ الإِنْسانُ ربَّه سُؤالًا مُجُملًا
۸۹۹	الاَسْتِعاذَةُ بِاللهِ تَعالَى منَ الشَّرِّ كُلِّهِ عاجِلِهِ وآجِلِهِ
۹.,	سؤالُ الجنَّةِ وكُلِّ ما يُقَرِّبُ إليها مِن قَوْلٍ وعَمَلِ
۹.,	الاسْتِعاذةُ باللهِ منَ النَّارِ وما قرَّبَ إليها مِن قَوْلٍ أو عملِ
۹۰۱.	 حدیث (۱۵۷۷): کَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَن

۹ • ۲	مِن فوائِدِ هذا الحَديثِ:
٩٠٢	إِثْبَاتُ الْمُحَبَّةِ للهِ عَنَّوَجَلَّ
۹۰۳	التَّرْغيبُ في العَملِ
٩٠٤	إثباتُ الميزانِ
العامِلِ، وليس شَيئًا مَحْسوسًا؟ ٩٠٥	إِشْكَالٌ: كيف يُوزَنُ العملُ وهو معنَّى قائمٌ ببدنِ
9.٧	فِهْرِسُ الأحاديثِ والآثارِ
979	فِهْرِسُ الفوائدفِهْرِسُ الفوائد
9 8 0	فِهْرِسُ المَوْضوعاتِ